المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم اللغة والنحو والصرف

المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور المتوفى ٦٦٩هـ

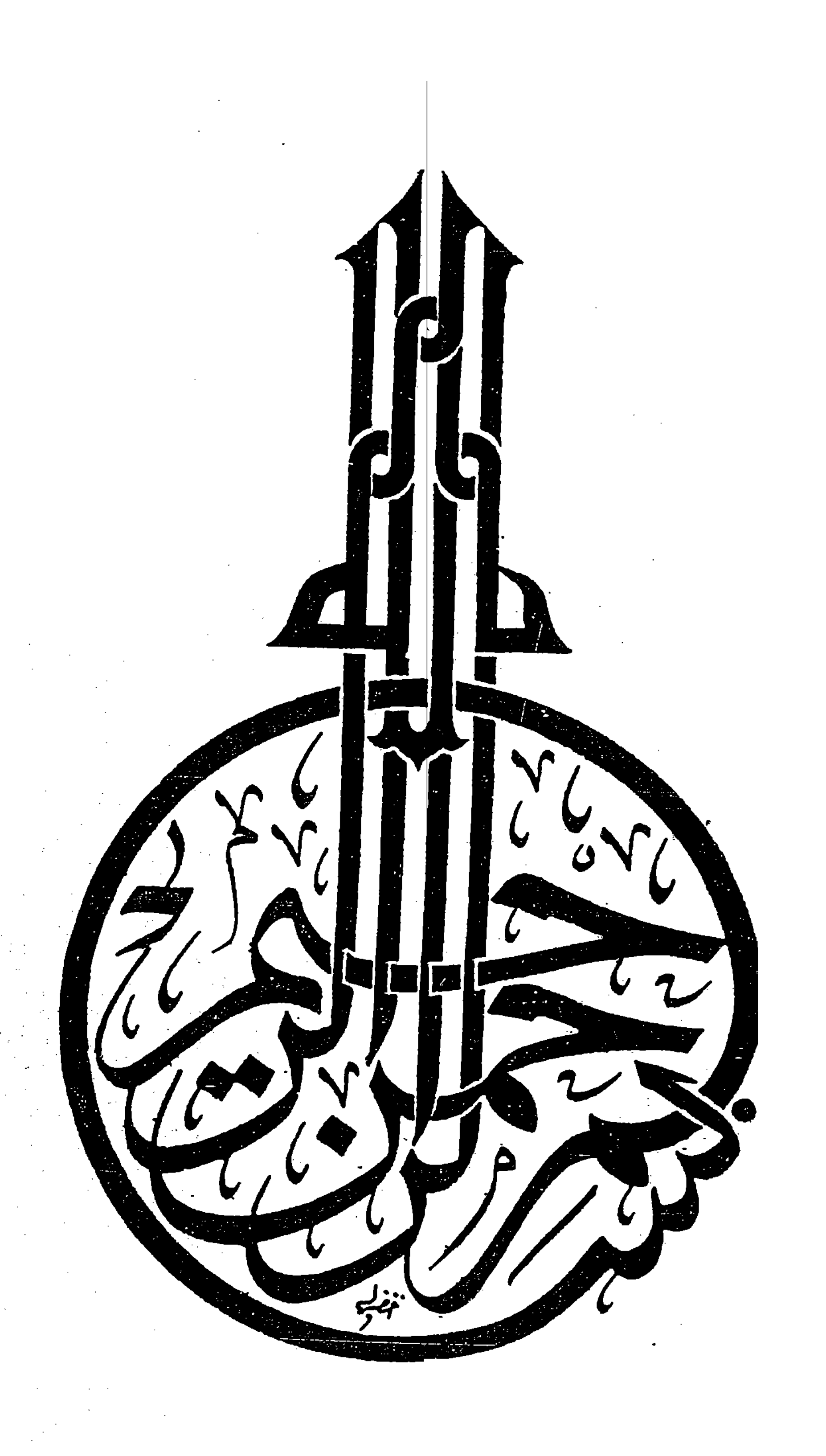
دراسة وتحقيقا

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

إعداد الطالب / رفيع بن غازي بن نافع السلمي

بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري

العام الهجري ١٤٢٩هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان البحث : المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور دراسة وتحقيقا

اسم الباحث :رفيع بن غازي بن نافع السلمي

الدرجة : الدكتوراه

موضوع البحث : البحث ذو شقين : الشق الأول : تحقيق أثر من آثار الأندلسيين عامة ، وابن عصفور خاصة " ،وهو "كتاب المفتاح في شرح أبيات الإيضاح " ، ووضع الفهارس الخادمة له ، وإخراجه لمحبيّ العربية في أحسن حُلّة ، وأقرب صورة كانت عليه لفظا ومعنى . والشق الثاني : دراسة كاشفة لهذا الكتاب ، ولفكر ابن عصفور فيه .

أبواب البحث : لزم البحث أن تكون الدراسة مقدّمة على الشق الأول (التحقيق) ، وأن تكون في تمهيد ، وفصلينِ .

التمهيد فيه : تعريف بابن عصفور ،و تعريف بالإيضاح وشروح أبياته .

و الفصل الأوّل فيه ستة مباحث تخص الكتاب :توثيق نسبته ، توثيق اسمه ، منهجه ، مصادره ، قيمته العلمية ، أسلوبه .

أمّا الفصل الثاني ففيه ثلاثة مباحث تخص فكر ابن عصفور في الكتاب : أصوله النحوية والصرفية ، آراءه الاجتهادية ، موقفه من العلماء .

قيمة البحث : تتمثل قيمة البحث في الكتاب المحقق ، فهو من أنفع كتب ابن عصفور ، وأشملها مادة متنوعة (نحوا وصرفا و لغة وأدبا وعروضا و أخبارا ...) ، وأمثلها للجانب التطبيقي والمتمثل في إعراب المشكل والغامض من مفردات وجمل ما أورده الفارسيّ في كتابه من أبيات .وهو- أيضا- من أوسع شروح أبيات الإيضاح التي وصلت إلينا ، وأفضلها ترتيبا وتنظيما ، وأميزها ربطا بين الإعراب والمعنى ، وأوفرها مناقشة للآراء تأييدا أو تفنيدا بالدليل ، ولذلك قال الغبريني عنه في كتابه عنوان الدراية (٢٦٧) " لم يسبقه أحد بمثله " .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف ٣٠]، و الصلاة و السلام على خاتم أنبيائه وصحبه ، و آله ، وبعد ؛ فلمّا اطّلعت أثناء بحثي لرسالة الماجستير المعنون بـ " اعتراضات أبي حيان النحوية على ابن عصفور جمعا ودراسة " على نصوص كثيرة نقلها أبو حيان عن ابن عصفور ، وليست في مؤلفاته التي بين أيدينا كنت حريصا على التنقيب عن مؤلفات ابن عصفور الأخرى التي أثبتتها كتب التراجم ،وسؤال المختصين وأهل الدراية.

وفي ذات يوم وأنا أتصفح مصادر و مراجع أستاذي الدكتور / عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه لكتاب التخمير ، إذ به يورد ضمن مؤلفات ابن عصفور مخطوطا عنوانه (**شرح أبيات الإيضاح**) - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي - ويكتفي بقوله :" **مجهول المؤلف في دار الكتب أرجح أنّه من تأليفه** " .

فأخذت أبحث في فهرس دار الكتب المصرية عن اسم هذا الكتاب لمعرفة رقمه ، والوصول إليه ، ولكن دون جدوى لما تبيّن لي بعد أنّ القائمين على تلك الدار قد وضعوا للكتاب عنوانا آخر هو " شرح شواهد نحوية " ، فاتصلت بالدكتور العثيمين فأخبرني بأنّ لديه مصورة منه ، وأنّه حفيّ بها.

ومرّت الأيام ولمّا يزل الأمل لدي بالظفر بنسخة منه ، وفي أحد الأيام سألت عنه أستاذي الأستاذ الدكتور / عياد الثبيتي فأجابني – وفقه الله- بأنّ لدى أبي حاتم الأستاذ الدكتور / محمد الدعجاني نسخة منه ، والذي بدوره لم يتوان – أكرمه الله- بإرسال نسخته إليّ ، وإبلاغي بأنّه لم يهتد بعد لاسم مؤلف الكتاب .

فلمّا قرأتها أكثر من مرة ممعنا مدقّقا مستحضرا للاحتمالات مقارنا مستقرئا المظان ... ألفيت ما كان عند الدكتور العثيمين ترجيحا أضحى عندي يقينا لا يساوره أدنى شك ،وحينئذ شرعت في هذا البحث الذي استوى في شقين :

الشق الأول : تحقيق أثر من آثار الأندلسيين عامة ، وابن عصفور خاصة على نحو الصورة التي تركها مؤلفه ، ووضع الفهارس الخادمة له ، وإخراجه لمحبيّ العربية بعد أن عُدّ من تراث أمتنا المفقود ، وبعد أن استقر به المقام بمصر ، وأضحى حاله بها حال المتنبي حين قال :

أقمتُ بأرضِ مصرَ فلا ورائي   تَخُبُّ بي الركاب ولا أمامي

نظرا ؛ لما أصاب نسخته الوحيدة التي وصلت إلينا - فيما أعلم - من خرم أذهب ثلثها الأوّل ، ولوحة من آخرها ، فبقي مجهول النسبة ، مدرجا تحت عنوان مبهم غير متصل إليه بسبب .

والشق الثاني : دراسة كاشفة لهذا الكتاب ، ولفكر ابن عصفور فيه .

وقد اقتضى البحث أن تكون هذه الدراسة مقدّمة على الشق الأول (التحقيق) ، وأن تكون في تمهيد ، وفصلينِ .

التمهيد تحدثت فيه عن أمرين لصيقينِ بالكتاب :

- تعريف بابن عصفور .
- تعريف بالإيضاح وشروح أبياته .

وقد آثرت فيهما إيجاز القول إلّا فيما هو جدير بالفحص والبحث .

و الفصل الأوّل تحدثت فيه عن الكتاب المحقق :توثيق نسبته ، توثيق اسمه ، منهجه ، مصادره ، قيمته العلمية ، أسلوبه .

أمّا الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن فكر ابن عصفور في الكتاب : أصوله النحوية والصرفية ، و آرائه الاجتهادية ، وموقفه من العلماء .

وتكمن أهمية هذا البحث في قيمة الكتاب المحقق ، فهو من أنفع كتب ابن عصفور ، وأشملها مادة متنوعة (نحوا وصرفا ولغة وأدبا وعروضا وأخبارا ...) ، وهو - أيضا - من أوسع شروح أبيات الإيضاح ، وأفضلها ترتيبا وتنظيما ، وقد أحسن الغبريني كل الإحسان حين قال عنه في كتابه عنوان الدراية (٢٦٧) " لم يسبقه أحد بمثله " .

هذا و أحمد الله الذي وفّقني للاهتداء لهذا الكتاب ، وشرّفني بخدمته ، وهيّأ لي كل ما في وسعي من جهد ووقت ومال لإنجازه ، ويسّر لي صعوباته ، كما أحمده – تعالى – أن اختار لي خير معين وموجّه فضيلة الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري ، فقد أشرف على هذا البحث ، وتجشّم قراءة جميع صفحاته دون كلل أو ملل ، وأظهر بدقّة متناهية الكثير من هناته ، وأسبغ عليّ من علمه المتين ، وخبراته المتراكمة في البحث والتحقيق ما لا تدركه ألفاظ الشكر والتقدير ، واستطاع بالحرص و المتابعة و إبداء الرأي والنصيحة أن يخفّف عني عبء ضخامة البحث ، وأن يمحو شيئا فشيئا ما تقرّر عندي وعزمت عليه من المطالبة بالاقتصار على تحقيق نصف الكتاب ، وكثيرا ما يؤنسني- أسعده الله – بنحو قول المتنبي :

على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ　　　وتأتي على قدر الكرام المكارمُ

فالله أسأل أن يجزيه عني خيري جزاء الدنيا والآخرة ، وأن ينفع بعلمه ، ويوسع له في رزقه .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لوالدتي – متّعها الله بالصحة والعافية- ولزوجتي وأبنائي الذين تحمّلوا جميعا انشغالي بهذا البحث عنهم ، ولأستاذي الأستاذ الدكتور / محمد الدعجاني الذي جاد عليّ بنسخة الكتاب المحقّق ، و إحدى نسختي المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون ، ولكل مَن قدّم لي عونا ، وساهم في إنجاز هذا البحث من أساتذة وزملاء وأصدقاء .وآخر دعوانا أن يجعل الله هذا البحث خالصا لوجه ، و الحمد لله رب العالمين .

كتبه أبو هشام رفيع بن غازي السلمي

في ١٩/ ١٢/ ١٤٢٩هـ

القسم الأول

الدراسة

- التمهيد : تعريف بابن عصفور والإيضاح وشروح أبياته
- الفصل الأول : المفتاح في شرح أبيات الإيضاح
- الفصل الثاني : فكر ابن عصفور في الكتاب

التمهيد

تعريف بابن عصفور والإيضاح وشروح أبياته

تعريف ابن عصفور[1]

هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن[2] بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرميّ ، عرف بابن عصفور.

ولد بأشبيليّة سنة سبع وتسعين وخمسمائة على الأرجح[3] ، وقيل : "سنة سبع وسبعين وخمسمائة"[4] ، وقيل :" سنة تسعين وخمسمائة "[5]، ونشأ بها ، و " لّما حصّل الكتاب العزيز شرع في تعلم العربية واللغة ، فأوّل مَن فتق لسانه بالعربية ، وعلّمه الاسم والفعل و الحرف الاصطلاحيّ أبو الحسن الدَّبّاج ، وهو أوّل مَن تفرّس فيه الإمامة في العربيّة من صغره ، ثمّ انتقل إلى مجلس أبي عليّ الشلوبين ، وعليه كان معوّله ، فلازمه عشرة أعوام إلى أن ختم عليه الكتاب في نحو سبعين طالبا ، بذّهم في الذكاء مع نُبلِهم ، وكانوا مِن أصحابه فعادوا من تلامذته[6] ، وأقرأ " بِبَلَدِه مُدَّة "[7]، وخرج منها " ، و تجوّل في بلاد الأندلس محترفا التجارة ، ومدرّسا حيثما حلّ بها " فـ " أقرأ بشَريش شُذونة[8] ،

---

[1] تنظر ترجمته في : الذيل والتكملة (٥/ ٤١٣-٤١٤) ، وتاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص (٢٩) ، وعنوان الدراية ص(٢٦٦-٢٦٧) ، وصلة الصلة (٧/ -١٤٢-١٤٣) ، وملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة ج ٦ (/٩١-ب ، و ٩٢-أ) ، والوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٦٥-٢٦٦) ، وفوات الوفيات (٣/ ١٠٩-١١٠) ، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠) ، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٠-٣٣١) ، وإشارة التعيين (٢٣٦-٢٣٧) ، والبلغة (٢١٨) ، والحلل السندسية (١/ ٤٩٨) والأعلام (٥/ ٢٧) ، وابن عصفور والتصريف ص (٥٧-٥٨) ، ومقدمة / صاحب جعفر أبو جناح على شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢١-٤١) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٢-٥٨) ،.

[2] جاء في تاريخ الدولتين للزركشي (ص٣٩) ما نصه : "علي بن موسى" ، وهذا سهو منه أو من الناسخ، لإجماع المصادر الأخرى على أنّه : علي بن مؤمن.

[3] ينظر : ملء العيبة ج٦ (٩٢ / أ) ، والحلل السندسية (٤٩٨/١) ، وفوات الوفيات (٣/ ١١٠) .

[4] شذرات الذهب (٥/ ٣٣٠-٣٣١).

[5] إشارة التعيين ص (٢٣٦) .

[6] ملء العيبة (ج٦/ ٩٠-ب ، و ٩١-أ) .

[7] صلة الصلة (٧/ ١٤٢) .

[8] "شَرِيش : أوّله مثل آخره - بفتح أوله وكسر ثانيه ، ثم ياء مثناة من تحت- مدينة كبيرة من كورة شِذونة ، وهي قاعدة هذه الكورة.." معجم البلدان (٣/ ٣٤٠).

وبمالَقَة[1] ، ولُورَقَة[2] ، ومُرْسيَة[3] ، أقام بكُلِّ بلدٍ من هذه أشهرا، وأقبل الطلبة عليه بكلِّ بلدٍ منها "[4]، و " عبر البحر إلى إفريقية "[5] ، فدخل تونس " سنة ثلاث وثلاثين وستمائة "[6] ، وأقام بها " يسيرا ،ثمّ انتقل إلى بِجاية[7] بانتقال مخدُومه الأمير أبي عبد الله بن أبي زكريا بن أبي حفص[8] ، وكان له اختصاصٌ به فأقام بها معه مدّة، ثمّ عاد إلى إفريقية ، ثمّ عاد إلى الأندلس ، وقصد لُورَقة ، وعاد إلى غرب الأندلس ، وعبر إلى مدينة سَلا[9] ، وأقام بها يسيرا، ثم عاد إلى إفريقية باستدعاء صاحبها المذكور[10] ، وأقام بها إلى أن توفّي "[11] سنة تسع وستين وستمائة على الأرجح[12].

و نقل عنه أبو العباس الكتانيّ[13] فيما نقله عنه ابن رشيد[14] :" ما انتفعت بشيءٍ من قراءتي

---

[1] "مَالقَة –بفتح اللام ، والقاف - كلمة أعجمية مدينة بالأندلس عامرة من أعمال ريّه سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية..." معجم البلدان (٥/ ٤٣).

[2] "لُوْرَقة –بالضم ثم السكون ، والراء مفتوحة والقاف- ، وهي مدينة بالأندلس من أعمال تدمير..." معجم البلدان (٥/ ٢٥).

[3] "مُرْسِيَة –بضم أوله ، والسكون ، وكسر السين المهملة ، وياء مفتوحة خفيفة ، وهاء- مدينة بالأندلس من أعمال تُدمِير..." معجم البلدان (٥–١٠٧).

[4] صلة الصلة (٧/ ١٤٣) .

[5] صلة الصلة (٧/ ١٤٣) .

[6] ملء العيبة (ج٦/ ٩٠–ب ، و ٩١–أ) .

[7] بجاية –بكسر الباء ، وفتح الجيم– مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب . ينظر : معجم البلدان (١/ ٣٣٩).

[8] هو محمد بن يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاني الحفصي المتوفى سنة (٦٧٥هـ) . تنظر ترجمته في : تاريخ الدولتين ص (٣٢–٤٠).

[9] "سلا –بلفظ الفعل الماضي مِن سَلاَ يسلُو– مدينة بأقصى المغرب " معجم البلدان (٣/ ٢٣١).

[10] يعني أبا عبدالله بن أبي زكريا بن أبي حفص.

[11] صلة الصلة (٧/ ١٤٢–١٤٣).

[12] ينظر : ابن عصفور والتصريف (٥٨–٦٠) ، ومقدمة الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح على شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٤–٣٧) ، وشرح الجمل لابن عصفور (مقال للدكتور عياد بن عيد الثبيتي بمجلة المورد ، المجلد (١٤) ، العدد الثالث ص (٢٣٤–٢٣٥).

[13] هو أحمد بن عبد الواحد الكتاني المتوفى (٦٩٩هـ) . تنظر ترجمته في : ملء العيبة (ج٦/ ٩٠– ب) .

[14] هو محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري النسبتي المتوفى (٧٢١هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/ ١٩٩– ٢٠٠) ، والأعلام (٦/ ٣١٤– ٣١٥) .

للعربية على أحدٍ كانتفاعي بمطالعتي لنفسي..."[1].

وقال عنه المراكشيّ [2]: "وكان ماهرا في علم العربية ، ريّان من الأدب ، حسن التصرف ، من أبرع مَن تخرّج على أبي عليّ الشلوبين ، وأحسنهم تصنيفا في علوم اللسان"[3].

وقال عنه الغبرينيّ [4]: "... ما أعتقد في المتأخّرين من الأساتيذ أجلّ منه ، جمع -رحمه الله- بين الحفظ والإتقان والتصوّر ، وفصاحة اللسان ، وهو حافظ متصوّر لما هو حافظ له ، قادر على التعبير عن محفوظه ، وهذه هي الغاية أن يكون المرءُ حافظا له متصوّرا معتبرا ، وقلّ أن يجمع مثل هذا إلّا الآحاد..."[5].

وقد وصفه الصفديّ [6] وغيره[7] بأنّه:"حامل لواء العربيّة بالأندلس ".

وله من التآليف نيّف وعشرون [8] ، قال عنها الغبريني : " هي من أحسن التصانيف ، ومن أجلّ الموضوعات والتآليف "[9] ، طبع منها فيما أعلم:

١- شرحه الكبير على جمل الزجاجيّ ، بتحقيق / صاحب جعفر أبو جناح.

٢- المقرّب ، بتحقيق / أحمد عبد الستار الجواريّ ، و عبد الله الجبوريّ.

---

[1] ملء العيبة (ج٦/ ٩٠-أ).

[2] هو محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المتوفى سنة (٧٠٣هـ) . تنظر ترجمته في : الإحاطة في أخبار غرناطة (٢/ ٥٢٧) .

[3] الذيل والتكملة (٥/ ٤١٤).

[4] هو أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الغبريني المتوفى سنة (٧٠٤هـ) . تنظر ترجمته في : الأعلام (١/ ٩٠) .

[5] عنوان الدراية (٢٦٦).

[6] ينظر : الوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٦٥) .

[7] ابن شاكر الكتبي - في فوات الوفيات (٣/ ١٠٩) والسيوطي - في بغية الوعاة (٢/ ٢١٠) وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب (٥/ ٣٣٠).

[8] تنظر هذه المؤلفات في :صلة الصلة (٧/ ١٤٢) ، وملء العيبة ج٦ (٩٢-أ) ، والوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٦٦-٢٦٧) ، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

[9]- عنوان الدراية (٢٦٦).

٣- المتع في التصريف ، بتحقيق / فخر الدين قباوه.

٤- ضرائر الشعر ، بتحقيق / السيد إبراهيم محمد.

٥- مُثُل المقرب ، بحاشية كتاب المقرّب بتحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوّض.

وحققت الدكتورة / قمر القصاص شرحه الصغير على جمل الزجاجيّ ، للحصول على درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر ، ولمّا يطبع .

الإيضاح وشروح أبياته

الإيضاح[1] اسمٌ عند أبي عليّ الفارسيّ لكتابٍ في جزأينِ ، جمع فيه أبوابا من علم العربية ، متحرِّيا – على كلامه – في رسمه وحدّه على أمر السلطان عضد الدولة " فناخسرو ، صاحب العراق وفارس ، وابن السلطان ركن الدولة حسن بن بويه الديلميّ " [2] ، الجزء الأوّل خاصّ بعلم النحو ، والمطبوع باسم " الإيضاح العضديّ " ، والجزء الثاني مشتمل في أغلبه على علم التصريف ، وهو مكمِّل للجزء الأوّل الذي حققه الدكتور / حسن شاذلي فرهود ، وسماه " التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح " ، وحققه أيضا الدكتور / كاظم بحر المرجان باسم " كتاب التكملة ".

وقد وَهِمَ الدكتور / عبد الفتاح شلبي – رحمه الله – في كتابه " أبوعليّ الفارسيّ " حين جعل الجزء الثاني كتابا مستقلّا اسمه التكملة دون أن يبرهن على ذلك ، فقال[3]: " وكتاب الإيضاح كتاب تعليمي وضع للمبتدئين ، وكتاب التكملة يخالفه في ذلك ".

وتبعه في هذا الوهم كاظم بحر المرجان الذي أخرج الجزء الثاني باسم " كتاب التكملة".

والدليل عندي على أنّ كتاب الإيضاح في جزأينِ وفق ما ذكرت أنّ الفارسيّ لّما بيّن بعدَ مقدّمة الجزء الثاني المطبوع باسم " التكملة " أنّ علم النحو على قسمينِ ، وجعل القسم الأوّل ضربينِ قال عن الضرب الأوّل :" وقد ذكرنا ذلك بأصنافه

---

[1]- لم أقصد في حديثي عن الإيضاح تفصيل القول فيه إذ سبقني لذلك على ما تبين لي عبد الفتاح شلبي في كتابه "أبو علي الفارسي" ، و كاظم بحر المرجان في مقدمة كتاب التكملة – المحقق باسمه، ويحي مير علم في بحثين له الأول" الإيضاح مكانته وخصائصه" و الثاني " جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي على الفارسي" ، وفيصل الحفيان في الدراسة الواسعة للجزء المطبوع من كتاب "الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح". وإنما قصدت ذكر ما لابد منه، وما كان حرياً لتمحيصه وإعادة النظر فيه.

[2]- سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٤٩) .

[3]- أبو علي الفارسي (٥١٦) .

وأبوابه في الجزء الأوّل من كتابنا الموسوم بكتاب الإيضاح "[1]، ثمّ شرع في الحديث عن الضرب الثاني من القسم الأوّل حتّى استوفاه، ثمّ عاد إلى القسم الثاني فشرع في الحديث عنه تفصيلا إلى أن ختم بقول " تَمّ الكتاب ".

فقوله " الجزء الأوّل من كتابنا الموسوم بكتاب الإيضاح " يقتضي أنّ الإيضاح أكثر من جزء بيد أنّ التقسيم الثنائي الذي ذكره، وشروعه في الحديث عما تبقى من هذا التقسيم، وقوله بعد " تَمّ الكتاب " نصٌّ على أنّ الإيضاح في جزأينِ، كما أنه نصّ على أنّ الذي شرع في الحديث عنه هو الجزء الثاني المُكَمّل لكتاب الإيضاح .

وأحسب أنّ الذي أوهم الدكتور عبد الفتاح شلبي أنّه وجد مقدّمة مستقلّة لكلا جزئي الإيضاح فاعتقد أنّهما كتابانِ مستقلّانِ .

والواقع أنّ الفارسيّ لم يضع المقدّمتينِ للدلالة على هذا، ولو فعل لَما نصّ بعدَ مقدّمة الجزء الثاني على ما ذُكِر آنفا، و إنّما وضع مقدمتينِ لمّا كان تأليفه للجزء الثاني متأخّرا عن تأليفه للجزء الأوّل، يُؤكّد هذا قوله في نسخة خطّيّة مقروءة عليه لكتاب الإيضاح[2]: " أنجز الجزء الأوّل، وهذا الجزء الآخر عملته من بعد، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله، وسلم تسليما " .

ثمّ إنّ الدكتور / كاظم بحر المرجان أورد أدلة مقنعة ترجّح أنّ الفارسيّ ألف الجزء الأوّل في شيراز، والجزء الآخر في بغداد، و أنّ البعد الزمني بين التأليفينِ كبير[3]، وعليه فإنّه ليس بمستغرب من الفارسيّ أن يضع مقدّمة للجزء الثاني .

أمّا الذي أوهم الدكتور/ كاظم بحر المرجان – فيما أحسب – أنّه لمّا اطّلع على كتاب الدكتور/ عبد الفتاح شلبي " أبو عليّ الفارسيّ " اعتقد أنّ الأمر عنده في استقلال الجزء الثاني من كتاب الإيضاح بكتاب مستقلّ متحقِّق، فطفق يلتمس الأدلّة بأنّ الجزء الأوّل هو الإيضاح

---

[1] ص (١٨٢) .

[2] أثبت الدكتور / كاظم بحر المرجان هذا النص في مقدمة الجزء الثاني من الإيضاح الذي أخرجه باسم " كتاب التكملة "ص (١٥٤).

[3] ينظر : مقدمة كتاب التكملة (٣٧).

، والجزء الثاني هو التكملة ، فأورد [1] نصوصا لبعض العلماء المتأخّرين ممّن أطلق على الجزء الثاني من جزئي الإيضاح اسم " التكملة " ، نصا للقفطيّ ، وآخر لابن كثير ، وثالثا للعامليّ ، وأحال على نسخ خطيّة فصلت بين الإيضاح والتكملة بنهاياتٍ.

والحقّ أنّ إطلاق اسم " التكملة "على الجزء الثاني من كتاب الإيضاح عند هؤلاء العلماء لا يعني استقلال الجزء الثاني بكتاب مستقلّ ، وإنّما يعني أنّ " التكملة " عندهم اسم دالّ على مقصد الفارسيّ ؛ لأنّه ألّف الجزء الثاني بعد فترة زمنية من تأليفه للجزء الأوّل بقصد إكمال الكتاب وإتمامه .

يوضّح هذا ما نصّ عليه هؤلاء العلماء ، فابن العديم الحنبليّ - على سبيل المثال - قال في حديثه عن مؤلفات الفارسيّ [2] : " وله كتاب الإيضاح والتكملة الملّقب بالعضدي ، عمله للملك عضد الدولة " ، والذهبيّ قال -أيضا - في الحديث نفسه [3] :" صنف كتاب التذكرة ، وكتاب الإيضاح والتكملة ، وصنّفه لعضد الدولة "، و ابن خلكان [4] قال - كذلك - في الحديث نفسه :" وصنّف له [أي لعضد الدولة] كتاب الإيضاح والتكملة في النحو ، وقصته فيه مشهورة " .

ألا ترى أنّ أقوالهم - على الترتيب - بإفراد الضمير " الملّقب بالعضديّ ، عمله " ، " صنّفه "،" قصّته فيه مشهورة " نصّ على أن المسمّيين " الإيضاح" و" التكملة " كتاب واحد .

ثمّ إنّ كلّ النصوص التي أوردها الدكتور / كاظم بحر المرجان في مقدمة تحقيقه للجزء الثاني لا تنهض لصحّة مراده باستثناء قول العامليّ [5] :" من مؤلّفات أبي عليّ التكملة في التصريف " . والعامليّ متأخّر ، إذ توفي سنة ١٣٧١هـ ، فلا يبنى على كلامه حكم باستقلالّ

---

[1] ينظر : مقدمة التكملة بتحقيقه (٢٥) .

[2]- بغية الطلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٢٦٦) .

[3]- تاريخ الإسلام (٢٦/ ٦٠٩) .

[4]- وفيات الأعيان (٢/ ٨٠) .

[5]- أعيان الشيعة (٢١/ ٣١) .

كتابٍ نصّ مؤلّفه على خلاف ذلك .

وقد نال كتاب الإيضاح بجزئيه تقدير العلماء وإجلالهم ؛ نظرا لصغر حجمه، ووفرة مادته وكثرة شواهده، و "براعة تصنيفه ونظمه، وقربه للحفظ، وتيسّر ضبطه وفهمه، وكثرة فوائده، وتثقيف مسائله[1]"، ولاتّخاذه "سلّما للتوصّل إلى فهم كتاب سيبويه"[2]، ومادة للتلقين والتأليف، ولشهرة مؤلّفه العلميّة ، وعلو قدره عند ذي الجاه، وانسياق الحظّ معه، يقول الدكتور / حسين نصّار[3]: "كان محظوظا في حياته، لقي الترحيب والاحترام حيث حلّ، وأخذ منه أبناءُ كبار القوم في فارس والعراق والشام، بل الكبار أنفسهم ، وكان محظوظا في تلاميذه..".

وكان من ثمرات هذا التقدير والإجلال تأليف نيِّفٍ وستين مؤلّفا "شرحا له ، أو لأبياته ، أو تحشية ، أو تعليقا ، أو إملاء ، أو ردّا واعتراضا[4]" ، و الذي يهمّنا هنا شروح أبياته ، إذ عنى العلماء بها عنايتهم بشرح مادّته، فألّفوا في ذلك على ما أثبتته كتب التراجم – فيما وقفت عليه منها– ستة عشر مؤلّفا[5]، وصل إلينا منها - فيما أعلم – خمسة ، هي:

١ – شرح أبيات الإيضاح لأبي الحجاج الأعلم الشنتمريّ المتوفى سنة ٤٧٦هـ ، احتفظ الأب أنطوان اليسوعي بنسخة منه ، قال في تحقيقه لكتاب " التنبيه على أوهام القاليّ " [6] تعليقا على قولي بياض بن سويد الكلبيّ :

وما ذكر فإن يكبر فأنثى   شَديدُ الأَزْمِ ليس بذي ضُروسِ

---

[1] الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٢/ ٨).

[2] المصدر السابق (٢/ ٩).

[3] مقدمة المقتصد (٧)

[4] جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح (٥٦٨).

[5] ذكر كاظم بحر المرجان في مقدمة تحقيقه لكتاب التكملة (٦٥-٦٦) من مؤلفي هده الشروح تسعة في حين ذكر منهم يحيي مير علم في" جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح" (٥٧١-٥٩٤) اثني عشر.

[6] ينظر : الحاشية السادسة من الصحيفة (٣٠) من كتاب التنبيه المطبوع مع أمالي القالي.

إنّا وجدنا بني سلمى بمنزلة   مثل القراد على حاليهِ في الناسِ

"إنّ البيتين يرويانِ في نسختنا الخطّيّة "شرح أبيات الإيضاح للأعلم الشنتمريّ".

٢- شرح أبيات الإيضاح لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنترينيّ المتوفى سنة ٥٥٠هـ[١]، وهو الكتاب الذي حقّقه الدكتور / عيد مصطفى درويش باسم " شرح شواهد الإيضاح "، ونسبه لابن برّيّ المتوفى سنة ٥٨٢هـ[٢]،وقام مجمع اللغة العربية بالقاهرة بنشره عام ١٤٠٥هـ.

وإنّما قلتُ إنّ هذا الكتاب لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنترينيّ ؛ لأمور[٣] أهمها:

١- ما جاء فيه من تصريح باسم المؤلّف وذلك بعبارة[٤] "قال مصنفه أبو بكر محمد ابن عبد الملك النحويّ ".

٢- أنَّ ابن عصفور في كتابه هذا نقل قولينِ ورأيا انفرد به محمد بن عبد الملك الشنترينيّ[٥]، وهي ثابتة في كتابه هذا المطبوع باسم" شرح شواهد الإيضاح"[٦]، وسأكتفي بأحد القولينِ ، قال ابن عصفور[٧]: "وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب: هكذا أنشده أبو زيد (كأنْ) مخفّفة ، وأنشد الفارسيّ في " التذكرة " ، وغيرها من كتبه (كأنّ) بالتشديد" . وجاء في شرح شواهد الإيضاح المطبوع[٨] "هكذا أنشده أبو زيد (كأنْ) مخفّفة، وأنشد أبو عليّ في " التذكرة " :

---

[١] تنظر ترجمته في : البلغة (٢٧٢) ، وبغية الوعاة (١/ ١٦٥) ، والأعلام (٦/ ٢٤٩) .

[٢] تنظر ترجمته في : البلغة (١٦٧) ، وبغية الوعاة (٢/ ٣٤) ، والأعلام (٤/ ٧٣) .

[٣] اجتمعت لدي مادة وافية في نسبة هذا الكتاب للشنتريني وانتقاء نسبته لابن بري وسأخرجها قريبا بمشيئة الله.

[٤] شرح شواهد الإيضاح (٢٢٦).

[٥] ينظر: ص (٧٢، ١١٥، ١٣٨).

[٦] ينظر: ص (٣٥٧، ٣٧٣، ٣٤٦).

[٧] ينظر: ص (١١٥).

[٨] ص (٣٥٧) .

كأنّ وقد أتى حول أثافيها ".

وغفر الله للدكتور / عيد مصطفى درويش إذ قام بتأويل ما يوجّه انتباه قارئ الكتاب ، وهو ما جاء فيه من تصريح باسم مؤلّفه، فقال[1] : "إنّ ابن برّيّ يشير إلى كتاب لأستاذه محمد ابن عبد الملك ينقل عنه، ولشهرة الكتاب لدى التلميذ ، وعلماء العصر جاء الكلام عليه بصيغة الضمير" .في حين أعرض عمّا نقله عنه ابن عصفور ، وكأنّ شيئا لم يكن ، مع أنّه اطلّع على نسخة كتابه هذا – وإن لم يعرفه – وهو عنده من مصادره الأساسية المثبتة ضمن قائمة المراجع[2] ، وقد أحال عليه باسم " شرح شواهد الإيضاح " عند كلّ بيت أنشده الفارسيّ .

أمّا قولي في اسم الكتاب "شرح أبيات الإيضاح" فإنّما هو استناد لنصوص ابن عصفور السابقة .

وقد عدّ الأستاذ الدكتور / محمود الطناحيّ رحمه الله – في بحثه "شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ تأليف ابن برّيّ المصريّ عرض ونقد" [3] – ترجيح الدكتور / عيد مصطفى درويش أن يكون الاسم الصحيح للكتاب "شرح شواهد الإيضاح" لا "شرح أبيات الإيضاح" في مقدّمة المآخذ عليه .

٣- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ ، أخرجه أستاذي الأستاذ الدكتور / محمد بن حمود الدعجانيّ في مجلّدين عن دار الغرب عام ١٤٠٨هـ.

٤- المصباح في شرح أبيات الإيضاح لأبي الحجاج بن يسعون المتوفى سنة ٥٤٠هـ ، وقيل ٥٤٢هـ ، حقّقه أستاذي الأستاذ الدكتور / محمد بن حمود الدعجانيّ .وقد علمتُ أنّ

---

[1] ينظر ص (٤٩) من المقدمة.

[2] ينظر : ص (٧٣٣).

[3] ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الثاني والسبعون ١٤١٣هـ ص(١١٥) ، ولم يتحدث – رحمه الله – في بحثه هذا عن نسبة الكتاب لابن بري .

القائمين على عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة سيقومون بنشره .

وأُرجّح أنّ النصوص الخمسة المستهلّة بـ "قال أبو الحجّاج" التي ظنَّ الدكتور / عبد الله الحسيني هلال في كتابه "ابن يسعون النحويّ " أنّها لابن يسعون، وأثبتها استدلالا على تأثر ابن برّيّ به[1] ما هي إلّا نصوص لأبي الحجّاج الأعلم في كتابه السابق ، لأنّ ابن يسعون في كتابه هذا [2] قال فيما أنشده الفارسيّ للبيد بن ربيعة :

وأَرْبَدُ فارِسُ الهَيجا إذا ما تَقَعَّرَتِ المَشاجِرُ بالفِئامِ

: " استشهد أبو عليّ على أنّ (الهيجا) فيه مقصورة ، وقال بعض المتأخّرين يجوز أن تكون الممدودة إلّا أنّه لّما التقت الهمزتانِ ...." . وهذا الرأي الذي عزاه ابن يسعون لبعض المتأخّرين هو لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنترينيّ ، ثبت في كتابه الآنف الذكر المنسوب لابن برّيّ [3] ، أكّد ذلك قول ابن عصفور [4]: " وزعم أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب أنّه يجوز أنْ تكون (الهيجا) فيه ممدودة ، إلّا أنّه لّما التقت .. ".

وعليه فإنّه مِن المستبعد أن ينقل ابن يسعون الأندلسيّ المتوفى سنة ٥٤٠هـ ، وقيل ٥٤٢هـ عن ابن برّيّ المصريّ المتوفى سنة ٥٨٢هـ[5] المتأخّر عنه بنحو أربعين عاما، و إنّما ينقل ابن يسعون عن محمد بن عبد الملك الشنترينيّ ، ومحمد بن عبد الملك الشنترينيّ ينقل عن أبي الحجّاج الأعلم.

٥- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك.

أمّا الشروح الأحد عشر الباقية التي لم تصل إلينا - فيما أعلم - فهي:

---

[1] ينظر: ابن يسعون النحوي ص (٢٩-٣١).

[2] ينظر: المصباح في شرح أبيات الإيضاح (١٠٥/ أ).

[3] ينظر: شرح شواهد الإيضاح (١٢٧).

[4] ينظر: ص (١٣٨).

[5] تنظر ترجمته في : معجم الأدباء (١٢/ ٥٦) ، وبغية الوعاة (٢/ ٢٤) ، والأعلام (٤/ ٢٠٠) .

١- شرح أبيات الإيضاح لأبي علي الفارسيّ المتوفى سنة (٣٧٧هـ) ذكره ابن النديم[١]

٢- شرح أبيات الإيضاح لابن السيرافيّ المتوفى سنة ٣٨٥هـ[٢] نقل عنه السهيليّ[٣]، والبغداديّ[٤].

٣- شرح أبيات الإيضاح لسعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفى سنة ٣٩١هـ[٥]، نقل عنه البغداديّ[٦].

٤- شرح أبيات الإيضاح لأبي الفتح الصِّقِلّيّ[٧]، نقل عنه ابن يسعون في المصباح[٨] وابن عصفور[٩] في كتابه هذا، والبغداديّ في شرح شواهد الشافية[١٠].

٥- شرح شواهد الإيضاح لأحمد بن عبد العزيز بن هشام الفهريّ كان حيًّا سنة ٥٥١هـ، ذكره السيوطيّ[١١]، وحاجي خليفة[١٢].

٦- شرح أبيات الإيضاح لأبي بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبيّ المتوفى سنة ٥٦٧هـ، ذكره لسان الدين بن الخطيب[١٣]، والسيوطيّ[١٤]، وحاجي خليفة[١٥].

---

[١] ينظر: الفهرست (١٠١).

[٢] تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢٠/ ٦٠)، والبلغة (٣٢١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٥٥).

[٣] ينظر الروض الأنف (٤/ ٣٥).

[٤] ينظر: الخزانة (٩/ ٤١٨).

[٥] تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (١١/ ٢١٧)، وبغية الوعاة (١/ ٥٨٤).

[٦] ينظر: الخزانة (٩/ ١٦٩).

[٧] لم أجد له ترجمة.

[٨] ينظر (١٠٩/ أ).

[٩] ينظر: (٦، ٢٢٥، ٣٠٠، ٣١٤، ٤١٦).

[١٠] ينظر: ص (٦٠).

[١١] ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٢٦).

[١٢] ينظر: ينظر: كشف الظنون (١/ ٢١٣).

[١٣] ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/ ٨٦).

[١٤] ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٤٧).

[١٥] ينظر: كشف الظنون (١/ ٢١٣).

٧- شرح شواهد الإيضاح لأبي موسى الجُزوليّ المتوفى سنة ٦٠٧هـ، ذكره عبد الملك المراكشيّ [١].

٨- الوضّاح في شرح أبيات الإيضاح لتقي الدين سليمان بن بنين بن خلف النحويّ المتوفى سنة ٦١٤هـ، ذكره المؤلّف نفسه في كتابه "اتّفاق المعاني"[٢]، و السيوطيّ [٣].

٩- الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح لأبي البقاء العكبريّ المتوفى سنة ٦١٦هـ ذكره اليمانيّ [٤] والفيروز آباديّ [٥].

١٠- غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ المتوفى سنة ٦٤٦هـ ذكره السيوطيّ [٦].

١١- شرح أبيات الإيضاح لأبي علي عبد الكريم بن الحسن كذا ذكره حاجيّ خليفة[٧] ، ولم أجد له ترجمة.

وأُنبّه إلى أنّ الدكتور / كاظم بحر المرجان في مقدّمة تحقيقه لكتاب التكملة[٨] عدّ من شراح أبيات الإيضاح أبا طالب أحمد بن بكر العبديّ المتوفى سنة ٤٠٦هـ ولم يبيّن مرجعه في ذلك، ولم أجد فيما اطّلعت عليه من مصادر ومراجع مَن ذكر له هذا الشرح ، كما عدّ من الشرّاح - أيضا - عبد القاهر الجرجانيّ عن نسخة اطّلع عليها في راغب باشا باسطنبول[٩]

---

[١] ينظر: كتاب الذيل والتكملة (٥/ ٧٧).

[٢] ينظر: ص (٨٣).

[٣] ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٧) .

[٤] ينظر: إشارة التعيين (١٦٣).

[٥] ينظر: البلغة (١٦٧) .

[٦] ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٦٧).

[٧] ينظر : كشف الظنون (١/ ٢١٣).

[٨] ينظر: ص(٦٠).

[٩] ينظر: مقدمة التكملة (١٦٠).

بذيل كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح " .وقد تبيّن لأستاذي الأستاذ الدكتور / محمد بن حمود الدعجانيّ [1] أنّ هذه النسخة إنّما هي نسخة من إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ.

كما أنّ الدكتور / يحيى مير علم ذكر في بحثه "جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح" [2] شرحا لأبيات الإيضاح باسم "الإفصاح في شرح أبيات الإيضاح" لمؤلّف مجهولٍ ،لم يُحدِّد مكان وجوده ، ومصدره في ذلك.

---

[1] ينظر: مقدمة إيضاح شواهد الإيضاح (٤٤)

[2] ينظر: ص (٥٨٩)

الفصل الأوَّل

المفتاح في شرح أبيات الإيضاح

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول

توثيق نسبته

المبحث الأول : توثيق نسبته

اطّلع و اعتمد على هذا الكتاب غير واحد من الباحثين بيد أنّهم لم يتمكّنوا من معرفة مؤلّفه ، لأمور منها :

١- ما أصاب نسخته من خرم في أوّله وآخره أفقد عنوانه .

٢- انتفاء العلامات فيه التي تُساعد عادة على توثيق اسم مؤلفه ، كذكر مؤلّف من مؤلّفاته ، أو أحد من شيوخه ، أو نحو ذلك .

٣- ازوراره عن أيدي كثير من النحويين في أوّل أمره بدليل أنّني لم أجد - رغم كثرة البحث و السؤال واستقراء المظانّ من كتب المتأخّرين و بخاصّة المطولة منها كـ (التذييل و التكميل) ، و (تمهيد القواعد) - مَن نقل عنه سوى المراديّ و السيوطيّ و البغداديّ .

فالمراديّ نقل عنه في موضع واحد من كتابه " الجنى الداني" حيث قال[1]: " ... قلت : قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح : حكى أبو بكر الأنباريّ أنّ (إلى) تستعمل اسما ، يقال : انصرفت من إليك ، كما يقال : غدوت من عليك " .وتبعه في نقله هذا الزركشيّ في البرهان[2] ، والسيوطيّ في الإتقان[3].

و السيوطيّ - كذلك - نقل عنه في موضع واحد من كتابه " الأشباه و النظائر " حيث قال[4] " قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح : فإذا قلت إنّها اسم فعل فالاختيار في (العقيق) أنّه مرفوع بـ (هيهات) المتأخّرة عند البصريين و عند الكوفيين بالمتقدّمة..." .

و سياق النصينِ - للأسف - يدلّ على أنّهما متعلّقانِ بالجزء المفقود من الكتاب ، الأوّل متعلّق بباب (ما يستعمل مرّة حرف جرّ ، و مرّة غير حرف جرّ) من الإيضاح ،

---

(١) ص (٢٤٤) .

(٢) ينظر : (٤ / ٢٣٤) .

(٣) ينظر : (١ / ٤٤٥) .

(٤)ص (٤ / ٢٥٨) .

و الآخر متعلّق بباب (الأسماء التي سمّيت بها الأفعال) منه أيضا .

أما البغداديّ فقد نقل عنه في عدّة مواضع من شرحيه لشواهد شرح الرضي على الكافية و الشافية[1] ، و هي بنصّها في هذا الكتاب ، غير أنّه – رحمه الله – قد بدأ فيها جميعا بقوله : (قال أحد شرّاح أبيات الإيضاح) ، أو قوله : (قال شارح أبيات الإيضاح) ممّا يدلّ على أنّه اطّلع على نسخته هذه ، و لكنّه لم يُعن بالكشف عن صاحبه ، كما هو حاله مع غيره من النسخ التي اعتمدها في شرحيه المذكورين دون معرفة أصحابها [2].

٤ – سقوط اسم ابن عصفور من شرّاح أبيات الإيضاح عند مَن تحدث عنهم ، سواء أكان ذلك عند المتأخّرين كـ (حاجي خليفة) و (بروكلمان) أم عند المعاصرين كالدكتور/ (حسن شاذلي فرهود) محقّق الإيضاح العضدي و التكملة ، والأستاذ الدكتور/ (محمد الدعجانيّ) محقّق إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ .

وكان الدكتور / عبد الرحمن العثيمين – فيما أعلم – أوّل مَن عقد صلة نسب بين هذا الكتاب وابن عصفور ، فقال[3] : " أرجّح أنّه مِن تأليفه " .

ولمّا هيأ الله لي نسخة هذا الكتاب أضحى عندي ما رجّحه الدكتور العثيمين يقينا – بفضل مِن الله ، و بما تحصّل لديّ من معرفة بفكر ابن عصفور و أسلوبه... في بحثي الذي بعنوان " اعتراضات أبي حيّان النحويّة على ابن عصفور جمعا و دراسة "- وذلك بالأمور الآتيّة :

١- أنّ الغبرينيّ [4]، و ابن رشيد[5] عدّا من مؤلّفات ابن عصفور كتابه هذا ، الأوّل

---

(١)- أشرت إلى ذلك في التحقيق كل في موضعه .

(٢)-كقوله في الخزانة (٤/ ٤٩١): "قال : شارح شواهد الإيضاح و المفتاح ... " وقوله فيها أيضا(٥/ ٣٢٣) " قال شارح أبيات الموشح ... "وقوله في شرح شواهد الشافية (١٦٦) :"..وقد خبط خبط عشواء في هذا البيت بعض فظلاء العجم في شرح أبيات المفصل ، قال..... ".

(٣)- فهرس مصادره لتحقيق كتاب التخمير (٦١٦) .

(٤) ينظر : عنوان الدراية (٢٦٧).

(٥) ينظر : ملء العيبة (ج٦/ ٩١/ أ) .

في ترجمته له ، والآخر نقلا عن تلميذه أبي العباس الكتانيّ في كتابه " الدر المنثور في أخبار ابن عصفور.

٢- مجيء التعليق الآتي على حاشية النسخة الخطيّة لشرح بهاء الدين بن النحاس لكتاب المقرّب [١] : " قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح : زعم ابن كيسان أنّ ذلك لا يحسن في (أن) وصلتها نحو : أن ضربت زيدا قائما ....." ونصُّ هذا التعليق مثبتٌ في هذا الكتاب [٢].

٣- أنّ ما جاء في هذا الكتاب من فكر يمثل تمثيلا صادقا ما جاء في مؤلّفات ابن عصفور التي بين أيدينا كـ (شرحي الجمل الكبير والصغير، والمقرّب ،والممتع في التصريف ، وضرائر الشعر ، وشرح الإيضاح [٣]) ؛ و لتبيان ذلك إليك ثلاثة نصوص تقابليّة – هي غيض من فيض– (بين ما جاء في هذه المؤلّفات ، وما جاء في هذا الكتاب) [٤] :

الأوّل : أنّ ابن عصفور يرى أنّه إذا تعددت النعوت ، واختلفت أنواعها فإنّه يجب تقديم المفرد فالظرف و الجار و المجرور فالجملة ، و تقديم غير المفرد مع و جوده لا يكون إلّا في نادر كلام ، أو ضرورة ، يقول في" شرحه الكبير على الجمل" [٥] : " و إذا اجتمع في هذا الباب صفة ، هي اسم مع صفة في تقدير اسم ، قدّمت ما هو اسم على ما هو في تقديره ، و ذلك نحو قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ في الدار ، إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لـ (رجل) ، و لا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ في الدار قائمٍ إلّا في ضرورة شعر ، أو في نادر كلام ، قال امرؤ القيس :

وفَرعٍ يُغشّي المَتنَ أَسودَ فاحِمٍ ...

---

(١)- اللوحة (٣٥/ ب) وقد أثبت هذا النص محقق الكتاب في الحاشية رقم (١) (١/ ٣٤٩).

(٢) ص (١٨٨).

(٣)- توجد منه قطعة خطية في مكتبة جامعة الإمام بالرياض رقم (١١٧٠٣ف).

(٤)- أشرت إلى ذلك في التحقيق .

(٥)- (١/ ٢١٧-٢١٨).

فقدّم (يُغشّي) على (أسودَ) "،وكذا قال في المقرّب [1].

ورأيه هذا توقّف عنده أبو حيّان في كتابه " التدريب في تمثيل التقريب " ، فقال ردّا عليه[2] : " و لا ينبغي أن يكون نادرا و لا ضرورة ، إذ قد جاء في كلام الله تعالى ﴿ وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ و قال الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾، وقد جاء في كثير من كلام العرب الفصحاء ...".

وقد جاء في كتابه هذا ما يوافق رأيه هذا ، و يدفع الردّ عليه بالآية الكريمة ﴿ وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ؛ لأنّه اعتبر (مبارك) فيها خبرا ثانيا ، لا صفة لـ (كتاب) ، يقول بعد أن ذكر ما أنشده الفارسيّ :

وكَأَنّ حَيّا قَبلَكُمْ لم يَشربوا مِنهـا بِأَقلِبـةٍ أُجِـنَّ زعـاقِ

" ... عَرَبِيَّتُه : الأصل في (أُجُنّ) : (أُجُنْنَ) ، كـ (ضُرُبْنَ) ، وفي (أَجِنّ) (أَجِنْنَ) كـ (عَلِمْنَ) فالتقى المثلانِ ، والأوّل ساكن ، فوجب الإدغام ، والجملة في موضع جرّ على النعت لـ(أَقلِبَة) ؛ بدليل مجيء (زُعاق) بعدها نعتا لـ(أَقلِبَة) أيضا ، والصفة المفردة إذا اجتمعت مع الصفة التي هي جملة تقدّمت عليها ، وقد يجوز أن تتأخر عنها ، وباب ذلك الشعر، نحو قوله :

وفَرعٍ يُغشّي المَتنَ أَسودَ فاحِمٍ أَثيثٍ كَقِنو النخلةِ المُتَعثكِلِ

فأمّا قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، فينبغي أن يجعل (مُبَارَكٌ) فيه على أنّه خبر ثانٍ للمبتدأ ، لا على أنّه صفة لـ(كِتَابٌ)" [3]

وتخريج ابن عصفور لهذه الآية الكريمة أشار إليه الصبّان بقوله[4] " قال ابن عصفور : الأحسن جعل (مبارك) خبرا ثانيا ".

---

(١) ص (٣٠٣- ٣٠٤) .

(٢) ص (١٧٩- ١٨٠) .

(٣) ص (٥٠٤) .

(٤)- حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ١٠٥٣).

الثاني : ذهب ابن عصفور في الممتع في التصريف [1] إلى أنّ الواو في (حيوان) و(حيوة) ، مبدلة من ياء شذوذا ، و الأصل فيهما (حييان) و (حيّة) ، ونقل عن المازنيّ أنّ الواو فيهما أصليّة غير مبدلة ، وردّ عليه بأنّه لم يثبت من كلام العرب ما عينه ياء و لامه واوا ، يقول : ... فأمّا (الحيوان)و (حيوة) فشاذّانِ ، و الأصل فيهما (حييان) و (حيّة) ، فأبدلوا من إحدى الياءين واوا .وزعم المازنيّ أنّ هذا ممّا جاءت عينه ياء و لامه واو ، و أنّه اسم لم يستعمل منه فعل ، كما قالوا :" فاظ الميّتُ يَفيظ فَيْظا وفَوظا" ، فاستعملوا الفعل ممّا عينه ياء ، ولم يستعملوه ممّا عينه واو .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنّه قد ثبت إبدالهم الياء واوا شذوذا ، و لم يثبت من كلامهم ما عينه ياء و لامه واو ، و أيضا فإنّ (الحيوان) من الحياة ،و معنى الحياة موجود في " الحيا" المطر ، ألا ترى أنّه يُحيي الأرض و النبات كما قال تعالى : ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾ ، وهذا كثير في القرآن و الشعر ، وهم يقولون في تثنيته (حَييانِ) بالياء لا غير ، فثبت بذلك أنّ الواو في (حيوان) بدل من ياء ، و أنّ ما ذهب إليه المازني فاسد " .

وقد جاء في كتابه هذا ما يؤكّد مذهبه ، و نقله وردّه السابق ، يقول[2] بعد أن ذكر ما أنشده الفارسيّ :

إذا رأيتَ بوادٍ حَيّةً ذَكَرا فاذهَبْ ودعني أُمارِس حَيّةَ الوادي

:"... عَرَبِيّتُهُ : في اشتقاق (الحيّة) قولانِ:

أحدهما : أنّها مِن حَوَيت الشيء ....والآخر : - وهو الصحيح - أنها سُمّيت بذلك ؛ لأنّها طويلة العمر ، فهي تحيا ، وبذلك تُوصف . زعم المتكلّمون في خواصّ الحيوان أنّها لا تموت حتف أنفها ، بل لعارض يعرض لها ، فهي على هذا مشتقّة مِن الحياة ، وإذا كانت مشتقّة منها كان عينها ولامها ياءينِ في مذهب عامّة البصريين.

---

(١) ينظر: (٢/ ٥٦٩-٥٧٠) .

(٢) ص (٢٤١-٢٤٣) .

ومِن الناس مَن ذهب إلى أنّ أصلها (حَيْوَة) ، ثُمّ قلبت الواو ياء ، وأُدغمت فيها الياء التي قبلها . وهذا باطل ؛ لأنّه لم يثبت مِن كلامهم ما عينه ياء ولامه واو .

فأمّا (الحيوان) فأصله : حَيَيانِ ، إلّا أنّهم أبدلوا إحدى الياءينِ واوا شذوذا ، وسهّل ذلك كراهية اجتماع المثلينِ ، نحو : أَمْلَيتُ، وإنّما خفّفوا بالإبدال لمّا لم يمكنهم التخفيف بالإدغام ؛ لكون الكلمة على بناءٍ لا يُدغمُ مِثلُه ، ولا بالإعلال في اللام لما كان يلزم في حذفها ، ولما / يؤدّي إليه الحذف مِن الإلباس ، ولا بإعلال العين ؛ لأنّ قياسها أن تَصِحّ كما صحّت في (الجَوَلان) .

وكذلك (حَيْوَة) أُبدلت فيه إحدى الياءينِ واوا شذوذا ، وسهّل ذلك فيه- أيضا- كونه علما ، والأعلام مجيء الشذوذ فيها أكثر مِن مجيئه في غيرها مِن الأسماء .

وذهب المازنيّ إلى أنّ (الحَيَوان) و(حَيْوَة) العين فيهما ياء ، واللام واو بقاء مع الظاهر ، وهما عنده اسمانِ لم يستعمل منهما فعل ، كما قالوا : فاظ يفيظ فيظا وفوظا ، فاستعملوا الفعل ممّا عينه ياء ، ولم يستعملوه ممّا عينه واو .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنّه قد ثبت إبدالُهم الياء واوا شذوذا ، نحو : جَبيتُ الخراج جباوة ، وأمثاله ، ولم يثبت مِن كلامهم ما عينه ياء ولامه واو ، وأيضا فإنّ (الحيوان) مِن الحياة ، ومعنى الحياة موجود في الحيا (المطر) ، قال تعالى : ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا ﴾، وقد قالوا في تثنية الحيا : حييانِ – بالياء – لا غير ، فثبت بذلك أنّ الواو في (حيوان) بدل مِن ياء ".

الثالث : ذهب ابن عصفور إلى أنّ الهمزة في (سندأو) و أخواتها (حنظأو) و(كنثأو) و(قندأو) أصليّة ، والواو و النون زائدتانِ ، يقول في الممتع في التصريف [1] "... و أمّا (كنثأو) و أخواته فنونه زائدة، بدليل أنّ هذه الأسماء فيها ثلاثة أحرف من حروف الزيادة : النون والهمزة والواو ، فقضي على الهمزة بالأصالة ؛ لقلّة زيادتها غير أوّل ،و قضي على الواو بالزيادة

---

(١)-(١/٢٦٩-٢٧٠) .

؛لملازمتها المثال .

فإن قيل : فإنّ الهمزة أيضا قد لازمت المثال ، فالجواب : أنّه لا يمكن – أيضا – القضاء بزيادتها مع زيادة النون ؛ لئلّا يؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف ، إذ الواو زائدة ، فلمّا تعذرت زيادتها معا قضي بزيادة النون ؛ لأنّ زيادة النون غير أوّل أكثر من زيادة الهمزة .

فإن قيل : فهلّا جعلت الواو أصليّة وقضيت على النون و الهمزة بالزيادة ، فالجواب: أنّ القضاء على الواو بالزيادة أولى من القضاء على الهمزة و النون بذلك ؛ لأن زيادة الواو أكثر من زيادة النون و الهمزة غير أوّل .

و ممّا يدلّ على زيادة النون في هذه الأسماء أنّه تقرّر في (كنثأو) زيادة النون بالاشتقاق ؛ لأنّهم قد قالوا : (كثّأت لحيته) إذا كانت كنثأوا ...فينبغي أن يحمل ما لم يعلم له اشتقاق ، من هذه الأسماء على ما علم له ذلك" .

وقد جاء في كتابه هذا ما يؤكّد مذهبه و كلامه السابق ، يقول[1] بعد أن ذكر ما أنشده الفارسيّ :

يَسُوقُ بهم سِندأوةٌ مُتَقاعِسُ ....

" أتى به ليبيِّن أنّ همزته زائدة ؛ .. .وهذا الذي ذهب إليه مِن أنّ الهمزة في (سِندأو) زائدة مخالفٌ لما ذهب إليه سيبويه مِن أنّ الهمزة فيه وفي أخواته ، نحو : (حِنظأو) ، و (قِندَأو) و(كِنثَأو) أصليّة ، والواو والنون زائدتانِ ، وإنّما قضى على الهمزة بالأصالة ؛ لقلّة زيادتها غير أوّل ، وقضى على الواو بالزيادة ؛ لأنّها لا تكون أصلا في بنات الأربعة من غير المضعّف ، وقضى على النون بالزيادة ؛ لملازمتها المثال ، إذ لو كانت أصلا لوقع موقعها حرف من غير حروف الزيادة .

فإن قيل : فإنّ الهمزة – أيضا – قد لازمت المثال . فالجواب أنّه قد وقع موقع الهمزة الهاء ، وهي من الحروف التي تقلّ زيادتها في كلّ موضع ، قالوا : رجلٌ عِزهَوٌ ، وأيضا فإنّه لا

---

(١) ص (٦٤٢-٦٤٣) .

يمكن القضاء بزيادتها مع زيادة النون ؛ لئلا يُؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف ، إذ الواو زائدة ، فلمّا تعذرت زيادتهما معا قضي بزيادة النون ؛ لأنّ زيادتها غير أوّل أكثر من زيادة الهمزة. فإن قيل : هلّا جعل الواو أصليّة والنون والهمزة زائدتينِ .

فالجواب : أنّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة غير أوّل ، وممّا يدلّ على زيادة النون والواو في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في (كِنثأو) زيادتها بالاشتقاق لقولهم : كَثَّأَت لحيتُه . وينبغي أن يحمل مالم يُعلم له اشتقاق من هذه الأسماء على ما عُلِمَ له ذلك ".

٤- لم يظهر لي قط – خلال معايشتي للكتاب – ما يخدش نسبته لابن عصفور إن كان في الآراء ، أو الردود ، أو الأسلوب ، أو ذكر نحاة متأخّرين عنه ، أو قريبي عهد منه .....

المبحث الثاني

توثيق اسمه

المبحث الثاني : توثيق اسمه

اعتمادي في توثيق اسم كتاب ابن عصفور هذا إنّما هو على ما نصّ عليه ابن رشيد في نسخة خطيّة من كتابه " ملء العيبة " ، حيث نقل عن أبي العباس الكتانيّ في كتابه " الدر المنثور في أخبار ابن عصفور" في سياق حديثه عن مؤلفات ابن عصفور قوله: ".. ومنها المقرب، والممتع في التصريف، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح.."(1)

وكنت أعتقد قبل اطلاعي على نصّ ابن رشيد هذا أنّ ابن عصفور لم يخصّص اسما لشرحه هذا كما لم يخصّص اسما لشرحيه الكبير والصغير على الجمل؛ لأنّ الذين أثبتوا شرحه هذا كالغبريني والمرادي والسيوطي لم يذكروا له اسما غير " شرح أبيات الإيضاح " ، ولم أتنبّه إلى أنّ اسمه " المفتاح في شرح أبيات الإيضاح " إلّا من مقالٍ لشيخي الأستاذ الدكتور / عيّاد الثبيتيّ - نفع الله بعلمه - عنوانه "نظرات في تحقيق ثلاثة نصوص نحويّة أندلسيّة" ، ذكر فيه(2) نصّ ابن رشيد السابق تصحيحا لصاحب جعفر أبو جناح محقّق شرح ابن عصفور الكبير على الجمل في عدّ ه " المفتاح " كتابا مستقلّا عن " شرح أبيات الإيضاح " .

---

(1)-ج6 (92/ أ) .

(2) ينظر : التراث المغربي والأندلسي التوثيق والقراءة (20 - 21) .

المبحث الثالث

منهجه

المبحث الثالث : منهجه

سار ابن عصفور في كتابه هذا على منهج منضبط متسلسل وفق الترتيب الآتي :

أولا - ذكر أوّل باب في الإيضاح أورد به الفارسيّ بيتا أو أكثر ، ثمّ الباب الذي يليه .. وهكذا إلى آخر بابٍ.

ثانيا - ذكر ما أورده الفارسيّ في الباب من أبياتٍ، سواء أكانت تامة أم غير تامة إلّا ما أورد الفارسي منها أجزاء إيراد النثر ، ولذلك قال حين اكتفى الفارسي من قول العجاج :

حتّى إذا ما أَمسَجَت وأَمسَجا

بـ (**أَمسَجَت وأَمسَجا**) : "وكثيرا ما ينتزع أبو عليّ في هذا الكتاب بعضَ بيت، ويستشهد به، لكنّي لم أتكلم على البيت الذي اقتطع منه ذلك اللفظ؛ لكونه أورده إيراد الكلام المنثور، وأمّا هذا فلم يكن بدّ من الكلام عليه ، والتنبيه على أنّه شعر لإيراده (أَمسَجا) مطلقا " [١] . وهو في وجهة نظره هذه تابع لابن يسعون [٢] .

وكان يذكر البيت الأوّل في كل باب تحت مسمّى " **وأنشد أبو عليّ في الباب** " ، و يذكر ما يليه من أبيات تحت مسمّى " **وأنشد فيه أيضا** " .

ثالثا - ذكر قائل البيت ، وقد يكتفي بقوله [٣] : " هو من أبيات الكتاب " ، أو قوله [٤]: " هذا الشطر أنشده أبو زيد في نوادره ، ولم يُسمّ قائله " ، أو قوله [٥]: " البيت غُفل " ، وقلّما يدع بيتا بلا نسبة أو بما اكتفى به من أقواله السالفة [٦].

وكان في حال اختلاف القائل يُثبتُ – في الغالب – ما تعيّن له ، ثمّ يأتي بما ذكره غيره [٧]، نحو

---

(١) ص (٦٤٦) .

(٢) ينظر : المصباح (١٩٠/ أ) .

(٣) ص (٤٤٣) ، وينظر : (٩١ ، ٤٧٥) .

(٤) ص (٢٩٥) ، وينظر : (١٤٤ ، ٣١٠) .

(٥) ص (٧٣ ، ١٤٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧) .

(٦) ينظر : (٤١٣ ، ٤٦٤ ، ٥٣٩ ، ٥٧٤) .

(٧) ينظر : (٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٥٨٣ ، ٦٥٦) .

قوله [١]:"البيت لرؤبة ، ويروى لذي الرمّة " ، وقوله [٢]: " البيت لأبي دؤاد الإياديّ ، وقيل : لعقبة ابن سابق الهزانيّ " ، وقوله [٣]: " هذا البيت لذي الرمّة ، ونسبه الجاحظ في الحيوان ، وأبو عليّ في التذكرة لابن أحمر " ، وقليلا ما يعكس ذلك ، نحو قوله [٤]:" هذا البيت نسبه بعضهم للأخطل ، والصحيح أنّه لجرير " ، وقوله [٥] : " ذكر أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسيّ في شرحه أبيات الإيضاح أنّه لرؤبة بن العجّاج ، والصحيح أنّه لحريث بن زيد الخيل ".

فإن لم يتعيّن له القائل يثبت ما ذكره غيره دون تعقيب في الغالب [٦]، ومن ذلك قوله [٧]: " هذا البيت نسب في كتاب سيبويه لهدبة بن الخشرم ، وإليه نسبه أبو بكر بن السراج ، ونسبه أبو عبيدة في كتاب الصفات لرجل من عقيل ، ونسبه أبو عمر في الفرخ إلى رجل من باهلة ، ونسبه بعضهم إلى رجل من قيس عيلان ، ونسبه سعيد بن المبارك المعروف بالدهان في كتابه المسمّى " بالغرّة " إلى سماعة التغلبيّ " .

وقد يُعقّب أحيانا [٨] نحو قوله [٩]:" البيت للباهليّ فيما زعم أبو حنيفة ، ونسب إلى أوس بن حجر ، وليس ثابتا في قصيدته " .

وطريقة المؤلّف في إثبات قائل البيت تعتمد – في الغالب – على الاكتفاء بما عُرِفَ عنه ، إن اسما أو كنية أو لقبا ، نحو قوله [١٠]: " البيت لجرير " ، وقوله [١١] : " البيت للممزّق العبديّ ".

---

(١) ص (٣٧٠) .

(٢) ص (٣٨٥) .

(٣) ص (٤٤٨) .

(٤) ص (٦١٢) .

(٥) ص (٦٣٨) .

(٦) ينظر : (١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٣٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٨....) .

(٧) ينظر : (٦٢٩) .

(٨) ينظر (١١١ ، ١٦١ ، ٣١٥) .

(٩) ص (٥٤١) .

(١٠) ص (٢٦٢) .

(١١) ص (١٩٢) .

وقد يأتي باسمه كاملا [1] نحو قوله [2] : " البيت لأوس بن حجر بن معبد بن حزم التميمي الأُسيديّ " ، أو يأتي بكنيته ثمّ يذكر اسمه [3]، نحو قوله [4] :" البيت لأبي الهنديّ عبد المؤمن بن عبد القدوس الرياحيّ " ، أو يأتي بلقبه ، ثمّ يذكر اسمه [5]، نحو قوله [6]: " البيت للمتنخِّل مالك بن عويمر بن عثم الهذليّ " ، أو يأتي بلقبه وكنيته فاسمه ، نحو قوله [7] :" البيت للراعي أبي جندل عبيد بن حُصين بن معاوية النميريّ " .

وأحيانا يبيّن الاختلاف في اسم القائل [8] نحو قوله[9] : " البيت للقتّال الكلابيّ واسمه فيما زعم أبو عبيدة عبادة بن المضرحيّ ، وقال عمرو بن شبّة : هو عبد الله بن المجيب بن المضرحيّ " .

أو يبيّن سبب لقبه نحو قوله [10]: " ....ولُقِّب القتال لكثرة تمرُّده " ، أو يترجم للقائل ترجمة مقتضبة [11] نحو قوله [12] : " ...أحد المُعَمَّرين ، عُمِّر مئتي سنة ، وأدرك الإسلام ، واختلف في إسلامه ، فقيل أسلم ، وقيل : لم يُسلم ؛ لأنّ قومه منعوه من ذلك " .

---

(١) ص (٣ ، ١٤ ، ٢٥، ٢٨ ، ١٠٢ ، ١٥٠ ، ٦٧٠ ...) .

(٢) ص (١٠٢) .

(٣) ينظر : (٤٩٢ ، ٥٣١ ، ٦٤٧ ، ٦٤٧ ، ٦٦٧) .

(٤) ص (٣٢٢) .

(٥) ينظر : (٢١ ، ٩٨ ، ٢١٧ ، ٤٢٦) .

(٦) ص (٢٤٤)

(٧) ص (٦٠٨) .

(٨) ص (١٢٣ ، ١٨١) .

(٩) ص (١٢٣) .

(١٠) ص (١٢٣) .

(١١) ينظر : (١٨ ، ٢٥ ، ٣٥١ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٥٠٢ ، ٦٦٧) .

(١٢) ص (٤٦٠) .

رابعا – إتمام البيت إن كان ما أنشده الفارسيّ جزءا [1] أو صدرا [2] أو عجزا [3]، نحو قوله [4]: " هو صدر بيت لتميم بن مقبل العجلاني عجزه ... "، وقوله[5] : " وهو بعض بيت لذي الرمّة، والبيت بكماله ... "، وقوله[6] : " هو عجز بيت لحسّان بن ثابت، وصدره ... ". وقد يثبت في بعض الأحيان الروايات المختلفة فيما أتمّه [7]، نحو قوله [8]: " هو صدر بيت لجرير، وعجزه : * على باب استها صلب وشام *، وثبت أيضا عجزه في موضع آخر من شعر جرير : * مقلدة من الأمات عارا * ،وثبت عجزه عند الصيمريّ : * لدى حوض الحمار على مثالِ * ".

خامسا: بيان مراد الفارسيّ من إيراد البيت، وإن تكرّر [9] بعد تفهُّم ظاهر كلامه، وتقليبه على ما يحتمله من أوجه، إن استشهادا [10]أو اعتذارا [11]، أو تنظيرا [12] أو تمثيلا [13]وتشبيها [14] أو توكيدا [15] وتكريرا [16] وتعضيدا [17]، أو تصحيحا [18]وتحقيقا [19] أو تسوية [20]، أو إنشادا [21]أو

(١) ينظر : (٤٣، ٣٩٨، ٦٤٢).

(٢) ينظر : (٣٨، ١٣٢، ١٤٤، ٢٨٤، ٣٩٨، ٥٠١، ٦٤٦..).

(٣) ينظر : (١٦٥، ٢١٣، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٤، ٦٢٧ ...).

(٤) ص (٢٨٤).

(٥) ص (٢٣٣).

(٦) ص (١٦٨).

(٧) ينظر : (١٦٥، ٢١٣).

(٨) ص (٤٣).

(٩) ينظر : (١٧٢، ٤٢٢، ٤٥١، ٤٩٦، ٥٠٠ ..).

(١٠) ينظر : (٤٨، ٥٢، ١١١، ١٧٦، ٢٤٤، ٢٩٥ ....).

(١١) ينظر : (٢١).

(١٢) ينظر : (٢٦، ٢٣٣).

(١٣) ينظر : (٢٢٥، ٣٢٢).

(١٤) ينظر : (٣٠٣).

(١٥) ينظر : (١٥٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٧٧، ٣٣٠ ..).

(١٦) ينظر : (١٧٥، ٦٤٦).

(١٧) ينظر : (٣١٠، ٣٦٩، ٦٣٠).

(١٨) ينظر : (٥٧٢).

(١٩) ينظر : (٤٧١).

(٢٠) ينظر : (١٩٢).

(٢١) ينظر : (٢٨٩).

إلزاما [1]، أو تنبيها [2].

وقد وشى أغلب ما أبان عنه بإضافاتٍ أمكن حصرها فيما يلي :

١- عرض المسألة النحويّة أو الصرفيّة التي سيق البيت من أجلها [3]، واستيفاء متعلّقاتها ، وإبراز ما فيها من خلاف [4] ، مع نسبة كلّ قول ، وتصحيح أحدها ، وتخطئة ما عداه بالدليل ، واستحضار المحترزات في كلٍّ ،وتخريجها .

وهذه الإضافة تكاد تكون صفة لازمة عنده في كلّ بيان أورده لمراد الفارسيّ ، وقد عدلتُ عن التمثيل عليها ؛ طلبا للاختصار .

٢- ذكر أقوال شرّاح أبيات الإيضاح المخالفة لبيانه ، وتوضيح عدم وجاهتها [5] ، كقوله [6] " وزعم ابن يسعون وغيره ممن شرح أبيات هذا الكتاب أنّه أتى به شاهدا على أنّ (الحجا) مقصور ، ووجه الشاهد منه – فيما زعموا – أنّ (أحجاء) (أفعال) ، و(أفعال) أعمّ في جمع (فَعَل) منه في جمع (فعال) .

وهذا الذي ذهبوا إليه باطل ؛ لأنّ أبا عليّ إنّما أورده في فصل ما يُعلم قصره بالسماع لا بالقياس " .

٣- إيراد شواهد نثريّة أو شعريّة تعضِّد وتقوّي مراد الفارسيّ [7] نحو قوله [8] : " أتى به شاهدا على أنّهم قالوا : (خصيان) في تثنية (خصية) شذوذا ، ومثله في ذلك قول عبّاس بن مرداس ... ، وقول الآخر ...".

٤- ذكر ما ينقض أو يضعف ما استدلّ به الفارسيّ لمراده ، أو الحكم الذي جيء

---

(١) ينظر : (٤٨٩) .

(٢) ينظر : (٦١٥) .

(٣) ينظر : (٢١ ، ٥٢ ، ٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٢٨ ، ٣٢٦ ...) .

(٤) ينظر : (٣٨ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ٢١٧ ، ٣٤٩ ، ٣٧٣ ، ٤٢٠ ، ٤٩٦ ..) .

(٥) ينظر : (١٣٨ ، ٢٦٣ ، ٣٣١ ، ٥٧٠ ، ٦١٢) .

(٦) ص (١٢) .

(٧) ينظر : (٧٤ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١١١ ، ١٧٢ ، ٢٨٥ ، ٣٤١ .. ...) .

(٨) ص (٢٠٠) .

بالبيت من أجله ، أو ما أوضحه المؤلّف نفسه ، وتخريج ذلك كله [1]، نحو قوله [2]: " فإن قيل : لا حجّة له في البيت لاحتمال أن يراد باللسان فيه المقول ، ويكون على تقدير حذف مضاف ، أي : ندمت على كلام لسان فات مني . فالجواب أنّ الكلام إذا تصوّر حمله على ظاهره من غير حذف لم يحمل على الحذف ".

٥- نقلُ كلامٍ للفارسيّ ، وتفسيره [3] كقوله [4]: " وقوله قبل " والجموع إذا تقدّمتها أفعالها على هذا الحدّ " لم يُرد به ما يعطيه ظاهره من أنّ إلحاق العلامة وحذفها جائزانِ مع أنواع الجموع ، وإنّما أراد من الجموع ما مثَّل به بعدُ ، وهو جمع التكسير ، وجمع السلامة من المؤنّث" .

٦- ذكر ما إذا كان للفارسيّ من رأيٍ في مؤلّفاته الأخرى يخالف رأيه الذي أتى بالبيت من أجله كقوله [5]: " أتى به شاهدا على أنّ (كروانا) جُمع في الشعر (كراوين) فيلزم عن ذلك أن يقول في تحقيره :(كُريِّين) ، وهذا خلاف ما ذهب إليه في " تذكرته .." .

سادسا: شرح الألفاظ غير واضحة الدلالة في كل بيت أورده الفارسي ، وسرد الدلالات المختلفة للفظة الواحدة – في بعض الأحيان – تبعا لتفسيرات اللغويين ، واختيار الدلالة المرادة [6] تحت مسمّى " **لغته** "، نحو قوله [7]: " لغته : (الديلم) يحتمل أن يريد به الجنس المعلوم ، وأن يريد به الأعداء ، والأول أظهر ؛ لاقترانه بغيره من الأجناس معه ..." .

---

(١) ينظر : (٨٩ ، ١٢٦ ، ٢٢٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٣ ، ٤١٤ ، ٥٠٣ ..).

(٢) ص (٣٩٣) .

(٣) ينظر : (٣٩٣ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠) .

(٤) ص (١٧٦) .

(٥) ص (٥٨١) .

(٦) ينظر : (٢٠٦ ، ٢٦٨ ، ٢٨٧ ، ٤٥٧ ، ٤٧٨ ، ٥٦٠ ، ٦٠٨) .

(٧) ص (٢٦٨) .

وقد يتخلّل ذلك :

- ضبط للألفاظ [1] كقوله [2]: " لغته : (برقع) بكسر الباء والقاف وضمّهما : اسم من أسماء السماء " .

- تنبيهات على :

١- حكم اللفظة من جهة التذكير والتأنيث [3]، فإن كان في شيء من ذلك خلاف ذكره ،كقوله [4]: " ...و الذراع ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى ، ولم يعرف الأصمعيّ فيها غير التأنيث ، وقال أبو حاتم : الغالب عليها التأنيث ، وقد تذكّر ، وقال الفراء : الذراع أنثى ... " .

٢- نوع اللفظة من جهة الإفراد والجمع ، والإتيان بما يقابل ذلك إن جمعا أو إفرادا [5] مع ذكر :

- حكم الجمع - في بعض الأحيان -كقوله [6]: " ... فجمع (رائح) على (روائح) ، وهو من صفة من يعقل ضرورة ... " .

- ما يناظره كقوله [7]: " الندامى جمع (ندمان) كـ(سكران ، وسكارى) " .

٣- الروايات الأخرى في ألفاظ البيت [8]، ومعاملتها معاملة ألفاظ الروايات المثبتة مثال ذلك قوله [9]: ومَن روى " محتبك" – بالباء – فمعناه : محكم موثّق من حَبَكَ الناسج الثوب : إذا أجاد نسجه ، أو من الشيء المحبوك ... " .

---

(١) ينظر : (١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٣٨١ ..) .

(٢) ص (١٥٠) .

(٣) ينظر : (٢٤ ، ٥٧ ، ١٠٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ..) .

(٤) ص (٥٦-٥٧) .

(٥)-(١ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٧٢ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٤٠٣ ، ...) .

(٦) ص (٥٤٦) .

(٧) ص (٣٢٨) .

(٨) ينظر : (٧ ، ١٠٣ ، ١٥٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ...) .

(٩) ص (٣١٤) .

٤- سبب تعليل الألفاظ [١]، نحو قوله [٢]: " (الدوية) الصحراء الملساء بالبادية ... سمّيت بذلك ؛ لأنّه يسمع فيها دوي الريح وتقصف الرمال " .

٥- الأصل الوضعيّ للّفظة [٣]كقوله [٤]:" الحجا : الملجأ – كما ذكر أبو عليّ – وقيل : الجانب ، وأصله : المنع والحفظ " .

٦- الصور البيانيّة [٥] كقوله [٦]: " و(ظللاتها) جمع (ظُلّة) ، وهو كالصفّة يتظلّل بها ، والمراد هنا كنسها ، والمواضع التي تكنّها على جهة التشبيه ". وقوله [٧] " العصبة : ما بين العشرة إلى الأربعين من الرجال ، فاستعارها في المال " .

٧- اشتقاق اللفظة ، وبيان مادتها [٨]نحو قوله [٩]: " نَكَب عن الشيء يَنْكُب نَكْبا ونُكُوبا ، ونَكِبَ يَنْكَب نَكَبا وتَنَكَّب : عدل ." ، وقوله [١٠]:... والأمعاء هو المصران ... وهو من ذوات الياء "

٨- اللفظ الأعجميّ المعرّب [١١]، نحو قوله [١٢]: " و (الكرد) العنق ، وقيل : أصله ، وقيل : مجثم الرأس على العنق ، فارسيّ معرّب " .

٩- اللغات المتعددة للفظة [١٣] كقوله [١٤] : " والإصبع أنثى ، وفيها ثمان لغات .. " .

---

(١) ينظر : (٦٦ ، ١٦٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٤٢٠ ، ٥٨٠ ..) .

(٢) ص (١٥٦) .

(٣) ينظر : (١٠ ، ١٠٠ ، ١٥٦ ، ١٩٣ ، ٣٨٤ ..) .

(٤) ص (١٣) .

(٥) ينظر : (٢١٩ ، ٣٦٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٩) .

(٦) ص (٣٥٦) .

(٧) ص (٥٣٢) .

(٨) ينظر : (٦٢ ، ٦٦ ، ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٣٩٦) .

(٩) ص (٥٢٦) .

(١٠) ص (٢٤) .

(١١) ينظر : (١٤٥ ، ٢٨٠ ، ٤٤٦) .

(١٢) ص (٢٨٠) .

(١٣) ينظر : (٩٢ ، ١٠٧ ، ١٥٨ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ..) .

(١٤) ص (٥٧) .

١٠- رسم اللفظة ، مثال ذلك قوله [1]" زعم بعض اللغويين أنّ أرض الدابة تكتب بالظاء ، والصحيح بالضاد ... " .

١١- معارف عامّة [2] إخباريّة ونحويّة وصرفيّة ونحو ذلك ، ومن ذلك قوله [3] بعد أنّ فسّر (الظربى) في قول الشاعر :

يا أَمَةً وَجَدَتْ مالا لِيلا أَحَدٍ إلّا لِظِرْبى تَفاسَتْ بينَ أَحْجارِ

: " .. وزعم العرب أنّه إذا فسا في ثوب صائده بقي خبث ريحه فيه ..." .وقوله [4]: " المعزى من الغنم ذوات الشعر ، وألفه للإلحاق ، ولا يجوز فيه غير ذلك عند سيبويه ، وقد نصّ على ذلك ... واستدلّ ابن سيده على أنّ سيبويه ... " .

ولم يتقيّد المؤلّف في شرحه للألفاظ بمراعاة ترتيب الألفاظ وفق مجيئها في البيت [5]، ولا بما أثبت الفارسيّ من البيت نفسه [6]، إذ قد يقدّم شرح لفظة من عجز البيت ، ويؤخّر أخرى في صدره ، ويشرح ألفاظ البيت بعد إتمامه إن كان جزءا أو صدرا أو عجزا .

سابعا: كشف معنى البيت بما قبله أو بعده تحت مسمّى " معناه " .وقد يضيف :

١ - ما يؤكّد ذلك المعنى من كلام العرب شعرا [7] أو نثرا [8] نحو قوله [9] : " معناه ...كنّى بالضرب للجبّار عن ركوبهم إياه بالإذلال والاحتقار ، ومثل ذلك قوله أيضا :

وكُنّا إذا الجَبّار صَعَّرَ خَدَّه أَقَمنا له مِن صَعْرِهِ فَتَقَوَّما ".

---

(١) ص (٣٦٧) .

(٢) ينظر : (٣ ، ١٢٥ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٦٦٨) .

(٣) ص (١٢٥) .

(٤) ص (٥٥٤) .

(٥) ينظر : (٢٠٢ ، ٢٥٥ ، ٣٦٤) .

(٦) ينظر : (١٤٩ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ٢٣٣ ، ٣٠٥) .

(٧) ينظر : (١٦٣ ، ٢١١ ، ٢٣٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ..) .

(٨) ينظر :(١٥٩ ، ١٧٩ ، ٣٤٣ ، ٤٧٩) .

(٩) ص (٢٨٠) .

٢ - إيضاح غرض البيت [١] ،نحو قوله [٢] : " معناه : وَصَفَ في هذا البيت ناقتَه المُسمّاةَ بصيدح بما يُسْتَحبُّ لها مِن لَطافة الأُذُن ، وأسالة الذِّفرى ، والخدّ الأَسجح " .

٣ - تفسير ضمائر البيت [٣]،نحو قوله [٤]: " معناه ...الضمير في (يَطأنه) راجع إلى مخزوم بن ضبّاء الأسديّ المتقدّم الذكر" .

٤ - تحديد دلالة بعض ألفاظ البيت [٥]، نحو قوله [٦] :" معناه ..وعنى بالساعة ساعة الغضب والأنفة ، فإنّه كثيرا ما أهلك الحِلْمَ وأتلفَه .. " .

٥ - تبيين ما في البيت من :

- لطائف بلاغيّة [٧]، نحو قوله [٨] : " معناه ....ولّما مثَّل ضِبَّ الغِمْر بضَبّ الجُحْر - لأنّ ذلك يَكِنُّ كما أنّ هذا يَسْتكِنُّ - استعار له الحَرْش .

- روايات مختلفة [٩]نحو قوله[١٠] :" معناه ... ويروى : (لأخفافِ المراسيلِ) ،وهي أشهر من الأولى " .

- معاني محتملة [١١] ، نحو قوله[١٢] : " معناه : يقول : إذا اشتدَّت الهيجاء فافترق لشدّتها الأقوام كان الضحّاك فيها أغنى حُسام ، هذا إن كان قصده الثناء على الضحّاك خاصّة ،

---

(١) ينظر : (٧٥، ١١٩، ١٥٦، ٣١٨، ٢٥٧، ٥٤١، ٥٧٣) .

(٢) ص (١١٩) .

(٣) ينظر : (١٨١، ٢١٤، ٢٥٢، ٢٨٢) .

(٤) ص (٢١٠) .

(٥) ينظر : (٥٨، ١٠٤، ٢٩٩، ٣٦٢، ٣٩٤..) .

(٦) ص (١٠٤) .

(٧) ينظر : (٤، ١١، ١٥٦، ٢٤٨، ٣٦٠، ..) .

(٨) ص (٤) .

(٩) ينظر : (١٥٩، ٢٦٩، ٣٤٥، ٥٠٦) .

(١٠) ص (١٥٩) .

(١١) ينظر : (١٤٢، ١٥١، ٢١٩، ٢٧٩، ٣٣٧) .

(١٢) ص (١٤٢) .

وإن كان قد قصد الثناء على المخاطب معه ، كان مراده أنّ الناس إذا فرّوا عن الحرب لهول المقام لم يحتاجوا إلى ناصر غير الحُسام " .

- أقوال متباينة في المعنى [1] مع اختيار الأولى ، وردّ غيره أحيانا [2]، نحو قوله [3] :" معناه : .. وقال الصِّقِلِّيّ : وصف شعر ذنب ناقته بالضفور والسبوغ فشبّهه بقوادم هذا المَضرحيّ لطولها ...وهذا الذي ذكره باطل ؛ لأنّه .. ".

٦- ذكر قضايا نحويّة أو نقديّة أو غير ذلك [4] ، نحو قوله [5] : "معناه ...واستدلّ ابن يسعون والصِّقِلِّيّ – أيضا – وجماعة من شارحي أبيات هذا الكتاب – على أنّه لا بُدّ من حذف الموصوف في بيت عَبيد ....." .

٧- ذكر مناسبة [6] البيت نحو قوله [7] : " معناه هذا البيت من جملة أبياتٍ يرثي بها أبا بلال مرداس بن أُدَيّة التميميّ الخارجيّ " .

٨- شرح لفظةٍ غير واضحة في بيت سابق أو لاحق للبيت الذي أورده الفارسيّ [8]، نحو قوله في معنى ما أورده الفارسي لجرير :

وكأنّ عافيةَ النُّسُورِ عليهِمُ ... حِجٌّ بِأَسفلَ ذي المَجازِ نُزُولُ

[9]: " ... و (الرَّحُوب) موضع قريب من البشر من عمل الجزيرة ، وهو مَنقَع ماء الأمطار ، ثمّ تحمله الأودية فتصبُّه في الفرات " .

ثامنا : إيراد الأوجه الإعرابيّة المحتملة عنده أو عند غيره فيما أشكل أو غمض من

---

(١) ينظر : (١٤٩ ، ١٥١ ، ١٨٢ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ...).

(٢) ينظر : (٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ ، ٣٩٤ ..) .

(٣) ص (٣١٤) .

(٤) ينظر : (٢١٠ ، ٣٤٣ ، ٤٣٤ ، ٥٧٤ ..) .

(٥) ص (٦٥٩) .

(٦) ينظر : (٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٩٢) .

(٧) ص (٣٣٢) .

(٨) ينظر : (٢٨٧ ، ٦١٣) .

(٩) ينظر : (٦١٣) .

مفردات وجمل البيت ، وفق كلّ رواية ثبتت فيه [1]، ومعنى احتمله [2]، وإثبات القضايا التصريفيّة [3] الواجبة الذكر ، وتحريرها [4]- أحيانا – بذكر متعّلقاتها ومحترزاتها ، كلّ ذلك تحت مسمّى " **عربيته** " . وقد يضيف بيان ما في حكم تلك الأوجه الإعرابيّة من خلاف وتفصيله [5]، وبيان علّة الضعيف منها والممتنع [6] نحو قوله [7] : " عربيّته : قوله (أبا ثبيت) كنية ، والمختار في الكنى عند البصريين أن يُصغَّر منها الأوّل .. وزعم الفراء أنّ الكُنى إنّما يُصغّر منها الثاني ، واستدلّ على ذلك .. وجميع ما استدلّ به لا حجّة له فيه ..." .

وقد يتصرّف المؤلّف حين لم يجد فيما أورده الفارسيّ من أبيات في كتابه يستحقّ ذكره فيما سمّاه " **عربيته** " فيورد تحته ما يتعلّق ببيان مراد الفارسيّ ، وإن كان بإمكانه أن يذكر هذا المتعلّق قبلُ [8] ، نحو قوله [9]: " عَرَبِيَّتُه : هذا الذي ذهب إليه أبو عليّ من أنّ حذف تاء التأنيث من (أليـة) ، و(خُصية) في التثنية شذوذ هو قول الجمهور ... " .فقوله هذا وإن لم يكن مندرجا مع مقصده فيما سمّاه عربيتّه فإنّه غير مخلّ بمنهجه في صورته العامّة.

أخيرا: ذكر ما قبل البيت [10]أو بعده [11]، أو أوّل القصيدة التي هو منها [12]من أبيات ،

---

(١) ينظر : (١٠٧ ، ١٣٥ ، ١١٧ ، ١٥٣ ، ٢٨٨ ، ٣٧٤ ...) .

(٢) ينظر : (١٤٤ ، ٢٢٨ ، ٢٨٨ ، ٣٧٤ ، ٥٦٨) .

(٣) ينظر : (٨٩ ، ١٢٦ ، ١٥٧ ، ٢٤١ ..) .

(٤) ينظر : (٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٤١ ، ٢٢٠ ، ٦٥٠) .

(٥) ينظر : (٤٥ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٢٨ ، ١٨٨ ..) .

(٦) ينظر : (٣٧ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ٥٢٧ ، ٥٩٧) .

(٧) ص (٥٩٧) .

(٨) ينظر : (١٦٢ ، ٢٢٥ ، ٦٢٥ ، ٦٤٧) .

(٩) ص (١٩٨) .

(١٠) ينظر : (٢٨ ، ٢٩ ، ٤٢ ، ٣١٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ...) .

(١١) ينظر : (٤ ، ١٦ ، ١٥٩ ، ١٩٢ ، ٣١٢ ، ...) .

(١٢) ينظر : (١١٠ ، ١١٤ ، ٢١٥ ، ٣٣٥ ، ٤٤٧ ...) .

أو ذكر تلك الثلاثة معا [1]، أو الاكتفاء باثنين منها [2] وفق ما ثبت لديه أو عند غيره، على تفاوتٍ في كميّة المذكور، إذ قد يكتفي حينا ببيت أو ببيتينِ [3]، وحينا آخر يذكر أبياتا أو مقطوعة [4] تحت مسمّى " **وقبله** " أو " **و قبل البيت** "، و " **و بعده** "، أو "**و صلته**"، و "**و أوّل القصيدة** " .....، أو " **وهذا البيت من قصيدته التي أولها** ".

ولا يلزم من قوله " **قبله** " أو "**قبل البيت**" ذكر البيت السابق مباشرة لما أورده الفارسيّ، إذ قد يكون أوّل القصيدة [5] كقوله [6]: " وقبل البيت، وهو أوّل القصيدة .. " .

وقلّما يدع ما أورده الفارسيّ في كتابه من أبياتٍ دون ذكر شيء ممّا ذُكر في هذا [7]، وقد يُضيف :

- إثبات الروايات المختلفة فيما قبل ما أورده الفارسي من أبيات، أو بعده [8]، كقوله : " وبعده ...

ونفَّضتُ عنّي النومَ أَقبلَتُ مِشية الـ ـحُبابِ ورُكني خيفةَ القومِ أَزورُ

[9] وروى المبرد (ونفضت عني العين) يريد الحراس، وروي (أرجو غيوبه) مكان (أهوى غيبوبه) " .

- مناسبة القصيدة [10]، وذكر ما فيها من روايات مختلفة، نحو قوله [11]:" وقبله ... وسبب

---

(١) ينظر: (١٠٤، ١٩٦، ٣٣٤، ٦٣٧).

(٢) ينظر: (٤٨، ٧٣، ٩١، ٢٤٥، ٣٦٨...).

(٣) ينظر: (١٠، ١٤، ١٨، ٣١٢، ٣٣٥، ٣٩٢، ...).

(٤) ينظر: (٢٩، ٣٢، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٩٤، ٣٣٥، ٣٦٢).

(٥) ينظر: (٣٢، ٧٣، ١٧١، ٣٣٧، ٦٢٦).

(٦) ص (٣٢).

(٧) ينظر: (٥٢، ٦٩، ٩٧، ١٤٤، ٢٥٨، ٢٧٥ ....).

(٨) ينظر: (٥، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٧٤، ١٠٦، ١٣٥، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٥، ٢١١ ...)،

(٩) ص (٤١٥- ٤١٦).

(١٠) ينظر: (٧٣، ٢١٥، ٣١٣، ٣٣٠، ٦٦٦).

(١١) ص (٣٣٠).

قول هذه الأبيات أنّه لما رجع من اليمن ... وقيل : إنّما خاطب بهذه الأبيات زوجه ... " .

– شرح ألفاظ بعض ما ذكره فيما قبل ما أورده الفارسي من أبيات أو بعده [1] ، كقوله [2] فيما ذكره بعد أحد الأبيات التي أوردها الفارسيّ:

قد أعسِفُ النازحَ المجهولَ مَعسفُهُ   في ظلّ أخضرَ يدعو هامَهُ البومُ

: " العسف والاعتساف : السير على غير بصيرة بالطريق ، والظلّ : الستر ، والأخضر : الليل الأسود " .

– المراد من بعض جمل ما ذكره فيما قبل ما أورده الفارسي من أبيات أو بعده [3]، كقوله: وقبل البيتين :

ومَنهَلٍ أَعورِ إحدى العَينينْ

[4] : " قوله (أعور إحدى العينينِ) قال ثعلب : كان فيه بئرانِ ، فذهبت واحدة ، وبقيت أخرى ، فجعل الذاهبة عينا عوراء ، وجعل الباقية عينا بصيرة " .

– تعليقات نحويّة أو صرفيّة أو غير ذلك [5]، كقوله [6]: " وقبله : ... وهو على هذه الرواية من مجزوء الرجز ، وعلى الرواية الأخرى من مشطوره " .

ولم يخرج ابن عصفور عن شيء من منهجه المتسلسل هذا في صورته العامّة إلّا في موضع واحد حيث ذكر في سياق حديثه عن عربيّة قول جندل الطهوي:

وكَحَّلَ العَينينِ بالعَواوِرِ

الذي أورده الفارسيّ في باب (ما يَتِمُّ فيه الاسم ؛ لسكون ما قبل حرف العلّة أو بعده، أو لأنّ السكون اكتنفه) أنّ الفارسيّ كرّر إيراد هذا البيت في الباب الذي ترجمته (باب التكسير في هذه

---

(١) ينظر : (١٢ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٥٤ ، ٤٦٢ ... ...) .

(٢) ص (٢٥٦) .

(٣) ينظر : (١٦٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧٥ ، ٤١٩ ، ...) .

(٤) ص (١٦٤) .

(٥) ينظر : (١٨٤ ، ٢٤٣ ، ٢٧٥ ، ٥٠٧ ..) .

(٦) ص (٣٧٠) .

الأسماء المعتلّة العين للجمع) . ثمّ بيّن مراد الفارسيّ من إيراده البيت مكررا فقال [1]: " مبيّنا أنّ صحّة الواو التي بعد الألف في (العواور) إنّما كانت لبعدها عن الطرف في التقدير، إذ الأصل: (العواوير) – بالياء – ..". فهو بهذا قد قدّم بيان مراد الفارسيّ من إيراد بيتٍ في بابٍ متأخّر ، وإن كان منهجه المتقدّم الذكر يقتضي إرجاء هذا البيان في موضعه من ذلك الباب .

وقد لاحظت ممّا يمكن أن يندرج تحت منهج ابن عصفور غير ما ذكر ما يلي :

– العناية الفائقة بالتعليل في كلّ ما يراه ويرجّحه، وفي كلّ ما يخالفه ويردّه ، وفي كلّ ما يورد من أحكام ، وظواهر نحويّة أو صرفيّة، وكثيرا ما تجد عنده هذا اللفظ "لأنّ" أو "والسبب" ، و "ذلك " ، و "بدليل" ، ونحو ذلك ،كقوله [2] : " قيل :(الجبار) أحد ما جاء من (أفعل) على (فعّال)؛ لأنّه من (أجبر) إذا أكره، وقيل : (الجبّار) هو المنيع ... وهذا أولى؛ لأنّ (فعّال) من (أفعل) قليلٌ".وقوله[3]: "النون في (وهبينَ) زائدة ؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعليل) ...، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه مُعرَب كإعراب الجموع، نحو: (قِنّسرين) في اللغة الأخرى: لأنّه لم يُسمع (وهبون) في حال الرفع".

– ربط توجيه الإعراب بالمعنى ، فكلّ توجيهٍ إعرابيّ استقام عنده مع المعنى ذَكَرَه ، وإن لم يستقم تركه، وردّ على مَن أخذ به ، ولا أدلّ على ذلك من قوله[4]: "وهذا الإعراب إنّما هو بالنظر إلى المعنى الأوّل من معنيي البيت، وأمّا المعنى الثاني فلابدّ فيه ...."، وقوله[5] في (شديد الأزم) من قول بياض :

وما ذَكَرٌ فإنْ يَكبرْ فأُنثى ... شَديدُ الأَزْمِ ليس بذي ضُروسِ

: "خبر ابتداء مضمر، أي: هو شديد الأزم، وليس بصفة لـ (ذكر)، لأنّ المعنى ليس على ذلك ...".

---

(١) ص (٦٥٥) .

(٢) ص (٢٨٠) .

(٣) ص (٥٠٧).

(٤) ص (٣٣٨).

(٥) ص (٢٧٧).

وقوله[1]: "وهذا المعنى –كما ترى- لا يعطيه الإعراب الذي ذكره، بل الذي يعطي ...".

- توقير العلماء فيما يروونه ويحكونه، فثعلب مثلا حين روى عجز بيت أميّة بن أبي الصلت:

وكأنَّ بِرقِعَ والملائِكَ حولها ... سَدِرٌ تَواكَلَهُ القوائِمُ أَجْرَدُ

"سدر تواكله قوائم أربع" قال[2]: "وإنشاد ثعلب بيت الإيضاح على أنّ الرواية عين، يحتمل أن يكون سمعه من عربيّ أنشده، ولم يعرف صلته، أو أن يكون من قبيل ما جاء فيه الإكفاء بالحروف المتباعدة..".

وابن جنّي لمّا حكى عن الفارسيّ أن (أُيّلا) – بالضمّ- جمع (إِيّل) بالكسر وقال[3]: "ولا أعرفه ..."، قال ابن عصفور: "وكونه لا يعرفه غير قادحٍ في رواية أبي عليّ له، وقد رواه – أيضا – غير أبي عليّ من أهل اللغة ...".

- عدم التقيد في شرحه بروايات الألفاظ التي أثبتها فيما أورده الفارسي من أبيات ،فقد يورد أثناء بيان معنى البيت أو إعرابه لفظة لا ذكر لها فيه ، و هي في حقيقة الأمر رواية أخرى لم يشر إليها ، ومن ذلك قوله بعد أن أثبت ما أنشده الفارسي لذي الرمة :

تَرَبَّعنَ مِن وَهبِينَ أو بِسُوَيقَةٍ ... مَشَقَّ السَّوابي عن أُنُوفِ الجآذِرِ

: " عربيته : (أو) من قوله (من سويقة) للإبهام .." [4]. أثبت (من) دون الباء ، وهي رواية أخرى لم يشر إليها قبل .

---

(1) ص (١٤٤).

(2) ص (١٥٥).

(3) ص (٢١٨)

(4) ص (٥٠٧) . وينظر : (١٩١ ، ٣٦٢) .

المبحث الرابع

مصادره

المبحث الرابع : مصادره

كَثُرت مصادر ابن عصفور في كتابه هذا ، وتنوعت مادتها نحوا وصرفا ولغة وعروضا وبلاغة، وأدبا وشعرا، وأخبارا ... بما لا نظير له فيما وصل إلينا من مؤلّفاته ممّا يُعزِّز شهادة أبي حيان الأندلسيّ له بقوله [1] " ناهيك بابن عصفور جمعا واطّلاعا " ، ولعلّ مرجع ذلك:

- منهج المؤلف الآنف الذكر في كلِّ بيت أورده الفارسيّ في كتابه الإيضاح.
- طبيعة المادة المشروحة (الأبيات الشعريّة) المقتضية الاطّلاع على تآليف أدبيّة وتاريخيّة وإخباريّة توثيقا وتفسيرا.
- حرص المؤلّف على تقديم مادة إضافية قد ندّت عمن سبقه من شرّاح أبيات الإيضاح كي تمنح شرحه تميّزا وانفرادا.

ويمكن تصنيف مصادر هذا الكتاب إلى قسمين:

الأول: مصادر صرّح بها المؤلّف، منها: الكتاب لسيبويه، النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاريّ ، نوادر ابن أبي الأعرابيّ ، ، الجمع والإفراد للفراء ، الأوسط، والكبير للأخفش ، النوادر ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، المذكّر والمؤنّث للفراء ، ولأبي حاتم السجستانيّ ولابن الأنباريّ ، البصريات والشيرازيات ، و الأغفال ، والبغداديات ، والتذكرة ، والإيضاح ، والحلبيات، والتذكير والتأنيث، والحجّة والعسكريّات ، والحروف للفارسيّ ، والمنصف، والفسر، والخصائص ، والقدّ، والمعرّب، وسر صناعة الإعراب ، والخاطريّات لابن جنّي ، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهريّ ، والغرّة لابن الدهان ، وحواشي ابن طاهر على كتاب سيبويه، والباهر لابن عبيديس ، وشرح أبيات الإيضاح للقيسيّ والصِّقِلّيّ ، ومحمد بن عبد الملك الشنترينيّ ، ، والروض الأنف للسهيليّ .

---

(١)- البحر (٤/ ٢٣٢) بتصرف .

الثاني: مصادر صرّح بأسماء مؤلّفيها دون أن يذكرها ، وهي كثيرة استطعت عن طريق تخريج نصوص ما نقله منها التعرف على بعضها كشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، إيضاح الشعر للفارسيّ ، المقتضب ، و المذكّر والمؤنّث للمبرّد، المفصّل للزمخشريّ ، ليس في كلام العرب لابن خالويه، أمالي القاليّ ، الغريبين ، وغريب الحديث للهرويّ، الميسر والقداح ، وأدب الكاتب لابن قتيبة، المجرّد والمنتخب لكراع النمل، التنبيه والإيضاح لابن برّيّ، مجالس ثعلب ، الاقتضاب، والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد، مجمل اللغة لابن فارس ، تهذيب الألفاظ لابن السكيت، التبصرة والتذكرة للصيمريّ، معجم ما استعجم للبكريّ.

ويأتي في مقدّمة أكثر ما أفاد منه ابن عصفور من تلك المصادر :

أ- **كتاب سيبويه** : استقى منه كثيرا في استدلالاته وردوده ، وأنبأ عن إحاطته به ، كيف لا و كتب التراجم قد أثبتت اكتمال مدارسة ابن عصفور له مع شيخه الشلوبين [1] ، وتأليفه تعليقة عليه إملاء من حفظه[2] ، و من مظاهر تلك الإحاطة:

- معرفته بنسخه ، وما جاء فيها نحو ، قوله: "وحكى ابن سيده في المحكم – أيضا – عن سيبويه أنّه يزعم ... وهذا الذي ذكره لم يقع في شيء من النسخ التي رأيناها، ووضع المفسّرون تفاسيرهم عليها " [3].وقوله: "ومَن روى (حاجبها)، وهي الرواية الثانية في كتاب سيبويه"[4].

---

(١) ينظر: فوات الوفيات (٣/ ١٠٩).

(٢) ينظر: الذيل والتكملة والصلة (٥/ ٤١٤).

(٣) ينظر: ص (٤٩٧) .

(٤) ينظر: ص (٦٤) .

- معرفته بمصادره وشواهده، نحو قوله: "وهذا عندي لا يصحّ عن الخليل فإنّ سيبويه أعلم بمذاهبه من غيره، ولم يذكر شيئا من ذلك عنه"[1].وقوله : "هو من أبيات الكتاب"[2]، أو "هذا البيت من أبيات الكتاب"[3].

- فهم مراد سيبويه، وتحقّقه ممّا نصّ عليه، ومالم ينصّ ، نحو قوله: "واستدلّ ابن سيده على أنّ سيبويه يُجيز في ألف (معزى) أن تكون للتأنيث بقوله في (باب من الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من جنس الكلمة):" وسألت يونس عن (معزى) فيمن نوّن" ، قال : فدلّ ذلك على أنّ منهم مَن لم ينوّن.ونصُّ سيبويه في ذلك الباب في النسخة الشرقيّة والرباحيّة إنّما هو: " وسألت يونس عن (معزى) و (ذفرى) فيمن نوّن" ، ولا حجّة فيه؛ لأنّ قوله (فيمن نوّن) إنّما يرجع إلى (ذفرى)"[4].وقوله ردّا على ابن يسعون في رأي له: "والذي حمله على هذا التكلّف ما نسبه لسيبويه من أنّهم قد يصفون به المؤنّث، وإنّما قال سيبويه: قلّما يصفون به المؤنّث ، وهذا هو الثابت في النسخة الشرقيّة والرباحيّة، وينبغي أن يكون مراده بذلك أنّهم لا يصفون به المؤنّث؛ لأنّ (قلّما) قد تستعمل بمعنى النفي ..."[5].وقوله: "ولم يُثبت سيبويه شيئا من ذلك في أبنيته"[6].

ب - **مؤلّفات أبي علي الفارسيّ** السالفة الذكر ، استند إليها في :

١ - بيان آرائه المختلفة ، نحو قوله : " والصحيح - عندي - أنّ (التَّيم) بمنزلة (الفضل) ، وليس بمنزلة (اليَهُود) و(المَجُوس) كما ذهب إليه في "الإيضاح" ، وفي أحد

---

(١) ينظر: ص (١٣٣) .

(٢) ينظر: ص (٤٤٣) .

(٣) ينظر: ص (٤٧٥) .

(٤) ينظر: ص (٥٥٤-٥٥٥) .

(٥) ينظر: ص (٥٧٠) .

(٦) ينظر: ص (٦٤٠) .

قوليه في "التذكرة "[1].

٢ – ما يؤكّد كلامه الذي جاء بالبيت من أجله ، نحو قوله : "وقوله قبل (والجموع إذا تَقدّمتها أفعالها على هذا الحدّ) لم يُرد به ما يُعطيه ظاهِره مِن أنّ إلحاق العلامة وحذفها جائزانِ مع أنواع الجموع ، وإنّما أراد مِن الجموع ما مَثَّلَ به بعدُ ، وهو جمع التكسير ، وجمع السلامة مِن المؤنَّث .وتبيين ذلك أنّه قد نصّ في " تذكرته ...." "[2].

٣ – ما يقرّر حكما ما ، نحو قوله : " وحرف العلّة إذا كان محطوطا مِن همزة جرى مجرى المدّة ، فلا يُدغم فيما بعده ، ألا ترى أنّك تقول : (آوَيْتُ إِيْواء) ، ولا تدغم الياء في الواو لّما كانت محطوطة مِن همزة .

وقد نصّ أبو عليّ في " البغداديات " على أنّ حرف العلّة المبدل مِن الهمزة يجري مجرى المدّة ، فلا يدغم فيما بعده ، كما لا تدغم المدّة "[3] .

ج – **مؤلّفات ابن جنّي** السالفة الذكر :

– أبرز علمه بها ، نحو قوله :" وهذا الذي ذهب إليه أبو عليّ من أنّ (أولق) يجوز أن يكون (أفعل) قد تابعه عليه أبو الفتح في " خصائصه " ، وإن كان قد أنكر ذلك في " منصفه " ، وفي غير ذلك من كتبه" [4].

– اعتمد على ما جاء فيها لدرجة إدراج كلامٍ لابن جنّي في سياق كلام له دون إشارة إلى ذلك، مثال ذلك ما ذكره ابن عصفور في قول ذي الرمّة:

فرُبَّ امرئ طاطٍ عن الحقِّ جامحٍ بعينيه ممّا عَوَّدَته أَقارِبُه

[5] " لّما كان (الطّاطُ) الطويلَ اعتقد فيه بُعد بعض أخوانه عن بعض فحمله لذلك معنى

---

(١) ص (٢٦٤) .

(٢) ص (١٧٦) .

(٣) ص (٢٢٣) .

(٤) ص (٦٣٥) .

(٥) ينظر : (٥١٣) .

بعيد ، حتّى كأنّه قال : فُربّ امرئ بعيد عن الحقّ " هو كلام ابن جنّي في كتابه " التنبيه على شرح مشكلات الحماسة "[1].

والوجهانِ اللذانِ ذكرهما ابن عصفور[2] المبنيّانِ على فساد مَن اعتقد عدم زيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ " هما من كلام ابن جنّي في كتابه " سر صناعة الإعراب "[3]، وقد أشرت إلى ذلك وأمثاله في موضعه من التحقيق.

وبالجملة إفادة ابن عصفور من مؤلّفات ابن جنّي أكثر من إفادته من مؤلّفات الفارسيّ ؛ لكون أغلب مادة الجزء المحقّق من هذا الكتاب متعلّقة بعلم الصرف، وابن جنّي حفيّ بهذا العلم، و "ما أحدٌ أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه"[4]، ولذلك انتهى الدكتور / عبد الله سرحان[5] حين تتبع معظم مسائل ابن عصفور في كتابه المختصّ بعلم التصريف "الممتع" إلى تأثره بابن جنّي تأثرا بالغا ، يقول: "وانتهيت إلى أنّ ابن عصفور لا يكاد يفارق في كثير من هذه المسائل كتب ابن جنّي خاصّة المنصف والخصائص وسر الصناعة، وأبرز تأثره بهذا الإمام في المسألة من جوانبها المتعدّدة في عرضها و استدلالها، واختيار الراجح فيها، والاستدلال له، بل كان تأثره أبلغ حين يختار العبارة ذاتها".

د- **شرحا أبيات الإيضاح لابن يسعون والقيسيّ** ، الأوّل عوّل عليه كثيرا في نسبة الأبيات ، والروايات المختلفة فيها ، و ذكر ما قبلها و بعدها ، وكشف معناها ، وما تعلّق بها من أخبار ، مشيرا تارّة ، وغير مشيرٍ تارات .

وكلّ موضع أثبت فيه الكتب الآتية:(أشعار القبائل، و الحروف للشيبانيّ، الديارات للأصفهانيّ، خلق الإنسان لثابت، الحيوان للجاحظ، مختصر العين للزبيديّ، الأنواء

---

(١) ينظر: ص (١ / ١٦٣)

(٢) ص (٦١٨) .

(٣) ينظر: ص (١/ ٢٩١) .

(٤) ينظر: معجم الأدباء (١٢ / ٨١)

(٥) نقد ابن عصفور الصرفيين في كتابه الممتع (٤٠٠) .

للسدوسيّ، التيجان لعليّ بن حرب، الفرخ للجرميّ ، المُوعب لابن التيانيّ ، الغريب المصنّف لأبي عبيد، شرح شعر رؤبة، شرح رجز ذي الرمّة، الذيل لأبي عليّ القاليّ، الأبواب للرياشيّ) فهو من شرح ابن يسعون على أبيات الإيضاح .

وأمّا الآخر فأكثر ما أفاد منه القضايا اللغوية المتعلّقة بما أورده الفارسيّ من أبيات ، وتفسير الألفاظ المشكلة فيها.

هـ - **المحكم لابن سيده ، والصحاح للجوهريّ** اعتمد عليهما في بيان دلالات ألفاظ ما أورده الفارسيّ من أبيات.

المبحث الخامس
قيمته العلمية

المبحث الخامس : قيمته العلميّة

للكتاب قيمة علميّة تكمن فيما يلي:

أولا – تظافر مادته ، وتنوعها نحوا وصرفا ولغة وأدبا و أخبارا.

ثانيا – اطّلاع ابن عصفور – وفقا لما أثبتَ فيه – على أربعة شروح لأبيات الإيضاح وشواهده(للصِّقِلّيّ ، ومحمد بن عبد الملك الشنترينيّ ، و ابن يسعون ، و القيسيّ) واقتناؤه أطيب ثمارها، وإتمامه ما نقص من بنائها، وتسديده اختلالات وأوهام أصحابها.

ثالثا– أنّه بعد عقد موازنة عامّة بين محتوى كلّ بيت في هذا الكتاب مما أوره الفارسيّ في الإيضاح من أبياتٍ ، ومحتوى ما يقابله في ثلاثة كتب مناظرة هي: المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ ، وشرح أبيات الإيضاح لمحمد بن عبد الملك الشنترينيّ تجلّى لي تميّز هذا الكتاب عنها ، وانفراده بما يلي:

١ – وفرة مادته النحويّة والصرفيّة نتيجة لانفراد ابن عصفور فيه بالآتي:

أ – ذكر مسائل نحويّة وصرفيّة محرّرة، أمثال "المصادر الموضوعة موضع الحال[١]، تصغير الترخيم [٢]، وزن "أوّل[٣] ، إيّل[٤] ، كاد[٥]".

ب – ذكر نيِّف وتسعين ومئتي شاهدٍ نحويّ وصرفيّ [٦]

ج – ذكر عشرين مسألة خلافيّة[٧].

---

(١) ينظر: ص (١٢٨).

(٢) ينظر: ص (٥٩٣).

(٣) ينظر: ص (٩٣) .

(٤) ينظر: ص (٢٢٠).

(٥) ينظر: (١٥٠).

(٦)– هي كل بيت وضع بجانبه رمز(ف) في فهرس الأبيات الشعرية و الأرجاز .

(٧) هي المسائل ذات الترقيم الآتي في فهرس المسائل النحوية والصرفية (٢ – ٣– ٤ – ٦– ٨– ٩– ١٠ – ١٣– ١٤ – ١٥ – ١٦ – ١٨ – ١٩ – ٢٣ – ٢٤ – ٣٢– ٣٣– ٣٨– ٤٢ – ٤٣).

د - استحضار احتمالات لبعض المسائل، ولِما أورده الفارسيّ من أبيات وتخريجها ، وهذا أمر فاشٍ عنده ، لا تكاد تخلو منه صحيفة.

هـ - كثرة مناقشته للآراء ، وبيان الوجه أو الرأي الصحيح من الأوجه المحتملة في إعراب ما ، أو من الآراء المتعدّدة في مسألة ما بالدليل ، ومن أمثلة ذلك أنّ القيسيّ قال في تخريج رواية رفع (تُدفن) ونصبه في قول أعشى قيس:

وتُدْفَنُ منه الصّالحاتُ وإن يُسِئ يَكُن ما أساءَ النّارَ في رأسِ كَبْكَبا

وأمّا الرفع فعلى القطع، والنصب بإضمار (أن) ...:[1]" دون أن يذكر الوجه المختار منهما. في حين قال ابن عصفور[2]: " والوجه الأوّل أحسن ، وهو نصبه بإضمار (أن)، لأنّ جواب الشرط وإن كان واجبا فإنّه لا يقع إلّا بوقوع الفعل الأوّل، مضارع الفعل غير الواجب".

٢- حسن ترتيب مادته وتنظيمها تبعا لمنهج المؤلّف الآنف الذكر.

٣- التزام مؤلفه بمنهجٍ منضبط متسلسل في كلّ بيت أورده الفارسيّ في كتابه.

٤- ربط مؤلفه الإعراب في بعض الأحيان بدلالة الألفاظ[3] نحو قوله في إعراب " الساهرية" من قول زيد بن كثوة:

أَفينا تَسومُ السَّاهِرِيَّةَ بعدما ....

:[4]"مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ بـ(تسوم) إن كانت مضارع سامَ بالسلعة إذا طلب بها ثمنا ...، وإن كانت (تسوم) بمعنى تكلّف أو تعرض لم يحتج إلى حذف حرف جرّ ".

---

(١) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٥).

(٢) ص (٣٧٥) .

(٣) ينظر: (١٤٩ ، ٣٨٢، ٤٥٧)

(٤) ص (١٤٩).

رابعا – منح القارئ تصوّرا عن مؤلّفات ابن عصفور المتوجّهة صوب الأدب العربيّ نحو: شرح الحماسة، شرح ديوان المتنبي، شرح الأشعار الستة وغيرها من مؤلفاته التي أثبتتها كتب التراجم[1] ولمّا تصل إلينا بعد فيما أعلم.

خامسا – إبراز الجانب التطبيقيّ عند ابن عصفور غير المتوافر في مؤلّفاته التي وصلت إلينا ، والمتمثل في إعراب المشكل والغامض من جمل ومفردات ما أورده الفارسيّ في كتابه من أبيات .

سادسا – ما جاء فيه من نصوص كثيرة عزيزة الوجود ، عُدّت أصولها ممّا درس من تراثنا كالمهذّب لأبي عليّ الدينوريّ ، والكتاب الكبير والأوسط للأخفش ، والمعرّب والقدّ لابن جنّي، والمصون لثعلب ، وحواشي ابن طاهر على كتاب سيبويه وغيرها.

---

(١) – الوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٦٦–٢٦٧) ، وفوات الوفيات (٣/ ١١٠) ، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

المبحث السادس

أسلوبه

المبحث السادس : أسلوبه

أساليب العلماء في التأليف تتفاوت تفاوتهم في درجة العلم والخُلُق ... ونحو ذلك ممّا هو متقرّر - لاشك فيه - لحكمة أرادها الخالق المتصرّف سبحانه .

وهي حصيلة من عوامل طبعيّةو نفسيّة واجتماعيّة وجغرافيّة ...، ومن تراكم معرفيّ استقراءً وتأثرا، واقتداء، فكلّ أسلوب خفيٍّ يمتاز به صاحبه عن غيره لا يتغيّر بتغير الأعصر، ولا يتبدّل بتبدّل الأحوال ، يظلّ أمارة عليه فيما خلّد وأبقى، و يستطيع مَن ألفه ومارسه أن يستخلصه بكلّ يُسرٍ عمّا يشبهه أو يدانيه من الأساليب المتعددة.

ولا أكون مبالغا إذا قلت إنّ أسلوب ابن عصفور في مؤلّفاته المطبوعة الذي اعتدته من خلال بحثي - (اعتراضات أبي حيّان النحويّة على ابن عصفور جمعا ودراسة)، في مرحلة الماجستير هو أحد القرائن الأوّليّة عندي - بعد توفيق الله وإرادته - الدالّة على انتماء هذا الكتاب له، إذ أسلوبه فيه كما عهده الغبريني[1] في جميع مؤلفاته الأخرى "سهلٌ منسبك" ، قريب للفهم ، غير مستغلق ، نازحٌ عن الركاكة والتكلّف ، والمحسنات البديعيّة المصطنعة، وغموض الألفاظ وتعقيدها.

ومن اللوازم الشائعة لهذا لأسلوب في كتابه هذا ، و ما وصل إلينا من مؤلّفاته ما يلي:

- قوله حال استحضار المحترزات في مسألة ما: "فإن قال قائل ... أو فإن قيل ... فالجواب أنَّ ..." وهذا لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحات هذا الكتاب.
- قوله حال انطباق حكم ما على قسمينِ[2]: "وسواء في ذلك ... أو ..." ، أو: " وسواء كان من ... أو ..." ، فيدخل الواو على (سواء) ، ويأتي بعدهما بـ (أو) دون (أم) .

---

(١)- عنوان الدراية (٢٦٧) .

(٢)- ص (١٣٨) ، وينظر : (١٨١ ، ١٨٣ ، ٢٣٠) . وينظر : شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٦٧، ٤٦٠، ٥١) وغيرها .

- قوله حال الاستدلال فيما يعرف بـ (السبر والتقسيم)، وهو[1]: "أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها – أي يختبر ما يصلح، وينفي ما عداه – بطريقة"[2]: "فلم يبق إلّا أن يكون ... ".
- قوله حال أمرٍ ما[3]: "ويكون إذ ذاك ..".

(١)- الاقتراح (٨٣).

(٢) ص(١٩١)، وينظر: (١٠٣، ٤٩٢، ٥٠٢). وينظر: شرحه الكبير على الجمل(١/ ٥١٧، ٤٢٤، ٢٧٢، ١٢٢) وغيرها.

(٣) ص (٦٤). وينظر: (٩٢، ١٩١، ١٩٤، ٢٢١، ٢٢٨). وينظر: شرحه الكبير على الجمل (٣٩٤، ٤١٦، ٥٦٣، ٥٧٢) وغيرها.

الفصل الثاني

فكر ابن عصفور في الكتاب

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

أصوله النحوية والصرفية

المبحث الأوّل : أصوله النحويّة والصرفيّة

لّما كان لابن عصفور ذكاء مُتوقِّد بذّ به نحو سبعين طالبا من طلاب شيخه أبي علي الشلوبين مع نبلهم [1]، وصبر دائب على المطالعة [2]، وجمع بين الحفظ والإتقان والاستحضار، ومشاركة في علم المنطق[3]- استطاع أن يُلمّ بها في كتب متقدمي علماء العربية من أصولٍ عامّة ، وضوابط منهجيّة ، وقوانين كلّيّة في علمي النحو والصرف يضع الخالف يده عليها ليحتذي بها، ويسير على منواها من أدلة نقليّة أو عقليّة ، كما استطاع أن يُضيف إليها، ويوظّفها خدمة لمراده، ويحرص على انضباطها .

وقد أمكن إجمال الأصول العامّة عنده – بعد تتبعها من خلال عرضه لبعض المسائل ، وذكره لمحترزاتها ، وردوده لبعض الآراء – فيما يلي:

أولا: المسموع في سعة الكلام هو أسّ وضع القواعد ، و معرفة ما يجوز ، وما لا يجوز مِن تراكيب العرب وأبنيتها[4] ، ولذلك ردّ ما جوّزه أبو عبيدة من أنّ (إلّا) تأتي بمعنى (الواو)كما في قول الشاعر:

وإلّا النعام وحفّانه.......

بأنّ ذلك "غير معروف في كلام العرب"[5].

وقال في قلب الواو ياء في (فُعلى) تخفيفا نحو (الدنيا) [6]: " ولولا ورود السماع به لما قبل " ؛ لأنّه قلب من غير موجب.

---

(١) ينظر: ملء العيبة ج٦ (٩٢-أ) .

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٦٦).

(٣) ينظر: عنوان الدراية (٢٦٦ ، ٢٦٨).

(٤) ينظر: (٢، ١٩٥ ، ١١٦ ، ١٣٨ ، ٣٤٨ ، ٥٥٦).

(٥) ينظر: ص (١١٠) .

(٦) ينظر: ص (٩٠) .

ثانيا: لا يُبنى حكم أو تقرّر قاعدة على ما جاء في الشعر خاصّة [١]، وإن كثر ، يقول: " إنّ الشعر قد يَسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام ، وإن لم يضطرّ إلى ذلك شاعر ؛ لأنّه مَوضِع قد أُلِفت فيه الضرائر ، ومِن ذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نال العُلى وكَريمٍ بُخْلُه قد وضَعَهْ

في رواية مَن جرّ (مقرف) ، ألا ترى أنّه فصل بين (كم) ، وما أُضِيفت إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبيل ما يختَصّ به الشعر ، مع أنّه لم يضطرّ إلى ذلك ؛ لأنّه يخرُج عن ذلك برفع (مقرف) ونصبه "[٢].

ويقول أيضا – بعد أن أورد خمسة شواهد شعريّة على جواز تأكيد النكرة إذا كانت مؤقتة عند الكوفيين": " وجميع ذلك عندنا ضرورة ، لا ينبغي أن ترتكب ما وجد عنها مندوحة، ألا ترى أنّه لم يجئ شيء من ذلك في فصيح كلامهم "[٣].

ثالثا: لا ينى حكم أو تقرّر قاعدة على ما لم يطّرد من المسموع في سعة الكلام [٤] ؛لقلّته وشذوذه ، أو إمكان تخريجه بالتدبّر ، وإعمال الفكر عن ظاهره ليتفق وما تقرّر، يقول موردا سؤالا احترازيّا ومجيبا عنه لِما تقرّر من أنّ (طُرّا) وأمثاله أسماء موضوعة موضع المصدر الموضوع موضع الحال، وهي واقعة موقع صفات منتصبة على الحال، فإذا قلت: أتانا زيد مشيا كان (مشي) في موضع (ماشيا): "فإن قال قائل: فهلّا جعل هذه المصادر قائمة مقام أسماء مضافة محذوفة هي الأحوال .. ويكون ذلك أولى... لأنّ حذف المضاف منقاس .. فالجواب : أنّ الذي منع من ذلك أنّ العرب وقفت هذا الباب على السماع ، ولم تطّرده ، ولو كان على تقدير حذف مضاف لما منع مانع من اطّراده ؛ لأنّ حذف المضاف كما تقدّم منقاس "[٥].

---

(١) ينظر: (٢٦ ، ٥٥ ، ١٧٧ ، ٥٩٧) .

(٢) ص (٨٧).

(٣) ص (٥٥).

(٤) ينظر: (٨٥ ، ١٣١ ، ١٨١ ، ٥٣٤).

(٥) ص (١٣١) .

ويقول: " ...الصفة المفردة إذا اجتمعت مع الصفة التي هي جملة تقدمت عليها، وقد يجوز أن تتأخر عنها ، وباب ذلك الشعر، ... فأمّا قوله تعالى: ﴿ وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ فينبغي أن يجعل (مبارك) فيه على أنّه خبر ثانٍ للمبتدأ ،لا على أنّه صفة لـ (كتاب)"[1].

ولا يستنكف المؤلّف من أن يصف قراءة من القراءات بالشذوذ ،أو الخروج عن القياس، يقول ردّا على توجيه الصِّقِلّيّ رواية كسر الياء الأولى في (ييتم) في قول أبي خراش:

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلنَ جُثَّتي وكِيدَ خِراشٌ يوم ذلك يِيتَمُ

بأنّ الشاعر كسرها من أجل الثانية: " ... و المعروف مِن لغة الكسر في أحرف المضارعة أنّهم لا يفعلون ذلك في الياء استثقالا للكسرة فيها ، إلّا أن تكون (فاء) الفعل واوا .... لكن وجه هذه الرواية أن يكون شبّه الياء بالواو كما شبّهها بعضهم بها حين قال (يَئِسَ يَئِسُ) بحذفها ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، كما حذفت الواو في (يَعِد) لذلك ، وهي مع ذلك شاذّة ، ومثلها في الشذوذ قراءة يحيي بن وثّاب ﴿ فَإِنَّهُمْ يِيْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾"[2].

رابعا: القياس الذي هو[3] " حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع" معضّد للمسموع في سعة الكلام ، و يحلّ محلّه حال عدم وجوده ، ولذلك قرن بينهما في مواضع ، نحو قوله ردّا على ما ذهب إليه الفراء وثعلب من أنّ إلحاق التاء في (قدام) ، و (وراء) هو القياس: " ...وهذا الذي ذهبا إليه باطلٌ في القياس ،وغير مُطَّرِد في السماع ... "[4] .

خامسا – لا يُجرى حكم على آخر غير مطرّد ، يقول فيما استدلّ به الفارسيّ من قول الشاعر:

فَارْحَم أُصَيْبِيَتي الذين كَأَنَّهم حِجْلى تَدَرَّجُ بالشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

---

(١) ص (٥٠٤) .

(٢) ص (٦٥٢) .

(٣) لمع الأدلة (٩٣)

(٤) ص (٨٥) .

على صحّة ما قالوا في جمع (حجل) على (حجلى) :" وينبغي - عندي - أن يتأوّل ذلك على أن يكون مراده أنّه جمع له من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ ، لأنّ (فِعلى) لم يطّرد عليه باب في الجمع "[1].

ويقول بعد أن ذكر أنّ (هضّاء) في قول الشاعر:

إليه تَلْجأُ الهَضّاءُ طُرّا ....

(فَعْلاء) ، ولو كانت (فعَّالا) لقال : (يلجأُ) - بالياء - لأنّها صفة في الأصل غُلِّبت ، و(فَعَّال) إنّما يُوصف به المذكّر ، وأيضا فإنّه مِن الهَضّ ....،فلو كان (فَعّالا) لقيل : هضّاض : فإن قيل : لعلّ الأصل ذلك إلّا أنّهم أبدلوا من الضاد ياءً على حدِّ قولهم في قَصَّصْتُ : قَصَّيْتُ ، ثمّ أبدلوا مِن الياء همزة .فالجواب : أنّ ذلك غير مَقيسٍ ، فلا ينبغي أنْ يُقالَ به إذا وُجِدَتْ عنه مندوحة "[2].

سادسا: إذا تعارض حكمانِ أو توجيهانِ نحويّانِ أو صرفيّانِ فإنّ:

١- ما ثبت واستقرّ من تراكيبَ وأبنيةٍ في سعة الكلام أولى ممّا لم يثبت فيه ذلك ، يقول : " ذهب أبو عليّ في " حلبيّاته " إلى أنّ (الأعراب) يسمى جمعا لـ (عرب) كما أنّ (الأنباط) جمع لـ (نبط) ... وإنّما (الأعراب) عنده جمع لِمالم ينطق به ، وما ذكرته من أنّه جمع لـ (عرب) المنطوق به هو الصحيح عندي ؛ لأنّ مالم ينطق له بواحد من الجموع قليل ، فإذا أمكن في (أعراب) أن يُجعل جمعا لـ(عرب) المنطوق به كان أولى"[3].

---

(١) ص (١٢١).

(٢) ص (١٢٦- ١٢٧) .

(٣) ص (٥١١).

والصحيح عندي الوجه الأوّل، لأنّ استعماله في الكلام مشدّدا أكثر ، وإنّما يخفّفه بعضهم ، وإذا ثبت تشديده في الكلام لم يجب أن يحمل (الأُرْدُنّ) في البيت على أن يكون من باب (سبسبّا) لأنّ ذلك ضرورة "[1].

٢- ما حمل على بابه وقياسه أولى ممّا حمل على خلاف ذلك، يقول بعد أن ذكر أنّ الفارسيّ احتجّ على أنّ العرب جمعت (النار) في القليل على (أنؤر) بقول عمر بن أبي ربيعة:

ولمّا فَقَدْتُ الصَّوتَ مِنهم وأُطفِئَتْ   مَصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاءِ وأَنؤُرُ

: " فإن قيل: لا حجّة له على ذلك.. لأنّه يحتمل ...أن يكون أراد: نور الحيّ فيكون للكثرة.فالجواب: أنَّ صيغة (أفعل) بابها أن تستعمل للقلّة ، ولا تستعمل للكثرة إلّا مخرجة عن بابها، وذلك قليلٌ فيها ،وإذا أمكن حمل اللفظ على قياسه كان أولى"[2].

٣- ما بقي على ظاهره وأصله الذي وضع له أولى ممّا يُتكلّف فيه بحذف أو إضمار أو قلب، أو نحو ذلك[3]، يقول: " حكى الجوهريّ عن الخليل أنّه جعل (توأما) (فوعلا)، وأصله (ووأم) فأبدل من الواو التاء .. وذهب جماعة من العلماء إلى أنّ التاء في (توأم) أصل، وهو (فوعل) من (تأم) ، وهو الصحيح عندي، لأنّه لا داعي إلى ادّعاء القلب ، وحمل الكلمة على غير ظاهرها ، بل الاشتقاق يدلّ على أنّ التاء أصل..."[4] .

ويقول بعد أن ذكر أنّ محمد بن عبد الملك الشنترينيّ يرى أنّ (الهيجا) في قول لبيد بن ربيعة :

وأَرْبَدُ فارِسُ الهَيجا إذا ما   تَقَعَّرَتِ المَشاجرُ بالفِئامِ

ممدودة إلّا أنّه حذفت همزتها لّما التقت مع همزة (إذا) تخفيفا:" وبتقدير أنْ يكون حذف إحدى الهمزتينِ في مثل البيت قياسا ، فإنّه ينبغي أنْ يُحمل على أنّ (الهيجا) فيه مقصورة ؛ لأنّه

---

(١) ص (٣٧٩- ٣٨٠).

(٢) ص (٤١٥).

(٣) ينظر: (٩٦، ١٠٤، ٢٠٤، ٢٢٠، ٦٢٦).

(٤) ص (٥٤٩).

وأَرْبَدُ فارِسُ الهَيجا إذا ما تَقَعَّرَتِ المَشاجرُ بالفِئامِ

ممدودة إلّا أنّه حذفت همزتها لمّا التقت مع همزة (إذا) تخفيفا:" وبتقدير أنْ يكون حذف إحدى الهمزتينِ في مثل البيت قياسا ، فإنّه ينبغي أنْ يُحمل على أنّ (الهيجا) فيه مقصورة ؛ لأنّه قد ثبت قصرُها ومدُّها مِن كلام العرب في غير هذا البيت ، فإنْ جعلتها مقصورة بقيت مع الظاهر ، ولم تحتج إلى تقدير حذف ، وإن جعلتها ممدودة خرجت عن ظاهر اللفظ ، وادّعيت الحذف ، والبقاء مع الظاهر ، وألّا حذف أولى"[1].

٤- ما ليس فيه شذوذ في بابه ، أو ما كان فيه من الشذوذ إلّا من جهة واحدة أولى ممّا فيه خلاف ذلك ، يقول بعد أن ذكر أنّ (المنون) في قول أبي ذؤيب:

أَمِنَ المَنُونِ ورَيبِهِ تَتوجَّعُ ؟ ....

عند الأخفش جماعة لا واحد لها ، ويوهنه عود الضمير عليها مذكّرا ، وأسماء الجموع الواقعة على مالا يعقل مؤنّثة ، وإن جاء في شيء منها تذكير كان شاذّا يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وعند الأصمعيّ واحد لا جمع له ، ويوهنه قول عديّ بن زيد:

مَن رأيتَ المَنون خُلِّدنَ أم مَن ....

وعند الفراء تكون واحدا وجمعا: "ومَذهب الفراء – عندي – أظهر ؛ لأنّه لا يلزم في جعل الضمير العائد عليه مُذكّرا شذوذٌ ، كما يلزم في مذهب الأخفش ، ولا في جعل الضمير العائد عليه ضمير مؤنث تَكلُّف كما يَلزم في مذهب الأصمعيّ ، إن كان مراده ما يُعطيه ظاهر كلامه من أنّ (المَنُون) مُفردٌ"[2].

ويقول: "وما ذهب إليه أبو عليّ من أنّ (جمائل) جمع (جمال) هو مذهب سيبويه ، وذهب غيرهما إلى أنّه جمع (جمالة) تشبيها بـ (رسالة) و (رسائل) ، ...والذي ذهب إليه سيبويه وأبو عليّ من أنّ (جمائل) جمع (جمال) أولى ، لأنّ قولهم في جمع (جمل) : (جمالة)

(١) ص (١٣٩).

(٢) ص (٤٠٠).

٥- الحمل على ما علم له اشتقاق أولى من الحمل على ما لم يعلم له ذلك ، يقول بعد أن ذكر أنّ سيبويه حكم بزيادة النون والواو و أصلة الهمزة في (سندأو) وأخواتها:" فإن قيل : هلّا جعل الواو أصليّة والنون والهمزة زائدتين .

فالجواب : أنّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة غير أوّل ، وممّا يدلّ على زيادة النون والواو في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في (كِنثأو) زيادتها بالاشتقاق لقولهم : كَنْثَأَت لحيتُه . وينبغي أن يحمل مالم يُعلم له اشتقاق من هذه الأسماء على ما عُلِمَ له ذلك"(١) .

٦- الحمل على ما ثبت له نظير أولى من الحمل على مالم يثبت له ذلك، يقول بعد أن بيّن أن استشهاد أبي عليّ الفارسيّ بقول الشاعر:

قُبِحتُمُ يا ظِربا مُجَحَّرَه

على أنّ العرب حذفوا الألف والنون من (ظربان) في الجمع : " ...فإن قيل : فلعلّه : (ظرباء) في الأصل ، وحذفت الألف الممدودة لمّا أُريد الجمع ...فالجواب : أنّ الجمع بحذف الألف والنون قد ثبت في قولهم : (إنسان) للمفرد ، و(إِنس) للجميع ، ولم يَثبت بحذف الألف الممدودة ، فكان الحمل على ما ثَبَتَ له نظير أولى " (٢).

٧- الحمل على ما كثر استعماله واشتهر أولى من الحمل على ما قلّ وندر، يقول: "...وأمّا (ثُبَة) الحوض ، وهي : وسطه فذهب أبو إسحاق إلى أنّها محذوفة العين ؛ لأنّها تُرجع الماء إليها ، فهي من باب (ثَوَب) إذا رَجَع .

وهذا لا حجّة فيه ؛ لأنّه يجوز أن يكون من (ثَبَّيتُ) ، أي : جَمَعْتُ ؛ لأنّ الماء مجتمعه من الحوض وسطه ، وإذا أمكن ذلك فينبغي أن يُحمل عليه ؛ لأنّ حذف العين قليلٌ ، ليس في سعة حذف اللام"(٣).

---

(١) ص (٦٤٣).

(٢) ص (٥٧٥).

(٣) ص (٤٧٣).

٨- ما حذف منه الزائد أولى ممّا حذف منه الأصل، يقول بعد أن ذكر أنّ (السُّمِيْ)في قول الشاعر :

كَنَهوَرٌ كان مِن أَعقابِ السُّمِيْ

(فعُول) :" .. وأصله (سُمِيّ) ، إلّا أنّه خُفِّف ضرورة بحذف آخره على حدّ قوله :

ليلا ولا أسمعُ أجراسَ المَطِيْ

أراد (المَطِيّ) ، أو قُصِر من (فُعُول) ، وإلى ذلك ذهب أبو بكر ، وهو أولى ؛ لأنّ حذف الزائد أولى من حذف الأصل "[1].

٩- ما كان المتصرّف والمتغيّر فيه اسما أو فعلا أولى ممّا كان المتصرّف والمتغيّر فيه حرفا، يقول بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في حكم إبدال حروف الجرّ بعضها من بعض ، الكوفيون يجيزون ذلك والبصريون بخلافهم : "ومذهب البصريين أولى، لأنّ التصرف في الأفعال والأسماء أولى من التصرف في الحروف..."[2].

---

(١) ص (٤٩٢).

(٢) ص (٥٣٠).

المبحث الثاني

آراؤه الاجتهادية

المبحث الثاني : آراؤه الاجتهاديّة

اجتهد ابن عصفور، فأبدى رأيه في مسائل كثيرة نحويّة وصرفيّة متناثرة بين دفتي هذا الكتاب ، وترك بصمة دالّة على رقيّ فكره ، وعلوّ تحقيقه ، منها ما هو كائن في مؤلفاته المطبوعة ، ومنها مالم تكن إلّا في كتابه هذا نحو:

- اللام من (يوزى) - غير المهموز - ياء أو واو ، لا همزة أبدلت منها الألف ، ومن غير المهموز ياء ولا تكون واوا [1].
- وقوع (الظاعن) على الجمع في نحو:

أو تصبحي في الظاعن المولي

وأمثاله من جهة أنّه صفة لاسم مفرد في معنى جمع ، لا على أنّ الألف واللام للجنس [2].

- حذف علامة التأنيث في نحو قول جرير:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء ....

إمّا للحمل على المعنى، وكأنّه قال: شخص سوء، وإمّا للاكتفاء بظهور المؤنّث عن التاء مع تحسين الفصل لذلك، ولا يصحّ أن يكون المسوِّغ إضافة المؤنّث إلى المذكّر؛ لأنّ ذلك لا يوجب حذف علامة التأنيث [3].

- (أجمع) في قول الشاعر:

أرمي عليها وهي فرع أجمع

بدل من الضمير المستتر في (فرع)، لا تأكيد له كما ذهب ابن يسعون، ولا نعت كما

---

(١) ص (٢)

(٢) ص (١٠)

(٣) ص (٤٤-٤٥)

ذهب الأعلم[1].

- حذف تاء التأنيث في تصغير (قدام)، و (وراء) شاذ ليس بقياس خلافا للفراء وثعلب[2].
- (تخذ) و (أخذ) أصلانِ متقاربانِ، وليست التاء في (تخذ) بدلاً من الهمزة في (أخذ) خلافا للزجّاج[3].
- (إلّا) في رواية مَن روى قول الشاعر:

وإلّا النعام وحفّانه ....

(إن) الشرطية و (لا) أدغمت النون منها في لام (لا)، وفعل الشرط وجوابه محذوفانِ، لا أنّها بمعنى (لكن) والخبر محذوف كما ذهب إليه ابن يسعون[4].

- عين (جيب) ياء بقاء مع الظاهر، لا واو[5].
- همزة (إيّل) أصليّة لا زائدة، ووزنها (فِعّل) لا (فعيل) ولا (فعول)[6].
- الفصل بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه بجملة اعتراضٍ لا يجوز[7].
- ناصب (ذا نفرٍ) في قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ.

وأمثاله (كان) المضمرة، لا (ما) المعوّضة عنها خلافا للفارسيّ وابن جنّي[8].

- جمع (أب) على (أبين) إنّما هو جمع سلامة ، لا جمع تكسير[9].

---

(١) ص (٥٨)

(٢) ص (٨٣)

(٣) ص (١٩٥)

(٤) ص (١٠٩ - ١١٠).

(٥) ص (٢١٦).

(٦) ص (٢٢١ - ٢٢٢)

(٧) ص (٢٦١)

(٨) ص (٣٤٦)

(٩) ص (٤١١)

- (الأُرْدُنّ) همزتها زائدة ، ووزنها (أُفعُلّ)[1].
- (الصُفيّ) إنّما هو جمع صفا، لا جمع (صفاة) خلافا للسيرافيّ والفراء[2].
- عين (تارة) واو ، لا ياءً خلافا لابن يسعون[3].
- (بُيُوض) إنّما هو جمع (بيض) ، لا جمع (بيضة) خلافاً للفارسيّ [4].
- (الحوائج) ليس بجمع (حاجة) كما زعم الفراء، وإنّما جمع (حائجة)[5].
- (رئة ، ثبة ، هنة ، ظبة) من ذوات الواو، والمحذوف منها اللام ، لا العين خلافا لمن زعم ذلك[6].
- الاسم الذي لا يعرف ما هو يمتنع صرفه، ويجعل بمنزلة الأعجميّ [7].
- أصل (سُميْ) (فُعول) خُفّف ضرورة ، أو قُصر من (فعول)، وليس (فُعُلا) [8].
- النون في (وهبينَ) زائدة ، لا أصليّة[9].
- (جمائل) جمع (جمال) ، لا جمع (جمالة) خلافا لمن زعم ذلك[10].
- (توأم) (فوعل) ، التاء فيه أصل لا مبدلة من (واو)[11].
- (سودان) ونحوه جمع (أسود) الذي مؤنّثه (سوداء) ، لا جمع (سود) الذي هو جمع (سوداء) خلافاً للفراء[12].

---

(١) ص (٣٧٩).

(٢) ص (٤٢٠)

(٣) ص (٤٤٤).

(٤) ص (٤٤٨).

(٥) ص (٤٥٣).

(٦) ص (٤٦٨ ، ٤٧٧).

(٧) ص (٤٨٢).

(٨) ص (٤٩٢).

(٩) ص (٥٠٧).

(١٠) ص (٥١٥).

(١١) ص (٥٤٨).

(١٢) ص (٥٥٣) .

- (ظرابي) جمع (ظربان)، لا جمع (ظرباء)[1].
- تصغير الترخيم جائز في الأعلام وغيرها، وليس مختصًا بالأعلام خلافا للفراء[2].
- (كاد) بمعنى (قارب) العين منها واو[3].

---

(١) ص (٥٧٩).

(٢) ص (٥٩٥).

(٣) ص (٦٥٠).

المبحث الثالث

موقفه من العلماء

المبحث الثالث : موقفه من العلماء

عرض ابن عصفور جملة من آراء المتقدّمين في مسائل عدّة، وتفحّصها وأنعم النظر فيها، وقلّبها على أوجهها المحتملة، وقابلها وما تقرّر عنده من أصول ، وما ارتبط بها من معنى ، فأيّد منها شيئا، وخالف أشياء ، كلّ بدليله .

وقد لاحظت من عموم ما أيدّ وخالف من آراء ما يُسهم في الكشف عن موقف منه تجاه أصحاب تلك الآراء ،وبالتحديد من علماء البصرة والكوفة ، وسيبويه ، و الفارسيّ وابن جني ، وشرّاح أبيات الإيضاح، وإليك الإيضاح .

- موقفه من علماء البصرة والكوفة:

أصول ابن عصفور العلميّة السالفة الذكر كشفت موقفه من علماء البصرة والكوفة،فما تأصّل عنده من عدم إجراء حكم على آخر غير مطّرد، ومن عدم بناء حكم أو تقرير قاعدة على ما جاء مخالِفا لِما تقرّر اطّراده - مُؤيِّدٌ لِما عُرِفَ عن علماء البصرة من "بناء القواعد على الأغلب الشائع في لسان العرب"[1] ، وتأويل ما خالف ذلك.وفي نفس الوقت مخالفٌ لِما عُرف عن علماء الكوفة من عدم اشتراط الكثرة في تقعيد القواعد، والقياس على ما قلّ وندر حتّى قيل عنهم: "لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه[2]" ، و "كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة"[3] ويُعضّد هذا الذي ذكرت أمرانِ:

الأوّل: أنّ ابن عصفور في كتابه هذا عدّ نفسه واحدا من علماء البصرة ، إذ انتسب إليهم في أربعة مواضع بعبارة "عندنا"[4] ، أحدها قوله بعد أن ذكر أنّ البصريين لا يُجيزون تأكيد النكرة، والكوفيون يجيزونها إذا كانت مؤقّتة، ويحتجّون على ذلك بشواهد شعريّة

---

(١) مراحل تطور الدرس النحوي (٢٠٧). وينظر: الارتشاف (٤/ ١٩٩٥) ، والاقتراح (١١٤) ، والمدارس النحوية (١٦١).

(٢) الاقتراح (١١٤).

(٣) الأصول (١/ ٢٥٧).

(٤) ينظر: ص (٥٥ ، ٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٥).

أوردها: " وجميع ذلك عندنا ضرورة"[1] . وهذا الانتساب تكرّر عنده في مؤلّفاته الأخرى كشرحه الكبير على الجمل [2]، والممتع في التصريف [3]، وضرائر الشعر [4].

الآخر:- أنّ جميع ترجيحاته في المسائل الخلافيّة التي أوردها بين علماء البصرة والكوفة والبالغة ثلاث عشرة [5] كانت لصالح علماء البصرة على حساب علماء الكوفة، وليس ذلك بمستغرب، فقد جمع الدكتور / سليمان الضحيان تسعا وعشرين ومئة مسألة خلافيّة أوردها ابن عصفور في شرحه الكبير على الجمل " أيّد البصريين فيها جميعا "[6].

ومع مخالفته لعلماء الكوفة عموما إلّا أنّه يستدلّ - أحيانا - بما يروونه[7]، بل يتحاشى ما يقدح في ذلك، يقول تعقيبا على استبعاد الفارسيّ رواية ثعلب ضمّ الباء من (بيوضها) في قول ذي الرمة:

بِتَيهاءَ قَفرٍ والمَطِيُّ كأنّها   قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخا بُيُوضُها

: "وهذا الاستبعاد من أبي عليّ مبنيّ على أن يكون (بيوض) جمع (بيض) ، والصحيح عندي أنّه جمع (بيضة) ... وهذا أولى من الطعن في رواية ثعلب مع ما هو عليه من العلم والثقة "[8].

كما أنّه قد يتبنى رأيا لأحدهم فالفراء مثلا – وهو أحد أبرز علماء الكوفة – لمّا قال تعقيبا على عدم صرف أبي عمرو بن العلاء (سبأ) في قوله تعالى: "وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ" :

---

(١) ص (٥٥).

(٢) ينظر: (١/ ٤١٠، ٤٩٢، ٥٠٦) و(٢/ ٥٢، ٦٥، ١٣٢).

(٣) ينظر: (٢/ ٦٠٩)

(٤) ينظر: (٢٩١) .

(٥) هي المسائل ذات الترقيم الآتي في فهرس المسائل الخلافية (٥- ٧- ٩- ١٢- ١٤- ١٥- ١٨- ١٩- ٢١- ٣٤- ٣٦- ٣٩- ٤٢) .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٠٠) (رسالة علمية)

(٧) ينظر: (٢٣، ٢٠٠، ٢١٨، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٤٠، ٥٧٤).

(٨) ص (٤٤٨).

"وقد ذهب مذهبا إذا لم يَدرِ ما هو ؛ لأنّ العرب إذا سمّت بالاسم المجهول تركوا إجراءه"[1]

تبنى ابن عصفور قوله هذا فقال في (أبي حباحب) من قول الكميت:

يَرى الرّاؤون بالشَّفراتِ مِنها كَنارِ أبي حُباحِبَ والظُّبينا

: "أبو حباحب لمّا كان لا يُعرف ما هو امتنع صرفه ..."[2]،ثمّ أورد شيئا من كلام الفراء السابق دون أن يشير إليه .

– موقفه من سيبويه:

أعجب ابن عصفور بفكر سيبويه إعجابا لم ينله غيره من العلماء البارزين بدليل:

- الاعتداد بكلّ ما ينقله وينصّ عليه[3]، يقول: "ولم يثبت من كلامهم (رجل جامل)، أي ذو جمال، ولا يجوز أن يقال ذلك بالقياس على (لابن) و (تامر)، لأنّ سيبويه قد نصّ أنّ ذلك لا ينقاس ، وأنّه موقوف على السماع"[4].
- تسويغ ما جاء مخالفا لِما نصّ عليه، ومن ذلك أنّه لّما نقل عن سيبويه أنّ الصفة التي تَلحقها ألف التأنيث لا يُوصف بها، ونقل عن الجوهريّ أنّه حكى (حمار حَيَدى) قال: "ولعلَّ سيبويه لم يلتفت إلى ذلك لقلّته وشذوذه"[5].
- ترجيح رأيه على رأي مَن خالفه[6]، فالأخفش لّما خالف ما ذهب إليه سيبويه من أنّ (ركب) اسم جمع لـ (راكب) ، وقال: إنّه تكسير له رجّح ابن عصفور قول سيبويه فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه بدليل تصغيرهم له على لفظه ..."[7].

---

(١) ينظر: معاني القرآن له (٢/ ٢٨٩).

(٢) ص (٤٨٢) .

(٣) ينظر: ص (٢٢، ٤٦، ١٣٢، ٥١٥، ٥٦٣) .

(٤) ص (٥٣٤) .

(٥) ص (١٨٠) .

(٦) ينظر:ص (٦٠، ٣٤٦، ٣٥٧، ٤٩٧، ٥٣٠) .

(٧) ص (٥٣٠) .

- التلطّف معه في العبارة، فبدلا من أن يصف فعلاً له بالتناقض مثلا يقول: "وهذا كالتردّد منه " [1] ، أو يصف رأيا له لم يرتضه بالبطلان أو الفساد أو الضعف أو نحو ذلك ممّا اعتاده من مثل هذه الألفاظ مع غيره، يقول: "هذا البيت ليس بنصٍّ عندي في تعدي (احلولى) وإن كان سيبويه وأبو عليّ وغيرهما من النحويين قد استدلّوا على تعديها"[2].

- طرح أسئلة افتراضيّة لوجه اختاره دون غيره من أوجه محتملة في مسألة ما ،والإجابة عن ذلك ، كقوله في سياق حديثه عن المصادر الموضوعة موضع الحال نحو (طُرّا) : ".. فإن قال قائل: لِمَ لم يجعل سيبويه هذه المصادر محمولة على معنى الأفعال .. فالجواب: ما ذكره أبو إسحاق من أنّ ذلك خلاف المعنى الذي أرادت العرب ... فإن قال قائل: فهلاّ جعل سيبويه هذه المصادر والأسماء الموضوعة موضعها منصوبة بأفعالٍ مضمرة .. فالجواب أنَّ ذلك فاسدٌ ، بدليل التزام العرب التنكير في هذه المصادر... "[3].

- **موقفه من أبي عليّ الفارسيّ:**

اطّلاعُ ابن عصفور على مؤلّفات أبي عليّ الفارسيّ سالفة الذكر في مصادر هذا الكتاب ، واعتناؤه بها يدلّ على إجلالٍ لقدره، وإعجابٍ بفكره، ولذلك :

- انتصر له من اعتراضات شراح أبيات الإيضاح وغيرهم من النحويين عليه ،فقال في تغليط الصِّقِلِّيّ له فيما زعم أنّ أبا عليّ نسب قول العجّاج:

فَحَطَّ في عَلْقى وفي مُكُور

لابنه رؤبة: " وما ذكره مِن أنّه نسبه إلى رؤبة وَهْمٌ منه ، والذي حمله على ذلك قوله: " وإنّ رؤبة لم يُنوِّنه في قوله" ... وإنّما أراد أبو عليّ بقوله (لم يُنَوِّنه في قوله)، أي : لم يُنَوِّنه في إنشاده ،

---

(١) ص (٦٤٣) .

(٢) ص (٦٢٥) .

(٣) ص (١٢٩ - ١٣١)

ويدلُّ على ذلك أنّه نسبه في غير "الإيضاح" من كتبه إلى العجّاج "[1].

ولّما ردّ عليه بعضهم في استشهاده بقول جرير:

تُرِيْحُ نِقادَها جُشَمُ بنُ بَكْرٍ   ومـا نَطَقـوا بِأَنْجِيـةِ الخُـصُومِ

على جمع (نجوى) على (أنجية) بأنّ (فَعلى) لا تُجمع على أفعلة انتصر له ابن عصفور فقال[2]: "وينبغي عندي ألّا يُحمل كلام أبي عليّ أنّه أورد البيت شاهدا على أنّ أنجية جمع نجوى .... بل السبب في إيراده البيت أنّه قد كان استدلّ على أنّ (نجوى) مصدر بإفرادها حيث يُراد بها الجمع ... فخاف أن يتوهّم عليه أنّه لا يُجيز جمع المصدر ، فاستدلّ بالبيت على أنّ المصدر قد يجمع...".

ولّما حكى ابن جنّي عنه أنّ (أُيّلا) – بالضمّ – جمع : (إيّل) ، وعقّب عليه بقوله: "ولا أعرفه" نهض ابن عصفور للدفاع عن الفارسيّ فقال: " ولا وجه لإنكار أبي الفتح ذلك؛ لأنَّ أبا عليّ إنّما أراد أنّه اسم جمع الأيّل ، وكونه لا يعرفه غيرُ قادح في رواية أبي عليّ له"[3].

– رجّح رأيه على رأي غيره من النحويين[4] ، ومن ذلك أنّه لّما رأى الفارسيّ أنّ العين في قول أبي ذؤيب:

فالعينُ بَعدَهُمُ كأنّ حِداقَها   سُمِلَتْ بِشَوكٍ فهي عُورٌ تَدمَعُ

أريد بها الجنس، وكان رأيه هذا مخالفا لرأي الزجاج الذي قال : إنّها مفردة لكن الشاعر جعل كلّ قطعة منها حدقة، قال ابن عصفور[5] "والذي ذهب إليه أبو عليّ هو الصحيح ..".

ولّما رأى – أيضا –أنّ (الصفا) تجمع (صُفيّا) ، واستدلّ على ذلك بقول أبي نخيلة السعدي:

---

(١) ص (١١١) .

(٢) ص (١١٦).

(٣) ص (٢١٨).

(٤) ينظر: ص (٣٣١ ، ٣٤٩ ، ٥١٥) .

(٥) ص (٢٩٢) .

كــــأن مَتْنَيـــهِ مِـــن النُّفِـــيِّ

مَواقِعُ الطَّيرِ على الصُّفِيّ

وزعـم الفـراء والـسيرافي وغيرهمـا أنّ (الـصفيّ) جمـع (صـفاة) قـال ابـن عـصفور: "والصحيح ما ذهب إليه أبو علي "(1).

ولم يمنع هذا الذي ذكرت ابن عصفور من مخالفة الفارسيّ ، وجعل رأيه في بعض المسائل مرجوحا لا راجحا (2). فالفارسي لمّا ذهب إلى أنّ (الأعراب) ليس جمعا لـ (عَرَب) ،لمّا كان (عَرَب) يَضُمّ أشخاصا أكثر من الأشخاص التي يَضُمُّها (أَعراب) خالفه ابن عصفور فقال: " وما ذكرته من أنّه جمع لـ(عَرَب) المنطوق به هو الصحيح عندي ؛ لأنّ ما لم يُنطق بواحدٍ من الجموع قليل ، فإذا أمكن في (أَعراب) أن يُجعل جمعا لـ(عَرَب) المنطوق به كان أولى "(3) .

ولمّا رأى الفارسيّ أنّ همزة (سندأو) زائدة خلافا لسيبويه الذي رأى أنّها أصلية رجّح ابن عصفور رأي سيبويه فقال (4) بعد أن أثبت أصالة الهمزة في (كنتأو) - إحدى أخوات (سندأو) - بقول العرب: "كنّأت لحيته" : "وينبغي أن يحمل مالم يُعلم له اشتقاق من هذه الأسماء على ما عُلِمَ له ذلك".

بل إنّ ابن عصفور نعت ما رآه الفارسيّ من أنّ جواب (إذا) في قول عبد مناف الهذليّ:

حَتّى إذا أَسْلَكُوهُم في قُتائدَةٍ شَلّا كما تَطرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا

هو الفعل المحذوف الناصب للمصدر الذي هو الشلّ بالضعف، فقال: "وهو عندي ضعيف من جهة المعنى ..."(5).

---

(1) ص (٤٢٠) .

(2) ينظر: (٣٨٩، ٣٩١، ٤٤٢، ٥٧٧).

(3) ص (٥١١) .

(4) ص (٦٤٣) .

(5) ص (٢٤٨)

وهذا النعت ربّما يكون الفارق بين موقف ابن عصفور منه، وموقفه من سيبويه؛ لأنّ ابن عصفور لم يستخدم هذا النعت ولا أمثاله مع سيبويه.

- موقفه من ابن جنّي :

لا يكاد يختلف موقف ابن عصفور من ابن جنّي عن موقفه من الفارسيّ، ولا غرابة في ذلك فابن جني أشهر مَن تتلمذ على الفارسيّ، "لازمه أربعين سنة سفرا وحضرا"[1]، و "استملى منه"[2].

فمع اطّلاعه على مؤلّفات ابن جنّي، وإفادته منها، واعتماده في بعض آرائه على ما جاء فيها[3] كما ذكرت في مصادر هذا الكتاب لم يرتض بعضا من آرائه[4]، وبعضا[5] جعلها مرجوحة لا راجحة.

فممّا لم يرتضه من آراء ابن جنّي ما سوّغه من أن تكون الألف في (دنيا) للإلحاق بالجخدبُ، وأنّ تكون (دنيا) في رواية مَن نوّن (فعيلا)، يقول ابن عصفور: "ولا يسوغ ذلك عندي لأنّ (فُعللا) ليس بناء أصلٍ عندنا بخلاف ما ذهب إليه أبو الحسن، فيضعف الإلحاق به ... وكذلك (فُعيل) بناءٌ معدوم عند سيبويه، وقليل عند غيره، فلا ينبغي أن يُحمل عليه"[6].

وممّا جعله ابن عصفور مرجوحا من آراء ابن جنّي ما رآه من أنّ (آخر) إذا قوبل بما هو من جنسه فإنّه يشترط مع صحّة وقوع الاسم عليه بتواطئ اتّفاقهما في التذكير خلافا للمبرد الذي لم يشترط ذلك، يقول ابن عصفور: "والصحيح عندي ما ذهب إليه أبو العباس ..."[7].

- موقفه من شرّاح أبيات الإيضاح :

---

(١) البلغة (١٩٤).

(٢)- إنباه الرواه (٢/ ٣٣٦).

(٣) ص (٤٦، ٩٣، ٢٨٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٦١٨).

(٤) ينظر: ص (٨٨، ١٤١، ٢٢٢، ٥٤٣).

(٥) ينظر: ص (٩١، ٣٤٦، ٦٦٢).

(٦) ص (٨٨).

(٧) ص (٦٦٢).

موقف ابن عصفور من شرّاح أبيات الإيضاح يختلف في جملته عن موقفه من العلماء السابقين ، لأنّه ليس من مقصده إبراز ترجيحاتهم في مسائل خلافيّة، واجتهاداتهم في مسائل أخر، وإنّما تنبيه القارئ على هناتهم ، وغلطاتهم ، ولذلك اتّسم موقفه منهم بالمخالفة :

- مخالفة في مآخذهم على الفارسيّ ، وقد سبقت الأمثلة على ذلك في موقفه من الفارسيّ .
- مخالفة في تقريراتهم لمراده مِن إيراد الأبيات ، ومن ذلك أنّهم لمّا زعموا أنّ الفارسيّ استدلّ بقول مهلهل بن ربيعه:

أَما شَرِبتَ بكأسٍ دارَ مَشربُها   على الأُناسِ فذاقوا جُرعَةَ الكَأسِ

من حيث أنّ (الكأس) فيه مضاف إلى المنيّة في التقدير، خالفهم ابن عصفور فقال: "وهذا الذي زعموه باطلٌ، إذ لا يقوم دليلٌ عليه ..."[1].

- و مخالفة في توجياتهم الإعرابيّة لما أورده من أبيات ، ومن ذلك أنّهم لمّا وجّهوا قول عبيد:

جَعَلَت لها عُودينِ مِن   نَشَمٍ وآخرَ مِن ثُمامَه

بأنّه على حذف موصوف، تقديره: جعلت لها عودين عودا من نشمٍ، وآخر من ثمامة ؛ لأنّ (آخر) إنّما يقابل به ما قبله من جنسٍ أو إفراد أو تثنية أو جمع، قال ابن عصفور: "وهذا الذي ذكروا من أنّه إنّما يكون على وفق ما قبله من إفراد أو تثنية أو جمع ليس بصحيح، بدليل قول ربيعة بن مُكدّم:

ولقد شَفَعتُهُما بآخرَ ثالثٍ   وأبى الفِرارَ ليَ الغَداةَ تَكَرُّمي

ألا ترى أنّه قابل بـ (آخر) اثنين ..."[2].

وقد تبيّن لي – على ضوء تصريح ابن عصفور باسم الشارح لأبيات الإيضاح – تفاوت في مخالفاته لهم، وموقفه بصفة عامّة منهم ، ما بين شارح وآخر، **فمحمد بن عبد الملك**

---

(١) ص (٣٣١).

(٢) ص (٦٥٩).

الشنتريني صرّح بالنقل عنه في ثلاثة مواضع[1]، ولم يخالفه إلّا فيما زعم أنّه يجوز أن تكون (الهيجا) في قول لبيد بن ربيعة:

وأَرْبَدُ فارِسُ الهَيجا إذا ما ....

ممدودة، وحينئذٍ لا وجه للفارسيّ بالاستشهاد به على قصرها حيث قال "والصحيح عندي أنّ البيت حجّة في قصر (الهيجا) ...."[2].

وأبو الفتح **الصِّقِلّيّ** ارتضى قوله أنّ الهاء في (إنفادها) من قول الأعشى:

فَباتَتْ رِكابٌ بِأَكوارِها لَـــدينا وَخَيـــلٌ بِأَلبادِهــا

لِقَومٍ فَكانوا هُمُ المُنْفِدِينَ شَرابَهُمُ قَبلَ إِنفادِها

راجعة إلى الشراب على معنى الخمر، فقال:"وهذا التفسير هو المرتضى عندي في البيت ..."[3].

وانتصر له من ابن يسعون حين غلّطه في نسبة ما أورده الفارسيّ:

بـل جَـوزِ تيهـاءَ كَظَهـرِ الحَجَفَـتْ

لأبي النجم، إذ البيت على حدّ قول ابن يسعون لبعض الطائيين ، يقول ابن عصفور: "وليس كون هذه اللغة لطيّئ قادحا فيما زعمه أبو الفتح من أنّه لأبي النجم؛ لأنّ العرب كثيرا ما يستعمل بعضها لغة بعض..."[4].

ووافق ابن يسعون في تغليطه الصقلي في نسبة ما أورده الفارسيّ:

مَشائيمُ لَيسوا مُصلِحينَ عَشيرةً ولا ناعبـــا إلّا بِبَـــينٍ غُرابُهـــا

للأحوص ، يقول ابن عصفور: "ونسبه الصِّقِلّيّ إلى الأحوص بن محمد الأنصاريّ ،

---

(١) ص (٧٢، ١١٥، ١٣٨).

(٢) ص (١٣٨)

(٣) ص (٣٠٨)

(٤) ص (١٦١)

وذلك غلط "[1]، وقد قال ابن يسعون قبله: "وظنّه بعضهم للأحوص بن محمد الأنصاري ، فغلط فيه "[2].

كما وافق ابن يسعون في مخالفته له فيما زعمه أنّ (مُحرِّق) على رواية (وأبنا محرِّق) بالجمع إنّما هو الحارث بن عمرو أخو ثعلبة العنقاء، إلّا أنّ ابن عصفور انفصل عن ابن يسعون في الرّد ؛ فابن يسعون قال: "الحارث بن عمرو... إنّما هو عمّ الأنصار، فكيف ولدته الأنصار؟"[3]، وابن عصفور قال: "الذي يُبطل ما قاله الصِّقِلّيّ أنّ قوله بعدُ (فأكرم بنا خالا) ... ويعني بقوله (وأبنا محرق) بني المنذر"[4].

وخالفه في مواضع قلائل أخر[5]، منها أنّه لمّا فسّر الصقليّ معنى البيت المنسوب لعنترة:

عَلَيها مِن قَوادِمَ مَضرَحيٍّ   فَتِيِّ السِّنِّ مُحْتَنِكٍ ضَليعِ

بأنّه وصف شعر ناقته بالضفور، والسبوغ فشبّهه بقوادم هذا المضرحيّ لطولها، قال ابن عصفور: "وهذا الذي ذكره باطلٌ ؛ لأنّه لم يجر قبل هذا البيت ذكر لناقة مخصوصة،..."[6].

أمّا القيسيّ فلم يكن بأحسنِ حالٍ من سابقيه ، فبالرغم من إفادة ابن عصفور منه في مواضع مختلفة على النحو الذي ذكرت في مصادر هذا الكتاب إلا أنه خالفه في مواضع[7]، ففي إجازته أن تكون جملة (وهو منقلب) في قول ذي الرمّة:

أَذاكَ أم خاضبٌ بالسِّيِّ مرتَعُهُ   أبو ثلاثين أمسى وهو مُنقَلِبُ

في موضع خبر (أمسى) قال ابن عصفور: "وذلك لا يتصوّر إلّا أن تكون الواو زائدة،

(١) ص (٥٧٢).

(٢) ينظر: المصباح (١٧٨/ب)

(٣) المصباح (١٥٣/أ).

(٤) ص (٤٣٩) .

(٥) ينظر: ص (١١١ ، ٣١٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٥٠١) .

(٦) ص (٣١٤) .

(٧) ينظر : (١١٠ ، ٢٣٧ ، ٥٨٩ ، ٦٣٨) .

وزيادتها مذهب كوفيّ ... والصحيح ... الواو واو الحال"[1].

وفي نسبته ما أورده الفارسيّ :

يُلقـــى عليـــه النَّيـــدُلانِ باللَّيـــل

لرؤبة ، قال ابن عصفور: "والصحيح أنّه لحريث بن زيد الخيل "[2].

أمّا **ابن يسعون** فقد نال النصيب الأوفر من مخالفة ابن عصفور لشراح أبيات الإيضاح ، فبقدر إفادته منه خالفه وردّ عليه، وكأنّ من مقاصده في تأليف هذا الكتاب الالتزام بتتبع أخطاء ابن يسعون وإبرازها، فقد عددت له ما يزيد على خمسة وعشرين موضعا[3] ، خالف فيها ابن يسعون ،وردّ عليه في توجيهاته النحوية – وهي الغالبة – والصرفية، وتفسير مراد الفارسيّ ، واصفا ما ذهب إليه في ذلك بالضعف ، والفساد، والبطلان، والقبح ، والبعد عن الصواب، والافتقار إلى النقل (السماع)، والتوهم ، أو أنّه ليس بشيء ، أو لا يُتصوّر.

كما كشف من خلالها ما يلي:-

- عدم فهم ابن يسعون لمراد الفارسيّ ، ومن ذلك أنّ ابن يسعون [4] لّما رأى الفارسيّ قال بعد إيراد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾: " ومثل ذلك" ، وأنشد قول طفيل الغنوي:

إذ هي أَحْوى مِن الرِّبْعيِّ حاجبُهُ   والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُوْلُ

فَهِمَ منه أنّ الحمل على المعنى في هذا البيت أحسن من الحمل على المعنى في بيتينِ أوردهما قبلُ، لأنّ فيهما قبح ضرورة، وليس في هذا البيت قبح.

---

(١) ص (٢٣٧ – ٢٣٨) .

(٢) ص (٦٣٨)

(٣) ينظر: (١٢، ٣٦، ٣٧، ٥، ٥٨، ٥٩، ٦١، ١٠٩، ١٤٤، ١٥٣ - ١٥٣، ١٨١، ١٩١، ٢١١، ٢٣٦، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤٤، ٣٧٧، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٦٨، ٥٢٧، ٥٥٦، ٥٥٩، ٥٧٠، ٥٩١).

(٤) ينظر: المصباح (٩١/ أ).

فعدّ ابن عصفور ذلك منه عدم فَهم لمراد الفارسيّ ، فقال: "ولمّا أتى أبو عليّ بهذا البيت بعد الآية التي نصّها قبله، وقال فيه: "ومثل ذلك" توهّم ابن يسعون أنّه أشار إلى الآية ... والفارسيّ قد جعل هذه مؤنّثات غير حقيقيّة ... وإنّما فصل الآية ممّا قبلها بـ (إمّا)؛ لأنّها ليست مثله، لاحتمالها وجهينِ سائغينِ في الكلام.."[1].

- عدم مراعاة ابن يسعون للمعنى في توجيهه النحويّ [2]، ومن ذلك أنّ ابن يسعون [3] لمّا وجّه عودة الضمير (به) في قول ابن مقبل:

طافتْ به الفُرسُ حتّى بَذَّ ناهِضُها ·······

بأنّه محمول على لفظ (مثل المخارف) المتقدّم الذكر، خالفه ابن عصفور لفساد المعنى ، فقال: "ولا يتصوّر أن يكون محمولا على لفظ (مثل) المضاف إليه (المخارف) المتقدّم قبلُ كما زعم ابن يسعون ؛ لفساد المعنى ؛ لأنّ الذي طافت به الفرس إنّما هو النخل ، و(مثل) ليس واقعا على النخل ..."[4].

- عدم مراعاة ابن يسعون للقواعد المقرّرة[5]، فمثلا أجاز ابن يسعون أن يُروى (أن تنزل) في قول جعفر بن قرط:

ما حَبَّبَ العيشَ عندي غيرُ واحدةٍ خوفَ المَذَلَّةِ أنْ تَنزِل بِجَدجادِ

بكسر الهمزة على الشرط، وحذف الجواب ؛ لأنّه مفهوم، وإجازته هذه لم يرتضها ابن عصفور ؛ لأنّ المتقرّر أنّ حذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه لا يجوز في الكلام إلّا إذا

---

(١) ص (٥٩-٦٠).

(٢) ينظر: (٢٧٢، ٢٨٨، ٣٠٨، ٣٠٩).

(٣) ينظر: المصباح (٢٩/أ).

(٤) ص (٢٨٨).

(٥) ينظر: ص (١٨١، ٢٣٦، ٣٤٤، ٥٢٧، ٥٥٦).

كان فعل الشرط غير مجزوم في اللفظ، نحو قولك: أنت ظالم إن فعلت، ولذلك قال: "وهذا الذي ذكره – أيضا – قبيح"[1].

- إيراد ابن يسعون توجيهاتٍ من غير إقامة دليل عليها[2]، ومن ذلك أنّ ابن يسعون[3] لّما أجاز أن تكون جملة (قد سربلت) في قول الأعشى:

عَهدي بها في الحيِّ قد سُرِبلَت   بَيضاءَ مِثلَ المُهرَةِ الضامِرِ

في موضع حال من الضمير في (بها) وتكون – إذ ذاك – من صلة المصدر، والخبر محذوف، رأى ابن عصفور أنّ ذلك يحتاج إلى إقامة دليلٍ ، فقال " وهذا المذهب باطل ؛ لأنّه حذف من غير دليلٍ ، ألا ترى أنّه قد يمكن أن يكون المحذوف في بيت الإيضاح غير ما ذكر .."[4].

- عدم استظهار ابن يسعون خفيّ الإعراب وغامضه ، ومن ذلك أنّ ابن يسعون لّما زعم[5] أنّ رواية (وإلّا) في قول الشاعر:

وإلاّ النَّعامَ وحَفّانَهُ   ....

تصحيف تداوله الرواة رأى ابن عصفور أنّ إعراب (إلّا) قد خفي عليه ، إذ هو (إن) الشرطية و (لا) أدغمت النون منها في لام (لا) ،وفعل الشرط وجوابه محذوفان ...، وقال: "ولّما خفي على ابن يسعون ما ذكرناه قال ..."[6].

وعموما كثرة مخالفة ابن عصفور لابن يسعون وردّه عليه لا تُنقص من قدر ابن يسعون، ولا تُعدّ تحاملا من ابن عصفور عليه ، وإنّما هي من باب أداء واجب الأمانة العلميّة ،

---

(١) ص (٢٤٣).

(٢) ينظر: (١٩١ ، ٢٦١ ، ٣٧٧ ، ٥٥٦) .

(٣) ينظر: المصباح (١١٤/ أ).

(٤) ص (١٩١).

(٥) ينظر: المصباح (٩٨/ أ).

(٦) ص (١٠٩).

وبخاصّة إذا علمنا أنّ شرح ابن يسعون من أوسع الشروح التي وصلت إلينا على أبيات الإيضاح ، وأجلاها مرآة عاكسة شخصية مؤلّفها، فكثرة الرؤى مدعاة للزّلل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من باب مخالفة جليل لجليل ، كما قال ابن عصفور نفسه في كتابه هذا [1] تعقيبا لردّ الأصمعيّ على أبي عمرو الشيبانيّ ، وخاصّة إذا علمنا - أيضا - أنّ ابن يسعون شُهِد له بالإمامة في اللغة والنحو[2]، وقد قيل[3]: " إنّ الفاضل مَن تُعدّ سقطاته، وتُحصى غلطاته".

(١) ص (٣٥) .

(٢) ينظر: البلغة (٣٢٣)

(٣) المثل السائر (١/ ٢٤).

القسم الثاني

التحقيق

- وصف النسخة
- منهج التحقيق
- صور نماذج من المخطوط
- النص المحقق

وصف نسخة المخطوط

- نسخة فريدة ، معقبة في الغالب ، يظهر أنّها مقابلة على نسخة أخرى بدلالة انتهاء بعض التعليقات بعبارة (صح) ، تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٤٦١) نحو ، وتحت مسمى " شرح شواهد نحوية " ، وقد كتب بخط مغاير بهامش اللوحة الأولى منها " مصورة كتبخانة جامع الأشرف ، وأضيفت في مارس ٨٢ رقم ١٧٨١٣نحو ل٤٦١ نحو " كما كتب في أعلى بعض لوحاها " وقف لله تعالى ".

- عدد لوحاتها ثمان وثمانون ومئة (١٨٨) ، بكل لوحة صفحتانِ ، كل صفحة بها ما بين واحد وعشرين إلى ثلاثة وعشرين سطرا (٢١- ٢٣) ، وكل سطر به ما بين إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة كلمة (١١ - ١٢) ، وقد تركت الصفحة اليسرى من اللوحتين (١٠٤) ، و(١٤٢) بياضا ، وكذا الصفحة اليمنى من اللوحة الأولى.
- تمثل هذه النسخة ما يقارب الثلثين الأخيرين من الكتاب ، لما ذكرته من إصابتها بخرم أفقد ما يقارب الثلث الأول من الكتاب ، و لوحة من آخره ، إذ أول لوحاتها بها حديث ابن عصفور عن معنى قول صخر الغي :

لعمر أبي عمرو لقد ساقه المنى   على جدث يُوزى له بالأهاضب

الذي أنشده الفارسي في أول باب (المقصور و الممدود) من الجزء الثاني من كتابه الإيضاح المسمى بـ (التكملة) ، و آخر لوحاتها بها حديث ابن عصفور عن وجه الشاهد في قول أبي الأسود الدؤلي :

وما كل ذي لبّ بمؤتيك نُصحه   و ما كُلُّ مُؤتٍ نُصحَهُ بلَبيبِ

الذي أفرد إنشاده أبو علي الفارسي في آخر بابٍ من الجزء الثاني من كتابه السابق (الإدغام) . و قد احتوت على شرح مائتين وعشرة أبيات من جملة اثنين وثلاثين وثلاثمائة بيت أوردها أبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح بجزءيه .

- خطّها مشرقيّ ، تقلّ به الكلمات المضبوطة ، و غير المقروءة ، والحروف غير المعجمة .
- ناسخها غير واحد بدلالة تباين الرسم الكتابي بين بعض اللوحات كما توضحه النماذج المصورة ، التي سيأتي إيرادها .
- بها تقديم وتأخير لبعض الكلام في ثلاث لوحات ، اللوحة (١٦/ ب) ، و اللوحة (٤٤/ ب) ، واللوحة (١٢١/ أ) ، كما أنّ بها تقديما لبعض الألواح وتأخير لآخر، فاللوحة (٤٠/ ب) جاءت متأخرة مقابلة للوحة (٦٧/ أ) ، واللوحة (٤١/ أ) جاءت متأخرة مقابلة للوحة (٦٨/ ب) ، واللوحة (٤٧/ ب) جاءت متأخرة مقابلة للوحة (٥٨/ أ) ، واللوحة (٤٨/ أ) جاءت متأخرة مقابلة للوحة(٥٩/ ب) .
- بها سقط لبعض الكلمات والجمل في مواضع مختلفة ، كما في اللوحات (٢/ أ) ، (٣/ أ) ، (٦٧/ ب) ،(٧١/ ب) ، كما أنّ بها سقطا للوحات في ثلاثة مواضع : الأول : بعد اللوحة (٥٠/ أ) بمقدار لوحة ، والثاني : بعد اللوحة(٥٨/ أ) بمقدار لوحة أيضا ، والثالث : بعد اللوحة (١٥٦/ أ) بمقدار ثلاث لوحات ، إذ أخل ببقية الحديث عن شرح بيت أبي علي الفارسي رقم (٢٩٧) ، وستة أبيات بعده .
- بها تآكل لبعض الكلمات والجمل نحو ما في اللوحات (١٧) ، (١٨) ، ١٩) ، كما أنّ اللوحتين (١٨٦،١٨٧) فيهما تآكل من الأعلى يقدر جميعا بثلاثة أسطر من أسطر لوحاتها .
- بها كثير من التحريف و التصحيف .
- بها في مواضع قليلة ترميز (ج) للدلالة على الجوهري صاحب الصحاح .

- بها ترقيم -كتب على الهامش - لكل ما احتوت عليه من أبيات أبي علي الفارسي التي أوردها في كتابه الإيضاح بجزأيه بدأ بـ (١٢٢) وانتهى بـ (٣٣٢)، وقد روعي في الترقيم نمط غير مألوف ،وهو على الترتيب(٥-١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩) ، فالرقم (٢٦٥) مثلا كُتِبَ هكذا (٢٦٥) .
- خلو هوامشها من التعليقات الإضافية إلا في موضعين ، الأول في اللوحة(٢٢/ ب) ، والآخر في اللوحة (٥٤/ ب) .

منهج التحقيق

١- نسخ المخطوط ، وكتابته وفق القواعد الإملائية .

٢- إثبات الترقيم التسلسلي للوحات المخطوط على الهامش الأيمن من الصفحات ، مع مراعاة ترقيم الصفحة اليمنى من كل لوحة بـ (أ) ، والصفحة اليسرى بـ (ب)، ووضع علامة (/) بالمتن للدلالة على نهاية كل صفحة .

٣- مراعاة استقامة النص ، وذلك بالأمور الآتية :

- التنبيه على ما سقط منه بين قوسين معكوفين [ ] ، فإن كان الساقط بَيِّنا كأن يثبت في مصدر المؤلف ، أو يقتضيه السياق أثبته في المتن ، وإن لم يكن بَيِّنا وضعت مكانه نقطا،مع التنبيه على ذلك كله بالحاشية .

- تصويب ما جاء فيه من تحريف (تغيير الحرف إلى حرف آخر) أو تصحيف (زيادة نقط الحرف أو نقصانها) ، والتنبيه على ذلك بالحاشية.

- إسقاط ما جاء مكررا من الكلمات والجمل ،والتنبيه على ذلك بالحاشية .

- وضع النص في موضعه اللائق به إن جاء شيء منه مقدما أو مؤخرا ، ووضع ذلك بين قوسين معكوفين ([ ]) ، والتنبيه على ما جاء من ذلك في الحاشية .

- توضيح وضبط المشكل منه .

٤- كتابة الآيات بالرسم العثماني .

٥- عزو الآيات بذكر أرقام آياتها و أسماء سورها .

٦- توثيق القراءات القرآنية بالرجوع إلى مصادرها و مظانها .

٧- تخريج الأحاديث الشريفة و الآثار بالرجوع إلى مصادرها و مظانها .

٨- تحقيق الأقوال و الأمثال و مأثور الكلام الوارد ذكرها في النص بالرجوع إلى مصادرها و مظانها .

٩- تخريج الشواهد الشعرية من مصادرها و مظانها ، وضبطها بالشكل ما أمكن .

١٠- ترجمة موجزة للأعلام غير المشهورين .

١١- التعريف بالأماكن الواردة بالرجوع إلى المصادر والمضان .

٩- توثيق الآراء النحوية و الصرفية و اللغوية من مصادرها الأصلية أو مظانها .

١٠- عمل فهارس فنية مفصلة لكل ما ورد في البحث من آيات قرآنية ، و أحاديث نبوية ، و أقوال و أمثال ، و شواهد شعرية ، و أعلام ، ومصادر و مراجع ، و كتب واردة في المخطوط ، ومسائل خلافية ، ومسائل نحوية وصرفية ، و فهرس الموضوعات ، و فهرس الفهارس .

[illegible] آلة الا [illegible] الاعوج [illegible] وفي [illegible] ه

الماء [illegible] والبحر [illegible]

[illegible] على [illegible] الما قبله تعالى منه أن نشئه وانشه وعن الشكر

[illegible] من قبلهم اوثق [illegible] الى [illegible] اى اسلم وحكى الجوهري هو [illegible]

الى كرا و [illegible] على الحمر اذ لو كان [illegible] لما [illegible] وقد [illegible] ذلك على الدليل [illegible]

[illegible] والاهانة [illegible]

[illegible] المفرد الطويل المتسع [illegible] وحكى [illegible] الكلام

[illegible] الاحمر وقال [illegible] المنبسطة الارض كانهم

[illegible] على [illegible] كافلس وان لم [illegible]

ذلك [illegible] على [illegible] جمع [illegible] واصلها

معنـــــــا ه

[illegible] اضطرارا والاعتبار [illegible] كالغضب

[illegible] هو الذي [illegible] هذا الموضع الذي [illegible]

[illegible] من [illegible] قال ابو علي في التذكرة كان [illegible]

[illegible] في الاعمال [illegible] الاول الاشتى اذا الارض [illegible]

[illegible] القوا عدة [illegible] ٥ عشر [illegible]

الابتدا وخبره [illegible] اي [illegible] او ما [illegible]

[illegible] من الخبر المحذوف والاسم [illegible]

[illegible] في الاصل [illegible] الالف [illegible]

[illegible] ولا [illegible] الاسم [illegible]

[illegible] مثلث او [illegible] ويقال [illegible]

[illegible] والحوال [illegible]

[illegible] الاولى والثاني

اللوحة الأولى

قد غزاه السم القاتل وقيل انه اراد بالابن السهم وبالشيخ القوس ... اتى تمام ال...
الآخر في المضيق . وقال ابن سيك ... لان لفظ ذو واحدة منها مونث ... مكور
مراده على هذا انه لابن سهما قتله واراد بقوله يبتغي منه ... ابتغي هو من القوم اي
من هذا الواحد فحذف المجرور ... المعنى وعن مكان ... هذا الصواب الذي ينفصل بما
احتج اليه منها عـربته تبتغي في موضع صفة لابن اتى وفاعله ضمير
على ابن وفاعل ابتغى ضمير عايد على واحد المتقدم الذكر ومن القوم متعلق بابتغى اي
مثل ما ابتغى هذا الواحد من القوم المطلوب له وقد يكون في موضع صفة ثانية لابن
اتى ان عنيت به رجلا اي لان هذا الواحد ابن حرب كما قام القوم ذوي الجلد ...
ايضا صفة القوم ليتم المعنى ومستقي السام حال من الضمير في تبتغي او صفة لابن اي
ايضا وسوا في ذلك ان تريد بابن ابن السهم او الرجل ويضعف من جهة المعنى جعله حالا
من الضمير في ابتغى ومن روى مستقي السام بالنصب جعله فاعلا بابتغي ويكون من القوم متعلقا
به ايضا وصفته محذوفة اي يبتغي ابن هذه الانثى المنجبة مثل ما ابتغى من القوم المطلوب
له من سقيت حد ابن السام ويضعف جعله خبر ابتدا مضمر والجملة في موضع صفة
لابن اتى وكانه قال ابن انثى هو مستقي السام حد ابنه اي سهما هو مستقي السام حد ابنه او
رجلا هو مستقي السام حد ابنه لان قطع صفة النكرة عنها ... خبر ابتدا مضمر
والجملة في موضع صفة قليل في كلامهم نحو قوله ان يتناوكم فان قبلك لم يحتشر
غارا عليك ورب مل غار اي هو غار وقال اليشكري
لعمرك ما تدري فتى اتى نبي من جبال العدم ... اعاوده
املت مطايانا وعنت بصحبتي وردن على القصر ... اكايده
فاب به اصحابه ... دامي ... وحاسده
... ماله مال ... العصم ... وما ... زواكده

قوله

قوله نبئ من جبال اي ذو نزداد من فساد والذي المتنبي عليه المصر
... المنبسط في مرضه واعاوده اي يعاودني بعد البرء كانه من
المعاودة ... وقد ... اعاوده ... للعلم بما اراد وقوله وعنت
بصحبتي اي حملهم على العناء والمشقة والرواكد السواكن يعني
مواضع المقصر وذكر الضمير على حد قوله تعالى وان لكم في الانعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه في والمشد فيه النصاد.
وكنا ورثناه على عهد تبع طوالا سواريه شديدا دعائمه
البيت للفرزدق الثاني له ايضا موكدا للاستشهاد على ان الاسم الجاري
مجرى الفعل اذا اسند الى جمع التكسير وكان مثنى ما عليه كان الاسناد
... منه ومن ... الكلام عليه مستوفى ويروى طوالا
سواريه شديدا دعائمه ولا شاهد فيه على هذه الرواية
والمنشد فيه ايضا عهدي بها الحي فرس بلت بيضا مثل
المهرة الضامر البيت للاعشى الذي له نعتا ما ذكر ان الصفة
التي يشترك فيها المذكر والمونث يجوز ان لا يعرفها اذا اردت بها معنى
النسب ولم ترد معنى الفعل الامري ان ضامرا في البيت صفة لمونث
لم يلحقه علامة تانيث مع ان الوصف بالضمير يشترك فيه المونث
والمذكر وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ويعبرون بالنسب ان
العرب اذا ارادت بحائض موضع ذات حيض وكذلك ما اشبهها
... اذا ارادت بدارع ولابس ذا درع وذا لبس ولو ارادت بحائض
موضع معنى الفعل لم يكن بد من الحاقها التا الا ترى ان العرب اذا
ارادت شيئا من ذلك ... الفعل الحقته التا نحو قوله ... وضعت ولدها

امرصخر وحنذلة وجرول بني نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وقال فخر
احوى المنجبات واراد مشهورة مواسم فصلها بحرف العلم عبر ملكه
ذات الرومة خبرا مضمرا اي هي ذات الرومة وتردى مشهورة بالرمح والنفس
تنصب على الحال من الضمير المتصل بكتب ويجوز ان يكون مشهورة مبتدأ ومشهورة
خبره والجملة في موضع حال من الضمير ايضا حتى يتفق المعنى في الروايتين ويجوز ان تكون
الجملة في موضع صفة لذات الرومة وقوله حكى ابو علي في التذكرة عن ثعلب
ليست تشاميه التجار ولا شعرا مضروبة مقاصها

باب ما جاء من الجمع على مثال مفاعل وقد خلفه

تاء الثالث

انشد ابو علي في الباب

كانت به الفرس حتى ... هضبها

هو صدر بيت لتميم بن مقبل العجلاني عم لقحن لقاحا غير متسر
انشده ابو علي مبينا ان زيادته فيها وجمعه من قوله الفرس ان يكون نسبة
فارسي بعد حذف يا النسب منه وذلك انه لما حذفنا منه لفظا وهما مرادان
معنى لزم في فارسي المبني بعد الحذف ان يكون صفة على وزن فاعل كما كان صفة في حال اللفظ
بيا النسب ويكسر على فعل نحو حقف فهو فرس لان فاعلا اذا كان صفة قد يكسر
على فعل كما في كفر وشارف وشرف ولولا ارادة يا النسب
بعد الحذف لما ساغ ذلك لان فاعلا اذا كان اسما نحو كاهل
لم يكسر على فعل ويطرد ذلك قول الاخطل
احوى من العوج وقاح الحافر جمع اعوجيا بعد حذف يا النسب
على فعل لانه لما حذفها منه وهو يريدها لزم ان يكون اعوج المبني بعد الحذف صفة
على افعل كما كان صفة في حال اللفظ بيا النسب فقيل في جمعه عوج

٢٥

لان افعل اذا كان صفة كسر على فعل نحو احمر وحمر فان قيل فالذي يلزم على هذا ان
لا يقال الاساعدة والاحامرة والازارقة في مسعد وحمر وزرق لان افعل اذا
حذف الناس ... يكون الاسم صفة كما يلزم ذلك اذا القطب ...
فالجواب ان هذه الاسماء انما استعملت بعد حذف يا النسب استعمال الاسماء
فاشبهت العوامل ولم يستعمل توابع صحب جمعها وان كانت صفات في الاصل كما
قالوا في ابطح اباطح لما استعمل استعمال ما سمي العوامل فالجواب ان الصفات
المستعملة استعمال الاسما وما سمي العوامل قد تجمع جمع الاسماء فما اشبهها
وقد تجمع وقد تجمع جمع الصفات اعتبارا باصلها الا ترى انهم جمعوا ابطح على اباطح كالاسماء
وارامل وجمعوا اسدا على اسد كسود وسص مع ان اسدا لا يستعمل الا اسما فالعامل ما
الذي حمل ابا علي ان يعتقد في فرس جمع العجل انه جمع فارسي بعد حذف يا النسب منه
مع انه لم يسمع فيه فرس بضم الراء وهلا جعله اسما للجمع كفارس والدال ذهبا كوهري
فالجواب ان الذي حمله على ذلك شيئان احدهما ان العرب نسبوا الى فارس فقالوا فارسي
ولم ينسبوا الى فرس فيقولوا فرسي فدل استعمالهم اياه على انه جمع اذا لو كان لنسب اليه
على لفظها والاخر انه كثيرا ما يوجد فيقال جاءت الفرس كما يقال جاءت الرجال ولو كان
اسم جمع لما ذلك فيه كما يقال جاء اسم الجمع الواقع على من يعقل نحو قوم فاقبل حسن
ذلك من جمع حسن ونظيره من اسماء الاجيال نحو الروم والزنج فلهذا قال ابو علي انه لما
قالوا زنجي وزنج ورومي وروم كما قالوا نخلة ونخل وشجرة وشجر كان ... ان ...

قوله فقالوا

من السمع

اللوحة ٧٧

النص المحقق

[باب المقصور والممدود][1]

القادِرُ[2]. والجَدَثُ: القَبرُ. و(يُوزَى له): يُجْعَل له إزاء كإزاء الحَوض، وهي[3]: صخرتاه، وما جُعِلَ وقاية على مَصبِّ الماء فيه، يقال منه: أَزَيتُ وآزَيتُ، وعن السكّريّ[4]: (يُوزى) - بلا همز - من قولهم: أوزَى ظهره إلى الحائط، أي: أسنده.

وحكى الهَجَريُّ[5]: هو يَسْتازي إلى كذا، وهذا يدلّ على الهمز، إذ لو كان غيرَ مَهْمُوزٍ لقال: يَسْتَوزي، وقد يُحملُ ذلك على البدل، فيكون نحو: ياجل[6].

وقيل معنى (يُوزى له): يُحاذى له، أي: يُجْعَل إزاءَهُ وحِذاءَهُ. والأهاضِبُ واحِدَتُها: هضبة، وهي: الجبل المنفرد الطويل المُتّسِع، أيُّ لونٍ كان عن أبي عمرو[7]، وحكى ثعلب[8] عن الكِلابيّ[9] أنّ الهضبة لا تكون إلّا حمراء، وقال

---

(١) هذا العنون ليس في الأصل، وإنما ذكرته تمشيا مع منهج المؤلف فيما بعد.

(٢) هو في سياق الحديث عن معنى ما أنشده الفارسي في التكملة (٢٨٨) من قول الشاعر:

لَعَمْرُ أبي عمرٍو لقد ساقه المنى ... إلى جدث يُوزى له بالأهاضبِ

ولعلّ قول المؤلف (القادر) مُستفاد من قول القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٥٩): المنى: القَدَرُ... ويقال: مناك الله بما يسُرُّك، أي: قدر الله لك ما يسرُّك، وقال الآخر:

و لا تقولنْ لشيءٍ سوف أفعلُهُ ... حتّى تبيّنَ ما يُمني لك الماني

أراد: ما يقدرُ لك القادر ".

(٣) ينظر: الهمز (٧٠١).

(٤) ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٤٥).

(٥) هو أبو علي هارون بن زكريا الهجري، من علماء القرن الثالث الهجري، صاحب كتاب: التعليقات والنوادر، وشرح رجز ذي الرمة. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٩/ ٢٦٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٣١٩)، وأبي علي الهجري (١٥-٢٥). وحكايته هذه لم أجدها في المطبوع من التعليقات والنوادر، وهي مثبتة في: المصباح (٨٢/ ب).

(٦) ينظر: المصباح (٨٢/ ب)، والممتع في التصريف (٢/ ٤٣٢).

(٧) يريد أبا عمرو الشيباني. ينظر: الجيم (٣/ ٣٢٣).

(٨) حكاية ثعلب هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي منقولة عنه في: المصباح (٨٢/ ب).

(٩) هو أبو زياد يزيد بن عبد الله بن الحرّ الكلابي المتوفى سنة (٢٠٠هـ)، له كتاب: النوادر، والفروق، وخلق الإنسان. تنظر ترجمته في: الفهرست (٧٠)، والخزانة (٦/ ٤٦٦)، والأعلام (٨/ ١٨٤).

أبو زيد[1]: "الهضبة: الجبل المُنبسط على الأرض".

وكأنّهم جمعوا (هَضْبَة) على (هَضْب) -بحذف التاء- ثمّ جمعوا (هَضْبا) على (أَهْضُب) كـ(أَفْلُس)، وإن لم يُقل ذلك، ثم جمعوا (أَهْضُبا) على (أهاضِب)، وقيل: (الأهاضِب) جمع: (أُهْضُوبَة)، وأصلها: (أهاضيب)[2]، فَحَذَفَ الياء اضطرارا. والأُهْضُوبَة كالهَضْب.

مَعْناه: أقسم بحياة المرثيّ أو دِينه أنّ القَدَر هو الذي حَتَم منيّته بمثل هذا الموضع الذي يُدْفَنُ فيه أمثاله من الشُّرفاء تحقيقا لرفعته وشرفه، قال أبو عليّ في "التذكرة"[3]: "كان العظماء يُدفنون في الأعالي، ألا ترى إلى قول الأعشى[4]:

إذا الأرضُ وارَتْكَ أَعْلامُها ... فَكَفَّ الرَّواعِدُ عنها القِطارا "

عَرَبِيَّتُه: (لعمرُ أبي عمرٍو): مرفوع على الابتداء، وخبره مضمر، أي: لعمر أبي عمرو قَسَمي، أو ما أَحْلِفُ به، وصار طول الكلام - بجواب القسم- عوضا من الخبر المحذوف.

واللام من (يُوزى) ينبغي أن تكون ياء أو واوا، ولا يجوز أن تكون همزة في الأصل مبدلا منها الألف؛ لأنّ باب (أجأٍ) قليلٌ[5]، وتكون من (يُوزى) غير المهموزة ياءً، ولا تكون واوا؛ لأنّه لم يجئ من كلامهم ما لامه وفاؤه واو إلّا (واو) بخلاف فيها، هل هي من باب (سلس) أو من باب (بَبَّه)[6] ؟.

---

(١) نصه في النوادر في اللغة (٩٣): " الهضب : مرتفعات من الأرض كالجبال الصغار التي هي دون الكبار".

(٢) في الأصل:(أهاضيبًا).

(٣) ينظر : المصباح (٨٣/ أ)، والتذكرة من كتب أبي علي التي لم تصلنا فيما أعلم.

(٤) البيت لأعشى قيس، وهو في : ديوانه (٥٣)، وتذكرة النحاة (٦٣٢).

(٥) يعني أنّ ما جاء من الكلمات التي فاؤها ولامها همزة قليلٌ، نحو: أجأ. ينظر : الحلبيات (٨)، و سر صناعة الإعراب (١/ ٦٩).

(٦) الخلاف في ألف (واو) بين أبي الحسن الأخفش، و أبي علي الفارسي، الأول يرى أنها منقلبة عن واو، فهي من باب (ببّه)، والآخر يرى أنها منقلبة عن ياء، فهي من باب (سلس و قلق). ينظر : الحلبيات (٨)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٩٨)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٦٠).وقد صحح ابن جني و ابن عصفور قول الأخفش.

وبعد البيت[1]:

لِحَيَّةِ جُحْرٍ في وِجارٍ مُقيمَةٍ تَنَمّى بها سَوقُ المَنى و الجَوالبِ

أخي لا أخا لي بعدَهُ سَبَقَت به مَنيَّتُهُ جَمْعَ الرُّقى و الطَّبائبِ

/ وذلك ممّا يُحْدِثُ الدَّهرُ أنَّهُ [لَهُ][2] كُلُّ مَطْلوب حَثيثٍ و طالبِ ١/ب

١٢٢- وأنشد فيه أيضا[3]:

ومُحْتَرِشٌ ضَبَّ العداوةِ مِنهُمُ بِحُلوِ الخَلا حَرْشَ الضِّبابِ الخَوادعِ[4]

البيت لكُثَيِّر بن عبد الرحمن بن أبي جُمْعَة، وهو جَدُّهُ لأُمِّه[5]، أتى به شاهدا على أنّ (الخَلا) من الكلام مقصور، وأنّه يُقال: هو حُلْو[6] الخَلا، أي: حَسَن الكلام.

لُغَتُه: الاحتِراش والحَرْش: إعمال الصائد الحِيلَةَ في استخراج الضَّبِّ من جُحْرِه، واختُلِفَ في كيفية ذلك:

فقيل[7]: هو أن يُدخل الحارش عُودا في فم الجُحر، ويُحرِّكه تحريكا لطيفا؛ لِيُوهِمَ الضبَّ أنّ حيَّةً دخلت عليه، فإذا أحسَّ بالحركة خَرَجَ، ولا يَخْرُجُ - فيما زعموا- إلّا مُقَهْقَرا، فَيَضْرِب العُودَ بِذَنَبِه، ويَجْذِب الصائدُ العُودَ إليه جَذْبا رفيقا حتّى يَتَمَكَّنَ من ذَنَبِه، فَيَقْبِض عليه، ويضْرِب به الأرض حتّى يَقْتُلَه أو يَذْبَحَه.

(١) الأبيات لصخر الغي الهذلي، وقيل:لأخيه، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي: ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٤٥٦-٢٥٣)، والمصباح (٨٣/ أ).

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٤٥).

(٣) التكملة (٢٨٩).

(٤) البيت لكُثيِّر عزّة - كما ذكر المؤلف -، وهو في : ديوانه (٢٣٩)، و المقصور و الممدود للقالي (٥٠)، والمصباح (٨٣ / أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٦١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢١) وجاء في الأصل (خرش) بالخاء المعجمة بدل (حرش) تصحيف.

(٥) تنظر ترجمته في : الشعر و الشعراء (١/ ٤٩٤)، والحلل في شرح أبيات الجمل (٢٦)، والخزانة (٥/ ٢٢١).

(٦) في الأصل (خلو) بالخاء، تصحيف.

(٧) ينظر : المحكم (حرش) (٣/ ٧٥) ، و المصباح (٨٣/ ب).

وقيل [1]: بل يَهيج في جُحْرِه، فإذا خرج قريبا منك هَدَمْتَ عليه بَقِيَّةَ الجحر. والضَّبّ من الحشرات: دابّة أصفر من الوَرَل على خِلْقَته، والضَّبّ - أيضا-: الغيظ [2] والحِقد، وليس منقولا من اسم الحشرة، بدليل أنّهم يقولون فيه: ضِبّ -بكسر الضاد، ولا يقولون ذلك في اسم الحشرة. و(الخَلا) في البيت: الكلام الحَسَن،وهو من ذوات الواو، يُقال منه:خَلَوتُ الرجُلَ خُلُوًّا: خدَعْتُه. و(الخوادع): المُمتنِعَة عن الأصمعيّ [3]، وقيل: المُتواريات في جِحَرَتها؛ لئلا تُحْتَرَش، يقال: خَدَعَ الضبُّ وأَخْدَعَ إذا اِسْتَرْوَحَ رِيحَ الإنسان فدخلَ في جُحْرِهِ، وكذلك الظَّبْي في كِناسه، والضَّبعُ في وِجارِها، وهو في الضبِّ أكثر، والخَدْع: تَخَلُّق الإنسان بغير خُلُقِه، وإظهار خلاف ما يُخفيه، يُقال فيه: خَدَعَه وخادَعه، وقد تكون الخوادع من هذا المعنى، أي: التي تَخدعُ، وذلك إذا حاول حرشها، وأُخَذَت عليها أبواب جِحَرتها توارت في ألغازها، واللُّغْز: جحر يحتَفِره الضبُّ على استقامةٍ يَمْنَة أو يَسْرَة، ويُعميه لِيُخفيَ مكانَه.

مَعْناه: يقول:إنّه يَستلُّ أَضغانَهُم،ويَستخرج أَحْقادَهم بحُسن كلامه، وعُذوبة ألفاظه، كما تُستخرج الضِّباب / الخوادع من جِحَرتها، ولمّا مثّل ضَبَّ الغِمْر [4] بضَبّ الجُحْر -لأنّ ذلك يُكَنُّ كما أنّ هذا يَستكِنُّ- استعار له الحَرْش. ٢/أ

وقد وقع نحو هذا في قصيدة أُخرى من شِعره، فقال [5]:

وما زالت رُقاكَ تَسُلُّ ضغني ... وتُخرِجُ من مَكامِنها ضِبابِي
وتَرقيني لكَ الرّاقون حتّى ... أجابَكَ حيّةٌ تحتَ الحِجابِ

---

(١) ينظر: المحكم (حرش) (٣/ ٧٥).

(٢) في الأصل (القيظ) بالقاف، تحريف.

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (٨٣/ أ).

(٤) الغِمْر - بكسر الغين - الحِقْد. ينظر: لسان العرب (غمر) (١٠/ ١١٧).

(٥) ينظر: ديوان كثير عزة (٢٨٠). وجاء في الأصل (اللصاب) بدل (الحجاب) تحريف،

عَرَبِيَّتُه: (مُحْتَرِشٌ) معطوف على (مُسْتَأنٍ) الواقع خبر (إنّ) في البيت قبله[1]، ووجه إضافة الضَّبِّ إلى (العداوة)، وهما بمعنى واحد[2] أنّ الضَّبَّ لَمّا كان يقال باشتراك على العداوة والحشرة كان في إضافته إليها ضرب من التخصيص[3]، وإذا كانوا قد يضيفون الشيء إلى نفسه بِمُجَرّد اختلاف اللفظينِ مع أنّه لا يُفيد اختصاصا، نحو قول سواد بن قارب[4]: " ونَفْنَفِ اللُّوحِ "[5]، والنَّفْنَفُ واللُّوحُ: اسمانِ مترادفانِ، فالأحرى أنْ يجوز مثل هذا.

وجاز جمع (خادعٍ) على (فَواعِل)؛ لأنّ جَمْعَ (فاعل) -إذا كان صفة لِما لا يَعْقِل- كجمع (فاعلة)، يقال: جمل بازِل، وجِمال بوازِل.

و(حَرْشَ الضِّباب) مصدر تشبيهيّ، والأصل: ومُحْتَرِش احتراشا مثلَ حَرْش الضِّباب، فحُذِف المصدر، وأُقِيمت صِفتُه مُقامَه، ثمّ حُذِف المضاف، وأُقيم ما أُضِيف إليه مُقامه.

وقبل البيت[6]:

وإنّي لَمُسْتأنٍ ومُنتظِرٌ بِهِم … على هَفَواتٍ مِنهُمُ وتَتايُعِ
وبعضُ الموالي يُتّقى زَيغُ رأيِهِ … كما يُتّقى روسُ الأفاعي الطوالعِ

---

(١) يعني قول كثير عزة:

و إني لَمُستأنٍ و منتظرٌ بِهِم … على هَفَواتٍ منهُمُ و تَتايُعِ

وسيأتي ذكر المؤلف له.

(٢) على اعتبار أنّ الضب هنا بمعنى الغيظ والحقد.

(٣) جاء في شرح شواهد الإيضاح (٣٢٢): "وأضافه (أي الحرش) إلى العداوة ليفرق بينه وبين الضبِّ الذي هو حيوان".

(٤) هو سواد بن قارب الدوسيّ، و قيل: السدوسيّ، كان كاهنا فأسلم. تنظر ترجمته في : الإصابة (٢/ ٢٨٩)، و شرح أبيات المغني (٦/ ٢٧٢)، والأعلام (٣/ ١٤٤).

(٥) النَّفْنَف و اللُّوح واحد، وهما الهواء، هكذا قال أبو علي القالي في أماليه (٢/ ٢٩٢) بعد أن حكى أن خمسة نفر من طيئ أرادوا امتحان عِلْم سواد بن قارب بأن يُخَبِّئ كل واحد منهم أمرا أو خَبيئا،ولا يُخبِرُ به صاحبه ليسأل عنه سواد، فقال أحدهم:ما خبيئي ؟ و ما اسمي ؟، فقال سواد: أُقسِمُ بِنَفْنَفِ اللُّوحِ، والماء المسفوحِ، والفضاءِ المندوحِ... لقد خبأت رُقعَةَ طَلَا أَعفر...".

(٦) ينظر : ديوان كثير عزة (٢٨٠)، والمصباح (١٨٣/ أ).

ويُروى[1]: (رأسُ الأفاعي).

١٢٣- وأنشد فيه أيضا[2]:

يَقولُ الذي يُمسي[3] إلى الحَزْنِ[4] أهلُهُ : بأيِّ الحشى صار الخليطُ المُباينُ[5]

البيت للمُعطَّل الهُذليّ،أتى به شاهدا على قَصر (الحَشى) الذي يُرادُ به طرف الأرض، وزعم الهَجَريُّ[6] في "شرح رجز ذي الرُّمّة" أنّ (الحَشى) في البيت بمعنى القبيلة، قال:" لأنّها تَشتمِل على مَن هو بها "، و(الحَشى) على كلا هذينِ التفسيرينِ من قبيل ما لا يُعلم قصره إلّا من جهة السماع.

وزعم أبو الفتح الصِّقِلي أن (الحَشى) في البيت جَمْع حَشاة، يُقال: أرض حَشاة، و أرَضون حَشًى، إذا كانت قليلة الخير سوداء، فـ(الحَشى) على هذا التفسير من قبيل ما يُعلم قصره بالقياس.

لُغَتُه: (الحَزْن): الغليظ من الأرض، والحَزْن: بلد من بلاد العرب، وقيل: موضع/ في بلاد بني تميم[7]، والحَزْنُ: حَزْنُ بني يربوع، وهو قُفّ غليظ، مسيره ثلاث[8].

٢/ب

---

(١) هي رواية القيسي، ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٦٦).

(٢) التكملة (٢٩٠).

(٣) في الأصل (يمشي) تصحيف؛ بدلالة حديث المؤلف بعد في إعراب (أمسى).

(٤) في الأصل(الحِرْز)، وهي رواية أخرى ذكرها المؤلف بعدُ،والمثبت متناسب مع ما ذكره بعد في لغة الشاهد و إعرابه، وقد تكرر هذا التحريف من الناسخ في بعض مواضع (حزن) الآتية.

(٥) البيت للمعطل الهذلي -كما قال المؤلف- وينسب لمالك بن خالد الهذلي، ولربيعة بن جحدر، وهو في : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٦)،والحلبيات (٢٤٤)،والمصباح (٨٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٦٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٣).

(٦) ينظر : المصباح (٨٤/ أ).

(٧) ينظر : معجم البلدان (٢/ ٢٥٥).

(٨) هكذا في معجم ما استعجم (١/ ٤٤١)، و جاء في معجم البلدان (٢/ ٢٥٥)، ولسان العرب (حَزَنَ) (٣/ ١٥٩): "وهو قُفٌّ غليظٌ، مسيرةُ ثلاثِ ليالٍ في مثلها".

قيل: لابنة الخُسّ[1]: أيّ البلاد أَمْرَأ ؟ قالت[2]: "خياشيم الحَزْن ، أو جِواء الصَّمّان". خياشيمُه : أطرافه ، والجِواء[3]: جمع جَوّ ، وهو المطمئنّ من الأرض.

ويروى[4]: (إلى الحِرْز) وهو موضع معروف، أو الحِرْز الذي هو المَعْقِل.

والخَليط: المُشارِك، اسم واقع على الواحد والجميع، و(الخَليط) : القوم الذين أمرهم واحد، والأخير المراد في البيت. و(المباين): المُفارِق.

مَعْناه: يقول: إنّ مَن أمسى أهله في حَزْن[5]، وأمان يسأل سؤال غير مُكْتَرِث لنازح الأوطان، وما بعده يبيّنه.

عَرَبِيَّتُه: (الخليطُ) يكون واحدا وجمعا كالصديق، قال زهير[6]:

بانَ الخَليطُ ولم يَأْووا لِمَن تَرَكوا

فهذا جمع، ومن وقوعه على المفرد قوله[7]:

إنّ الخليطَ أجَدَّ البينَ فانفَرَقا

قال ابن يسعون[8] : "ويحتمل أن يكون وقوعه على الجمع من جهة أنّ الألف

---

(١) هي هند بنت الخس بن جابر بن قريط الإيادي، جاهلية قديمة،أدركت القلمس أحد حكام العرب. تنظر ترجمتها في : بلاغات النساء (٥٨)، و الخزانة (١٠/ ٢٦٠).

(٢) ينظر : معجم ما استعجم (١/ ٤٤١) ، ومعجم البلدان (٢ / ٢٥٥) ، و لسان العرب مادة (حزن) (٣/ ١٥٩).

(٣) في الأصل (الجها) تحريف.

(٤) هي رواية شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٦). وهي إذا كانت بمعنى المعقل ألصق بمعنى البيت.

(٥) هكذا (حـزن) –بالزاء والنون– ، والأنسب للمعنى الذي ذكره (حرز) –بالراء والزاء المعجمة– بمعنى المعقل.

(٦) صدر بيت له عجزه* وزوّدوك اشتياقا أيّةَ سَلَكوا * وهو في : ديوانه (١٢٧)،و المصباح (٨٤/ أ)،و شرح شواهد الإيضاح (٣٢٤)، والخزانة (٥/ ٤٥٣).

(٧) صدر بيت لزهير– أيضا– عجزه*وعُلّقَ القَلْبُ مِن أسماءَ ما عَلِقا * وهو في : ديوانه (٣٨)، والمصباح (٨٤/ أ) و شرح شواهد الإيضاح (٣٢٤).

(٨) المصباح (٨٤/ أ).

واللام للجنس "، فيكون مثل قوله[1] - أنشده أبو عمر[2] عن أبي زيد[3]:

أو تُصبحي في الظاعِنِ المُوَلِّي

أي: الظاعنين المولِّين، وقول النابغة[4]:

إنّي كأنّي لدى النُّعْمانِ خَبَّرَهُ   بعضُ الأَوُدِّ حديثا غيرَ مَكذوبِ

أي: الأَوُدِّين.

وزعم الفارسيّ[5] أنّ حقّ اسم الفاعل ألّا تكون فيه الألف واللام مُعرِّفة للجنس ؛ لأنّها مع اسم الفاعل لا تخلو من أن تكون دالّة على اسم[الفاعل][6] على قول أبي عثمان[7]، أو اسما[8] على قول أبي بكر[9]، والمعنى في كلا الوجهينِ (الذي فَعَل) ، واللام المعرِّفَة للجنس لا تكون على واحد من الوجهينِ في الدينار والدرهم، إلّا أنّه لمّا كان اسم الفاعل اسما، وليس بفعلٍ جاز فيه ما جاز في الاسم الذي ليس في معنى (فَعَل)، وجوازه على الفعل.

---

(١) البيت ينسب لمنظور بن مَرْثد الأسدي، أومنظور بن حَبَّة،قال البغدادي في الخزانة (٦/ ١٣٨): " وهما واحد فإنّ (مرثدا) أبوه، و (حبّة) أُمُّه، فبعضهم ينسبه إلى أبيه، وبعضهم إلى أمّه ". ينظر : البصريات (١/ ٣٥٩) و (٢/ ٧٣٩)، و إيضاح الشعر (٥٢٢)، وشرح شواهد الشافية (٢٤٩).

(٢) يعني أبا عمر الجرمي.

(٣) ينظر : النوادر في اللغة (٢٤٨).

(٤) البيت للنابغة الذبياني في : ديوانه (٤٩)،و مجالس ثعلب (٢/ ٥٤٠)، و الحلبيات (١٧٥)، والبصريات (١/ ٣٥٨) و(٢/ ٧٣٨).

(٥) ينظر : البصريات (٢/ ٧٣٨ – ٧٤٠).

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من : البصريات (٢/ ٧٣٨ – ٧٤٠).

(٧) أي قول أبي عثمان المازني، وقد أثبت المتأخرون أن الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل و اسم المفعول عنده حرف لا اسم، بيد أنّ منهم من نسب إليه القول بأنها حرف موصول كابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك (١/ ٧٢)، ومنهم من نسب إليه القول بأنها حرف تعريف كابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٠٠)، والرضي في شرح الكافية (٣/ ١١)، ومنهم من نسب إليه القولين معا كالشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/ ٤٤١ – ٤٤٢).

(٨) أي اسم موصول.

(٩) يعني أبا بكر بن السراج. ينظر رأيه هذا في : الأصول (٢/ ٢٦٥).

قال أبو الفتح[1]: "قلت له: إذا حَسُنَ أن تكون اللام للجمع في (الظاعنين)، أو دالّة على الجمع[2] على قوليها، فَلِمَ لا يَحسُن ذاك فيها في (الظاعن) ؟ مع إفراد (ظاعِنٍ)، كما جاز ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[3].

قال: الفرق بينها أنّ ذلك في (الذي) اتساع، وأنّه لم يَخْلُ من دليلٍ يدلُّ عليه ملفوظ به، ألا تراه قال: ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[4].

وقال[5]:

إنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤهُم

والللام محمُولة على (الذي) اتساعا، فلا يحتمل من الاتساع ما يحتمله / الأصل، ألا ترى أنّ حملها على (الذي) اتساع فيها، حتّى قال أبو عثمان: ليست بمعنى الذي، ولكنّها دالّة على الذي، وتوالي الاتساعات مرفوض، وإذا لم يَحْسُن أن تُجعل بمنزلة (الذي) في هذا، فالأحسن أن لا[6] تُجْعَلَ بمنزلة (الذي) فيه مع تعرّيها من دليل يدُلّ عليه أولى؛ لأن (الذي) لا يسوغُ ذلك فيها متعرّيةً من دليل عليه.

٣/أ

قال: "وينبغي أن يكون جعلُ اللام للجنس على قول أبي بكر أجوز منه على قول أبي عثمان".

---

(١) المثبت في البصريات (٢/ ٧٣٩) رمز (م) بدل (أبو الفتح)، وقال المحقق " جاء في الهامش ما يأتي (ح (أي حاشية) : علامة الميم أبو يعقوب الماورديّ)، وهو المثبت في الخزانة (٦/ ١٣٣).

(٢) في الأصل (أو دالة على الجمع في الظاعنين) بزيادة (في الظاعنين)،وهو تكرار لما قبله.

(٣) الآية (١٧) من سورة البقرة، وقبلها ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ﴾فأتى بـ (الذي) مفردا، ومعناه الجمع، بدليل نص الآية بعدها ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ ﴾.

(٤) من تمام الآية السابقة.

(٥) هذا صدر بيت عجزه * هم القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالد*وهو للأشهب بن رميلة، وهو في : شعره (٢٣١)، و قيل: لحريث بن مُحَفِّض. ينظر : الكتاب (١/ ١٨٧)، و المقتضب (٤/ ١٤٦)، و الخزانة (٦/ ٢٥ – ٢٨)، و الدرر (١/ ١٤٨).و(الذي) فيه بمعنى الجمع، بدليل (دماؤهم) ويروى (وإنّ) بالواو.

(٦) في الأصل (أن تجعل) بإسقاط (لا).

وينبغي - عندي- أن يُحمل (الظاعن) وأمثاله على أنّه صفة لاسم مفرد في معنى جمع، وكأنّه قال: في الحَزْن الظاعن المولّي، أو الفريق الظاعن، فيكون وقوعه على الجمع من حيث كان صفة لما هو جمع في المعنى، لا من جهة أنّ الألف [واللام][1] للجنس.

و(إلى الحَزْنِ) متعلّق بمحذوف في موضع خبر (أمسى)، فيكون كأنّه قال: أمسى أهله آويا إلى الحزن ، ويحتمل أن يكون (أهله) مبتدأ ، و(إلى الحزن) في موضع خبره، والجملة في موضع خبر (يُمسي)، واسم (يُمسي) مُستتر فيها.

وبعد البيت[2]:

سُؤالَ الغَنيِّ عن أخيهِ كأنّهُ   بِذِكرَتِهِ وسَنْانُ أو مُتَواسِنُ

١٢٤- وأنشد فيه أيضا[3]:

وقد أرسَلوا فُرّاطَهُم فتَأثَّلوا   قَليبا سَفاها كالإماءِ القواعِدِ[4]

البيت لأبي ذؤيب الهذليّ، أتى به شاهدا على قَصْر (السَّفا) الذي هو التُّراب.

لُغَتُه: الفارط: المتقدّم؛ لابتغاء الماء،أو لإصلاح الأرْشِية[5]، ومَدَر الحِياض، وجمعه (فُرّاط).وتَأثَّل البِئرَ: حَفَرَها، وأصلُه : التعظيم، يقال: أثَّل اللهُ مُلكَه، أي:

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني؛ لأن الألف دون اللام لا تدل على معنى في نحو ما ذكر.

(٢) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٦)، والمصباح (٨٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٦٨)، و شرح شواهد الإيضاح (٣٢٣).

(٣) التكملة (٢٩١).

(٤) البيت -كما قال المؤلف -لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في : شرح أشعار الهذليين (١/ ١٩٢)، و المقصور والممدود للقالي (١٠٥)، والمصباح (٨٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٦٨)، و شرح شواهد الإيضاح (٣٢٥).

(٥) الرِّشاء: الحبل الموصل الدلو إلى الماء. ينظر : لسان العرب (رشا) (٥/ ٢٢٣).

عَظَّمَه. والقليبُ: البِئر ما كانت، تُذكَّر وتؤنّث،وأصلُها أن تقع على غير المطويّة، وقال أبو عبيد[1]: "هي العادِيَّة"،وأوقع (القليب) - هنا - على القبر تشبيها. والسَّفا: التُّراب -كما ذكر أبو عليّ[2] -،وخصّ به ابن الأعرابيّ[3] التُّراب المُخرج من البئر أو القبر. والأَمَةُ: المملوكة.

مَعْناه: يقول: إنّه إذا قضى نَحْبَه أرسَل أهله إلى قَبْره الذي يَحتَفِرونه، وجعلهم فُرّاطا؛ لمّا جعل قَبْرَه / قَلِيبا استعارة وتمثيلا، وشبَّه ما يَخرُج من تراب القبر فيُكدَس بالإماء القواعد إشارة إلى سواده وكثْرَته؛ لأنّ الإماء يُستخدَمْنَ فيقعُدْنَ مُستوفِزات، والحَرائِر يُصَنَّ فيَجلِسْنَ مُطمئنّات، وقيل[4]: أراد بـ (القواعد) الإماء التي قَعَدْنَ عن الولد فَذَلَلْنَ ولِنَّ. ٣/ب

عَرَبيَّتُه: (قليب) مفعول بـ (تأثَّلوا)، وهو من قبيل ما يُسمّى باسم ما يؤول إليه، وإلّا فالقليب لا يُحْفَر، و إنّما تُحْفَر الأرض، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[5]، والخمر لا يُعصر، وإنّما يُعْصَر العِنَب، لكن سَمَّى العنب خمرا بالمآل.

وبعد البيت[6]:

مُطأْطأةً لم يُنْبِطوها وإنّها ... ليَرْضى بها فُرّاطُها أُمَّ واحِدِ

قَضوا ما قضوا من رَمِّها ثُمّ أقْبلوا ... إليّ بِطاءَ المَشي غُبْرَ السَّواعِدِ

يَقولون لمّا جُشَّتِ البِئرُ أورِدوا ... وليس بها أدنى ذِفافٍ لوارِدِ

---

(١) يريد أبا عبيد الهروي، و هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني الهروي المتوفى سنة ٤٠١هـ، له كتاب: الغريبين،وولاة هراة. تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان (١/ ٩٥)، وبغية الوعاة (١/ ٣٧١)، والأعلام (١/ ٢١٠). ينظر قوله هذا في : غريب الحديث له (٤/ ٣٩٨).

(٢) ينظر : التكملة (٢٩١).

(٣) ينظر : المحكم (٨/ ٥٨٣) (طبعة دار الكتب بيروت).

(٤) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ١٩٣).

(٥) الآية (٣٦) من سورة (يوسف).

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ١٩٣- ١٩٥).

فَكُنتُ ذَنُوبَ البئرِ لَمّا تَبَسَّلَت   وسُرْبِلتُ أكْفاني ووُسِّدتُ ساعدي

أَعــاذِلِ لا إهــلاكُ[1] مــاليَ ضَرَّني   ولا وارثي إن ثُمِّرَ المالُ حامدي

الذِّفافُ: المال القليل.

١٢٥ - وأنشد فيه أيضا[2]:

لا تُحرِزُ المرءَ أحجاءُ البلادِ ولا   تُبْنَى لهُ في السمواتِ السَّلالِيمُ[3]

البيت لابن مُقبِل، أتى به شاهدا على أنّ (الحَجا) يُراد به المَلْجَأ والمَهْرَب؛ لأنّ معنى البيت يَشهد بذلك.

وزعم ابن يسعون[4] وغيره[5] ممّن شرح أبيات هذا الكتاب أنّه أتى به شاهدا على أنّ (الحَجا) مقصور، ووجه الشاهد منه - فيما زعموا - أنّ (أَحْجاء) (أَفْعال)، و(أَفْعال) أعَمّ في جَمع (فَعَل) منه في جمع (فَعال).

وهذا الذي ذهبوا إليه باطل؛ لأنّ أبا عليّ إنّما أورده في فَصل ما يُعلم قَصره بالسماع لا بالقياس[6].

فإنْ قال قائل: فكيف أورده فيما يُعلم قَصره بالسماع مع أنّ جمعه على (أَفْعال) يدلّ على قَصره -كما تقدّم- ؟.

---

(١) في شرح أشعار الهذليين (١/ ١٩٥): *هنالك لا إتلافُ مالي... *. ورواية ابن عصفور هذه ذكرها السكري.

(٢) التكملة (٢٩٣).

(٣) البيت -كما قال المؤلف -لابن مُقبل، وهو في: ديوانه (١٩٩)، والمقصور والممدود للقالي (٤٥)، والمصباح (٨٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٦).

(٤) ينظر: المصباح (٨٤/ أ).

(٥) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٣٢٧).

(٦) ينظر: التكملة (٢٨٨). والظاهر من كلام الفارسي أنه أتى بالبيت شاهدا على أن (الحجا) مقصور كما فهم الشراح، لكن من جهة السماع لا القياس كما قال المؤلف، لأنه أورد (الحجا) من جملة الأسماء التي يعلم قصرها من جهة القياس.

فالجواب: أنّ (أَفْعالا)[1] لمّا كان قد يُستعمل في جمع (فَعال)، نحو: حَياء وأحْياء، ونحو ما حكاه الفرّاء[2] من أنّهم يقولون: حَيان وأحْيان، وجَواد و أجْواد، وسَواء وأسْواء، قال الشاعر[3]:

/ تَرى القَومَ أسواءً إذا جَلَسوا معا   وفي القومِ زَيفٌ مِثل زيفِ الدراهمِ   ٤/أ

وهَباء و أَهْباء، قال الحارث بن حِلِّزة[4]:

فتَرى خَلْفَنا مِن الرّجْعِ والو   جْعِ مَنيننا كأنّهُ أَهباءُ

لم يكن عنده في (أحجاء) دليل قاطع على قَصر الواحد.

لُغَتُه: أحْرزتُ الشيء: حَصَّنْتُه، ومنه الحِرْز لما أَحْرَزْته من شيء، أو أَحْرَزك من مَلْجَأ. و(الحَجا): المَلْجَأ -كما ذكر أبو عليّ[5]- وقيل: الجانب، وأصله: المَنع و الحِفظ، يقال: هذا السِّقاء لا يَحجُو الماء، أي: لا يَحبِسُه، والراعي لا يَحجُو ماشيته عن المرعى، أي: لا يَمنعُها. و(البلاد): جمع بَلَد أو بَلدَة، وهما بمعنى واحد، وقال بعضهم[6]: البلد جنس المكان كـ(العراق) و(الشام)، والبلدة الجزء المخصّص منه، كـ(البصرة) و(دمشق). والسُّلَّم: الدَّرَجَة والمِرقاة، تُذكَّر و تُؤنّث.

مَعْناه: يقول: إنّ كَثرة التَّوقّي والحَذَر لا يَدفع القَدَر، إذ لا يُحرِز المرءَ اعتصامُه بالأحجاء، ولا أنْ يُمَكَّنَ من الارتقاء إلى السماء.

---

(١) في الأصل (فِعالا)، تحريف.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو: في البيان والتبيين (١/ ٣٢٩)، والمقصور والممدود للقالي (١٨٤)، والزاهر (٢/ ٧٥).

(٤) البيت في: ديوانه (٢)، و الكامل (٣/ ١١٥١)، و جمهرة اللغة (١/ ١٢٢).

(٥) ينظر: التكملة (٢٩٣)

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٣٢)، و لسان العرب مادة (بلد) (١/ ٤٧٩).

عَرَبِيَّتُه: قوله: (تُبْنى) معطوف على (الأحجاء)، أي: ولا أنْ تُبْنى، فأضمر (أنْ)، وهو يُريدُها، ومثْلُه قول الآخر[1]:

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزَّةٌ ... وآل سُبيعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَما

فعطف (أسوء) على (رجال)، وكأنّه قال: أو أنْ أَسُوءَك، وزاد الياء في (السلاليم) ضرورة.

وقبل البيت[2]:

ما أَطْيبَ العَيشَ لو أنّ الفتى حَجَرٌ ... تَنْبُو الحَوادثُ عنهُ وهو مَلْمُومُ

وبعده[3]:

لا يَنْفَعُ المرءَ أنْصارٌ و رابِيةٌ ... تأبى الهوانَ إذا عُدَّ الجَراثيمُ

١٢٦- وأنشد فيه أيضا[4]:

أُقَلِّبُ طَرْفي في الفَوارِسِ لا أرى ... حِزاقا وعَيني كالحَجاةِ من القَطْرِ[5]

البيت - فيما زعم أبو حاتم[6] - للخِرْنِق، وهي هند بنت بدر بن هَفّان بن مالك بن تميم بن ضُبْيعَة بن قيس بن ثَعلبة، أُخت طَرَفَة لأُمِّه[7] - تَرثي أخاها حزاقا، وقال

---

(١) البيت للحصين بن حُمام المُرِّي في: الكتاب (٣/ ٥٠)، و شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٣١)، والتصريح (٤/ ٣٤٧)، و الخزانة (٣/ ٣٢٤). وجاء في الأصل (سوءك)، بإسقاط الهمزة.

(٢) ينظر: ديوان ابن مقبل (٢٧٣)، والمصباح (٨٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٦).

(٣) ينظر: ديوان ابن مقبل (٢٧٣)، والمصباح (٨٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٦).

(٤) التكملة (٢٩٣).

(٥) البيت -كما ذكر المؤلف- ينسب للخرنق -ولم أجده في ديوانها المجموع- وللحنفية، ولمحياة ابنة حازوق، ولامرأة ترثي ابنها - وقيل أخاها- حازوقا، وهو في: المبهج (١٦٤)، والمصباح (٨٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٣)، و شرح شواهد الإيضاح (٣٢٧).

(٦) ينظر: الأضداد له (١٠٦).

(٧) شاعرة جاهلية، اختلف في نسبها ينظر: خزانة الأدب (٥/ ٥٥)، و الأعلام (٢/ ٣٠٣).

أبو زيد[1]: "هو لامرأة"، وكذا قال ابن جنّي[2]، وقال: "ترثي ابنها حازوقا"، وقال ابن دُريد[3]: "هو للحنفيّة" في ابنها، وكان من فُرْسان الخوارج، وقال أبو المُنذِر الكلبيّ[4]: "عبد / الله بن النعمان الدوسيّ[5] هو الذي قتل الحازوق "- يعني ابن مالك الحنفيّ - أيام نجدة[6]، وكان دخل أرض الأَزْد بالسراة فَوَغَل فيها، وكان نجدة بعثه، فقيل له: إنّ لهم شعابا كثيرة فلا تَفْعَل، فلمّا وَغَل أُخِذت عليه،فَرُضِخ هو وأصحابه بالحجارة[7]، فرثته أُخته بأبيات منها هذا البيت.

٤/ب

أتى به شاهدا على أنّ (الحَجاة) واحِدةُ (الحَجا)، التي هي نُفّاخات الماء.

لُغَتُه: الطَرْفُ: العَينُ، ولا يُجمع؛ لأنّه مصدر في الأصل، قال تعالى:﴿ لا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾[8]. والحِزاقُ: الرِّباط، ولعلّ اسم هذا المَرثيّ مَنقول منه.والحَجاة: واحدة (الحَجا) التي هي: نُفّاخات الماء، كما تقدّم.

وحكى غير أبي عليّ (حجاة) و(حَجَوات)[9]، وهي: النفّاخات التي تعلو الماء إذا قَطر فيه المَطَر، وقال ابن دُريد[10]:" الحجاة عند بعضهم: القَطْرة من الماء، ورُبّما سمّوا الغدير نفسه حَجاة". والقَطْر: جمع قَطْرة تكون من الماء، والدّمع، ونحوهما.

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (٨٥/ ب).

(٢) ينظر: الخصائص (٣/ ١٨٨)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٣٣٦).

(٣) الجمهرة (٢/ ١٤٨).

(٤) هو هشام بن محمد السائب، المؤرخ المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وقيل: ٢٠٦هـ. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء (٨٤)، ووفيات الأعيان (٦/ ٨٢- ٨٤)، والأعلام (٨/ ١٨٧).وينظر قوله هذا في: المصباح (٨٥/ أ).

(٥) هو عبد الله بن النعمان بن عبد الله بن وهب، سيّد دَوس بالسروات. ينظر: نسب معدّ واليمن الكبير (٢/ ٢٢٣).

(٦) هو نجدة بن عامر الحروري الحنفي، المنشق عن حكم يزيد بن معاوية، و المتوفى سنة ٧٢هـ. تنظر ترجمته في: لسان الميزان (٦/ ١٤٨)، و شذرات الذهب (١/ ٧٦)، و الأعلام (٨/ ١٠).

(٧) ينظر: نسب معدّ و اليمن الكبير (٢/ ٢٢٣).

(٨) الآية (٤٣) من سورة إبراهيم.

(٩) جاء في العين (٣/ ٢٥٨): "و الحَجاة فقاعة ترتفع فوق الماء كقارورة، و تجمع حجوات".

(١٠) الجمهرة (٣/ ٢٢٠- ٢٢١)، بتصرف.

مَعْناه: شَبَّهَت عينها بالنفّاخة التي تعلو الماء؛ لفسادها، أو قلّة احتمالها؛ ولأنّ عينها -لَمّا امتلأت دمعا لشدّة البكاء- صارت حَدَقَتُها فيه[1] كـ(حجاة) في ماء، ويحتمل أن تكون شبّهت عينها بغدير ماء؛ لامتلائها بالدمع.

عَرَبِيَّتُه: (حِزاق) مُغَيّر من (حازوق) – فيما زعم ابن جنّي[2]– و على ما ذكر غيره[3] من [أنّ][4] اسمه (حزاقا) يكون (حازوق)[5] هو المُغيَّرُ من (حزاق)، وهذا النوع من التغيير كثيرا ما يقع في الأعلام للضرورة، قال أبو صَخْر[6]:

فخيفُ مِنًى أقوى خِلافَ قَطِينِهِ فَمَكَّةُ وحشٌ من جميلةَ فالحِجْرُ

أراد من جُمْل، وقال الآخر[7]:

وسائِلَةٍ بِثَعْلَبَةَ بن سَيرٍ وقد عَلِقَت بِثَعْلَبَةَ العَلُوقُ

يُريد: ابن سيّار. وقال دُريد بن الصِّمّة[8]:

أخُناسُ قد هام الفُؤادُ بِكُم وأصابَهُ نبلٌ من الحُبِّ ؟

يُريد: الخنساء، وقال الأسود بن يَعْفُر[9]:

مِن نَسْجِ داوودَ أبي سَلاّمِ

---

(١) الضمير في (فيه) عائد على الدمع.

(٢) هو ظاهر كلامه في الخصائص (٣/١٨٨).

(٣) ينظر : الجمهرة (٢/١٤٨).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يستقيم بها الكلام.

(٥) في الأصل (حازوقا) بالنصب.

(٦) البيت لأبي صخر الهذلي في : شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٠)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٤)، ومعجم البلدان (٥/ ١٠٠)، وقد جاء في الأصل (ابن صخر) تحريف.

(٧) البيت للمفضّل – وقيل: عامر – بن معشر النكري العبدي. ينظر : الأصمعيات (٣٢٠٣)، والخصائص (٢/ ٤٣٧) و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٤).

(٨) البيت في : ديوانه (٦٠)، والمصباح (٨٥/ أ)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٥).

(٩) عجز بيت له صدره * ودعا بمحكمة أمين نسجها *وهو في : ديوانه (٦١)، والخصائص (٢/ ٤٣٦)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٣١)، وستأتي ترجمة المؤلف له ص (٢٥).

يُريد: أبا سليمان، وقال النابغة[1]:

٥/أ

/ وكُلُّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبَّعِيَّةٍ ونَسْجُ سُلَيمٍ كُلَّ قَضّاءَ ذائلِ

يُريد: سليمان، وليس من قبيل تصغير الترخيم كـ (سُوَيد) و (زُهَير)؛ لأنّ (سليمان) مُحَقَّرٌ من (سَلْمان)، والمُصغّر لا يجوز تصغيره.

فأمّا قول البَعيث[2]:

أبوكَ عَطاءٌ أَلأَمُ الناسِ كُلِّهِم

فيجوز أن يكون حَرَّف (عطيّة) إلى (عطاء)، [أو أراد عمّه عطاء][3] فجعل العَمَّ أبا[4]، كما قال النبي ﷺ في العبّاس: " ردُّوا عليّ أبي "[5]، وفي التنزيل:﴿ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾[6]، و(إِسْمَاعِيل) عمُّه.

وقولها (مِن القطر) - إن كان عن دموعها - في معنى المفعول له، أي: عيني من أجل القَطر - أي: الدمع - كالحَجاة، أي النُّفاخة التي تعلو الماء والغدير، وإن كان المراد بـ (القطر) المطر كان في موضع حال من الحَجاة، أي: وعيني كالحَجاة كائنة من القطر كالنُّفّاخة أو الغدير[7].

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في : ديوانه (١٤٦)، و المخصص (٦/ ٧١)، وضرائر الشعر(١٦٨).

(٢) هو خداش بن بشر بن خالد التميمي، شاعر وخطيب، كانت بينه وبين جرير مهاجات استمرت نحو أربعين سنة، توفي سنة ١٣٤ هـ.تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء (٢/ ٥٣٣)، واللآلي (١/ ٢٩٦)،والأعلام (٢/ ٣٠٢)، وقوله هذا صدر بيت له يهجو به جريرا، عجزه *فَقُبِّحَ مِن شيخٍ و قُبِّحْتَ مِن نَجْلِ* وهو في : النقائض (١/ ٣٢٩)، والخصائص (٢/ ٤٣٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٤)، وضرائر الشعر (٢٤٠).

(٣) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر : إيضاح الشعر(٢١٦) وفيه " فإنّه يجوز أن يكون حرّف (عطيّة) فقال فيه (عطاء)، وقد قيل إنّ عمّه كان اسمه عطاء ". وينظر -أيضا -:ضرائر الشعر (٢٤٠).

(٥) حديث رواه ابن أبي شيبة في المصنف في الحديث والآثار (٧/ ٢٣٦).وينظر : كنز العمال (١٠/ ٢٣٦) و(١٤/ ٢٤٧).

(٦) الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

(٧) زاد ابن يسعون في المصباح (٨٥/ ب)، و القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٥) أن يكون (من القطر) تفسيرا للحجاة.

وقبل البيت[1]:

أعينَيَّ جودا بالدُّموعِ على الصدرِ   على مَقْتَلِ الحازوقِ في الجبلِ الوَعْرِ؟

وبعده[2]:

فإن تَقْتُلوا الحازوقَ وابني مُطرِّفٍ   فإنّا قَتَلنا حَوشَبا و أبا الجَسْرِ

١٢٧ - وأنشد فيه أيضا[3]:

رَأتْ فِتْيةً باعوا الإلَهَ نُفوسَهُم   بِجنّاتِ عَدْنٍ عندَهُ ونَعِيمِ[4]

نُسِب هذا البيت إلى صالح بن عبد الله العبشميّ[5]، و قيل: هو لعمرو القَنا[6]، وقيل: هو لحبيب بن سَهْم[7]، وقال المبرِّد[8]: "هو لقَطَريّ بن الفُجاءة" - كما قال أبو عليّ[9] - يُكنى أبا نعامة، من رُؤوس الخوارج. واسم الفُجاءة جَعونَة، وإنّما سُمِّي بذلك؛ لأنّه كان باليمن فقدم فُجَاءَة، وهو من ولد مازن بن مالك بن عمرو بن تميم[10].

---

(١) ينظر: نسب معدّ واليمن الكبير (٢/ ٢٢٣)، والمصباح (٨٥/ أ).

(٢) ينظر: نسب معدّ واليمن الكبير (٢/ ٢٢٣)، والمصباح (٨٥/ أ).

(٣) التكملة (٢٩٤).

(٤) البيت -كما ذكر المؤلف- ينسب لقطري بن الفجأة،ولعمرو القنا،و لصالح بن عبد الله العبشمي، ولحبيب بن سهم، و لعبيدة بن هلال اليشكري. وهو في: الأغاني (٦/ ١٥٧)، والكامل (٣/ ١٢٢٦)، و المصباح (٨٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٩).

(٥) لم أجد له ترجمة، وتنظر نسبة البيت له في: الأغاني (٦/١٥٧).

(٦) هو عمرو بن عميرة العنبري، شاعر فحل من بني تميم، كان من رؤوس الأزارقة وفرسانهم. تنظر ترجمته في: معجم الشعراء (٤٦)، والاشتقاق (٣٤٤)، والأعلام (٥/ ٨٢).

(٧) لم أجد له ترجمة.

(٨) الكامل (٣/ ١٢٢٦).

(٩) ينظر: التكملة (٢٩٤).

(١٠) ينظر: اللآلي (١/ ٥٩٠)، ووفيات الأعيان (٤/ ٩٣).

وقال عبيد الله العيشيّ [1] في كتاب " جامع الإسلام " له: "هو لعُبيدة بن هِلال اليَشْكريّ الخارجيّ "[2].

أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره[3] من أنّ الخوارج يَزعُمون أنّهم تَسمَّوا بـ(الشُّراة) جمع (شارٍ) من قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِّ ﴾[4]، وليس الأمر عند أهل الحقّ كذلك، بل (الشُّراة) عندهم جمع (شارٍ) من شَرِي إذا غَضِب ولَجّ .

لُغَتُه: الفتى: الشابّ من الناس، والفَتيُّ كالفتى، وقد يُقال ذلك للجَمَل والناقة، وقيل: هو الشابّ من كلّ شيء. والبَيع: ضِدُّ الشِّراء، والشِّراء -أيضا- فهو من الأضداد، قال[5]:

/ إذا الثُّريّا طَلَعَت عِشاءَ ٥/ب

فَبِع لراعي غَنَمٍ كِساءَ

وقال طرفة[6]:

ويأتِيكَ بالأخبارِ مَن لم تَبِع لَهُ بَتاتا ولم تَضرِبْ لَه وقتَ مَوعِدِ

---

(١) هو عبيد الله بن محمد العيشي الإخباري المحدث، من مشائخ البصرة، توفي سنة ٢٣٧هـ. تنظر ترجمته في: العبر (١/ ٤٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١١٥). وينظر قوله هذا في: المصباح (٨٤/ ب).

(٢) من رؤوس الخوارج وخطبائهم. تنظر ترجمته في: الاشتقاق (٣٤٣)، والأعلام (٤/ ١٩٩).

(٣) التكملة (٢٩٤).

(٤) الآية (٢٠٧) من سورة البقرة.

(٥) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: الجمهرة (١/ ٣١٧)، والأضداد لأبي حاتم (١٨٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٦).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- لطرفة بن العبد، وهو في: ديوانه (٥٨)، والأضداد لابن الأنباري (٧٣)، والمخصص (١٣/ ٢٦١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٦). وفي الأصل (بتاه) بدل (بتاتا) تحريف.

والعَدْنُ: الإقامة، و"جنات عَدْن" منه لمكان الخُلد، يقال: عَدَنَتِ الإبل عَدْنا أقامت في المَرعى، وخَصّ بعضهم[1] به الإقامة في الحَمْض. والنَّعيم: الخَفْض والدَّعَة والمال، قال تعالى: ﴿لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾[2]، أي: عمّا استمتعتم به في الدنيا.

مَعْناه: يقول لو رأتْ[3] إقدامَنا في الحرب، وهوانَ أنفُسنا علينا في طاعة الربّ لأيقَنَتْ أنّا لم نَتَجشَّم تلك المواقف الصِّعاب، إلّا وقد زَهِدنا في الحياة، ورَغِبنا في الثواب، وما قبله يُبيّن ذلك.

عَرَبِيَّتُه: (رَأَتْ) جواب (لو) في البيت المُتقدِّم قبله[4]، وفاعله ضمير عائد على (أُمِّ حكيم) المذكورة أوّل القصيدة في قوله[5]:

لَعَمْرُكَ إنِّي في الحياةِ لزاهِدٌ   وفي العَيشِ ما لم أَلْقَ أُمَّ حَكيمِ

و(الإله) مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ، أي: باعوا[6] من الإله نفوسهم، و(باع) في ذلك بمنزلة (اختار)، يُقال: بِعْتُ منه الشيءَ، وبعته الشيءَ، كما تقول: اِختَرتُ من الرجال زيدا، واختَرتُ الرجال زيدا.

وقَبْلَ البَيتِ[7]:

وضاربةٍ خَدّا كَريما على فتًى   أَغرَّ نَجيبِ الأُمّهاتِ كَريمِ
أُصِيبَ بِدُولابٍ ولم يكُ مَوطِنا   لَهُ أَرْضُ دُولابٍ ودَيرُ حَميمِ
فَلَو شَهِدَتْنا يَومَ ذاكَ وخَيلُنا   تُبيحُ من الكُفّارِ كُلَّ حَريمِ

---

(١) هو قول الخليل في العين (٢/ ٤٢).

(٢) الآية (٨) من سورة التكاثر.

(٣) التاء عائدة على (أم حكيم) المذكورة في أوّل القصيدة كما سيأتي.

(٤) يعني قوله:

فَلَو شَهِدَتْنا يومَ ذاك وخيلُنا   تُبيحُ مِن الكفار كلَّ حَريمِ

(٥) ينظر: الكامل (٣/ ١٢٢٦)، و شعر الخوارج (١٠٦).

(٦) (باعوا) هنا بمعنى (شروا).

(٧) ينظر: الكامل (٣/ ١٢٢٦-١٢٢٧)، و شعر الخوارج (١٠٦).

١٢٨ - وذكر فيه أيضا[1]:

.... ومِعًى جِياعا[2]

هذا[3] آخِرُ بيت للقُطاميّ، عُمَير بن شُيَيم التَّغلبيّ النصرانيّ، شاعر نصرانيّ، يكنى أبا سعيد[4]، ولُقِّب القُطاميّ لقوله[5]:

يَصُكُّهُنَّ جانِبا فجانِبا

صَكَّ القُطاميِّ القطا القوارِبا

وهو - أيضا - مَن لُقِّب صَريع الغَواني لقوله[6] - يعني نفسه -:

لِمُسْتَهلِكٍ قد كادَ مِن شِدّةِ الهَوى ... يَموتُ ومِن طُولِ العِداتِ الكَواذِبِ

صَريعُ غَوانٍ ذاقَهُنَّ وذُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذوائبِ

والبيت بكماله:

كأنَّ نُسُوعَ رَحْلي حِينَ ضُمَّت ... حوالِبُ غُرَّزا ومِعًى جِياعا

أتى به مُعْتَذِرا عن وصف (مِعًى) بالجمع مع ما قدّم من أنّه مفرد بوضعه موضع الجمع. ووضعُ / المفرد الذي يجوز جمعه موضِع الجمع لا يجوز إلّا في أماكن مخصوصة، لا يتعداها، وهي[7]: النهي، والنفي، والتقليل الجاري مجراه، نحو: قَلَّ رجل يقول ذلك، ورُبَّ رَجُل يقول ذلك، والشرط، والاستفهام، وباب التفسير والمضاف

٦/أ

(١) التكملة (٢٩٥).

(٢) جزء بيت للقطامي التغلبي - تمامه كما ذكره المؤلف بعد. وهو في: ديوانه (٢٧١)، والمذكر والمؤنث للفراء (٧٥)، والمقصور والممدود للقالي (١٨٩)، والمصباح (٨٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٧٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٩)، وضرائر الشعر (٢٥٢).

(٣) في الأصل (وهذا)، بإقحام الواو.

(٤) القطامي - بفتح القاف وضمها - منقول من الصقر، لقولهم إياه: قطامي مشتق من القَطَم الذي هو شهوة اللحم. وكان نصرانيا فأسلم تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٧١٣)، والحلل في شرح أبيات الجمل (٥١) والخزانة (٢/ ٣٧٠).

(٥) ينظر: ديوانه (١٩١)، والحلل في شرح أبيات الجمل (٥٢)، والخزانة (٢/ ٣٧١).

(٦) ينظر: ديوانه (٢٨٠) والرواية المشهورة (راقهن فرقنه).

(٧) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٥٠٢).

إليه (كُلّ)، أو أَفْعل التي للمفاضلة، وهو نكِرة، وما جاء من ذلك في غير ما ذُكر فمختصٌّ به الشعر، وقد نصّ على ذلك سيبويه، فقال[1]: "حتّى قال بعضهم في الشعر ما لا يجوز في الكلام، قال عَلْقَمَةُ بن عَبَدَة[2]:

بِها جِيفُ الحَسْرى فَأَمّا عِظامُها فَبيضٌ وأَمّا جِلْدُها فَصَليبُ

وقال[3]:

لا تُنْكِروا القَتْلَ وقد سُبِينا

في حَلْقِكُم عَظْمٌ و قد شَجينا "

ومثل ما أنشده سيبويه قوله[4]:

لا بأْسَ بالقومِ من طُولٍ ومن قِصَرٍ جِسْمُ البِغالِ و أَحْلامُ العصافيرِ

وقول الآخر[5]:

فإن تَصِلوا ما قَرَّبَ اللهُ بيننا فإنَّكُمُ أعْمامُ صِدْقٍ وخاليا

وقول حاتم الطائي[6] - أنشده أبو زيد - [7]:

ألا لا تَلوماني على ما تَقَدَّما كفى بِصُروفِ الدَّهرِ للمرءِ مُحْكِما

ففسّرَ بـ(مُحكِم) الجمع، وهو مفرد، وأنشد الفرّاء[8]:

الواردون وتَيمٌ في ذُرا سَبَأٍ قد عَضَّ أعناقَهُم جِلدُ الجواميسِ

---

(١) الكتاب (١/ ٢٠٩)، وفيه (يستعمل) بدل (يجوز).

(٢) ينظر : ديوانه (١٤)، و المقتضب (٢/ ١٧٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٤٤٤)، وضرائر الشعر (٢٥٢)، وستأتي ترجمة المؤلف لعلقمة بن عبدة ص (٨٢).

(٣) لم ينسبها سيبويه (١/ ٢٠٩)، ونسبها السيرافي في شرح الكتاب (ج ٢/ ٣٨/ ب) للمسيب بن زيد مناة. وهما بلا نسبة في : المقتضب (٢/ ١٧٣)، و شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٤٤)، و ضرائر الشعر (٢٥٢).

(٤) البيت لحسان بن ثابت في : ديوانه (١٧٨)، والكتاب (٢/ ٧٤)، وشرح شواهد الإيضاح (١٠٧)، والخزانة (٤/ ٧٢).

(٥) البيت نسبه أبو زيد في نوادره (٤٤٣) لأبي عمرو بن البراء، برواية (فإنّكم أعمام صدق و خالُها)، وهو في : ضرائر الشعر (٢٥٣).

(٦) البيت لحاتم الطائي -كما قال المؤلف- وهو في : ديوانه (٨٠)، والخزانة (٣/ ١٢٤).

(٧) ينظر : النوادر في اللغة (٣٥٤).

(٨) ينظر : معاني القرآن له (١/ ٣٠٨)، و (٢/ ١٠٢- ٢٩٠- ٣٥٨)، و البيت لجرير، وهو في : ديوانه (٣٢٥)، وإيضاح الشعر (٥٦٩)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٧).

فأمّا قوله﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلا ﴾[١] فإنّه كالمصدر، ألا ترى أنّه يوصف به المفرد والمجموع والمذكّر والمؤنّث بلَفظٍ واحد، فيقال: صَبيٌّ طِفْل، وصبيةٌ طِفْل، وصبيانٌ طِفْل، حكى ذلك الهرويّ[٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾[٣]، و﴿لا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾[٤]، السمع والطَرف مصدرانِ في الأصل، ولذلك أُفْرِدا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾[٥]، وما حكاه اللحيانيّ[٦] من أنّه سَمِع العامِريّة تقول في كلامها: " تَرَكْتُهم سامرا بمكان كذا"، ليس من قبيل وضع المفرد مَوضع الجمع، بل (سامرا) اسم جَمع كالجامل والباقر.

وكذلك ما حكاه الكسائيّ من قول العرب: له بعير كثير، وشاة كثير، وجمل كثير، و دِرْهم كثير، ودينار كثير، ولبون كثير، وهناك رغيف كثير من قبيل استعمال النكرة للجنس، لا من قبيل وضع المفرد مَوضِع الجمع، ولذلك لم يقولوا :كثيرة / على معنى الجماعة.

٦/ب

وكذلك - أيضا - قول العرب: أَرْض مُحُول وجَدُوب، وسَباريت[٧]، وبلد سَباسب[٨] ومَهارق[٩]، وبُرْمَة أعشار وأكسار، وثوب أخلاق، ونحو ذلك، ليس من

---

(١) الآية (٥) من سورة الحج.

(٢) ينظر : الغريبين (٤/ ١١٧٤).

(٣) الآية (٧) من سورة البقرة.

(٤) الآية (٤٣) من سورة إبراهيم.

(٥) الآية (٦٧) من سورة المؤمنون، وجاء في الأصل (مستكبرون) تحريف.

(٦) ينظر : المحكم (٨/ ٤٩١) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٧) سباريت: قفار. ينظر : الصحاح (سبرت) (١/ ٢٥١).

(٨) السباسب: الأراضي المستوية. ينظر : المحكم (سبسب) (٨/ ٤٢٥) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٩) في الأصل (ممارق) بميمين، ولعل ما أثبته هو الصواب، نقل ابن سيده في المحكم (هرق) (٤/ ٨٨) عن اللحياني أنّه حكى "بلد مَهارق، وأرض مَهارق، كأنهم جعلوا كلّ جزء منها مهرقا".

قبيل وضع المُفرد مَوضع الجمع، بل المفرد باقٍ على ما كان عليه من الإفراد إلّا أنّه لّما أُريد تَعظيمه جُعل كُلّ جزء منه كأنّه هو بجُملته.

لُغَتُه: النُّسُوع : جمع نِسْع، سَير يُضفَر عريضا على هيئة أَعِنَّة النِّعال، تُشدُّ به الرِّحال، والقِطعة منه نِسْعَة. والرَّحْل: مَركَب البعير، وهو من مَراكب الرجال دون النساء. والحوالِب: الخواصِر، والحوالِب - أيضا - : عُروق الضَّرْع التي يَدَرُّ منها اللّبن. وغُرَّز: قليلة اللبن، يُقال: غَرَزَت الناقة غِرازا فهي غارز، قَلَّ لَبَنُها. والمِعى: واحد الأمعاء مُذكّر، وقد حكى تأنيثه مَن لا يُوثَق به [١]، والأمعاء: هو المُصْران، وقال أبو زيد[٢]: " الأمعاء لِكُلّ دابّة، وهو من صفات المَصارين"، وهو من ذوات الياء بدليل قولهم: (مِعْي) بمعناه، حكى ذلك أبو الفتح في "مُنْصِفه"[٣] عن ثَعلَب عن ابن الأعرابيّ.

مَعْناه: جعل رَحْل قَلوصه[٤] - لشدّة إسراعها - كأنّه مشدود على وحشيّة كَرّت إلى طَلاها[٥] لِتُرضِعَه فلم تجد إلّا أَثَر السِّباع ومَصرَعَه، وما بَعْده يُبَيّنه. وجعل قلوصه غارِزا؛ ليكون ذلك أقوى لها، ونسب الغِراز إلى الحوالب؛ لأنّ اللّبن إنّما يكون في العُروق.

عَرَبِيَّتُه: خبر (كأنّ) قوله (على وحشيّة) من البيت الذي يليه.

وقبل البيت[٦]:

فَلَمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها كما بَطَّنْتَ بالفَدَنِ السَّياعا

(١) قال أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث له (١١٦) : "ولم أسمع أحدا يؤنّث المِعى، وقد رواه مَن لا أثق به".

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (٨٦/ أ).

(٣) ينظر : (٢/ ١٠٧).

(٤) القلوص: الفتية من الإبل، وقيل: غير ذلك. ينظر : لسان العرب (قلص) (١١/ ٢٨١).

(٥) طلاها: ولدها. ينظر : الصحاح (طلا) (٦/ ٢٤١٤).

(٦) ينظر : ديوان القطامي (٢٧٠)، و المصباح (٨٦/ أ).

أَمَرتُ بها الرِّجالَ ليَأخُذوها ... ونحْنُ نظنُّ أن لن تُسْتطاعا
إذا التَّيّازُ ذو العَضلاتِ قُلنا[1] ... إليكَ إليكَ ضاقَ بها ذِراعا
فَلاً يا بعدَ لأيٍ وَجَّهُوها ... على ما كان إذْ طَرَحُوا الرِّقاعا

[وبعده] [2]:

على وَحْشِيَّةٍ خَرجَت خَلُوجا ... وكان لها طَلا طِفْلٌ فَضاعا
فَكَرَّت عند فَيقَتِها إليهِ ... فَأَلْفَت عند مَرْبِضِهِ السِّباعا

التَّيّاز: الرّجُل الشديد العضل الذي يَتَيّز في مَشْيه، أي: يَتَقلَّع، ويَعْني بالرقاع ثيابه والخلوج: الخروج، / ويروى [3]: (خَذَلَتْ)، ويروى:

7/أ

على حَقباءَ شائلةِ الذُّنابى ... تَواعسُ ساعةً وتَحِنُّ ساعا

١٢٩ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

يُبَيِّنُهُمْ ذو اللُّبِّ حينَ يَراهُمُ ... بسيماهُمُ بيضا لِحاهُم وأَصْلَعا[5]

البيت للأسود بن يَعْفُر[6] بن عبد الأسود بن جندل بن نَهْشل التميميّ النهشليّ، يُكنى أبا الجراح، جاهِليٌّ، وكان أعمى[7]، ولذلك قال[8]:

ومِن الحوادثِ - لا أبا لك - أنّني ... ضُرِبَتْ عليَّ الأرضُ بالأسدادِ
لا أَهتدي فيها لِمَوضِعِ تَلْعَةٍ ... بينَ العِراقِ وبينَ أَرضِ مُرادِ

---

(١) في الأصل (قلنا له) بإقحام (له).

(٢) ينظر: ديوان القطامي (٢٧١)، وما بين القوسين سقط من الأصل.

(٣) هي رواية الديوان (٢٧٠).

(٤) التكملة (٢٩٦).

(٥) البيت - كما قال المؤلف - للأسود بن يَعْفُر، وهو في: ديوانه (٤٧)، والنوادر في اللغة (٤٥٢)، وإيضاح الشعر (٢٤٣)، والمنصف (٣/ ٤٤)، والمصباح (٨٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٠)، وضرائر الشعر (٢٥١).

(٦) يَعْفُر - بفتح الياء - وقيل: بضمها. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ١٤٧)، والصحاح (عَفَرَ) (٢/ ٧٥٢).

(٧) تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (١/ ٤٨)، وطبقات فحول الشعراء (١/ ١٤٣، ١٤٧)، والخزانة (١/ ٤٠٥).

(٨) ينظر: ديوانه (٥)، والشعر والشعراء (١/ ٤٨)، ومعجم البلدان (٢/ ١٣٨).

أتى به على جهة التنظير لوقوع (أَصْلَع) فيه مَوقع (صُلْع)، كوقوع (مِعًى) في بيت القُطامِيّ - المتقدِّم الذكر- موقع (الأمعاء)، وذلك أنّه عطف (أَصْلَع) على (بِيض) الذي هو حال من ضمير الجماعة المفعول بـ(يُبَيِّن)، فيلزم من ذلك أنْ يكون (أَصْلَع) حالا من الضمير المذكور،وإذا كان حالا منه لَزِم أنْ يكون موضوعا مَوضع الجمع.

فإن قيل: فَلَعَلَّه اسم جمع على وزن:(أَفْعَل) كـ (الأَعَمّ) من قوله[1]:

وقد كَثُرت بينَ الأَعَمِّ المضائضُ

أي : الأعمام.

فالجواب: أنّه لو كان اسم جمع لساغ استعماله في فصيح الكلام ، فإنْ لم يجيء ذلك إلّا في الشعر دليل أنّه من استعمال المفرد موضع الجمع للضرورة.

لُغَتُه : (يُبيِّنُهُم)، أي : يَسْتَبينُهُم، يُقال : بَيَّنْتَهُ واسْتَبَنْتَه بمعنى استوضحته، ويقال -أيضا- : بَيَّن بمعنى بان، قال الراعي[2]:

أَشاقَتْكَ آياتٌ أَبانَ قَديمُها   كما بَيَّنت كافٌ تلوحُ وميمُها ؟

هكذا الرواية فيه (بَيَّنَتْ) بفتح الباء.والسِّيمى والسِّيماء والسِّيمياء : العلامة. ولِحًى : جمع لِحيَة، وربّما قالت العرب : لُحًى -بضمّ اللام- كَ(حِلْيَةٍ) [3] و(حُلًى)، وهما شاذّانِ.

---

(١) عجز بيت لقيس بن جروة،كذا قال أبو زيد في نوادره (٢٦٧)، وصدره* ثُمَّ رآني لا أكُونَنْ ذبيحةً *وهو في : الحلبيات (١٤٨)، والتكملة (٤٨٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٤٩)،والخزانة (٨/ ٣٤). والمضائض : الشر .

(٢) ستأتي ترجمة المؤلف له ص (٦٠٨). و ينظر : شعر الراعي النميري (٢٤٢)، والكتاب (٣/ ٢٦٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٤).

(٣) في الأصل (كلحية) تحريف، و إنما قال شاذان لأنّ الأصل في جمع (فِعلَة) (فِعَل)، وقد يقال (فُعَل). ينظر : شرح الرضي على الشافية (٢/ ١٠٣)، والتصريح (٥/ ٩٢).

والصَّلع: ذهاب الشَّعر من مُقدَّم الرأس، يُقال: رجُل أصلع، وامرأة صلعاء، وأنكرها بعضهم[1]، وقال: إنّما يُقال: زَعْراء و قَزْعاء.

مَعْناه: تَبَرَّم من ذهاب الشباب المُنْغِص لِلَذّاته، وتوجّع لِتسرُّع الشيب إليه وإلى لِداتِه[2] حتّى أحال صِفتَهُم، وأزال بَهْجَتَهم، فالْتَبَس مَرْآهُم على ذي / اللُّبّ إذ رآهم، ٧/ب وأشار بِصَلَعِهم إلى شرفهم، ألا ترى إلى قول الشاعر[3]:

فَقُلتُ لها: لا تُنْكِرِيني فَقَلَّما   يَسودُ الفتى حتّى يَشيبَ ويَصْلَعا

وقول الآخر[4]:

يَلُوحُ في حافاتِ قَتْلاهُ الصَّلَعْ

أي: يَتَجَنَّب الأوغاد[5]، ولا يقتل إلّا الأشراف.

عَرَبيَّتُه: (بسيماهم) مُتَعَلِّق بـ(يُبَيِّن)، و(بيض) حال من ضمير الجماعة المفعول بـ(يُبيِّن)، ولا يُتصوّر أن يكون حالا من ضمير الجماعة المفعول بـ(يرى)، وإن كان إعمال الأقرب من العاملينِ أولى؛ لأنّ المجرور الذي هو (بسيماهم) مُتعلّق بـ(يُبَيِّن) فيكون قد فصلت به بين (يرى) ومعمولها، وهو أجنبي منهما، ولا يجوز أن يكون (بسيماهم) معمولا لـ(يرى) على[6] أنّ (بيضا) حال من ضمير المفعول المتّصل بـ(يرى)؛ لأنّه لا يساعد المعنى على أنْ يكون معمولا لها إلّا على أن تكون الباء باء[7] حال،

---

(١) ينظر: المحكم (صلع) (١/ ٢٧٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٣).

(٢) لداته: أترابه. ينظر: المحكم (ترب) (٩/ ٤٣٠) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٣٢٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٣)، والخزانة (٣/ ١٠٢).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المحكم (صلع) (١/ ٢٧٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٣)، وقد جاء في الأصل (الصلاع) تحريف.

(٥) الأوغاد: أذلّاء القوم و ضعافهم. ينظر: لسان العرب (وغد) (١٥/ ٣٥٠).

(٦) في الأصل (مع)، ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٧) قال المؤلف في شرحه الكبير على الجمل (١/ ٤٩٦): " و إنما سميت باء الحال؛ لأنّها قد حذف معها الحال لفهم المعنى، ونابت منابه، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سميت باء الحال ".

أي : وفيهم سِيماهم، فيلزم من ذلك مجيء حالين من ذي حال واحد من غير أنْ تكون إحداهما معطوفة على الأُخرى، وقد تقدّم تبيين ذلك[1].

فإن قيل : هلّا جاز ذلك على أن تجعل إحدى الحالين بدلا من الأخرى ؟.

فالجواب[2]: أنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ كون كونهم صلعا وبيضا لحاهم ليس كونهم بسيماهم التي هي يُتَبيَّنون بها.

وَقبْل البَيت [3]:

أَجَدَّ الشبابُ قد مَضى فَتَسَرَّعا ... وبانَ كما بانَ الخليطُ فَوَدَّعا

وما كان مَذْمَوما إِليَّ ثَواؤه [4] ... وهَجمَتُه[5] ما لَفَّنا خُلُطٌ مَعا

فَبانَ وحَلَّ الشيبُ في رَسْم دارِه ... كما خَفَّ فَرْخٌ ناهِضٌ فَتَرَفَّعا

فَأَصْبَحَ أَخْداني كأنَّ عليهِمُ ... مُلاءَ العِراقِ والثَّغامَ المُنزَّعا

١٣٠ - وأَنْشَدَ فيه أيضا [6]:

عَجِبْتُ لَهَا أنّى يكونُ غِناؤها ... فَصِيحا ولم تَفْغَرْ بِمَنْطِقِها فَما؟ [7]

البيت لِحُمَيد بن ثَور بن حَزْن بن عمرو بن أبي ربيعة بن نَهيك الهلاليّ [8]، أتى به مُبيّنا صحّة ما نقله من [أنّ][9] الغِناء الذي يراد به الصوت ممدود، بخلاف الذي يراد به ضدّ الفقر.

---

(١) كلامه المشار إليه من الجزء المفقود.

(٢) في الأصل (و الجواب) بالواو.

(٣) ينظر : ديوان الأسود بن يعفر (٤٦-٤٧)، والنوادر في اللغة (٤٥١)، والمصباح (٨٦/ ب).

(٤) في الأصل (ثواءه) بالنصب.

(٥) في ديوانه (٤٦-٤٧)، والنوادر في اللغة (٤٥١) (ثناؤه وصحبته).

(٦) التكملة (٢٩٧).

(٧) البيت - كما قال المؤلف - لحميد بن ثور، وهو في : ديوانه (٢٧)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٢٨٩) والمصباح (٨٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٥)،وشرح شواهد الإيضاح (٣٣١).

(٨) شاعر إسلامي، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (١/ ٣٧٨)، واللآلي (١/ ٣٧٦)، والأعلام (٢/ ٢٨٣).

(٩) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

لُغَتُه: (أنّى): بمعنى كيف. والغِناء من الصوت: ما طُرِب به. والفصاحة: البيان، وفَصُحَ فهو فَصِيحٌ من ذلك. وفَغَرَ فاه يَفْغَرُه ويَفْغُرُه – عن أبي زيد [1]–:فَتَحَه، والمنطق: الكلام، وقد يُسْتَعْمَل في غير الإنسان ﴿عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [2].

٨/أ

مَعْناه: / جعل تَرجيعَها غِناءً؛ لإطرابه مَن سَمِعَه، وجعله قبل ذلك نُواحا؛ لِصدوره عنها، وهي على فَرَخِها مُتوجِّعَة، وعَجِبَ من أن تُبَيِّن جَواها [3] مع أنّها لم تفغر بمنطقها فما.

عَرَبِيَّتُه: (أنّى) معمولة لـ(يكون) لا لـ(عَجِبْتُ)؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما [4] قبله، فكأنّه لمّا قال: (عجبت لها) تمّ كلامه، ثمّ قال مُسْتأنفا وآخذا في كلام آخر: (أنّى يكون غناؤها فصيحا) ؟،هذا وضع الإعراب، ومُقتضى الصنعة، وليس على ما يُوهِمُه الظاهر من أنّ المعنى:عجبت لها، ولكون غنائها فصيحا مع أنّها لم تَفْغر بمنطقها فما.

وقبل البيت في ديوان شِعْره [5]:

أُتِيحَ لها صَقْرٌ مُسِفٌّ فَلم يَدَع	لَها ولدا إلّا رِماما و أَعْظُما
غدا مُشتهِرًا كالحسام فلم يَدع	من الفرخِ إلّا طائرَ الريشِ والدّما
تَنَحّت على ساقٍ ضُحيًا فلم تَدع	لباكيةٍ في شَجوِها مُتَلَوَّما
فَهَاجَ حمامَ الأَيكتينِ نُواحُها	كما هَيَّجَت ثَكْلى على النَّوحِ مَأْتما

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (فغر) (٥/ ٢٩٦).

(٢) الآية (١٦) من سورة النمل، وقد جاء في الأصل (و علمنا) بزيادة الواو.

(٣) جواها: حرقتها من شدة الحزن.ينظر: لسان العرب (جوا) (٢/ ٤٣٠).

(٤) في الأصل (لما).

(٥) ينظر: ديوان حميد بن ثور (٢٥-٢٧)، والكامل (٢/ ١٠٢٨)، ومعجم البلدان (٥/ ٤٢٨).

إذا خَرَجَت من مَسكنِ الأرضِ راجَعَت لها مَسْكَنا مِن مَنْبَت العيسِ مَعْلَما

ولم أَرَ مَحْزونا لَهُ مِثْلُ صَوتِها أَحَنَّ و أجْوى لِلحَزينِ وأَكْلَما

ولم أَرَ مِثلي شاقَهُ صوتُ مِثْلِها ولا عَرَبيّا شاقهُ صَوتُ أَعْجَما

ويروى [1]: (ولم أَرَ محقورا)، وروى أبو زيد [2]: (أَحَنَّ و أَورى).

١٣١- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

في كُلِّ مُمْسًى لها مِقْطَرَةٌ فيهــا كِبــاءٌ مُعَــدٌّ وحَمِــيمْ[4]

البيت لربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك المعروف بالمُرَقِّش الأصغر[5]، وهو عمّ طَرَفة بن العبد، كذا نسبه أبو حنيفة[6]، وله ثَبَتَ في الأصمعيّات[7] - أيضا-، وكذلك في أشعار القبائل[8] إلّا أنّه قال فيه: ربيعة بن حَرْمَلَة بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة[9].

---

(١) هي رواية العسكري في: ديوان المعاني (١/ ٣٢٦).

(٢) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، ولم أجد مَن حكاها عنه، وقد ذكر ابن يسعون في: المصباح (٨٦/ ب)، أنها رواية أبي حاتم في كتاب الطير. وهو من كتبه التي لم تصلنا فيما أعلم.

(٣) التكملة (٣٠٠).

(٤) البيت –كما قال المؤلف– للمرقش الأصغر، وهو في: شعره (٩٥)، و المفضليات (٢٤٨)، والمصباح (٨٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٢).

(٥) ينظر: الشعر و الشعراء (١/ ٢٠٩). وفي جمهرة أنساب العرب (٣١٩) " ربيعة بن قيس بن سعد ...".

(٦) هو أحمد بن داوُد بن وَنَند، المتوفى سنة ٢٨٢هـ، وقيل: ٢٨١هـ، وقيل غير ذلك. له من المؤلفات: النبات، وما تلحن فيه العامة، و الشعر و الشعراء... وغير ذلك. تنظر ترجمته في: البلغة (٧٣)، و بغية الوعاة (١/ ٣٠٦)، والأعلام (١/ ١٢٣). وينظر قوله هذا في: النبات له (٢٢٠).

(٧) البيت ليس في الأصمعيات، وإنما هو في المفضليات كما مر، وهذا يدل على تداخل مادة الكتابين.

(٨) " أشعار القبائل " أحد مؤلفات أبي عمرو الشيباني المفقودة فيما أعلم، قال عنه صاحب كشف الظنون (١/ ١٠٤): " جمع فيه نيّفا وثمانين قبيلة، كل منها في مجلد ".

(٩) هذه النسبة أثبتها –أيضا– الآمدي في المؤتلف و المختلف (٢٤٣).

٨/ب

وقال حَمّاد(١): " حَرْملَة بن سعد بن مالك أخو مُرَقِّش الأكبر، وعـمّ الأصغر"،/ وقـال أبو الفتح الصِّقِلي: " إنّ الأكبر هو عَوف بـن سَعد بـن مالـك(٢)، وإليـه يُنسب البيـت"، ولُقِّب الأكبر مُرَقِّشا؛ لقوله(٣):

والدارُ قَفْرٌ و الرُّسومُ كما   رَقَّشَ في ظَهْرِ الأَديمِ قَلَمْ

ولزم هذا اللقب ابن أخيه من أجله.

أتى به شاهدا على مَدِّ الكِباء الذي يُراد به عُود البخور.

لُغَتُه: المُمْسى: يريد به وقت الإمساء. والمِقْطَرَة: المِبْخَرَة، أُشْتُقّت من القُطْر وهو العُود الطيّب. والحميم – هنا-: الماء الحارّ، يقال: اِسْتَحَمَّ فلانٌ، أي: اِغتَسَل بالماء الحارّ، وقال أبو عُبيدة(٤): "بأيّ ماءٍ كان".

مَعْناه: وصفَ بنتَ عجلان – جارية كانت لفاطمة بنت المُنذِر– صاحِبَتَه، فقال: إنّها تجمع لِمُضاجِعها بين التَّجَمُّل والجَمال، فلها في كُلِّ مساء تَطيُّب واغتسال، ومثله قول الآخر(٥):

تَراها الدَهْرَ مُقْتِرَةً كِباءً   وتَقْدَحُ صَحْفَةً فيها نَقِيعُ

(مُقتِرَة)، أي: تَقتَرُ وتُدَخِن. و (تَقدَح)، أي: تَغرِف.

عَرَبيّتُه: قوله (فيها كِباءٌ مُعَدٌّ) جملة في موضع الصفة لـ(مِقْطَرَة)، و(حميم) معطوفة على قوله: (مِقْطَرَة).

---

(١) هو حماد بن سابور، وقيل: ابن هرمز، وقيل: ابن أبي ليلى، وقيل: ابن ميسرة – بن المبارك الراوية الكوفي، المتوفى سنة ١٥٥هـ، جامع السبع الطوال (المعلقات). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء (٤١)، والأغاني (٦/ ٧٩)، والأعلام (٢/ ٢٧١). وقوله هذا في: المصباح (٨٧/ أ).

(٢) في الشعر و الشعراء (١/ ٢٠٥): " المرقش الأكبر هو: ربيعة بن سعد بن مالك، و يقال: بل هو: عمرو بن سعد بن مالك... ".

(٣) ينظر: شعره (٦٧)، و الشعر و الشعراء (١/ ٢٠٥).

(٤) في الأصل (أبو عبيد) بإسقاط التاء، والإثبات من: المصباح (٨٧/ أ). و قوله هذا في: مجاز القرآن (١/ ٢٧٤).

(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب في: شعره (١٣٨)، و الأصمعيات (١٧٣)، والمصباح (٨٧/ أ).

وَقَبْلَ البيت[1] - وهو أوّل القصيدة -:

لابنَةِ عَجْلانَ بالجوِّ رُسُومْ | لم يَتَعَفَّينَ والعَهْدُ قديمْ

لابْنَةِ عَجْلانَ إذ نَحْنُ مَعا | وأيُّ حالٍ مِن الدَّهْرِ تَدُومْ

أَضْحَتْ قِفارا وقد كان بِها | في سالِفِ الدَّهْرِ أَرْبابُ الهُجُومْ

بادوا و أَصبحْتُ مِن بَعْدِهِم | أَحْسَبُني خالدا لا أَرِيمْ

يا ابْنَةَ عَجْلانَ ما أَصْبَرَني ! | على خُطُوبٍ كَنَحْتٍ بالقَدُومْ

كأنَّ فاها عُقارٌ قَرْقَفٌ | نَشَّ مِن الدَّنِّ فالكأسُ رَذُومْ

وبعدها [2]:

لا تَصْطَلِي النارَ باللَّيلِ ولا | تُوقَظُ لِلزّادِ بَلْهاءُ نَؤُومْ

وروى أبو حنيفة[3]، وغيره: (لها كِباء)، وروى غيره [4]: (ذات كِباءٍ)،وروى أبو عبيدة [5]، و غيره : (وكلّ مُمْسًى). (الهُجوم): جمع هَجْمَة، وهي: القِطعَة من الإبل، وقال الأصمعيّ [6]: " الهجمةُ: مئة من الإبل ". و(نَشَّ): غلا، ويروى: (شَنَّ)، أي: صَبَّ. والرَّذُوم: السائل، يُقال: رَذَمَ أَنْفُه إذا سال، قال[7]:

مَن لِيَ منها إذا ما جُلْبَةٌ أَزْمَتْ | ومِن أُوَيسٍ إذا ما أَنَفُهُ رَذَما

وقال: عبد الله بن قَيس الرّقيات[8]:

---

(١) ينظر : شعر المرقش الأصغر (٩٤-٩٥)، والمفضليات (١٧٣).

(٢) ينظر : شعر المرقش الأصغر (٩٥).

(٣) رواية أبي حنيفة في كتاب النبات (٢٢٠): (فيها كباء).

(٤) هي رواية ابن قتيبة في غريب القرآن (٢/ ٣١٩)، والأزهري في : تهذيب اللغة (٤/ ١٢).

(٥) رواية أبي عبيدة في مجاز القرآن (١/ ٢٧٤) (وكل يوم).

(٦) الفرق له (٩٦)،و الإبل له (١٥٧،١١٦).

(٧) البيت لكعب بن زهير. وهو في ديوانه (٢٢٤)،والمحكم (١٠/ ٧٠) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٨) ينظر : ديوانه (١٥٢).المراد بـ(عبد العزيز) عبد العزيز بن مروان. ينظر : الأغاني (٥/ ٩٦).و بااليون " بمصر كذا قال البكري في : معجم ما استعجم (١/ ١٧٩) .

أَعْنـي ابـنَ لـيلى عبـدَ العزيـز بِبـا　　اليــونَ تَغــدُو أَجفانُــهُ رُذُمــا

١٣٢ - وأنشد فيه أيضا[١]:

/ لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ و مَنْطِقٌ　　رَخِيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[٢]　　٩/أ

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على مَدِّ (الهُراء) الذي يُراد به الكلام غير المُصيب.

لُغَتُه: البَشَر: جمع بَشَرة، وهي أعلى ظاهر جِلْد الإنسان كُلِّه من فَرْقِه إلى قَدَمه، والأدَمَة باطن ذلك، وقيل: بالعكس. والرّخيم: اللَّيِّن السَّهْل، يُقال: جارية رخيمة ورخيم، أي: سهلة المنطق، وقد يكون الرخيم بمعنى المُرَخَّم، أي: التي حُذِفَت حواشِيه التي لا يُحْتاجُ إليها. والحواشي: الأطراف، مُستعار من حاشية الثوب: جانبه[٣] الذي لا هُدْب فيه. والهُراء: المَنْطِق الكثير، وقال ابن السكيت[٤]: "مَنطِق هُراء -بالضمّ- : أي كثيرٌ في خطأ"، وقيل[٥]: هو الفاسد الذي لا نِظام له، وقيل: الذي فيه فُحْش عن أبي زيد[٦]، والنّزْر: القليل من كلّ شيء.

مَعْناه: يقول: إنّها لَيّنة الجسم، سَهْلَة الكلام، تَسْلُكُ - لِشدة خَفَرِها[٧]- سبيل الاختصار، و تُصيب المعانيَ من غير هَذْر ولا إكثار، فهي منُزَّهَة عمّا يَغْلِب على النِّسوان من الإطالة في غير إصابة، ولا بيان.

---

(١) التكملة (٣٠٢).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (١/ ٥٧٧)، والهمز (٢٥)، والخصائص (١/ ٢٩)، والمصباح (٨٧/ ب)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٣).

(٣) في الأصل (بجانبه) بإقحام الباء.

(٤) المقصور و الممدود له (٧٩).

(٥) ينظر: المنتخب (١/ ٢٣٦).

(٦) ينظر: الهمز له (٩٠٨).

(٧) الخفر: شدّة الحياء، ينظر: لسان العرب (خفر) (٤/ ١٥٢).

عَرَبِيَّتُه: (لا هراء) صفة لـ(منطق) معطوفة على (رخيم) بـ(لا) و(نزر) صفة أخرى له، معطوفة على (هراء) بالواو، و(لا) الثانية تأكيد لمعنى النفي، ويجوز أنْ تكون (لا) نافية غير عاطفة، و(هراء) خبر ابتداء مضمر، و(نزر) معطوفة على (هراء)، و(لا) الثانية تأكيد لمعنى النفي، والجملة بِأسرها في موضع صفة لـ(منطق)، أو مستأنفة لا مَوضع لها من الإعراب، ويجوز أنْ تكون (لا) الثانية نافية غير مؤكِّدة مثل الأولى[1]، و(نَزْر) خبر ابتداء مُضمر.

وهمزة (هُراء) أصل؛ لأنّ أبا زيد[2] حكى: "هَرَأَ الرجل في منطقه يَهْرَأ هَرْأً: إذا قال الخَنى والقُبح"، وحكى صاحب " العين "[3] أَهْرَأَ الرجل في منطقه: إذا أكثر.

وَبَعْدَ البيت[4]:

وعَينانِ قال اللهُ كُونا فكانَتا ... فَعُولانِ بالألبابِ[5] ما تَفْعَلُ الخَمرُ

وتَبَسَّمُ لونَ البرق عن[6] مُتَوَضِّحٍ ... كَلَونِ الأقاحي شافَ [أَلوانَها][7] القَطرُ

١٣٣ - / وأنشد فيه أيضا[8]:

٩/ب

أَجَدّوا نَجاءً غَيَّبَتْهُمْ عَشِيَّةً ... خَمائِلُ مِن ذاتِ المَشى وهُجُولُ[9]

وكُنْتُ صَحيحَ القَلبِ حتّى أَصابَني ... مِن المُبْرِقاتِ اللّامِعاتِ خَبُولُ

---

(١) في الأصل (الأول) تحريف.

(٢) ينظر: الهمز له(١٠٨).

(٣) ينظر: العين (٤/ ٨٥)،وفيه: " أهرأ الرجل في كلامه: أي ليس لكلامه نظام ".

(٤) ينظر: ديوان ذي الرمة (١/ ٥٨٠).

(٥) في الأصل (في الألباب). والإثبات من الديوان.

(٦) في الأصل (غير) تحريف.

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل، و الإثبات من الديوان.

(٨) التكملة (٣٠٣).

(٩) البيتان -كما قال المؤلف- للأخطل، وهما في: شعره (٢/ ٦٥٥)، و المقصور و الممدود للقالي (١١٦)، والمصباح (٨٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٤)، ويروى (الغضى) بدل (المشى)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.وجاء في الأصل (الأمعات) بدل (اللامعات).

البيتانِ للأَخْطَل: غياث بن غَوث التَّغلبيّ [1]، أتى بالأوّل منهما شاهدا على ما ذكره من أنّ (المَشى) الذي يُراد به النَّبت مقصور، و(ذات المَشى) - هنا - أرض بِعينها، سمّيت بذلك؛ لإنْباتِها المَشى، وهو نَبْت يُشْبِه الجَزَر، وأتى بالثاني لُيفيد ما قَصَّه ونصّه في (خُبُول) و(حُبُول) من نَقدِ جليل على جليل[2].

لُغَتُهُا: يُقال: جَدَّ في الأمر جَدًا وأَجَدَّ: إذا شَمَّر له وحقّق. والنَّجاء: السُّرعة. والخمائل: جمع خَميلة، وهي - فيما قال أبو [صاعد][3] -: "الشَّجر المُجْتَمِع الكثيف"، وفيما قال الأصمعيّ [4]: "رَمْلَة تُنبِت الشجر"، وقيل: غامض من الرمل، وهو مَكرَمة النبات، وقيل: مُستَرَقُّ الرّملَة حيث يذهب مُعظَمُها، ويبقى شيء منها. والهُجُول: جمع هَجْل، وهو: المُطَمْئِنّ من الأرض، وقال أحمد بن يحيى [5]: "المكان الواسع". واللّامِعَة: التي تَلْمَع بِحُسْنِها، أو بِحُليِّها، أو بهما جميعا. والمُبْرِقَة نحو من ذلك، وقيل: المُبْرِقَة: التي تتباهى بِحُسْن[6] وجْهِها، وسائر جِسْمِها[7]، ويُقال - أيضا-: بَرَقَتْ فهي بارقَة عن اللحيانيّ [8]- وقد رُوي - أيضا - : "من البارقات المُلمِعات" -، وقيل : المُبرِقات في وعَيدِهِنَّ، يقال : رَعَد و بَرَق : إذا أَوعَد و تَهَدَّد، وقد يُقال : أَرعَد وأَبرَق. والحُبُول -بالحاء غَير المُعْجَمَة- : جمع حِبْل، وهي : الداهية، وبالخاء المُعجَمَة: جمع خَبْل، وهو: فَساد الأعضاء، يُقال: بنو فُلان يُطالبون بني فلان بخَبْل، أي: بقطع أيد وأَرجُل.

---

(١) قيل: اسمه: غويث بن غوث. تنظر ترجمته في : الشعر و الشعراء (١/ ٤٧٣)، والأغاني (٨/ ٢٩٠)، والحلل في شرح أبيات الجمل (٢٧٦)».

(٢) يريد ما ذكره الفارسي من نقد الأصمعي على أبي عمرو الشيباني . ينظر : التكملة (٣٠٤).

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل، استوضحته من الصحاح (خمل) (٤/ ١٦٨٩) حيث قال: " قال أبو صاعد: الخميلة الشجر المجتمع الكثيف "، وأبو صاعد أعرابي من بني كلاب. ينظر : الفهرست (٢٣١).

(٤)قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : تهذيب اللغة (خمل) (٧/ ١٨٢).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المحكم (هجل) (٧/ ١١٨).

(٦) في الأصل (حسن) بإسقاط الباء.

(٧) في الأصل (حسنها) تحريف.

(٨) ينظر : المحكم (برق) (٦/ ٢٤٣).

مَعْناهُما: قال ابن يَسعون[1]: "أشار بقوله (عَشيَّة) إلى أنّهم لم يَرْتَحِلوا إلّا بَعد ارتفاع النهار؛ لاختلافهم في الاختيار لِمَوضِع التَّسْيار لِعزَّتِهم وتَقَلُّبهم حيث شاؤوا من الديار".

والبيت لا يُعْطِي ما ذكره من أنّ الارتِحال كان في عَشيّ النهار، بل الذي يُعْطِي أنّ الاجتهاد في الرحيل كان في ذلك الوقت، وليس اجتهادهم في الرحيل في أوّل حالهم، بدليل تَقْييده له بالجُملة / التي هي (غَيَّبَتْهُم)، من حيث كانت في مَوضع الحال من الضمير في (أَجَدّوا)، أي: أَجَدُّوا وقد غَيَّبَتْهم الخمائل والهُجُول عشيّة، وإذا كان اجتهادهم في الرحيل في حال تَغييب الخمائل والهُجُول لهم ثَبَت أنّ ابتداء رَحيلِهم لم يكن منهما.

١٠/أ

وذكر أنّه كان سَليم القلب إذ الديار جامعة، وما منهُنّ إلّا مُبْرِقَة له ولامِعَة، فلمّا اغذذن السّير - وقد غيَّبتهُنّ الخمائل والهُجُول - أصابَه من هواهُنَّ خُبول. وردّ الأصمعيّ خُبولا - بالخاء المعجمة - لأنّه رأى أنّ معنى البيت لا يُخْبِلُه.

وعندي أنّه يمكن أنْ يريد بذلك تَخريق الحبّ فُؤادَه فإنّ ذلك إِفساد له، والخَبْل: فساد الأعضاء.

عَرَبِيَّتُه: يجوز في (نجاء) أنْ يكون حالا من الضمير في (أَجَدُّوا) على حذف مضاف[2]، أي: ذوي نجاء، أو على أنْ تُوقع (نجاء) مَوقع ناجين، والأوّل أجود؛ لبقاء (نجاء) فيه على المعنى الذي له في الأصل، ويجوز فيه أنْ يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجرّ، إنْ جَعَلْتَه بمعنى شَمَّر واجتَهَد، والأصل: أجدّوا في نجاء، ويجوز أنْ تجعله مفعولا صريحا، إن جعلته بمعنى حَقَّق، ويجوز فيه - أيضا - أنْ يَنتَصب على

---

(١) المصباح (٨٨/ أ).

(٢) في الأصل (مظرف)، تحريف.

المصدر، والأصل: أجَدّوا إجدادَ نجاء، فحذف المضاف الذي هو(إجداد)؛ لدلالة (أجدّ) عليه، وأُقيم المضاف إليه مُقامه.

وهذانِ الوجهانِ أحسن من الوجهينِ المتقدِّمَينِ[1]، وأضعف هذه الوجوه وضع (نجاء) مَوضع ناجين، ونَصبه على إسقاط حرف الجرّ؛ لأنّ وضع المصدر مَوضع الحال، وحذف حرف الجرّ، ووصول الفعل بنفسه لا ينقاس.

وأجاز ابن يسعون[2] أنْ يكون مصدرا محمولا على المعنى،كأنَّه قال: نجوا نجاء. وذلك - عندي - باطل؛ لأنّ (أَجَدَّ) إنّما هي بمعنى اجْتَهَد أو حقّق لا بمعنى أسْرَع، فإن حُمِل[3] على إضمار فِعْل يدلّ عليه المعنى، ساغ ذلك[4]، كأنّه قال: نجوا نجاءً، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[5].

وقوله: (غَيَّبَتْهُم) جملة في موضع الحال من الضمير المتصل بـ(أجدُّوا) - كما تقدّم -، ولم يَحْتج / إلى الواو؛ لإغناء الضمير العائد على ذي الحال عنها،ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾[6]. ١٠/ب

وبعد البيت[7]:

(١) يعني بالوجهين المتقدمين: انتصاب (نجاء) على المفعولية بعد إسقاط حرف الجر، وانتصاب (نجاء) على الحالية عن طريق وقوع (نجاء) موقع ناجين، أو حذف مضاف.

(٢) ينظر : المصباح (٨٨/ أ).

(٣) في الأصل (حصل) تحريف.

(٤) جاء في الأصل بعد هذا الكلام " وإنّما يجوز ذلك؛ لأن آليت وحلفت بمعنى واحد" ثم كرر قوله السابق "فإن حُمِل على إضمار فِعْل يدل عليه ساغ ذلك"، وليس لآليت وحلفت في السياق مقتض إلّا إذا كان في الكلام سقط، ويكون قوله الذي هو في حكم المكرر متعلقا به.ولعله يشير إلى قول امرئ القيس :

ويومٍ على ظهر الكَثيب تَعذّرت   عليّ وآلت حَلْفَةً لـم تَحَلَّلِ

الذي سيأتي ذكره ص (١٣٠) .

(٥) الآية (٢٤) من سورة النساء.

(٦) الآية (٢٠٨) من سورة الشعراء، وقد جاء في الأصل (كِتَابٌ مَعْلُومٌ) بدل (لَهَا مُنْذِرُونَ) سهو من الناسخ، لأنه ذهب إلى الآية (٤) من سورة الحجر ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا ولَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾، ومراد المؤلف إنما هو على إسقاط الواو.

(٧) ينظر : شعر الأخطل (٢/ ٦٥٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٤).

مِن المائلات الغيدِ وَمْها وإنّها   على صُرْمِهِ أو وَصْلِهِ لَغَفُولُ
وكُـنَّ عـلى أَحيـانِهِنَّ [يَـصِدْنني][1]   وهُنّ مَنايا للرجالِ وغُـولُ
وإنّ امرأً لا ينتهي عَن غَوايةٍ   إذا ما اشْتَهتها نَفسُهُ لجَهُولُ

باب المذكَّر والمؤنَّث

١٣٤ - ذَكَر أبو عليّ في هذا الباب[2]:

يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ

وهو آخر بيتٍ للفرزدق، والبيت بكماله[3]:

ولَكِنْ دِيافِيٌّ أبوهُ وأُمُّهُ   بِحَورانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ

أتى به شاهدا على أنّ النون من (يَعْصِرْنَ) لَحِقت الفعل إعلاما بجمع الفاعل قَبْلَ[4] ذكره، كما أنّ المراد بإلحاق علامة التأنيث للفعل قبلَ ذِكر الفاعل الإعلام بكون الفاعل مؤنّثا.

وهذه المسألة فيها خلاف[5]، فذهب سيبويه[6] وأبو عليّ[7] وجماعة من محقّقي النحويّين إلى أنّ النون في (يَعْصِرْنَ) وأمثاله، والواو في مثل: " أكلوني البراغيث "، والألف في مثل: " قاما أخواك " علاماتٌ تدلّ على تثنية الفاعل أو جمعه، وأنّها في ذلك بمنزلة التاء في الدلالة على تأنيث[8] الفاعل.

---

(١) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والمثبت من شعر الأخطل.

(٢) التكملة (٣٠٧).

(٣) البيت - كما - قال المؤلف - للفرزدق، وهو في: ديوانه (٥٠)، و الكتاب (٢/ ٤٠)، و الخصائص (٢/ ١٩٤)، والمصباح (٨٨/ ب)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٦)، والبسيط (١/ ٢٦٩).

(٤) في الأصل (فهل) تحريف.

(٥) ينظر هذا الخلاف في: التبصرة و التذكرة (١/ ١٠٨)، والبسيط (١/ ٢٦٨ - ٢٦٩)، والجنى الداني (١٧٠ - ١٧١)، و التعليقة على المقرب (١/ ١٤٤ - ١٤٥).

(٦) ينظر: الكتاب (١/ ١٩ - ٢٠).

(٧) ينظر: البغداديات (١١٠)، و التكملة (٣٠٧).

(٨) في الأصل (تثنيته)، تحريف.

وذهب طائفة من النحويّين إلى أنّها ضمائر، والاسم الواقع بعدها بدل منها، وعادت على ما بعدها؛ لأنّ الضمير يعود على ما بعده لفظا ورتبة في أبواب مُسْتثناة، منها: البدل[1]، قال الفرزدق[2]:

وقد ماتَ خَيراهُم فَلَم يُهْلِكاهُمُ عَشيَّةَ بانا رَهْطِ كَعْبٍ وحاتِمِ

فأبدل (رَهْطِ كَعْبٍ وحاتِمِ) من الضمير المخفوض في قوله (خيراهم)، وهو عائد عليه.

ومنهم مَن ذهب إلى أنّها ضمائر، والأسماء الواقعة بعدها مُبتدآت، والجملة في موضع أخبارها، وعادت على ما بعدها؛ لأنّها مُتأخِّرات عنه في الرُّتبة، إذ خبر المبتدأ في التقدير بعد المبتدأ، وتقديم خبر المبتدأ عليه، وإنْ كان جملة جائز، نحو قوله[3]:

/ إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِن مُحارِبٍ أبوهُ ولا كانت كُلَيبٌ تُصاهِرُهْ ١١/أ

أي: أبوه ما أُمُّه من مُحارِب، ونحو قول حسّان بن ثابت[4]:

قد ثَكِلَتْ أُمُّه مَن كُنْتَ واحِدَهُ وكان مُنْتَشِبا في بُرْثِنِ الأسد

أي: مَن كنتَ واحِدَه قد ثكِلَت أُمُّه.

وكِلا المذهبين[5] فاسد - عندي -؛ بدليل أنّه لا يقول: "قاما أخواك"، و"قاموا إخْوتك"، و"قُمْنَ الهندات" إلّا بعضُ العرب، ولو كانت ضمائر لَتكَلَّم بذلك جميع العرب؛ لأنّ تقديم خبر المبتدأ عليه - وهو جملة- جائزٌ عند جميع العرب،وإن كان

(١) ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٢).

(٢) ينظر: ديوانه (٧٦٤)، و الكامل (١/ ٢٩١)، و شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٢).

(٣) البيت للفرزدق في: ديوانه (٣١٢)، و الخصائص (٢/ ٣٩٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٥٤)، ومُثُل المقرب (١٠٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٣٥).

(٤) ينظر: ديوانه (١٦٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٩).

(٥) يقصد الأخيرين.

ضعيفا،وكذلك عَودة الضمير على البدل في مذهب مَن يُجيز ذلك[1]، فلمّا لم يَتكَلّم بذلك جميعهم عَلِمنا أنّها علامات[2]-كما زعم أبو عليّ-.

وإنّما لم يُلْحِقها جميع العرب، وإنْ كانوا يُلْحِقون علامة التأنيث في نحو: "قامتْ هند"؛ لِكون مَعنى التثنية والجمع غيرَ لازمٍ للاسم، إذ قد يزول بالإفراد، ومعنى التأنيث لازم له، وأيضا فإنّها تُوهِم بالضمائر[3] بخلاف تاء التأنيث، و- أيضا - فإنّ التأنيث يقع على ضربينِ: حقيقيّ وغير حقيقيّ، فألزموا الحقيقيّ العلامة فصلا بينه وبين ما ليس بمؤنّث على الحقيقة، وهذا المعنى لا يُتَصوّر في التثنية والجمع، - وأيضا- فإنه قد يَكثُر تسمية المذكّر بالمؤنّث، والمؤنّث بالمذكّر، واحتاجوا إلى إلحاق علامة التأنيث فرقا بين المذكّر و المؤنّث، ألا ترى أنّ "زيدا " إذا أُريد به المؤنّث - ولم تَلْحَق الفعل المسند له علامة تأنيث - ذهب الوهم إلى أنّ المراد به مذكّر، وكذلك "هند" إذا أُريد به المذكّر.

[و][4] لولا أنّ الفعل إذا أُسند إلى مؤنّث لَحِقَتْه علامة تأنيث، وإذا أُسند إلى مُذكّر لم تلحقه لم يَكُن في عدم إلحاق الفعل المسند إليه علامة التأنيث دلالة على أنّه مُذكّر، وليس كذلك ما سُمِّي من الفرد بالتثنية والجمع؛ لأنّهم إذا خافوا اللبس جعلوا الإعراب في النون، ولم يَحكوا طريق التثنية و الجمع، - وأيضا- فإنّه يقلّ في كلامهم تسمية المفرد بالمثنّى والمجموع.

---

(١) مسألة عودة الضمير على البدل منعها جمهور البصريين، وأجازها الأخفش والكوفيون.ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٣٤)، والارتشاف (٤/ ١٩٦٥).

(٢) ينظر رأي المؤلف –في هذه المسألة – في شرحه الكبير على الجمل (١/ ١٦٨)، ومُثُل المقرب (٧١).

(٣) في الأصل (الضمائر) بإسقاط الباء..

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

لُغَتُه: (ديافيٌّ) منسوب إلى (دِياف) موضع بالجزيزة، وقيل: قرية بالشام[1]، فيها شجر الزيتون مُصافّة لِحَوران، قال الآمديّ[2]: "كان يسكنها / نبط العراق". ١١/ب

و(حوران)[3]: مدينة بالشام - أيضا - وقال الطوسيّ[4]: "هو جبل بالشام"، وقال عليّ بن حرب[5] في "كتاب التيجان": "هو مدينة بُصْرى". والسليط[6] عند عامّة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دُهن السمسم، وقيل: هو كلّ دُهنٍ عُصر من حَبٍّ. وأقارب الرجل: عشيرته الأَدْنَون.

مَعْناه: يقول: لو كنتَ من العرب لَصَفَحتُ عنك رَعيا للنسب، ولكنَّك نبطيٌّ مُتهن، فلذلك لم اَمتَنِع من سَبِّك؛ لأنّك[7] بخِلتَ بما ليس من كَسبك. وصلته تُبيِّن ذلك.

وهجا بهذا البيت عمرو بن عفراء الضبيّ، وكان سبب هَجوه إيّاه أنّه مَدَح عبد الله[8] بن مُسلم الباهِليّ، وأَمَر له بثلاثمائة درهم، وكان عمرو بن عفراء الضبيّ صديقا له، فَلامَه، فقال: تُعْطي الفرزدق ثلاثمائة درهم، ويكفيه من ذلك عشرون درهما، فَبَلَغَ ذلك الفرزدق، فَهَجاه بالقصيدة التي منها هذا البيت.

---

(١) ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٩٤ - ٤٩٥).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (٨٨/ ب).

(٣) ينظر: معجم البلدان (٢/ ٣١٧).

(٤) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن سنان الطوسي الراوية. تنظر ترجمته في: الفهرست (١١٢)، ونزهة الألباء (١٦١)، وبغية الوعاة (٢/ ١٨٢). وقوله هذا محكي عنه في: المصباح (٨٨/ ب).

(٥) هو الطائي الموصلي، وقيل: العراقي المتوفى سنة ٢٦٥هـ، له كتاب "البحار" و"التيجان". تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٢/ ٣٦٦)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤١٨)، والأعلام (٤/ ٢٧٠) وقوله هذا لم أجده في كتاب التيجان المطبوع، وهو محكي عنه في: المصباح (٨٨/ ب).

(٦) ينظر: الجمهرة (٣/ ٢٧)، و تهذيب اللغة (١٢/ ٢٣٦).

(٧) في الأصل (لأبخلت) بإسقاط النون والكاف.

(٨) في الأصل: (عمرو)، وكذا في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٧)، والتصويب من: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٣٢٨)، والمصباح (٨٨/ أ).

وقال ابن يَسعون[1]: " إنّ سبب هَجْوه إيّاه أنّه أتى عبد الله بن مُسلم الباهليّ فسأله، فثَقُل عليه الكثير، وخافه في القليل، وكان عنده عمرو، فقال له: لا يَهُولَنَّك أمره، أنا أُرضيه عنك بدون ما كنتَ هَمَمتَ له به، فأعطاه ثلاثمائة دِرهَم، فَقَبِلَها ورضي، فلمّا بلغه صنيعُ عمرو هجاه بالقصيدة ".

عَرَبِيَّتُه: أنكر أبو حاتم[2] أنْ تكون الرواية (أقاربُه)، وقال لا تكون إلّا (قرائبه)[3]؛ لأنّ (يَعْصِرْن) للنساء، وكما رواه أبو عليّ رواه أبو عبيدة[4]، وجماعة مَعَه. وإنْكاره أنْ تكون النون لجماعة المذكّرين العاقِلين[5] إنكار غير صحيح؛ بدليل قوله[6]:

يَمرُّون بالدهنا خِفافا عِيابُهُم ... ويَخْرُجْنَ مِن دارينِ بُجْرَ الحَقائبِ

والذي سوّغ ذلك تشبيه جمع المذكّر العاقل بالمذكّر غير العاقل للاضطرار[7]، نحو قولك: " الأجذاعُ انْكسَرْنَ ".

وقبل البيت[8]:

سَتَعْلَمُ يا عمرُو بنَ عفرا مَن الذي ... يُلامُ إذا ما الأمْرُ غَبَّتْ عَواقِبُهْ

فلو كُنْتَ ضَبِّيًا صَفَحْتُ ولو جَرَت ... على قدمي حَيّاتُهُ و عَقاربُهْ

---

(١) المصباح (٨٨/ ب).

(٢) إنكاره هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) هي الرواية المثبتة في: العين (٧/ ٢١٣).

(٤) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) في الأصل (العاملينِ) بالميم.

(٦) البيت ينسب لأعشى قيس، ولجرير، وليس في ديوان أي منهما، كما ينسب للأحوص، وهو في: شعره (٢٦٧) ينظر: الكتاب (١/ ١١٥)، و إيضاح الشعر (١٨٧)، والإنصاف (١/ ٢٩٣).

(٧) في الأصل (الاضطر) تحريف.

(٨) ينظر: ديوان الفرزدق (٥٠)، والمصباح (٨٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٦).

وبعد البيت[1]:

تَضَنُّ بمالِ الباهليّ كأنّما   تَضَنُّ على المالِ الذي أنت كاسِبُهْ

١٣٥- / وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

لَقَد وَلَدَ الأُخيطِلَ أُمُّ سَوءٍ

هو صدر بيت لجرير، و عجزه[3]:

على باب اِسْتِها صُلبٌ وشامُ

وثبت – أيضا – عجزه في موضع آخر من شعر جرير[4]:

مُقَلَّدَةٌ مِن الأُمّاتِ عارا

وثبت عجزه عند الصَّيمَريّ[5]:

لدى حوضِ الحمارِ على مِثالِ

أتى به شاهدا على إسقاط علامة التأنيث من الفعل المُسند إلى المؤنّث الحقيقيّ في الشعر؛ لتحسين الفصل لذلك، ومثله قول الآخر[6]:

إن اِمرأً غَرَّه مِنكُنَّ واحِدةٌ   بَعْدي و بَعْدَكِ في الدُّنيا لَمَغْرورُ

---

(١) ينظر : ديوان الفرزدق (٥٠)، والمصباح (٨٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٦).

(٢) التكملة (٣٠٨).

(٣) البيت -كما قال المؤلف- لجرير، وهو في : ديوانه (٥١٥)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠٨)، والخصائص(٢/ ٤١٤)، والمصباح (٨٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٨)، وضرائر الشعر (٢٧٨).

(٤) هي رواية الجمهرة (٣/ ٤٨٦)، ولسان العرب (أمم) (١/ ٢١٧).

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع. تنظر ترجمته في : إنباه الرواة (٢/ ١٣٣)، والبلغة (١٧٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٤٩). ولم يُثبِت محقق كتابه: التبصرة و التذكرة (٢/ ٦٢٢)، عجز الشاهد بهذه الصيغة التي ذكرها المؤلف، وإنما أشار في حاشية رقم (٥) إلى أنها في نسخة (ر) ، مثبتا فيها(قتال) بدل (مثال). وقد ذكر في المقدمة أن نسخة (ر) هذه تحتفظ بها المكتبة الوطنية بالرباط برقم (٣٣٢). وقد ثبت عجزه بهذه الصيغة التي رواها المؤلف عن الصيمري في : الجمهرة (ثلم) (٢/ ٥٠)، والمحلّى (وجوه النصب) (٢٥٣).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠٨)، و الخصائص (٢/ ٤١٤)، والإنصاف (١/ ١٧٤)، وضرائر الشعر (٢٧٨).

فحذف علامة التأنيث من (غَرّ)؛ لأجل الفَصْل، وقد يمكن أنْ يكون التقدير: خَلَّة واحدة، فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه فلا يكون مثله، فأمّا قول جِران العَود[1]:

أ لا لا يَغُرَّنَّ اِمرأً نَوفَلِيَّةٌ   على الرأسِ بعدي أو ترائبُ وُضَّحُ

فمن قبيل ما يجوز في سعة الكلام؛ لأنّ النوفليّة من قبيل المؤنّث غير الحقيقيّ؛ لأنّه يريد مِشْطَة تُعرَف بالنوفليّة، لا امرأة[2].

لُغَتُه: (الأخيطل): هو الأخطل الشاعر، وصغّره تحقيرا له. والصُّلب: جمع صَليب، والصليب المصلوب، والصليب الذي يَعبُده النصارى على ذلك الشكل، وهذا الأخير هو المراد في البيت. والشام: جمع شامَة، وهي علامة تخالف سائر اللون، والشامَة -أيضا-: الأثَر الأسود في البَدَن، وفي الأرض، وأَلِفُها مُنقلبة عن ياء؛ بدليل قولهم: أَشَيمُ، وَشيماء.

مَعْناه: أشار إلى أنّه وأهل بيته كانوا يدينون بالنصرانيّة، فأُمُّه لذلك مُتبَرِّكة بالصليب، لا تَترُكُ[3] من أعضائها باديا ولا خافيا إلّا وشَمَتْهُ به، ووَشَّمَتْهُ.

وقيل: بل أراد أنّها نصرانيّة وَضِيعَة لا ترى لديها حرمة، فتصوّر الصليب عند استها عبثا، ولا تستُر استها، فلذلك عَرَفَ ما عَيَّره.

عَرَبِيَّتُه: حذفُ علامة التأنيث في قوله (وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوء) وأمثاله إمّا للحَمل على المعنى، وكأنّه قال: شخص سوء، وإمّا للاكتفاء بظهور المؤنّث عن التاء / مع تحسين الفصل لذلك لوجهين: ١٢/ب

أحدِهما: أنّه لم يُباشر الفعل لفظ المؤنّث، فلم يظهر قُبح حذف العلامة.

---

(١) جران العود لقب شاعر من بني نمير، أدرك الإسلام، اسمه عامر بن الحارث. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٧٠٨)، والخزانة (١٠/ ١٨)، والأعلام (٣/ ٢٥٠)، وقوله هذا في: ديوانه (١)، و الخصائص(٢/ ٤١٤)،وإيضاح شواهد الإيضاح(١/ ٤٩٨)،والخزانة (١٠/ ١٩).

(٢) ينظر: الخصائص (٢/ ٤١٥)، و المحتسب (٢/ ١١٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٩).

(٣) في الأصل (ترك) بتاء واحدة.

والآخر: أنّ الفصل يصير كأنّه عِوَضٌ من الهاء المحذوفة.

ومن الناس مَن زعم أنّ المُسوّغ لِحَذفها إضافة المؤنّث إلى مذكّر، وجَعَلَه مثل قوله: قُطِع يد زيد، وذلك باطل؛ لأنّ إضافة المؤنّث إلى المذكّر لا يُسوِّغ حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إليه حتّى يجوز لك أنْ تلفظ بالمذكّر، وأنْت تريد المؤنّث، ألا ترى أنّك لو قلت: قُطع زيدٌ لجاز، وكان معناه ومعنى قُطِعت يد زيد واحدا، وليست كذلك: (وَلَد الأُخيطلَ أُمُّ سَوء)، ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول: (وَلَد الأُخيطلَ سَوء)، وأنت تريد: (وَلَد الأُخيطلَ أُمُّ سَوء)؛ لأنّ (سَوءا) لا يُستعمل – فيما زعم أبو الحسن[1] – إلّا مُضافا إليه ما قبله، ولذلك: لم يَجُز الإخبار عنه من قولك: هذا رجل سَوء، فيقال: الذي هذا رَجُلُه سَوءٌ[2]، لِما[3] يلزم في ذلك من استعماله على خلاف ما استعملته العرب.

وفي حذف علامة التأنيث من الفعل المُسند إلى ظاهر المؤنّث الحقيقيّ غير المقرون بـ(إلّا)، وغير المجرور بـ(مِن) الزائدة خلاف.

فذهب المبرّد[4] إلى مَنْع ذلك، فصلت أو لم تفصل، وذهب الجزوليّ[5] إلى إجازة ذلك، إلّا أنّ حذفه من غير فصل ليس بالكثير.

وذهب الزمخشريّ[6] إلى مَنع ذلك مع عدم الفصل، وإجازته مع الفصل إلّا أنّ جوازه مع الفصل ليس بالواسع.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: التمام (١٠١).

(٣) في الأصل (لم)، تحريف.

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ١٤٦) و(٣/ ٣٤٩).

(٥) ينظر: مقدمة الجزولية (٥٠).

(٦) ينظر: المفصل في علم العربية (١٩٨).

وذهب النحاس[1] إلى أنّ ذلك لا يجوز في نحو قولك: قامت هند؛ لئلا يلتبس المؤنّث بالمذكّر، وأجازه في قولك: جاءتني اِمرأة، وأمثاله؛ لأنّه قد عُرف المعنى، ففرق بين العَلَم وغيره.

والصحيح -عندي- ما ذهب إليه المبرّد من أنّ ذلك لا يسوغ في سعة الكلام، فصلت أو لم تفصل، بل ما حُفِظ منه، نحو قول بعض العرب[2]: قال فلانة،وحضر القاضيَ امرأةٌ شاذّ لا يُقاس عليه[3]؛ لأنّ سيبويه[4] ذكر أنّ ذلك في الواحد من الحيوان قليل، ثمّ قال[5]: "وهو في الآدميين أقلّ "، فـ(حضر القاضي امرأة) على هذا قليلُ قليلٍ[6].

والمنع هو الظاهر من كلام أبي عليّ في الإيضاح[7]، فأمّا قراءة إبراهيم[8] ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾[9] بالياء، فيُحتَمل أنْ يكون الضمير المستتر في (يكن) ضمير اسم الله - ﷻ - أو ضمير الشأن، و أجاز أبو الفتح[10] ألّا يكون فيها ضمير مستتر، بل تكون مسندة إلى (صاحبة) على حدِّ / قولهم: حضر القاضي امرأة، وزعم أنّ ذلك في (كان) ١٣/أ

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٨).

(٣) قوله " شاذ لا يقاس عليه " ورد أيضا في: المقرب (٣٨٠).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٨).

(٥) الكتاب (٢/ ٣٩).

(٦) مثل كلامه هذا في: ضرائر الشعر (٢٧٨- ٢٧٩).

(٧) ينظر: التكملة (٣٠٨).

(٨) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، فقيه أهل الكوفة، المتوفى سنة ٩٦هـ. تنظر ترجمته في: غاية النهاية (١/ ٢٩-٣٠)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).

(٩) الآية (١٠١) من سورة الأنعام. وتنظر قراءة إبراهيم النخعي هذه في: مختصر الشواذ (٤٠)، والمحتسب (١/ ٢٢٤)، والبحر المحيط (٤/ ١٩٤).

(١٠) ينظر: المحتسب (١/ ٢٢٤). وفي القراءة توجيهات أخر ذكرها السمين الحلبي في: الدر المصون (٥/ ٨٩-٩٠).

أسهل منه في غيرها، وجعل السبب في ذلك أنّ اتّصالها باسمها دون[1] اتّصال الفعل بالفاعل، بدليل أنّه يجوز إسقاطها، فيبقى ما بعدها كالهاء، ولا يكون ذلك في غيرها من الأفعال غير الداخلة على المبتدأ و الخبر، فلمّا لم تتّصل بالمؤنّث اتّصال غيرها من الأفعال به ساغ إسقاط العلامة منها لذلك.

فإن كان المؤنّث مقرونا بـ(إلّا)، أو مجرورا بـ(مِن) الزائدة فالأكثر ألّا تلحق الفعل علامة تأنيث، وسبب ذلك في المقرون بـ(إلّا) حَملُهُم الكلام على المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما قام إلّا هند، كان المعنى: ما قام أحد إلّا هند، وسبب ذلك في المجرور بـ(مِن) الزائدة أنّها لا تدخل إلّا فيما يُراد به الشياع، وعموم الجنسيّة.

وقد تلحق التاء للفظ المؤنث، قرأ أبو جعفر[2] وابن حيوة[3] ﴿مَا تَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ﴾[4] - بالتاء[5]، وقال الحطيئة[6]:

إذا لم تكُن إلّا الأَحاليسُ أَصبَحَت لها حُلَّقٌ دَرّاتُها شَكِرات

وقال الآخر[7]:

بَرى النَّحزُ والأجزالُ ما في غُروضِها فما بَقيت إلّا الضُّلوعُ الجَراشعُ

---

(١) أي: أقل درجة و رتبة.

(٢) في الأصل (ابن جعفر) تحريف، و هو يزيد بن القعقاع، وقيل: فيروز بن القعقاع، وقيل جندب بن فيروز المدني، أحد القراء العشرة، توفي سنة ١٣٠هـ. تنظر ترجمته في: غاية النهاية (٢/ ٣٨٢)، و معرفة القراء (١/ ٧٢).

(٣) هو شريح بن يزيد الحمصي الحضرمي، أبو حيوة، المتوفى سنة ٢٠٣هـ. تنظر ترجمته في: غاية النهاية (١/ ٣٢٥)، وتهذيب الكمال (٤/ ٥٢٤).

(٤) الآية (٧) من سورة المجادلة. ينظر نسبة هذه القراءة إلى أبي جعفر وأبي حيوة في: مختصر الشواذ (١٥٣)، والمحتسب (٢/ ٣١٥).

(٥) في الأصل (بالياء) تصحيف.

(٦) ديوانه (١١٦)، و ينظر: الغريب المصنف (٢/ ٨٤٢)، و المخصص (٧/ ٣٤).

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٢/ ١٢٩٦)، ومُثُل المقرب (٣٨٠)، وتذكرة النحاة (١١٣).

وقبل البيت[1]:

على إِسْتِ التَّغلبيَّةِ إذ تُجَنَّى ... صَلِيبُهُمُ وفي حِرِها جُذامُ

وبعدهما[2]:

أَهانَ اللهُ جِلْدَةَ حاجِبيها ... وما وارى مِن القَذَرِ اللِّئامُ

١٣٦- وأنشد فيه أيضا[3]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها[4]

البيت لعامِر بن جُوين الطائيّ، أتى به شاهدا على أنّ إسقاط علامة التأنيث من الفعل إذا تقدّم عليه ظاهر المؤنّث غير الحقيقيّ قد جاء في الشعر، وهو من الضرائر[5] الواسعة، ولا يجوز استعمال ذلك في الكلام، وحال السعة.

فأمّا قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ ﴾[6] فإنّ الضمير المستتر في (جاء) المراد به المُرسَل، وهو واحد، بدليل قول سليمان: ﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾[7]، وكان رسولها[8] -فيما ذكروا- امرأة[9]، وإنّما قالت (المُرْسَلُونَ)[10]، فجمعته تعظيما،وممّا يدلّ على أنّ الضمير في

---

(١) ينظر : ديوان جرير (٥١٤)، والمصباح (٨٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٩).

(٢) ينظر : ديوان جرير (٥١٤)، والمصباح (٨٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٩).

(٣) التكملة (٣٠٩).

(٤) البيت – كما قال المؤلف – لعامر بن جوين الطائي، وهو في : الكتاب (٢/ ٤٦)، والمصباح (٨٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٩) وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٢- ٥٤٩)، والمقرب (٣٨١)،وضرائر الشعر (٢٧٥).

(٥) في الأصل (الضمائر) تحريف.

(٦) الآية (٣٦) من سورة النمل.

(٧) الآية (٣٧) من سورة النمل.

(٨) في الأصل (رسولها) بصيغة التثنية.

(٩) ينظر : معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٣).

(١٠) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾. الآية(٣٥) من سورة النمل.

(جاء) ضمير المُرسَل، وأفرد لمّا كان المُرسَل واحدا قراءة عبد الله [1]: ﴿فَلَمَّا جَاءُوا سُلَيْمَانَ﴾، فجمع حملا على لفظ (المرسَلين).

وما ذهب إليه بعضهم من أنّ الضمير في (جاء) محمول على معنى الهديّة؛ لأنّها مالٌ في المعنى، ليس بشيء؛ لأنّ تذكير الضمير / رَعْيا للمعنى إنّما بابه الشعر؛ ولأنّ قراءة عبد الله تدلّ على أنّ الضمير ليس المراد به الهديّة، بل المُرسَل - كما ذكرنا -. ١٣/ب

وإنّما كان حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنّث غير الحقيقيّ إذا كان مُتَقَدِّما على الظاهر جائزا في فصيح الكلام، وإذا كان مُتأخِّرا عنه ضرورة؛ لأنّ الظاهر إذا تقدّم فينبغي أنْ يكون العائد [عليه] [2] وَفْقَه [في التأنيث والتذكير]، كما كان ذلك في التثنية و الجمع، وإذا كان وَفْقَه كان مؤنّثا، وإذا كان مؤنّثا وجب أنْ تلحق الفعل المُسند إليه علامة التأنيث؛ لأنّ الأصل في الفعل المسند إلى المؤنّث أنْ تلحقه علامة تأنيث، والمضمر يردّ الأشياء إلى أصولها.

لُغَتُه: المُزْنَة: واحدة المُزْن، وهو السحاب عامّة، وقيل: السحاب ذو الماء، وقيل: السحاب الأبيض. والوَدْق: المَطَر، ودَقَت السماء وأَودَقَت، وبَقَلَت الأرض وأَبْقَلَتْ: أنبَتَت البَقل، والثانية أفصح، بل لا يَعْرِف الأصمعيّ [3] غيرها. والبَقْل: ما نَبَت من بَزْرِه لا في أُرُومَة [4] عن أبي حنيفة [5]، وكُلُّ نابِتَةٍ في أوّل ما نَبَتَت بَقْلَة، ومنه قيل: بَقَل وَجْه الغلام بَقْلا.

---

(١) يعني بـ (عبد الله) عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. تنظر قراءته هذه في: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٣)، والبحر (٧/ ٧٤).

(٢) ما بين القوسين هنا وفي الموضع الآتي زيادة يقتضيها السياق، وهي في: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٠).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: الجمهرة (٣/ ٤٣٨).

(٤) جاء في الأصل (أروبة) بالباء تحريف، والأُرومة: الأصل. ينظر: لسان العرب (أرم) (١/ ١٢٣).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (بقل) (٦/ ٢٦٧)، والمصباح (٨٩/ ب).

وأنكر ابن يَسْعون[١] أَبْقَل وجْه الغلام، والصحيح أنّ ذلك يُقال، حكاه النحاس[٢].

مَعْناه: يَصِف أرضا مُخْصِبة؛ لِكثرة ما نزل فيها من الغيث، فيقول: لا مُزْنَة وَدَقَت في غير هذا الموضع مِثْل وَدْق هذه المُزنَة بهذا الموضع، ولا أرض أبقلت مِثل إبقالها.

عَرَبِيَّتُه: (مُزْنة) اسم (لا)، والجملة بعدها في موضع نصبٍ على خبرها، ويجوز أنْ تكون صفة، والخبر محذوفا، و(أَرْض) في موضع نصبٍ بـ(لا) الثانية، والجملة بعدها في موضع خبر مرفوع، أو في موضع صفة لـ(أرض)، والخبر محذوف، فتكون (لا) الأولى مُعْمَلة إعمال (ليس)، والثانية مُعْمَلة إعمال (إنّ) في نصبها الاسم ورفعها الخبر عند الأخفش[٣]، أو في نصب الاسم خاصّة في مذهب سيبويه[٤]، والخبر مجموع (لا) والاسم الذي بني معها؛ لأنّ مَوضِعَها رفْعٌ على الابتداء؛ لأنّ (لا) قد صارت بمنزلة جزء من الاسم ، فهما بمنزلة اسم مُركَّب لم يتقدّمه عامل، والاسم إذا تعرّى من العوامل اللفظيّة كان مُبْتدأ.

والضمير المستتر في (أبقل)[٥] من النحويّين مَن ذهب إلى أنّه مذكّر حملا على المعنى؛ لأنّ الأرض في المعنى مكان، فكأنّه قال: ولا مكان أَبقل إبقال هذه الأرض، / ولذلك لم تلحق (أَبقل) علامة التأنيث.

١٤/أ

---

(١) ينظر: المصباح (٨٩/ ب).

(٢) ينظر: إعراب القرآن له (٢/ ٣٧٧).

(٣) ينظر: التبيين (٣٦٨)، و التذييل و التكميل (٥/ ٢٣٤)، و التصريح (٢/ ١٠٦).

(٤) هو الظاهر من قوله في الكتاب (٢/ ٢٧٥): " واعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنّك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ".

(٥) في الأصل (أفضل) تحريف.

ومنهم مَن ذهب إلى أنّ الضمير مؤنّث، وهؤلاء اختلفوا في السبب[1] الذي لأجله لم تلحق الفعل علامة تأنيث:

فمنهم مَن ذهب إلى أنّ السبب في ذلك الموافقة بين الفعل والاسم المتقدّم عليه،فلم تلحق (أبقل) علامة تأنيث لمّا [لم][2] تكُن في الأرض،وأُلحقت[3] في (ودق) لمّا كانت في (المزنة).

ومنهم مَن جعل السبب في ذلك إجراء المضمر مُجرى الظاهر، فكما حُذِفت العلامة مع الظاهر، فقيل: أبقل الأرض، كذلك حُذِفت مع ضميره.

وإلى أنّ الضمير في (أبقل) مؤنّث ذهب أبو عليّ[4] في باب " ما أُنِّث من الأسماء من غير لحاق علامة "، وإنّما حَمَلَه على ذلك لِما يلزم في تذكير الضمير من مخالفته للظاهر في اللفظ. والضمير -كما تقدّم- بابه أنْ يكون وفْق ما يعود عليه.

وإلى أنّه مُذكّر ذهب في هذا الباب[5]، بدليل أنّه جعل سبب القبح في قولك: "موعظةٌ جاءنا " أنّ الضمير ينبغي أنْ يكون على حدِّ ما يرجع إليه، فدلّ ذلك على أنّه إذا لم تلحق الفعل علامة تأنيث لم يكن الراجع على حدِّ ما يرجع إليه، وإذا لم يكن على حسب المرجوع إليه دلّ ذلك على أنّه عنده مذكّر حملا على المعنى.

والأَولى – عندي – أنْ يكون الضمير مُذكّرا، وسنذكر الدليل على ذلك عند التكلّم على قول الأعشى[6]:

فإمّا تَرى لِمَّتي بُدِّلَت

---

(١) في الأصل (في السبب في السبب) تكرار.

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (وألحقتا)، بالتثنية.

(٤) التكملة (٣٨٣).

(٥) التكملة (٣٠٨-٣٠٩).

(٦) صدر بيت لأعشى قيس، عجزه *فإنّ الحوادث أودى بها *و سيأتي الحديث عنه مفصلا ص(٧٠).

وحكى النحاس[1] عن أبي حاتم:

ولا أرض أبقلتِ إبْقالها

بتخفيف الهمزة، كما قال ذو الرُّمّة[2]:

مِن آل أبي موسى تَرى الناسَ حولَهُ كأنّهم الكِروانُ أَبْصَرْنَ بازيا

وكما قال عبد الله بن ثعلبة الحنفيُّ[3]:

وما إنْ يزالُ رَسْمُ دارٍ قد اخْلَقَتْ وعَهْدٌ لَمِيتٍ بالفناءِ جَديدُ

ولا شاهد[4] في البيت على هذه الرواية[5].

١٣٧- وأنشد فيه أيضا[6]:

أَرْمِي عليها وهي فَرعٌ أجْمَعُ
وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ و إصْبَعُ[7]

نُسِب هذا الرجز إلى حُميدٍ الأرقط[8]، أتى به شاهدا على تذكير الضمير المؤنّث المستتر في (فرع) العائد على ضمير القوس؛ حملا على معنى (قضيب)، أو (عُود)، بدليل أنّه أبدل منه (أجمع) المذكّر، وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء، ولولا أنّه ذكّر

(١) ينظر : إعراب القرآن له(٣/ ٧٥)، ونصّه "رواه أبو حاتم ". وأبو حاتم نصّ في المذكر والمؤنث له (١٢٧) على "ولولا أنّ هذا يحكى لقلت (ولا أرض ابقلت ابقالها)، فخُفِّفت همزة (أبقلت)،وهمزة (إبقالها)، فإنّ التخفيف كثير موجود" فهو لم يحك رواية التخفيف، وإنّما أرادها.

(٢) ينظر : ديوانه (٢/ ١٣١٣)، و الخصائص (٢/ ١١٨)،وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠١).

(٣) هو عبد الله بن ثعلبة بن صعير الحنفي، شاعر حماسي. تنظر ترجمته في : جمهرة أنساب العرب (٤٤٩) والإصابة (٤/ ٣١). وقوله هذا في : عيون الأخبار (٢/ ٧٠)، وشرح ديوان الحماسة (١/ ٨٩١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠١).

(٤) في الأصل (ولا سامة).

(٥) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠١).

(٦) التكملة (٣٠٩).

(٧) البيتان -كما قال المؤلف- ينسبانِ إلى حميد الأرقط، وهما: في الكتاب (٤/ ٢٢٦)، و المذكر والمؤنث للفراء (٧٧)، والخصائص (٢/ ٣٠٧)، والمصباح(٨٩/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٢) وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٠).

(٨) هو حميد بن مالك التميمي، شاعر إسلامي من شعراء بني أمية، وسمي الأرقط لآثار كانت بوجهه. تنظر ترجمته في : اللآلي (٢/ ٦٤٩)، و الخزانة (٥/ ٣٩٥).

الضمير لقال: (جمعاء)، فـ (أجمع) في البيت على هذا ليس المؤكَّد[1]به؛ لأنّ ذلك لا يستعمل إلّا تابعا[2]، وإنّما هو المستعمل في قولهم / :سِيرَ عليه يومٌ بأجمعه. ١٤/ب

فإن قلت: فهلّا جعلته تأكيدا للضمير المستتر في (فرع)،فيكون مثل قوله[3]:

عَداني أنْ أَزُورَك أنّ بَهْمي عِجافٌ كُلُّها إلّا قليلا

فـ(كلّها) تأكيد للضمير المستتر في (عجاف)، وقول الآخر[4]:

نلبثُ حولا كاملا كُلُّه لا نلتقي إلّا على مَنْهَجِ

فـ(كُلّه) تأكيد للضمير المستتر في (كامل) العائد على (الحول).

فالجواب أنّ الذي يمنع من ذلك أنّ (أجمع) لتأكيد ما يتبعّض[5]، والقوس لا يمكن أنْ يكون بعضا فرعا وبعضا ليس كذلك، فيحتاج إلى التأكيد بـ(أجمع).

وقد أبان أبوعليّ في "تذكرته"[6]ما ذكرناه من أنّ (أجمع) بدل من الضمير المستتر في (فرع)، فقال في قول بشر[7]:

إذا فاقِدٌ خَطباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَت ذَكَرتُ سُلَيمى في الخَليطِ المُبايِنِ

"يُمكِنُ أنْ يُقال فيه: إنّه على إبدال النكرة من المعرفة المضمرة في اسم الفاعل، كقوله: (وهي فرعٌ أَجْمَعُ) ".

---

(١) في الأصل (المذكر). وما أثبته هو الصواب.

(٢) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢٦٩).

(٣) البيت – كما قال البكري في اللآلي (١/ ٣٤٢) ينسب إلى أرطاة بن سُهيّة المُرّيّ، وهو بلا نسبة في : البغداديات (٤٤٩)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٥٦٦)، وضرائر الشعر (٢٩٥).

(٤) البيت يُنسب لعمر بن أبي ربيعة، و للعرجي، ولم أجده في ديوانها، وهو في : ضرائر الشعر (٢٩٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢١٩)، والخزانة (٥/ ٣٣٥).

(٥) ينظر : المقرب (٣١٧).

(٦) ينظر : المصباح (٩٠/ أ).

(٧) البيت ينسب لبشر بن أبي خازم، ولم أجده في ديوانه، وهو في : إيضاح الشعر (٣٤٤)، والمخصص (١٦/ ١٢٤)، والمصباح (٩٠/ أ).

وهذا يعطي أنّ (أجمع) عنده بدل من الضمير المستتر في (فرع).

فإنْ قيل: فلعلّ (أجمع) تأكيد لـ(فرع) نَفسه.

فالجواب: أنّ ذلك لا يسوغ للعلّة المانعة من تأكيد الضمير المستتر فيه، و- أيضا - فإنّ (فرعا) نكرة، والنكرة لا يجوز تأكيدها عند البصريّين، وأمّا الكوفيّون[1] فيُجيزون تأكيدها إذا كانت مؤقّتة[2]، ويَحتجّون لذلك بقول الشاعر[3]:

إنّا إذا خُطّافنا تَقَعقَعا

قد صَرّت[4] البَكْرَةُ يوما أَجْمَعا

وبقول الآخر[5]:

زَحَرْتَ به ليلةً كُلَّها فَجِئتَ بِهِ مُؤيدا خَنفَقيقا

وقول الآخر[6]:

أُولاكَ بنو خيرٍ وشرٍّ كِليهِما جميعا ومعروفٍ لدينا ومُنكَرِ

وأنشد الأصمعيّ[7]:

ياليتني كُنتُ صَبيّا مُرْضَعا

تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَولا أَكْتَعا

فأكّد (حولا) وهو نكرة، واستعمل (أكتع) غير تابع لـ (أجمع)، وأنشد الأخفش[8]:

---

(١) ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف (٢/ ٤٥١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٦)، وضرائر الشعر (٢٩٤).

(٢) في الأصل (مؤنثة). ومعنى مؤقتة أي معلومة المقدار، نحو: يوم، شهر.

(٣) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: الإنصاف (٢/ ٤٥٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢٦٨)، والمقرب (٣١٨)، وضرائر الشعر (٢٩٤)، والتصريح (٣/ ٥١٩).

(٤) في الأصل (فبرت).

(٥) البيت لشيم، وقيل: شتيم بن خويلد الفزاري، وهو في: شرح القصائد السبع (٣٠٣)، والإنصاف (٢/ ٤٥٣)، وضرائر الشعر (٢٩٣).

(٦) البيت لمسافع العبسي، وهو في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٩٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٥٦٥)، والخزانة (٥/ ١٧٠).

(٧) نسبا لأعرابي في العقد الفريد (٣/ ٤٦٠)، ولم ينسبا في: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢٦٨)، والخزانة (٥/ ١٦٨).

(٨) لم أتمكن من معرفة قائله، ولم أجد مصادر ذكرته.

لو كان ذا المِربدُ دارا أَجمَعا

فأكدّ (دارا) وهي نكرة، وذكّرها حملا على معنى المنزل، ولذلك قال : أجمع.

وجميع ذلك عندنا ضرورة،لا ينبغي أنْ تُرْتكَب ما وجد عنها مندوحة، ألا ترى أنّه لم يجئ شيء من ذلك في فصيح كلامهم.

وإنّما لم يجُز تأكيد النكرة؛ لأنّ ألفاظ التأكيد معارف، فلم تؤكّد بها النكرات لذلك، كما لم تُوصَف بالمعرفة، إذ التأكيد والنعت مشتبهانِ من جِهَة أنّ كُلَّ واحد منهما / تابع لما قبله من غير وساطة حرف، ومن غير أنْ يُنْوى تكرير العامل مَعَه، فأمّا ما أنشده المفضّل من قوله[1]:

١٥/أ

إن أَرْسَلْتَ غَضفا كلُّها غِراثا

أَبِثا في أَثْرِهِ أَبثاثا

فإنّه إن أُنْشد برَفع (كلّها) كان تأكيدا للمرفوع في(غَضفٍ)، وإن أُنْشِد بفتح (كُلّ) وجب أنْ يُعتقد فيه أنّه تأكيد للضمير المرفوع المستتر في (عصف)، إلّا أنّه بُني[2] لإضافته إلى الضمير، كما بني (غير) من قوله[3]:

لم يَبْقَ إلّا المجدَ والقصائدا

غَيرَكَ يابنَ الأَكرَمين والِدا

لذلك، ولا يجوز أنْ يكون تأكيدا لـ(عصف) عند أحد من النحويّين؛ لأنّه جمع مجهول غير مُوقَّت، والنكرة المجهولة غير المؤقّتة لا يجوز تأكيدها باتّفاق[4]، لا يقال: قام رجال كُلُّهم؛ لِعدم الفائدة في ذلك.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائلها.

(٢) يريد أنّ الفتحة فيه فتحة بناء لا إعراب.

(٣) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في : الهمع (٢/ ١٨٧)، والدرر (٣/ ١٦٠).

(٤) حكاية المؤلف اتفاق النحويين على منع تأكيد النكرة غير المؤقتة مثبتة في كتابه (ضرائر الشعر) (٢٩٥)، وهو موافق لما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف (٢/ ٤٥١)، ومخالف لما ذكره بعض المتأخرين من أنّ بعض الكوفيين يجيز توكيد النكرة مطلقا. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٦)، والارتشاف (٤/ ١٩٥٣).

لُغَتُه: يقال: رَمَيتُ على القوس، وعنها بمعنًى، قال طُفَيل[1]:

رَمَتْ عن قِسِيِّ الماسِخيِّ رجالُهُم بِأَحسَنَ ما يُبتاعُ مِن نَبلِ يَثرِبِ

وقال الآخر[2]:

أَرْمِي على شِريانةٍ قَذّافِ
يُلحِقُ ريشَ النبلِ بالأَجوافِ

فَمَن عدّى (رمى) بِـ (عَن)؛ فلأنّ السَّهم ينتقل عن القوس، و(عن) حرف نقلة، ومَن عدّاه بـ(على)؛ فلأنّ السَّهم يَعلوها عند الرمي. وفرع كلِّ شيء: أعلاه، وقوس فرع: عُمِلت من رأس القضيب، وقال أبو حنيفة[3]: " الفرع من خير القِسيِّ "، وتُوصَف القوس به، فيقال: قوس فرع وفَرعَة، قال أوس[4]:

على ضالةٍ فَرْعٍ كأنَّ نَذِيرَها إذا لم تُخَفِّضهُ عن الوَحشِ أَفْكَلُ

فإن شق القضيب فكانت من الشقّ فهي فِلْق، وتوصف - أيضا- به، فيقال: قوس فِلْق. والذراع: ما بين طرف المِرفَق إلى طرف الإصبع الوسطى، ولم يعرف الأصمعيّ[5]

---

(١) شاعر جاهلي، يسمى المُحبِّر؛ لحسن شعره، وهو من أوصف العرب في الخيل. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (١/ ٤٤٤)،والأغاني (١٥/ ٣٣٧)، والأعلام (٣/ ٢٢٨). وينظر قوله هذا في: ديوانه (٣١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٣).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: الخصائص (٢/ ٣٠٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٤).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (فرع) (٢/ ٨٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٤).

(٤) ينظر: ديوان أوس بن حجر (٩٦).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (ذرع) (٢/ ٥٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٤).

فيها غيرَ التأنيث، وقال أبو حاتم[1]: " الغالب عليها التأنيث، وقد تُذكّر"، وقال الفرّاء[2]: "الذراع أُنثى، وقد تجمع، فيقال: أَذْرُع "، وأنشد[3]:

ما لك لا ترمي وأنت أَنْزَع
وهي ثَلاثُ أَذرُعٍ وإِصْبَع

وبعض عُكْل يقول: هذا ذراع، فيذكّره "، قال [4]: "وينبغي أن يجمع (أذرعة)، ولا أراهم سمّوا [5] (أذرعات) إلّا بجمعه مذكّرا ".

والإصبع أُنثى، وفيها ثمان لغات[6]: أَِصْبَع - بكسر الهمزة وفتحها وضمّها مع فتح الباء فيهنّ -وأِصبع- بضمّ الهمزة وكسرها مع كسر الباء فيهما-وأُصبُع- بضمّ الهمزة وكسرها مع ضمّ الباء فيهما -/ والأخيرة نادرة[7]. وأُصبُوع كـ(يُربُوع) بواوٍ بغيرإشباع الضمّة. ١٥/ب

مَعْناه : وصف قوسا عربيّة بالكَرَم والعِتْق، فلذلك جعلها فرعا؛ لأنّ الفرع من القِسيّ أحسن من الفِلْق. وأكمل القسيِّ العربيّة ما كان ثلاثة أَذْرُع، لكنّه قال: (وإصبع)، كما تقول: الثوب سبع أَذْرُع وزائد، تريد أنّه مُوافي هذا العدد، فذكرتَ الزيادة لتنفي بها النقصان، ألا ترى أنّك لو لم تذكر الزيادة لاحتمل أن يكون الثوب أقلّ من سبعة أذرعٍ؛ لأنّ ما قارب الشيء قد يُعطى حُكمه.

---

(١) المذكر والمؤنث له (١٢١) ونصه " الذراع مؤنثة، وقد ذكره بعضهم ".

(٢) المذكر والمؤنث له (٧٧) بتصرف.

(٣) لم أتمكن من معرفة قائلها، ويروى البيت الثاني في : المذكر والمؤنث للفراء (٧٧) (والإصبع).

(٤) ليس هذا النص موجودا في المذكر والمؤنث له المطبوع.

(٥) في الأصل: (ولاراهم سوا)، والتصويب من المصباح (٩٠/ ب).

(٦) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢٧٣)، وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٧/ أ).

(٧) قال ابن الأنباري في المذكر و المؤنث له (٢٧٤): " حكاه البصريون، ولم يعرفها الفراء ".

وقد قيل : إنّ الكاملة من القسيِّ هي التي تزيد إصْبعًا على ثلاثة أَذْرُع. (وإصبع) على هذا القول مُعتبَر به في مقدارها.

وروى بعضهم[1]: (والإصْبَعُ) مُعرَّفا، ووجه ذلك أنّهم كانوا إذا قطعوا العُود ليتّخِذوا منه القوس زادوا على ثلاثة أذرُع إصبعا احتياطا؛ لاختلاف أَذْرُع الناس في الطُّول والقِصَر، فصارت الإصبع معهودة عندهم مُتعارفة لديهم، فلذلك أدخل عليها الألف واللام التي للعهد.

وقد يراد بـ (الإصبع) الأثر الحسن والتهممّ بها[2]، وبذلك فُسِّر قول الراعي[3]:

ضَعيفُ العصا بادِي العُروقِ تَرى لَهُ ... عليها إذا ما أَجْدَبَ الناسُ إصْبعا

وأصل هذه الإستعارة، أنْ يُشار إليها في الإصبع عند الرؤية، ثمّ كَثُر ذلك حتّى سَمَّوا المشار إليه من ذلك الأثر الحسن إصْبَعا.

عَرَبِيَّتُه: (أَجْمَع) بدل من الضمير المستتر في (فرع)، ولا [يجوز][4] أنْ يكون تأكيدا له كما ذهب إليه ابن يسعون[5]؛ للعلّة التي تقدَّم ذِكرُها، ولا يجوز -أيضا- أنْ يكون نعتا لـ (فرع)، كما ذهب إليه الأعلم[6]؛ لأنّ (أَجْمَع) لم يستعمل إلّا اسما، أو تأكيدا.

و (الإصبع) إذا أُريد به الأثر الحسن لم يكن بُدّ من تقدير حذف مضاف كأنّه قال: وهي ثلاثة أذرع وذات الإصبع، أي: ذات الأثر الحسن المعهود في أمثالها من القِسيِّ الكريمة.

---

(١) تنظر هذه الرواية في : إصلاح المنطق (٣٦٢)، والتمام (٢٣٨).

(٢) التهممّ بها: أي الاعتناء بها. ينظر : لسان العرب (همم) (١٥/ ١٣٧).

(٣) شعره (١٨٥)، و المحكم (صبع) (١/ ٢٨٣)، و المصباح (٩٠/ ب).

(٤) مابين القوسين مطموس في الأصل.

(٥) ينظر : المصباح (٩٠/ أ).

(٦) ينظر : تحصيل عين الذهب (٥٧٧).

وبعد البيتين[1]:

وهـي إذا [أَنْبَضْتَ][2] فيها تَـسْجَعُ
تَرَنُّمَ النَّحْلِ التي لا تَهْجَعُ

١٣٨ - وأنشد فيه أيضا[3]:

إذ هيَ أَحْوى مِن الرِّبْعيِّ حاجبُهُ والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُولُ[4]

١٦/أ البيت لطُفَيل بن عَوفٍ الغَنَويِّ، أتى به شاهدا على مِثل ما تَقَدَّم في / البيتـينِ قبلـه، مـن الحمل على المعنى، ألا ترى أنَّه ذَكَّر (مكحولا)، وهو خبر عن (العين) حملا عـلى معنـى الجَفْن أو الطَّرْف.

ولَمّا أتى أبو عـليّ بهـذا البيـت بعـد الآيـة التـي نـصّها قبلـه[5]، وقـال فيـه: "ومثـل ذلك"[6] تَوَهّم ابن يَسعون[7] أنّه أشار إلى الآية، فجعـل لـذلك الحمـل عـلى المعنـى فيـه[8] أحسن من الحمل على المعنى في البيتينِ[9]؛ لأنّ ذلك فيها ضرورة ".

والفارسيّ قد جعل هذه مُؤنّثات غير حقيقيـة، وهـي أنّ الـضمائر العائـدة عليهـا المستترة في (أبقل) و(فرع) و(مكحول) كان ينبغي أن تكون وفْقَها في التأنيث كما تكون

---

(١) ينظر : إصلاح المنطق (٣١١)، والمذكر و المؤنث للفراء (٧٧-٧٨).

(٢) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من : إصلاح المنطق (٣١١)، والمذكر و المؤنث للفراء (٧٨).

(٣) التكملة (٣١٠).

(٤) البيت -كما قال المؤلف- لطفيل الغنوي، وهو في : ديوانه (٥٥)، والكتاب (٢/ ٤٦)، والمنصف (٣/ ٨٥)، والمصباح (٩١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٦٠٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٢)، وضرائر الشعر (٢٧٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٧٣، ٦١٢).

(٥) يعني قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾. الآية (٨) من سورة (النساء).

(٦) التكملة (٣١٠).

(٧) في الأصل: ابن مسعود، تحريف. وينظر رأيه هذا في : المصباح (٩١/ أ).

(٨) أي في هذا البيت المستشهد به.

(٩) يعني قول عامر بن جوين الطائي (فلا مزنة.. البيت)، وقول حميد الأرقط: (أرمي عليها.. البيت).

وفقها في التثنية والجمع، إلّا أنّها ذُكِّرت حملا للأرض على معنى مكان، وللقوس على معنى قضيب أو عُود، وللعين على معنى طَرْف أو جَفْن.

وإنّما فَصَلَ الآية ممّا قبلها بـ (إمّا) [1]؛ لأنّها ليست مِثله؛ لاحتمالها وجهينِ سائغينِ في الكلام:

أحدهما: أنْ يكون الضمير المتّصل بـ(مِن) في قوله تعالى[2]: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ من قبيل الضمائر التي يُفسرِّها ما يُفهم من سياق الكلام، لا من قبيل الضمائر العائدة على المؤنّث، وهي مذكّرة حملا على المعنى؛ لأنّ ذِكر القِسمة يدلّ على المُقسّم الذي هو الإرث، وتفسير الضمير بما[3] يُفْهَم من سياق الكلام كثير في كلامهم.

والآخر: أن يعود الضمير على القسمة، على أن يراد بها المقسوم، فيكون من قبيل ما وُضِع فيه المصدر مَوضِع اسم المفعول،نحو قولك: أنت رجائي، أي:مَرْجُوِّي،وإرادتي، أي: مُرادي، ووضعُ المصدر – أيضا – مَوضعُ اسم المفعول كثير في كلامهم.

وذهب الأصمعيّ[4] إلى أنّ (مكحولا) خبر عن (الحاجب)، والتقدير عنده: حاجبُه مكحولٌ بالإثمد الحاريِّ، والعين كذلك، فلا تكون فيه ضرورة على هذا.

والذي ذهب إليه سيبويه [من أنّ (مكحولا) من صفة العين][5] أولى؛ لأنّ (مكحولا) اسم مفعول من (كَحَل)، ولا يقال: كَحَلَتِ الحاجب، وإنّما يقال: كَحَلَتِ العين.

---

(١) ينظر: التكملة (٣١٠).

(٢) الآية (٨) من سورة النساء.

(٣) في الأصل (ما) بإسقاط الباء.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٢٧)، والتكملة (٣١٠)، والمصباح(٩١/ أ).

(٥) ما بين القوسين جاء في الأصل بعد قوله بعد (وهذه الرواية تشهد لما ذهب إليه سيبويه). وإثباتي له هنا هو الأنسب. ومذهب سيبويه هذا هو الظاهر من قوله (٢/ ٤٥): "... وقد يجوز في الشعر (موعظة جاءنا)، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء..." ثم ذكر ثلاثة أبيات آخرها البيت المستشهد به.

وأيضا فإنّ الفرّاء[1] روى:

إذ هي أَحْوى مِن الرِّبْعيِّ خاذلةٌ   والعينُ بالإثْمِدِ الحاري مَكْحُولُ

وهذه الرواية تشهد لما ذهب إليه سيبويه.

فإن احتجّ الأصمعيّ بما أنشده أبو زيد[2]/ لضابئ بن الحارث البُرجُميّ من قوله[3]:

١٦/ب

شديدُ سَوادِ الحاجبينِ كأنما   أُسِفَّ صلا نارٍ فقد عاد أَكْحَلا

أراد: أكحل الحاجبينِ؛ لأنّه في وصفهما، فكما قيل: أكحل الحاجبينِ، فكذلك يُقال: مكحول الحاجبينِ.

فالجواب : أنّه لا يلزم من وصف الحاجب بالكَحل أنْ يُوصف بمكحول؛ لأنّ مكحولا اسم مفعول من (كَحَل)، فلا يُستعمل إلّا حيث يستعمل(كَحَل).و(أكحَل) ليس كذلك، وإنّما معناه أسود، ومنه: الكَحْلاء :عُشْبَة رَوضيَّة سوداء اللون[4].

وقال ابن يسعون[5]: "يمكن أنْ يُريد: أَكْحل العينينِ، فأجرى صفة البعض على الكلّ".

وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنّه جعل عَودَتَه (أكحَل) مُسبَّبة عن شدّة سواد حاجبيه، من حيث ربط الجملتينِ بالفاء، ولا يلزم عن شدّة سواد الحاجبينِ أن يكون أكحل العينينِ، بل يلزم عن ذلك أن يكون أكحل الحاجبينِ، أي: أَسوَدُهما.

---

(١) ينظر : معاني القرآن له (١/ ١٢٧).

(٢) ينظر : النوادر في اللغة (٤٢٠).

(٣) ينظر قوله هذا في : الأصمعيات (١٨٣).

(٤) ينظر : المحكم (كحل) (٣/ ٣٠).

(٥) المصباح (٩١/ أ).

لُغَتُه: الأحوى: مشتقّ من الحُوّة[1]، وهي: سواد إلى الخضرة، وقال الأصمعيّ[2]: "هي حُمْرة تُضْرَب إلى السواد"، وقال يعقوب[3]: "الأحوى: الشديد سواد الشَّعَر". و(الرِّبعيّ): ما نتج في الربيع، منسوب على غير قياسٍ، وربعيُّ الشباب: أَوَّلُه، أنشد ثعلب[4]:

جَزِعتَ ولم أَجْزَع مِن البَينِ مَجْزَعا ... وقد مَرَّ [رِبْعيُّ][5] الشبابِ فَوَدَّعا

والإثمِد: حَجَر يُتَّخَذ منه الكُحْل، وقيل: هو نفس الكُحْل، والحاريّ: منسوب إلى الحِيرَة[6]، وقد يُقال: حِيرِيٌّ على القياس، ونَسب الإثْمِد إلى الحيرة؛ [لخضرتها أو؛ لأنّها دار من دور العرب][7]، ومَن روى: (خاذلة) أراد به اسم فاعل من (خَذَلَ) إذا ترك،[قال][8]الأصمعيّ[9]: "إذا تَخَلَّف الظَّبْي عن القطيع، قيل: خذل"، وأُلحقت التاء فيه للمبالغة.

مَعْناه: شَبَّه المرأة التي شبَّبَ بها[10] قبل – وهي شمّاء[11] – بظَبْي أحوى، حاجِبُه أسود، وعَينُه كَحلاء، وجعله رِبعيّا، لأنّ الربيع أفضل أوقات النتاج.

---

(١) في الأصل (الحية) تحريف .

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : الصحاح (حوا) (٦ /٢٣٢٢).

(٣) تهذيب الألفاظ (١/ ٢٣١).

(٤) إنشاد ثعلب هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، و البيت لمالك بن حريم الهمداني في : الأصمعيات (٦٢)، وهو بلا نسبة في : المحكم (٢/ ١١٨)، ولسان العرب (ربع) (٥/ ١١٨).

(٥) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من المصادر السابقة.

(٦) في الأصل (الطيرة). وهي مدينة النجف بالعراق . ينظر : معجم البلدان (٢/ ٣٢٨) .

(٧) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، ولعله وفق المثبت.

(٨) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٩) ديوان العجاج بشرح الأصمعي (١/ ٢٢٠).

(١٠) في الأصل (شبهها) تحريف .

(١١) يعني في قوله:

هل حَبْلُ شَمّاءَ قَبْلَ البَيْنِ موصولُ ... أم ليس للصُّرْمِ عن شَمّاءَ مَعْدُوْلُ؟

عَرَبِيَّتُه: حاجبُه – عندي – مبتدأ، وخبره محذوف؛ لِفَهْم المعنى، التقدير: حاجبُه مُزَيَّنٌ، وعَينُه مكحولٌ بالإثمد الحاريّ، يَدلّ تزيين / العين بالإثمد على تزيين الحاجب، ومثل ذلك قوله[1]:

١٧/أ

وقد أُصاحِبُ فِتيانا شَرابُهُمُ   خُضْرُ المَزادِ ولحَمٌ فيه تَنْشيمُ

أي: وطعامُهم لحَم، فحذف (طعامهم)؛ لدلالة الشراب عليه، ومثل ذلك – أيضا – قول الآخر أنشده أحمد بن يحيى[2]:

كانوا وكُنّا فما ندري على وَهَمٍ   أنحن فيها لَبِثنا أم هُمُ عَجلوا ؟

فحذف خبر (نحن). ولا يتصوّر أنْ يكون خبره (فيها لبثنا)؛ لأنّ المعنى في زمان لبثنا، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث.

وجعلَ عين الظَّبْي الأحوى مكحولة بالإثمد الحاري على جهة التشبيه.

وقد يجوز أن يكون وَصَفَ عين هذا الأحوى بصفة عين المرأة المشبهة به لمّا جعلها إيّاه مبالغة في التشبيه، فيكون نحو قولك: هند بدر علا، ولا يتصوّر -عندي- أن يكون (حاجبُه) مرفوعا بـ (أحوى)؛ لأنّك قد وصفته بالمجرور الذي هو (من الربعيّ)، واسم الفاعل الذي هو في العمل أقوى منه[3] لا يعمل إذا وُصِف، ولا يتصوّر -أيضا- أنْ يكون مرفوعا بالمجرور الذي هو (مِن الربعيّ)، كأنّه قال: أحوى كائن من الربعيّ حاجبه؛ لأنّ هذا الأحوى ربعيّ، فاختصاص حاجبه بأنّه من الربعيّ لا وجه له.

---

(١) البيت لعلقمة الفحل، وهو في: ديوانه (٧٧)، وإيضاح الشعر (٢٥٤)، واللآلي (١/ ٣٤٨).

(٢) إنشاد ثعلب هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، و البيت لعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني، وهو في: تهذيب اللغة (١١/ ٣٨٢)، و إيضاح الشعر (٣٢٥)، ولسان العرب (كون) (١٢/ ١٩٤).

(٣) أي أقوى من أفعل التفضيل (أحوى).

ومَن روى[1]: (حاجبها)، وهي الرواية الثانية في كتاب سيبويه[2] أعاد الضمير على (شمّاء) المتقدّمة الذكر [3]، ويكون الخبر –أيضا– في هذه الرواية محذوفا كما كان في الرواية الأخرى، كأنّه قال: حاجبُها أسود والعين مكحول بالإثمد، ويكون الإخبار –إذ ذاك– عن العين بأنّها مكحولة بالإثمد يحتمل[4] الحقيقة والمجاز.

وحكى ابن خروف [5]عن الفارسيّ أنّ (الحاجب) بدل من (هي)، وردّ ذلك بأن قال: إنّه فاسد.

وليس كما ذكر، بل يصحّ المعنى بتقدير حذف مضاف، وكأنّه قال: إذ هي حاجبُها حاجبٌ أحوى من الربعيّ، وإنّما يفسد من جهة أنّ البدل [مُعتبرٌ][6] –كما تَقدّم [7]– بجواز الاكتفاء بالأوّل، وأنت تريد المعنى الذي أردته في حال ذكرك البدل، فلا يجوز: قطعت القوم أثْوبهم، وما أشدَّ سواد زيد شَعْرَه !؛ لأنّك لو قلت: قطعت القوم، وأنت تعني أثْوبَهم، وما أشدّ / سواد زيد، وأنت تعني شَعْرَه لم يجُز، فكذلك لا يجوز إبدال حاجبِها من الضمير؛لأنّك لو قلت: هي أحوى من الربعيّ– تعني: أنّ حاجبها حاجب أحوى–لم يجُز. /١٧

وقبل البيت، وهو أوّل القصيدة[8]:

---

(١) هي رواية ابن يسعون في المصباح (٩١/ أ)، والقيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٦).

(٢) المثبت في كتاب سيبويه (٢/ ٤٦) (حاجبه).

(٣) يعني في قوله:

هل حَبْلُ شمّاءَ قَبْلَ البَيْنِ موصولٌ ... أم ليس للصُّرْمِ عن شَمّاءَ مَعْدُوْلُ؟

وسيأتي ذكره.

(٤) في الأصل (تحتمل) بالتاء.

(٥) قوله هذا لم أجده في شرح الجمل له، و تنقيح الألباب المطبوع.

(٦) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٧) كلامه المتقدم المشار إليه من الجزء المفقود.

(٨) ينظر : ديوان طفيل الغنوي (٥٥)، والمصباح (٩١/ ب).

هل حَبْلُ شَمّاءَ قَبْلَ البَيْنِ مَوصولُ أم ليس للصُّرْمِ عن شَمّاءَ مَعْدُولُ؟

أم [ما][1] تُسائلُ عن شَمّاءَ ما فَعَلَت وما تُحاذرُ مِن شَمّاءَ مَفعولُ

وبعد البيت[2]:

تَرعى مَنابتَ وَسْميٍّ أطاعَ لَهُ بالجِزْعِ حيثُ عصى أصحابَه الفيلُ

معدول:أي عَدْل، قال يعقوب [3]: "يريد أنّه لا يجد عن صُرْم شمّاء مَعْدِلا"، و(حيثُ عصى الفيل الحبشة) هو المُغَمَّس [4] لمّا وصل إليه كفّ عن الحرم، وهو على أميالٍ من مكّة.

١٣٩ - وأنشد فيه أيضا[5]:

وكُنّا وَرِثْناهُ على عَهْدِ تُبَّعٍ طَويلا سواريهِ شَديدا دَعائِمُهْ[6]

البيت للفرزدق، أتى به شاهدا على ما ذكر[7] من أنّ فِعْل الجميع إذا تقدّم قد يُذَكَّر؛ لأنّ تأنيث الجماعة ليس بحقيقيّ، بل إن لَحَظتَ معنى الجماعة أنّثت، وإن لَحَظتَ معنى الجمع ذَكَّرت، ألا ترى أنّه لم يُلحِق التاء في (طويل) و(شديد) مع أنّه قد أجراهما مُجرى الفِعل،فرفع بـ(طويلا) (سواريه)،وبـ[8](شديدا) (دعائمه).

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من الديوان.

(٢) ينظر : ديوان طفيل الغنوي (٥٦)، والمصباح (٩١/ ب)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٠٨).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (٩١/ ب).

(٤) موضع قرب مكة في طريق الطائف. ينظر : معجم البلدان (٥/ ١٦٢).

(٥) التكملة (٣١١).

(٦) البيت - كما قال المؤلف - للفرزدق، وهو في : ديوانه (٧٦٥)، والكتاب (٢/ ٤٤)، والمصباح (٩٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٨٢). ويروى (طوالا) بدل (طويلا) و (شدادا) بدل (شديدا).

(٧) ينظر : التكملة (٣١١).

(٨) الباء زيادة مني يقتضيها السياق.

لُغَتُه: وَرِثَه مالَه ومَجْدَه ووَرِثنا عنه. والعَهْد: يقع على أشياء كثيرة، والمراد في هذا[1] البيت: الزمان. و(تُبَّع): مَلِك العَرَب في الزمن الأوّل، قال الزجّاج[2]: " جاء في التفسير أنّ [تُبَّعا كان مؤمنا،وأنّ][3] قومه كانوا كافرين "، وقيل: هو اسم لكلّ مَلِك من ملوك العرب، [وقيل: الملك العظيم من][4] ملوك اليمن، سُمِّي بذلك؛ لأنّه يَتْبَع آثار عُداتِه، وكأنّه سُمِّي بجمع تابع؛ [لأنّه][5] يقوم مقام الجمع؛ لفضل رأيه، وقيل[6]: بل سُمُّوا بذلك لأنّهم يتبع بعضهم بعضا، كلّما هلك [واحد][7] قام مَقامه آخر، تابعا له في حاله وسيرته، وقال النعمان بن بشير في قصيدته التي يفخر بها ما يؤيّد هذا[8]:

لنا مِن بني قَحطانَ سَبعون تُبَّعا   أَطاعَت لهم بالخَرجِ منها الأَعاجِمُ

/ وقال الهمداني[9]: " اشتقّ (تُبّع) من كثرة التُّبّع له من حمير، وقيل: بل لِتَبَع حضرموت إيّاه، والصُّدُف والسِّلَف "، وفيهم يقول[10]: ١٨/أ

حِمْيَرُ قومي على عَلّاتها   حضرموت السَّكُّ منها والسِّلَف

والتابعة من حمير كثير[11]، وأشهرهم تُبّع الأصغر: عمرو بن حسّان بن أسعد تُبّع، وهو أسعد الكامل، وهو الأوسط ابن ملكيكرب[12] بن تُبّع الأكبر –وهو

(١) في الأصل (هذا في البيت) بتقديم (هذا) وتأخير (في).

(٢) معاني القرآن و إعرابه (٤/ ٤٢٧).

(٣) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من : معاني القرآن و إعرابه (٤/ ٤٢٧).

(٤) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من : المصباح(٩٢/ أ).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) ينظر : المجرد (٣٠٧).

(٧) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من : المجرد (٣٠٧).

(٨) لم أجده في شعره، وهو في : ملوك حمير (١٢١)، و المصباح (٩٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح(١/ ٥٠٩).

(٩) هو الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني ، النسابة المتوفى سنة ٣٣٤هـ. له: صفة جزيرة العرب، والإكليل في أنساب حمير و أيام ملوكها. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/ ٤٩٨)، والأعلام (٢/ ١٧٩). وقوله هذا في الإكليل(٢/ ٦٧).

(١٠) البيت لأسعد تبع في : الإكليل (٢/ ٣٠، ٦٧، ٣٠٠) وجاء في الأصل (عالتها)، تحريف.

(١١) ينظر : الإكليل (٢/ ٦٨)، وملوك حمير (١٤٥).

(١٢) قال الهمداني في الإكليل (٢/ ٦٨) مفسرا (كلكيكرب) بالكاف والد (ملكيكرب):" أي شبيه عمر كرب بن شمر بن يرعش، تقول حمير بالحميرية: كل ذاك، أي مثل ذاك، كأنهم قالوا: كل عمر كرب ".

الأقرن،سُمِّي بذلك لشامة كانت في قرنه- ابن شمّر يرعش، أي شمّر في طلب المجد، وأبوه أفريقش. والسواري: عمد المرمر، واحدتها سارية.والدعائم: قوائم من خشب، واحِدَتُها دِعامة، وعن أبي عبيدة[1]:" ويقال: دعام أيضا ".

مَعْناه: يخاطب قَرِيبه يزيد بن مسعود الدَّارميّ مفتخرا عليه بمكارم قَرّرها لديه، وأراد بالضمير في (ورثناه) بيت عِزٍّ له قد رَسَخَ وتقادَم، فاستعار له سواريَ ودعائمَ؛ إشارة إلى أنّه وثيق البنيان،فلا يُخْلِقُه[2] بحصانته تقادمُ الأزمان،ولله درُّ الطائيّ[3]حيث يقول:

شَرَفٌ على أُولى الزمانِ و إنّما　　　خَلَقُ المُناسبِ أن يكونَ جديدا

عَرَبِيَّتُه: نصبُ (شديدا) و(طويلا) على الحال من الضمير المنصوب في (ورثناه)، ومفعول (وَرِث) الثاني محذوف، التقدير: وَرِثناه سَلَفنا،فيكون مِثل قول العجّاج[4]:

مَضى وورِثْناه دِلاصَ مُفاضةٍ　　　وأبيضَ هنديّا طويلا حمائِلُهْ

ويجوز أنْ يكون التقدير : وَرِثناه عن سَلَفِنا، فيكون مثل قول الآخر[5]:

وَرِثنا[هُنَّ][6] عنَ آباءِ صِدقٍ　　　وَنُورِثُها إذا مِتنا بَنينا

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (٩٢/ أ).

(٢) يُخْلِقُهُ: يُبْليه.ينظر : لسان العرب (خلق) (١٩٥).

(٣) يعني أبا تمام، حبيب بن أوس الطائي، والبيت في : ديوانه (١/ ٤١٩).

(٤) البيت لزينب بنت الطثرية، وقيل:لوحشية الجرمية، وليس للعجاج كما قال المؤلف، وهو في : أمالي القالي (٢/ ٨٥)، وشرح ديوان الحماسة (٢/ ١٠٤٨).

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم في : ديوانه (٣٤٢).

(٦) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من الديوان.

وقبل البيت[1]:

وما زالَ باني العِزِّ فينا وبَيْتُهُ   وفي الناسِ باني بَيتِ عِزٍّ و هادِمُه

١٤٠- وأَنْشَدَ فيه أيضا [2]:

ومازِلْتُ محمولا عليّ ضَغِينةٌ   ومُضْطَلِعَ الأَضغانِ مُذ أنا يافعُ[3]

نُسِب هذا البيت إلى رَجُل من سَلول، وقيل: هو: للكميت بن معروف الأسديّ، أتى به شاهدا على أنّ الصفة إذا أُسنِدَت إلى المؤنّث المفرد غير الحقيقيّ حُذِفت منها علامة التأنيث، كما حُذِفت من الفعل [المسند إلى المؤنّث غير الحقيقي في نحو قوله تعالى][4]: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوعِظَةٌ﴾[5]،كما / أنّ الصفة المسندة إلى الجمع في البيت المتقدّم جرت مجرى الفعل المسند إليه في إسقاط علامة التأنيث. ووجه إسقاط العلامة من الصفة إمّا الاكتفاء بظهور المؤنّث عن التاء، كما كفاهم إظهار الاثنين و الجميع عن الواو والألف، وإمّا الحمل على المعنى، فكأنّك عاملت الضغينة معاملة الضغن؛ لاتّفاقهما في المعنى، كما قال الآخر[6]:

١٨/ب

وَلَّتْ ودَعْواها كثيرٌ صَخَبُهْ

فعامل الدعوى معاملة الدعاء؛ لمّا كانا بمعنًى واحد.

---

(١) ينظر : ديوان الفرزدق (٧٦٥)،والمصباح (٩٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٤).

(٢) التكملة (٣١٢).

(٣) البيت -كما قال المؤلف- ينسب لرجل من سلول،وللكميت بن معروف الأسدي،وهو في : شعره (١/ ١٧٣)، والكتاب (٢/ ٤٥)، والمصباح (٩٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٥)، والجنى الداني (٥٠٤)، وقد وقع طمس في الأصل لبعض مفردات هذا البيت، والإثبات من هذه المصادر.

(٤) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والسياق يقتضي ما أثبته .

(٥) الآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٦) البيت لبشير بن النّكث في : الكتاب (٤/ ٤١)، وتهذيب اللغة (٣/ ٧٧).

لُغَتُه: الضغينة: الحِقْد. والمضطلع: القائم بالشيء الحامل له. واليافع: الغلام الشّابُّ، وقيل: الذي ناهز الحُلُم.

مَعْناه: يقول: إنّ شرفه أصار الناس له حسّادا، و...[1] عليه أحقادا لكنه لحلمه ما زال إذا تحاملوا عليه تحمّل، وإذا أقبحوا معه تجمّل.

عَرَبِيَّتُه: قوله: (ومضطلع الأضغانِ) أراد: بالأضغانِ، فحذف الباء، وأضاف اتّساعا، ولم يمنع تقدير الباء من الإضافة؛ إذ قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظا به في قولهم: لا أبالك، فإذا احتملوا الفصل بحرف الجر ملفوظا به فالأحرى أنْ يحْتمِلوه به مُقدّرا.

فإن قيل: إنّ الإضافة في (لا أباك) على معنى اللام، فإذا فصلوا باللام بين المضاف والمضاف إليه فقالوا: لا أبالك، كان فيه تأكيد لمعنى الإضافة، فساغ الفصل لذلك، وأمّا الباء فليس فيها تأكيد لمعنى الإضافة، بل لا تصحّ [الإضافة][2] مع إرادتها، إذ لا يُتَصوّر أنْ يكون الاسم مجرورا على معنى اللام [والباء] في حينٍ واحد، فلم يجز الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه لو [كانت مقدرة] لذلك.

فالجواب: أنّ الإضافة - هنا- غير مَحْضَة، فليست على معنى اللام،[ولا هي مُرادة][3]، كما أنّ الباء مُرادة في حال النصب، فكذلك تكون مُرادة في حال الإضافة؛ لأنّ المعنى بعد الإضافة كالمعنى قبلها.

وقد يمكن - عندي - ألا تكون الإضافة من نصب، بل لمّا استمرّ على احتمال الأضغان...[4]، / أضاف نفسه إليها، إذ الإضافة قد تكون في كلامهم بأدنى ملابسة. ١٩/أ

---

(١) مكان النقط بياض في الأصل بمقدرة كلمة - لعلها (مَلأهم).

(٢) ما بين القوسين هنا وفي الموضع الآتي مطموس في الأصل.

(٣) ما بين القوسين مطموس بعضه في الأصل.

(٤) مكان النقط غير واضح في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، ولعلها (والاصطبار عليها).

١٤١ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

فإمّا تريني وَلي لِمَّـــةٌ   فإنّ الحَوادثَ أَودى بِها[٢]

البيت لأعشى بني قيس،أتى بِه شاهدا على أنّ إسقاط علامة التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير الجماعة قبيح، وبابه الشِّعر، كما قَبُح إسقاطُها من الفعل المسند إلى ضمير الواحدة، نحو قولك: " موعظة جاءنا"؛ لأنّ الباب في الضمير العائد أنْ يكونَ وفْق ما يعود عليه، وقد تقدّم تبيين ذلك.

وكان ينبغي أنْ يقولَ: (أَودَت) أو (أَودَينَ)، لكن حَمَل (الحوادِث) على الحدثان؛ لمّا كانوا يقولون: الحدثان، فيريدون به الكثرة والجنس،كما يُراد ذلك بلفظ الجمع،كما حُمِل الأرض على المكان في قول الآخر:

ولا أرضَ[٣] أَبْقَلَ إِبْقالَها

لاتفاقهما في المعنى، وأكَّد ذلك كون القافية مُرْدَفة بالألف[٤]، فلم يمكنه أن يقول: (أودت) لذلك.

فإن قال قائل: وما الدليل على أنّ الضمير المستتر في (أودى) ضمير مُذكَّر محمول على المعنى ؟ ولعلَّه ضمير مؤنّث إلّا أنّه حذفت علامة التأنيث من الفعل المسند إليه، كما تحذف من الفعل المسند إلى ظاهر الجمع، وإلى المفرد من ظاهر المؤنّث غير الحقيقيّ.

فالجواب[٥]: أنّ عَود الضمير المفرد المذكّر على الجمع، وعلى الواحد من المؤنّث غير الحقيقيّ قد ثبت في كلامهم،فمن عَودَتِه على الجمع، قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[٦].

---

(١) التكملة (٣١٢).

(٢) البيت -كما قال المؤلف- لأعشى قيس، وهو في : ديوانه (١٧١)، والكتاب (٢/ ٤٦)، ومجاز القرآن (١/ ٢٦٧)، والمصباح (٩٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٥). ويروى (فإن تعهديني) و(فإن تبصريني) بدل (فإما تريني) و يروى (ألوى بها) و(أزرى بها) بدل (أودى بها)، كما يروى صدره * فإما ترى لِمّتي بُدِّلَت*.

(٣) في الأصل (و للأرض)، وقد تقدم تخريج البيت (٤٨).

(٤) الرِّدف : حرف المد قبل الروي بلا فاصل. ينظر : كتاب الكافي في العروض والقوافي (١٦٣).

(٥) في الأصل (والجواب) بالواو.

(٦) الآية (٦٦) من سورة النحل.

وقول الشاعر[1]:

مِثْلُ الفِراخِ نُتِقَتْ حَواصِلُه

وقول الآخر[2]:

فيها خُطُوطٌ مِن سوادٍ وبَلَقْ

كَأنَّــه في الجلــدِ تَوليــعُ الوَهَــقْ

وقول الآخر[3]:

أَلْبــانُ إبْــلِ تَعِلَّــةَ بــنِ مُــسافِرٍ   مــا دامَ يَمْلِكُهــا عــليَّ حــرامُ

وطعــامُ عِمــران بــن أَوفى مِثْلُــهُ   ما دامَ يَسلُكُ في البطونِ طَعامُ

ومن كلامهم[4]: هو أحسنُ الفتيانِ وأجمله، وهو في هذا النوع أقلّ، أعني ما كان / من الجموع واقعا على مَن يعْقل. ‏١٩/ب

ومن عَودَته على الواحد من المؤنّث غير الحقيقيّ، قوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾[5]، في أحد الوجهين[6]، وقول الشاعر[7]:

وَلَّتْ ودعواها كثيرٌ صَخَبُه

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٠)، ومجالس ثعلب (١/ ١٠٣)، وإيضاح الشعر (٥٦٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦٢٠).

(٢) البيتان لرؤبة في: ديوانه (١٠٤)، و الشيرازيات (١/ ٣١٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦٢١).

(٣) البيتان نسبهما المبرد في الكامل (١/ ٨٢) لرجل من بني تميم، وهما بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري (٢/ ٧٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦٢٠)، و يروى (مثلها) بدل (مثله)، ولا وجه للاستشهاد بها على هذه الرواية.

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٨٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦٢٠)، والصفوة الصفية (٢/ ٨).

(٥) الآية (٨) من سورة (النساء).

(٦) سبق ذكرهما ص (٦٠).

(٧) البيت لبشير بن النكث، وقد سبق تخريجه ص (٦٨).

ولم يثبت في موضع من المواضع أنّ الفعل المسند إلى ضمير المؤنّث حُذفَت منه علامة التأنيث بدليل قاطع، فحملُه على ما ثبت واستقرّ أولى.

ومما يُبيِّن - أيضا- أنّ الضمير المستتر ينبغي أنْ يكون مُذكَّرا حملا على المعنى قوله:

أرْمي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ

فأبدل (أجمع) من الضمير المستتر في (فرع)، مع أنّه هو دليل على أنّه مذكّر.

لُغَتُه : اللِّمّة : الشَّعْر الذي يجاوز شَحْمَة الأُذُن، ولا يَبْلُغ المَنْكِبِين، وقيل : اللِّمّة من الشَّعَر ما أَلَمَّ بالمَنْكِبِين. والحوادث: نُوَب الدهر، واحدُها حادِث، أو حادثة. وأودى به الموتُ: ذهبَ به.

مَعْناه: يخاطب جارةً له، سألته عن لِمّته ما ذهب بجمالها، فأجابها بأنّ حوادث الدهر أودى بها.

عَرَبِيَّتُه: لا بُدّ - عندي - من حذف صفة لـ (لِمّة)، ومضاف إلى الضمير المجرور بالباء على رواية أبي عليّ، وكأنّه قال: فإمّا تريني ولي لِمّة بيضاء فإنّ الحوادث أودى بجمالها، فحذف ذلك لفهم المعنى، وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب أنّ المراد بقوله[1]: " (أودى بها): أودى بِمُعظمها، فإنّ قوله (ولي لِمّة) في موضع نصبٍ على الحال، ومحال أنْ يكون له لِمّة في حال ذهاب الحوادث بجميعها "، وكرواية أبي عليٍّ وقع في الأصول[2]، ورواه سيبويه[3]:

فإمّا تَرى لِمَّتي بُدِّلَت

(١) النص مثبت في شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري (٣٤٦)، وهذا -كما ذكرت في التمهيد- دليل أن الصواب نسبة الكتاب لمحمد بن عبد الملك الشنتريني.

(٢) رواية الأصول لابن السراج المطبوع (٢/ ٤١٣)(فإن تبصريني)).

(٣) ينظر : الكتاب (٢/ ٤٦).

وهذه الرواية أجلى من رواية أبي عليٍّ، ورواه أبو عبيدة[1]:

فإن تَعهَديني ولي لِمَّةٌ

من العَهْد الذي هو الالتقاء، وكأنّه قال: فإن تلقيني ولي لِمّة بيضاء فإنّ الحوادث أودى بجمالها.

وقبله[2]-وهو أوّل قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد المَدانِ بن الدَّيّان الحارثي[3]-:

ألم تَنْهَ نفسكَ عمّا بها   بلى عادَها بعضُ أطرابِها ؟

لجِارَتنا إذ رَأتْ لِمّتي   تَقولُ: لكَ الويلُ أنّى بِها

وبعده[4]:

وقَبْلَكَ ساعَيتُ في رَبْرَبٍ   [إذا][5] نامَ سامِرُ رُقّابِها

١٤٢- / وأَنْشَدَ فيه أيضا[6]:   ٢٠/أ

وحَمّالُ المِئِينَ إذا ألَمّتْ   بنا الحَدثانُ والأَنِفُ النَّصُورُ[7]

البيت غُفْلٌ، أتى به شاهدا على صحّة ما قدّمه من أنّ (الحَدثان)، قد يراد به الكثرة فيكون في معنى (الحَوادث)؛ بدليل إلحاقه علامة التأنيث للفعل المسند إليه لمّا اضْطرَّ فقال: (ألّمت)،كما تلحق الفعل المسند إلى (الحوادث)، ويُبيِّن ذلك - أيضا- من

(١) ينظر : مجاز القرآن (١/ ٢٦٧)، وهي رواية الديوان أيضا.

(٢) ينظر : ديوان أعشى قيس (١٧١)، والمصباح (٩٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٤).

(٣) شاعر من شجعان أهل اليمن و أشرافها في الجاهلية، أدرك الإسلام، وأسلم، وتوفي سنة ١٠هـ. تنظر ترجمته في : النقائض (١/ ٣٢١)، والإصابة (١٠ / ٣٥٦)، والأعلام (٨/ ١٨٥).

(٤) ينظر : ديوان أعشى قيس (١٧١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٤).

(٥) ما بين القوسين مطموس في الأصل، و الإثبات من : ديوان أعشى قيس (١٧١).

(٦) التكملة (٣١٣).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٩)، والمصباح (٩٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٧)، وضرائر الشعر (٢٧٢).

جهة المعنى أنّه لا يعني حدثانا واحدا؛ لأنّه إنّما وصف ممدوحه بِكثرة بَذْلِه الرغبات عند نزول النوائب.

ومثل ذلك ممّا أُنِّث فيه المذكّر حملا على المعنى قول الشاعر[1]:

أَتَهجُرُ بيتا بالحجازِ تَلَفَّعَتْ به الخوفُ والأعداءُ مِن كُلِّ جانبِ؟

فألحق الفعل علامة التأنيث حملا على معنى المَخاوف أو المخافة، ومثل ذلك - أيضا- ما رواه الأصمعيّ[2] من قول بعضهم[3] : "ما كان ذلك مُذ دَجَتِ الإسلام"، أي : المِلّة، وما رواه -أيضا- عن أبي عمرو من أنّه سَمِع رجلا من اليمن يقول[4]: "فلان لَغُوب[5]، جاءته كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءته كتابي ؟ فقال: نَعَم،أليست بصحيفة ؟".

فأمّا قول الشاعر[6]:

أماويُّ قد طالَ التَجَنُّبُ والهَجْرُ وقد عَذَرَتني في طِلابِكُمُ العُذْرُ؟

فإنّما ألحق الفعل المسند إلى (العذر) علامة التأنيث؛ لأنه جمع العَذير التي يُراد بها الحال، فكأنّه قال: قد عذرتني أحوالي التي ترونها، ولا يكون جمع (عذير) الذي يراد به العاذر؛ لأنّه لا يقال: قد عذرني عاذِري، ولا عذرني عذيري، إذ لا يتوهّم أنّه عَذَرَه غيرُ عاذره فيقول ذلك، ويسوغ أنْ يقول: عَذَرَتْني أَحْوالي التي ترون،، أي: لَمّا رأيتموها

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الخصائص (٢/ ٤١٥)، و سر صناعة الإعراب (١/ ١٣)، وضرائر الشعر (٢٧٢).

(٢) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في : النخلة لأبي حاتم (١٥٥)، و ضرائر الشعر (٢٧٥).

(٣) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٠٣): "... ما رؤي مثل هذا منذ دجا الإسلام، وفي رواية " منذ دجت الإسلام"، وقال ابن الأنباري في الإنصاف (٢/ ٧٦٣): "... وكما جاء في الحديث "مذ دجت الإسلام ".

(٤) ينظر : الجمهرة (١/ ٣١٩)، والخصائص (١/ ٢٤٩)، وضرائر الشعر (٢٧٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٦).

(٥) في الأصل : (لقرب) تحريف، و اللغوب : الأحمق. ينظر : لسان العرب (لغب) (١٢/ ٢٩٥).

(٦) البيت لحاتم الطائي، وهو في : ديوانه (٥٠)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٩٧)، وضرائر الشعر (٢٧٥).

عَذَرتُموني، وهذا كما تقول لِمن قال: عفا عنك الأمير، إنّما عفا عني عذري، وعَفَت عنّي بَرَأتي.

ولا ينبغي أنْ يُحمل على أنْ يكون ممّا جُمع فيه (فُعْل) على (فُعُل) كـ (فُلْك)؛ لأنّ ذلك قليل، ولا ينبغي – أيضا – أنْ يُحمل على أنّه ممّا حُمل فيه (العذر) على معنى المَعْذِرة؛ لأنّ تأنيث المذكّر حملا على المعنى شاذٌّ في الكلام، وإنّما بابه الشِّعْر، ولا داعي إلى ارتكاب حمله على الشذوذ[1].

وتذكير الضمير العائد على (الحوادث) حملا على معنى (الحدثان) أسهل من إلحاق علامة التأنيث للفعل المسند / إلى (الحدثان) حملا على معنى (الحوادث)؛ لأنّ التذكير أصلٌ، والتأنيثَ فرعٌ، فرجوعُ المؤنّث إليه ردُّ فرعٍ إلى أصل. ٢٠/ب

لُغَتُه: لَمَّ به، وأَلَمَّ: نزل. والأَنِف: الغَضُوب[2] والكارِه للشيء الآبي منه، والأَنِفُ – أيضا –: المُتَنَزِّه عن الأشياء التي يجب أنْ يَتنزَّه عنها. والنُّصْرَة: إعانة المظلوم، و(النَّصُور) مِثالُ مُبالغةٍ منه.

مَعْناه: وصف ممدوحه بكثرة نُصرَتِه لقومه، واحتماله عنهم المغارمَ الثقال التي لا يستقلّ بأعبائها إلّا عُظماء الرجال.

عَرَبِيَّتُه: (مئين): يجوز أنْ تُعْرب إعراب جمع السلامة، وأنْ تكون[3] بالياء في كلّ حال، و[أن][4]تكون مُعربة بحركات الإعراب في النون، وكذلك (سنين)، فإذا أُعْربا بالحركات كان وزنُهما[5] عند الأخفش[6] (فَعِيْلا)، والأصل: (مَئِيٌّ)، و(سَنِيٌّ)، ولكن

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر (٢٧٥).

(٢) في الأصل (القضوب) بالقاف، تحريف.

(٣) جاءت (تعرب) و (تكون) في الأصل بالياء، وما أثبته متفق مع قوله بعد (وتكون معربة).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (وزنها) بالإفراد.

(٦) ينظر رأيه هذا في: الأصول (٣/ ٣٢٩)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٠٣)، والخزانة (٣/ ٣٧٥).

كسروا الفاء؛ لكسرة ما بعدها، وأجمعوا على كَسْرِها، كما أجمعوا على كسر القاف من (قِسِيٍّ)، ثمَّ أُبدِلَت النون من الياء، كما أُبْدِلت منها في قول الشاعر[1]:

فَأَصْبَحْنَ النساءُ مُسَلِّباتٍ ... له الوَيلاتُ يَمْدُدْنَ الثُّدينا

ألا ترى أنّ (الثُّدِينَ) جمع (ثَدْي)، وأصله (ثَدِيّ)، فأبدل من الياء نونا، ومثل ذلك -أيضا- قولهم: (الأثانين)، النون فيه بدل من ياء، والأصل: (أثانيّ)؛ لأنّه تكسير (أَثْناء)، و(أَثناء) تكسير (ثِني)[2]، كـ(صِرْم) و(أَصْرام)، و(أَصارِيم)[3]، وقد قالوا في الشعر (مِئِيْ) خفيفة ساكنة، قال[4]:

حَيدَةُ خالي ولَقيطٌ وعَلِيْ

وحاتِمُ الطائِيُّ وَهّابُ المِئِيْ

قال الأخفش[5]: " ولا أراهم أرادوا إلّا التثقيل فخفّفوا اضطرارا؛ لأنّهم لو أرادوا غير التخفيف لكان الاسم على (فِعِل)، وهو بناءٌ قليل".

وأجازوا[6] -أيضا- أن يكونا كـ(غِسْلين)، وهو الوجْه المختار عنده، قال[7]: "والقياس الجيّد أن يكون (سنين) كـ(غِسْلين) محذوفة، ويكون قول الشاعر: (السِّنِيْ)، و(المئِيْ)[8] مُرَّخما.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الجمهرة (٣/ ٥١١)،والمخصص (٢/ ٢٢) و(١٤/ ١١٦)، ولسان العرب (ثدي) (٢/ ٨٨)، وجاء في الأصل (ملبسات) تحريف.

(٢) في الأصل (أثنين) تحريف.

(٣) ينظر: الصحاح (صرم) (٥/ ١٩٦٥).

(٤) البيتانِ لامرأة من بني عامر، وقيل: لامرأة من عقيل، وهما في: النوادر في اللغة (٣٢١)، والأصول (٣/ ٣٢٩)، وضرائر الشعر (١٣٤)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٠٣)، والخزانة (٧/ ٣٧٥).

(٥) ينظر: الأصول (٣/ ٣٢٨)، والمصباح (٩٤/ أ)، والخزانة (٧/ ٣٧٦).

(٦) أي: أن يكونا على وزن (فِعْلين)، إذ الأصل (مِئين)، (سِنين).

(٧) ينظر: الأصول (٣/ ٣٢٨)، والخزانة (٧/ ٣٦٧).

(٨) (المئي) ورد في البيت الثاني من البيتين السابقين، أما (السِّني) فقد ورد في البيت الذي يليهما، وهو:
يأكل أزمان الهُزال و السِّنِيْ. ينظر: النوادر في اللغة (٣٢٢)، والأصول (٣/ ٣٣٢).

فإن قلت : لم يجئ (فِعْلين) في الجمع، وقد جاء (فَعيل)، نحو: (كَليب) و(عَبيد)، وجاء منه ما لزم الكسر في بابه، نحو (ضِئين)، فإنّ[1] من الجمع ما لم يجئ مثله إلّا بغير اطّراد كـ (سَفْر)، وما ليس له نظير كـ(عِدًى)، وإذا جعلت (مئينا)،و(سنينا)، (فَعيلا) جعلت النون بدلا، والبدل لا يقاس، ومخالفة الجمع للواحد قد كَثُرت، فإن تحمله على ما لا بدل فيه أولى " انتهى.

/ وينبغي - عندي - أنْ يُحمل قول مُزَرِّد[2]: ٢١/أ

أتيتُ بني عَمِيّ فكان عَطاؤُهُم ثـلاثَ مِئـي منهـا قِـسِيٌّ وزائِـفُ

على أنّه محذوف من أحد الوجهين.

وليس (مِئي) بالنسبة إلى (مِئية) كـ (تَمْر) بالنسبة إلى (تَمْرَة)، وإن كان بعض النحويّين قد أجاز ذلك[3]؛ لأنّ بنات الحرفين لم تجتمع على هذا، فلا يُحمل على ما لا نظير له.

وأجاز السيرافيّ[4] أنْ يكون (المِئيّ) على (فُعُول)، كُسِرت الميم منه كما كُسِرَت قاف (قِسِيّ)، أو إتباعا لحرف الحَلْق، ثمّ خُفِّفَت كما يُفْعَل بها في القوافي.

وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنّ (مِئية) وزنها (فِعلَة)[5]، وجمع (فِعْلة) على (فُعُول) شاذٌّ لم يجئ منه إلّا (حِلية)، و(حُلِيٌّ)، و(حِقْبَة)، و(حُقُوب).

---

(١) هكذا في الأصل،وحق الكلام أن يقول (فالجواب أنّ).

(٢) هو مزرد – وقيل: يزيد – بن ضرار بن حرملة الغطفاني، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، وأسلم. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (١/ ٣٠٤)، والإصابة (٦/ ٨٥)، والأعلام (٧/ ٢١١)، وقوله هذا في : ديوانه (٢٠)، وإصلاح المنطق (٣٠٠)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٦).

(٣) نَسَب ابن السراج هذا القول إلى يونس، ينظر : الأصول (٣/ ٣٢٩).

(٤) ينظر : شرح الكتاب له (ج٢/ ٣٦/ أ).

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٤).

وينبغي لصاحب هذا القول أنْ يُجيز في (مئين) في لغة مَن أعربه بالحركات أنْ يكون أصله (مُئِيّ)، ثمّ كُسِرت ميمه، والْتُزِم الكسر فيها كما الْتُزِم ذلك في قاف (قِسِيّ)، ثمّ أُبْدِلَت النون من الياء، كما أُبْدِلَت منها في (الثدين).

وكذلك ينبغي له- أيضا- أنْ يقول في (سنين) في لُغة مَن أعربها بالحركات؛ لأنّ (سَنَة) (فَعْلَة)[1]، و(فَعْلَة) قد تجمع على (فُعُول) كـ (بُدُور).

ويجوز -أيضا- أن تكون (سنون) و(مئون) في حال إعرابها بالحركات هما المستعملانِ بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض؛ إلّا أنّهما أُعْربا بالحركات، وسوّغ ذلك كون علامة الجمع عِوضا من الحرف المحذوف، ألا ترى أنّهم لا يفعلون ذلك بالصالحين وما أشبهه ممّا ليس بمحذوف، وقد جاء ذلك في المحذوف كثيرا، قال الشاعر في حذيفة بن بدر[2]:

وَلَقَدْ وَلَدْتَ بنينَ صِدْقٍ سادَةً ... ولأَنْت بَعْدَ أَبيك كُنْتَ السَّيِّدا[3]

وقال الطِّرِمّاح[4]:

تُرى أَضواؤُهُم مُتجاوراتٍ ... على الأَشرافِ كالرُّفَقِ العِزِينِ

وقال[5]:

خَلَت إلّا أَياصِرَ أو نُئِيّا ... محافِرُها كَأَسْرِيَةِ الإِضِينِ

وقال[6]:

---

(١) أصل سنة: سنوة، بدليل قولهم في الجمع سنوات، أوسنهة. فالوزن المذكور جيء به على الأصل. ينظر: الأصول (٢/ ٣٣٥).

(٢) هو حذيفة بن بدر الفزاري، صاحب الفرس المعروفة بـ(الغبراء) التي أجريت مع الفرس (داحس) وكان بسببهما الحرب المشهورة (داحس و الغبراء). ينظر: نهاية الأرب (٥/ ١٤٢)، و الأعلام (٢/ ١٧١).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: إيضاح الشعر (١٨٣)، والممتع في التصريف (١/ ١٤٣)، وضرائر الشعر (٢٢٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٢).

(٤) أي: الطرماح بن بدر، ينظر: ديوانه (٢٩٣)، وإيضاح الشعر (١٨٦).

(٥) ينظر: ديوان الطرماح (٢٨٥)، وإيضاح الشعر (١٨٦)، والتصريح (٥/ ١١٢).

(٦) ينظر: ديوان الطرماح (٢٨٧)، وإيضاح الشعر (١٨٧)، والخزانة (٨/ ٧٠).

حِسانُ مَواضعِ النُّقَبِ الأَعالي　　غِراثُ الوُشْحِ صامِتَةُ البُرِينِ

وقال -أيضا- في وصف القطاة[1]:

ترى لِخُلُوقِ جِلَّتِها أداوى　　مُولَّعةً كَتَولِيعِ الكُرِينِ

قال أبو عليّ [2]: "وقد كثُر هذا الضرب حتّى لو جُعِل قياسا مُستمرّا لكانا مذهبا".

وقال الفرّاء[3]: " إنّ ذلك يكثُر في أسد وتميم وعامر "، قال: " أنشدني بعض بني عامر[4]:

ذَراني مِن [نجدٍ][5] فإنَّ سِنينَهُ　　لَعِبْنَ بنا شَيبا وشَيَّبْنَنا مُرْدا

/ وأنشدني بعض بني أسد[6]: 　　٢١/ب

مِثلُ المَقالي ضُرِبَت قُلِينُها

وبعضهم - أيضا- [7]:

إلى بُرينِ الصُّفْرِ المَلْويّاتِ ".

وهو عنده قياس، وزعم[8] أنّهم لا يفعلون ذلك في المنقوص الأوّل نحو [...][9]؛ والسبب في ذلك - عنده - أنّ علامة الجمع لمّا لم تقع في موضع المحذوف لم يتوهّموها من الأصل،كما توهّموا ذلك في المحذوف اللام، فأُجري لذلك مُجرى (الزيدِين)، وما

---

(١) ينظر : ديوان الطرماح (٢٩٥)، وإيضاح الشعر (١٨٧).

(٢) إيضاح الشعر (١٨٦).

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣)، ونصه (... وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر).

(٤) البيت للصمة القشيري في : ديوانه (٩)، وإيضاح الشعر (١٨٢)، وضرائر الشعر (٢٢٠)، وتخليص الشواهد (٧١)، والتصريح (١/ ٣٥٦).

(٥) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣)، وتهذيب اللغة(٩/ ٢٢٦)، و المقاصد الشافية (١/ ١٩٣).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣)، و المقاصد الشافية (١/ ١٩٣).

(٨) أي: الفراء، ينظر : معاني القرآن له (٢/ ٩٣).

(٩) مكان النقط بياض في الأصل بمقدار كلمتين ، لعلها من الكلمات التي مثل بها الفراء في معاني القرآن له (٢/ ٩٣) "زنة، لدة، دية" لاعتماد المؤلف على كلامه.

أشبهه مما ليست علامة الجمع فيه عوضا من محذوف، فكما أنّ (الزيدِين) وأمثاله لا يعرب بالحركات، فكذلك المنقوص الأوّل.

وأمّا قول الإصبع[1]:

إنّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محُافظةٍ   وابنُ أبيٍّ أبيٍّ مِن أَبِيِّينِ

وقول الفرزدق[2]:

إنّي لَباكٍ على ابنَي يوسُفٍ جَزَعا   ومِثْلُ فَقْدِهما للدِّين يُبْكِيني

ما سَدَّ ميتٌ ولا حيٌّ مَسَدَّهما   إلّا الخَلائِفُ مِن بَعْدِ النبيِّينِ

فإنّما كُسِرت النون في (أبيِّين) و(النبيِّين) على أصل التقاء الساكنين، كما كُسرت في التثنية لذلك، وليست الكسرة إعرابا، والدليل على أنّ نون الجمع قد تُكسَر على أصل التقاء الساكنين، قول جرير[3]:

أَتُوعِدُني وراءَ بني رَباحٍ   كَذَبتَ لَتَقْصُرَنّ يَداكَ دوني

عَرَفْنا جَعفَرا وبني رَباحٍ   وأَنْكَرنا زَعانفَ آخَرينِ

فكسر نون (آخرينَ)؛ لالتقائها ساكنة مع الياء، وليست الكسرة إعرابا؛ لأنّ (آخرين) صفة لمنصوب، وأمّا قول الآخر[4]:

رُبّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي طَلالٍ   لا يَزالونَ ضاربينَ القِبابِ

فيُتخرّج على أنْ يكون: ضاربين جياد القِباب، فَحَذَف المضاف[5]؛ لدلالة المعنى عليه، وأبقى المضاف إليه على إعرابه، فيكون نحو قراءة[6] مَن قرأ ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[7] بخفض (الآخِرَةِ)، أي: عرض الآخرة.

---

(١) يريد ذا الإصبع العدواني، ينظر : ديوانه (٨٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٨)، والخزانة (٨/ ٦٦)

(٢) لم أجدهما في ديوانه، وهما في : الكامل (٢/ ٦٣٣)،و سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٨)، والخزانة (٨/ ٦٦).

(٣) ينظر : ديوانه (٥٧٧)، والبيت الثاني في : شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٨٥)، والتصريح (١/ ٢٦٥).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في مغني اللبيب (٢/ ٧٣٩)، والتصريح (١/ ٢٥٧)، والخزانة (٨/ ٦١).

(٥) في الأصل الظرف.

(٦) هي قراءة سليمان بن جمّاز المدني، ينظر : المحتسب (١/ ٢٨١)، والبحر (٤/ ٥١٨).

(٧) الآية (٦٧) من سورة الأنفال.

وقد يُتخرّج - أيضا- على أنْ يكون التقدير: ضاربينَ للقباب، فحَذَف حرف الجرّ، وأبقى عمله، مع أنّ الذي يتعلق به المجرور ظاهر، فيكون مثل قول الشاعر[1]:

رَسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه كِدْتُ أَقضي الغَداةَ مِن جَلَلِه

ونحو ما أنشده الجوهريّ في "الصحاح"[2] من قول الشاعر[3]:

وكَريمةٍ مِن آل قيسَ أَلَفْتُهُ حتّى تَبَذَّخَ فارتقى الأَعلام

التقدير: إلى الأعلام، فحذف (إلى)، وهو يريدها، فعلى هذا (المئين) من قوله: (وحمّال المئينِ) تحتمل وجهينِ من الإعراب[4]:

/ الأوّل: أنْ يكون مخفوضا بإضافة (حمّال) إليه، فتخفِض النون إنْ جعلتها حرف إعراب، وتفتحها إن لم تجعلها حرف إعراب على ما تقدّم، وإن[5] قدّرت حذف التنوين من (حمّال) لالتقاء الساكنينِ على حدّ قول مَن قرأ[6] ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ﴾[7] بغير تنوين، وعلى حدّ قول الشاعر[8]: 22/أ

ولا ذاكِرَ اللهَ إلاّ قَليلا

---

(1) البيت لجميل بثينة، وهو في: ديوانه (187)، والخصائص (1/ 285)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (1/ 224)، وضرائر الشعر (144). والتقدير فيه: ورب رسم دار.

(2) ينظر: مادة (ألف) (4/ 1332).

(3) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: شرح ابن عقيل (1/ 375)، والدرر (4/ 192).

(4) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 517)، وشرح شواهد الإيضاح (348).

(5) كان ينبغي هنا أن يقول (والثاني)، أي الثاني من وجهي الإعراب؛ لأنّه قال قبلُ (والأوّل).

(6) هي قراءة زيد بن علي و أبان بن عثمان وابن أبي إسحاق و الحسن و أبي السمّال وأبي عمرو. ينظر: كشف القراءات (2/ 391)، و البحر (8/ 528)، والدر المصون (11/ 150).

(7) الآية الأولى والثانية من سورة الإخلاص.

(8) هو عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي، صدره * فألفيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ * وهو في: ديوانه (54)، والكتاب (1/ 169)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (2/ 447)، وضرائر الشعر (105).

كان منصوبا بالفتحة التي في النون، إن جعلت النون حرف إعراب، أو بانقلاب الواو ياء[1]، إن لم تجعلها حرف إعراب.

وقبل البيت [2]:

أَلا ذَهَبَ المُحامي والمجيرُ ومِدْرَهُنا[3] الكَمِيُّ إذا نُغيرُ

ورواه الكسائيّ [4]:

أَلا هَلَكَ الشبابُ المستنيرُ

باب أسماء المؤنّث

١٤٣- أنشد في الباب[5]:

وَقَدْ عَلَوتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُني يومٌ قُدَيدِيمَةَ الجَوزاءِ مَسمومُ[6]

البيت لِعَلْقَمَة بن عَبَدَة[7] بن نعمان بن قيس، أحد بني عَبيد بن ربيعة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم[8]، وكان يُقال له: عَلْقَمَة الفَحْل؛ لأنّ في رهطه رجلا يُقال له: عَلْقَمَة الخصيّ، وهو: عَلْقَمَة بن سهل، أحد بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم[9].

أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره من أنّهم شذّوا في شيء من تصغير المؤنّث

---

(١) عبر عن تغير الإعراب من الرفع إلى النصب بانقلاب الواو ياء، وهو قول الجرمي. ينظر: أسرار العربية (٤٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٩)، وإيضاح الشعر (٥٧٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٥).

(٣) في الأصل (مرهنا)، تحريف.

(٤) تنظر هذه الرواية في: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٩)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٢١)،وإيضاح الشعر (٥٧٠)، والمثبت في هذه المصادر (الشهاب) بدل (الشباب).

(٥) التكملة (٣١٥).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- لعلقمة الفحل، وهو في: ديوانه (٧٣)، والمقتضب (٢/ ٢٧٣) و(٤/ ٤١)، والمصباح (٩٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٩).

(٧) قال البغدادي في الخزانة (٣/ ٢٨٢): "عبدة بفتح العين والباء".

(٨) تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٩٨)، والخزانة (٣/ ٢٨٢).

(٩) ينظر: المؤتلف والمختلف (١٩٨).

الزائد على ثلاثة[1] أحرف،فألحقوا فيه التاء مُنَبِّهةً على أنّ الأصل كان أنْ يُؤتى بها، لولا أنّهم أقاموا الحرف الزائد على الثلاثة مُقامَها، ألا ترى أنّه قد قال في تصغير (قدّام) -وهي زائدة على ثلاثة أحرف-: (قديديمة)، فرجع إلى الأصل المرفوض.

ومثل ذلك قولهم في تصغير (وَراء): (وُرَيِّئَة)، وما حكاه الفرّاء[2] من قولهم في تصغير (أمام): (أُمَيِّمَة).

وليس إلحاقها في (حُبَيِّرَة) و(لُغَيغيزَة)[3] على حدّ إلحاقها في هذه الظروف، بل عوضا من ألف التأنيث، كما عُوِّضت التاء في (زنادقة) و(فرازنة) من الياء المحذوفة من (زنديق)، والألف المحذوفة من (فرزان)[4].

ومن النحويّين مَن زعم أنّ إلحاق التاء في تصغير هذه الظروف الثلاثة ليس بشاذٍّ، واستدلّ على ذلك بأنّها مؤنّثة، وسائر الظروف مُذكّر، وهي مع ذلك غير متصرّفة، فليس لك طريق إلى معرفة تأنيثها بإسناد فعل إليها، ولا إشارة، ولا غير ذلك مما يُعْرف به التأنيث [5]، فلولم تلحقها تاء التأنيث في التصغير لم يُعلم تأنيثها، بل كان يذهب الوَهْم إلى التذكير حملا على سائر الظروف[6].

/ وهذا الذي ذهبوا إليه باطل، إذ قد يُعلم تأنيثها بالضمير العائد عليها، ولا مانع من ذلك، ألا ترى أنّه قد حُكِيَ التذكير في (قدّام)، وأُستُدِلَّ على ذلك بعودة ٢٢/ب

---

(١) في الأصل (أربعة)تحريف.

(٢) ينظر : المذكر و المؤنث له (١١٠).

(٣) في الأصل (بُعيعيرة)، ولا وجه لها.

(٤) المحذوف في فرزان عند سيبويه وكثير من النحويين التاء.ينظر : الكتاب (٣/ ٤٢٢) ، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٣٦-٥٦٠).

(٥) مما يعرف به التأنيث -أيضا- ثبوتها في تصغيره، أو فعله، وسقوطها من عدده، ووصفه بالمؤنث. ينظر : أوضح المسالك (٣/ ١٦٠).

(٦) من بين هؤلاء النحويين الذين ذهبوا إلى هذا: أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث له(٢١١)، والمبرد في المقتضب (٢/ ٢٧٣)، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٢٧).

ضمير المذكّر عليه، قال الشاعر[1]:

أنـتَ امرؤٌ قُـدّامَ أبـيـاتِـهِ   مِن سُوء ما يَكسِبُ كَلْبٌ عَقورْ
لا زائـلٌ عنـه فـإن زارَهُ   زورٌ أَلَمّـوا بكَ بئسَ المَزورْ

فكما استدلّ على تذكيره بتذكير الضمير فما المانع - أيضا - أنْ يُستدلّ على التأنيث بتأنيثه.

وأمّا الفرّاء[2] وأبو العبّاس ثعلب[3] فقياس مذهبهما أنّ إلحاق تاء التأنيث في تصغير (قُدّام) هو القياس ، فإنّ أبا بكر بن الأنباريّ حكى عنهما في كتاب " التذكير والتأنيث "[4] له أنّ ما يُؤنَّث ويُذكَّر إذا صَغّره مَن يُؤنِّث ألحقه التاء فرقا بين لُغَته ولُغَة مَن يُذكّر، وحكيا[5] في تصغير (ذِراع) و(كُراع): (ذُرَيِّع) و (كُرَيِّع) في لُغة مَن ذكّر، و(ذُرَيِّعة) و(كُرَيِّعة) في لُغة مَن أنّث، فكذلك (قدّام)، يقول في تصغيرها : (قُدَيديمة) مَن أنّثها، ومَن ذكّرها قال في تصغيرها : (قُدَيدِيم) .

وقد حكى الكسائيّ[6] إسقاط التاء من تصغير(قُدّام) في لُغَة مَن ذكّره، وحكى الجوهريّ[7] إسقاطها من تصغير (قُدّام) و(وراء) على الإطلاق.

---

(١) البيتان في المذكر و المؤنث لابن الأنباري (٣٧٧)،وقد نسبهما لأحد شعراء هذيل، ولم يسمّه، وقد بحثت عنهما في شرح أشعارهم فلم أجدهما، و هما بلا نسبة في : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥١٩)،و شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٨/ أ).

(٢) ينظر : المذكر و المؤنث له (١٠٩).

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٧٠٦).

(٤) ص (٧٠٦).

(٥) تنظر حكاية الفراء هذه في : المذكر والمؤنث له (٧٧)، وأمّا حكاية أبي العباس ثعلب فقد سبق أن حكاها عنه ابن الأنباري في المذكر والمؤنث له (٧٠٦).

(٦) ينظر : المحكم (قدم) (٦/ ١٩٧).

(٧) ينظر : الصحاح (٥/ ٢٠٠٨).

وهذا الذي ذهبا إليه باطلٌ في القياس، وغير مُطَّرِد في السماع.

أمّا بُطلانُه في القياس فإنّه إذا لم تلحق التاء في تصغير ما يُذكّر ويُؤنّث فلا يلزم التباسها، إذ قد يقع الفرق بينهما من جهات أُخر، كالإخبار، والإشارة، والإضمار.

وأمّا عدم اطّراده فإنّه لم يُسمع إلّا في هذه الألفاظ الشاذّة، ولم يُسمع في نظائرها من الأسماء، ألا ترى أنّه لم يَحْكِ أحد في تصغير (لسان) و(حاجب) (لُسَيِّنَة) ولا (حُويجِبَة)، ولا حُكي في سائر أمثالها فيما يُذكّر ويُؤنّث، فثبت أنّ ما جاء من ذلك خرج مَنْبَهً على الأصل.

لُغَتُه: (قُتُود الرَّحْل): خَشَبُه، وقيل: جميع أداته، واحدتُها: قَتَد أو قِتْد، الأخيرة عن كراع[1]. و(الرَّحْل): مَرْكَب البعير والناقة. والسُّفْعَة: سَواد وشُحوب، وقيل: سواد تُشْرِبُه حُمْرَة، و(يَسْفَعُني) منه، أي: يَلفَحُني فَيُغيِّرُ لَونَ بَشرتي. و (الجَوزاء): بُرْجٌ من بُروج السماء، يَنْقضي بِمَغيبه، وطلوعُ السرطان بعده فصلُ الربيع. و(مَسْموم): ذو سموم، وهي الريح الحارّة[2].

مَعْناه: يقول: إنّه لِقوّته وجَلَده يسير في مثل هذا الوقت على عُلُوِّ قتده مُحتمِلا لَفْحَ السَّمائم في طلب المكارم.

/ **عَرَبِيَّتُه**: (قُديديمة الجوزاء) في موضع صفة لليوم، أي: يوم كائن قدّام طلوع الجوزاء بالغداة، وذلك لا يكون إلّا في حَمارَّة القيظ[3]. و(مسموم) صفة ثانية، وكان 23/أ

---

(1) هو علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل، المتوفى سنة 310هـ. له من المؤلفات: المنتخب في غريب كلام العرب، والمنجَّد، والمجرَّد. تنظر ترجمته في: الفهرست (133)، والبلغة (207) وبغية الوعاة (2/ 58). وقوله هذا في: المجرد (107) (المخطوط).

(2) في الأصل (الجارة). ينظر: لسان العرب (سمم) (6/ 373).

(3) حمّارة القيظ: شدةُ حرِّه، ينظر: لسان العرب (حمر) (3/ 319).

الوجه تقديم الاسم على الظرف لولا الضرورة [1]، ويروى[2]: (يومٌ تجيء به الجَوزاءُ مَسمومُ)، أي: تطلع عند حضوره، فكأنّها هي التي جاءت به، ولا حجّة في البيت على هذه الرواية.

وبعد البيت[3]:

حامٍ كأنّ أُوارَ النارِ شامِلُهُ ... دُونَ الثِّيابِ ورأسُ المرءِ معمومُ

باب لحاقِ علامة التأنيث للأسماء

١٤٤- أنشد أبو عليّ في هذا الباب[4]:

في سَعْي دُنيا طال ما قد مُدَّت[5]

هذا الشطر للعجّاج، أتى به شاهدا على صِحّة ما ذكره من أنّه قد تستعمل[6] بعض الصفات التي على (فُعْلى) ومذكّرها (الأفْعَل) استعمال الأسماء، فتُنْزَع منها الألف واللام، ومثله قول المُثَلَّم بن رِياح المُرّيّ [7]:

إنّي مُقَسِّمُ ما مَلَكَتُ فجاعلٌ ... أَجْرا لآخِرَةٍ ودُنيا تَنفعُ

فـ(الدنيا) في الموضعينِ تأنيث (الأدنى)، وقد أُسْتُعْمِلت بغير الألف واللام، وروى ابن الأعرابيّ [8]: (ودُنيًا تنفعُ) بالتنوين، وهو نادر غريب، ووجه ذلك - عندي - أنْ

(١) المؤلف يرى أن تقديم النعت غير المفرد مع وجود المفرد يعد ضرورة، وقد كرر ذلك في بعض مؤلفاته الأخرى. ينظر: المقرب (١/ ٣٠٣-٣٠٤)، وشرحه الكبير على الجمل (١/ ٢١٧).

(٢) هي رواية الديوان كما سبق أن ذكرت.

(٣) ينظر: ديوان علقمة الفحل (٧٣)، و المصباح (٩٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٠).

(٤) التكملة (٣١٩).

(٥) هذا الشطر -كما قال المؤلف- للعجاج، وهو في: ديوانه (١/ ٤١٠)، والمصباح (٩٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٠)، وشرح المفصل (٦/ ١٠٠).

(٦) في الأصل (يستعمل) بالياء التحتية.

(٧) شاعر جاهلي. ينظر: معجم الشعراء (٢٧٠). وينظر قوله هذا في: شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٦٥٧)، وضرائر الشعر (٢٥)، والخزانة (٨/ ٢٩٧).

(٨) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٩٨)، والمصباح (٩٥/ ب)، وضرائر الشعر (٢٥).

يكون من قبيل ما صُرِف في الشعر.

فإن قيل: إنّ البصريّين لا يُجيزون صرف المؤنّث بالألف المفردة في الشعر؛ لأنّه لا فائدة في ذلك، إذ لا تُقام به قافية، ولا يصحّ به وزن.

فالجواب: أنّ الشعر قد يَسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يضطرّ إلى ذلك شاعر؛ لأنّه مَوضع قد أُلِفت فيه الضرائر[1]، ومن ذلك قوله[2]:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلى وكَريمٍ بُخْلُه قد وضَعَهْ

في رواية مَن جرّ (مُقرف)، ألا ترى أنّه فصل بين (كم)، وما أُضِيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يَختَصّ به الشعر، مع أنّه لم يضطرّ إلى ذلك؛ لأنّه يخرُج عن ذلك برفع (مقرف) ونصبه.

وسَوَّغَ أبو الفتح[3] أنْ تكون الألف للإلحاق[4]، فيكون الاسم ملحقا بالجُخْدَب[5]، ولمّا غلب على (دنيا) أن تكون أَلِفُها للتأنيث أَلِفُوا قلب الواو ياء[6]، وأَجرَوها على المعتاد فيها.

وسَوَّغَ[7]- أيضا- أن تكون (دُنيًا) - في رواية مَن نوّن - (فُعْيَلا) كـ(عُلْيَب)، واَسْتَضْعَفَ الوجهين[8].

---

(١) ينظر رأي المؤلف هذا في: ضرائر الشعر (١٣، ٢٥)، ومُثُل المقرب (٥٥٦).

(٢) البيت لأنس بن زنيم في: ديوانه (١١٣)، ونسب لأبي الأسود الدؤلي، ولم أجده في ديوانه، كما نسب في الحماسة البصرية (٢/ ٥٤١) لعبد الله بن كريز. وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢/ ١٦٧)، والمقرب (٣٩١)، وضرائر الشعر (١٣)، والخزانة (٦/ ٤٦٨).

(٣) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٨٩).

(٤) أي أن يكون وزن (دنيا) (فَعْلَل) لا (فُعْلى).

(٥) في الأصل (ما عد الجخدب)، والتصويب من: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٩٨).

(٦) (دنيا) من ذوات الواو؛ لأنّها من الدنو، وسيأتي حديث المؤلف عنها في إعراب هذا الشاهد.

(٧) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٩٨).

(٨) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٩٨).

ولا يسوغ ذلك -عندي- لأنّ (فُعْلَلا) ليس بناءَ أصلٍ عندنا[1] / بخلاف ما ذهب إليه أبو الحسن [2]، فيضعُف الإلحاق به، وأمّا (بُهْماة) فألِفُه زائدة للتكثير لا للإلحاق، إلّا أنّها لم ترد في هذا البناء للتكثير إلّا مع تاء التأنيث، كما أنّ الواو لم ترد في (عَرْقُوة) إلّا معها.

٢٣/ب

وكذلك (فُعْيَل) بناءٌ معدوم عند سيبويه، وقليل عند غيره[3]، فلا ينبغي أنْ يُحملَ عليه.

و-أيضا- فإنّ المعنى يَشهد بأنّها (فُعْلى)، تأنيث الأدنى، ألا ترى أنّ هذه الدار إنّما قيل لها: دُنْيا؛ لأنّها أدنى من الدار الآخرة، فهي لذلك أشدُّ الأشياء مباعدة لـ(فُعْيَل) و(فُعْلَل) جميعا.

وزعم القزّاز[4] أنّ بعض اللّغويّين حكى: رَجُلٌ خُنثًى بالتنوين، وهو فرق بينهما، فإن صحّ ذلك ثبت أنّ ألف (فُعْلى) قد تكون لغير التأنيث، بل للتكثير مثلها في (بُهماة)، وتكون (دنيًا) في رواية ابن الأعرابيّ مثلها، ولا يحتاج إلى تأويل.

وقد جاءت (فُعْلى) تأنيث (الأَفْعَل) بغير ألف ولام في قليل من الكلام، حكى ابن الأعرابيّ[5] عن حُنَيف الحَناتم[6]، وكان من آبَل الناس -أي: من أعلمهم برعي الإبل وأحوالها- : "الرّمكاء بُهْيا، والحَمراء صُبْرى، والخوّارة غُزْرى، والصَّهْباء

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف (١/ ٦٧).

(٢) الذي ذهب إليه أبو الحسن الأخفش أنه أضاف بناء (فُعْلَل) نحو: جُخْدَب - لأبنية الأسماء الرباعية الأصول. ينظر: المنصف (١/ ٢٧)، وشرح الملوكي في التصريف (٢٦).

(٣) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٩٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٦٨).

(٤) هو محمد بن جعفر القزاز القيرواني، المتوفى سنة ٤١٢هـ، له من المؤلفات: ما يجوز للشاعر في الضرورة، والجامع في اللغة، والعديم النظير، وغيرها. تنظر ترجمته في: البلغة (٢٥٨)، وبغية الوعاة (١/ ٧١)، والأعلام (٦/ ٧١). وقوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) تنظر هذه الحكاية في: المقصور والممدود للقالي (٣٥٨) والمحكم (بهو (٤/ ٣١٧).

(٦) رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة. ينظر: ثمار القلوب (١٠٧)، وجمهرة الأمثال (١/ ١٦٣).

سُرْعى، وفي الإبل أُخرى، إنْ كانت عند غيري لم أَشتَرِها، وإن كانت عندي لم أَبِعْها، حمراء بنت دهماء"[1]. أي : لا أبيعها من نفاستها عندي، وإن كانت عند غيري لا أشتريها ؛ [لأنّه] [2]لا يبيعها إلّا بِغَلاء.

فقال: (بُهْيا) و(صُبْرى) و(غُزْرى) و(سُرْعى) بغير ألف ولام، وليست الياء في (بُهْيا) وضعا، إنّما هي الياء التي في الأَبْهى، وتلك الياء واو في وضعها ، وإنّما قلبتها إلى الياء لمجاوزتها الثلاثة.

لُغَتُه: السعي : العمل هنا، ومنه قيل للعُمّال على الصدقات: سُعاة، وهو واقع على كُلِّ عمل من خير أو شرّ عن صاحب " العين "[3]، وقال كُراع[4]: "السعي في الخير، والسعاية في الشرّ ". والمدّ : المَطْل والإمهال.

مَعْناه: يقول : إنّ الإنسان يُجازى على عمله في سعي دنيا مَدَّت له حِبالَ أَمَلِه.

ومَن روى: (مُدَّت) - بضمّ الميم- أراد أنّها مُدّت لعامريها إلى غاية لا بُدّ من تَقَضِّيها[5].

عَرَبِيَّتُه: (الدُّنيا)[6] من ذوات الواو؛ لأنّها من الدُّنُو، فأصلها (دُنْوى) إلّا أنّ العرب قلبت الواو فيها، وفي أمثالها من الأسماء ممّا هو على وزن (فُعْلى)[ياء][7] تخفيفا، وفرقا بين الاسم والصفة، كما قلبوا الياء في (فَعْلى) واوا فرقا بينهما، وكان القلب في الأسماء دون الصفات / كما كان قلب الياء واوا من (فَعْلى) في الأسماء دون الصفات، نحو:(شَرْوى) من شَرَيتَ،ألا ترى أنّك لا تَقْلِب في الصفة، بل تقول: امرأة خَزْيا.

٢٤/أ

---

(١) جاء في : المقصور والممدود للقالي (٣٥٨) و المحكم (بهو (٤/ ٣١٧) بعد هذا القول (وقل ما تجدها) .

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) ينظر : العين (٢/ ٢٠٢).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) ينظر : المصباح (٩٥/ ب).

(٦) في الأصل (الدُّنى) وهو جمع الدُّنيا.

(٧) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

وإنّما كان القلب في (فُعْلى) في الاسم دون الصفة؛ لأنّ الاسم أخفُّ من الصفة؛ لأنّها تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، فكان الاسم لذلك أَحْمل للثِّقل، وقلْبُ الواو ياءً في (فُعلى) - لما فيه من التخفيف- أحسنُ من قلب الياء واوا في (فَعْلى)، إلّا أنّه مع حُسْنه خارج عن القياس؛ لأنّه قلبٌ من غير مُوجِب، ولولا ورود السماع به لَما قُبِل[1]، وكأنّهم أرادوا بذلك ضربا من المعادلة بين الياء والواو، فجعلوا إبدال الواو ياء في (فُعْلى) كالعوض من إبدال الياء واوا في (فَعْلى).

فإن قال قائل: إنّ (القُصْوى)[2] و(العُليا) و(الدُّنيا) صفات، قال تعالى: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾[4]، وقد أُبدِلَت الواو منها ياء ، فكيف زَعَمْتَ أنّ العرب إنّما تفعل ذلك في الأسماء ؟.

فَعَن ذلك جوابانِ:

أحدهما: ما ذكره ابن جنّي[5] من أنّها لمّا كثُر استعمالها استعمال الأسماء في ولايتها العوامل، وتَرْكِ إجرائها تابعة أُجْرِيَت مُجراها[6].

والآخر: ما ذهب إليه الزجّاج[7] من أنها إنّما عُومِلَت مُعاملة الأسماء في قلب الواو ياء لمّا جرت مَجراها من حيث جمع (الأَفْعَل) منها على (الأَفاعِل)، ألا ترى أنّك تقول في جمع (الأفضل) (الأفاضل) كـ(أَفْكَل) و(أَفاكل)، ولا تقول (فُضْل) كـ(حُمْر).

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف (٢/ ٥٤٥).

(٢) هكذا جاءت في الأصل بالواو (القصوى) وكذا في الآية الآتية وهي على خلاف مراد المؤلف بدليل النظائر ، ويمكن التمثيل على (القصيا) - بالياء - بقراءة زيد بن علي ﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْيا﴾. ينظر: البحر (٤/ ٥٠٠).

(٣) الآية (٢٠) من سورة الحديد.

(٤) الآية (٤٢) من سورة الأنفال.

(٥) ينظر: المنصف (٢/ ١٦١).

(٦) اكتفى بهذا الوجه في: الممتع في التصريف (٢/ ٥٤٤).

(٧) لم أجد قوله هذا في المطبوع من مؤلفاته.

والصحيح - عندي - ما ذكره الزجّاج؛ لأنّ استعمالها غير تابعة في الأكثر لا يُوجِب لها أنْ تُعامَل مُعامَلة الأسماء،ألا ترى أنّ(بَيداء) لا تستعمل تابعة،و (حَوراء) يَكثُر استعمالُها غير تابعة، ولم تعامِلها العرب مع ذلك معاملة الأسماء، بل قالوا في جمعها: (حُور) و(بِيد) كـ(سُود) و(بِيض).

وقبل الشطر[1]:

يومَ ترى النُّفُوسُ ما أَعَدَّتِ

مِن نُزُلٍ إذا الأُمُورُ غَبَّتِ

وبعده[2]:

حتّى انقَضى قَضاؤُها وأَدَّتِ

إلى الإله خَلْقَهُ إذ طَمَّتِ

غاشيةُ الناسِ التي تَغَشَّتِ

(غبّت): أتى عليها الزمان.

٢٤/ب

١٤٥- / وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

يا لَيتَها كانَتْ لِأَهلي إِبِلا

أو هُزِلَت في جَدْبِ عامٍ أَوَّلا[4]

هذانِ البيتانِ من أبيات " الكتاب "[5]، ولا يُعرف قائلهما، وزعم حسن بن عبد الله القيسيّ[6] في شرحه أبيات هذا الكتاب أنّ بعض مَن قرأ عليه نسبهما إلى أبي

(١) ينظر : ديوان العجاج (١/ ٤١٠-٤١١).

(٢) ينظر : ديوان العجاج (١/ ٤١١-٤١٢).

(٣) التكملة (٣١٩).

(٤) البيتان – كما قال المؤلف – نسبهما القيسي لأبي النجم العجلي، وليسا في ديوانه المجموع، وهما في : ما ينصرف وما لا ينصرف (١٩٣)، وإيضاح الشعر (٢٤)، والمصباح (٩٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥١).

(٥) ينظر : الكتاب (٣/ ٢٨٩).

(٦) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح(١/ ٥٢٣).

النجم العِجْليّ"[1].

أتى بالأوّل منهما؛ لِيُبَيِّن به أنّ اللام من (أوّل) مفتوحة [2]، وأتى بالثاني شاهدا على صحّة ما ذكره من أنّك تقول: هذا رجل أوّلُ، تُريد : أوّل من غيره، فحُذِف الجارّ مع المجرور، وهو في تقدير الإثبات، ولا يُصرف.

ألا ترى أنّ (أوّل) من قوله: (في جَدْب عامٍ أوّلا)، إنّما يريد به: أوّل من هذا العام، والفتحة في اللام علامة خفض إنْ قدّرته صفة لـ(عام)، أو علامة نصب إنْ قدرته ظرفا في موضع الصفة له، ويكون - إذ ذاك - بمنزلة (قريب)[3]؛ لأنّ كُلّ واحد منهما صفة في الأصل، إلّا أنّه اُستُعمِل ظرفا، والألف في الحالينِ زائدة للإطلاق غيرُ مُبْدلةٍ من تنوين؛ لأنّ (أوّل) لا ينوّن إلّا إذا حُذفت منه (مِن) لفظا ومعنى، ولا يُستعمل - إذ ذاك - إلّا اسما غيرَ ظرفٍ، فيقال: ما تركت له أوّلا ولا آخرا[4]، أي: قديما ولا حديثا، وليس في البيت كذلك، و- أيضا - فإنّ المعنى على تقديرينِ[5].

لُغَتُه: الإِبِل والإِبْل - الأخيرة عن كراع[6]-: معروف، لا واحد له من [لفظه][7]. وهُزِلَت الدّابة: أصابها الهُزال، وهو ضِد السِّمَن. والجدب: المَحْل.

مَعْناه:قيل[8]: إنّه وَصَفَ إِبلا ذَهَب بها في أحسن سنةٍ وأَخصَبِها، فتمنّى أن

---

(١) هو الفضل - وقيل المفضل - بن قدامة العجلي، أحد رجاز الإسلام المتقدمين، أبلغ من العجاج في الوصف. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (٢/ ٥٨٨) والوافي بالوفيات (٢٤/ ٤٣)، والخزانة (١/ ١٠٣).

(٢) يعني أنّ (أوّل) غير مصروفة بدليل القافية في البيت الأول (إبلا).

(٣) قال ابن يسعون في المصباح (٩٦/ أ) في سياق حديثه عن (أوّل): " واستعمالهم هذا الوصف ظرفا كاستعمالهم قريبا ظرفا في قولهم: إنّ قريبا منك زيدا ".

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٢٨٨)، والشيرازيات (١/ ١٤- ١٥).

(٥) أي: صفة لـ (عام) أو ظرف زمان، ولا يحتمل أن يكون (أوّل) اسما مصروفا.

(٦) ينظر : المنتخب (٢/ ٥٦٤).

(٧) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٨) هو قول ابن يسعون في : المصباح (٩٦/ ب).

يكون أهلُه غانميها، أو أن يكون قد أصابها الهُزال حتّى لا يَكْمُل السرور لآخذيها، ولا يكون أهلُه على هذا التفسير أربابَ هذه الإبل.

ويحتمل أن يكون أهله أربابَها، فيكون قد تمنّى رجوعها لهم، أو كونها مهزولةً في وقت الأخذ حتّى يَقِلَّ عليها أسَفُهُم، وتكون (كان) - إذ ذاك - بمعنى صار.

عَرَبِيَّتُه: حروف (أوّل) الأصول واوانِ ولام، وهي كلمة نادرة لا يُعْلَم لها نظير في كلامهم، هذا مذهب البصريّين[1].

فإن قال قائل: إنّما يُتصوّر ما ذكرتُه إذا كان وزنه (أَفْعَل)، ولعلّ وزنه (فَعَّل) فيكون / الواو عينا مُضعّفة، أو (فَوْعَل)، أو (فَعْول). ١/٢٥أ

فالجواب: أنّهم قد استعملوا معه (مِن) فقالوا: ما رأيته مُذ أوّل مِن أمسِ، وقالوا: (الأوَّل) و(الأُولى)، فدلَّ ذلك على أنّه (أَفْعَل)[2]، ويمتنع - أيضا - أن يكون (فَعَّلا) من جهة أنّ ذلك بناء معدوم في الأسماء.

فإن قيل: إذا ثبت أنّه (أَفْعَل) فَلَعَلَّه من (وَأَلَ)[3]، أو من (أُلْتُ)[4]، كما ذهب إليه الفرّاء فيما حكاه ثعلب عنه[5]، ويُستدَلُّ على أنّه من (وَأَل) بقولهم في الجمع (أوائل)، وبقراءة مَن قرأ ﴿ عادا لُّؤْلى ﴾[6] ألا ترى أنّ العين مهموزة في الموضعين.

ويُسْتَدَلّ -أيضا- على أنّه من (أُلْتُ) بقولهم في المؤنّث (أُولى)، فيهمزون الفاء. وكأنّه في الأصل: (أَوْأَل) إن كان من (وَأَل)، أو (أَأْوَل)، إن كان من (أُلْتُ)، ثم أُبدِل

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٧٦،٣٧٤،٤٥)، والشيرازيات (١/ ٣)، والمنصف (٢/ ٢٠١)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٦٠).

(٢) يعني أن (أوّل) في قولك: ما رأيته مُذ أوّل مِن أمسِ بمنزلة (أفضل) في قولك: هو أفضل منك، إذ لزوم (مِن) فيه كلزوم (مِن) في ذلك، فكما أنّ (أفضل) أفعل فكذلك (أوّل)، وأيضا إذا كانت الفعلى تأنيث (الأفعل) فإنّ (الأُوْلى) تأنيث (الأوّل).

(٣) (وَأَل) بمعنى نجا أو التجأ. ينظر: الشيرازيات (٣).

(٤) (أُلْت) من آل يَؤُول إذا رَجَع. ينظر: الدر المصون (١/ ٣١٧).

(٥) هذه الحكاية لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المنصف (٢/ ٢٠٢)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٦٤).

(٦) الآية (٥٠) من سورة النجم، وقراءة " إدغام التنوين في اللام، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، وهمز الواو في الأصل " تنسب لقالون. ينظر: النشر (١/ ٤١٠)، والبحر (٨/ ١٦٩)، والدر المصون (١٠/ ١٠٨).

من الهمزة واوا [1]، وأُدغمت إحدى الواوينِ في الأخرى.

فالجواب: أنّ قولهم في المؤنّث: (أُوْلى) يدلّ على أنّه ليس من (وَأَلْتُ)، إذ لو كان منها لم يلزم البدل [2]، بل كُنْت تقول: (وُؤْلى) لولم تخفّف، و- أيضا - فإنّه لو كان منه لجاز [3] أن ينطق بـ(أوّل) على أصله، فيقال: (أَوْأَل)، إذا لم يُخفّف.

فإن قلت: فلعلّهم التزموا التخفيف فيهما كما فعلوا في (النبيّين) و(البريّة).

قيل: ذلك قليل [4] مع أنّ قياس تخفيف (أَوْأَل) إنّما هو بأن يُقال فيه: (أَوَل)، بإلقاء حركة الهمزة على الواو، وحذف الهمزة، إلّا أن يَدّعي أنّه خفّف على قول مَن يقول في (ضَوْء): (ضوٌّ) [5]، وذلك قليلٌ.

فلمّا أدّى هذا المذهب إلى التخفيف على غير قياس، والتزام التخفيف، وهما قليلانِ من غير أن يقوم على ذلك دليلٌ رُفِضَ.

وممّا يُبيّن أنّها ليست من (وَأَلْتُ) قولهم في الجمع: (أَوَالٍ) [6]، قال [7]:

تَكادُ أَواليها تَفَرّى جُلودُها ... ويكْتحِلُ التالي بِتُربٍ و حاصِبِ

---

(١) أبدلت الهمزة الثانية واوا في (أَوْأَل)تخفيفا على غير قياس، إذ قياس تخفيفها أن تلقى حركة الهمزة على الواو الساكنة قبلها، و أبدلت الهمزة الثانية واوا في (أأْوَل) على النحو السابق بعد القلب (تأخير الفاء بعد العين)، أي بعد أن صار (أَوْأَل). ينظر: الدر المصون (١/ ٣١٧).

(٢) فسر الفارسي في الشيرازيات (١/ ٨) عدم إلزام البدل في ذلك بقوله:" لأنّ الواو المفردة إذا وقعت أولا مضمومة جاز البدل وتركه ، فإجماعهم في مؤنثه (أي مؤنث الأوّل) على (الأولى) وإلزامهم الإبدال دلالة على أنه بدل لازم من أجل اجتماع الواوين في أول الكلمة".

(٣) في الأصل (لم يجاز) تحريف.

(٤) قال سيبويه (٣/ ٥٥٥): "وقالوا:نَبيٌّ وبريّة فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يُفعل به ذاء إنما يؤخذ بالسمع ".

(٥) أي بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها. وقيل: (ضوٌّ) بقلب الهمزة واوا وإدغامها. ينظر: شرح الشافية (٣/ ٣٦).

(٦) (أوال) مقلوب: أوائل.

(٧) البيت لذي الرمة في: ملحقات ديوانه (٣/ ٨٤٨)، و المنصف (٢/ ٥٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٣)، وضرائر الشعر (١٩٠). و جاء في الأصل (وحاصل) بدل (حاصب)، ولم أتبيّن له وجها.

ولو كان منها، لقال: (أوائها) -بالهمز- لزوال موجب إبدالها[1] واوا عندهم[2]. فأمّا استدلاله بالقراءة والجمع فلا حُجّة له فيهما، أمّا الجمع فلأنّ الهمزة فيه بدل من الواو؛ لاكتناف ألف الجمع واوانِ، والثانية قريب من الطرف[3]، ولو بَعُدت من الطرف لم تُهمز كـ(طواويس) و(نواويس)،وأمّا القراءة فشاذّة[4]، وقياسُها أن تُجعل مثل قول الشاعر[5]:

أَحَبُّ المُؤقدِين إليَّ مُؤْسى وجَعْدَةُ إذ أَضاءَهُما الوَقودُ

وذلك أنّ النيّة في / الحركة أنْ تكون بعد الحرف[6]، وقد قام الدليل على ذلك في غير موضع من كلامهم، فكأنّ الضمّة في (الواو)، فهُمِزت لذلك، كما تُهمز الواو المضمومة، نحو: (أَثْؤُب) في جمع (ثَوب). ٢٥/ب

وأمّا جعلُه من (أُلْتُ) فغير مستقيم، إذ لو كان منه لقيل: (آوَل) كـ (آوَى)، ولا وجه لإبدال الهمزة أو الألف المبدلة منها واوا.

فأمّا استدلالُه بهمز الفاء في (أَوَّل) فلا حُجّة له في ذلك؛ لأنّه إذا اجتمع واوانِ في أوّل كلمة، ولم تكن الثانية مَدّةً زائدةً لَزِم همزُ الأولى منهما، ألا ترى أنّهم قالوا في جمع (واقعة): (أواقع)، و(واسطة): (أواسط)، و(واقية): (أواقٍ)[7]، فهمزوا لاجتماع

---

(١) في الأصل (بدلها) بإسقاط الهمزة والألف.

(٢) ينظر: الشيرازيات (١/ ١٠).

(٣) في الأصل (الظرف) بالظاء، تصحيف، وكذا في الطرف التالي.

(٤) ينظر: الممتع في التصريف (٢/ ٥٦٥)

(٥) البيت لجرير، وهو في: ديوانه (١٤٧)، والخصائص (٢/ ١٧٥) و(٣/ ١٤٦، ١٤٩)، والممتع في التصريف (١/ ٩١، ٣٤٢) و(٢/ ٥٦٥).

(٦) محل حدوث الحركة التي يحتملها الحرف موضع خلاف بين النحويين، منهم من يرى أنّها تحدث معه، ومنهم من يرى أنّها تحدث قبله، ومنهم من يرى أنّها تحدث بعده. ينظر: الخصائص (٢/ ٣٢١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨). وينظر رأي المؤلف بـ (أن الحركة تحدث بعد الحرف) في كتابه "الممتع في التصريف" (٢/ ٥٦٥).

(٧) في الأصل (وافية) (أواف) بالفاء الموحدة، تصحيف بدليل الشاهد التالي.

الواوين، قال[1]:

يــا عــديّا لقــد وقَتْــكَ الأَواقــي

وقال الآخر[2]:

لكالرَّجُلِ الجادي وقد مَتَعَ الضُّحى وَطْــيرُ المَنايــا فَــوقَهُنَّ أَواقِــعُ

وقال الآخر[3]:

شَهمٌ إذا اِشْتَجَرَ الكُماةُ وأُلجِمَتْ أَفْواقُها بأَواسطِ الأَوتارِ

فإذا ثبت أنّ (أَوّل) ليس [من][4] (وَأَل)، ولا من (أُلْتُ) ثبت أنّه من باب (دَدَن).

فإن قيل : ينبغي أن يُحمل (أَوّل) على أنّه (أَفْعَل) من (آل) (يؤُوْل)، أو من (وَأَل)، وإن أدّى إلى ما ذُكِر من الشذوذ؛ لوجود هاتينِ المادتينِ، وعدم وجود مادة (وَوَل).

فالجواب : أنّ النحويّين يُؤثرون التَّمَسُّكَ بالظاهر وإن أدّى إلى جعل اللفظ من مادة معدومة[5]؛ لكثرة ما جاء في كلامهم من الألفاظ التي لم يثبت من مادّتِها غيرها. هذا مع إمكان صرف اللفظ إلى مادة موجودة بطريقٍ قياسيّ، ولذلك ذهب سيبويه[6] في (سَيِّد) إلى أنّه من مادّة (س ي د)،وهي مادّة لم تثبت في كلامهم، مع إمكان جعله من مادة (ساد يَسُودُ) بأن تكون الياء مُنقلبة عن واو ساكنة مكسور ما قبلها، فإذا تَمَسَّك بالظاهر في مِثل هذا فالأحرى أن يتمسَّك في(أوّل)، إذ لا يرجع إلى مادة (وَأَل) أو (آل)

---

(١) عجز بيت لمهلهل بن ربيعة، صدره* ضَرَبَت صَدْرها إليّ وقالَتْ * وهو في : ديوانه (١٤٥)، الشيرازيات (١/ ٩)، والمنصف (١/ ٢١٨)، وضرائر الشعر (٢٦)، والخزانة (٢/ ١٦٥)، وجاء في الأصل (وقتط الأراقي) تحريف.

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٠)،وشرح الكافية الشافية(٢/ ١٠١٤).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله،وهو في : سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠١)، والمحكم(٨/ ٥٩٥) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (مقاومة) ولعل الصواب ما أثبته (معدومة).

(٦) جاء في الكتاب (٤/ ٣٦٥) " وذلك قولك في (فَيعِل) : سَيِّد وصَيِّب ، وإنّما أصلها (سَيود و صيوب) " فهو يرى أن سيّد من : (س و د) لا من (س ي د) كما ذكر المؤلف ..

إلّا بما تقدّم ذِكره من الشذوذ، ورفضوا استعمال الفعل من مادة (أوّل) كما رفضوا استعماله من قولهم: رجل آبل الناس[1]، ورجل مُدَرْهَم[2]، ورجل مَفْؤُود[3]، بل العُذْر في رفض الفعل من (أَوَّل) أوضح، وذلك أنّه لم يأتِ مثل: (وَعَوتُ)[4]، مع أنّ باب (سَلِسَ) و(قَلِقَ) أكثرُ من باب (دَدَن) فألّا يجوز اجتماع واوينِ فاء وعينا أحرى، بل إذا رُفِض الفعل منه في الصحيح فَرَفْضُهم له في المعتلّ أولى.

٢٦/أ وأيضا فإنّه لو كان الفعل منه على وزن (فَعَل)/ -بفتح العين- لوجب -من حيث عينُه واو- أنْ يكون مضارعُهُ (يَفْعُل) -بضمّ العين- ومن حيث فاؤه واو - أنْ يكون مضارعُهُ على (يَفْعِل) -بكسر العين- وذلك مُتدافِع، مع ما ينضاف إلى ذلك من ثِقَل الواوينِ.

ولو كان على وزن (فَعُل) -بضمّ العين- لكان المضارع على (يَفْعُل) -بضمّ العين- أيضا-، فكنت تقول: (وَؤُل يَؤُوُل)، فيؤدِّي ذلك إلى اجتماع واوين وضمّة مع ياء المضارعة في حال الغيبة فرُفِض ذلك لِثِقَلِهِ، وأمّا (أُحْوُوْوِيَ) فاحْتُمِل؛ لأنّه عارض[5]، ولذلك لم تُدْغَم الواو الساكنة منه في الواو التي بعدها، كما لم تُدغم في (سُوْيِرَ) الواو في الياء، ولمّا امتنع أن يُبنى منه (فَعَل) و (فَعُل) رُفِضَ - أيضا -(فَعِل)- بكسر العين - حملا عليهما[6].

---

(١) ينظر: الكتاب (٤/ ١٠٠)، والشيرازيات (١/ ١٢).

(٢) ينظر: الشيرازيات (١/ ١٢)، والخصائص (١/ ٣٩٢).

(٣) ينظر: الشيرازيات (١/ ١٢)، والخصائص (١/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٠١، ٤٣١)، والمقتضب (١/ ١٥٠، ١٨٧).

(٥) أصل (أُحوُوْوِيَ) (احواوى) بالبناء للمعلوم، فالواو الساكنة محولة عن الألف، ولذلك لم يعتد بها، ولو أعتد بها لأدغمها في الواو التي بعدها.

(٦) تفصيل المؤلف في وزن (أوّل) أكثره مذكور في كتابه " الممتع في التصريف " (٢/ ٥٦٣- ٥٦٥)، وهو مستفاد من الفارسي في "الشيرازيات" (١/ ٣- ٩)، وابن جني في " المنصف (٢/ ٢٠١- ٢٠٥).

١٤٦- وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

ولَسْتَ بالأَكثرِ مِنهُم حصًى وإنّما العِزّةُ للكاثرِ[٢]

البيت للأعشى: ميمون بن قيس، أتى به ليُبَيِّن أنّه ليس كاسرا لِما قدّمه من أنّ (أفعَل) التي للمفاضلة إذا دخلت عليه الألف واللام عاقبتا (مِن)، وذلك بأنْ جَعَلَ تَعَلُّق (مِن) به على حدٍّ ما يتعلّق به الظرف، لا على نحو قولهم: هو أفضل من زيد، بل هو مِثل قولك[٣]: أنت من الناس حُرٌّ، أي: من بينهم، وهذا الفرس من الخيل كريم، أي: من بينها، فكأنّه قال: لستَ[٤] بالأكثر حصًى من غيرك فيهم، أو من بينهم[٥]، فيكون[٦] قد جعله أكثر عددا منهم، ومن غيرهم.

ولو كانت (مِن) مُتَعَلِّقة به على حَدِّ تعلُّقِها بـ (أفضل) من قولك: زيد أفضل من عمرو - وكان ذلك ممّا يسوغ في الكلام - لكان جاعِلا له أكثرَ عددا منهم خاصّة، والمعنى الأوّل أمدح.

وأجاز أبو عليّ في شيرازيّاته[٧] أن تكون (مِن) متعلّقة بـ(ليس) لا بـ(الأكثر)، أي: ولست منهم بالأكثر حصًى، فيكون على هذا كأنّه قال: أنت منهم إلّا أنّك لست بالأكثر حصًى فيهم، كما تقول: لستَ من بني فلان السيِّد المطاع، أي: أنت منهم إلّا أنّك لستَ بسيّدٍ مُطاعٍ فيهم، وإلى ذلك ذهب الأصمعيّ[٨] في هذا البيت.

---

(١) التكملة (٣٢١).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - لأعشى قيس، وهو في: ديوانه (١٤٣)، والنوادر في اللغة (١٩٥)، والشيرازيات، (١/ ٢١)، والمصباح (٩٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥١)، والخزانة (٨/ ٢٥٠).

(٣) ينظر: الخصائص (١/ ١٨٦)، والمصباح (٩٦/ ب).

(٤) الخطاب هنا لعلقمة بن علاثة الذي فضّل الأعشى عامرَ بن الطفيل عليه.

(٥) أي لست يا علقمة بن علاثة بالأكثر حصى من غيرك في بني عامر، أو من بين بني عامر.

(٦) في الأصل (فيلون)، تحريف.

(٧) ينظر: (١/ ٢٢).

(٨) ينظر: النوادر في اللغة (١٩٦).

قال أبو عليّ[1]: " وتعلّق (مِن) بـ(ليس) كتعلُّق المجرور بـ(كان) في قوله تعالى:﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾[2]، إلّا أنّه جعل الوجه الأوّل أولى[3]؛ لأنّ معنى الفعل في (أفعل) أقوى / منه في (ليس)، بدليل نصبه الظرف في نحو قول أوس[4]:

٢٦/ب

فإنّا وجدنا العِرْضَ أحوجَ ساعةً ".

قال[5]: "وأمّا تعلُّق الظرف بـ(ليس) فليس بالسهل لجريها مَجرى الحرف، بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إلاّ مَا سَعَى ﴾[6]، من غير حاجز بينها وبين (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة ".

وأجاز -أيضا- تَعَلُّق (مِن) بـ(الأكثر) على الحال من الضمير الذي في (الأكثر)، قال في تذكرته: " لأنّ الحال في هذا كالظرف؛ لأنّ المعانيَ تعمل فيها إذا كانت مُقَدَّمَة عليها ".

وأجاز أبو محمد بن السيرافيّ[7] أنْ تكون (مِن) مُتّصلة بشيء محذوف، كأنّه قال: أعني منهم.

وهذا الوجه - عندي -ضعيف؛ لأنّ فيه تكلُّف إضمار من غير داعية إلى ذلك.

ويجوز - أيضا- أنْ تتعلّق (مِن) بـ(الأكثر) على أنْ يكون (الأكثر) بمعنى (الكثير) لا للمفاضلة،كما أنّ (أَهْوَن) مِن قوله تعالى:﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[8] بمعنى هيِّن.

---

(١) الشيرازيات (١/ ٢٢، ٢٣)، بتصرّف.

(٢) الآية (٢) من سورة يونس.

(٣) يعني بالوجه الأوّل أن يكون (منهم) متعلقا بـ (الأكثر) على حدّ ما يتعلق به الظرف. ينظر : الشيرازيات (١/ ٢٣).

(٤) صدر بيت له، سيأتي الحديث عنه في الشاهد التالي مباشرة.

(٥) الشيرازيات (١/ ٢٤) بتصرف.ومراد الفارسي أنّ (ليس) لو كانت كالفعل لدخل بينها وبين (أنْ) حاجز كما جاء في الآية المذكورة.

(٦) الآية (٣٩) من سورة النجم.

(٧) قوله هذا لم أجده في شرحه لأبيات الكتاب، وهو محكي عنه في : المصباح (٩٧/ أ).

(٨) الآية (٢٧) من سورة الروم.

ومِثلُ بيت الأعشى قولُ الراجز[1] - أنشده أبو عليّ في " تذكرته "[2]-:

فَوَرَدَتْ قَبْلَ إنَى ضَحائها
تَجُرُّ بالأَهونِ مِن إدْنائها

وقال: " يمكن أنْ يكون (الأهون) بمعنى (الهيِّن)، فيتعلّق الجارّ به على هذا. وإن كان (أفعل) الذي معناه زيادة الشيء على الشيء كان من تأويل (في)، كما قال:

ولستَ بالأَكثرِ مِنهُم حصًى ".

يعني على التأويل الأوّل، ولم يجعل (مِن) متعلّقة بـ(تجرّ)، قال: " لأنّه خلاف ما فُسِّر به البيت ". ومعنى (تجرّ): تسير، أي: تسير بالأهون من سيرها.

ومن الناس[3] مَن حَمَل (الأكثر) على أن تكون الألف واللام زائدة، وذلك ضعيف؛ لأنّ زيادة الألف واللام لا تنقاس.

لُغَتُه: الحصى في هذا الموضع: العدد الكثير، وأصله أنْ يراد أنّه مثل الحصى كثرة. والكاثر: بمعنى الأكثر أو الكثير، وقد يكون الغالب بلا كثرة، يقال: كاثرني فكَثَرْتُهُ أَكْثُرُه.

مَعْناه: يقول: ابن عمِّك عامرُ بن طُفيلٍ أعزُّ منك؛ لأنّه الأكثر عددا في بني عامر، والعِزَّة إنّما هي للكاثر. ومَن روى[4]: (بالأكثر منه) فالضمير عائد على (عامر)، وتكون (مِن) - إذ ذاك - متّصلة بشيء محذوف، كأنّه قال: أعني منه[5].

عَرَبِيَّتُه: إنْ قال قائل: ما جعله أبو عليّ[6] سببا في تعاقب لام المعرفة و(مِن) في

---

(١) البيتانِ لعمر بن لجأ، وهما في: شعره (١٥١)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٥٥٢)، واللآلي (٢/ ٩٦٧).

(٢) ينظر: المصباح (٩٦/ ب).

(٣) لعله يريد أبا زيد الأنصاري لقوله في نوادره (١٩٦): " أراد بأكثر منهم حصى ".

(٤) جاءت هذه الرواية في: المفردات في غريب القرآن (١/ ٤١٠)، ووصفها البغدادي في الخزانة (٨/ ٢٥٧) بأنها: " الرواية الصحيحة في هذا البيت ".

(٥) المؤلف -هنا- عاد إلى تأويل (مِن) على الوجه الذي سبق أن عده ضعيفا.

(٦) ينظر: التكملة (٣٢٠).

(أَفعَل) التي للمفاضلة من التدافع ليس بواضح، وذلك أنّ (مِن) تدخُل لتخصيص الاسم / حتّى إنّه قد يكون بحيثُ توضع اليد عليه، فتقول: هذا أفضل من ابن سيرين، فيُعْلَم أنّه الحسن[1]، ومن ثمّ وقع بعد الفضل في مواضع الفضل، وإذا كانت كذلك فلا مُدافعة بين معناها ولام التعريف، بل القياس يُسَوّغ ثباتها معا على جهة التأكيد.

١/٢٧أ

فالجواب[2]: أن يُقال: إنّ (مِن) وإن كان فيه تخصيص الاسم فليس يُزيل عنه الشياع بالجملة، ولا يَكسُوه غاية التعريف، ولولا أنّه قد عُلِم أنّه لا يَفْضُل على ابن سيرين في زمانه إلّا الحسن لَمَا فُهِم ذلك من قولك: هذا أفضل من ابن سيرين، وإذا ثبت أنّ تخصيص الاسم بـ(مِن) لا يَكسُوه غاية التعريف وجب ألّا يُجْمع بينه وبين الألف واللام؛ لِئَلا يكون ذلك كالتنكير بعد التعريف.

وقد يُمْكِن أن يكون السبب - في أن لا يجمع بينهما - أنّ الألف واللام تُعرِّف الاسم غاية التعريف حتّى تأتيَ على ذلك التخصيص الدالّة عليه (مِن)، وتزيد عليه، فاستُغْني بذلك عنها.

والبيت من قصيدة طويلة فضّل فيها الأعشى عامرَ بن الطفيل على ابن عمّه عَلْقَمَة بن عُلاثَة[3]، وخبرهما في منافرتهما مشهور[4].

---

(١) الحسن هنا اسم لا صفة، ويعني به الحسن البصري رحمه الله.

(٢) جوابه الآتي مستفاد من الفارسي في الشيرازيات (١/ ٢١).

(٣) هو علقمة بن علاثة بن عوف الكلابي العامري المتوفى سنة (٢٠هـ)،كان من أشراف قومه في الجاهلية، أسلم فارتد ثم أسلم.تنظر ترجمته في: الإصابة (٤/ ٥٥٣)،والخزانة (١/ ١٨٣)،والأعلام (٤/ ٢٤٧).

(٤) ينظر: الأغاني (١٦/ ٢٨٣- ٢٩٧)، والخزانة (٨/ ٢٥٧).

وقبله[1]:

حَكَّمْتُمُونا فَقَضى بَينكُم ... أَبلَجُ مِثلُ القَمَرِ الزاهرِ

لا يَأخذُ الرِّشْوَةَ في حُكمِهِ ... ولا يُبالي غَبَنَ الخاسرِ

يا عَجَبَ الدهر متى سُوِّيا ... كم ضاحكٍ مِن ذا وكم ساخرِ

وبعده[2]:

ولستَ في الأَثَرينِ مِن مالكٍ ... ولا أبي بكرٍ ذَوي الناصِرِ

هُمُ هامَةُ الحيِّ إذا حُصِّلوا ... مِن جَعفرٍ في السؤدد القاهِرِ

١٤٧- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

فإنّا رَأَينا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعَةً ... إلى الصَّونِ مِن رَيطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ[4]

البيت لِأَوس بن حَجَر[5] بن معبد بن حزم التميميّ الأُسَيديّ[6]، أتى به شاهدا على صحّة عمل (أَفْعَل) التي للمفاضلة في الظرف حتّى يصحّ له ما قاله في البيت الذي تقدّم من أنّ تعلّق (مِن) (بالأكثر) على حدِّ ما يتعلّق به الظرف.

فإن قيل: لعلّ (ساعة) منتصب بـ(رأى)[7]، لا بـ(أحوج).

فالجواب: أنّه لا يُمكِن ذلك لأنّه يُؤدِّي إلى الفصل بين(أحوج) ومعموله، -

---

(١) ينظر : ديوان أعشى قيس (١٤١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٨).

(٢) ينظر : ديوان أعشى قيس (١٤٣)، والمصباح (٩٧/ ب).

(٣) التكملة (٣٢١).

(٤) البيت – كما قال المؤلف – لأوس بن حجر، وهو في : ديوانه (١٢١)، والشيرازيات (١/ ٢٣)، والحلبيات (١٧٩)، والمصباح (٩٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٢).

(٥) في الأصل (حُجْر) بضم الحاء – والصواب فتحها مع فتح الجيم. ينظر :الخزانة(٤/ ٣٧٩) و(٨/ ٢٦٨).

(٦) تنظر ترجمته في : الأغاني (١١/ ٧٣)، و اللآلي (١/ ٢٩٠). ويروى (حزن) بدل (حزم)، والأسيدي: نسبة إلى (أُسيِّد بن عمرو بن تميم). ينظر :جمهرة أنساب العرب (٢١٠)، والكامل (٤/ ٣١٠).

(٧) في الأصل (وجد)، وهو سهو من الناسخ؛ لأنّ رواية البيت (رأى)، ولعل سبب السهو أنّ البيت -كما أثبت المؤلف بعد- يروى (فإنّا وجدنا) و(فإنّا رأينا)، وكلا الفعلين بمعنى (علمنا).

وماهو من تمامه -أعني- (إلى الصون)، و(من ريط) - بما هو أجنبيّ منه، والفصل بين العامل القويّ / ومعموله بالأجنبيّ لا يسوغ ، فالأحرى ألّا يسوغ ذلك بين[1] العامل الضعيف ومعموله، وإذا لم يَجُز عمله فيه لم يبقَ إلّا أنْ يكون العامل فيه (أحوج).   ٢٧/ب

ولولم يَرد سماعٌ بإعمال (أَفْعَل) التي للمفاضلة في الظرف لكان ذلك سائغا في القياس؛ لأنّه وإنْ ضَعُف عن قوّة الفعل فليس بأضعف من المعنى[2] الذي يعمل فيه، بما تضَمّنه من معنى الفعل، وليس لفظ الفعل موجودا فيه،كما هو موجود في (أَفْعَل)، مع أنّ (أَفْعَل) قد أَشْبَه الفعل من أوجُه.

لُغَتُه: يروى[3]: (فإنّا رأينا)، و[4] (فإنّا[5] وجدنا)،وكلاهما بمعنى (عَلِمنا). وعِرْضُ الرجل: حَسَبُه، وقيل: نفسه، وقيل: خَلِيقَتُه المحمودة، وقيل: ما يُمدح به ويُذَمّ.وصَونُ العِرْض:وقايته ممّا يَعيبه.والرَّيط:جمع رَيطَة، وهي:كلّ مُلاءَة لم تكن لِفْقَين[6]، فكلهامن نسج واحد ، وقيل[7] : كلّ ثوب ليّن رقيق. والمُسَهَّم : الذي فيه خطوط كالسِّهام ، وقال يعقوب[8] : " هو الذي وشيُهُ كأفاويق السِّهام ". ويروى[9]

---

(١) في الأصل (من).

(٢) في الأصل(اللفظ)، والمثبت موافق لسياق الكلام، ويؤكد ذلك ثبوته في إيضاح شواهد الإيضاح(١/ ٥٢٩).

(٣) هي رواية أبي علي الفارسي في : الشيرازيات (١/ ٢٣)،وابن يسعون في : المصباح (٩٧/ ب)، والقيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٩).

(٤) هي رواية الديوان (١٢١)، والحلبيات (١٧٩).

(٥) في الأصل (إنّا وجدنا) بالواو بدل الفاء.

(٦) الملاءة : الإزار أو الملحفة، واللفقان : الشقان. ينظر : لسان العرب : (ملأ) (١٣/ ١٦٧)، و (لفق) (١٢/ ٣٠٦).

(٧) ينظر : المحكم (ريط) (٩/ ٢١٦) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٨) تهذيب الألفاظ (٢/ ٦٧٠) بتصرف.

(٩) ينظر : المصباح (٩٨/ أ).

(أقفر) مكان (أحوج)، وهما بمعنًى واحد.

مَعْناه: يقول: إنّ عِرْض الرجل أحوجُ إلى الصيانة عن الدَّنس والتزيُّنِ من الثوب المُوَشّى المُزَيَّن. وعنى بـ (الساعة) ساعة الغضب والأنفة، فإنّه كثيرا ما أهلك الحِلْمَ وأتلفَه، وفي المثل السائر " الغضب غُول الحِلْم "[1]، وغَني عن إضافتها إليه للدلالة القائمة من المعنى عليه.

عَرَبِيَّتُه: كان ينبغي له أنْ يقول: (أشدَّ احتياجا)[2]؛ لأنّه من (احتاج)، أو أشدَّ افتقارا؛ لأنّه من (افتقر)، و(أَفْعَل) التي للمفاضلة لا تُبْنى إلّا مما يُبْنى منه فِعْل التعجب، و فِعْلُ التعجب لا يُبْنى من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ إلّا أنْ يَشِذَّ من ذلك شيء فَيُحْفَظ، ولا يُقاس عليه، لكنَّه حذف الزيادة للضرورة، وبناه على الأصل.

وهذا البيت من قصيدة أوّلها[3]:

تَنكَّرت مِنّا بعدَ مَعرفةٍ لَمِي ... وبعدَ التَّصابي والشبابِ المُكَرَّمِ

وقبل البيت[4]:

ومُسْتَعْجِبٍ مِمّا يَرى مِن أَناتنا ... ولو زَبَنَتْهُ الحَربُ لم يَترَمْرَمِ

وبعده [5]:

أرى حَرْبَ أَقْوامٍ تَدِقُّ وحَرْبَنا ... تَجِلُّ فَتَعْرَورى بِنا كُلَّ مُعْظَمِ

تَرى الأَرضَ مِنّا بالفضاءِ مَريضةً ... مُعَضِّلَةً مِنّا بجمعٍ عَرَمْرَمِ

---

(١) أي: مهلكه. ينظر: إصلاح المنطق (٢٧٢)، ومجمع الأمثال (٢/ ٤٢٠).

(٢) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٤٣٨).

(٣) ينظر: ديوان أوس بن حجر (١١٧).

(٤) ينظر: ديوان أوس بن حجر (١٢١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٢).

(٥) ينظر: ديوان أوس بن حجر (١٢١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٢).

باب (فُعْلى) التي لا تكون مؤنّث (أفْعَل)
وما أشْبَهها / ممّا يختصّ[1] بالتأنيث، ولا تكون ألفُها إلا له

٢٨/أ

١٤٨ – أَنْشَدَ أبو عليّ في هذا الباب[2]:

وإلاَّ النَّعامَ وحَفّانَهُ   وطُغْيا مع اللَّهَقِ الناشِطِ[3]

البيت من قصيدة ثابتة في " ديوان أشعار هُذيل "[4] منسوبة إلى أسامة بن الحارث الهُذليّ[5]، ونسبه أبو عمرو الشيبانيّ في كتاب " الحروف "[6] له إلى تأبّط شرّا .

أتى به مُبيِّنا أنّ (طُغْيا)[7] منه في رواية الأصمعيّ[8] من قبيل ما كان من (فُعْلى) التي ليست مؤنّث (أفعل) اسما غير مصدر؛ لأنّه رواه مضموم الأوّل.

وزعم أبو عليّ البغداديّ[9] أنّه قرأه على ابن دُريد في بيت أسامة الهذليّ برواية الأصمعيّ (طَغيا) -بفتح الطاء- وثبت في ديوان أشعار هذيل[10] (وطَغيًا مِن اللَّهَق) -بالفتح و التنوين- وفسّره السكّريّ فقال[10]: " أي: نُبَذا مِن البقر ".

---

(١) في التكملة (٣٢٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٢) (ممّا يختص ببناء التأنيث) بزيادة (بناء).

(٢) التكملة (٣٢٣).

(٣) البيت لأسامة بن الحارث الهذلي في : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٩٠)، ونسبه أبو عمرو الشيباني في الجيم (١/ ١٠٣) لتأبط شرا، ولم أجده في شعره المجموع، ونسبه ابن سيده في : المحكم (طغى) (٦/ ٨) إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو في : المقصور والممدود للقالي (١٣٣)، والمصباح (٩٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٤). ويروى (طُغيا) بضم الطاء - وطَغيًا - بفتح الطاء والتنوين تارة،وبدونه تارة أخرى.

(٤) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٩٠).

(٥) شاعر مخضرم مُجيد، يكنى أبا سهم.تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (٢/ ٦٥٤)، واللآلي (١/ ٨١) والإصابة (١/ ١٠٦).

(٦) ينظر : الجيم (١/ ٢٠٣).

(٧) في الأصل (طغى).

(٨) ينظر : التكملة (٣٢٣)، و ينظر : المقصور و الممدود للقالي (١٣٣) نقلا عن ثعلب.

(٩) ينظر : المقصور و الممدود له (١٣٣).

(١٠) شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٩٠).

وما حكاه الفارسيُّ [1] عن الأصمعيِّ - من ضمّ الطاء - هو الجاري على القياس، وأمّا الفتح مع ترك التنوين فخارج عنه؛ لأنّها من ذوات الياء،بدليل قولهم: طَغَت طَغْيا إذا صاحت، و(فَعْلى) المفتوحة الفاء إذا كانت اسما، وكانت لامُها ياء قُلِبت واوا، نحو: الشَّرْوى والتَّقوى، فكان ينبغي أنْ يقال: (طَغْوى)، لكنّها جاءت بالياء مُنبِّهة على الأصل كـ(القُصْوى) في بابها.

ونظيرها في ذلك: (سَعْيا) اسم الموضع [2]، وقد يمكن أن يكونا وصفينِ في الأصل سُمِّي بهما، ولُحِظ فيهما الوصف بعد التسمية.

ومَن رواه (وطَغيًا) [3]- بالفتح والتنوين -كانت الألف في روايته للإلحاق، ولا يَلزمُ فيه - إذ ذاك - قلب الواو ياء.

وإنْ كان لم يُسْمَع التنوين إلّا في البيت، فيمكن أنْ تكون الألف التي تلحق المنصوب المنوّن في الخطِّ، ويكون قد أوقع (طغيا) - مصدر (طغى) - على النُّبَذ من البقر، على حدِّ قولك: (زَوْر) و(فِطْر).

لُغَتُه: (النَّعام): جَمْع نعامة، وهي تقع على الذكر والأُنثى. والحَفّان: صغار النَّعام،وقال الأصمعيّ [4]: " إناثُها "، وقال أبو حاتم [5]: " قيل:حفّان النَّعام ريشُه، وقيل: الحفّان: ولده، وولد الإبل - أيضا- ". و(الطُّغيا) و(الطَّغيا) على ما / ذكره ٢٨/ب

---

(١) التكملة (٣٢٣).

(٢) سعيا: وادٍ - وقيل: جبل - بتهامة، قرب مكة.. ينظر: معجم البلدان (٣/ ٢٢١).

(٣) قال ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل (٣٧٧) " وروى أبو عبيدة - معمر بن المثنى - "وطَغيًا "،بفتح الطاء والتنوين، وكذلك رواه أبو عمرو الشيباني ". وروايتها هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاتها، بل المثبت في الجيم للشيباني (١/ ٢٠٣) (وظعن).

(٤) المثبت في كتابه الوحوش (٦١) : "الحفان الصغار "، و الذي حكاه عنه المؤلف سبق أن حكاه عنه الفارسي في التكملة (٣٢٣) نقلا عن ثعلب، و القالي في المقصور و المدود له (١٣٣) نقلا عن ابن الأنباري.

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (٩٨/ ب).

الفارسيّ [1]: "اسم للصغير من بقر الوحش"،وقيل: "الطُّغيا: بقرة الوحش". واللَّهَق واللَّهِق: البياض، وقيل [2]: "الشديد البياض"، وأكثر ما يُوصف به الثور الوحشيّ. والناشط: الذي يَخرج من بلدٍ إلى بلدٍ لقوّته وثقته بسرعته، وفِعْلُه (نَشَطَ يَنْشُط)،كـ(قَعَد يَقعُد)، وحكى ابن القُوطِيَّة[3]: (نَشِط) -بالكسر-.

مَعْناه: يقول: إنّ النَّعام ورئلانَها[4]، وبقر الوحش وثيرانَها تستغيث بهذا المَتْلَفِ القفْر من شدّة الحرّ.

عَرَبِيَّتُه: يروى [5]: (وَرَأَل النَّعام)، (وإلّا النعام)، فالرواية الأولى واضحة الإعراب؛لأنّ (الرَّأَل)- وهو: فَرْخ النعام الذي قد اشتدّ - يكون معطوفا على (الجنادبِ) من قوله قبلُ [6]: * تصيحُ جنادبه *.

وأمّا الرواية الثانية فإعرابها غامض، وعندي أنَّ قوله: (إلّا) هي في الأصل (إنْ) الشرطية و(لا)، أُدْغِمت النون منها في لام (لا)، وفِعْلُ الشرط وجوابه محذوفانِ، كأنّه قال: وإلّا يصح جنادبه كان الذي يصيح من شدّة الحرّ النعامُ وحَفّانُها، وبقرُ

---

(١) التكملة (٣٢٣).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق (١٠٠).

(٣) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى - ويقال: عيسى، المتوفى سنة (٣٦٧هـ).

والقوطية:أُمُّ إبراهيم بن موسى أو عيسى،وقيل:نسبة إلى القوط، قوط بن حام بن نوح،له من المؤلفات: تصاريف الأفعال، الممدود و المقصور. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/ ٣٦٨)، والبلغة (٢٧٥)، وبغية الوعاة (١/ ١٩٨). وتنظر حكايته هذه في:كتاب الأفعال (١١٢).

(٤) رِئلان:جمع (رَأل)، وهو فرخ النعام، وقيل الحولي منها خاصة. ينظر: لسان العرب (٥/ ٨٢). وتفسيره هنا لمعنى البيت مرتبط بالرواية الثانية فيه،وهي (ورَأل)، وسيأتي ذكر المؤلف لها.

(٥) ينظر: المصباح (٩٨/ ب).

(٦) البيت بتمامه:

تَصيحُ جَنادبُهُ رُكَّدا صياحَ المسامير في الواسطِ

ينظر: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٩٠). وسيأتي ذكر المؤلف له.

الوحش وثيرانُها، و (لا) عِوَضٌ من فعل[1] الشرط المحذوف على حدّها في قول الفرزدق[2]:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفءٍ ... وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

وقول الآخر[3]:

أَقيموا بني النُّعمانِ عنّا رؤوسَكُمْ ... وإِلّا تُقيموا صاغرينَ الرُّؤوسا

التقدير في البيت [الأوّل][4]: وإلّا تُطَلّقْها يَعلُ مَفرِقَك الحُسامُ، والتقدير في البيت الثاني: وإلّا تُقيموا تُقيموا صاغرين الرؤوسَ.

وإذا كانوا قد حذفوا فعل الشرط وجوابه مع أنّه لم يُعَوَّض من واحد منها شيء، نحو قوله[5]:

قالت بناتُ العَمِّ :يا سَلْمى وإنْ

كان عيِّيا مُعْدِما قالت: وإنْ

فالأحرى أن يُجيزوا ذلك مع العوض من أحدهما.

فإن قيل: في هذا القول إضمار (كان) الناقصة، وسيبويه[6] لا يُجيز إضمارها، ولذلك منع: عبدَ الله المقتولَ، يُريد: كُنْ عبدَ الله المقتولَ.

فالجواب: أنّ إضمارها جائز إذا كان في الكلام حرفٌ طالب للفعل، نحو قولهم: إن

---

(١) في الأصل (حرف) تحريف.

(٢) البيت للأحوص في: ديوانه (٢٣٨)، وليس للفرزدق – كما ذكر المؤلف – وهو في: أمالي ابن الشجري (٢/ ٩٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٢٠٠)، والمقرب (٣٥٣).

(٣) البيت ليزيد بن الحذّاق، وهو في: المفضليات (٢٩٧)، والمنصف (١/ ١٤)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٢)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٢٠٠).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) البيتان نسبا لامرأة من العرب، ولرؤبة بن العجاج، وهما: في ملحق ديوانه (١٨٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤٤٥)، (٢/ ٢٠١)، وضرائر الشعر (١٨٤)، و التصريح (١/ ١٥٤). ويرويان (إنْ).

(٦) ينظر: الكتاب (١/ ٢٦٤).

خَنْجَرا فَخَنْجَرا ، أي: إن كان الذي قَتَلَ به خَنْجَرا كان الذي يُقتَلُ به خَنْجَرا.

ولمّا خَفِيَ على ابن يسعون[1] ما ذكرناه قال: "وكأنّ (وإلّا) تصحيف تداوله الرواة "، ثمّ جوّز بعد ذلك أن تكون (إلّا) بمعنى (لَكِن) على حدِّها في قول الآخر[2]:

إلّا كَناشِرة الذي ضَيَّعْتُمُ كالغُصْنِ في غُلَوائهِ المُتَنَبَّتِ

وأنّ الخبر محذوف، / وكأنّه قال: ولكنْ النعام وسائر ما عطف عليه من الأنواع راتعات بهذا القفر، أوآنسات لعدم الارتياع، وجعله في حذف الخبر نظير قول الشاعر[3]: /٢٩

ولكنّ زِنجيّا عظيمَ المشافِرِ

وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنّ الاستثناء المنقطع لا يدخل عليه حرف عطف إلّا أن يكون معطوفا على استثناء آخر متقدّم، لا تقول: ما بالدار أحد وإلّا حمارا، ولو قُلت: ما بها أحد إلّا فَرَسا و إلّا حمارا ساغ، فلمّا لم يتقدّم ما يُعطف عليه (إلّا النعام) لم يَسُغ ما ذهب إليه.

وكذلك - أيضا - ما اعْتَقَد[4] من [أنّ][5] (إلّا) إذا كانت بمعنى (لكن) عملت عملها،واحتاجت إلى خبر باطل، وقد استدلّ الفارسيّ في" بغداديّاته"[6] على بطلان ذلك بقول ذي الرُّمّة[7]:

---

(١) ينظر : المصباح (٩٨/ ب).

(٢) البيت مختلف في نسبته، نسبه سيبويه (٢/ ٣٢٨) لعنز بن دجاجة، و ابن السيرافي في : "شرح أبيات الكتاب" (٢/ ٣٢٨) لمعاوية بن كاسر المازني، والهروي في : "الأزهية" (١٧٦) لشهاب المازني، والبغدادي في : "الخزانة" (٦/ ٣٦٢) لكابية بن حرقوص بن مازن. ويروى (هلّا) بدل (إلّا)، ولا يكون حينئذ نظيرا لما أراد حمله عليه.

(٣) هذا عجز بيت للفرزدق صدره * فلو كُنْتَ ضَبّيًا عَرَفْتَ قرابتي * وهو في : ديوانه (٥٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل(١/ ٤٢٥)، والمقرب (١٦٧). ويروى (زنجيٌّ) بالرفع على إضمار اسم لـ (لكنّ).

(٤) ينظر : المصباح (٩٩/ أ).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) ينظر : ص (٤٩٣- ٤٩٤).

(٧) ينظر : ديوانه (٢/ ٧٢٠)، ونسب لجران العود، وهو في : ديوانه (٣١)، ولمجنون ليلى، وهو في : ديوانه (١٨٨).

عَشيّةَ مالي حِيلَةٌ غيرَ أنّني بِعَدّ الحصى والخَطِّ في الأرضِ مُولَعُ

قال[1]: "ألا ترى أنّ المنصوب بعد (إلّا) لوكان له خبرٌ لَلَزِمَك أن تُقدِّر بعد (غير) خبرا مرفوعا، وذلك باطل؛ لأنّه ليس له ما يَرفَعُه ".

قال:[2] " وإنّما قدّرها النحويّون بـ(لَكِنْ)؛ لأنّها مثلها في أنّ ما بعدها لا يكون إلّا خارجا ممّا قبلها ".

ومن النحويّين[3] مَن ذهب إلى أنّه معطوف على مُستثنى مُنْقَطع مُتوهّم،كأنّه قال:ما في هذه المفازة أحدٌ إلّا الجنادِب وإلّا النعام.

وهذا – أيضا– بعيد، مع أنّ قوله: " تَصيح جنادبُه رُكّدا " لا يُعطي أنّه ليس بهذه المفازة أحدٌ إلّا الجنادب، فتعامل لذلك معاملته رعيا للمعنى.

وكذلك ما ذهب إليه أبو عُبيدة [4]من أنّ(إلّا) بمعنى الواو غير معروف في كلام العرب، و– أيضا – فإنّه يلزمه أنّ يرفع ما بعد (إلّا)، وحينئذ يتصوّر عطفه على المرفوع الذي قبله.

وأيضا فإنّه يلزمه على هذا القول أنْ يكون قد أدخل حرف عطف على حرف عطف.

وأوّل القصيدة التي منها هذا البيت[5]:

وما أنا والسيرُ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ

وقبله[6]:

---

(١) البغداديات (٤٩٤) بتصرّف.

(٢) البغداديات (٤٩٤) بتصرّف.

(٣) هو القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٦).

(٤) ينظر : مجاز القرآن (١/ ٦٠).

(٥) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٨٩)، و المصباح (٩٨/ ب).

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٩٠)، و المصباح (٩٨/ ب) و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٦).

تَصيحُ جَنادِبُهُ رُكَّدا صياحَ المَساميرِ في الواسِطِ
فَهُنَّ على كُلِّ مُسْتوفِزٍ وُقُوعَ الدَّجاجِ على الحائطِ

باب ما جاء على أربعة أحرف
ممّا كان آخره ألفا من الأبنية المشتركة للتأنيث وغيره

١٤٩- / أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[١]: ٢٩/ب

فَحَطَّ في عَلْقى وفي مُكُورِ[٢]

هذا البيت للعجّاج، وزعم الصِّقِلي أنّ أبا عليّ نسبه إلى رؤبة، وغَلّطَه في ذلك،وما ذكره من أنّه نسبه إلى رؤبة وَهْمٌ منه، والذي حمله على ذلك قوله[٣]: " وإنّ رؤبة لم يُنوِّنه في قوله:

فَحَطَّ في عَلْقى وفي مُكُورِ"

وإنّما أراد أبو عليّ بقوله (لم يُنَوِّنه في قوله)، أي: لم يُنَوِّنه في إنشاده، ويدلُّ على ذلك أنّه نسبه في غير "الإيضاح" من كتبه[٤] إلى لعجّاج.

استشهد بإنشاد رؤبة غير منوِّنٍ لـ(علقى) على أنّ ألِفَها للتأنيث،كما فعل سيبويه[٥]، إذ لو كانت للإلحاق لنَوّنها كما ينونّ (أرطًى) لّما كانت ألِفُه للإلحاق، ومثل ذلك قول الآخر[٦]- يُخاطِب جَمَلَه -:

فَمُتْ كَمَدا أو كُلْ على غيرِ شَهوةٍ أفانينَ عَلقى مرّةً بأميلِ

(١) التكملة (٣٢٥).

(٢) البيت – كما ذكر المؤلف– للعجاج، وهو في: ديوانه (١/ ٣٦٢)، والكتاب (٣/ ٢١٢)، والمصباح (٩٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٣٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٥).

(٣) التكملة (٣٢٥).

(٤) ينظر: مقاييس المقصور والممدود له (٨٠)، وقد قال ابن يسعون في: المصباح (٩٩/ أ) أنه نَسَبَ البيت للعجاج في البغداديات، ولم أجد ذلك في المطبوع منها.

(٥) ينظر: الكتاب (٣/ ٢١٢).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: رسالة الملائكة (٧٩).

أنشده أبو العلاء المعرّيّ في رسالة " الملائكة ". و"الأميل: رَمْلٌ يَتَعَقّد، ويَستطيل فيكون أميالا، وربّما كان مسيرَة يومينِ أو ثلاثة "[1].

لُغَتُه: الحَطُّ: الوضع، وحَطّ[2] البعير اعتمد في الزِّمام على أحد شِقَّيه، وحطّت الناقة في سيرها حطّا إذا ضَرَبَتْ بقوائمها الأرض فَحَفَرَتها. والعَلْقى: شجر يَنبُت في الرمل والسهول، يدوم في القيظ، له أفنان طِوال ضِخام، وورق صِغار يَسْتَخْلِف مَرّة بعد أخرى عن يعقوب[3]. والمُكُور[4]: جمع مَكْر، وهو: نبتٌ تَرعاه البقر والمال[5] كُلّه؛ لحلاوته، ومَنْبَتُه السهل والرَّمل - أيضا -، ولِوَرقِه حَرْف كَحَرْف الحَلْفاء[6]، وهو من عِشْب القيظ كالحُلْبَة، يَنبُتُ في أَصْلٍ، وقال أبو علي في كتاب " الحروف " له[7]: "المكْر: العِكْرِش أوّل ما يبدأ،فإذا هاج فهو العِكْرِش"، قال:" وقد يقع المكُور على ضروب من الشجر".

مَعْناه: شبّه جَمَلَه - المتقدّم الذكر[8]- في قوّته ونشاطه بثورٍ وحشيّ قد حطّ في

---

(١) رسالة الملائكة (٧٩).

(٢) في الأصل (خطّ) بالخاء، وكذلك في المواضع التالية، وهو تصحيف.

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (٩٩/ ب).

(٤) في الأصل (المكر).

(٥) المال: الإبل. ينظر: لسان العرب (مول) (١٣/ ٢٢٣).

(٦) الحلفاء: نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سَعَف النخل. ينظر: لسان العرب (حلف)(٣/ ٢٨٧).

(٧) الحروف أحد مؤلفات أبي علي الفارسي المفقودة فيما أعلم، ورد ذكره في: الارتشاف (٤/ ١٧٣٧)، والجنى الداني (٤٤٠). ونصه الذي أثبته المؤلف عنه أثبته ابن يسعون في المصباح (٩٩/ ب) عن أبي عمرو الشيباني في الحروف له. وبالرجوع إلى كتاب الجيم (٣/ ٢٣٦) وجدت النص قد سقط منه قوله: " وقد يقع المكور على ضروب مِن الشجر "، كما أن النص المتبقي مختلف بعض الشيء عنه هنا حيث نص الشيباني فيه على أن " المكر: العكرش أول ما ينبت فإذا املاحّ كان العكرش " - ومعناه - والله أعلم - أن المكر مثل العكرش في أول نبته فإذا هاج فهو العكرش تماما - وعليه يتضح إفادة الفارسي منه - على ما حكاه عنه المؤلف -، أو أن يكون ابن يسعون قد توهم في النقل، فبدلا من أن ينص على الفارسي نص على أبي عمرو الشيباني.

(٨) يعني في قوله:

سَعيي وإشفاقي على بَعيري

وسيأتي ذكره.

هـذينِ النـوعينِ مـن النبـات، واعتمـدهما في رعيـه؛ لطيـبهما. ومَـن روى[1]: (يَـسْتَنُّ)، فمعناه: يَعْدو يمينا وشمالا مَرَحا ونشاطا؛ لِكثرة الخَصْب[2].

وقيل[3]: " معنى (يَسْتَنُّ) : يَرْتعي، من سَنّ الماشية، وهو رَعْيُها، وأَصْلُه أن يُقام عليها حتّى تَسْمَنَ، وتَمْلاس جُلودها، فتكون كأنّها قد سُنَّت وصُقِلت كما يُستنُّ الحديد".

عَرَبِيَّتُه: لا تكون (العلقاة) واحدة (العَلْقى) غير المنوَّنة على حدِّ (تمرة) و(تَمْر)؛لأنّ أَلِفَ التأنيث لا تَدْخُل عليها تاء التأنيث،بل تقول:إذا أردت التأنيث: هذه عَلْقًى واحدة، وإذا أَرَدت / الجميع: هذه عَلْقى جميع، تفصل بينهما بالصفة، فأمّا ما حكاه أبو عثمان[4] عن أبي عبيدة من أنّه سَمِع رؤبة يُنشِد:

فَحَطَّ في عَلْقى وفي مُكُورِ

فلم يُنَوِّن (علقى) فسأله: ما واحدها ؟ فقال: علقاة، فإنّما أراد رؤبة أنّه واحد له من جِهَة المعنى، لا من جهة اللفظ، كـ(شاة) من (شاء)، ألا ترى أنّ (شاة) واحدة مِن جهة المعنى، لا من جهة اللفظ؛ لأنّ لام (شاة) المحذوفة هاء، ولام (شاء) ياءٌ بدليل قولهم: الشَّوِيّ في جَمْعِه.

ولّما خَفِيَ هذا الوجه على أبي عُبيدة زعم أنّ قول رؤبة (علقاة) هي واحد (العَلقى) غير المنوّنة كاسرٌ لِما زعم النحويّون من أنّ ألف التأنيث لا تدخل عليها تاء التأنيث.

قال أبو عثمان[5]: "كان أبو عبيدة أَغْلَظ من أنْ يَفْهَم هذا المعنى".

١/٣٠

---

(١) هي رواية سيبويه (٢/ ٢١٢)،وأبي علي الفارسي في : التكملة (٣٢٥) ومقاييس المقصور والممدود (٨٠).

(٢) ينظر : المصباح (٩٩/ ب).

(٣) القائل الأعلم في : تحصيل عين الذهب (٤٥٣).

(٤) تنظر هذه الحكاية في : مقاييس المقصور و الممدود (٨٠)، و الخصائص (١/ ٢٧٢).

(٥) ينظر : مقاييس المقصور و الممدود (٨٠)، و الخصائص (١/ ٢٧٢).

وهذا البيت من أرجوزة العجّاج التي أوّلها[1]:

جاري لا تَستَنكِري عَذيري

سَعيي وإشفاقي على بَعيري

وبعده [2]:

بينَ تَواري الشمسِ والذُّرورِ

١٥٠- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

أَمَا تَنْفَكُّ تَرْكَبُني بِلَومى   لَهِجْتَ بها كما لَهِجَ الفَصيلُ[4]

البيت لأبي الغُول الطُّهَوِيِّ [5]، كذا نسبه أبو زيد في "نوادره "[6]، أتى به شاهدا على أنّ (اللّومى) مصدر مؤنّث في معنى اللّوم، وحكى أبو عليّ البغداديّ [7] فيه (لوماء) بالمدِّ - أيضا - وأنشد لزينب بنت فروة المَرّيِّ [8]:

ألم تَرَ أَهْلي يا مُغَيرَ كأنّما   يَفيئونَ باللّوماءِ فِيكَ الغَنائِما؟

وأنشد[9] – أيضا – لأبي العيال الهذليّ[10]:

---

(١) ينظر :ديوانه (١/ ٣٣٢).

(٢) ينظر : ديوان العجاج(١/ ٣٦٢)، والمصباح (٩٩/ ب) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٥).

(٣) التكملة (٣٢٧).

(٤) البيت – كما ذكر المؤلف – لأبي الغول الطهوي، وهو في : النوادر في اللغة (٤٩٨)، والمقصور والممدود للقالي(١٣١)،و المصباح (١٠٠/ أ) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٧).

(٥) هو عِلباء بن جَوشن ، قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف (٢١٢): "هو من قوم من بني طهية، يقال لهم بنو عبد شمس بن أبي سود، يكنى أبا البلاد، وقيل له أبو الغول؛لأنه فيما زعم رأى غولا فقتله ".وينظر : الشعر والشعراء (١/ ٤١٩) .

(٦) ينظر : النوادر في اللغة (٤٩٨).

(٧) ينظر : الأمالي له (٢/ ٨٧).

(٨) شاعرة من شواعر العرب.ينظر : بلاغات النساء (٢٩٨)، وأعلام النساء (٢/ ١٠٢).

(٩) إنشاده هذا في : المقصور و الممدود له (٣٧٨).

(١٠) هو أبو العيال بن أبي عتبة – وقيل: ابن أبي عنترة أو عنبر – الهذلي، من بني خناعة بن سعد بن هذيل، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية فأسلم.تنظر ترجمته: في الشعر والشعراء (٢/ ٦٥٨)، والأغاني (٢٤/ ١٦٢)، والإصابة (٧/ ٣٠١).وينظر : إنشاده هذا في : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤١٨).

يَنْأى بِجانبِه ويَزعُمُ أنّه   ناجٍ مِن اللَّوماءِ غيرُ ظَنينِ

لُغَتُه: (تَرْكَبُني بِلَومى): أي تعلوني، وتقهرني على المَثَل. ولَهِجَ بالشيء: أُولِعَ به واعتادَه. و(الفصيل): ولد الناقة إذا فُصِل عن الرِّضاع، والأنثى فصيلة.

مَعْناه: يقول لِنَفسِه أو لِصاحِبِه: أما ترى أن تقهرني بملامِك اللّذّاع مُولِعا به وَلَوعَ الفصيل بالرضاع[1].

عَرَبِيَّتُه: حَذَفَ معمولَ (لَهِج) لِدلالة المعنى عليه، أي: كما لَهِجَ الفصيل برضاع أُمِّه.

وقبل البيت[2]:

أَتَنْسى - لا هَداك الله - سَلْمى   وعَهْدَ شبابِها الحَسَنُ الجميلُ

كأنَّ- وقد أتى حولٌ جديدٌ-   أَثافيها حَماماتٌ مُثُولُ

قال أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحِه أبيات هذا الكتاب[3]: "هكذا أنشده أبو زيد (كأنْ) مخفَّفة"، وأنشده الفارسيُّ في "التذكرة"، وغيرها من / كُتُبِه[4] (كأنّ) بالتشديد.   ٣٠/ب

١٥١- وأَنْشَدَ فيه أيضا[5]:

تُرِيحُ نِقادَها جُشَمُ بنُ بَكْرٍ   وما نَطَقوا بِأَنْجِيَةِ الخُصُومِ[6]

---

(١) ينظر: المصباح (١٠٠/ أ).

(٢) ينظر: النوادر في اللغة (٤٩٨)، والمصباح (١٠٠/ أ) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٧).

(٣) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٣٥٧).

(٤) قوله (وغيرها من كتبه) زيادة ليست في شرح شواهد الإيضاح (٣٥٧).

(٥) التكملة (٣٢٧).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- لجرير، وهو في: ديوانه (٤٩٥)، والمخصص (١٦/ ٨٨)، والمصباح (١٠٠/ ب) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٩).

البيت لجرير، وظاهر لفظ أبي عليّ يُعطي أنّه أورده شاهدا لجَمعِ (نَجوى) على (أَنجِية)، ورُدَّ[1] ذلك عليه بأنّ (فَعْلى) لا تُجْمع على (أَفْعِلَة)، وإنّما (أَنجية) في البيت جَمْع (نَجِيٍّ)، و(نَجِيٌّ) مصدر جاء على (فَعِيل) بمنزلة الصهيل والنهيق، قال الراعيّ[2]:

طاوَعْتُهُ بَعْدَ ما طالَ النَّجِيُّ بنا وظَنَّ أنّي عليه غَيرُ مُنْعاجِ

أي: طال التناجي بنا.

وإلى أنّ (أنجية) جمع (نَجِيّ) ذهب الفرّاء[3] وأبو زيد[4].

وينبغي -عندي- ألا يُحمل كلام أبي عليّ على أنّه أورد البيت شاهدا على أنّ (أَنْجية) جمع (نجوى)، وإن كان قد ذهب إلى ذلك صاحب "العين"[5]، بل السبب في إيراده البيت أنّه قد كان استدلّ[6] على أنّ(نجوى) مصدر بإفرادها حيث يُراد بها الجمع[7]، وأورد شاهدا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾[8]، فخاف أنْ يُتَوهّم عليه أنّه لا يُجيز جمع المصدر، فاستدلّ بالبيت على أنّ المصدر قد يُجمع؛ لأنّ (أَنْجية) جمع (نَجِيّ) الذي هو مصدر، ألا ترى أنّه قال[9]: "وقد جمعوا فقالوا: أنجية"، ولو أراد أنّ (أنجية) جمع (نَجوى)[10] لبيّن ذلك، فكان يقول: وقد جمعوها، فقالوا (أنجية).

---

(١) ينظر: المصباح (١٠٠/ ب) و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٢).

(٢) شعره (٦٤)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٢).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٠٠/ ب).

(٤) ينظر: النوادر في اللغة (١٥٩).

(٥) ينظر: العين (٦/ ١٨٧).

(٦) التكملة (٣٢٧).

(٧) في الأصل (المصدر)، والتصويب من التكملة (٣٢٧).

(٨) الآية (٤٧) من سورة الإسراء.

(٩) التكملة (٣٢٧)..

(١٠) في الأصل (نجيّ)، والصواب ما أثبتُّه.

وأجاز أبو عليّ في "تذكرته" أنْ تكون (أَنْجية) في هذا البيت جمع (نَجِيٍّ) الذي هو صفة بمعنى المناجي[1]، فقال في (النَّجيّ)[2] من قول الفرزدق[3]:

ليس النَّجيُّ الذي يَأتيكَ مُؤْتَزِرا   مِثْلُ النجيّ الذي يَأتيكَ عُريانا

" إنّه كالصَّديق والخليط و الوليّ والعليّ "، قال: " وليس كالنَّذير والنَّكير ".

قال: " ويُقوِّي ذلك تَكسيرُهم له في نحو[4]:

إنّي إذا ما القومُ كانوا أَنْجيَهْ

فـ(أنجية) كـ(كثيب) و(أَكْثِبَة) ".

لُغَتُه: تُريح: تَرِدُ في الرواح. والنِّقاد: جمع (نَقَد)، جِنسٌ من الغنم، قِصار الأرجل، قِباح الوجوه، تكون بالبحرين[5]، والواحدة (نَقَدَة)، وأجود الصوف صوفها، وقيل: النَّقَد: صِغار الغنم. و(جُشَم) – ها هنا – هو: ابن بَكْر بن حَبيب بن عمرو بن غُنم بن تغلِب، وبنوه[6]: رهط الأخطل، وإليهم انتقل العِزُّ والشرف في ربيعة.

مَعْناه: يقول: إنّ جُشم بن بكر لا تشاهد تَسارَّ الأقران، وتفاخُر الكرام، بل أَهَمُّ شأنها إراحةُ ضأنها.

عَرَبيَّتُه: الباء من قوله: (بأنجيَة الخُصوم) بمعنى (في)، ولا بُدّ من حَذف

---

(١) قال أبو علي في الحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٧٩): "فأمّا النَّجيُّ فصفة تقع على الكثرة كالصديق والرفيق والحليم...".

(٢) في الأصل (أنجية) تحريف.

(٣) ينظر: ديوانه (٨٧٣)، ويروى فيه (الشفيع) بدل (النجي) في الشطرين. ولا شاهد فيه على ذلك.

(٤) رجز منسوب في لسان العرب (نجا) (١٤/ ٦٤) لسحيم بن وثيل اليربوعي، وهو بلا نسبة في: النوادر في اللغة (١٥٩)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٧٩) وشرح شواهد الإيضاح (٣٦١).

(٥) ينظر: الصحاح (نقد) (٢/ ٥٤٤).

(٦) ينظر: جمهرة أنساب العرب (٣٠٤- ٣٠٥)، والمصباح (١٠١/ أ).

مُضافٍ، كأنّه قال: وما نطقوا بمكان أنجية الخصوم، أي: بمكان تناجيهم.

وهذا البيت من قصيدة لجرير يُفاخر بها الفرزدق والأخطل.

وبعده[1]:

/ ولا قَتلى بني جُشَمِ بنِ بكرٍ بزاكيةِ الدِّماءِ ولا اللُّحومِ ١/٣١ أ

لقد سَفِهَت حُلومُهُم وأَجْروا مع المسبوقِ حيثُ جَرى المُليمُ

ألم أَخْصِ الفرزدقَ قد علمتُم فأمسى لا يَكِشُّ معَ القُرومِ

وقد نالَ الأُخيطِلُ مِن هجائي دَحُولَ السِّبْرِ غائرةَ النُّجُومِ

(لا يَكِشُّ): لا يَهْدِرُ مع الفحول. و الدحول: البئر الذي فيها تَلَحُّف[2]،شبّه الشّجّة التي نابَتْه عن الهجاء بها.

باب فِعْلى[3]

١٥٢ - أنشد أبو عليّ فيه[4]:

لَها أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرى أَسِيلَةٌ وخَدٌّ كَمِرآةِ الغريبةِ أَسْجَحُ[5]

البيت لذي الرُّمّة، استشهد بِتَرك صَرْف (ذِفرى) منه في رواية ثعلب[6] على صِحّة ما نُقِل من أنّ منهم مَن قال: ذِفرى أسيلة، فلم يصرف، وتركُ [صرفها][7] أكثرُ اللغتينِ فيها[8].

---

(١) ينظر: ديوان جرير (٤٩٥-٤٩٧) والمصباح (١٠١/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٥٩).

(٢) ينظر: المحكم (دحل) (٣/ ١٩٣).

(٣) في التكملة(٣٢٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٣) (باب ما جاء على فعلى) بزيادة (ما جاء على).

(٤) التكملة (٣٢٩).

(٥) البيت – كما قال المؤلف – لذي الرُّمة، وهو في: ديوانه (٢/ ١٢١٧)، والمبهج (١٠٩)، والمصباح (١٠١ / أ) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٦٣).

(٦) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢١٧)، و التكملة (٣٢٩).

(٧) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٨) ينظر: الكتاب (٣/ ٢١١)، و التكملة (٣٢٩).

لُغَتُه: (أُذُن حَشْر) أي:لَطِيفة مُحدَّدة،قليلة الشَّعَر والوَبَر،كأنّها حُشِرت، أي: أُلْطفَت، وحُدِّدَتْ من قولهم: حَشَرْتُ السِّنان حَشْرا: أي:حدّدتُه. والذِّفرى من القفا: الموضع الذي يَعْرَق من البعير خَلْف الأُذُن، مأخوذ مِن ذَفَر العَرَق، قال الأصمعيّ[1]: "قلتُ لأبي عمرو: آلذِّفْرى من الذَّفَر ؟ قال: نعم، وهي: أوّل ما يَعرَق منه"، وقيل: الذِّفرى من الناس والدّواب: ما من لَدُن المَقَذِّ إلى نصف القذال –والمَقَذّ: أصل الأُذُن– وقيل الذِّفريانِ: الحَيدانِ المُكْتَنِفانِ النُّقرة[2] في القفا عن يمين وشمال، وقيل: بل هما: العظمانِ الناشزانِ خلف الأذنينِ.و(أَسِيلَة): لينة طويلة من قولهم: خَدٌّ أَسيلٌ، وقيل: ملساء مستوية. والأَسجَح: الحسن المعتدل، وقيل: السهل الطويل الواسع القليل اللحم.

مَعْناه: وَصَفَ في هذا البيت ناقتَه المُسمّاةَ بصيدح بما يُسْتَحبُّ لها من لَطافة الأُذُن، وأسالة الذِّفرى، والخدّ الأَسجح، قال ابن الأعرابيّ[3]: "يُستَحَبُّ في البعير أنْ يكون حَشْر الأُذُن". وخصّ مِرآة الغريبة –وهي التي تتزوَّج في غير قومها–؛ لأنّها تَتعاهد جَلاءها، إذ ليس لها مَن يتولّى شأنها.

عَرَبِيَّتُه: إنّما قال: (أُذُن حَشْر) فلم يُؤنِّث صِفَتها، وهي مُؤنَّثة؛ لأنّ حشْرا مصدر في الأصل وُصِف به، فلذلك لم يُؤنّث ولم يُثنَّ ولم يُجمع، بل يقال: أُذُنانِ حَشْر، وآذان حَشْر، ومن العرب: مَن يُؤنِّث ويُثنّي ويجمع، فيقول: أُذُن حَشْرة، وأُذُنانِ حَشْرتانِ، وآذان حَشرات، يجعله صفة غير مصدر، ويُحتمل أنْ يكون مصدرا في الأصل، إلّا أنّه أُجري مُجرى الصفات لمّا وَصَفَ به، فأُنِّث وثُنّي وجُمِعَ لذلك. ومِثْل / ذلك قولهم[4]: ٣١/ب

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق (٣٣٨)، والمقصود والممدود للقالي(١٩٧).

(٢) في الأصل (الثفرة) بالثاء تصحيف. نقرة القفا: الحفرة التي في آخر الدماغ. ينظر: المصباح المنير (نقر) (٨٥٣).

(٣) ينظر: المحكم (حشر) (٣/ ٧٤).

(٤) ينظر: الخصائص (١/ ١٥٤) و(٢/ ٢٠٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٩٩).

فرس طوعة القياد، وحيّة حتفة، قال الشاعر[1]:

وِالحيّةُ الحتفةُ الرَّقْشاءُ أَخْرَجَها ... مِن جُحْرِها آمِناتُ الله والكَلِمُ

والوجه الأوّل أَوْلى.

وقبل البيت [2]:

إذا ماتَ فَوقَ الرَّحْلِ أَحْيَيْتُ رُوحَهُ ... بِذِكْراكِ والعيسُ المَراسيلُ جُنَّحُ

إذا ارْفَضَّ أَطْرافُ السِّياطِ وهُلِّلَت ... جُرومُ المطايا عَذَّبَتْهُنَّ صَيدحُ

وبعده[3]:

وعينا أَحَمِّ الرَّوقِ فَرْدٍ ومِشْفَرٌ ... كَسِبتِ اليمانيِّ جاهِلٌ حينَ تَمْرَحُ[4]

(هُلِّلَت) : ضَمُرَتْ. و(جاهل) : أي: خفيفة نشيطة.

١٥٣ - وأَنْشَدَ فيه أيضا [5]:

فارْحَم أُصَيبيَتي الذين كَأَنَّهُم ... حِجْلى تَدَرَّجُ بالشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[6]

البيت لِعبد الله بن الحجّاج الذبيانيّ الثّعلبيّ [7]، وليس بعبد الله بن الحجّاج بن عبد الله الباهليّ المدعوّ بِأَصَمِّ باهِلة [8]، وإنْ كانا جميعا من قيس، ومَن نَسَبَه للحطيئة أو لجرير فقد وَهِمَ.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في: ديوانه (٤٦١)، والخصائص (١/ ١٥٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٩٩).

(٢) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢١٥-١٢١٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٥).

(٣) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢١٧)، والمصباح (١٠٢/ أ).

(٤) في الأصل (تبرح) و التصويب من الديوان.

(٥) التكملة (٣٣٢).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- لعبد الله بن الحجاج الثعلبي، وذكر ابن يسعون في المصباح (١٠٢/ أ) أنه نسب للحطيئة ولجرير، ولم أجده في ديوانهما، وهو في: المقصور والممدود للقالي(١٩٢) و إيضاح الشعر (١٥٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٦٤).

(٧) شاعر فاتك، من فرسان مضر المعدودين في دولة بني أمية. تنظر ترجمته في: الأغاني (١٣/ ١٧٧)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٦٥)، والأعلام (٤/ ٧٧).

(٨) شاعر خبيث اللسان،له قصائد في هجاء الفرزدق.تنظر ترجمته في: النقائض (٣/ ١١٠٤)،والأعلام (٤/ ٧٧).

أتى به شاهدا على صِحّة ما ذَكَر من أنّهم قد قالوا في جمع (حَجَل): (حِجْلى).

وينبغي -عندي- أنْ يُتَأوّل ذلك على أنْ يكون مُرادُه أنّه جمعٌ له من جِهَة المعنى، لا من جِهَة اللفظ؛ لأنّ (فِعْلى) لم يَطَّرِد عليه بابٌ في الجمع.

وممّا يُؤيِّد ما ذكرتُه أنّه في أبواب التكسير لم يُورِد (فِعْلى)فيما يُكسّر عليه (فَعَل).

وقال الأصمعيّ [1]: " (الحِجْلى) لُغَة في (الحَجَل) "، وقال أبو حاتم [2]: "قالوا في جمع (حَجَلَة): (حِجْلى) ".

وينبغي أنْ يُحمل كلامه على مثل ما حُمِل عليه كلام أبي عليّ.

لُغَتُه: الصَّبيُّ : من لَدُن يُولَد إلى أنْ يُفْطَم. والحَجَل والحِجْلى: القَبَجُ، وقيل: الحَجَل: الذكر من القَبَج. و(تَدَرَّج): تَفَعَّل من الدَرَج، وهو: الرُّتَب، والمشي الضعيف. والشَّرَبَّة: أَرْضٌ لَيِّنَة تُنْبت العُشْب،وليس فيها شَجَر،والشَّرَبَّة -أيضا-: مَوضِع [3] بِعَينه على هذه الصِّفَة.و (وُقَّع): جمع واقع، وهو النازِل عن طَيرانه.

مَعْناه: شَبَّه أُصيبيته الضُّيَّع بدارج الحَجَل الوُقَّع في ضَعْف المشي؛ لأنّه يمشي مشي المُقَيَّد، ومنه قولهم: فلان يَحْجُل في مشيه، وفي قِلَّة الطُّعْم؛ لأنّه لا يأكل إلّا الحبَّة بعد الحبَّة، ولا يُجِدُّ، ولذلك فَسَّر النَّضَر بن شُميل قوله عليه السلام [4]: " اللهم إنِّي أَدْعو قُرَيشا لتملُك برّا وبحرا،وقد جعلوا طعامي / [كطعام الحَجَل] "[5]. ٣٢/أ

وخصَّ (حَجَل الشَّرَبَّة)؛ لأنّها أضعف من التي تكون في الحَزْن[6].

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٠٢/ أ).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٠٢/ أ).

(٣) الشَّربة: موضع بين السليلة و الربذة، وقيل غير ذلك. ينظر : معجم البلدان (٣/ ٣٣٢).

(٤) ينظر : غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ١٩٤)، والنهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٦).

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ١٩٤)، والنهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٦).

(٦) الحَزن: المكان الغليظ. ينظر : لسان العرب (حزن) (٣/ ١٥٩).

عَرَبِيَّتُه: قوله: (تَدَرَّجُ) أصله: تَتَدَرَّج، فَحَذَف إحدى التاءين، وقد تقدّم على أنّ المحذوفة منهما...[1].

وفي (أُصَيبِيَةٍ) خِلافٌ سَيُبَيَّن في موضعه.

وهذا البيت من أبيات يُخاطب بها عبدُ الله بن الحجّاج عبدَ الملك[2] بن مروان، وذلك أنّ عبد الله[3] كان من أشدّ الناس على عبد الملك بن مروان في طاعة ابن الزبير، فوجّه عبد الملك في طلبه، فلمّا خَشي أنْ يُظْفَر به تَحَيَّل حتّى دخل عليه في يومٍ كان يُطْعِم فيه، فَمَثُل بين يديه، وقال:

حَرَبَتْ أُصَيبيتي يدٌ أَرْسَلْتَها ... وإليكَ بعدَ معادِها ما ترجَعُ

هكذا روى أبو الفرج[4]، وروى غيره[5]:

مَنَعَ الفِرارَ فَجِئْتُ نَحْوَكَ هارِبا ... جَيشٌ يَجُرُّ ومِقْنَبٌ يَتلَمَّعُ

فقال عبد الملك: هذا لأنّك مُريبٌ، فقال:

مالٌ لهم فيها أظنُّ جَمَعْتُهُ ... يومَ القليبِ فَحِيزَ عنهمْ أَجمَعُ

فقال عبد الملك: أظُنُّه أنّكان كَسْب سُوء، فقال:

فارحم أُصَيبِيتي فَدَيتُك إنّهم ... حَجَلٌ .... البيت

ولا حُجّة فيه على هذه الرواية.

فقال عبد الملك: أجاع الله بُطُونَهُم، فقال:

أَدْنُو لِتَرْحَمَني و تَقْبَلَ تَوبَتي ... وأَراكَ تَدْفَعُني فأين المَدْفَعُ ؟

فقال عبد الملك: إلى النار، فقال:

(١) كلامه المشار إليه من الجزء المفقود، و موضع النقط سقط بمقدار كلمة، يحل مكانها (الثانية)، أو (الأولى) على الاختلاف بين النحويين في ذلك. ينظر : الإنصاف (٢/ ٦٤٨)، والارتشاف(١/ ٣٣٩)، والتلطيف (١١٦).

(٢) في الأصل(عبد الله) تحريف .

(٣) يعني ابن الحجاج.

(٤) ينظر : الأغاني (١٣/ ١٨١).

(٥) هي رواية ابن سيده في المحكم (لفع) (٢/ ١١٧).

ضاقَتْ ثيابُ المُلْبِسِينَ ونَفْعُهُم عنّي فَأَلْبِسْني فثوبُك أَوسَعُ

فنزع عبد الملك مِطرفا كان عليه، ورمى به إليه، ثمَّ قال: آكُلُ ؟ قال: كُل، فلمّا وضع يده إلى الطعام، قال: أمِنتُ وربِّ الكعبة، فقال عبد الملك: كُن آمِنا، مَن كُنتَ إلّا عبد الله بن الحجّاج، قال: فَأَنا عبد الله، قال: أولى لك، ثمّ آمنه، وقال له: والله لقد طاولتك طَمَعا أنْ يقوم لك مَن يقتُلُك فأبى الله[1].

وفي رواية أبي الفرج[2] أنّ الأكل كان قبل الإنشاد.

١٥٤ – وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

يا أَمَةً وَجَدَتْ مالا لِلا أَحَدٍ إلّا لِظِرْبى تَفاسَتْ بينَ أَحْجارِ[4]

البيت للقتّال الكِلابيّ، واسمه – فيما زعم أبو عبيدة[5] – عُبادة بن المَضْرَحيّ، وقال: عمر بن شَبَّة[6]: "هو عبد الله بن المُجيب بن المَضرَحيّ"، ولُقِّب القتّال؛ لِكثرة تَمَرُّدِه وفَتْكِه[7].

أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره[8] من أنّهم قد قالوا: (ظِرْبى) في جمع ظِربان، وهو الثاني[9] من الحرفينِ اللذينِ[10] جاءا من الجمع على (فِعْلى)، ومِثله قول

---

(١) تنظر هذه الحكاية في: الأغاني(١٣/ ١٨١)، والفسر(١/ ٦٦٨-٦٦٩)، والطرر (١٢٨/ ب).

(٢) ينظر: الأغاني (١٣/ ١٧٨).

(٣) التكملة (٣٣٢).

(٤) البيت – كما قال المؤلف – للقتال الكلابي، ولم يثبت في ديوانه المجموع، وهو في: المصباح (١٠٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٦٧).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) هو أبو زيد عمر بن زيد النميري، وشبة لقب، صاحب أخبار ونوادر، توفي سنة ٢٦٣ هـ، وقيل: ٢٦٢هـ. له من المؤلفات تاريخ البصرة. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٤٩١)، و معجم الأدباء (١٦/ ٦٠)، والأعلام (٥/ ٤٧-٤٨).

(٧) قيل: إنّه: عبيد بن المجيب. ينظر: الخزانة (٩/ ١١٢). وتنظر ترجمته في: الأغاني (٢٤/ ١٣٩)، واللآلي (١/ ١٢/ ١٣) والإصابة (٥/ ٩٨).

(٨) ينظر: التكملة (٣٣٢).

(٩) الحرف الأوّل من الحرفينِ اللذين يعنيهما المؤلف: (حِجْلى)، وقد مرّ في الشاهد السابق.

(١٠) في الأصل (الذين) بإسقاط اللام.

الحطيئة[1]:

وهل تُقْرَنُ الظِّربى القِصار خُدودُها بِأُدْمِ بناتٍ مِن بناتِ جَديلِ

/ وينبغي -أيضا- أنْ يُحمل قوله[2]: "وقالوا في جمع (ظربان) : ظِرْبى" على أنْ يكون مراده بذلك أنّه جمعٌ له من جهة المعنى،لا من جهة اللفظ؛ لِلْعلّة التي تقدّم ذكرُها في (حِجْلى)[3]. ٣٢/ب

لُغَتُه: (المال) يُؤنّث[4] ويذكّر، قال عليه السلام: [5]"[المال][6] خَضِرة حُلوة، ونعم العَون هو لصاحبه"، فجمع ﷺ بين اللغتينِ.

وأنشد أبو زيد في التأنيث[7]:

المالُ تُزْري بِأَقوامِ ذوي حَسَب وقد تُسَوِّدُ غيرَ السيدِ المالُ

و(الظِربى) جمع:ظِربان، دُوَيبة شبه الكلب؛ أصلخ[8] الأُذُنينِ، صِماخاه يَهْويانِ، طويل الخرطوم، أسود السَّراة[9]، أبيض البطن،خبيث الرائحة، شديد الفَسْو مُنْتِنُه، يَفْسو في

(١) ينظر : ديوانه (٤٠)، برواية (وما جعل الصعر اللئام...).ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) التكملة (٣٣٢).

(٣) ينظر : ص (١٢١).

(٤) جاءت (يؤنث) في الأصل مكررة.

(٥) صحيح البخاري (٢/ ٥٣٢) بنص:" المال خضرة حلوة، فنعم صاحب المسلم ما أعطى "، و جاء في صحيح مسلم (٢/ ٣٢٨)بنص: "المال خضر حلو، ونعم صاحب المسلم هو.."ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٦) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٧) البيت لحسان بن ثابت في : ديوانه (١٤٧)، ورواية العجز فيه* ويُقتدى بلئام الأصل أنذالُ *ونسبه ابن منظور في لسان العرب (طبخ) (٨/ ١١٧) لحية بن خلف الطائي، ورواية صدره * الفقر يزري بأقوامٍ ذوي حَسَب*وهو في : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٤١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٨).

(٨) الأصلخ : الأصمّ. ينظر : لسان العرب (صلخ) (٧/ ٣٨٥).

(٩) السَّراة : الظهر. ينظر : لسان العرب (سرى) (٦/ ٢٥٠).

جُحْر الضَّبِّ، فَيَسْدُر[1] فيأكُله.

وزعم العرب أنّه إذا فسا في ثوب صائده بقي خُبْثُ رِيحه فيه حتّى يَفنى الثوب، يُقال للمتقاطِعين: " كأنّما فسا بينهم ظِربان "[2].

ويُقال: إذا فَسا في النَّعَم المُجتَمعة فرَّقها. وتَفاسَت: اِسْتَعمَلت الفَسْو،وتَفاسى الرجل: أخرج عَجيزَته.

مَعْناه: مَن روى: (يا أُمَّةً)- وهي رواية أكثر نُسخ الإيضاح - فَعَلى أنّه يُخاطب بذلك قوما من عشيرته، كانوا قد أسلموه إلى جريرته، ويقول لهم: أنتم وإن كان لكم مال فلم ترثوه عَمَّنَ لقدره ارتفاع، ولجانبه امتناع، ولذلك لُذْتُم بالأحجار، ولم تبعدوا عنها لشدّة الحِذار، وشبَّههم بالظِربى التي قد اتّخذت سُلاحَها[3] سِلاحَها جبنا في الطِّباع، وضَعْفا عن الدفاع، ونفاهم عن الأَحَدِينَ مُبالغة في الذمّ على طريق الاتّساع، ومِثله قول الراعيّ[4]:

لو كُنْتَ مِن أحدٍ يُهْجى هَجَوتُكُمُ   يابن الرِّقاع ولكِنْ لسْتَ مِن أحدِ

ومَن روى: (يا أَمَةً) فَعَلى أنّه خاطب امرأة،يقال لها: عُلَيلَة،وجَعَلَها أَمَة، وإن لم تُكن أَمَةً؛ لأنّ جَدَّتَها كانت أَمَة، كما جعل أخويها[5] جَهْما وأُوَيسا عَبْدَينِ في هذا الشعر، فقال[6]:

يا أُخْتَ جَهْمٍ وذاك العبدُ صاحبُهُ   وبنتَ شيماءَ هل خُبِّرْتِ أخباري؟

فأنتِ حَيّاكةٌ تَسعى بِمَحْلَبِها   وتُحْسِنُ الصَرَّ في إبلِ ابن عَمّارِ

---

(١) السَّدر: تحيُّر البصر. ينظر: لسان العرب (سدر) (٦/ ٢١٣).

(٢) " فسا بينهم ظربان " مثل من أمثال العرب.ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ١٨٠)، ومجمع الأمثال (٢/ ٤٤٤).

(٣) ضم السين دلالة على كثرة سَلْحها، قال ابن القوطية في كتاب الأفعال (٧١): "وسَلَحَ سلْحا، وإذا كثُر: سُلاحا".

(٤) ينظر: شعره (٦٤)، والمصباح (١٠٣/ أ).

(٥) في الأصل (أخوها)، و التصويب من: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٩).

(٦) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٥٤٩).

عَرَبِيَّتُه: الذي حكاه أبو عبيد[1] عن أبي زيد[2] إنّما هو (ظِرباء) - بالمدّ - على وزن (فِعْلاء)، فإنّ (ظِرْبى) على وزن (فِعْلى) لم يُسمَع ممدودا[3] إلّا في الشعر، فينبغي أنْ يُحمل على أنّه مقصور منه، وإن ثبت قَصْرُه في سعة الكلام كان لُغة أُخرى.

٣٣/أ

/باب ألف التأنيث [التي][4] تلحق قبلها ألفٌ فتَنقَلِبُ الآخرة منهما همزةً؛ لِوقوعها طَرَفا بعد ألفٍ زائدة

١٥٥- أنشد أبو عليّ في الباب[5]:

إليه تَلْجأُ الهَضّاءُ طُرّا فليس بقائلٍ هُجرا الجادي[6]

البيت لأبي دُؤادٍ الإيادي[7]، أتى به شاهدا على أنّ (الهَضّاء) - وهي الجماعة من الناس - (فَعْلاء)، وهمزتها للتأنيث، بدليل قوله (تَلجأ) - بالتاء -، ولو كان (فَعّالا) لقال: (يَلجأُ) - بالياء - لأنّها صفة في الأصل غَلَبَت، و(فَعّال) إنّما يُوصف به المذكّر، و- أيضا - فإنّه من الهَضّ، وهو كسر دون الهَدِّ، وفوق الرَّضِّ؛ لأنّ الجماعات تَهُضُّ الأشياء، أي: تكسِرها، فلو كان (فَعّالا) لقيل: هضّاض.

فإن قيل: لعلّ الأصل ذلك إلّا أنّهم أبدلوا من الضاد ياءً على حدِّ قولهم في قَصَّصْتُ: قَصَّيتُ، ثمّ أبدلوا من الياء همزة.

---

(١) هذه الحكاية لم أجدها في المطبوع من مؤلفات أبي عبيد الهروي، والبكري.

(٢) رواية أبي زيد هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) في الأصل (ممدود).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني، قد ثبتت في: التكملة (٣٣٣) و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥١).

(٥) التكملة (٣٣٣).

(٦) البيت - كما قال المؤلف - لأبي دؤاد الإيادي، وهو في: شعره (٣٠٩)، والمقصور والممدود للقالي (٣٦٤)، والمصباح (١٠٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٦٨). وقال ابن يسعون في المصباح (١٠٣/ ب): "ويروى (إليه تلجأ الهضبات منها)، ولا شاهد فيه".

(٧) هو جارية بن الحجّاج - وقيل: حنظلة بن الشرقي - الإيادي، شاعر جاهلي يعد من نُعّات الخيل المجيدين. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (١/ ٢٣١)، والأغاني (١٦/ ٤٠٢)، والخزانة (٩/ ٥٩٠).

قَصَّصْتُ: قَصَّيتُ، ثمّ أبدلوا من الياء همزة.

فالجواب: أنّ ذلك غير مَقيسٍ، فلا ينبغي أنْ يُقالَ به إذا وُجِدَتْ عنه مندوحة.

وزعم يعقوب[1] أنّ (الهضّاء) في بيت أبي دُؤاد من الهَضّ، وقال: "الهضُّ: الدفع عن أبي زيد".

فإن قيل: هلّا أورد أبو عليّ (الهَضّاء) فيما هو اسم يراد به الجمع، كما أورد فيه [القصباء][2].

فالجواب: أنّ الذي منعه من ذلك أنّ (الهضّاء) صفة في الأصل غَلَبَت، فاستُعمِلت استعمال الأسماء، وكأنّ الأصل جماعة هضّاء، فأوردها مع المفردات لذلك؛ لأنّ (جماعةً) قياسُ صفتها وصفة الواحد من المؤنّث سواء.

لُغَتُه: لجَأ إليه ولجِأ: اِضطرّ. والهضّاء: الجماعة من الناس - كما تقدّم - وزعم أبو عليّ البغداديّ[3] أنّ (الهَضّاء) الكثير من الخيل، وأنشد[4]:

فيَوما بِهَضّاءٍ ويوما بُسُرْبَةٍ ويوما بِخَشخاشٍ مِن الرَّجْل هَيضَلِ

يقول: إنّه يغزو تارة بجيشٍ كثير الفرسان، وهم الهَضّاء، وتارة بفرسان قلائل، وهم السُّرْبَة، وهي ما بين عشرين فارسا إلى ثلاثين، وتارة بِخَشخاشٍ، وهم الرَّجّالة، وأراد: رجّالة قليلة، ولذلك وصف خَشخاشا بـ (هَيضلٍ). والهَيضَل: الجماعة يُغزى بهم ليسوا بالكثير. وقوله: (طُرّا) أي: جميعا. والهُجْر: القبيح من الكلام. والجادي: الطالب الجدْوى، وقد يكون في غير هذا الموضع المُعطي للجدوى، قال الشاعر[5]:

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٠٣/ ب).

(٢) في الأصل (السا)، والتصويب من التكملة (٣٤١).

(٣) ينظر: المقصور والممدود له (٣٦٤).

(٤) البيت لتأبّط شرّا، وهو في: ديوانه (١٧٧)، وتهذيب الألفاظ (١/ ٥١)، والمخصص (٦/ ٢٠٣).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: أمالي القالي (٢/ ٣٢٦)، والأضداد لابن الأنباري (٢٠١)، والمصباح (١٠٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٢).

/ جَدَوتُ أُناسا مُؤسِرينَ فما جَدوا   ألا اللهَ فاجدُوه إذا كُنتَ جاديا   ٣٣/ ب

مَعْناه: يقول: إنّ الناس يَلجئون إليه؛ لأنّه يَسمح لهم بالنوال، ولا يهجر لأحد منهم في المقال.

عَرَبِيَّتُه: قوله(طُرّا) اسم موضوع مَوضِع المصدر الموضوع مَوضِع الحال هذا مذهب سيبويه[1]، وإنّما حمله على ذلك، ولم يحمله على أنّه صفة في موضع الحال كما ذهب إليه يونس[2]، وإن كان لفظُه لفظ الصِّفة، نحو: جِدٌّ للعظيم؛ لأنّه غير مُتمكّن، ألا ترى أنّه لا يُستعمل إلّا في موضع الحال، والمصادر يكثُر خروجها عن التمكُّن، فجعله اسم مصدر لذلك، ولم يجعله مصدرا؛ لأنّه لم يحفظ له فِعلا.

وقد حُكي عن المازنيّ[3] أنّه قال:" يُقال: طررتَ القومَ، إذا مررتَ بهم جميعا"، فيكون على هذا مصدرا موضوعا موضِع الحال.

وهذه المصادر الموضوعة موضِع الحال، والأسماء الموضوعة مَوضِع المصادر الموضوعة مَوضِع الحال هي عند سيبويه[4] واقعة موقع صفات مُنْتصِبة على الحال، فإذا قُلت: أتانا زيد مَشْيا، كان (مَشْي) في موضِع (ماشٍ)، على حدِّ قولهم: رجل عَدْل، أي: عادل، وإذا قُلت: قتلتُه صبرا، كان (صبرا) في موضِع (مَصبور)، على حدِّ قولهم: خَلْق للمخلوق، وهذا الدِّرهم ضَرْبُ الأمير، أي: مضروب الأمير.

وممّا يدلُّ على أنّ المصدر قد يقع موقع اسم الفاعل والمفعول، ويخرج عن أصله من المصدريّة قول مُحْرِز بن المُكَعْبِر[5]:

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٣٧٦).

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٣٧٧)، والمقتضب (٣/ ٢٣٨).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١١٥/ أ).

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٣٧٥).

(٥) شاعر جاهلي، من بني ضبة. تنظر ترجمته في: معجم الشعراء (٢٩٨)، والأعلام (٥/ ٢٨٤). وينظر إنشاده هذا في: الكامل (١/ ٦٧)، وشرح ديوان الحماسة (٢/ ١٤٥٧).

فهلّا سَعِيتُم سَعْيَ عُصْبةِ مالكٍ وهل كُفلائي في الوفاء سواءُ؟

ألا ترى أنّ قوله (في الوفاء) مُتعلّق بـ (سواء)، وهو في الأصل مصدر[1].

فلولا أنّه واقِع موقِع اسم الفاعل، وهو مُسْتوٍ، لما ساغ ذلك؛لأنّ صفة المصدر لا تتقدّم عليه.

وممّا يدلُّ على ذلك - أيضا - قولهم: مررتُ بفرسٍ طَوعة القياد، وقول أُميّة[2]:

والحيّةُ الحتفةُ الرَّقشاءُ أَخرَجَها

فلولا أنّ المصدر واقع موقِع الصفة لَمَا أُنِّث بتأنيث الموصوف.

ولا[3] ينبغي أنْ يُقال: إنّه جعل (الحتفة) المصدر اتّساعا؛ لأنّ ذلك إنّما تفعله / العرب إذا قصدتِ المُبالغة، و(الحتفة) المرّة الواحدة من الحتف، فمعناها يُناقِض معنى المبالغة.

١/٣٤

فإن قال قائل: لِمَ لم يَجعل سيبويه هذه المصادرَ محمولة على معنى الأفعال، فتكون مصادرَ على بابها، لا واقعة موقع اسم فاعل أو مفعول، فإذا قُلت: قَتَلْتُه صَبرا، أو قتلته فُجاءة، فكأنّك[4] قلت: صبرته صبرا، وفاجأته فُجاءة ؟.

فالجواب: ما ذكره أبو إسحاق[5] من أنّ ذلك خلاف المعنى الذي أرادت العرب، وإنّما يجب أنْ يُفسَّر الشيء على ما تُريدُه فيه، وإلّا فكَأنّا لم نُفَسِّره عنها، وإنّما عَمِلنا نحن عملا على ما تقتضيه اللغة، وإن لم يكن قصدها ذلك، ونحن إذا قلنا: أتَيتُه ركضا، فإنّما هو جواب لمن قال: كيف أتيتَه؟، فكأنّ جوابه على الحقيقة: أتيتُه راكضا؛ لأنّه إنّما يسألني بـ(كيف) عن حالٍ، فكان حقيّ أنْ أُجِيبه بالحال التي أتيته عليها،

(١) ينظر : التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٣٧).

(٢) صدر بيت له سبق ذكره، و تخريجه ص (١٢٠).

(٣) في الأصل (فلا)، والأنسب ما أثبته.

(٤) في الأصل (فكذلك).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.وينظر : المقاصد الشافية (٣/ ٤٤٠) .

فلذلك قُدِّر المصدر واقعا موقع الحال، ولم يُجعل (أتيته ركضا) بمنزلة: (ركضته ركضا)؛ لأنّه لا يكون فيه هذا المعنى.

وقد أجاز أبو سعيد[1] أنْ تكون: (مشْي) و(ركض) و (فُجاءة)، وأمثالها مصادرَ موضوعة موضع الحال كما ذهب إليه سيبويه.

و أجاز[2] - أيضا - أنْ تكون مصادر معنوية للأفعال التي قبلها على حدِّ قوله[3]: ﴿وآلَتْ حَلْفَةً ﴾.

وهذا الوجه الثاني الذي ذهب إليه إنْ أراد أنّه جائز في القياس؛ لا أنّ العرب...[4] بأتيته ركضا وأمثاله على المعنى [الذي] ذَكَرَ[5] فهو صحيح، وإن أراد أنّهم تكلّموا به على ذلك المعنى فهو باطل، بدليل ما ذكره أبو إسحاق من أنّ العرب إنّما تكلّمت به في جواب مَن يسأل بـ (كيف).

وممّا يُبيّن صحّة ما ذكره من أنّه في جواب مَن يسأل بـ (كيف) إلزامهم التنكير.

فإن قال قائل: فهلّا جعل سيبويه هذه المصادر والأسماء الموضوعة موضعها منصوبة بأفعال مُضمرة،وتلك الأفعال في موضع الحال كما ذهب إليه أبو العبّاس[6]، ولذلك زعم أنّه لا يجوز هذا إلّا فيما كان فيه المصدر ضربا من الفعل؛ لأنّ الفعل المتقدّم - إذ ذاك - يدلّ على الفعل المضمر، فلا يجوز - عنده - أنْ تقول: أَتيتُه إعطاءً؛ لأنّ الإتيان ليس فيه دليل على (أعطى) المضمرة.

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه (ج٢/ ١١٢/ أ).

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه (ج٢/ ١١٢/ أ).

(٣) جزء بيت لامرئ القيس، تمامه:

ويومٍ على ظهر الكَثيب تَعذّرت ... عليّ وآلت حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

وهو في : ديوانه (١/ ١٩١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٨١)، والبحر (٨/ ٣٨).

(٤) مكان النقط بياض في الأصل بمقدار كلمة،وضع مكانها رمز (ط) أي سقط ، ولعلها (تدلّ).

(٥) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر : المقتضب (٣/ ٢٣٤) و (٤/ ٣١٢). ويفهم من كلامه في هذين الموضعين أنه يذهب مذهب سيبويه، وللشيخ محمد عبد الخالق عظيمه تعليق على ذلك. ينظر : حاشية (١) (٣/ ٢٣٥).

فالجواب: أنّ ذلك فاسد؛ بدليل التزام العرب التنكير في هذه المصادر، ولو كان انتصاب هذه المصادر بأفعالٍ مُضمرةٍ واقعةٍ[1] مَوقِع الحال -كما ذهب إليه- لجاز أنْ تقول: أتانا / زيد المشي وأمثاله؛ لأنّها ليست بأحوال، وإنّما الأحوال الأفعال المضمرة الناصبة لها، فهذا يلزمه على قياس قوله، وهو لا يقول بذلك[2]. ٣٤/ب

فإن قال قائل: فهلّا جعل هذه المصادر قائمة مقام أسماءٍ مضافة محذوفة، هي الأحوال، فيكون التقدير في قولك (أتانا زيد مَشيا):أتانا ذا مَشْي،و(قتلته صَبرا): ذا صَبْر [3]، ويكون ذلك أولى من وضع المصدر مَوضِع اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنّ حذف المضاف منقاس، ووضع الألفاظ مَوضعَ غيرها،وإخراجها عن بابها لا ينقاس.

فالجواب: أنّ الذي منع من ذلك أنّ العرب وقفت هذا الباب على السماع، ولم تَطْرُده، ولو كان على تقدير حذف مضاف لما منع مانع من اطّراده؛ لأنّ حذف المضاف -كما تقدّم- منقاس.

فلمّا كان هذا الباب غير مُنقاس وجب أن يُعتقد في هذه المصادر أنّها واقعة موقِع أسماء الفاعلين والمفعولين؛ لأنّ ذلك إخراج لها عن وضعها، وإخراج اللفظ عن وضعه لا ينقاس.

وذهب أبو إسحاق إلى أنّ وضع المصدر موضِع الحال منقاس إذا كان المصدر من نَعْت الفعل، وكان مصدرا صحيحا لا اسما للفعل، نحو قولك: أتيته ركضا؛ لأنّ الإتيان يكون ركضا وغير ركض، ولو قلت: أتيته ضربا لم يَجُز -عنده-؛ لأنّ الإتيان لا يكون ضربا، وكذلك لو قلت: أتانا سُرعة ورُجْلَة لا يجوز عنده؛ لأنّ السرعة والرُّجْلَة ليسا بمَصدرينِ صحيحينِ، ولو قلت: أتيتُه إسراعا لجاز عنده؛ لأنّ الإسراع مصدر صحيح.

---

(١) في الأصل (واقع).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (ج٢/ ١١٢/ أ).

(٣) نسب ناظر الجيش هذا القول للصفار. ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢٢٦٨).

وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنّ سيبويه[1] نقل أنّ العرب وقفت هذا الباب على السماع، فلا يجوز أنْ ينقاس منه شيء.

وهذا البيت من قصيدة يرثي بها رجلا من قومه،يُكنى أبا بجاد، قتله شقيق بن الأعور[2].

وقبل البيت[3]:

فَبِتُّ أُراقِبُ الجَوزاءَ حتّى ... تَغيَّبَ مِن تَواليها بوادي

بِفقدِ الأَريحيِّ أبي بِجادٍ ... أبي الأضيافِ في السنةِ الجَمادِ

١٥٦- وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

ألا يـا بَيـتُ بالعليـاءِ بَيـتُ[5]

هو صدر بيت لعمرو بن قِنعاس - وقيل: قِعاس - المراديّ[6]، وقيل: هو لهانئ المراديّ، ونسبه الجرميُّ في "الفرخ"[7] إلى السموأل بن عاديا اليهوديّ، وزعم أبو موسى[8] أنّ البيت / مُفتَتح قصيدة لتأبّط شرّا، ثابتة هي وسَبَبُها في كتاب " أخباره وشعره". ٣٥/أ

أتى به شاهدا على أنّ (العلياء) اسمٌ بدليل استعمالها فيه استعمال الأسماء، من

---

(١) ينظر: سيبويه (١/ ٣٧٠).

(٢) ينظر: المصباح (١٠٤/أ).

(٣) ينظر: المصباح (١٠٤/أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٦٨). وقد خلا البيت الأول من شعر أبي داؤد ص (٣٠٩).

(٤) التكملة (٣٣٤).

(٥) صدر بيت عجزه *ولولا حُبُّ أَهْلِكِ ما أَتَيتُ* ينسب لعمرو بن قعاس -وقيل: قنعاس المرادي، ولهانئ المرادي، ولتأبط شرّا، وللسموأل وهو في: ديوانه (٨٥)، والبصريات (١/ ٥٥٩)،والمصباح (١٠٤/ أ)،وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٢) وشرح شواهد الإيضاح (٣٦٩).

(٦) شاعر جاهلي من مذحج من ولد هانئ بن عروة بن نمران بن عمرو بن قعاس، قتله عبيد الله بن زياد. تنظر ترجمته في: معجم الشعراء (٥٥)، والخزانة (٣/ ٥٥).

(٧) ينظر: المصباح (١٠٤/ أ).

(٨) يريد أبا موسى الجزولي، إذ له شرح على أبيات الإيضاح مفقود فيما أعلم. وقد سبق الحديث عن ذلك ص (٤٥).

حيث باشرت العامل، ولم تُستعمل تابعة، وكذلك تُستعمل حيث وقعت من كلامهم، ومن ذلك قول النابغة[1]:

يا دارَ مَيّةَ بالعلياءِ فالسندِ

ومما يَدلّ على أنّها اسم أنّها شاذّة - جُعلت اسما أو صفة - لأنّ القياس في (فَعْلاء) المعتلّ اللام بالواو اسما كان أو صفة ألّا تُقلب واوه ياء، إلّا أنّ الشذوذ في الأعلام أكثر منه في غيرها، فكان حملُها على أنّها اسمٌ عَلَمٌ لِبلدةٍ بعينها أولى من أنْ تُجعل صفة قائمة مقام الموصوف، وإن كانوا قد شذّوا في الصفة، فقالوا: داهية دهياء، وأصله: دهواء؛ بدليل قول العجّاج[2]:

بينا الفتى يَسعى إلى أُمنِيَّهْ
يَحْسِبُ أنّ الدهرَ سُرْجُوجِيَّهْ
إذ عَرَضَتْ داهيةٌ دُهْوِيَّهْ

وحُكِي عن الخليل[3] أنّه علّل قلب الواو منها ياء بأنّها لا ذَكَر لها، فأرادوا أن يَفرِقوا بين ما له ذَكَر، وما ليس كذلك.

وردّ الفرّاء ذلك بأنّه قد جاءت أشياء لا ذَكَر لها، ولم يجعلوها بالياء -كما زعم- نحو الحَلواء واللّأواء[4].

وهذا -عندي- لا يصحُّ عن الخليل، فإنّ سيبويه أعلم بمذاهبه من غيره، ولم يذكر شيئا من ذلك عنه في هذا، ولا في أمثاله.

وزعم الفرّاء[5] أنّ السبب في انقلاب الواو ياء في (عَلياء) أنّهم بنوها على

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني، عجزه * أَقْوَت وطالَ عليها سالفُ الأبدِ * وهو في : ديوانه (١٤).

(٢) ديوانه (٢/ ١٧٠)، وينظر : الشيرازيات (١/ ١٤٣)، والمصباح (١٠٤/ أ).

(٣) تنظر هذه الحكاية في : المصباح (١٠٤/ أ)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٣).

(٤) اللأواء : الشدة.ينظر : الصحاح (لأي) (٦/ ٢٤٧٨).

(٥) رده هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٠٤/ أ)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٣).

(عَلِيتُ) ولم يَبْنُوها على (عَلَوت)، وردّ ذلك عليه السيرافيُّ [1] بأنّ هذا الاسم لا يناسب الفعل.

ومن أدلّ دليل - عندي - على فساد مذهب الفرّاء أنّهم لا يقولون إلّا: عَشْواء وخذواء، مع أنّهم لا يقولون إلّا عَشا وخَذا.

لُغَتُه: البيت: معروف، ويقال - أيضا - لِلْخِباء: بَيت. والعلياء: بلد فوق ماء لبني أسد، يُسَمّى جُرْثُما [2]، وبه فُسِّر [3] في قول زهير [4]:

تبصَّر خليلَي هل ترى مِن ظعائِنٍ   تَحَمَّلْنَ بالعلياء مِن فوقِ جُرثُمِ؟

والعلياء - أيضا - في غير بيت عمرو: رأس الجبل، وقيل: كلّ ما علا من شيء، وبذلك فُسِّر [5] في قول النابغة:

يا دار مَيَّةَ بالعلياءِ فالسندِ

مَعْناه: يقول: يا بيتُ لي بالعلياء بيتٌ آخر أدَعَه، وآتيكَ حُبّا في أهليك.

عَرَبِيَّتُه: (بيت) الثاني مبتدأ، وخبره مُضمر، تقديره: لي بالعلياء بيت، فُحذِف لِفَهْم المعنى، كما حُذِف في قول ذي الرُّمّة [6]:

/ بلادٌ يَبيتُ البُومُ يَدعو بناتِهِ   بها ومن الأَصداءِ والجِنِّ سامِرُ   ٣٥/ب

أي: وفيها من الأصداء والجنِّ سامر، فحَذَفَ لِفهم المعنى.

ألا ترى أنّ قوله: (يَبيتُ البُومُ يَدعو بناتِه بها) يدلّ على أنّ فيها البوم [7]، ويكون (بالعلياء) في هذا التقدير مُتعلّقٌ بالخبر المحذوف.

---

(١) رده هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ينظر: معجم البلدان (٢/ ١١٩).

(٣) ينظر: شرح شعر زهير لثعلب (١٩).

(٤) ينظر: شعره (١٩).

(٥) ينظر: أشعار الشعراء الستة (١/ ١٨٨).

(٦) ديوانه (٢/ ١٠٣٩)، وينظر: إيضاح الشعر (٣١٦).

(٧) ينظر: إيضاح الشعر (٣١٧).

ويجوز أنْ يكون(بالعلياء) في موضع خبر (بيت)، وتكون صفة البيت هي المحذوفة، لفهم المعنى، والتقدير: بالعلياء بيتٌ لي.

وهذه الجملة على التقديرينِ ليست في موضع الصفة للبيت المنادى؛ لأنّه لو كان موصوفا بالجملة لكان نكرة، ولَوجب نصبه، فلمّا بُني على الضمِّ دلّ ذلك على أنّ الجملة مستأنفة، لا موضِع لها من الإعراب،ومثل ذلك قول الطِّرمّاح[1]:

يا دارُ أَقْوَتْ بعدَ أَصْرامِها عاما وما يُغْنِيكَ مِن عامِها

وقول الأحوص[2]:

يا دارُ حَسَّرَها البِلى تَحسيرا وسَفَتْ عليها الريحُ بَعْدَك مُورا

ولا يجوز أنْ تجعل (بالعلياء) في موضع نصب على الحال، و(بيت) الثاني بدل من الأوّل، أو عَطْف بيان عليه[3]؛ لأنّ بعده:

ولولا حُبُّ أَهلِكَ ما أَتَيتُ

والنداء لا يعطف عليه شيء، لا يجوز أنْ تقول: يا زيد - ولولا عمرو - أكرمتك، وتقدّم تبيين ذلك [4]، فوجب أن يكون (بالعلياء بيت) جملة مستأنفة حتّى يكون قوله:

ولولا حُبُّ أَهلِكَ ما أَتَيتُ

معطوفا عليها. وفي أخبار الصعاليك[5] أنّ عجزه:

أَأُمُّكَ إنْ رَشَدتُ وإن غَويتُ

وعلى هذه الرواية لا مانع يمنع من أنْ تكون في موضع حال من المنادى [6].

---

(١) ديوانه (٢٤٨)، وينظر : الكتاب (٢/ ٢٠٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٤).

(٢) شعره (١٦٤)، وينظر : الكتاب (٢/ ٢٠١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٥).

(٣) ينظر : البصريات (١/ ٥٦١).

(٤) كلامه المشار إليه من الجزء المفقود.

(٥) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٣)

(٦) لانتفاء العطف على المنادى.

وبعد البيت[1]:

ألا يا بيتُ أَهلكَ أَوعَدوني   كأنِّي كُلَّ ذَنْبِهِمُ جَنَيتُ

١٥٧ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ مِن حيثُ انخَرَقْ[3]

البيت لرؤبة بن العجّاج، أتى به شاهدا على جواز استعارة الكَلال للريح، وإنْ كانت غيرَ ذات رُوحٍ؛ لِيَصِحَّ له اشتقاق (كَلّاء البصرة) منه في لُغة مَن يصرفُه، فيكون تسميتهم له (كَلّاء)؛ لِكَلال الريح فيه من جهة مَنعه لها من الانخراق فيه، كتسميتهم له (مِيناء) لِوَنْي الريح فيه.

وإلى أنّه (فَعْلاء) من الكَلال ذهب ثعلب[4]، وهذا الوجه وإنْ كان مُمكِنا فيه وقد دلّ عليه / ما حُكِي من منع صَرفه - فأحسن منه صرفه، وجعله (فَعّالا)[5] من (كَلأَ)، بدليل تسميتهم له المُكَلَّأ، وبدليل قولهم: كَلَّؤوا السفينة، إذا أدنوها من الشَّطِّ، حكى ذلك كُراع[6]، وأبو عليّ البغداديّ[7]، وقال أبو حاتم[8]:" لا أعلم أحدا يُؤنِّثه "، وهذا يدلّ على اشتهار التذكير فيه. ٣٦/أ

لُغَتُه: كَلَّ يَكِلُّ : أعْيى، وأَكَلَّه السير: أعياه[9]. والوافِد: القادم، واسم الجمع منه

(١) ينظر : ديوان السموأل (٨٥)، و المصباح (١٠٤/ ب) وشرح شواهد الإيضاح (٣٧١).

(٢) التكملة (٣٣٥).

(٣) البيت - كما قال المؤلف- لرؤبة، وهو في : ديوانه (١٠٤)، والمصباح (١٠٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧١).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) ينظر : الكتاب (٤/ ٢٥٧)، و الممتع في التصريف (١/ ٩٨).

(٦) ينظر : المجرد (١١٨) (المخطوط).

(٧) ينظر : المقصور و الممدود له (٤١٢).

(٨) كلام أبي حاتم هذا حكاه عنه أيضا أبوعلي القالي في المقصور و الممدود (٤١٢)، وابن يسعون في المصباح (١٠٤/ ب)، وهو مناقض لكلامه في المذكر والمؤنث له (١٤٨)حيث قال:" والكلّاء مذكر،وبعضهم يؤنثه ".

(٩) في الأصل (أعلاه) تحريف.

(وَفْد) كـ(راكِب) و(رَكْب).و (انخرق) : اتّسَع.

مَعْناه: وصف نفسه بأنّه صبر على قطع فَلاة بعيدة، كَلّت الريح قبل أنْ تصل إلى أقصاها[1]، فضلا عن أنْ تتعدّاها، مع أنّها قد انخرقت في هبوبها واختلفت[2]، لكنّها لم تصل من قَطْعِها إلى ما أَمَّلَت[3].

ويمكن أنْ يكون الضمير في(انخرق)عائدا على المكان الذي ذِكره قد سبق[4].

عَرَبِيَّته: (يَكِلُّ وفد الريح) جملة في موضع خفض على النعت لـ (قاتم الأعماق) المتقدّم الذكر، ويروى بفتح الياء وضمِّها، فمن رواه بضمِّها فلا حذف فيه، بل الرابط بالموصوف ضمير الفاعل، ومَن رواه بفتحها فلا بُدَّ من اعتقاد ضمير محذوف يرجع إلى الموصوف[5]، والأصل: يَكِلُّ فيه وَفْد الريح، ثمّ حذفت (في) فصار (يَكِلُّه) على الاتساع، ثمّ حُذِف الضمير.

وقبله[6]:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ

مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

١٥٨- وأَنْشَدَ فيه أيضا[7]:

وأَرْبَدُ فارِسُ الهَيجا إذا ما تَقَعَّرَتِ المَشاجِرُ بالفِئامِ[8]

---

(١) في الأصل (قضائها) تحريف.

(٢) في الأصل (واحتفلت) تحريف.

(٣) ينظر : المصباح (١٠٤/ ب).

(٤) يريد (المخترق) في قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وهو مكان الاختراق.

(٥) ينظر : المصباح (١٠٤/ ب).

(٦) ينظر :ديوان رؤبة (١٠٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧١).

(٧) التكملة (٣٣٦).

(٨) البيت – كما قال المؤلف – للبيد بن ربيعة، وهو في : ديوانه (٢٠١)، ومقاييس المقصور والممدود (٦٥)، والمصباح (١٠٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٢).

البيت للبيد بن ربيعة، أتى به شاهدا على أنّ (الهيجا) فيه مقصورة، وزعم أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب[1] أنّه يجوز أنْ تكون (الهيجا) فيه ممدودة، إلّا أنّه لمّا التقت همزتُها مع همزة (إذا) حُذفت الأولى تخفيفا، نحو قراءة مَن قرأ﴿ عَلَى الْبِغَا إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾[2] بحذف الهمزة الأولى، فلا يكون له في البيت على هذا حُجّة.

والصحيح - عندي - أنّ البيت حُجّة في قصر (الهيجاء)؛ لأنّ الهمزتينِ إذا التقتا، وكانت كُلُّ واحدة منهما من كلمة فإنّ أهل التخفيف للهمزة الواحدة يُخفِّفون كلّ واحدة منهما على قياس تخفيفها إذا انفردت، وأهل التحقيق لها يُخفِّفون إحدى الهمزتينِ بالتليين، إمّا الأولى وإمّا الآخرة، وسواء في ذلك / المتَّفقتانِ أو[3] المُختلفتانِ[4]، وليس من كلام العرب حذف الأُولى، ولا جاء ذلك عنهم، فلذلك جعل أبو عليّ (الهيجاء) مقصورة في البيت، ولم يجعلها[5] على حذف إحدى الهمزتينِ.

٣٦/ب

فأمّا القراءة بحذف إحدى الهمزتينِ المتَّفقتينِ بالكسر فخارجة عن القياس، ولم يَقرأ بها أحد من قرّاء السبعة إلّا أبو عمرو وحده، لأمرٍ أوجب ذلك عنده، وإلّا فهو خلاف ما حكى سيبويه عنه في كتابه[6] من أنّه كان يقول في الهمزتينِ من كلمتينِ

---

(١) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٣٧٣).

(٢) الآية (٣٣) من سورة النور، وحذفُ الهمزة من (البغاء إن) قراءة أبي عمرو. ينظر: التذكرة في القراءات (١١٧)، والعقد النضيد (٢/ ٧٨٨).

(٣) في الأصل (و) بإسقاط الهمزة.

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٥٤٨-٥٤٩)، والتكملة (٢٣٦).

(٥) في الأصل (يجعله) بالتذكير، وما أثبته متفق مع سياق ما قبله.

(٦) ينظر: الكتاب (٣/ ٥٤٩).

متّفقتينِ كانتا أو مُختلفتينِ بتليينِ الأولى[1].

ومثل ذلك ممّا حُذفت فيه الهمزة على غير قياسٍ قراءةُ مَن قرأ ﴿ إِنَّهَا لَاحْدَى الْكُبَرِ﴾[2]. بل حذف إحدى الهمزتينِ أسهل؛ لِثقل اجتماعهما.

وبتقدير أنْ يكون حذف إحدى الهمزتينِ في مثل البيت قياسا، فإنّه ينبغي أنْ يُحمل على أنّ (الهيجاء) فيه مقصورة؛ لأنّه[3] قد ثبت قصرُها ومدُّها من كلام العرب في غير هذا البيت، فإنْ جعلتها مقصورة بقيتَ مع الظاهر، ولم تَحتج إلى تقدير حذف، وإن جعلتها ممدودة خرجتَ عن ظاهر اللّفظ، وادّعيتَ الحذف. والبقاء مع الظاهر، وألّا حذف أولى.

فإن قال قائل: إذا تطرّق الاحتمال إلى الدليل سقط به الاستدلال.

فالجواب: أنّ أبا عليّ لم يأتِ بالبيت مُبيّنا به أنّ (الهيجاء) تُقصر، بل مُبيِّنا على أنّ (الهيجاء) ينبغي أنْ تُجعل فيه مقصورة[4]،ألا ترى أنّه لو أتى بـ (الهيجاء) في بيت لا خلاف في قصرها فيه لم يكن بذلك مُثبتا لقصرها، إذ قصر الممدود من ضرائر الشعر[5].

وقد أنشد الجرميّ - أيضا - مثل هذا البيت على قصر (الهيجاء)، وهو قول ليلى[6]:

---

(١) ذكر السمين الحلبي في العقد النضيد (٧٩٠-٧٩١) أن النحويين ينقلون عن أبي عمرو التليين، والقراء ينقلون عنه الحذف. وهذا تفسير لقول المؤلف (وإلا فهو خلاف ما حكاه سيبويه عنه)، ولعل المراد بالأمر في قول المؤلف " لأمر أوجب ذلك عنده " هو أن القراءة سنة متبعة، لا أنه اجتهاد من أبي عمرو كما يُشعِر كلام المؤلف.

(٢) الآية (٣٥) من سورة المدثر، وحذف الهمزة من (إحدى) قراءة نصر بن عاصم، وابن محيصن، وتروى عن ابن كثير. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٣٣٩)، والبحر (٨/ ٣٧٨).

(٣) في الأصل (لأنّها).

(٤) كلام أبي علي في التكملة (٣٣٦)، ليس بنصٍ قاطع على أنه ينبغي أن تكون (الهيجا) في البيت مقصورة كما زعم المؤلف، بل يحتمل ذا، ويحتمل أن يريد أنّ (الهيجا) تقصر، يقول "وقد يقصرون بعض هذه الأسماء الممدودة كقولهم: الهيجاء والهيجا " ثمّ ذكر البيت سماعا عن أبي إسحاق.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر (١١٦).

(٦) ديوان ليلى الأخيلية (٧١). وينظر: الكامل (٣/ ١٤٠٤)، و المصباح (١٠٥/ أ).

سَمِعنَ بهيجا أَضلَعت فذكرنَهُ   ولا يَبعثُ الأَحزانَ مثلُ التذكُّرِ

ولم يرَ قراءة قالون[1] والبزيّ[2] وأبي عمرو﴿ جَا[3] أَحَدَهُمُ ﴾[4] بحذف الهمزة الأولى قادحة في استدلاله؛ لما ذكرناه.

لُغَتُه: (الهيجاء): الحرب. و(تقعّرت) : سقطت من أقصاها عن ظهر البعير؛ لأنّ الانقعار سقوط، وظهور قَعْر الساقط. والمشاجر: جمع مِشْجَر -بفتح الميم وكسرها- وهو مركب للنساء، أصغر من الهودج، مكشوف الأعلى، وقيل: هو عيدان الهَودج. والفئام : ما زيد في عرض الهَودج يُوسَع به، والفئام -أيضا- : وِطاءٌ يكون / للمَشاجر، وجمعه : فُؤوم عن أبي عمرو[5]، والفئام -أيضا- : الهَودج الموسّع الأسفل، والفئام [-أيضا- : عِكْمٌ][6] مثلُ الجُوالِقِ[7] يعني[8] الغرارة صغيرة الفمّ، يُغطّى به مركب المرأة، يُجعل واحد من جانب، وآخر من جانب آخر، والفئام -أيضا- : الجماعة من الناس وغيرهم.

١/٣٧ أ

مَعْناه: يقول: إنّ (أربد) يوم الرّوع يحمي الظعائن، ويُضارب دُونَهُنّ، ويُطاعِن إذا أُستُحِثّت إبلِهُنّ، وتساقطت أسباب هوادجهنّ؛ لشدّة الأحوال، واشتغال الحُداة بالفرار وبالقتال، وقد يجوز أن يعني بـ (الفئام) - هنا - جماعة النساء.

---

(١) هو أبو موسى، عيسى بن ميناء المدني، الملقب بقالون؛لجودة قراءته، المتوفى سنة ٢٢٠هـ. تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/ ٦١٥)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٥٥).

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبد الله البزّي، مقرئ ومؤذن المسجد الحرام المتوفى سنة ٢٥٠هـ. تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/ ١١٩) ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٧٣).

(٣) في الأصل (وجا) بالواو.

(٤) الآية (٩٩) من سورة المؤمنون،وتنظر هذه القراءة – حذف الهمزة الأولى – في : النشر (١/ ٣٨٢- ٣٨٣) والبحر (١/ ١٤٧).

(٥) جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي (١/ ٨٠) " فئام وفيوم "، وجاء في الصحاح (فأم) (٥/ ٢٠٠٠): "وجمعه " فُؤُم" على فُعُل مثل حِمار وحُمُر".

(٦) ما بين القوسين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، والإثبات من : المحكم (فأم) (١٠/ ٥٤٥) (مطبعة دار الكتب بيروت.

(٧) الجوالق: وعاء، وهو أعجمي معرّب.ينظر : الصحاح (جلق) (٤/ ١٤٥٤).

(٨) في الأصل (في)، والتصويب من المصباح (١٠٥/ أ).

عَرَبِيَّتُه: العامل في (إذا) (فارس) بما فيه من معنى الفعل، كأنّه قال: أريد المشهور بالفروسيّة إذا انقعّرت المشاجر بالفئام، وإن جعلت (إذا) شرطيّة، قدّرت لها جوابا محذوفا؛ لأنّ اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وكأنّه قال: إذا انقعّرت المشاجر بالفئام كان فارس الهيجاء الذي يحميها ويمنعها.

وأبو الفتح[1] يجعل العامل في (إذا) أبدا ما بعدها، وجَعَلَ مثل قولك: مررتُ برجلٍ مُحسِنٍ إذا سُئل، شُجاعٍ إذا لُقِيَ، على حذف الجواب؛ لدلالة ما قبله عليه.

والصحيح - عندي - ما ذكرته من التفصيل. والباء من قوله (بالفئام) باء الحال، مثلها في قولك: خرج زيد بثيابه، أي: تقعّرت المشاجر ومعها الفئام.

وهذا البيت من قصيدة يرثي بها لبيد أخاه لأُمِّه أربدَ بن قيس حين صُعِقَ إثر دعاء النبي ﷺ عليه، وعلى عامر بن الطُّفيل بالرَّدى، وفي صَعقِه، يقول لبيد[2]:

أَخشى على أَربدَ الحُتُوفَ ولا   أَرهَبُ نوءَ السِّماكِ و الأَسدِ

أي: كُنت أتوقع عليه الموت، ولا أتوقع عليه الصواعق شتاء ولا صيفا. و(الأسد): من بروج الحرِّ. و(السِّماك) : من بروج القُرِّ.

وقبل البيت[3]:

فَيَحمَدُ قِدرَ أَربدَ مَن عَراها   إذا ما ذُمَّ أَربابُ اللِّحامِ

وإنْ تَشربْ فنعمَ أخو الندامى   كريمٌ ماجدٌ حُلوُ النِدامِ

وزعم أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسيّ أنّ قبله[4]:

فودِّع بالسلامِ أبا حُزيزٍ   وقَلّ وداعُ أربدَ بالسلامِ

/ وكُنتَ إمامَنا ولنا نِظاما   وكان الجَزعُ يُحفظُ بالنظامِ

٣٧/ ب

(١) ينظر : التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٣٣٤).

(٢) ينظر : ديوان لبيد (٤٩)، ومعجم الشعراء (٢٢).

(٣) ينظر : ديوان لبيد (٢٠٤-٢٠٥)، و المصباح (١٠٥/ ب).

(٤) ينظر : ديوان لبيد (٢٠٠- ٢٠٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٨).

و(أبو حُزيزٍ)- فيما ذكر أبو عليّ الآمديّ[1] -كنية أربد، وقال: يكنى -أيضا- أبا الخرّار، وقال أبو الفرج[2]: " كنيته أبو الحزّاز "، وصُغِّر في بيت لبيد تصغير ترخيم. واسم (أربد): عمرو، وقيل له (أربد) لقوله[3]:

قُلْ لِقُريشٍ تَبلُغوا رأسَ حَية   تَدلّى عليهم مِن تِهامةَ أربدُ

١٥٩- وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقّتِ العصا   فَحَسْبُكَ والضَّحّاكُ سيفٌ مُهنّدُ[5]

البيت غُفْلٌ، أتى به على وَفْق ما ذكر من أنّهم يقولون: (الهيجاء) بالمدِّ.

لُغَتُه: (العصا) -هنا- : الجماعة. و(انشقّت) : اختلفت وافترقت على طريق المَثَل، شبَّه قِلَّة جدا[6] الجماعة عند افتراقها بقلّة جدا العصا عند انشقاقها.و (المهنّد) من السيوف : منسوب إلى الهند،جيل معروف.

مَعْناه: يقول: إذا اشتدَّت الهيجاء فافترق لشدّتها الأقوام كان الضحّاك فيها أغنى حُسام، هذا إن كان قصده الثناء على الضحّاك خاصّة، وإن كان قد قصد الثناء على المخاطب معه، كان مراده أنّ الناس إذا فرّوا عن الحرب لهول المقام لم يحتاجوا إلى ناصر غيرِ الحُسام.

عَرَبِيَّتُه: يروى (الضحّاكُ) بالرفع والنصب والخفض، فمن رفع فارتفاعه على المعنى الأوّل بالابتداء، وخبره (سيف)، والجملة في موضع حال من الكاف في

---

(١) المتعارف عليه في كتب التراجم أنّ كنية الآمدي أبو القاسم لا أبو علي. وقوله هذا غير موجود في كتابيه: المؤتلف، والموازنة، وهو محكي عنه في المصباح (١٠٥/ ب).

(٢) الأغاني: (١٧/ ٦٧).

(٣) ينظر : معجم الشعراء (٢٢).

(٤) التكملة (٣٣٦).

(٥) نسبه القالي في ذيل الأمالي (١٤٠) لجرير، وهو في : ديوانه (١٠٤). وهو بلا نسبة في : المقصور والممدود لابن السكيت (١٠٣)، والمصباح (١٠٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٤).

(٦) الجدا: العطاء. ينظر : لسان العرب (جدا) (٢/ ٢١٤).

(حسبك)، وخبر (حسبك) محذوف لِفهم المعنى، أي: فحسبك في قيام الضحّاك لك مقامَ سيف مُهنّد ما ظَفَرتَ به من النصر.

وارتفاعه على المعنى الثاني بالعطف على (حسبك)، و(سيف) خبره، ولا بدّ - إذ ذاك - من حذف مضاف، أي: فحسبك وحسب الضحّاك سيف مهنّد، ويجوز أن يكون (سيف) خبر (حسبك)، ويكون (الضحّاك) مبتدأ، وخبره محذوف؛ لدلالة الجملة التي هي (حسبك) وخبرها عليه، أي:فحسبك سيف مهنّد، والضحّاك حسبه سيف مهند.

وعلى هذا الوجه حمله الأخفش في "الأوسط"له.

ومَن نصب أو خفض جعله معطوفا على الكاف، فالخفض على اللفظ/ ٣٨/أ والنصب على الموضع، أو بإضمار فعلٍ عند مَن لا يُجيز العطف على الموضع[1]، ويكون (سيف) خبرا عن (حسبك) أيضا، فكأنّه قال: فمحسبك ومحسب الضحّاك سيف مهنّد، لا تحتاجانِ إلى سِواه.

والخفض قبيح؛ لأنّ المُضمر المخفوض لا يُعطف عليه إلّا بإعادة الخافض، ولا يجوز ترك إعادته إلّا في الشعر[2].

وليست الواو من قوله (والضحّاك) واو قسم كما ذهب إليه بعضهم[3]؛ بدليل نصب (الضحّاك) ورفعه في الروايتينِ الأخريينِ.

وذهب ابن يسعون[4] إلى أنّ المختار في(الضحّاك) النصب على المفعول معه،

---

(١) سيبويه وجمهور النحويين يمنعون الإتباع على الموضع - بما في ذلك عطف النسق -، والكوفيون وبعض البصريين يجيزون ذلك.ينظر : منهج السالك (١/ ٣٢١)، والتصريح (٣/ ٢٦٦).

(٢) ينظر رأي المؤلف هذا في : المقرب (٣١١)، وشرحه الكبير على الجمل (١/ ٢٤٤)، وضرائر الشعر (١٤٧)، وهو تابع لمذهب البصريين عدا الأخفش.ينظر : الإنصاف (٢/ ٤٦٣).

(٣) ينظر : المصباح (١٠٥/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٥).

(٤) ينظر : المصباح (١٠٦/ أ).

وحَمَلَ البيت مع ذلك على المعنى الأوّل، قال[1]: " والمعنى كافيك مع صحبة الضحّاك وحضوره سيفٌ، أي: حضوره هو السيف المُغْني عمّا سواه ".

وهذا المعنى -كما ترى- لا يُعطيه الإعراب الذي ذكره، بل الذي يُعطي أنّك تكتفي مع حضوره بسيف مهنّد،وإنّما يُعطي المعنى الذي ذكره رفع (الضحّاك) بالابتداء، وجعل (سيف) خبره، وجعل الجملة في موضع حال من الكاف في (حسبك) كما تقدّم، فتبيّن إذًا أنّ الذي يبعُد من المعنى الذي ذكره إنّما هو النصب لا الرفع كما زعم [2].

١٦٠ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

باتوا يُعَشُّون القُطَيعاءَ جارَهُمْ

هو صدر بيتٍ مَخروم[4]، أنشده أبو زيد في نوادره[5]، وتمامه:

وعندَهُم البَرنيُّ في جُلَلٍ دُسْمِ[6]

أتى به مُبيّنا أنّ (القُطيعاء) منه يجوز أن يكون مُكَبَّرُها (فَعْلاء)[7]، بل ذلك هو الأظهر؛ لأنّ القول بسكون العين وفتح الفاء أولى من ادّعاء خلاف ذلك، إذ أصل الحرف السكون، وأخفّ الحركات الفتحة.

---

(١) المصباح (١٠٦/ أ)بتصرف.

(٢) قول المؤلف : "لا الرفع كما زعم" يشير إلى قول ابن يسعون في المصباح (١٠٦/أ) بعد أن اختار في (الضحاك) النصب على المفعول لأجله : " لبعد الرفع من المعنى؛ لأن (الضحاك) هو السيف المعتمد عليه فليس هنا شيء آخر يعطف عليه، ويعتمد".

(٣) التكملة (٣٣٧).

(٤) مخروم : أي :سقط من تفعيلته الأولى أوّل الوتد المجموع، أي أن (فَعُوْلُن) أصبحت (عُوْلُن) تتحول إلى (فُعْلُن). ينظر : كتاب الكافي في العروض والقوافي (٢٧).

(٥) هذا الإنشاد ليس في نوادره المحققة، وقد سبق المؤلف في هذه الحكاية القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٣).

(٦) البيت لم أتمكن من معرفة قائله، وقد جاء تاما في التكملة، وذكر المحقق أن سقوط عجزه كان في النسخ السبع التي لم يعتمد واحدة منها أصلا في تحقيقه. وهو في: المقصور والممدود للقالي (٤٩٠)، والمنصف (٣/ ١١٠)، والمصباح (١٠٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٦).وقد جاء في الأصل (البر) بدل (البرني) تحريف.

(٧) في الأصل (فعلى) تحريف.

لُغَتُه:(القُطيعاء): ضرب من التمر رديء، يقال له: الشُّهريز[1]، سُمّي بذلك لِصغره، وهو أحمر اللون. و(البرنيُّ): ضرب آخر من التمر أصفر مُدَوَّر طيِّب، وهو أفضل تمر الحجاز، وروي أنّه – عليه السلام – قال[2]: " أفضلُ تمراتِكم البرنيُّ "، قال أبو حنيفة [3]: "وهو فارسيّ، وأصله (بارنيّ)، والبار: الحَمْل، وني: تعظيم ومبالغة"،قال أبو بكر مَبرَمان[4] :"هو منسوب إلى قرية بالبحرين،يقال لها : بَرْن ". والجُلَل : جمع جُلَّة، وِعَاء يُتَّخذ من الخُوص[5]، يوضع فيه التمر. والدُّسم : جمع دسماء، وهي المُغبرة إلى السواد، قال الأسود بن يُعفُر[6]:

/ جَذلان يَسَّر جُلَّةً مَكنُوزَةً دَسماءَ بَحونَةً ووَطْبا مجْزما ٣٨/ ب

وقد يكون جمع (دَسْمة)، كـ (تَمرة) و(تَمر)، أي: هي كثيرة الوَدَك، لِما عَلِق بها من عسل التمر.

مَعْناه: يقول: إنّ بذلهم لضيفهم من التمر أدناه، وإيثارهم لأنفسهم بأعلاه لُؤمٌ منهم.

عَرَبِيَّتُه: الواو من قولهم: (وعندهم البرنيّ) واو الحال، وكثرة دخولها في هذا الموضع وأمثاله دليل على أنّ الاسم الواقع بعد الظرف في نحو قولك: في الدار زيد مرفوع بالابتداء كما يذهب إليه سيبويه [7]، ومَن أخذ بمذهبه، إذ لو كان مرفوعا

---

(١) الشُّهريز – بالشين المضمومة أو المفتوحة، ويقال: السِّهريز –بالسين وكسرها– فارسي مُعرّب. ينظر : المُعرّب (٢٤٧).

(٢) حديث صحيح الإسناد تمامه:" يذهب الداء ولا داء فيه ". ينظر المستدرك على الصحيحين (٤/ ٢٢٦).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المحكم (برن) (١٠/ ٢٦٤) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) هو محمد بن علي بن إسماعيل الملقب مبرمان، المتوفى سنة ٣٢٦هـ، وقيل: ٣٤٥هـ. له شرح كتاب سيبويه، كتاب علل النحو، وكتاب على تفسير الأخفش وغيرها. تنظر ترجمته في : البلغة (٢٧٦) وبغية الوعاة (١/ ١٧٥). وقوله هذا نقله –أيضا– ابن يسعون في : المصباح (١٠٦/ ب). والبكري في : معجم ما استعجم (١/ ٢٤٦).

(٥) الخُوص: ورق النخل. ينظر : لسان العرب (خوص) (٤/ ٢٤٥).

(٦) ديوانه (٥٩).

(٧) رأيه هذا حكاه عنه – أيضا– ابن أبي الربيع في : البسيط (١/ ٥٨٥)،والكتاب المطبوع خالٍ من نصٍّ في ذلك فيما أعلم.

بالظرف[1] على حدِّ رفع الاسم بالفعل لقبح دخول واو الحال عليه، كما يقبح دخولها على الفعل[2].

وبعد البيت[3]:

وما أَطعَمونا الأوتكى من سماحةٍ ... ولا منعوا البرنيّ إلّا مِن اللُّؤمِ

كذا أنشد[4] أبو حنيفة [5]هذا البيت، وأنشد بيت الإيضاح قبله كما تقدّم. ورواهما غيره[6]:

باتوا يُعشُّون القُطيعاءَ ضيفَهُم ... وعندَهُم البرنيُّ في جُلَلٍ ثُجْلِ

فما أطعمونا الأَوتكى مِن سماحةٍ ... ولا مَنعوا البرنيّ [7] إلّا مِن البُخلِ

ولعلّ أبا عليّ ترك ذِكر العجز لعلمه باختلاف الروايتين. (الأوتكى): الشُّهريز عن أبي زيد [8]، قال أبو حنيفة: "والشُّهريز بالعراق نظيره العجوة بالحجاز، إنّما فَرَقَ بينهما الهواءانِ والبَلدانِ"، وفي "المُوعَب"[9] عن كُراع [10]عن قُطرُب، أنّه يُقال للتمر الأسود: الأَوتك والأَوتكى. والثُّجل: الواسعة.

---

(١) هو قول الكوفيين، والمبرد والأخفش في أحد قوليه. ينظر: الإنصاف (١/ ٥١)، والتبيين (٢٣٣)، والبسيط (١/ ٥٨٥).

(٢) تنظر موافقة المؤلف لجمهور البصريين في هذه المسألة في: شرحه الكبير على الجمل (١/ ١٥٩).

(٣) ينظر: المقصور و المدود للقالي (٤٩٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٥).

(٤) في الأصل (أنشده) بالهاء.

(٥) إنشاد أبي حنيفة هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٠٦/ ب).

(٦) ينظر: الجمهرة (٢/ ٣٣)، والمنصف (٣/ ١١٠).

(٧) في الأصل (وعندهم البرني) تكرار لما قبله، والتصويب من المصدرين السابقين.

(٨) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٠٦/ أ).

(٩) المُوعَب كتاب لابن التياني، تمام بن غالب الأندلسي، المتوفى سنة ٤٣٦هـ، وقيل: غير ذلك. تنظر ترجمته في: البلغة (٩٧)، وبغية الوعاة (١/ ٤٧٨)، والأعلام (٢/ ٨٦). وينظر قوله هذا في: المصباح (١٠٦/ ب).

(١٠) ينظر: المجرد (٢٣٠).

١٦١ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[1]:

أَفينا تَسُومُ السّاهِرِيَّةَ بعدَما بدا لكَ مِن شَهرِ المُليساءِ كَوكبُ ؟[2]

البيت لزيد بن كَثْوة[3] -فيما زعم الخطابيّ[4]- أتى به مُبيِّنا أنّ (المُليساء) منه يجوز أنْ يكون مُكبَّرها (فَعْلاء) -بفتح الفاء وتسكين العين- بل ذلك أظهر فيها / للعلّة التي تقدّم ذِكرُها في (القُطيعاء)[5]. ٣٩/أ

لُغَتُه : (تَسُوم) : مضارع سام بالسلعة إذا طلب بها ثمنا، وقيل: هو مضارع سامَه الأمر: كلَّفَه، وأكثر ما يُستعمل في الشَّرّ، وقيل: هو مضارع سام الشيء أعرضه. و(الساهِريّة) : ضرب من الطِيب، أنشد أبو عليّ في " الحُجّة "[6]:

يَسْتَفْنَ رَسْمَ الشَّرَكِ المُشَقَّقِ
سَوفَ العذارى ساهري الزنبقِ

قال الحربيّ[7]: " كانوا يكرهون المؤنّث من الطيب عند الإحرام، وهو ما أثَّر وتطيّبت به النساء كالخَلوق والمَلاب والساهريّة، والمُذكَّر: المسك والعنبر وما أشبه ذلك".

(١) التكملة (٣٣٧).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - نسبه الخطابي في غريب الحديث (٢/ ٢١٦) لزيد بن كثوة. وهو في المقصور والممدود للقالي(٤٩٢)، والمصباح (١٠٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٨).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ، وقيل ٣٨٦هـ، له من المؤلفات: غريب الحديث، و شرح البخاري، و شرح أبي داؤد، وغيرها. تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤)، وبغية الوعاة (١/ ٥٤٦).

(٥) ص (١٣٤).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في : الجيم (٢/ ١٣٨) وليسا في : الحجة للقراء السبعة المطبوع ، وقد سبق المؤلف نسبة إنشاد أبي علي لهما في الحجة ابن يسعون في المصباح (١٠٧/ أ).

(٧) هو إبراهيم بن إسحاق الحربي المتوفى سنة ٢٨٥هـ، له غريب الحديث مطبوع.تنظر ترجمته في : البلغة (٥٨)، وبغية الوعاة (١/ ٤٠٨). وكلامه المحكي هذا ذكره الزمخشري في الفائق (١/ ٦٤)، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (١/ ٧٣)، وابن يسعون في المصباح (١٠٧/ أ)، ولم أجده في كتابه غريب الحديث المطبوع.

وحُكِي عن الكلبيّ أنّ (الساهريّة) منسوبة إلى امرأة من بنات الملوك كان اسمها ساهرة.

وحكى الزجّاجيُّ في "نوادره"[1] عن ابن دريد عن أبي حاتم عن أبي عبيدة أنّه قال: " قال ابن دأب[2]: إنّما سَمّى الناس الطيب (الغالية) و(الساهريّة) و (العنبر) ببنات عبدٍ من بني عبد الله بن صخر بن نافع بن سلف بن يقطان من أهل اليمن، من العرب العاربة، وكانت له ثلاث بنات يُقال لهُنّ: (الغالية) و(الساهريّة) و(العنبر)، اجتمعن فَسَحَقْنَ مِسكا وعنبرا وعُودا، فَخَلَطَته الغالية بالبانِ، فقيل: هذا طيب الغالية، وخلطته الساهريّة بالزنبق، فقيل: هذا طيب الساهريّة، وخلطته العنبر بماء الورد، فقيل: هذا طيب العنبر.

قال أبو القاسم هكذا ورد هذا الخبر، وأهل اللغة يختلفون في العنبر، فالأصمعيّ[3] يقول: "هو الزعفران بعينه "، وغيره يقول:" هو أخالط تجمع بالزعفران". وشَهْر المُليساء - فيما ذكر أبو حنيفة[4]-: "بين الصَّفريّة والشتاء. والصَّفريّة: تولِّي الحرِّ، وأوائل البرد، وكأنّها سُمِّيت صَفريّة؛ لأنّهم يصلحون فيها قدورهم، وآنيتهم في أيام المُليساء؛ لاستقبال أيام البرد، وهي أتعب أيام السنة عندهم لنظرهم في مواشيهم ومِيَرهم[5]، و(المُليساء) : نجمانِ أحدهما السِّماك، والآخر الغَفر، وفيه يقول الساجع[6]: " إذا طلع الغَفْر، اقشعرّ السَّفر، وحَسُن في العين الجَمر"،

---

(١) هذه الحكاية ليست في نوادره (أماليه) المطبوعة.

(٢) هو عيسى بن يزيد الليثي، شاعر خطيب عالم بالأنساب راوية، له أخبار مع المهدي العباسي.تنظر ترجمته في : المعارف (١/ ٥٣٧)، ومعجم الأدباء (٤/ ٥٢٤)، والأعلام (٥/ ١١١).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكى عنه ابن قتيبة في :غريب الحديث له (١/ ٥١٣) خلاف هذا وهو قوله " العنبر : أخاليط تجمع بالزعفران "، وهو القول الذي حكاه المؤلف بعد لغير الأصمعي.

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٠٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٦).

(٥) الميرة: الطعام. ينظر : لسان العرب (مير) (١٣/ ٢٣١).

(٦) ينظر : المصباح (١٠٧/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٨)، والمزهر (٢/ ٥٢٩).

والمُليساء -أيضا- الوقت الذي تنقطع فيه المِيرة، والمُليساء - أيضا- نصف النهار، ذكره[1] ثعلب في "المصون"[2] له، وحكى[3]: أَكْرَه أنْ تزورنا في المليساء، قال: ولِمَ ذلك ؟ قال: " يَفُوت الغداء، ولم يَتهيّأ العشاء". وكوكبُ كلّ شيء: مُعظمُه عن يعقوب[4]، ويُمكن - عندي - أنْ يُراد بالكوكب في البيت الغَفْر.

مَعْناه: يُنكِر عليه أن يَعرض عليهم شراء الطيب في وقت قد غَلَت فيه الأقوات، والطيبُ لا يكون إلّا عن سَعةٍ من الحال، وفضلةٍ من المال.

وقال الباهليّ[5]: "يقول : أتعرض علينا أن تتروّج الساهريّة ؟ وهي/ بَنّة[6] في وقت ليس فيه ميرة، وصِلة البيت تدلّ على المعنى الأوّل. ٣٩/ب

عَرَبِيَّتُه: (الساهرية): مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ بـ(تَسوم) إن كانت مضارع (سامَ) بالسلعة إذا طلب بها ثمنا، والأصل: أفينا تسوم بالساهريّة؟! وإن كانت (تَسوم) بمعنى تَكَلَّف أو تَعْرض لم يَحتج إلى حذف حرف جرّ.

وبعد البيت[7]:

فإن كُنتَ قَينا[8] فاعترِف بِنَسيئَةٍ ... وإنْ كُنتَ عَطّارا فأنتَ المُخَيَّبُ

---

(١) في الأصل (ذكر) بإسقاط الضمير.

(٢) في الأصل (المعصون) تحريف ، وما أثبته مثبت في : الفهرست (١١٨)، وكشف الظنون (٢/ ١٧١٢) ، وهو مفقود فيما أعلم.

(٣) تنظر هذه الحكاية في : تهذيب اللغة (١٢/ ٣١٧).

(٤) ينظر : تهذيب الألفاظ (١/ ٥١).

(٥) هو أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، يقال له: غلام الأصمعي، وقيل: إنه ابن أخت الأصمعي، توفي سنة ٢٣١هـ. له من المؤلفات: أبيات المعاني، واشتقاق الأسماء، وغيرهما. تنظر ترجمته في : الفهرست (٨٨) وبغية الوعاة (١/ ٣٠١).

(٦) البنة: الرائحة طيبة كانت أو منتنة. ينظر : الصحاح (بنن) (٥/ ٢٠٨٠). والمراد بها هنا الرائحة الطيبة.

(٧) ينظر : المقصور والممدود للقالي (٤٩٢)، والمصباح (١٠٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٨).

(٨) في الأصل (فينا) بالفاء الموحدة، و (القين) أنسب للمعنى؛ لأنه هنا بمعنى صاحب تزين. ينظر المحكم (قين) (٦/ ٣١٤)، والنسيئة تأخير البيع. ينظر : لسان العرب (نسأ) (١٤/ ١١٦)، ومعنى البيت إذا كنتَ صاحب تزين فلا بدّ أن تؤخر بيعك علينا، كوننا نعيش في وقت ضيق المال.

١٦٢- وأَنْشَدَ فيه أيضا[1]:

وكأنَّ بُرقُعَ والملائِكَ حولَها ... سَدِرٌ تَواكَلَهُ القَوائِمُ أَجْرَدُ[2]

البيت لأميّة بن أبي الصَّلْت، عبد الله بن أبي ربيعة الثقفيّ[3]، أتى به مُبيِّنا أنّ تشبيه السماء فيه بالبحر الأجرد لا يقدح في تسميتها بالجرباء؛ لأنّ الشيء قد يُوصف في حالتينِ متباينتينِ بصفتينِ مختلفتينِ، ألا ترى أنّ تسميتهم لها بذلك من جهة أنّ الكواكب تظهر فيها كظهور الجرب بالجرباء، وتسميتهم لها بالبحر الأجرد من جهة انبساطها واستوائها، أو من جهة فقد الكواكب منها بضوء النهار.

لُغتُه: (بُرقُع) -بكسر الباء والقاف وضمّها-: اسمٌ من أسماء السماء، علمٌ لها، وقيل: هو اسم السماء السابعة،ذكر ذلك أبو عليّ في "التذكرة"[4]، وحكاه غيره - أيضا -[5].

و(سَدِر) : البحر، قال بعضهم[6]: " ولم يُسمع بـ (سدر) في اسم البحر إلّا في شعر أُميَّة"، قال ابن قُتيبة[7]: " وأُميّة كثيرا ما يأتي بألفاظ لا تعرفُها العرب، يأخذها من الكتب، ومن أحاديث أهل الكتاب"، قال: " وعلماؤنا لا يَرَون شِعرَه حُجّة في اللغة".

وقال ابن يسعون[8]: " ليس (سدر) اسما للبحر، وإنّما هو صفة للمُتَحيِّر المتردِّد في الشيء، قال[9]:

سَدِرا أَحسَبُ غَيِّي رَشَدا "

---

(١) التكملة (٣٣٨).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - لأمية بن أبي الصلت، وهو في : ديوانه (٣٥٨) ومجالس ثعلب (١/ ٢١٧)، والمصباح (١٠٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٩).

(٣) تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (١/ ٤٥٠)، و اللآلي (١/ ٣٦٢)، والخزانة (١/ ٢٤٧).

(٤) ينظر : المصباح (١٠٧/ ب).

(٥) ينظر : تهذيب اللغة (٣/ ١٨٨) وفيه "يقال - أيضا -: إنها اسم من أسماء السماء الرابعة ".

(٦) ينظر : المصباح (١٠٧/ ب)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٦٨).

(٧) الشعر و الشعراء (١/ ٤٥٢) بتصرف.

(٨) المصباح (١٠٧/ ب).

(٩) صدر بيت لطرفة بن العبد، عجزه *فتناهيتُ وقد صابَتْ بِقُرّ *وهو في : ديوانه (٨٠)برواية (سادرا) .

فـ(سدر) – عنده – صفة قامت مقام الموصوف، أي: بحر سَدِر، كأنّ البحر يكون كذلك عند سُكونه وعدم الموج فيه ".

وقال غيره: " قد يمكن أنْ يكون سُمِّي بذلك؛ لأنّه مَجمع الماء، وهم يقولون لمجمع الماء: حائر ". و(القوائم) – هنا–: الخُدّام الذين يخدمونه من النَّواتية[1] تَواكَلُه لعدم تَمَوُّجه، أي: اتّكل بعضهم على بعض لعدم الحاجة إلى جميعهم، والاستغناء ببعضهم، وأنّث[2] / ضرورة على تأويل الجماعات القوائم، كما قال[3] * نواكسَ الأبصارِ* وقال أبو محمد بن بَرِّيّ[4]: "القوائم – هنا– الرياح "، تواكلته فلم يتموّج، أي: تركته"، وقيل: أراد قوائم ذوات الأربع، أي: لو كان ممّا يُقطَع بها لكلَّت فيه، وعجزت عنه. و(أجرد): أملس، لا مَوج فيه، يقال: مكان أجردُ لا[5] يُنْبِت.

1/40

مَعْناه: شبّه السماء في حال حَمْل الملائكة لها، واستقرارها بهم ببحر أجرد، قد تَواكَلَته خُدّامُه؛ لسكونه، أو تَواكَلَته الرياحُ، فَسَكَن، ولم يَتموّج، وقد يمكن أنْ يكون شبّهها به في السكون والامتداد والسعة،ويكون المُراد بـ (القوائم) – إذ ذاك – قوائم ذوات الأربع، أي: أنّها تتواكله؛ لعظمه لوكان مما يقطع بها، أي: تَكِلُّ فيه، وتعجز عنه، وهذا نحو قول الآخر[6]:

يَتَّخِذُ الفأرُ فيه مَغارا

أي: لو اتّخذ الفأر فيه مغارا لَأَمْكَنه.

وقيل[7]: إنّما أراد تشبيهها يوم القيامة والملائكة تحملُها ببحر ساكن، لا تموّج به ؛

---

(١) النواتية : الملاحون. ينظر : الصحاح (نوت) (١/ ٢٦٩).

(٢) اللوحة (٤٠/ ب) جاءت في الأصل متأخرة مقابلة للوحة (٦٥/ب).

(٣)جزء بيت للفرزدق ، تمامه :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خُضُعَ الرِّقابَ نواكِس الأبصارِ

وهو في : ديوانه (١/ ٣٠٤) ، والكتاب (٦٣٣/٣) ، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٥٣٩/٢) .

(٤) التنبيه والإيضاح (٢/ ١٣٢).

(٥) في الأصل (لا موج) بزيادة (موج) .

(٦) جزء بيت لعوف بن عطية التميمي، تمامه * لها حافرٌ مِثلُ قَعْبِ الوليـ ـدِ يتخذ.. * وهو في : المفضليات (٤١٤)، وأدب الكاتب (١٠٠)، والكامل (٢/ ١٠١٤).

(٧) ينظر : المصباح (١٠٧/ ب).

لأنّ السماء -إذ ذاك- وردة كالدهان، لا كواكب بها.

وزعم ابن يسعون[1] أنّ البيت ليس بنصٍّ في المعنى الذي ذكره أبو عليّ، بل يَحتمل - عنده - أنْ يُريد بـ (السّدِر) البحر الهائج الذي تواكله القوائم، وهم النواتية، أي: اتّكل بعضهم على بعض تفاديا[2] منه؛ لشدّة هوله، فيكون (تواكل) في البيت مثلها في قول الفرزدق[3]:

وإنّهُمُ هُمُ الحامون لمّا ... تَواكَلَ مَن يذودُ عن الذِّمارِ

ويكون قد شبّه السماء -وقد كُشِطت وتغيّرت عن الحال المعهودة[4] بها في الدنيا- بالبحر المتموّج الهائج المَخُوف رُكُوبُه، ووصفه بالجرد تشبيها لبياض التموّج ببياض الجرد.

وأجاز[5] - أيضا- أنْ يكون شبّهها في هذه الحال بجَمَلٍ سَدِرٍ قد تواكله القوائم وهم القائمون على طلائه[6] بالقطران، أي: اتّكل بعضهم على بعض في طلائه خوفا من عدائه، أو بجملٍ سَدِر قد تَواكَلَتهُ قوائمُهُ، وهي يداه ورجلاه لِما يَعرِضُ له عند الطِّلاء من السَّدر[7] والغِشى عليه، وكَنّى - إذ ذاك - بالأَجرد عن الأجرب؛ لأنّ الجَرَد والجَرَب يُؤدِّيانِ إلى انسلاخ الوَبَر، وظهور بياض الجلد و إملاسه، قال[8]: "ويُؤيِّد هذا التأويل رواية أحمد بن يحيى، فإنّه روى البيت:

وكأنّ[9] / بُرقُعَ والملائكُ تحتها ... سَدِر تَواكَلُه قوائمُ أربعُ   ٤٠/ ب

---

(١) ينظر: المصباح (١٠٧/ ب).

(٢) في الأصل (بناديا)، والتصويب من: المصباح (١٠٧/ ب).

(٣) ينظر: ديوانه (٤٤٢). وجاء في الأصل (ذود)، بإسقاط الياء و (عن) تحريف.

(٤) في الأصل (المصورة) تحريف.

(٥) ينظر: المصباح (١٧٧/ ب).

(٦) في الأصل (طلابه) تحريف.

(٧) في الأصل (الصدر) بالصاد، والصواب ما أثبتُّه، ومعنى (من السَّدَر): أي: من الدُّوار الذي لم يكد يبصر منه. ينظر: لسان العرب (سدر) (٦/ ٢١٣).

(٨) المصباح (١٠٨/ أ).

(٩) اللوحة (٤١/ أ) جاءت في الأصل متأخرة مقابلة للوحة (٦٦/ ب).

وفسّره فقال: "سَدِر يدور، وقوائم أربع: الملائكة، لا يُدرى كيف خلقهم، وشبّه الملائكة في خوفها من الله تعالى بهذا السّدِر ".

يريد أنّ قوله:(قوائم أربع) في رواية ثعلب يُؤيّد[1] ما ذهب إليه من أنّ المراد بالسَّدر هو الجَمَل الهائج؛ لأنّ قوائمه أربع، ولم يُرِد أنّ تفسير ثعلب موافق لما ذكره؛ لأنّه ذهب إلى أنّ السماء هي المشبّهة بالسَّدر، وثعلب[2] يقول: إنّ المشبّه به[3] هم الملائكة.

ويمكن -عندي- أنْ يكون المراد بالبيت في رواية ثعلب تشبيه السماء في حال حمل الملائكة لها، واستقرارها بهم ببحر قد تواكلته القوائم، وهي الرياح فَسكَن، ووصف القوائم بـ (أربع)؛ لأنّ أصول الرياح أربعة.

وقوله في هذه الرواية (تحتها) كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾[4].

وزعم الصِّقِلي أنّ المراد بالبيت في رواية ثعلب تشبيه السماء -لفلكها الدائر- بإنسان سادر[5]، واشترط قوائم أربعا؛ لأنّها أكثر تداولا من اثنينِ، قال : "وقال (تحتها) ولم يَقُل : (فوقها) إشعارا بخضوعهم، وخشوعهم لذي الملكوت والجبروت سبحانه".

عَرَبِيَّتُه: يروى (والملائكُ) بالرفع والنصب، فمن رفع فعلى الابتداء، وخبره الظرف، والجملة في موضع حال من (بُرقُع)، والعامل فيها (كأنّ) بما فيها من التشبيه،

---

(١) في الأصل (يريد).

(٢) المثبت في مجالس ثعلب (١/ ٢١٧) مخالف لما نقله عنه ابن يسعون، وأثبته المؤلف، ومؤيد لما ذهب إليه ابن يسعون من أنّه شبه السماء في البيت بجمل سدر، بيد أن صاحب (القوائم الأربع) عنده ثور لا جمل، يقول: "وصفَ ثورا شبّه السماء به ".

(٣) مراد المؤلف بـ (المشبّه به) المشبّه بالسدر.

(٤) الآية (٧٥) من سورة الزمر.

(٥) سادر هنا بمعنى حائر.

و(سدر) خبر (كأنّ)، وقيل [1]: " إنّ الجملة[2] مُعترضٌ بها بين [3] اسم (كأنّ) وخبرها، ولا موضع لها من الإعراب ".ويروى[4]: (حوله) بتذكير الضمير حملا على معنى السقف.وقوله (تواكله القوائم) جملة في موضع الصفة لـ(سدر)، و(أجرد) صفة له -أيضا-، ويروى (تواكَلَه) على أنّه فعل ماضٍ. و(تواكلُه) بالرفع على حذف إحدى التاءين من المضارع، وقد تقدّم تبيين المحذوفة منهما [5].

وإعراب البيت على رواية ثعلب إن حُمِل على أنّ معناه ما ذكرته، أو ما ذكره ابن يسعون كإعرابه في الرواية الأُخرى، إلّا أنّ (أربعا) صفة لـ (قوائم)، وأمّا على تفسير ثعلب فـ(سدر) خبر للملائكة، وإذا كان كذلك فلا خبر لـ(كأنّ) إلّا قوله (تواكله قوائم أربع)، وذكّر الضمير الرابط للجملة[6] / بالمخبر عنه حملا للسماء على معنى السقف، وأنّثه في قوله (تحتها) حملا على لفظها، فجمع بين الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى.

41/أ

ومَن نصب (الملائك) عطفه على (بُرقُع)،ويكون (سدر) خبر (كأنّ)، ويكون قد شبّه السماء لتغيرها عن الحال المعهودة فيها، والملائكة لخوفها من الله بالسَّدر، وهو المُتَحَيِّر.

وقبل البيت[7]:

فأَتَمَّ سِتّا [8] فاستوَتْ أَطباقُها ... وأتى بسابعةٍ فأنّى تُوردُ

---

(1) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٠).

(2) يعني جملة (و الملائك حولها).

(3) في الأصل (من)، والصواب ما أثبته.

(4) هي رواية ابن سيده في المحكم (برقع) (٢/ ٢٩٢).

(5) سبق الحديث عن ذلك ص (١٢٢).

(6) اللوحة (٤١/ أ) جاءت في الأصل متقدمة مقابلة للوحة (٤٠/أ).

(7) ينظر : ديوان أميه بن أبي الصلت (٣٥٦-٤٥٨)، والمصباح (١٠٨/ أ).

(8) في الأصل (فأتى سماء) تحريف، والمثبت من الديوان.

والأرضُ مَعقِلُنا وكانت أُمَّنا   فيها مَعاقلُنا وفيها نُولَدُ
فيها تلامِذَةٌ على قُذُفاتها   حَسَرا قياما بالفرائص تُرْعَدُ
فبنى الإلهُ عليهِمُ مَخْصُوفَةً   خَلقاءَ لا تَبلى ولا تَتأوَّدُ

وإنشاد ثعلب بيت الإيضاح على أنّ الرويّ عَينٌ يَحتمِلُ أن يكون سَمِعه من عربيٍّ أنشده، ولم يعرف صلته، أو أنْ يكون من قبيل ما جاء فيه الإكفاء[1] بالحروف المتباعدة، نحو قول الآخر[2]:

تَحسِبُ بالدّو الغَزالَ الدارجا
حِمارَ وَحْشٍ يَنْعِبُ المَناعِبا

١٦٣ - وأَنْشَدَ أبو عليّ[3]:

ودَوِّيَّةٍ مِثلِ السماءِ اعْتَسفتُها   وقد صَبَغَ الليلُ الحَصى بِسَوادِ[4]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به مُؤكِّدا لما ذكره من أنّ السماء تُوصف بالاملاس، بدليل تشبيه الدوِّيّة بها، وهي: الصحراء الملساء بالبادية فيما زعم الخليل[5]، ومثله قول المرّار بن المُنقِذ[6]:

ولمّاعةٍ ما بها مِن أَنيسٍ   ولا أَمَراتٍ ولا رعي ماء
إذا نظرَ القومُ ما مثلُها   رأى القومُ دوّيّةً كالسماءِ

---

(١) الإكفاء من عيوب القافية، وهو اختلاف حروف الروي. ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي (١٦١)، وقد عدّ ابن سيده - في المحكم (درج) (٧/ ٢٢٦) اختلاف حروف الروي المتباعدة في المخرج - كما في البيتين اللذين سيذكرهما المؤلف - من الإكفاء الشاذ النادر.

(٢) لم أتمكن من معرفة قائلهما، وهما في: المحكم (درج) (٧/ ٢٢٦)، والوافي بمعرفة القوافي (١٦١).

(٣) التكملة (٣٣٨).

(٤) البيت - كما قال المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٢/ ٦٨٥)، وإيضاح الشعر (٤١٣)، والمصباح (١٠٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٢).

(٥) ينظر: العين (دوو) (٨/ ٩٢).

(٦) هو المرار بن المنقذ العدوي، شاعر إسلامي. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٦٨٦)، واللآلي (٢/ ٨٣٢)، والخزانة (٥/ ٢٥١). وقوله هذا نسب للمرار الفقعسي في: الحماسة البصرية (٢/ ٣٦٢)، وهو في: شعره (٤٣٤).

وقد قيل: إنّ الدوّيّة إنّما شُبِّهت[1] بالسماء في سعتها، لا في انجرادها وجدوبتها، والأوّل أسبق إلى فهم العالِم بمذاهبهم، ومن ذلك قول رؤبة[2]:

كَأَنّ لَونَ أَرضِهِ سماؤُهُ

لُغَتُه : الدوّيّة : الصحراء الملساء بالبادية ، كما تقدّم ، وقيل: الصحراء الملساء الواسعة ، وقيل : المفازة ، سمّيت بذلك ؛ لأنّها يُسمع فيها دَوِيُّ الريح ، وتقصُّف الرمال./ واعتسفها: ركبها على غير هِدايةٍ من عَلَمٍ أو مُعَلِّمٍ ، يقال: اعتسفتَ الأمر إذا رَكِبتَه من غير تدبيرٍ. ويروى [3]: (عَسَفتُها)، وأصل العسف: الشِّدَّة. ٤١/ب

مَعْناه: وَصَفَ نفسه باعتساف هذه الدوِّيّة الجرداء في اشتداد الظلماء، والعرب تفخر بمثل ذلك، قال[4]:

قد لَفَّها الليلُ بِعُصلُبيٍّ

أروعَ خَرّاجٍ مِن الدوِّيِّ

يَصِف[5] نفسه بأنّه بصير بالفلوات، لا يَشتَبِهُ عليه شيءٌ منها. ونَبَّه بذكر (الحصى) على عدم المرعى.

وقوله (وقد صَبغَ الليلُ الحَصى بسواد)، تفريع حسن في الاستعارة ، ومعنى

(١) في الأصل (سميت) تحريف.

(٢) ينظر : ديوانه (٣)، والإنصاف (٢/ ٥٢٩).

(٣) تنظر هذه الرواية في : ديوان المعاني (١/ ٣٤٣).

(٤) البيتان أنشدهما الحجاج في خطبته المشهورة حين قدومه أميرا على بغداد، ولم أعرف قائلهما، وهما في : العقد (٤/ ١١٥)، والكامل (٢/ ٤٩٤).

(٥) في الأصل (يوصف) تحريف.

التفريع [1]: أنّ يقصد الشاعر وصفا ما، ثمّ يُفرِّع منه وصفا آخر يزيد الموصوف توكيدا، ومن أحسن ذلك قول ابن المعتزِّ [2]:

كلامُهُ أَخدعُ مِن لحظِهِ ووَعْدُه أكذَبُ مِن طَيفِه

ألا ترى أنّه بينا هو يصفُ خَدع كلامه فرَّعَ خَدعَ لحظه، ويصفُ (كذب وعده) فرّع كذب طيفه.

عَرَبِيَّتُه: (الدَّوِّيَّة) منسوبة إلى (دوٍّ)، على حدِّ قولهم: (بارٍ) و(باريّ)، فهي ممّا عينُه ولامُه واو، قال الجاحظ [3]:" سُمِّيت بالدوِّيِّ الذي يُسمع فيها، وهو الذي تُسميه العرب عزيف الجنِّ "، وقد وقع نحوٌ ممّا نُسب إليه في شرح قول المرّار [4]:

إذا نظرَ القومُ ما مِثلُها رأى القومُ دَويّةً كالسماء

قالوا: " الدوّيّة : أرض إذا سارت عليها الأخفاف و الحوافير سُمِع لها دويٌّ".

وهذا الاشتقاق لا يصحُّ إلّا أنْ يكون الأصل في (الدوّيِّ) الدَّوِيو، فقُلبت الواو الأخيرة ياء؛ للياء الساكنة التي قبلها، وأُدغِمت فيها.

وأمّا على مذهب مَن زعم أنّ (الدوّيّ) ممّا عينه واو ولامه ياء -كأنّه من دَوِيَ إذا حَقِدَ- كأنّ ذلك الدوّيّ وعيدٌ وتهديدٌ من ذوي حقد، فلا يصحّ اشتقاق الدوّيّة منه.

وقوله: "وقد صبغ الليل" أراد: وقد صبغ ظلام الليل، فحذف اختصارا لفهم السامع.

وبعد البيت [5]:

بها مِن حسيسِ القَفْرِ صَوتٌ كأنّه غِناءُ أُناسيٍّ بها وتَنادِ

---

(١) ينظر : العمدة (٢/ ٤٢)، والطراز (١/ ١٣٥)، والمنزع البديع (٤٦٦) ويطلق عليه أيضا التجريد ، وسيأتي ص (١٨٠).

(٢) البيت نسب له في : العمدة (٢/ ٤٢)، والطراز (١/ ١٣٥)، والمنزع البديع (٤٦٦)، ولم أجده في ديوانه.

(٣) الحيوان (٦/ ٢٤٨) بتصرف.

(٤) ينظر : شعر المرار الفقعسي (٤٣٤) برواية (ما ميلها).

(٥) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ٦٨٥-٦٨٦)، والمصباح (١٠٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٢).

إذا رَكِبَها الناجون حَلَّت بِجَوزِها   لَهُم وَقْعَةٌ لم يَبعَثوا لِجِيادِ

الوقعة: النعْسة. و(لم يبعثوا): لم يتحرّكوا لشدّة نعاسهم. ويُروى: (طِباء أناسيّ)، وهو الدعاء، يُقال: طَبَيْتُه إذا دَعَوتُه، ويروى[1]: (بجياد)، أي: لذوّاق طعام من الجود، وهو: الجوع.

١٦٤- وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

ودَوٍّ كَكَفِّ المُشتري غير أنّه   بِساطٌ لِأَخماسِ المَراسيلِ واسِعُ[3]

/ البيت لذي الرّمّة -أيضا-، أتى به مُبيِّنا أنّ الدّويّة شُبِّهت في البيت المتقدّم بالسماء في الاملاس والانجراد، كما شُبِّه الدوّ في هذا البيت بكَفِّ المُشتري في[4] الاستواء والانبساط؛ لأنّ الدوّيّة والدّو بمعنى واحد.

٤٢/أ

لُغَتُه: أرض بِساط وبَساط -بالكسر والفتح-: مُستوية لا نبات فيها، كأنّها بِساط مَبسوط، هكذا قال الفرّاء في كتاب " المصادر "[5]، وأنشد هذا البيت عن بعض العقيليين، قال: " وأهل الحجاز يقولون: بِساط -بالكسر-، ويُقال: بالسين والصاد".
والأخماس: جمع خِمْس، وهو: أنْ تَرِد الإبل الماء في اليوم الرابع، هذا قول أبي العبّاس الأحول[6]، وفي "المُحكم"[7]: "إنّ الخِمس وِرْد الماء في الخامس"، اعتدّ

---

(١) ينظر: المصباح (١٠٨/ ب).

(٢) التكملة (٣٣٩).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٢/ ١٢٩٠)، وأمالي القالي (٢/ ٩١)، والمصباح (١٠٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٤).

(٤) في الأصل (و).

(٥) قول الفراء هذا نقله أيضا ابن يسعون في المصباح (١٠٩/ أ).

(٦) هو محمد بن الحسن بن دينار الأحول اللغوي، عاش في القرن الثالث الهجري، له من المؤلفات: الدواهي، فعل وأفعل، ما اتفق لفظه واختلف معناه، وغيرها. تنظر ترجمته في: البلغة (٢٦١)، وبغية الوعاة (١/ ٨١). وينظر قوله هذا في: شرح ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢٩١).

(٧) ص (٥/ ٥٦).

الأوّل بأوّل الظِّمء، كما اعتدّ الثاني بأوّل الرِّيِّ. وواحد (المراسل): (مِرسال)، هكذا قال الفرّاء[1]، وقال غيره: واحدها (رَسْلة) على غير قياس، وهي: الناقة السَّهلة السَّير السريعة، وفي "العين" [2] : "ناقة رَسلة ، أي: سَلِسَة[3] ، ومِرسال : كثيرة شَعَر الساقين.

مَعْناه: شبَّه الدَّوَّ لِخُلوِّه من النبات واستوائه بالكفِّ، ومن أمثالهم[4]: "تركتُه على أنْقى من الراحة"، وخصَّ كفّ المشتري؛ لخُلوِّها في غالب الأحوال من النَّقْد، أو بَسطِه إيّاها لِيَصفِق عليه البائع تتميما للعقد، ولهذا المعنى الأخير سُمِّيت المعاملة بين المتعاقدين صَفْقَة.

ولمّا شبّه ساحة واسعة براحة ضيّقة اعتذر فاستثنى، وجعله بساطا لأخماس المراسيل إشارة إلى أنّه مُتَّسع لذوات الأظماء الصابرات الدائبات على العمل، ويروى[5]: (لأخفافِ المراسيلِ)،وهي أشهر من الأولى [6].

عَرَبِيَّتُه : مَن جعل (مراسل) جمع: (رَسْلة) فهو عنده من قبيل الجموع التي لم تُبْن على واحدها المنطوق به، ومَن جعلها جمع: (مرسال) فإنّ أصله عنده (مراسيل)، وحُذِفت الياء ضرورة، وهذا الوجه أحسن من الأوّل.

وبعد البيت[7]:

قَطعتُ وليلي غائبُ الضوءِ جَوزَهُ وأَكنافَهُ الأُخرى على الأرض واضعُ

---

(١) نقل ابن يسعون في المصباح (١٠٩/ أ) قول الفراء هذا عن كتابه المصادر.

(٢) (٧/ ٢٤١).

(٣) في الأصل (سلسلة) تحريف.

(٤) ينظر : جمهرة الأمثال (١/ ٢١٤) بلفظ (تركه أنقى...)، ومجمع الأمثال (١/ ٢١٣). ومعناه: تركته على حال لا خير فيه.

(٥) هي رواية تهذيب اللغة (١٢/ ٢٤٢).

(٦) ينظر : المصباح (١٠٩/ أ).

(٧) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢٩١)، والمصباح (١٠٩/ أ).

فأصبحتُ أرمي كُلَّ شبحٍ وحائلٍ كأنِّي مُسوٍّ قِسمةَ الأرضِ ذارِعُ

حائل، أي: لا نبت فيه.

وروى ابن يسعون[1] (جوزَه وأكنافُه) بنصب الجوز على أنْ يكون مفعولا بـ (قَطعتُ)، ورفع (الأَكناف) على أنْ تكون مبتدأ، و(واضع) خبره، وأفرد (واضعا)، وإن كان خبرا عن جمعٍ على حدِّ قول الآخر[2]:

ألا إنّ جيراني العشيّةَ رائحُ دَعتهُم دَواعٍ مِن هوًى ومَنادحُ

وكأنّه قال: وأكنافُه الأُخرى واضعة نفسها على الأرض، والرواية الأولى أحسن؛ لأنّ (واضعا) - إذ ذاك - يكون خبرا عن (ليل)، ويكون (جوزه) منصوبا به، و(أكنافه) معطوفة على (جوزه)، وكأنّه قال: ولـيلي غائب الضوء، واضع جوزه وأكنافه الأخرى/ على الأرض. ٤٢/ د

١٦٥ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

بل جَوزِ تيهاءَ كَظهرِ الحَجَفَتْ[4]

هذا البيت نسبه أبو الفتح الصِّقِلي[5] في شرحه أبيات هذا الكتاب إلى أبي النجم[6] الفضل -وقيل: المفضلّ- بن قُدامة العِجْليِّ[7]، وزعم ابن يسعون[8] أنّ ذلك غلط، وإنّما هو لبعض الطائيّين، وهم يُصيِّرون الهاء في الوقف تاء.

---

(١) ينظر: المصباح (١٠٩/ أ).

(٢) البيت لحيّان بن جلبة المحاربيّ، وسيأتي حديث المؤلف عنه مفصلا ص (٥٤٤).

(٣) التكملة (٣٣٩).

(٤) البيت مختلف في نسبته، نُسب لسؤر الذئب، ولبعض الطائيين، ولأبي النجم العجلي، وليس في ديوانه المجموع. وهو في: الأغفال (٢/ ٥٢٣)، والمصباح (١٠٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٦).

(٥) ينظر: المصباح (١٠٩/ أ).

(٦) في الأصل (المنجم).

(٧) سبقت ترجمته ص (٩٢).

(٨) ينظر: المصباح (١٠٩/ أ).

وليس كون هذه اللغة لطيّئ قادحا فيما زَعَمه أبو الفتح من أنّه لأبي النجم؛ لأنّ العرب كثيرا ما يستعمل بعضها لُغة بعض، ومن ذلك قول امرئ القيس[1]:

غيرِ باناتٍ على وَتَرِهْ

أراد: غير باينة، ثمّ قلبه فصار بانِية[2]، ثمّ قلب كسرة النون فتحة فانقلبت الياء ألفا، وهذا على لُغة مَن يقول في البادية: باداة، ويقول في (رَضِيَ): رَضا، وهي لُغة فاشية في طيّىء[3] فتكلّم بها لمّا أَلِف جِوار طيّئ.

ورُوي عن طلحة بن عُبيد الله أنّه قال[4]: "بايعتُ واللُّجّ على قَفيِّ" أراد: قفاي، فجاء به على لُغة طيّئ[5]، وذلك أنّه كانت عنده امرأة من طيّىء، فأخذ من لغتها.

أتى به – أيضا– مُبيِّنا ما ذكره من أنّ (الدوّيّة)شُبِّهت بالسماء في البيت المتقدّم؛ لإملاسها، كما شبَّه في هذا البيت (جَوز) هذه التيهاء بظهر الحَجَفت؛ لانجرادها.

لُغَتُه: جَوز كلّ شيء: وسطه.والتيهاء: الفلاة الواسعة التي يُتاه فيها،أي: يضلّ من سَعَتِها. و(الحَجَفة): واحدة الحَجْف، وهي: ضرب من التِّرَسَة[6]، وقال يعقوب[7]: "الحجفة : التُّرس من جُلُودٍ، ليس فيها خشبٌ، ولا عَقَبٌ"[8]، ومثله الدَّرَقَة، وقيل : "هي الحجفة من جلود الإبل مُطارَقة[9]"، وفي " العين[10] " الحجفة: "ضرب من التِّرَسَة يُتَّخذ من جلود الإبل مُقوَّرة".

(١) عجز بيت له، صدره * عارضٍ زوراء من نَشَمٍ * وهو في: ديوانه (٢/ ٤٣٧).

(٢) ينظر : شرح ديوان امرئ القيس (٢/ ٤٣٨).

(٣) ينظر : المصباح (١٠٩ / أ)، وشرح شواهد الشافية (٢٠٠).

(٤) ينظر : مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١٩٢).

(٥) المشهور في هذه اللغة أنها لهذيل ، وقد نسبت لغيرهم (طيء ، وقريش) .ينظر : المحتسب (١/ ٧٦) ، والتصريح (٣/ ٢٤٧) .

(٦) التِّرسة جمع التُّرس. ينظر : الصحاح (ترس) (٣/ ٩١٠).

(٧) تهذيب الألفاظ (٢/ ٦٥٢).

(٨) العَقَب: العصب الذي تعمل منه الأوتار. ينظر : الصحاح (عقب) (١/ ١٨٥).

(٩) مُطارَقة: أي: وضع بعضها فوق بعض. ينظر : لسان العرب (طرق) (٨/ ١٥٤).

(١٠) ص (٣/ ٨٥)بتصرف.

مَعْناه: يقول: إنّ جوز هذه التيهاء ليس فيه مِرْفَق ولا عَلَم للاهتداء، بل هو كظهر الحجفة في الإملاس والاستواء، وخصّ وسطها بذلك دون سائرها؛ لأنّ سالِكها إذا كان في طَرَفِها قد يهتدي بما يتّصل به من الأعلام والصُّوى.

عَرَبِيَّتُه: وجه هذه اللغة كراهية إبدال التاء هاء في الوقف لخفائها فأقرّوها على أصلها؛ لأنّها أبين من الهاء، وزعم الفرّاء [1]أنّ أرباب هذه اللغة – وهم طيّىء- يُثبتون التاء في كُلّ مؤنَّثٍ مجموعٍ وصلا، ويقلبونها وقْفا، [فيقولون][2]: "كَثُر [له][3] البنون والبناه".

وقبل البيت[4]:

ما بالُ عيني عنْ كَراها قد جَفَتْ

مُسْبلَةً تَسْتَنُّ لمّا عَرَفَتْ

دارا لِسَلْمى بعد حَولٍ قد عَفَتْ

١٦٦- / **وأَنْشَدَ فيه أيضا**[5]: ٤٣/أ

ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرسَينْ[6]

هذا البيت نسبه أبو عليّ بعدُ [7] إلى هِمْيان بن قُحافَة [8]، ونُسِب في كتاب

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في المصباح : (١٠٩/ ب).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني قد ثبتت في : المصباح (١٠٩/ ب).

(٣) في سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦٣)، والممتع في التصريف (١/ ٤٠٣)(كيف) بدل (كَثُر له) وما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) ينظر : المصباح (١٠٩/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٧)، وشرح شواهد الشافية (٢٠٠).

(٥) التكملة (٣٣٩).

(٦) البيت لخطام المجاشعي،وقيل: لهميان بن قحافة، وهو في : الكتاب (٢/٤٨) و (٣/ ٦٢٢)، والمصباح (١٠٩/ب)،وإيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٥٧٥)،وشرح شواهد الإيضاح (٣٨٧)،وضرائر الشعر(٢٥٠).

(٧) التكملة (٤٦٣).

(٨) راجز محسن إسلامي، من بني تميم، عاش في عصر بن أمية. تنظر ترجمته: في المؤتلف والمختلف (٢٦١)، واللآلي (١/ ٥٧٢).

سيبويه[1] إلى خِطام المجاشعيّ [2]، وإليه نسبه أبو حنيفة[3].

أتى به -أيضا- مُؤكِّدا لبيان ما ذكره قبلُ من أنّ (الدّوّيّة) شُبِّهت بالسماء لإملاسها،كما شبّه في هذا البيت ظهر [المَهْمَهَينِ][4] بظهور التُّرْسَين؛ لاستوائهما وانجرادهما؛ لأنّ الضمير من قوله (ظَهراهُما) عائد على (مَهْمَهَينِ) من قوله:

ومَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ

لُغَتُهُما : المَهْمَهُ : القَفْر عن أبي عُبيد[5]، وقيل: المستوي من الأرض. وقال صاحب "العين" [6]: "الخرق الأملس ". والقَذَف: البعيد. والمَرْت: الذي لا نبات فيه، وقيل: ولا ماء، وقيل: الذي لا يُنبت. والظَّهر:خلاف البطن من كُلّ شيء.

مَعْناهُما: يفخر بقطع هذينِ المهمهينِ الموصوفينِ بالاستواء والإملاس مع كثرة الاشتباه بين أجزائهما، والالتباس على عادة العرب في افتخارها بمثل ذلك، قال تأبّط شرّا[7]:

تَبَطَّنتُهُ بالقومِ لم يَهدِني له دَليلٌ ولم يُثبِت لي النعتُ خابِرُ

عَرَبِيَّتُهُما: قوله (ومَهمَهينِ) في موضع رفع؛ لأنّ الفعل الذي هو جواب قد اشتغل عنهما بالضمير، وهو قوله بعدُ (جُبتُهما)، ومَن قال: زيدا ضربته كانا عنده في موضع نصب بفعل مُضمر يُفسِّره الظاهر. وقوله (ظهراهما) أتى به على الأصل [8]،

---

(١) ينظر : (٢/ ٤٨)، وقد نسبه في (٣/ ٦٢٢) لهميان بن قحافة.

(٢) هو خطام الريح – وقيل – بِشر بن نصر المجاشعي، راجز مشهور. تنظر ترجمته: في المؤتلف والمختلف (١٤٢)، والخزانة (٢/ ٣١٨).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٠٩/ ب).

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٥) في المصباح (١٠٩/ ب) أبو عبيدة، ولم أجد هذا القول في المطبوع من مؤلفاتهما.

(٦) ص (٣/ ٣٥٨).

(٧) ينظر : ديوانه (٩٥).

(٨) أي الأصل في التثنية.

ومثله قول الآخر[1]:

نَذودُ بذكرِ الله عنّا مِن الشّذى إذا كـان [قلبانـا بنـا][2] يَـرْدانِ

وقوله بعدُ (مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَينْ) انصراف منه إلى الجمع الذي هو قياس في كلّ شيئينِ من شيئينِ.

وقبل البيتينِ[3]:

ومَنهَـلٍ[4] أَعـورِ إحـدى العَينَـينْ

بَصيرِ أُخرى وأَصمِّ الأُذْنَينْ

وبعدهما[5]:

جُبْـتُهما بالنعـتِ لا بـالنَّعتَينْ

ويروى[6]:

قَطَعتُهُ بالسَّمتِ لا بالسَّمتَين

قوله (أعور إحدى العينينِ)، قال ثعلب[7]: "كان فيه بئرانِ، فذهبت واحدة، وبقيت أخرى، فجعل الذاهبة عينا عوراء، وجعل الباقية عينا بصيرة، و(أصمّ الأُذنينِ)، أي: لا يُسمع فيه صَدًى". وليس هذا برجزٍ، وإن تعاورته أَلسِنَة الرُّجاز؛ لقصره، وهو من مشطور السريع من العروض الثالثة منه[8].

---

(١) البيت لأمّ ضيغم البلوية، وهو في : الكامل (١/ ١٦١)، وأمالي القالي (٢/ ٨٣)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٦).

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، والمثبت من: الكامل (١/ ١٦٢)، وأمالي القالي (٢/ ٨٣).

(٣) ينظر : مجالس ثعلب (١/ ٣١٣).

(٤) في الأصل (ومنها)، والتصويب من مجالس ثعلب (١/ ٣١٣).

(٥) ينظر : البيان والتبيين (١/ ٩٦)، والخزانة (٧/ ٥٤٨) وقد جاء في الأصل (لا بالنعت) بإقحام (لا) .

(٦) هي رواية مجالس ثعلب (١/ ٣١٣)، والشيرازيات (١/ ٤٣٧)، والبصريات (١/ ٤٨٠).

(٧) مجالس ثعلب (١/ ٣١٣) بتصرف. وحديثه الآتي عن المنهل.

(٨) لعل المراد بـ (الرجاز) خطام المجاشعي وهميان بن قحافة اللذان نسبت إليهما القصيدة التي منها الشاهد ؛ لاشتهارهما بقول الرجز . أما قول المؤلف (لقصره) فإنه يريد أن بحر السريع قد يدخله الوقف. وهو إسكان متحرك الوتد المفروق. في عروضه وضربه وحينئذ يكون مشطورا كالرجز ، أي تصبح تفعيلته الثالثة (مفعولاتُ) مفعولاتْ ، تحوّل إلى مفعولان . ومثل هذا الشاهد قول الآخر * يَنضَحنَ في حافاتِهِ بالأبوالْ * ينظر: الكافي في العروض والقوافي (٩٧- ٩٨)، والخزانة(٢/ ٣١٣).

١٦٧- وأَنْشَدَ فيه أيضا[1]:

/ هَبِلَتْكَ أُمُّكَ أيَّ جَرْدٍ تَرْقَعُ[2]   ٤٣/ب

هو عجز بيت لتأبّط شرّا - فيما حكى أبو عُبيد البكريّ[3] عن الفارسيّ - وإليه -أيضا- نسبه أبو عمرو[4]، ونُسِب في "المُوعَب"[5] إلى بعض الهذليّين، [و][6]نسبه الجاحظ[7]، وأبو محمد الهمدانيّ[8] إلى سُعدى بنت الشَّمَردَل الجُهينيّة، وقال ابن السيرافيّ[9]، وغيره[10]: "هو لِسَلمى الجُهينيّة، ترثي أخاها أسعد، و قتَلَه بنو سليم".

وهذا الخلاف إنّما وقع في اسمها، وصدره:

أَجَعَلْتَ أَسْعَدَ للرماحِ دريئَةً

ويروى[11]: (أَتَرَكْتَ أَسعدَ)،أتى به شاهدا على أنّ الخَلَق يُسمّى جَرْدا؛ لِيُبيِّن بذلك صحّة ما ذكره[12]عن أبي عُبيدة[13]من أنّ قولهم:(شوكاء) - وصفا للحُلّة - إنّما يعني به

---

(١) التكملة (٣٤٦).

(٢) عجز بيت صدره كما ذكر المؤلف * أجعلت أسعد للرماح دريئة * وقد اُختلف في نسبته على ما بيّن المؤلف. وهو في: النوادر في اللغة (١٥٢)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٢٧٠)، والمصباح (١١٠/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٠).

(٣) ينظر: اللآلي (١/ ٣٦). ولم يحك فيه نسبة الفارسي هذا البيت لتأبط شرا كما ذكر المؤلف. وإنّما قال: "ومن نادر ما قيل في الحرد: إنّه الثقب قاله الشيباني في باب الحاء، وأنشد لتأبط شرّا البيت، قال الفسوي [يعني أبا علي الفارسي] في هذا البيت: الحرد: الثوب الخلق".

(٤) يعني أبا عمرو الشيباني. تنظر نسبته هذه في كتابه الجيم (١/ ٢٠٣).

(٥) ينظر: المصباح (١١٠/ ب).

(٦) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٧) ينظر: الحيوان (٥/ ٥٥٤).

(٨) ينظر: الإكليل (٢/ ٦٨).

(٩) شرح أبيات إصلاح المنطق (٥٥٥).

(١٠) ينظر: تهذيب الألفاظ (١/ ٤٢).

(١١) هي رواية كراع النمل في المنجد (١٦٥)، و البكري في: اللآلي (١/ ٣٦).

(١٢) التكملة (٣٤٦).

(١٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

خشونة الجِدَّة. ووجه الدليل من ذلك أنّ الثوب إذا بَلِي قيل له: جَرْد وخَلَق لإملاسه؛ لأنّ الانجراد إملاس، والأَخْلَق: الأملس، ولا يقال له ذلك وهو جديد، فدلَّ ذلك على أنّ الجديد لا يُوصف بالإملاس، بل بِضِدِّه، وهو الخشونة. و(شوكاء) بمعنى خَشْناء، فلمّا وصفوا الحُلَّة بها دلّ ذلك على أنّهم أرادوا خُشونة الجِدَّة.

وروى أبو عمرو الشيبانيّ في كتاب " الحروف " له [1]: (أيّ حَرْدٍ تَرقَع ؟) بالحاء غير المُعجَمة، وفسَّره بالثقْب، وكذا حكاه عنه - أيضا - صاحب " المُوعَب "[2] وهي رواية غريبة، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وكما رواه أبو عليّ رواه يعقوب[3]، وغيره.

لُغتُه: الدريئة: حَلقَة يُتَعَلَّم فيها الرمي والطَّعْن. و(هَبِلَتك أُمُّك): ثَكِلَتْك، وهو في معنى الدعاء، ويقولون في الدعاء: هَبِلت - بفتح الهاء - ولا يُضمُّ عن ابن الأعرابيِّ[4]، وثعلب يُناقِضُه فيَضُمّ؛ لأنّه إنّما يَدْعي عليه بأنْ تَهْبِلَه أُمُّه.

ورَقَع الأدِيم والثوب ورقّعه: أَلْحَمَ خَرْقَه[5]، وكُلُّ ما سَدَدْتَ من خَلَّة فقد رَقَعْتَه ورَقَّعْته، قال ابن أبي ربيعة[6]:

وكُنَّ إذا أَبْصَرنني أو سَمِعْنَني خَرَجْنَ فَرَقَّعْنَ الكُوى بالمَحاجِرِ

مَعْناه: يقول لخاذل[7] أسعدَ: ثَكِلَتكَ أُمُّكَ من صاحبٍ خان أسعدَ، فلا يكن لك

---

(١) ينظر: الجيم (١/ ٢٠٣).

(٢) ينظر: المصباح (١١٠/ ب).

(٣) روايته هذه في البيت المستشهد به لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المصباح (١١٠/ ب).

(٤) ينظر: المحكم (هبل) (٤/ ٢٣٠).

(٥) في الأصل (خلقه) تحريف، والتصويب من المحكم (رقع) (١/ ١١٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٨).

(٦) ديوانه (٤٩٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٩) ونسب للعتبي (محمد بن عبيد الله البصري) في: البيان و التبيين (١/ ٣٠٥)، والحماسة البصرية (١/ ١٢٩)، والأغاني (١٤/ ١٩٩).

(٧) في الأصل (للخاذل).

في قبول اعتذارِكَ من إسلامه مطمع، فالجَرْد الواهي لا يُرقع.

عَرَبِيَّتُه: / قوله (أَيَّ جَرْدٍ تَرقعُ ؟): استفهام على جِهَة الإنكار، أي : أنت في اعتذارك عن إسلامك أسعدَ، وتركه لأعدائه بمنزلة مَن رام أنْ يَرقَع جَرْدا يُنْكِر عليه رَقْعَه؛ لِوَهْنِه وضَعْفِه. ٤٤/أ

وقبل البيت[1]:

سَبّاقُ عاديةٍ ورَأسُ سَرِيَّةٍ ... ومُقاتِلٌ بَطَلٌ وهادٍ يَسْلَعُ

يَرِدُ المِياهَ حَضِيرَةً ونَفيضَةً ... وِرْدَ القَطاةِ إذا اسمأَلَّ التُّبَّعُ

ويروى[2]: (وليث مِسْلَع). يَسْلَع، أي: يَشقُّ بهم أجواء الفلاة. والحضيرة: الجماعة يُغزى بهم، وقيل : هم العشرة فما دونها، وقال أبو عمرو [3]: "الحضيرة : أنْ يكون خلف القوم. والنفيضة قُدّامهم "، وقال غيره [4]: " النفيضة : هم الذين يتقدّمون من القوم، يكشفون لهم الطريق". و(اسمأَلَّ): تَقَلَّص، وأصل الاسمئلال : الضَّمر. والتُّبَّع -هنا- : الظِّلّ، وسُمِّي بذلك؛ لأنّه يتبع الشمس حيثما زالت، يُقال: تُبَّع وتُبُّع، والفتح أعرف، حكى سيبويه[5] : تُبُّع -بالضَّم- في الأسماء، وقال الزُّبيديّ [6] : "لم نُلْفَ تفسيره مضموما إلّا أنّ الزجّاج[7] حكى أنّه الظِّلّ، وإنّما المعروف فيه الفتح"، وحكى ابن التيانيّ [8] عن أبي ليلى[9] أنّ التُّبَّع -هنا- : ظِلّ الليل، أي: أنّه يَرِد في

---

(١) ينظر : الأصمعيات (١٠٣)، والمصباح (١١٠/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٠).

(٢) ينظر : الحيوان (٥/ ٥٥٤)، ويروى (وداع مسلع) في : الأصمعيات (١٠٣).

(٣) الجيم (١/ ٢٠٣).

(٤) ينظر : الجمهرة (٣/ ٩٧).

(٥) نصّه في الكتاب (٤/ ٢٧٦): " وقد جاء فُعُّل، وهو قليل، قالوا:تُبُّع ".

(٦) أبنية الأسماء (٢٤١).

(٧) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي مثبتة عنه في : أبنية الأسماء (٢٤١)، و المصباح (١١٠/ ب).

(٨) هو صاحب الموعب، وتلقيح العين، وقد سبقت ترجمته ص (١٤٦).

(٩) لعله ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن الفقيه الكوفي المتوفى سنة ١٤٨هـ. تنظر ترجمته في : الفهرست (٣٤٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٧٩).

الأسحار.

١٦٨ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[1]:

فما طائِري فيها عليكِ بأَخْيَلا

هو عجز بيت لحسّان بن ثابت، وصدره[2]:

ذَرِيني وعِلمي بالأمورِ وشيمَتي

أتى به شاهدا على صحّة ما ذَكَرَه من أنّ من العرب مَن لا يصرف (أخيل) في النكرة؛ ليُبيِّن بذلك أنّه من قِبَل ما جاء من (أَفْعَل) صفة،ولم يُستعمل (فَعْلاء) في مؤنَّثه، إذ لو لم يَكُن صفة لَمَا كان لِمنع صرفه مُوجِبا.

لُغَتُه: الشيمة: الخُلُق. وطائر الإنسان: ما طار له في عِلم الله، أي: ما قُدِّر له، يُقال: طَيَّرتُ المالَ بين القوم، فطار لفلان كذا، وطار لفلان كذا، أي: قُدِّر له، فصار حَظَّه. والأخيل -فيما ذكر سيبويه[3]- : "طائرٌ أخضر، على جناحه لُمَعَة مُخالِفة للونه"، وقال الفرّاء [4]: " هو الشِّقِرّاق،والعرب تتشاءم به، فتقول: "هو أَشأم من أخيل" [5]، قال ثعلب [6]: "يقع على دَبَر البعير،[ولذلك يُتَشاءمُ به"، ويدلّ على صحّة قولهما، قوله[7]:

إذا قَطَنًا بَلَّغتِنيهِ ابنَ مُدرِكٍ فَلُقِّيت من طير الأخايلِ أَخيَلا

---

(١) التكملة (٣٤٧).

(٢) البيت – كما قال المؤلف – لحسان بن ثابت، وهو في: ديوانه (٢٧١)، والمبهج (١٩٠)، والمصباح (١١١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٢).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٠١).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه: في تهذيب اللغة (٧/ ٢٣١)، (٩/ ٢٨٥)، و الصحاح (٤/ ١٦٩٣).

(٥) في جمهرة الأمثال (١/ ٤٥٧)، ومجمع الأمثال (٢/ ١٩٣): " أشأم من الأخيل ".

(٦) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (٥/ ٢٨٥).

(٧) البيت للفرزدق، في: ديوانه (١/ ١٤١) (دار صادر)، والمحكم (خيل) (٥/ ١٥٨).

فأمّا قوله[1]:

ولقد غَدوتُ بسابحٍ مَرِحٍ ومعي شبابٌ كُلُّهُم أخيلْ

فإنّه أراد: كُلّهم مثل الأخيل في خِفّته وطُموره][2].

وقال أبو حاتم [3]: "الأخيل: هو الصُّرَد، ويُقال له- أيضا -: / الأَخْطَب، والسَّميط، ٤٤/ب

وهو طائر أبقع، ضخم الرأس والمِنقار، له بُرْثُن، وهو نحو القارية[4]، ويُسَمّى مُجَوَّفا؛ لبياض جوفه، وبقعة نِصفان، وقيل له: أخطب؛ لخضرة ظهره، وأخيل؛ لاختلاف لَونه، ولا يُكاد يُرى إلّا في شُعْبَة[5] أو شجرة، ولا يُقْدَر عليه بشيء، وصيده العصافير، وصِغار الطير، ورُبَّما تُشُوئِم به، وفي الصُّرَد يقول الشاعر[6]:

لمّا رأيتُ وُجُوهَ الطيرِ قُلتُ لها : لا مَرْحَبا بِغُرابِ البينِ والصُّرَدِ"

وقال ابن الأعرابيّ[7]: الأخيل: يُقال له: العَوهق[8]، ولونه أخضر وأورق[9]، وقال الهمدانيّ في "الإكليل"[10]: " الذي يُتشاءم به هو الأخيل بن حيدان الحِمْيريّ، فيه جَرى المثل". وقال ابن حمزة[11]:" بل في الطائر، كذا قال صاحب" العين"[12]، وكذا قال

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المحكم (خيل) (٥/ ١٥٨)، ولسان العرب (خيل) (٤/ ٢٦٦) .

(٢) ما بين القوسين جاء في الأصل في غير مكانه هذا، إذ أثبته الناسخ بعدُ مرتين، الأولى: قبل قول المؤلف بعدُ " وقال الهمداني " وقد أضاف إليه قول المؤلف " وقال الفراء... يقع على دبر البعير ". والثانية: قبل قول المؤلف بعدُ " كذا قال صاحب العين، وكذا قال أبو حاتم "، وقد أسقط منه " ولذلك تتشاءم ".

(٣) قوله هذا حكاه ابن سيده في : المخصص (٨/ ١٥١)، وابن يسعون في : المصباح (١٠١/ ب).

(٤) القارية: طائر قصير الرجل، طويل المنقار، أخضر الظهر تتيَمّن به العرب، وقيل غير ذلك. ينظر : لسان العرب (قرا) (١١/ ١٥٠).

(٥)" الشُّعبة : صدع في الجبل يأوي إليه الطير " المحكم (شعب) (١/ ٢٣٥).

(٦) البيت نسبه ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٥/ ٣٣٣) لابن الكتاني (محمد بن الحسن المذحجي، عاش في القرن الخامس)، وهو بلا نسبة في : المصباح (١١٢/ أ) ، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٤) .

(٧) ينظر : تهذيب اللغة (١/ ٩١)، والمحكم (خيل) (١/ ١١١).

(٨) في الأصل (العوهن)، والمثبت من : تهذيب اللغة (١/ ٩١).

(٩) الأورق " الذي يضرب لونه إلى الحمرة " الصحاح (ورق) (٤/ ١٥٦٥).

(١٠) قوله هذا لم أجده في المطبوع منه، وهو محكي عنه في : المصباح (١١٢/ ب).

(١١) هكذا جاء في الأصل، وفي المصباح (١١١/ ب) والمشهور أنه أبو عبد الله حمزة بن الحسن الأصبهاني. وهو مؤرخ وأديب، من مؤلفاته : تاريخ أصبهان، التنبيه على حدوث التصحيف، توفي سنة ٣٦٦هـ. تنظر ترجمته في : الفهرست (٢٢٤)، وإنباه الرواه (١/ ٣٣٥)، والأعلام (٢/ ٢٧٧). وينظر قوله هذا في : الدرة الفاخرة (٢٤٩).

(١٢) ينظر : العين (٤/ ٣٠٥).

أبو حاتم".

مَعْناه: يقول: لِعاذِلَته التي تَلُومُه ما قُدِر عليّ لا يَلحقُكِ شُؤمه، فكُفِّي عن العذل، وذريني وما جُبِلتُ عليه من حُبِّ البذل.

عَرَبِيَّتُه: ليس تكسير (الأخيل) على (الأخايل) ممّا يَقْدح في مَنْع صرفه؛ لأنّ الصفات غير المستعملة استعمال الأسماء قد يكون منها ما يساوي تكسيره تكسير الأسماء، نحو: (كُهُول)، فإذا كانت الصفة المستعملة استعمال الأسماء، نحو: (أخيل) قد كُسِّرت تكسيرها لم يكن في ذلك [دليل][1] على خروجها إلى حَيِّز الأسماء بالكلّيّة.

وممّا جاء من مَنع صرف (أَفْعَل) الذي هو صفة في الأصل إلّا أنّه / استُعمِل استعمال الأسماء، وكُسِّر تكسيرها قولُ الحارثيّ[2]: ‏‏45/أ

كأنّ بني الدَّغماءِ إذ لَحِقوا بنا ... فِراخُ القَطا لاقينَ أَجْدَلَ بازيا

وقول الآخر[3]:

وإنّي لِمَن سالمتُمُ لَأَلُوقَةٌ ... وإنّي لِمَن عاداكُمُ سَمُّ أَسودا

وقول الآخر – أيضا –[4]:

يرى الناسُ منه جِلدَ أسودَ سالخٍ ... وفروةَ ضِرغامٍ مِن الأُسدِ ضَيغَمِ

ألا ترى أنّ (أجدل) و(أسود) غير مصروفينِ مع أنّهما قد استُعملا استعمال الأسماء،

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) البيت نسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف(٢٢)، وابن يسعون في المصباح (١١١/ أ)لجعفر بن عُلبة الحارثي. ونسبه الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤/ ٢٢٦) للقطامي، وهو في ملحق ديوانه (٤٠٥) برواية (كأنّ العقيليين يوم لقيتهم)، ولم ينسب في: شرح شواهد الإيضاح (٣٩٣).

(٣) البيت لرجل من بني عذرة. ينظر: العين (٥/ ٢١٤)، وتهذيب اللغة (٩/ ٥٣٥)، والصحاح (٤/ ١٥٥١) ويروى (أسود) على الإضافة.

(٤) البيت نسب في المفضليات (٢١٢) لجابر بن حنى التغلبي، ونسب لأوس بن حجر، وهو في: ديوانه (١٢١).

فباشرا العوامل، وكُسِّرا تكسيرها، فقيل:(أجادل) و(أساود)، بل قد جاء ما هو أشدُّ من هذا، وهو منعهم صرف (أَفْعى) مع أنّها ليست مشتقّة كـ (الأخيل) و (الأجدل) و(الأسود)، قال ابنُ أخت تأبّط شرّا[1]:

مُطرِقٌ يَرْشحُ مَوتا كما أَطْـ ـرَقَ أَفعى يَنفُثُ السَّمَّ صِلُّ

لكنّهم جعلوه في معنى مُنْكَرٍ وخَبيثٍ فوصفوا به[2]، قال أبو النجم[3] يَصِف النوق:

لو أنّ فيها عِدادَ أَسلاها

ما خَرَجَتْ سالمةً أفعاها

يُريد: أشدَّها وأخبثها. قال أبو إسحاق[4]: " وإنّما سُمِّيت (أَفْعى)؛ لِشِدَّة لَسْعَتِها ".

فإن قال قائل : إذا صرفوا (أخيل) وشِبهه فما وجه صرفهم له ؟.

فالجواب : أنّ الذي لا يَصرفُ لا يُحمِّلُها ضميرا من الموصوف، فتخرج - إذ ذاك - عن أنْ تكون صفة، إذ الصفة لا بُدَّ لها من ضمير يربُطُها بالموصوف، وإذا خرجت عن الصفة صارت بمنزلة (أَفْكَل)، وإذا صارت مِثله وجب أنْ تُصرف نكرة كما يُصْرف (أَفْكَل).

وقبل البيت[5]، وهو أوّل القصيدة:

لَكِ الخيرُ غُضِّي اللّومَ عنّي فإنّني أُحِبُّ مِن الأَخلاقِ ما كان أَجمَلا

(١) البيت من قصيدة مختلف في نسبتها، قيل: لتأبط شرّا، ولابن أخته، وللعدواني، وللشنفرى، ولخلف الأحمر. وقد رجح محمود شاكر في كتابه " نمط صعب ونمط مخيف " (٥٨) نسبتها لابن أخت تأبط شرّا كما قال المؤلف. وهو في : العقد (٣/ ٢٩٨)، وشرح ديوان الحماسة (١/ ٨٢٩).

(٢) في الأصل (أنّه) تحريف.

(٣) البيتان لم أجدهما في شعره، ولم أجد من ذكرهما.

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) ينظر : ديوان حسان بن ثابت (٢٧١)، والمصباح (١١١/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٢).

وبعدهما[1]:

فإنْ كُنْتِ لا مِنِّي ولا مِن خَليقَتي فمِنكِ الذي أَمْسى عن الخيرِ أَعزَلا
أَلم تعلمي أنّي أرى البُخلَ سُبَّةً وأُبغضُ ذا اللونينِ والمُتَثقِّلا ؟
إذا انصرفَتْ نفسي عن الشيءِ مَرَّةً فلستُ عليه آخِرَ الدهرِ مُقْبِلا

باب ما أُنِّث من الأسماء بالتاء التي تُبدَل منها هاء في الوقف في أكثر اللّغات

١٦٩ - أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[2]:

/ بل جَوزِ تَيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَت[3] ٤٥/ب

البيت لأبي النجم بخلاف في ذلك قد تقدّم تَبْيِينُه، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره[4] من أنّ من العرب مَن لا يقلب تاء التأنيث هاء في الوقف، بل يُبْقِيها[5] على أصلها، ويُجرِيها في ذلك مُجْرى التاء الأصليّة، وعلى قياس ذلك جاء قوله[6]:

إذا اغتَزَلتْ مِن بُقامِ الفَرير فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتا

فأجرى تاء (شَمْلَة) في الوقف عليها مُجرى تاء (بَيتٍ) و(صَوتٍ)، والدليل على أنّ الأصل التاء، وأنّ الهاء بدل منها أنّهم لم يُؤَنِّثوا بالهاء شيئا، وقد أنَّثوا بالتاء في نحو: قامت، وأنّهم استعملوا التاء في (قائمة) و(عائشة) ونحوهما في الوصل، ولم يستعملوا الهاء في ذلك إلّا في الوقف.

والوصل تجري فيه الأسماء على أصولها، والوقف من مواضِع التغيير، ألا ترى أنّه

---

(١) ينظر: ديوان حسان بن ثابت (٢٧٢)، والمصباح (١١١/ ب).

(٢) التكملة (٣٥٣).

(٣) تقدم الحديث عنه في الصحيفة (١٦٠)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١١٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٢).

(٤) التكملة (٣٥٣).

(٥) في الأصل (يبقها) بالجزم.

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: مجالس ثعلب (٢/ ٣٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٦).

مَن قال من العرب في الوقف: هذا بَكُرْ، فنقل الضَّمَّة إلى الكاف، وهذا خالِدّ، فضعّف، إذا[1] وصل ترك ذلك، وأجرى الأمر على حقيقته.

فأمّا قولهم: (ثلاثه) (أربعه) فمن قِبَل ما أُجرِي فيه الوصل مُجرى الوقف، ووجه ذلك أنّ (ثلاثة) وغيرَها من أسماء الأعداد إذا أُستعمِلت لِمجرّد العدد، ولم يكن لها مَوضع من الإعراب كانت ساكنة الآخر، فشبَّهوا سُكونها في الوصل -للعلّة التي ذكرنا- بِسُكُونها في الوقف، فقلبُوها هاء لذلك،كما يفعلون في الوقف. و-أيضا- فإنّ الساكِن الصحيح لا يتغيّر حاله في الإدراج عن حاله في الوقف، ألا ترى أنّك تقول[2]: اِضربْ، ثمّ تقول: اِضربْ زيدا، ولم يعتدّوا بحركة الهمزة المنقولة إليها؛ لأنّها عارضة.

وقد شبّه أرباب هذه اللغة هاء السَّكْت المبدلة من الألف بالهاء المُبدلة من تاء التأنيث، فتركُوها، وأبدلوا منها تاء في الوقف، كما تركوا الهاء التي من شأنها أنْ تُبدل من تاء التأنيث في الوقف، وأتوا بها على الأصل، أنشد قُطرب[3]:

اللهُ نَجّاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ

مِن بعدِ ما وبعدِ ما وبعدِ مَتْ

صارت نُفُوسُ القومِ عندَ الغَلصَمَتْ

وكادت الحُرَّةُ تُدعى بالأَمَتْ

فقوله (وبعدِ مَت) أصله:(بعد ما)، فَأَبْدَلَ الألفَ هاءً،كما قال الآخر[4]:

/ قــــد وَرَدَتْ مِـــن أَمْكِنَـــهْ

٤٦/أ

---

(١) في الأصل (إذ) بإسقاط الفاء.

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٢٦٥).

(٣) الأبيات لأبي النجم العجلي في: ديوانه (٧٦)، والخصائص (١/ ٣٠٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٢).

(٤) الأبيات بلا نسبة في: المنصف(٢/ ١٥٦)،و سر صناعة الإعراب(١/ ١٦٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٣-٥٨٤)، والتتمة في التصريف (١٣٠).

مِن ها هُنا ومِن هُنَهْ

إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ

أراد من (هُنا)، فأبدل الألف هاء، وكذلك قوله (فَمَه) في أظهر القولين، أراد به فما أصنع؟ مُنْكِرا على نفسه ألّا يُروِّيها، فحذف الفعل الناصب لـ (ما)، وأبدل الألف هاء. فلمّا صار في التقدير (بَعْدِ مَه) أبدل الهاء تاء في الوقف لِتتّفِق القوافي، ولا تختلف، وشجّعه على ذلك شبهها بهاء التأنيث في اللفظ، وفي أنّ كلّ واحدة منهما مُبدلةٌ من غيرها(١).

وأنشد السيرافيّ هذه الأشطار في " الإقناع "(٢) له على أنّها من أرجوزة على رَوِيّ هاءيّ، وأنشدها ابن جنّي في " المُعْرِب "(٣) له على أنّها من إرجوزة على رَوِيّ تاءيّ كما فعل قُطرُب(٤).

وأمّا قوله(٥):

العاطِفُونَةَ حِينَ ما مِن عاطِفٍ   والمُسبِغونَ يدا إذا ما أَنْعَموا

ففيه قولانِ(٦):

أحدُهما: أنْ يكون قد ألحق الهاء لبيان الحركة، فقال: (العاطِفونه)،كما فعل

---

(١) القول الآخر في (فمه): " أن يكون أراد: إن لم أُروّها فَمَهْ، أي: فاكفُف عني، فلست بشيء ينتفع به " هذا نص ابن جني في: سر صناعة الإعراب(١/ ١٦٤). وينظر – أيضا–: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٤).

(٢) أحد مؤلفات السيرافي المفقودة التي لم يكملها، قال ابنه: "وضع والدي النحو في المزابل بالإقناع". ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٠٨). وإنشاده المحكي هذا مثبت في كتابه: ضرورة الشعر (١٣٧).

(٣) أحد مؤلفاته المفقودة، واسمه كاملا – كما أورده المؤلف في التمام (١٢٥، ٤٣)، وغيره– (المعرب في شرح القوافي)، والقوافي أحد مؤلفات أبي الحسن الأخفش.

(٤) أنشد ابن جني الأبيات السالفة الذكر في كتابه: الخصائص (١/ ٣٠٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٠) على روي التاء، ونص في الأخير على أنّ بعض أصحابه يرفعون إسنادها إلى قطرب.

(٥) البيت لأبي وجزة السعدي، وهو في: سر صناعة الإعراب (١/ ١٦٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٣)، والممتع في التصريف (١/ ٢٧٣)، والخزانة (٤/ ١٧٦).

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ١٦٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٣).

الآخر في قوله[1]:

أَهَكَذا يا طِيبَ تَفعلونَهْ

أَعَلَلا ونَحنُ مُنهَلُونَهْ ؟

ثمّ شبّهها بالهاء المبدَلة من تاء التأنيث في الوقف، فلمّا وصل أثبتها إجراء للوصل مُجرى الوقف، وأبدل منها تاءً، فقال:

العاطفونة حين ما مِن عاطفٍ

كما يُقال: (طَلْحهْ) في الوقف، فإذا وصل، قيل: هذا طَلْحَتُنا - بالتاء - فتكون الهاء اللاحقة لبيان الحركة على هذا قد شُبِّهت بالهاء المُبدلة من تاء التأنيث في اللغة غير الطائيّة، كما شبّهت بها الهاء المبدلة من الألف في لُغة طيّئ.

والآخر: أنْ تكون التاء زيدَت على (الحين)، كما زيدت على (الآن) فيما حكاه أبو زيد[2] من قولهم: (حَسْبُكَ تَلان).

وهذا الوجه أجلُّ من الأوّل[3]، وقد أُستُوفِيَ الكلام على البيت فيما تقدّم.

١٧٠ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

لقد وَلَدَ الأُخيطِلَ أُمُّ سَوءٍ[5]

أتى به مُكرَّرا للاستشهاد على مجيء مثل (جاء هندٌ) في الشعر، وإن لم يَجُز ذلك في الكلام؛ تشبيها للمؤنَّث الحقيقيّ بغير الحقيقيّ، وقد تقدّم الكلام عليه مُستوفًى.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: سر صناعة الإعراب (١/ ١٦٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٣)، والخزانة (٤/ ١٧٧).

(٢) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي مثبتة عنه في: سر صناعة الإعراب (١/ ١٦٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٥)، والممتع في التصريف (١/ ٢٧٣).

(٣) وهو رأيه في الممتع في التصريف (١/ ٢٧٣) أيضا.

(٤) التكملة (٣٥٤).

(٥) صدر بيت للفرزدق سبق ذكره وتخريجه ص (٤٣)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١١٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٥).

١٧١ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

/ قَرَنْبى يَحُكُّ قَفا مُقرِفٍ   لَئيمٍ مآثِرُهُ قُعْدُدِ[٢]   ٤٦/ب

البيت للفرزدق، أتى به شاهدا على أنّ جمع التكسير إذا تقدَّمته الأسماء الجارية مَجرى أفعالها كُنتَ مُخيَّرًا في إلحاق علامة التأنيث وحذفها منها، ألا ترى أنّ (لئيما) قد أُسند إلى (مآثر)، وهو جمع (مَأثرة)، ولم تلحقه علامة تأنيث، وسبب ذلك أنّ تأنيثه غير حقيقيّ؛ لأنّه كما يُعبَّر عنه بالجماعة، وهي مؤنَّثة، كذلك يُعبّر عنه بالجمع،وهو مُذكَّر.

وقوله قبل[٣]: " والجموع إذا تَقدّمتها أفعالها على هذا الحدّ " لم يُرد به ما يُعطيه ظاهِره من أنّ إلحاق العلامة وحذفَها جائزانِ مع أنواع الجموع، وإنّما أراد من الجموع ما مَثَّل به بعدُ، وهو جمع التكسير، وجمع السلامة من المؤنَّث.

وتبيين ذلك أنّه قد نصّ في " تذكرته " على أنّ جمع السلامة من المؤنَّث يجوز حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إليه حملا على معنى الجمع، وإثباتها حملا على معنى الجماعة.

واستدّل على ذلك بأنّ التأنيث في الجمع بالألف والتاء إنّما هو بالنظر إلى معنى (الجماعة)، كما كان ذلك في جمع التكسير، لا بالنظر إلى المفرد، بدليل أنّك تجمع المذكّر بالألف والتاء، نحو: سِجِلّات، وبقياس مُطَّرد في نحو: دُرَيهِمات، ولو كان تأنيثه بالنظر إلى مُفرده لَما جاز ذلك، قال: " ولم يَجُز: قامت الزيدون حملا على معنى الجماعة؛ لأنّ جمع السلامة من المذكّر إنّما هو محمول في التذكير على مُفرده، لا على معنى الجمع، ولذلك لا يجوز جمع شيء من المؤنَّث بالواو والنون". قال: "فأمّا (سِنُون) وبابه فمن

(١) التكملة (٣٥٥).

(٢) البيت -كما قال المؤلف- للفرزدق، وهو في: ديوانه (٢٠٥)، والكتاب (٢/ ٤٤)، والمصباح (١١٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٦).

(٣) التكملة (٣٥٤).

قبيل جمع التكسير، ألا ترى أنّك قد غيّرت المفرد ".

وهذا الذي ذهب إليه من أنّ ما أُسند من الأسماء الجارية مجرى الأفعال إلى ظاهر جمع السلامة من المؤنَّث يجوز فيه إلحاق علامة التأنيث وحذفها مذهب كوفيّ [1]، وأجاز الكوفيّون – أيضا – ذلك فيما أُسند منها إلى ظاهر جمع السلامة من المذكّر، ولم يفرقوا بين جمع السلامة، وجمع التكسير.

والصحيح – عندي – ما ذهب إليه البصريّون من أنّ الفعل المسند إلى جمع السلامة، أو ما جرى مجراه حُكمه كحُكمه لو أُسند إلى مفرد ذلك الجمع، وسبب ذلك أنّه لمّا سَلِم فيه بناء الواحد جُعِل حكمُ ما أُسند إليه كحكم ما أُسند إلى الواحد، فتقول: قامت الهنداتُ، ولا تقول: قام الهنداتُ، كما تقول: قامت[2] / هندٌ، ولا يجوز: قام هندٌ، وتقول: قام الزيدون، ولا تقول: قامت الزيدون، كما تقول: قام زيدٌ، ولا تقول: قامت زيدٌ.

٤٧/أ

فأمّا قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [3]، وقول عَلْقَمة[4]:

فقلتُ لها : فيئي فما يَستَفزُّني ذواتُ العيونِ والبَنانِ المُخَضَّبِ

فإنّما سَهَّل ذلك لمكان الفصل[5]، مثل: حضر القاضيَ امرأة، وهو مع ذلك[قليل][6] لا يقاس عليه، وأمّا قول حميد[7]:

---

(١) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٣)، والبسيط (١/ ٢٦٧)، والتصريح (٢/ ٢٨٢).

(٢) اللوحة (٤٧/ ب) جاءت في الأصل متأخرة، مقابلة للوحة (٥٧/ أ).

(٣) الآية (١٢) من سورة الممتحنة.

(٤) ينظر : ديوان علقمة الفحل (٨٣)، والبحر (٢/ ١٧٥)، والدر المصون (٢/ ٤٣٥) والرواية فيها "فما تَستفزني " بالتاء الفوقية،ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٥) أي فصلت الكاف في الآية الكريمة بين الفعل (جاء) وجمع المؤنث السالم (مؤمنات)، وفصلت الياء في البيت بين الفعل (يستفز) وجمع المؤنث السالم (ذوات العيون)، والأصل مجيء التاء؛ لأنّ الفاعل حقيقي التأنيث، (مؤمنات) جمع مؤمنة، و(ذوات العيون) جمع ذات العيون لكن سهّل ذلك الفصل.

(٦) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٧) البيت لأبي عطاء السندي في : الشعر والشعراء (٢/ ٧٥٧)، وأمالي القالي (١/ ٢٧٢)، وهو بلا نسبة في : الشيرازيات (١/ ٢٢٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٣). ولم أجده في ديوان حميد الهلالي.

عَشِيّةَ قام النائحاتُ وشُقِّقَتْ جُيوبٌ بأيدي مَأتَمٍ وخُدودُ

فضرورة[1]، وهو في معنى القِلّة مثل: قال فلانةٌ، وقد يكون المُسهِّل لمجيء ذلك في جميع ما ذكرنا رعي الموصوف المحذوف[2]، ألا ترى أنّ الأصل: النساء المؤمنات، والنساء ذوات العيون، والنساء النائحات.

وممّا يشهد لصحّة ما ذكرناه كونُ ذلك لا يُحفظ في كلامهم إلّا مع جمع يُمكن أنْ يكون تابعا. وأمّا قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ السَّمَوَاتُ ﴾[3]فليس مثل ما تقدّم؛ لأنّ الواحد من هذا الجمع السالم يجوز إسقاط علامة التأنيث من الفعل المسند إليه؛ لأنّه مؤنّث غير حقيقيّ، فكذلك يجوز إسقاطها من الفعل المسند إلى جمعه.

وكذلك - أيضا - قول النابغة[4]:

قالت بنو عامرٍ : خالوا بني أسدٍ يا بُؤسَ للجهلِ ضَرّارا لأقوامِ

لا حُجّة فيه على جواز (قامت الزيدون) في مذهب مَن يجعل (بنون) جمع سلامة؛ لأنّه لم يجئ ذلك إلّا في الشعر، وسهّله كون (بني عامر) يسوغ أنْ يكون تابعا لمحذوف، كأنّه كان في الأصل قبل الحذف: قالت القبيلة بنو عامر، فَرُوعي الأصل بعد الحذف.

والأظهر - عندي - أنّ (بنين) جمع تكسير كـ (سنين)؛ لأنّه لو كان جمع سلامة بالنظر إلى الأصل لقيل: (بنوون)؛ لأنّ (ابنا) وزنه (فَعَل)، ولو كان جمع سلامة بالنظر إلى اللفظ لقيل: (ابنُون)، فـ(قالت بنو عامر) على هذا بمنزلة قولك: قالت أبناء عامر.

---

(١) الأصل: قامت النائحات، كما تقول: قامت الهندات، لأنّ النائحات جمع نائحة، فحذف التاء منها ضرورة.

(٢) ينظر : البسيط (١/ ٢٦٨).

(٣) الآية (٩٠) من سورة مريم، والآية (٥) من سورة الشورى وقد قرأ نافع والكسائي (يكاد) بالياء والباقون (تكاد) بالتاء . ينظر : حجة القراءات (٤٤٨) و (٦٤٠) ، والنشر (٢/ ٣١٩) .

(٤) البيت للنابغة الذبياني، وهو في : ديوانه (٨٢)، والكتاب (٢/ ٢٧٨)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٤)، والخزانة (٢/ ١٣٠ - ١٣٢).

لُغَتُه: القَرَنْبى: دُوَيبة طويلة الرجلينِ مثل الخنفساء، أو أعظم منها، وقال أبو حاتم[1]: القَرَنْبى: " هو[2] أبيض كالجُدجُدة في الطول، له رقبة طويلة، وقوائم قصار، يدخل الخروق ويكون ظاهرا "، وقال صاحب " العين "[3]: " القَرَنبى: [4]/ شبيه بالسلحفاة، طويل القوائم "، وقيل: " دُويبة تكون في الرمل "، وقيل: " هو خُنفس أرقط طويل ". والمُقرِف: الهجين من قِبَل أبيه، يراد أنّه قارب الهجنة، ولم يتوغّل فيها من طرفيه. والمآثر: ما يُؤثر عن الإنسان من الإساءة والإحسان، وهي في الخير أكثر، ومراده هنا: ما يُؤثر عنه من الشرّ. والقُعْدُد: القريب الآباء من الجَدّ الأكبر، يُمدح به من جهة أنّ الولاء لِلْكِبَر، ويُذمّ – أيضا – به من جهة أنّه من أولاد الهَرْمى[5]، فينسب إلى الضعف، والقُعدُد – أيضا –: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم، وهو المراد في البيت.

٤٧/ب

مَعْناه: شبّهه بالقَرَنْبى؛ لسواده وقبحه، يُقال[6]: "القَرَنبى في عين أُمِّها حسنة"، ووَصَفَه بلؤم الأبّ والمآثر، والقعود عن الحرب والمكارم.

عَرَبِيَّتُه: (قَرَنْبى): خبر ابتداء محذوف، وقد يُتصوّر أن يكون بدلا من (عطيّة) في البيت الذي قبله[7]، إلّا أنّ القطع وتكثير الجمل أولى بالمدح أو الذّمّ.

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١١٢/ أ)، وشمس العلوم (٨/ ٥٤٥١). والجدجد: "دويبة مثل الخنفساء " ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية (١٠٨).

(٢) في الأصل (هي) وكذا في: المصباح (١١٢/ أ)، و المثبت متفق مع ما بعده.

(٣) (٥/ ٢٦٤).ونصه "القرنبى: شيء شبيه بالخنفساء ".

(٤) اللوحة (٤٨/ أ) جاءت في الأصل متأخرة، مقابلة للوحة (٥٨/ ب).

(٥) الهرمى جمع هَرِم وهو: كبير السن. ينظر: الصحاح (هرم) (٥/ ٢٠٥٧).

(٦) ينظر: أدب الكاتب (١٦٦)، ومجمع الأمثال (٢/ ٤٨٤).

(٧) يعني في قوله:

أَيطلُبُ مَجْدَ بني دارِمٍ ... عَطيّةُ كالجُعَلِ الأسودِ

ينظر: ديوان الفرزدق (٢٠٤).

ورواه عليّ بن سليمان[1] في البيت غير مصروف، وهو مخالف لما ذكره سيبويه من أنّ الصفة التي تلحقُها ألف التأنيث لا يُوصف بها المذكّر، ألا ترى أنّه استدلّ على أنّ ألف (حَبَنْطى) للإلحاق بوصفهم المذكّر به، فقال[2]: " وكينُونَتُه وصفا للمذكّر يدلّ على ذلك "، يعني: على أنّ ألفه للإلحاق.

وحكى الجوهريّ في " الصحاح " [3] (حِمارٌ حَيَدى)، أي: يَنفُر عن ظلّه؛ لنشاطِه، وأنشد لأُمَيَّة بن أبي عائذ[4]:

أو اَصْحَمَ حامٍ جَراميزَهُ   حَزابِيَةٍ حَيَدى بالدِّحالِ

قال[5] : " ولم تجيء صفة لمذكّر على وزن (فَعَلى) فيها ألف تأنيث غيرها " .

وفي ذلك -أيضا- من المخالفة لِما ذكره سيبويه مثل ما في رواية الأخفش، ولعلّ سيبويه لم يلتفت إلى ذلك، لِقلّته وشُذوذه.

وأراد بالمُقرِف نفسه، وكأنّه قال: قفاه؛ لكنّه لمّا قصد الذّمّ قال: (قفا مُقْرِفٍ) على جهة التجريد[6] لأنّ في نسبة الإقراف إليه ما ليس في عودة الضمير عليه، وقد تقدّم تبيين معنى التجريد، ومثله قول الآخر[7]:

أَفادَتْ بنو مروان قيسا دِماءَنا   وفي الله إنْ لم تَحكُموا حَكَمٌ عَدلُ

---

(١) يعني الأخفش الصغير. وروايته هذه لم أجدها في كتابه الاختيارين.

(٢) الكتاب (٣/ ٢١٢).

(٣) ينظر : (٢/ ٤٦٧).

(٤) في الأصل (عليد) تحريف. وهو أحد بني عمرو بن الحارث الهذلي، شاعر مخضرم، وقيل: شاعر أموي، له في عبد الملك بن مروان وابنه عبد العزيز قصائد.تنظر ترجمته في : الإصابة (٣/ ٦٠٨)، والأغاني (٢٠/ ١١٥)، والخزانة (٢/ ٤٣٥)، و ينظر قوله هذا في : شرح أشعار الهذليين (٢/ ٤٩٩).

(٥) الصحاح (٢/ ٤٦٧) بتصرف.

(٦) عرّف المؤلف التجريد قبل تحت مسمى التفريع. ينظر : ص (١٥٧).

(٧) البيت لأبي الخطار الكلبي (حسام – وقيل: حيان- بن ضرار). وهو في : الجمهرة (٢/ ١٨٦)، والخصائص (٢/ ٤٧٥).

ومن ذلك - أيضا - قوله سبحانه ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ﴾[1]، وقيل: شبّه جريرا بالقَرَنبى، وجعل أباه[2] / مُقْرِفا بزعمه، فعلى هذا جعله لئيما ابن لئيم، وزعم ابن يسعون[3] أنّه أراد: " (قفاه) فوضع الأعمّ موضع الأخصّ "، يُريد أنّه وضع مُقرِفا - وهو عام - موضِع الضمير - وهو خاصّ، وهذا - عندي - فاسد؛ لأنّ الظاهر إذا وقع موقع المضمر لا يكون إلّا معرفة، وسواء كان من لفظ الأوّل، أو من غير لفظه، نحو قوله[4]:

١/٤٨

أقولُ والركبُ قد مالَت عَمائمُهُم وقد سَقى القومَ كأسَ النَّعْسَةِ السَّهَرُ

والبيت من قصيدة يهجو بها والد جرير، وقبله[5]:

أَيُدرِكُ مجْدَ بني دارِمٍ عَطِيّةُ كالجُعَلِ الأسودِ

١٧٢ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[6]:

فلاقى ابنَ أُنثى يبتغي مِثلَ ما ابتغى مِن القومِ مَسْقِيُّ السِّمامِ حدائدُهْ[7]

البيت لِمُضَرِّس بن لَقيطٍ - وقيل: ابن رِبْعيّ - بن خالد الفقعسيّ، من بني أسد[8]، أتى به - أيضا - شاهدا على جواز إسقاط التاء من الصفات الجارية مَجرى

---

(١) الآية (٢٨) من سورة فصلت.

(٢) اللوحة (٤٨/ ب) جاءت في الأصل متقدمة، مقابلة للوحة (٤٧/ أ).

(٣) ينظر: المصباح (١١٢/ ب).

(٤) البيت لأبي دهبل الجمحي، وقيل لمحمد بن بشير الأنصاري. ينظر: دلائل الإعجاز (٤٦١)، وشرح ديوان الحماسة (٢/ ١٣٥٠)، والخزانة (٣/ ٤٦).

(٥) ينظر: ديوان الفرزدق (٢٠٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٦).

(٦) التكملة (٣٥٥).

(٧) البيت ينسب لمضرس الأسدي، ولم يثبت في ديوانه المجموع، وينسب لأشعث بن معروف الأسدي. وهو في: الكتاب (٢/ ٤٥)، و تحصيل عين الذهب (٢٥٥)، والمصباح (١١٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٨٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٧).

(٨) شاعر متمكن، حسن التشبيه والوصف، له خبر مع الفرزدق. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (٢٥١)، والخزانة (٥/ ٢٢)، والأعلام (٧/ ٢٥٠).

الأفعال إذا أُسندت إلى جمع تكسير، وكانت مُتقدِّمة عليه، ألا ترى أنّ تاء التأنيث قد أُسقِطت من(مَسقِيّ)، وهو اسم مفعول مُسند إلى (حَدائده) وهو جمع تكسير.

لُغَتُه : (السِّهام) : جمعُ سَمٍّ كـ(ضَبٍّ) و(ضِباب)، أو (سُمٍّ)[1] كـ(قُفٍّ) و(قِفاف). والحدائد: جمع حديدة، ومراده ما يَدفع العَدُوَّ منها، وقيل: أراد بذلك نِصال السِّهام خاصّة، والأوّل - عندي - أظهر.

مَعْناه : الضمير في (لاقى) عائد على (واحد) من قوله قبل[2]:

وما وجَدَتْ وجدي بها أُمُّ واحدٍ رجا الغُنمَ في أسبابِ خيلٍ تُطارِدُهْ

أراد أنّه لاقى ابن أنثى مُنجِبَةٍ، فحذف لِدلالة ما بعده عليه، ألا ترى أنّه وصفه بالجِدّ في طلب عُداته،وسقيه السُّمَّ بعض آلاته،وذلك يدلّ على نجابته وشهامته، ولا يكون ذلك في الغالب إلّا من مُنجبةٍ، ولذلك قال عليه السلام[3]: " تخيّروا لِنُطَفكُم فإنّ العِرْقَ دَسّاس".

وقد يكون وصفُه سِلاحَه بِسقي السُّمّ إشارة إلى أنّ الكليم به غيرُ سليم لمعرفة صاحبه بإصابة المقاتل، فكأنّه لذلك / قد غذّاه السُّمّ القاتل. ٤٨/ب

وقد قيل[4]: " إنّه أراد بالابن [السَّهم][5]، وبالأُنثى القوس "، وسمّاها أُنثى كما قال الآخر في المنجنيق[6]:

---

(١) في الأصل (اسم) بهمزة الوصل، ولا وجه له.

(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٨)، والمصباح (١١٢/ ب).

(٣) ينظر : المستدرك على الصحيحين (٢/ ١٧٦)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٥) بنص:"تخيروا لنطفكم، فانكحوا الأكفاء.."، وينظر : النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٥)، والفائق (١/ ٢٦٣) بنص : "تزوجوا في الحجز الصالح فإنّ العرق دساس ".

(٤) ينظر : شرح شواهد الإيضاح (٣٩٨).

(٥) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، والإثبات من شرح شواهد الإيضاح (٣٩٨).

(٦) البيت للعجّاج في : ديوانه (٢/ ١١٧)، وسيأتي الحديث عنه مفصلا في الصحيفة (٢٨١).

وكُلُّ أُنثى حَمَلَتْ أَحجارا

لأنّ لفظ كُلّ واحدة منهما مؤنّث، فيكون مراده على هذا أنّه لاقى سهما قَتَلَهُ، وأراد بقوله (يبتغي) منه (مثل ما ابتغى) هو من القوم، أي: من هذا الواحد، فحذف المجرور لفهم المعنى، وعنى بـ (حدائده) على هذا نُصُوله التي يَنصُل ممّا أُحتيج إليه منها.

عَرَبِيَّتُه: (يبتغي)[1] في موضع صفة لـ (ابن أُنثى)، وفاعله ضمير يعود على (ابن)، وفاعل (ابتغى) ضمير عائد على (واحد) المتقدّم الذكر، و(مِن القوم) مُتعلق بـ(ابتغى)، أي: مثل ما ابتغى هذا الواحد من القوم المطلوبين له، وقد يكون في موضع صفة ثانية لـ(ابن أُنثى) إنْ عَنيَتَ به رجلا، أي: لاقى هذا الواحد ابن حُرَّة كأنّها من القوم ذوي الجلد، فحذف - أيضا - صفة القوم لِفهم المعنى. و(مَسقِيّ السِّمام) حال من الضمير في (يبتغي)[2]، أو صفة لـ(ابن أُنثى) - أيضا- وسواء في ذلك أنْ تُريد بـ(ابن أُنثى) السَّهم أو الرجل، ويضعُف من جهة المعنى جعله حالا من الضمير في (ابتغى). ومَن روى (مَسْقيّ السِّمام) - بالرفع - جعله فاعلا بـ(ابتغى)، ويكون (مِن القوم) مُتعلّقا به - أيضا -، وصِفَتُه محذوفة، أي: يبتغي ابن هذه الأُنثى المنجبة مثل ما ابتغى من القوم المطلوبين له مَن سُقيت حدائده السِّمام، ويضعُف جعله خبر ابتداءٍ مضمرٍ، والجملة في موضع صفة لـ(ابن أُنثى)، وكأنّه قال: ابن أُنثى هو مَسقيُّ السِّمام حدائده، أي: سهما هو مَسقيُّ السِّمام حدائده، أو رجلا هو مَسقيُّ السِّمام حدائده؛ لأنّ قطع صفة النكرة عنها، وجعلها خبر ابتداء مُضمرٍ، والجملة في موضع صفتها - قليلٌ في كلامهم، نحو قوله[3]:

(١) في الأصل (تبتغي) بالتاء الفوقية، تصحيف.

(٢) في الأصل (سقى) تحريف.

(٣) البيت لثابت قطنة في: ديوانه (٤٩)، وهو في المقتضب (٣/ ٦٦)، والمقرب (٢٩٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤٧٧)، والخزانة (٩/ ٥٦٥).

إن يَقتُلوكَ فإنّ قتلَكَ لم يَكُن عارا عليكَ ورُبَّ قَتلٍ عارُ

أي: هو عار.

وقبل البيتين[1]:

لَعمرُكَ ما تدري صُخيرةُ أنّني ثِنًى مِن خَبالٍ بعدَ بُرءٍ أُعاوِدُه

أَمَلّتْ مَطايانا وعنَّتْ بصُحبتى وردّتْ عليّ الهَمّ قِرْنا أُكايدُه

وبعدهما[2]:

فَآبَ به أَصحابُهُ يَحملونَهُ على نَحرِهِ دامي النجيع وجاسِدُه

رَأتْ أُمُّه ما لو ترى العُصْمُ مِثلَهُ تَحَدَّرنَ أو مالَت بِهِنَّ رواكِدُه

/ قوله (ثِنى مِن خَبالٍ)، أي: ذو تَردادٍ من فساد، والثنيّ: المَثنيّ عليه المرض، ٤٩/أ

يُريد به النُّكس في مرضه. و (أُعاوده): أي: يُعاودني بعد البُرء، كأنّه من المقلوب. وقد يُريد: أُعاوِدُه [بالعلاج، فحذف][3] للعلم بما أراد، وقوله: (وعَنَّت بصحبتي)، أي: حملهم على العَناء والكَلال. والرواكد: السواكن، يعني: مواضع العُصْم، وذكّر الضمير على حدّ قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[4].

١٧٣ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[5]:

وكُنّا وَرِثناهُ على عَهدِ تُبَّعٍ طويلا سَواريه شديدا دَعائمُهْ[6]

البيت للفرزدق، أتى به - أيضا - مُؤكّدا للاستشهاد على أنّ الاسم الجاري مَجرى الفعل إذا أُسند إلى جمع التكسير، وكان مُقدّما عليه جاز إسقاط علامة التأنيث

---

(١) ينظر: المصباح (١١٢/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٧).

(٢) ينظر: المصباح (١١٢/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٧).

(٣) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، والإثبات من: المصباح (١١٣/ أ).

(٤) الآية (٦٦) من سورة النحل.

(٥) التكملة (٣٥٥).

(٦) تقدم الحديث عنه في الصحيفة (٦٥)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١١٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٠٠).

منه، وقد تَقدّم الكلام عليه مُستوفًى. ويروى [1]: (طِوالا سواريهِ شِدادا دعائمُهُ)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

١٧٤ - وأَنْشَدَ فيه أيضا [2]:

عَهدي بها في الحَيِّ قد سُربِلَت ... بَيضاءَ مِثلَ المُهرَةِ الضامِرِ [3]

البيت للأعشى، أتى به تصحيحا لما ذكر من أنّ الصفة التي يشترك فيها المذكّر والمؤنّث يجوز أن تجيء بغير هاءٍ إذا أردتَ بها معنى النسب، ولم تُرد معنى الفعل، ألا ترى أنّ (ضامرا) في البيت صفة لمؤنَّث، ولم تلحقه علامة تأنيث، مع أنّ الوصف بالضمر يشترك فيه المؤنّث والمذكّر.

وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريّين [4]، ويعنون بالنسب أنّ العرب أرادت بـ(حائض) و(مُرضِع) : ذاتُ إرضاعٍ وحيضٍ، وكذلك ما أشبههما،كما أرادت بـ(دارع) و(لابن): ذا درعٍ وذا لبنٍ، ولو أرادت بـ (حائض) و(مُرضِع) معنى الفعل لم يكن بُدّ من إلحاقهما التاء، ألا ترى أنّ العرب إذا أعملت شيئا من ذلك إعمال الفعل ألحقته التاء، نحو قولك: هذه مُرضعةٌ ولدَها / ومن ذلك قوله [5]: ٤٩/ب

كَمُرضِعَةٍ أَولادَ أُخرى وضَيَّعَت ... بني بطنها ذاك [الضَّلالُ] [6] عن القَصدِ

وقد تلحق التاء الصفات التي تأتي على معنى النسب مراعاة للفظ الموصوف، ومن ذلك

---

(١) هي رواية الديوان (٧٦٥).

(٢) التكملة (٣٥٦).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - لأعشى قيس، وهو في : ديوانه (١٣٩)، والإنصاف (٢/ ٧٧٨)، والمصباح (١١٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٠١).

(٤) ينظر : الإنصاف (٢/ ٧٥٨)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٠).

(٥) البيت للعديل بن الفرخ العجلي في شعره (١/ ٢٩٦)، وقيل: لأبي الأخيل العجلي، وهو في : شرح ديوان الحماسة (١/ ٧٦٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٩٢).

(٦) ما بين القوسين مطموس في الأصل، و الإثبات من : شرح ديوان الحماسة (١/ ٧٦٣).

قـولهم: أرضٌ رَمْنَـةٌ، و ضَـغْبَةٌ[1]، أي: ذات رُمّـانٍ وضـغابيسَ، فعلى هـذا يجـوز أنْ يُقـال: (حائضةٌ) و(طالقةٌ)، إذا أُريد بهما معنى النسب، إلّا أنّ ذلك قليلٌ، ومن ذلك قوله[2]:

رَأيتُ خُتُونَ العامِ والعامِ قبلَهُ كحائضَةٍ يُزنى بها غيرِ طاهرِ

وقول الأعشى[3]:

أَجارتا بيني فإنّكِ طالِقَهْ كذاكِ أمورُ الناسِ غادٍ وطارِقَهْ

ويدلّ على أنّ (طالقه) في البيت بمعنى النسب ما ذكره الأصمعيّ[4] من أنّ أعرابيّا من اليمامة أنشده (طالق) بغير هاء، جعل البيت غير مُصَرَّع.

ولا ينقاس استعمال هذه الصفات على معنى النسب، لا يُقال: امرأةٌ قائمٌ، ولا امرأةٌ خارجٌ إلّا في ضرورةٍ، نحو قول الكَرَوَّس بن زيد[5]:

رَأتني ومِن لُبسي المَشيبُ فأَمّلَتْ غَنائي فكوني آملا خيرَ آملِ

فلم يلحق (آملا) التاء.

وإنّما لم ينقس ذلك؛ لأنّ النسب بغير ياء نحو: لابن، وتامر نسب غير مقيس إنّما مأخذُه السماع.

---

(١) جاء في الحاشية التعليق الآتي: " امرأة ضغبة: مولعة بحب الضغابيس، وهي: صغار القثاء، أسقطت السين منه؛لأنّها آخر حروف الاسم، كما قيل في تصغير فرزدق: فريزد ". وقد كتب الناسخ سهوا (الضرابيس) بدل (الضغابيس). وينظر معنى الظغابيس في : الصحاح (ضغبس) (٣/ ٩٤٢).

(٢) البيت نسب في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٤٣) للفرزدق، ولم أجده في ديوانه،وهو بلا نسبة في : المذكر والمؤنث للفراء (٥٩)، والمخصص (١٧/ ٥٨)، وشرح المفصل (٥/ ١٠٠).

(٣) البيت – كما قال المؤلف – لأعشى قيس، وهو في : ديوانه (٢٦٣)، والمذكر والمؤنث للفراء (٥٨)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٤٢)، والإنصاف (٢/ ٧٦٠).

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (٦٧).

(٥) شاعر إسلامي من شعراء طيّئ، حبسه مروان بن الحكم لمخاصمته ابن عم له،وله في ذلك قصائد. تنظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف (٢٢٥)، ومعجم الشعراء (٢٢٥)، والأعلام (٥/ ٢٢٤). وقوله هذا في : شرح ديوان الحماسة (١/ ٦٣٩)، والتنبيه على شرح مشكلاتها (١/ ٢٩١).

وأمّا الكوفيّون فيجعلون السبب في إسقاط التاء من (حائض) و(طامث) وأشباههما[1] إمّا كون الصفة أكثر ما تكون في الرجال، نحو قولك[2]: مؤذِّن بني فلان امرأة، وشاهد زيد هند، ومن ذلك قول ابن أحمر[3]:

فلَيتَ أَميرَنا - وعُزِلتَ عنّا - مُخَضَّبةً أناملُها كَعابُ

ورُبَّما جاء هذا النوع في الشعر بالتاء، قال ابن همّام السلوليّ[4]:

ولو جاءوا بِبَرَّةَ أو بهندٍ لَبايَعْنا أميرةَ مؤمنينا

وإمّا كون الصفة لا حظّ فيها للمذكّر فلم يَحتج فيها إلى فرق، ومن هذا النوع عندهم قول العرب: امرأة مُطْفِل، ومُحْمِق، وذئبة مُجْرٍ، وظَبية مُخْشِف،ومُطفِل؛ لأنّهم لم يصفوا بشيء من ذلك مُذكَّرا إلّا في الندرة، نحو قول الكميت[5]:

ومِنّا سُويدٌ وابنُهُ وابنُ عَمِّهِ رَبيعةُ غيثُ الجارِ والأَشمطِ المُصْبي

أي: ذي الصبيان، وسبب ذلك أنّ الأطفال والغزلان إنّما تكون مع الأمهات، لا مع الآباء.....[6]؛ / لأنّ ظروف الزمان التي نابت منابها لا تقع أخبارا للجُثث، و(ما) المصدرية وصلتها في ذلك بمنزلة المصدر، تقول: ما أضرب زيدا قائما، تُريد: ضربي زيدا قائما، وأجاز قوم[7] ذلك -أيضا- في الذي إذا أُريد بها المصدر، نحو قولك: الذي أضرب زيدا قائما، تُريد: ضربي زيدا قائما.

١/٥٠

---

(١) في الأصل (وأشباهما) بهاء واحدة.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (٦١).

(٣) البيت - كما نسبه المؤلف - نسبه الفراء في: المذكر والمؤنث له(٦١)،ولم أجده في شعر عمرو بن أحمر، وهو بلا نسبة في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢٣)، و المخصص (١٧/ ٣٦).

(٤) هو عبد الله بن همام السلولي، شاعر إسلامي، كان يلقب بالعطار لحسن شعره. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٦٢٥)، و الشعر والشعراء (٢/ ٦٣٧)، واللآلي (٢/ ٦٨٣). وقوله هذا في: شعره (٨٥)، و المذكر والمؤنث للفراء (٦١)، و لابن الأنباري (٢٣).

(٥) لم أجده في شعره، وهو في المذكر والمؤنث لأبي حاتم (٦٩).

(٦) مكان النقط سقط بمقدار صحيفة، وكلام المؤلف الآتي في سياق حديثه عن إعراب (عهدي) في البيت المستشهد به.

(٧) يعني الفراء، وهشام الضرير، و ابن كيسان: ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٨٩).

وزعم ابن كيسان[1] أنّ ذلك لا يحسن في (أنْ) وصلتها، نحو قولك: أنْ ضربت زيدا قائما ، تُريد: ضربي زيدا قائما ، وإنّما لم يَحسُن ذلك ؛ لأنّ (أنْ) مع صلتها ذات زمان محدود ، إمّا ماضٍ، نحو: أنْ ضَربتَ ، أو مستقبل ، نحو: أنْ أَضْرِب ، فلمّا كان زمان ما تتقدّر به مخالفا لزمان الحال لم يَحسُن نيابة الحال مناب خبرها؛ لعدم المشاكلة.

وأمّا (المصدر) فلمّا كان لفظه يصلح للحال لم يلزم في جعل الحال سادّة مسدّ خبره ما يلزم في جعلها سادّة مسدّ خبر (أنْ) وصلتها من عدم المشاكلة.

وما ذكرناه من أنّ الحال تَسدّ مَسدّ الخبر في جميع ما ذُكِر مُفردة كانت أو جُملة هو مذهب سيبويه وجمهور البصريّين، وما ذكره ابن خروف[2] من أنّ الحال إذا كانت جُملة لا تَسدّ مَسدّ الخبر عند سيبويه باطل، وإنّما حمله عى ذلك – والله أعلم– أنّه رآه تَعرّض إلى تبيين وقوع الحال المفردة موقع خبر المبتدأ حيث قال[3]: " وبعضهم يقول[4]:

الحربُ أوّل ما تكونُ فتيّةً

كأنّه قال: الحرب أوّلُ أحوالها إذا كانت فتيّة "، ولم يَتعرّض لمثل ذلك فيما الحال فيه جُملة استغناء بتبيينه في المفرد؛ لأنّ قياس الجملة و المفرد في ذلك واحد، ولو كان حكم الجملة مخالفا لحكم المفرد في ذلك لوجب عليه أنْ يَتعرّض إلى تبيينه، وكذلك -أيضا- ما حكاه ابن خروف[5] عن أبي الحسن من أنّ جُملة الحال إذا كانت فعليّة سَدّت

---

(١) حكاية المؤلف عن ابن كيسان نقلت عن كتابه هذا في حاشية النسخة (ق٣٦/ ب) من التعليقة (شرح المقرب). ينظر : حاشية (١) (١/ ٣٤٩)(المطبوع) .

(٢) قوله هذا لم أجده في شرح الجمل له، وتنقيح الأباب المطبوع وهو محكي عنه في : التعليقة (شرح المقرب) (١/ ٣٤٢)، وتمهيد القواعد (٢/ ٩٠٢).

(٣) الكتاب (١/ ٤٠٢).

(٤) صدر بيت لعمرو بن معد يكرب، عجزه* تسعى بِبِزَّتها لكل جهول *وهو في : شعره (١٥٤).

(٥) تنظر حكاية ابن خروف عن الأخفش (أبي الحسن) في : التعليقة (شرح المقرب) (١/ ٣٤٢).



مَسدَّ الخبر، وإذا كانت اسميّة لم تَسُدّ مَسَدّه باطل، وإنّما حمله على ذلك - والله أعلم- أنّه رآه لم يَتعرّض إلى تبيين وقوع جملة الحال إذا كانت اسميّة موقع الخبر، وتَعرّض إلى تبيين وقوعها موقعه إذا كانت فعليّة، حيث قال: "تقول : بَصَرُ عيني أخاك يقول ذلك، فترفع البصر؛ لأنّه ابتداء، وتنصب الأخ؛ لأنّه / مفعول به، وجعلت (يقول ذلك) خبر الابتداء "، قال: "و(يقول ذلك) حال يُستغنى به عن خبر الابتداء، وهو مثل قولك: ضربي زيدا قائما ".

٥٠/ب

ولا حُجّة له في ذلك؛ لأنّه استغنى بتبيين ذلك في الجملة الفعليّة عن تبيينه في الجملة الاسميّة؛ لأنّ قياسها في ذلك واحد.

وأمّا الكسائيّ[١] ومَن أخذ بمذهبه[٢] فيزعُمون أنّ الحالات في جميع ما ذُكِر أخبارٌ للمبتدآت تُرافعها، ولا يُقدِّرون خبرا محذوفا، وكذلك - أيضا - يقول الفرّاء[٣] فيما الحال فيه مفردة أو جملة اسميّة، ولا يُجيز ذلك في الجملة الفعليّة.

وما ذكره ابن خروف[٤] من أنّ الفرّاء يُجيز ذلك في الجملة الاسميّة والفعليّة وَهْمٌ، بل المحفوظ عنه ما ذكرناه، وقد نصّ على ذلك أبو عليّ الدينوريّ[٥] في" المهذّب " له في باب "الحال"، فَذَكَر أنّه يجوز أن يقال: ضربتُ زيدا آكلا طعامَك، وضربتُ زيدا طعامَك آكلا، وضربتُ زيدا طعامك يأكلُ، ثمّ قال:" فإن جعلتَ (آكلا) خبر الابتداء لم تَردّه إلى الاستقبال، ولم تُقدِّم صلته من قول الفرّاء. والكسائيّ وسيبويه

---

(١) ينظر رأيه هذا في : التعليقة (شرح المقرب) (١/ ٣٣٠)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٠٠)، والمساعد (١/ ٢١٣).

(٢) يعني: الفراء، هشام الضرير، ابن كيسان. ينظر : التعليقة (شرح المقرب) (١/ ٣٣٠)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٠٠)، والمساعد (١/ ٢١٣).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : التعليقة (شرح المقرب) (٣٤٣)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٠٥).

(٤) قوله هذا حكاه أيضا عنه أبوحيان في : التذييل والتكميل (٣/ ٣٠٥)، وقال:"ونقل ابن عصفور عنه (أي عن الفراء) المنع، وهو الصحيح ".

(٥) هو أحمد بن جعفر الدينوري،ختن ثعلب،أحد علماء مصر، المتوفى سنة ٢٨٩هـ،له: المهذب في النحو، وضمائر القرآن. تنظر ترجمته في : البلغة (٧١)، وبغية الوعاة (١/ ٣٠١)، والأعلام (١/ ١٠٧).

يُجيزانه، وهو قولك: ضربي زيدا قائما،رفعت (ضربي) بالابتداء، والحال خبره؛ لأنّ (الحالات) يَكُنّ أخبارا للمصادر، وإن شئتَ رفعتَ (ضربي) بـ (قائم) على مذهب الكوفيّين، ولا يُجيز الفرّاء: ضربي زيدا طعامك آكلا؛ لأنّ (آكلا) مُرافع لـ (ضربي)، فإذا كان مُرافعا لم نَردّه إلى الاستقبال، وما لم نَردّه إلى الاستقبال لم نُقدّم صلته،والكسائيّ يُجيزه،فيردّه إلى الاستقبال،ويقدّم صلته إذا كانت إلى جنبه، وإن فُرِق بينهما لم يُجزه " انتهى.

وفي هذا الفصل - أيضا- نصّ على أنّ الدينوريّ فَهِم عن سيبويه أنّ الحال عنده تسدّ مسدّ الخبر، وإن كانت جُملة كما ذكرناه.

وهذا الذي ذهبوا إليه من أنّ الحال بنفسها هي الخبر باطل؛ لأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، أو مُنزّل مَنزلته، نحو قولك: زيدٌ زهيرٌ، أو واقع موقع ما هو الخبر في الأصل، نحو قولك: زيدٌ خلفَك، أي: كائنٌ خلفَك، بحذف (كائن)، و أُوقع الظرف موقعه، وأُنيب منابه.

و(قائما) من قولك: ضربي زيدا قائما، وأشباهُه لا يرجع إلى قسم من / تلك الأقسام، ألا ترى أنّ الضرب ليس بقائمٍ، ولا مُشبّها به، فلم يبقَ إلّا أنْ يكون (قائم) واقعا موقع الخبر، إمّا على الطريق التي ذكرناها، أو على طريق وقوع الظرف موقع الخبر، فلا يُتصوّر أنْ يكون وقوعه موقع الخبر على طريقة وقوع الظرف موقعه؛ لأنّه لوكان نائبا منابه كنيابة الظرف منابه لتحمّل الضمير كما يتحمّله الظرف إذا أناب منابه، ولَعَمِلَ في الظرف والمجرور كما يعمل الظرف النائب منابه فيهما، فلمّا لم يتحمّل ضميرا، ولم يَعمل دلّ على أنّه ليس بمنزلة الظرف الواقع موقع الخبر، فلم يبقَ إلّا أن تكون نيابته مناب الخبر على الطريق التي ذكرناها.

٥١/أ

وحكى أبو محمد بن السِّيد[1] أنّ الكوفيّين أجازوا أنْ يكون المصدر عاملا في الحال، والخبر مُضمرا.

وأجاز ابن يسعون[2] في بيت " الإيضاح " على هذا المذهب أنْ يكون (قد سُربلت) في موضع الحال من الضمير في (بها)، وتكون - إذ ذاك - من صلة المصدر، والخبر محذوف.

وهذا المذهب باطل؛ لأنّه حذف من غير دليلٍ، ألا ترى أنّه قد يُمكن أنْ يكون المحذوف في بيت الإيضاح غيرَ ما ذُكِر، وكأنّه قال: عهدي بها في قومها مُسربلةً هيفاءَ قديمٌ أو بعيدٌ.

وقد نصّ الأخفش على أنّ إظهار الخبر واجب إذا لم يكن في الكلام حالٌ سادّةٌ مَسدّه، فقال : " لا يجوز أنْ تقول: سَمعُ أُذْني زيدا يقولُ ذلك حتّى تقول : حقّ". وجعل السبب في ذلك أنّ قولك: (يقول ذلك) في موضع المفعول الثاني لـ(سَمْع)، وليس في موضع الحال، وليس في قول سيبويه -في باب المصدر الذي جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه[3]: " ومنه قولهم: سَمْعُ أُذني زيدا يقول ذلك"- نقضٌ لما ذكره الأخفش، إذ لم ينصّ على أنّهم يقولون ذلك على أنْ يجعلوه كلاما تاما، بل ينبغي أنْ يُجعل كلامه على أنّه أراد أنّهم يقولون ذلك على أن يكون جزء كلام.

وقوله (هيفاء)[4] حال من الضمير في (سُربلت)، ولا يجوز أنْ يكون حالا ثانية[5] من الضمير المجرور بالباء؛ لأنّها لو كانت كذلك لكانت من صلة المصدر، والمصدر

---

(١) تنظر حكايته هذه في : الحلل في إصلاح الخلل (١٤١)، وجاء في الأصل (أبو سعيد) تحريف . ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٥٥)، والأعلام (٤/ ١٢٣).

(٢) في الأصل (ابن يعسون) بتقديم العين على السين تحريف. وتنظر إجازته هذه في : المصباح (١١٣/ ب).

(٣) الكتاب (١/ ١٩١).

(٤) هكذا جاء في الأصل ، وقد أثبت الناسخ قبل في البيت الشاهد (بيضاء) ، وهي الرواية الثابتة في المصباح وشرح شواهد الإيضاح ، ولعل المؤلف قد أشار إلى هذه الرواية في الصحيفة الساقطة المتضمنة معنى الشاهد.

(٥) في المصباح (١١٤/ أ) ، و شرح شواهد الإيضاح (٤٠٢) " وهيفاء: حال بعد حال " .

لا يُخبر عنه إلّا بعد استيفائه صلته.

وبعد البيت[1]:

قد نَهَدَ الثَّديُ على نَحْرِها   في مُشْرِقٍ ذي صَبَحٍ نائِرِ

/ لو أَسندَتْ مَيتا إلى [نحرها][2]   عاشَ ولم يُنقل إلى قابرِ

٥١/ب

الصَّبَح: البياض الذي تخالطه حُمرة. و(نائر): بمعنى نيِّر، يُريد: تُوقِد الحُلِيَّ على نحرها وتُلوِّنُه.

١٧٥ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

وقد تَخِذَتْ رِجلي إلى جَنبِ غَرزِها   نَسيفا كأُفحُوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ[4]

البيت للمُمزَّق العبديّ[5]،أتى به مُسوّيا بين (المُطَرِّق) منه- وإن كان مُختصّا بالمؤنّث- وبين (الضامر)، وما أشبهه من الصفات التي يشترك فيها المذكّر والمؤنّث في أنّه ينبغي أنْ يُحمل على النسب جميع ما جاء من ذلك بغير علامة تأنيث في حال جريانه على المؤنّث.

لُغَتُه : تَخِذ الشيء : اتَّخَذه. والرِّجل : القدم، أُنثى، وقال الزجّاج[6]: "هي من أصل الفخذ إلى القدم". والغَرْز، والغُرْز -بفتح الغين وضمّها-[7] : رِكاب الرَّحْل

---

(١) ينظر : ديوان أعشى قيس (١٣٩) والمصباح (١١٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٠١).

(٢) في الأصل (قبرها) وينقضه المعنى.

(٣) التكملة (٣٥٧).

(٤) البيت - كما ذكر المؤلف - للمزق العبدي، وهو في : الأصمعيات (١٦٥)، ونسب للمثقب العبدي، وهو في : ملحق ديوانه(٢٨٠)،و الأغفال (٢/ ٣٩٦)، والخصائص (٢/ ٢٨٧)، والمصباح (١١٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٠٢).

(٥) هو شأس - وقيل: يزيد- بن نهار العبدي، شاعر قديم من أهل البحرين، والممزق لقب له. تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء (١/ ٢٧٤)، والشعر والشعراء (١/ ٣٨٧)، والأعلام (٣/ ١٥٢).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٥٣).

(٧) ينظر : الصحاح (غرز) (٣/ ٨٨٨).

من جِلدٍ عن أبي الغوث [1]، فإذا كان من خَشَبٍ أو حديدٍ فهو رِكابٌ، وقيل [2]: الغُرْز للجَمَل كالركاب للفرس. والنسيف منها: أثر ركض الرِّجْل بجنبي البعير إذا انحصَّ عنه الوَبَر، يقال: ترك الحمار بالأتان نسيفا،أي: أثرا من عَضِّه،أو انحصاص وَبَرٍ. و(أُفحُوص القطاة): مَبيضُها؛ لأنّها تفحصه، أي: تكشفه وتُنَقيّه، ثمّ تبيض فيه، وقيل[3]: أُفحُوصها : مَجْثمُها. و(المُطرِّق) : التي حان خروج بيضها، وقال الأصمعيّ [4] وأبو عبيدة [5]: "هي التي تضيق عن بيضها شيئا"، وأصله: المرأة تُخرِج بعض ولدها، وتُبقي بعضه. قال يعقوب [6]: "فيعسر عليها"، ويُقال: طرّقت إذا ضاقت ملاقيها، والتعضيل في المرأة أشهر، وقال الجاحظ [7]: "زعم بعضهم أنّ التطريق لا يُقال في غير القطاة، وليس ذلك بصحيح، قال أوس[8]:

لنا صَرخَةٌ ثمّ إِسكاتَةٌ كما طَرَّقَتْ لنفاسٍ بِكُرْ "

مَعْناه: وصف ناقةً أَذْأَبَ السير عليها حتّى حَصَّت قدماه الوَبَرَ عن جنبيها[9]، وشبّه ذلك المكان الذي انحصّ الوَبَر عنه بأُفحُوص القطاة المُطَرِّق.

ووقع في "المفضلّيّات"[10] المُطرَّق - بفتح الراء - فُسِّر بالمُعَدَّل، فهو على هذا من صفة الأُفحوص، ولا شاهد فيه إذ ذاك.

---

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) ينظر : غريب الحديث لابن الجزري (٢/ ١٥٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٨).

(٣) ينظر : أدب الكاتب (١٤٧).

(٤) رسالتان في اللغة (الفرق والشاء) (٣٢).

(٥) ينظر : مجاز القرآن (١/ ٤١٢).

(٦) تهذيب الألفاظ (١/ ٣٤٣) بنصّ:" يغشى عليها ".

(٧) الحيوان (٥/ ٥٨١) بتصرف.

(٨) ينظر : ديوان أوس بن حجر (٣١)، والصحاح (طرق) (٤/ ١٥١٧)، والمصباح (١١٤/ أ).

(٩) ينظر : المصباح (١١٤/ ب).

(١٠) قال محققا الأصمعيات في الحاشية رقم (٨) ص (١٦٥) بعد أن نقلا نص المؤلف هذا عن العيني في الشواهد (٤/ ٩٠): "ليس البيت في المفضليات،ولا في شرح الأنباري، وهذا مما يؤيد رأينا في تداخل الأصمعيات في المفضليات".

عَرَبِيَّتُه: (تَخِذ) عند بعضهم[1] محذوف من (اِتَّخذ) الذي هو (اِفْتَعَل) من الأخذ، كما قالوا: (تَسِع) بمعنى (اتّسع)، فحذفوا، والأصل: (اِأْتَخَذ)، ثمّ أبدلت الهمزة ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها (اِيتَخذ)، ثمّ أبدلت الياء تاء تشبيها بـ (اتّبس) و(اتّسر) من اليبس واليسر، ومثل ذلك: (اِتّمَن) و(اتَّهَل) من الأمْن والأهل، أنشد عليّ بن سليمان قول قَعْنَب[2]:

1/52أ

ما بالُ قومٍ صِديقٍ ثُمَّ ليس لَهُم ... دِينٌ وليس لهم عَهْدٌ إذا اتَّمَنوا

وأنشد ابن الأعرابيّ[3]:

في دارِهِ تُقسَمُ الأَزوادُ بينهُمُ ... كأنّما أهلُه أهلُ الذي اتّهَلا

وإبدال التاء من الياء المُبْدَلة من الهمزة في مثل هذا غير جائز عند البصريّين، قال أبو عليّ[4]: "وهو -عندي- على قياس قول أصحابنا خطأ؛ لأنّ الياء ليست بلازمة"، قال[5]: "وحكى بعض البغداديّين فيه الإدغام"، وقال الزجّاج[6]: "التاء بدل من الهمزة التي في (أَخذَت)، وأصل (اِتَّخذ): اِأْتَخذ".

وردّه أبو عليّ في "الأغفال[7]"؛ لبعده عن القياس، ثمّ قال: "على أنّ تَخِذْتُ (فَعِلْت) وأَخَذْتُ (فَعَلْتُ)، وإبدال الحرف من الكلمة لا يُوجب تغيُّر بنائها، وإزالتها

---

(1) ينظر: الحُجة للقراء السبعة (5/ 163)، والممتع في التصريف (1/ 223)، والدر المصون (1/ 354).

(2) هو قعنب بن ضمرة، يعرف بابن أم صاحب الفزاري، شاعر أموي. تنظر ترجمته في: من نسب إلى أمه (1/ 102)، واللآلي (1/ 362). وقوله هذا في: المذكر والمؤنث لأبي حاتم (80)، وإيضاح شواهد الإيضاح (2/ 597)، ولسان العرب (صدق) (7/ 308).

(3) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الخصائص (2/ 287)، وإيضاح شواهد الإيضاح (2/ 597).

(4) التكملة (581) بتصرف.

(5) التكملة (581).

(6) معاني القرآن وإعرابه (3/ 307) بتصرف.

(7) ينظر: (2/ 395).

عمّا كانت عليه قبل التبدُّل، بل ينبغي أنْ يحافظ على البناء الأوّل؛ ليكون أدلّ على أنّه قد أُبدل منه ".

وهذا الذي قاله أبو عليّ من أنّ الإبدال لا يُوجب تغيّر البناء هو الأظهر،وإلّا فقد تكون الكلمة في حال البدل على بناءٍ غير البناء[1] الذي كانت عليه قبل البدل، ألا ترى أنّهم قالوا: تَخِم الرجل: إذا ثَقُل عليه الطعام،وإذا لم يُبدلوا قالوا: (وَخِمَ).

والصحيح -عندي- أنّ (تَخِذ) و(أَخَذَ) أصلانِ متقاربانِ، وليست التاء[2] بدلا من الهمزة، بدليل أنّ كُلّ واحد منهما قد اُستُعمِل منه المصدر، قالوا: أَخَذَ أَخْذا، وتَخِذ تَخْذا وتَخِذا.

وإلى أنّهما أصلانِ متقاربانِ ذهب أبو عليّ [3] وأبو الفتح[4]، وهو مقتضى كلام سيبويه؛ لأنّه قال في (اِسْتَخَذ)[5]: "إنّه اِسْتَفْعَل"، فحذف التاء التي هي فاءٌ من (تَخِذ)، وأجاز- أيضا-[6] أنْ يكون الأصل فيه: (اِتَّخَذ)، فأُبدِل من التاء الأولى التي هي فاء (اِفْتَعَل) سينا، كما أُبدلت التاء من السين في (سِتّ)[7].

---

(١) في الأصل (البدل)تحريف.

(٢) في الأصل (الياء) تحريف.

(٣) قال في الأغفال (٣٩٥): " (تَخِذَت) فَعِلَت، وأَخَذَت (فَعَلَت)."

(٤) ينظر : الفسر (٣/ ٦٣٦).

(٥) قال في (٤/ ٤٨٤) في سياق حديثه عن قولهم: استخذ فلان أرضا: "... وفيها قول آخر: أن يكون (استفعل) فحذف التاء للتضعيف من (استتخذ) ".

(٦) قال في (٤/ ٤٨٣): " وقال بعضهم: استخذ فلان أرضا، يريد: (اتّخذ أرضا) كأنّهم أبدلوا السين مكان التاء في اتخذ، فأبدلوا السين مكانها كما أبدلت التاء مكانها في (ست) ".

(٧) أصل ستّ: سِدس، بدليل قولهم: أسداس. ينظر : الممتع في التصريف (١/ ٢٢٣).

والصحيح[1]- عندي - من القولينِ في (إسْتَخَذ) الأوّل؛ لأنّه قد ثبت حذف إحدى التاءين كراهية اجتماع المثلينِ في (تَقى) و(تَسمّع)، وباطّراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل (تَفكّر)، و (تَذكّر)، يُريد: تَتَفكّر وتَتَذكّر، ولم يثبت إبدال السين من التاء، بل ثبت / عكسه، وكذلك - أيضا - (تَجِه) ينبغي أنْ يُعتقد فيه أنّ التاء أصل؛ لأنّ أبا عليّ[2] حكى عن أبي زيد[3]: تَجِه يَتْجَه.

٥٢/ب

وقبل البيت[4]:

وناجيةٍ عَدَّيتُ مِن عندِ ماجدٍ — إلى واجدٍ مِن غيرِ سُخْطٍ مُفرَّقِ

تُثِيرُ الحصى في مَرِّها وتَرُضُّهُ — بِأَسْمرَ صَرّافٍ إذا حَمْيَ مُطْرَقِ

لِتُبلِغُني مَن لا يُدنِّسُ عِرضَهُ — بِذمٍّ ولا يَزكو لديه تَمَلُّقي

وبعده[5]:

وقد ضَمُرَتْ حتّى التقى مِن نُسُوعها — عُرًى ذي ثلاثٍ لم تكن قبلُ تَلتَقي

وهي من قصيدة طويلة، ومنها[6]:

فإنْ كُنتُ مَأكولا فكُن أنتَ آكلي — وإلاّ فأدركني ولمّا أُمَزَّقِ

---

(١) ينظر تصحيحه هذا في: الممتع في التصريف (١/ ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/ ٢٩).

(٣) ينظر: النوادر في اللغة (١٥١).

(٤) ينظر البيت الأول في: الأصمعيات (١٦٤)، والأبيات جميعا في: المصباح (١١٤/ ب).

(٥) ينظر: الأصمعيات (١٦٥) وهو قبل البيت المستشهد به لا بعده، و المصباح (١١٤/ ب).

(٦) ينظر: الأصمعيات (١٦٦)، و المصباح (١١٤/ ب).

وبهذا[1] البيت يُسمّى المزَّق [2]. الواجد: اللئيم السّيء الخلق؛ لأنّه يجد من غير وُجْد للؤمه. والأسمر: الخُفّ، ووصفه بذلك؛ لأنّ السُّمرة أكرم ألوانه، أو لأنّه قد تَعَقَّد عليه الدم، وكما قال امرؤ القيس[3]:* مَنسِمُها رَثيمٌ دامِ *.و(صرّاف) : له صريف؛ لشدّة وقعه. وحَمى: يريد حَمِي، وفيه ضمير الحصى. و (مُطرَّق)، أي: مَبْسوط. و(عرّى ذي ثلاث) : الوضين، قال يعقوب[4]: " والوضِين للرَّحْل كالحزام للسَّرج، وله ثلاث عُرى، عُروتانِ في طرفيه، وعُروة في وسطه، أو قريبا منه، فإذا ضَمُر أُدخل طرف الوضين في تلك العُروة الوسطى ".

١٧٦ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[5]:

تَـرتَجُّ أَليـاهُ ارتِجـاجَ الوَطْـبِ[6]

البيت غُفل، أتى به شاهدا على أنّهم قالوا: (أَليان) في تثنية:(أَلْيَة)، فحذفوا التاء شذوذا.

لُغَتُه: الارتجاج: الاضطراب والتحرّك، يُقال: رَجّه فَرَجَّ، أي: تَحَرَّك.والألية: العجيزة، وقيل: ما رَكِب العجُز من اللحم والشَّحم. و(الوَطْب): السِّقاء من جلد الجَذَع فما فوقه.

---

(١) في الأصل (وهذا) بإسقاط الباء، والسياق يقتضيه، وقد ثبت في : المصباح (١١٤/ ب).

(٢) ينظر : الشعر والشعراء (١/ ٣٨٧).

(٣) جزء من عجز بيت له، تمامه* يأتي عليها القومُ واهِ خُفُّها عوجاء * وهو في : ديوانه (٢/ ٤٨٠).

(٤) قال في إصلاح المنطق (٤٢٥) : " وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج " ، وقوله المحكي هذا في : المصباح (١١٥/ أ).

(٥) التكملة (٣٦٠).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : النوادر في اللغة (٣٩٣)، والمنصف (٢/ ١٣١)، والمصباح (١١٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٩)،وشرح شواهد الإيضاح (٤٠٤)،والمقرب (٤٤٠).

مَعْناه: يقول: إنّ عَجُزَهُ؛ لإفراط السِّمَن يضطرب اضطراب وَطْب اللبن.

عَرَبِيَّتُه: هذا الذي ذهب إليه أبو عليّ من أنّ حذف تاء التأنيث من (أَلْية) و(خُصية) في التثنية شذوذ هو قول الجمهور، قال أبو حاتم[1]: "رُبّما حذفت العرب تاء التأنيث في التثنية، فقالوا: (خُصيتانِ) و(خُصْيانِ)[2] و(أَلْيتانِ) و(أَليانِ)". وعلى هذا تأوّل قوله[3]:

حَماما قَفْرَةٍ وَقَعا فطارا

أي: حمامتا قَفْرَةٍ، فحذف التاء"، وحكى أبو الفتح في "المنصف"[4] عن أبي العباس[5] أنّ مَن قال: (خُصْية) و(أَلْية) قال في التثنية: (خُصيتانِ) و(أَلْيتانِ)، ومَن قال: (خُصْي) و(أَلْي) قال/ في التثنية: (خُصيانِ) و(أَليانِ)، وكذلك قال: ثابت[6]، فعلى هذا لا شذوذ في قولهم: (أَليانِ) و(خُصيانِ)، وقالوا في التصغير: (خُصَيّانِ)، والخلاف فيه كالخلاف في قولهم: (خُصيانِ) إذا لم يُصغِّروا، قال بعض شعراء مُضر في قُضاعة[7]:

1/53أ

فما مسَّ خُصيا مالكٍ فرجَ أُمِّكُم ... ولا باتَ منه الفَرجُ بالمُتَدانِ

فقالوا: بَلى واللهِ حتّى كأنَّما ... خُصيّاه من تحت إِسْتِها جُعْلانِ

وأمّا قولهم: (حماما قَفْرةٍ) فتثنية (حمام) يُريد بها المفرد، وعلى ذلك حمله يُونس، قال[8]:

---

(1) المذكر والمؤنث له (131) بتصرف.

(2) كرر الناسخ لفظة (خصيان).

(3) عجز بيت للفرزدق، صدره* تُساقطُ ريشَ غاديةٍ وغادٍ * وهو في ديوانه (231)، والصحاح (حمم) (5/ 1907)، والمصباح (115/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (405).

(4) ينظر: (2/ 131).

(5) ينظر قوله هذا في: المقتضب (3/ 41).

(6) هو أبو محمد ثابت بن عبد العزيز - وقيل: سعيد، وقيل: محمد- اللغوي، صحب القاسم بن سلام، كان حيا سنة (224هـ). تنظر ترجمته في: الفهرست (110) والبلغة (99)، وبغية الوعاة (1/ 481). وينظر قوله هذا في: خلق الإنسان له (222).

(7) ورد البيتان في الإنباه على قبائل الرواة (1/ 34) دون تسمية للقائل، وقال السهيلي في الروض الأنف (1/ 24): "وقال بعض شعراء حمير في قضاعة".

(8) ينظر: المصباح (115/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (405).

"ولم يجعل أحدٌ (الحمام) واحدا إلّا في هذا البيت، وإنّما هو جماعة ".

والصحيح أنّ (الحمام) وقع مُفردا في غير البيت، قال جِران العود[1]:

وذكّرني الصِّبا بعد التَّنائي حَمامةُ أيكَةٍ تَدعو حَماما

وقال الفرّاء[2]: " (الحمام) يُستعمل مفردا مُذكّرا "، وحكى[3] أنّ العرب قد تقول: رأيتُ حماما على حمامة، ورأيتُ حماما ذكرا، وكذلك قال الكسائيّ[4] في (حمام) وأمثاله، قال: "سمعت هذا النوع كُلَّه تُطرح من ذَكَرِهِ الهاء إلّا قولهم: رأيتُ حيّة على حيّة، فإنّ الهاء لم تُطرح من ذَكَره ".

وحكى الجوهريّ[5] أنّه قد رُوي عن العرب: "رأيتُ حَيّا على حيّة، أي: ذكرا على أُنثى ".

ويجوز أنْ يُريد بقوله (حماما قَفْرة) نوعينِ من الحمام، فيكون نحو قولك: رَأيتُ أرْضَك نَخْلَينِ، أي: طوالا وقصارا.

وقبل البيت[6]:

كأنّما عَطيّةُ بنُ كَعبِ
ظَعينةٌ واقِفةٌ في رَكْبِ

---

(١) ينظر : ديوانه (٣٣).

(٢) المذكر والمؤنث له (٦٩) بتصرف.

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث له (٦٩).

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء (٧٠).

(٥) ينظر : الصحاح (حيا) (٦/ ٢٣٢٤).

(٦) ينظر : النوادر في اللغة (٣٩٣)، والمصباح (١١٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٠٥).

١٧٧ - وأَنْشَدَ فيه أيضا [١]:

كأنّ خُصْيَيهِ مِن التَّدَلْدُلِ
ظَرفُ عَجوزٍ فيه ثنتا حَنْظَلِ [٢]

البيتانِ لجندل بن المثنّى الطُّهَويّ [٣] فيما زعم الجرميّ [٤]، أتى به شاهدا على أنّهم قالوا: (خُصيانِ) في تثنية (خُصية) شذوذا،ومثله في ذلك قول عبّاس بن مرداس السُّلميّ [٥]:

فَجَلَّلتُها خُصْيَى جُنادةَ غُدوَةً   وأَبديتُ ما أَبدى حُليسا وجابرا

وقول الآخر [٦]:

كأنّ خُصيَيهِ إذا تَدَلدَلا
أُثفِيَّتانِ تَحمِلانِ مِرْجَلا

وقد تقدّم أنّه يُقال: (خُصْي) بغير تاء، فـ (خُصيانِ) على هذا لا شذوذ فيه، وممّا أنشدوا في (الخُصي) قول حسّان بن ثابت [٧]:

ألم يُلْهِ خُصْيُ الطابخيِّ وأَيرُهُ   بني أَشجَعٍ عنّا رؤوس الثعالبِ؟

وقول الآخر [٨]:

---

(١) التكملة (٣٦٠).

(٢) البيتان – كما قال المؤلف – لجندل الطهوي، و ينسبان لخطام المجاشعي، ولسلمى الهذلية، ولشمّاء الهذلية،ولدكين. وهما في: الكتاب (٣/ ٥٦٩)، والمصباح (١١٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٦٠٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٠٦)،والخزانة (٧/ ٤٠٣، ٤٠٦، ٥٣٠).

(٣) شاعر راجز من بني تميم، كان يهاجي الراعي النميري. والطهوي نسبة إلى جدته طهية. تنظر ترجمته في: اللآلي (٢/ ٦٤٤)، والأعلام (٢/ ١٤٠).

(٤) ينظر: المصباح (١١٥/ أ).

(٥) ينظر: ديوانه (٧٩)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٧٨٢)، والتمام (١٠٨).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: تهذيب اللغة (١٤/ ٨٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠١).

(٧) ديوانه (٢٥١)، و التمام (١٠٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠١).

(٨) البيت للحارث بن ظالم المري، وهو في: التمام (١٠٧)، والمنصف (٢/ ١٣١)، ولسان العرب (خصا) (٤/ ١١٦).

أَخُصْيَ حِمارٍ باتَ يَكدُمُ نجمةً   أتُؤكَلُ جاراتي وجارُك سالمُ ؟

أراد ألم / يُلهِ خُصيي الطابخي ؟، وأخُصيي حمارٍ، فاجتزأ بالمفرد عن المثنّى، ومثله في ذلك قول امرئ القيس[1]: ٥٣/ب

وعينٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مآقيهُما مِن أُخَرْ

أراد: (وعينانِ)، بدليل قوله (شُقَّتْ مآقيهُما)، فاكتفى بالمفرد عن المثنّى، وأمّا قول الآخر[2]:

يا بأبي خُصياكَ مِن خُصًى وزُبّ

فإنّه ثنّى على لفظ أحدهما، كقوله[3]:

لنا قَمراها والنجومُ الطوالعُ

لُغَتُه: الخُصية والخِصية - بضمّ الخاء وكسرها- عن اللحيانيّ[4]: من أعضاء التناسل، وكذلك: الخِصْي، وأنكر الكسر أبو زيد[5]، وغيره[6]، وقالوا: إنّما الخِصية - بالكسر- جمع خَصِيٍّ كـ (صبِيٍّ) و(صِبْية)، وقال أبو عمرو[7]: "الخُصيتانِ: البيضتانِ، والخِصيان: الجلدتانِ اللتانِ فيهما البيضتانِ"، وأنشد البيت الشاهد، وعلى هذا - أيضا- لا حُجَّة فيه لأبي عليّ. والدّلدلة: تحريك الشيء المَنُوط، يقال: دَلدله فتَدلدل، وروى صاحب" العين "[8] (من التهدّل): وهو استرخاء جِلدة الخُصية.

---

(١) ينظر: ديوانه (٢/ ٦٢٦)، وابن الشجري (١/ ١٨٣)، وضرائر الشعر (٢٥١).

(٢) البيت لآدم مولى بلعنبر في: البيان والتبيين (١/ ١٠٧)، والمصباح (١١٥/ ب)، و شرح شواهد الإيضاح (٤٠٨)، و بلا نسبة في: المنصف (٢/ ١٣٢). وجاء في الأصل (وابأبي) تحريف.

(٣) عجز بيت للفرزدق، صدره * أخذنا بأطراف السماء عليكم * وهو في: ديوانه (١/ ٤١٩) (دار صادر)، والتمام (١٠٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٣٦).

(٤) ينظر: إصلاح المنطق (١١٦).

(٥) إنكاره هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١١٥/ ب).

(٦) ينظر: إصلاح المنطق (١٦٧).

(٧) هو أبو عمرو الشيباني نص على ذلك ابن السكيت في إصلاح المنطق (١٦٧) ونقل قوله الآتي. وقوله هذا لم أجده في كتابه الجيم.

(٨) ينظر: العين (٤/ ٢٥).

والحنظل: شجر مُرّ معروف. والظَرْف: وِعاء كالجِراب.

مَعْناه: شَبّه أُنثيه مع ما عليهما من الصَّفَن بِسَحْق جِرابٍ فيه ثنتا حَنظَل، ولذلك نسب الظرف إلى العجوز إشارة إلى قِدَم اتّخاذها إيّاه.

عَرَبِيَّتُه: قوله (ثنتا حنظل) أَجرى فيه الثنتينِ مُجرى الثلاثة فما فوقها إلى العشرة في إضافتها إلى المعدود، فقال: (ثنتا حنظل)، كما تقول: ثلاثُ حنظلٍ، وذلك قليل، وسبب قِلَّتِه أنّ قولك: (حَنظلتانِ) يُغني عن ذلك مع اختصاره، وفيه - أيضا - قِلّةٌ من جهة أُخرى، وذلك أنّ إضافة اسم العدد إلى مثل هذه الجموع التي للأجناس لم تكثُر في الاستعمال، وإنْ كانت جائزة في القياس، وسبب ذلك استعمالهم إيّاه استعمال الآحاد، فكما لا تُضاف إلى الآحاد لم تُضف إليها في الأكثر، ومثل ذلك قوله[1]:

خَمَسَ بنانٍ قانِئِ الأَظفارِ

باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقيّ الذي لأنثاه ذكر

١٧٨- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

/ والمـــرءُ يُبلِيـــهِ بَـــلاءَ الـــسِّربالْ[3]

٥٤/أ

البيت للعجّاج، أتى به شاهدا على أنّ الألف واللام تُستعمل في لُغة مَن يقول: مَرْء، فلا يُلحق الاسم همزة الوصل، نحو قوله- و هو رجل من أكلب[4]:

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر في: شعره (١١٦)، وهو في: الكتاب (٣/ ٥٧٠)، والمصباح (١١٥/ ب).

(٢) التكملة (٣٦١).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - للعجاج، وهو في: ملحق ديوانه (٢/ ٣٢٣)، وقال ابن الأخضر في الطرر (١٣٠/ ب):" قيل هو لرؤبه "، ولم أجده في ديوانه، وهو في: المقصور والممدود للفراء (٢٣) والقالي (٣٥٩)، والمصباح (١٩٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٠).

(٤) لم أتمكن من معرفة هذا الأكلبي، وقوله هذا في: الروض الأنف (١/ ٦٦).

أَبونا الذي لم يَركبِ الخيلَ قبلَهُ ولم يَدرِ مَرْءٌ قبلَه كيف يَركبُ ؟

يُريد: أنّ أكلب بن ربيعة، وربيعة كان يقال له: ربيعة الفرس [1].

وإنّما آثروا إدخال الألف واللام على (مَرْء) دون (امرئ) طلبا للتخفيف، ولما يلزم في إدخالها على (امرئ) من التقاء الساكنينِ في أوّل الاسم، فاجتزءوا باللغة الأخرى عنها، وما ذكروه من أنّهم رفضوا إدخال الألف واللام على (امرئ) في لغة مَن يُلحق أوّله همزة الوصل إنّما يعني أنّهم رفضوا ذلك في الأكثر والأفصح،وإلّا فقد حكى الفرّاء [2]عن بعض قيس أنّهم يقولون: الامرأ الصالح، والامرأة الصالحة، فيلحقون الألف واللام ما أوّله همزة الوصل.

وقد حكى ذلك هو[3]عن الفرّاء بعدُ إلّا أنّه قال:" لعلّ الذي سمعها منه لم يَكُن فُصيحا ".

واستعمال (مَرْء) بغير ألف ولام ليس بوجهٍ - فيما زعم أبو الفتح[4] - وإنّما المستعمل إذا لم يأتِ بالألف واللام أن يقول: امرؤ.

لُغَتُه: بَلِي الثوب بِلًى وبَلاء: أَخْلق، وأَبلاه غيرُه إبلاء. والسِّربال: القميص والدِّرع، وقيل: كُلّ ما لُبِس فهو سِربال.

مَعْناه: يقول: إنّ كَرّ الزمان يَخلقُ جِدَّة الإنسان، وما بعده يُبيِّنه.

عَرَبِيَّتُه: (بِلاء): مصدر تشبيهيّ منصوب بفعلٍ مضمرٍ، والأصل: بَلِي بلاءً مثلَ بلاءِ السِّربال، فحذف مصدر (بَلِي)، وأقيمت صفته التي هي (مثل) مقامه، ثمّ حُذِف (مثل) وأُقيم ما أُضيف إليه مُقامه، ثمّ أُضمر الفعل لدلالة (يُبلي) عليه؛ لأنّ الشيء إذا

---

(١) ينظر: الروض الأنف (١/ ٦٦).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: الفسر (١/ ٦٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٣).

(٣) التكملة (٣٦٢).

(٤) ينظر: الفسر (١/ ٦٤).

أبلى فقد بَلِي، ولا يُتصوّر أنْ يكون منصوبا بـ (يُبلي) على أنّه مصدر تشبيهيّ، ويكون الأصل: والمرء يُبليه إبلاءً مثلَ بلاءِ السِّربال؛ لأنّ (الإبلاء) لا يُشبّه بالبِلاء.

فإن قيل: فهلّا كان منصوبا بـ(يُبلي)، ويكون الأصل: يُبليه بلاءً مثلَ بلاءِ السِّربال، فيكون (بلاء) - إذ ذاك - مصدرا لـ (يُبلي) جاء على / غير المصدر، ويكون - إذ ذاك - قد شبّه بلاءَ الإنسان ببلاء السِّربال. ٥٤/ب

فالجواب : أنّ المصدر الذي يجيء على غير المصدر لا يُنصب بالفعل الذي قبله حتّى يكون فعله معناه كمعنى الفعل الذي تقدّمه، نحو قول ذي الرُّمّة[1]:

وما الوسمِيُّ أوّلُه بنجدٍ ... تهلّلَ في مَساربِه انهلالا

وقول الآخر[2]:

يَلوحُ بجانب الجَبَلينِ منهُ ... رَبابٌ تَحفُرُ التُّربَ احتفارا

ألا ترى أنّ (تهلّل) و(انهلّ) بمعنًى واحد، وكذلك: (حَفَرَ) و(احتَفَرَ)، وزعم الفرّاء[3] أنّ أكثر ما يوجد من ذلك جعل المصدر القليل للكثير، يُريد أنّ (احتَفَرتُ حَفْرا) أكثر من (حَفَرْتُ احتِفارا)، وهذا الذي ذكره هو الذي يقتضيه القياس؛ لأنّ الأصل تجرّد الاسم من الزوائد، والتصرّف في الأصول أكثر من التصرّف في الفروع.

فإذا قلت: (احتَفَرْتُ حَفْرا) كُنت قد تصرّفت في (حَفْر) فوضعته موضع (احتِفار)، وإذا قُلت: (حَفَرْتُ احتِفارا) كُنت قد تصرّفت في (احتِفار) فوضعته موضع (حَفْر)، والتصرُّف في (حَفْر) أحسن من التصرّف في (احتِفار)؛ لتجرُّده من الزوائد.

ومثل (احتَفَرْتُ حَفْرا) قوله[4]:

---

(١) ديوانه (٣/ ١٥٤٩).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : البحر (٢/ ٤٢٤)، والارتشاف (٣/ ١٣٥٤)، والدر المصون (٣/ ١١٠).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٤) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو في : شرح ديوان الحماسة (١/ ٥٠)، و التنبيه على شرح مشكلاتها (١/ ٣٠)، والمحكم (غشو) (٢/ ٢٣٢).

نُقاسمُهُم أَسيافَنا شرَّ قِسمةٍ ففينا غَواشيها وفيهِم صُدُورُها

وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[1]، فـ (نبات) منصوب بفعل مضمر، أي: فَنَبَتُّم نباتا، ولا يكون منصوبا بـ(أَنْبَت)؛ لأنّ (أَنْبَت) المتعدية ليست بمعنى (نَبَت).

وكذلك ما أشبهه من المصادر التي لا يكون معنى فعلها كمعنى الفعل الذي قبلهاينبغي أنْ يُحمل على إضمار فعلٍ، ولا يكون منصوبا بالفعل الذي تقدّمه؛ لأنّ في جعله مصدرا بالفعل الذي تقدّمه إخراجا له عن معناه.

وفاعل (يُبلي) (كَرُّ) من قوله بعد[2]:

كَرُّ الليالي واختلافُ الأَحوالْ

والبيت مُضمَّن[3]. و(بَلاءَ السِّربال) جملة اعتراضيّة بين الفعل والفاعل، و(الأحوال)(جمع حالٍ): الكميّة التي يكون عليها الإنسان، وقد تكون :جمع (حول)، فيكون مثل قول الآخر[4]:

أَبُنَيَّ إنّ أباكَ غَيّرَ رأسَهُ كَرُّ الليالي واختلافُ الأعصُرِ

١٧٩- وأَنْشَدَ أيضا[5]:

فإنّ الغدرَ في الأَقوامِ عارٌ وإنّ المَرءَ يَجزأُ بالكُراعِ[6]

---

(١) الآية (١٧) من سورة نوح.

(٢) ينظر : ديوان العجاج (٢/ ٣٢٣).

(٣) التضمين من عيوب القافية، وهو أن البيت الأول لا يتمّ إلّا بالبيت التالي. ينظر : كتاب الكافي في العروض والقوافي (١٦٦).

(٤) البيت لباهلة بن أعصر، وقيل لمنبّه بن سعد بن قيس عيلان، وهو في : الخصائص (٢/ ٨٦)، و(٣/ ١٨٢)، والمخصص (٦/ ٣٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١١).

(٥) التكملة (٣٦٢).

(٦) البيت – كما قال المؤلف – لجارية بن مُرّ الطائي، وقيل: لبشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه، وهو في : المحبّر(٣٥٣)، والشعر والشعراء (١/ ١١٩)، والمصباح (١١٦/ أ) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٤) وشرح شواهد الإيضاح (٤١٢).

البيت لأبي / حنبلٍ جارية بن مُرِّ بن عدي بن مُرّ بن أخزم بن أبي أخزم الطائيّ من بني ثُعلٍ، من بني عمّ حاتم[1]، وقيل : لبشر بن أبي خازم[2]، والأوّل هو الصحيح.

١/٥٥ أ

أتى به تأكيدا لما ذكره من أنّ الألف واللام[3] تُستعمل في لُغة مَن يقول: (مَرْء)، وروى محمد بن حبيب[4]، وغيره[5]:

لإنّ[6] الغدر ... وإنّ الحُرَّ يَجزأُ بالكُراعِ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

لُغَتُه: الغدر: ضدّ الوفاء بالعهد. والأقوام: جمعُ قومٍ،وهم: الجماعة من الرجال خاصّة، قال تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرا مِنْهُنَّ ﴾[7]،وقد يقع (القوم) على النساء والرجال إذا اختلطوا، قال تعالى:﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحا إِلَى قَوْمِهِ ﴾[8]، ولم يَخُصّ برسالته رجالا دون نساء. وجَزَأَ بالشيء يَجزأ به : إذا اكتفى به. والكُراع من الإنسان: ما دون الرُّكبَة إلى الكعب، ومن الدابّة ما دون الكعب، وهذا هو المقصود في البيت، ولم يَعرِف الأصمعيّ[9] في(الكُراع)

---

(١) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٤٠٢).

(٢) في الأصل (لشهر بن خالد) تحريف، والتصويب من : المصباح (١١٦/ أ) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٤).

(٣) في الأصل (الأب والأم) تحريف.

(٤) هو أبو جعفر محمد بن حبيب من أمية اللغوي النحوي، صاحب أبي العباس ثعلب، المتوفى سنة ٢٤٥هـ، له من المؤلفات: طبقات الشعراء،والقبائل الكبير والأيام، والمحبر. تنظر ترجمته في : الفهرست (١٧١)، وبغية الوعاة (١/ ٧٣). وتنظر روايته هذه في : المحبر(٣٥٣).

(٥) هي رواية ابن قتيبة في : الشعر والشعراء (١/ ١١٩).

(٦) في الأصل (إنّ) بإسقاط اللام، والتصويب من المصدر (المحبر، الشعر والشعراء).

(٧) الآية (١١) من سورة الحجرات.

(٨) الآية (١) من سورة نوح.

(٩) لم أجد له في المطبوع من مؤلفاته نصا في هذا، وقد حكي عنه ذلك في : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٠٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٥).

التذكير، وزعم اللحياني[1] أنّه يجوز فيه التذكير والتأنيث.

مَعْنَاه : يقول : إنّ الغدر عار، ولا ترضى به الأحرار لأسيرها، وقد يكون الاجتزاء بأقلّ الأشياء.

عَرَبِيَّتُه : قوله (بأنّ[2] الغدر) مُتعلِّق بـ(أَغدِر) من قوله قبل[3]:

لقد آليتُ أَغدِرُ في جَداعٍ وإنْ مُنِّيتُ أُمّاتِ الرِّباعِ

أي: لا أغدِر بسبب أنّ الغدر في الأقوام عار، والعذر إذا جاء بعد الفعل المنفي يحتمل وجهين:

أحدهما : أنْ يُقدّر دخول النفي على الفعل المُعلَّل.

والآخر: أن يُقدّر دخول العلّة على الفعل المنفي.

فإن قُدِّر دخول النفي على [الفعل][4] المُعلَّل لم يكُن المراد نفي الفعل، بل المراد نفي أنْ يكون الفعل مُعلِّلا بتلك العلّة، مثال ذلك أنْ يقول لك قائل: ضربتَ زيدا لإكرامه عمرا، فتقول له : لم أضربه لإكرامه عمرا، وإنّما ضربتُه لغير ذلك، ألا ترى أنّك لم تقصد نفي الضرب، وإنّما قصدت أنْ تنفي أنْ يكون الضرب لما ذُكِر.

وإن قُدِّر ورود العلّة على الفعل المنفيّ كان المراد تعليل انتفاء الفعل بالعلّة المذكورة، وذلك نحو قولك : لم أضرب زيدا لإشفاقي عليه، ألا ترى أن مُرادك -هنا- الإخبار بنفي[5] / الضرب، وبأنّ سبب ذلك الإشفاق، ومن هذا القسم قوله: ٥٥/ب

بأنّ الغدرَ في الأقوامِ عارٌ

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٠٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٥).

(٢) هكذا ثبت في الأصل (بأنّ) بالباء، وقد رواه قبل (فإنّ) بالفاء. وقد أثبت ابن الأخضر في الطرر (١٣٠/ ب) الروايتين، ثم قال:" والصحيح بأنّ".

(٣) ينظر : الشعر والشعراء (١/ ١١٩)، والمصباح (١١٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٧).

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

(٥) وردت (بنفي) في الأصل مكررة.

ألا ترى أنّ مُراده الإخبار بنفي غَدرِه،وبأنّ سبب ذلك كونه عارا في الأقوام، وممّا يَحتمل الوجهينِ قوله[1]:

لِما نَسَجَتها مِن جَنُوبٍ وشَمأل

ألا ترى أنّه يَحتمل أنْ يُريد: لم يعْفُ رسمها لِنسجها الرياح، بل لذلك ولغيره من القِدم والمطر، ويَحتمل أن يريد الإخبار بانتفائها بها، وبأنّ سبب ذلك تعاقب الرياح عليها، فإذا عفا أثرَها الرّمسُ الذي تجيء به إحدى الرِّيحينِ أزالته الريح التي في مقابلها، فظهر الأثر، ولا يحسن أنْ يتعلّق قوله (بأنّ) بقوله (آليت) في البيت المتقدّم الذكر؛ لفصل الجواب بينهما.

ألا ترى أنّه لا يَحسُن أنْ تقول: أَحلِف - لا يقوم زيد - بالله، فيأتي بالجواب قبل تمام جملة القسم.

وكان سبب قوله هذينِ البيتينِ[2] أنّ امرأ القيس بن حجر الكنديّ لّما انتقل عن جوار عامر بن جُوَين الطائيّ [3] بسبب إعلام امرأته إيّاه أنّ عامرا قَبّلها، وقصد جاريةَ ابن مُرّ ليستجير به فلم يُصادفه، وصادف ابنه، فقال له ابنه: أُجيرُك من الناس كلِّهم إلّا من أبي حَنبلٍ، فرضي وتحوّل إليه، فلمّا قَدِم أبو حَنبلٍ رأى كثرة أموال امرئ القيس، وأعلمه ابنه بما شرط له في الجوار، فاستشار في أكله نساءه، فكلّهن أَشَرْنَ [4] عليه بذلك، وقلن له: لا ذِمّة له عندك، فخرج أبو حَنبل حتّى أتى الوادي، فنادى ألا إنّ أبا حَنبلٍ غادر، فأجابه بمثل ذلك صدى الجبل، ثمّ نادى ألا إنّ أبا حَنبلٍ وافٍ، فأجابه الصدى بذلك، فقال: هذه أحسن من تيك، ثمّ أتى منزله، فحلب جَذَعَةً من غنمه،

---

(١) عجز بيت لامرىء القيس، صدره * فتُوضِحَ فالِمقراةِ لم يَعْفُ رَسمُها * وهو في: ديوانه (١/ ١٦٧).

(٢) ينظر: المحبر (٣٥٣)، وديوان امرئ القيس (٢/ ٥٧٤-٥٧٥)، و الشعر والشعراء (١/ ١١٨).

(٣) شاعر فارس، من أشراف طيىء في الجاهلية، وهو من المعمرين.تنظر ترجمته في: المعمرين (٤١)، والخزانة (١/ ٥٣)، والأعلام (٣/ ٢٥٠).

(٤) في الأصل (أشار) بإسقاط نون النسوة.

فشَرِبَ لبنَها، ومسحَ بطنَه، وقال: أغدرُ وقد أَجزَأني لبنُ جَذَعَةٍ فَوَفى له، وقال هذين البيتينِ، واعلمه امرؤ القيس بما فعل ابن جُوَين بامرأته فرَكِبَ في أسرته، ومعه امرؤ القيس حتّى أتى منزل عامر بن جُوين، فقال له: قَبِّل امرأتَه / فَفَعَل. /٥٦

١٨٠ - وأَنْشَدَ فيه أيضا [١]:

يَظَلُّ مَقالِيتُ النساءِ يَطَأْنَهُ يَقُلْنَ:ألا يُلقى على المَرءِ مِئزَرُ[٢]

البيت لبشر بن أبي خازم الأسديّ الوالبيّ، أتى به - أيضا - تأكيدا لما ذكَره من أنّ الألف واللام تُستعَمل في لُغة مَن يقول: (مَرْء)،وكَثَّر الشواهد[٣] لِتَرى أنّه المستعمل.

لُغَتُه: (ظلّ يفعل كذا) : إذا فعله نهارا،هذا قول كثير من اللّغويّين[٤]، وقال أبو محمد بن السِّيد[٥]: " إنّ (ظَلَّ) أكثر ما تُستعمل بالنهار، فإنّا قد وجدناها تُستعمل في أمورٍ لا تَخُصّ نهارا دون ليل، فمنها قوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾[٦]، وقوله سبحانه: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[٧]، وقول مسكين الدارميّ[٨]:

يَظَلُّون بالأرضِ الفضاءِ وسِرُّهُم إلى صَخرَةٍ أعيى الرجالَ انصداعُها

وقول رؤبة[٩]:

ظَلّ يُقاسي أَمرَه أَمُبرَمُه

(١) التكملة (٣٦٢).

(٢) البيت – كما قال المؤلف – لبشر بن أبي خازم، وهو في: ديوانه (١٢٠)، وإصلاح المنطق (٧٦)، والمصباح (١١٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٣).

(٣) في الأصل (بالشواهد) بزيادة الباء.

(٤) ينظر : الاقتضاب (٢/ ١١٥).

(٥) الاقتضاب (٢/ ١١٥).

(٦) الآية (٦٥) من سورة الواقعة.

(٧) الآية (٤) من سورة الشعراء.

(٨) ديوانه (٥٢). وينظر : الكامل (٢/ ٨٨١)، و الاقتضاب (٢/ ١١٥).

(٩) البيتان ليسا في ديوانه المجموع، وهما في ديوان والده العجاج (٢/ ١٤١)، و الاقتضاب (٢/ ١١٥).

أَعصَمُهُ أَم السحيلُ أَعصَمُه "

والمَقاليت : جمع مِقلات، وهي : التي لا يعيش لها ولد، وقال الهجريّ[1]: أو لا يُولد لها ، وقيل[2] : هي التي تلد واحدا فقط ، ولا يُقال: رجل مِقلات. والمِئزر: الإزار، ومن العرب مَن يكسر الزاي لكسرة الميم، فيقول: مِئزِر[3].

مَعْناه : الضمير في (يَطأنه) راجع إلى مخزوم بن ضبّاء الأسديّ المتقدّم الذكر[4] -فيما زعم أبو محمد بن السيرافيّ[5]- وكان مُجاورا في بني كلاب، فقتلوه وغدروا به، فيقول: إنّ المقاليت يَطأنه ليعيش أولادهُنَّ أو ليلِدْنَ ولدا شُجاعا، وذلك أنّ العرب تزعُم أنّ المِقلات إذا وَطِئت المقتولَ غَدْرا عاش ولدها، وقيل: إذا وطِئَت القتيل سبع مرات، وقيل : إنّ المِقلات إذا وَطِئت جُثّةَ قتيلٍ عاش ولدها، وقيل: على أيّ حال كانت، وقيل : إنّ المُراد بالوطء المرور به، يُقال : بنو فلان تَطؤهم الطريقُ، أي يَمُرّ بهم أهلُه، قال الشاعر[6]:

يَطَأُ الطريقُ بُيُوتَهم بعيالِهِ والنارُ تحجُبُ والوجوهُ تُذالُ

وكانوا يقولون في الجاهليّة : إذا قُتل رئيس، ومَرَّت على الموضع الذي هو فيه

---

(١) في الأصل (وتلك الهجرى) تحريف. وقول الهجري هذا لم أجده في التعليقات والنوادر المطبوع، وهو محكي عنه في : المصباح (١١٦/ ب).

(٢) ينظر : المحكم (قلت) (٦/ ٢٠٥).

(٣) حكاها اللحياني. ينظر : المحكم (أزر) (٩/ ٧٥) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) يعني في قوله:

فمَن يكُ من جار ابن ضَبّاء ساخرا فقد كان في جار ابن ضبّاء مَسْخَرُ

ينظر : ديوان بشر (١١٨).

(٥) شرح أبيات إصلاح المنطق (٢١٩) .

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : لسان العرب (طرق) (٨/ ١٥٤).

امرأة مِقلاتٌ عاش ولدها، ومنه قول الكميت[1] يرثي الحسين بن عليّ :

/ ويُطيلُ المُرزِّئاتُ المقاليـ ـتُ إليه القُعُودَ بعد القيامِ ٥٦/ب

يَتَعَرّفنَ حُسْنَ وجهٍ عليه عِقْبَةُ السّرْوِ ظاهرا والوسامِ

وفي "المُوعَب"[2] عن الأصمعيّ -رضي الله عنه[3]- أنّ المرأة التي لا تلد إذا وطئت على قتيلٍ شجاعٍ وَلَدَت، وقال بعضهم : ولدت ولدا شجاعا، وأشار بقوله : (يَقُلن : ألا يُلقى على المرءِ مِئزر) إلى سُوء فعلهم، وقلّة خَفَر نِسوتهم، وقال الآمديّ[4] في [شرح][5] شعر بشر بن أبي خازم : "شبّه (مُعتبا) المذكور قبل في قوله[6]:

دعا مُعتبا جارَ الثُّبور وغَرَّهُ أَجمُّ خَدورٌ يَتبعُ الضَّأنَ جَيدَرُ

-وهو : عتبة بن عروة بن جعفر بن كلاب- بَرجُلٍ رئيسٍ مات ". فالمقاليت يَطأْن بعض جسده رجاء أن يُحسِن، ويُظهِرْنَ في ذلك الإشفاق عليه بقولهن: (ألا يُلْقى على المرء مِئزر)، وقال أبو الحجّاج بن يسعون[7]: " يحتمل -عندي- أنْ يعني به (عتبة) على جهة الهزء به، فيكون نحوا من قول طرفة[8]:

يَظَلُّ نِساءُ الحيِّ يَعكُفْنَ حَولَهُ يَقُلْنَ عَسيبٌ مِن سَرارةِ مَلهَما

وما ذكره ابن السيرافي أبين.

عَرَبِيَّتُه: إن جعلت (يَظلّ) تامّة كان قوله: (يَطأنه) جملة في موضع حال من فاعل (يَظلّ)، و (يَقُلن) جملة في موضع حال من الضمير في (يَطأنه)، ولا يجوز أنْ

---

(١) ينظر : شرح هاشميات الكميت (٣٤).

(٢) الموعب كتاب مفقود -فيما أعلم- لابن التياني الذي سبقت ترجمته ص (١٤٦). ونصه الآتي في المصباح (١١٦/ ب).

(٣) كذا في الأصل ولعلها تأخرت عن مكانها (الحسين بن علي رضي اله عنه).

(٤) ينظر : المصباح (١١٦/ ب).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني قد ثبتت في : المصباح (١١٦/ ب).

(٦) ديوانه (١٢٠).

(٧) المصباح (١١٧/ أ).

(٨) ديوانه (١٠٥).

تكون الجملتانِ حالينِ من فاعل (يَظلّ)؛ لأنّ العامل لا يقتضي[1] من الأحوال لذي حال واحد أزيد من حال واحدة من غير حرف عطف[2] عند المحقّقين من النحويّين، وقد تقدّم ذلك[3].

وإنْ جعلتها ناقصة كانت الجملة التي هي (يَطأنه) في موضع خبرها،وقوله (يَقُلن) جملة في موضع حال من الضمير في (يَطأن)، ويجوز أنْ تكون في موضع خبر (يَظلّ)، وقوله (يَطأنه) جملة في موضع الحال من الضمير في (يَقُلن)[4]، وفي جعل الجملتينِ خبرينِ لـ(يَظلّ) خلاف بين النحويّين[5] قد تقدّم تبيينه أيضا[6].

وقبل البيتين[7]:

فمَن يَكُ مِن جارِ ابن ضَبّاء ساخرا ... فقد كان من جار ابن ضَبّاء مَسخَرُ

أَجارَ فلم يمنع من القومِ جارَه ... ولا هو إذ خافَ الضّياعَ مُسَيَّرُ

دعا دعوةَ دَودانَ وهو بِبلدةٍ ... قليلٍ بها المعروفُ بل هو مُنكَرُ

وفي نحرِهِ أظمى كأنّ / كُعُوبَهُ ... نوى القَسْبِ عَرّاصُ المَهَزّةِ أَسمرُ ٥٧/أ

الجار: المُجير، والجار: المُسْتَجير، والأوّل هو المراد هنا. و(القَسب): التمر اليابس. والعَرّاص: الرمح المضطرب. والأَجمّ: الذي لا سلاح معه. والجيدر: القصير[8].

١٨١- وأَنْشَدَ فيه أيضا[9]:

---

(١) في الأصل (يقضي) بإسقاط التاء.

(٢) رأي المؤلف هذا في: المقرب (٢٢٢).

(٣) كلام المؤلف المشار إليه من الجزء المفقود.

(٤) في الأصل (يقول) تحريف.

(٥) ينظر: البسيط (٢/ ٦٨٩).

(٦) كلام المؤلف المشار إليه من الجزء المفقود.

(٧) ينظر: ديوان بشر بن أبي خازم (١١٨-١١٩).

(٨) تفسيره للأجم و الجيدر في البيت الذي سبق ذكره، وهو:
دعا معتبا...

(٩) التكملة (٣٦٣).

كأنّهـــا شَـــيخةٌ رَقُـــوبُ

هو عجز بيت لعبيد بن الأبرص الأسديّ، وصدره[1]:

باتتْ على إرَمٍ عَذوبا

ويروى[2]: (على إرَمٍ رابية). أتى به شاهدا على أنّهم يُلحقون الهاء إذا أرادوا المؤنّث، فيقولون: (شَيخَة)، ومن ذلك قول عبد يغُوث[3]:

وتَضحَكُ مِنيّ شَيخةٌ عَبشميّةٌ   كأنْ لم تَرى قبلي أسيرا يَمانيا

لُغَتُه : الإرم : العَلَم[4] ، وقيل : هو -هنا- جبل بعينه[5]. وعذوب : لم تطعُم شيئا، وقيل: من شدّة العطش. والرابية: المكان المرتفع. والشيخ: مَن ظهر عليه الكبر والشيب[6]، وقيل: هو شيخ من خمسين إلى آخر عُمره. والرقوب: التي لم يَعِش لها ولد إلّا أنّها ممن تحيضُ بعدُ، فهي ترقب الولد، وقيل: الرقوب: التي لم تلد، فهي ترقب الحمل والولد حرصا عليه،والرقوب - أيضا - : التي تُراقب بعلها ليموت فتَرِثَه، والرقوب: الأرملة، سمِّيت بذلك؛ لأنّه ليس لها كاسب، فهي ترقب وُصْلَةً أو معروفا،وفي الحديث أنّه قال[7]: " ما تَعُدّون الرقوب فيكم ؟ قالوا: الذي لا يبقى له ولد، فقال : بل الرقوب الذي لم يُقدِّم من

---

(١) البيت – كما قال المؤلف – لعبيد بن الأبرص في : ديوانه (١٨)، و المصباح (١١٧/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٤)و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٨).

(٢) هي رواية الديوان والمصباح وشرح شواهد الإيضاح.

(٣) هو عبد يغوث بن الحارث بن وقاص القحطاني، وقيل: ابن معاوية بن صلاءة،وقيل: ابن صلاءة بن ربيعة، شاعر جاهلي. تنظر ترجمته في : ذيل اللآلي (٣/ ٦٣)، والخزانة (٢/ ٢٠٢)، والأعلام (٤/ ١٨٧)، وقوله هذا في : الحلبيات (٨٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٧٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٤٤).

(٤) في الأصل (العالم) تحريف . ينظر : لسان العرب (أرم) (١/ ١٢٤) .

(٥) " جبل في ديار جذام بين أيْلَة وتيه بني إسرائيل ". معجم البلدان (١/ ١٥٤) .

(٦) في الأصل (الشيبة) بالتاء، تحريف.

(٧) ينظر : صحيح مسلم (٢/ ٢٠١٤) بنص:" ما تعدون الرقوب فيكم ؟، قال : قلنا: الذي لا يولد له، قال: ليس ذاك بالرقوب، ولكنّه الذي لم يقدم من ولد شيئا "، وينظر : غريب الحديث للهروي (٣/ ١٠٨)، والفائق (٢/ ٧٦) بالنص الذي ذكره المؤلف.

أولاده شيئا "، قال أبو عبيد[1]:" معناه في كلامهم إنّما هو على فقد الأولاد في الدنيا، فجعله رسول الله ﷺ فقدهم في الآخرة، وليس هذا بخلاف ذلك،ولكنّه تحويل الموضع إلى غيره، نحو حديثه الآخر[2]: " إنّما المحروب مَن حُرِب دينه "، وليس هذا على أنْ يكون مَن سُلِب ماله فليس بمحروب.

مَعْناه: الضمير في (باتت) عائد على (لِقوَة) من قوله قبل[3]:

كَأَنّـها لِقْوَةٌ طَـلُوبُ تَحِـنُّ في وكرِها القُلُوبُ

وإنّما شبّه هذه اللّقوة[4] العذوب بهذه الشيخة الرقوب؛ لأنّ العقاب[5] إذا جاعت اشتدّ حِرصُها على ما تصيده، كما يشتدّ حرص هذه الشيخة التي ليس لها كاسب على معروفٍ تلتمسه.

عَرَبيّته : إنْ جعلت (باتت) تامّة، مثلها في قوله[6]:

/ وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأَرمَدِ ٥٧/ ب

كان (عذويا) حالا من الضمير في (باتت)، وقوله (كأنّها شيخة رقوب) جملة في موضع الحال من الضمير في (عذوب)، ولا يُتصوّر أنْ يكون (عذوب) والجملة من(كأنّ) ومعموليهاحالينِ من الضمير في(باتت)؛لأنّه لا يجوز أنْ يقتضي[7] عامل واحد حالينِ من ذي حال واحدة من غير واسطة حرف عطف في الصحيح من القولينِ،وقد تقدّم تبيينُ ذلك.

وإنْ جعلتها ناقصة كان المجرور خبرا لها، و(عذوب) منتصب على الحال من الضمير الذي يحمله المجرور الواقع موقع الخبر، والعامل فيه المجرور بما فيه من معنى

---

(١) أبو عبيد هنا الهروي، وقوله هذا في : غريب الحديث له (٣/ ١٠٨-١٠٩) بتصرف.

(٢) ينظر : مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ١٨٣).

(٣) ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص (١٨).

(٤) اللقوة: العقاب الخفيفة الاختطاف.ينظر : المحكم (لقو) (٦/ ٣٤٩).

(٥) اللقوة هي العقاب ، ينظر : المحكم (لقو) (٦/ ٣٤٩).

(٦) البيت لامرئ القيس في : ديوانه (٢/ ٦٤٤)، ونسب لعمرو بن معدي كرب، وهو في : شعره (٩٢).

(٧) في الأصل (يقضي) بإسقاط التاء .

الفعل.

وقوله (كأنّها شيخة رقوب) جملة في موضع الحال من الضمير في (عذوب)، والعامل فيه (عذوب)، ومَن أجاز[1] أنْ يكون لـ(كان) وأخواتها خبرانِ فصاعدا أجاز أنْ يكون (عذوب) والجملة من (كأنّ)ومعموليها خبرينِ لـ(باتت).

والبيت من قصيدة أوّلها[2]:

أَقفَرَ مِن أهلِهِ مَلحُوبُ فالقُطبيّاتُ فالذَّنوبُ

وقبل البيتينِ[3]:

فذاكَ عَصرٌ وقد أُراني تَحْملُني نَهْدَةٌ سُرحُوبُ

مُضبرٌّ خَلقُها تَضبيرا يَنشَقُّ عن وجهِها السَّبيبُ

وقد أتى عبيد بأبيات مكسورة في هذه القصيدة، وقيل: إنّما بنى فيها على خُطبة فاتّزنَ بعضها، ومن أحسن ما في موزونها، قوله[4]:

مَن يسألِ الناسَ يُحرَم وسائلُ الله لا يَخيب

وارتجال عبيد لهذه القصيدة عند لقائه المنذر يوم بؤسه مشهور، قال أبو الفرج[5]: "وخيّره في قِتلةٍ يقتُلُه بها، فقال له: اسقني الخمر، وافصُدني في أكحلي، ففعل، وقال -إذ ذاك- [6]:

وخَيّرني ذو البُؤس في يومِ بُؤسِهِ خِصالا أرى في كُلِّها المَوتَ قد بَرَقْ

كما خُيِّرت عادٌ مِن الدهر مرّةً سَحائبَ ما فيها لذي خيرَةٍ أَنَقْ

سحائبَ ريحٍ لم تُوكَّل ببلدةٍ فتتركها إلّا كما ليلةُ الطَّلَقْ

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٣١).

(٢) ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص (١٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦١٠).

(٣) ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص (١٧).

(٤) ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص (٨٨-٨٩).

(٥) الأغاني (٢٢/ ٩١-٩٣).

(٦) ينظر: ديوان عبيد (٨٩)، والمصباح (١١٧/ أ).

ولم يزل المُنذر يُعطي أوّل مَن يطلع عليه في يوم بُؤسه رأس ظِربان أسود، ثُمّ يأمر به، فيذبح فيُغرى[1] بدمه الغَريّان[2] إلى أن مَرّ به رجل من طيّئ يُقال له: حنظلة بن أبي عَفْرٍ[3]......[4]

/ زَنّا على أبيه ثمّ قَتَلَهْ[5] ٥٨/أ

ورَكِبَ الشادخةَ المُحَجَّلَهْ

وكان في جاراته لا عَهْدَ لَهْ

وأيَّ فِعلٍ سَيّءٍ ما فَعَلَهْ

عَرَبِيَّتُه: (الجيب): عينه ياء بقاءً مع ظاهره، ومع ظاهر قولهم: جَيّبْتُ، وقولهم في جمعه: جيوب، ولا ينبغي أنْ يُعتقد أنّها واو، والأصل: جَيِّب فَخُفِّفَ كـ (مَيْت)، وإن كانوا قد قالوا[6]: جُبتُ القميص -بضمّ الجيم- وذلك يقتضي كون عينه واوا؛ لأنّ بعضهم حكى: جاب يَجيب بمعنى جاب يَجوب، فكان الأولى لذلك أنْ يكون الجيب مصدرا من هذه اللغة سُمّي بها، ورُفِض استعمال المصدر من اللغة الأخرى.

وكان الأصل: (لم يبالوا بحرمة الرجُله)، إلّا أنّه عامل (يُبالوا) مُعاملة (يُراعوا) فأوصلها بغير حرف جرّ، وقد روي[7]: (لم يُراعوا) بدل (لم يُبالوا).

---

(١) يغرى: يصبغ. ينظر: المحكم (غرا) (٦/ ٣٣).

(٢) الغري: كل بناء حسن، وقيل غير ذلك. ينظر: المحكم (غرا) (٦/ ٣٣)

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) مكان النقط سقط بمقدار صحيفة، و سياق حديثه الآتي عن معنى ما أنشده الفارسي في التكملة (٣٦٤) من قول الشاعر:

خرّقوا جيب فتاتهم   لم يبالوا حُرْمَة الرجُلَه

(٥) الأبيات لشهاب بن العيّف العبدي، وقيل: لعمارة بن العيف، وقيل: لعبد المسيح بن جبلة، وهي في: من نسب إلى أمّه (٢/ ٢٠٥)، وإصلاح المنطق (١٥٣)، والمصباح (١٨٨/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٨)، والخزانة (١٠/ ٨٩).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٤٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٣٠).

(٧) هي رواية العسكري في: الأوائل (٣٥).

وقبل البيت[1]:

كُلُّ جارٍ ظَلَّ مُغتَبِطا   غيرَ جيراني بني جَبَلَهْ

١٨٢- وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

بُرَيذِينَةٌ بَلَّ البَراذِينُ ثَفْرَها   وقد شَرِبَتْ مِن آخرِ الصيفِ إيَّلا[3]

البيت للنابغة: قيس بن عبد الله الجعديّ، أتى به شاهدا على أنّهم يُلحقون التاء في (البِرذون) إذا أرادوا المؤنّث، فيقولون: (بِرذَونة)، بدليل قوله (بُريذينة)[4]، إذ هو تصغيرها، واعتماد أبي عليّ على إثبات (برذونة) صحيح على مذهب البصريّين، ولا يصحّ ذلك على مذهب الفرّاء وثعلب[5]، ومَن أخذ بمذهبهما؛ لأنّه قد حُكي أنّه يُقال: (بِرذون) بغير تاء للمذكّر والمؤنّث، وإذا ثبت ذلك أمكن عندهم أن تكون (بُريذينة) تصغير (بِرذون) في لُغة مَن أنّث؛ لأنّهم يزعُمون أنّ ما يؤنّث ويذكّر من الأسماء إذا صغّره مَن يُؤنّث ألحق التاء، وإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فرقا بين لُغته ولُغة مَن يُذكّر.

وحكى الفرّاء وثعلب[6] في تصغير (كُراع) و(ذِراع): (كُرَيع) و(ذُرَيع) في لغة مَن ذكّر، و: (كُريعة) و(ذُريعة) في لغة مَن أنّث، وإذا أمكن أنْ يكون تصغير (بِرذون) لم يثبت به (بِرذونة)، وإنّما يثبت ذلك عندهم بالنقل عن العرب.

وما ذهبوا إليه من أنّ ما يُؤنّث ويذكّر يدخل في تصغير المؤنّث منه الهاء وإن

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائلة، وهو في: الكامل (١/ ٣٣٦)، والمصباح (١١٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦١٥)، وشواهد شواهد الإيضاح (٤١٦).

(٢) التكملة (٣٦٤).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - للنابغة الجعدي، وهو في: شعره (١٢٤)، والمنصف (٢/ ٤)، والمصباح (١١٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦١٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٨).

(٤) كرر الناسخ (قوله بريذينة) سهوا.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٧٠٦).

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٧٠٦).

كان زائدا على أربعة أحرف[1] / باطل، وقد تقدّم الاستدلال على فساده[2]، وحكى ٥٨/ب الكسائيّ [3] في الأنثى من البراذين: (برذونة)، وأنشد [4]:

أَرَيتَ إذا جالَت بي الخيلُ جَولةً وأنت على بِرذونةٍ غيرِ طائلِ

لُغَتُه: البِرذون: الهجين، وكُلّ هجين: هِملاج، لاسترخاء نساه. والثَّفْر: للسبع كالحَياء للخُفِّ والظِّلْف، وقيل [5]: هو مسلك القضيب، فاستعاره للبرذونة. والإيَّل: الذكر من الأوعال عن صاحب " العين " [6]، وحكى أبو عبيد[7]، وغيره[8] أنّه يُقال فيه: (أُيَّل) بضمّ الهمزة، والإيَّل -أيضا- جمع آيل، وهو اللبن الخاثر، وأصله (أُوَّل)، فأُبدلت الواوانِ ياءينِ على حدّ قولهم: (صُيَّم)، وحكى أبو الفتح[9] عن أبي علي أنّ (أُيَّلا) -بالضمّ- جمع (إيَّل) -بالكسر-، قال أبو الفتح[10]: "ولا أعرفه، ولا يقتضي القياس إجازته؛ لأنّ (فِعَّلا) لا يُجمع على (فُعَّل) ".

ولا وجه لإنكار أبي الفتح ذلك؛ لأنّ أبا عليّ إنّما أراد أنّه اسم جمع (الأُيَّل)، وكونه لا يعرفه غير قادحٍ في رواية أبي عليّ له، وقد رواه -أيضا- غير أبي عليّ من أهل اللغة، وأنشدوا شاهدا على ذلك[11]:

---

(١) اللوحة (٥٨/ب) جاءت في الأصل متقدمة، مقابلة للوحة (٤٧/أ).

(٢) ينظر: ص (٨٣).

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٩٧)، والصحاح (٥/ ٢٠٧٨).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٩٧)، والصحاح (٥/ ٢٠٧٨)، والمخصص (٦/ ١٣٨).

(٥) ينظر: لسان العرب (ثفر) (٢/ ١٠٦).

(٦) ينظر: العين (٨/ ٣٥٨).

(٧) أبو عبيد هنا البكري، ينظر: اللآلي (١/ ٢٨٢).

(٨) ينظر: الاقتضاب (٣/ ١٣٥)، (٢٦٤).

(٩) ينظر: المنصف (٢/ ٤)، والفسر (٣/ ١١٦-٢٩٥). وحكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفات أبي علي.

(١٠) الفسر (٣/ ١١٦).

(١١) البيتانِ لأبي النجم العجلي، وهما في: ديوانه (١٩١)، وإصلاح المنطق (٨٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٧٦)، والممتع في التصريف (١/ ٣٥٤)، ويروى (الأُجَّل) بدل (الإيَّل).

كأنّ في أذنابهنّ الشُّوَّلِ
مِن عَبَس الصيفِ قُرون الأُيَّلِ

بضمّ الهمزة، وحكى الطوسيّ[1] عن ابنِ الأعرابيّ: (أَيِّل) في اسم الوعل كـ (سيِّد) و(ميِّت).

مَعْناه: صغَّرها[2] تحقيرا لها، وشبَّهها بالبِرذونة في أذلّ أحوالها وأرداها. قوله: (وقد شَرِبَت مِن آخر الصيف) يحتمل أنْ يُريد البَراذين، وأن يريد البُريذينة، وأن يريد الجميع؛ لأنّ العرب تزعُم أنّ كُلّ مَن شَرِب من الماء الذي شَرِب منه (الإيّل) اشتهى الجماع، وحكى أبو عليّ[3] عن ابن حبيب أنّ التقدير: لبن إيّل، وخصّ لبن الإيّل؛ لأنّه يُغلِم[4] المرأة فيما ذكَر،قال جرير[5]:

أَجعثنُ قد لاقيتَ عِمرانَ شاربا   على الحبّةِ الخضراءِ أَلبانَ إِيَّلِ؟

وهذا يقتضي أنّ (الإيّل) غير خاصّ بالذكر من الأوعال كما ذكر صاحب "العين"[6]. وكذلك يكون التقدير في رواية مَن روى: (أُيّلا) -بضمّ الهمزة-، إلّا أن يجعل (أُيّلا) جمع (آيل)، وهو اللبن الخاثر، فإنّه لا يحتاج -إذ ذاك- إلى حذف مضاف، وكذلك -أيضا- يكون التقدير في رواية مَن روى (أَيِّلا) كـ (سيِّد)، أي: لبن إيّل، أو ماء إيّل.

وزعم ابن فارس[7] أنّ قوما ذهبوا إلى أنّ أصله (آيل) مثل (فاعل)، وهو / الماء الغليظ الرديء لكنّه شدّده، فقال (أيِّل) كـ(ميِّت)، فهو على هذا من قبيل التحريف

٥٩/أ

---

(١) أورد ابن يسعون في المصباح (١١٨/ ب) هذه الحكاية نقلا عن أبي علي الفارسي في كتابه "التذكرة".

(٢) الضمير عائد على ليلى الأخيلية.

(٣) حكاية أبي علي عن بن حبيب نقلها ابن جني في المنصف (٢/ ٤)، والفسر (٣/ ١١٥)، ولم أجدها في المطبوع من مؤلفات أبي علي.

(٤) أي يزيد من شهوتها للنكاح. ينظر: لسان العرب (غلم) (١٠/ ١١١).

(٥) ينظر: ديوانه (٩٤٦)، والاقتضاب (٣/ ١٣٤).

(٦) ينظر: العين (٨/ ٣٥٨).

(٧) ينظر: مجمل اللغة (١/ ٢١٧).

الذي يأتي في الشعر.

عَرَبِيَّتُه : مَن رفع (بُريذينة) فعلى خبر ابتداء مُضمر، ومَن نصب فبفعل مُضمر على الذمّ، تقديره : أذمُّ بُريذينةً، ويجوز أن يكون انتصابها على الحال من الضمير في (أُنكِحَت) في البيت الذي قبله[1]. وأن يكون محمولا على إضمار فعل أولى؛ لأنّ مراده الذمّ فتكثير الجمل أولى به، وليكون -إذ ذاك- موافقا لرواية مَن رفع في الانقطاع ممّا قبله.

و(إِيَّل) لا تكون همزته زائدة؛ لأنّ ذلك يُؤدّي إلى أن تكون الفاء والعين ياءين، ولم يجئ شيء من ذلك في كلامهم إلّا (يَيْنٌ) اسم موضع حكاه أبو الفتح[2]، وإن قدّرت أنّه في الأصل: (إِوْيَل) خرجت عن الظاهر مع الدخول في بابين قليلين؛ لأنّ مثل (يوم) و(ويح) قليل[3]، وإذا ثبت أنّ الهمزة غير زائدة لم يبقَ ما يُحمل عليه إلّا أن يكون (فِعَّلا) من مادة (أ ي ل)، نحو: إِيَّلَة، أو (فِعيلا) مِن آل يؤول؛ لرجوعه إلى ما يَتوقل[4] فيه، أو من (وَأَل) يَئل إذا لجأ.

وأمّا أبو علي فأجاز في "تذكرته"[5] أن يكون (فِعْيَلا) من (آل)، وأصله (إِوْيَل)، فانقلبت الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ولوقوعها - أيضا - ساكنة قبل ياء.

وأجاز - أيضا- أن يكون (فِعْيَلا) من (وَأَل)، وأصله (وِأْيَل) فأبدلت الواو

---

(١) يعني قول النابغة الجعدي:

وقد أكلت بقلا وخيما نباته ... وقد أُنكِحت شرَّ الأخايلِ أخيلا

وسيأتي ذكر المؤلف له.

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٩). وهو موضع على ثلاث ليال من الحيرة، وقيل: في بلاد خزاعة، وقيل: اسم واد أسفل الفرش من أعراض المدينة. ينظر : معجم البلدان (٥/ ٤٥٤).

(٣) ينظر : الممتع في التصريف (٢/ ٥٦٧).

(٤) أي إلى ما يتصعد فيه؛ لأن وقل: صعد. ينظر : الصحاح (٥/ ١٨٤٤).

(٥) ينظر : المصباح (١١٨/ ب)، و إجازته هذه مذكورة أيضا في البغداديات (٤٠٨-٤٠٩).

همزة،كما أُبدلت في (وِسادة)، ولزم التخفيف - إذ ذاك - لاجتماع الهمزتينِ، كما لزم في (آدم)، ونحوه، وأدغمت الياء المبدلة من الهمزة للزوم التخفيف فيها في الياء الزائدة.

ووافقه على إجازة هذينِ الوجهينِ أبو الفتح[1]، وأجاز أبو الفتح [2]أن يكون (فِعْوَلا)، فإن جعلته على هذا من (آل) كان أصله (إِوْوَلا) فقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها الإدغام عن القلب عنده كما حماها عنه في قولهم: (اجلوّاذ)؛ لأنّ الواو الساكنة من (اجلوّاذ) وأمثاله لا تكون أبدا إلّا مدغمة في مثلها، والواو الأولى من (إِوِّل) عين، والعين لا يلزم أن تكون الزيادة التي بعدها من جنسها.

وكذلك -أيضا- لو بنيت / من القول (فِعَّلا) لقلت:(قِوَّلا)، ولم تقلب الواو الأولى ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما لم تقلب الواو الأولى من (اجلوّاذ)؛ لأنّ كلا الواوينِ من (قِوَّل) عين، والعينانِ لا يكونانِ أبدا إلّا من لفظ واحد، فأمّا قولهم: (اجليواذ) و(دِيوان) فشاذّ. ٥٩/ب

وإن جعلته من (وَأَل) كان أصله (وِأْوَلا)، فأبدلت الواو المكسورة همزة كما أبدلت في (وِسادة)وأمثالها، فلزم التخفيف لاجتماع همزتينِ كما لزم في (آدم) ونحوه، ثمّ أدغمت الياء المبدلة من الهمزة للزوم التخفيف فيها في الواو الزائدة، فقلبت الواو ياء؛ لأجل الإدغام.

والصحيح أنّه (فِعَّل) كـ(الهِيَّج)، ومثله (الإِمَّر)، و(القِذَّف) بقاء مع الظاهر،وإلى ذلك ذهب أبو عليّ في حلبيّاته[3]، وأبطل أن يكون (فِعْيَلا) من (آل)؛ لقولهم في جمعه : (أَيايِل)، ولو كان منه لقالوا في جمعه : (أَوايِل)، ولم يَحمل (أَيايِل) على

(١) إجازته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكيت عنه في : المصباح (١١٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢١).

(٢) إجازته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكيت عنه في : المصباح (١١٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢١).

(٣) لم أجد رأيه هذا في المطبوع من الحلبيات، ولعله مما فقد منها، جاء في الصحيفة (٥) " هذه المسائل الحلبية لأبي علي الفارسي مخروم منها نحو كراسين " وقد أفاد المؤلف هذه الحكاية عن أبي علي من المصباح(١١٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢١).

البدل اللازم؛ لقلّة ذلك.

ومثل ما ذكره أبو عليّ في إبطال كونه (فِعْيَلا) من (آل) يُبطِل كونه (فِعْيَلا) من (وَأَل) و(فِعْوَلا) منها، إذ لو كان (فِعْيَلا) من (وَأَل) لقالوا في جمعه (وَآيِل)، ولو كان (فِعْوَلا) من (وَأَل) لقالوا في جمعه : (وَآول)، أو من (آل) لقالوا في جمعه : (أوائل)، والأصل (أواول)، فتقلب الواو الثانية همزة؛ لاكتناف ألف الجمع واوانِ مع قربها من الطرف.

ويضعف - أيضا - أن يكون (إِيَّل) (فِعْوَلا) من (آل) كما ذهب إليه أبو الفتح، إذ لو كان (فِعْوَلا) منه، لقيل: (إوّل)؛ لأنّ الواو الساكنة المكسور ما قبلها إذ كانت مدغمة في مثلها الوجه فيها ألّا تقلب، و إنْ لم يلزمها أنْ يكون ما بعدها من جنسها، ألا ترى أنّ سيبويه[1] وأبا الحسن قالا في إدغام (احوِواء) : (حِوّاء)، وأنّ أبا الحسن قال في مثل (فِعلالَة) من (قَوِيتُ) على التذكير: قِوآءَة [2]، فلم يقلبا الواو الساكنة المكسورة ما قبلها؛ لتحصّنها بالإدغام في اللام.

وإنّما كان الوجه ألّا تقلب؛ لأنّها قد زال عنها المدّ بالإدغام فصارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولذلك وقع (لَيّ) في القوافي مع (ظَبْي)، فلم تقو الكسرة على قلبها[3]، ويقوّي ذلك -أيضا- أنّهم قالوا[4] : (قُرونٌ لُيٌّ)، فلم يبدلوا من الضمّة الكسرة لّما أمنوا قلب الواو ياء للإدغام كما قلبوها في (بِيض)[5].

/ وإنّما أجاز النحويّون قلبها على ضعف، فقد حكى السكّريّ [6] عن الأخفش ٦٠/أ

(١) ينظر : الكتاب (٤/ ٤٠٤).

(٢) ينظر : الخصائص (١/ ٢٠٩)، مع الحاشية رقم (٢).

(٣) ينظر : الكتاب (٤/ ٤٤٢)، والممتع في التصريف (٢/ ٦٥٥).

(٤) ينظر : الكتاب (٤/ ٤٤٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٠).

(٥) "بِيض جمع أبيض، أصله بُيض، نحو حُمْر، ثمّ قلبت الضمة كسرة": الممتع في التصريف(٢/ ٤٥٨).

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٢٥).

أنَّه أجاز في (جِيّ) من قول ساعدة بن جُؤَيَّة[1]:

مِن فَوقِهِ شَعَفٌ قَرٌّ وأسفَلُهُ ... جِيٌّ تَعانقَ بالظَّيّانِ والعُتُمِ

أنْ يكون (فِعْلا) من (الجَوّ)، وهو ما انخفض من الأرض.

وأجاز – أيضا – أبو عليّ[2] أن تقول في (فِعْل) من القوّة: (قِيٌّ).

ووجه إجازة ذلك –عندي– قول العرب: قُرونٌ لِيّ –بكسر اللام– فكما أجروا الياء الساكنة المضموم ما قبلها في حال إدغامها في اللام مجراها لو لم تكن مدغمة، فقلبوا الضمّة التي قبلها كسرة، كما فعلوا في (بِيض)، كذلك –أيضا– يجوز أن تجري الواو الساكنة المكسور ما قبلها إذا كانت مدغمة في اللام مَجراها إذا لم تكن مدغمة، فتقلبها، لأجل الكسرة.

وكذلك يضعف أن يكون (إِيَّل) (فِعْوَلا) من (وَأَل) كما ذهب إليه أبو الفتح –أيضا– أو (فِعْيَلا) منه كما ذهب إليه هو وأبو عليّ، إذ لو كان (فِعْوَلا) لقيل: (إِيوَل)، ولو كان (فِعْيَلا) لقيل: (إِييَل)، ولا تُدغم الياء في الياء، ولا في الواو؛ لأنّها محطوطة من همزة، وحرف العلّة إذا كان محطوطا من همزة جرى مجرى المدّة، فلا يُدغم فيما بعده، ألا ترى أنّك تقول: (آوَيتُ) (إِيواء)، ولا تدغم الياء في الواو لمّا كانت محطوطة من همزة.

وقد نصّ أبو عليّ في " البغداديّات"[3] على أنّ حرف العلّة المبدل من الهمزة يجري مجرى المدّة، فلا يدغم فيما بعده، كما لا تدغم المدّة.

ووجه إجازتهما ذلك في (أُيَّل) الحمل على لُغة مَن يقول[4]: (رُيّا) في تخفيف (رُؤيا)، فلا يجري حرف العلّة المبدل من الهمزة مجرى المدّة، وهي لغة ضعيفة، قال أبو

---

(١) شاعر هذلي مخضرم، وليست له صحبة. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٠٣)، واللآلي (١/ ١١٥)، والخزانة (٣/ ٨٦).
وينظر قوله هذا في: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٢٥).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (١/ ٢٤٦).

(٣) ينظر: ص (٩٢).

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٣٦٨)، و البغداديات (٩٢).

عليّ[1]: " واللغة الجيّدة الفاشية (رُويا) دون إدغام ".

وقبل البيت - فيما زعم ابن يسعون[2]-:

ألا حَيِّيا[3] ليلى وقُولا لها: هَلا فقد رَكِبَت أمرا أغَرَّ مُحَجّلا
وقد أَكَلَت بَقْلا وَخِيما نَباتُهُ وقد أُنْكِحَت شَرَّ الأَخايلِ أَخيلا

ويروى[4]: (ألا يا ازجرا) بدل (ألا حَيِّيا)، والثابت في ديوان شعر النابغة[5]:

وبِرذونةٌ بَلَّ البَراذِينُ ثَفْرَها وقد أُنْكِحَت شرَّ الأخايلِ أَخيلا
وقد أَكَلَت بَقْلا وَخِيما نَباتُهُ وقد شَرِبَتْ مِن آخرِ الصيفِ إيَّلا

باب دخول التاء الاسم فرقا بين الجمع والواحد منه

١٨٣ - / أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[6]: ٦٠/ب

دانٍ مُسِفٌّ فُويقَ الأَرضِ هَيدَبُهُ [يَكادُ يَدْفَعُهُ مَن قام بالرّاحِ[7]

البيت لأوس بن حَجَر][8] فيما ذكر الأصمعيّ وبعض الكوفيّين، ونسبه أبو حنيفة[9]، وصاحب كتاب "العين" [10]إلى عبيد بن الأبرص، وذكر الجرجانيّ في "

(١) البغداديات (٩٢)، بتصرّف.

(٢) ينظر: المصباح (١١٩/ أ). وينظر: شعر النابغة الجعدي (١٢٣-١٢٣٤).

(٣) في المصباح (١١٩/ أ) (ألا يا ازجُرا).

(٤) ينظر: المصباح (١١٨/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٩).

(٥) ينظر: ص (١٢٤) برواية (بريذينة).

(٦) التكملة (٣٦٦).

(٧) البيت - كما قال المؤلف - ينسب لأوس بن حجر، وهو في: ديوانه (١٥)، ولعبيد بن الأبرص، وهو في: ديوانه -أيضا- (٣٤)، وينسب لعامر الثقفي. وهو في: إيضاح الشعر (٥٠٠)، والمصباح (١١٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٦١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٣).

(٨) ما بين القوسين سقط من الأصل، وقد أثبته من: المصباح (١١٩/ أ)؛ لأنّ المؤلف أفاد منه ما بعد كلامه هذا وهو قوله " فيما ذكر الأصمعي، وبعض الكوفيين ".

(٩) حكى ابن يسعون في المصباح (١١٩/أ) عنه هذه النسبة. ولم أجدها في المطبوع من كتابه النبات.

(١٠) ينظر: العين (٧/ ٢٠١).

الوساطة "[1] له بيتا من أبيات القصيدة التي منها هذا البيت الذي استشهد به أبو علي، وهو قوله:

كأنّ رَيِّقَه لمّا علا شَطِبا ... أقرابُ أبلَقَ ينفي الخيلَ رَمّاحِ

واستملحه، ونسبه إلى عامر الثقفيّ [2].

أتى به جاعلا له مثل قوله تعالى: ﴿يُزْجِي سَحَابا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾[3] من حيث وصف السحاب في البيت بـ(دانٍ) و(مُسِفّ)، وهما مذكّرانِ، وجعل الضمير العائد عليه مذكّرا، فقال: (هَيدبُه) و(يَدفعُه)[4]، كما أنّ الضمير العائد على السحاب في الآية مذكّر.

لُغَتُه: (دانٍ): قريب من الأرض. و(مُسِفّ) كذلك، يُقال: أَسَفّ الطائر إذا دنا من الأرض. وهيدَب السحاب الذي تراه مُعلَّقا بالسحابة مثل الصُّوف، أو مثل: خَمْل القَطيفة والثوب،وقيل: الذي تراه يتسلسل في وجه الوَدْق، يَنصَبُّ كأنّه خيوط. و (الراح) : جمع راحة، وهي باطن الكَفّ.

مَعْناه: يقول: إنّ هذا السحاب لدنوِّه من الأرض ومقاربته يكاد القائم يَدفعُه براحته.

عَرَبِيَّتُه: زعم الصِّقِلي أنّ البيت لا حُجّة فيه لأبي عليّ؛ لأنّه لم يتقدّم للسحاب لفظ حتّى يُحمل ما بعده عليه في تذكير أو تأنيث، وإنّما (دانٍ) و(مُسِفّ) صِفتانِ لـ(عارض) من قوله[5]:

---

(١) ينظر: ص (١٨٦).

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) الآية (٤٣) من سورة النور.

(٤) في الأصل (يرفعه) تحريف.

(٥) ينظر: ديوان أوس بن حجر (١٥)، وديوان عبيد بن الأبرص (٣٤).

يا مَن لِبَرقٍ أَبيتُ الليلَ أَرْقُبُهُ   في عارضٍ كمُضيِّ الصبحِ لمّاحِ

و(عارض) مُذكَّر.

وزعم غيره[1] أنّ أبا عليّ إنّما احتجّ بالبيت على تذكير السحاب من جهة أنّ العارض هو السحاب المعترض، فهو في الأصل صفة قامت مقام موصوفها، والأصل في سحاب عارض معارض، و(دانٍ) و(مُسِفّ) على هذا صفات لـ (سحاب)، وقد ذُكِّرت، فدلّ تذكيرها على تذكير السحاب.

والصحيح -عندي- أنّ البيت لا حُجّة فيه على تذكير السحاب؛ لأنّ العارض وإن كان صفة لموصوف محذوف فإنّه يحتمل ألّا يكون ذلك المحذوف السحاب، بل المزن أو غير ذلك من أسماء السحاب، وكأنّه قال: لمزن عارض / إلّا أنّ أبا عليّ جعل (عارضا) صفة لـ(سحاب) لمّا كان جعله صفة له أولى من جعله صفة لمزن، أو غير ذلك من أسماء السحاب من حيث كان أشهرها وأكثرها استعمالا.

١٦/أ

وقبل البيت[2]:

إنّي أَرِقتُ فلم تَأرَق مَعي صاحِ   لِمُسْتَكِفٍّ بُعيدَ النومِ لَوّاحِ

قد نِمْتَ عَنيّ وعن بَرقٍ يُؤرِّقني   كما استضاءَ يَهُودِيٌّ بِمصباحِ

كأنّما بين أَعلاهُ وأَسفلِهِ   رَيطٌ مُنشَّرَةٌ أو ضَوءُ مِصباحِ

تَهدي الجنوبُ بأُولاهُ ونآءَ بِهِ   أعجازُ مُزنٍ يَسُحُّ الماءَ دلّاحِ

كأنّ رَيِّقَهُ لمّا علا شَطِبا   أَقرابُ أَبلقَ ينفي الخيلَ رَمّاحِ

وبعدها[3]:

---

(١) ينظر: المصباح (١١٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٥).

(٢) ينظر: ديوان أوس بن حجر (١٥-١٦)، وديوان عبيد بن الأبرص (٣٥)، ورسالة الغفران (٢٧٥-٢٧٦). والبيتانِ الأولانِ ليسا في ديوان عبيد.

(٣) ينظر: ديوان أوس بن حجر (١٥)، وديوان عبيد بن الأبرص (٣٤)، و رسالة الغفران (٢٧٦).

فمَن بِنَجوتِهِ كمَن بِعَقوَتِهِ — والمُستكِنُّ كمَن يَمشي بِقِرواحِ

وروى أبو حنيفة [1]:

يا مَن لِبَرقٍ أَبيتُ الليلَ أَرقُبُهُ — في عارضٍ كبياضِ الصبح لمّاحِ

ثمّ البيت، وبعدهما:

فمَن بنَجوَتِه كمَن بِمَجمَلِه — والمُستكِنُّ كمَن يمشي بقِرواحِ

وزعم الزجّاجيّ [2] أنّ أبا غانم المعنويّ [3] أنشد القصيدة التي منها هذا البيت لأوس بن حجر، وأنشد قبل البيت:

كأنّ رِيقَتَها بعد الكَرى اغتَبَقَت — مِن ماء أَدْكَنَ في الحانوتِ نَشّاحِ

أو مِن مُشَعْشَعَةٍ وَرْهاءَ نَشوَتُها — أو مِن أنابيبِ رُمّانٍ وتُفّاحِ

قد نِمْتَ عنّي وعن برق يُؤرّقني — كما استضاءَ يَهوديٌّ بمصباحِ

بل هل ترى البرقَ بتُّ الليلَ أرمُقُهُ — في عارضٍ مُستطيلِ البرقِ لمّاحِ ؟

تَهدي الجنوبُ بأولاه ونآءَ بهِ — أَعجازُ مُزنٍ يَسُحُّ الماءَ دَلّاحِ

ثُمّ البيت، وبعده:

كأنّ فيه عِشارا وُلّها شُرُفا — سُردَ اللهاميم قد همّت بإرشاحِ

بُحّا حناجرُها هُدلا مشافرُها — تَستَنُّ أولادَها في ضَحضَحٍ ضاحي

فمَن بنَجوَتِه كمَن بِعَقوَتِهِ — والمُستكِنُّ كمَن يَمشي بقِرواحِ

وينبغي أنْ تكون رواية أبي عليّ كرواية أبي حنيفة؛ لأنّه يُتصوّر في روايته جعل البيت ممّا ذُكّر فيه السحاب بأن يُقدّر (عارض) و(دانٍ) و(مُسِفّ) صفات لـ (سحاب) كما تقدّم.

/ وأمّا الرواية الأخرى فلا يتصوّر ذلك فيها؛ لأنّ عارضا ودانيا ومُسِفّا فيها ٦١/ب

---

(١) ينظر: المصباح (١١٩/ أ).

(٢) زعمه هذا لم أجده في مؤلفاته المطبوعة.

(٣) ورد ذكره في مواضع من أمالي الزجاجي، وهو حميد بن عبد الحميد الطوسي أحد أمراء الدولة العباسية وقوادها، توفي سنة ٢١٠هـ. تنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة (٢/ ١٩٠)، والأعلام (٢/ ٢٨٣).

صفات لـ (مُزن) من قوله: (أعجاز مُزن).

ومَن روى البيت لعبيد جعله ثالث الأبيات المتقدِّمة، ولا بُدّ -إذ ذاك- من رفع (دانٍ) و(مُسِفّ) على إضمار مبتدأ، كأنّه قال: هو دانٍ مُسِفّ، يعني السحاب، وأضمره لدلالة البرق عليه، كما قال امرؤ القيس[1]:

كأنّ هَزيزَهُ بوراءِ غَيثٍ عِشارٌ وُلَّهٌ لاقت عِشارا

فأضمر (الرعد)، ولم يتقدّم ذكره لدلالة البرق عليه، أي: كأنّ هزيز الرعد.

الدلاح: المثقّل. والمُستكِفّ: المستدير، يعني البرق، وكُلُّ مستدير: كِفّة ككِفّة الحابل[2]، وكِفّة الميزان، وكلّ طُرَّة: كُفَّة -بالضمّ-. و(تهدي الجنوب بأُولاه) أي: تقوده بِرِفْق؛ لئلا يفترق ماؤه. (ونآء به)، أي: أثقلته مآخره؛ لثقلها بكثرة الماء، فتقاعست لذلك. والدّلاح: الثقيل لكثرة مائه. والعَقوة: ما حول الدار. والمجمل: المسيل، وحيث يجتمع الماء.

١٨٤- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

وكأنّها هي بَعْدَ غِبِّ كَلالِها أو أَسْفَعُ الخَدَّينِ شاةُ إِرانِ[4]

البيت للبيد بن ربيعة، أتى به شاهدا على وقوع (الشاة) على الذكَر، بدليل إبداله من مذكّر، وهو (أَسْفَع)، وليس من قبيل بدل البعض من الكُلّ؛ لأنّه ليس بعض (أَسْفَع)، ولا من قبيل بدل الاشتمال؛ لأنّ حقيقة الاشتمال[5] أنْ يكون المعنى محيطا

---

(١) ينظر: ديوانه (٢/ ٥٠٩)، و معجم البلدان (١/ ٢١٣).

(٢) " الحابل الذي ينصب الحبالة للصيد " الصحاح (حبل) (٤/ ١٦٦٥).

(٣) التكملة (٣٦٧).

(٤) البيت - كما قال المؤلف - للبيد بن ربيعة، وهو في: ديوانه (١٤٣)، والكتاب (٢/ ٣٥٢)، والمصباح (١١٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٥).

(٥) هو مقتضى كلامه في: المقرب (٣٢١)، و شرحي الجمل الكبير (١/ ٢٨٢)، والصغير (٢٠/ ب).

بعين[1] الأوّل الذي سبق به الذكْر، ألا ترى أنّه إذا أُسند إلى المبدل منه في اللفظ شيء كان من جهة المعنى مسندا إلى البدل على طريق الغالب أو اللازم، فاللازم، نحو قولهم: نفعني عبدُ الله عِلمُه، والغالب، نحو قولهم[2]: سُلِب زيدٌ ثوبُه؛ لأنّ الغالب في الاستعمال أنّ السَلب في الأملاك لا في المُلّاك

وإذا ثبت أنّ حقيقة الاشتمال ما ذكرنا لم يتصوّر في (شاة) أن يكون بدل اشتمال من (أَسْفَع) لأنّ التشبيه بالذكَر لا يُراد به التشبيه بالأُنثى، وليس -أيضا- من قبيل بدل البَداء؛ لأنّ تشبيه ناقته بالذكَر أقوى في المعنى الذي أراده، وهو وصفها بالقوّة والسرعة / والنشاط من تشبيهها بالأنثى، وإذا كان كذلك فلا وجه لإضرابه عن تشبيهها بالذكَر، وانتقاله بعد ذلك إلى تشبيهها هذا، أيضا مع أنّ بدل البَداء قليلٌ في كلامهم. ٦٢/أ

ولا من قبيل بدل الغلط، إذ تشبيهه الناقة بالذكَر أبلغ في المعنى الذي أراده من تشبيهها بالأنثى كما تقدّم، فلا يسوغ تقديره غلطا لذلك، و- أيضا- فإنّ بدل الغلط غير محفوظ في كلامهم، فأمّا قوله[3]:

رِزق الأَنوقينِ القَرَنبى والجُعَلْ

فليس إبدال (القَرَنْبى) و(الجُعَل) من (الأنوقينِ) على جهة الغلط، بل سمّاهما أَنوقينِ لمساواتها الأنوق، وهي الرخمة في أكل القذرة على جهة الاستعارة، وكذلك قول طرفة[4]:

وفي الحيِّ أَحوى يَنفُضُ المَرْدَ شادِنٌ مُظاهِرُ سِمطَيّ لُؤلؤٍ وزَبَرجَدِ

(١) في الأصل (بغير)، ولعل ما أثبته، هو الصحيح.

(٢) في الأصل (قوله).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الحيوان (١/ ٢٣٦).

(٤) ينظر: ديوانه (٢٥-٢٦)، والحلل في إصلاح الخلل (١٣٠ - ١٣١).

خَذولٌ تُراعي رَبرَبا بِخَميلَةٍ   تَناولُ أَطرافَ البَريرِ وتَرتَدي

ليس إبدال (خذول) من (أحوى) فيه على جهة الغلط، كما ذهب إليه أبو محمد بن السِّيد[1]؛ لأنّ (الخذول) وإن كان نعتا للأنثى من الظباء، و(الأحوى) وإن كان نعتا للذكَر منها، فإنّهما - هنا - واقعانِ على المرأة لِما أشبهتهما، فصارا لذلك كأنّهما اسمانِ لها في أصل اللغة، ألا ترى أنّه لا يُريد أنّ في الحيّ ظبيا أو ظبية، وإنّما يُريد أنّ فيه امرأة تشبههما، وإذا تبيّن أنّ المراد بـ (الأحوى) و(الخذول) المرأة المُشبِهَة لهما[2] كان إبدال أحدهما من الآخر من قَبيل بدل الشيء من الشيء، ولا يتصوّر مثل ذلك في بيت لبيد؛ لأنّه لم يجعل الأسفع والشاة واقعينِ على الناقة بل أبقاهما على معناهما الأصليّ، وشبّه الناقة بهما[3]، وكذلك قول طُفيل[4]:

إذ هي أَحوى مِن الربْعيّ خاذلةٌ   والعينُ بالإثمدِ الحاريّ مَكحولُ

ليس من قبيل بدل الغلط، بل (خاذلة) صفة لـ(أحوى)، وهو اسم فاعل من (خَذَل) لحقته الهاء للمبالغة، قال الأصمعيّ[5]: " إذا تَخلّف الظبي عن القطيع قيل: خذل ". وإذا ثبت أنّ إبدال (شاة) من (أَسفَع) ليس من قبيل الأبدال المذكورة لم يَبقَ إلّا أن يكون بدل الشيء من الشيء، وإذا كان منه لَزِم أن يكون (الشاة) هو الأسفع، وصحّ ما أراده من وقوع (الشاة) على الذكَر.

وقد كان أبو عليّ غنيّا عن الاستشهاد على ذلك؛ لأنّه لا / خلاف بين النحويّين في أنّ قياس (شاء) و(بقر) و(حمام) وأشباه ذلك من أسماء الأجناس إذا أرادت العرب إفراد واحده أن يلحقوه التاء، وسواء في ذلك أن يريدوا ذكرا أو أنثى، ويكون حكمه

٦٢/ب

---

(١) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل (١٣٠ - ١٣١).

(٢) في الأصل (له) تحريف.

(٣) في الأصل (به) تحريف.

(٤) سبق الحديث عنه ص (٥٩)، وفيه (حاجبه) بدل (خاذلة).

(٥) جاء في شرح الأصمعي لديوان العجاج (١/ ٢٢٠): " الخذل: التي تتخلف عن أولادها وعن الرعي".

في الإخبار عنه إن امتاز المذكّر عن المؤنّث على حَسَب ما يُراد به من تذكير أو تأنيث، فتقول في المؤنّث: هذه بقرة، وفي المذكر: هذا بقرة ذكر، فإن لم يمتازا كان الإخبار على حسب اللفظ، تقول: هذه نملة، ولا يجوز أن تقول :هذا نملة.

لُغَتُه: غِبّ الأمر: عاقبته. والأَسفع: الأسود الشاحِب، وقيل: المُشرِب حُمرة. والشّاة: تقع على الذّكر والأنثى من الضّأن والمَعز والظّباء والبقر والنَّعام وحُمْر الوحش، قال[1]:

إذا سُهيلٌ لاحَ كالوَقودِ
فَرْدا كشاةِ البَقَرِ المَطْرودِ

وقال زهير[2]:

فقال : شِياهٌ راتِعاتٌ بِقَفْرَة   بِمُستأسدِ القُريانِ حُوٍّ مَسائلُه

فـ(الشياه) – هنا– : إناث الحمير الوحشيّة، يدلّ على ذلك، قوله[3]:

ثلاثٌ كَأقواسِ السَّراءِ ومِسْحَلٌ   قد اخضَرَّ من لَسِّ الغميرِ جحافِلُه

لأنّ المِسحل الذكَر من حُمر الوحش، ويدلّ على ذلك – أيضا– قوله[4]:

وقد خَرَّمَ الطُّرّادُ عنه جِحاشَهُ   فلم يَبقَ إلّا نفسُهُ وحلائلُه

لأنّ الجِحاش أولاد الحمير.

والمراد بـ(الشاة) في بيت لبيد الثور الوحشي.والإران: النشاط، وقيل[5]: (إران): موضع تُنسب إليه البقر، كما قالوا: ليث خَفِيّة، وقال كُراع[6]: " الإران:

(١) البيتان لذي الرّمة في : ديوانه (١/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢) ينظر : ديوانه (١٠٥).

(٣) ينظر : ديوان زهير (١٠٦)، وجاء في الأصل (مس)، تحريف.

(٤) ينظر : ديوان زهير (١٠٦).

(٥) ينظر : المحكم (١٠/ ٢٧٩) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٦) جاء في المجرد (٩٩) : " الإران والأران : النشاط، ومنه قولهم : شاة إران ".

الكِنـاس "، وقيـل: إران: مـصدر (أَرِنَ)، أي: طالـب، يُريـد: في وقـت طلـب الإنـاث لنشاطه.

مَعْناه : شبّه ناقته في السرعة بعد كَلالها بثورٍ وحشيٍّ ذي إران، أو بها نفسها في حال نشاطِها، فيكون (هي) راجعا عليها.وقيل[1]: إنّه راجع على السفينة التي شبّهها قبلُ[2] بها في عِظَم خَلْقِها، وسعة أضلاعها وجوفها، ويكون على هذا قد أعاد تشبيهها بها توكيدا.

والأوّل هو الصحيح –عندي– لقوله : (بعد غِبِّ كَلالِها)، ألا ترى أنّ اشتراط غِبّ الكَلال لا فائدة له في تشبيهها بالسفينة.

عَرَبِيَّتُه: العامل في (بعد) (كأنّ) بما فيها من معنى التشبيه، و(أو) –هنا– تخيير، وإن لم تقع بعد أمر، وكأنّه قال: شَبِّهْها بأيّهما شئت تُصِب، ومثل ذلك قول امرئ القيس[3]:

هما نَعجتانِ مِن نِعاجِ تِبالةٍ ... لدى جُؤذُرَينِ أو كَبعض دُمى هَكِرْ

/ وقبل البيت[4]: ١/٦٣

فَصَدَدتُ عن أَطَلالِهِنّ بِجسْرَةٍ ... عَيرانَةٍ كالعَقْرِ ذي البُنيانِ
كَسفينةِ الهنديِّ لاءمَ صُنعَها ... بسقائِفَ مَشْبوحةٍ وَدِهانِ

---

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب (٣٧٤).

(٢) يعني في قوله:

كسفينة الهنديّ لاءمَ صُنعُها ... بسقائفٍ مشبوحةٍ ودِهانِ

(٣) ينظر : ديوانه (٢/ ٤٤٧) برواية (كنعامتين من ظباء تبالة)، ورواية المؤلف هذا هي رواية الأصمعي، نص على ذلك السكري (شارح الديوان).

(٤) ينظر : ديوان لبيد (١٤٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٢).

السقائف : ألواح السفينة [1]، كذا قال أبو عبيد[2] والحربيّ [3]، وفي "العين" [4]: "السقيفة : كُلّ خشبة عريضة كاللوح". و(مشبوحة) : مُطوّلة ممدودة.

١٨٥ - وذكر فيه - أيضا-[5] عَقِب بيت لبيد:

أَذاكَ أم خاضِبٌ

وهو بعض بيتٍ لذي الرُّمّة، والبيت بكماله:

أَذاكَ أم خاضِبٌ بالسِّيِّ مرتَعُهُ ... أبو ثلاثينَ أمسى وهو مُنقَلِبُ؟ [6]

أتى به تنظيرا لِما تقدّم في بيت لبيد من تشبيه الناقة بأحد الشيئين.

لُغَتُه: الخاضِب: الظليم الذي قد خُضِبُتَ بالربيع الطريّ قوائمه، ويُقال: لطريّ النبات: الخضب، وقال الأصمعيّ [7]: "الخاضِب : الذي اخضرّت له الأرض"، وقيل: بل سُمِّي بذلك؛ لأنّه إذا أكل الربيع احمرّ ظُنْبُوباه[8]، وأطراف ريشه.

ومن أعاجيب النَّعام[9] أنّ الصيف إذا دخل وابتدأ البُسْر في الحمرة ابتدأ لون وظيفيه[10] بالحُمرة، فلا يزالانِ يَتلوّنانِ، ويزدادانِ حُمرة إلى أنْ تنتهي حُمرة البُسْر. والسِّيّ: المستوي من الأرض، والسِّيّ - أيضا- : موضع، قال عُمارة بن عقيل[11]: " هو ما بين

---

(١) في الأصل (المدينة). ولا معنى له في البيت.

(٢) هو أبو عبيد الهروي لاقتران اسمه مع اسم الحربي، إذ كلاهما شارح غريب الحديث. وقوله هذا لم أجده في المطبوع من كتبه، وهو محكي عنه في : المصباح (١٢٠/ أ).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من غريب الحديث له.

(٤) ينظر : العين (٥/ ٨١).

(٥) التكملة (٣٦٧).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- لذي الرُّمة، وهو في : ديوانه (١/ ١١٤)، والمخصص (٨/ ٥٢)، و(١٦/ ١٠١)، والمصباح (١٢٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٦) وقد جاء في الأصل (بالشِّي) بالشين المعجمة تصحيف.

(٧) الوحوش (٦٠) بتصرف.

(٨) الظنبوب: حرف الساق اليابس من قُدُم، وقيل: ظاهر الساق، وقيل: هو عظمه، ينظر : لسان العرب (ظنب) (٨/ ٢٧٠).

(٩) ينظر :كتاب المعاني (١/ ٣٤٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٤).

(١٠) الوظيف: مستدقّ الساق. ينظر : الصحاح (وظف) (٤/ ١٤٣٩).

(١١) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير التميمي، شاعر، له أخبار، توفي سنة ٢٣٩هـ. تنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٥٢)، ورغبة الآمل (١/ ١٢٩)، والأعلام (٥/ ٣٧).

(ذات عِرق) إلى (وَجْرَة) على ثلاث مراحل من (مكّة) إلى دون (رُكْبَة) على يسار طريق (مكة) لمن يَخرج من (ضَرِيّة) "[1]، وقال أبو عمر[2]: " السِّيء -بالهمزة- : اسم أرض، والسِّيّ - بلا همزة- : المِثل". والرتع: الأكل والشرب رغدا، والمرتع: اسم المصدر، أو اسم المكان من ذلك. وقوله: (أبو ثلاثين): قال الجاحظ[3]: " عَنى بذلك بيضَه أو رِئالَه" [4]، والنعامة كثيرة البيض مع عِظَمِها، وهي تضعها طولا على غِرار واحد حتّى إنّها لو مُدّ عليها خيط لم يوجد لبعضها خروج عن بعض، قال ابن أحمر[5]:

وُضِعنَ وكُلُّهُنَّ على غِرارٍ ... هِجانُ اللَّونِ قد وسَقَتْ جَنِينا

وإذا وضعته كذلك أعطت كُلَّ بيضة منها نصيبها من الحِضن، إذ لا يُمكن اشتمالها على جملتها، وقال عريب[6]:" النعامة الواحدة تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين بيضة من آخر أيلول إلى تمام الشهر الآخر "، قال: "ومُدّة ذلك نحو من أربعين ليلة، وتَرايكها[7] من ستّ / إلى تسع ". ٦٣/ب

وقول عريب هذا موافق لما ذكره الجاحظ من أنّه أراد بالثلاثين البيض، وقال أبو عليّ في " الذّيل[8]: " (أبو ثلاثين) أي قد عرف ما يفسد البيض وما يصلحه للتجربة "، قال[9]: " والنعام تبيض نحو العشر فما فوقها [10]، فأراد بالثلاثين أنّه قد

---

(١) معجم ما استعجم (وجرة) (٤/ ١٣٧٠).

(٢) هكذا جاء في الأصل (أبو عمر)، والمثبت في: معجم ما استعجم (٣/ ٧٧٢) (أبو عمرو).

(٣) الحيوان (٤/ ٣٢٨).

(٤) الرأل: ولد النعامة، وقيل: الحولي منها. ينظر: لسان العرب (رأل) (٥/ ٨٢).

(٥) ينظر: شعر عمرو بن أحمر (١٥٨)، و ينظر: الكامل (١/ ٥٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٦٢٥).

(٦) هكذا في المصباح (١٢٠/ ب) ولم أجد له ترجمة.

(٧) أي مدة تركها لبيضها. ينظر: الصحاح (ترك) (٤/ ١٥٧٧).

(٨) ذيل الأمالي (١٦٤) بتصرف.

(٩) ذيل الأمالي (١٦٤).

(١٠) في الأصل (فوقه).

حَضَن أَبْطُنا "[1].

ويُقال: إنّ الظليم والهقْلَة[2] يَجمعانِ البيض قبل أن يحضناه شهرا، ثم يحضنانه شهرا آخر، فلا يَخرج الرئال من البيض إلّا في شهرين، قال ابن أحمر[3]:

لِهَدَجْدَجٍ جَرْبٍ مَساعِرُه قد عادَها شهرا إلى شهرِ

وأنشد أبوحاتم - في كتاب" الطير " له[4] - لعبد الله بن مالك النهديّ [5] يصف ظليما:

أَحَصّ شَميطٌ قد جرى فوقَ بيضهِ ثلاثينَ يوما حارسا غيرَ نائمِ

فعلى هذا يمكن أن يكون قول ذي الرُّمّة (أبو ثلاثين)، أي: أبو ثلاثين يوما، والأظهر أنْ يكون أراد بـ (الثلاثين) بيضه أو رئاله كما تقدّم، لا سيّما وقد قال في بيت آخر يصف الظليم - أيضا - [6]:

هِبَلّا أبا عشرينَ وَفْقا يَشُلُّهُ إليهِنَّ هَيجٌ مِن رَذاذٍ وحاصِبِ

فكما أنّ المراد بالعشرين في هذا البيت بيضه أو رئاله بدليل قوله (يَشُلُّهُ إليهِنَّ هَيجٌ)، أي: يطرده ويستحثّه تحرّك الرذاذ والريح المثيرة للتراب فكذلك - أيضا - يكون مُراده بـ (الثلاثين) بيضه أو رئاله. وقوله (مُنقلب) أي: قد رعى وانقلب من المرعى، فنفسه قويّة.

مَعْناه: أشار بـ (ذاك) إلى (نَمِش) من قوله قبل[7]:

أذاكَ أم نَمِشٌ بالوشمِ أَكْرُعُهُ مُسَفَّعُ الخَدِّ غادٍ ناشطٌ شَبَبُ؟

يقول: أذاك الثور النمشي شبيه ناقتي في السرعة والنشاط أم هذا الخاضِب المنقلب إلى

---

(1) في الأصل (الظبا) تحريف.

(2) الهقلة: الفتية من النعام. ينظر: لسان العرب (هقل) (15/ 108).

(3) ينظر: شعر عمرو بن أحمر (112)، ينظر: تهذيب اللغة (6/ 40)، وإيضاح شواهد الإيضاح (2/ 625).

(4) كتاب الطير من كتبه المفقودة فيما أعلم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة (1/ 606). وينظر: المصباح (120/ ب).

(5) هو عبد الله بن العبد بن القمير بن سلامة بن زويّ بن مالك النهدي. ينظر: نسب معدّ واليمن الكبير (3/ 50).

(6) ينظر: ديوان ذي الرُّمة (1/ 217) برواية (هبلٍّ أبي) بالجر.

(7) ديوان ذي الرمة (1/ 74).

بيضه أو[1] رئاله مساء ؟، فهو من أجل ذلك مُجِدّ في عَدْوِه[2]، مُجتهد في سيره ليلحقها قبل الليل، وخصّ الذكَر؛ لأنّه أسرع من الأُنثى، ومثل ذلك قول زهير[3]:

أذلك أم شَتِيمُ الوجهِ جَأبٌ   عليه من عقيقتِهِ عِفاءُ؟

عَرَبِيَّتُه: (أذاك): مُرتفع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، و(خاضِب) معطوف على (ذاك)، وتقدير الكلام: أذاك مُشبه ناقتي أم خاضِب ؟، ولا ينبغي – عندي – أنْ يُجعل [خبر][4]ابتداءٍ مُضمر، كأنّه قال: أمشبهها خاضِبٌ ؟، وإن كان ابن يسعون[5] قد حمله على ذلك؛ لأنّ [أم][6]هذه متّصلة، ألا ترى أنّ المعنى: أيّهما مُشبِهٌ ناقتي ؟، وحكمها إذا كانت متّصلة أن يكون ما بعدها / مفردا، أو في تقديره، وليست منفصلة فيكون ما بعدها جملة؛ لأنّ (أم) المنفصلة بتقدير (بل) التي للإضراب، وهمزة الاستفهام، وليس المعنى في البيت على الإضراب.

٦٤/أ

ويجوز أن يرتفع (ذاك) بفعل مُضمر يدلّ عليه المعنى،كأنّه قال: أَيُشبهُ ذاك ناقتي أم خاضِب ؟، إلّا أنّ إضمار المبتدأ أكثر من إضمار الفعل؛ لأنّك إذا أضمرت المبتدأ فالذي في نفسك ما أظهرت؛ لأنّ الخبر هو المبتدأ، وإذا أضمرت الفعل فالذي في نفسك خلاف ما أظهرت؛ لأنّ الفعل ليس بالفاعل.

و(مرتعه) مُرتفع لجريه نعتا على النكرة، وهو (خاضِب)، ويجوز أن يكون مرتفعا بالابتداء[7]، والمجرور الذي هو (بالسِّيّ) في موضع خبره، والجملة في موضع

---

(١) في الأصل (و) إسقاط الهمزة.

(٢) في الأصل (غدوه) بالعين المعجمة، تصحيف.

(٣) ديوانه (٥٩).

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، والإثبات من المصباح (١٩٥/ ب).

(٥) ينظر: المصباح (١٢٠/ أ).

(٦) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٧) في الأصل (بد لابتداء) تحريف.

صفـة (خاضِب)، والوجه الأوّل أولى عند أبي عليّ[1] ومَن أخذ بمذهبه؛ لأنّ المجرور -إذ ذاك- يكون واقعا موقعه، ولا يكون مقدّما من تأخير كما في الوجه الآخر.

وقوله (وهو منقلب) جملة في موضع الحال من الضمير الذي في (أمسى)، وأجاز أبو عليّ القيسيّ[2] في شرحه أبيات هذا الكتاب أن تكون الجملة في موضع خبر (أمسى)، وذلك لا يتصوّر إلّا أن تكون الواو زائدة، وزيادتها مذهب كوفيّ[3]، وقد أخذ به أبو الفتح[4] في بعض المواضع. وممّا استعملت فيه زائدة عندهم قول عبد العزيز بن زُرارة الطائيّ[5]:

دخلتُ على معاويةَ بنِ حَرْبٍ ... وكُنتُ وقد يَئِسْتُ مِن الدخولِ

وقول الآخر[6]:

كُنّا وما تَقضي الحليلةُ بَعلَها ... فـاليوم تَـضربُهُ إذا مـا هـوْ عَـصى

وعلى ذلك حمل الأخفش قول الشاعر[7]

فأصبحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِم ... وليس كُلَّ النوى تُلقي المساكينُ

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه: في المصباح (١٢٠/ أ).

(٢) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٦٢٦/٢).

(٣) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٦٢)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢١٠)، والارتشاف (٣/ ١١٨٣).

(٤) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٦٢).

(٥) شاعر أموي، وفد على معاوية، ومدحه، فوصله معاوية، وسمّاه فتى العرب. تنظر ترجمته في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٩٨)، والأغاني (١٠/ ٩٨). وينظر قوله هذا في: التنبيه على أوهام القالي (٦١)، وهو غير منسوب في: التذييل والتكميل (٤/ ٢٠٩)، وقد سقط من كتاب ضرائر الشعر بتحقيق السيد محمد إبراهيم (٧٢)، بدلالة قول المؤلف فيه "وقول الأخر أنشده الأخفش:

كنا ولا تعصى الحليلة بعلها ... فاليوم تضربه إذا ما هو عصى

الواو زائدة في خبر (كان)، والتقدير: كنت قد يئست، وكنا لا تعصى الحليلة بعلها"، فقوله (والتقدير: كنت قد يئست) يريد به التقدير في بيت عبد العزيز بن زرارة.

(٦) البيت للرخيم العبدي في: عيون الأخبار (٢/ ٣٦٧)، وغير منسوب في: ضرائر الشعر (٧٢)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٠٩).

(٧) البيت نسب لحميد بن ثور، وليس في ديوانه، وهو في: الكتاب (١/ ٧٠-١٤٧)، والمقتضب (٤/ ١٠٠)، وتخليص الشواهد (٢٤٦)، والخزانة (٩/ ٢٧٠).

والصحيح أنّ (أصبح) و(كان) في جميع ما تقدّم تامّات، والواو واو الحال على ذلك حملها أبو عليّ[1].

وحكى أبو عمرو[2]: أنّ الرجل يقول: بعني هذا الثوب، فيقول له المخاطب: وهو لك، قال: أظنّه أراد: هو لك، وهذا - أيضا - قد يخرّج على أن يكون قد عطف قوله (وهو لك) على قول القائل له: بعني هذا الثوب. وعطف الإنسان كلامه على كلام غيره جائز، ومنه قولهم[3]: ربنا ولك الحمد، وكذلك - أيضا - عطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن لم يكونا لمقام واحدٍ سائغٌ عند المحقّقين من النحويّين، وهو مذهب سيبويه بدليل قوله[4]: " واعلم أنّه / لا يجوز: مَن عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلينِ الصالحينِ، رفعت أو نصبت، لأنّك لا تُثني إلّا على مَن أثبتّه وعلمته، ولا يجوز أن تَخلِط مَن تعلم ومَن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنّما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمته".

٦٤/ب

ألا ترى أنّه إنّما علّل امتناع ذلك من جهة جمع الصفتينِ، ولم يبطله من جهة عطف الخبر على الاستفهام، وممّا جاء به من عطف الخبر على الأمر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[5].

وبعد البيت[6]:

شَخْتُ الجُزارةِ مِثلُ البيتِ سائِرُهُ ... من المُسُوحِ خِدَبٌّ شَوقَبٌ خَشِبُ

(١) حكاية المؤلف هذه أثبتها أبو حيان في: التذييل والتكميل (٤/ ٢١٠)، ولم أجدها في المطبوع من مؤلفات الفارسي.

(٢) أي عمرو بن العلاء. ينظر: إصلاح المنطق (٣٦٢)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٨٤).

(٣) ينظر: إصلاح المنطق (٣٦٢)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٨٤).

(٤) الكتاب (٢/ ٦٠).

(٥) الآية (٦٧) من سورة المائدة.

(٦) ينظر: ديوان ذي الرُّمة (١/ ١١٥)، والمصباح (١٢٠/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٧).

الشختُ : الدقيق. و(الجُزارَة): القوائم والرأس والعُنُق. و(المُسُوح): ثياب من شعر أسود. والخَدِبّ : الضخم. والشَّوقَب: الطويل الغليظ. والخَشِب: الجافي الخشن.

١٨٦ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

إذا رأيتَ بوادٍ حَيّةً ذَكَرا   فاذهَبْ ودعني أُمارِس حَيّةَ[٢] الوادي

هذا البيت عزاه بعضهم لعبيد بن الأبرص من القصيدة التي أوّلها[٣]:

طافَ الخيالُ علينا ليلةَ الوادي   مِن آل أسماءَ لم يُلمم بميعادِ

قال ابن يسعون: " ولم أجده ثابتا فيها "، وقيل: هو لحارثة بن بدر بن حُصين بن قَطَن[٤] الغُداني[٥]. وقيل: لأعشى [طرود][٦]، وقيل: هو لجعفر بن قُرط الأسديّ ثُمّ الهرانيّ، كنيته: أبو عامر من قصيدة ثبتت في كتاب "التيجان"[٧] مع خبرٍ.

أتى به شاهدا على أنّ (حيّة) تقع على الذكر بدليل وصفه به، ومثله قول جرير[٨]:

إنّ الفرزدقَ قد سالَ الفُراتُ له   وعَضّهُ حيّةٌ مِن قومِهِ ذَكَرُ

---

(١) التكملة (٣٦٧).

(٢) البيت مختلف فيه – كما بين المؤلف – نسب لعبيد الأبرص، وهو في: ديوانه (٤٨) و نسب لحارثة بن بدر الغداني، وهو في: شعره (٢/ ٣٤٢)، ونسب لأعشى طرود، ولجعفر بن قرط الأسدي. وهو في: المخصص (١٦/ ١٠١) والمصباح (١٢٠/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٨).

(٣) ينظر: ديوانه (٤٧).

(٤) في الأصل (قرط)، والمثبت من: الإصابة (١/ ٣٧١)، وجمهرة أنساب العرب (٢٢٦)

(٥) من بني تميم، قيل: إنّه أدرك النبي ﷺ توفي سنة ٦٤هـ. تنظر ترجمته في: الإصابة (١/ ٣٧١)، وجمهرة أنساب العرب (٢٢٦)، والأعلام (٢/ ١٥٨).

(٦) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، والإثبات من: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٦). وأعشى طرود: هو إياس بن موسى، وقيل: عامر بن سليم بن عامر الطرودي، شاعر إسلامي، توفي سنة ٦٠هـ. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٨)، والخزانة (١/ ٣٤٣)، والأعلام (٢/ ٣٣).

(٧) ينظر: ص (١٥٤). وجاء في الأصل (ابن عامر) تحريف.

(٨) لم أجده في ديوانه، وقد سبق المؤلف في هذه النسبة ابن الأنباري في المذكر والمؤنث له (٤٣٩) والقيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٦). وقد نسب في طبقات فحول الشعراء (٢/ ٤٥٢)، والمخصص (١٦/ ١٠٧) للأخطل، ولم أجده في شعره أيضا.

وقول رؤبة[1]:

كالحيّةِ الأَصيدِ مِن طُولِ الأَرَقْ

وقول الحطئية[2]:

فإيّاكُم وحَيّةَ بَطْنِ وادٍ   هَمُوسِ النابِ ليس لكم بِسِيٍّ

وقول الآخر - أنشده الفرّاء[3]-:

وما تَزدري مِن حَيّةٍ جَبَليَّةٍ   سُكاتٍ إذا ما عَضَّ ليس [بِأَدرَدا][4]

وقول الراجز[5]:

حيّةُ قُفٍّ لاجِئا إلى حُجُرْ

وحكى الكسائيّ [6]: رأيت حيّة على حيّة، أي: ذكَرا على أنثى.

لُغَتُه: الوادي: ما اتّسع من بطون الأرض، وارتفعت أسناده / وطال وعَرُض، وعرضه نحو مئة ذراع و دون ذلك، والقَرِيّ كالوادي لكنّه صغير، ولا يُسمّى واديا لصغره كذا قال أبو حنيفة[7]، وقال غيره: ويسمّى واديا بالسيلان. والحيّة: واحد الحيّات، وقال قاسم بن ثابت[8]، وابن قتيبة [9]: " قيل: إنّ المراد بـ (حيّة الوادي)

٦٥/أ

(١) ديوانه (١٠٧)، وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٦٢٧).

(٢) ديوانه (١٧٩)، وينظر: العضديات (٤٠)، والخصائص (٣/ ٢٢٠)، والمنصف (٢/ ٢).

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث له (١٠)، والبيت لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٤٣٩)، والصحاح (سكت) (١/ ٢٥٣).

(٤) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المذكر والمؤنث لأبي حاتم (٨٦).

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (٧٠).

(٧) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٢١/ أ).

(٨) هو قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي، المتوفى سنة ٣٠٢هـ، له عناية باللغة والحديث، ألف كتاب الدلائل في شرح الحديث، تنظر ترجمته في: البلغة (٢٣٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٥٢). وقوله هذا حكاه أيضا عنه ابن يسعون في: المصباح (١٢١/ أ).

(٩) ينظر: غريب الحديث له (٢/ ١٢٣).

في البيت الأسد، وما حكياه عن هذا القائل هو المراد في شعر جعفر بن قُرط؛ لأنّه قد أبان ذلك بعد[1]، والمِراس[2] :شدّة العلاج،والمِراس -أيضا- : المُصالحة، وأصل المَرْس: دَلك الشيء باليد حتّى يَلينَ.

مَعْناه: يقول: لا تتعرّض للقاء شجاع هو في إقدامه كالأسد، أو في نكارته كالحيّة، ودعني له فأنا أقدر على مقاومته أو مخاتلته منك، ويروى:

إذا سَمِعتَ بوادٍ حيّةٌ ذكرٌ

بالرفع على الحكاية،كقوله[3]:

سَمِعت الناسُ يَنتجِعونَ غَيثا

عَرَبِيَّتُه: في اشتقاق (الحيّة) قولانِ[4]:

أحدهما: أنّها من حَوَيت الشيء، أي: عطفته، سُمّيت بذلك؛ لتلوّنها وانعطافها، وإلى هذا القول ذهب أبو حاتم[5]، وهو باطل بدليل قولهم في النسب إلى (حيّة) : حَيَوِيّ، ولو كان كما ذهب إليه لقالوا: حَوَوِيّ[6].

فأمّا قولهم: (حَوّاء) للذي يجمع الحيّات فليس مشتقّا من لفظ (الحيّة)، بل من حَوَيتُ الشيء : إذا جمعتُه[7].

---

(١) يعني قوله:

إني قصدت ولم تخش الحتوف إلى ... ليث العرين ولم تقصد بميعاد

وسيأتي ذكره.

(٢) جاء المراس مكررا في الأصل.

(٣) صدر بيت لذي الرُّمة، عجزه *فقلتُ لصيدحَ: انتجعي بلالا *وهو في : ديوانه (٣/ ١٥٣٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٠٣)،والخزانة (٩/ ٢٦٨).

(٤) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٧).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) في الأصل (حيوي)، تحريف. ينظر : الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٣٤).

(٧) هذا هو رأي الفارسي في : الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٣٥)، و البغداديات (٢٣٢).

والآخر: -وهو الصحيح- أنّها سُمّيت بذلك؛ لأنّها طويلة العمر، فهي تحيا، وبذلك تُوصف. زعم المتكلّمون في خواصّ الحيوان أنّها لا تموت حتف أنفها، بل لعارض يعرض لها، فهي على هذا مشتقّة من الحياة، وإذا كانت مشتقّة منها كان عينها ولامها ياءين في مذهب عامّة البصريّين[1].

ومن الناس[2] مَن ذهب إلى أنّ أصلها (حَيْوَة)، ثُمّ قلبت الواو ياء، وأُدغمت فيها الياء التي قبلها.

وهذا باطل؛ لأنّه لم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو. فأمّا (الحيوان) فأصله[3]: حَييانِ، إلّا أنّهم أبدلوا إحدى الياءين واوا شذوذا، وسهّل ذلك كراهية اجتماع المثلين، نحو: أَمْلَيتُ[4]، وإنّما خفّفوا بالإبدال لمّا لم يمكنهم التخفيف بالإدغام؛ لكون الكلمة على بناءٍ لا يُدغمُ مِثلُه، ولا بالإعلال في اللام لِما كان يلزم في حذفها، ولما / يؤدّي إليه الحذف من الإلباس، ولا بإعلال العين؛ لأنّ قياسها أن تَصِحّ كما صحّت في (الجَوَلان). ٦٥/ب

وكذلك (حَيوَة) أُبدلت فيه إحدى الياءين واوا شذوذا، وسهّل ذلك فيه كونه علما، والأعلام مجيء الشذوذ فيها أكثر من مجيئه في غيرها من الأسماء.

وذهب المازنيّ[5] إلى أنّ (الحَيَوان) و(حَيوَة) العين فيهما (ياء)، واللام (واو) بقاء مع الظاهر، وهما عنده اسمانِ لم يستعمل منهما فعل، كما قالوا: فاظ يفيظ فيظا وفوظا، فاستعملوا الفعل ممّا عينه ياء، ولم يستعملوه ممّا عينه واو.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنّه قد ثبت إبدالُهم الياء واوا شذوذا، نحو:

---

(١) ينظر: البغداديات (٢٣٢)، وشرح الملوكي في التصريف (٢٦٤).

(٢) ينظر: المصباح (١٢١/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٩).

(٣) كرر الناسخ (فأصله) سهوا.

(٤) قال المؤلف في الممتع في التصريف (١/ ٣٧٣): "إنّما أصلة (أَمْلَلْتُ) فأبدلت اللام الأخيرة ياء هروبا من التضعيف".

(٥) في الأصل (وذهبا المازني) تحريف. و ينظر قول المازني في: المنصف (٢/ ٢٨٤)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٦٩).

جَبيتُ الخراج جباوة، وأمثاله [١]، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء، ولامه واو، و-أيضا- فإنّ (الحيوان) من الحياة، ومعنى الحياة موجود في الحيا (المطر)، قال تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾[٢]، وقد قالوا في تثنية الحيا: (حييانِ) -بالياء- لا غير، فثبت بذلك أنّ الواو في (حيوان) بدل من ياء[٣].

وبعد البيت في شعر جعفر بن قُرط[٤]:

إنّي قَصدتُ ولم تَخْشَ الحُتُوفَ إلى	ليثِ العَرينِ ولم تَقصِد بميعادِ
لم يَسأمِ البأسُ والدنيا مُزَخرَفَةٌ	والناسُ ناسٌ لإصلاحٍ وإِرشادِ
ما حَبَّبَ العيشَ عندي غيرُ واحدةٍ	خوفَ المَذَلَّةِ أنْ تَنزِل بِجَدجادِ

(جَدجاد) : اسم بنته، وثبت في شعره (أن تنزلْ) بالإسكان، قال أبو الحجّاج[٥]: " ويجوز أن يروى (إن تنزل) -بكسرة الهمزة- على الشرط، وحذف الجواب ؛ لأنّه مفهوم ".

وهذا الذي ذكره -أيضا-[٦] قبيح؛ لأنّ حذف جواب الشرط لدلالة ما تقدّم عليه لا يجوز في الكلام إلّا إذا كان فعل الشرط غير مجزوم في اللفظ، نحو قولك: أنت ظالمٌ إن فَعَلْتَ.

---

(١) من أمثال قولهم: (جباوة) : هذا أمر ممضُوّ عليه، أي: ممضيّ، وهي المُضواء، أي: المُضياء، وهو نَهُوّ عن المنكر، أي: نَهيّ. ينظر : سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٨٩).

(٢) الآية (١١) من سورة ق.

(٣) نَعتُ المؤلف رأي المازني بالفساد، وردُّه المبيّن هنا مثبتٌ في : الممتع في التصريف (٢/ ٥٦٩ - ٥٧٠).

(٤) ينظر : المصباح (١٢١/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٩).

(٥) يعني بأبي الحجاج (ابن يسعون). ينظر : المصباح (١٢١/ أ).

(٦) لاحظ أن المؤلف أورد لفظة (أيضا)، ولم يكن لابن يسعون ذكر غير هذا في شرح البيت المستشهد به. ويبدو أنّ المؤلف ربط بين رأي ابن يسعون هذا، ورأيه في الشاهد السابق من أنّ (أم) فيه منفصلة لا متصلة، والذي نص فيه المؤلف بقوله:"ولا ينبغي عندي..، وإن كان ابن يسعون قد حمل على ذلك..". ينظر : ص (٢٣٦).

وقبله في شعر حارثة[1]:

يا كَعْبُ صَبرا فلا تَجزعْ على أَحدٍ ... يـا كَعْـبُ لم يَبـقَ مِنّـا غَـيرُ أجسادِ

يا كَعْبُ ما راحَ مِن قومٍ ولا ابتكروا ... إلّا وللموتِ في آثارهِمْ حادِ

يا كَعْبُ ما طَلَعَت شمسٌ ولا غَرَبَت ... إلّا تُقرِّبُ آجالا لميعادِ

يا كَعْب كم مِن حِمى قَومٍ نَزَلتُ به ... عـلى صَـواعِقَ مِـن زَجْـرٍ وإِيعـادِ

/ (كعب) غلام له كان مُكَرَّما لديه، وقال ذلك له عند موته. ٦٦/أ

١٨٧ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

كأنّ مَزاحِفَ الحيّاتِ فيه ... قُبيـلَ الـصُّبح آثـارُ الـسِّياطِ[3]

البيت للمُتَنَخِّل: مالك بن عويمر بن عُثم[4] الهُذليّ، أتى به شاهدا على أنّ المسموع في جمع (حيّة): (حيّات) بالألف والتاء، ولم يجاوزوا ذلك، فيقولوا: (حيّة) و(حَيّ)، كما فعلوا بأمثاله، نحو: (حمامة) و(حمام)؛ خوفا من اللَّبس؛ لأنّ (حيّا) في الأصل وصفٌ يقع على كُلّ مذكّر من الحيوان.

لُغَتُه: (مزاحِف الحيّات): آثار مَدابّها على الأرض والتوائها، ويروى[5]:

كأنّ مَساحِبَ الحيّاتِ فيه ... قُبيلَ الصُّبحِ مَشْعٌ بالسِّياطِ

(مساحِب)[6]: آثار انسحابها. والمَشع: الضرب.

---

(١) ينظر: ص (٢/ ٣٤٢)، والمصباح (١٢١/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٢٩).

(٢) التكملة (٣٦٧-٣٦٨).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - للمتنخل الهذلي، وهو في: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٧٣)، والمخصص (١٦/ ١٠١)، والمصباح (١٢١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٠).

(٤) قيل: عثم، وقيل: عثمان، وهو شاعر جاهلي محسن. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٦٤٦)، واللآلي (٢/ ٧٢٤)، والخزانة (٤/ ١٥٠).

(٥) هي الرواية المثبتة في: شروح سقط الزند (٤/ ١٤٤٢).

(٦) في الأصل (مساحبه) بالهاء.

مَعْناه: شبّه آثار الحيّات في طريق الماء الذي وصفه قبلُ[1] بآثار السياط في المضروب بها، وخصّ (قُبيلَ الصُّبحِ)؛ لأنّها بعده تَنجَحِرُ وتَستَتِرُ.

عَرَبيَّتُه: الضمير من قوله (فيه) عائد على (ماءٍ)قد تقدّم ذكره،والتقدير: في طريقه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مُقامه؛ لفهم المعنى.

وقبل البيت[2]:

وماءٍ قد وَرَدْتُ أُمَيمَ طامٍ	على أرجائِهِ زَجَلُ الغَطاطِ
قَليلٍ ورْدُهُ إلّا سِباعا	يَخِطنَ المَشْيَ كالنَّبلِ المِراطِ
فَبِتُّ أُنَهْنِهُ السِّرحانَ عنهُ	كِلانا وارِدٌ حَرّانَ ساطي
كأنّ وَغى الخَمُوشِ بجانبيهِ	وَغى رَكْبٍ أُميمَ ذوي هِياطِ

وبعده[3]:

شَرِبْتُ بِجَمِّهِ وصَدَرتُ عنهُ	وأَبيَضُ صارِمٌ ذَكَرٌ إباطي

هذه القصيدة – فيما زعم الأصمعيّ[4] – أجود طائيّة قالتها العرب، وبيتها هو البيت المستشهد به، و[الغطاط][5]: ضرب من القطا. و(يَخِطن): أي يُسرِعن. و(المِراط): التي تمَرَّطَ رِيشُها. وأراد بـ(ساطٍ) أنّه يسطو على صاحبه للإقدام والحاجة إلى الورود؛ لرفع الهيام. والوغى -هنا- : الصوت. و(الخَمُوش) : البَعُوض. والهياط : الصياح، وقال بعضهم[6]: أصله : (الهيات) / من (هَيت)، أي: أقبل، فأُبدلت التاء طاء، وقال ٦٦/ب

---

(١) يعني قوله:

وماءٍ قد وردتُ أُمَيمَ طامٍ   على أرجائه زَجَلُ الغَطاطِ

(٢) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٧٢).

(٣) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٧٣). وجاء في الأصل (حددت) بدل (وردت) تحريف

(٤) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المؤتلف والمختلف (٢٣٥) ، و المصباح (١٢١/ ب).

(٥) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٦) ينظر : المصباح (١٢١/ ب).

كُراع[1]: تهايط القوم: اجتمعوا، وأصلحوا أمرهم، ورواه يعقوب[2]: (ذوي زياط)[3]، وقال: الزياط: الصياح والجلبة[4]، وقال ابن الأعرابيّ: "زايطه: صايحة ونازعه". و(إباطي) منسوب إلى الإبط على غير قياس، أي: تأبّطته.

١٨٨ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[5]:

حَتّى إذا أَسْلَكُوهُم في قُتائدَةٍ   شَلّا كما تَطرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا[6]

البيت لعبد مناف بن رِبْعٍ الهذليّ[7]، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكر من أنّ تاء التأنيث قد تجيء دالّة على عكس دلالتها في باب (تمرة) و(تمر)، ألا ترى أنّ (جمّالة) واقع على الجميع، فإن أردت الواحد أسقطت التاء، فقلت: (جمّال)، و(تمرة) واقعة على المفرد، فإن أردت الجميع أسقطت التاء، فقلت: (تمر).

فإن قال قائل: لعلّ التاء لم تلحق (جمّالة) وأمثاله لما ذكرتم من التفرقة بين الجمع والمفرد، بل لحقته من حيث كان صفة لجمعٍ، ألا ترى أنّ الأصل: كما تطرد الرجال الجمّالة الشُّردا، والجمع وإن كان لذكر قد تعامله العرب معاملة الواحدة من المؤنّث، ومن ذلك قولهم: الرجال وأعضادُها، والنساء وأعجازها.

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٢١/ ب).

(٢) هذه الرواية لم أجدها في المطبوع من مؤلفات ابن السكيت، و هي في: تهذيب اللغة (١٣/ ١٦١)، ولسان العرب (٦/ ١٢٦) أنها رواية ثعلب.

(٣) في الأصل (سياط) بالسين، تحريف.

(٤) في الأصل (السلاح والجبلة) تحريف.

(٥) التكملة (٣٦٨).

(٦) البيت - كما قال المؤلف - لعبد مناف بن ربع الهذلي، وهو في: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥)، والأغفال (٢/ ١١٠)، والعضديات (٩١)، والمصباح (١٢١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣١). ونسبه الأزهري في: تهذيب اللغة (٥/ ٣٩) و(١٠/ ٣٨) لابن أحمر، وهو في: ملحق شعره (١٧٩).

(٧) هو عبد مناف بن ربع الجُربي، شاعر جاهلي، والجربي نسبة لجريب بن سعد بن هذيل. تنظر ترجمته في: رغبة الآمل (٥/ ١٢١)، والخزانة (٧/ ٤٩)، والأعلام (٤/ ١٦٦).

قيل له : الدليل على أنّ الهاء في (جمّالة) دخلت لما ذُكِر من الفرق أنّها من الصفات التي أتت على معنى النسب كـ (دارع) و(لابن)، ألا[1] ترى أنّها غير مأخوذة من فعلٍ، كما أنّ (دارعا) و(لابنا) كذلك، وقياس الصفات التي تأتي على معنى النسب ألّا تلحقها[2] التاء،وإن جرت على مؤنّثٍ، نحو: حائض وطامث، فكان ينبغي على هذا ألّا تُلحَق التاء لو لا ما أُريد من التفرقة بين المفرد والجمع.

وإنّما أدخلوها حين أرادوا التفرقة في صفة الجماعة، ولم يدخلوها في صفة المفرد؛ لأنّ جمع التكسير، وإن كان لمن يعقل قد يعامل معاملة الواحدة من المؤنّث كما تقدّم، فكانت لذلك أحقّ بالتاء.

لُغَتُه : (أَسلَكُوهُم)، أي: ألجئوهم إلى سلوك قتائدة، يُقال: سَلَكَه وأَسْلَكَه بمعنًى. و(قتائدة) : اسم طريق ضيّقة معروفة عن أبي عبيدة[3]، وصَرَفَها / ضرورة، وقال ابن دريد[4] : "هي ثنيّة معروفة، أو موضع "، وقال اليزيديّ عن ابن حبيب[5]" : "قتائدة: جبل بين المنصرف و[الرُّوحاء]" [6]، وقال الأصمعيّ [7]: "كُلّ ثنية : قتائدة"، فعلى قول الأصمعيّ لا يكون صرفُها ضرورة[8]. والشَّلّ: الطرد. و(الشُّرُد): جمع شرود، وهو المستمرّ في نُفوره، وقد يكون جمع : شَريد.

٦٧/أ

(١) من قوله هنا إلى قوله بعد " فكانت لذلك أحق بالتاء " نقله البغدادي في الخزانة (٧/ ٤٤) مسبوقا بقوله (قال أحد شرّاح أبيات الإيضاح).

(٢) في الأصل (التي لا تلحقها) بإقحام التي، والسياق يأباها.

(٣) قال في مجاز القرآن (١/ ٣٣٢): " قتائدة: طريق ".

(٤) الجمهرة (٢/ ٩).

(٥) ينظر : معجم ما استعجم (٣/ ١٠٤٨)، والخزانة (٧/ ٤٣).

(٦) في الأصل (والريحان)، والتصويب من : معجم ما استعجم (٣/ ١٠٤٨)، والخزانة (٧/ ٤٣).

(٧) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : الطرر (١٣١/ب)، والاقتضاب (٣/ ٢٧٤)، والمصباح (١٢١/ب).

(٨) أي تكون مصروفة لانتفاء العلمية منها.

مَعْناه: وَصَفَ هازِمِينَ ومُنهزِمِينَ، يقول: إنّهم أَلجئوا هؤلاء المنهزمينَ إلى سُلُوك قتائدة، وشبّههم في وقت انهزامهم بالإبل المطرودة، وخصّ الشَّريد[1]؛ لأنّها أشدّها إسراعا.

عَرَبِيَّتُه: هذا البيت آخر القصيدة التي هو منها، وفي (إذا) ثلاثة أقوال[2]:

أحدها : أن يكون الجواب الفعل المحذوف، الناصب للمصدر الذي هو (الشلّ)، وكأنّه قال: شلُّوهم شلّا، وهو مذهب الأصمعيّ[3]، وأبي العبّاس المبرّد[4]، وأبي عليّ الفارسيّ[5].

وهو - عندي - ضعيف من جهة المعنى؛ لأنّ الشّلّ إنّما كان قبل إسلاكهم إيّاهم في قتائدة، إلّا أن يريد أنّهم شلّوهم عن قتائدة بعد أن أسلكوهم فيها.

والثاني : أن يكون الجواب محذوفا؛ لفهم المعنى، وشلّ: نصبٌ على الحال، أو على المصدر لـ (أسلك) على الخلاف في ذلك[6] وأشباهه، كأنّه قال: إذا أسلكوهم شالّين لهم استأصلوهم، أو إذا شلّوهم شلّا استأصلوهم، وإلى ذلك ذهب أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش[7]، وأبو سعيد السكّريّ[8]، وأبو عبيدة في كتاب "المجاز"[9].

---

(١) الشريد هنا جمع لا مفرد.

(٢) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٣٠)، والاقتضاب (٣/ ٢٧٤)،والخزانة (٣/ ٤٠ - ٤١).

(٣) ينظر مذهب الأصمعي في : الاقتضاب (٣/ ٢٧٤)، والمصباح (١٢٢/ أ).

(٤) لم أجد قوله هذا في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) ينظر : التعليقة له (٢/ ١٥٢) والعضديات (٩٢) .

(٦) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٣١)، والاقتضاب (٣/ ٢٧٥).

(٧) رأيه هذا لم أجده في كتابه المطبوع الاختيارين، ولم أجد مَن نقله عنه.

(٨) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥).

(٩) ينظر (٢/ ١٩٢).

والثالث: أن تكون[1] (إذا) زائدة، فلذلك لم يأتِ لها بجواب، وكأنّه قال: حتّى سلكوهم [شالّين][2]، وإلى ذلك ذهب أبو عبيدة - أيضا - في كتاب "المجاز"[3] له، وهو أضعف الأقوال؛ لأنّها اسم، والأسماء لا تُزاد.

وهمزة (قتائدة)...[4]، ولم يدلّ على زيادتها دليل، ولا تُحمل على حُطائط وجرائض[5]؛ لقلّتها.

وقبل البيت[6]:

لَنِعمَ ما أَحسنَ الأبياتِ نَهْنَهَةً	أُولى العَديِّ وبعيدا أَحْسَنوا الطَّرَدا
إذ قَدَّموا مِئَةً واستَأْخَرَت مِئَةٌ	وَفْيا وزادَت على كِلتيهِما عَدَدا
[صابُوا بِستَّةِ أَبياتٍ وأَربَعَةٍ	حتّى كأنّ عليهِمْ جابئا لِبَدا][7]
شَدّوا على القوم فاعْتَطّوا أَوائلَهُمْ	جَيشَ الحِمارِ ولاقَوا عارضا بَرِدا
[8]/ فالطَّعْنُ شَغْشَغَةٌ[9] والضَّرْبُ هَيقَعَةٌ	ضَرْبَ المُعَوِّلِ تحتَ الدِّيمَةِ العَضَدا
ولِلقِسيِّ[10] أَزاميلٌ وغَمغَمَةٌ	حِسَّ الجَنُوبِ تَسُوقُ الماءَ والبَرَدا

٦٧/ب

---

(١) في الأصل (يكون) بالياء التحتية، تحريف.

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٣) ينظر: (١/ ٣٧).

(٤) مكان النقط مطموس في الأصل، وهو بمقدار ثلاث كلمات، ويبدو أن المؤلف استفاد هذا النص من ابن جني في التمام (٥٥) حيث قال " وهمزة قتائدة أصل؛ لأنّها حشو [أي وسط الكلمة]، ولم يدل على زيادتها دليل، ولا نحملها على (جرائض) و(حطائط)؛ لقلة ذينك "، فيكون النقص [أصل؛ لأنّها حشو].

(٥) الحطائط: الصغير، والجرائض: العظيم الخَلْق. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه (٥٣)، ولسان العرب (جرض) (٢/ ٢٥٢)، و حطط (٣/ ٢٢٤).

(٦) ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٣ - ٦٧٥).

(٧) أسقط الناسخ هذا البيت، بدليل أنّ المؤلف شرح بعض معانيه بعد.

(٨) اللوحة (٦٧/ ب) جاءت في الأصل متقدمة، مقابلة للوحة (٦٦/ أ).

(٩) في الأصل (شقشقة)، بالقاف، وكذا فيما سيأتي في معناها، وهو تحريف. والتصويب من: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥).

(١٠) في الأصل (والقسي) بإسقاط اللام.

كأنّهم تحتَ صَيفيٍّ لهُ نَحَمٌ   مُصَرِّحٌ[1] طَحَرَت أَسناؤُهُ القَرَدا

البيت عند العرب كناية عن الشرف، قال أبو نخيلة[2]:

ويابنَ بيتٍ دُونَهُ البُيُوتُ

و(العَدِيّ) : الرّجّالة الذين يعدون أمام الجيش إذا حملوا قاله ابن دريد[3]، وقال أبو يعقوب[4] : "العدي : أوّل ما يُدفع من الغارات"، وأنشد البيت. والجابئ: الأسود، يُقال : جَبأ عليهم الأسود إذا خرج من جُحْرِه.واللَّبِد : اللاصق بالأرض. و(اعتطّوا) : شَقّوا.

وقوله (جيشَ الحمارِ): أراد أنّهم كان معهم حمار يَحمل بعض متاعهم. والبِرَد : ذو البَرَد : المَخُوف من السحاب، ولذلك خصّه. والشغشغة : تحريك السِّنان في المطعون. والهيقعة : الضرب بالحدّ من فوق. و(المُعَوِّل) : صاحب العالة، وهي شبه الظُّلَّة يستتر بها من المطر، قال أبو عبيدة[5] : " وهي يتّخذها راعي البَهَم بالحجاز إذا خاف البَرَدَ على بَهَمِه، فيقوم فيَعْتَضِد العَضْدَ من الشجر لبهمه ". والأزاميل : الأصوات واحدتها (أَزمَل)، وزاد الياء اضطرارا. والغماغم: الأصوات التي لا تُفهم. وحِسّ الجنوب: صَوتها.

---

(١) في الأصل (مصحر)، والتصويب من شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥).

(٢) هو يَعمُر بن حزم من بني حمّان التميمي، وقيل: أبو نخيلة اسمه، سمي بذلك؛ لأنّ أمه ولدته تحت نخلة، وهو شاعر عباسي كان عاقا لوالده فنفاه. تنظر ترجمته في : كنى الشعراء (٢/ ٣٠٥)، واللآلي (١/ ١٣٥). وقوله هذا في الأغاني (٢٠/ ٤٢٥).

(٣) ينظر : الجمهرة (١/ ٣٣)، و (٢/ ٢٨٦).

(٤) تهذيب الألفاظ (١/ ٤٨).

(٥) مجاز القرآن (١/ ٣٣١) وفي الأصل (أبو عبيد) تحريف.

١٨٩ - وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

[أَراهُ أَهلَ][٢] ذلك حينَ يَسعى   رِعاءُ الناسِ في طَلَبِ الحَلُوبِ[٣]

البيت - فيما زعم أبو عبيدة[٤] - لضبيعة بن الحارث العبسيّ، ونسبه غيره إلى عنترة، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره...[٥]حلوب، لما ذكره[٦] من " أنّ رعاء الناس لا يسعون في طلب حلوب واحدة "، وقد يمكن أن يُقال: إنّ الشاعر وصفَ زمن شدّةٍ يسعى فيه الجماعة في طلب حلوبة واحدة؛ لإعواز وجودها، فلا يكون له في البيت - إذ ذاك - حجّة،إلّا أنّ أبا عبيدة[٧] روى عِوَضَ (في طلب الحلوب): (في جمع الحلوب)، وهذه الرواية قطعٌ في أنّ (الحلوب) جمعٌ.

لُغَتُه: الرِّعاء: جمع راعٍ، وهو حافظ الماشية، صفة غالبة. و(الحلوب) جمع حلوبة، / وحكى أبو عليّ في " الإيضاح "[٨]عن أبي عمر[٩] أنّه قال: " سمعت أبا عبيدة[١٠]، يقول: الحلوبة تقال للواحدة والجمع، والحلوب لا يُقال إلّا للجمع، ومثل ذلك قَتُوبَة ورَكُوبَة ".

٦٨/أ

---

(١) التكملة (٣٦٨).

(٢) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من المصادر التالية.

(٣) البيت لعنترة بن شداد في: ديوانه (٣٢١)، وينسب - كما قال المؤلف - لضبيعة بن الحارث العبسي، وقال ابن الأخضر في الطرر (١٣١/ ب): "وقيل لطفيل"، ولم أجده في ديوانه. وهو في: المخصص (١٦/ ١٠١)، والمصباح (١٢٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٤).

(٤) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكاه عنه عاصم بن أيوب البطليوسي شارح ديوان عنترة. ينظر: ديوان عنترة (٣١٩)، وابن يسعون في: المصباح (١٢٢/ أ).

(٥) مكان النقط مطموس في الأصل، وهو بمقدار أربع كلمات، ولعلّه (من أنّه يُقال للجمع) بدليل قول الفارسي قبل البيت " وقالوا للجمع: حلوب ".

(٦) التكملة (٣٦٩).

(٧) ينظر: ديوان عنترة (٣٢١).

(٨) التكملة (٣٦٩).

(٩) في الأصل (عمرو) بالواو، والتصحيح من: التكملة (٣٦٩). وهو أبو عمر الجرمي، تلميذ أبي عبيدة.

(١٠) هو ظاهر قوله في مجاز القرآن (٢/ ١٦٥).

وزعم أبو حاتم[1] أنّهم قد يقولون : (حلوب) في المفرد، وأنشد لكعب بن سعد الغنويّ[2]:

يَبيتُ النَّدى يا أُمَّ عمرٍو ضَجيعَهُ إذا لم يَكُن في المُنقياتِ حَلُوبُ

وهذا البيت ظاهر فيما ادّعاه من الإفراد لا نصّ، وقال أبو العبّاس المبرّد[3] : "يُقال : شاةٌ حَلُوبٌ إذا كانت تُحْلَب، ورجلٌ حَلُوبٌ إذا كان يَحْلُبُ الشاة"، قال : "وهو من الأضداد". فجعل (الحلوب) واحدة. وفي "العين"[4] : "ناقة حلوب ذات لبن، فإذا صيّرتها اسما قُلت: هذه الحلوبة لفلان، وقد يخرجون منها الهاء، وهم يعنونها"، وقال اللحيانيّ[5] : "كُلّ فَعُولَة من هذا الضرب من الأسماء تُثبِتُ فيه الهاء إن شئت، وتَحذفُها إن شئت".

مَعْناه: الهاء من قوله (أَراهُ) عائدة على (الأَغَرّ) المتقدّم الذكر[6] في القصيدة وهو اسم فرسه، و(ذلك) إشارة إلى الإدفاء الذي يدلّ عليه (أُدفِئُهُ) في البيت المتقدّم الذي يتّصل به هذا البيت، وهو قوله[7]:

وأُدْفِئُهُ إذا هَبّت شَمالا بَلِيلا حَرْجفا بعدَ الهُبُوبِ

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث له (٧٨).

(٢) هو كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، شاعر جاهلي، وقال البكري: إسلامي، و قال البغدادي: تابعي. تنظر ترجمته في : اللآلي (٢/ ٧٧١)، والخزانة (٨/ ٥٧٤)، والأعلام (٥/ ٢٢٧). وينظر قوله هذا في المذكر والمؤنث: لأبي حاتم (١٢٣)، وللفراء (٦٤)، ولابن الأنباري (٤٨٧).وجاء في الأصل (أيام) بدل (أم) تحريف.

(٣) الكامل: (١/ ٢٠٩).

(٤) العين (٣/ ٢٣٧)

(٥) ينظر : المحكم (علف) (٢/ ١٦٢)، و (حلب) (٣/ ٣٥٤).

(٦) يعني في قوله:

جزى الله الأغرَّ جزاءَ صدقٍ إذا ما أُوقدت نارُ الحرُوبِ

وسيأتي ذكر المؤلف له.

(٧) ينظر : ديوان عنترة (٣٢٠).

أي : أراه أهلا لأن يُدفأ ويُصان إذا طلب الرعاء الحلوب[1] في الإبل لشدّة الزمان.

عَرَبِيَّتُه: (طلب): مصدر مضاف إلى (الحلوب)، وهو مفعول، فيجوز عند البصريّين أنْ يكون (الحلوب) في موضع نصب،ويكون التقدير:في أن يطلبوا الحلوب، ويجوز - أيضا- أنْ يكون في موضع رفع، ويكون التقدير: في أن تُطلب الحلوب، ولا يجوز عند الكوفيّين إلّا أن يكون في موضع رفع على التقدير الثاني، وقد تقدّم تبيين ما احتجّوا به[2]. والدليل على فساد ما ذهبوا إليه عند الكلام على[3] : ❊ الإفلاس و الليانا ❊

وقبل البيتين[4]:

جَزى اللهُ الأَغَرَّ جزاءَ صِدقٍ إذا ما أُوقِدَت نارُ الحُرُوبِ

يَقيني بالجَبينِ وحاجبيهِ وأَنصُرُهُ بمُطَّرِدِ الكُعُوبِ

ثمّ البيتانِ، **وبعدهما**[5]:

فَيَخْفِقُ مَرّةً ويُفيدُ أُخرى ويَفْجَعُ ذا الضَّغائنِ بالأَريبِ

/ (مُطّرد): متتابع،كأنّه يَطَّرِد في اليد للينه واستوائه. والبَليل: الريح الباردة. ٦٨/ب

---

(١) الحلوب هنا مفرد لا جمع.

(٢) قال المؤلف في شرحه الكبير على الجمل (١/ ٢٥٣-٢٥٤) في سياق حديثه عن أقسام المعطوف الذي له لفظ وموضع:".. وقسم لفظه خفض، وموضعه قد يكون رفعا، وقد يكون نصبا، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل متعدٍ إليه،فيكون الموضع رفعا إن قدرت المصدر مضافا لفاعل أو مفعول لم يسمّ فاعله، ونصبا إن قدرته مضافا إلى المفعول..". ولم يذكر خلافا في المسألة، والخلاف الذي أشار إليه هنا من الجزء المفقود، وهو مفصل في : الارتشاف (٥/ ٢٢٦٢)، والتصريح (٣/ ٢٦٦- ٢٦٧).

(٣) من بيت هو:

مخافة الإفلاس والليَانا

نسب لزياد العنبري، ولرؤبة، وهو في : ملحق ديوانه (١٨٧)، والكتاب (١/ ١٩١- ١٩٢)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢٥٤)، والتصريح (٣/ ٢٦٥).

(٤) ينظر : ديوان عنترة (٣٢٠).

(٥) ديوان عنترة (٣٢١).

والحَرْجَف: الشديدة. وفاعل (هبّت) الريح، أي: إذا هبت الريح شمالا، وأضمرها، وإن لم يتقدّم لها ذكر لدلالة الإدفاء عليها، إذ لا يكون إلّا من سببها.

١٩٠- وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

دَوِّيَّةٌ ودُجى لَيلٍ كأنّهُما يَمٌّ تَراطَنُ في حافاتِهِ الرُّومُ[٢]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به ليبيِّن أنّ تأنيث (الروم) فيه كتأنيث (بقر) و (جراد) ونحوهما، من جهة أنّ كُلّ واحد من تاء التأنيث وياءي النسب يُفرَق به بين الواحد والجمع، وقاس على ذلك تأنيث (زنج) و(سِنْد) و أشباههما.

وهذا الذي ذكره جائز لا مقطوع به؛ لأنّ (زِنجا) و(سِندا) و(روما) يمكن أنْ يكون قد حُذف منها ياء النسب، فيكون الأمر كما ذكَرَ، ويمكن أن يكون اسما لهذه الأجناس، وُضِعت عليها، فمَن ذكّر ذهب بها مذهب الجنس، ومَن أنّث ذهب بها مذهب الأُمّة، وإلى ذلك ذهب أبو الحسن الأخفش، قال في " الكبير " له:" وأمّا هذه الأسماء التي وضعت للأجناس فإنّها وُضِعت بالألف واللام، وبغير ألف ولام، تكون معرفة ونكرة، كنحو: (عَرَب) و(العرب)، و(السِّند) و(سند) "، ثمّ قال:" وإن شئت قلت: وضع الاسم بالألف واللام، وأمّا (عرب) و(سند) فحذفت منه ياء النسب".

وإنّما جعل هذه الأسماء في هذا القول الأخير أسماء للأجناس في حال التعريف، ولم يجعلها في حال التنكير كذلك، بل محذوفا منها ياء النسب إجراء لها مُجرى أسماء القبائل والأحياء التي بابها أن تُستعمل معارف؛ لشبهها بها، وتكون الألف واللام فيها

---

(١) التكملة (٣٧٠).

(٢) البيت -كما قال المؤلف- لذي الرمة، وهو في: ديوانه (١/ ٤١٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٠)، والمصباح (١٢٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٣٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٥).

مثلها في (اللّات) و(العُزّى) و(اليَسَع)، وأشباه ذلك.

وإذا كان (روم) و(زنج) و(سند) في حال التنكير محذوفا منها ياءا النسب فلا مانع يمنع من تعريفها بالألف واللام بعد ذلك، فتكون (الروم) و(الزنج) و(السِّند) بمنزلة (الجراد) و(البقر) كما ذهب إليه أبو عليّ.

وإنّما يُقطع بحذف ياءي النسب في المجوس واليهود، ألا ترى أنّ يهوديّا ومجوسيّا منسوبانِ إلى (يهود) و(مجوس)، وهما معرفتانِ، فلولا أنّ اليهود والمجوس جمع / (يهودي) و(مجوسي) بحذف الياءينِ لمّا ساغ دخول الألف واللام؛ لأنّهما لا يدخلانِ على المعارف. ٦٩/أ

لُغَتُه: الدوِّيّة: المفازة الملساء كأنّها الراحة، وكذلك الداويّة عند بعضهم، وروى الطوسيّ[1] أنّ تميما تقول: الدوِّيّة، وأنّ أهل الحجاز يقولون: الداويّة. والدُّجى: سواد الليل. واليمُّ: البحر الذي لا يُدرك قَعْرُه، وقيل: البحر ما كان. والحافات: النواحي. وتَراطُنُ الروم: أصواتُها.

مَعْناه: شبّه الدوِّيّة بالبحر في اتّساعه وانبساطه، والدجى الذي ألبسته بسواد أمواجه، والدويّ المسموع فيها بتراطن أعلاجه[2].

عَرَبيَّتُه: (دَوِّيّة ودُجى لَيلٍ): خبر ابتداء مضمر عائد على (الواصبة) و(ظلّ الأخضر) اللذينِ تقدّم ذكرهما، أي: هما دَوِّيّة ودجى ليل مُشبِهانِ لبحر تَراطنُ في حافاته الرومُ، لأنّ قبله بأبيات كثيرة[3]:

قد أَعْسِفُ النازحَ المَجهُولَ مَعْسَفُهُ ... في ظِلِّ أَخضَرَ يَدعو هامَهُ البُومُ

بينَ الرَّجا والرجا من جَيبِ واصيةٍ ... يَهماءَ خابِطُها بالخوفِ مَعكُومُ

(١) ينظر: المصباح (١٢٣/ أ).

(٢) العلج: الرجل القوي من كفار العجم. ينظر: لسان العرب (علج) (٩/ ٣٤٩).

(٣) ينظر: ديوان ذي الرمة (٤٠١-٤٠٩).

لِلجِنِّ بالليلِ في حافاتها زَجَلٌ كما تَجاوبَ يومَ الريحِ عَيشُومُ
هَنّا وهَنّا ومِن هَنّا لَهُنَّ بها ذاتَ الشمائلِ والأَيمانِ هَينُومُ

العسف والاعتساف: السير على غير بصيرة بالطريق. والظِّل: الستر. والأخضر: الليل الأسود، ويروى[1]: (في ظل أغضَف)، والأغضف: الليل - أيضا - وأصل التغضّف: التكسّر، فكأنّ الليل يَتدلّى ظلامه على لابسه. و(واصية): أرض متّصلة بأخرى،يريد: أنّها واسعة. و(يهاء): لا علمٌ بها يُقتدى به. والخابط: الماشي في الظلام.و(معكوم): مشدود الفمّ بالعِكام، وهي كِمامَة تُربط على فم البعير، أي أنّه لا يتكلّم لشدّة الخوف. والعيشوم - هنا -: شجر يشتدّ صوت الريح فيه. و(هنّا) بمعنى هُنا. و(هينوم): (فيعول) من الهينمة، وهو: الصوت الذي لا يُفهم.

١٩١- وأَنْشَدَ في الباب[2]:

/ فَرَّت يَهودُ وأَسلَمَتْ جيرانَها صَمِّي لِما فَعَلَتْ يَهودُ صَمامِ[3] ٦٩/ب

البيت للأسود بن يَعفُر النهشليّ - فيما ذكر - أبو محمد بن بَرّيّ[4]، أتى به شاهدا على جعل (يَهود) اسما للقبيلة، ولذلك لم يصرفه؛ لأنّ فيه العلميّة والتأنيث، ومثله قول الأنصاريّ[5]:

أُولئك أَولى مِن يَهودَ بِمِدحَةٍ إذا أَنتَ يَوما قُلْتَها لم تُؤَنَّبِ

---

(١) هي رواية الديوان (١/ ٤٠١)، والمصباح (١٢٣/ ب).

(٢) التكملة (٣٧١).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - للأسود بن يعفر، وهو في: ديوانه (٦١)، ومجالس ثعلب (٢/ ٥٢١)، والمصباح (١٢٤/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٧).

(٤) ينظر: التنبيه والإيضاح (٢/ ٦٤).

(٥) البيت بلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٢٥٤)، وللأنصاري دون بيان لاسمه في: ما ينصرف وما لا ينصرف (٨١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٢)، ونسبه ابن هشام في السيرة النبوية (٣/ ٢٤٥) لخوات بن جبير الأنصاري -رضي الله عنه-، وروى عجزه *تراهم وفيهم عزة المجد ترتبا*.

لُغَتُه : (صَمامِ) : اسم الداهية معدول كـ (حَذامِ) و(رَقاشِ)، قال ابن أحمر[1] :

وَرُدُّوا ما لَدَيكُمْ مِن رِكابي ... ولَـمَّا تَأتِكُم صَمِّي صَمامِ

فكنّى بها عن الداهية في هجائه، سُمّيت بذلك؛لأنّها إذا نزلت أَصمَّت آذان الناس، كما قال النابغة[2] :

وتلك التي تَستَكُّ منها المَسامِعُ

وقيل :(صَمامِ) : اسم للحيّة في الأصل؛ لأنّها لا تَعملُ فيها الرُّقى؛ لخُبْثها، فكأنّها صَمّاء لِخُبْثها، فهي لا يُمكن منها الجواب، ثمّ نُقِل إلى الداهية. و(صَمِّي) : دعاء بالصَّمم.

مَعْناه :دعا بالصّمم على الداهية، كما تَصَمُّ هي الأسماع، فكأنّه قال : أَصمَّ الله سَمْعَكِ يا داهية، كما تَصَمِّين الأسماع، وهو نحو قولهم : قتلتني قتلكَ الله، وأوجعتني أوجعكَ الله، وشِبه ذلك ممّا يُدعى فيه على الشيء بمثل فِعله الذي فعله. وليست (الداهيّة) ممّا تُوصف بالصَّمَم في الحقيقة، ولكن من شأن العرب أنْ تُسمّي الجزاء باسم ما يُجازى عليه، قال تعالى : ﴿مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[3] فسمّى جزاء الاستهزاء استهزاء، والعرب تقول: الجزاء بالجزاء، والأوّل ليس بجزاءٍ، وإنّما هو على مزاوجة الكلام.

وقيل : جعل الصَّمم لها؛ لأنّه يَحِقّ منها،كما قالوا : ليلٌ نائم، أي : يُنام فيه.

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر في : شعره (١٤٣)، والمصباح (١٢٤/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٦٥٤).

(٢) عجز بيت للنابغة الذبياني، صدره *أتاني - أبيت اللعن - أنّك لمتني *وهو في : ديوانه (٣٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٩٥).

(٣) الآية (١٥) و (١٦) من سورة البقرة.

وقيل : خاطب بقوله (صَمِّي) أُذُنَه، أي : لا تَسمعي هذا الحديثَ لقبحه، و(صَمامِ) على هذا : اسمُ فعلٍ بمعنى (صَمِّي)، وكأنّه أراد أنْ يقول :صَمِّي يا أُذن صَمِّي، فأبدل (صَمامِ) من (صَمِّي) الثانية لما فيها من التأكيد.

عَرَبِيَّتُه : مَن جعل (صَمامِ) : اسما للداهية فالأجود أنْ يكون من صَمَمْتُ الشيء: إذا سَدَدتَه، يقال : صَمَّ الكَوَّة بحَجَرٍ ، وصَمّ القارورةَ : إذا سَدَّ فمَها حتّى تكون مبنيّة من فعلٍ / ثلاثيٍّ غيرِ مزيد، ويؤدّي معنى الإصمام بعينه، ويجوز أنْ يكون من أَصَمَّ كـ (دَراكِ) من (أَدْرَكَ)، وإنّما كان الأوّل أجود، لأنّ باب (فَعالِ) أن يكون من الأفعال الثلاثيّة غير المزيدة كـ (حَذامِ). ١/٧٠

١٩٢ - وأَنْشَدَ في الباب[1] :

أَحارِ تَرى بُرَيقا هَبَّ وَهْنا كَنارِ مَجُوسَ تَستَعِرُ استِعارا؟[2]

صدر هذا البيت لامرئ القيس، وعجزه للتَّوءَم اليَشكُرِيّ، ونسبه أبو عمر الجرميّ في "الفرخ"[3] للحارث بن تَوءَم اليَشكُرِيّ، أتى به شاهدا على جعل (مَجُوس) اسما للقبيلة، ولذلك لم يَصرفه؛ لأنّ فيه العلميّة والتأنيث.

لُغَتُه :(بُريق): تصغير (بَرق). و(هَبَّ) : لَمَع وبَدا. والوَهْن والمَوهِن : نصف الليل، وقيل : ساعة منه ماضية. و(تَستَعِر) : تَتَّقِد وتَلتَهِب.

مَعْناه : شبّه تَشقّق البرق وانتشاره بنارٍ قد سَعَرَتْها المَجُوس، وخَصّ نار المَجُوس؛ لأنّهم عَبَدَتُها، فنارُهم أعظمُ نارٍ، وقال أبو حنيفة[4]:" خَصّ نار المجوس،

(١) التكملة (٣٧١).

(٢) البيت – كما قال المؤلف – صدره لامرىء القيس، وعجزه للتوأم اليشكري، وهو في : ديوان امرىء القيس (٢/ ٥٠٨)، وأشعار الشعراء الستة (١/ ١١١)، والكتاب (٣/ ٢٥٤)، والمصباح (١٢٤/ ب)، وإيصاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٨).

(٣) ينظر : المصباح (١٢٤/ ب).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

وأراد بها النار التي تكون في دُبر الشتاء، وذلك أنّهم يُوقدونها في ذلك الوقت، ولهم حولها أصواتٌ وزمزمةٌ وعزفٌ، فأراد ما يكون مع البرق من الرعد.

عَرَبِيَّتُه [1]: قال عاصم [2] وغيره [3] ممّن شرح هذا البيت: "صغّر البرق على جهة التعظيم"، وحملهم على ذلك إبلاغه في وصف النار التي شُبّت [4] لقوله (تستعر استعارا)، وتحقيرٌ يُراد به التعظيم لا يقول به إلّا الكوفيّون [5]، ومَن أخذ بمذهبهم، والبصريّون يُنكرونه، ويتأوّلون ما جاء ممّا ظاهره ذلك.

وأمّا قوله (بُريقا) في البيت فمن قَبيل التحقير الذي يُراد به التلطّف وتقريب المنزلة، نحو: أُخَيّ وصُدَيِّقي؛ لأنّه عنده محبوب لما يكون عنه من الخصب، ولا سيّما إن لاح إثر جدب، أو من أفق محبوب [6]. ومن هذا القبيل قولهم [7]: أنا عُذَيقُها المُرَجَّب، وجُذَيلُها المُحَكَّك، وقول أبي الهنديّ [8]:

ومَكْنُ الضِّبابِ طَعامُ العُرَيبِ ... ولا تَشتهيهِ نُفُوسُ العَجَمْ

/ وأمّا قوله [9]: ٧٠/ب

دُوَيهيةٌ تَصفَرُّ منها الأَناملُ

---

(١) في الأصل (غربيته) بالغين المعجمة،تصحيف، وهذا التصحيف قد تكرر من الناسخ في بعض مواضع (عربيته)الآتية.

(٢) هو عاصم بن أيوب البطليوسي المتوفى سنة ٤٩٤هـ، وقيل: سنة ٤٧٤هـ، وقيل غير ذلك، له شرح لديوان المتنبي، وشرح المعلقات، وشرح الأشعار الستة الجاهلية. تنظر ترجمته في: البلغة (١٦٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٤)، والأعلام (٣/ ٢٤٨)، وينظر قوله هذا في: شرح الأشعار الستة له (١/ ٣١٥).

(٣) ينظر: أشعار الشعراء الستة (١/ ١١١)، والمصباح (١٢٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٥).

(٤) في الأصل (شبه) تحريف .

(٥) ينظر: اللباب (٢/ ١٥٨)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٢٨٩)، وشرح المفصل (٥/ ١١٤).

(٦) قول المؤلف هذا مذكور في شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٢٨٩)، والمقرب (٤٧٠).

(٧) هو قول الحباب بن المنذر الأنصاري. ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٨٤).

(٨) هو عبد المؤمن - وقيل: غالب، وعبد السلام - بن عبد القدوس بن شبث الرياحي، وقيل اسمه: أزهر بن عبد العزيز، وقيل: عبد الله بن ربعي الرياحي، شاعر إسلامي. تنظر ترجمته في: الكامل (٢/ ٩٣٧)، واللآلي (١/ ٢٠٨)، والأعلام (٥/ ١١٤). وقوله هذا في: ديوانه (٥٢)، وسيأتي الحديث عنه مفصلا ص (٣٢١).

(٩) عجز بيت للبيد، صدره * وكُلّ أُناسٍ سوف تدخل بينهم * وهو في: ديوانه (٢٥٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٢٨٩)، والخزانة (٦/ ١٥٩).

فإنّه[1] حقّر الداهية،وهو يريد بها المنيّة،وهي أعظم الدواهي إشعارا بدقّتها وخفائها، قال أبو الطيّب[2] :

وما الموتُ إلّا سارقٌ دَقَّ شَخْصُهُ   يَصُولُ بلا كَفٍّ ويعدو بلا رِجْلِ

وأمّا قولهم[3] : (صَكَّةُ عُمَيّ) فإنّهم وإن كَنَوا به عن شدّة الحرّ وعظمه فإنّه تصغير (عَمًى)، أي : صَكَّةَ العَمى، وذلك أنّه من شدّة الحرّ يَعمى،كما تقول : ضرب التَّلَف، أي : الضرب الذي يكون عنه التّلَف، إلّا أنّهم صغّروه؛ لأنّ هذا الاستحرار، وإن كان شديدا فإنّه لا يبلُغ أنْ يكون عَمًى حقيقيّا، وكذا قول[4] أوس بن حجر[5] :

فويقَ جُبيلٍ شامخٍ إن تَناله   بِقُنَّتِهِ حتّى تَكِلَّ وتَعمَلا

إنّما حقّره؛ لكونه صغيرا شامخا، ولذلك وصفه بصعوبة الارتقاء، إذ لو كان عظيما لاتّسعت طُرُقُه، وسَهُل على سالكه[6]، ووقع في أكثر نُسخ " الإيضاح "[7]:

أَحارِ أُريكَ بَرقا هَبَّ وَهْنا

وفي بعضها[8]:

أَحارِ تَرى بُريقا هَبَّ وَهْنا

كما أنشدناه، وكذلك ثبت في شعر امرئ القيس[9].

---

(١) في الأصل (فإنها).

(٢) البيت -كما قال المؤلف- لأبي الطيب المتنبي، وهو في : ديوانه (٢/ ٥٩٨) وجاء في الأصل (ذق) بالذال المعجمة تصحيف.

(٣) ينظر : البغداديات (٥٩١). وجاء في المثل : جاء -وقيل: لقيته- صكة عمي. ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٢٥٧)، وفصل المقال (٥٠٨).

(٤) في الأصل (وقول) بإقحام الواو.

(٥) ديوانه (٨٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٢٨٩)، والمقرب (٤٧٠).

(٦) نصه هذا في : المقرب (٤٧٠)، وشرحه الكبير على الجمل (٢/ ٢٩٠)

(٧) هي الرواية المثبتة في : المصباح (١٢٤/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٨).

(٨) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٤).

(٩) ينظر : ديوانه (٢/ ٥٠٨)، وشرح الشعراء الستة (١/ ١١٢).

والهمزة في قوله (أَحارِ تَرى) للنداء. وحذفُ همزة الاستفهام من (ترى) ضرورة، التقدير: أحارِ أترى؟، ولا يسوغ حذفها في الكلام إلّا مع (أم)؛ لدلالتها عليها، نحو قراءة مَن قرأ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1]، ومن ذلك قول امرئ القيس[2]:

تَروحُ مِن الحيِّ أم تَبتَكِرْ؟

وقول الآخر[3]:

لَعَمرُكَ ما أَدري وإن كُنتُ داريا بسبعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أم بِثمانِ؟

وأجاز ابن يسعون[4] أن تكون الهمزة من (أحارِ) للاستفهام، و(حارِ)[5] منادًى محذوفٌ منه حرف النداء، واعترِّض به بين أداة الاستفهام والمستَفْهَم عنه، وذلك غير سائغ عند المحقِّقين من النحويّين، ولا جاء منه شيء في كلامهم.

ومّا يبيّن لك -أنّ الفصل بينهما بجملة لا يجوز- أنّ العرب إذا جمعت بين أداة الاستفهام وأداة الشرط بَنَتِ الفعل المتأخّر على الشرط، ولم تَبنه على أداة الاستفهام[6]، فتقول: أإن قام زيد يقم عمرو؟، ولا تقول: أإن قام زيد يقوم عمرو؟[7] / قال تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[8]، فقوله سبحانه (فَهُمُ الْخَالِدُونَ) مبنيّ على الشرط، ولا

٧١/أ

---

(١) الآية (٦) من سورة البقرة، وقد قرأ ابن كثير، والزهري وابن محيصن (أَنْذَرْتَهُمْ) بهمزة واحدة من غير مدّ. ينظر: حجة القراءات (٨٦)، والبحر (١/ ٤٨).

(٢) صدر بيت لامرىء القيس - كما ذكر المؤلف - عجزه «وماذا يضُرُّك لو تنتظرْ؟» وهو في: ديوانه (٢/ ٦٢٠)، والأزهية (٣٧)، ورصف المباني (٤٥).

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في: ديوانه (٢٦٦)، والكتاب (٣/ ١٧٥)، وضرائر الشعر (١٥٨).

(٤) ينظر: المصباح (١٢٤/ ب).

(٥) في الأصل (جار) تحريف.

(٦) حكى سيبويه أنّ يونس يبني الفعل المتأخر على الاستفهام لا الشرط، ومن ثَمّ نعته بالقبح، يقول (٣/ ٨٣): "... وأمّا يونس فيقول: أإن تأتني آتيك؟، وهذا قبيح".

(٧) كرر الناسخ جملة (ولا تقول: أإن قام زيد يقوم عمرو) سهوا.

(٨) الآية (٣٤) من سورة الأنبياء.

يجوز أن يكون مبنيًا على همزة الاستفهام، ويكون الجواب محذوفا؛ لدلالة[1] (فَهُمُ الْخَالِدُونَ) عليه؛ لأنّ الفاء الداخلة على (إن) تمنع من ذلك[2]، فالذي يقول: أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ، لا يقول[3]: أنت ظالمٌ فإن فَعَلْتَ.

فدلّ ذلك على أنّ الفصل بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه بجملة اعتراض لا يجوز، إذ لو كان الفصل بينهما جائزا لكان الوجه أنْ يُبنى الفعل المتأخّر على الأسبق من طالبيه في اللفظ، وهو الاستفهام، كما أنّه إذا تقدّم الشرط والقسم بني الجواب على المتقدّم منهما.

١٩٣- وأَنْشَدَ في الباب[4]:

والتَّيمُ أَلْأَمُ مَن يمشي وأَلْأَمُهُم ... ذُهلُ بنُ تَيم بَنُو السُّودِ المَدانيسِ[5]

البيت لجرير، أتى به ليبيّن أنّ (التَّيم) منه بمنزلة (اليَهُود) و(المَجُوس) في أنّه إنّما عُرِّف على حدّ (تَيميّ) و(تَيم)، كما عُرِّف (المَجُوس) و(اليَهُود) على حدّ (مَجُوسيّ) و(مَجُوس)، و(يَهُوديّ) و(يَهُود)، واستدلّ[6] على ذلك بشيئين:

أحدهما: دخول لام التعريف عليه، إذ لو كان عَلَمًا مخصوصا لم يَسُغ دخولها.

والآخر: قوله (وأَلْأَمُهم) فأعاد عليه ضمير الجمع، إذ لا يُمكن أنْ يعود على (مَن يَمشي)؛ لأنّ المعنى ليس على ذلك، من جهة أنّه لمّا جعل التَّيم (أَلأَمَ[7] مَن يَمشي) دخل في ذلك ذهل بن تيم؛ لأنّهم منهم فلم يكن فائدة في أن يقول

---

(١) في الأصل (لدلالته) تحريف.

(٢) بيّن المؤلف في شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٢٠٠) المنع بقوله " الفاء حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها ".

(٣) في الأصل (تقول) بالتاء الفوقية، تحريف.

(٤) التكملة (٣٧٢).

(٥) البيت – كما قال المؤلف – لجرير، وهو في: ديوانه (٣٢٥)، وإيضاح الشعر (٤٧)، والمصباح (١٢٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٩) وقد جاء في الأصل (بن) بدل (بنو) تحريف.

(٦) ينظر: التكملة (٣٧٢)، وإيضاح الشعر (٤٨).

(٧) في الأصل (ألا) تحريف.

بعدُ: (وأَلْأَم مَن يمشي ذُهلُ بنُ تيم)، وإنّما أراد أن يقول: التَّيم الذين هم أَلْأَم مَن يَمشي أَلْأَمُهم ذُهلُ بنُ تَيمٍ.

قال ابن يسعون[1]: " وهذا الذي ذكره أبو عليّ من أنّ (التَّيم) على حدّ (المَجُوس) و(اليَهُود) إنّما هو على طريق الأولى، وإلّا فليس فيما استدلّ به دليل قاطع على ذلك؛ لاحتمال[2] أنْ يكون (التَّيم) اسما عَلَما للحيّ، ودخلت عليه لام التعريف؛ لأنّه مصدر في الأصل، سُمّي به، يُقال[3]: تامَتْه المرأة تَيما استعبده هواها، والمصادر المُسمّى بها الأعلام قد تدخل عليها لام التعريف، نحو: الشِّفاء: اسم امرأة، قال ابن الرِّقاع[4]:

أَرواحٌ [أَمْ][5] بُكرةٌ فاغتِداءُ ... بِديونٍ / لم تَقضِهنّ الشِّفاءُ

٧١/ب

ونحو[6] الفضل، وعاد ضمير الجمع عليه؛ لأنّ (الحيّ) في المعنى جمع، إلّا أنّ الوجه الأوّل أولى، وإنّما كان أولى؛ لأنّ لام التعريف - إذ ذاك - تكون داخلة على (تَيم)، وهو نكرة، وذلك بابها، وإذا جعلته عَلَما للحيّ كان دخولها عليه ضعيفا؛ لأنّ دخول لام التعريف على الأسماء الأعلام التي هي مصادر في الأصل يَقلّ، ألا ترى أنّه لا يجوز دخولها على أكثرها، نحو: زيد، وعون، وقيس وأشباهها، وإنّما قَلّ؛ لأنّ

---

(١) المصباح (١٢٤/ب – ١٢٥/ أ) بتصرف.

(٢) في الأصل (الاحتمال).

(٣) ينظر: المحكم (تيم) (٩/ ٥٢٧) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) هو عدي بن زيد بن مالك العاملي المتوفى سنة (٩٥) هـ. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٦١٩)، ومعجم الشعراء (٧٨)، والأعلام (٤/ ٢٢١). وينظر قوله هذا في: ديوانه (١٥٠).

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من الديوان.

(٦) في الأصل (بجو) بالباء والجيم، وهو تحريف.

بابها ألّا تلحق من الأعلام إلّا ما هو صفة في الأصل كالحارث والعبّاس؛ لتصير بمنزلة الوصف الغالب كالنابغة.

ووجه إلحاقها[1] في العلم الذي هو مصدر في الأصل أنّهم أرادوا أنْ يجعلوه الشيء المسمّى به نفسه.

ويُمكن أنْ يكون الذين ألحقوها هم الذين جعلوا المصدر بمنزلة الوصف، فقالوا : امرأة عدلة، فأنّثوا كما أنّثوا الصفة.

وكذلك عودة ضمير الجمع على (التّيم) إذا جُعِل جمع (تيميّ) أقوى من عودته عليه إذا جُعِل عَلَمًا للحيّ؛ لأنّه -إذ ذاك- وفقه في اللفظ والمعنى، وإذا عاد عليه وهو عَلَم للحيّ كان وفقه في اللفظ لا في المعنى".

قال[2]:"وممّا يدلّ على أنّ جعلَه (التَّيم) في هذا الكتاب بمنزلة (المَجُوس) - إنّما هو على جهة الأولى، لا على أنّه لا يجوز غير ذلك- أنّه قد أجاز في "تذكرته" أن يكون بمنزلة (المَجُوس)، وأن يكون عَلَمًا للحيّ ".

والصحيح -عندي- أنّ (التَّيم) بمنزلة (الفضل)، وليس بمنزلة (اليَهُود) و(المَجُوس) كما ذهب إليه في "الإيضاح"، وفي أحد قوليه في "التذكرة "[3]؛ لأنّ (تَيما) اسما للقبيلة، والمنسوب إلى أسماء القبائل لا يجوز جمعه بحذف ياءي النسب منه، وإنّما يجوز ذلك في المنسوب إلى أسماء الأجناس، ألا ترى أنّه لا يُقال : تَميم وثَقيف في جمع : تَميميّ وثَقيفيّ؛ بدليل أنّهما مَعرِفتانِ، ولوكانا جمعينِ لهما لكانا نكرتينِ، وإذا ثبت ذلك لم يَجز أن يقال في (تَيم) : أنّه جمع (تَيميّ)؛ لأنّه من قبيل المنسوب إلى أسماء القبائل.

(١) في الأصل (إلحاقهما) بالتثنية، والمثبت متفق مع ما قبله، وما بعده.

(٢) المصباح (١٢٥/ أ).

(٣) ينظر : المصباح (١٢٥/ أ).

وممّا يُبيّن أنّ (تَيما) ليس جمع (تيميّ) أنّه معرفة ،ألا ترى أنّك تقول : هو من تَيم المُضريّة ، ولا تقول : هو من تَيم مضريّة، ودخول لام التعريف عليه ليس دليلا على تنكيره ، كما أنّ دخولها على (الفضل) ليس دليلا على تنكيره.

لُغَتُه : (تَيم) : من الأسماء المتكرّرة في قبائل مختلفة، فمن ذلك تَيم بن مُرّة في قريش، فصيلة أبي بكر الصديق ﷺ، وفي الأنصار : تَيم الله بن ثَعلَبة المُلقّب بالنّجار ابن عمرو بن الخزرج بن حارثة، وفي ربيعة : تَيم / الله بن ثعلبة، وفي خَثعَم : تَيم الله بن مُبشِّر بن أكلب، وفي ضَبّة : تَيم بن ذُهل بن مالك بن بكر بن سعد بن ضَبَّة الضَّبيّ، وفي مُضر : تَيم بن عبد مناة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضر، وهذا الأخير هو المراد بـ (تَيم) في البيت.

١/٧٢ أ

مَعْناه : يقول : إنّ التَّيم أَلأَمُ الناس،وإنّ ذُهلا منهم أَلْأَمُهُم، فهو النهاية في اللّؤم.

والبيت من قصيدة هجا بها جرير عمر بن لجَأٍ التيميّ، وهو من ذُهل بن تَيم، وعرّض فيها بِعَدِيّ بن الرِّقاع العامليّ، ولم يُصرّح به؛ لأنّ الوليد بن عبد الملك تهدّده على ذلك؛ لأنّ عديّا كان ذا حظوة[1] عنده[2]، ونفى فيها تَيم الرِّباب، وعديّا أخاه من المِعدِّية، وأشار بذلك لِسَبا[3] لحقهم في الجاهلية.

ووقع في بعض النسخ[4] : (تَيم بن ذُهل) ، وهو خطأ؛ لأنّ عمر بن لجأ المَهجُوّ

(١) في الأصل (حطوة) بالطاء غير المعجمة، تصحيف.

(٢) في الأصل (عنها) ولا يستقيم بها الكلام، والإثبات من المصباح (١٢٤/ ب).

(٣) السَّبا : الأسر ينظر : الصحاح (٦/ ٢٣٧١).

(٤) هي رواية المحكم (تيم) (٩/ ٥٢٨) (مطبعة دار الكتب بيروت).

ليس منهم.

عَرَبِيَّتُهُ: (المدانيس): جمع مُدَنَّس، والياء فيه بدل من النون المحذوفة، والوجه فيه أن يَسلم ولا يُكسّر؛ لأنّه من قبيل الصفة، من حيث كان على أزيد من ثلاثة أحرف، وقد بَعُد ممّا باب التكسير أن يكون فيه، وهو الأسماء، إذ لا يوجد (مُفَعَّل) في كلامهم إلّا صفة، ووجه تكسيره تشبيهه من الأسماء بما كان على خمسة أحرف ممّا قبل آخره مُضعّف، نحو: شَفَلَّح [1].

وقبله [2]:

تَدعوكَ تَيمٌ وتَيمٌ في قُرى سَبأٍ   قد عَضَّ أعناقَهُم قَدُّ الجَواميسِ

وبعدهما [3]:

تُدعى لِشَرِّ أَبٍ يا مِرفقي جُعَلٍ   في الصيفِ تَدخُلُ بَيتا غيرَ مَكنُوسِ

١٩٤- وأَنْشَدَ في الباب [4]:

سَلُّومَ لو أَصْبَحتِ وَسْطَ الأَعْجَمِ

في الرُّومِ أو في التُّركِ أو في الدَّيلَمِ

إذًا لَزُرنـاكِ ولـو بِـسُلَّمِ [5]

---

(١) الشفلح: "الواسع المنخرين العظيم الشفتين". الصحاح (١/ ٣٧٩).

(٢) ينظر: ديوان جرير (٣٢٥) والمصباح (١٢٥/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣٩).

(٣) ينظر: ديوان جرير (٣٢٥) والمصباح (١٢٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٦) وجاء في الأصل (منكوس) تحريف.

(٤) التكملة (٣٧٢).

(٥) الأبيات – كما ذكر – لأبي الأخزر الحماني، وهي في: الحجة للقراء السبعة (٦/ ١٢٠)، والمصباح (١٢٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٠).

هـذه الأبيـات الثلاثـة لأبي الأَخْـزَر الحِـمّانيّ[1]، ولـه نـسبها أبـو عـليّ في "التـذكرة"[2]، أتـى بالثـاني والثالـث منهـا[3] لتعلُّـق الأوّل بهـا، وأتـى بـالأوّل ليُبيّن أنّ (الأَعْجَم) منه إنّما هـو على (أَعجَميّ) و(أَعجَم)، ثـمّ عُرِّف بلام التعريف

.

وهذا الـذي قالـه جائز لا مقطـوع بـه؛ لاحتمال أن يكـون الأمر كما ذكر، وأن يكون (الأَعجَم) اسما للجنس، وكـذلك (أَعْجَـم) على مـا بيّنـاه في (الرُّوم) و(الزِّنج) و(السِّند) وأشباهها[4].

وهـذا الـذي ذكرتـه -مـن أنّ (الأَعْجَـم) يحتمـل أن يكـون عـلى (أَعجَمـيّ) و(أَعجَم) / ثمّ عُرِّف كما ذكره أبو عليّ، وأن يكـون اسما للجنس- إنّما يُتصوّر على مذهب مَن يقول: إنّ الأَعجَميّ يكون بمنزلة العَجَميّ.

٧٢/ب

وأمّا مَن يَفرِق بينهما كـابن قتيبـة[5] فيجعـل العَجَمـيّ المنسوب إلى العَجَـم وإن كـان فـصيحا، والأَعجَمـيّ الـذي لا يُفـصح، وإن كـان عربيّـا فـإنّ الرجـل الأَعجَمـيّ والأَعجَم عنده بمعنًى واحد، وهـو غير الفـصيح،ودخلت يـاء النـسب كـما دخلـت في (أَحمَريّ) و(دَوّاريّ)[6] وأشباههما.

ولا يتصوّر أن يكـون (الأَعجَـم) جمعـا عـلى حـدّ (الرُّوم)؛ لأنّ مثـل (أَحَـمَريّ) و(دَوّاريّ) لم يُجمع بحذف ياءي النسب، بل يُجعل في البيت صفة لموصوف محذوف،

---

(١) هو قتيبة من بني حمان بن عبد العزى التميمي، قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف (٦٣): " راجز محسن مشهور". تنظر ترجمته في: كنى الشعراء (٢/ ٣٠٥)، و الروض الأنف (٢/ ٢٩٨).

(٢) ينظر: المصباح (١٢٥/ ب)، وقد نسبها الفارسي له أيضا في: الحجة للقراء السبعة (٦/ ١٢٠).

(٣) في الأصل (منهما).

(٤) في الأصل (وأشباه).

(٥) ينظر: أدب الكاتب (٣٤).

(٦) في الأصل (داواري) تحريف.

وكأنّه قال : في القوم الأَعجَم، يُقال : قومٌ أعجمُ إذا كانوا غير فصحاء فأبو عليّ على[1] هذا فيمَن يقول : إنّ الأعجميّ يكون بمنزلة العجميّ، ولذلك جعل (الأعجم) بمنزلة (العجم).

وممّن ذهب إلى أنّ الأعجم بمنزلة العجم أبو زيد[2]، وهو الظاهر من قول أبي النجم[3]:

وطالَما وطالَما وطالَما
غَلَبْتُ عادا وغَلَبْتُ الأَعْجَما

لأنّه جعله في مقابلة (عاد).

لُغَتُه : (الدَّيلَم) : يَحتمل أنْ يُريد به الجنس المعلوم، وأن يُريد به الأعداء، والأوّل أظهر؛ لاقترانه بغيره من الأجناس المذكورة معه، ووجه القول الثاني طال عليه أصناف الأمم المخالفين لصنفه،فأتى بصفة عامّة لهم؛لأنّ جميعهم أعداءٌ لصنفه، وروى قاسم بن ثابت[4] :

فِي الرُّومِ أو فارسَ أو في الدَّيلَمِ

والسُّلَّم : الدَّرَجَة والمِرْقاة، يذكَّر ويؤنّث، قال الفرّاء[5] :"كنت أحفظ بيتا

---

(١) في الأصل (فأبق علي علي) تحريف.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) ينظر : ديوانه (٢١١)، والمحكم (عجم) (١/ ٣٤١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٧)، وجاء في الأصل (الأعجاما) تحريف.

(٤) سبقت ترجمته ص(٢٤٠) .و حكاية روايته هذه في : المصباح (١٢٦/ ب)، وهي -أيضا- رواية ابن سيده في : المحكم (عجم) (١/ ٢٠٧).

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث له (٩٧) ونصه " وقد أنشدت بيتا في تأنيث السلم ".

شاهدا على تأنيث السُّلَّم، وأُنسِيته"، قال : أبو سعيد الغاضريّ[1] :"البيت الذي نسيه الفرّاء هو قول الشاعر[2]:

لنا سُلَّمٌ في المَجدِ لا يَرتقُونَها وليس لهم في سورة المَجدِ سُلَّمُ"

مَعْناها : يقول : لو كنتِ بين صنف من هؤلاء الأصناف لم يكن لنا عن زيارتِكِ انكفاف. وأنكر أبو محمد[3]رواية أبي عليّ (ولو بسُلَّم)، وزعم أنّها تصحيف لا وجه لها، قال[4] :" لأنّ السُّلَّم لا يُستعمل في قطع المسافات، إنّما يُستعمل في صعود العلالي المُشرفة، والمواضع / المرتفعة، ألا[5] ترى أنّه لو قال قائل لصاحبه : لو كنتَ ببغداد لَنَهَضْتُ إليكَ ولو بسُلَّم لم يكن [له][6] معنى يُعقل ". ٧٣/أ

قال: "وقد يُستعمل (السُّلَّم) بمعنى السبب، وليس له هنا - أيضا - وجه إلّا أن يقول : ولو بغير سُلَّم، أي[7]بغير سبب يوجب النهوض "، وذكر الرواية الصحيحة (ولو لم نَسلَم)[8].

---

(١) هو محمد بن هبيرة الأسدي، المعروف بـ (صعودا) المنسوب إلى غاضر بن مالك، أحد علماء النحو واللغة على المذهب الكوفي، له كتاب ما أنكرته العرب على أبي عبيد، وما يستعمله الكاتب، ورسالة في الخط، وغير ذلك. تنظر ترجمته في : الفهرست (١١٧)، ومعجم الأدباء (٥/ ٤٧٦). ونصه هذا نقله ابن الأنباري في : المذكر والمؤنث له (٣٠٣)، والقيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٨).

(٢) البيت نسبه ابن الأنباري في المذكر والمؤنث له (٣٠٣) لأوس بن مغراء القريعي، وهو بلا نسبة في : المخصص (١٧/ ١٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٧).

(٣) يريد ابن السيد ، وإنكاره هذا في : الاقتضاب (٢/ ٢٧)، وقد تبعه في إنكاره هذا القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٦٥٧).

(٤) الاقتضاب (٢/ ٢٧-٢٨).

(٥) في الأصل (لا) بإسقاط الهمزة.

(٦) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : الاقتضاب (٢/ ٢٧).

(٧) في الأصل (ولو بغيره سلم أتي) تحريف.

(٨) في الأصل (ولو بسلم) تحريف.

وهذا الرواية ذكرها أبو[1] محمد بن برّيّ[2]،[وهي][3] حسنة، والرواية المشهورة (ولو بسُلَّم)، كما رواها أبو عليّ، وكذلك رواه جماعة منهم قاسم بن ثابت[4]، وهي رواية مستقيمة؛ لأنّ (السُّلَّم) قد يُكنى به عن السبب والحيلة، فكأنّه قال : ولو بحيلة أُكابد بها الأعداء، وقد يمكن أن يكون أشار بذكر (السُّلَّم) إلى عُلُوِّ[5] مَحِلِّها التي هي فيه[6]، كما قال الآخر أنشده ابن الأنباريّ[7] :

رَبَّةُ مِحْرابٍ إذا جئتُها لم أَدنُ حتّى أَرتقي سُلَّما

وكأنّه قال : ولو ارتقينا إليكِ بسُلَّمٍ بعد قطعنا ما بيننا وبينكِ من المسافات البعيدة، فحذف ذلك لدلالة المعنى عليه.

عَرَبِيَّتُه : (سَلّوم) : ترخيم سلّومة : اسم امرأة على لغة مَن نوى ردّ المحذوف، وأنشد الفرّاء[8] في كتاب "المصادر" :

أَلِم بِسَلُّومَةَ أَلِم أَلِمِ
خَلْوَتُها من الحَليلِ والحَمِ

وقوله (في الرُّوم أو في التُّرك أو في الدَّيلَمِ) بجملَته بدل من قوله (وَسْطَ الأَعْجَم)، وساغ إبدال المجرور من (وسط)، وهو منصوب حملا على المعنى؛ لأنّ

---

(١) في الأصل (أبوا) بالتثنية .

(٢) ذكره لهذه الرواية لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : المصباح (١٢٦/ أ).

(٤) ينظر : المصباح (١٢٦/ أ).

(٥) في الأصل (علوم) تحريف.

(٦) هذا هو قول ابن يسعون في : المصباح (١٢٦/ أ).

(٧) ينظر : الزاهر (١/ ٤٣٤)، والبيت لوضّاح اليمن، وهو في : ديوانه (٣٥)، وينسب لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه. وهو في : المحكم (حرب) (٣/ ٢٣٥)، و المصباح (١٢٦/ أ).

(٨) ينظر : المصباح (١٢٥/ ب)، والبيتان لم أتمكن من معرفة قائلهما، وهما في : المصباح (١٢٦/ ب) برواية (من الحميم) بدل (من الحليل)، والأول في : شرح شواهد الإيضاح (٤٤٠).

معنى (وَسْطَ الأعجم) في وسَط الأعجم، وكذلك كلّ ظرف هو منصوب على معنى (في).

١٩٥- وأَنْشَدَ في الباب[1] :

بَل بَلَدٍ مِلءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ[2]
لا يُشْتَرى كَتّانُهُ وجَهْرَمُهْ

الشطرانِ لرؤبة بن العجّاج، أتى بالأوّل منهما لتعلّقه بالثاني، وأتى بالثاني ليُبيِّن أنّ (جَهْرَمه) منه يَحتمل أنْ يكون على حدِّ (جَهرَميّ) و(جَهرَم)، ثم عُرِّف بالإضافة كما عُرِّف ما تقدّم بالألف واللام،وأن يكون على تقدير مضاف محذوف، أي : وبَسْطُ جَهْرَمه.

فأمّا[3] تَسويغه أنْ يكون على تقدير مضاف محذوف فبيِّنٌ؛ لأنّ جَهْرَم - فيما ذكر الطُّوسيّ[4]- : قرية بفارس، ينسب إليها نوع من البُسُط، يُتَّخذ من الشَّعَر، فكأنّه قال : وبُسْطُ جَهْرَمِه.

وأمّا تسويغه أنْ يكون ممّا جُمِع بحذف ياءي/ النسب منه ففيه إشكالٌ من جهة أنّ العرب لا تفعل ذلك في المنسوب إلى أسماء الأماكن، ألا ترى أنّهم لا يقولون في جمع عراقي وحلبي وبغدادي : عراق ولا حلب ولا بغداد، وإنّما يفعلون ذلك في المنسوب

٧٣/ ب

(١) التكملة (٣٧٣).

(٢) الشطرانِ -كما قال المؤلف- لرؤبة، وهما في : ديوانه (١٥٠)، والبصريات (١/ ٦٩٧)، وإيضاح الشعر (٦٢)، والمصباح (١٢٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤١).

(٣) من قوله هنا إلى قوله بعد " من قبيل الحذف الوارد في الشعر " نقله البغدادي في شرح أبيات المغني (٣/ ٦-٨) قائلا : "قال أحد شراح الإيضاح "، و "انتهى كلام شارح أبيات الإيضاح".

(٤) ينظر : المصباح (١٢٦/ أ).وقال الحموي في معجم البلدان (٢/ ١٩٤) : " جَهْرَم.. اسم مدينة بفارس يعمل فيها بسط فاخرة".

إلى الأسماء الأجناس، نحو : روم وعرب وإنس وجِنّ، فأمّا قولهم : هنديّ وهند فإنّهم لم ينسبوا إلى (هند) حتّى صيروه اسما للجيل.

واستدلّ على ذلك أبو الحسن الأخفش في " الكبير له " بأنّك تقول : هؤلاءِ هند، قال : وليس ذلك على نيّة حذف مضاف، إذ لو كان على ذلك لَرُوعِيَ لفظ المثبت، فقيل : هذه هند،كما يُقال : هذه القرية فَعَلَت كذا، فلمّا قالوا : (هؤلاء) دلّ ذلك على أنّهم صيّروا (هندا) اسما للجيل، كما أنّهم لمّا صيّروا تميما اسما للحيّ، قالوا : هؤلاء تميم، ولو كان على حذف مضاف خاصّة، لقالوا : هذا تميم، كما يقولون : المسجد صلّى، يُريدون : أهل المسجد.

والجواب عن ذلك أن يُقال : (جَهْرميّ) و(جَهْرَم) بمنزلة (هنديّ) و(هند)؛ لأنّ أبا حاتم [1] والزياديّ [2] زعما أنّ (الجَهْرَم) - أيضا - البِساط من الشَّعَر،وجمعه جَهارم، فإنّما نُسب إلى (جَهْرَم) بعد أن جُعلت اسما لهذا الصنف من البُسُط المصنوع بها، كما نسب للهند بعد أن جُعلت اسما لأهلها.فجاز[3] أن يقال في جمع (جَهْرَمي): (جَهْرَم)،كما جاز أن يقال في جمع (هندي) : (هند).

وذهب ابن يسعون[4] إلى أنّه لا يحتاج في البيت إلى حَمْل (جَهْرَمه) على حذف ياءي النسب، أو تقدير مضاف محذوف على ما حكاه أبو حاتم والزيادي من أنّ (جَهْرَما) اسم للبِساط نفسه.

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٢٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٩).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي المتوفى سنة ٢٤٩هـ. له كتاب : شرح نكت سيبويه، والأمثال، وأسماء السحاب والرياح والأمطار وغيرها. تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين (٩٧)، والفهرست (٩١)، والأعلام (١/ ٤٠).وقوله هذا محكي عنه في: المصباح (١٢٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٩).

(٣) في الأصل (لجاز)، والمثبت متفق مع السياق.

(٤) ينظر : المصباح (١٢٦/ ب).

وذلك باطل؛ لأنّ المعنى على الجمع، وذلك لا يتصوّر إلّا بتقدير مضاف محذوف يدلّ على الجمع، أو حذف ياءي النسب.

وأمّا ما ذهب إليه بعضهم[1] من أنّه أراد: (كتّانه وجَهرَميّه)، حذف ياءي النسب، وهو يريدهما، وجعل ذلك مثل قول العجّاج[2] - وذكر فَرَسا أُنثى -:

تَكادُ تَدري القَيقَبان المُسْرَجا

أراد: القيقبانيّ، فحذف الياءين. والقيقبانيّ: السَّرْج، منسوب إلى القَيقَب، وهو شجر تُتّخذ منه السُّروج - فليس بشيء؛ لأنّ حذف ياءي النسب على هذا الوجه ليس بقياسٍ، وإنّما هو من قبيل الحذف الوارد في الشعر، نحو قوله[3]:

قَواطنا مَكّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي

يريد: الحمام.

لُغَتُها: (الفِجاج): جمع فَجٍّ، وهو الطريق الواسع بين الجبلينِ، وقال ثعلب[4]: "هو ما انخفض من الطريق". والقَتَم والقَتام: الغُبار، وأجاز ابن جنّي[5] أن يكونا لُغتينِ، وأن/ يكون حذف الألف ضرورة،كما حذفها الآخر من (الله) في قوله[6]:

74/أ

أَلا لا باركَ اللهُ في سُهيلٍ   إذ [ما] اللهُ باركَ في الرجالِ

---

(1) هو قول الأصمعي. ينظر: شرح أبيات المغني (3/ 6).

(2) ينظر: ديوانه (2/ 75)، والجمهرة (3/ 413)، وشرح أبيات المغني (3/ 6).

(3) البيت للعجاج في: ديوانه (1/ 453)، والكتاب (1/ 26، 110)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (2/ 551، 573).

(4) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (فج) (7/ 161).

(5) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (1/ 180).

(6) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الخصائص (3/ 134)، وضرائر الشعر (131)، والممتع في التصريف (2/ 611)، والخزانة (10/ 341) والشاهد في صدر البيت. وما بين القوسين سقط من الأصل

وكأنّ الذي حمله على ذلك أنّه لم يُحفظ (القَتَم) بغير ألف إلّا في الشعر. والكَتّان: عربيّ، وسمّاه الأعشى كَتْنا[1]، فقيل[2]: لغة، وقيل[3]: ضرورة.

مَعْناهُما: شبّهه بالبسط الجهرميّة (القَتام)، وتربه بالسراب (الكَتّان)، ولذلك قال (لا يُشترى)، وهو نحو قول امرئ القيس[4]:

إذا أَظهَرَت تُكسى مُلاءً مُنَشَّرا

عَرِيتُهُما: (بلد): مخفوض بـ (رُبّ) المضمرة، وهي متعلّقة بـ[5] (قَطَعْتُ) من قوله بعد أبيات كثيرة[6]:

قَطَعْتُ أمّا قاصدا تَيَمُّمُهْ

إلى ابنِ مجْدٍ لم يُخَرَّق أَدَمُهْ

ويروى[7]: (قاصدا تَأَمُّمُه)، وهما بمعنًى واحد. وحمله (وجَهْرَمه) في أحد الوجهينِ – على أن يكون تقديره (وبَسْطُ جَهْرَمِه) – لا يتصوّر إلّا أن يكون أراد أن يضيف الأوّل، وهو (بُسْطُ)، فأضاف الثاني، على حدّ قولهم: هذا حَبُّ رُمّاني، ألا ترى أنّه ليس للبلد الذي قطعه (جَهْرَم)، وإنّما له من القَتام بَسْطُ جَهرَمٍ، أي: شبهها.

---

(١) يعني في قوله:

هو الواهبُ المُسمِعاتِ الشرُو ... بَ بين الحرير وبين الكَتَنْ

ينظر: ديوان أعشى قيس (٢١).

(٢) ينظر: المحكم (كتن) (٦/ ٤٩٧).

(٣) ينظر: الصحاح (كتن) (٦/ ٢١٨٦)

(٤) عجز بيت له، صدره * تُقَطِّعُ غيطانا كأنّ مُتُونها * وهو في: ديوانه (١/ ٤١٨)، وينسب لعمرو بن أحمر، وهو في: شعره (٨١).

(٥) في الأصل (من).

(٦) ينظر: ديوان رؤبة (١٥١) والمصباح (١٢٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٢).

(٧) ينظر: المصباح (١٢٦/ ب).

وبعد الشطرينِ اللذينِ أنشدهما أبو عليّ[1] :

يَجتابُ ضَحضاحَ السرابِ أَكَمُه
خارِجَةً أعناقُهُ ولَمَّمُه
بعدَ ا[ئتزارٍ][2] فيه أو تَعَمُّمُه
تَهفو بإنسانِ البصيرِ طَسَّمُه

وعنى (بابن مَجدٍ) : أبا العبّاس السفّاح، أو المنصور أخاه. وأراد بقوله (لم يُخرِّق أدَمُه)، أي : لم يقدح في عرضه. و(تَيَمُّمُه) : مرتفع بـ(قاصد) الذي هو من صفة الأَمّ، وأضاف التيمّم إلي الحدث مجازا واتّساعا.

باب ما دخله تاء التأنيث، وهو اسم مفرد، لا هو واحد من جنسٍ، كـ(تمرة) و(تمر)، ولا له ذكر كـ (مرأة) و(مرءٍ)، ولا هو بوصف.

١٩٦- أَنْشَدَ أبو عليّ في هذا الباب[3] :

وما ذَكَرٌ فإنْ يَكبرْ فأُنثى شَديدُ الأَزْمِ ليس بذي ضُروسِ[4]

هذا البيت غُفْلٌ، أتى به شاهدا على ما ذكره من أنّهم رُبَّما عبّروا عن (غُرْفَة) وأمثالها بالتأنيث للعلامة الكائنة في لفظ الكلمة.

ووجه[5] الدلالة في البيت أنّه لم يُرِد أنّ (القراد) حدثت فيه أنوثة حين كَبِر بعد أن كان ذكَرا، وإنّما أراد أنّه حدث له اسم فيه علامة تأنيث فوصفه بأنّه أُنثى لذلك.

---

(١) ينظر : ديوان رؤبة (١٥٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٩).

(٢) ما بين القوسين بياض في الأصل، والإثبات من الديوان.

(٣) التكملة (٣٧٣).

(٤) البيت نسبه البكري في التنبيه (٣٠) لبياض (وهو ابن سويد بن الحارث الكلبي، جاهلي، أدرك الإسلام في عهد عمر. ينظر : الإصابة (١/ ٣٤٩))، وهو في : البصريات (١/ ٣٨١)، والمصباح (١٢٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٣).

(٥) في الأصل (ووجهه) بزيادة هاء.

لُغَتُه : الأزْم : العَضُّ. والضروس : جمع / ضِرس، وهو مُذكَّر لا غير عن الأصمعيّ[1]،وغيره يقول[2] : إنّه يُذكّر ويؤنّث،ويحتجّ على تأنيثه بقول دُكَين[3] : 74/ب

اجتمعَ الناسُ وقالوا : عُرْسُ   فَفُقِئَت عَينٌ وطَنَّتْ ضِرْسُ

وردّ ذلك الأصمعيّ، وقال:" إنّما هو وطَنّ الضِّرس ".

مَعْناه : هو بيت لُغْزٍ -كما ذكره أبو عليّ[4]- وأراد به القراد؛ لأنّه يُسمّى صغيرا (قراد)، والقراد لفظ مذكّر، وإذا كَبر سُمِّي حَلَمَة، والحلمة لفظٌ مؤنّث، ولم يُرد أنّ (القراد) في حال صغره ليس له إلّا اسم مذكّر، ولا في حال كِبَره إلّا اسم مؤنّث، وإنّما أراد أنّه يكون له اسم مذكّر في حال الصغر، واسم مؤنّث في حال الكِبَر، ولم يَتعرّض إلى عكس ذلك، هل هو موجود له أو غير موجود ؟. ولو ألغز بعكس ذلك لأمكن، ألا ترى أنّ الأصمعيّ[5] حكى أنّ أوّل القُراد : قَمْقامَة، وذلك إذا كان صغيرا جدّا،ثمّ حَمْنانة، ثمّ قُراد،ثمّ حَلَمَة،ثمّ عَلّ،وطِلْح.

فعلى هذا يَصحّ أن يُقال فيه: إنّه أُنثى في حال صغره من حيث يقال له -إذ ذاك- : قَمْقامَة، وذكَرٌ في حال كِبَره؛ لأنّه يقال -إذ ذاك- : عَلّ وطِلْح.

وقد يمكن أنْ يقال :إنّه بنى اللُّغز على أشهر أسمائه؛ لأنّ أشهرها (قُراد) و(حَلَمَة).

---

(1) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (130)، ولابن الأنباري (214).

(2) ينظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (130).

(3) هو دكين بن رجاء الفقيمي، راجز أموي، توفي سنة 105هـ. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (2/ 595)، ومعجم الأدباء (3/ 321)، والأعلام (2/ 340). وينظر قوله هذا في : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (130)، ولابن الأنباري (214)، وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (130/ أ).

(4) ينظر : التكملة (373).

(5) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في : الصحاح (حمن) (5/ 2104)، والمصباح(126/ ب).

عَرَبِيَّتُه : (شـديدُ الأَزم) : خبرُ ابتداء مضمرٍ، أي : هـو شـديدُ الأَزم، ولـيس بصفة لـ(ذكَر)؛ لأنّ المعنى ليس على ذلك، ألا ترى أنّه لم يُرد أن يَصفه بشدّة الأزم [1]، وهو ذكرٌ خاصّة، بل أراد وصفه بشدّة الأزم على كلّ حال.

١٩٧- و أَنْشَدَ في الباب[2] :

إنِّي وَجَدتُ بني سَلمى بمنزلةٍ مِثلَ القُرادِ على حاليهِ في الناسِ[3]

هذا البيت - أيضا - غُفْلٌ، أتى به مُؤكّدا لمعنى البيت الذي استدلّ به قبلُ على ما ذكره من أنّهم رُبّما عبّروا عن الشيء بالتأنيث لوجود علامة التأنيث في اللفظ الواقع عليه.

لُغَتُه : (الناس) : اسم جمعٍ للإنس والجنّ، وكذلك أناس، قال الفرّاء[4] في قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾[5] : "الناس -ها هنا - قد وقعت على الجِنَّة والأنس، كقولك : يُوسوس في صدور الناس جِنّهم و إنسِهم".

وحكى الفرّاء -أيضا- عن بعض العرب أنّه قال -وهو يُحدِّث- : "جاء قومٌ من الجِنّ فوقفوا، فقيل : مَن أنتم ؟ فقالوا : أُناس من الجنّ".

قال الفارسي[6] : "وممّا يدلّ على صحّة ذلك ما جاء في بعض / الرواية من قول الشاعر[7] -وهو يخاطب الجِنّ- : ٧٥/أ

---

(١) في الأصل (الاسم)، تحريف.

(٢) التكملة (٣٧٤).

(٣) البيت نسبه البكري في التنبيه(٣٠) لبياض (سويد بن الحارث الكلبي)، وهو بلا نسبة في : المخصص (١٦/ ١٠٣)، والمصباح (١٢٦/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٣).

(٤) معاني القرآن له (٣/ ٣٠٢).

(٥) الآية (٦) من سورة الناس.

(٦) الحلبيات (١٦٦).

(٧) البيت لشمير - وقيل : سمير ، وقيل : سهم ، وقيل : شمّر - بن الحارث الضبي، وقيل : لتأبط شرا ، وهو في : ديوانه (٢٥٧)، والنوادر في اللغة (٣٨٠)، والكتاب (٢/ ٤١٠)، والخزانة (٦/ ١٦٧).

فَقُلْتُ :إلى الطعامِ فقال منهُم　　أُناسٌ : نَحسِدُ الإنسَ الطَعاما"

مَعْناه : يقول :إنّهم يُولـدون ذُكرانا،فإذا شبّوا صاروا إلى مثل حال الإناث، فشبّه انتقال حالهم بانتقال اسم القراد من التذكير إلى ما دونه، وهو التأنيث، ويحتمل – أيضا – أنْ يريد أنّهم لا يَعرون من نقص، كما أنّ القراد لا يعْرى من نقص، إمّا[من] نقص الصغر، أو من نقص التأنيث في الكبر.[1]

عَرَبيَّتُه : قوله (مِثل القُراد) على تقدير مضاف محذوف، أي مثل منزلة القُراد في الهَوام.

١٩٨- وأَنْشَدَ في الباب[2] :

وَكُنّا إذا الجَبّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ　　ضَرَبْناهُ تحتَ الأُنثيينِ على الكَرْدِ[3]

البيت للفرزدق، ونسبه الجرجانيّ القاضي في " الوساطة "[4] للتغلبيّ، وأنشده :

وَكُنّا إذا الجَبّارُ نَبَّ عَتُودُه　　ضَرَبْناهُ دونَ الأُنثيينِ على الكَرْد

وكما أنشده الجرجانيّ ثبت في ديوان شعر الفرزدق[5].

أتى به -أيضا- شاهدا على ما ذكره من أنّهم قد يُعبّرون بالتأنيث من أجل اللفظ، ألا ترى أنّه قد عبَّر بـ (الأُنثيينِ) عن الأذنين؛ لقولهم : هي الأُذن وأُذينة، ومثل ذلك -أيضا- قولهم للخُصيتينِ : (أُنثيانِ) للتأنيث اللاحق لفظ (الخُصية)، وقد جاء

---

(١) مابين القوسين زيادة مني يقتضيها سياق كلامه الآتي.

(٢) التكملة (٣٧٤).

(٣) البيت – كما قال المؤلف – للفرزدق في : ديوانه (٢١٠)، وينسب للتغلبي (عمرو بن حنّي)، ولذي الرمة، وليس في ديوانه، وهو في : الحجة للقراء السبعة (٢/ ٥٦)، والمصباح (١٢٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦١)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٤).

(٤) ينظر : ص (٤٦١) وروى فيه (القيسي) بدل (الجبار)، و(دون) بدل (تحت).

(٥) المثبت في ديوانه (٢١٠) *وكُنّا إذا القيسي نَبَّ عَتُودُه*.

عنهم ما هو أشدّ من ذلك، وهو معاملتهم الاسم الواقع على الذكر الحقيقيّ معاملة المؤنّث لوجود علامة التأنيث في لفظه، ومن ذلك قوله -أنشده الفرّاء- [1] :

أَبوك خليفةٌ وَلَدَتْهُ أُخرى   وأنتَ خليفةٌ ذاك الكَمالُ

والوجه أن يقال : وَلَدَه آخَر، فـ (الخليفة) من جِهة المعنى واقع على مذكّر، إلّا أنّه عُومِل معاملة المؤنّث بالنظر إلى لفظه، قال الفرّاء[2] : "ولا يجوز هذا النحو إلّا في الاسم الذي لا يقع عليه فلان -يعني النكرة- فأمّا قول الشاعر[3] :

وعَنترةُ الفَلحاء جاء مُلَأَّما   كأنّه فِنْدٌ مِن عَمايةَ أَسْوَدُ

فحمله على أن يكون أطلق عليه اسم شَفَته (الفلحاء) تعظيما لها، قال : "وسمعت أبا ثروان [4] يقول لرجل من بني ضَبَّة : "هذا عينان قد جاء"، وكان عظيم العين، قال : "وقال بعض العرب لرجل أقصم الثَّنيَّة : قد جاءتكم القصماء ".

وهذا نحو ما قاله سيبويه[5] من أنّك قد تقول / للعظيم البطن : ما هذا إلّا بطنى .   ٧٥/ب

لُغتُه : (الجبّار) من الملوك : العاتي المُتكَبِّر عن يعقوب[6]، والجبار : المتكبِّر الذي لا يرى لأحدٍ عليه حقا، وكلّ عاتٍ -أيضا- : جبّار، والجبّار : المُتَسَلِّط الفتّاك في غير حقّ، قال تعالى : ﴿إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾[7]، وهو -أيضا- العظيم

---

(١) ينظر : معاني القرآن له (١/ ٢٠٨)، والبيت لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : تهذيب اللغة (٧/ ١٧٤)، والزاهر (٢/ ٢٣٠) وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٦/ أ).

(٢) معاني القرآن له (١/ ٢٠٩) بتصرف.

(٣) البيت لشريح بن بجير التغلبي : في التنبيه (٣٠) : وبلا نسبة في : المحكم (فلح) (٣/ ٢٦٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٢)، وجاء في الأصل (الفلجاء) بالجيم، تصحيف، و(كأنك) بضمير الخطاب، تحريف.

(٤) هو علي بن إبراهيم العكلي، أعرابي فصيح له كتاب : خلق الفرس، ومعاني الشعر. تنظر ترجمته في : الفهرست (٧٣)، ومعجم الأدباء (٤/ ٣٦٨)، والوافي بالوفيات (١١/ ٧).

(٥) قوله هذا لم أجده في الكتاب.

(٦) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في المصباح (١٢٧/ أ).

(٧) الآية (١٩) من سورة القصص .

القويّ عن اللحياني[1]، وكلّ ذلك راجع إلى معنى التكبّر. والتّصعير: إمالة الخدّ عن النظر إلى الناس تهاونا من كِبْر، كأنّه مُعْرِض. و(الكَرْد): العُنُق، وقيل: أصله، وقيل[2]: مُجْتَمَع الرأس على العنق، فارسيّ معرّب[3].

مَعْناه: كنّى بالضرب للجبّار عن ركوبهم إيّاه بالإذلال والاحتقار، ومثل ذلك قوله -أيضا-[4]:

وكُنّا إذا الجَبّار صَعَّرَ خَدَّه   أَقَمنا له مِن صَغْرِهِ فتَقَوَّما

ويروى بيت الفرزدق -أيضا-[5]:

وكُنّا إذا القَيسيّ نَبَّ عَتُودُه

أي: اِدَّرَكَ[6]، والمراد بالقيسيّ: جندل بن الراعي النُّميريّ، وضَرَبَ العَتُود مثلا لأَشَره، وضعفه عن الذبّ عن نفسه.

عَرَبيَّتُه: قيل: (الجبّار): أحد ما جاء من (أفْعَل) على (فعّال)؛ لأنّه من (أجْبَرَ) إذا أكرَه، وقيل: (الجبّار) هو المنيع من قولهم للنخلة: جبّارة إذا فاتت الأيدي، و هذا أولى؛ لأنّ (فعّالا) من (أفعَل) قليلٌ، وذكر أبو الفتح[7] أنّه يُقال: جبر بمعنى أجبر.

---

(١) ينظر: المحكم (جبر) (٧/ ٢٨٤).

(٢) ينظر: المحكم (كرد) (٦/ ٤٦٥).

(٣) ينظر: المعرب (٥٣٤).

(٤) البيت للمتلمس في: ديوانه (٢٤)، وقيل: لعمرو بن حني التغلبي، وهو في: الأصمعيات (٢٤٥)، ونسبه ابن يسعون في: المصباح (١٢٧/ أ) للفرزدق، وهو في: الحماسة البصرية (١/ ٤١)، ولسان العرب (صعر) (٧/ ٣٤٥).

(٥) هي رواية الديوان (٢١٠)، وأدب الكاتب (٣٨٤).

(٦) أي بلغ المنتهى.

(٧) الفسر (٣/ ٥٢٢)، والمحتسب (٢/ ٣٠٣).

وإذا ثبت ذلك كان (جبّار) منه، ورَفعُ (الجبّار) في مذهب سيبويه[1] بفعلٍ مضمرٍ يُفسِّره ما بعده، وفي مذهب الأخفش[2] بالابتداء، و(صَعّر خَدَّه): في موضع خبره.

١٩٩ - و أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[3]:

أَورَدَ حُـذّا تَسبِقُ الأَبصارا[4]

وكُلَّ أُنثى حَمَلَت أَحجارا

هما للعجّاج، وليس قوله (وكُلَّ أُنثى) متّصلا بقوله (أَورَدَ حُذّا)، وإنّما قَرَنَه به؛ لأنّه معطوف عليه، وموضع الشاهد قوله (وكُلَّ أُنثى) يعني المنجنيق، فعبَّر عنها بالأنثى لمّا كانت محكوما لها بحكم المؤنّث، كما عبّر عن (الحَلَمَة) بالأنثى؛ لأجل علامة التأنيث اللاحقة لها، قال زفر بن الحارث[5]:

لقد تَرَكَتني مَنجَنيقُ ابن بَحْدَلٍ أَحِيدُ مِن العُصفورِ حينَ يَطيرُ

لُغَتها: (الحُذّ): جمع (أَحَذّ)، وهو السهم الخفيف.

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ١٣٤)، ومذهب سيبويه هنا هو مذهب البصريين عدا الأخفش يرفعون الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية على الاشتغال، وذلك بتقدير فعل مضمر يفسره المذكور، تقديره في نحو هذا البيت: (إذا صعر الجبار صعر خده). ينظر: الإنصاف (٢/ ٦١٦)، والدر المصون (١٠/ ٦٩٩)، والتصريح (٣/ ١٥٥).

(٢) هذا أحد قولين حُكيا عنه وعن الكوفيين، والآخر أن يكون مرفوعا على الفاعلية بالفعل المتأخر. ينظر: الإنصاف (٢/ ٦١٦)، والدر المصون (١٠/ ٦٩٩)، والتصريح(٣/ ١٥٥).

(٣) التكملة (٣٧٥).

(٤) البيتانِ - كما قال المؤلف - للعجاج، وهما في: ديوانه (٢/ ١١٦-١١٧)، والمخصص (١٦/ ١٠٣)، والمصباح (١٢٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٥).

(٥) هو أبو الهذيل زفر بن الحارث الكلابي، تابعي، كان كبير قيس في زمانه، توفي سنة ٧٥هـ. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٦٥)، والخزانة (٢/ ٣٧٢)، والأعلام (٣/ ٤٥). وينظر قوله هذا في: الصحاح (جنق) (٤/ ١٤٥٥)، وشرح شواهد الشافية (٢٩٩).

مَعْناهما : الشطرانِ من قصيدة للعجّاج في الحجّاج، والضمير في (أَورَد)[1] عائد عليه، أي : أورد الحجّاج / دماء أعدائه سهاما ورماحا وسيوفا ومجانيق؛ لأنّ بين الشطر الثاني والأوّل المُنشَدَينِ ثلاثةَ أشطارٍ تتضمّن ذكر الرماح والسيوف، وهي [2]:

٧٦/أ

يَسبِقنَ بالموتِ القَنا الجِرارا

تُسرِعُ دونَ الجُنَنِ البِشارا

والمَشرَفيّ والقَنا الخَطّارا

ولمّا وصف المنجنيق بأنّها أُنثى جعلها حاملة حجارة كالأَجِنَّة.

عَـرَبِيَّتهما : قوله (أَورَد حُـذّا)، أي : سِـهاما حُـذّا، بـدليل قوله : (تَـسبِقُ الأَبصارا)، فحذف الموصوف،وأقام صفته مُقامه ضرورة؛ لأنّها صفة غير خاصّة بجنس الموصوف، إذ قد يوصف بالحَذَذ - وهو السرعة - أشياء كثيرة، يقال : سيفٌ أَحَذّ، أي سريع القطع، وأمرٌ أَحَذّ، أي سريع.

وحذفُ الموصوف إذا كانت الصفة غير خاصّة بجنس الموصوف لا يجوز إلّا في ضرورة[3]، وإن دلّ عليه دليل، ألا ترى أنّ العرب تقول : ألا ماءَ ولو باردا بالنصب على الحال، ولا يقول أحدٌ : ولو باردٌ؛ لئلا يُؤدّي إلى حذف الموصوف، ألا ترى أنّه لو قال : ولو أتاني باردٌ كان قبيحا[4].

وانتصاب (حُذّ) على أنّه مفعول أوّل لـ (أَورَد)،والمفعول الثاني محذوف، أي : أورد حُذّا دماء أعدائه، أو ديارهم. و(أَورَد) جواب (إذا) من قوله قبلُ[5]:

---

(١) في الأصل (أرود)، وكذا في الموضع الآتي، تحريف.

(٢) ينظر : ديوان العجاج (٢/ ١١٦-١١٧)، والمصباح (١٢٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٦).

(٣) ينظر كلام المؤلف هذا في كتابه ضرائر الشعر (١٧٠،١٤٣).

(٤) ينظر : الكتاب (١/ ٢٢٧، ٢٧٠، ٢٦٩)، والأصول (١/ ٤٠٧).

(٥) ينظر : ديوان العجاج (٢/ ١١٥).

حتّـــى إذا صَـــفّوا لنـــا جِـــدارا

وبعدهما[1] :

تُنْتَجُ حينَ تُلقحُ انبقارا

٢٠٠- وأَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[2] :

بَل ذاتُ أُكْرُومَةٍ تَكَنَّفَها الـ ـــأَحجارُ مَـــشهورةٌ مَواسِـــمُها[3]

نسبه بعضهم[4] لنَهشَلِ بن حَرِّيّ[5]، أتى به مُؤكّدا لما قدّمه من أنّهم يُطلِقون العبارة بالنظر إلى اللفظ من غير التفات إلى المعنى، ألا ترى أنّه عبَّر بالأحجار عن (صَخْر) و(جَنْدَل) و(جَرْوَل) بني نهشل من حيث كانت أسماؤهم منقولة من أسماء حجارة، لا لأنّ أعيانهم حجارة، ومثل ذلك ما حكاه ابن الأعرابيّ من أنّ بني سيّار، وهم : قَطبَة وعَوسَجة وقَتادَة وطَلَحَة كانوا يقال لهم : الشَّوك؛ لأسمائهم.

لُغَتُه : الأُكرُومة : الكَرَم. والمواسم :جمع موسم،وهو مجتمع الحجّ والسوق.

مَعْناه : يعني بـ(ذات الأُكرُومَة) تماضر بنت بَهدَلة بن عوف بن كعب[6] / أُمّ صَخرٍ وجَندَلٍ وجَرولٍ بني نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم[7]، وتماضر إحدى المُنجبات، وأراد : مشهورة مواسم فضلها[8]، فحذف للعلم.

٧٦/ ب

---

(١) ينظر : ديوان العجاج (٢/ ١١٥) والمصباح (١٢٧/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٦).

(٢) التكملة (٣٧٥).

(٣) البيت -كما قال المؤلف- ينسب لنهشل بن حرِّيّ، ولم أجده في شعره المجموع، وهو في : المخصص (١٦/ ١٠٣)، والمصباح (١٢٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٧).

(٤) تنظر هذه النسبة في : المصباح (١٢٨/ أ).

(٥) هو نهشل بن حرِّيّ الدارمي، شاعر مخضرم شهد وقعة صفين، توفي نحو (٤٥) هـ. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (٢/ ٦٢٢)، والخزانة (١/ ٣١٢)، والأعلام (٨/ ٤٩).

(٦) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢١٩)، والمصباح (١٢٨/ أ).

(٧) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢٢٨-٢٣٠).

(٨) في الأصل (فضلنا) تحريف.

عَرَبِيَّتُه : (ذات أُكْرُومَة) : خبر ابتداء مضمر، أي : بل هي ذاتُ أُكْرُومَة، ويروى (مشهورة) بالرفع والنصب، فمن نصب فعلى الحال من الضمير المتّصل بـ(تكنّف)، ومَن رفع جعل (مواسمها) مبتدأ، و(مشهورة) خبره، والجملة في موضع حال من الضمير - أيضا - حتّى يتّفق المعنى في الروايتين، ويجوز أن تكون الجملة في موضع صفة لـ(ذات أُكْرُومَة).

وقبله - فيما حكى أبو عليّ[1] في " التذكرة " عن ثعلب - :

ليسَتْ بشاميّةِ النُّحّاسِ ولا سَفواءَ مَضْبُوحَةً مَعاصِمُها

باب ما جاء من الجمع على مثال مَفاعِل فدخلته تاء التأنيث

٢٠١- أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[2] :

طافتْ به الفُرسُ حتّى بَذَّ ناهِضُها

هو صدر بيتٍ لتميم بن مُقبِلٍ العَجلانيّ، [عجزه][3] :

عُمٌّ لَقِحْنَ لِقاحا غيرَ مُبْتَسَرِ

أتى به أبو عليّ مُبيِّنا أنّ رأيه فيما وقع فيه من قوله (الفُرس) أن يكون تكسير (فارسيّ) بعد حذف ياءي النسب منه، وذلك أنّه لمّا حُذِفتا منه لفظا، وهما مُرادَتانِ معنًى لَزِم في (فارس) المُبقى بعد الحذف أن يكون صفة على وزن (فاعل)، كما كان صفةً في حال اللفظ بياءي النسب،فكُسِّر على (فُعُل)، ثمّ خُفِّف،فقيل : (فُرْس)؛ لأنّ (فاعلا) إذا كان صفة قد يُكسّر على (فُعْل) كـ(كافر) و(كُفْر)، و(شارِف) و(شُرْف)[4]،

(١) ينظر : المصباح (١٢٨/ أ).

(٢) التكملة (٣٧٧).

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل . والبيت - كما قال المؤلف - لابن مقبل في : ديوانه (٨١)، والحجة للقراء السبعة (٣/ ٣٤١)، (٦/ ٦١)، والمصباح (١٢٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٩). ويروى (طافت به العجم).

(٤) الشارف : المسنة من النوق . ينظر : الصحاح (شرف) (٤/ ١٣٨٠) .

ولولا إرادة ياءي النسب بعد الحذف لما ساغ ذلك؛ لأنّ (فاعلا) إذا كان اسما، نحو : (كاهِل) لم يُكسّر على (فُعْل)[1]، ونظير ذلك قول الآخر[2] :

أحوى مِن العُوجِ وَقاحُ الحافرِ

فجمع (أعوجيًّا) بعد حذف ياءي النسب على (فُعْل)؛ لأنّه لمّا حذفهما منه، وهو يريدهما لَزِم أنْ يكون (أعوج) المُبقى بعد الحذف صفة على وزن (أَفْعَل)، كما كان صفةً في حال اللفظ بياءيّ النسب، فقيل في جمعه (عُوج) / لأنّ (أَفْعَل) إذا كان صفةً كُسِّر على (فُعْل)، نحو : (أَحْمَر) و(حُمْر). ٧٧/أ

فإنْ قيل : كان يلزم على هذا ألّا يُقال : الأشاعِثَة والأحامِرَة والأزارقة، بل : (شُعْث) و(حُمْر) و(زُرْق)؛ لأنّك إذا حذفت الياءين، وأنت تنويهما لَزِمَ أن يكون الاسم صفةً، كما يلزم ذلك إذا لَفَظْت بهما.

فالجواب : أنّ هذه الأسماء لمّا أُستعمِلت بعد حذف ياءيّ النسب استعمال الأسماء فباشرت العوامل، ولم تُستعمل توابع جُمِعت جمعها، وإن كانت صفات في الأصل، كما قالوا في (أَبْطَح) : (أباطح)، لمّا استعمل استعمال [الأسماء][3]، فباشر العوامل، والجواب[4] : أنّ الصفات المستعملة استعمال الأسماء في مباشرتها العوامل قد تُجمع جمع الأسماء رعيا لشبهها بها، وقد تجمع [5]جمع الصفات رعيا لأصلها، ألا ترى أنّهم جمعوا (أَبْطَح) على (أَباطح) كـ (أَرْمَل) و(أَرامل)، وجمعوا (بَيداء) على (فُعْل)، فقالوا : (بِيد) كـ (سُود) و(بِيض) مع أنّ (بَيداء) لا تستعمل تابعة.

---

(١) إنّما يُكسّر على (فواعل)، فيقال : كواهل. ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٣٧).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الحلبيات (٢٨٦)، والأغفال (٢/ ٥٠٦)، والمصباح (١٢٨/ أ).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) هكذا في الأصل، وكأنّ في الكلام سقطا.

(٥) كرر الناسخ (وقد تجمع) سهوا.

فإن قال قائل : ما الذي حمل أبا عليّ أن اعتقد في (فُرْس) -مخفّف العين- أنّه جمع (فارسيّ) بعد حذف ياءي النسب منه، مع أنّه لم يُسمع فيه (فُرُس) -بضمّ الراء-؟، وهلّا جعله اسما للجيل كـ(فارس)، وإلى ذلك ذهب الجوهريّ[1].

فالجواب : أنّ الذي حمله على ذلك شيئانِ :

أحدهما : أنّ العرب نسبوا إلى (فارس)، فقالوا : (فارسيّ)، ولم ينسبوا إلى (فُرُس)، فيقولوا :(فُرُسيّ)، فدلّ امتناعهم من النسبة إليه على أنّه جمعٌ، إذ الجموع لا يُنسب إليها على لفظها.

والآخر : أنّه كثيرا ما يُؤنّث، فيقال : جاءتِ الفُرس، كما يقال : خرجتِ الرجال، ولو كان اسم جِيلٍ لَقَلّ ذلك فيه، كما يَقِلّ تأنيث اسم الجمع الواقع على مَن يعقل، نحو : (قوم).

فإن قيل : حَسُن ذلك فيه من حيث حَسُن في مثله من أسماء الأجيال، نحو : (الرُّوم) و(الزِّنج)، فكيف قال أبو عليّ إنّهم لمّا قالوا : (زِنجيّ) و(زِنج) و(رُوميّ) و(رُوم) -كما قالوا : (نخلة) و(نخل)، و(شجرة) و(شجر)- كان قياسه أن يجوز فيه/ ٧٧/ب التذكير والتأنيث، كما يجوز ذلك في (نخل) و(شجر)، وليس كذلك (فُرس)؛ لأنّهم لا يقولون :(فُرسيّ) و(فُرس) فلو لم يكن جمعا كما قال أبو عليّ لكان قياسه أن يكون بمنزلة (قوم)، وشبهه من أسماء الجموع الواقعة على مَن يعقل، والغالب عليها التذكير.

ونظير (فُرْس) في التزام التخفيف قولهم : (كافر) و(كُفْر).

---

(١) ينظر : الصحاح (فرس) (٣/ ٩٥٨).

لُغَتُه : طاف بالقوم وعليهم : اِستدار، وجاء من نواحيهم. و(بَذّ): سبق.

والناهض -هنا- : ما استوى من النخل من قولهم : نهض البيت إذا استوى، وقال: أبو حاتم [1]: " هو ما قد نَهض منها قليلا ولم يَطُل "، وقال أبو حنيفة [2] : " يُقال لصِغار النخل : نواهض، وهي التي أخذت تَشُبّ "، وأنشد بيت تميم هذا. والعُمّ : الطُّوال من النخل، واحدها : عَميمَة عن أبي حاتم [3]، ويعقوب [4]، وكأنّه خُفِّف من (عُمُم)، ثمّ أُدْغِم؛ لاجتماع المثلين، وقال اللحيانيّ [5] :" نخلة عُمّ، ونخيل عُمّ، أي : طُوال "، فـ(عُمّ) على هذا مصدر وصف به، ويبعد أن يكون من باب (فُلْك)؛ لقلّته، وقال ابن دريد[6] : "العُمّ : العظام، واحدتها عمّاء "، وهذا أقيس الوجوه [7]. و(لَقِحْنَ) : قَبِلن اللَّقاح. والابتسار في النخل : تلقيح النخلة قبل أوان اللقاح النافع عن أبي حنيفة [8].

مَعْناه : يَصفُ نخلا مَخارف تقدّم ذكرها [9] شبّه بها ظُعُنا. والمَخارف واحدتها : مَخْرَفَة، وهي النخلة التي حان اخترافها، أي أنّ هذه النخل المخارف اعتنت الفرس بتربيتها حتّى بَذّ ناهضها -وهو الصغير منها- مُجتنيها، فكيف الطويل منها ؟ هذا في رواية من رفع (ناهضا) ، وهو مقتضى كلام أبي عليّ القاليّ[10] ، ومَن روى (ناهضا) بالنصب – وهي أشهر

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته بما فيها النخلة، وقد حكاه عنه ابن يسعون في: المصباح (١٢٨/ ب).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من كتابه النبات، وقد حكاه عنه ابن يسعون في : المصباح (١٢٨/ ب).

(٣) ينظر : النخلة له (١٣٥).

(٤) يعني ابن السكيت. ينظر : إصلاح المنطق (١٢٩،٦١).

(٥) ينظر : المحكم (عمّ) (١/ ٥٣)، و المصباح (١٢٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٦).

(٦) الجمهرة (١/ ١١٤).

(٧) هذا قول ابن يسعون في: المصباح (١٢٨/ ب).

(٨) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته. وقد حكاه عنه ابن يسعون في : المصباح (١٢٨/ ب).

(٩) يريد في قوله :

ثم ارتَحَلْنَ أنيّا بعد تَضحيَة ... مِثْلَ المَخارفِ مِن جَيلان أو هَجَرِ

ينظر : ديوان ابن مقبل (٨٠).

(١٠) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٢٩/ أ).

الروايتينِ – فمراده أنّ العُمّ – وهي الطوال – قد بَذّت الصغار، أي : امتدت عليها، فكأنّها خَلَّفَتها، ورواية الرفع أظهر من جهة المعنى، ومنصوبا ثبت في خطّ أبي تمّام القُطينيّ[1] راوي كتاب "الإيضاح"، وبالنصب رواه الصِّقِلي،و[فسّر][2] (الناهض) بأنّه من الفرس، [أي][3] بذّ العُمّ الناهض من الفرس بين النخل، وزعم ابن يسعون[4] أنّ ذلك غلط منه.

وعندي / أنّ ذلك ممكن كأنّه يريد – والله أعلم – أنّه طال حتّى فات يد الناهض منهم بينها ليتناول جناها. ٧٨/أ

عَرَبيَّتُه : مَن روى (بها)[5] فالضمير راجع إلى (المخارف) على لفظها، ومَن روى (به) جعل الضمير على المعنى؛ لأنّها (نخل)، و(النخل) يذكّر ويؤنّث، وقد يكون محمولا على معنى المذكور، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[6]، أي : في بطون ما ذُكِر، ولا يُتصوّر أن يكون محمولا على لفظ (مثل) المضاف إليه (المخارف) المتقدّم قبلُ كما زعم ابن يسعون[7]؛ لفساد المعنى؛ لأنّ الذي طافت به الفرس إنّما هو النخل، و (مثل) ليس واقعا على النخل، بل على الظعن المشبّه بها. و(عُمّ) : فاعل (بَذّ) في رواية مَن نصب (ناهضا)، ومَن رفعه فـ(عُمّ) عنده خبر ابتداءٍ مضمرٍ، أي : هُنّ عُمّ، يعني المَخارف.

---

(١) هو أبو تمام غالب بن عبد الله – وقيل : ابن محمد – القيسي القطيني، نسبة إلى قطين قرية بالأندلس، مقرئ وشاعر و أديب، وكان من أهل العفاف، توفي سنة ٤٦٦هـ ، وقيل : ٤٦٥هـ. تنظر ترجمته في : كتاب الصلة (٢/ ٤٥٦)، وبغية الملتمس (٤٣٩)، والحلل السندسية (٣٣١).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : المصباح (١٢٨/ ب).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) ينظر : المصباح (١٢٨/ ب).

(٥) هي رواية : الديوان (٨١)، و(به) رواية غيره من المصادر المذكورة سلفا في تخريجه.

(٦) الآية (٦٦) من سورة النحل.

(٧) ينظر : المصباح (١٢٩/ أ).

وقبله[1]:

باتَت حَواطبُ ليلى يَلتمِسنَ لَها ... جَزلَ الجِذا غيرَ خوّارٍ ولا دَعِرِ[2]

أَوقدنَ نارا بإثبيتَ التي رُفِعَت ... من جانب القُفِّ ذاتِ الضالِ والهُبُرِ

ثمّ احتَمَلن أنيّا بعد تَضحيةٍ ... مِثلَ المَخارفِ مِن جَيلانَ أو هَجَرِ

باب ما أُنّث من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به

٢٠٢- أنشد أبو عليّ في هذا الباب[3]:

لمّا تَذَكّرتُ بالدَّيرَينِ أَرّقني ... صَوتُ الدَّجاجِ وقَرْعٌ بالنَّواقيسِ[4]

البيت لجرير، أتى به مُنشدا على أنّ (الدجاج) يقع على الدِّيَكة، ومعلوم وقوعها على الإناث، ومن ذلك ما أنشده الهَجَريُّ[5] لأُمَيلس البَلَويّ[6]:

يَكادُ لدى الأشواقِ يُخلَعُ قَلبُهُ ... إذا مَــرَّ ديــكٌ عنــدَه أو دجائجُــه

و (يَلي) أفصح قُضاعة[7]، فحصل ما ذكره من [أنّ][8] (الدجاج) يقع على المذكّر والمؤنّث، وهذا الذي ذكره من أنّ (الدجاج) يقع على (الدِّيَكة) إنّما بابه الشعر لا الكلام، قال أبو الحسن في " الكبير " له :" ولا يكاد يقال للدِّيك : دجاجة في الكلام إلّا في الشعر، كما قال[9]

:

---

(١) ينظر : ديوان ابن مقبل (٩٢) والمصباح (١٢٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٩).

(٢) في الأصل (ذعر) بالغين المعجمة، تصحيف، لأن الدعر العود الكثير الدخان، وهو المراد في البيت . ينظر : الصحاح (دعر) (٢/ ٦٥٨).

(٣) التكملة (٣٧٩).

(٤) البيت - كما ذكر المؤلف - لجرير، وهو في :ديوانه (٣٢١)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٩-٤٨)، والمصباح (١٢٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٢).

(٥) إنشاده هذا لم أجده في المطبوع من كتابه " التعليقات والنوادر"، وقد حكاه عنه ابن يسعون في : المصباح (١٢٩/ ب).

(٦) لم أجد له ترجمة، وقوله هذا في : المصباح (١٢٩/ ب).

(٧) ينظر : المصباح (١٢٩/ ب) عن الهجري.

(٨) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٩) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الصحاح (مرأ) (١/ ٧٢)، والمقاصد الشافية (٨/ ٤٩٣).

وأنتَ امرؤٌ تَعدو على كُلِّ غِرّةٍ   فتُخطئُ فيها مَرّةً وتُصيبُ

/ يعني الذئب.وقال الآخر [1]:   ٧٨/ ب

إذ أشرفَ الدِّيكُ يَدعو بعضَ أُسرتِهِ   لَدى الصباحِ وهُم قومٌ مَعازيلُ

لُغَتُه : (الدّيرانِ) : عنى بهما دَير بولس، ودَير بطرس، وهما [2]بظهر دمشق من نواحي بني حنيفة في ناحية الغُوطة، كذا قال أبو الفرج الأصبهانيّ [3] في كتاب "الدّيارات" له[4]، وفي " شرح شعر رؤبة " أنّه أراد دَير سَمْعان، فثنّاه توسّعا، ودَير سِمْعان[5] هذا بنواحي دمشق - أيضا - حواليه قصور ومتنزّهات وبساتين لبني أميّة ، وهناك قبر عمر بن عبد العزيز. و(أرّقني) : أسهرني ، من قولك : أَرِقتُ أَرَقا ، أي : سَهِرتُ . و(النواقيس) : جمع ناقوس، وهو الذي تضرب به النصارى لأوقات الصلاة.

مَعْناه :يعني أنّه تذكّر عهد هند التي ذَكَرها قبلُ [6]، فطال عليه الليل فأرّقه انتظار صوت الدجّاج، وقرع النواقيس الدّالينِ على انقضائه، فحذف مضافينِ لفهم المعنى، وقيل : إنّه تذكّر ما كان أزمَعَه من الإدلاج فأرّقه انتظار وقت صوت الدَّجاج؛ لأنّه الوقت المعتاد للتصرف في قضاء المُراد، قال الأخطل[7] :

نازَعتُه في الدُّجى الراحَ الشَّمُولَ وقد   صاحَ الدجاجُ وحانت وقعةُ الساري

---

(١) البيت لعبدة بن الطبيب في :شعره (٥٤)، و المفضليات (١٤٣)، والحيوان (٢/ ٢٥٤).

(٢) ينظر : معجم ما استعجم (٢/ ٥٧٢).

(٣) ينظر : المصباح (١٢٩/ ب).

(٤) من مؤلفاته المفقودة فيما أعلم ، وقد ذكره حاجي خليفة في : كشف الظنون (١/ ٧٦٢) .

(٥) ينظر : معجم البلدان (٢/ ٥١٧)، ومعجم ما استعجم (٢/ ٥٨٥).

(٦) يريد في قوله :

قد كُنتِ خِدنا لنا يا هند فاعتبري   ماذا يُريبُكِ مِن شيبي وتَقويسي

وسيأتي ذكره.

(٧) البيت في : شعره (١/ ١٦٨)، ومجاز القرآن (٢/ ٢٣٢)، والمصباح (١٢٩/أ).

عَرَبِيَّتُه : قوله : (بالنواقيس) في موضع نصب إن قدّرت (قرعا) بفعل فاعلٍ، كأنّه قال : وأن يقرع بالنواقيس أربابُها، وإن قدّرت (قرعا) بفعل مفعولٍ كأنّه قال : وأن يُقرع بالنواقيس كان في موضع رفع.

وقبله[1] :

لو لم تُرِد قَتلَنا جادَت بمُطَّرَفٍ مما يُخالطُ حَبَّ القَلبِ مَنفُوسِ

قد كُنتِ خِدنا لنا يا هندُ فاعتبري ماذا يُريبُكِ مِن شيبي وتَقويسي

وبعده[2] :

فقُلتُ للرّكبِ إذ جَدَّ الرحيلُ بنا : يا بُعدَ يَبرينَ مِن بابِ الفَراديسِ

عَلّ النوى من بعيدٍ أن يُقرِّبَها أَمُّ النجوم ومَرُّ القومِ بالعيسِ

لو قد عَلَونَ سَماوِيّا مَوارِدُهُ مِن نحو دَومةَ خَبتٍ قلّ تَعريسي

٧٩/أ

٢٠٣- / وأَنشَدَ أبو عليّ في الباب[3] :

فالعينُ بَعدَهُمُ كأنّ حِداقَها سُمِلَتْ بِشَوكٍ فهي عُورٌ تَدمَعُ[4]

البيت لأبي ذؤيبٍ الهُذليِّ، أتى به أبو عليّ ليُبيِّن أنّ (العين) أريد بها الجنس، ثمّ أطلق اسم الجنس، والمراد بعضه، ولم يجعلها مفردة من حيث أخبر عنها بالعُور، وهو جمع، ويدلّ - أيضا - على ذلك إضافة الحداق إلى ضميرها، وهي جمع.

---

(١) ينظر : ديوان جرير (٣٢١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٨). وجاء في الأصل (فيما يخالط) تحريف.

(٢) ينظر : ديوان جرير (٣٢٢)، والمصباح (١٢٩/ ب).

(٣) التكملة (٣٨١).

(٤) البيت - كما ذكر المؤلف - لأبي ذؤيب الهذلي،وهو في : شرح أشعار الهذليين (١/ ٩)، والمصباح (١٢٩/ ب) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٣).

وزعم الزجّاج[1] أنّ العين مفردة لكنّه جعل كلّ قطعةٍ منها حَدقة،كما قالوا[2] : شابت مَفارقُه، وبعيرٌ ذو عَثانين، فجعلوا كلّ قطعة من المفرق مِفْرَقا، وكلّ خِصلة عُثنونا على جهة التعظيم، ومثل ذلك قول امرئ القيس[3] :

يَطيرُ الغلامُ الخِفُّ عن صَهَواته

فجعل كلّ جزء من صهوة الفرس صهوة تعظيما.

وقوله : (عُور) مردودٌ على (الحِداق)،وذهب السكّريّ[4] إلى أنّه ممّا وقع فيه المفرد موقع التثنية على حدّ قولهم : أَسخَنَ اللهُ عينَه، أي عينيه، وقال : (حِداقَها) على حدّ قولهم : عظيمُ المناكب.

والذي قاله أبو عليّ هو الصحيح، وكأنّه أراد : عينيه وعيون مَن يبكي معه على بنيه، وإنّما كان ذلك أولى؛ لأنّ إدخال الألف واللام الجنسيّتينِ على الاسم النكرة،وتَصيُّره جنسا من فصيح كلامهم، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[5]، وقوله سبحانه : ﴿ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[6]، وقول العرب[7] : أَهلكَ الناسَ الدينارُ الصُفْر، والدرهمُ البيض، وكذلك -أيضا- إطلاق العموم، والمراد به الخصوص جائز في فصيح الكلام، ومنه قوله تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[8].

---

(١) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد سبق أن حكاه عنه ابن يسعون في المصباح (١٣٠/ أ).

(٢) ينظر : الشيرازات (١/ ٣٠٧)، والخصائص (٢/ ٤٢٢). وعثانين : جمع عُثنون، وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير. ينظر : لسان العرب (عثن) (٩/ ٥٠).

(٣) صدر بيت له، عجزه *ويُلوي بأثوابِ العَنيفِ المُثقّلِ *وهو في :ديوانه (١/ ٢٥٦)، وينظر : المقرب (٥٠٤)، والخزانة (٣/ ٢٤٢).

(٤) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٩).

(٥) الآية الأولى من سورة العصر.

(٦) الآية (٢٢) من سورة الفجر.

(٧) ينظر : الخصائص (١/ ٢٦)، والبحر (٨/ ٣٩٩).

(٨) الآية (٢٥) من سورة الأحقاف.

وأمّا قولهم: شابَت مَفارقُه وأمثالُه، وعظيمُ المناكب وأشباهه، فليس شيء من ذلك بمنقاسٍ، ولا مُطّرِدٍ.

ومّما يدلّ -أيضا- على فساد ما ذهب إليه الزجّاج قوله (عُور)، والعَوَر لا يكون إلّا بأنْ يَشملَ جميع العين ضَعْفٌ، فلا يصحّ على هذا أن يُوصف جزء من العين بالعَوَر[1].

/ لُغَتُه: الحِداق: جمع حَدَقَة،وهي السواد المستدير وسط بياضها، وقيل[2]: هي في الظاهر سواد العين، وفي الباطن خَرَزَتُها. و(سُمِلت): فُقِئت.والعَوَر: ذهاب بَصَر العين. ٧٩/ب

مَعْناه: يقول: إنّ عينه وعيون مَن يبكي معه على بنيه -كأنّهم وسائر أهله- قد عُوِّرت من كثرة البكاء، وكأنّها مَسْمُولة بشوكٍ لما أَحْدَثَ فيها الألمَ تتابعُ الأرزاء.

عَرَبيَّتُه: قوله (بعدهم) يريد بعد فراقهم، فحذف لفهم المعنى، وهو ظرف معمول لـ(كأنّ) بما فيها من معنى التشبيه، وساغ تقدّمه عليها؛ لأنّ الظروف المجرورات يجوز تقدّمها على الألفاظ التي تعمل؛ لما تضمّنه من معنى الفعل، نحو قوله[3]:

كُلَّ فُؤادٍ عليكَ أُمٌّ

ألا ترى أنّ العامل في (عليك) (أُمّ) بما تضمّنه من معنى الفعل، نحو قوله، وقد تقدّم عليه، كأنّه قال: كلّ فؤاد عليك محتاج،ولا يجوز أن يكون العامل في (بعد) (سُمِلَت)؛ لأنّ تقدّم المعمول يُؤذن بتقدّم العامل، وخبر (كأنّ) لا يجوز تقديمه عليها.

---

(١) هذا الرد المُبيِّن فساد ما ذهب إليه الزجاج نقله ابن يسعون في: المصباح (١٣٠/ أ) عن الفارسي في " التذكرة ".

(٢) ينظر: المحكم (حدق) (٢/ ٣٩٦).

(٣) عجز بيت لديك الجن، صدره * ما أُمُّك اجتاحت المنايا* وهو في: ديوانه (١٤١)، والخصائص (٣/ ٢٧٢)، وتخليص الشواهد (١٦٦)، والخزانة (٥/ ٢٦٧).

وقوله (بعدهم) وإنّما [هم][1] ابنانِ[2] من قبيل ما وُضِع فيه الجمع موضع التثنية؛ لأنّها جمع في المعنى.

وقبله[3] :

أَودى بَنيّ وأَعقَبُوني حَسرَةً ... بعدَ الرُّقادِ وعَبرَةً ما تُقلِعُ

سَبَقوا هَوَيَّ وأَعنَقُوا لِهواهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا ولِكُلّ[4] جَنبٍ مَصرَعُ

وبعده في رواية السكّريّ[5]: (سبقوا)... البيت

ثمّ يليه[6]:

فَغَبَرتُ بَعدَهُمُ بِعَيشٍ ناصِبٍ ... وإخالُ أنّي لاحقٌ مُستَتبَعُ

ولقد حَرَصتُ بأنْ أُدافعَ عنهُمُ ... فإذا المَنيّةُ أَقبَلَت لا تُدفَعُ

وإذا المَنيّةُ أَنشَبَت أَظفارَها ... أَلفَيتَ كُلَّ تَميمَةٍ لا تَنفَعُ

وتَجَلُّدي لِلشّامِتِينَ أُرِيهِمُ ... أنّي لِرَيبِ الدَّهرِ لا أَتَضَعضَعُ

حتّى كأنّي لِلحَوادثِ صَخْرَةٌ ... بِصَفا المُشَقَّرِ كُلَّ حينٍ تُقرَعُ

/ والنَّفسُ راغبَةٌ إذا رَغَّبتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قَليلٍ تَقنَعُ   ٨٠/أ

٢٠٤- وأَنشَدَ أبو عليّ في الباب[7] :

لهـــا عِناجـــانِ وسِـــتُّ آذانْ[8]

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) أفاد المؤلف كلامه هذا من شرح شواهد الإيضاح (٤٥٤)، و في شرح أشعار الهذليين (١/ ٣)" أنهم خمسة أبناء " ، وهو المشهور .

(٣) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٦-٧).

(٤) في الأصل (كل) بإسقاط اللام.

(٥) البيت التالي لبيت الاستشهاد في شرح أشعار الهذليين هو :

حتى كأنّي للحوادث مروةٌ ... بصفا المشَرَّقِ كلّ يوم تُقرعُ

وليس كما ذكر المؤلف (سبقوا..). ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٨-١٠)، وفيه الأبيات الثلاثة الأول قبل البيت المستشهد به لا بعده.

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٨-١١).

(٧) التكملة (٣٨٢).

(٨) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (١١١)، والمصباح (١٣٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٦).

هذا الشطر أنشده أبو زيد في " نوادره "[1] ولم يُسَمِّ قائله، أتى به شاهدا على تأنيث (أُذُن الدلو) من حيث أسقط التاء من عددها، وزعم الصِّقِلي وابن يسعون[2] أنّ أبا عليّ استشهد بذلك على تأنيث الدلو من حيث قال (لها)، فأعاد الضمير عليها مؤنّثا، وتابعهما على ذلك أبو موسى الجُزُوليّ[3]، والذي يُعطيه كلام أبي عليّ في "الإيضاح" ما قدّمته من أنّه إنّما استشهد به على [تأنيث][4] الأُذُن[5].

لُغَتُه : العِناجُ في الدلو العظيمة : حَبْلٌ أو بِطان يُشدّ في أسفلها ثمّ إلى العَراقي[6]، فيكون عَونا لها من الوَذَم[7]، فإذا انقطعت الأوذام امسكها العِناج، فإذا كانت الدلو خفيفة فعناجُها خيطٌ يُشدّ في إحدى آذانها إلى العَرْقُوة[8].

مَعْناه : وصف هذه الدلو بالكِبَر، فلذلك أُحتيج لها إلى عِناجَين.

عَرَبِيَّتُه : قوله : (لها عِناجانِ) جملة لا موضع لها من الإعراب، وقد يجوز أن تكون صفة لـ(مثل) من قوله قبلُ[9] : * مثل دَلْو أُهبانْ *لأنّه ذكّره، وعاد الضمير عليه مؤنثا حملا على المعنى؛ لأنّ مثل الدلو دلو،كما قال تعالى : ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[10]،

---

(١) ينظر : ص (٣٩١).

(٢) ينظر : المصباح (١٣٠/ أ).

(٣) قوله هذا لم أجده في كتابه " مقدمة الجزولية "، ولعله من كتابه " شرح شواهد الإيضاح ".

(٤) ما بين القوسين مطموس بعضه في الأصل.

(٥) كان ينبغي للمؤلف أن يقيد – كما فعل قبل – فيقول : استشهد به على تأنيث أذن الدلو.

(٦) العراقي : المعاليق التي تُحمل بها القربة. ينظر : لسان العرب (عرق) (٩/ ١٦٠).

(٧) " الوَذَم : السُّيور التي بين آذان الّدلو وأطراف العَراقي، الواحدة وَذَمَة". الصحاح (٥/ ٢٠٥٠).

(٨) ينظر : أدب الكاتب (١٥٣) وجاء في الأصل (القرقرة) تحريف.

(٩) جزء بيت ، تمامه :

لا دَلوَ إلاّ مِثلَ دَلوِ أُهبانْ

ينظر : النوادر في اللغة (٣٩١).

(١٠) الآية (١٦٠) من سورة الأنعام ،

فأسقط التاء من عدد (مثل)؛ لأنّ أمثال الحسنات حسنات في المعنى، وإذا جعلت الجملة صفة جعلت قوله قبل[1] : * واسعةُ الفَرغ *وما بعده صفات.

وقبله[2] :

لا دَلوَ إلّا مِثلَ دَلوِ أُهبانْ

واسعةُ الفَرغِ أَديمانِ اثنانْ

مِمّا تَنَقَّت مِن عُكاظَ الرُّكبانْ

إذا استَقَلَّتْ رَجَفَ العَمُودانْ

٢٠٥- وأَنْشَد أبو عليّ في الباب[3] :

أَرى رَجُلا مِنهُمْ أَسِيفا كأنّما   يَضُمُّ إلى كَشْحيهِ كَفّا مُخَضَّبا[4]

البيت للأعشى، أتى به أبو عليّ ليُبيّن أنّه غير قادح فيما قدّمه من / تأنيث (الكَفّ)، وإن كان ظاهره بخلاف ذلك؛ لأنّه يحتمل عنده أن تكون الصفة التي هي (مُخَضَّب) مسندة إلى ضميرٍ مُؤنّثٍ عائدٍ على (الكَفّ) لكن حذفت علامة التأنيث إجراء للمضمر مُجرى المُظهر، ألا ترى أنّك لو قلت : مررتُ برجُلٍ مُخَضَّبٍ كَفُّه لساغ ذلك، أو ترخيما في غير النداء، نحو قول الآخر[5] :

٨٠/ب

إنّ النديمَ للسُّقاةِ راحُ

---

(١) جزء بيت ، تمامه :

واسعةُ الفَرغِ أَديمانِ اثنانْ

ينظر : النوادر في اللغة (٣٩١).وجاء في الأصل (الفرج) بدل (الفرغ) ، وكذا في الموضع الآتي وهو تحريف .

(٢) ينظر : النوادر في اللغة (٣٩١) والمصباح (١٣٠/أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٦).

(٣) التكملة (٣٨٢-٣٨٣).

(٤) البيت - كما ذكر المؤلف - لأعشى قيس، وهو في : ديوانه (١١٥)، والمذكر والمؤنث للفراء (٨١)، والمصباح (٢٠٨/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٧).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : العين (٣/ ٢٧٢)، و(٤/٦)، وتهذيب اللغة (٦/ ١٧٥)، وضرائر الشعر (١٣٧).

أراد: راحة، فرَخّم، أو حذفت من الصفة لمّا لم تكن في الموصوف، وهذا مذهب مَن رأى التاء لم تلحق (أبْقَل) من قول الشاعر[1]:

ولا أَرضَ أَبْقَلَ إِبقالَهَا

لمّا لم يكن في (أرض) علامة التأنيث، ولحقت (ودَقَت) لمّا كانت (مُزنة) قد لحقتها العلامة، أو ذهب بالصفة مَذهب النسب، كأنّه قال: ذات خِضاب، وإن كان أكثر ذلك فيما[2] هو بمعنى فاعل، أو تكون الصفة مسندةً إلى ضميرٍ مذكّرٍ حملا للكَفّ على معنى العضو، كما فعل الآخر في قوله[3]:

حتّى تَعودي أَقْطَعَ الوَليِّ

فجعل (أَقْطَع) من صفة البئر، وهو مذكّر حملا على معنى (القليب)؛ لأنّ (القليب) الغالب عليه التذكير، أو يكون قد أسند [إلى][4] ضمير الرجل في اللفظ، وإن كانت في الحقيقة من صفة (الكَفّ)، فيكون نحو: أزرق، وأخنس وأمثالهما من الصفات التي تجري على الشيء، وإنّما هي في الحقيقة صفةٌ لجزءٍ من أجزائه، وإذا كان كذلك احتمل أن تكون نعتا لـ(رَجُلٍ)، أو حالا من الضمير المرفوع المستتر في الفعل العائد عليه، أو من الضمير المجرور في (كَشْحَيه) على مذهبه[5] في مجيء الحال من المضاف إليه.

لُغَتُه: الأسيف: السريع الحُزْن، والأَسِيف: الغضبان عن أبي عبيدة[6]، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[7]، أي: أغضبونا، والأسيف: الأجير، روي

---

(١) عجز بيت سبق الحديث عنه في الصحيفة (٤٨).

(٢) في الأصل (فيها)، والمثبت يستقيم به السياق.

(٣) البيت نسب لرجل من عدي، وسيأتي الحديث عنه مفصلا في الشاهد (٢٠٧).

(٤) مابين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: البصريات (١/٥٥٨-٥٥٩).

(٦) ينظر: مجاز القرآن (١/٢٢٨)، و(٢/٢٠٥).

(٧) الآية (٥٥) من سورة الزخرف.

عن دُغْفُل الشيبانيّ[1] أنّه قال[2]: " كنت أسيفا لعقيلة من عقائل الحيّ، أركب لها الصعب والذلول "، والأسيف : العبد، قال المرّار[3] :

/ لا تَرى كَلبيَ إلّا آنِسا إنْ أَتى خابطُ ليلٍ لم يَهِرْ ١٨/أ

كَثُرَ الناسُ فما يُنكِرُهُم مِن أَسيفٍ يَبتغي الخيرَ وحُر

أي : من عبدٍ وحُرّ. والكَشْح : الخَصْر. والكَفّ مؤنّثة ، وزعم المبرّد[4] أنّها تذكّر وتؤنّث ، واستشهد ببيت الأعشى ، واحتجّ غيره على ذلك بقول الذبيانيّ[5] :

ولو كَفّي اليمينُ بَغَتكَ خَونا لَأفرَدْتُ اليمينَ مِن الشمالِ

ولم يقل : اليُمنى، وهو وَهْم منه؛ لأنّ اليمين مؤنّثة بمنزلة اليُمنى، قال رجل من جهينة[6] :

فإنّا وكَلبا كاليَدينِ متى تَقِل شِمالُك في الهَيجا تُعِنها يَمينُها

مَعْناه : أشارَ بقوله (أرى رَجُلا) إلى عمرو بن المنذر بن عبدان، رجلٍ من قومه، وكانت راحلة لجار له من قيس عيلان قد سُرقت، ووجد بعض لحمها في بيت هَدّاج[7]، قائد الأعشى، فتألّب لعمرو فصيلته[8]، وضُرِب هَدّاج بحضرة الأعشى، فساءه ذلك، وأشفق لما جرى على هداج بمعيب فصيلته عن نصرته، فرمى عمرا[9] بلؤم

---

(١) هو : دغفل – وقيل : حجر، ودغفل لقبه – بن حنظلة الشيباني، يضرب به المثل في معرف الأنساب، توفي سنة ٦٥هـ .تنظر ترجمته في : الإصابة (٢/ ٣٨٩)، ووفيات الوفيات (١٤/ ١٤)، والأعلام (٢/ ٣٤٠).

(٢) هذا القول لم أجده محكيا عنه، وقد حكي في : البداية والنهاية (٢/ ٣١٦) عن سِعر بن سوارة العامري.

(٣) يريد المرار بن المنقذ العدوي، سبقت ترجمته ص (١٥٧).و ينظر قوله هذا في : المفضليات (٨٨)

(٤) ذكر ابن يسعون في المصباح (١٣١/ أ) أنّ زعمه هذا في كتاب "الروضة"، وهو من كتبه المفقودة فيما أعلم.

(٥) ينظر : ديوان النابغة الذبياني (١٥١)، و المصباح (١٣١/ أ) .

(٦) البيت لسنان بن جابر الجهني في : شرح ديوان الحماسة (١/ ٥٢٣).

(٧) لم أجد له ترجمة.وينظر : التنبيه والإيضاح (١/ ٩٠) .

(٨) فصيلة الرجل : عشيرته ورهطه الأدنون. ينظر : لسان العرب (فصل) (١٠/ ٢٧٣).

(٩) في الأصل (عمروا) تحريف .

الطباع، وقبض اليد عن كلّ خير[1]، فيقول: كأنّه من شدّة الأَسَف والحُزْن قد قُطعت كَفُّه، وضمَّها إلى كَشحيه مُخضّبة بالدم، هذا قول الأصمعيّ[2].

وقيل: بل شبّهه في حزنه بالأسير الذي كُبِّلت يده، فجرحها الغِلّ، ولا بُدّ من حذف مضافٍ في هذا الوجه، وكأنّه قال: أرى رجلا منهم مثل أسيفٍ قد جرح الغِلّ يده، فكأنّه لذلك يَضُمّ إلى كَشحيه كَفّا مُخضَّبا، والمُخضَّب في هذينِ الوجهينِ من صفة (الكفّ)، وقد يكون حالا من ضمير الرجل.

ومَن جعل المُخضَّب صفة لـ (رجُل) فلا بدّ في كلامه من تقدير حذف مضاف،كأنّه قال: أرى رجلا منهم شِبه مُخضَّبٍ، وإلّا فلم ير منهم رجلا مُخضَّبا،ومراده – إذ ذاك – بقوله (كأنّما يَضُمّ إلى كَشحيه كَفّا) أنّه مكتوف؛ لأنّ المكتوف تقع يدُه على كَشحيه، ويكون (الأسيف) – إذ ذاك – بمعنى الحزين أو العبد أو الأجير أو الغضبان، قال المبرّد[3]: "المشهور / في شِعْر الأعشى أنّ الأسيف من التّأسف". ٨١/ب

وقال أبو عبيد البكريّ[4]: "يعني بالرجل: نفسه، و(منهم): أي من أجلهم"، قال: "والرواية (منكم)"، أي من أجلكم، وكأنّه قد ماتَنَ[5]منهم شاعرا فَغَلَبُوه، فشبّه نفسه بينهم بأسيرٍ هذه صفته، وما قبله يدلّ عليه، وهو قوله[6]:

دَعا قومَهُ حولي فجاءوا لِنَصرِهِ وناديتُ قَوما بالمُسَنّاةِ غُيَّبا

---

(١) ينظر: المصباح (١٣١/ أ).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٣١/ أ).

(٣) الكامل (١/ ٣٧) بتصرف.

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، ولعله في كتابه المفقود "صلة المفصول في شرح أبيات الغريب المصنف" الذي ذُكِر في فهرست ابن خير الأشبيلي (٣٠٥)؛ لأنّ أبا عبيد القاسم بن سلام استشهد في الغريب المصنف (١/ ٢٥٤) بعجز بيت لأعشى قيس قبل البيت الذي تحدث عنه البكري هنا، وهو:

وكان طوى كشحا وأبّ ليذهبا

(٥) ماتن: أي عارض. ينظر: لسان العرب (متن) (١٣/ ١٩).

(٦) ينظر: ديوان أعشى قيس (١١٤).

فأَعطَوهُ أن أَرضَوهُ منّي ظُلامَةً ... وما كُنتُ قُلّا قبل ذلك أَزيَبا

وَرُبَّ بَقيعٍ لو هَتَفْتُ بِجَوِّهِ ... أتاني كريمٌ يَنْفُضُ الرَّأسَ مُغْضَبا

ثمّ البيت.

عَرَبيَّتُه : قد تقدّم أنّ (مُخضَّبا) عند أبي عليّ يتصوّر فيه أن يكون صفة لـ(كفّ)، أو لـ(رَجُل)، أو حالا من الضمير في (يَضُمّ)، أو (كَشحيه)، فإذا كان حالا من الضمير في (يَضُمّ) فالعامل فيه (يَضُمّ)، وإذا كان حالا من الضمير في (كَشحيه) فالعامل فيه عنده ما في (كشحيه) من معنى الفعل، وذلك لأنّ المضاف لمّا حلّ مَحَلّ اللام حمل معناها، فتضمّن لذلك معنى المِلك أو الاستحقاق، على حدّ ما قال في (مضاعف) من قوله[1] :

عَوذٌ وبُهْثَةُ حاشدون عليهِمُ ... حَلَقُ الحديدِ مُضاعَفا يَتَلَهَّبُ

وقد تقدّم تبيين ذلك[2].

وزعم الصِّقِلي أنّه لا يجوز في (مُخَضَّب) إلّا أن يكون صفة لـ(رجُل)، أو حالا من الضمير في (يَضُمّ)، ومنع ما عداه، والذي حمله على ذلك أنّ مجيء الحال من المضاف إليه قليلٌ، وتذكير صفة (الكَفّ)- وهي مؤنّثة - لا يتصوّر إلّا بالحمل على الضرورة، ولم يُحوج إلى ارتكاب شيء من ذلك مُحوجٌ، إذ جعلُه صفةً لـ (رجُل) أو حالا من ضميره الذي في (يَضُمّ) ممكن، ولا يكون في البيت - إذ ذاك - ارتكاب ضرورة، ولا حملٌ على قليلٍ؛ لأنّ وصف الشيء بصفة جزءٍ من أجزائه كثيرٌ في كلامهم، تقول : رجلٌ أزرقُ، والزَّرَق للعين، وأشَمُّ، والشَّمم للأنف، وناطقٌ والنُّطق للّسان، قال : "فإجازة الفارسيّ مع هذينِ / الوجهينِ سائر الوجوه المذكورة خطأٌ،لا سيّما وقد بدأ ٨٢/أ

(١) البيت لزيد الفوارس، وهو في : النوادر في اللغة (٣٥٩)، والشيرازيات (١/ ٢٨٤)، والخزانة (٣/ ١٧٥).

(٢) كلامه المشار إليه هنا مما فقد من الكتاب.

بجعل (المُخَضّب) صفة للكَفّ على التأويلينِ المذكورينِ، فقدّم المُستهجن، وأخّر المُستحسن".

وعندي أنّ الذي ضعَّف هذينِ الوجهينِ عند أبي عليّ حتّى صارا غير راجحينِ لِما عداهما من الوجوه أنّ (المُخَضَّب) لّما جاء متّصلا بـ(الكفّ)، وهو صفة لها في الحقيقة ضعُف تقدير جعله صفة للرجُل، أو حالا من ضميره على طريق المجاز مع بعده عنهما.

وإذا كانوا قد آثروا القُرب مع فساد المعنى، فقالوا: هذا جُحر ضبٍّ خَرِب، بجرّ(خَرِب)، فالأحرى أن يُؤثروه إذا كانت حقيقة المعنى عليه، وصرفه إلى البعيد لا يكون إلّا لمجاز.

هذا مع ما في جعله حالا من الضمير في (كَشحيه) من الدخول في بابٍ قليلٍ، وهو مجيء الحال من المضاف إليه، ومع ما يلزم -أيضا- في جعله صفة لـ(رجُل) من تقدير حذف مضافٍ كما تقدّم،ومن تأخير الوصف بـ(مُخَضَّب) وهو مفرد، وتقديم الوصف بالجملة عليه، وقد نصّ أبو الفتح في " خاطِريّاته "[1] أنّ كلام العرب إنّما هو تقديم الوصف بالمفرد ثمّ بالظرف أو المجرور، ثمّ بالجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾[2]، وتقديم الجملة على المفرد ضعيف في الكلام، وبابه الشعر".

---

(١) ينظر: ص (٩٤) بيد أنّ آخر نصه هذا، وهو "تقديم الجملة على المفرد ضعيف في الكلام وبابه الشعر" لم أجده فيه، وذكر المحقق أن في النص سقطا. وقد تبنى المؤلف – رحمه الله – قول ابن جني هذا في: المقرب (٣٠٣-٣٠٤)، وشرحه الكبير على الجمل (٢١٧/١-٢١٨).

(٢) الآية (٢٨) من سورة غافر.

ويُروى[1]: (إلى كَشحٍ بكفّيه مُثقَبا)، ولا يحتاج على هذه الرواية إلى تكلّف تأويل، ويروى[2] : (أرى رجُلا منكم) على الخطاب، وروى ابن الأنباريّ[3] عن الفرّاء[4] عن يونس : (إلى رجُلٍ منهم)، وهي رواية حسنة؛ لأنّ قبل البيت[5] :

وربَّ بَقيعٍ لو هَتَفْتُ بِجَوِّهِ   أتاني كريمٌ يَنفُضُ الرأسَ مُغْضَبا

أي : ينضاف هذا الكريم في نصرتي إلى رجُلٍ أَسيفٍ لِما طَرَأَ عليّ، كأنّه لإفراط أَسَفِه قد قُطِعَت كَفُّه، وضَمَّها إلى كَشحيه مُخَضَّبة بالدم، وأفرد (الكفّ)، وهو يريدهما معا، وذلك جائز في كلام العرب في الشيئينِ المتلازمينِ / إذا فُهِم المعنى، ومنه[6] :

٨٢/ب

حَديدُ الطرفِ والمَنـ   ـكِبِ والعُرقُوبِ والقَلْبِ

أي : الطرفينِ والمنكبينِ والعرقوبينِ، ومنه قول امرئ القيس[7] :

وعَينٌ لها حَدْرَةٌ بَدرَةٌ   شُقَّتْ مآقيهما مِن أُخُرْ

أراد (عينينِ)، ولذلك أعاد الضمير عليهما مثنّى.

وبعد بيت " الإيضاح "[8] :

وما لهُ مِن مَجدٍ تَليدٍ وما لَهُ   مِن الريحِ حَظٌّ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبا

---

(١) ينظر : المصباح (١٣٠/ أ).

(٢) هي رواية ديوان أعشى قيس (١١٥)، والمحكم (خضب)(٥/ ٢٩).

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث له (٢٨٢).

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث له (٨٠).

(٥) ينظر : ديوان أعشى قيس (١١٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٨).

(٦) البيت نسب لأبي داؤد الإيادي، وهو في : شعره (٢٨٩)، ولعقبة بن سابق الهزاني، وقد صحح البكري في التنبيه (١٢٦) نسبته للأخير وخطأ نسبته للإيادي، وقال " ولا وقع في ديوانه ". وهو في : الأصمعيات (٤١)، وأدب الكاتب (٨٩).

(٧) ينظر : ديوانه (٢/ ٦٢٦)، وقد سبق تخريجه ص (٢٠١).

(٨) ينظر : ديوان أعشى قيس (١١٥)، والمصباح (١٣٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٥٩).

٢٠٦- وأَنْشَدَ فيه أيضا[١] :

ولا أرضَ أَبْقَـــــلَ إبقالَهَـــــا[٢]

هو عجز بيتٍ لعامر بن جُوينٍ الطائيّ، أتى به أبو عليّ مُشبِّها به قول الأعشى (كَفّا مُخَضَّبا) في أحد الأوجه الخمسة المتقدّمة الذكر[٣]، وهو جعل (مُخَضَّب) مُسندا إلى ضميرٍ مؤنّثٍ عائدٍ على (الكَفّ)، وحذف تاء التأنيث منه كما تُحذف من الصفة إذا أُسندت إلى ضميرٍ مُؤنّث الظاهر، نحو قوله[٤] :

وما زِلْتُ مَحمولا عليّ ضَغينةٌ

فيكون - إذ ذاك - بمنزلة قول عامر :

ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالَهَا

فإنّ (أَبقَل) عند أبي عليّ مُسندٌ إلى ضميرٍ مؤنّثٍ عائدٍ على الأرض؛ ليكون الضمير وَفْق الظاهر، وحُذفت منه العلامة كما تُحذف من الفعل إذا كان مُسندا إلى الظاهر في نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾[٥]، تشبيها للمضمر بالظاهر، وقد تقدّم الكلام على هذا البيت مُستوفًى في باب "المذكّر والمؤنّث".

٢٠٧- وأَنْشَدَ فيه أيضا[٦] :

يـا بئـرُ يا بئـرَ بنـي عَـديٍّ[٧]

---

(١) التكملة (٣٨٣).

(٢) عجز بيت سبق ذكره، و تخريجه ص (٤٨)، وينظر ما يقابله هنا في : المصباح (١٣١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٠)

(٣) ينظر : ص (٢٩٦).

(٤) صدر بيت للكميت سبق ذكره، و تخريجه ص (٦٨).

(٥) الآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٦) التكملة (٣٨٣).

(٧) الأبيات -كما قال المؤلف- تُنسب لرجُل من بني عَدِي، وهي في : أمالي ابن الشجري (١/ ٢٤٢)، والإنصاف (٢/ ٥٠٩)، والمصباح (١٣١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٠).

لأَنـزَحَـنْ قَعْـرَكِ بـالـدِّلـيِّ
حتّـى تَعُـودي أَقطَعَ الوَليِّ

نَسَبَ[1] أبو عمر[2] هذه الأشطار لرجُلٍ من بني عَديّ، أتى بالأوّل والثاني منها لتعلُّق الثالث بهما، وأتى بالثالث مُشبِّها قوله (أَقطَعَ الوَليِّ) بقول الأعشى (كَفّا مُخَضَّبا) في أحد الأوجه الخمسة المتقدّمة، وذلك إذا جعلت (مُخَضَّبا) مُسندا إلى ضميرٍ مذكّرٍ عائدٍ على (الكَفّ) على معنى العضو، كما أخبر هذا[3] / الآخر عن ضمير (البئر) في (تَعُودي) وهو مؤنّث بـ(أَقْطَع) وهو مُذكّر حملاً على المعنى (القليب)، ولولا ذلك لقال: (قَطعاء)،على أنّه لا حجّة له في ذلك؛ لاحتمال أن يكون (أَقْطَع) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ كما ذهب إليه المازنيّ والأصمعيّ،والتقدير : حتّى تَعودي قليبا أَقْطَع؛ لأنّ (القليب) يُذكّر ويُؤنّث،والغالب عليه التأنيث.

1/83 أ

فإن قال قائل : لِمَ أجاز أبو عليّ في الضمير المستتر في (مُخَضَّب) التذكير والتأنيث، ولم يُجز في الضمير المستتر في (أَبْقَل) إلّا التّأنيث ؟.

فالجواب : أنّك إذا أبقيت (الكفّ) على أصلها من التأنيث، وجعلت الضمير العائد عليها مُؤنّثا كان (مُخَضَّب) خارجا عن قياس نظائره من الصفات من جهة أنّه اسم مفعول قد جرى صفة على مؤنّث، وتَحمّل ضميره،ولم تلحقه علامة تأنيث، وإذا ذكَّرت الصفة والضمير المستتر فيها حملا على معنى العضو كنتَ قد جرّدتَ (الكفّ) عمّا لها في أصل الوضع[4] من التأنيث، فلمّا لزم في أحد الوجهينِ خروج الصفة عن قياس نظائرها، وفي الآخر خروج اللفظ عمّا له في أصل الوضع تكافآ عنده.

---

(1) في الأصل (ونسب) بزيادة الواو.

(2) ينظر : المصباح (131/ ب).

(3) كرر الناسخ (هذا) سهوا.

(4) في الأصل (الموضع) وكذا في الموضع الآتي، تحريف.

وأمّا الضمير الذي في (أَبْقَل) فاعتقدَ أنّه مؤنّث؛ ليكون وَفْق ما يعود عليه، إذ القياس في المضمر أن يكون وَفْق ظاهره، ولم يمنع مانع من التّمسك بالقياس.

لُغَتُها : (بنو عَدِيّ) في قبائل كثيرة [1]، منهم : عَدِيّ بن كَعْب بن لؤيّ بن غالب ابن فِهر [2]، منهم عمر بن الخطاب ﷺ، وعَدِيّ بن نوفل بن عبد مناف بن قُصيّ [3]، منهم : مُطعِم بن عديّ والد جبير مُجيرُ رسول الله ﷺ حين رجع من الطائف، وكان من سادات قريش، وكان عديّ قد عَمِل سقاية بين الصفا والمروة بإذن عبد المطلب بعد تنازعٍ كثيرٍ بينهما، فلعلّ هذه البئر هي المرادة في أبيات هذا الراجز العدويّ. ونَزَح البئر: استقى منها حتّى نَفِد ماؤها، أو قلّ. و(أَقطَع) : بمعنى مقطوع / كما يُقال للمقطوع اليد : أقطع، ويقال : قَليبٌ أَقطَع إذا ذهب ماؤه أو قلّ. و(الوليّ) : الماء الذي يخرج تلو الماء المَنزوح، منقول من (الوَلْي) المطر الذي يلي الوسميّ، وقد يكون (الوليّ) بمعنى المصاحب والموالي، كـ (جليس) بمعنى مُجالس، و(كثير بك) بمعنى مُكاثِر بك، والمراد به الماء، وقد يكون المراد به الذي يَتولّى الإستقاء منها.

٨٣/ ب

مَعْناها : يقول : لأستقينّ ماءَكِ، واستنفده بِصَبري عليه، لاحتياج إبلي إليه حتّى ينقطع وَلِيُّكِ، أي ماؤكِ، أو حتّى يُعدمَ الاستقاء منكِ، فتكون أيدي مَن كان يَتولّى ذلك منكِ كأنّها قد قُطِعَت، وجعل رجوعها (أَقْطَع الوَليّ) عودةً، وإن كان ذلك أوّل مرّة كما قال العجّاج [4] :

وقَصَبا حُنِّي حتّى كادا

(١) ينظر : المصباح (١٣١/ ب).

(٢) ينظر : جمهرة أنساب العرب(١٥٠).

(٣) ينظر : جمهرة أنساب العرب (١١٥).

(٤) ديوانه (٢/ ٢٨٣)، والخصائص (٢/ ١٧٤).

يَـعُــودُ بعـدَ أَعْـظُـمٍ أَعـوادا

عَرَبِيَّتُها : إن قيل : كيف جعل أبو عليّ البئر على معنى القليب؟،والبئر أعمّ؛ لأنّ القليب هي البئر التي لم تُطْوَ، وقال أبو عبيد[1]: " القليب: البئر العادية القديمة التي لا يُعرف لها رَبّ ولا حافِر، تكون بالبراريّ".

فالجواب : أنّ هذه البئر المذكورة في هذا الرجز إنّما جعلها قليبا؛ لدلالة (أَقْطَع) على ذلك، ولا مانع يمنع من أن تكون هذه البئر غير مطويّة أو قديمة على أنّ ابن سيده حكى في" المحكم "[2] أنّ (القليب) : البئر ما كانت، فلا يحتاج على هذا إلى تأويل.

وقوله (لأَنْزَحَن قَعْرَكِ) أراد :ماء قعرِكِ، فحذف المضاف؛ لدلالة المعنى عليه، وأقام المضاف إليه مُقامه.

٢٠٨- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

فَباتَتْ رِكابٌ بِأَكوارِها   لَـدينا وَخَيـلٌ بِأَلبادِهـا[4]
لِقَومٍ فَكانوا هُمُ المُنْفِدِينَ   شَرابَهُمُ قَبلَ إِنفادِها

البيتانِ للأعشى، أتى بالأوّل منها لتعلّق الثاني [به][5]، وأتى بالثاني مؤكّدا لِما قدّمه من جواز الحمل على المعنى؛ بدليل إعادة الضمير المتّصل بـ(إنفاد) وهو / مؤنّث على (الشراب)، وهو مذكّر من حيث كان الخمر في المعنى، كما ذكّر (الكفّ) من قوله (كَفّا مُخَضّبا)، حيث كان (عضوا) في المعنى، بل تذكير (الكَفّ) حملا على معنى العضو

٨٤/أ

---

(١) يعني الهروي ، ينظر قوله هذا في : غريب الحديث له (٤/ ٣٩٨-٣٩٩).

(٢) ينظر : (قلب) (٦/ ٢٦٠).

(٣) التكملة (٣٨٣-٣٨٤).

(٤) البيتانِ - كما قال المؤلف - لأعشى قيس، وهما في : ديوانه (٧١)، و أمالي ابن الشجري (١/ ٢٤٣)، والإنصاف (٢/ ٥٠٨)، والمصباح (١٣٢/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦١).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

أسهل من تأنيث الشراب حملا على معنى الخمر؛ لأنّ المذكّر أصلٌ، فحملُ المؤنّث عليه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، والمؤنّث فرعٌ فحملُ المذكّر عليه ردُّ أصلٍ إلى فرعٍ[1]، وهو مع ذلك سائغ إذا كان المذكّر غير حقيقيّ، ومنه قول بعضهم[2]: فلان لغُوب أتته كتابي فاحتقرها، فأنّث على معنى (الصحيفة)، ومثلُ ذلك -أيضا- قول رويشد[3]:

يأيُّها الرَّجُلُ المُرخي مَطِيَّتَهُ سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوتُ ؟

أنّث على معنى الصرخة أو الاستغاثة.

لُغَتُهما[4]: الرِّكاب: الإبل التي يُسار عليها، لا واحد لها من لفظها. والأَكوار: جمع كُور، وهو الرَّحل بأداته. والأَلباد: جمع لِبْد، وهو معروف، وكنّى به عن السّرج. وإنفاد الشيء: إفناؤه، وقد يكون مصدر أَنْفَد الشيء: حانَ نَفادُه.

مَعْناهما[5]: قيل[6]: إنّه يصف نزولهم على الخمّار، وهم بركابهم وخيلهم لم يزيلوا عنها رحالَها، ولا سروجَها حتّى أنفدوا خمرَهم قبل إنفادِها عقولَهم، وهذا المعنى حكى أبو عليّ[7] عن مَعْمَرٍ[8] أنّ الأعشى أراده، ويُوهنُه[9] قوله بعدهما في رواية أبي عبيدة[10]:

فَرُحنا تُنعِّمُنا نَشوَةٌ تَجُورُ بنا بَعدَ إقصادِها

---

(١) ينظر: شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٩٠/ أ).

(٢) هذا القول لرجل من اليمن، سبق تخريجه ص (٧٤).

(٣) البيت لرويشد بن كثير الطائي، وهو في: شرح ديوان الحماسة (١/ ١٦٦) وسر صناعة الإعراب (١/ ١١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٩٤)، وضرائر الشعر (٢٧٢).

(٤) في الأصل (لغتها).

(٥) في الأصل (معناه).

(٦) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٧)

(٧) ينظر: البصريات (١/ ٦١٥).

(٨) يريد: أبا عبيدة معمر بن المثنّى.

(٩) في الأصل (توهنه) بالتاء الفوقية، والمثبت متفق مع ما بعده.

(١٠) ينظر: ديوان أعشى قيس (٧١)، والمصباح (١٣٢/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦١).

فهذا يقتضي إنفاد العقول بعد الوقت الأوّل.

وقال الصِّقِلي: " الهاء راجعة إلى الشراب على معنى الخمر "، ومراده أنّهم أنفدوا خمرهم قبل أن يَحِينَ نفادها، وهذا التفسير هو المرتضى - عندي - في البيت، والمعنى على هذا أنّهم شربوها في زمانٍ يَسيرٍ؛ لانحفازهم للمسير، وكون ركابهم بأكوارها، وخيلهم بسروجها مُعَدَّة للرحيل دليلٌ على ذلك.

وقد قيل[1]: " إنّ الهاء راجعة إلى الدراهم المتقدّمة الذكر قبل البيتينِ[2]، وأنّه أراد أنّهم أَميل[3]،/ ومن نفد شرابهم قبل نفاد دراهمهم ".

٨٤/ب

وأجاز ابن يسعون[4] أنْ تكون (الهاء) راجعة إلى الخيل والركاب إشارة إلى دفع كثير منها في الشراب؛ لقوله في هذه القصيدة بعينها للخمّار[5]:

فَقُلْنا لَهُ: هذه هاتِها ... بِأَدماءَ في حَبْلِ مُقتادِها

قال: "هكذا الرواية في شعره"، يعني (فقلنا)، واستدلّ على صحّة ذلك بقوله بعد[6]:

فَقالَ: تَزيدُونني تِسعَةً ... وليسَت بِعَدلٍ لأَندادِها

ولا حجّة لأبي عليّ في البيت الآخر على هذينِ التفسيرينِ، بل يلزم عن إمكانها فساد ما ذهب إليه؛ لأنّه يكون قد ارتكب ضرورة من غير داعية إلى ذلك.

---

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٢).

(٢) يريد في قوله:

دَراهِمُنا كُلُّها جيّدٌ ... فلا تَحْبِسَنّا بِتَنقادِها

وسيأتي ذكره.

(٣) أي ذوي مال، قال الجوهري في الصحاح (مول) (٥/ ١٨٢١): " رجل مال: أي كثير المال ".

(٤) ينظر: المصباح (١٣٢/ أ).

(٥) ينظر: ديوان أعشى قيس (٦٩).

(٦) ينظر: ديوان أعشى قيس (٦٩).

والصحيح -عندي- ما ذهب إليه أبو عليّ من عَودَة الضمير على الشراب؛ حملا على معنى الخمر؛ لأن عَود الضمير على الدراهم فاسدٌ من جهة المعنى، إذ لم يلجئوا إلى دفع ناقة في الشراب لها بعد نفاد دراهمهم، فكيف يتصوّر مع ذلك أن يكون مراده وصفهم بأنّهم نفد شرابهم قبل نفاد دراهمهم ؟!.

وكذلك عود الضمير -أيضا- على الركاب فاسد من جهة المعنى، إذ ليس في وصفهم بأنّهم أنفدوا شرابهم ولم ينفدوا ركابهم ما يدلّ على كرم ولا ثروة إلّا بأن يذكر أنّهم قد دفعوا أكثر منها في الشراب، ولم تنفد مع ذلك بكثرتها، وليس في القصيدة ما يقتضي أنّهم دفعوا إلى الخمّار أكثر من ناقة واحدة.

فأمّا قوله (تزيدونني[1] تسعة) فإنّما يريد تسعة دراهم، بدليل قوله إثر ذلك[2]:

دارهِمُنا كُلُّها جَيِّدٌ

عَرَبيَّتُها: موضع القوم رفعٌ نعتا لـ(خَيل)، أو حالا من الضمير المرفوع في قوله (بألبادِها)، الذي هو نعت لـ(خَيل)، أي: وخيلٌ مُلبّدةٌ بألبادِها كائنة لقوم، وقوله (فَكَانُوا هُم المُنفِدِينَ) معطوفٌ على صفة (قوم) المحذوفة، والتقدير: لقومٍ انحفزوا للمسير، فكانوا هم المُنفدين شرابَهم قبل حين نفادها.

١/٨٥ ونظير ذلك ممّا حُذف منه المعطوف عليه لفهم المعنى قوله تعالى: / ﴿ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾[3]، أي: فَضَرَبَ فانفلَقَ.

وتقديرُ ابن يسعون[4] صفة (قوم) المحذوفة بـ(غير)، كأنّه قال: (لقوم غيرنا) بعيدٌ عن الصواب؛ لأنّ ما تقدّم وتأخّر إنّما يُعطي أنّ الركاب والخيل لهم لا لغيرهم[5].

---

(١) في الأصل (فإما تزيدونني) بزيادة (فإما).

(٢) صدر بيت لأعشى قيس، عجزه *فلا تحبسنّ بتنقادها* وهو في: ديوانه (٧١).

(٣) الآية (٦٣) من سورة الشعراء.

(٤) قال ابن يسعون في المصباح (١٣٢/ أ): "... ويجوز أن يكون موضعه [يريد (لقوم)]نصبا على الحال من ضمير الجار الذي هو في موضع النعت لـ (خيل)، وهو الهاء في (ألبادها) لحمله الضمير الذي كان في الصفة الذي قام مقامها، والتقدير: وخيل مهيئة بألبادها كائنة لقوم، ونحو هذا من التقدير، والمعنى: لقوم غيرنا، فحذف الصفة الذي قام مقامها لدلالة قوله (لدينا) على ذلك...".

(٥) في الأصل (يغيرهم) تحريف.

وقبلها[1]:

دَراهِمُنا كُلُّها جَيِّدٌ فلا تَحْبِسَنّا بِتَنقادِها
فقامَ فَصَبَّ لنا قَهوَةً تُسَكِّنُنا بَعدَ إرعادِها
كُمَيتا تَكَشَّفُ عن حُمرَةٍ إذا صَرَّحَت بعدَ إزبادِها

٢٠٩- وأنْشَدَ فيه أيضا[2]:

سَقى العَلَمَ الفَرْدَ الذي بِجُنُوبِهِ غَزالانِ مَكحُولانِ مُختَضِبانِ[3]

هذا البيت أنشده أبو زيد في "نوادره"[4] لأعرابيّ[5] من بني جُشم، أتى به أبو عليّ عاضدا لما ذكره من جواز جعل (مُخَضَّب) في بيت الأعشى المتقدّم صفة لـ(رجُل) أو حالا من ضميره المرفوع المستتر في (يَضُمّ)، أو المجرور في (كَشحيه)، مع أنّ التخضيب في الحقيقة إنّما هو من صفة (الكَفّ)،لا من صفة (الرجُل)، كما وصف في هذا البيت الغزالينِ بالاكتحال والاختضاب، وأحدُهما -في الحقيقة- من وصف الأكُفّ، والآخر من وصف الأعين.

ووصفُ الشيء بصفة جزء من أجزائه -نحو: أَعرَج، وأَشَلّ، وأَشَمّ، وأَكحَل- أكثر وأشهر من أن يحتاج إلى الاستظهار عليه بدليل، إلّا أنّ أبا عليّ لّما رأى

(١) ينظر: ديوان أعشى قيس (٧١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٧).

(٢) التكملة (٣٨٤).

(٣) البيت -كما قال المؤلف- ينسب لأعرابي من بني جشم، ولعمران بن حطان، وهو في: أمالي ابن الشجري (١/ ٢٤٥)، والمصباح (١٣٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٣).

(٤) البيت ليس في نوادره المطبوعة، وقد سبق المؤلف في حكاية هذا الإنشاد عنه القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٧).

(٥) في الأصل (العربي) تحريف.

العرب إذا كانت الصفة غير خاصّة بجزءٍ ما من الشيء ربّما وصفت جميعه بتلك الصفة بالنظر إلى جُزءٍ دون جزء، فيقولون : زيد أقطع، إذا كان مقطوع اليد، ولا يقولون له :(أَقطَع) إذا كان مقطوع الأُذنينِ، أو الشفة، بل يقولون : أَصلَم، وأَعلَم وأَفلَح – خاف أن يُقال له : الاختضاب غير خاصّ بجزءٍ ما من الرّجُل، إذ قد يكون في الرأس واليد والرِّجْل.وبالجملة فكلّ ما غَيَّرتَ لونَه فقد خضبتَه، فلعلّهم إنّما يصفون الشخص بالاختضاب إذا كان الاختضاب / من صفة رأسه، لا من صفة يده، كما لا يصفونه بالأقطع إلّا إذا كان القطع من صفة يده لا من صفة أُذُنه، أو شَفته، فاحتاج من أجل ذلك أن يستدلّ على أنّ الشخص قد يُوصف بالاختضاب إذا كان الاختضاب من صفة يده؛ لأنّ المرأة إذا وُصفت بالاكتحال والاختضاب فإنّما يراد بذلك كُحْل عينيها، وخَضْب يديها، قال علقمة[1] :

٨٥/ب

فَقُلتُ لها : فِيئي فما يَستَفِزُّني ذَواتُ العُيونِ والبَنانِ المُخَضَّبِ

لُغَتُه : (العَلَم) : الجبل الطويل، وقال ابن الأعرابيّ[2]: "العلم : الجبل"، ولم يَخُصّ بذلك طويلا من غيره.و(الفرد) : المنفرد.والجُنُوب : جمع جَنْب، وهو الناحية. والغزال : الشادنُ حين يَتحرّك.

مَعْناه : دعا لهذا العَلَم بالسُّقيا ليخصُب مَن حَلّ بجنوبه، ولهذا البيت خبرٌ يقتضي أنّه إنّما أرادَ بنتَ عَمٍّ له، فكان ينبغي[3] له أن يُفرد الغزال، لكنّه ثنّى إرادة الإلباس، أو كنّى به عنها، وعمّن أَلِفَته من أشباهها من الناس فيكون نحوا من قول عبد بني الحسحاس[4]:

(١) ينظر : ديوان علقمة الفحل (٨٣)، وقد سبق تخريجه ص (١٧٧).

(٢) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٨)، وقد حكاه ابن سيدة في المحكم (علم) (٢/ ١٢٦) عن اللحياني.

(٣) في الأصل (سقى) تحريف .

(٤) ينظر : ديوانه (٢٣)، والمصباح (١٣٢/ ب).

وأَقْبَلنَ مِن أَعلى الخيامِ يَعُدنني ألا إنّما بعضُ العوائدِ دائيا

عَرَبِيّتُه : فاعل (سقى) مضمرٌ مستترٌ فيه، وهو من قِبَل المضمرات التي يُفسّرها ما يُفهم من سياق الكلام، نحو قوله تعالى[1]: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ كأنّه قال: سقى هو، أي سقى القطر، أو سقى الله القطر العلم الفرد. و (غزالانِ) مرتفعٌ بالمجرور الواقع في صلة (الذي)، وقد يجوز أن يرتفع بالابتداء، ويكون خبره المجرور[2]، والجملة من المبتدأ و[3] الخبر صلة للذي، والأوّل أولى؛ لأنّ المجرور - إذ ذاك - يكون واقعا في محلّه غير منويّ به التأخير.

ويروى[4] : (مَكحولانِ مُؤتلفانِ)، و[5]: (يَرتَعيانِ)، ولا شاهد في البيت على هاتينِ الروايتينِ.

وبعده[6] :

إذا أَمِنا التفّا بحيدَي تَواصُلٍ وطَرفاهما للرَّيبِ مُشْتَرِقانِ

طَلَبتُهما خَتلا فلم أَستطعهُما ورَميا ففاتاني وقد رَمَياني

/ ويروى[7] : (وقد قتلاني).

٨٦/أ

(١) الآية (٤٥) من سورة فاطر. قال السمين في الدر المصون(٩/ ٢٤٢) في سياق حديثه عن هذه الآية : "تقدم نظيرها في النحل (يريد قوله تعالى- آية ٦١- : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾) إلا أنّ هناك لم يجر للأرض ذكر، بل عاد الضمير على ما فهم من السياق، وهنا قد صرح بها في قوله ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾".

(٢) في الأصل (في المجرور) بإقحام (في).

(٣) في الأصل (أو).

(٤) ينظر : الأغاني (٩/ ٣٢٧- ٣٢٨)، ومعجم البلدان (٤/ ١٤٧).

(٥) هذه الرواية حكاها ابن يسعون في : المصباح (١٣٢/ ب).

(٦) ينظر: الأغاني (٩/ ٣٣١)، والمصباح (١٣٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٧-٦٧٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٣).

(٧) ينظر : الأغاني (٩/ ٣٣١)، ومعجم البلدان (٤/ ١٤٧).

والخبر الذي أشرتُ له قبلُ ما رواه أبو الفرج[1] من أنّ إسحاق بن سليمان بن عليّ العبّاسيّ مرّ بأعرابيّ يُنشد هذه الأبيات، فعدل إليه، وسأله عن حاله، فأخبره أنّه يهوى ابنة عمّ له، وأنّ أباها طلب منه في مهرها مئة ناقة، فحمل ذلك عنه، ونحر عنه ثلاثين جزورا، ووهب له عشرة آلاف درهم، وللجارية مثلها.

وذكر -أيضا- أنّ الذي مرّ به هو إسحاق بن إبراهيم الموصليّ، وأنّ الموصليّ ذكر القصة للواثق، فوجّه من جهته إلى عامله أن يُنفّذ ذلك عنه، ويصله، ففعل العامل جميع ذلك عَجِلا[2].

٢١٠- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

عَليها مِن قَوادمِ مَضرَحيٍّ ... فَتِيِّ السِّنِّ مُحْتَنِكٍ ضليعِ[4]

هذا البيت يُعزى لعنترة، ولم يُثبته أكثر الرواة في شعره، أتى به شاهدا على أنّ (السِّنّ) من الكِبَر قد استعملت حيث لا (سِنّ) التي هي العضو، إذ الطائر لا يكون له (السِّنّ) التي يراد بها العضو.

لُغَتُه: قوادم الطير: مَقاديم ريشه، وهي عشرة في كلِّ جناح، وقال ابن قتيبة[5]: "القوادم أربع". والمَضرحيّ: النَّسر، وهو من الصقور الطويل الجناح، وهو الكريم فيها، والمَضرحيّ: الأبيض من كلّ شيء، وأشار بذلك إلى كبره. والفَتيّ كالفَتى، وهو: الشابّ. والسِّنّ من العمر أنثى كالسِّنّ من الفم، وأراد بذكر السِّنّ التمام والقوّة.

---

(١) ينظر: الأغاني (٩/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: المصباح (١٣٣/ أ).

(٣) التكملة (٣٨٥).

(٤) البيت -كما قال المؤلف- ينسب لعنترة بن شداد، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وهو في: المخصص (١٦/ ١٩٠)، والمصباح (١٣٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٧٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٥).

(٥) أدب الكاتب (١٢٩).

و(مُحْتَنِك) : مُسْتَحكم، قال صاحب " العين "[1] :" المُحتنك : الرجل الذي قد تـمّ سِنّه وعقله، وحنّكته التجارب".

ومَـن روى[2] : (مُحْتَبِـك) – بالبـاء – فمعنـاه : مُحْكَـم مُوَثَّـق، مـن حَبَـكَ الناسـج الثوب : إذا أجاد نسجه، أو من الشيء المَحْبُوك، وهو المَجدول المُحْكَـم الفَتـل، وقيـل : المُحْتَبَك :النسر الذي يضرب إلى الحمرة. والضليع : التامّ الأضلاع المُجْفِر[3] القويّ.

ويُروى[4] : (مُحْتَبِك الضلوع)، ولا يكون (مُحْتَبِك) على هـذا إلّا بالبـاء، ومـضافا إلى الضلوع.

مَعْناه : الضمير من قوله (عليها) عائد على (المِعْبَلَـة) التي تقـدّم ذكرهـا قبـلُ[5]، والمِعْبَلَـة :/ السهم العـريض النّـصل، يقـول : إنّـه راشَ هـذه المِعْبَلَـةَ مـن قـوادم هـذا المَضرحيّ الذي وصفَه. ٨٦/ب

وقال الصِّقِلي : "وصف شعر ذنب ناقته بالضفور[6] والسبوغ فشبّهه بقوادم هذا المَضرحيّ لطولها ".

وهذا الذي ذكره باطل؛ لأنّه لم يجر قبلَ هذا البيت ذكرٌ لناقةٍ مخصوصة،فإن كـان ولا بُدّ فالضمير عائد على (الإبل) التي أخذت له بنو سليم[7] فإنّه لم يتقـدّم ذكْرٌ إلّا لهـا، والمعنى الأوّل أبين وأظهر.

---

(١) العين (٣/ ٦٤) بتصرف.

(٢) هي رواية ابن يسعون في المصباح (١٣٣/ أ) (النسخة الأحمدية)، أمّا النسخة الأخرى فقد ثبت فيها (محتنك) بالنون.

(٣) المجفر : عظيم الجنبين. ينظر المحكم (جفر) (٧/ ٢٧٣).

(٤) الرواية هذه جاءت محكية في شرح شواهد الإيضاح (٣٦٦)، والمصباح (١٣٣/ أ).

(٥) يعني في قوله :

وآخرَ مِنهُمُ أَجْرَرتُ رُمْحي ... وفي البَجْليِّ مِعْبَلَةٌ وقَـيعُ

وسيأتي ذكره.

(٦) الضفور : الشعر المنسوج عرضا. ينظر : لسان العرب (ظفر) (٨/ ٧٠).

(٧) ينظر : ديوان عنترة (٢٨٤).

عَرَبِيَّتُه : قوله (عليها) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : عليها ريشٌ من قوادم مَضرَحيّ، فحذف المبتدأ، وأُبقيت صفته التي هي (من قوادم مَضرَحيّ) من غير إقامة لها مقامه؛ لأنّها لو قامت مقامه لأُعربت بإعرابه، فيلزم من ذلك أن يكون المجرور بـ(من) غير الزائدة مبتدأ، وذلك لا يجوز.

وقبله[1] :

فلو لاقيتني ومَعي سِلاحي عَلِمْتَ عَلامَ تُحْتَمَلُ الدُّروعُ

تَرَكْتُ جُبيلةَ بنَ أَبي عَديٍّ يَبُلُّ ثيابَهُ عَلَقٌ نَجيعُ

وآخرَ مِنهُمُ أَجْرَرتُ رُمْحي وفي البَجْليِّ مِعْبَلَةٌ وقيعُ

٢١١- وأَنْشَدَ فيه أيضا[2] :

وقِدرٍ كَكَفِّ القِردِ لا مُستَعيرُها يُعارُ ولا مَن يَأتِها يَتَدَسَّمِ[3]

البيت منسوب في "الكتاب"[4] و "المُوعَب"[5] إلى تميم بنِ مُقبلٍ، ولم يوجد في شعره،ونسبه أبو عمر في "الفرخ"[6] إلى رجُلٍ من بني مِنقَرٍ، أتى به شاهدا على تأنيث (القِدر)، بدليل عودة الضمير المؤنّث عليها.

لُغَتُه : التأنيث في (القِدر) هو الأشهر، قال صاحب "العين"[7] : "القِدر تُؤنِّثها العرب وتُصغِّرها بلا هاءٍ"، وقد حكى فيها الفرّاء[8] التذكير والتأنيث، وأنشد على

---

(١) ينظر : ديوان عنترة (٢٨٤-٢٨٥).

(٢) التكملة (٣٨٥).

(٣) البيت -كما قال المؤلف- ينسب لابن مقبل، وهو في : ملحقات ديوانه (٢٧٧)، ولرجل من بني منقر. وهو في : المصباح (١٣٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٣٧٨/٢، ٥٩٣).

(٤) ينظر : (٣/ ٧٧).

(٥) ينظر : المصباح (١٣٣/ ب).

(٦) ينظر : المصباح (١٣٣/ ب).

(٧) العين (٥/ ١١٣) بتصرف.

(٨) ينظر : المذكر والمؤنث له (٨٢).

التذكير[1]:

بِقِدرٍ يَأخذُ الأَعضاءَ تِمّا بِجَلْمَتِهـا ويَلْـتَهِمُ الفِقـارا

ويروى : (تَأخذ) –بالتاء–.

مَعْناه : تَشبيهها بِكَفّ القِرد إشارة[2] إلى الصِّغَر والقَدر، ووصفُهم بمنع الإعارة لها يَحتمل أن يكون من باب / منع الماعون، وإن كان مما يَهون، ويحتمل أن يكون هربا من الغضاضة بها إن ظهرت، أو لأنّ مستعيرها إذا أخذها كأنّه لم يُعَر شيئا؛ لأنّها والعدم سواء، ويحتمل[3] أن يُريد بقوله (لا مُستَعيرُها يُعار) أنّها مأبيّة، فلا يستعيرها أحدٌ فيُعارها، فيكون النفي قد توجّه في اللفظ على الإعارة؛ لأنّها هي الخبر، والمراد نفي المستعير، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾[4]، أي : لا شافعَ لهم فينتفعون بشفاعته، ومثل ذلك –أيضا– قول امرئ القيس[5] :

على لاحبٍ لا يُهتدى لِمَناره إذا سافَهُ العَودُ النباطيّ جرجَرا

أي : لا منارة له، فيُهتدى به. وكون (مَن يأتها لا يَتدسَّم) إمّا للؤم أهلها، وإمّا لعدم ذلك فيها.

عَرَبِيَّتُه : (يَتَدَسَّم) مجزوم على جواب الشرط، وكُسرت الميم؛ لالتقائها ساكنة مع حرف الإطلاق.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣١٨)، والمخصص (١٧/ ١٦). وقد جاء في الأصل (بجملتها) تحريف . والتصويب من ابن الأنباري . والجلمة : جملة الجزور . ينظر : لسان العرب (جلم (٢/ ٣٤٠) . ويروى بحلقته .

(٢) في الأصل (إشار) بإسقاط التاء .

(٣) ينظر : الخصائص (٣/ ١٦٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٠).

(٤) الآية (٤٨) من سورة المدثر.

(٥) البيت في : ديوانه (٢/ ٤٢٦)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٤٧)، والخزانة (١٠/ ١٩٣).

٢١٢- وأَنْشَدَ فيه أيضا[١] :

سُرُحِ اليدينِ إذا تَرَفَّعتِ الضُّحى   هَـدَجَ الثَّفـال بِحِملِـه المُتَثاقِـلِ[٢]

البيت لابن مقبل ، وقيل : إنّه للبيد بن ربيعة ، أتى به مُستشهدا على تأنيث (الضُّحى) ، إذ لا يَصحّ إلحاق التاء في (تَرَفَّعَت) ، وهو مُسند إليها إلّا على ذلك.

لُغَتُه : (سُرُح اليدينِ) : أي سريعة الوضع لهما وللرفع؛ لخفّتها ونشاطها، وقد يُريد بذلك سهولة مَشيها، ومن كلام بعض الفصحاء[٣]: إنّ عَطاءَكَ لسريحٌ. و(الضحى)- قال أبو حاتم -[٤]: " هو من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار، وتَبيضّ الشمس جدّا، وهي مؤنّثة "، وقال الفرّاء[٥] : "ولم يُسمع في تصغيرها إلّا (ضُحيّا) فَرقا بين تصغيرها وتصغير (ضَحْوَة) "، وقيل : إنّها تؤنّث وتذكّر ، فمن أنّث ذهب بها إلى أنّها جمع ضحوةٍ ، ومَن ذكّر فهو عنده اسم على (فُعَل). والهَدَج : المشي الضعيف، وقيل : العدو في سرعة وتقارب خطوٍ، قال[٦] :

وهَدَجانا لم يَكُن مِن مَشيَتي

كهَدَجان الرَأْلِ خَلفَ الهَيَقتِ

و(الثَّفال) : الجمل البطيء. و(المُتثاقل) : المتباطئ.

---

(١) التكملة (٣٨٥).

(٢) البيت لابن مقبل - كما ذكر المؤلف - وهو في : ديوانه (١٦٧)، ونسبه القيسي للبيد بن ربيعة، وليس في ديوانه، وهو في : المصباح (٢١٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٢)، وشرح شواهد الإيضاح(٤٦٧)، وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٧/ب).

(٣) ينظر : الجمهرة (٢/ ١٣٢)، والمصباح (١٣٤/أ).

(٤) المذكر والمؤنث له (١٣٤).

(٥) في المذكر والمؤنث له (٨٤) : "الضحى أنثى، يقال : ارتفعت الضحى، وتصغيرها (ضحيّا) بغير الهاء، كأنهم كرهوا أن يشبه تصغيرها تصغير ضحوة".

(٦) البيتانِ نسبهما الأصمعي في الوحوش (٥٩)، و ابن دريد في الجمهرة (١/ ١٦٨) لمحمد بن علقة التيمي ، ونسبهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء (٢/ ٦٧٧) لأبي الزحف ابن عطاء الخطفي .

مَعْنَاه : وصفَ ناقته بسرعة / سيرها في هذا الوقت الذي يَصعُب فيه السير على غيرها، وقيل : بل وصفها بأنّها في الطروق[1] والبكور مِرْقال[2]، فإذا حَميت الشمس مَشَت مَشي الجمل المتباطئ الثَّقال. ٨٧/ب

عَرَبِيَّتُه : المصدر[3] - على المعنى الثاني - منصوب بفعلٍ مُضمرٍ مُسندٍ إلى ضمير الناقة، وهو جواب (إذا)،والعامل فيها إن قدّرتها غير جازمة، وكأنّه قال : إذا ترفّعت الضحى هَدَجَت هذه الناقة هَدَجَ الجمل الثَّقال، وإن قدّرتها جازمة فالعامل فيها (تَرَفّعت)؛ لأنّها - إذ ذاك - غير مضافة، فلا مانع يمنع من إعماله فيها. والجملة من (إذا) وجوابها على التقديرينِ في موضع خفض على الصفة لـ(جَسْرة) المتقدّمة الذكْر قبلَ البيت [4]، كما أنّ (سُرُح اليدينِ) مخفوض؛ لأنّه صفة لها.

وقد يكون الفعل المضمر الناصب للمصدر مُسندا إلى ضمير (الفَلاة) المتقدّمة الذكْر[5]، أي : إذا تَرَفّعت[6] الضحى هَدَجَت الفَلاة هَدَجَ الثَّقال، وذلك أنّ آكام[7] هذه الفلاة تُرى في الآل[8] الذي يكون بالضحى؛ كأنّها ترتفع وتنخفض، قال ابن مقبل[9] :

---

(١) في الأصل (الظروق) بالظاء المعجمة، تصحيف.

(٢) مرقال : سريعة. ينظر : الصحاح (رقل) (٤/ ١٧١٢).

(٣) يريد (هَدَجَ).

(٤) يريد في قوله :

ولقد تَعَسَّفْتُ الفَلاةَ بِجَسرَةٍ قَلِقٍ حُشُوشُ جَنينِها أو حائلِ

وسيأتي ذكره.

(٥) أي في قوله :

ولقد تَعَسَّفْتُ الفَلاةَ بِجَسرَةٍ

وسيأتي ذكره..

(٦) في الأصل (رفعت) بإسقاط التاء.

(٧) الآكام جمع (أكَم)، وهو " الموضع الذي هو أشد ارتفاعا ممّا حوله". المحكم (أكم)(٧/ ٧٥).

(٨) الآل : "السراب، وقيل : هو الذي يكون ضحًى كالماء بين السماء والأرض، يرفع الشخوص، ويزهاها" . لسان العرب (١/ ٢٦٧).

(٩) ينظر : ديوانه (١٧٣) برواية (بغالا)، والمصباح (١٣٤/ أ).

تَرى البيدَ تَهْدِجُ مِن حَرِّهِ   كأنّ على كُلِّ حَزمٍ ثِقالا

فتكون الجملة من (إذا) وجزأيها في موضع نصبٍ على الحال من (الفَلاة).

وقد قيل: إنّ قوله (إذا تَرَفّعَتِ الضُّحى) على حذفِ مضاف، أي آكامُ الضحى، وأنّ الفعل المضمر مُسند[1] إلى ضمير الآكام، ولا موضع للجملة على هذا التقدير، وأن يكون مُسندا إلى ضمير (الفلاة)، ولا يُتكَلّف حذف مضاف أولى.

وأمّا على المعنى الأوّل فلا يكون الفعل المضمر إلّا مُسندا إلى ضمير (الفلاة) ويكون العامل في (إذا) (سُرُح)، والمصدر في موضع حال من (الفَلاة)؛ لأنّه مَقامُ الفعل المضمر الذي لو ظهر لكان حالا منها، أي: تعسّفتها هادجة هَدْج الثفال[2].

وقبل البيت[3]:

ولقد تَعَسَّفْتُ الفَلاةَ بِجَسرَةٍ   قَلِقٍ حُشوشِ جَنينِها أو حائلِ

أُجُدٍ كأنّ صَريفَ أَخطَبِ ضالةٍ   بين السديسِ وبين غَربِ البازلِ

٢١٣- وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

وَحَربٍ عَوانٍ بها ناخِسٌ   مَرَيتُ بِرُمحي فَدَرَّتْ عِساسا[5]

/ البيت للنابغة الجعديّ، أتى به مُستشهدا على تأنيث (الحرب)، إذ لو لم تكن مؤنّثة لما عاد عليها الضميران المؤنّثانِ. ٨٨/أ

(١) في الأصل (مسندا) بالنصب.

(٢) أي قائم مقام الفعل المضمر.

(٣) ينظر: ديوان ابن مقبل (١٦٧)، والمصباح (١٣٤/أ).

(٤) التكملة (٣٨٦).

(٥) البيت - كما قال المؤلف - للنابغة الجعدي، وهو في شعره (٨٢)، والمخصص (١٧/ ٩)، والمصباح (١٣٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٦٩).

لُغَتُه : (الحرب) مؤنّثة لا غير، إلّا أنّهم قالوا في تصغيرها : حُريب، فلم يلحقوا التاء شذوذا، وكأنّهم راعوا الأصل فيها؛ لأنّها مُسمّاة بالمصدر، وحكى ابن الأعرابيّ [1] فيها التذكير، وأنشد[2]:

وهو إذا الحَربُ علا عُقابُه
كُـرْهُ اللِّقـاء تَلتظـي حِرابُـه

ولعلّ ذلك حملا على المعنى ضرورة، كأنّه ذهب إلى القتال.[و] [3] العوان من الحروب : التي قُوتِل فيها مرّة بعد مرّة. والناخِس : الجرب يكون عند ذنب البعير، والناخس -أيضا- : الدائرة التي تكون عند جاعرتي الفرس [4]، والعرب تتطيّر منه كما تتطيّر من الهقُوع[5]، والناخِس -أيضا- : داء لا يُبرأ منه، وكذاك الناجِس – بالجيم[6]. ومَرَيتُ الضَّرعَ :مَسَحْتُه ليدُرّ. والعِساس : الكُرْه، يقال : ناقة عَسوس إذا لم تدُرّ إلّا عن مشقَّة، ويقال – أيضا – : ناقة عسوس للسيّئة الخُلُق العضوض[7]، وبها عُسُس، وأهل نجد يقولون : وبها عِساس [8]. والعساس – أيضا – جمع عُسّ، وهو القَدَح[9] الضخم، وقيل هو : أكبر من الغُمَر[10]، وهو إلى الطول يَرْوي الثلاثة والأربعة.

---

(١) ينظر : المحكم (عقو) (٢/ ١٩٤).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في : الصحاح (١/ ١٠٨)، والمحكم (عقو) (٢/ ١٩٤)، وشرح شواهد الشافية (٩٨).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني، وضع مكانها الناسخ لفظة (معناه)، ثم وضع بعدُ (معناه) مكان (غريبته) بالغين، وترك مكان (عربيته) بياضا، وهو سهو منه.

(٤) جاعرتي الفرس : " حَرْفا الوركين المشرفانِ على الفخذينِ " لسان العرب (جعر) (٢/ ٢٩٦).

(٥) الهقوع جمع هقعة، وهي "دائرة تكون بجنب بعض الدواب يتشاءم بها". المحكم (هقع) (١/ ٥٧).

(٦)- قال ابن الأخضر في الطرر عن هذا الشاهد (١٣٢/ ب) : " ويروى (ناجس) بالجيم".

(٧) في الأصل (القضوض) تحريف.

(٨) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٥٠١-٥٠٢).

(٩) في الأصل (الفرج) تحريف.

(١٠) الغُمَر : القَدَح. ينظر :الصحاح (٢/ ٧٧٢).

مَعْناه : وصفَ هذه الحرب بأنّها عَوانٌ، أي قد قُوتِل فيها مرّة بعد مرّة، وبأنّها ذات ناخس، فهي لا يُبرأ من دائها، أو مكروهة لما علم من شؤمها، أو بمنزلة الجرب لليأس من فتورها وسكونها، وكنّى بالمري عن تَهييجها وإضرامها، وبِدُرورها عن اشتعالها، وهو كقول ليلى[1] :

بأيدي رجالٍ يَحْلِبون صَراها

وجعل درّها عن كُرْهٍ إشارة إلى المشقّة اللاحقة في ذلك، وأنّها لا يطمع أحد في حِلابها؛ لشدّة ذلك على طلابها، وإن كان (العساس) جمع (عُسّ)، فمراده - إذ ذاك - كثرة الدّم، فدَرَّت مثلَ عساسٍ.

[**عَرَبِيَّتُه**][2]: (عِساس) إن كان مصدرا فهو في موضع نصبٍ على الحال من الضمير في (دَرّت)، وإن كان جمع (عُسّ) فهو منصوب بـ(درّ) على أنّه مفعول / به، ولا بُدّ - إذ ذاك - من تقدير حذف مضاف. ٨٨/ب

وبعده[3] :

شَهِدتُهُمُ لا أُرَجِّي الحيا	ةَ حتّى تُساقوا بِسمٍّ كِياسا
أمامَ لواءٍ كَظِلِّ العُقا	بِ مَن يأتِه يَلْقَ طَعنا خِلاسا

٢١٤- وأَنْشَدَ فيه أيضا[4] :

ومَكْنُ الضِّبابِ طَعامُ العُريبِ	**ولا تَشتَهيه نُفُوسُ العَجَمْ**[5]

---

(١) عجز بيت لليلى الأخيلية، صدره *أعدّ لها مصقولة فارسية* وهو في : ديوانها (٧١)، وأمالي القالي (١/ ٨٧)، والمصباح (١٣٤/ ب).

(٢) ما بين القوسين بياض في الأصل.

(٣) ينظر : شعر النابغة الجعدي (٧٩-٨٣)، والمصباح (١٣٥/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح(٤٧٠).

(٤) التكملة (٣٨٦).

(٥) البيت - كما قال المؤلف - لأبي الهندي، وهو في : ديوانه (٥٢)، وأدب الكتاب (١٦٨)، وشرح المفصل (٥/ ١٢٧)، والمصباح (١٣٥/ أ) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٠).

البيت [لأبي][1] الهِنديّ عبد المؤمن بن عبد القدوس الرياحيّ، وهو من المحدثين.

أتى به على جهة التمثيل لما ذكر من أنّ (عَرَبا) لا تلحق التاء في تحقيرها، وإن كانت مؤنّثة كما أتى ببيت حبيب قبلُ[2] على جهة التمثيل.

لُغَتُه : المَكْن : بيض الضِّباب والجراد. و(الضِّباب) : جمع ضَبّ، وهو دُويبة، يُكنى أبا حِسْل، [و][3] صِلَة البيت تبيِّن أنّه قصد تفضيل مَكن الضِّباب على أطعمة العجم، وإن كان من أخبث أطعمة الأعراب، إذ هو وأمثاله طَعام المجاوع والضرورات، وطعام نازلة الفقر والفلوات، قال أبو محمد بن قتيبة[4]: ومِمّا يدُلُّك على أنّ أهل الثروة منهم لا يأكلون ذلك بخلاف ما هم عليه الصعاليك والقُتَراء[5] قول الشاعر[6] :

فما لَحَمُ الغرابِ لنا بزادٍ ... ولا سَرطان أنهارِ البَرِيص

وقول الآخر[7]:

أتانا ببرقانِ الدَّبى في إنائهِ ... ولم يَكُ بَرقانُ[8] الدَّبى لي مَطعَمُ

فقلتُ له : غَيِّب إناءَكَ واعتمل ... فهل ذاقَ هذا - لا أبا لك - مُسلمُ

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق. وقد سبقت ترجمة أبي الهندي (٢٥٩) .

(٢) يريد قول حبيب بن أوس الطائي (أبي تمام) الذي استشهد به الفارسي في الإيضاح (١٤٠):

مَن كان مَرعى عزمِهِ وهمومِهِ ... روضُ الأماني لم يزل مهزولا.

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) القتراء هنا وفي الموضع الآتي غير واضح في الأصل ، ولعله وفق ما أثبت ، ويكون المعنى ضيق العيش .ينظر : لسان العرب (قتر)(٣٠) .

(٦) البيت لوعلة الجرمي في : الحيوان (٢/ ٣١٧)، وغريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٣٩)، والخزانة (٤/ ٣٨٣).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائلها ، وهما في : عيون الأخبار (٢/ ٢١٢)، والعقد (٦/ ٢٠٠).

(٨) في الأصل (برق) بإسقاط الألف والنون، ولا يستقيم به وزن البيت.

وقول الآخر[1]: *أَكَلْتُ دَمًا* وإذا كان كذلك فتصغيره (العريب) تصغير حقيقيّ، ويكون مراده أنّ (مَكن الضِّباب) طعام القُتَراء والصعاليك من الأعراب، وقد يكون المراد بالتصغير تقريب المنزلة، نحو قول أبي زُبيدٍ[2]:

يا بنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نفسي أنتَ خَلَّفتني لدهرٍ [شديدٍ]

عَرَبِيَّتُه: لم يُلحقوا الهاء في تصغير (عَرَب)؛ لأنّه في الأصل وصف وصفت به الأمّة التي هي خلاف العَجَم، وغلب عليها، وجرى مَجرى الأسماء. وقولهم: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون - فيستعملونه وصفا - يُقويّ ذلك، فهو على هذا / التقدير: مثل: (نَصَف)، وأشباهه فيما هو صفة بغير تاء، وقد جرى على مؤنّث، فكما قالوا في تصغير النصف: (نُصيف)، كذلك قالوا في تصغير العرب: (عُريب).

٨٩/أ

وقبله[3]:

أَكَلْتُ الضِّبابَ فما عِفْتُها وإنّي لأشهى فَتيّ الغَنَمْ
ولَحْمُ الخَروفِ حَنيذا وقد أَتَيتُ به باردا في الشَّيَمْ
فأمّا البَهَطُّ وحيتانُكُمْ فما زِلْتُ منه كثيرَ السَّقَمْ
وقد نِلْتُ مِنها كما نِلْتُمُ فَلَم أَرَ فيها كَضَبٍّ هَرِمْ
وما في البُيوضِ كَبيضِ الدَّجاجِ وبيضُ الجَرادِ شِفاءُ القَرَمْ

٢١٥- وأَنْشَد فيه أيضا[4]:

مَن لم يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَما المـوتُ كـأسٌ والمـرءُ ذائقُها[5]

---

(١) هكذا في الأصل، ولعله الجزء الآتي مما أورده أبو تمام في حماسته (شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٨٦٧) دون نسبة:

أكلتُ دما إن لم أَرُعكِ بِضَرَّةٍ بعيدةِ مَهوى القُرطِ طَيِّبَةِ النشرِ

(٢) ينظر: شعره (٥٩٧)، والكتاب (٢/ ٢١٣)، والمقتضب (٤/ ٢٥٠)، والتصريح (٤/ ٦٧). وما بين القوسين بياض في الأصل.

(٣) ينظر: ديوان أبي الهندي (٥٠ - ٥١).

(٤) التكملة (٣٨٧).

(٥) البيت - كما ذكر المؤلف لأمية بن أبي الصلت - في :ديوانه (٤٢١)، وينسب لرجل من الخوارج دون ذكر اسمه، ولبعض الحرورية، ولابن الوارس، ولغزالة، وهو في: المنصف (٣/ ٦٧)، والمصباح (١٣٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٨٠) وقد جاء في الأصل (غبطة) بالغين المعجمة، وكذا في بعض مواضع ورودها الآتية، وهو تصحيف.

البيت لأُميّة بن أبي الصَّلت الثقفيّ في رواية الزُّبير بن بَكّار[1] عن رجاله، وروى هو وغيره أنّ الحسن البصريّ قال : هو لأُميّة، وله نسبه أبو عمر الجرميّ[2]، وزعم دِعْبِل[3] أنّه لابن الوارس[4] مولى خزاعة، وزعم أبو حاتم[5] أنّ الأصمعيّ أنكر ذلك، وقال : إنّما هو لرجُلٍ من الخوارج، وقال صاعد[6] : هو لرجل من الخوارج قتله الحجّاج، وحكى الأخفش عن أحمد بن يحيى أنّه لغزالة[7]، ذكر ذلك الزجّاجيّ في " نوادره " [8]، و[عزاه] [9]لأميّة دون غيره.

أتى به مستشهدا على تأنيث (الكأس)، بدليل عودة الضمير عليها من (ذائقها) وهو مؤنّث، ومثله قول الآخر[10]:

سَتَشرَبُ كَأسا مُرَّةً تَترُكُ الفَتى تَليلا لِفيهِ لَلغَرابينِ والرَّخَمْ

لُغَتُه : يقال : مات فلان عبطة: أي صحيحا شابّا، والعبطة في اللحم والدم والزعفران : طِراؤه. والكأس عند أبي عبيدة[11]: الزجاجة والخمر – أيضا –، وقال أبو حاتم[12]: " الكأس : الشراب بعينه ".

---

(١) راوية، عالم بالأنساب وأخبار العرب، له : نسب قريش وأخبارها، والموفقيات، وغيرهما، توفي سنة ٢٥٦هـ. تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢/ ٣١١)، والأعلام (٣/ ٤٢). وروايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ينظر : المصباح (١٣٥/أ).

(٣) هو أبو علي دعبل بن علي الخزاعي، له طبقات الشعراء، وديوان شعر، توفي سنة(٢٤٦هـ) ـ. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (٢/ ٨٣٨)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٦٦)، والأعلام (٢/ ٣٣٩). وينظر زعمه هذا في : المصباح (١٣٥/أ).

(٤) في المصباح (١٣٥/ أ) ابن الوراس. ولم أجد له ترجمة.

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث له (١٤٣).

(٦) ينظر : ذيل اللآلي (٢٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٧)، و تخليص الشواهد (٣٢٨).

(٧) هي زوج شبيب بن يزيد الحروري، اشتهرت بالشجاعة والفروسية، توفيت سنة (٧٧هـ).تنظر ترجمتها في : رغبة الآمل (٦/ ١٥٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٤٥٤)، والأعلام (٥/ ١١٨).

(٨) ليس ذلك في نوادره (أماليه) المطبوعة.

(٩) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(١٠) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الخصائص (٣/ ٢٣٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٧).

(١١) ينظر : مجاز القرآن (٢/ ١٦٩).

(١٢) المذكر والمؤنث له (١٤٣).

وقال يعقوب[1] وابن الأعرابيّ[2] : لا تُسمّى كأسا إلّا وفيها شراب، وإلّا فهي زجاجة، [قال][3] أبو حنيفة [4]: " هذا هو الصواب :إنّ الكأس الظرف مع الخمر ".

مَعْناه : يقول : إنّ الإنسان لا بُدّ من أن تَعلُق به أشراط منيّته في هرمه أو في شبيبته، فلا ثمرة للرغبة في البقاء، إذ لا بُدّ / من الفناء. ٨٩/ب

عَرَبِيَّتُه: (عَبطَة) و(هَرَم) منصوبانِ على الحال، والأصل: ذا عَبطَةٍ، وذا هَرَمٍ، بحذف المضاف في الموضعينِ، ويجوز أن يُقام المصدرانِ مُقام الصفة، أي : مُعتبطا وهَرَما، ويجوز أن ينتصبا انتصاب المصدر، الأصل : موتَ عَبطَةٍ،ومَوتَ هَرَمٍ، فحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه، وأُعرب بإعرابه، ويجوز أن تنتصب (عَبطَة) بـ(يَموت) على أنّه مصدر له؛ لأنّ الاعتباط من أنواع الموت، كما أنّ القُرفُصاء من أنواع القُعود.

ويروى[5]: (والمرء) و(فالمرء)[6]، وروى دِعبِل[7] : (والخَلْق)، ويروى -أيضا- (ألمرء) بقطع الهمزة، وكذلك رواه الأصمعيّ[8]. وقطع ألف الوصل في أوّل المصراع الثاني كثير؛ لأنّه كأوّله.

---

(١) ينظر : الأضداد له (٢٠٠)، وتهذيب الألفاظ (١/ ٢٢٩).

(٢) ينظر : التكملة (٣٨٨).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٣٥/ ب).

(٥) هي رواية الديوان، وأكثر تخريجات الشاهد السالفة الذكر.

(٦) هي رواية أبي حاتم في المذكر والمؤنث له (١٤٣).

(٧) ينظر : المصباح (١٣٥/ب).

(٨) ينظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٤٣) .

وقبله[1]:

ما رَغبةُ النفس في الحياة وإن عاشت طويلا فالموتُ لاحقُها
يُوشكُ مَن فَرّ عن مَنيَّتِهِ في بعضِ غِرّاتِهِ يُوافقُها

٢١٦- وأَنْشَدَ فيه أيضا[2] :

ما أُرجِّي بالعيشِ بعد نَدامى قد أَراهُمْ سُقُوا بِكَأسِ حَلاقِ[3]

البيت لِمُهَلْهِل بن ربيعة التَّغلبيّ، وقيل هو : لعِديّ بن زيد[4]، والأوّل أصحّ، أتى به مُستدِلّا على جواز ما أنكره الأصمعيّ[5] في البيت المتقدّم من أن تكون الرواية فيه : (للموتِ كأس).

وإنّما أنكر الأصمعيّ ذلك؛ لأنّها تعطي أنّ الكأس تقع على الوعاء، وهو ممّن لا يقول بذلك، فيقول أبو عليّ (حَلاقِ) اسم للمنيّة، والمنيّة والموت سواء،[6] وقد أضيف إليها (الكأس)، والإضافة على معنى اللام، ألا ترى أنّه لا فرق في المعنى بين أن تقول : هذا غلام زيد، أو تقول : هذا لزيدٍ غلامٌ، فكذلك لا فرق بين أن يقال : كأسُ الموت، أو للموتِ كأسٌ.

وللأصمعيّ أن يفرق بينهما، ويجعل الإضافة في البيت على معنى (مِن)، وكأنّه قال : كأسٌ من حَلاقِ، فلا تكون الإضافة - إذ ذاك - تعطي أنّ الكأس تقع على الوعاء وحده، كما تعطي اللام ذلك، وممّا يُبيّن أنّ إضافة (كأس) عنده إلى الموت

---

(١) ينظر : ديوان أمية بن أبي الصلت (٤٢١)، والمصباح (١٣٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٢).

(٢) التكملة (٣٨٨).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - لمهلهل بن ربيعة في : ديوانه (١٤٦)، وقيل : لأخيه عدي بن ربيعة على اعتبار أن اسم المهلهل : امرؤ القيس بن ربيعة، لا عدي بن ربيعة، وهو في : الكتاب (٣/ ٢٧٣)، وشرح أبيات الكتاب (٢/ ١٦٧)، والمصباح (١٣٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٨٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٢). وقد جاء في الأصل (أن ترامى) بدل (ندامى) ، كما جاء (لحاق) بدل (حلاق) وهو تحريف.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) نقل أبو علي الفارسي في التكملة (٣٨٨) عن الأصمعي قوله : " لا يقال للموت : كأس ".

(٦) جاء في الأصل بعد سواء (بحلاق والموت سواء) تكرار.

٩٠/أ

سائغة، وإن لم يَجُز (للموت كأس) ما ثبت في " أصمعيّاته "[١] لشبل بن / معبد[٢]، وقال الهيثم[٣] هو لعبد الله بن شبل[٤] :

سَقينَ بكأسِ الموتِ مَن قد أَصبتَهُ   وفي الحيّ مِن أنفاسهِنَّ ذَنُوبُ

فإن قال قائل : إنّ إضافة الجزء إلى الكلّ قد تكون باللام، ألا ترى أنّك تقول: لزيدٍ يدٌ شديدةٌ، وعينٌ حسنةٌ مع أنّ اليد والعين بعضه، فلا يُنكر على هذا أن يُقال : للموت كأس، ويكون الكأس بعض الموت.

فالجواب : أنّ المضاف إذا كان يقع عليه اسم المضاف إليه لم يُضف إليه باللام، ألا ترى أنّك تقول : ثوبٌ من خَزٍّ، ولا تقول : ثوبٌ لخزّ؛ لأنّ الثوب من الخزّ، يقال فيه : خزّ، وكذلك – أيضا – تقول : باب من ساجٍ، ولا تقول : بابٌ لساجٍ؛ لأنّ الباب من الساج ساجٌ، فكذلك ينبغي أن يقول : كأسٌ من المنيّة، ولا يقول : كأسٌ للمنيّة؛ لأنّ الكأس من المنيّة يُسمّى منيّة.

فالصحيح – إذًا – ما ذهب إليه الأصمعيّ إلّا أن يَثْبُت لغة أنّ الوعاء يُسمّى كأسا، فحينئذ يَصحّ أن يقال للمنيّة : كأس، أو يُسمع من كلامهم : للموتِ كأسٌ، والصحيح أنّ ذلك قد جاء من كلامهم، أنشد أبو بكر بن الأنباريّ[٥]:

سَلِ الله صبرا واعتَرف لفراقِهِم   عسى بعدَ بينٍ أن يَكونَ تَلاقِ

ألا ليتني قبلَ الفراقِ وبعدَه   سَقاني بكأسٍ للمنيّةِ ساقِ

---

(١) لم أجده فيها، ولا في المفضليات.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) هو الهيثم بن عدي الطائي الكوفي، مؤرخ، عالم بالأدب، له المثالب، و النوادر، والمعمرين وغيرها.

تنظر ترجمته في : الفهرست (١٥٩)، ووفيات الأعيان (٦/ ١٠٦)، والأعلام (٨/ ١٠٤).

(٤) لم أجد له ترجمة، وينظر قوله هذا في : العقد (٣/ ٢٣٨).

(٥) البيتان لم أجدهما في المطبوع من مؤلفاته، ولم أتمكن من معرفة قائلها.

ومثل بيت مهلهل المتقدّم ما أنشده أبو عليّ في "التذكرة"[1] لأبي دؤاد[2]، مُستدلّا به على صحّة رواية مَن روى (للموتِ كأسٌ)، وهو قوله[3]:

تَعتادُهُ زَفَراتٌ حين يذكرُها يَسْقِينَهُ بكؤوسِ الموتِ أَفواقا

لُغَتُه: النَّدامى: جمع (نَدمان) كـ(سَكران وسَكارى)، قال[4]:

فإن كنتَ نَدماني فبالأكبر اسقني ولا تَسقني بالأصغرِ المُتَثَلِّم

و(حَلاقِ): المنيّة، يراد أنّها تَحلق. وذكر ابن الأنباريّ[5] أنّ رواية أبي عمرو (بكأس خَلاقِ) – بالخاء المعجمة من فوق –، والخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ﴾[6]، أي: بنصيبهم، فكأنّه قال: سُقوا بكأسِ نصيبهم من الموت.

[**مَعْناه**][7]: يقول: أيّ خير أرتجي بالبقاء، ونَداماي قد أهلكهم الدهر، وعمّهم الفناء.

/ **عَرَبِيَّته**[8]: قيل[9]: إنّ (سقى) من الأفعال التي تتعدّى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجرّ، بدليل قول النابغة الجعديّ[10]: ٩٠/ب

---

(١) ينظر: المصباح (١٣٥/ ب).

(٢) في الأصل (داؤد) تحريف.

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في: شعره (٣٢٧)، والمصباح (١٣٥/ ب).

(٤) البيت للنعمان بن نضلة العدوي، وقيل للنعمان بن عدي، وهو في: العقد (٦/ ٣٨٣)، والزاهر (١/ ٥٨)، ولسان العرب (ندم) (١٤/ ٩٤- ٩٥).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث له (٦٠٣).

(٦) الآية (٦٩) من سورة التوبة.

(٧) ما بين القوسين بياض في الأصل.

(٨) في الأصل (معناه).

(٩) ينظر: المصباح (١٣٦/ أ).

(١٠) البيت – كما قال المؤلف – للنابغة الجعدي في: شعره (٧٢)، ونسب في: شرح ديوان الحماسة (١/ ١٥٦) لزفر بن الحارث الكلابي، وهو في: أمالي الزجاجي (١٠)، والمصباح (١٣٦/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٣)، والدرر (٥/ ٢٩٥).

سَقَيناهُمُ كَأسا سَقَونا بمثلِها ... ولكنّهُمْ كانوا على الموتِ أَصبَرا

فعدّى (سقى) الأولى بنفسها، والثانية بالباء، فلا تكون الباء من قوله (بكأس حَلاقِ) على هذا زائدة، وقيل: إنّ (سقى) متعديّة بنفسها، فتكون الباء على هذا زائدة في البيتين، وهو الأظهر؛ لأنّ الأكثر استعمالها متعديّة بنفسها، قال تعالى: ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [1]، وقال حسّان[2]:

يَسقُونَ مَن وَرَدَ البَريصِ عليهِمُ ... بَردى يُصفَّقُ بالرحيقِ السلسلِ

ومَن أجاز أن تقع (الكأس) على القدح وحده كانت الباء عنده للاستعانة.

و(حَلاقِ): لا يجوز فيها إلّا البناء؛ لأنّها من الصفات الغالبة الحالّة محلّ الاسم، مثل: (جَعارِ) للضَّبع، وأراد أنّهم شربوا بكأس واحدة، ولذلك أفرد، ولا ينبغي أن يُعتقد أنّه وضع الكأس موضع كؤوس؛ لأنّ وضع المفرد في مثل هذا موضعُ ضرورة، لا ينبغي أن تُرتكب إذا وُجِد عنها مندوحة.

وقبله[3]:

طفلَةٌ ما ابنةُ المُجَلَّلِ بَيضا ... ءُ لَعُوبٌ لَذيذةٌ في العِناقِ

فاذهبي ما إليكِ غيرَ بعيدٍ ... لا يُؤاتي العِناقَ مَن في الوَثاقِ

بعدَ عمرٍو وعامرٍ وحُيَيٍّ ... وربيعِ الصُّدوفِ وابنَي عَناقِ

وكُلَيبٍ سُمُّ الفوارس إذا عَيـ ... ـي رُماةُ الكُماةِ بالإيفاقِ

ما أُرجِّي وقد فَقدتُ كُليبا ... وعَديّا وفارسَ المِفلاقِ

(١) الآية (٢١) من سورة الإنسان.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٢٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٨٢).

(٣) ينظر: ديوان مهلهل بن ربيعة (١٤٤-١٤٨)، والمصباح (١٣٦/ أ).

وسبب قول مهلهل هذه الأبيات[1] أنّه لمّا رجع من اليمن[2] أخذه عمرو بن مالك بن ضُبيعة، وقيل: عوف بن مالك، فَطَلَبَ المُجلّل بن ثعلبة اليشكُريّ - وهو خال مهلهل - إلى عمرو أن يدفعه إليه ليكون عنده فَفَعَلَ، فَسَقاه خمرا، فلمّا أَخَذَت منه تغنّى بهذه الأبيات فَنَمى ذلك إلى عمرو فَحَوّله إليه، وسقاه أوبأ ماءٍ فَماتَ منه.

وقيل: إنّما خاطب بهذه الأبيات زوجه حلال بنت الحارث بن / عُباد[3]، فحَمَلَها ذلك على أن قَتَلَت عمرا، وقَتَلَت نفسَها. ١/٩١ أ

٢١٧- وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

أَما شَرِبتَ بكأسٍ دارَ مَشربُها　　على الأُناسِ فذاقوا جُرعَةَ الكَاسِ[5]

البيت لعِمران بن حِطّان الشيبانيّ الخارجيّ، أتى به مُؤكِّدا لتصحيح رواية مَن روى (للموتِ كأسٌ)، وذلك أنّه أدخل باء الاستعانة على (الكأس)، إذ لا يُمكن أن تكون باء التعدية؛ لأنّ (شَرِبت) من الأفعال المتعديّة بنفسها، والاستعانة هي الباء الداخلة على الأدوات التي يتوصّل بها إلى الأفعال، نحو قولك: كتبتُ بالقلم، وبَرَيتُ بالسكين، فدلّ دخولها على أنّ (الكأس) يُراد به الوعاء على جهة الاستعارة، ومثلُه في ذلك قول طرفة[6]:

وإن يَقذِفُوا بالقَذْعِ عِرضَكَ أَسقِهِمْ　　بِكَأسِ حياضِ الموتِ قبلَ التَّهَدُّدِ

---

(١) ينظر: المصباح (١٣٦/أ).

(٢) في الأصل (اليمان) تحريف.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) التكملة (٣٨٩).

(٥) البيت - كما قال المؤلف - لعمران بن حطان، وهو في: شعر الخوارج (١٤٢)، والكامل (٣/ ١٠٨٣)، والمصباح (١٣٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٣)، والخزانة (٥/ ٣٦٠).

(٦) ديوانه (٥٠).

في إحدى الروايتينِ[1]، وللأصمعيّ أنْ يقول : لا حجّة في ذلك، إذ الباء تحتمل أن تكون زائدة مثلها في قول الشاعر[2] :

نَضرِبُ بالسيفِ ونَرجو بالفَرَجْ

يريد : ونَرجُو الفَرَجَ، فيكون التقدير : أَما شَرِبتَ كَأسا، فالردّ - إذًا - على الأصمعيّ في إنكاره (للموتِ كأسٌ) لا يُتصوّر إلّا بإثبات وقوع (الكأس) على القَدَح وحده في اللغة.

وزعم شارحو أبيات هذا الكتاب[3] أنّ الفارسيّ إنّما استدلّ بهذا البيت من حيث إنّ (الكأس) فيه مضافٌ إلى المنيّة في التقدير، إذ المعنى : أَما شَرِبتَ بكأسِ منيّةٍ دارَ مشربُها، قالوا : فاستدلّ بنيّة الإضافة كما استدلّ بصريحها.

وهذا الذي زعموه باطل، إذ لا يقوم دليل عليه، ألا ترى أنّ (الكأس) يُمكن أن تكون واقعة على المنيّة من غير تقدير إضافة، ويُبيّن ذلك وصفها بأنّه (دار مشربُها على الأُناس)، وكأنّه قال : أَما شَرِبتَ بمنيّةٍ دار مشربُها على الأُناس.

فالصحيح إذًا أنّ أبا عليّ إنّما استدلّ بالبيت من الجهة التي تقدّم ذكرها.

لُغَتُه : (أُناس) عند بعضهم[4] جمع : إنسان، وضُمّ أوّله كما فُعِل بـ(تُوَام)[5]، والصحيح أنّه اسمُ جمع، وهو مذهب سيبويه[6]، فإنّه قال في الإضافة إليه : (أُناسيّ).

---

(١) الرواية الأخرى (بشرب حياض الموت)، وهي رواية الديوان.

(٢) البيت للنابغة الجعدي في : ديوانه (٢١٦)، والإنصاف (١/ ٢٨٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٠٨-٤٩٤)، والخزانة (٩/ ٥٢٠، ٥٢١).

(٣) ينظر : المصباح (١٣٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٤).

(٤) لعله يريد بقوله (بعضهم) أبا علي الفارسي لثبوت قوله أنّ (أناس) جمع إنسان - فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢/ ٢٨١) من كتابه "نقض الهاذور" الذي هو رد على ابن خالويه. وهو من كتبه التي لم تصلنا فيما أعلم.

(٥) (تؤام) : المولود مع غيره في بطنٍ. ينظر : لسان العرب (تأم) (٢/ ٩).

(٦) ينظر : الكتاب (٣/ ٣٧٩).

والجرعة : ما اجترعتَه ، / أي : شَرِبتَه في عَجَلة، يقال[1] : الجَرعُ أَروى، والرَّشف أَشرَبُ، أي : أَمتع لطوله[2]. ٩١/ ب

مَعْناه : هذا البيت من جملة أبياتٍ يرثي بها أبا بلال مرداس بن أُدَيّة التميميّ الخارجيّ[3]، يقول : الذي يُهوّن عليّ أمر مَصرَعِك علمي أنّ المنيّة كانت غلبة مَن تَقدَّمك، وهي غاية كلّ باقٍ بعدَكَ، وما بعده يُبيّن ذلك.

عَرَبِيَّته : استعمال (الأُناس) بالألف واللام ضرورة[4]، إذ هما عند سيبويه[5] كالعوض من الهمزة ، ألا ترى أنّهم إذا عرّوه منهما قالوا : (أُناس) ، فأثبتوها ، وإذا عرّفوه بهما قالوا : الناس ، فحذفوها، فقوله (الأُناس) على هذا جمعٌ بين العِوض والمُعَوَّض منه ، وذلك قد يجيء في ضرورة الشعر ، نحو قوله[6] :

هما نَفَثا في فِيّ مِن فَمَويهما   على النابحِ العاوي [أَشَدَّ][7] رِجامِ

فجمع بين الواو والميم، مع أنّ الميم عِوَض منها.

ومثل بيت الإيضاح قول الآخر –أنشده المازنيّ[8]– :

إنّ المَنايا يَطّلِعـ   ـنَ على الأُناسِ الآمِنينا

---

(١) مثل يضرب للقصد في النفقة . ينظر : جمهرة الأمثال (١/ ٢٦١).

(٢) في الأصل (طوله) بإسقاط اللام.والمثبت يستقيم به الكلام، وهو في : المصباح (١٣٧/ أ).

(٣) ينظر : الكامل (٣/ ١٠٨٣).

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه (ج٣/ ٤٢/ ب).

(٥) هو ظاهر قوله في الكتاب (٢/ ١٩٦) بعد أن ذكر أن الألف واللام خلف عن همزة (إله) في اسم الجلالة : "ومثل ذلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس". وقد نفى الفارسي عنه إرادة ذلك، قال في الأغفال (١/ ٤٧) : "ومعنى قوله (ومثل ذلك أناس) أي : مثله في حذف الهمزة منه في حال دخول الألف واللام عليه، لا أنّه بدل من المحذوف ".

(٦) البيت للفرزدق، وهو في : ديوانه (٢/ ٢١٥) (دار صادر)، والكتاب (٣/ ٣٦٥، ٦٢٢) والمقرب (٥٠٣)، وشرح شواهد الشافية (١١٥).

(٧) ما بين القوسين بياض في الأصل، والإثبات من الديوان.

(٨) البيت لذي جدن الحميري في : الأغفال (١/ ٤٧)، والخصائص (٣/ ١٥١)، والخزانة (٢/ ٢٨٠).

وأنّ (ناسا) محذوفٌ من (أُناس) من مذاهب المَشيخة فيما زعم الفرّاء[1]، وزعم الكسائيّ[2] أنّ (ناسا) لغة مفردة، وليست محذوفة من (أُناس)، واستدلّ على ذلك بأنّهم قالوا في تصغيره: (نُويس)، ولم يقولوا: (أُنَيس)، وزعم بعض[3] مَن ذهب مذهب الكسائيّ في(أُناس) إلى أنّه مشتقّ من (ناس يَنُوس) إذا تحرّك.

والصحيح ما تقدّم، إذ لو لم تكن الألف واللام عوضا من الهمزة لما منع مانع من أن يُقال في فصيح الكلام: (الأُناس).

وأمّا استدلال الكسائيّ بالتصغير فليس بشيء؛ لأنّ المحذوف لا يُردّ في التصغير إلّا إذا كان عدم الردّ يَخرج عن أمثلة التحقير، وذلك نحو: (يد)، تقول في تحقيرها: (يُديّة)؛ لأنّك لو لم تَرُدّ المحذوف لنقص الاسم عن أبنية التصغير حروفا، وهو (فُعَيْل)، وتقول في تصغير (مَيْت): (مُيَيْتٌ)؛ لأنّ بناء التصغير قد كَمُل، فكذلك تقول في تصغير (ناس): (نُوَيس).

وجواب (أما) قوله مُتّصلا بالبيت[4]:

فكُلُّ مَن لم يَذُقها شاربٌ عَجِلا ... منها بأنفاسِ وِرْدٍ بعدَ أنفاسِ

وقبلها[5]:

يا عينُ بَكّي لمرداسٍ ومَصرَعِهِ ... يا رَبَّ مِرداسٍ اجعلني كَمِرداسِ

/ تَرَكتني هائما أَبكي لِمَرزئتي ... في منزلٍ مُوحِشٍ من بعدِ إيناسِ 1/92

أَنْكَرتُ بعدكَ ما قد كُنْتُ أَعرِفُهُ ... ما الناسُ بعدكَ يا مرداسُ بالناسِ

---

(1) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد سبق أن حكاه عنه ابن الشجري في: أماليه (1/ 189).

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري (1/ 188)، و المصباح (136/ ب)، وشرح الملوكي في التصريف (363).

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري (1/ 188).

(4) ينظر: الكامل (3/ 1083)، والمصباح (137/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (473).

(5) ينظر: الكامل (3/ 1083)، وإيضاح شواهد الإيضاح (2/ 695)، وشرح شواهد الإيضاح (473).

٢١٨- وأَنْشَد فيه أيضا[١]:

فما تَدُومُ على شيءٍ تَكُونُ بِهِ كَـما تَلَـوَّنُ في أثوابِهـا الغُــولُ[٢]

البيت لكعب بن زهير، أتى به شاهدا على تأنيث (الغُول)، ألا ترى أنّ في الفعل المسند إليها - وهي غائبة- تاءُ المضارعة، وأنّها قد عاد عليها الضمير المؤنّث. ومن الدليل على تأنيثها - أيضا - قول تأبّط شرا[٣]:

فأَمسيتُ والغُولُ لي جارةٌ فيا جارةَ لك ما أَهْوَلا

لُغَتُه: الغُول: من السَّعالي، قال الجاحظ[٤]: "تكون عندهم للذكر والأنثى"، لكن الكلام على التأنيث، وزعم الخليل[٥] أنّ الذكَر منها[٦] يقال له: العَكَنكَع، وأنشد[٧]:

غُولٌ تُباري شَرِسا عَكَنكَعا

ويقال: إنّها ما رُئيت قطّ، وإن كانت العرب تذكرها في أشعارها وأخبارها.

مَعْناه: وصف امرأة كانت له، فَفَرَكَتهُ[٨]، وتلوّنت عليه بخُلُقِها كما تَتَلَوّن الغُول، وذلك أنّها -فيما تزعم العرب- مُتَلوّنة فتؤمِن تارة [لتَبين وتَفتِن][٩] وتارة تُفزِعُ لتَخبِل.

---

(١) التكملة (٣٨٩).

(٢) البيت -كما قال المؤلف- لكعب بن زهير، وهو في: ديوانه (٨)، والمصباح (١٣٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٩٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٤) وقد جاء في الأصل (أثوابه) بتذكير الضمير، والمثبت متفق مع كلام المؤلف الآتي.

(٣) ديوانه (١٦٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٩٦).

(٤) ينظر: الحيوان (٦/ ١٥٩).

(٥) ينظر: العين (١/ ٦٦).

(٦) في الأصل (منهما) بالتثنية، ولا وجه له.

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله. ينظر: العين (١/ ٦٦).

(٨) أي أبغضته. ينظر: المحكم (فرك) (٧/ ٩).

(٩) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، ولعل ما أثبته هو الصواب.

عَرَبِيَّته : قوله (كما تَلَوَّن) في موضع صفةٍ لمصدرٍ محذوفٍ منصوبٍ بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه ما قبله، أي : تَلَوّن تَلَوُّنا كما تَلوّن في أثوابِها الغُولُ.

ودخولُ الألف واللام في (الغُول) - وهو اسمٌ عَلَمٌ- لِلَمح الصفة كدخولها في العبّاس وأمثاله، وإن كانت (الغُول) في الحقيقة غير صفة، لكن ذهب بها مَذهب النَّكارة والدَّعارة، فكأنّهم قالوا :الجِنّيّة، كما أنّ [مَن][1]منع (أفعى) الصرف جعلَها وصفا من جهة معناها.

وإنّما وجب أن يُعتقد في (الغُول) ذلك؛ لأنّ دخول الألف واللام على الأعلام [التي][2] ليست بصفة، ولا مصدر قليلٌ جدّا، نحو : النَّمِر بن قاسط.

وهذا البيت من قصيدته المشهورة / التي مدح بها النبي ﷺ، واعتذر فيما رفعَ عليه، أوّلها[3] : ‏/٩٢

بانَت سُعادُ فقلبي اليومَ مَتبُولُ ... مُتَيَّمٌ عندها لم يُفدَ مَكبُولُ

وقبله[4] :

يا وَيحَها خُلّةً لو أنّها صَدَقَت ... مَوعُودَها و لو انّ النُّصحَ مَقبولُ

لكنّها خُلّةٌ قد سيطَ من دمِها ... فَجعٌ وولعٌ وإخلافٌ وتَبديلُ

وبعده[5] :

ولا تَمَسّكُ بالعهدِ الذي عَهِدَت ... إلّا كما تُمسِكُ الماءَ الغَرابيلُ

كانت مَواعيدُ عُرقُوبٍ لها مثلا ... وما مَواعيدُها إلّا الأَباطيلُ

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) ينظر : ديوان كعب بن زهير (٦)، والمصباح (١٣٧ / أ).

(٤) ينظر : ديوان كعب بن زهير (٧-٨).

(٥) ينظر : ديوان كعب بن زهير (٨).

٢١٩- وأَنْشَد فيه أيضا[١] :

وما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوائمٍ وَجَدنَ مَجَرّا مِن حُوارٍ ومَصرَعا[٢]

البيت لِمُتَمِّم بن نُوَيرَة[٣]، أتى به مُستشهدا على أنّ (الظِّئْر) من الإبل هي العاطفة على غير ولدها، وأنّها مُؤنّثة كالظئر من النساء، بدليل سقوط التاء من عددها.

فإن قيل : لا حُجّة في ذلك؛ لأنّ العدد إذا لم يُضَف إلى المعدود رُبَّما أسقطتِ العربُ منه التاء، وإن كانت عددَ مذّكرٍ، حكى الفرّاء [٤]عن أبي فقعس[٥] : صُمنا من الشهر خمسا، وحُكي ذلك - أيضا - عن الكسائي[٦] وأبي الجرّاح [٧]، وحكى أبو عبيد[٨] - أيضا - عن العرب : الثوبُ سبعٌ في ثمانٍ، أي : ثمانية أشبارٍ. ومن ذلك قول المُخنَّث الذي كان يدخل على أزواج النبي ﷺ في نادية بنت غيلان[٩]: تُقبلُ بأربعٍ وتُدبرُ بثمانٍ، أي : بثمانية أطراف عُكَنٍ. والطَّرَف مذكّر.

فالجواب : أنّ المعدود -وهو (الأظآر)- قد تقدّم ذكره في الكلام، فلا يجوز ذلك، وسواء أضيف إليه العدد أو لم يُضف، فأمّا قول أُمّ الورد العجلانيّة[١٠] :

---

(١) التكملة (٣٩٠).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - لمتمم بن نويرة، وهو في : شعره (١١٦)، والمفضليات (٢٧٠)، والمصباح (١٣٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٦) وقد جاء في الأصل (وجدت أظآر) بالتاء، تحريف.

(٣) هو متمم بن نويرة اليربوعي التميمي، شاعر مخضرم، توفي سنة ٣٠هـ. تنظر ترجمته في : اللآلي (١/ ٨٧)، والخزانة (٢/ ٢٤-٢٥)، والأعلام (٥/ ٢٧٤).

(٤) الذي جاء في معاني القرآن له (١/ ١٥١) ما نصه :".. العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي حتى إنهم ليقولون : قد صمنا عشرا من شهر رمضان "، وأما حكايته المذكورة عن أبي فقعس فلم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وقد سبق أن حكاها عنه الهروي في : غريب الحديث له (٢/ ٢٦٠).

(٥) هولزاز ، أعرابي ذكره ابن النديم في الفهرست (٧٥) ، والقفطي في إنباه الرواة (٤/ ١٢١) .

(٦) ينظر : غريب الحديث للهروي(٢/ ٢٦٠)، و شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٠)، والمقرب (٣٨٤).

(٧) هو جرو بن قطن العقيلي ، أعرابي فصيح . ينظر : الفهرست (٧٥) ، وإنباه الرواة (٤/ ١١٤) .

(٨) يريد الهروي. ينظر : غريب الحديث له (٢/ ٢٥٩).

(٩) ينظر : صحيح مسلم (٤/ ١٧١٥)، والبخاري (٥/ ٢٢٠٨).

(١٠) هي بنت أوس العجلاني ، أورد لها ابن حمدون في التذكرة (٥/ ٤٤٥-٥٤٦) قطعتين شعريتين غير هذه.

أنعتُ غيرَ آثمٍ مُذْ أجدَعا
لا عَلَقَ الظهرِ ولا مُوقَّعا
من حمرِ حمرانَ التي تُودِّعا
في أربعٍ من ضربِ شَرواةٍ معا
جئنَ إلى أمِّ بلالٍ تُسرعا
فأقبلتهنّ هِبِلًّا أبقعا

فإنّه وإن كان ظاهره أنّ التاء[1] محذوفة من (أربع)، وهو عدد لمذكّر قد تقدّم / ذكره، وهو الخبر؛ لأنّها تعني أنّ هذه الحمر أقبلن إلى هذه المرأة فاستقبلتهُنّ بِهَنٍ (هِبِلّ) -وهو الضخم المَسترخي- فلا نقض فيه لما ذكرنا؛ لأنّه قد يُخرّج على أن يكون التقدير: بأربعِ قِطَعٍ من الحمير، والقطعة مؤنّثة، وعلى هذا الوجه تكون الأعيار لا يُعرف عددها، إنّما يكون العير معه أربع قطع من الحمير.

٩٣/أ

لُغَتُه: الظِّئر: العاطفة على غير ولدها المُرضعة له من الناس والإبل، وقد يقع -أيضا- على الذكر منها، إذا عطف على ولد غيره. و (روائم): مُحِبّات لما عَطَفَت عليه، واحدها: (رائم). والحُوار: ولد الناقة إلى أن يُفصَل، ثم هو فصيل. والمَجَرّ والمَصرَع: الموضع الذي جُرّ فيه الحُوار وصُرِع.

مَعْناه: يحتمل أن يُريدَ أنّ وَجْدَه لفقد مالك، وعويله عند مفارقته أشدّ إيجادا لذي بَثٍّ إذا سمعه من وجد هذه الأظآر الثلاث، ويحتمل أنّ الواجد وجد هذه الأظآر الثلاث يقصر عن وَجْدِه وَحْدَه. وقوله (وَجَدنَ مَجَرّا مِن حُوارٍ) يعني أنّ كُلّ واحدة من هذه الأظآر الروائم وَجَدَت مَجَرَّ حُوارها ومَصرَعَه، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[2]، أي: اجلدوا كلّ واحدٍ منهم، وقد يحتمل أن يريد أنّ

(١) في الأصل (الياء)، تحريف.

(٢) الآية (٤) من سورة النور.

الأظآر الثلاث وَجَدْنَ مَجَرَّ حوار واحد ومصرعِه؛ لأنّ الثلاث من النوق قد يَعْطِفْن على الحوار الواحد، فيدْرُرْن عليه جُمَعُ، والأوّل أظهر.

عَرَبِيَّته : قوله بعد[1] :

بِأَوجَدَ مِنّي يومَ فارقتُ مالكا

أي : وما وجد أظآر ثلاث روائم بأشدّ إيجادا لذي بثٍّ من وجدي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه، فقال : (منّي)، و بنى (أَوجَد) من فعلٍ مَزيدٍ على ثلاثة أحرفٍ للضرورة، ولولا ذلك لقال : بأشدّ إيجادا.

ومثل[2] هذه الرواية رواية مَن روى [3]: (بِأَوجَع مِنّي)، وروي : (بِأَحزَنَ مِنّي) يريد بأحزن لذي البَثِّ من وَجْدي.

وهذه الرواية أجودُ من رواية مَن روى : (بِأَوجَد)[4]، و (بِأَوجَع مِنّي)؛ لأنّه بَنى (أَفْعَل) من فعلٍ ثُلاثيٍّ، وهو (حَزَن).

وهذا / الإعراب إنّما هو بالنظر إلى المعنى الأوّل من مَعْنيي البيت، وأمّا المعنى الثاني فلا بُدّ فيه من حذف مضافٍ، وكأنّه في الأصل : وما واجد وجد أظآر ثلاث روائم بأوجد منّي، أي : مَن اجتمع له وجد هذه الأظآر الثلاث ليس بأوجد منّي، ثمّ حذف المضاف الذي هو (واجد) وأقام (وَجْدا) مُقامه، ويكون (أَوجَد) -إذ ذاك- من (وَجِد)، ولا يكون قوله (منّي) في هذا الوجه على تقدير حذف مضاف، كما كان في الوجه الأوّل. ٩٣/ب

(١) صدر بيت عجزه *وقام به النّاعي الرفيعُ فأسمعا* وسيأتي ذكر المؤلف له تاما.

(٢) في الأصل (وقيل) تحريف .

(٣) هذه رواية ابن يسعون في : المصباح (١٣٧/ ب).

(٤) في الأصل (بأجود) تحريف.

ولا يجوز أن يُجعل (وَجْدا) جمع (واجد) على حدّ (طائر) و(طَير)، و(راكب) و(رَكْب) حتّى يكون كأنّه قال: وما وَجد[1] أظآر ثلاث روائم بأوجد منّي، لما في ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه، إلّا أن يُقدّر مضافا محذوفا بين (وجد) و(أظآر)، كأنّه قال: وما وَجدُ وَجْدِ أظآر، أي: وما واجدات وجدَ أظآر ثلاثٍ، ولا يجوز أن يكون قوله (بأوجد منّي) خبرا عن (وَجْد) في اللفظ، والمراد من جهة المعنى الإخبار عمّا أضيف إليه (وَجْد)، وهو (الأظآر)، فيكون الواجد مقحما، وكأنّه قال: وما أظآرٌ ثلاثٌ روائمُ بأوجدَ منّي، أي: بأكثر وَجْدا منّي، فيكون مثل قول الآخر[2]:

وما حُبُّ الديارِ شَغَفنَ قَلبي ... ولكن حُبُّ مَن سَكَنَ الديارا

ألا ترى أنّه قال (شَغَفن) فعامل (حُبّ الديار) معاملة (الديار)، وكأنّه قال: الديارُ شَغَفنَ قلبي؛ لأنّ العرب إنّما تفعل ذلك إذا كان الخبر ممّا يجوز أن يُخبر به عن الأوّل الذي هو المضاف من جهة المعنى، ألا ترى أنّك لو قلتَ: وما حُبُّ الديار شَغَفَ قلبي لأمكن، ولا يمكن أن تقول: وما وَجْدُ أظآرٍ بأوجدَ منّي، فتجعل (أوجد) خبرا عن الوجد على المعنى الذي كان له حين قَدّرتُه خبرا عن (الأظآر)، بل إن جعلته خبرا عنه فعلى حدّ قولهم: شِعْرٌ شاعرٌ.

وقبله[3]:

فَقَصرَكِ إنّي قد شَهِدتُ فلم أَجِد ... بِكَفيّ عنهم للمَنيَّةِ مَدفَعا

فلا فَرِحا إن كُنتُ يوما بِغِبطَةٍ ... ولا جَزِعا مِمّا أَصابَ فَأَوجَعا

فلو أنّ ما أَلقى يُصيبُ مُتالعا ... أو الرُّكنَ مِن سَلمى إذاً لَتَضَعضَعا

(١) في الأصل (وجدت) تحريف.

(٢) البيت لمجنون ليلى، وهو في: ديوانه (١٧٠)، ورصف المباني (١٦٩)، والخزانة (٤/ ٢٢٧).

(٣) ينظر: شعر متمم بن نويرة (١١٦)، والمفضليات (٢٦٩).

/ ثمّ البيت، وبعده[1] :

يُذَكِّرْنَ ذا البَثِّ الحزينِ بِبَثِّه إذا حَنَّتِ الأُولى سَجَعْنَ لها مَعا

إذا شارِفٌ منها أَقامَت فَرَجَّعَت حَنينا فَأَبكى شَجوُها البَرْكَ أَجمَعا

بِأَوجَع منّي يومَ فارَقتُ مالكا وقامَ بها النّاعي الرفيعُ فَأَسمَعا

ويروى [2]:

. . . يومَ قامَ بمالكٍ مُنادٍ رفيعٌ بالعراقِ فَأَسمَعا

وروى خليفة بن خياط[3] :

فَما شارفٌ حَنَّت إليه فرَجَّعَت حنينا فأَبكى شَجوُها البَرْكَ أَجمَعا

ولا ذاتُ أظآر... البيت

وهذه الرواية قريبة المأخذ.

٢٢٠- وأَنْشَد فيه أيضا[4] :

يا ضَبُعا أَكَلَتْ آيارَ أَحْمِرَةٍ ففي البُطونِ وقد راحَت قَراقيرُ[5]

هذا البيت نسبه الجاحظ[6] وأبو زيد في " نوادره "[7] لرجل من بني ضَبّة ، أتى به أبو عليّ مُستشهدا على تأنيث (الضَّبُع) بدليل قوله (أَكَلَتْ)، وقول أبي عليّ[8]: "

---

(١) ينظر : شعر متمم بن نويرة (١١٧) والمفضليات (٢٧٠).

(٢) هي رواية خلفية بن خياط في تاريخه (١/ ٧١).

(٣) هو أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني البصري، المعروف بخليفة العصفوري، له كتاب التاريخ، وطبقات القراء، وغيرهما، توفي سنة ٢٤٠هـ، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في : الفهرست (٣٨٢)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٤٣)، والأعلام (٢/ ٣١٢). وتنظر روايته هذه في : تاريخه (١/ ٧١).

(٤) التكملة (٣٩٠).

(٥) البيت نسبه ابن بري في التنبيه والإيضاح (٢/ ٨١) لجُرير الضبي، وهو بلا نسبة في : الكتاب (٣/ ٥٨٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٨)، والمصباح (١٣٧/ ب) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٧).

(٦) ينظر : الحيوان (٦/ ٤٤٧).

(٧) ينظر : ص (٢٩٥).

(٨) ينظر : التكملة (٣٩١)، وفي النص بعض تصرف.

" وقال بعض مَن حكى عنه " [1]،يعني أبا حاتم [2] فإنّه أحدُ مَن روى عن أبي زيد (ضَبُعا) بالإفراد ، وقال [3]:" أظنّه ضُبُعا – بضمّ الضاد والباء – ؛ لقوله (البطون) ".

وردّ الفارسيّ [4] هذا الاعتراض بأن قال : يمكن الجمع بين رواية (يا ضَبُعا) بالإفراد وبين قوله (البطون) بالجمع بأن يُحمل على أن يكون من قبيل ما جُمِع من المفردات تعظيما له، كما قالوا لها : (حَضاجِر)؛ لعظم بطنها وانتفاخه، ومثلُ ذلك قول امرئ القيس [5]:

يُطير الغلامُ الخِفَّ عن صَهَواتِهِ

وقول قيس بن الخطيم [6]:

يَهُونُ عَلَيّ أن تَرُدَّ جِراحُها   عُيُونَ الأَواسي إذ حَمِدتُ بَلاءَها

وإنّما للفرس صهوة واحدة، وكذلك الطعنة إنّما هي جَرْحَة واحدة، لكن ساغ الجمع بأن جعل كُلّ جزء من الصهوة صهوة،ومن الطعنة جرحة على جهة التعظيم.

وقد رَدّ – أيضا – قولَ أبي حاتم أبو الحسن الأخفش [7]، وقال : " لا يجوز ضمّ الضاد " كذا قال المبرّد [8]، وغيره [9].

---

(١) قوله (حكى عنه) أي عن أبي زيد؛ لأنّه قال قبل البيت :" وأنشد أبو زيد".

(٢) قال أبو زيد في نوادره (٢٩٥): " أبو حاتم : يا ضُبُعا ". وقول أبي حاتم هذا في المذكر والمؤنث له(٩٥).

(٣) المذكر والمؤنث له (٩٥) بتصرف.

(٤) ينظر : التكملة (٣٩١).

(٥) صدر بيت له، سبق ذكره، و تخريجه ص (٢٩٢) .

(٦) هو أبو يزيد قيس بن الخطيم الأوسي، شاعر جاهلي، اشتهر بتتبع قاتلي أبيه وجده حتى قتلهما، وقال في ذلك شعرا، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (١/ ٢٢٨)، والأغاني (٣/ ٣)، والأعلام (٥/ ٢٠٥)، والبيت في : ديوانه (٩)، وشرح ديوان الحماسة (١/ ١٨٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٤).

(٧) تنظر حكاية رد الأخفش على أبي حاتم في : النوادر في اللغة (٢٩٥)، والمصباح (١٣٨/ أ).

(٨) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في نوادر أبي زيد (٢٩٥) عن السكري، وحكي عنه أيضا في المصدر نفسه (٢٩٥) ما نصه : " ولم ينكر الضمّ ". وهي روايته في المقتضب (١/ ١٣٢).وقد قال في الكامل (١/ ٣٦٥- ٣٦٦) : " ... الأنثى إنما يقال لها الضَّبُع ".

(٩) ينظر : النوادر في اللغة(٢٩٥)،والمصباح (١٣٨/ أ).

وعندي أنّ رواية الإفراد ضعيفة من غير الجهة التي ذكرها أبو حاتم، بل من جهة أنّه يهجو جماعة، ويبعد أن يُشبّه جماعةً بضبعٍ واحدة، بل إن ثبتت هذه الرواية / فينبغي أن يُحمل على أنّه من قبيل ما وضع فيه المفرد مَوضع الجمع، ورواية سيبويه[1] :

٩٤/ب

يا أَضْبُعا أَكَلَتْ آيارَ أَحْمِرَةٍ

تشهد لما ذكرته من أنّ المعنى على الجمع، وإذا كان كذلك لم يكن في البيت حُجّة على تأنيث (ضَبُع)؛ لاحتمال أن يكون أنّث لمّا ذهب بالمفرد إلى معنى الجمع، وإنّما الحُجَّة قول الآخر[2].

وأمّا ردّ الأخفش على أبي حاتم فليس بشيء؛ لأنّه لم يَقُل ذلك بنظره، بل روى البيت كذلك عن أبي زيدٍ عن المُفَضَّل، وقد بيّن ذلك في " التذكير والتأنيث "[3] له، وحكى[4] هنالك أنّ من العرب مَن يقول في جمع (ضَبُع) : ضُبْع وضُبُع - بضمّة وبضمّتينِ -، وقد حكى ابن سيده في " محكمه "[5] - أيضا - أنّ (ضَبُعا) تُجمع على (ضُبُع)، قال[6] : " وكأنّه جُمِع أوّلا على (ضِباع)، ثم جُمِع (ضِباع) على (ضُبُع)"، كـ (حِمار) و(حُمُر).

---

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٥٨٩).

(٢) لم يورد الناسخ البيت، ولعله قول العباس بن مرداس :

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكُلهُمُ الضَّبُعُ

بدليل قول المؤلف في شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٣٨١) : " الضبع أنثى - أريد به الحيوان أو السنة الجدبة بدليل قوله " وأنشد هذا البيت.

(٣) ينظر : (٩٥)، و (١٥٠-١٥١).

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث له (١٥٠).

(٥) ينظر : (ضبع) (١/ ٢٥٧).

(٦) ينظر : (ضبع) (١/ ٢٥٧) بتصرف.

لُغَتُه: الضبع: ضَرْب من السباع مُؤنّثة، والمذكّر: ضبعان، وحكى ابن الأنباريّ [1] أنّ (الضَّبُع) قد يقع على الذكر. و(آيار): جمع أَير. والقراقير: أصوات في البطون. و(راحت) إن كان فاعله ضمير (الضَّبُع) فمعناه رَجَعَت بالعشيّ، وإن كان فاعله ضمير (البُطُون) فمعناه اشتدّت ريحها؛ لامتلائها وانتفاخها من قولك: راح اليوم يراح إذا اشتدّت ريحه، وإن كان ضمير (القراقير) فمعناه: افتَقَت أي: فيها قراقير قد راحت، وأشار بذلك إلى نَهْمَتِهم؛ لأنّ فساد الأطعمة في البطن وإنتان ريحها من كثرة الأكل.

مَعْناه: وصفهم بإفراط النَّهم وخُبث المطعم، وبالخُرْق [2] حيث شبّههم بالضَّبُع، ويضرب بها المثل في الحُمق، فيقال[3]: أحمق من أمّ عامر، ويقال للرجل إذا جاء بما يُنكره الناس[4]: والله ما يَخفى هذا على الضَّبُع، ومن حُمقها الظاهر – فيما يَزعُمون[5] – أنّ الصائد يُدخل عليها وِجارها، فيقول لها: خامري أمّ عامر، أي: استتري والجئي أقصى وجارك، ثمّ يقول: أمّ عامر ليست في وجارها، فتمدّ[6] يديها ورجليها، فيوثقها، ويقول: أبشري أمّ عامر بِكَمَر[7] الرجال، أبشري أمّ عامر بشاةٍ هَزلى، وجَرادٍ عَظلى، فلا تتحرّك، ولو شاءت أن تقتله لأمكنها،/ قال الكميت[8]:

٩٥/أ

فعلَ المِقرّةِ للمقا ... لَةِ خامري يا أُمّ عامرْ

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث له (٩٣).

(٢) الخُرق: الحمق. ينظر: المحكم (خرق) (٤/ ٣٨٧).

(٣) ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٣١٥).

(٤) ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٣١٥).، ومجمع الأمثال (٣/ ٣٠٢).

(٥) ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٣٣٦)، وفصل المقال (١٨٧).

(٦) في الأصل (فيمد) بالياء التحتية تحريف.

(٧) في الأصل (بي بكمر) بإقحام (بي) تحريف.

(٨) شعره (١/ ٢٣١)، وينظر: كتاب المعاني (١/ ٢١٤)، وفصل المقال (١٨٨).

عَرَبِيَّته : قوله (وقد راحَتْ) جملة في موضع الحال من (البُطُون)، فإن كان فاعل (راحَتْ) ضميرا عائدا على (البطون) كانت الحال جارية على مَن هي له، وإن كان الفاعل ضميرا عائدا على (الضَّبُع) كانت جارية على غير مَن هي له، وارتبطت الجملة بذي الحال بالواو، ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضمير في (أَكَلَت) كما ذكر ابن يسعون[1]؛ لأنّه لا يسوغ إعمال (أكل) في الحال؛ لأنّ الفاء حالت بينهما؛ ولأنّك -أيضا- تفصل بالحال بين المبتدأ الذي هو (قَراقير) وخبره وهو [الجار و][2]المجرور، مع أنّه أجنبيّ منهما.

وبعده[3] :

هل غيرَ أنَّكُمُ جُعلانُ مَبرزةٍ	دُسمُ المَرافقِ أَنذالٌ عواويرُ؟
وأنَّكُمْ ما بَطشتُم لم يَزل أبدا	مِنكُم على الأقربِ المَعذورِ تَعذيرُ
وغيرَ هَمزٍ ولَمزٍ للصديقِ ولا	تَنكا عَدُوّكُمُ [مِنكُمْ][4] أظافيرُ

٢٢١- وأَنْشَد فيه أيضا[5] :

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ	**فإنّ قوميَ لم تأكُلهُمُ الضَّبُعُ[6]**

البيت للعبّاس بن مرداس[7] السُّلميّ، أتى به أبو عليّ مُستشهدا على أنّ (الضَّبُع) للسنة المُجدبة، وأنّها مؤنّثة؛ بدلالة قوله (لم تَأكُلهُمُ).

---

(١) ينظر : المصباح (١٣٨/ أ).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني تقتضيها الصنعة الإعرابية.

(٣) ينظر : الحيوان (٦/ ٤٤٧)، والمصباح (١٣٨/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٧).

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من المصادر السابقة.

(٥) التكملة (٣٩١).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- للعباس بن مرداس، وهو في : ديوانه (١٠٦) برواية (كنت)، والكتاب (١/ ٢٩٣)، والبغداديات (٣٠٤-٣٤٧)، والأغفال (١/ ٢٧٦)، والمصباح (١٣٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٩)، والمقرب (٣٣٦) وقد جاء في الأصل (ما) بإسقاط الهمزة من (أما)، وكذا في الموضع الآتي في "عربيته" وهو تحريف.

(٧) في الأصل (عباس) تحريف.

لُغَتُه : النَّفر : الناس كُلُّهم عن كُراع [1]، وقيل : ما دون العشرة. والضَّبُع : السنة المُجدبة، قال أبو حنيفة[2] : "كذا قال الأصمعيّ، وقيل : هو على التشبيه"، وكذا قال الجاحظ[3]، و(الضَّبُع) - أيضا - : الشّر مؤنّثة، ويحتمل - عندي - أن يُراد بها ذلك في هذا البيت، قال ابن الأعرابيّ[4]: " قالت[5] العُقيليّة: كان الرجل إذا خِفنا شَرّه فتحوّل عنّا، أوقدنا[6] نارا خَلفه، قال : فقيل لها : ولِمَ ذلك ؟ قالت : ليَتَحَوّل ضَبُعُه معه".

مَعْناه : يُخاطب بهذا البيت أبا خُراشة خُفاف بن نَدْبَة[7]، ويقول له : إن استظهرت عليّ بقومك فإنّ قومي موفورون أقوياء. ورواية الجاحظ[8] وغيره [9]من الحُفّاظ (قومي)، وروى بعضهم[10] (فإنّ قومَك) / والمعنى ليس عليه؛ لأنّه إنّما أراد تكثير قومه لا تكثير قوم خُفاف.

/٩٥

عَرَبِيَّته : قوله (أمّا أنت ذا نَفَرٍ) أصله : أن كُنتَ ذا نَفَرٍ، فأُضمِرت (كان) وعُوِّض من اللفظ بها (ما)، ولذلك لزمت. و(كان) هي الرافعة للضمير، والناصب لـ (ذا نفر) عند سيبويه[11]؛ لأنّه جعل (ذا نَفَر) من باب ما ينتصب على إضمار الفعل

---

(١) جاء في المجرد (المخطوط) باب (نفر): " .... الناس كلهم نفر ".

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكاه عنه ابن يسعون في المصباح (١٣٨/ أ).

(٣) ينظر : الحيوان (٥/ ٢٤).

(٤) ينظر : تهذيب اللغة (١٥/ ١٦٧)، والمحكم (ضبع) (١/ ٢٥٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٥).

(٥) في الأصل (قال) تحريف.

(٦) في الأصل (أوقد) تحريف، والتصويب من: المحكم (ضبع) (١/ ٢٥٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٥).

(٧) هو خفاف بن عمير، وندبة أمّه، شاعر من بني سليم، أدرك الإسلام فأسلم، وشهد فتح مكة، وحنينا والطائف، توفي سنة ٢٠هـ. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء(١/ ٣٢٩)، والخزانة (٤/ ١٥)، والأعلام (٢/ ٣٠٩).

(٨) ينظر : الحيوان (٥/ ٢٤).

(٩) ينظر : مصادر تخريج البيت المذكورة آنفا.

(١٠) ينظر : المصباح (١٣٨/ ب).

(١١) ينظر : الكتاب (١/ ٢٩٣ – ٢٩٤).

المتروك ظاهره في غير الأمر والنهي، وقال أبو عليّ[1] وأبو الفتح[2] (ما) - هنا - هي الرافعة الناصبة؛ لأنّها عاقبت الفعل الرافع الناصب - يعنيانِ (كان)- فعملت عمله من الرفع والنصب، قال أبو الفتح[3] :" وهذه طريقة أبي عليّ، وجُلّة أصحابنا من قبله أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولِيَ من الأمر ما كان المحذوف يليه كالظرف إذا تعلّق بمجرور ".

والصحيح -عندي- أنّ الحرف إذا جعلته العرب عوضا من اللفظ بالفعل لا يلزم من ذلك أن يليَ من العمل ما كان الفعل يليه كما ذهب إليه سيبويه؛ بدليل أنّهم قد جعلوا حرف النداء في نحو قولك : يا عبد الله، عوضا من اللفظ بالفعل المحذوف، ومع ذلك لا يَنصب المنادى، بل ينصبه الفعل المضمر؛ بدليل أنّهم قد قالوا: يا إيّاك، ولو كان الناصب للمنادى حرف النداء؛ لاتّصل به المنادى؛ لأنّ الحرف إذا عَمِل في اسمٍ ظاهرٍ نصبا لَزِم اتّصال ضمير ذلك الاسم، تقول : إنّك قائم، وإنّه قائم، فلمّا قالوا: يا إيّاك، ولم يقولوا : ياك، عَلِمنا أنّ الناصب للمنادى إنّما هو الفعل المضمر[4]، فكذلك : (ما) في قولهم : أمّا أنت منطلقا، هي عوضٌ من اللفظ بـ(كان) المضمرة، والعمل بعد ذلك لـ(كان) لا لـ (ما). وإنّما استقرّ ذلك في معمول العامل الملتزم إضماره إذا أقيم ذلك المعمول مُقامه، ولذلك تولّى من العمل ما كان ذلك المضمر يتولّاه إلّا عمله في نفسه،فإنّ ذلك لا يسوغ؛ لضرورة كون العامل غير المعمول في ذلك الظرف المتعلّق بالمحذوف، نحو قولك : زيد خلفَك، والضمير المنفصل في نحو قولهم : إيّاك أن تقوم.

---

(١) لم أجد له في مؤلفاته المطبوعة نصا على أنّ (ما) هي الرافعة الناصبة إلّا أنّه قد يفهم ذلك من قوله في البغداديات (٣٠٤) "(ما) لازمة عوضا من الفعل" وقوله فيها أيضا (٣١٠) "و(ما) في هذا عوض من الفعل"، وقوله في إيضاح الشعر (٧١) بعد أن أورد البيت : " فالفعل بعد أن مراد إلّا أنّه عوض منه ما " ؛لأنّ ابن جني - كما سيأتي في المتن - نقل عنه أنه يرى أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولِيَ من الأمر ما كان المحذوف يليه ، وعمل عمله .

(٢) ينظر : الخصائص (٢/ ٣٨١).

(٣) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨١) .وقد أتم ابن جني كلامه هذه بقوله:" فإنه يتضمن الضمير الذي كان فيه ، ويعمل ما كان يعمله " .

(٤) ينظر رأيه هذا في : شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٤٠٨)، وشرح الإيضاح (٦/ ب).

/ ألا ترى أنّ (إيّاك) و(خلفك) منصوبانِ بالفعل المضمر لمّا تعذّر نصبهما لأنفُسِهما، وأنّهما قد تولّيا ذلك من عمل ذلك العامل المضمر، فتحمّلا الضمير المرفوع الذي كان يتحمله العامل المحذوف، بدليل أنّك تقول : زيد خلفَك هو وعمرو، وإيّاك أنت وزيد أن تخرجَ، فتؤكّد الضمير، وتعطف عليه، قال الشاعر[1] : ١/٩٦

إيّاك أنتَ وعبدَ المسيـ ـحِ أن تَقرَبا قِبلَةَ المَسجِدِ

والعامل في (أن) وصلتها الفعل الذي بعدها عند سيبويه[2]، ومَن أخذ بمذهبه[3]،فإذا قلت : أمّا[4] أنت منطلقا انطلقتُ معَكَ، التقدير : لأن كنتَ منطلقا انطلقتُ معَكَ، فإن دخل على ذلك الفعل الذي بعدها الفاء أضمرت لها عاملا يكون ما بعد الفاء تفسيرا له، فالتقدير في قولك : أمّا أنت منطلقا فأنا أنطلق معَكَ : أمّا أنتَ منطلقا وافقتُكَ، فأضمرت (وافقتُكَ)؛ لدلالة قوله (فأنا أنطلق معَكَ) عليه.

وعلى الإضمار يُحمل بيت العبّاس، كأنّه قال : أمّا أنت ذا نَفَر فخرت عليّ فإنّ قوميَ لم تأكُلهُمُ الضَّبُع.

فإن قيل : إنّ المُفسِّر لا يُعطف بالفاء على المُفسَّر، ألا ترى أنّك تقول : أزيدا ضربته ؟، ولا يجوز أن تقول : أزيدا فضربته ؟.

فالجواب : أنّ عطف المُفسِّر على المفسَّر بالفاء لا يجوز في باب الاشتغال؛ لأنّه لا يُفسَّر في الاشتغال إلّا ما يَصحّ له العمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه أو الضمير أو السببيّ، وما بعد الفاء لا يصحّ له العمل فيما قبلها أصلا، فلا يَصحّ التفسير.

---

(١) البيت لجرير في : ملحق ديوانه (١٢٧)، و الكتاب (١/ ٢٧٨)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٤١٠).

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٢٩٤).

(٣) ينظر : البغداديات (٣٠٧)، والخصائص (٣٨١).

(٤) في الأصل (ما) بإسقاط الهمزة.

وأمّا في غير الاشتغال فذلك جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾[1]، ألا ترى أنّ العامل في (إذا) مضمر مُفسِّره ما بعد الفاء، كأنّه قال: تقاطعوا و نحو ذلك ممّا يدلّ عليه قوله سبحانه: ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾، ولا يتصوّر أن يكون العامل / (نُفِخَ)؛ لأنّها مُضافة له، و لا ما بعد الفاء.

٩٦/ب

وزعم الكوفيّون[2] أنّ (أمّا) هذه هي (إمّا) التي تستعمل في الجزاء فُتحت همزتها، فأشبهت (أمّا) من قولك: أمّا زيدٌ فمنطلق، فرُفِع المُضمَر بعدها على أنّه مبتدأ، و انتصب الخبر بإضمار (كان) بعد المضمر، فإذا قلت: أمّا أنت خارجا خَرَجنا، فالتقدير عندهم: أمّا أنت تكونُ خارجا خرجنا، ولا يجوز عندهم في (خارج) إلّا النصب.

وأجاز الكسائيّ الجزم بها، فأجاز أن تقول: أمّا أنتَ قائما نَقُم، وأَبى الفرّاءُ الجزم بها، وقال أبو عليّ في " البغداديّات[3]: " وحكى أبو عمر الجرميّ عن الأصمعيّ المجازاة بـ(أمّا) المفتوحة فيما أظنّ ".

والصحيح أنّ الجزم بها لا يُحفظ من كلامهم، وإنّما حملهم على ذلك دخول الفاء في البيت وأمثاله، ولا حجّة له في ذلك؛ لأنّه يُتخرّج على ما قدّمنا.

وممّا يدلّ على أنّ الأصل: لأن[4] كنتَ مُنطلقا –كما ذهب إليه سيبويه– قول الشاعر[5]:

أَأَنْ أُرْعِشَت كَفّا أبيكَ وأَصْبَحَت يداكَ يَدَي ليثٍ فإنّك ضاربُه ؟

ألا ترى أنّه قد أتى بالفاء بعد (أنْ)، كما أتى بها في البيت بعد (أمّا)، فكما أنّه لا بُدّ في هذا البيت من إضمار عامل لـ(أنْ) وصلتها يُفسِّره (فإنّك ضاربُه)، وكأنّه قال: أأنْ

---

(١) الآية (١٠١) من سورة المؤمنون.

(٢) ينظر: البغداديات (٣٠٨)، وتخليص الشواهد (٢٦٥)، والتصريح (١/ ٦٣٦).

(٣) ص (٣٠٨).

(٤) في الأصل (إذا) وما أثبته متفق مع ما ذكره المؤلف قبل ص (٢٤٥).

(٥) البيت للفرزدق، وهو في: ديوانه (١٢٤)، ودلائل الإعجاز (٤٢٥).

أُرعِشَت كَفّا أبيكَ وقويت يداك عققته ؟، ونحو ذلك ممّا هو في معنى (فإنّك ضاربُه)، فكذلك يُفعل في قوله :" أمّا أنتَ ذا نفر ".

وبعد البيت[1] ما أنشده يعقوب[2] تلو البيت الشاهد :

تَأبى رِفاعَةُ مَولاها وأنفُسُها ... أن يُسلِمُوني ولا يُسطاعُ ما مَنَعُوا

السِّلمُ تَأخذُ منها ما رَضيتَ بِهِ ... والحربُ تَكفيكَ من أنفاسِها جُرَعُ

٢٢٢- وأَنشد فيه أيضا[3] :

يَأوي إليكُمْ - فلا مَنٌّ ولا جَحَدٌ- ... مَن ساقَه السنةُ الحَصّاءُ والذيبُ[4]

البيت لجرير - كما ذكر أبو عليّ - ، أتى به مُبيِّنا أنّ رأيه فيه أن يكون (الذئب) كناية عن السنة المُجدبة ، كما أنّ (الضَّبُع) كذلك ، وهو خلاف ما قاله أبو الحسن / الطوسيّ[5] ، وغيره[6] من أنّ (الذئب) في البيت هو السبع المعروف ؛ لأنّ الذئاب في السنة المُجدبة تعدو على كثير من ضعفاء الناس . ٩٧/أ

والأظهر -عندي- ما ذهب إليه الفارسيّ، وإن لزم فيه عطف الشيء على نفسه لاختلاف اللفظينِ؛ لأنّ الذئاب وإن كان يكثر عداؤها في السنة المُجدبة فإنّها لم تَسُق أحدا إلى هؤلاء الممدوحين، وإنّما ساقتهُم السنةُ المُجدبةُ.

(١) ينظر : شرح شواهد الإيضاح (٤٧٩). وقد أخلّ ديوانه بالبيت الأول، أما الثاني ففيه ص (١٠٣).

(٢) ينظر : تهذيب الألفاظ (١/ ٢٦).

(٣) التكملة (٣٩١).

(٤) البيت - كما قال المؤلف - لجرير، وهو في : ديوانه (٣٤)، والمصباح (١٣٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨١).

(٥) تنظر هذه الحكاية في : المصباح (١٣٨/ ب).

(٦) هو أيضا قول القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٨).

وإذا كان كذلك، فينبغي أن يُعتقد أنّ جريرا سمّى السنة ذئبا، كما سمّتها العرب ضَبُعا، ومثل بيت جرير هذا قول الآخر – أنشده كُراع –[1]:

وقد ساق [قبلي][2] من مَعدٍّ وطيّئٍ إلى الشامِ جوحاتُ السنين وذئبُها

لُغَتُه: المَنّ: القطع، ومنه ﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[3]. و الجحد: قلّة الخير، و (السنة الحصّاء): التي لا نبت فيها عن يعقوب[4].

مَعْناه: يقول: إنْ آوى إليكم مَن عضّته السنون أوليتموه خيرا كثيرا غير ممنون، وكأنّه قال: فلا مَنٌّ ولا جَحدٌ منكم، وقد يمكن أن يريد: فلا يأسٌ منكم، ولا جحدٌ من غيركم.

عَرَبِيَّته: (لا) من قوله (فلا مَنّ) بمنزلة (ليس)، وحُذِف خبرها، كما قال الآخر[5]:

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

واعترُضَ بالجملة بين (يأوي) وفاعله، وهو (مَن ساقه). ولا يحسن أن تكون ملغاة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر محذوفٌ؛ لأنّ (لا) الملغاة يلزم تكرارها، فيلزم - إذًا - أن تكون (لا) النافية ملغاة، والاسم الذي بعدها مرفوع على الابتداء، وخبره محذوفٌ، وإذا فعلت ذلك كنتَ قد فصلت بين (يأوي) وفاعله بجملتي اعتراض، وذلك لا يَحسُن، بل قد زعم الفارسيّ[6] أنّ العرب لا تفصل بين العامل والمعمول بجملتي اعتراض.

---

(١) إنشاده هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته. ولم أتمكن من معرفة قائل البيت، وهو في: المصباح (١٣٨/ ب)، وأساس البلاغة (ذأب) (٢٠١).

(٢) ما بين القوسين بياض في الأصل، والإثبات من المصدرين السابقين.

(٣) الآية (٧) من سورة التين.

(٤) ينظر: شرحه لديوان الحطيئة (١٧).

(٥) عجز بيت لسعد بن مالك القيسي، صدره * مَن صَدَّ عن نيرانها * وهو في: الكتاب (١/ ٥٨)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٣١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٨).

(٦) ينظر: الشيرازيات (٢/ ٦٢٣).

ولعلّه يعني أنّ ذلك ممتنع في الكلام، / وأمّا في الشعر فقد جاء ذلك إلّا أنّه قليل جدّا، قال القُحَيف بن سُلَيم العُقَيليّ[1]: ٩٧/ب

أَمِنكُمُ - يا حَنيفُ نَعَم لَعمري - لِحًـــى مَخْـــضوبةٌ ودَمٌ سِـــجالُ؟

ففصل بين المبتدأ الذي هو (لِحًى)، وخبره وهو (مِنكم) بالنداء، وبـ (نعم)، وبقوله (لَعَمري)، وهي ثلاثُ جُمَلٍ.

٢٢٣- وأَنْشَد فيه أيضا[2]:

قَومٌ إذا صَرَّحَت كَحْلٌ بُيُوتُهُمُ مَأوى الضَّرِيكِ ومَأوى كُلِّ قُرضُوبِ[3]

البيت لسَلامة بن جَنْدَل بن عبد عمرو بن الحارث بن مُقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، وسَلامة أحد فرسان العرب وأشدّائهم[4].

أتى به شاهدا على أنّ (كَحْل) عَلَمٌ للسنة المُجدبة - أيضا - كالضَّبُع سمّيت بمصدر (كَحَل)، يقال: كَحَلَتهُم السنون كَحْلا، إذا اشتدّت عليهم، وكأنّهم قصدوا بذلك المبالغة، فجعلوا [كحلا][5] السنة ليس المَحْل، على حدّ قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[6].

---

(١) شاعر مُقلّ، عده الجمحي من الطبقة العاشرة من الشعراء الإسلاميين. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٧٩١)، والخزانة (١٠/ ١٣٩)، والأعلام (٥/ ١٩١)، وقوله هذا في: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٧٩٦) وقد جاء في الأصل (العجيف) تحريف.

(٢) التكملة (٣٩٢).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - لسلامة بن جندل، وهو في: ديوانه (١١٧)، والمذكر والمؤنث للفراء (١٠٣)، والمصباح (١٣٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٢).

(٤) تنظر ترجمته في: اللآلي (١/ ٤٩)، والخزانة (٤/ ٢٩)، والأعلام (٣/ ١٠٦).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) الآية (٣٧) من سورة الأنبياء. والتقدير: خلق العجل من الإنسان فهو من قلب المعنى. ينظر: مجاز القرآن (١/ ٣٨). ولأستاذي محسن العميري بحث - نشرته مكتبة دار التراث بمكةعام ١٤١٦هـ- بعنوان "القلب في القصة" تطرق إلى مثل هذا القلب.

و(كَحْل) - أيضا-: اسمٌ للسماء، سمّيت بذلك؛ لخُضرَتها.

وحكى أبو عبيد [1] وأبو حنيفة [2] في اسم السنة (الكَحْل) بالألف واللام، وكَرِهَه بعضُهم [3]، ولا وجه لإنكار ذلك؛ لأنّ الألف واللام قد تدخل على العَلَم إذا كان مَنقولا من مصدرٍ، نحو: الفضل.

وزعم الجوهريّ [4] أنّ (كَحْل) في البيت اسمٌ للسماء، وكأنّه قال: إذا صرّحت السماء، أي: انكشفت، فلم [يكن] [5] فيها غيمٌ؛ لشدّة المَحْل.

لُغَتُه: (صَرَّحَت): انكشَفَت وظَهَرَت، ومنه قوله [6]:

فلَمّا صَرَّحَ الشرُّ ... وأَمسى وهو عُريانُ

وقال أبو حنيفة [7]: "مَحَضت القحط، فلا شوب بغيم ولا مطر". و(الضَّرِيك): السِّيئ الحال. والقُرضُوب: الذي لا شيء عنده، والقُرضُوب - أيضا -: الذي لا يَدع شيئا إلّا قَرَضَه، أي: أكَلَه جميعا.

مَعْناه: مدح قوما بكثرة الإفضال / عند اشتداد الإمحال، وأنّ بُيُوتَهم -إذ ذاك- مَأوى للفقراء، وكَهْفٌ للضعفاء. ٩٨/أ

---

(١) كذا أثبت ابن سيده في المحكم (كحل) (٣/ ٣٠) (أبو عبيد)، والمثبت عند القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٩) (أبو عبيدة). وفي كلتا الحالتين لم أجد هذه الحكاية في المطبوع من كتب أبي عبيدة أو كتب أبي عبيد الهروي أو البكري.

(٢) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، و هي محكية عنه في: المحكم (كحل) (٣/ ٣٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٩).

(٣) ينظر: المحكم (كحل) (٣/ ٣٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٠٩).

(٤) ينظر: الصحاح (٥/ ١٨٠٩).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في: الصحاح (٥/ ١٨٠٩).

(٦) البيت للفند الزماني (شهل بن شيبان) في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٣٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧١٠)، والخزانة (٣/ ٤٣١).

(٧) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، و هي محكية عنه في: المصباح (١٣٩/ أ).

عَرَبِيَّته : أجاز أبو حاتم[1] في (كَحْل) اسم السنة المُجدبة الصرف ومنعه، قال[2]: "لأنّها اسمٌ ثلاثيٌّ خفيفٌ ساكن الوسط، فهي كـ (دعد)". فصرفُ (كَحْل) في البيت عنده ممّا جاء على إحدى اللغتينِ. والظاهر من قول أبي عليّ[3] " ومِثْلُ الضَّبُع قولهم : (كَحْل) غير مصروف "، ثمّ أنشد البيت أنّه أراد بذلك التنبيه على أنّ صرفها في البيت ضرورة، وهو القياس؛ لأنّ (كَحْلا) مصدر في الأصل سُمّيت به السنة، وهي مؤنّثة، واسم المؤنّث وإن كان ثلاثيّا ساكن الوسط إذا كان منقولا من مذكّر لم يَجُز فيه إلّا منع الصرف[4] في القول المختار[5].

وهذا البيت من قصيدته التي أوّلها[6] :

يا دارَ أَسماءَ بالعلياءِ مِن إضَمٍ ... إلى الدَّكادِكِ مِن قَوٍّ فَمَعصُوبِ

وقبل البيت[7] :

إنّي وَجَدتُ بني سعدٍ يُفَضِّلُهُم ... كُلُّ شِهابٍ على الأَعداءِ مَشبُوبِ

وبعده[8] :

يُنجيهُمُ مِن دواهي الدهرِ إن أَزَمَت ... صَبرٌ عليها وقَبضٌ غيرُ محسُوبِ

كُنّا نَحِلّ[9] إذا هَبّت شآميةٌ ... بِكُلِّ وادٍ حَطيبِ البطنِ مجدُوبِ

شِيبِ المبارِكِ مَدروسٍ مَدافِعُه ... هابي المراغِ قليلِ الوَدْقِ مَوظُوبِ

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث له (١٨٨).

(٢) هذا القول ليس لأبي حاتم، إنما هو لابن يسعون في : المصباح (١٣٨/ أ) يقول :" قال أبو حاتم : "إن شئت صرفتها، وإن شئت لم تصرفها" يعني لأنها اسم ثلاثي.....

(٣) ينظر : التكملة (٣٩٢).

(٤) ينظر رأيه هذا في : المقرب (٣٦٢)، وشرحه الكبير على الجمل (٢/ ٢٠٧).

(٥) هو مذهب سيبويه و الجمهور. ينظر : الكتاب (٣/ ٢٤٠)،و الارتشاف(٢/ ٨٧٨)، والتصريح (٤/ ٢٤١).

(٦) ينظر : ديوان سلامة بن جندل (١١٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧١١).

(٧) ديوان سلامة بن جندل (١١٦)، والمصباح (١٣٩/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٢) .ويروى (مصبوب) .

(٨) ديوان سلامة بن جندل (١١٧-١١٨)، و المفضليات (١٢٤).

(٩) في الأصل (كما تحل)، تحريف بدلالة قول المؤلف بعد (ننحر ونطعم الناس)، والإثبات من المفضليات (١٢٤).

قوله (صبر عليها) لا يريد صبرا على الهَوان، ولكن صبرا على دفعه بالعِزّ. و(أَزَمَت) : عَضَّت. والقَبَض : عدد لا يُحصى.و (حَطيب البطن) : كثير الحطب . وقوله (مجدوب) أي : مذمومٌ. نَحلّ به : ننزل به، أي :بعينه، وإنّما نَحلّ به لكثرة ما فيه من الحطب، نَنحَر ونُطعم الناس، وقوله (شِيب المَبارك)، أي : مَباركه قد ابيضّت من طول العهد والمطر والريح. و(مَدروس)، أي : درس ما فيه من الرعي. و(هابي المَراغ) ، أي : هابئه[1] مُتطاير مثل الأعاصير من كثرة ما تَمرّغ فيه أنعامنا المحبوسة. و (مَوظُوب)، أي : قد واظبت عليه السنون.

٢٢٤- وأَنشَد فيه أيضا[2]:

أَبقى الزَّمانُ مِنكِ نابا نَهبَلَهْ

وَرَحِما عنـد اللِّقـاح مُقفَلَـهْ[3]

٩٨/ ب

/ البيتانِ نسبهما بعضُ الشيوخ[4] لصخر بن عمرو التميميّ، ويقال: ابن عُمير، وعزاهما أبو الحسن عليّ بن أحمد بن محمد المهلبيّ[5] إلى الأصمعيّ، أتى بهما مُستشهدا على تأنيث (النّاب) المُسِنَّة من النُّوق، بدليل تأنيث صفتها.

لُغَتُها : النّاب : المُسنّة من النُّوق، سُمّيت بذلك لطول نابها. والنَّهبَلَه : المُسِنَّة الهَرِمَة. والرَّحِم: مُستقرُّ الولد. و(اللِّقاح): ماء الفحل، وقبوله - أيضا-. و(مُقفَلَه): لا تقبل الولد.

---

(١) هابئه : ترابه .ينظر : لسان العرب (هبا) (١٥/ ٢٧) .

(٢) التكملة (٣٩٢).

(٣) البيتان -كما ذكر المؤلف- نسبا لصخر - وقيل : صخير - بن عمرو - وقيل : عمير - التميمي. وهما في : الأصمعيات (٢٣٥)، والزاهر (١/ ١٧)، والمصباح (١٣٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧١٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٣).

(٤) قوله (بعض الشيوخ) هو نص ابن يسعون في المصباح (١٣٩/ أ) نقله المؤلف دون ذكر لابن يسعون.

(٥) كان إماما في النحو واللغة وتفسير الأشعار، توفي سنة (٣٣٥هـ) تنظر ترجمته في : معجم الأدباء (٣/ ٥٤٠)، وبغية الوعاة(٢/ ١٤٧).وتنظر نسبته المحكية هذه في : المصباح (١٣٩/ أ).

مَعْناهما: يخاطب بذلك امرأة،عَيَّرته العقْرَ والكِبَر، فيقول لها: أنتِ أسنَن منّي، وأنتِ لا تَفنين؛ لأنّكِ كالنّاب من الإبل التي لا تَستقلُّ بحملٍ، ولا تَصلحُ لِنَسلٍ، وأنا على حالي أغنى، وصلتهما تُبيّن ذلك.

عَرَبِيَّتُهما: يحتمل أن تكون (مِن) من قوله (مِنكِ) للتبعيض، وكأنّ الزمان لَمّا أذهب شبابها -وهو أحسن ما كان فيها- لم يُبقِ إلّا بعضها، ويحتمل أن يكون مراده التجريد، فيكون مثل قوله[1]:

يَأبى الظُّلامَةَ منه النَّوفَلُ الزُّفَرُ

وقد تقدّم تبيين معنى التجريد[2]، ووقع في بعض النسخ (أَلقى) -باللام- وهو غلطٌ؛ لأنّ (النّاب) -إذ ذاك- لا يُتصور أن يُراد به إلّا السِّنّ، وتكون (نَهبَلَه) حالا من الضمير المجرور بـ(من)، ولا تكون صفة للنّاب؛ لأنّها مُؤنّثة، و(النّاب) مُذكّر، وإذ كان كذلك لم يكن فيه حُجّة لأبي عليّ.

وقبلهما[3]:

تَهزَأُ منّي أُختُ آل طَيسَلَهْ

قالت: أَراهُ مُبْلَطا لا شيءَ لَه

وهُزِئَت مِن ذاك أُمُّ مَوءَلَه

قالت: أَراهُ دالفا قد دُنْيَ لَه

مالَكِ لا جُنِّبتِ تَبريحَ الوَلَه

مَردُودَةً أو فاقدا أو مُثكِلَه

أَلَستِ أيامَ حَضرْنا الأَعزَلَه ؟

---

(١) عجز بيت لأعشى باهلة، صدره * أخو رغائبَ يُعطيها ويُسألُها *، وهو في: الأصمعيات(٩٠)، والشيرازيات(١/ ٢٨٦)، وإيضاح الشعر (٥٢١)، والخزانة (١/ ١٨٥).

(٢) ينظر: ص (١٨٠).

(٣) ينظر: الأصمعيات (٢٣٤-٢٣٥)، وأمالي القالي (٢/ ٢٨٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧١٣).

وقَبلُ إذ نَحنُ على الضُّلضِلَه
وقَبلَها عامَ ارتَبَعنا الجُعَلَه
مَثــلَ الأَتــانِ نَــصَفا جَعَندَلَــه[1]
وأَنا في ضُرّابِ قيلان القُلَه
ثمّ البيتانِ.

٢٢٥- **وأَنْشَدَ فيه أيضا**[2]:

إذا الوَحشُ ضَمَّ الوَحشَ في ظُلُلاتِها سَواقِطُ مِن حَرٍّ وقد كان أَظهَرا[3]

البيت للنابغة الجعديّ، / أتى به مُستشهدا على تأنيث (الوَحش)، بدلالة إعادة ١/٩٩أ
الضمير عليها مُؤنّثا، ومثلُ ذلك قول أبي صخر[4]:

وقد تَرَكَتني أَغبِطُ الوَحشَ أنْ أَرى قَرينَينِ مِنها لم يُفزِّعهُما نَفْرُ

لُغَتُه : (الوَحش) من دوابّ البرّ :ما لا يُستأنس. و(ظُلُلاتِها): جمع (ظُلَّة)، وهو كالصُّفَّة، يُتظلّل بها، والمراد -هنا- كُنُسها، والمواضع التي تُكِنُّها على جهة التشبيه. والسواقط من الحَرِّ : ما نزل منه، يقال: سقط الحَرُّ، أي: نزل. وأظهر: دخل في الظهيرة، وهي انتصاف النهار.

مَعْناه: يَصفُ نفسَه بالصبر على السير إذا لزمت الوَحشُ كُنُسها لشدَّةِ الحَرِّ.

عَرَبِيَّتُه: يروى (إذا الوَحشُ) برفع (الوحش) ونصبه، فمن رفع فَبِفِعلٍ مُضمرٍ، ومَن نصبه أضمر فعلا ناصبا، كأنّه قال: إذا ضَمَّ الوَحشَ، والنصب أحسن. وقوله (ضَمَّ

---

(١) في الأصمعيات (٢٣٤-٢٣٥)، وأمالي القالي (٢/ ٢٨٤) (جنعدله) بتقديم النون على العين،وهي الصلبة الشديدة، فالمثبت يحتمل أن يكون بمعناه لأنه جاء في لسان العرب (جعدل) (٢/ ٢٩٥):" رجل جعندل إذا كان غليظا شديدا"، فتحمل حينئذ (الجنعدله) على (الجنعدل)-أي تكون بمعنى الغليظة الشيدة - ويحتمل أن يكون ذلك تحريفا من الناسخ.

(٢) التكملة (٣٩٣).

(٣) البيت - كما قال المؤلف -للنابغة الجعدي، وهو في : شعره (٧٤)، والكتاب (١/ ٦٣)، والمصباح (١٣٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٣٨٣).

(٤) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧)، وأمالي القالي (١/ ١٤٩)، والخزانة (٣/ ٢٥٨).

الوَحشَ) ممّا وقع فيه الظاهر مَوقع المُضمر، وكان الوجه عند سيبويه[1] أن يقول: ضَمَّها، وإنّما كان الوجه ذلك للاحتياج إلى الضمير في الجملة الثانية من جهة أنّه خبرٌ في مذهب الكوفيّين وبعض البصريّين[2]، فيحتاج فيها إلى رابطٍ، واستعمالُ الظاهر المُكرّر رابطا يَقلّ، ومُفسِّره العامل[3] في الاسم الواقع بعد (إذا) على مذهب أكثر البصريّين، وباب المُفسِّر في الاشتغال أن يكون عاملا في ضمير الاسم المشتغل عنه أو سببه، لكن قام تكرار الاسم المشتغل عنه مَقام الضمير، كما قام مَقامه في الربط.

وذكر أبو جعفر النحاس[4] في "شرح أبيات كتاب سيبويه" أنّ المبرّد ذهب إلى أنّ تكرار الظاهر في البيت وأمثاله حسن؛ لأنّ (الوَحش) جنس فلا يُتوهّم أنّ الثاني خلاف الأوّل، قال تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[5].

فكرّر لمّا أمن اللَّبس، وإنّما كُرِه: زيدٌ قامَ زيدٌ / لئلّا يُتوهّم أنّ زيدا الثاني خلاف (زيد) الأوّل. ٩٩/ب

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ اللَّبس - أيضا - قد يَتطرّق، وإن كان واقعا على الجنس، إذ قد يُمكن أن يُوقع اسم الجنس على البعض.

وبتقدير ارتفاع اللَّبس فالمُضمر أولى من تكرار الظاهر لِما في ذلك من الاختصار . [و][6] ممّا يدلّ على أنّه [ليس]في حسن الضمير قِلّته في الكلام، ومع أنّه قليل فأحسنه ما كان منه مُقتضيا تنويها بذكرٍ، أو تعظيما لأمرٍ، نحو قول سَوادة بن عديّ[7]:

---

(١) ينظر : الكتاب (١/ ٦٢-٦٣).

(٢) ينظر : الإنصاف (٢/ ٦١٦)، والدر المصون (١٠/ ٦٩٩)، والتصريح(٣/ ١٥٥).

(٣) في الأصل (للعامل) تحريف.

(٤) ذكره هذا لم أجده في شرحه لأبيات سيبويه المطبوع المنسوب له.

(٥) الآيتانِ الأولى والثانية من سورة الزلزلة.

(٦) مابين القوسين هنا وفي الموضع الآتي زيادة مني يقتضيها السياق.

(٧) شاعر جاهلي من بني أسد. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (١/ ٢٦٢). والبيت ينسب له، وينسب أيضا لوالده عدي بن زيد، وهو في : ديوانه (٦٥)، والكتاب (١/ ٦٢)، والخصائص (٣/ ٥٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٠).

لا أرى الموتَ يَسبِقُ الموتَ شيءٌ   نَغّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

فأمّا الآية فليست من هذا القبيل؛ لأنّ تكرير الظاهر فيها ليس رابطا، ولا واقعا في جملة مُفسِّرة لعاملٍ مُضمَرٍ.

وحكى أبو عليّ[1] عن بعض النحويّين أنّه ذهب إلى [أنّ][2] تكرار الظاهر إذا كان اسم جنس أقبحُ من تكراره إذا لم يكن يُرد به الجنس، واستدلّ على ذلك بأنّ المضمر أخصّ منه، وإذا كان أخصّ منه لم يجز أن يَقوم الظاهر مَقامه من حيث لم يكن مثله، قال أبو علي:" وهذا - أيضا - باطل ". وهو كما قال؛ لأنّ المضمر هو الظاهر في المعنى، فلا يتصوّر فيه أن يكون أخصّ منه، ولا أعمّ.

فإن عنى بقوله (إنّه أخصّ منه) أنّه يُحكم له بأنّه أعرفُ منه، فكذلك - أيضا - هو المُضمر العائد على الظاهر الذي لا يُراد به الجنس.

والصحيح - إذًا - أنّ القُبح في تكرار الظاهر جنسا كان أو غير جنس سواء.

وقوله (ظُلُلاتها) جمع ظُلَل الذي هو جمع (ظِلال)، ولا يجوز أن يكون جمع (ظُلّة)، وأُتبع ثانية أوّله، كما قالوا: ظُلُمات في جمع (ظُلْمَة)؛ لأنّ العرب لا تفعل ذلك في المضعّف، لما يلزم فيه من الثقل بفكّ الإدغام، ومن روى (ظُلَلاتها) -بفتح اللام- فالتخفيف على حدّ قولهم: (سُرَر) في جمع (سَرير)، وقد يجوز أن يكون جمع (ظُلَل) الذي هو جمع (ظُلّة)، فإنّ (فُعْلَة) تجمع -أيضا- على (فُعَل)، كـ (حُلَّة) و(حُلَل)، ومثله قول الآخر[3]:

/ يا لكَ مِن بَردٍ ومِن ظُلُلاتِ   ١٠٠/أ

---

(١) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المصباح (١٣٩/ ب).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يستقيم بها السياق.

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله.

وكلتا الروايتينِ ضرورة؛ لأنّ جمع الجمع لا ينقاس في الكلام[1]، وذكّر (أظهر)؛ لأنّه مسندٌ إلى ضمير الحرّ.

وقبل البيت[2]:

وتيهٍ عليها نَسجُ ريحٍ مَريضةٍ ... قَطَعتُ بِحُرجوجٍ مُساندة القَرا

خَنوفٍ مَروحٍ تُعجلُ الوُرقَ بعدَما ... يُعَرِّسنَ شَكوى آهةً وتَذمُّرا

وتَبتَزُّ يَعفورَ الصَّريمِ كِناسَهُ ... فتُخرجُهُ منه وإن كان مُظهرا

مُنَكِّبَ رَوقيه الكناسَ كأنّه ... مُغشًّى غمًى إلّا إذا ما تَنشّرا

وقوله: (وتَبتَزُّ يَعفورَ الصريم) البيت هكذا وقع عِوَض بيت "الإيضاح"، ولعلّه بيتٌ آخر ثبت في بعض الروايات،أو ليس للنابغة[3].

٢٢٦- وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

لَحَى اللهُ أَعلى تَلعَةٍ حَفَشَتْ بهِ ... وَقلتا أَقَرَّت ماءَ قَيسِ بنِ عاصمِ[5]

البيت للفرزدق، أتى به مُستشهدا على أنّ (القَلتَ)[6] التي [هي][7] نُقرة في الجبل تُمسِك الماء مُؤنّثة؛ بدليل قوله: (أَقَرَّت).

---

(١) ينظر قول المؤلف هذا في : شرحه الصغير على الجمل (١٨٥/ أ).

(٢) ينظر : شعر النابغة الجعدي (٦٢)، والمصباح (١٣٩/ ب).

(٣) ينظر : المصباح (١٣٩/ ب).

(٤) التكملة (٣٩٣).

(٥) البيت نسبه المؤلف و ابن يسعون في المصباح (١٤٠/ أ)، والقيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٠)للفرزدق، وليس في ديوانه المطبوع، ونسبه ابن سيده في المخصص (١٧/ ٦) لأبي النجم، ولم أجده في ديوانه، وجاء في شرح شواهد الإيضاح (٤٨٥): "هو لمالك بن نويرة وليس للفرزدق"، وشعر مالك بن نويرة المجموع خالٍ منه. وقد جاء في الأصل (حشفت) بدل (حفشت)، وكذا في كل موضع وردت فيه بعد،كما جاء (أقرب)، بالباء بدل (أقرت)، وكذا في كل موضع وردت فيه بعد وهو تحريف.

(٦) في الأصل (القلب) بالباء، وكذا في كل موضع وردت فيه بعدُ، تحريف.

(٧) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

لُغَتُه: (لحاه الله): لَعَنَه، وكَشَفَه، وأصله من لَحي العود، وهو قَشْرُه. والتَّلعَة: أرضٌ مرتفعة عريضة يَتردّد فيها السيل، ثمّ يَدفعُ منها إلى شُعبَة أسفل منها، والتَّلعَة -أيضا- : مَجرى الماء من أعلى الوادي إلى أسفله. وحفشت الأرض بالماء من كلّ جانب: أسالته قبل الوادي. والقَلت: النُقرة في الجبل تُمسِك الماء، وكذلك كلّ نُقرة في أرضٍ أو بَدَنٍ أُنثى.

مَعْناه: كنّى بـ(أعلى تَلعَةٍ) عن ظهر أبيه، وبـ(القَلت) عن موضع الولد من بطن أُمّه، وأضاف الماء إلى (قيس)؛ لكونه منه.

عَرَبِيَّتُه: يريد لحى الله أعلى تَلعَةٍ حَفَشَت بماءِ قيس بن عاصم، وقَلتا أَقَرَّت ماء قيس بن عاصم، فأعمل الثاني وهو (أَقَرَّت)، وأضمر معمول الفعل الأوّل،وهو (حَفَشَت) – مع أنّه فضلة – للضرورة، ولولا ذلك لكان القياس حذفه، ومثل ذلك قول الآخر[1]:

عَلَّموني كيفَ أَبكيـ ـهِمْ إذا خَفَّ القَطينُ

وهذا البيت من جملة أبياتٍ هجا بها الفرزدق بني قيس بن عاصم بن سِنان بن خالد بن مِنْقَر بن عبد الله بن الحارث[2]، والحارث هو: مُقاعِس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مَناة بن تميم[3]، وقيسٌ هذا صحابيّ[4]كريم، وفَدَ على النبيّ ﷺ في وَفْد تميم، فقال عليه السلام[5]:" هذا سيّد أهلِ الوَبَر "، وهو من عُظماء العرب، وحلمائها وفُرسانها، وإنّما هجا بنيه؛ لأنّ رجُلا من قيس خطب النَّوار، فَرَضيَت نَسَبَه وحَسَبَه، وجعلت إلى / ابن عَمِّها الفرزدق إمضاء الحكم عليها، وإنفاذ تزويجها ممن رَضيَهُ لها، ١٠٠/ب

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : أمالي القالي (١/ ١٦٣)، والمقرب (٣٣٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦١٦).

(٢) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢١٦).

(٣) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢١٦).

(٤) في الأصل (صاحب) تحريف.

(٥) ينظر : المستدرك على الصحيحين (٣/ ٧٠٨).

فاستوثقَ منها، وأشهدَ عليها، ثمّ عقد نكاحها مع نفسه خادعا لها، فكَرِهَتْه و مانَعَتْه، فَلَجَأَت إلى بني قيس بن عاصم، فهجاهم بهذا البيت[1].

ومن هجوه إيّاهم، قوله[2]:

وإنّ حَراما أنْ أَسُبَّ مُقاعسا بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخَضارمِ

ثمّ البيت، ثمّ[3]:

بني عاصمٍ لا تُلجؤها [فإنّكُم][4] مَلاجئُ للسوءاتِ دُسمِ العَمائمِ

بني عاصمٍ لو كان حيّا أبوكُمُ للامَ بَنيه اليومَ قيسُ بن عاصمِ

فقالوا للفرزدق: والله لئن زِدّت لنَقتُلَنَّكَ[5] غِيلةً.

٢٢٧- وأَنْشَدَ فيه أيضا[6]:

وسِقْطٍ كعَينِ الدِّيكِ عاورتُ صُحبَتي أباها وهَيّأنا لِمَوقعِها وَكْرا[7]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به مُستشهدا على تأنيث (السِّقط)، وهي القِطعة التي تَسقط من النار عند اقتداح الزنديِن قبل استحكام الوَري[8]؛ بدليل قوله (أباها)، فأنّث الضمير العائد عليها.

---

(١) ينظر: الأغاني (٩/ ٣٦٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٢).

(٢) ينظر: ديوان الفرزدق (٢٩٤)، والأغاني (١٠/ ٢٩٥).

(٣) ينظر: الأغاني (١٠/ ٢٩٥)، ولم أجدهما في ديوان الفرزدق.

(٤) في الأصل (فإنّهم) تحريف.

(٥) في الأصل (لقتلك) تحريف.

(٦) التكملة (٣٩٣).

(٧) البيت - كما قال المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٣/ ١٤٢٦)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم (٦٤)، ولابن الأنباري (٣٩١)، والمصباح (١٤٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٦).

(٨) الوري: الاتقاد. ينظر: لسان العرب (ورى) (١٥/ ٢٨٢).

لُغَتُه: (عاوَرتُ صاحبي)[1]: داولت، من قولهم: عاور الشيء، أي: فعل به مثل ما فعل هو به. والأب: الزند الأعلى، والزندة الأُمّ، وهي السُّفلى. والوَكر: عِشّ الطائر، فاستعاره لِمَا هيّأه لإيقاد النار من قُطنَة أو خِرقَة.

مَعْناه: شبّه ما سقط من الزند بعين الديك في الدِّقة والصِّغَر، وأراد بقوله (عاورتُ صاحبي)، أي: أَمسكَ لي وقَبِلتُ، وأَمسَكتُ له وقَبِلَ، وقد يمكن أن يُريد اقتدحها مرّة واقتدحتُها أخرى، وكأنّه يشير بذلك إلى كَبو[2] الزند، أو إلى طول السَّفَر.

عَرَبِيَّتُه: يروى: (صاحبي) و(صُحبتي)، فرواية الإفراد جليّة، ومَن رواه (صُحبتي) فإنّه يُريد كلَّ واحد من صُحبتي، بدليل قوله بعد[3]: (فَقُلتُ :له ارفَعها) فأفرد الضمير، وهذا البيت من جملة أبياتٍ قالها مُلغِزا في النار.

وبعده[4]:

مُشَهَّرَةٍ لا تُمكِنُ الفَحلَ [أُمُّها][5]	إذا نحنُ لم نُمسِك بِأطرافِها قَسرا
قد أُنتُتِجَت من جانبٍ من جُنُوبِها	عَوانا ومِن جَنبٍ إلى جَنبِه بِكرا
فَلَمّا بَدَت كَفَّنتُها وهي طفلةٌ	بِطَلساءَ لم تَكمُل ذِراعا ولا شِبرا
/ وقُلتُ[6] له : ارفَعها إليكَ وَأَحيها	بِرُوحِكَ واقتَتهُ لها قِيتةً قَدرا ١٠١/أ
وظاهِرْ لها مِن يابسِ الشَّختِ واستَعِن	عليها الصَّبا واجعَل يديكَ لها سِترا
أخوها أَبوها والضَّوى لا يَضِيرُها	وساقُ أَبيها أُمُّها اعتُقِرَت عَقرا
فَلَمّا جَرَت في الجَزلِ جَريا كَأَنَّهُ	سَنا الفَجرِ أَحدَثنا لِخالِقِنا شُكرا
ولَمّا تَنَمَّت تَأكُلُ الرِّمَّ لَم تَدَع	ذَوابِلَ مِمّا يَأكلونَ ولا خُضرا

(١) هكذا أثبت الناسخ (صاحبي) بالإفراد، وهي رواية أخرى لما أثبته قبل (صحبتي) بالجمع. ينظر : ديوان ذي الرمة (٣/ ١٤٢٧)، والمصباح (١٤٠/ أ).

(٢) " يقال : كبا الزند : إذا لم تخرج ناره " الصحاح (٦/ ٢٤٧١) .

(٣) جزء بيت لذي الرمة، سيأتي ذكر المؤلف له تاما.

(٤) ينظر : ديوان ذي الرمة (٣/ ١٤٢٧-١٤٣١) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٤).

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من الديوان.

(٦) هكذا أثبت الناسخ (وقلت) بالواو، وقد أثبت قبل (فقلت) بالفاء.

٢٢٨- وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

حَـنَّ إليهـا كَحنـينِ الطَّـسِّ[٢]

هـذا البيت وقـع في " نـوادر أبي زيـد "[٣] غـيرَ منسوبٍ، ونُسِبَ في " نـوادر ابـن أبي الأعرابيّ " إلى رِهابٍ[٤]، و في " المُوعَب " إلى رؤبة. أتى به مُستشهدا على أنّـه يقـال: (الطَّسّ) بمعنى (الطَّسْت).

لُغَتُه : الحنين : صوت الطَّرَب كان ذلك من حَزَنٍ أو[٥] فَرَحٍ، فاستعاره لصوت الطَّسّ. والطَّسّ أَعجميّة[٦] مُعرّبة[٧]، وهي أُنثى كما ذكر أبو عليّ، قال رؤبة[٨]:

حتّى رَأتني هامتي كالطَّسِّ

تُوقدُها الشَّمسُ ائتِلاقَ التُّرسِ

وطيىء تُبدل من السين الأخيرة تاء، فتقول[٩]: طَست؛ لتقاربهما، وروى أبو بكر بن الأنباري[١٠] [في][١١](طَسْت) التذكير والتأنيث.

مَعْناه: يقول: إنّها لو تَبدّت لراهبٍ مُنقطعٍ لَأَلْهَتْهُ عن عبادته، وحَنّ إليها تَوجُّعا وتَفجُّعا، وشبّه حنينه بطنين طَست.

---

(١) التكملة (٣٩٤).

(٢) البيت – كما قال المؤلف – ينسب لرؤبة، ولم أجده في ديوانه، كما ينسب إلى رهاب، وهو في : سر صناعة الإعراب (١/ ١٥٦)، والمصباح (١٤٠/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٨).

(٣) البيت لم أجده في نوادر أبي زيد المطبوعة، وقد سبق المؤلف في هذا القول القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٤).

(٤) لعله سلمة بن مجمع بن عذبة بن أسامة ، من بني بكر بن وائل . ينظر : ألقاب الشعراء لابن حبيب (٢/ ٣٤٤) والحاشية رقم ٣ من تلك الصفحة.

(٥) في الأصل (أبو) تحريف.

(٦) في الأصل (أعجمي) التاء مطموسة.

(٧) ينظر : المعرب (٤٣٧).

(٨) لم أجدهما في ديوانه، وهما في : الصحاح (ترس) (٣/ ٩٤٣).

(٩) في الأصل (فيقول) بالياء التحتية، تحريف.

(١٠) ينظر : المذكر والمؤنث له (٣١٧).

(١١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

عَرَبِيَّتُه: قوله (حَنَّ إليها) جواب (لو) المُتقدِّمة الذكْر فيما يتَّصل بهذا البيت، وهو قوله[1]:

لو عَرَضَت لِأَيبُلِيٍّ قَسِّ
أَشعَثَ في هَيكَلِهِ مُندَسِّ

ثمّ البيت.

٢٢٩- وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

أَبَت أَجَأٌ أَن تُسلِمَ العامَ جارَها فمَن شاءَ فَليَنهَضْ لها مِن مُقاتلِ[3]

البيت لامرئ القيس، أتى به مُستشهدا على تأنيث (أَجأ)، بدليل إخباره عنه إخبار المُؤنّث.

لُغَتُه: أَسلَم الرَّجلَ: خَذَلَه، قال أبو عبيدٍ البَكريّ[4]:" و(أَجَأ) أحدُ جبلي طيىء، يُذكّر ويُؤنّث، ويُهمز ولا يُهمز، فممّا جاء فيه مهموزا مُؤنّثا بيت امرئ القيس هذا، وممّا جاءت فيه غير مهموزة قول العجّاج[5]:

/ فإن تَصِر ليلى بسلمى و أَجا
أو باللِّوى أو ذي حُسا و يَأجَجا

١٠١/ب

وقول أبي النجم[6]:

قد حَيَّرَتهُ جِنُّ سلمى وأجا

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب (١/ ١٥٦)، والمصباح (١٤٠/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٧٢٤) وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٨).

(٢) التكملة (٣٩٤).

(٣) البيت - كما قال المؤلف - لامرئ القيس، وهو في : ديوانه (٢/ ٥٧٢)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٨٥)، و لابن الأنباري (٤٨٣)، والمصباح (١٤٠/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٩).

(٤) معجم ما استعجم (١/ ١٠٩).

(٥) ديوانه (٢/ ٢٩)، والبيت الأول في المذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٧٥)، و لابن الأنباري (٤٨٤)..

(٦) البيت لأبي النجم العجلي، وهو في : ديوانه (٥٢)، وينظر : المذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٧٥)، ولابن الأنباري (٤٨٣).

قال أبو عليّ القاليّ في " نوادره "[1] فيما نقله عن رجاله:" كانت (سلمى) امرأة، لها خِلْم[2] يُقال له[3]: (أجأ)، والتي تُسدي الأمر بينهما (العَوجاء)، فهرب (أَجَأ) بهما، فلحقهما زوج (سلمى)، فقتل (أَجَأ)، وصَلَبَه على ذلك الجبل، فسُمّي به، وفعل ذلك بـ(سلمى) على الجبل الآخر، فسُمّي بها، والعَوجاء : جبل هناك - أيضا- صَلَبَ عليه المرأة الأخرى، فسُمّي بها ".

وقال سهل بن محمد الكاتب[4]:" [كان][5] (أَجَأ) بن عبد الحي يَعشق (سلمى) بنت حام من العماليق [6]، وكانت العَوجاء حاضنة[7] سلمى، والرسول بينهما، فهرب بهما إلى هذه الجبال، فسُمّيت بهم ".

والجار: الذي يُجاوِرُكَ، والجار- أيضا -: المُستجيرُ بكَ. والنهوض:البراح.

مَعْناه: أخبر عن (أجأ) وهو يريد أمثالها اتّساعا، وذلك أنّه نزل بها على أبي حَنبل جارية[8] بن مُرّ أخي بني ثُعَل، واستجارَ به فأَجارَه.

عَرَبِيَّتُه: (أجأ) أحد الأسماء النادرة التي فاؤها ولامها همزة، ومَن قال (أجا) بغير همز أبدل من الهمزة ألفا على غير قياسٍ، كما قالوا: (مِنساة) في (المِنسَأة)، وإنّما جَعَلتُ الألف بدلا من الهمزة، ولم أجعل (أَجَأ) و (أَجا) أصلينِ متقاربينِ؛ لأنّ استعمال الهمزة أكثر، فدلّ ذلك على أنّه الأصل.

---

(١) لم أجد هذا النص في نوادره المطبوعة، وقد سبق المؤلف في نقل هذه الحكاية عن أبي علي القالي البكري في : معجم ما استعجم (١/ ١١٠).

(٢) الخلم: الصديق. ينظر : الصحاح (خلم) (٥/ ١٩١٥).

(٣) في الأصل (لها)، والمثبت متفق مع كلام المؤلف الآتي.

(٤) ينظر : معجم ما استعجم (١/ ١١٠).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : معجم ما استعجم (١/ ١١٠).

(٦) قوم من ولد عمليق بن لاوذ بن إرم بن نوح عليه السلام.ينظر : المعارف (١/ ٢٧).

(٧) في الأصل (حاضنته)، تحريف.

(٨) في الأصل(أبي جميل حارثة) تحريف، والتصويب من : شرح الأشعار الستة(١/ ٨٣).

وصرفُ (أَجَأ) في البيت ضرورة؛ لأنّه استعملها مُؤنّثة، ومثل هذا من المؤنّث لا يَنصرفُ في حال تعريفٍ.

وبعده[1]:

تَبيتُ لَبُوني بالقُرَيَّةِ أُمَّنًا ... وأَسرَحُها غِبًّا بِأَكنافِ حائلِ

بنو ثُعَلٍ جيرانُها وحُماتُها ... وتُمْنَعُ مِن رُماةِ سعدٍ ونائلِ

٢٣٠- وأَنْشَدَ فيه أيضا[2]:

ولم يُقَلِّب أَرضَها البَيطارُ[3]

هو لِحُميدٍ الأَرقط[4]، أتى به شاهدا [على][5] أنّ ما يلي الأرض من حوافر الدّابة يُسمّى (أَرْضا)، وهي مُؤنّثة، وليس في البيت دليلٌ على تأنيثها، ولا يحتاج إلى إقامة دليل على ذلك؛ لأنّ المؤنث إذا نُقِل عن / مُسمّاه إلى المُذكّر، ولُحِظ معنى الأصل ساغ أن يُحكم له بحكم الأصل الذي نُقِل عنه، ألا ترى أنّ (النفس) مُؤنّثة، فإذا كُنّي بها عن ذي النفس،وكان مُذكّرا ساغ تأنيثُها رعيا للأصل، فكذلك (الأرض) مُؤنّثة، فإذا سُمّي بها ما يلي الأرض من الحافر أُنِّثت -أيضا-؛ لأنّ معنى الأرض ملحوظ في حين التسمية، ألا ترى أنّه لم يُسَمّ (أَرْضا) إلّا لمباشرته الأرض، وكذلك (أَرْض) الإنسان: -رُكبَتاه، وما بعدها-، و(أرض) النَّعل[6]: - ما أصاب الأرض منها - مُؤنّثتانِ؛ للعلّة المذكورة.

٥٠٢/أ

---

(١) ينظر : ديوان امرئ القيس (٢/ ٥٧٢-٥٧٣)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٨).

(٢) التكملة (٣٩٥).

(٣) البيت نسب لحميد الأرقط، كما نسب لحميد بن ثور،ولم أجده في ديوانه المطبوع، وهو في : إصلاح المنطق (١/ ٧٣،٢٥٢)، والمصباح (١٤١/ أ)، إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٩)،وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٩).

(٤) سبقت ترجمته ص (٥٢).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل (البعل)، والمثبت أنسب لما بعده.

وممّا يُبين لك أنّ أبا عليّ اكتفى بما ذكرنا في الاستدلال على تأنيثها أنّه لمّا حكى[1] في هذا الباب عن أبي الحسن أنّ (السماء) التي يُراد بها المطر مُؤنّثة، بدليل قولهم: أصابتنا سماءٌ، وحَكى[2] عن البغداديّين أنّه مذكّر، ولذلك جمع على (أَسمِيَة) [وَجّه][3]قول أبي الحسن على أن يكون المطر سُمِّي باسم السماء لنزوله منها، ووجه قول البغداديّين على أن يكون سُمّي (سماء)؛ لارتفاعه، كما سمّوا (السَّقف) سماء لذلك.

وهذا – أيضا– هو مذهب الخليل، أعني أنّ الاسم يُحكم له بحكم ما نُقل عنه تذكيرا و تأنيثا إذا لُحِظ في حين التسمية المعنى الذي كان له قبلها، ألا ترى أنّ سيبويه حكى عنه أنّه قال[4]:" إنّما قالوا: (نُيَيب) في تصغير (النّاب)[5] المُسنَّة من الإبل، وهي [أُنثى][6] لمّا جعلوا (النّاب) المُذكّر اسما لها حين طال نابها".

لُغَتُه: زعم بعض اللّغويّين[7] أنّ (أَرْض) الدّابة تُكتب بالظاء، والصحيح الضاد؛ لأنّه منقول من اسم الأرض التي تُوطأ. و(البَيطار) : مُعالج الدَّوابّ، مُشتقٌّ من البَطْر، وهو الشقّ.

مَعْناه: وصفَ فَرَسا بصلابة الحوافر وسَلامتها، فلا يحتاج إلى تَقليب البَيطار قوائمها؛ لينظر أبها علّة أم لا؟.

---

(١) ينظر : التكملة (٣٩٦).

(٢) التكملة (٣٩٦)، وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٩/ ب).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيه سياق كلامه الآتي.

(٤) الكتاب (٣/ ٤٨٣)، ونصه:" وسألته (يعني الخليل) عن الناب من الإبل، فقال: إنما قالوا: نُيَيب؛ لأنهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طال نابها ".

(٥) في الأصل (نبيت في تصغير النبات) تحريف.

(٦) ما بين القوسين بياض في الأصل.

(٧) ينظر : الاقتضاب (٣/ ١١٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٢٩).

عَرَبِيَّه: ذكر أبو العبّاس المبرّد[1] أنّه يُروى (ولم يُقلّم)، وقال:" أراد أنّ حوافرها لا تَتَشَعَّث[2]، فتحتاج إلى أن تُقلَّم، كما قال[3]:

١٠٢/ب

/ لا في شَظاها ولا أَرساغها عَنَتٌ ولا السَّنابِكُ أَفناهُنّ تَقلِيمُ "

وهذا التأويل فيه بعد[4]؛ لأنّ تقليم الحافر ليس من عمل البَيطار، ويمكن أن تكون الميم في هذه الرواية بدلا من الباء، كما قالوا: ضَرْبَة لازِمٍ ولازِبٍ.

وقبله[5]:

لا رَحَحٌ فيها ولا اصطِرارُ

وبعدهما[6]:

ولا لحِبِلّيهِ بها حَبارُ

٢٣١- وأَنْشَدَ فيه أيضا[7]:

حارِيَةٌ قد صَغُرتْ مِن الكِبَرْ[8]

هذا البيت عزاه الجاحظ[9] لخلف الأحمر في أُرجوزة طويلة مخلوطة -يعني[10] أنّها

---

(١) ينظر: الكامل (٣/ ١٠١٤).

(٢) تتشعث: تتفرق. ينظر: الصحاح (شعث) (١/ ٢٨٥). وجاء في الأصل (تتشعب) تحريف.

(٣) البيت لعلقمة الفحل، وهو في: ديوانه (٧٤)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٠).

(٤) هذا كلام ابن السيد في الاقتضاب (٣/ ٦٣).

(٥) ينظر: الاقتضاب (٣/ ٦٣) والمصباح (١٤١/ أ) و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٩).

(٦) ينظر: الاقتضاب (٣/ ٦٣) والمصباح (١٤١/ أ) و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٠)، و أدب الكاتب (٤٣).

(٧) التكملة (٣٩٦).

(٨) البيت نسب لخلف الأحمر، ونسب أيضا للنابغة الذبياني، وهو في: ديوانه (٢٣٠) كما نسب لرؤية، ولم أجده في ديوانه، وينظر: كتاب المعاني (٢/ ١٤٥)، والمنصف (٣/ ١٦)، والمصباح (١٤١/ أ) إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٠).

(٩) ينظر: الحيوان (٤/ ٢٨٥).

(١٠) هذا كلام ابن يسعون في: المصباح (١٤١/أ).

له ولغيره من الأعراب- ونسبه أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسيّ [1] في شرحه أبيات هذا الكتاب لرؤبة بن العجّاج.

أتى به عاضدا تفسيره (حارية) من قولهم: (أَفْعى حارية) بأنّها التي نَقَص جسمُها، وصَغُر.

لُغَتُه: (حاريَة): اسم فاعلٍ من حَرى الشيء: إذا نَقَص، وُصِفَت به الأَفْعى التي قد حَرى جسمُها، أي: نَقَص، والذَّكَر (حارٍ).

مَعْناه: يقول: إنّ هذه الأَفْعى قد رَقَّ جسمُها ونَحُف من كِبَر سِنّها.

عَرَبِيَّتُه: أنّث (حاريَة)؛ لأنّه صفة عنى بها الأفعى، والغالب عليها التأنيث، وقد تُذكّر، قال ابن أخت تأبّط شرّا[2]:

مُطرِقٌ يَرشَحُ مَوتا كَما أَطـ ـرَقَ أَفْعى يَنفُثُ السَّمَّ صِلُّ

قال أبو الفتح[3]: " هكذا رُوي بالياء، وذا يدلّ على التذكير". والغالب فيها على اللغتين الصرف، ويجوز تركُ صرفه، كما جاء في هذا البيت، لوزن الفعل، وكونه من جهة معناه؛ لأنّ معناه الدِّعارة والنُّكر.

وقبله[4]:

أَفعى زَحُوفُ الليلِ مِطراقُ البُكَرْ

وذكر أبو الفتح الصِّقِلي أنّه وقع في بعض النسخ[5]:

حـاريــةٌ داهـيــةٌ

---

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣١).

(٢) سبق تخريجه ص (١٧١).

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٣٤٤).

(٤) ينظر: الحيوان (٤/ ٢٨٦)، والمصباح (١٤١/ أ)، و شرح شواهد الإيضاح (٤٩٠).

(٥) وكذا ذكر القيسي. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٢).

قـد صَـغُـرَت مـنَ الكِبَرْ

وهو على هذه الرواية من مجزوء الرجز، وعلى الرواية الأخرى من مشطوره.

٢٣٢- وأَنْشَدَ فيه أيضا[١]:

إذا رَمـى مَجْهُولَـهُ بـالأَجنُنِ[٢]

البيت لرؤبة بن العجّاج، ويُروى / لذي الرُّمّة، أتى به مُستشهدا على أنّ قولهم: (الأَسْمِيَة) لا يمنع تأنيث السماء، وإن كان القياس في (أَفْعِلَة) أن يكون جمع (فَعال) إذا كان مُذكّرا، كما أنّ قول هذا الشاعر (الأَجنُن) لا يمنع من تذكير (جَنين)، وإن كان القياس في (أَفْعُل) أن يكون جمع (فَعيل) إذا كان مُؤنّثا.

١٠٣/أ

لُغَتُه: يروى[٣]:

إذا رَمَت مَجْهُولَهُ بالأَجبُنِ

- بالباء - جمع (جَبين)، وهو ما بين الصُّدغَينِ، وكذا ثبت في " التذكرة " بخطّ أبي تمّام القُطينيّ راوية[٤] كتاب " الإيضاح " بالأندلس، وكذلك - أيضا - ثبت في " خلق الإنسان "[٥] لثابت[٦]، وفي " نوادر ابن الأعرابيّ "[٧]. وأنشده أبو الفتح في شرحه لشعر المتنبّي[٨]:

وقد رَمَت مَجْهُولَه بالأَجْنُنِ

---

(١) التكملة (٣٩٧).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - لرؤبة، وهو في: ديوانه (١٦٢) وينسب لذي الرمة، ولم أجده في ديوانه، وهو في: المخصص (١٧/ ٢٣)، والمصباح (١٤١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩١).

(٣) هي رواية الديوان، وخلق الإنسان لثابت (١٠٠)، ونوادر ابن الأعرابي على ما حكاه المؤلف بعد.

(٤) في الأصل (رواية)، تحريف.

(٥) ينظر: ص (١٠٠).

(٦) سبقت ترجمته (١٩٨).

(٧) ينظر: المصباح (١٤١/ أ).

(٨) ينظر: الفسر (١/ ٢٦٩) وفيه (إذا) بدل (وقد).

بنونينِ - أيضا - وكذلك ثبت في كَثيرٍ من نسخ " الإيضاح ". و(الأَجْنُن): جمع (جَنين)، وهو الولد ما دام في بطن أُمِّه؛ لأنّه (جُنّ)، أي: سُتِر.

مَعْناه : أمّا على الرواية الأولى فيعني أنّ هذه النوق من شدّة وَجْدهنّ وفَرْط جَهدِهِنّ يُسقِطنَ أَجنِنَتهِنّ لمجهول هذا البلد ، وأمّا على الرواية الثانية فيعني أنّهنّ يقصُدنَ مجهول هذا البلد بوُجُوهِهِنَّ ، فيكون نحو قول طرفة[1] :

وأَعلَمُ مَخْرُوتٌ مِن الأَنفِ مارنٌ عَتيقٌ متى تَرجُم به الأَرضَ تَزدَدِ

أي : متى تَرمِ برأسها إلى الأرض تزدد، فأخبر في اللفظ عن المِشفر،والمعنّي الرأس[2]، ومثلُ ذلك - أيضا - قول الآخر[3]:

١٠٣/ب

/ ولكنّي أَنصُّ العيس تَدمى أظلاّ ها وتَركعُ بالحُزُونِ

أي : تُطأطئ رأسها؛ لشدّة السير فتركع، أي : تكبو على وجهها، وروي - أيضا- : (إذا رَمى مَجْهُولَةً) ، ففاعل (رَمى) على هذه الرواية ضمير عائد على (ذي نِسَعٍ) المتقدّم الذكر قبله[4]، أي: إذا رمى هذا القفر -الذي هو ذو طُرُقٍ خَفيّةٍ مُشْبِهٍ للنِّسَع- مجهولة بالأجنن.

عَرَبيَّتُه : قوله (بالأَجْنُن) في رواية مَن رواه بنونينِ شاذٌّ من وجهينِ :

أحدهما : أنّه جَمَعَ الجنين، وهو مُذكّر على (أَفْعُل)، وقياسه (أَفْعِلَة).

---

(١) ديوانه (٣٩)، وينظر : المحكم (خرت) (٥/ ٩٢)، والمصباح (١٤١/ ب).

(٢) ينظر : شرح ديوان طرفة (٣٩).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : العين (١/ ٢٠١)، والمصباح (١٤١/ ب).

(٤) يعني في قوله:

واجتزن في ذي نِسَعٍ مُمَحّنِ

وسيأتي ذكره.

والآخر: أنّه فكّ، وقياسه الإدغام كـ(أشدّ)، وليس هذا الفكّ ضرورة؛ لأنّ ابن سيده[1] وغيره من الأئمة حكوه لُغَةً.

ومَن رواه (بالأَجْبُن) -بالباء- فليس فيه إلّا شذوذٌ واحدٌ[2].

وقبله[3]:

واجتَزنَ في ذي نِسَعٍ مُمَحَّنِ

وبعدهما[4]:

يَفتَنَّ طُولَ البَلَدِ المُفَتَّنِ

وخَلَّطَت كُلُّ دِلاثٍ عَلجَنِ

تَخليطَ خَرقاءِ اليدينِ خَلْبَنِ

٢٣٣- وأَنْشَدَ فيه أيضا[5]:

وتُدْفَنُ منه الصّالحاتُ وإن يُسِئ ... يَكُن ما أَساءَ النّارَ في رأسِ كَبكَبا[6]

البيت للأعشى، أتى به مُستشهدا على تأنيث (كَبكَب)؛ بدليل منعه الصرف، وكأنّه ذهب به إلى معنى الأَكَمَة والهضبة. وصرفُ امرئ القيس له في قوله[7]:

وآخر منهم قاطعٌ نجدَ كَبكَبِ

يحتمل أن يكون ضرورة، ويحتمل أن يكون ذهب به مَذهب الجبل فذكّره.

---

(١) ينظر: المحكم (جنّ) (٧/ ١٥٤).

(٢) أي الشذوذ الأول؛ لانتفاء الإدغام، ومن ثم الفك.

(٣) ينظر: ديوان رؤبة (١٦٢)، والمصباح (١٤١/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩١).

(٤) ينظر: ديوان رؤبة (١٦٢)، والمصباح (١٤١/ ب).

(٥) التكملة (٣٩٨).

(٦) البيت -كما قال المؤلف- لأعشى قيس، وهو في: ديونه (١١٣)، والكتاب (٣/ ٩٣)، والمصباح (١٤١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٢).

(٧) عجز بيت له، صدره *غداة غدوا فسالك بطن نخلة*، وهو في: ديوانه (١/ ٣٧٠)، وإصلاح المنطق (٤٧)، ورصف المباني (١٩٩).

وزعم الفرّاء[1] أنّ(كَبكَب) مذكّر إلّا أنّه مُنِع الصرف؛لأنّه فعلٌ ماضٍ سُمّي به.

وهذا عند سيبويه والمحقّقين من البصريّين باطل؛ لأنّ (فَعْلَل) من الأوزان المشتركة - أعني أنّها توجد في الأسماء والأفعال كثيرا - والوزن المشترك لا أثر له في منع الصرف، سواء كان مَنقولا من فعلٍ أو غير منقول منه، حكى سيبويه[2] أنّهم صرفوا (كَعْسَبا) اسم رجل، وهو (فَعْلَل) من الكَعسَبَة، وهي سرعة المشي مع تداني الخُطا.

فأمّا قوله[3]:

أنا ابن جَلا وطَلّاعِ الثَّنايا متى أضعِ العِمامةَ تَعرفوني

فـ(جلا) لم يُسمّ به إلّا وهو مُتحمِّل ضميرا، فحُكي لذلك[4].

وممّا يدلّ على صحّة ما ذهب إليه / أبو عليّ[5] من أنّ (كَبكَب) مُؤنّث قول حَرِّيّ بن ضَمرة النَّهشليّ[6]:

١٠٤/أ

لنا رأسُ رَبعيٍّ مِن المَجدِ لم يَزل لَدُن أن أقامَت في تِهامةَ كَبكَبُ

لُغَتُه: (كَبكَب) -فيما زعم الطوسيّ[7]- : "هو الجبل الأحمر الذي تجعله خلف ظهرِكَ إذا وقفت مع الإمام بعرفات"، وقال الأخفش: "هو الجبل الأبيض عند

---

(١) ينظر: معاني القرآن له (٢/ ٢٩٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٢٠٦).

(٣) البيت لسحيم بن وُثيل الرياحي، وهو في: الكتاب (٣/ ٢٠٧)، والمقرب (٣٦٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٢٠٦)، والخزانة (١/ ٢٥٥).

(٤) ينظر: المقرب (٣٦١).

(٥) كتب الناسخ اللوحة (١٠٤/أ) في الصفحة اليمنى وترك الصفحة اليسرى بياضا.

(٦) نسب له في المصباح (١٤٢/ أ)، ونسب للفرزدق في: أساس البلاغة (٢١٨)، ولم أجده في ديوانه.

(٧) تنظر هذه الحكاية في: معجم ما استعجم (٤/ ١١١٢).

الموقف"، وقال أبو حاتم[1]: "كَبكَب : ثَنِيّة، ولذلك لم يصرفها "، وقال الآمديّ[2]: "هو قارّة معروفة".

مَعْناه : يقول : إنّ حسنات الغريب تُستر، و سيّئاته تَظهر حتّى يكون في الاشتهار كَعَلَمٍ في رأسه نارُ.

عَرَبِيَّتُه : يُروى (وتُدفنُ) بالرفع والنصب، فالرفع على العطف على (يَرى) من قوله قبل[3]: * لا يَزل يَرى *، أو على القطع. والنصب بإضمار (أنْ)؛ لأنّ جواب الشرط الذي قبله واجب، إلّا أنّ النصب -هنا- أقوى من النصب في مثل قوله[4]:

وأَلحَقَ بالحجازِ فأستريحا

لأنّه وإن كان واجبا، فإنّه لا يقع إلّا بوقوع الفعل الأوّل،فضارع الفعل غير الواجب. وقد يجوز أن يكون على اعتقاد النون، أي: (وتُدفَنَنْ)[5]، وحذفَها كما حذفَها الآخر في قوله[6]:

اضرِبَ عنكَ الهُمُومَ طارقَها ضَربَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ

يريد: (اِضرِبَنْ). وساغ تقدير النون في (تُدْفَن)؛ لأنّه معطوف على جواب الشرط، والفعل الواقع جوابا قد يدخل عليه النون، نحو قوله[7]:

---

(١) في المذكر والمؤنث له (١٨٣) "كبكب مؤنثة اسم جبل لا ينصرف"، وقوله المحكي هذا حكاه عنه البكري في : معجم ما استعجم (٤/ ١١١٢).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٤١/ ب).

(٣) جزء بيت لأعشى قيس، تمامه:

مَتى يَغترب عن قومِهِ لا يَزل يرى مَصارعَ مَظلومٍ مَجرّا ومَسحَبا

وسيأتي ذكره.

(٤) عجز بيت نسب للمغيرة بن حبناء، صدره *سأترك منزلي لبني تميم *، وهو في : شعره (٣/ ٨٣)، والكتاب (٣/ ٣٩،٩٢)، والأغفال (٢/ ١٣١)، والمقرب (٣٤١).

(٥) في الأصل (يدفنن) بالياء التحتية، تحريف.

(٦) البيت ينسب لطرفة بن العبد، وهو في : ملحق ديوانه (١٦٢)، والنوادر في اللغة (١٦٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٨٢)، والممتع في التصريف (١/ ٣٢٣).

(٧) عجز بيت للكميت الأسدي، وهو في شعره (٣/ ٢٤) وقيل: للكميت الفقعسي، وقيل: لابن الخرع (عوف بن عطية)، وهو في : الكتاب (٣/ ٥١٥)، والأغفال (١/ ١٢٧)، (٢/ ٢٩٥)، وضرائر الشعر (٣٠).

فَمَهما تَشَأ منهُ فِزارةُ تُعطِكُم ومَهما تَشَأ منهُ فِزارةُ تَمنَعا

والوجه الأوّل أحسن [1]، وهو نصبه بإضمار (أن)؛ لأنّ جواب الشرط وإن كان واجبا فإنّه لا يقع إلّا بوقوع الفعل الأوّل، فضارع الفعل غير الواجب، والنصب – هنا – لذلك أقوى منه في مثل قوله:

وأَلْحَقُ بالحجازِ فاستريحا

وقبله[2]:

سَأوصي بَصيرا إن دَنَوتُ من البِلى وَصاةَ امرئٍ قاسَ الأُمورَ وجَرَّبا

بِأَن لا تَبغِّ الوُدَّ من مُتباعدٍ ولا تَنأَ عن ذي بِغضَةٍ أن تَقَرَّبا

فإنّ القَريبَ مَن يُقرِّبُ نفسَهُ لَعَمرُ أبيك الخيرَ لا مَن تَنَسَّبا

وأنّ امرءًا في حقبةِ الناسِ هذه وإن كان يُهدى مرّةً وتَقلّبا

/ مَتى يَغترب عن قومِهِ لا يَجِد لَهُ على مَن لَهُ رَهطٌ حَواليهِ مُغضَبا ١٠٤/ب

ويُحْطَم بِظُلمٍ لا يَزالُ يرى لَهُ مَصارعَ مَظلومٍ مجَرّا ومَسحَبا

ثمّ البيت، هكذا ثبت في شعره، والذي قبل هذا البيت في كتاب سيبويه[3]:

ومَن يَغترب عن قَومِهِ لا يَزل يَرى مَصارعَ مَظلومٍ مجَرّا ومَسحَبا

٢٣٤– وأَنْشَدَ فيه أيضا[4]:

ولا الرّاحُ راحُ الشامِ جاءت سَبيئةً لها غايةٌ تَهدي الكِرامَ عُقابُها[5]

البيت لأبي ذؤيبٍ الهذليّ، أتى به مُستشهدا على تأنيث (العُقاب) التي يُراد بها الراية، بدليل قوله (تَهدي) بالتاء.

---

(١) يريد الوجه الأول من وجهي النصب.

(٢) ينظر: ديوان أعشى قيس (١١٣).

(٣) ينظر: ص (٣/ ٩٢).

(٤) التكملة (٣٩٨).

(٥) البيت – كما ذكر المؤلف – لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في: شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤)، والمحكم (عقب) (١/ ١٤٤)، والمصباح (١٤٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٥). وقد سقط من شرح شواهد الإيضاح.

لُغَتُه: كلّ خمرٍ يقال لها: راحٌ. والسَّبيئة: المُشتراة. والغاية في البيت: الراية، ونَسَبَ هذه الراح إلى الشام؛ لأنّها تُسبأ منه، وتُحمل إلى الحجاز وغيره.

مَعْناه: يقول: إنّ هذه الرّاح ليست بأطيب من رُضابِ[1] امرأةٍ تقدّم ذكرها [2]، وجعلها سبيئةً؛ لأنّ سقيها من الشراء أدلّ على السخاء، ولذلك خصّ الكرام دون اللئام؛ لأنّهم أهل إكرام وإطعام، فلا يَشترون منها إلّا أكرمَها وأعتقَها.

عَرَبِيَّتُه: قوله (تَهدي الكِرامَ عُقابُها) جملة في موضع صفة لـ(غاية)، ولا رابط لها بالموصوف إلّا كون (العُقاب) هي الغاية في المعنى، وفي هذا دليل لأبي الحسن[3] في إجازته أن يكون الظاهر رابطا،وإن لم يكن بلفظ الأوّل، إذا كان هو الأوّل في المعنى.

وزعم ابن يسعون[4] أنّه أوقع (العُقاب) على أعلى الراية، ولذلك استجاز إضافتها، كما يُضاف إلى الشيء بعضُه، فالرابط للجملة بالموصوف على هذا الضمير الذي أُضيفت (العُقاب) إليه؛ لأنّه عائد على (الغاية)، ولا تكون في البيت - إذ ذاك - حُجّة لأبي عليّ.

واحتمال أن يكون ممّا أُنث لإضافته إلى مُؤنّث [5]هو بعضه، نحو قوله[6]:

كما شَرِقَت صدرُ القناة من الدمِ

---

(١) الرُّضاب: الريق. ينظر: لسان العرب (رضب) (٥/ ٢٢٨).

(٢) يريد (أسماء) في قوله:

أبِالصُّرمِ مِن أسماءَ حَدَّثَكَ الذي ... جَرى بيننا يَوم استقَلّت رِكابُها

ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٢).

(٣) ينظر: الخصائص (٣/ ٥٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٤٥)،والتذييل والتكميل (٤/ ٣٣).

(٤) ينظر: المصباح (١٤٢/أ).

(٥) في الأصل (مؤنثة) بالتاء، تحريف.

(٦) عجز بيت لأعشى قيس، صدره * وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته *، وهو في: ديوانه (١٢٣)، والكتاب (١/ ٥٢)، والخصائص (٢/ ٤١٧)، والخزانة (٥/ ١٠٦).

إلّا أنّ هذا يحتاج إلى نقله لغة، أعني أنّ (العُقاب) أعلى الراية، على أنّ الجوهريّ قال[1]:" والعُقاب : عُقاب الراية " بهذا اللفظ.

١٠٥/أ

/ وقبل البيت[2]:

فأُقسمُ ما إنْ بالةٌ لَطَمِيّةٌ　　يَفيحُ ببابِ الفارسيِّينِ بابُها

(بابُها) فمّ وعائها، ثمّ البيت.

وبعده[3]:

عُقارٌ كَماءِ النِّيءِ ليسَت بِخَمطَةٍ　　ولا خَلَّةٍ يَكوي الشُّرُوبَ شِهابُها

وقبله في أخرى[4]:

تَوَصَّلُ بالرُّكبانِ حينا وتُؤلِفُ الـ　　ـجِوارَ ويُغشيه الأمانَ رِبابُها

فَما بَرِحَت في الناسِ حتّى تَبيّنَت　　ثَقيفا بِزِيزاءِ الأَشاءِ قِبابُها

فَطافَ بِها أَبناءُ آلِ مُعتِّبٍ　　وَعَزَّ عليهم بَيعُها واغتِصابُها

فَلَمّا رَأوا أَن أَحكَمَتهُم ولم يَكُن　　يَحِلُّ لَهُم إكراهُها وَغِلابُها

أَتَوها بربحٍ حاوَلَتهُ فَأَصبَحَت　　تُكَفَّتُ قد حَلَّت وساغَ شَرابُها

بِأري التي تَهوي لدى كُلِّ مَغرِبٍ　　إذا اصفَرَّ لِيطُ الشمسِ حانَ انقلابُها

بِأري التي تَأري اليَعاسيبُ أَصبَحت　　إلى شاهِقٍ دونَ السماءِ ذُؤابُها

جَوارِسُها تَأري الشُّعُوفَ دوائبا　　وَتَنصَبُّ أَلهابا مَصيفا شِعابُها

إذا نَهَضَت فيهِ تَصَعّدَ نَفرَها　　كَقِترِ الغِلاءِ مُستَدِرّا صِيابُها

تَظَلُّ على الثمراءِ منها جَوارسٌ　　مَراضيعُ صُهبُ الريشِ زُغبٌ رِقابُها

فَلَمّا رآها الخالديُّ كأنّها　　حَصى الخَذفِ تَهوي مُستقِلّا إيابُها

أَجَدَّ بِها أَمرا وأَيقَنَ أَنَّهُ　　لَهَا أو لأُخرى كالطحينِ تُرابُها

---

(١) الصحاح (١/ ١٨٧).

(٢) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤).

(٣) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٥).

(٤) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٦-٥٤)، وهي جميعا بعد البيت الشاهد لا قبله.

فَقيـــلَ تَجَنَّبْهــا حَــرامٌ[1] وراقَــهُ ذُراها مُبينا عُرضُها وانتصابُها

فَأَعلَقَ أَسبابَ المَنيَّةِ وارتَضى ثُقُوفَتَهُ إن لم يَخُنهُ انقِضابُها

تَدَلّى عليها بين سِبٍّ وَخَيطَةٍ بَجَرداءَ مثلِ الوَكفِ يَكبُو غُرابُها

فَلَمّا جلاها بالإيام تَحَيَّرت ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكتِئابُها

فَأَطيبْ بِراحِ الشأمِ صِرفا وهذه مُعَتَّقَةً صَهباءَ وهي شِيابُها

فَما إن هُما في صَحفَةٍ بارقِيَّةٍ جَديدٍ حديثٍ نَحتُها واقتِضابُها

بَأَطيَبَ مِن فيها إذا جِئتُ طارقا مِن الليلِ والتَفَّت عليَّ ثيابُها

١٠٥/ب

٢٣٥- / **وأَنْشَدَ فيه أيضا**[2]:

حَنّت قَلُوصي أَمسِ بالأُرْدُنِّ[3]

هذا البيت نُسب في " نوادر ابن الأعرابيّ " إلى رِهاب، ونسب في " المُوعَب " إلى رؤبة، أتى به مُستشهدا على[4] تأنيث (القَلُوص)؛ بدليل قوله (حَنَّت).

لُغَتُه: قال يعقوب[5]: " الحنين للجمل والناقة، وهو أن تَطرَب وتَمُدّ صوتها إلى إلف أو ولد أو وطن "، وقال أبو حاتم[6]: " الحنين: صوتٌ من الحلق، ولا يُفتح به الفم ". والقَلُوص: الفَتِيّة من الإبل، وقيل: هي ما تُركَب من إناث الإبل إلى أن تُثني ، فإذا أثنت فهي ناقة ، وقيل: هي الأنثى ما كانت ، وربّما سمّوا الناقة الطويلة

---

(١) هكذا جاء في الأصل بالتنوين، وجاء في شرح أشعار الهذليين (١/ ٥٢) (حرامُ) بالبناء، أي: يا حرامُ.

(٢) التكملة (٤٠٠).

(٣) البيت مختلف في نسبته حيث نسب لدهلب نقلا عن نوادر ابن الأعرابي في شرح ديوان العجاج (١/ ٢٨٨) و الاشتقاق (٢٥٥) .ونسب في إيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٧٣٧):" للعجاج ، و نسب في الموعب -كما سيذكر المؤلف - و شرح شواهد الإيضاح (٣٩٣)، و المصباح (١٤٢/ب) لرؤبة، ولم أجده في ديوانه. ولعل ما أثبته المؤلف من أنه نسب في نوادر ابن الأعرابي لرهاب وهم منه .

(٤) في الأصل (على رهاب ونسب)، وهو سهو من الناسخ.

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٤٢/ب).

(٦) قوله هذا لم أجدة في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٤٢/ب).

القوائم قَلوصا. والأُردُنّ : نهر بأعلى[1] الشام، وهو نهر طبريّة، وقيل : هو كورة عظيمة من كُوَر الشام.

مَعْناه : يقول: إنّ قلوصه نَزَعَت إلى وطنِها فحنّت.

عَرَبِيَّتُه : جعل أبو عليّ همزة (الأُردنّ) زائدة ، قال[2]: " لأنّ الهمزة إذا لِحقت بنات الثلاثة حُكِم عليها بالزيادة كـ (الغرقئ)[3] حتّى تقوم دلالة تخرجها عن ذلك "، ووزنه (أُفْعُلّ) كـ(أُسْرُبّ)[4] [و][5]كـ(أُترُجّ)، وأجاز[6]- أيضا - أن تكون (الأُرْدُنّ) في البيت مثل (الأُبْلُم)[7] ، ويجعل التثقيل فيه من باب (سَبسَبّا)[8] و(كَلكَلّ[9]) ، وكأنّ الذي سوّغ ذلك عنده استعماله في الكلام مُخفّفا.

والصحيح - عندي - الوجه الأوّل؛ لأنّ استعماله في الكلام مُشدّدا أكثر، وإنّما يُخفّفه بعضهم، وإذا ثبت تشديده في الكلام لم يجب أن يحمل (الأُردُنّ) في البيت على أن

---

(١) في الأصل (على)، تحريف، و التصويب من : معجم ما استعجم (١/ ١٣٧).

(٢) الحلبيات (٣٥٧).

(٣) الغرقئ: قشر البيض. ينظر : الصحاح (غرقأ)(١/ ٦٢).

(٤) الأسرب: الرصاص. ينظر : لسان العرب (سرب) (٦/ ٢٢٧).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) ينظر : الحلبيات (٣٦٣).

(٧) الأبلم: ضيق وصغر المقل. ينظر : الصحاح (بلم) (٥/ ١٨٧٤).

(٨) أتى به منصوبا، وكذا في الموضع الآتي إشارة إلى قول ربيعة بن صبيح، وقيل رؤبه:

تَتْرُكُ ما أبقى الدَّبا سَبسَبّا

ينظر : الحلبيات (٣٥٧)، وضرائر الشعر (٥٠)، وشرح شواهد الشافية (٢٥٤).

(٩) في الأصل (كلكلّا) بالنصب إتباعا لما قبله، وهو سهو من الناسخ،لأن الموضع موضع جر، ثم إن المؤلف -فيما أعتقد- عنى به (كلكلّ) في قول منظور بن مرثد:

كأنّ مَهواها على الكلكلِّ

ينظر : النوادر في اللغة (٢٤٨) ، وضرائر الشعر (٥١)، وشرح شواهد الشافية (٢٥٠).

يكون من باب (سَبسَبّا)؛ لأنّ ذلك ضرورة [1]، لا ينبغي أن تُرتكب إلّا إذا لم يوجد عنها مندوحة.

وبعد البيت[2]:

حِنّي فَما ظُلِمتِ أن تَحِنّي
في قَصَبٍ أَجوفَ مُستَحِنِّ
في جوفِهِ مثل نواحي السِّنِّ
مُلاوَةً حُلِّيتُها كَأنّي
ضاربُ صَنجي نَشوَةٍ مُغَنّي
بين جوادي قَرقَفٍ ودَنِّ

٢٣٦- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

/ **لِكُلِّ أُناسٍ مِن مَعَدٍّ عِمارةٌ   عَروضٌ إليها يَلجَؤونَ وجانبُ[4]**   ١٠٦/أ

البيت للأخنس بن شِهاب التَّغلبيّ[5]، أتى به مُستشهدا على تأنيث (العَروض) التي هي الناحية كالعَروض من الشعر؛ بدليل قوله (إليها)، وهذا البيت يُروى برفع (عمارة) وخفضها، قال أبو إسحاق الرياشيّ في كتاب "الأبواب"[6]: "كان الناس يقولون: (عِمارةٌ) بالرفع، وكان الأصمعيّ وحده يقول: (عِمارةٍ) "، يعني بالخفض.

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر (٥١)

(٢) البيتان الأولان في: ديوان العجاج (١/ ٢٨٨)، والثلاثة الأول في: المصباح (١٤٢/ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٤)، وبقية الأبيات في: معجم ما استعجم (١/ ١٣٧).

(٣) التكملة (٤٠٠).

(٤) البيت -كما قال المؤلف- للأخنس بن شهاب التغلبي، وهو في: إصلاح المنطق (٣٥٩)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٥٠٥)، والمصباح (١٤٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٥).

(٥) شاعر جاهلي قبل الإسلام بدهر، تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (٣١)، واللآلي (٢/ ٧٣٠)، والخزانة (٧/ ٣٧).

(٦) ينظر: المصباح (١٤٢/ ب).

وقال أبو محمد بن السِّيد[1]:" كان الأخفش عليّ بن سليمان يقول: إنّ الكوفيّين يروون (عَمارةٌ) بالرفع ، وفتح العين ، والبصريّون يروون (عِمارةٍ) بالخفض وكسر العين". ولا حجّة لأبي عليّ في البيت على تأنيث (العَروض) التي يراد بها الناحية إلّا في رواية مَن خَفَض ، وسنُبيّن ذلك عند التكلّم في إعراب البيت.

لُغَتُه: (مَعَدّ): هو مَعَدّ بن عدنان أبو عَرَب الحجاز. والعِمارة -بكسر العين- "الحيّ العظيم الذي يقوم بنفسه" عن يعقوب[2]، وقال أبو عليّ البغداديّ[3]: "العِمارة - بالكسر- : الحيّ و- بالفتح - العمامة "، وكذلك - أيضا - حكى ابن كيسان[4] عن ثعلب، وقال الخليل[5]: "العِمارة - بكسر العين وفتحها -: أصغر من القبيلة "، وكأنّ الذي فتح أراد التفاف الحيّ بعضه على بعض كالعمامة، ومن كسر جعله كعمارة المنزل، أي: هم للأرض كالعمارة.

مَعْناه : يقول : لِكُلّ حيّ من مَعَدّ ناحية يَلجؤون عند الفزع إليها، أو أحلاف يَعتمدون في الشدائد عليها إلّا بني تغلب فإنّ حُصونَهم حُصنُهم، وأحلافَهم أسيافُهم، فإذا أخصبت بلادهم منعوها، وإذا أخصبت بلاد غيرهم انتجعوها، وما بعد البيت يُبيِّنه.

عَرَبِيَّتُه: مَن خفض (عِمارة) فإنّه يجعلها نعتا لـ(كُلّ) أو لـ(أُناس)، أو بدلا، يراد بالعمارة في هذه الرواية الحيّ العظيم، أي: كلّ أناس وإن كانوا حيّا عظيما لهم ناحية

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) تهذيب الألفاظ (١/ ٣٢).

(٣) يريد أبا علي القالي . و قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٤٣/ أ).

(٤) ينظر : المصباح (١٤٢/ ب).

(٥) هذا النص ثبت في مختصر العين (عمر) (١/ ٢٧٢)، والمثبت في العين (٢/ ١٣٧):" العمارة القبيلة العظيمة ".

يَلجؤون إليها، ونحن غير محتاجين إلى ذلك، ويؤيّد هذه الرواية قول عمرو بن أبي جدير البلويّ[1]، وقال/ البكريّ[2]: هو للمُثَلَّم بن قُرط البلويّ[3]:   ١٠٦/ب

فلم أرَ حيّا مِن مَعَدٍّ عِمارةً   أجلَّ لدارِ العزِّ منّا وأمنعا

فجعل (عِمارة) تابعا لـ(حيّ) ومَن رفعها فإنّه يجعلها مبتدأة، والمجرور الذي هو (لكُلّ أُناس) في موضع خبرها، و(عَروض) صفة لها، والعروض في هذه الرواية الممتنعة الصعبة، من قولهم: ناقةٌ عَروض، إذا لم تُرَض. هذا إن جعلت (العمارة) بمعنى الحيّ، كما هي في الرواية الأخرى، وكأنّك قلت: لكُلّ أُناس من مَعَدّ قبيلة ممتنعة صعبة يَلجؤون إليها وجانب، وإن جعلتها كأنّها في الأصل مصدر (عَمَرتُ) - وأريد بها الناحية المعمورة - كان قوله (عَروض) بدلا منها، وكان المراد به الناحية، ولا يكون لأبي عليّ حُجّة في البيت على تأنيث (العَروض) التي يراد بها الناحية في هذه الرواية لما ذكرته من الاحتمال، وإنّما يكون له فيه حُجّة على الرواية الأخرى.

وبعد البيت[4]:

ونحنُ أُناسٌ لا حِجازَ بأرضِنا   مع الغيث ما نُلقى ومَن هو عازبُ
ونحنُ أُناسٌ لا حُصونَ بأرضِنا   نَلوذُ بها إلّا القَنا والقَواضِبُ
تَرى رائداتِ الخيلِ حولَ بُيُوتِنا   كَمعزى الحِجاز أَعجَزَتها الزَّرائبُ
فَيُغبَقنَ أَحلابا ويُصبِحنَ مِثلَها   فَهُنّ من التَّعداءِ قُبٌّ شَوازِبُ
فَوارسُها من تَغلِبَ ابنةِ وائلٍ   حُماةٌ كُماةٌ ليس فيهم أَشائبُ
هُمُ الضّاربُونَ الكَبشَ يَبرُقُ بَيضُهُ   على وَجهِهِ مِن الدِّماءِ سَبائبُ

---

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) ينظر: معجم ما استعجم (١/ ٢٧).

(٣) اسمه عبد الرحمن، شاعر جاهلي، كان حليفا لبني قشير ينظر: النقائض (٢/ ٥١٤)، والمؤتلف والمختلف (٢٣٩). وينظر قوله هذا في: معجم ما استعجم (١/ ٢٧).

(٤) ينظر: المفضليات (٢٠٦-٢٠٧)، والحماسة البصرية (١/ ١٢).

بِجَأْواءَ يَنفي وِردُها سَرعانَها كأنّ وَضيحَ البَيضِ فيها الكَواكبُ .
وإن قَصُرَت أَسيافُنا كان وَصلُها خُطانا إلى القومِ الذينَ نُضاربُ

باب الأسماء التي تُذكّر وتؤنّث

٢٣٧- أَنْشَدَ أبو عليّ فيه[١]:

فاليدُّ سابحةٌ والرِّجْلُ ضارِحَةٌ والعينُ قادحةٌ والمَتنُ مَلحُوبُ[٢]

هذا البيت نسبه الأصمعيّ في كتاب "خلق الإنسان "[٣] إلى رجل من آل النُّعمان/ بن بشير، وقيل: هو لإبراهيم بن بشير، ويروى لامرئ القيس، ولامرئ القيس نسبه أبو عبيد البكريّ[٤]. ١٠٧/أ

أتى به مستشهدا على تذكير (المَتْن)، بدليل قوله (مَلحوب)، وروى ابن دريد[٥] (والبطنُ مَقبُوبُ) [٦]، وروى - أيضا - [٧](واللَّونُ غربيبُ)، ولا شاهد فيه على هاتينِ الروايتينِ. ومن تذكير (المَتن) - أيضا - قول الآخر[٨]:

لها شَظًى لا عيبَ فيه مِن شَظًى رُكِّب للجَري ومَتنٌ رَيّانْ

---

(١) التكملة (٤٠١).

(٢) البيت – كما ذكر المؤلف – ينسب لرجل من آل النعمان بن بشير، ولإبراهيم بن النعمان بن بشير، ولامرئ القيس، وهو في: ديوانه (٢/ ٦٦٨) وجاء في شرح شواهد الإيضاح (٤٩٧) " والصحيح أنّه لعمران بن إبراهيم الأنصاري"، وهو في: تهذيب اللغة (٨/ ٢٣٩)، والمصباح (١٤٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤١)، والتنبيه والإيضاح (قصب) (١/ ١٣٧).

(٣) ينظر: ص (١٨٦).

(٤) نسبته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤١)

(٥) ينظر: الجمهرة (٢/ ١٣٧).

(٦) في الأصل (مقنوب) بالنون تحريف.والتصويب من: الجمهرة (٢/ ١٣٧).

(٧) ينظر: الجمهرة (١/ ٢٢٢)، والتنبيه والإيضاح (قصب) (١/ ١٣٧).

(٨) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المذكر والمؤنث للفراء (٧٩)، ولابن الأنباري (٢٠٥) وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٩/ ب).

لُغَتُه: اليد السابحة: المنبسطة في العدو كيد العائم. والضَّرح: الرَّمْح بالرِّجل عن ابن دريد[1] وغيره[2]، وقال أبو حاتم [3]: "الرَّمح بالرِّجل والضَّرح باليد". و(قادحة): غائرة. و(المَتن): الظَّهر، وقيل: مَتنا الصُّلب : مُكتنِفاه عن يمينٍ وشمالٍ من العَصَب واللَّحم. و(مَلحُوب): قَليل اللَّحم، وأصل اللّحب القَشر، فكأنّ المَلحُوب - هنا - الذي أُنتُزع لَحمُه.

مَعْناه: وصفَ فرسَه بالسُّرعة؛ لضَرحها الأرض[4] برجليها، وبسطها يديها إذا جَرَت، ووصفَ متنَها بالضُّمور، وعينها بالغُوور؛ لأنّ ذينك محمود فيها[5].

عَرَبِيَّتُه: قوله (اليد سابحَة) ممّا وُضِعَ فيه المُفرد مَوضع التثنية، وكذلك قوله (الرِّجل ضارحَة)، ويمكن أن يكون (المَتن) كذلك، أي:اليدانِ سابحتانِ، والرِّجلانِ ضارحتانِ، والمَتنانِ مَلحوبانِ.

ووضعُ المفرد مَوضع التثنية في الشيئينِ المتلازمينِ كاليدينِ والرجلينِ والعينينِ والمتنينِ - إذا أُمن اللبس - كثيرٌ في كلامهم، ومنه قوله[6]:

حَديدُ الطَّرفِ والمِنكَـ ... ـبِ والعرقوبِ والقلبِ

وربّما جاء ذلك في الشيئينِ غير المتلازمينِ إذا فُهِم المعنى، قال[7]:

بَدَّلها اللهُ بِلَونٍ لَونينِ

سَوادَ وجهٍ وبَياضَ عَينينِ

---

(١) ينظر : الجمهرة (٢/ ١٣٧).

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (٤/ ١٢٢).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٤٣/أ).

(٤) في الأصل (بالأرض).

(٥) في الأصل (فيهما) بالتثنية.

(٦) البيت لأبي دؤاد، وقد سبق تخريجه في الصحيفة (٣٠٢).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما: في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٥٨٩)، وضرائر الشعر (٢٤٩)، والبحر (٦/ ٤٧٣)، والارتشاف (٥/ ٢٤٤٣).

وقبله[1]:

قد أَشهَدُ الغارةَ الشَّعواءَ تَحمِلُني ... جَرداءُ معروقةُ اللَّحيينِ سُرحُوبُ

رَقاقُها ضَرِمٌ وجَريُها خَذِمٌ ... ولَحمُها زِيمٌ والبَطنُ مَقبُوبُ

وبعده[2]:

والماءُ مُنهَمِرٌ والشَّدُّ مُنحَدرٌ ... والقُصبُ مُضطَمِرٌ واللَّونُ غِربيبُ

٢٣٨- وأَنْشَدَ فيه أيضا[3]:

ومَتْنانِ خَظاتانِ ... كَزُحلُوقٍ مِنَ الهَضْبِ[4]

/ البيتُ لأبي دُوادٍ الإياديِّ، وقيل: لعُقبة بن سابقٍ الهزّانيّ[5]، أتى به شاهدا على تأنيث (المَتْن)، بدليل قوله (خَظاتانِ). ١٠٧/ب

لُغَتُه: المَتنانِ والمتنتانِ: لحمتان مَعصوبتانِ[6] بينهما صُلب الظهر، وقيل: هما جنبتا الظهر، وقال ثعلب[7]: " هما الطريقتانِ الممتدّتانِ عن يمين الصُّلب وشماله". و(خَظاتانِ): صَلبتانِ مُكتنزتانِ. والزُّحلُوق: مَوضعٌ صَلبٌ أَملس يَتزلّق منه الصِّبيان. و(الهَضْب): جمع هضبة، وهي الجبل المُنبسط على وجه الأرض، أو الصخرة الراسية الضخمة.

مَعْناه: شبَّه ظهرَ الفَرَسِ في صَلابته وإملاسه بالمكان الذي يَتزلّق الصِّبيان منه.

---

(١) ينظر: ديوان امرئ القيس (٢/ ٦٦٧-٦٦٨)، والمصباح (١٤٣/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٧).

(٢) ينظر: ديوان امرئ القيس (٢/ ٦٦٧) و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤١)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٧) وقد جاء في الأصل (مضطجر) تحريف، والتصحيح من الديوان.

(٣) التكملة (٤٠٢).

(٤) البيت - كما قال المؤلف - لأبي داؤد الإيادي، وهو في: شعره (٢٨٨)، ونسب في الأصمعيات (٤١) لعقبة بن سابق الهزاني، وهو في: المذكر والمؤنث للفراء (٨٠)، و لابن الأنباري (٢٠٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٤)، والمصباح (١٤٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٩).

(٥) هو: "من بني هزان بن صباح بن عتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة بن أسد بن ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان". جمهرة أنساب العرب (٢٩٤).

(٦) في الأصل (معضوبتان) بالضاء. تصحيف.

(٧) قوله هذا لم أجده في مؤلفاته المطبوعة.

عَرَبِيَّتُه: قوله (كَزُحلُوقٍ) ممّا رُخِّم في غير النداء اضطرارا؛ لأنّ المحفوظ في الكلام إنّما هو (زُحلُوقة) بالتاء، ومثل ذلك قول امرئ القيس[1]:

وعمرو بنُ دَرماءَ الهُمامُ الذي غَزا ... بذي شُطَبٍ عَضْبٍ كَمِشيَةِ قَسوَرا

يريد: (قَسوَرة)، وقول الآخر - أيضا -[2]:

مالَكَ لا تَنهَمُ يا فَلاحُ

إنّ النَّهيمَ للسُّقاةِ راحُ

يريد: (رائحة)، وقال كُثيِّر[3]:

خَليليَّ إنْ أُمّ الحَكيمِ تَحَمّلت ... وأَخلَتْ بخيماتِ العُذيبِ ظِلالَها

فإنّهم زعموا أنّه يريد: (العُذيبة). وكذلك - أيضا - قول أبي خِراش[4]:

وأَيقَنتِ أنّ الجودَ منه سَجيةٌ ... وما عِشتِ عَيشا مثلَ عَيشِكِ بالكُرْمِ

زعموا أنّه أراد (كُرْمَة) مَوضعا بعينه[5].

وقبل البيت[6]:

لَهُ ساقا ظَليمٍ خا ... ضِبٍ فُوجِئَ بالرُّعْبِ

وقُصرى شَنِجَ الأَنسا ... ءِ نَبّاحٍ من الشُّعْبِ

٢٣٩- وأَنْشَدَ فيه أيضا[7]:

---

(١) ديوانه (٢/ ٤٣٥)، وينظر: ضرائر الشعر (١٣٩).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائلها، وقد سبق تخريج البيت الثاني ص (٢٩٦) فأغنى ذلك عن الإعادة، وجاء في الأصل (مالا) بدل (مالك)، تحريف.

(٣) ديوانه (٧٥)، وينظر: المحكم (عذب) (٢/ ٦٢)، وضرائر الشعر (١٤٠).

(٤) ستأتي ترجمة المؤلف له ص (٦٤٧). وينظر قوله هذا في: زيادات شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٣٤٥)، ومعجم البلدان (٤/ ٩٢).

(٥) ينظر: معجم ما استعجم (٣/ ١٢٢٦).

(٦) ينظر: شعر أبي دؤاد الإيادي (٢٨٨)، والأصمعيات (٤١).

(٧) التكملة (٢٠٤).

فـــإنّ الـــسِّلْمَ زائـــدةٌ نَـــوالا   وإنّ نَوى المُحاربِ لا تَؤُوبُ[1]

البيت لرجُلٍ من دوسٍ جاهليّ، أتى به شاهدا على تأنيث (السِّلْم)؛ بـدليل قولـه (زائدة)، وحكى أبو الفرج[2] عن أبي عبيدة[3] أنّه لحاجز الأَزديّ[4]، قاله مُسمِعا لقـوم ساروا إليه ليستنجدوه، فلمّا سمعوا قوله يئسوا منه، إلّا أنّه أنشده[5]:

فإنَّ السِّلمَ زائدةٌ نَواها   وإنّ نَوى المُحاربِ لا تَروبُ[6]

وهذه الرواية - أيضا - فيها من الاحتجاج على التأنيث مثلُ ما في الرواية الأخرى؛ / لقوله (نَواها).

١٠٨/أ

لُغَتُه: (السِّلم) - بكسر السين وفتحها - : الصُّلح، تُؤنّث وتُذكّر، والتذكير أقلّ اللغتينِ - فيما زعم أبو حاتم[7] -، واستدلّ على تذكيرها بما حكى المازنيّ عن أبي زيد أنّه سَمِع بعض العرب يَقرأ ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنُحْ لَهُ ﴾[8] - بضمّ النون والتذكير، واستدلّ - أيضا - أبو بكر بن الأنباريّ[9] على تذكيرها بقول زهير[10]:

وقد قُلتُما : إن نُدركِ السِّلمَ واسعا

(١) البيت - كما قال المؤلف - لرجل من دوس، وقيل: إنه لحاجز الأزدي، وهو في : مجاز القرآن (١/ ٧١)، والمصباح (١٤٣/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٠). وقد جاء في الأصل (السلام) بدل (السلم) تحريف.

(٢) ينظر : الأغاني (١٣/ ٢٤٠).

(٣) ينظر : مجاز القرآن (١/ ٧٠).

(٤) هو حاجز بن عوف الأزدي، شاعر جاهلي أسود صعلوك. تنظر ترجمته في : الاشتقاق (٥١٤)، والأغاني (١٣/ ٢٣٣)، والأعلام (٢/ ١٥٣).

(٥) الثابت في مجاز القرآن (١/ ٧١) صدر البيت فقط برواية (نواه) بدل (نوالا)، وقال ابن يسعون في المصباح (١٤٣/ب):" وثبت صدره في بعض نسخ كتاب المجاز لأبي عبيدة كالذي روى أبو الفرج ".

(٦) في الأصل (لا ترود) بالدال تحريف.

(٧) ينظر : المذكر والمؤنث له (١٣٥)، ونصّه:" وقد يُذكَّر بعض العرب".

(٨) الآية (٦١) من سورة الأنفال. وقد قرأ الأشهب العقيلي بضم النون. ينظر : مختصر الشواذ (٥٠)، والمحتسب (١/ ٢٨٠)، وهي لغة قيس. ينظر : البحر (٤/ ٥١٤)، والدر المصون (٥/ ٦٣١). وجاء في الأصل (لها) بدل (له) .

(٩) ينظر : المذكر والمؤنث له (٣٦٠).

(١٠) صدر بيت له، عجزه * بمالٍ ومعروفٍ من الأمر نَسْلمِ *، وهو في : ديوانه (٢٤٠)، والخزانة (٣/ ٨).

والدليل على تأنيثها قوله[1]:

فلا تَضِيقَنَّ أنّ السِّلم آمنةٌ مَلساءُ ليس بها وَعثٌ ولا ضِيقُ

وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ " فيحتمل[2] أن يعود إلى الفِعلَة، كما تقول للرجل يَعُقُّ أباه: لا يُفلِحُ بعدَها، تريد: بعد الفِعلَة. والنَّوال: العطاء. والنَّوى: البُعد، والنَّوى: الدار، والنَّوى - أيضا -: التَّحوُّل من مكان إلى مكان، كلّ ذلك مُؤنّث. والأَوب: الرجوع، وأخبر عن (نَوى المُحارب)- وهي هلاكه بأنّها (لا تَؤُوب) توسّعا، وحقيقة الإخبار عن نفسه.

مَعْناه: حَضّ[3] على السِّلم؛ لأنّها مفيدة، وحذّر عن الحرب؛ لأنّها مُبيدة، فقال: إنّ السلم [4]يزيد نوالها على نوال الحرب، مع أنّ نَوى المُحارب لا تَؤُوب، وليست كذلك نَوى السِّلم.

عَرَبِيَّتُه: انتصاب (نَوال)[5] يجوز أن يكون على أنّه مفعول به، أو على التشبيه بذلك؛ لأنّ (زاد) فِعلٌ يُستعمل مُتعديّا وغيرَ مُتعدٍّ، يُقال: زاد في رزق عمرو عشرون دينارا، أو زاد الله عمرا في رزقه عشرين دينارا، فإن جعلت (زائدة) من (زاد) غيرِ المُتعديّة كان انتصاب النَّوال على التشبيه، وكأنّ الأصل: فإنّ الحرب زائدٌ نوالُها، ثمّ نُقِلت الصفة عن النَّوال إلى الحرب، فأنّث لتحمّله ضمير الحرب، وانتصب النّوال على التشبيه بالمفعول به.

وإن جعلتها من (زاد) المُتعديّة كان التقدير: فإنّ السِّلم زائدة أهلَها نَوالا، وليست كذلك الحرب؛ لأنّ المُحارب كما يَسلِب قد يُسلَب.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المذكر والمؤنث للفراء (٨٥)، ولابن الأنباري (٣٦١)، واللمع (٢٦٠).

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (٨٤)، ولابن الأنباري (٣٦١).

(٣) في الأصل (خص) تصحيف.

(٤) في الأصل (السلام) تحريف.

(٥) في الأصل (بدال) تحريف.

٢٤٠- وأَنْشَدَ فيه أيضا[1]:

وأملَسَ صُوليّا كَنِهيِ قَرارةٍ		أَحسَّ بقاعٍ نَفْحَ ريحٍ فأَجفَلا[2]

البيت لأَوسِ / بن حَجَرٍ، أتى به شاهدا على أنّ (دِرْع) الحديد يُذكّر؛ بدليل قوله (أَملَس)، فذكّر صفته القائمة مقامه. ١٠٨/ب

وهذا الذي ذكره من أنّ (دِرْع) الحديد يذكّر صحيحٌ، وإن كان الأفصح تأنيثها، حكى ابن سيده[3] عن اللِّحيانيّ أنّهم يقولون: دِرعٌ سابغٌ، وسابغةٌ، وأنشد أبو زيدٍ[4] لبعض بني نُمَير[5]:

مُقَلِّصا بالدِّرعِ ذي التَّغَضُّنِ

قال أبو العبّاس المبرّد[6]: "تذكير (الدرع) معروف شائع"، وأنشد لعمارة[7]:

إذا أَلجَمُوا الجُودَ العِتاقَ وأَسلَمَت		إلى كُلّ ضَربِ اللَّحْمِ عاري الأَشاجعِ

جَميل المُحيّا يَنصُفُ الدِّرعُ ساقَهُ		إذا كان ذيّالا على كُلِّ دارعِ

إلّا أنّ البيت لا حُجّة له فيه - عندي - لاحتمال أن يكون الأصل: وبَدَنا أَملَسَ صُوليّا؛ لأنّ البَدَن من أسماء الدِّرع[8] - أيضا- قال[9] عمرو بن معدي كرب[10]:

أَعاذِلُ شَكّتي بَدَني ورُمحي		وكُلّ مُقلّصٍ سَلسِ القيادِ

---

(١) التكملة (٤٠٣).

(٢) البيت -كما ذكر المؤلف- لأوس بن حجر، وهو في: ديوانه (٨٤)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٥١)، والمخصص (١٧/ ٢٠)، والمصباح (١٤٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٠).

(٣) ينظر: المحكم (درع) (٢/ ٧).

(٤) إنشاده هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكاه عنه أبو حاتم في المذكر والمؤنث له (١٦١).

(٥) البيت لأبي الأخزر الحماني في: المذكر والمؤنث لأبي حاتم (٧٣، ١٦١)، و لابن الأنباري (٣٥١). وجاء في الأصل (ذات) بدل (ذي) تحريف.

(٦) المذكر والمؤنث له (٨٨).

(٧) سبقت ترجمته ص (٢٣٣). والبيتان لم أجد من ذكرهما غير المبرد في كتابه هذا.

(٨) ينظر: لسان العرب (بدن) (١/ ٣٤٦).

(٩) في الأصل (قول) تحريف.

(١٠) ديوانه (٦٠)، وينظر: البحر (٥/ ١٨٩).

وقد فُسِّر بذلك قوله تعالى: ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾[1]، أي: بِدِرْعِك[2]، وإذا أمكن أن يكون المحذوف (البَدَن)، لا لفظ[3] (الدِّرع) لم يصحّ استدلاله بالبيت.

لُغَتُه: المُلُوسة : ضدّ الخشونة. وصُوليّ : منسوب إلى (صُول) بلد[4] أو مَلِك من مُلوك الأعاجم، تُنسب إليه الدُّروع. والنِّهي – بفتح النون وكسرها – : غدير الماء، سُمّي بذلك؛ لأنّ الماء ينتهي عنده، ولا يصدر عنه. والقَرارة: القاع المُستدير. والقاع: المستوي من الأرض. ونفح الريح: هبوبها. والإجفال: الإسراع في الذهاب، يقال: أجفل الظليم إذا ذهب فَزَعا.

مَعْناه: وصفَ الدِّرع بالامّلاس إشارة إلى كثرة الاستعمال لها، والتَّهمُّم بها، ونسبها إلى (صُول) إشارة إلى عِتقها وقِدَمِها، وشبّه انضمام القطعة منها إلى القطعة بحُبُك الماء وطرائقه التي تحدث فيه عن نفح الريح.

عَرَبِيَّته: حذفُ الموصوف في البيت،وإقامة صفته مُقامه من قبيل ما لا يجوز إلّا في الشِّعر؛ لأنّ الصفة لا يسوغ فيها ذلك حتّى / تكون خاصّة بجنس الموصوف؛ ليكون فيها دلالة عليه إذا حُذِف، والامّلاس ليس كذلك، وكأنّ الذي حسَّن ذلك بعض التحسين ما اقترن من الأوصاف الدالّة عليه.

١٠٩/أ

وقبل البيت[5]:

وإنّي امرؤٌ أَعدَدتُ للحربِ بعدما ... رَأيتُ لها نابا مِن الشَّرِّ أَعصَلا

أَصَمَّ رُدينيّا كأنّ كُعُوبَه ... نَوى القَسبِ عَرّاصا مُزَجّا مُنَصَّلا

عليه كَمِصباحِ العزيزِ يَشُبُّهُ ... لِفِصحٍ ويَحشُوه الذُّبالَ المُفَتَّلا

---

(١) الآية (٩٢) من سورة يونس.

(٢) قيل: أيضا بجسدك، وقيل: بجسم لا روح فيه، وقيل: سويا صحيحا. ينظر: تفسير الطبري (١١/ ١٦٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٤٣٢)

(٣) في الأصل (اللفظ) بالألف واللام.

(٤) قال عنها الحموي في معجم البلدان (٣/ ٤٣٥):" مدينة في بلاد الخزر (بلاد الترك) ".

(٥) ينظر : ديوان أوس بن حجر (٨٣-٨٤)، والمصباح (١٤٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤٨).

ثمّ البيت.

وبعده[1]:

وأَبيضَ هِنديّا كأنّ غِرارَهُ ... تَلألُؤ بَرقٍ في حَبيٍّ تَكَلّلا

إذا سُلَّ من جَفنٍ تَأكَّلَ أَثرُهُ ... على مثلِ مِصحاةِ اللُّجينِ تَأكُّلا

١٤١- وأَنْشَد فيه أيضا[2]:

ومُفاضَةٍ كالنِّهي تَنْسُجُه الصَّبا ... بَيضاءَ كَفَّتْ فَضلَها بِمُهَنَّدِ[3]

البيت لزهير بن أبي سُلمى، فيما ذكر يعقوب[4]، وصاحب " العين "[5]، والجوهريّ[6]، وإليه نسبه ابن دريد[7]، أتى به شاهدا على تأنيث (درع) الحديد؛ بدليل تأنيث صفتها القائمة مَقامها، وهي (مُفاضة)، ولا حُجّة له في هذا البيت -عندي- على تأنيث (الدِّرع)، إذ يُمكن أن يكون الأصل: ولامة مفاضة؛ لأن اللّامة من أسماء الدِّرع، وإذا أمكن ذلك لم يَسُغ له الاستدلال بالبيت.

لُغَتُه : المُفاضة من الدُّروع: الواسعة، وقيل: السابغة. والنَّسج: ضَمُّ الشيء بعضه إلى بعض، يقال: نَسَجَتِ الريحُ الماء إذا ضربَته فأحدثت فيه طرائقَ، وخَصّ الصَّبا؛ لأنّها تُحرِّكه بحركتها خفيفا، يَصير به كأنّه منسوج بخلاف الشِّمال، فإنّها تُثِيرُه وتُفسدُه. وكَفَتَ الدُّروعَ بالسيف: عَلَّقَها به، وذلك بأن يَجعل في حَمائل السيف كُلّابا أو

---

(١) ينظر : ديوان أوس بن حجر (٨٤-٨٥).

(٢) التكملة (٤٠٣).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - لزهير بن أبي سلمى، وهو في : ديوانه (٢٠٠)، والزاهر (١/ ٥٢٤)، والمصباح (١٤٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٢).

(٤) ذكره هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكاه عنه ابن يسعون في : المصباح (١٤٤/ أ)،

(٥) ذكره هذا لم أجده في العين المطبوع.

(٦) ينظر : الصحاح (١/ ٢٦٣).

(٧) ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤٩) أنه نسبه في كتابه "الزاهر". ولعل صحة العبارة "وإليه نسبه ابن الأنباري"؛ لأنّ ابن الأنباري نسب البيت لزهير في كتابه الزاهر (١/ ٥٢٤)، ولم أجد من أثبت لابن دريد كتابا اسمه الزاهر.

فَلكَـة، وفي أسـفل الـدِّرع عـروة فيُعلِّقهـا بـالكُلّاب لِيَخُـفّ عليـه. والـسيف المُهنّـد والهِندوانيّ: مَنسوب إلى الهند جيلٌ معروف.

مَعْناه: البيت من قصيدة / يَمدح بها سِنانَ بن أبي حارثَةَ المُرِّيّ [1]، ويقول: إنّه لحزمه ، لا[2] يُلقى في موضع نَجْدَةٍ إلّا بَشَكَّته ، وبدرعٍ هـذه صفتها ، وشـدّد (كَفّت) إشـارة إلى المبالغة في الجِدّ والتشمير، وكَفْت الدُّروع من أفعال الأبطال، قالت الخنساء[3]: ١٠٩/ب

ويَكفِتُ فَضلَ سابغةٍ دِلاصٍ　　　على خَيفانَةٍ خَفِقٍ حَشاها

عَرَبيَّته: حذفُ موصوف[4] (مُفاضة) وإقامتها مُقامه سائغ في الكلام، وإن كانت الصفة غير خاصّة بالدِّرع، وإنّما ساغ ذلك؛ لأنّ (المُفاضة) الموصوف بها الدِّرع قد استعملت استعمال الأسماء، وكَثُر ولايتُها العوامل، فصارت بمنزلة الأبطح والأبرق.

وقبل البيت[5]:

وإذا يُلاقي نَجدَةً مَعلومَةً　　　يَصلى الكُماةُ بِحَرِّها لم يَبلُدِ

لم يَلقَها إلّا بِشِكَّةِ حازمٍ　　　يَخشى الحَوادثَ عازمٍ مُستَعِدِ

٢٤٢- وأَنْشَد فيه أيضا[6]:

نَدِمتُ على لِسانٍ كان مِنِّي　　　فَليتَ بأنَّهُ في جَوفِ عِكْمِ [7]

---

(١) شاعر جاهلي من غطفان، له مواقف في أيام العرب تدل على فروسيته وجوده. تنظر ترجمته في: المحبر(١٣٥)، والأغاني (١١/ ١٠٦)، والأعلام (٣/ ١٤١).

(٢) في الأصل (ولا) بإقحام الواو.

(٣) ديوانها (٢٨٨). وينظر: العقد (٣/ ٢٣٣)، والمصباح (١٤٤/ أ).

(٤) في الأصل (الموصوف) تحريف.

(٥) ينظر: ديوان زهير (١٩٩)، والمصباح (١٤٤/ ب).

(٦) التكملة (٤٠٤).

(٧) البيت – كما ذكر المؤلف – للحطيئة، وهو في: ديوانه (١٩٧)، والمذكر والمؤنث للفراء (٧٤)، والمصباح (١٤٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٣).

البيت للحُطيئة، أتى به شاهدا على أنّ (اللِّسان) الكلام لا الجارحة، إذ لا يصحّ النَّدم على الأعيان، فكأنّه قال: نَدِمتُ على كلامٍ كان منِّي، وقوله[1] - بعد البيت- "فهذا لا يكون إلّا اللغة والكلام؛ لأنّ النَّدم لا يَقعُ على الأعيان " لم يُرِد به أن يُثبت أنّ (اللِّسان) في البيت يجوز أن يكون بمعنى اللغة، يعني: كأنّه قال: نَدمتُ على لغة كانت منّي؛ لأنّ المعنى ليس على ذلك، ولأنّه قال: (فات)[2] فذكّر، و(اللِّسان) بمعنى اللغة لا يَجوز تذكيره، وإنّما أراد أن يقول: إنّ النَّدم على (اللِّسان) لا يُتصوّر، إلّا إذا أُريد به اللغة والكلام، وأمّا إن أُريد به المِقْوَل، فلا يُتصوّر ذلك؛ لأنّه عين، والنَّدم لا يَقع على الأعيان.

فإن قيل: لا حُجّة له في البيت؛ لاحتمال أن يُراد باللِّسان فيه المِقْوَل، ويكون على تقدير حذف مضافٍ، أي: نَدمتُ على كلامِ لسانٍ فات منّي.

فالجواب: أنّ الكلام إذا تُصُوِّر حملُه على ظاهره من غير حذفٍ لم يُحمل على / الحذف. ١١٠/أ

لُغَتُه: اللِّسان : المِقْوَل، يُؤنّث ويُذكّر، فمَن ذكّر جَمعَ (أَلسِنةً)، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾[3]، ومَن أنّث جَمعَ (أَلسُنا). وزعم الفرّاء[4] أنّه لم يَسمع فيه من العرب إلّا التذكير، واللسان : الكلام، يُذكّر[5] ويُؤنّث - أيضا- فممّا جاء على التذكير بيت الحطيئة هذا، وممّا جاء على التأنيث قول الشاعر[6]:

---

(١) ينظر : التكملة (٤٠٣).

(٢) هكذا أورد (فات) بدل (كان)، وهي رواية الديوان.

(٣) الآية (٢٤) من سورة النور.

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث له (٧٤).

(٥) في الأصل (ويذكر) بزيادة الواو.

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المذكر والمؤنث للفراء (٧٤)، و لأبي حاتم (١١٤)،و شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٢٩/ب).

لِسانُ المَرءِ تُهدِيها إلينا ... وحِنتَ وما حَسِبتُكَ أن تَحينا

وقول الآخر[1]:

أَتَتْني لِسانُ بني عامرٍ ... أحاديثُها بعدَ قَولٍ نُكُرْ

وحكى اللحيانيّ[2] أنّ العرب تقول: إنّ لسان الناس لحسنٌ وحسنةٌ، أي: ثناؤهم، واللسان: اللغة، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلاّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[3]، أي: لغتهم، وهي مُؤنّثة، لا غير. واللسان: الرسالة – أيضا – مُؤنّثة. والعِكْم: العِدْل، وقال ابن دريد[4]: "هو عِكْم ما دام فيه المَتاع"، والعِكْم – أيضا – : الجَنْب على المَثَل، ونَمَطٌ تُدخل فيه المرأة مَتاعَها.

مَعْناه: يقول: نَدِمتُ على ثناءٍ فَرَطَ منّي، فليتُه كان مَطَويّا لم يُنشر، هكذا قال الأصمعيّ[5]، وهو نحو ممّا ذهب إليه أبو عليّ، إذ لم يُوقع اللسان في البيت على الجارحة.

والأظهر في هذا التفسير أن يُريد بالعِكْم الجنب، أي: يا ليته لم يخرج عنّي، ويكون عِكمي[6] – إذ ذاك – مضافا إلى ياء المتكلم.

قال أبو عليّ في "التذكرة"[7]: قوله: (في جوف عِكْم) اتّساع"، يريد: أنّ الذي يُتصوّر جعله في جوف عِكْمٍ حقيقة إنّما يكون عينا، و(اللِّسان) في البيت معنًى، وليس بعينٍ؛ لما تقدّم من [أنّ][8] النَّدم لا يقع على الأعيان، فلم يكن بُدّ من حمل قوله (فليتَ بأنّه في جوف عِكْم) على الاتّساع، وكأنّ ما تمنّاه من بقاء ذلك الكلام في

---

(١) البيت للمرقش الأكبر، وهو في: شعره (٢٥)، و المفضليات (٢٣٥)، والمذكر والمؤنث للفراء (٧٤)، ولأبي حاتم (١١٤).

(٢) تنظر هذه الحكاية في: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٩٦)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢٩٦).

(٣) الآية (٤) من سورة إبراهيم.

(٤) الجمهرة (٣/ ١٣٦).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢٩٨)، والمخصص (١٧/ ١٢).

(٦) هكذا جاء في الأصل، وهي رواية أبي زيد في نوادره (٢١١).

(٧) ينظر: المصباح (١٤٤/ ب).

(٨) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

نفسه -وإن لم يكن بان عنه- جعلٌ له في جوف عِكم؛ لأنّ ذلك يَستره، كما يستر العِكْم ما فيه.

وقد يُتصوّر -عندي- أن يكون حقيقة، ولا بدّ - إذ ذاك - من جعل الضمير في قوله (بأنّه) من قبيل الضمائر التي يُفسرها لفظ ما قبلها لا معناه، نحو قول الآخر[1]:

أَرى كُلَّ قَومٍ قارنوا قَيدَ فَحلِهِمْ ونحنُ خَلَعنا قَيدَهُ فهو ساربُ

/ ففسّر الضمير في قوله (قَيدَهُ) لفظ (فَحل) المتقدَّم الذكر، والمراد غيره؛ لأنّ المعنى، ونحن خَلَعنا قيدَ فَحلِنا، فيكون الضمير - إذ ذاك - في قوله (فليتَ بأنَّه) مُفسِّرا[2] للفظ (اللِّسان) المتقدِّم الذكر، الذي يراد به الكلام، والمراد به اللِّسان الذي هو المِقْوَل، وجعلُه (في جَوفِ عِكمٍ) ممكنٌ؛ لأنّه حقيقيٌّ. ١١٠/ب

عَرَبيَّتُه: الباء في قوله (بأنّه) زائدة، و(أنَّ) وصلتها في موضع نصب، ويكون الطول وجريان ذِكر الخبر والمخبر في صلة (أنّ) قد أغنيا عن ذكر خبر (ليت)، كما كان ذلك في باب (ظَنَنتُ)، ومَن قال بحذف المفعول الثاني في باب (ظَنَنتُ) حذف اختصارٍ - وكأنّه قال: ظَنَنتُ أنّ زيدا قائمٌ ثابتا أو واقعا، وحُذِفَ ذلك؛ لفهم المعنى، كما حُذِفَ المفعول الثاني؛ لفهم المعنى في قول الآخر[3]:

كَأنْ لم يَكُن بينٌ إذا كان بعدَه تَلاقٍ ولكن لا إخالُ تَلاقيا

أي: لا أخال تلاقيا بعد هذا البَين، إلّا أنّه أُلزِمَ حذفُه للطول - قال - أيضا - بحذف خبر (ليت) في البيت، كأنّه قال: ليت أنّه في جَوفِ عِكْمٍ كائنٌ أو واقعٌ.

---

(١) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي في: المفضليات (٢٠٨)، وأمالي القالي (٢/ ٢٤٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦٢٢) و (٢/ ١٣).

(٢) في الأصل (مفسرٌ) بالرفع.

(٣) البيت لابن الدمينة في: ديوانه (٢٠٨)، و شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨).

وإعمال (ليت) في (أنّ) قليلٌ في الاستعمال، ورديء في القياس؛ لأنّ (ليت) وأخواتها إنّما تعمل في المبتدأ، و(أنّ) لا يُبتدأ بها، وكأنّ الذي سوّغ ذلك تقدّم (ليت)، كما جاز وقوعها بعد (لولا) حيث كانت مُقدّمةً عنها، وممّا جاء من ذلك قول المجنون[1]:

صَغيرينِ نَرعى البَهْمَ يا ليتَ أنّنا ... إلى اليوم لم نَكبَر ولم يَكبَرِ البَهمُ

وقول أعشى همدان[2]:

فجبالُ وَيمَةَ ما تَزال مُنيفةً ... يا ليتَ أنّ جبالَ وَيمَةَ [تُنسَفُ][3]

وقول عمرو بن المسلم الرياحيّ[4]:

ألا ليتَ أنّي قبلَ بَينكِ خيضَ لي ... ببعضِ أكُفِّ الشّامتينَ سِمامُ

أنشده أبو عليّ الهجريّ في " نوادره "[5]، وأنشد أبو زيد[6]:

ألا ليتَ أنّي حيث تَدنو مَنيّتي ... شَمَمتُ الذي ما بين عينيكِ والفَمِ

/ وأمّا أخوات (ليت) فمن النحويّين مَن لا يجيز ذلك فيها، وهو مذهب أبي عمر الجرميّ[7]، وأجاز أبو الحسن[8] ذلك في (لعلّ) و (كأنّ) و (لكنّ) من أخوات (ليت) قياسا عليها؛ لما تقدّم ذكره، ومنعه في (إنّ) و (أنّ)، فلم يُجز: إنّ أنّك قائم، ولا : ١١١/أ

---

(١) ديوانه (٢٣٨)، وينظر: مجالس ثعلب (٢/ ٥٣٢)، والبصريات (٢/ ٧٨٢)، والخزانة (٤/ ٢٣٠).

(٢) هو: عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني، شاعر يماني من شعراء الدولة الأموية، توفي سنة (٨٣هـ)، تنظر: ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٥)، والأغاني (٦/ ٤١)، والأعلام (٣/ ٣١٢). وقوله هذا في: ديوانه (١٤٠)، والأغاني (٦/ ٤٥).

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل، والإثبات من الديوان. وويمة: بليدة بين الري وطبرستان. ينظر: معجم البلدان (٥/ ٥٣٦).

(٤) شاعر سُلميّ مجيد من بني الشريد، ينظر: الورقة (٧٧)، وو ينظر قوله هذا في: المصباح (١٤٤/ب)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٥).

(٥) إنشاده هذا لم أجده في كتابه " التعليقات والنوادر" المطبوع، وهو محكي عنه في المصدرين السابقين.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في: ديوانه (٥٠١)، والحلبيات (٢٦٠)، والخزانة (٤/ ١٥٢). ولم أجده في مؤلفات أبي زيد المطبوعة.

(٧) ينظر: المصباح (١٤٤/ب)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٤).

(٨) ينظر: المصباح (١٤٤/ ب)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٤)، والارتشاف (٣/ ١٢٤٣).

يعجبني أنّ أنّك منطلق، وإنّما منع ذلك؛ لأنّ فيه من الضعف في القياس مثل ما في (ليت)، وينضاف إلى ذلك اجتماع حرفينِ متقاربي المعنى[1] واللفظ، أو متقاربي المعنى متفقيّ اللفظ، وهم ممّا يكرهون ذلك، ألا ترى أنّهم فَرَقوا بين (إنّ) و اللام؛ لاتّفاقهما في المعنى، فقالوا: إنّ زيدا لقائمٌ، ولم يقولوا: إنّ لزيدا قائمٌ.

فإن قيل: هلّا منع أبو الحسن ذلك في (كأنّ) كما منعه في (أنّ)؛ لأنّ الكاف في (كأنّ) داخلة على (أنّ).

فالجواب: أنّها لمّا ضُمّت إلى الكاف صارت للتشبيه، فصارت لدخول هذا المعنى فيها بمنزلة حرف آخر.

ويروى[2]: (فليتَ بيانَه)، وهي رواية حسنة، ويروى - أيضا-: (ودِدت بأنّه)[3]، وكذلك يروى[4]: (فات) عوض (كان).

وقبله[5]:

فيا نَدمي على سَهمِ بنِ عَوذٍ ... نَدامةَ ما سَفِهتُ وضَلَّ حِلمي

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَعيّ لمّا ... شَرَيتُ رِضى بني سَهمٍ بِرَغمي

٢٤٣- وأنشَد فيه أيضا[6]:

أَمِـــنَ المَنُـــونِ ورَيبِـــهِ تَتوجَّـــعُ؟

---

(١) الذي عليه أكثر النحويين أنّ (أنّ) للتوكيد مثلها مثل (إنّ)، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل (٥/ ٨): " ولا يظهر لي هذا المعنى؛ لأنّها [أي أنّ] ينسبك منها مصدر، ولو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثم في النسبة توكيد، لو قلت في بلغني أنّك منطلق: بلغني انطلاقُك لم يكن فيه توكيد البتة ".

(٢) هي رواية ديوان الحطيئة (١٩٧).

(٣) هي رواية ابن سيده في المحكم (عكم) (١/ ١٧٢)، وجاء في الأصل (لو أنه)، تحريف.

(٤) هي رواية ديوان الحطيئة (١٩٧).

(٥) ينظر : هي رواية ديوان الحطيئة (١٩٦)، والنوادر في اللغة (٢١١)، والمصباح (١٤٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٣).

(٦) التكملة (٤٠٥).

صدر بيت لأبي ذُؤيبٍ، وعجزه[1]:

والدهرُ ليس بِمُعتِبٍ مَن يَجزَعُ

أتى به شاهدا على تأنيث (المَنُون) وتذكيره؛ لأنّه يُروى[2]: و (رَيبِهِ)و(رَيبِها).

لُغَتُه: (المَنُون): الدّهر والمَنيّة، قال أبو عليّ في " التذكير[3] والتأنيث " له:" مَن أنّث (المَنُون) ذَهَبَ به إلى معنى (المَنيّة)، ومَن ذكّره ذهب به إلى معنى (الدّهر)، ومَن جمعه ذهب به إلى معنى (المَنايا)، وأنشد على التأنيث قوله[4]:

فقُلتُ : إنّ المَنونَ -فانطلقي- تَعدو فلا نَستطيعُ نَدرؤُها

أي: المَنيّة، وأنشد على التذكير قول الفرزدق[5]:

مَلِكانِ عُرِّيَتِ المَنابرُ مِنهما أَخذَ المَنونُ عليهما بالمَرصَدِ

/ أي : الدَّهر. وأنشد على الجمع قول عَدِيّ[6]: ١١١/ب

مَن رأيتَ المَنون خَلَّدنَ أَم مَن ذا عليه مِن أنْ يُضامَ خَفيرُ

أي : المنايا.

وزعم الأخفش[7] أنّ (المَنُون) جماعة لا واحد لها، يعني -والله أعلم- أنّها اسم جمع؛ لأنّ (فَعُولا) ليس من أبنية الجموع، ومُوهن ذلك عود الضمير عليها

---

(١) البيت -كما ذكر المؤلف- لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في: شرح أشعار الهذليين (١/ ٤)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٧٧)، ولابن الأنباري (٢٢٦)، والمصباح (١٤٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٥)، والخزانة (١/ ٤٢٠).

(٢) ينظر : التكملة (٤٠٥)، وقال أبو حاتم في المذكر والمؤنث له (١٧٧):" ويروى " وريبها "، وهو أكثر ".

(٣) في الأصل (التذكرة)، ولعلّ ما أثبته هو الصواب .

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الزاهر (٢/ ٢٢٦)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢٢٦)، والمخصص (٧/ ٢٨).

(٥) ديوانه (١/ ١٦١) (دار صادر)، وينظر : الزاهر (٢/ ٢٢٦)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢٢٦).

(٦) البيت لعدي بن زيد في: ديوانه (٨٧)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٥)، والمذكر والمؤنث للفراء (١٠٠)، و لابن الأنباري (٢٢٧).

(٧) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٤)، و اللآلي (١/ ٤٤٩)، والمصباح (١٤٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٢). وجاء في الأصل (وزعم الأخفش الرواية)، ولا معنى للرواية في هذا الكلام .

مُذكّرا، وأسماء الجموع الواقعة على ما لا يعقل مُؤنّثة، وإن جاء في شيء منها تذكير كان شاذًا، يُحفظ ولا يقاس عليه، وقال السّهيليّ في " الروض الأُنُف "[1] في قول خالد بن حقّ [2]:

تمَخَّضَتِ المَنُونُ لَهُ بيومٍ أتى ولِكُلِّ حاملَةٍ تمَامُ

"هذا المعنى كقولهم في المثل[3]:" الدَّهر حُبلى لا يُدرى ما تَضع "، إن كان [أراد][4] بـ(المَنُون) في البيت الدَّهر، وإن كان أراد بـ (المَنُون) المَنيّة فيبعد أن يقال: مُخُضَتِ المَنُونُ له بهذا اليوم الذي مات فيه، فإنّ مَوته هو منيّته، فكيف تَتَمَخَّض المنيّة بالمنيّة ؟ إلّا أن يُريد أسبابها، وما هُيّء له، أي: قُدِّر من وقتها، فتَصحّ الاستعارة حينئذٍ، ويستقيم التشبيه".

وقال الفرّاء[5] : " يكون (المَنُون) واحدا وجمعا "، ويدلّ على صحّة ما ذهب إليه من أنّه يكون جمعا قولُ عَدِيّ:

مَن رأيتَ المَنون خَلَّدنَ أَم مَن ذا عليه مِن أنْ يُضامَ خَفيرُ

وقال الأصمعيّ [6]:" المُنون: واحد لا جمع له "،ويوهِن مذهبه بيتُ عَديٍّ، وقد يُعتذر له عن ذلك بأنّها من قبيل الدواهي، والدواهي توصف بالكثرة، فيقال: داهية زبّاء ذات وَبَرٍ، فجرت لذلك مَجرى الجمع، وممّا يُؤيّد ذلك قوله[7]:

---

(١) ينظر : (١/ ٨٨).

(٢) لم أجد له ترجمة بيد أن السهيلي في الروض الأنف نسبه فقال " الشيباني"، وقد نسب البيت في : معجم البلدان (١/ ٨١) لعمرو بن حسان الحارثي، و نسب للنابغة الذبياني، وهو في : ديوانه (٢٣٢)، وهو بلا نسبة في : إصلاح المنطق (٣٤٢)، والإنصاف (٢/ ٧٦٠).

(٣) ينظر : زهر الأكم في الأمثال والحكم (٢/ ٢٤٤) برواية " ما تلد ".

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) نصّ الفراء في المذكر والمؤنث له ص (٩٩): " والمنون أنثى، ورُبّما أُخرِجت جمعا مثل الفلك "، ثم استشهد بقول عدي المذكور.

(٦) ينظر : الأضداد له (٤١).

(٧) البيت للكميت في : شعره (٢/ ٥٥)، وتهذيب اللغة (٤/ ١٣٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٢).

فإيّاكُم وداهيَةً نآدى	أظَلّتكُمْ بِعارِضِها المُخيلِ

ألا ترى أنّ (نآدى) جمعٌ، وقد جرى صفة على الداهية، وهي مفردة، فكما وصفت بالجمع، فكذلك عاد على (المَنُون) ضمير الجمع، ولأنّ الدواهي توصف بالكثرة جاء كثير من أسمائها مجموعا، نحو[1]: البُرَحينَ والأَمَرّينَ والفِتكَرينَ، وقد يمكن أن يُريد الأصمعيّ بقوله:" إنّ المَنُون واحدٌ لا جماعة[2] له " أنّه واحدٌ بالنظر إلى لفظه، ولم / يُجمع؛ لأنّه في المعنى جمع، فيكون مَذهبُه كمذهب الأخفش.

١١٢/أ

ومَذهب الفرّاء - عندي - أظهر؛ لأنّه لا يلزم في جعل الضمير العائد عليه مُذكّرا شذوذٌ، كما يلزم في مذهب الأخفش، ولا في جعل الضمير العائد عليه ضمير [مؤنث][3] تكلُّف كما يَلزم في مذهب الأصمعيّ، إن كان مراده ما يُعطيه ظاهر كلامه من أنّ (المَنُون) مُفردٌ.

ورَيبُ المَنُون: ما يُريبُكَ من تغيُّر الأحوال فيه، وقيل: ما يعترضك به من الفجائع.
والمُعتِب: الذي يعطيك العُتبى، وهي الرضى.

مَعْناه: يقول: لا فائدة في إظهار الجزع، فإنّ الدَّهر لا يُعتِبُ مَن تَوجّع.

عَرَبِيّتُه: المراد - عندي - بـ (المَنُون): الدهر؛ لقوله في العجز:

والدَّهرُ ليس بِمُعتِبٍ مَن يَجزَعُ

فإن ذكّر الضمير فللنظر[4] إلى اللفظ، وكأنّه قال: وريب الدهر، وإن أنّث فللذهاب به مَذهب الجنسيّة والنكرة، فيكون نحو قول الهُذليّ الآخر[5]:

تَراها الضُّبعُ أَعظمَهُنّ رَأسا	عُراهِيَةٌ لها حِرٌ وثِيلُ

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٢).

(٢) هكذا في الأصل، وقد قال قبل (جمع).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل (فنظر)، ولعل ما أثبته هو الصواب قياسا على ما بعده.

(٥) البيت لحبيب الأعلم الهذلي في: شرح أشعار الهذلين (١/ ٣٢٢)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٣٣)، والخصائص (١/ ٢٦)، والمخصص (٨/ ٧١) و(١٦/ ١٧٧). وجاء في الأصل (ترلاه للضبع) تحريف.

وعلى ذلك أجاز أبو الحسن: أهلَكَ الناسَ الدّرهمُ البيضُ والدينارُ الحمرُ.

وذهب ابن سيده[1] إلى أنّ التأنيث حمل[2] على معنى المَنيّة، والتذكير حمل على معنى الموت، وحكى في " مُحكمه "[3] عن أبي علي أنّ مَن أنّث حمل على معنى المَنيّة، ومَن ذكّر حمل على معنى الجنس.

وأجاز ابن جنّي[4] أن يكون التأنيث على معنى (المَنيّة)، أو على معنى (الكثرة) من حيث كانت من قبيل الدواهي، والدواهي توصف بالكثرة، وتُعامَل لذلك مُعاملة الجمع كما تقدّم.

والأظهر ما قدّمته من أنّ المراد الدهر والدهور لما في ذلك من المناسبة بين صدر البيت وعجزه.

٢٤٤- وأَنْشَد فيه أيضا[5]:

هُمُ بَينَنا فَهُمْ رِضًا وهُمُ عَدْلُ

هو عجز بيت لزهير[6]، وصدره:

متى يَشتَجِر قَومٌ تَقُل سَرَواتُهُمْ

أتى به شاهدا على أنّ المصدر إذا أُخبر به عن جمعٍ أُفردَ، بدليل إفراد (رِضًى) و (عَدْل)، وهما خبرانِ عن جمعٍ.

---

(١) ينظر: المحكم (١٠/ ٤٦٩) مطبعة دار الكتب بيروت.

(٢) في الأصل (حملا) بالنصب.

(٣) ينظر: (١٠/ ٤٦٩) مطبعة دار الكتب بيروت.

(٤) ينظر: الفسر (٦٦٧-٦٦٨).

(٥) التكملة (٤٠٦).

(٦) البيت -كما ذكر المؤلف- لزهير، وهو في: ديوانه (٩٠)، والشيرازيات (١/ ٢٠٥) و(٢/ ٤٣٧)، والخصائص (٢/ ٢٠٢)، والمصباح (١٤٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٧).

١١٢/ب وجعلُ المصدر خبرا عن الاسم / العين على ثلاثة أوجه، اثنان منها يَلزم فيهما إفراده، وواحد يكون فيه على حسب المُخبر عنه من إفراد أو تثنية أو جمع، وتذكير أو تأنيث.

فالوجهانِ اللذانِ يلزم فيهما إفراده، أحدهما: أن يكون على تقدير حذف مضافٍ، فيكون الأصل في البيت على هذا: فَهُمْ ذو رِضًى وذو عَدْلٍ.

والثاني: أن يُجعل الحدث العين مبالغة في المعنى واتّساعا، فيكون على هذا قد جعلهم نفسَ الرِّضى والعدل إشارة إلى أنّهم لا يَنفكّون عنهما.

وهذا الوجه أمدح [1]من الأوّل، وإنّما لم يجمع في هذينِ الوجهينِ؛ لأنّه باقٍ على ما كان عليه من المصدريّة حقيقة في الوجه الأوّل، ومجازا في الثاني.

والقياس في المصادر ألا تُجمع، ومتى جُمعت فتنبيهٌ على اختلاف النوع، ولذلك حَمَلَ أبو عليّ في " شيرازيّاته "[2] قول الأعشى[3]:

إذ أَنتُمُ باللَّيلِ سُرَّا ... قٌ وصُبحَ [غَدٍ][4] صِرارَه

على أن يكون جَعَلَهم (صِراره)، وأخبر عنها بعد ذلك باسم الزمان، وهو (صُبْح غَدٍ)، كما يُخبر عن المصادر، وإنّما جعلهم (صِراره) -فيما زعم أبو عبيدة [5]- أنّ جَحدرا -وهو ربيعة بن ضُبيعة [6]- كان يجمع القِردان، فيصُرّها للَبْرك[7] إذا أمسى، فيرسلها عليها، [فتنتشر][8]، فيَضُمّ ما [انتشر] منها.

---

(١) هذا - أيضا - رأي ابن يسعون في: المصباح(١٤٥/ ب)، والقيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٥).

(٢) ينظر: (١/ ٢٢٠- ٢٢١).

(٣) البيت -كما قال المؤلف- لأعشى قيس، وهو في: ديوانه (١٦١)، وإيضاح الشعر (٢٧٦-٢٨٥)، والشيرازيات (١/ ٢٢٠).

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من الديوان.

(٥) زعمه هذا لم أجده في مؤلفاته، وهو محكي عنه في: الشيرازيات (١/ ٢٢٠)، والبغداديات (٢٨٥).

(٦) لم أجد له ترجمة.

(٧) البَرْك: جمع الإبل الباركة، الواحدة بارك، مثل: تاجر وتجر، ينظر: لسان العرب (برك) (١/ ٣٨٧).

(٨) ما بين القوسين بياض في الأصل، وكذا ما بعده، والإثبات من: الشيرازيات (١/ ٢٢١) والبغداديات (٢٨٥).

"فإن قُلتَ :ما تُنكِر أن يكون التقدير: إذ أنتم بالليل سُرّاقٌ ، وأنتمُ صُبحَ غدٍ صِراره[1]. قيل: لا يَصحّ هذا ؛ لأنّ المصدر لا يعمل فيما قبله من حيث كان اسما موصولا.قال: "فإن قُلتَ: اجعل (صُبحَ غدٍ) بمنزلة التبيين، نحو ﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾[2]. قيل: إنّ هذا إنّما يجيء إذا كان المتقدّم حرفا جارّا "[3]

.

والوجه الثالث الذي يكون فيه المصدر على حسب العين المخبر عنه في الإفراد أو[4] التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث أن تُقدِّره واقعا موقع اسم الفاعل أو المفعول، فتعاملُه – إذ ذاك – مُعاملتُهما، ومن ذلك قولهم: مررتُ بفرس طَوعَة القياد، وقول الشاعر[5]:

والحيّةُ الحتفةُ الرقشاءُ أَخرَجَها من جُحرِها آمناتُ الله والكَلِمُ

/ وحكى أبو عمرو[6]: رجُل عَدْل، ورَجُلانِ عَدْلانِ، ورجال عُدول على أن يكون (عدل) وصفا لا مصدرا. /١١٣

وقد يمكن – عندي- أن يكون مصدرا وقع موقع اسم الفاعل، فعومل معاملته، والأوّل أظهر.

لُغَتُه : الاشتجار : الاختلاف والتنازع. والسَّروات[7]: جمع سَراة، وهم الشُّرفاء ذو المروّات، والسخاء. والعدل : ضدّ الجَور. والرِّضا : ضدّ السُّخط.

---

(١) في الأصل (غرارة) بالغين تحريف.

(٢) الآية (٥٦) من سورة الأنبياء.

(٣) الشيرازيات (١/ ٢٢١).

(٤) في الأصل (و) بإسقاط الهمزة.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت في : ديوانه (٤٦١)، وقد سبق الحديث عنه ص (١٢٠).

(٦) في المصباح (١٤٥/ ب) (أبو عمر).

(٧) في الأصل (السرواة) بالتاء المربوطة.

مَعْناه: يقول: إذا اختلف قومٌ رَضُوا بفضلهم، لما عُرِف من عَدْلهم، وصحّة حكمهم.

عَرَبِيَّتُه: (سَرَوات) جمع (سَراة)، وسَراة: اسم جمعٍ، وليس جمعا كـ(فَسَقَة)، يدلّ على ذلك شيئانِ:

أحدهما: جمعهم له بالألف والتاء، ولو كان جمعا لم يجمع بها.

والآخر: فَتحهم أوّله، مع أنّه مُعتلّ اللام، ولو كان جمعا لكان مضموم الأوّل كـ(قُضاة)، و(غُزاة)، وحكى صاحب " العين "[1] سَرو الرجل فهو سَرِيّ من قومٍ سُراة – بضمّ السين – كذلك ضبطه المعتنون بضبط كتاب " العين "[2]، فإن كان صحيحا ففيه لُغتانِ: (سُراة) كـ(قُضاة)، وسَراة كـ(رَكْب) في مذهب سيبويه[3]. وكتاب "العين" كثير الاختلال[4]، وتَركُ الزُّبيديّ[5] لذلك مُوجب الارتياب[6].

وروى أبو حاتم[7] (سُراة) في بيت الضبيّ أو الفهميّ[8]:

أَتَوا ناري فقُلتُ: مَنُونَ قالوا: سُراةُ الجِنِّ قُلتُ: عِمُوا ظَلاما

بالضَّمّ، ورواه أبو زيد[9] بالفتح.

---

(١) ينظر: العين (٧/ ٢٨٨).

(٢) هذا نص صاحب الموعب فيما حكاه عنه ابن يسعون في: المصباح (١٤٦/أ).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/ ٦٢٥). وقد ذهب الأخفش إلى أن (ركب) جمع تكسير. ينظر: المنصف (٢/ ١٠١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٣). وسوف يأتي حديث المؤلف عن ذلك ص (٥٢٩).

(٤) ينظر: المصباح (١٤٦/أ).

(٥) جاء في مختصر العين (٢/ ٢٣٥): " سَرُو الرجل فهو سَرِي من قوم سراة "، ولم ينص على ضبط السين بالضم.

(٦) هذا كلام ابن يسعون في: المصباح (١٤٦/ أ).

(٧) ينظر: النوادر في اللغة (٣٨٠).

(٨) البيت لشمير – وقيل سمير، وسهم – بن الحارث الضبي، وقيل: لتأبط شرا الفهمي، وقد سبق الحديث عنه ص (٢٧٧).

(٩) ينظر: النوادر في اللغة (٣٨٠).

وينبغي أن تُحمل رواية الضَّمّ على أنّه جمع (سارٍ)، ورواية الفتح على أنّه جمع لـ(سَري).

وزعم السهيليّ [1] أنّ قولهم: سَراة القوم، كما تقول: كاهل القوم،وذروة القوم، قال: "وقال معاوية[2]:إنّ مُضر كاهِل العرب، وتميم كاهِل مُضَر، وبنو سعد كاهِل تميم، وقال بعض خطباء بني تميم[3]: " لنا العِزّ الأقعس، والعددُ الهَيضل، ونحن في الجاهلية القُدّام، ونحن الذروة والسَّنام"، قال:" وهذا معنى صحيح بيِّن، فكما أنّه ليس لأحدٍ أن يقول في الذروة ولا في السنام، ولا في الكاهل: أنّه جمع، - أي: من أبنية الجمع - ولا اسم جمع، فكذلك ينبغي ألّا يُقال في (سَراة القوم): إنّه جمع (سَرِيّ)، / لا على القياس ولا على غير قياس "، قال: "والعجب كيف خَفيَ هذا على النحويّين حتّى سلَّم الخالِف[4] منهم للسالِف، فقالوا: (سَراة) جمع (سَرِيّ)، ويا سبحان الله! كيف يكون جمعا له، وهم يقولون في جمعه : (سَروات)، مثل (قَطاة) و(قَطوات)، يقال: هؤلاءِ من سَروات الناس، كما تقول: من رؤوس الناس، قال قيس بن الخطيم[5]:

١١٣/ب

وعَمْرَةُ مِن سَرَواتِ النِّسا ءِ تَنفَحُ في المِسكِ أَردانُها

ولو كان (السَّراة) جمعا ما جُمع؛ لأنّه على وَزْن (فَعْلَة)، ومثل هذا الجمع في الجموع لا يُجمع ".

والصحيح - عندي- ما ذهب إليه النحويّون من أنّه اسم جمعٍ، بدليل أنّه لا يقع إلّا على جمعٍ، ولو كان ما ذهب إليه لساغ أن يقع على الواحد والجمع، فيقال: فلان

---

(١) ينظر : الروض الأنف (٣/ ١٣٢).

(٢) ينظر قول معاوية هذا في : ثمار القلوب (١٦٢).

(٣) هو مؤمل بن خاقان العدي كما في : البيان والتبيين (١/ ١٧٧).

(٤) في الأصل (المخالف) تحريف.

(٥) ديوانه (٢٦) و ينظر : المحكم (عمر) (٢/ ١٥١)، والروض الأنف (٣/ ١٣٢). وجاء في (أدرانها) تحريف؛ لأن المقام مقام تشبب لا هجاء.

سَراة قومه، وهم سَراة الناس، كما يقال: رأس للقوم إذا عزّوا و كثُروا، وللّرئيس، وقد فُسِّر قول عمرو بن كلثوم[1]:

بِرَأسٍ من بني جُشَمِ بنِ بَكرٍ ... ندُقّ به السُّهُولَةَ والحُزونا

بالوجهينِ، فذهب الأصمعيّ [2] إلى أنّ المراد فيه (برأس) قوم عزّوا و كثروا، وذهب الجوهريّ [3] إلى أنّ المراد به الرَّئيس، واستدلّ على ذلك بقوله (نَدُقّ به)، ولم يَقُل: نَدُقّ بِهم.

فلـمّا لم يُوقعوا (سَراة) إلّا على واحدٍ، دلّ على أنّه ما ذهب إليه النحويّون لا على ما زعم. وإنكاره أن يكون جمعا؛ لجمعهم له على (سَروات) صحيح، إلّا أنّهم لم يقولوا أنّه جمع، بل اسم جمع، واسم الجمع يجوز جمعه، قرأ الحسن ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَاتِنَا وَكُبَرَاءَنَا ﴾[4]، فجمع (سادة) بالألف والتاء، وهو من (سيِّد) بمنزلة (سَراة) من (سَرِي). ومثل (سَرِي) و(سَراة) (شَرِي) و(شَراة). والشَّري: الخيار.

وبعد البيت[5]:

هُمُ جَدَّدُوا أَحكامَ كُلِّ مُضِلَّةٍ ... من العُقمِ لا يُلفى لِأمثالِها فَصْلُ

بِعَزمَةِ مَأمورٍ مُطيعٍ وآمِرٍ ... مُطاعٍ فلا يُلْفى لِأَمرِهِمُ مِثْلُ

---

(١) ديوانه (٣٢٩)والمخصص (٣/ ١٣٨).

(٢) تنظر هذه الحكاية في: الصحاح (رأس)(٣/ ٩٣٢).

(٣) ينظر: الصحاح (رأس) (٣/ ٩٣٢).

(٤) الآية (٦٧) من سورة الأحزاب. والقراءة لابن عامر في حجة القراءات (٥٨٠)، والنشر (٢/ ٣٤٩)، وجاء في إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٠٦):" وحدّثني أحمد بن علي عن أبي عبيد أنّ الحسين قرأ ﴿ أَطَعْنَا سَادَاتِنَا ﴾ مثل ابن عامر"، وجاء في البحر (٧/ ٢٥٢) أنها قراءة الحسن، وأبي رجاء، وقتادة،والسلمي، وابن عامر.

(٥) ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى(٩٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٧).

٢٤٥ - وأَنْشَد فيه أيضا[١]:

هل مِن حُلُومٍ لِأقوامٍ فتُنذِرَهُمْ ... ما جَرَّبَ الناسُ مِن عَضِّي وتَضريسي[٢]

البيت لجرير، أتى به شاهدا على [أنّ][٣] قراءة الحسن ﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّوَاغِيتُ﴾[٤] / بالجمع غير قادحة فيما قدّمه من أنّ(الطّاغُوت) مصدر، إذ المصدر المحض الذي لم يُتّسع فيه، فيُجعل اسما للعين قد يُجمع إذا اختلفت أنواعُه، أو ذُهِب به مَذهب الاختلاف فأحرى أن يجيء ذلك فيه بعد الاتّساع، والكناية به عمّا يُجمع، فمن جمعِه للاختلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[٥] فقال (الْأَصْوَاتِ) لمّا أراد أصواتِ الناس والبهائم، وهي مختلفة، ووحّد (صَوْتُ الْحَمِيرِ)، وهو مضافٌ إلى جمع لمّا كان مُتّفقا، ومِن جمعه لكونه ذهب به مَذهب الاختلاف قوله[٦]:

١١٤/أ

ثَلاثةُ أَحبابٍ فَحُبٌّ عَلاقةٍ ... وحُبُّ تِمِلّاقٍ وحُبٌّ هو القَتلُ

وقول جرير:

هل من حُلُومٍ... البيت

فجمع (الحِلْم) من حيث يختلف بالقلّة والكثرة، فيقال: فلان كثير الحِلم وقليله، فصار لذلك بمنزلة المختلف الأنواع.

---

(١) التكملة (٤٠٧).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - لجرير، وهو في: ديوانه (٣٢٣)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٢٩٩) و (٤/ ٩٤)، والشيرازيات (١/ ٢٠٥)، والمصباح (١٤٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٨).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) الآية (٢٥٧) من سورة البقرة، وتنظر قراءة الحسن البصري هذه في: المحتسب (١/ ١٣١)، والبحر (٢/ ٢٨٣)، والدر المصون (٢/ ٥٤٩).

(٥) الآية (١٩) من سورة لقمان.

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: مجالس ثعلب (١/ ٢٣)، والزاهر (١/ ١٢٩)، والبحر (١/ ٤٥٦).

والجمع في الصنف الأوّل أحسن منه في الثاني، وترك الجمع والاستغناء عن ذلك بما يُبيِّن أنّ الإفراد غير مراد هو القياس، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾[1] وقال سبحانه :﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[2] وقال – جلّ ثناؤه –:﴿ مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[3]، فأفرد (الخَلْق) و(البَعْث)، والمراد بهما الكثرة؛ لأنّ إضافته إلى الجمع تدلّ على ذلك.

لُغَتُه: الحِلْم: الأناة والعقل. و(تُنذِرُهم): تُحذِّرُهم وتُخوِّفُهم. والتَّضريس والعَضّ باللسان: التناول بما لا ينبغي، على جهة التشبيه بالعَضّ الذي هو الشدّ على الشيء بالأسنان، والتضريس – أيضا– وهو الشدّ بالأضراس، يقال: ضَرّس السَّبع فَرِيسَتَه إذا مَضَغَها ولم يَبلَعها.

مَعْناه: يقول: لا حُلَومَ لكم، فإنّ مَن له حِلْم لا ينبغي أنْ يَتعرّض لِعَضّي المُوجع[4]، وهجائي المُقذِع.

عَرَبِيَّتُه: قوله (فتُنذِرَهُم) منصوبٌ بإضمارِ (أنْ) بعد الفاء في جواب الاستفهام، و(أنْ) المُضمرة والفعل في تأويل / مَصدرٍ مَعطوفٍ على مصدر مُتوهَّم،يدلّ عليه المجرور الذي هو (لِأَقوامٍ) بما فيه من معنى الفعل.

١١٤/ب

وقبله[5]:

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ	لم يَستطع صَولَةَ البُزْلِ القَناعيسِ
قد جَرّبَتْ عَركي في كُلِّ مُعْتَرَكٍ	غُلْبُ الأُسُودِ فما بالُ الضَّغابيسِ

(١) الآية (٤١) من سورة الأحزاب.

(٢) الآية (١٤) من سورة الفرقان.

(٣) الآية (٢٨) من سورة لقمان.

(٤) في الأصل (الموضع)، تحريف.

(٥) ينظر : ديوان جرير (٣٢٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٩).

وبعدها[1]:

إنّي خُلِقتُ فما تُرجى مُقاسَرتي نِكْلا لِمُستصعِبِ الشَّيطانِ عِتريس

باب جمع الأسماء الثلاثيّة التي لا زيادة فيها

٢٤٦- أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[2]:

يُـــدَفِّنَّ البُعُولَـــةَ والأَبينـــا[3]

هو عجز بيت لغَيلان بن سَلَمَة بن مُعَتِّب[4] الثقفيّ [5]، وقيل: للكُميت بن زيد الأَسديّ، وصدره فيما ذكر أبو عليّ في " العسكريّات "[6] عن ابن السراج[7]:

بِمُعتَرَكِ الكُماةِ مُصَرَّعاتٍ

أتى به شاهدا على أنّ (فُعُولا) إذا كان جمعا قد يُلحقونه الهاء، بدليل قوله (البُعُولة) في جمع (بَعْل).

وزعم الخليل[8] -رحمه الله- أنّ المراد بإلحاقها تحقيق التأنيث.

لُغَتُه: (البُعُولة): أزواج النساء. و(الكُماة): جمع كَمِيّ، وهو[9] الشجاع، و(مُصَرَّعات): مَطْروحات بالأرض.

---

(١) ينظر: ديوان جرير (٣٢٣)، والمصباح (١٤٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٠٨).

(٢) التكملة (٤١٠).

(٣) البيت – كما قال المؤلف – ينسب لغيلان بن سلمة الثقفي، وللكميت الأسدي، ولم أجده في شعر الأخير المجموع، وهو في: العضديات (٦٤)، والشيرازيات (١/ ٣٣٢)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٦)، والمصباح (١٤٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١١).

(٤) في الأصل (مغيث) تحريف.

(٥) شاعر جاهلي أسلم بعد فتح مكة وتحته عشرة نسوة، فأمره النبي ﷺ باختيار أربع منهن، توفي سنة ٢٣هـ. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (١/ ٢٥٩، ٢٦٩)، والأغاني (١٣/ ٢٢٣)، والأعلام (٥/ ١٢٤).

(٦) لم أجد هذا البيت في العسكريات، وإنما هو في الشيرازيات والعضديات – كما مرّ –، وقد سبق المؤلف في هذا الزعم ابن يسعون في المصباح (١٤٦/ ب).

(٧) المثبت في الأصول المطبوع (٢/ ٤٢٢) جزء من عجز البيت برواية (وفدينا بالأبينا).

(٨) ينظر: الكتاب (٣/ ٥٦٨).

(٩) في الأصل (هي)، تحريف.

مَعْناه: يقول: نساؤكم بمُعتركِ الكُماة مُصرَّعاتٌ؛ لِتِكْلهنَّ،ناظراتٌ في دَفْن مَن مات من بُعُولتهِنَّ وآبائهنّ، وأشار بتضعيف (يُدفِّنّ) إلى كثرة مَن مات منهم.

عَرَبِيَّتُه: قوله: (والأَبينا) جمع (أبٍ) على لُغَة مَن قال في الواحد: جاءني أبُكَ،ورأيتُ أبَكَ، ومررتَ بأبِكَ، ومثله قول الآخر[1]:

فَلمّا تَبيّنّ أَصواتَنا بَكَين وفَدّينَنا بالأَبينا

وهو -عندي- من قبيل جمع السلامة؛ لأنّ (أَبا) استوفى الشروط المُسوِّغة لجمع السلامة، ألا ترى أنّه صفة لمذكّرٍ عاقلٍ لكنّه من الأوصاف التي لم تُستعمل لمؤنّث كـ(مُلتَحٍ)،واستعمالهم له استعمال الأسماء لا يَقدح في جمعه بالواو والنون، كما أنّ (بيداء) صفة في الأصل، ولم يخرجها استعمالهم / [لها][2] استعمال الأسماء عن أن تُجمع جمع الصفات، ولذلك قالوا في جمعها: (بِيد) كـ(بيض).

١١٥/أ

ونظير ذلك جمعهم (أَهلا) جمع سلامة، فقالوا: (أَهلُون) قال تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾[3]، لمّا كانوا قد يَصفون به.

ومن كلامهم....[4]، وليس (أَهلُون) كـ (أَرضين)؛ لأنّه مُذكّر لا تدخله التاء.

وعلى أنّه من قبيل جمع السلامة حمله الفارسيّ، فقال في "حلبيّاته"[5]: "وقد جمعوا هذا الاسم جمع التصحيح"، يعني (أبا)، وأنشد البيتينِ المتقدّمينِ. ورواه أبو الفرج[6]:

---

(١) البيت لزياد بن واصل السلمي في: الكتاب (٣/ ٤٠٥)، والشيرازيات (١/ ٣٣٢)، والخزانة (٤/ ٤٧٤).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يستقيم بها السياق.

(٣) الآية (١١) من سورة الفتح.

(٤) مكان النقط غير واضح في الأصل بمقدار أربع كلمات، لعلها " الحمد لله أهل الحمد ".

(٥) لم أجد هذا النص في الحلبيات المطبوعة.

(٦) ينظر: الأغاني (١٣/ ٢٢٣).

يُبكِّينَ البُعُولة والبنينا

وجمعهم (ابنا) على (بنين) - عندي - من قبيل ما جُعِلت فيه علامة الجمع عوضا من المحذوف، نحو (سِنين) و(عِضين)، وإن كان مذكّرا من جهة أنّه أشبه (سنة) من جهة أنّ كلّ واحد منهما قد حُذِف وعُوِّض من المحذوف، ألا ترى أنّ همزة الوصل في (ابن) عوضٌ من المحذوف، كما أنّ تاء التأنيث في (سنة) عِوَضٌ من المحذوف منها، وإن [كان][1] ثعلب[2] قد جوّز أن يكون (آخرون) جمع (آخر) الذي هو للمفاضلة، وكذلك الفارسيّ [3] جوّز في(أَمَرِّين) أن يكون جمع (أَمَرّ) الذي هو للمفاضلة مع أنّ كل واحد منهما مُذكّر،وليس بمحذوف مُعوّض منه كـ (سنة)، بل مُشبَّها بالمحذوف.

وإنّما لم يَجُز - عندي - أن يكون جمع سلامة؛ لأنّه لم يُردّ إلى أصله،فَيُردّ إليه المحذوف، ولم يبقَ [4] على لفظه الذي كان مُستعملا عليه قبل الجمع.وإنّما لم يَبقَ على لفظه؛ لأنّ همزة الوصل كانت كالعوض من اللام المحذوفة، فلمّا جُعِلت علامة الجمع عوضا منها لم يجمع بينها وبين الهمزة.

والدليل على أنّ الهمزة كالعوض من اللام المحذوفة أنّهم إذا أثبتوا الهمزة في النسب قالوا : ابنِيّ، فلم يردّوا المحذوف، وإذا حذفوها ردّوا المحذوف، فقالوا: (بَنَويّ).

وهذا البيت من قصيدته التي يفخر فيها بإغارته على خَثْعم بقومه، وهو رئيس عليهم.

---

(١) مكان النقط مطموس في الأصل.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٤) في الأصل (ولا يعني) ولا يستقيم به الكلام، ولعل ما أثبته هو الصواب بدلالة قوله بعد (وإنما لم يبق).

وقبله[1]:

/ جَلبنا الخيلَ من أكنافِ وَجٍّ ... ولِيّةَ نحوَكُم بالدّارعينا ١١٥/ ب

دَأَبناهُنَّ مُعمِلَةً رواحا ... يُقيتانِ الصباحَ ومُغتَدينا

فَأَمسَت مُسيَ خامسةٍ جميعا ... تضابع في القيادِ وقد وجينا

وقد نَظَرَت طَوالعُكُمْ إلينا ... بأعيُنِهِمْ وحَقّقنَ الظُّنُونا

إلى رَجراجَةٍ في الدار تُعشي ... إذا استَلَمَت عُيُونُ الناظرينا

تَرَكنَ نِساءَكُمْ في الدار نَوحا ... يُبَكِّينَ البُعُولةَ والأَبينا

وزعم أبو الفرج[2] أنّ خثعمَ هي التي غزت ثقيفا، والشعر يدلّ على خلافه، إلّا إن كان يريد أنّ خثعمَ هي التي غزت ثقيفَ[3] قبلُ؛ لأنّه مقول في أوّله[4]:

ألا يا أُختَ خَثعمَ خَبِّرينا ... بأيِّ بلاءِ قومكِ تَفخَرينا؟

جَمَعتُمْ جَمعَكُمْ فَطَلَبتُمُونا ... فهل أُنبئتِ شَأنَ الطّالبينا؟

٢٤٧- وأَنْشَدَ فيه أيضا[5]:

والعِيسُ يَنغِضنَ بِكيرانِنا ... كأنّما يَنهَشُهُنَّ الكَليبْ[6]

أتى به مُستشهدا بقوله (كَليب) في جمع (كَلْب) على أنّ (فَعْلا) يُجمع على (فَعيل)، ومثلُه قولهم: (عَبْد) و(عَبيد)، و(مَعْز) و(مَعيز)، و(فَحْم) و(فَحيم).

---

(١) ينظر: الأغاني (١٣/ ٢٢٣)، والمصباح (١٤٦/ ب)، و(١٤٧/ أ).

(٢) ينظر: الأغاني (١٣/ ٢٢٦).

(٣) لم يصرف (ثقيف) هنا كما صرفها قبل؛ لأنها مما يستعمل مصروفا وغير مصروف من أسماء القبائل.

(٤) ينظر: الأغاني (١٣/ ٢٢٣)، والمصباح (١٤٨/ أ).

(٥) التكملة (٤١٠).

(٦) البيت لم ينسبه المؤلف – كما ترى – ولم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الاشتقاق (٢٠)، والمصباح (١٤٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٢)، والصفوة الصفية (٢/ ٣٣٧).

لُغَتُه: (العِيس): الإبل العِراب خاصّة، كذا قال الطوسيّ[1]، وقال ابن الأعرابيّ[2]: "(العِيس): الإبل تَضرِب إلى الصُّفْرَة"، وقال غيرُهما[3]: "جملٌ أعيسُ: فيه أُدْمة". و(يَنْغِضنَ): يَتَحَرَّكنَ، وعليهنّ الكِيران، أي: يُحرِّكن الكيران، يقال: نَغَضَ فلانٌ برأسه، أي: حَرَّكه، ونَغَضَ رأسُه، أي: تحرَّكَ، وأَنغَضَ - أيضا - حكاه الفرّاء[4]، وقال الجوهريّ[5]: "كُلّ حركةٍ في ارتجافٍ نَغضٌ". والكيران: جمع كُور، وهو الرَّحْل. والنَّهْش -بالشين- المعجمة -: بالأنياب وما يليها من الأضراس، وبغير المعجمة: بِمُقدَّمِ الفم عن بُنْدار[6]، وقال الجوهريّ[7]: "النَّهش: أخذ اللحم بِمُقَدَّم الأسنان"، وأنشد للكميت[8]:

وغادرنا على حُجْر بن عَمرٍو   قَشاعِمَ يَنتَهِشْنَ ويَنتَقِينا

قال[9]: "يروى بالشين والسين". والكَلب: اسمٌ لكُلّ سبعٍ، وقد غلَبَ/ على النابح. ١١٦/أ

مَعْناه: يقول: كأنّ اضطراب العِيس؛ لنشاطهنّ وسرعتهنّ شبيهُ نَهشِ الكلاب لحومَهُنّ.

---

(١) ينظر: المصباح (١٤٧/أ).

(٢) ينظر: المحكم (عيس) (٢/ ١٥٨)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٥)

(٣) المحكم (عيس) (٢/ ١٥٨).

(٤) ينظر: معاني القرآن له (٢/ ١٢٥).

(٥) الصحاح (نغض) (٣/ ١١٠٨).

(٦) هو أبو عمر بندار بن عبد الحميد الأصبهاني، عالم باللغة والشعر، روى عن أبي عبيدة، والنظر بن شميل، له: جامع اللغة، ومعاني الشعر، وغيرهما. تنظر ترجمته في: الفهرست (١٣٢)، والبلغة (٩٤)، وبغية الوعاة (١/ ٤٧٦). وقوله هذا حكاه عنه ابن يسعون في: المصباح(١٤٧/ أ).

(٧) الصحاح (نهش) (٣/ ١٠٢٣).

(٨) شعره (٢/ ١٢٩)، والصحاح (نهش) (٣/ ١٠٢٣).

(٩) الصحاح (٣/ ١٠٢٣).

عَرَبِيَّتُه : مَن روى (يَنْغِضْنَ)[1] جعلَه مضارع (نَغَض)، ومَن روى : (يُنغِضْنَ) -بضمّ الياء- جعله مضارع (أَنغَض) بمعنى (نَغَض)، وليست همزته للنقل، ولذلك اجتمعت مع باء التعدية كما اجتمعت معها في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾[2]، وكأنّه قال: والعيس يُحَرِّكنَ كِيرانها، ويجوز أن تكون الباء للحال، فيكون المعنى: والعيس يَتحرَّكن ويَضطربن وعليها كِيرانُها. وقوله (والعيس) جملة في موضع الحال من ضمير الفاعل أو المفعول المتّصل بـ(ذَكَرتُ) من قوله قبله[3]:

ذَكرتُها ساعةً لا ساعةً   بين اللِّوى والهضبِ هضبِ القليبْ

هكذا أنشده الأصمعيّ في " الأبواب "[4]، وأنشد غيره:

جاوزتُها سنةً لا ساعةً   ونحنُ بين الهضبِ هضبِ القليبْ

٢٤٨- وأَنْشَد فيه أيضا[5]:

مَصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاءِ وأَنـؤُرُ

هو عجز بيتٍ لعمر[6] بن أبي ربيعة، وصدره[7]:

ولمَّا فَقَدْتُ الصَّوتَ مِنهُم وأُطفِئَتْ

أتى به شاهدا على ما ذكره من أنّهم جمعوا (النار) في القليل على : (أَنؤُر).

فإن قيل : لا حُجّة له في ذلك؛ لأنّه يحتمل أن يكون مراده أَنؤُر قومها الذين يَكفلونها، فيكون للقلّة كما ذكر، ويحتمل أن يكون أراد نور الحيّ، فيكون للكثرة.

---

(١) في الأصل (ينغض).

(٢) الآية الأولى من سورة الإسراء.

(٣) ينظر : المصباح (١٤٧/ ب).

(٤) ينظر : المصباح (١٤٧/ ب) برواية (ساعة لا ساعة). و قال ابن يسعون " وفسّر [أي الأصمعيّ] الساعة الأولى بالمشقة".

(٥) التكملة (٤١٣).

(٦) في الأصل (عمرو) تحريف.

(٧) البيت – كما قال المؤلف – لعمر بن أبي ربيعة، وهو في : ديوانه (٩٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٤)، والمصباح (١٤٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٢).

فالجواب : أنّ صيغة (أَفعُل) بابها أن تُستعمل للقلّة،ولا تُستعمل للكثرة إلّا مُخرَجَةً عن بابها، وذلك قليلٌ فيها، وإذا أمكن حمل اللفظ على قياسه كان أولى.

لُغَتُه: أَطفأتَ النّارَ: أذهبتَ لهبَها. والمصابيح: السُّرُج. و(شُبَّت): أُوقِدت، وشَبَّت -بفتح الشين- تَشُبّ: غَلَت وقَويت عن اللحيانيّ[1]، وأبي عمرو[2]، ولا يقال: شابّة لكن مَشبوبة في الوجهينِ. والعِشاء: أوّل الظلام، وقيل: من صلاة المغرب إلى العَتَمَة.

مَعْناه : يقول : لمّا نام من قومها مَن كان يَسمُر، وفُقِدت الأصوات، و أُطفِئت المصابيحُ والأنؤر تَرَفَّق في الوصول إليها، وما بعده يُبيِّنه.

عَرَبِيَّتُه: (أَنؤُر): يُهمز ولا يُهمز، والأصل الواو، وإنّما هُمِز استثقالا للواو المضمومة ضمّة لازمة، مع أنّه لا يُمكن تخفيفها بالإسكان؛/ لسكون ما قبلها، ألا ترى أنّك لا تَقولُ في جمع (سِوار) : (سُوُر) في فصيح الكلام؛ لإمكان تخفيفها بالإسكان، فيقال: (سُور)،وزعم الفرّاء[3] أنّ العرب لا تَكاد تترُك همزة (أَنؤُر).

١١٦/ب

وبعده[4]:

وغابَ قُمَيرٌ كُنتُ أَهوى غُيوبَهُ ... ورَوَّحَ رُعيانٌ ونَوَّمَ سُمَّرُ

ونفَّضتُ عنّي النومَ أَقبلَتُ مِشية الـ ... ـحُبابِ ورُكني خيفةَ القومِ أَزوَرُ

---

(١) ينظر : النبات لأبي حنيفة (١٤٠)، والمصباح (١٤٧/ ب).

(٢) يريد أبا عمرو بن العلاء. نص على ذلك أبو حنيفة في كتاب النبات له (١٤٠).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكاه عنه ابن يسعون في المصباح (١٤٧/ ب).

(٤) ينظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة (٩٦)، والمصباح (١٤٨/ أ).

وروى المبرّد[1]: (ونَفّضتُ عنّي العين)، يريد الحُرّاس. وروى[2]: (أرجو غُيُوبَه) مكان (أهوى غُيُوبَه).

٢٤٩- وأَنْشَد فيه أيضا[3]:

شَهِدتُ ودَعوانا أُمَيمَةَ أنّنا   بَنو الحَربِ نَصلاها إذا شُبَّ نُورُها[4]

البيت -فيما زعم ابن يسعون[5]- لحاتم بن عبد الله الطائيّ، وإليه نسبه الفرّاء في كتاب " الجمع والإفراد "[6]، وذكر الصِّقِلي أنّه لِعَديٍّ ابنه.

أتى به شاهدا على أنّهم جمعوا (نارا) على (نُور) في الكثير، كـ(أَسَد) و(أُسْد)، ألا ترى أنّه لم يُرد أنّهم صَلُوا (أَنؤُر) حروبٍ قليلةٍ، بل مُرادُه تكثير مباشرتهم الحروب، والاصطلاء بنيرانها، ولذلك [دعاهم][7] إلى الحرب إشعارا بكثرة ممارستهم لها؛ لأنّ مَن لَزِمَ الشيء نُسب إليه، قالت أُمّ تأبّط شرا تَندبُ ابنها[8]:" وا ابناه، وا ابن الليل "، وفي الحديث[9] " لا يدخل الجنة ابنُ زِنًى ".

لُغَتُه: (شَهِدت)، أي: شاهدت وحضرت. والدعوى: الدعاء، قال ابن النّكث[10]:

وَلَّتْ وَدَعواها كَثيرٌ صَخَبُهْ

---

(١) ينظر: الكامل (٢/ ٧٩٦).

(٢) ينظر: الكامل (٢/ ٧٩٦)، وهي أيضا رواية الأصفهاني في: الأغاني (١/ ١٥٥).

(٣) التكملة (٤١٣).

(٤) البيت لحاتم الطائي في: ديوانه (٦٤)، وينسب -كما ذكر المؤلف- لابنه عدي، وهو في: النوادر في اللغة (٣٥١)، وإيضاح الشعر (٢٧٧)، والمصباح (١٤٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٣).

(٥) ينظر: المصباح (١٤٨/ أ).

(٦) من كتبه المفقودة فيما أعلم.

(٧) ما بين القوسين مطموس بعض أحرفه في الأصل.

(٨) ينظر: إصلاح المنطق (٩٢).

(٩) ينظر: سنن النسائي (٣/ ١٧٥)، ومسند الإمام أحمد (٢/ ٢٠٣) برواية " لا يدخل الجنة عاقّ، ولا منّان، ولا ولد زِنية".

(١٠) سبق تخريجه عنه ص (٦٨).

فذكّر على معنى الدعاء. وصَلى النار: قاسى حَرَّها، وكذلك الأمر الشديد. و(أُمَيمَة) - فيما زعم أبو محمد السيرافيّ [1] في " شرح أبيات الإيضاح "-: هي بنت الخَصْف بن حرمِز بن أَخزَم بن أبي أَخزَم، وقيل: بل تصغير: (أُمّ)، ووقع في بعض نسخ "الإيضاح" (أُمَيَّة) [2] -بياء مشدّدة-، والرواية الأولى هي الثابتة في " التذكرة " بخطّ القطينيّ [3]، وهي الأشهر، ولا تبعد الرواية الثانية عن الصواب فإنّ (أُميّة) بطنٌ من طيىء، وهو أُميّة بن عديّ بن كنانة بن مالك بن نابل بن سودان، وهو نَبهان بن عمرو بن الغَوث بن طيّىء، وأميّة -أيضا- اسم جدَّة له عُليا، وهي أُميّة بنت عبد الله بن الدُّول بن حَنيفةَ بن لُجَيم، وهي زوجة معاوية بن جَرول بن ثُعَل الطائيّ.

وحاتم من بني عديّ بن أَخزَم / بن أبي أَخزَم هرومة بن ربيعة بن جَرول بن ثُعَل، وسمّي هرومة؛ لأنّه أشنج أو شنج [4]. وشَبّ: أوقد. ١١٧/أ

مَعْناه: وصف نفسه وقومه بأنّهم يُقيمون مكافحة الأعداء مُقام الاعتزاء، كأنّه قال: شَهِدتُ ودعوانا أنّنا بنو الحرب نَصلاها يا أُميمَة، وَوَجهُ ذكر النساء في مقامات الحروب إشعارُ النفس بما في الأقدام من الكَرَم لصيانة المحرم، قال أبو ناجية الجرميّ [5]:

ألا ليت هندا - غير ألّا أَشُقّها - رَأتني وسعدا حين غابَ الطلائعُ

وقد يجوز أن يكون ذكره لـ (أُميمَة) على جهة الاعتزاء؛ لأنّهم كثيرا ما يعتزّون إلى الأمهات المُنجبات، ويفتخرون بذلك كفخر الخُندُفيين بخُندُفَ [6]، كأنّه قال: شَهِدتُ

---

(١) ينظر: المصباح (١٤٨/ ب). وفيه: " شرح أبيات الألفاظ " لا " شرح أبيات الإيضاح ".

(٢) هي رواية القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٧).

(٣) ينظر: المصباح (١٤٨/ أ).

(٤) " رجل شنج وأشنج: متشنج الجلد واليد " المحكم (٧/ ١٧٨).

(٥) هو الملقب بـ " مُعوِّد الفتيان "؛ " لأنّه ضرب مُصَدِّقا كان أنفذه نجدة الخارجي على اليمامة فخرَّق بناجية، فضربه بالسيف حتى قتله ". المؤتلف والمختلف (٢٤٧ - ٢٤٨)، وقوله هذا في: المصباح (١٤٨/ ب).

(٦) نحو قول العجاج * فخندف هامة هذا العالَمِ *. ديوانه (١/ ٤٦٢).

ودعوانا أُمَيمَة – أي قول أُمَيمَة – لأنّنا صلاة الحرب المعروفون بممارستها. ويكون الاعتزاء في رواية مَن روى (أُمَيّة) إمّا إلى الرجل الذي تقدّم ذكره،جعلوه كالشِّعار لهم، كما قال كثير بن عمرو الشهابيّ[1] من كندة:

شِعارهم في الحرب دَعوة ُكندةٍ إذا حان من ورد المَنيّة مَشربُه

وإمّا إلى الجَدّة – العُليا التي تقدّم ذكرها أيضا.

عَرَبِيّتُه: (دعوانا) مبتدأ، و(أنّ) وصلتها خبره، والجملة في موضع الحال، و(أُمَيمَة) منادى مُعترَضٌ به بين المبتدأ وخبره، ويجوز أن يُجعل المنادى في موضع نصب بالمصدر، ويُجعل الخبر محذوفا، وتكون (أنّ) وصلتها في موضع نصب على المفعول له، كأنّه قال: ودعوانا – يا أُمَيمَة – مُعلنة؛ لأنّنا صُلاة الحرب المعروفون بها، ويجوز في هذا الوجه كسر (أنّ) على الاستئناف.

وقد رُوي ذلك عن أبي زيد[2]، والفتح رواية أبي حاتم[3] عن الأصمعيّ. ويجوز – أيضا– أن تُجعل (أُمَيمَة) خبرا لـ(دعوانا) كأنّه قال: ودعوانا قول أُمَيمَة، وتكون الجملة في / موضع الحال.

١١٧/ب

وأجاز أبو عليّ[4] أن يكون (دعوانا) مفعولا معه، و(أُمَيمَة) مناداة، وجملة النداء في موضع نصب بالمصدر، أي: شهدتُ مع دعائنا أُمَيمَة.

وأجاز[5] – أيضا – أن تُجعَل الواو من قوله (ودعوانا) كالتي في قولهم: كُلُّ شاةٍ ودرهمٌ، أي بدرهمٍ، فيكون المعنى: شَهِدتُ بدعوانا، أي: بما نَنتمي إليه، فموضع (ودعوانا) على هذا نصب على الحال، كما تقول: شَهِدتُ بسلاحي، وساغ –عنده– أن

---

(١) لم أجد له ترجمة، وقوله هذا في: المصباح (١٤٨/ ب).

(٢) ينظر: النوادر في اللغة (٣٥١).

(٣) تنظر: هذه الحكاية في: النوادر في اللغة (٣٥٢)، و المصباح (١٤٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٧).

(٤) ينظر: إيضاح الشعر (٢٧٧).

(٥) إيضاح الشعر (٢٧٨).

ينوب حرف العطف والمعطوف مناب الحال، كما ساغت نيابتهما مناب الخبر؛ لأنّ الحال خبر من الإخبار.

وقبله[1]:

فلا وأبيكَ ما يَظَلُّ ابنُ جارتي ... يَطَوفُ حوالي قِدْرنا لا يَطُورُها

وما تَشتكيني[2] جارتي غيرَ أنّني ... إذا غاب عنها بَعلُها لا أَزُورُها

سَيبلُغُها خيري ويَرجعُ بَعلُها ... إليها ولم تُقصَر عليّ سُتُورُها

وخيلٍ تَعادى بالطِّعانِ شَهدتُها ... ولو لم أكن فيها لَساءَ عَذيرُها

وعَرْجَلةٍ شُعْثِ الرُّؤوس كأنّهُمْ ... بَنُو الجِنِّ لم تُطبخ بِقدرٍ جُزُورُها

وبعده[3]:

على مُهرَةٍ كَبداءَ جَرداءَ ضامرٍ ... أمينٍ شَظاها مُطمَئنٍّ نُسُورُها

قوله (بِقدرٍ جُزُورُها) يقول: هُم مُشاة لا قدر معهم. والكَبداء: العظيمة الوسط. و(مُطمَئنٍّ نُسُورُها)، أي: لا تُبالي ما رَكِبَت بحوافرها؛ لأنّها صلبة. والنَّسر: الناتئ وسط الحافر.

٢٥٠- وأَنْشَد فيه أيضا[4]:

كأنّ مَتْنَيهِ مِنَ النَّفِيِّ[5]

مَواقِعُ الطَّيرِ على الصُّفِيِّ

---

(١) ينظر: ديوان حاتم الطائي (٦٣)، و النوادر في اللغة (٣٥١).

(٢) في الأصل (ذلي) تحريف، والإثبات من: ديوان حاتم الطائي (٦٣)، و النوادر في اللغة (٣٥١).

(٣) ينظر: ديوان حاتم الطائي (٦٣)، و النوادر في اللغة (٣٥١).

(٤) التكملة (٤١٥).

(٥) البيتانِ نسبا – لأبي نُخيلة السعدي، ولم أجدهما في شعره المجموع، ونسبهما ابن دريد في الجمهرة (٣/ ١٣٥) للأخيل الطائي، وهما في: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٨٣) و(٦/ ٢٦٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٥٠)، والمصباح (١٤٩/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٦٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٤).

هما لأبي نُخيلة السعديّ[1]، أتى به مُستشهدا على ما قدّمه من أنّ (الصَّفا) يُجمع (صُفيًا) في الكثير.

١١٨/أ

وزعم الفرّاء والسيرافيّ[2] وغيرهما أنّ (الصُّفِيّ) جمع (صَفاة)، وكذلك (دُوِيّ) و(قُنِيّ) عندهم / جمع (دَواة) و(قَناة).

والصحيح ما ذهب إليه أبو عليّ؛ لأنّ (فُعُولا) قد ثبت جمعا لـ(فَعَل) في الكثير نحو: (قُفِيّ) و(عُصِيّ)، ولم يثبت جمعا لـ(فَعَلَة). فأمّا (دُوِيّ) و(قُنِيّ) فلا حجّة فيهما؛ لإمكان أن يكونا جمع (قَنًى) و(دَوًى) اللذينِ هما جمع (قَناة) و(دَواة).

لُغَتُه: المَتن: الظهر، وثنّى؛ لأنّه أراد جانبيه. و(النَّفِيّ): الساقط على ظهر الساقي للإبل أو المُستقي من الماء المتطاير عن الرِّشاء، و(النَّفِيّ) - أيضا - : ما تَنفيه مشافر الإبل من الماء. والمواقع: جمع موقعة، وهي الموضع الذي تُلقي عليه الطير ذَرْقَها في وجه الجبل، قال ابن دريد[3]: " أصل الموقع الأثر، ولذلك سمّيت مَوقعة الطير، لما فيها من أَثَر ذَرْقه ". والصفاة: الحجر الصَّلد الضخم الذي لا يُنبت شيئا.

مَعْناه: شبّه ما وقع على مَتنيّ الساقي من النَّفِيّ بعد ما جَفّ وابيضّ؛ لكون الماء مِلحا بالمواضع التي تُلقي عليها الطير ذَرقَها، وخصّ الصَّفا، وإن كانت الطير قد تقع على غير ذلك إشارة إلى شدّة ظهر الساقي وامّلاسه[4].

عَرَبِيَّتُه: (النَّفِيّ) : (فَعيل) بمعنى (مفعول)؛ لأنّ الدَّلو ينفيه ، وقد يكون -أيضا- بمعنى فاعل؛ لأنّه ينتفي ويتطاير عن متنيّ الساقي أو المُستقي ، يقال: حالَ

---

(١) سبقت ترجمته ص (٢٥٠).

(٢) زعمهما هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاتهما، وقد حكاه عنهما ابن يسعون في : المصباح (١٤٩/ ب).

(٣) الجمهرة (٣/ ١٣٥) بتصرف.

(٤) ينظر : المصباح (١٤٩/ ب).

لونُكَ، ونَفى شعرُك، أي: ذهبَ[1].

وزعم الصِّقِلي[2] أنّ الصواب: (كأنّ مَتْنِي)، قال: " ويشهد لذلك البيت الثالث، وهو[3]:

مِن طُولِ إشرافي على الطَّوِيِّ ".

والصحيح: (كأنّ مَتنيه)، كما ثبت في " الإيضاح "، وفي غير موضع من كُتُب الفرّاء؛ لقوله قبلُ[4]:

سَقى السُّقاةُ وسَقى سُلَّمِيُّ
أَسودُ جَعْدٌ قَطَطٌ نُوبِيُّ

هكذا أنشدها الأربعة أبو عمرو في كتاب " الحروف "[5] له على الإقواء[6]، ويَجوز أن تُنشد بالإسكان كراهية الإقواء،/ على أنّ الإقواء غيرُ مَنكورٍ عند العلماء، والبيت الذي استشهد به الصِّقِلي ثبت في بعض نسخ " نوادر أبي عليّ الهجريّ[7] ": ١١٨/ب

و طُولِ إشرافٍ على الرَّكيِّ

أنشده ثانيا لقوله:

كأنّ مَتنَيهِ من النَّفِيِّ

وهي الرواية الصحيحة فيه.

---

(١) ينظر: لسان العرب (نفي) (١٤/ ٣٤٧).

(٢) ينظر: المصباح (١٥٠/ أ).

(٣) ينظر: الجمهرة (٣/ ١٣٥).

(٤) ينظر: الجيم (٣/ ٢٩٥)، والمصباح (١٤٩/ ب).

(٥) ينظر: الجيم (٣/ ٢٩٥).

(٦) الإقواء: اختلاف حركات الروي في القصيدة. ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي (١٦٠).

(٧) ينظر: التعليقات والنوادر (١/ ٢٠٢).

باب فَعِل

٢٥١- أنْشَد فيه مُكرّرا[١]:

ومِعًى جِياعا[٢]

وهو من عجز بيت للقَطاميّ، أتى به مُبيّنا أنّه من وضع المفرد مَوضع الجمع، وليس جمعا لـ(مِعًى) على لفظه، كما قالوا في جمع (الفُلك) : (فُلْك) على لفظه، إذ لو كان جمعا لـ(مِعًى) لجاز أن يقع مَوقع (أَمعاء) في فصيح الكلام، وقد تقدّم الكلام عليه مُستوفى في "باب المقصور والممدود"، فأغنى ذلك عن إعادته.

٢٥٢- وأنْشَد فيه أيضا[٣]:

كأنّ وَحى الصِّردانِ في جَوفِ ضالةٍ   تَلَهْجُمُ لَحيَيهِ إذا ما تَلَهجَما[٤]

البيت لِحُميد بن ثَور الهلاليّ، أتى به شاهدا على أنّ (الصِّردان) جمع (صُرَد) في القليل والكثير، إذ لم يجمعوه على غير ذلك من أبنية الجموع.

لُغَتُه: الوَحى: الصَّوت الخفيّ، قال أبو زيد[٥]: "يكون في الناس وغيرهم"، وخصّ به ابن الأعرابيّ[٦] صوتَ الطائر. والصُّرَد: طائر فوق العصفور. والضّال من السِّدر: ما كان على غير نَهَر، والواحد منه : ضالة. والتَّلَهجُم: التَّحَرُّك، وقال بعضهم: "هو تردّد الصوت في الحلق"، وقال ج[٧]: "هو الوَلُوع"، وأنشد البيت. واللَّحيانِ: العَظمانِ اللذانِ فيهما الأسنان، وهما حائطا الفم.

---

(١) التكملة (٤١٧).

(٢) جزء من عجز بيت سبق ذكره وتخريجه ص (٢١)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١٥٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٥).

(٣) التكملة (٤١٨).

(٤) البيت - كما قال المؤلف - لحميد بن ثور، وهو في: ديوانه (١٤)، والمحكم (لهجم)(٤/ ٣٤١) و، والمصباح (١٥٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٦) وقد جاء في الأصل (تلهما) بإسقاط الجيم.

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (وحى) (٤/ ٢٨). والمصباح (١٥٠/ أ).

(٦) ينظر: المحكم (وحى) (٤/ ٢٨)، والمصباح (١٥٠/ أ).

(٧) (ج) رمز للجوهري، ينظر: الصحاح (٥/ ٢٠٣٧).

مَعْناه: شبّه صوت صِردانٍ في ضالةٍ بصريف أنياب هذا / البعير عند تحريكه لَحيَيهِ(1). ١١٩/أ

عَرَبِيَّتُه: قوله (تَلَهجُمُ لَحيَيهِ) أراد: صوتَ تَلَهجُمِ لَحيَيهِ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مُقامه، والألف من قوله (تَلَهجَما) ضمير الاثنينِ؛ لأنّهما اللّحيانِ، أي: تَحَرُّكُ لحييه إذا ما تحرّكا، وسدّت مَسدّ الوصل(2)؛ لأنّ الرَّويّ إنّما هو الميم.

وقد يمكن أن يكون وصلا، لا ضمير اثنينِ، ويكون معنى قوله (تَلَهجَم): ردّد صوته في حلقه، فيكون الفاعل - إذ ذاك - ضمير البعير المتقدّم الذكر، وكأنّه قال: تَحَرُّكُ لحييه إذا ما ردّد صوته في حلقه، أو إذا ما أُولع. وروى يعقوب(3): (إذا ما تَرَنَّما).

وقبله(4):

رَعى القَسوَرَ الحَوليّ مِن حرك أَشْمُسٍ	ومِن بَطنِ سَقمانَ الدُّعاعَ المُدَيَّما
فَجِئنَ به غَوجَ المِلاطينِ لم يكن	جِداجَ الرِّعاءِ ذا عَثانينَ مُسنِما
تَراهُ إذا استَدبَرتَهُ مُدمَجَ القَرا	وفَعما إذا أَقبَلتَه العينَ سَلجما
بِغَيرِ حَيا جاءَت به أَرحَبيَّةٌ	أَطالَ بها عامَ النِّتاجِ وأَعظَما
فقامَت إليه خِدلَةُ الساقِ أشخَصَت	له بالخلا كَفًا خَصيبا ومِعْصَما
فألقى بِلَحييه ولانَت برأسِه	زِماما كشيطانِ الحماطَةِ مُحكَما
فلمّا أناخَته إلى جَنبِ خِدرِها	عَجا شِدقَه أو هَمَّ أن يَتزَغَّما

ثمّ البيت.

(1) في الأصل، (لحيته) وكذا في أكثر مواضعه الآتية، تحريف.

(2) الوصل: هو الهاء أو أحد أحرف المد الواقعة بعد الروي. ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي (١٥١).

(3) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته وهو محكي عنه في: المصباح (١٥٠/ أ).

(4) ينظر: ديوان حميد بن ثور (١٢ - ١٣).

٢٥٣- وأَنْشَد فيه أيضا[١]:

وأزورَ يَمطُو في بلادٍ بعيدةٍ   تَعاوى به ذُؤبانُه وثَعالِبُه[٢]

البيت لذي الرُّمَّة، أتى به شاهدا على أنّ (ذِئبا) يُجمع على (ذُؤبان)، قال الفرّاء[٣] وغيره : " أكثر العرب على ترك همز (ذئب)، فإذا قالوا: (ذُؤبان) رجعوا إلى الهمز الذي هو الأصل ".وحكى أبو عليّ الدينوريّ[٤] أنّه يقال - أيضا - / في جمعه :(ذئبان) كـ(قِنو) و(قِنوان). ١١٩/ب

لُغَتُه: الأزور: طريق مُعْوَجّ. و (يَمطو): يَمتدّ؛ لبعده. والعُواء: صوت الكلاب والذئاب؛ لأنّ الذئب كلب البَرّ - فيما زعم صاحب " العين "[٥] - يقال: عوى الكلب والذئب إذا لَوَيا خَطمَهما[٦]، ثمّ صوّتا، وقيل: مَدّا صوتهما، ولم يُفصحا، قال الشاعر[٧]:

جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَل

وأنشد أبو الجرّاح[٨]:

ومنهلٍ طامسةٍ أعلامُهُ

يَعوي بها الذئبُ ويَزقو هامُهُ

والثعالب : جمع ثعلب، ولا يقع إلّا على الذكَر، والأنثى تُدعى الثُّرْمُلَة. ويروى[٩]: (يَمطو في بلادٍ عريضةٍ)، والعريضة: الواسعة.

---

(١) التكملة (٤١٩).

(٢) البيت كما قال المؤلف - لذي الرمة، وهو في : ديوانه (٢/ ٨٤٨)، والحجة للقراء السبعة(٤/ ٤٠٩)، والمصباح (١٥٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٧).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٥٠/ أ).

(٤) ينظر : المصباح (١٥٠/ أ).

(٥) ينظر : العين (٢/ ٢٧٠).

(٦) جاء في المحكم (خطم) (٥/ ٧٩) " الخطم من كل دابة مقدم أنفها وفمها ".

(٧) عجز بيت للنابغة الذبياني، صدره * جزى الله عبسا في المواطن كلّها *، وهو في : ديوانه (١٩١).

(٨) لم أتمكن من معرفة قائلهما، وهما في : الحيوان (١/ ٣٧٨)، و (٢/ ٣٠٠).

(٩) هي رواية ديوان ذي الرمة (٢/ ٨٤٨).وقد سبقت ترجمة أبي الجراح (٣٣٦) .

مَعْناه: قيل: إنّه يُريد أنّ (ذئاب) هذا الطريق و(ثَعالبه) تتداعى بعوائها لئلا تَفتَرِق فتَضِلّ وتَهلك، كما قال النُّميريّ [1]:

ويَعوي بها من خيفةِ الهُلْكِ ذيبُها

وقيل: إنّما أراد أنّها تتعاوى به جوعا؛ لإقفاره وجذوبته، وقيل: بل تتعاوى لتتعاون على الفَتك بسالكه، وهذا المعنى الأخير أولى؛ لقوله بعد [2]:

إلى كُلّ ديّارٍ تعرَّفنَ شخصهُ البيت.

وقد يُمكن أن يكون كنّى بالذؤبانِ عن العرب الخبثاء، وبالثعالب عن أهل المكر والدهاء، وجعل تداعيهم للتعاون على الفتك بكلّ ديّار يَمرُّ بهذه الطريق الزوراء تعاويا مجازيّا.

عَرَبيَّتُه: (ذُؤبانه وثعالبه) مثل قوله [3]:

فعَلَفتُها تِبناً وماءً بارِدا

وأمثاله؛ لأنّ (العُواء) لا يكون للثعالب، بل يُقال لصوتها: (الضُّباح)، فَمن أجاز هنالك العطف حملا على المعنى أجازه هنا،/ ومَن تَكلّف هنالك إضمار فِعْل تكلّفه هنا، وقد تقدّم تبيين الصحيح من المذهبين [4]. ١٢٠/أ

وقبلهما [5]:

فرُبَّ امرئٍ طاطٍ عن الحقِّ طامِحٍ بعينيه ممّا عَوّدَتهُ أَقارِبُه

---

(١) عجز بيت، صدره * يُضِلّ القطا الكدري فيها بُيُوضَه *، وهو في: التعليقات والنوادر (١/ ١٥٨)، والمصباح (١٥٠/ ب)، والخزانة (٩/ ٢٠٣).

(٢) صدر بيت لذي الرمة، عجزه * من القفر حتّى تقشعِرَّ ذوائبُه *، وهو في: ديوانه (٢/ ٨٤٩).

(٣) صدر بيت نسبه الفراء في معاني القرآن مرة (١/ ١٤) لبعض بني أسد، ومرة (٣/ ١٢٤) لبعض بني دبير، وعجزه * حتّى شَتَت همّالةً عيناها * وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤٣١)، والإنصاف (٢/ ٦١٢)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٤٥٣).

(٤) كلامه المشار إليه من الجزء المفقود. و في: شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٤٥٣) أن الصحيح العطف.

(٥) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ٨٤٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٥).

رَكَبتُ به عَوصاء كُلِّ كَريهَةٍ وزَوراءَ حتّى يَعرفُ الضَّيمَ جانبُه

وبعدهما[1]:

تَعَسَّفتُه أَسري على كُورِ نِضوَةٍ تُعاطي زِمامي تارة وتُجاذبُه

٢٥٤- وأَنْشَد فيه أيضا[2]:

وَلّى وصُرِّعنَ من حيثُ اِلتَبَسنَ به مُجَرَّحاتٌ بأَجراحٍ ومَقتُولُ[3]

البيت لعَبْدَة بن الطبيب: يزيد بن عمرو التميميّ[4]، أتى به مُبيّنا أنّ قولهم: (أَجراح) في جمع (جُرح) من قبيل ما اختصّ به الشعر من الضرائر؛ لأنّ سيبويه[5] زعم أنّهم لا يقولون (أَجراح)، ومثل ذلك قول عمرو بن قَمِيئَة[6]:

فآبوا و أُبنا كُلُّنا بِمَضيضَةٍ مُهَمَّلَةٍ أَجراحُنا وجُرُوحُها

ويروى بيت عَبدَة في " الأصمعيّات "[7] كرواية أبي عليّ، وروى فيها - أيضا - (بأَحراج) قال: وهو جمع حَرَج، أي:بِمَضيقٍ من الأمر عليهنّ، فلا يكون فيه حُجّة على هذه الرواية.

لُغَتُه: (اِلتَبَسنَ): اختَلَطنَ. و(مُجَرّحات)، أي: قد أكثر فيهنّ الجِراح، وروى أبو حاتم[8]:(مُخَرّجات)، وقال:" التخريج لونانِ سواد وبياض، وغير ذلك من

---

(١) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ٨٤٨)، والمصباح (١٥٠/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٧).

(٢) التكملة (٤٢٠).

(٣) البيت كما قال المؤلف- لعبدة بن الطبيب، وهو في: شعره (٧٠)، و النوادر في اللغة(١٥٦)، والمصباح (١٥١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥١٨). ويروى (بأحراج) ولا شاهد على هذه الرواية، كما سيأتي من كلام المؤلف.

(٤) شاعر مخضرم، شهد قتال الفرس مع المثنى بن حارثة، والنعمان بن مقرن، توفي سنة ٢٥ هـ.
تنظر ترجمته في : كتاب الاختيارين (٧٩)، واللآلي (١/ ٦٩)، والأعلام (٤/ ١٧٢).

(٥) ينظر : الكتاب (٣/ ٥٧٦).

(٦) شاعر جاهلي مقدم.تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (١/ ٣٦٤)، والخزانة (٤/ ٤١٢)، والأعلام (٥/ ٨٣).
وينظر قوله هذا في : ديوانه (٣٧)،والمصباح (١٥١/ أ).

(٧) ينظر : المفضليات (١٤٠). وهذا يُظهر الاختلاط بين الأصمعيات والمفضليات.

(٨) ينظر : النوادر في اللغة (١٥٧).

الألوان"، ورُوي[1] - أيضا -: (مُضَرَّجات): أي مُصَبَّغات بالدم، يقال: ثوبٌ مُضَرّج، أي: مُشَقّق[2].

مَعْناه: شبّه ناقته لشدّة[3] وَجدِه بهذا الثور الذي ولّى وقد صَرع[4] الكلاب، فمنهُنّ مجرّحات، ومنهُنّ مقتول.

عَرَبِيَّتُه: قال أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش[5]: "كان الأجود في العربية أن تُنصب على الحال، فيقول: (مُجَرّحاتٍ[6] بأنيابٍ ومَقتولا)، إلّا أنّه استأنف، كأنّه قال: منها كذا".

/ و[قبله][7]: ١٢٠/ب

باكَرَهُ قانصٌ يَسعى بِأَكلُبِهِ كأنّـه من صِـلاءِ[8] الشَّمس مَملُولُ

أَشـلى ضَـواريَ أَشـباها مُغَرَّثـةً[9] فليس منها إذا أُمكِنَّ تَهليلُ

يَتبَعنَ أَشعَثَ كالسِّرحانِ مُنصَلِتا لَهُ عليهنّ قِيدَ الرُّمحِ تَمهيلُ

حتى إذا مَضَّ طَعنا في جواشِنِها ورَوقُهُ من دَمِ الأَجوافِ مَعلُولُ

ثمّ البيت.

وبعده[10]:

(١) هي رواية: المفضليات (١٤٠)

(٢) في المصباح (١٥١/ أ): " ويروى (مضرجات)، أي: مصبغات بالدم، وأصل التضريج التشقيق، وثوب مضرج : مشقق".

(٣) في الأصل (شدة) بإسقاط اللام.

(٤) في الأصل (صرح) تحريف.

(٥) قوله هذا لم أجد في كتابه " الاختيارين" المطبوع رغم أنه شرح البيت، وهو محكي عنه في : المصباح (١٥١/ أ).

(٦) في الأصل (مخرجات) بالخاء. تحريف

(٧) ما بين القوسين سقط من الأصل. وينظر : شعر عبدة بن الطبيب (٦٦-٦٩)، والمفضليات (١٣٨-١٤٠).

(٨) في الأصل (ضلاء) بالضاد.،تصحيف.

(٩) في الأصل (مقرثة) بالقاق، تحريف.

(١٠) ينظر : شعر عبدة بن الطبيب (٧٠)، والمفضليات (١٤٠).

كأنّه بعد ما جَدَّ النَّجاءُ به   سيفٌ جلا مَتنَهُ الأصناعُ مَصقُولُ
مُستَقبِلَ الرِّيحِ يَهفُو وهو مُبتَرِكٌ   لِسانُهُ في شِمالِ الشِّدقِ مَعدُولُ

باب جمع ما لحقته تاء التأنيث من الأبنية التي على ثلاثة أحرف

٢٥٥- أَنْشَدَ أبو عليّ في الباب[١]:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدنَ أَحشاءَ قلبِهِ   خُفُوقا ورَفْضاتُ الهَوى في المَفاصلِ[٢]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على أنّه قد يجوز في جمع الاسم الذي على وزن (فَعْلة) بالألف والتاء بقاءُ العين على سكونها ضرورة، وأمّا في الكلام فلا بدّ من تحريكها بالفتح إتباعا للفاء[٣]؛ فرقا بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بالتحريك لخفّته، وثقل الصفة، و-أيضا- فإنّ الصفة تُشبه الفعلَ، والفعل لا يُغيّر إذا لحقته علامة جمع، فأُبقيت على الأصل، ولم تُحرّك العين لذلك.

قال أبو الفتح[٤]: "وكان (رَفْضات) أقرب مَأخذا من (ثَمْرات) من قِبَل أنّ (رَفْضة) مصدر، والمصدر قويّ الشبه باسم الفاعل الذي هو صفة، والصفة لا تُحرّك في نحو هذا، ألا ترى أنّ كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه في مواضع كثيرة".

ويَشهد - عندي - بصحّة هذا الذي قاله أبو الفتح أنّ أكثر ما جاء من ذلك في الشعر، إنّما هو مصدر، قال أبو صخر[٥] الهذليّ:

---

(١) التكملة (٤٢٣).

(٢) البيت كما قال المؤلف لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٢/ ١٣٣٧)، والعضديات (٢٧)، والحجة للقراء السبعة (١/ ١٠٥) و(٢/ ٢٦٨)، والمصباح (١٥١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٠)، والخزانة (٨/ ٨٧).

(٣) في الأصل (للعين) تحريف.

(٤) المحتسب (١/ ٥٦) بتصرف.

(٥) جاء في الأصل (وقال أبو صخر) بإقحام الواو، ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٢٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٧).

ولكن يُقِرُّ العينَ والنفسَ أن تَرى بِعُقدَتِهِ فَضْلاتِ زُرقٍ دَواعِبِ

/ وقال المَجنون[1]: ‏١٢١/أ

غَداة أُريدُ القَصدَ ثمّ يَردُّني عن القَصدِ مَيلاتُ الهَوى فأَميلُ

وقال آخر[2]:

ولَكِنّ نَظْراتٍ بعينٍ مَريضةٍ أُلاكَ اللّواتي قد مَثّلنَ بنا مَثلا

وقال آخر[3]:

دَعا دَعوةً كُرزٌ وقد أَحدَقُوا به فَراعَ ودَعواتُ الحَبيبِ تَروعُ

وقال لبيد[4]:

رُحِلنَ لشُقّةٍ ونُصِبنَ نَصبا لِوَغْراتِ الهَواجِرِ والسَّمُومِ

وقال آخر[5]:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دُولاتِها

يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمّاتِها

فتَستَريحُ النَّفسُ من زَفْراتِها

وقال آخر[6]:

وحُمِّلتُ زَفراتِ الضُّحى فأَطَقتُها ومالي بِزَفْرات العَشيِّ يَدانِ

وأنشد الرياشيّ... [7]

---

(١) ديوانه (٢٣٥)، وقد نسب في الحماسة البصرية (٢/ ١٢٥) لريّا العقيلية و ضاحية الهلالية، وهو بلا نسبة في: أمالي القالي (١/ ١٦٣).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: مجالس ثعلب (١/ ٢٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٧)، وضرائر الشعر (٨٦).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله،وهو في: التمام (١٨٠)،وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٧)، وضرائر الشعر (٨٧).

(٤) ديوانه (١٠٢)، وينظر: الحجة للقراء السبعة (١/ ١٠٥)، والمحتسب (١/ ٥٦)، وضرائر الشعر (٨٦).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهي في: معاني القرآن للفراء (٣/ ٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤٠٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٧)، وضرائر الشعر (٨٦).

(٦) البيت لعروة بن حزام، وهو في: ديوانه (١٨)، وينظر: ذيل الأمالي (٣/ ١٥٩)، والمقرب (٤٤٩)، وضرائر الشعر (٨٦).

(٧) سقط إنشاد الرياشي من الأصل، ولم أستطع معرفته، والذي يظهر لي أنه شاهد على إسكان العين من (عبقات) في الشعر بدلالة ذكر المؤلف بعد للمصدر (عبقة) ولم يكن لـ(عبقات) ورود في كلامه قياسا لنظائرها الواردة.

ألا تـرى أنّ (فَـضْلة) و(مَيلَـة)، و(نَظْـرة)، و(دَعْـوة)، و(وَغْـرة) و(زَفْـرة) و(رَفْضة)، و(عَبْقة) مصادر.

ابن الأنباري - أيضا [1]- في "التذكير والتأنيث" له أنّه قد قيل: إنّ إسكان العين في الكلام جائز، أنشد الزجّاجي في " نوادره"[2] لأعرابية :

فاجتَثّ خَيرهما من جنب صاحبه دهـرٌ يَكُـرُّ بِفَرْحـاتٍ وتَرحـاتِ

وقد حكى مثل هذا ابن الأنباريّ في " التذكير والتأنيث "[3] له، وذلك أنّه أنـشد عن ابن الأعرابي[4]:

يا صاحبُ اجتَنبنّ الشّامَ إنّ بها حُمًّى زُعافا وحَصْباتٍ وطاعُونا

ثمّ قـال[5]: "(حَصْبات) جمع (حَصْبَة)، وكـان يجب أن يقـول: (حَصَبات) - بتحريك الصّاد - إلّا أنّه سكّنها لضرورة الشعر".

وزعـم الفـرّاء[6] أنّ (فَعْلـة) - وإن كانـت اسما - يجوز فيهـا بقـاء عينهـا عـلى أصـلها مـن الإسـكان إلّا أنّ فـتح العـين أفـصح ، ولم يجعـل ذلـك مختـصّا بالـشعر، بـل سـوى بـين (فَعْلـة) و(فُعْلـة) في ذلـك، فـدلّت تـسويته بيـنهما عـلى أنّـه يُجيـز (حَقْبـات) بالإسـكان ، كـما يُجوز (ظُلْـمات) بالإسـكان ، إلّا أنّ تحريـك العـين فـيهما أفصح.

---

(١) هكذا في الأصل، ويظهر أن في الكلام سقطا.

(٢) إنشاده هذا لم أجده في أماليه (نوادره) المطبوعة، وقد حكى أيضا المؤلف عنه ذلك في : ضرائر الشعر(٨٦)، والبيت في : عيون الأخبار (٢/ ٣٢١)، والتذييل والتكميل (٢/ ٥٦)غير منسوب .

(٣) ينظر : ص (٤١٨).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : ضرائر الشعر (٨٦).

(٥) المذكر والمؤنث له (٤١٨).

(٦) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

وحكى أبو الفتح[1] عن بعض قيس : (ثلاث ظَبْيات) بالإسكان، وروى[2] - أيضا - عن أبي زيد عنهم: (شَرْية) و(شَرْيات)، وهو الحنظل[3]، قال أبو الفتح[4]: "وهذا أسوغ منه في (رَفْضات) "، وجعل السبب في ذلك ما يلزمه من تَحرّك الياء المتطرفة وانفتاح ما قبلها، وذلك شرط اعلالها[5]، وكأنّ الذي حرّك فقال: (ظَبَيات) رأى أنّ الحركة عارضة فلم [يعتدّ بها. ويبيّن][6] أنّها عارضة ما حكاه قطرب[7] عن يونس من قولهم في (جِرْوَة):(جِرِوات) بفتح الواو.

لُغَتُه : الذِّكَر : جمع ذِكْرَة. والأحشاء -هنا- : النواحي، والجمع تَنبيهٌ على اشتمال الخَفَقانِ على القلب. والخُفُوق: الاضطراب. والرَّفَضات : الكَسَرات، / والحَطَمات، يقال : رَفْضَة، أي : كَسْرَة وحَطْمَة، والمَرّة الواحدة (رَفْضَة). ١٢١/ب
و(المَفاصل): جمع مَفصِل -بفتح الميم وكسر الصاد- وهو كُلُّ مُلتقى عظمينِ.

مَعْناه : يقول : إذا رُمتُ السُّلُوَّ عنها إلى ذلك فذِكْرُها، ورَفَضاتُ هواها في مفاصلي.

عَرَبِيَّته : قوله (أَبت ذِكَرٌ) جواب لـ(إذا) المتقدّمة الذكر في البيت قبله، وهو[8]:

إذا قُلتُ : وَدِّع وَصلَ خَرقاءَ واجتنب زيارتَها تُخلِقْ حِبالَ الوَسائلِ

---

(١) ينظر : المحتسب (١/ ٦٤).

(٢) ينظر : المحتسب (١/ ٦٤) .

(٣) ينظر : الصحاح (شرى) (٦/ ٢٣٩١).

(٤) المحتسب (١/ ٥٦) بتصرف.

(٥) في الأصل (إصلالها) تحريف .

(٦) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٧) ينظر : المحتسب (١/ ٥٨).

(٨) ينظر : ديوان ذي الرمة (٣/ ١٣٣٦)، والمصباح (١٥١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٨-٧٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢١)،.

وبعدهما[1]:

هل الدَّهرُ من خَرقاءَ إلّا كما أرى ... حَنينٌ و تَذرافُ الدّموعِ الهَواملِ ؟

أفي كُلِّ عامٍ رائعُ القلبِ رَوعَةً ... تَشائي النَّوى بعد ائتلافِ الجمائلِ ؟

٢٥٦- وأَنْشَد فيه أيضا[2]:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بالضُّحى ... وأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما[3]

البيت لحسّان بن ثابت، أتى به شاهدا على أنّ الجمع بالألف والتاء[4] قد يُراد به التكثير؛ لأنّه يَصفُ قومَه بكثرة إطعامهم الضيفان؛وذلك لا يتصوّر مع تقليل الجِفان.

فإن قال قائل :لا حُجّة في ذلك؛ لأنّ الاسم المفرد إذا دخلت عليه الألف واللام جاز أن يُراد به الجنس، قال تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[5]، فـ(الإِنْسَان) واقع على الجنس بدليل قوله سبحانه: ﴿ إِلّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[6]، ولو كان واحدا لم يَسُغ استثناء (الَّذِينَ آمَنُوا) منه، فإذا جاز ذلك في المفرد جاز في الجمع القليل، وسَهُل؛ لأنّه أقرب إلى الجنس من المفرد، ألا ترى إلى كَثرة ما جاء في القرآن من إرادة الجنس بجمع السلامة الذي بابه أن يقع على القليل؛ لأجل الألف واللام الجنسيّة، نحو: المؤمنينَ والكافرينَ والمنافقينَ والحافظينَ والذّاكرينَ والقانتاتِ والحافظاتِ والذاكراتِ.

---

(١) ينظر : ديوان ذي الرمة (٣/ ١٣٣٦)، والمصباح (١٥١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٧٨-٧٧٩).

(٢) التكملة (٤٢٤).

(٣) البيت – كما قال المؤلف – لحسان بن ثابت، وهو في : ديوانه (١٣١)، والكتاب (٣/ ٥٧٨)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٢)، والمصباح (١٥١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥١٩)، والخزانة (٨/ ١٠٦).

(٤) في الأصل (بالألف واللام والتاء)، وذلك بإقحام (واللام).

(٥) الآية الأولى من سورة العصر.

(٦) الآية الثانية من سورة العصر.

فالجواب: أنّ الألف واللام في (الجَفَنات) المذكورة في البيت ليست الجنسيّة، وإنّما هي لتعريف العهد، ألا ترى أنّ (الجِفان) كُلَّها ليست لقومه، وإنّما لهم بعضها، وإذا لم تكن الجنسيّة كانت (الجَفَنات) في البيت من قبيل ما وقع من جمع القلّة مَوقع جمع الكثرة.

وتسوية أبي عليّ [1] بين (الجفنات) في البيت، وبين (الغُرُفات) من قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[2] من جهة أنّ (الغُرُفات) لم يُرَد بها عدد قليل، كما أنّ (الجَفَنات) كذلك، وإلّا فوقوع (الغُرُفات) على الكثرة / أحسن من وقوع (الجَفَنات) عليه؛ لأنّ الألف واللام في (الغُرُفات) للجنس، ألا ترى أنّ المعنى: وهم في هذا الجنس من المُبوّآت التي أعد الله لهم آمنون، وليست كذلك (الجَفَنات).

/١٢٢

لُغَتُه: الجَفْنة: أعظم ما تكون من القِصاع. و(الغُرّ): البيض منها، يقال: رجل أغرّ إذا كان أبيض واسع الجبهة والجبين. وقد يريد بـ (الغُرّ): المشهورة. و(يَلمَعنَ): يَبرُقنَ. و(الضُّحى): وقت ارتفاع الشمس وانتشارها. والنَّجْدَة: الشجاعة والشّدّة والمَضاء.

مَعْناه: وصفَ قومَه بالكرم والبأس، فجعل جِفانَهم مملوءة للإطعام، وسُيوفَهم تقطر دما عند الإقدام.

وذكر أبو عليّ في: البصريّات "[3] له أنّ النابغة الذبيانيّ عاب على حسّان استعماله (الجَفَنات) في موضع التكثير، لمّا عاب هو عليه الإقواء في قوله[4]:

---

(١) ينظر: التكملة (٤٢٣)، حيث قال:" وقد يريدون بالألف والتاء الكثير، قال حسان بن ثابت "، وأورد البيت ثم قال: "وقال الله تعالى" وأورد الآية التالية.

(٢) الآية (٣٧) من سورة سبأ.

(٣) قوله هذا لم أجده في البصريات المطبوعة.

(٤) هو صدر بيت للنابغة الذبياني، كما ذكر المؤلف، وعجزه: * عَجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ * وهو في: ديوانه (٨٩)، والخصائص (١/ ٢٤٠)، والأزهية (١١٩).

أَمِن آلِ مَيّةَ رائحٌ أو مُغتدِ

وقيل[1]: " بل كان النابغة تُضرب له قُبّة من أَدَم بسوق عكاظ فتأتيه الشعراء، فتَعرِض عليه أشعارها، فأتاه الأعشى، فكان أوّل مَن أنشده، ثمّ أنشده حسّان بن ثابت قصيدته التي منها[2]:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بالضُّحى   وأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

وَلَدنا بني العَنقاءِ وابني مُحَرِّقٍ   فأَكرِم بنا خالا وأَكرم بنا ابنَما

فقال له: أنت شاعر، ولكنّك أَقلَلتَ[3] جِفانَكَ وسُيُوفَكَ، وفَخَرتَ بمَن وَلدتَ، ولم تَفخر بمَن وَلدَكَ، حكى ذلك الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء.

وذكر ابن داؤد[4] أنّ حسّان لمّا أنشده، قال له : أنت أشعر ممّن أنشدني لولا امرأة – يعني الخنساء– فقال: إليّ تقول هذا، أنا أشعر منك ومن أبيك،قال حين تقول ماذا؟ قال حين أقول: (لنا الجفنات) فذكر البيت، فقال: قف أخطأت في هذا البيت في ثلاثة مواضع: قلتَ: (الغُرّ)، والغُرّة لمعة بياض، ولو قلت: البيض كان أحسن، وقلت: (يَلمَعنَ بالضُّحى)، ولو قلت: الدُّجى كان أحسن، وقلت : (يَقطُرنَ)، والقطر يدلّ على دمٍ قليلٍ، ولو قلت : (يَجرينَ) كان أحسن، وأخاف ألا تُحسن مثل قولي[5]: *فإنّك[6] كالليل* البيت. وذكر أبو...[7] التغلبيّ في " شرح شعر الخنساء ": أنّها هي الآخذة على حسّان جميع ما تقدّم ذكره.

---

(١) ينظر : الشعر والشعراء (١/ ٦١٦)، والخزانة (٨/ ١١٠ – ١١١).

(٢) ينظر : ديوان حسّان (١٣٠-١٣١).

(٣) في الأصل (قلت) تحريف.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) جزء بيت للنابغة الذبياني، تمامه :

فإنك كالليل الذي هو مُدرِكي   وإن خِلتُ أنّ المُنتأى عنكَ واسعُ

وهو في : ديوانه (٣٨).

(٦) في الأصل (فكأنك) تحريف.

(٧) مكان النقط كلمة غير واضحة في الأصل.

١٢٢/ب

وزاد بعضهم في حكاية الخنساء زيادة، وهي / أنّها قالت له: قلت: (يَلمَعنَ)، واللّمع شيء بعد شيء، ولو قلت: (يَشرُقنَ) كان أدوم للبريق، وقلت: (من نَجدة)، ولو كانت (نَجَدات) كان أكثر، وقلت: (دَما)، فجعلت قبيلتك على دمٍ واحد، ثمّ جزّأتَه في أسيافها، ولو قلت (دِماء) كان أكثر، ثمّ قالت: قُم لا أمر لك، أي: يقاس في الشعر.

وهذه الحكاية نقل أبو الفتح[1] عن أبي عليّ أنّه كان يَطعن فيها. و أخلق بذلك أن يكون كما ذكر؛ لأنّ جميع ما تضمَّنه من النقد غير لازم، فقوله (الغُرّ) إنّما أراد به البيض جمع (غرّاء) بمعنى بيضاء، قال الأعشى[2]:

غَرّاءُ فَرعاءُ مَصقولٌ عَوارِضُها ... تَمشي الهُوينا كما يَمشي الوجى الوَجِلُ

وقال النابغة[3]:

غَرّاءُ أَكمَلُ مَن يَمشي على قَدَمٍ ... يوما وأَملحُ مَن حاورتَهُ الكَلِما

ألا ترى أنّه لا يراد بـ(غَرّاء) وصف الممدوحة بأنّ وجهَها فيه لمعةُ بياضٍ دونَ أن يبيضّ كلّه، ويحتمل أن يريد بالغراء: المشهورة.

وقوله: (يَلمَعنَ)؛ لأنّ اللّمعان بِوَضحِها أليق، كما أنّ الإشراق بالنور والنار أخلق، وذلك أنّ ودكها لكثرته يَترجرَج، فيلمع كُلّما تحرّك، وقد يتّصل فيصير إشراقا، [و][4] من ذلك لمعان الوجوه يراد به إشراقها، وقوله: (بالضُّحى) أحسن من أن يُقال بـ(الدُّجى) و أغيا، وذلك أنّها إذا لَمَعَت في ضوء النهار الذي يكتنف الأضواء، وتَخبُو لنوره الأنوار حتّى أنّه يَختفي فيه نورُ بدرِ التّمام، فضوؤها أكثر ضوءا، و-أيضا- فإنّه

---

(١) ينظر: المحتسب (١/ ١٨٧)، و التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٣٣٩).

(٢) ينظر: ديوان أعشى قيس (٥٥).

(٣) ينظر: ديوان النابغة الذبياني (٦٢).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

أشار بذلك إلى تعجيل[1] القرى، وأنّهم يُطعمون بالضُّحى، ولا يَقتصرون على ما وصفهم به قبلُ من الإطعام بالليل حيث قال[2]:

وإنّا لنُقري الضَّيفَ إن جاء طارقا   من الشَّحمِ ما أضحى صَحيحا مُسَلّما

وإنّما يَذكُر غيره ضيافة الليل، فجعل لنفسه مَزيّة.

وقوله (يَقطُرنَ) لا يدلّ -كما زعم- على دمٍ قليلٍ؛ لأنّ القطر عندهم المطر، قال الفرّاء[3]: " القطر المطر "، يقال: قَطَرَتِ السماء، و أَقطَرَت مثل مَطَرَت وأَمطَرَت، ومن ذلك قول حسّان[4]:

لَعِبَ الرياحُ بها وغيّرها   بعدي سَوافي الريحِ والقَطْرِ

ولو حَمَل قوله (يَقطُرنَ) على أن يكون أراد بذلك أنّها لا تقع منها إلّا النقطة بعد النقطة لأمكن، ويكون قد أشار بذلك إلى مظانّها وسرعة خروجها عن الضريبة حتّى أنّها تكاد لا يَعلوها دم، فيكون نحو قول امرئ القيس بن عابس الكِنديّ[5] :

/ وقد أَختَلسُ الضَّربَـ   ـةَ لا يَدمى لها نَصلي   ١٢٣/أ

وأما عَيبُها قوله (نَجدة) و(دما) فبيّن السقوط؛ لأنّهما يَقعانِ على القليل والكثير، وقد قالت هي في رثاء أخيها[6]:

بَكَتِ العينُ دما أن غالَها   فَقْدُ صَخرٍ قالت العينُ: نَعَمْ

---

(١) في الأصل (إلى أن تعجيل) بإقحام (أن).

(٢) ينظر : ديوان حسان (١٢٩)، والمصباح (١٥٢/ أ).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.وينظر : القطر بمعنى المطر في : لسان العرب (قطر) (١١/ ٢١٤) .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في : ديوانه (٧٦)، والإنصاف (٢/ ٦٠٣)، ولم أجده في ديوان حسان.

(٥) شاعر جاهلي، أسلم ولم يرتد مع مَن ارتدّ من كندة. تنظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف (٩)، والوافي بالوفيات (٩/ ٢١٣)، والأعلام (٢/ ١٢). و قد نسب هذا البيت له في : أخبار النحويين البصريين (٤٧)، والكامل (٣/ ١١١٠)، ونسب في : التنبيه والإيضاح (٢/ ٢٧٤) للفِند الزِّمّاني.

(٦) لم أجده في ديوانها المحقق بتحقيقي أنور أبو سويلم، و إبراهيم عوضين.

أَفتَراها أرادت بَكتِ العينُ دما واحدا؟، وقالت في أخرى[1]:

فأَمسَت عَوافٍ قدأُرِيحَتْ ظُهُورُها وكان الحصى يَكسو دَوابرَها دَما

وصفت بذلك خيلا،أفتراها - أيضا - جَعَلَت على دوابرها - أيضا - دما واحدا؟، وقد قالت - أيضا - في رثاء أخيها [2]:

قد عِشتَ فينا وما تُرمى بفاحشةٍ

قيل: أرادت بذلك واحدة دون الفواحش[3] كلّها.

ولم يُرد بقوله (الجَفَنات) و(الأَسياف) العدد القليل فيلزمه ما قال النابغة، بل وضعَ قليلَ الجمع مَوضعَ كثيره كما فعل النابغة في قوله[4] - يمدح بني أسد، ويفتخر بموضعهم من كثرة العَدَد والعُدَد-:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَدراعِهِم فِيهِم ورَهطُ رَبيعةَ بنِ حُذارِ

وقيل: إنّه قلّل الأسياف؛ لأنّ كثرة النّكاية بها مع قلّتها أمدح، فيكون نحو قول الآخر[5]:

إذا نَزلَ الأَضيافُ كان عَذَوَّرا على الحيّ حتّى تَستقلَّ مَراجِلُه

وذلك أن حمل البيت على أن تكون (الأضياف) فيه بلفظ القلّة، ومعناها أمدح؛ لأنّه إذا قرى الأضياف وهم قليلٌ بِمَراجل[6] الحيّ أجمع، فما ظنُّك لو نزل به كثير من الضيفان.

وقوله (وفَخَرت بمَن وَلَدتَ،ولم تَفخَر بمَن وَلَدكَ) إنّما قال ذلك أنّه فخر بابني مُحَرِّق، وهما من لَخم، ولَخم لم تَلِده، وذلك أنّ ابني مُحَرِّق هما: عمرو بن هند مُضَرِّط

---

(١) ينظر : ديوانها (٤١٥) تحقيق إبراهيم عوضين.

(٢) صدر بيت لها، عجزه * حتّى توفّاك ربّ الناس محمودا * وهو في : ديوانها (٣٦٦) تحقيق إبراهيم عوضين.

(٣) في الأصل (الفواش) بإسقاط الحاء المهملة.

(٤) ينظر : ديوان النابغة الذبياني (٥٥)، والمصباح (١٥٢/ أ).

(٥) البيت لزينب الطثرية في : شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٠٤٧)، وأمالي القالي (٢/ ٨٥)، والخصائص (٢/ ١٢٠).

(٦) قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٠٤٨):"المراجل جمع مِرجَل، وهي القدر العظيمة النحاسية ".

الحجارة – ولُقِّب بذلك لشدّة بأسه–وأخوه الأسود ابنا المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عديّ بن مُضر بن ربيعة اللّخميّ، وولادة حسّان لابني مُحرّق من جهة أنّ أُمهما أخت جَذيمَة الأبرش[1]، وهي أزديّة.

ولا عيبَ عليه في افتخاره بمَن ولد؛ لأنّ من شأن العرب أن تفخر بمن وَلِدت من الملوك، بل بأقلّ من الولادة كالتربية / قال حارث[2] بن حِلِّزة في الفخر بالولادة :

١٢٣/ب

وَوَلَدنا عمرو بنَ أُمِّ أُناسٍ   من قَريبٍ لمّا أَتانا الحِباءُ

وقال حاجب بن زُرارة[3] في الفخر بالتربية:

رَبَينا ابنَ ماءِ المُزنِ وابني[4] مُحرِّقٍ   إلى [أن] بَدت منهم لِحًى وشواربُ

وقال الأخطل [5]– يَفخر بمَن وَلد من بعدُ –:

إن تَكُ عبسٌ وَلَدت وَليدا

وَوَلَدت كلبٌ بني يَزيدا

فقد وَلَدنا ماجدا مجَيدا

ثمّ مَرّ في مدحه، يعني عبد الله بن سعيد بن العاصي،أُمّه بنت جُبير بن مُطعِم،وأُمُّها قَيلَةَ[6]، فَخر بأنّه ولده من قِبلَ جدّته لأُمّه، فحسّان أعذر منه؛ لأنّه فخر بملوك أهله، وغيره فخر بمن ليس منه، ومع ذلك فقال: (أكرم بنا خالا)، فما فخر إلّا بنفسه، و لا أراد بذكر الخؤولة إلّا تشريف من ولد بنفسه، ولذلك لم يُقل :(أكرم به ولدا). و–أيضا– فإنّه لم

---

(١) هو جذيمة بن مالك بن فهم الأزدي الأبرش أو الوضاح ، كان من أفضل ملوك العرب رأيا في الجاهلية . تنظر ترجمته في : أسماء المغتالين (٢/ ١٣١) ، والأعلام (٢/ ١١) .

(٢) في الأصل (خالد) تحريف.و ينظر قوله هذا في : شرح القصائد السبع الطوال (٥٠٠).

(٣) هو حاجب بن زرارة بن عُدس التميمي، من سادات العرب في الجاهلية، قيل: إنه أدرك الإسلام وأسلم، تنظر ترجمته في : الإصابة (١/ ٢٧٣)، والأعلام (٢/ ١٥٣). و ينظر قوله هذا في : جمهرة الأمثال (١/ ٢١٢)، والمصباح (١٥٣/ أ). وما بين القوسين سقط من الأصل .

(٤) في الأصل (ابنا) تحريف.

(٥) شعره (٢/ ٥٩٢).

(٦) "هي قيلة بنت عمرو بن الأزرق بن قيس بن النعمان بن معديكرب بن عكب بن كنانة بن تيم " ديوان الأخطل (٢/ ٥٩٢).

يَقصر على ذكر من ولد، بل افتخر بولادة بني العَنقاء، يعني من ولد أبوه العَنقاء، وهو ثعلبة بن عمرو مُزيقيا؛ لأنّ الأوس والخزرج ابنا حارثة بن ثعلبة العنقاء، وحسّان من الخزرج، ولُقِّب ثعلبة العنقاء؛ لطول عنقه، وأنّث لتأنيث لفظ (ثَعلَبَة)،كما قيل [1]:*[و][2]عنترةُ الفَلحاءُ*، وروى الصِّقِلي [3]: (وأبنا مُحَرِّقِ) على أنّه جمع، وأصله (أبناء) فَقَصر، وزعم أنّ المراد بـ(مُحَرِّق) هو الحارث بن عمرو مُزيقيا أخو ثعلبة العنقاء.

وردّ ذلك عليه ابن يسعون[4] بأن قال: الحارث بن عمرو مُزيقيا إنّما هو عمّ الأنصار، فكيف ولدته الأنصار؟.

وهذا لا يلزم؛ لأنّه قد يعني بولده مَن وَلَد جدّه عامرٌ ماءُ السماء أبو العنقاء، وحارث لكن الذي يُبطل ما قاله الصِّقِلي أنّ قولة بعدُ (فأَكرِم بنا خالا) وجه له على تفسيره، فإن صحت روايته، فإنّما يعني بقوله (وأبناء مُحَرِّقٍ) بني المُنذر،وهم عمرو بن هند والأسود، والمنذر، وقابوس قُبّه العروس لُقّب بذلك للبسه،وعلى الرواية الأولى اقتصر على (عمرو) و(الأسود)؛ لشهرتهما، وشدّة بأسهما، وأنّهما - أيضا - قد حَرَّقا بالنار.

عَرَبِيَّتُه: قوله (دما) منتصب على التمييز، وعلامة النصب فيه فتحة الميم، إن قدّرته مَحذوفا، وإن قدّرته غير محذوف مثله في قوله[5]:

/ ولكن على أعقابنا يقطرُ الدَّما ١٢٤/أ

---

(١) جزء من بيت لشريح بن بجير التغلبي، تمامه:

وعنترة الفلحاء جاءَملَّأما كأنّه فِندٌ من عِمايةَ أسودُ

وقد سبق تخريجه (٢٧٩).

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٣) ينظر : المصباح (١٥٣/ أ).

(٤) ينظر : المصباح (١٥٣/ أ)، وفيه "..العنقاء وهو ثعلبة بن عمرو مزيقيا؛لأنّ الأوس والخزرج هما ابنا حارثة بن ثعلبة العنقاء...".

(٥) عجز بيت للحصين بن الحمام المري، وقيل لخالد بن الأعلم، وصدره * فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا *

وهو في : الحجة للقراء السبعة (٢/ ١٧٢، ١٧٩)، والعضديات (٢١٦)، والخزانة (٧/ ٤٩٠).

كانت علامة النصب فيه فتحة مُقدّرة في الألف.

وبعد البيت[1]:

متى ما تَزُرنا من مَعَدٍّ بعُصبةٍ	وغَسّانَ نَمنعْ حَوضنا أن يُهدَّما
بكُلّ فتًى عاري الأشاجعِ لاحَه	طِرادُ الكُماةِ يَرشَحُ المِسكَ والدَّما
إذا اِستَدبَرَتنا الشمسُ دَرَّت مُتُوننا[2]	كأنّ عُرُوقَ الجوفِ يَنضَحنَ عَندما
وَلَدنا بني العَنقاءِ وابنى مُحَرِّقٍ	فَأكرِم بنا خالا وأكرِم بنا ابنَما
أبى جاهُنا عند المُلوكِ ودفُعنا	وقائلُنا المعروفَ ألّا تَكَلَّما
نُسوِّد ذا المالِ القليلِ إذا بَدَت	مُروءَتُه فينا وإن كان مُصرِما

٢٥٧- وأنْشَد [فيه أيضا][3]:

أَبْعَــــدَكُنَّ اللهُ مــــن نِيــــاقِ[4]

إن لم تُنَجِّينَ من الوَثاقِ

هما للقُلاخ سعد بن تميم[5]، أتى بهما مُستشهدا على أنّ العرب تجمع المعتلّ العين من (فَعْلَة) على (فِعال) كالصحيح، فتقول: (ناقة) و(نِياق)، كما تقول: (رَحبة) و(رِحاب).

لُغَتُه: الناقة: الأُنثى من الإبل، وقيل: إنّما تُسمّى بذلك إذا جَذَعت. و (الوَثاق): ما يُشدّ به الشيء من حَبلٍ ونحوه.

---

(١) ينظر: ديوان حسان بن ثابت (١٢٩-١٣٠).

(٢) في الأصل (متونها) تحريف.

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل، والمثبت تبعا لمنهج المؤلف. وينظر إنشاده هذا في: التكملة (٤٢٥).

(٤) البيتان – كما قال المؤلف – للقلاخ، وهما في: النوادر في اللغة (٣٤٨)، والمصباح (١٥٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٣)، وشرح المفصل (٤/ ٨٥).

(٥) هو: القلاخ – وقيل: سعد – بن حَزْن المنقري التميمي الراجز، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٦٩٦)، والمؤتلف والمختلف (٣٤٨)، واللآلي (٢/ ٦٤٧).

مَعْناه: دعا على هذه النُّوق بألا تَسْلَم لخصمائه إذا لم تُنجِّه من وَثاقه إذا حَلَف،فلم تُقبل أيمانه، يُبيّن ذلك قوله بعد[1]:

بأربعٍ مِن كَذِبٍ سُماقِ

فالأربع هنا- فيما زعم الرواة[2] - : أَيمان. والسُّماق: الخالص[3]، وكأنّ الخصومة كانت في إبل، وخصماؤه فيها أربعة، فهو يحلف لكلّ واحد يمينا، ويُروى[4]: (أَبعَدَهُنّ اللهُ)،وروى ابن السيرافيّ[5]:

ولا رعاها اللهُ في السِّباقِ

إن هُـنّ نَجّـينَ مِـن الوَثـاقِ

ففي هذه الرواية دعا على نوقه بالهلاك بعد التَّخلّص والفكاك، كما قال الشّماخ[6]:

إذا بَلَّغتِني وحَمَلتِ رَحْلي عَرابَةَ فاشرَقي بِدَم الوَتينِ

ويُروى[7]:

إن هُـنّ أَنجَـينَ[8] مـن الوَثـاق

يعني أنّ الإبل حُبست على أَيمانٍ يَحلفُ بها[9] الشاعر أو غيره ممّن يَستحقّها.

---

(١) ينظر : النوادر في اللغة (٣٤٨)، وتهذيب الألفاظ (١/ ٢٦٠).

(٢) ينظر : المصباح (١٥٣/ ب).

(٣) في الأصل (الخلاص) تحريف.

(٤) هي رواية ابن السكيت في : الألفاظ (١/ ٢٦٠) .

(٥) نص ابن يسعون في : المصباح (١٥٣/ ب)على أن ابن السيرافي قد روى ذلك في كتابه " شرح أبيات الألفاظ ".

(٦) ديوانه (٣٢٣)، و المصباح (١٥٣/ ب)، والخزانة (٣/ ٣٨).

(٧) ينظر : تهذيب الألفاظ (١/ ٢٦٠).

(٨) في الأصل (نجين) تحريف.والتصويب من : تهذيب الألفاظ (١/ ٢٦٠)، و المصباح (١٥٣/ ب).

(٩) في الأصل (به) تحريف.

١٢٤/ب

عَرَبِيَّتُه: جواب (إنْ) من قوله (إن لم تُنَجِّينَ مِن الوَثاق)/ محذوف لدلالة (أَبْعَدَ) من قوله (أَبعَدَكُنَّ اللهُ) عليه، وساغ الاكتفاء به عن الجواب، وإن لم يجز: قُمتُ إن قُمتَ، وأنت تريد بـ(قُمْتَ) المُضي؛ لأنّ (أَبْعَدَ) دعاء، فهو في المعنى مُستقبل، وإن كان لفظه لفظ الماضي، ولو كان (أَبْعَدَ) ماضيا لفظا ومعنى لم يَجُز ذلك؛ لأنّه هو الجواب في المعنى، وجواب الشرط لا يكون ماضيا.

فأمّا قول رؤبة[1]:

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبد الملكْ

أودَيتُ إن لم تَحبُ حَبوَ المُحتَنكْ

فإنّما هو ممّا وقع فيه الماضي موقع المستقبل إشارة لمقاربة الهلاك، ولولا ذلك لم يَسُغ، وأمّا قوله تعالى:﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾[2] فلا تنصب (امْرَأَةً) إلّا بمضمرٍ يَدلّ عليه ما تقدّم[3]؛ لأنّ قوله (أَحْلَلْنَا)[4] لا يُراد به المقاربة، إنّما هو ممّا ثبت واستقرّ، فلم يكن قوله ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً ﴾ محمولا على (أَحْلَلْنَا)؛ لأنّه لا يُكتفى به من الجزاء لِمُضيِّه[5].

وقبلها في " نوادر أبي زيد "[6]:

أَنقِذ - هَداكَ اللهُ - من خِناقِ

وصَعقَةِ العامِد للرُّستاقِ

أَقبلَ من يَشربَ في الرِّفاقِ

(١) ديوانه (١١٨)، وينظر: إيضاح الشعر (٤٤٨)، والشيرازيات (١/ ١٥٦) و(٢/ ٦٢٠)، والخصائص (٢/ ٣٨٩) و(٣/ ٣٣٢).

(٢) الآية (٥٠) من سورة الأحزاب.

(٣) ينظر: البصريات (١/ ٥٤٩)، والشيرازيات (٢/ ٦٢٠).

(٤) يريد في قوله تعالى قبل الآية السابقة﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾.

(٥) ينظر: الشيرازيات (٢/ ٦٢٠ - ٦٢١).

(٦) ينظر: ص (٣٤٨). وينظر: المصباح (١٥٣/ ب).

مُعاودا للجُوعِ والإملاقِ

يَغضَبُ إن قال الغُرابُ :غاقِ

٢٥٨- وأنْشَد فيه أيضا[١]:

يَقــومُ تــاراتٍ ويَمــشي تِــيَرا[٢]

هو من أبيات " الكتاب "، أتى به شاهدا على أنّ العرب قد تَجمع المعتلّ العين من (فَعْلة) على (فِعَل)، فيقولون: (تارَة)، و(تِيَر)، ومثل ذلك (قامة) و(قِيَم)، قال[٣]:

يا عَمرو غَمَّ الماءَ وِردٌ يَدهَمُهْ

واختَلَفَت أَفراسُهُ وقِيَمُهْ

وكأنّهم حذفوا الألف في المعتلّ تخفيفا.

مَعْناه: (يَقومُ) – بالياء – ثبت في " كتاب سيبويه "[٤]، قال أبو محمد بن برّيّ[٥]: " وكذلك وقع لنا بخطِّ الجوهريّ "، وظاهرٌ أنّه يَصفُ صائدا يَرومُ خَتلَ [صيدٍ][٦]، فيقومُ تارةً لرميه، ويمشي مرّة لمشيه، وقد يكون الضمير للصيد، أي : يقوم تارة يتسمّع / وتارات يمشي إلى الماء فعل الخائف، ورواه أبو بكر بن الفرضيّ[٧] ١٢٥/أ -بالتاء المعجمة باثنتينِ من فوق- وهي رواية أكثر الناس، فيكون في (تقوم) على هذا

---

(١) التكملة (٤٢٦). ولم يرد في تحقيق حسن شاذلي فرهود.

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الكتاب – كما ذكر المؤلف – (٣/ ٥٩٤)، والمصباح (١٥٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٦)، وسقط من شرح شواهد الإيضاح.

(٣) البيتانِ لأبي محمد الحذلمي، وهما في : مجالس ثعلب (١/ ١٩٤)، والمحكم (دهم)(٤/ ٢٧٥)، والمصباح (١٥٤/ أ).

(٤) ينظر : ص (٣/ ٥٩٤).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) ما بين القوسين بياض في الأصل،والإثبات من : المصباح (١٥٤/ أ).

(٧) هو يحيى بن عبد الله النحوي ، يعرف بالفرضي ، كان حيا سنة ٥٠٠هـ ينظر: صلة الصلة (١٧٢)، وتنظر روايته هذه في : المصباح (١٥٤/أ) .

ضمير بقرة الوحش، أي: تقوم لتستمع تارة وتمشي إلى الماء تارات لخوفها، ولم تُعرف صِلته فيتحقّق من ذلك معناه.

عَرَبِيَّتُه: عين (تارة) واو، وإنّما حكمنا عليها بذلك للاشتقاق، وذلك أنّها بمعنى التّور، وهو الرسول، قال[1]:

والتّورُ فيما بيننا مُعمَلُ   يَرضى به المأتِيُّ والمُرْسِلُ

والتقاؤهما أنّ الرسول من شأنه أن يذهب ويجيء، والتارات هكذا معناها، ألا ترى أنّها تَردّد الشيء طورا هكذا وطورا هكذا، كما أنّ الرسول مرّة يَرِد ومرّة يَصدر[2].

وأيضا فإنّ الألف إذا كانت عينا فالغالب عليها أن تكون منقلبة عن (واو) عند سيبويه[3] وأصحابه، وإنّما قلبت ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها مع أنّهم أرادوا أن تعتلّ في الجمع، كما اعتلّت في المفرد، وكذلك قياس نظائرها.

فأمّا قولهم: (حاجة) و(حِوَج) فضرورة، أنشد الفرّاء[4]:

لقد طال ما ثَبّطتني عن صحابتي   وعن حِوَجٍ قَضّاؤُها من شِفائيا

وزعم ابن يسعون[5] أنّ عين (تارة) ياء تمسُّكا بظاهر قولهم في جمعه (تِيَر)، والصحيح ما ذكرناه من أنّها منقلبة عن (واو).

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: تهذيب اللغة (١٤/ ٣١٠)، والمخصص (١٢/ ٢٢٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٦).

(٢) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٧).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/ ٢٣٨).

(٤) ينظر: معاني القرآن له (٣/ ٢٢٩)، وقد نَسب الفراء البيت لبعض بني كلاب دون أن يسمي قائله، وهو بلا نسبة في: المحكم (قضى) (٦/ ٢٩٩)، والمخصص (١٢/ ٢٢٢)ويروى عن (حاجة).

(٥) ينظر: المصباح (١٥٤/ أ).

باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس
التي تخصّ آحادها منها بإلحاق التاء لها

٢٥٩- أنشد أبو عليّ فيه[١]:

يُشَبَّهنَ السَّفينَ وهُنَّ بُخْتٌ عَظيماتُ الأَباهرِ والمُؤونِ[٢]

البيت للمُثَقِّب العَبديّ[٣]: عائذ بن مِحْصَن[٤]، وسمّي المُثَقِّب لقوله في القصيدة التي منها هذا البيت[٥]:

رَدَدْنَ تحيّةً وكنَنَّ أُخرى وثَقَّبنَ الوَصاوصَ للعيونِ

أتى به شاهدا على أنّهم جمعوا (فَعْلة) من المخلوق على: (فُعُول) (مَأنة)[٦] و(مُؤُون) تشبيها بالمصنوع[٧]، نحو (بَدْرَة) و(بُدُور)، وكان القياس أن يُقال: (مَأنات) في القليل، و(مِئان) في الكثير، وجاء في (فَعْلَة) من الخَلق (فُعُول) كما جاء فيها (فِعال) - أيضا- حملا / على المصنوع، فقالوا: (بَهمَة) و(بِهام)، و(سَخْلة) و(سِخال) حملا على (جِفان) و (قِصاع). ١٢٥/ب

---

(١) التكملة (٤٣٠).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - للمثقب العبدي، وهو في: ديوانه (١٤٩)، والمذكر والمؤنث للمبرد (١٠٧)، والحجة للقراء السبعة (٥/ ١٣٧)، والمصباح (١٥٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٤)، ويروى في المفضليات (٥٧٧): (والشؤون) بدل (والمؤون)، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٣) هو عائذ بن محصن بن ثعلبة - وقيل: محصن بن ثعلبة -، شاعر جاهلي من أهل البحرين، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (١/ ٣٨٣)، واللآلي (١/ ١١٣)، والأعلام (٣/ ٢٣٩).

(٤) في الأصل (محضن) بالضاد المعجمة، تصحيف والتصويب من: الشعر والشعراء (١/ ٣٨٣)، واللآلي (١/ ١١٣).

(٥) ينظر: ديوانه (١٥٦). والوصاوص: البراقع الصغيرة. ينظر: لسان العرب (وصص) (١٥/ ٣١٥).

(٦) جاءت (مأنة) مكررة في الأصل.

(٧) في الأصل (المجموع)، تحريف.

لُغَتُه: (السَّفَين) : جمع (سَفينة)، وكان القياس ألّا يجوز فيها ذلك؛ لأنّها من المصنوع، وهذا الجمع بابه إنّما يكون في المخلوق [1]، إلّا أنّه قد جاء ذلك قليلا، ومنه: (قَصيدة) و(قَصيد) و(غَمامة) و(غَمام)، و(حِقّة) و(حِقّ)،و (دَواة) و(دَويّ)حملوا المصنوع في ذلك على المخلوق، كما حملوا المخلوق على المصنوع فيما تقدّم.

وهي (فَعيلة) بمعنى فاعل؛ لأنّ السَّفْن : القَشر، فكأنّها تقشر الماء، وقال أبو حنيفة[2]: سُمّيت بذلك؛ لأنّها يُسفَنُ بها وجه الماء، وكُلّ ما أُمِرَّ على شيء فقد سُفِنَ به،فهي على هذا بمعنى (مفعولة)، والوجه الأوّل أولى؛ لدخول تاء التأنيث فيه.

والبُخْت: مُعرَّب[3]، وبعضهم يقول: هو عربيّ، وهو جمع بُخْتيّ، وهو بعير ذو سنامينِ عظيم البَدَن، قصير العُنُق، قَويٌّ على حمل الأحمال، وهو من الجنس المرّكب؛ لأنّه من الإبل العربيّة والخُراسانيّة[4]. وقال الصِّقِلي:" من بين عربيّة وفالج "، قال الجوهريّ[5]: "الفالج : الجمل الضخم ذو السنامينِ يُحمل من الهند للفِحلة".

والأباهِر: جمع أَبهر، وهو عِرق إذا انقطع مات صاحِبه، وهما أَبهرانِ يَخرجانِ من القلب، ثم تَتشعّب منها سائر الشرايين، ويقال: هو الوريد في العُنُق، وبعضهم يجعله عرقا مُستبطن الظهر، وقيل: الأبهرانِ: الأكحلانِ. والمأنة: ما تحت الكِركِرة[6] عن سيبويه[7]، وقيل: ما حول السُّرّة، وقيل: ما تحتها، وقال الجوهريّ [8]: "المأنة: الطِفْطِفَة"، وهي: الخاصرة.

---

(١) في الأصل (المصنوع) تحريف.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٥٤/ أ).

(٣) ينظر : المعرب (١٧١).

(٤) ينظر : المحكم (بخت) (٥/ ٩٦) .

(٥) الصحاح (١/ ٣٣٦) وفيه (السند) بدل (الهند).

(٦) الكِركِرة : رَحى صدر البعير والناقة، وقيل: الصدر من كل ذي خُفّ.، ينظر : لسان العرب (كرر) (١٢/ ٦٥).

(٧) ينظر : الكتاب (٣/ ٥٨٢)، وفيه " المأنة: تحت الكركرة " بإسقاط (ما).

(٨) ينظر : الصحاح (مأن) (٦/ ٢١٩٩)

مَعْناه: شبّه هذه البُخت بما عليها في السَّراب بالسُّفُن في البحر.

عَرَبِيَّتُه: (السَّفين): مفعول ثانٍ لـ(شبّه)، وليس انتصابه عن إسقاط حرف الجرّ؛ لأنّه يقال: شبّهته كذا،وشبّهته بكذا على حدّ سواء، قال امرؤ القيس[1]:

فَشَبَّهتُهُم في الآلِ لَمّا تَكَمَّشوا ... حَدائقَ دَومٍ أو سفينا مُقَيّرا

وأوّل القصيدة[2]:

أفاطِمُ قبلَ نَأيكِ مَتِّعيني ... ومَنعُكِ ما سألتُ كأن تَبيني

ولا تَعِدي مَواعدَ كاذِباتٍ ... تَمُرُّ بها رياحُ الصيفِ دُوني

فإنّي لو تُخالفني شِمالي ... خِلافَكِ ما وَصَلتُ بها يَميني

إذًا لَقَطَعتُها ولَقُلتُ :بيني ... / كذلك أَجتوي مَن يَجتَويني ١٢٦/أ

لِمَن ظُعُن تُطالعُ من صُبيبٍ ... فما خَرَجَت من الوادي لِحِينِ

مَرَرْنَ على شَرافِ وذاتِ عِرقٍ ... ونَكَّبنَ الذَّرايحَ باليمينِ

وهُنّ كذاك يوم قَطَعْنَ فَلجا ... كأنّ حُدُوجَهُنَّ على سَفِينِ

ثمّ البيت.

٢٦٠- وأَنْشَد فيه أيضا[3]:

بِتَيهاءَ قَفرٍ والمَطِيُّ كأنّها ... قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخا بُيُوضُها[4]

---

(١) ينظر: ديوانه (١/ ٤١١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٨).

(٢) ينظر: ديوان المثقب العبدي (١٣٦-١٤٨).

(٣) التكملة (٤٣١).

(٤) البيت لابن أحمر في: شعره (١١٩)، ونسب -كما ذكر المؤلف- لذي الرمة، ولم أجده في ديوانه، ونسب لابن كنزة، وهو في: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٤٣٦)، والمصباح (١٥٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤١٢)، والخزانة (٩/ ٢٠١).

نُسِبَ هذا البيت لذي الرُّمّة، ونسبه الجاحظ في " الحيوان "[1]، وأبو عليّ في "التذكرة"[2] لابن أحمر، أتى به شاهدا على أنّه جمعَ (بَيضا) على (بُيُوض)؛ لأنّه شبّهه بـ(بَيت) و(بُيُوت).

وهذا البيت لا يصحّ الاستدلال به إلّا في إنشاد مَن أنشده (بُيُوضها) -بضمّ الباء- وهي رواية ثعلب[3]، وروى أبو عليّ في "تذكرته"[4] (بَيُوضها) -بفتح الباء،- والبيوض : ذات البيض -، واستبعد رواية الضَّمّ، قال[5] : "فإن قلت: ما تُنكر أن يكون (بُيُوضها)؟ فالقول في ذلك أنّه يَبعد، وإن كانوا قد قالوا: التُّمُور؛ لاختلاف الجنس؛ لأنّ البيض - هنا- ضرب واحد، وليس بمختلف، فلا يجوز أن يجمع".

ومثل ذلك -أيضا- ذكر الجاحظ[6]، ولعلّ أبا عليّ [7] من كلامه نقله".

وهذا الاستبعاد[8] من أبي عليّ مبنيّ على أن يكون (بُيُوض) جمع (بَيض)، والصحيح - عندي - أنّه جمع (بَيضة)، كما أنّ (مُؤُونا) جمع (مَأْنَة)، ولا يكون جمع (بَيض) لعدم الاختلاف المُسوِّغ للجمع، وهذا أولى من الطَّعن في رواية ثعلب، مع ما هو عليه من العلم والثقة، ويُؤيّد رواية ثعلب قول بعض بني نُمير[9]:

يُضِلُّ القَطا الكُدريُّ فيها بُيُوضَهُ ويَعوي بها من خيفة الهُلْكِ ذيبُها

---

(١) ينظر : ص (٥/ ٥٧٥).

(٢) ينظر : المصباح (١٥٤/ ب).

(٣) تنظر نسبت هذه الرواية لثعلب في : المصباح (١٥٤/ ب)، والخزانة (٩/ ٢٠٣).

(٤) ينظر : المصباح (١٥٤/ ب).

(٥) ينظر هذا النص في : المصباح (١٥٥/ أ)، و الخزانة (٩/ ٢٠٣).

(٦) ذكره هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٧) في الأصل (أبا بكر)، تحريف.

(٨) من قول المؤلف هنا إلى قوله بعد " لما لم يسمع مأن في الجميع " نقله البغدادي في الخزانة (٩/ ٢٠٣ - ٢٠٤)، دون ذكر لقائله.

(٩) سبق تخريجه ص (٤٢٥) .

وقول الجَعدي الفاتك[1]:

لَهُنّ أداحيٌّ به وبُيُوضُ

فإن قال قائل: هلّا جَعلَ (بُيُوضا) جمع (بَيضة) كما جَعَلَ (سِخالا) جمع (سَخْلة)، و(مُؤُونا) جمع (مَأنة).

فالجواب أن تَقول: إنّما جعل (سِخالا) جمع (سَخلة) لا (سَخل) وإن كان باب كلّ واحد منهما ألّا يُكسّر – أعني (فَعْلَة) من المخلوق واسم الجنس –؛ لأنّ امتناع التكسير في أسماء الأجناس أقوى، ألا ترى أنّ أسماء الأجناس كلّها لا يجوز تكسير شيء منها بقياس / وقد نصّ على ذلك سيبويه[2] في باب "جمع الجمع"، والآحاد المخلوقة كلّها يجوز تكسيرها بقياس فيما عدا هذا الباب، فكان جعلُ (سِخال) جمع (سَخْلَة) أولى من جعلها جمع (سَخل) لذلك.

١٢٦/ب

وأمّا (بُيُوض) فالذي أوجب عليه أن يجعلها جمع (بَيض) لا (بيضة) أنّه رأى أنّ (فُعُولا) في جمع (فَعْل) مقيس، نحو: (فَلْس) و(فُلُوس)، و(فُعُول) في جمع (فَعلَة)، نحو: (بَدرة) و(بُدُور) غير مقيس، فترجّح عنده جعل (بُيُوض) جمع (بَيض) لذلك، ومن ذلك (صُخُور) و(تمُور) وأشباهه، وليس كذلك (فِعال)، فإنّه جمع لِـ (فَعلَة) و(فَعْل) بقياس، نحو: (جِفان) و(كِلاب). وجَعَل (مُؤُونا) جمع (مَأنة) لمّا لم يُسمع (مِئان) في الجميع.

لُغَتُه: أرض تَيهاء، أي: مُضِلَّة. والقطا: ضرب من الطير، وهو نوعانِ: كُدْريّ وجُونيّ، فالكُدِريّ: غُبر الألوان، رُقش الظهور والبطون، صُفر الحُلُوق، قِصار الأذناب، والجُونيّ: سُود البُطون، سُود بطون الأجنحة والقوادم، بيض الصدور، غُبر

---

(١) عجز بيت له، صدره * عَرِيضٌ به ربد النعام أوابدا *وهو في : التعليقات والنوادر (١/ ١٥٩) برواية (ومبيض) وقال المحقق : "و جاء في هامش الأصل (بيوض) "-، والمصباح (١٥٥/ أ)، والخزانة (٩/ ٢٠٤) . والجعدي الفاتك هو العديل بن الفرخ . ينظر : التعليقات والنوادر (١/ ١٥٧) .

(٢) ينظر : الكتاب (٣/ ٦١٩) حيث قال : "... لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع، نحو: التمر... ".

الظهور، وفي عُنق كلّ واحدة منها طَوقانِ أصفر وأسود[1]. والحَزن: ما غَلُظ من الأرض.

مَعْناه: شبّه المَطيّ في إسراعها بهذه التيهاء بقطا قد أَفرَخَت، فهي تطلب الماء من بُعدٍ؛ لأنّها قد صافت، وكانت وهي ذات بيض تشرب من الغدران، وخصّ قطا الحزن؛ لأنّها أسرع.

عَرَبيَّتُه: مَن روى (فِراخا بُيُوضُها) – بضمّ الباء – فإنّه مقلوب عند بعضهم، والأصل: كانت بُيُوضُها فِراخا[2]، ونظيره قول الآخر[3]:

كانت فريضةُ ما تَقولُ كما كان الزِّنا فريضةُ الرَّجمِ

أراد: كان الرَّجمُ فريضةَ الزنا، فَقَلَب.

وذهب ابن جنّي[4] وأبو عليّ[5] وثعلب إلى أنّ (كان) فيه بمعنى صار، مثلها في قول شَمعَلَة بن الأخضر بن هُبَيرَة[6]:

فَخَرَّ على الألاءَة لم يُوسَّد وقد كان الدِّماءُ له خِمارا

أي: قد صار. وقال رؤبة أو العجّاج[7]:

والرأسُ قد كان له قَتيرُ

---

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٠).

(٢) في الأصل (فراخا بيوضها) تحريف.

(٣) البيت للنابغة الجعدي، وهو في: شعره (٢٣٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٥٥، ٤٠٤) و(٢/ ٦٠٣)، وضرائر الشعر (٢٧٠)، والخزانة (٩/ ٢٠٣).

(٤) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٢٥٨).

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٤٣٦–٤٣٧).

(٦) شاعر جاهلي، أبوه من سادات بني ضبة وفرسانها، تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٨١)، والنقائض (٢/ ٢٤٤)، والأعلام (٣/ ١٧٧)، وينظر قوله هذا في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٥٦٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٠)، والخزانة (٩/ ٢٠٢).

(٧) البيت لرؤبة في: ديوانه (١٧٤)، ونسب للعجاج، وهو في: ملحق ديوانه (٢/ ٢٨٤)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٢٥٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٥٦)، والخزانة (٩/ ٢٠٢).

أي: صار.

وهذا الوجه أولى؛ لأنّ القلب لا ينبغي أن يُؤخذ به إذا وُجِدَت عنه مندوحة.

ومَن رواه (فراخا بَيُوضها)- / بفتح الباء - فلا قلب في الكلام على روايته، إلّا أنّه لا بُدّ من تقدير حذف مضاف، كأنّه قال:كانت بَيوضُها ذاتَ فِراخٍ. قال ابن يسعون[1]: "ولم أجد هذا البيت فيما وقع إليّ من شعر[2] ابن أحمر، لكن أنشد أبو عمرو الشيبانيّ في كتاب " الحروف " [3]:

١٢٧/أ

سَيُبْعِدُنا من أَرضِنا وصَديقِنا ... ذَريحيّةٌ صُهْبٌ مِلاءٌ غُرُوضُها

لئن أَبعَدَت ممّن نُحِبُّ قِرابَهُ ... لقد أَبعَدَت أَعسانُها وحُمُوضُها

فَقُلتُ لَهُ :رُضها عليّ فإنّها ... نَجائبُ ما كان ابنُ بُظري يَرُوضُها

٢٦١- وأَنْشَد فيه - أيضا- مُكرّرا[4]:

فَهُنَّ إضاءٌ صافياتُ الغَلائلِ[5]

هو عجز بيت للنابغة الذبيانيّ، أتى به شاهدا على أنّ (فَعْلَة) من المعتلّ اللام قد تُجمع على (فِعال)كالصحيح، قالوا: (أَضْأَة) و (إضاء) كما قالوا: (رَحْبَة) و(رِحاب)، ولا ينبغي أن يجعل (إِضاء) جمع (أَضًا) لما ذكرناه[6] من أنّ الجمع الذي بينه وبين واحده حذف التاء لا يجمع بقياس.

---

(١) المصباح (١٥٥/ أ).

(٢) في الأصل (الشعر)، ولا يستقيم به الكلام.

(٣) ينظر: الجيم (٢/ ٢٦٠-٢٦١).

(٤) التكملة (٤٣٢).

(٥) عجز بيت - كما قال المؤلف - للنابغة الذبياني، صدره* عُلينَ بِكِديَونٍ وأُبطنّ كُرَّةً * وهو في: ديوانه (١٤٧)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٢٩٣)، وإيضاح الشعر (٣٦٨)، والمصباح (١٥٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩١).

(٦) ينظر: ص (٤٤٩).

وقد يمكن أن يكون جمع (أضاة) حكاها ابن جبلة[1]، وقد يمكن أن يكون جمع (وَضيْء)، وقلبت الواو همزة، كما قلبت في (وشاح)، فلا تكون فيه حجّة.

وقد تقدّم الكلام[2] على هذا البيت مُستوفى، وبُيِّن أنّ ما ذكره أبو علي من أنّ [إضاء][3] جمع (أضأة) أولى من أن يجعل جمع (وَضيْء).

٢٦٢- وأَنْشَد فيه أيضا[4]:

يا ليتَ شِعري عن نفسي أَزاهِقَةٌ ... نفسي ولم أَقْضِ ما فيها من الحاجِ[5]

أتى به شاهدا على ما ذكره من أنّهم يَجمعون (فَعَلَة) من المعتلّ العين على (فَعَل) بحذف التاء في الكثير. ومثله قول الآخر[6]:

ومُرسِلٍ ورسولٍ غيرِ مُتَّهَمٍ ... وحاجةٍ غيرِ مُزجاةٍ من الحاجِ

لُغَتُه: زَهِقَتِ النفس: خرجت، ويقال في جمع الحاجة: (حاجات) في القليل و(حاج) و(حِوج) و(حُوج) كـ(سُوح) في الكثير.

فأمّا قولهم: (حوائج) فأنكره أبو العبّاس المبرّد، وقال[7]: "ليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولّدين،" وكذلك - أيضا- أنكره الأصمعيّ[8]، وقال: هو مولّد؛ لخروجه عن القياس.

---

(١) هو من رواة أبي حاتم السجستاني .ينظر : معجم ما استعجم (١/ ٣- ٣١٢) .

(٢) كلام المؤلف المشار إليه مما فقد من الكتاب.

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٤) التكملة (٤٣٣).

(٥) البيت لم ينسبه المؤلف ، والقيسي وابن يسعون وقد نسب في :شرح شواهد الإيضاح (٥٢٧) للفريعة بنت همام أم الحجاج بن يوسف الثقفي، وهو في : المصباح (١٥٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩١)، والخزانة (٤/ ٨٠).

(٦) البيت للراعي النميري، وهو في : شعره (٢٧)، والكامل (١/ ٣٦٨)، والزاهر (٢/ ١١)، ودرة الغواص (٧١).

(٧) الكامل (١/ ٣٦٩).

(٨) جاء في شرح الأصمعي لديوان العجاج (٢/ ٢٧) ما نصه: " الحاج: جمع حاجة، وحاجات، وقد يقال: حوائج، وقد يقال أحيانا حِوج ". فهو لم ينكر حوائج هنا . وقد سبق المؤلف بحكاية هذا الإنكار عنه الجوهري. ينظر : الصحاح (حوج) (١/ ٣٠٨).

/ وزعم الفرّاء[1] أنّ (الحاجة) تجمع: (حوائج)، قال: "وقد كان النحويّون يكرهونها"، وأنشدني بعض بني عقيل[2]: /١٢٧

بَدَأنَ بنا لا راجياتٍ لرَجعَةٍ ... ولا يائساتٍ مِن قضاءِ الحوائجِ

وأنشد الجوهريّ[3]:

نهارُ المرءِ أمثلُ حين تُقضى ... حَوائجُه من الليلِ الطويلِ

قال: "وهو كثير في كلام العرب".

وزعم ثعلب[4] أنّ قولهم: (حاجة) و(حوائج) كـ(ضَرَّة) و(ضرائر)، كأنّهما جمعا على (حاجّة) و(ضارّة).

والصحيح -عندي- أنّ (الحوائج) ليس جمع (حاجة)، وإنّما هو جمع (حائجة)، فإن المُطرِّز[5] حكى أنّهم يقولون: (حائجة) و(حوائج).

مَعْناه: يقول: ليتني علمت أنفسي زاهقة قبل قضاء الوطر أم لا تَزهق إلّا بعد نيل الظفر؟، وكأنّه أشفق من وقوع ما استفهم عنه، كما قال الآخر[6]:

لقد خِفتُ أن ألقى المنيّة بغتةً ... وفي النفس حاجاتٌ إليك كما هيا

وهذا الاستفهام إنّما هو بالنظر إلى بعض آمانٍ شكّ في إدراكها، إذ من المحال الانفكاك عن جميع الآمال، ألا ترى إلى قول الصَّلتان[7]:

---

(١) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٥٥/ ب).

(٢) ينظر: المصباح (١٥٥/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٨).

(٣) ينظر: الصحاح (١/ ٣٠٨). والبيت لم أتمكن من معرفة قائله، وجاء في الأصل (حوائجا) تحريف.

(٤) زعمه هذا لم أجده في مؤلفاته المطبوعة.

(٥) هو أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد، المشهور بغلام ثعلب، توفي سنة ٣٤٥ هـ، له كتاب الياقوت في اللغة، وفائت الجمهرة، وغيرهما. تنظر ترجمته في الفهرست (١٢٠)، والبلغة (٢٧٣)، وبغية الوعاة (١/ ١٦٤) وحكايته هذه لم أجدها في مؤلفاته المطبوعة

(٦) البيت لجميل بثينة، وهو في: ديوانه (٢٢٠).

(٧) هو قُثم بن خبيئة العبدي، شاعر حكيم، وله قصيدة في الحكم بين الفرزدق وجرير، توفي سنة ٨٠ هـ، تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٨٦)، واللآلي (١/ ٥٣١)، والأعلام (٥/ ١٩٠). وينظر قوله هذا في: شرح ديوان الحماسة (٢/ ٥٧)، وجمهرة الأمثال (٢/ ١٢٩)، والخزانة (٢/ ١٨٢).

تَموتُ مع المرءِ حاجاتُهُ   وتَبقى له حاجةٌ ما بَقي

عَرَبِيَّتُه: (ليت شعري) أصله: ليت شِعرتي، إلّا أنه أُلزم حذف التاء تخفيفا لكثرة دَوره في الكلام، كما قالوا: ذَهَبَت بعُذرتها، وهو أبو عُذْرِها، فحذفوا التاء مع الأب خاصّة؛ للعلّة المذكورة[1]. وأكثر ما يقال: ليت شعري ما صنع زيد؟، فيؤتى بعد المصدر بجملة الاستفهام. أنشد أبو عبيدة[2]:

ليتَ شِعري وأَشعُرَنّ إذا ما   قَرَّبوها منشورةً ودُعيتُ

أَلِيَ الفَضلُ أم عليّ إذا حُو   سِبتُ إنّي على الحساب مُقيتُ؟

وفي إعرابه خلاف، فمنهم من يجعل الجملة في موضع خبر (ليت) وهو الظاهر من كلام سيبويه[3]. وأجاز السيرافيّ[4] والفارسيّ[5] أن تكون الجملة في موضع معمول (شعري)، فأمّا السيرافيّ[6] فجعلها في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ؛ لأنّ (شَعَر) يتعدّى بالباء، تقول: شَعَرتُ / بكذا، فكأنّه قال: ليت شعري بما صنع زيد؟، ونظير ذلك عنده: فكّرت أبو مَن زيد؟، تقديره: فكّرت في أبو مَن زيد؟، إلّا أنّ حرف الجرّ أُطُّرد حذفه مع الجملة كما أُطِّرد حذفه مع (أنْ) و(أنّ). 128/أ

وأمّا الفارسيّ[7] فجعلها في موضع نصب، واستدلّ على ذلك بقول الشاعر[8]:

ليتَ شعري مُسافرَ بن أبي عمـ   ـرٍو وليتٌ يَقولُها المَحزونُ

---

(1) ينظر: الكتاب (4/ 44)، والأصول (3/ 110).

(2) ينظر: مجاز القرآن (1/ 135)، والبيتان للسموءل في: ديوانه (81)، والأصمعيات (86)، وإصلاح المنطق (277).

(3) ينظر: الكتاب (1/ 236).

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه (ج2/ 47/ أ).

(5) ينظر: التعليقة (1/ 153).

(6) شرح كتاب سيبويه (ج2/ 47/ أ).

(7) ينظر: التعليقة (1/ 153).

(8) البيت لأبي طالب في: ديوانه (20)، والكتاب (3/ 260)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 16)، والخزانة (1/ 463).

قال فـ(مسافر) منتصب بـ(شعري)،ووقع المفرد موقع الجملة التي هي الاستفهام، والتقدير: ليت شعري خبر مسافر بن أبي عمرو، فحُذِف المضاف، وقام المضاف إليه مَقامه، والخبر عندهما محذوف، كما حُذِف في قول الآخر[1]:

يا ليتَ أيام الصِّبا رَواجعا

واستبعد الفارسيّ[2] أن تكون جملة الاستفهام في موضع خبر (ليت) - ويراد بالشعر المَشعور به - حتّى لا يكون في الكلام حذف، كأنّه قال: ليتَ ما أشعرُ به ما صنعَ زيدٌ، ولا يحتاج - إذ ذاك - إلى رابط؛ لأنّ الجملة هي المخبر عنه على التقدير المذكور.

وقد يحذفون جملة الاستفهام؛ لفهم المعنى، ومن ذلك قوله[3]:

ليتَ شعري وأينَ منّي ليتٌ؟ إنّ ليتا وإنّ لَوّا عَناءُ

وزعم الكسائيّ[4] أنّ العرب تقول: شعرتُ زيدا ما صنع؟، وشعرت لزيد ما صنع؟، وليت شعري زيدا ما صنع ؟، وليت شعري لزيد ما صنع؟.

فمن نصب (زيدا) - عندي - ضمّن (شَعَرتُ) معنى (عَلِمتُ)، ومن جرّه ضمّنه معنى (فَطِنتُ)، كأنّه قال: فَطِنتُ لزيد ما صنع؟، ويكون قوله (ما صنع) عند السيرافي[5] في موضع خفض بدلا من (زيد)، كما كانت جملة الاستفهام في قولك: عَرَفتُ زيدا أبو مَن هو؟، بدلا من (زيد) أي:فَطِنتُ لشأن زيدٍ ما صَنَعَ؟، وعَرَفتُ

---

(١) البيت للعجاج في: ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٦)، ونسب لرؤبة، ولم أجده في ديوانه، وهو في: الكتاب (٢/ ١٤٢)، والأصول (١/ ٢٤٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

(٢) ينظر: التعليقة (١/ ١٥٣)، والبصريات (١/ ٧٢٠).

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في: شعره (٥٧٨)، والكتاب (٣/ ٢٦١)، والمنصف (٢/ ١٥٣)، والخزانة (٧/ ٣١٩).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ١/ ٢٦٨)، والمحكم (شعر) (١/ ٢٢٣).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (ج٢/ ٤٨/ أ).

شأن زيدٍ أبو مَن هو؟، وعند أبي عليّ [1]بدلا من [زيد][2]، ويكون خبر (ليت) - إذ ذاك - محذوفا، تقديره: واقع أو ثابت، وقول الشاعر:

ليتَ شعري مُسافر بن أبي عمـ -رٍو البيت

عند الكسائي مثل قولهم: ليت شعري زيدا ما صنع؟، إلّا أنّه حذف جملة الاستفهام؛ لفهم المعنى كما حذفها الآخر في قوله:

ليتَ شعري وأينَ منّي ليتٌ؟ البيت

وحكى اللحياني[3] عنه: ليتَ شعري عن زيد ما صنع[4]؟، وأنشد[5]:

١٢٨/ب

/ يا ليتَ شعري عن حماري ما صَنَع ؟

وعن أبي زيدٍ وكم كان اضطَجَع ؟

وهذا مثل بيت " الإيضاح ".

والمَجرور في جميع ذلك مُتعلّق بمحذوف يدلّ عليه معقود الكلام، وهو (استَفهِم) كأنّه قال: استَفهِم عن نفسي، وأسأل عن حماري. وجملة الفعل [6]المضمر ومعموله معترض بها بين المصدر الذي هو (شِعري) ومعموله، وتكون (النفس) في جملة معترض بها [لم يعتدّ بتقدّم[7]] ذكرها فلم يأتِ بضميرها، ومثله قول أبي الأسود[8]:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحُبّ حتّى وَدعَه

وينبغي أن يكون (شعري) في ذلك كلّه مضمّنا معنى ما يصل بـ (عن)، يعني كأنّه قال: ليت تحقّقي عن زيد ما صنع واقع أو ثابت؟، إلّا أنّه أضمَر الخبر.

---

(١) لم أجد قوله هذا في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ما بين القوسين بياض في الأصل، ولعله وفق ما أثبت.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ١/ ٢٦٨)، والمحكم (شعر) (١/ ٢٢٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٣).

(٤) أي أن شعر تتعدى بـ (عن).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: والمحكم (شعر) (١/ ٢٢٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٣).

(٦) في الأصل (الفعال) تحريف.

(٧) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٨) البيت ينسب له، وهو في: ملحق ديوانه (٣٥٠)، والخصائص (١/ ٩٩)، وخزانة الأدب (٥/ ١٥٠)، وشرح شواهد الشافية (٥٠)، وستأتي ترجمة المؤلف لأبي الأسود الدؤلي ص (٦٧١).

٢٦٣- وأنشد فيه أيضا[١]:

تَرى النُّعَراتِ الخُضرَ تَحتَ لَبانِهِ أُحادَ ومَثنى أَصعَقَتها صَواهِلُه[٢]

البيت لابن مقبل، أتى به شاهدا على ما ذكره من [أنّ][٣] (النُّعَرة) ضرب من الذُّباب، وأنّه يجمع بالألف والتاء.

لُغَتُه: النُّعرة: ذُباب أزرقُ العين ضخمٌ أخضر، له إبرة في طرف ذَنَبه يَلسع بها ذوات الحافر خاصّة، وأنشد البيت[٤]، قال: "ورُبَّما دخل في أنف الحمار، فيركب رأسه، ولا يردّه شيء، تقول منه: نَعِرَ الحمار فهو نَعِرٌ، وقال أبو عمرو[٥]: "هو ذباب يقع على الحُمر"،وقال أبو حنيفة[٦]: "هو ذباب أَربدُ، ومنه أخضرُ".وأصعقه: قتله، أو صَيَّره مَغشيّا عليه، وكلاهما مُراد في البيت بقوله (أَصعَقَته). و(صَواهِله): أعضاء صهيله، وقيل: جمع (صَهيل).

مَعْناه: وَصَفَ فَرَسا قويّا شديد الصوت، لم يُؤثِّر فيه تَعَبُ الصيد، فصهيلُهُ لذلك يَصعَقُ الذباب، ويروى[٧]: (أَضعَفَتها صواهله).

عَرَبيَّتُه: إذا أراد بـ (الصواهل) أعضاء صهيله فهو جمع (صاهِل)، وفاعلٌ إذا كان صفة لمن لا يعقل كُسِّر على (فَواعل)، وإن أراد بـ (الصواهل) الصهيل فيكون قد

---

(١) التكملة (٤٣٤).

(٢) البيت - كما قال المؤلف - لابن مقبل، وهو في: ديوانه (١٨٦)، وإصلاح المنطق (٢٠٥)، والمصباح (١٥٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٩).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) هكذا جاء في الأصل، ويظهر أن المراد بالمُنشد والقائل - فيما يأتي - ابن السكيت؛ لأنّ النص السابق ثابت في كتابه: إصلاح المنطق (٢٠٥).

(٥) قوله هذا لم أجده في كتابه الجيم، وهو محكي عنه في: المصباح (١٥٦/ أ).

(٦) النبات له (٤٧).

(٧) هي رواية الأزهري في: تهذيب اللغة(١٤/ ٧٠)، (١٥/ ١٠٣).

كَسّر المصدر تَكسير اسم الفاعل؛ لقربه منه، ولأنّه قد يقع موقعه، فيقال: رجل عَدْل، وزَور وفَطْر، أي: عادل وزائر ومُفطِر، ومن ذلك قول الآخر[1]:

لَنا صَواهلُ في صُمِّ السِّلامِ كما صاحَ القَسِيّاتُ / [في أيدي الصياريفِ][2] ١٢٩/أ

وقول زهير[3]:

عزيزٌ إذا حَلَّ الحليفانِ حولَهُ بذي لَجَبٍ لَجّاتُهُ وصَواهِلُه

وقول أَبان بن عَبْدَة بن العَيّار[4]:

بِبيضٍ خِفافٍ مُرهفاتٍ قَواطع لِداؤدَ فيها أَثرُهُ وخَواتِمُه

فجمع (خَتما) على (خَواتم)، وقول الحطيئة[5]:

مَن يَفعل الخيرَ لا يَعدَم جَوازيهُ لا يَذهبُ العُرْفُ بينَ اللهِ والناسِ

فجمعَ (جَزاءً) على (جَوازٍ)، وقول العجّاج أو رؤبة[6]:

يَاأَيُّها المُدني لنا الهَواجِرا

إن كُنتَ موبورا وكُنّا وابرا

فجمعَ (هَجرا) على (هَواجر)، ومثله قول الآخر[7] :

فإنّكَ يا عامَ بنَ فارسِ قُرزُلٍ مُعيدٌ على قيلِ الخَنا والهَواجِرِ

وقول الآخر – أنشده أبو زيد –[8]:

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في : شعره (٦٥٠)، وكتاب المعاني (٣/ ١٢٠٤)، وأمالي القالي (١/ ٢٨) والزاهر (٣٣٩).

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من : كتاب المعاني (٣/ ١٢٠٤)، وأمالي القالي (١/ ٢٨).

(٣) ديوانه (١١٤)، والمحكم (لجب) (٧/ ٣٠٨).

(٤) هكذا ذكر اسمه التبريزي في شرح الحماسة (٢/ ١٨٨)، ولم يذكر عنه شيئا آخر ، وقوله هذا في : شرح ديوان الحماسة (١/ ٦٣٥)، والتنبيه على شرح مشكلاتها (٢/ ٤٣٥).

(٥) ديوانه (٥١)، وينظر : الخصائص (٢/ ٤٨٩)، والمحكم (جزى) (٧/ ٤٤٧).

(٦) هذان البيتان لم أجدهما في ديوانهما.

(٧) البيت لسَلَمة بن الخُرشب الأنماري، وهو في : المفضليات (٣٨)،والحجة للقراء السبعة(١/ ٢٩٩)، والمحتسب (١/ ٥٧)، والمصباح (١٥٦/ب).

(٨) البيت نسبه في : نوادره (٢١٢) لرجل من بني سعد، ولم يُسمِّه.

لَنا غَنَمٌ مَقصورَةٌ حَضَنِيّةٌ   لها بينَ جَرسِ الراعيينِ يَواعِرُ

فجمعَ (ياعرا)[1] على (يَواعر)، وقول المُغيرة بن حَبناء[2]:

إذا أنتَ عادَيتَ امرأً فاظّفِر لَهُ   على عَثرةٍ إن أمكَنَتكَ عَواثِرُه

فجمعَ (عَثرَة) على (عَواثر)، ومثله قوله[3]:

لَعمرُكَ ما باللؤمِ يَرتَجِعُ الفتى   ولكنّه باللؤمِ تَبغى عَوائرُه

أنشده أبو ثروان[4].

وزعم أبو عليّ[5] أنّ كثرة جمعهم المصادر على (فَواعل) يدلّ على أنّ مجيء المصدر على (فاعل) كالمستمرّ.

ويشبه - عندي - أن يكونوا لم يجمعوا المصدر على (فواعل) حتّى صرفوا لفظه إلى (فاعل)، ويَشهد بصحّة ذلك قول بِشْر[6]:

إذا ما شِئتُ نالكَ هاجراتي   ولم أُعمِل بِهِنَّ إليكَ ساقي

ألا ترى أنّه صرف (هجرا) إلى (هاجرة)، ثمّ جمعه جمع سلامة.

قال أبو الفتح[7]: "وقد جاء ما هو أشدّ من هذا، قال سَلمى بن المُقعَد[8]:

فَيَوما بأَذنابِ الدَّحُوضِ وتارَةً   أُنسِّئُها في رَهوِه والسَّوائلِ

---

(١) في الأصل (يعارا) تحريف.

(٢) شاعر إسلامي من فرسان تميم، وحبناء لقب غلب على أبيه لجبنه، وقيل اسم لأمه. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٣٢)، والأغاني (١٣/ ٩٣)،والأعلام (٧/ ٢٧٨).وينظر قوله هذا في: شعره (٣/ ٨٨)، وأمالي القالي (٢/ ٢٣٤)، والتنبيه على أوهام القالي (١١٩).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، ولم أجد مَن ذكره.

(٤) سبقت ترجمته ص (٢٧٩).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) ديوانه (١٧٩)، وينظر: كتاب المعاني (٢/ ٨٠٥).

(٧) التمام (١١٢) بتصرف.

(٨) شاعر هذلي من بني قريم. ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٧٩١)، وقوله هذا في: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٧٩٥)، والمخصص (١٠/ ١٠٧).

فجمع (المَسيل)، وهو ما سال فيه الماء من الأودية على (فَواعل) لمّا أشبه المصدر، نحو: المَسير والمَحيض؛ لاشتراكهما في جريانهما على الفعل، فإذا فعلوا ذلك فيما يُشبه المصدر فالأحرى أن يفعلوه في المصدر نفسه، ومن هذا النوع قوله[1]:

فَلَيتَكَ حالَ البحرُ دُونكَ كُلُّهُ   فكُنتَ لَقًى تَجري عليه السَّوائلُ

قال أبو عليّ[2]: " جمع (سَيلا) على (سَوائل) ".

وبعد البيت[3]:

فَريسا ومَغشيّا عليه كأنّها   خُيُوطَةُ ماريٍّ لَواهُنّ فاتِلُه

٢٦٤- وأنشد فيه أيضا[4]:

كَـأنّـها دُرَّةٌ مُـنَـعَّـمَـةٌ   مِن نِسوَةٍ كُنَّ قَبلَها دُرَرا[5]

/ البيت للربيع بن ضَبُع الفَزاريِّ، أحد المُعمَّرين، عُمِّر مئتي سنة، وأدرك الإسلام، واختُلف في إسلامه، فقيل: أسلم، وقيل: لم يُسلم؛ لأنّ قومه منعوه من ذلك[6]. أتى به شاهدا على أنّهم جمعوا (فُعْلَة) من المُضعَّف على (فُعَل)، فقالوا: (دُرَّة) و(دُرَر). ١٢٩/ب

لُغَتُه: الدُّرّة: اللؤلؤة العظيمة. والنِّعمَة: الخصب والرفاهية واللين.

---

(١) البيت لأعشى قيس، وهو في: ديوانه (١٨٣)، والخصائص (٢/ ٤٨٩)، والمحتسب (١/ ٥٧).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: التمام (١١٣).

(٣) ديوان ابن مقبل (١٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٩).

(٤) التكملة (٤٣٥).

(٥) البيت -كما ذكر المؤلف- للربيع بن ضبع الفزاري، وهو في: النوادر في اللغة (٤٤٦)، والمصباح (١٥٦/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٠)، والخزانة (٧/ ٣٨٧).

(٦) تنظر ترجمته في: المعمرون والوصايا (٨-٩)، واللآلي (٢/ ٨٠٢)، والخزانة (٧/ ٣٨٣)، والأعلام (٣/ ١٥).

مَعْناه: الهاء من قوله (كَأنّها) عائدة على (مَيَّة) المتقدِّمة الذكر[1]، وجعلَها من نسوة كُنّ قبلها (دُرَرا) إشارة إلى أنّ حسنها مُتَوارثٌ.

عَرَبِيَّتُه: قوله (مُنَعَّمَة) صفة للدّرة، وجاز ذلك وإن كان في الحقيقة من صفة المرأة مبالغة في التشبيه، وذلك أنّ المرأة لإفراط شَبَهِها بالدّرة، صارت الدّرة كأنّها هي، فوُصِفت لذلك بصفتها، ومثل ذلك قولهم: هندٌ بدرٌ مُحَلّى، فوصفوا البدر بالتحلية، ولذلك لم يدخلوا في الصفة تاء التأنيث، وإن كانت التحلية في الحقيقة من صفة (هند).

ولا يمكن أن تكون (مُنَعَّمَة) خبرا ثانيا لـ(كأنّ) حتّى كأنّك قلت: كأنّها مُنَعَّمَةٌ؛ لأنّه إنّما أراد إثبات النِّعمَة لها، ومثل ذلك قول المُثلّم بن عمرو التنوخيّ[2]:

لا تَحسَبَنّي مُحَجَّلا سَبِط السـ ـاقَينِ أبكي أن يَظلَعَ[3] الجَمَلُ

لأنّه إنّما أراد: لا تَحسبَنّي امرأة مُحَجّلة الساقين ناعمة تبكي إذا ظلَع جملُها ضعفا عن المشي إلّا أنّه أسقط التاء مبالغة في تشبيه المذكّر بالمؤنّث.

وقد قيل[4]: إنّه على نيّة موصوف محذوف، كأنّه قال: إنسانا مُحَجّلا، والأوّل أولى.

والقصيدة التي منها هذا البيت[5]:

أَقفرَ مِن مَيَّةَ الجَريبُ إلى الزُّ جَّينِ إلّا الظِّباءَ والبَقَرا

(١) يريد في قوله:

أَقفَرَ من مَيَّةَ الجريبُ إلى الزُّ جّينِ إلا الظِّباءَ والبَقَرا

ينظر: النوادر في اللغة (٢٤٦)، وسيأتي ذكره.

(٢) شاعر أنشد له أبو تمام في حماسته (١/ ٤٧٨) المقطوعة التي منها هذا البيت، وقد نسبت للبريق بن عياض الهذلي في: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٧٥٩). و ينظر: المؤتلف والمختلف (٢٣٩).

(٣) في الأصل (يضع) بإسقاط اللام. ولا يستقيم به الوزن.

(٤) ينظر: شرح ديوان الحماسة (١/ ٤٨٠).

(٥) ينظر: النوادر في اللغة (٤٤٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٥)، والمصباح (١٥٦/ ب).

ثمّ البيت، وبعده[1]:

أَصبحَ مِنّي الشبابُ مُبتَكِرا ... إن يَنأ عَنّي فَقَد ثَوى عُصُرا
فارَقَنا قبلَ أن نُفارِقَهُ ... لمّا قَضى مِن جِماعِنا وَطَرا
أَصبَحتُ لا أَحمِلُ السلاحَ ولا ... أَملِكُ رأسَ البَعيرِ إن نَفَرا
والذئبُ أَخشاهُ إن مَرَرتُ بِهِ ... وَحدي وأَخشى الرياحَ والمَطَرا
/ هاأنذا آمُلُ الخُلُودَ وقد ... أَدركَ سِنّي ومَولدي حُجُرا ١٣٠/أ
أبا امرئ القيسِ هل سَمِعتَ به؟ ... هَيهاتَ هَيهاتَ طال ذا عُمُرا

هكذا ثَبتَ في "النوادر"، وروي في غيرها[2]:

لا تَعجبي يا أُميمَ مِن صِفَتي ... فقبلُ ما كنتُ أَخسفُ القَمَرا
أَصبو بِهِندٍ وزَينبٍ أَمَما ... ونِسوةٍ كُنَّ قبلَها دُرَرا

(أَمَما)، أي: قصدا، ويروى (أُمَما) جمع (أُمَّة)، وهي الحين، مِثْل: (دُرَّة) و(دُرَر).

باب ما جاء من الأسماء المحذوفة، منها[3] ما لا علامة فيه للتأنيث، ومنها ما فيه علامة له

٢٦٥- أنشد أبو عليّ في الباب[4]:

أَلا تُوفُون يا أَستاهَ نيبٍ ... تُنَفَّرُ وهي حامِضَةٌ رِواءُ[5]

البيت أتى به شاهدا على أنّك تقول في (الاست) و (السَّه) : (أَستاه)، فتردّ ما يُحذف.

---

(١) ينظر : النوادر في اللغة (٤٤٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٥)، والمصباح (١٥٦/ ب).

(٢) ينظر : المصباح (١٥٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣١).

(٣) في الأصل (ومنها) بإضافة الواو.

(٤) التكملة (٤٣٦).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المصباح (١٥٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٢). كتب صدر البيت في الأصل (لحاك الله من...) وجاء التصحيح بالحاشية، وهي رواية أخرى في البيت ذكرها المؤلف بعد.

لُغَتُه : الاست: العَجُز [1]،وقد يراد بها حَلقَة الدُّبُر. و(النِّيب)[2]: النُّوق المَسانّ[3]. و(تُنَفَّر): تُفَرّق. والحامضة : التي تَرعى الحَمْض، وهو[4]: "ما مَلُح وأمرَّ من النبات كالرِّمث والأَثْل والطَّرفاء ونحوها". قال أبو حنيفة[5] : "وهو يُسلح الإبل وغيرها"، وقيل[6]: "الحمض من النبات:كلّ نبت مالح أو حامض يقوم على ساق"، قال اللحياني[7]: "كلُّ مِلحٍ من الشجر أو حامض كانت ورقته حيّة إذا غَمَزتَها انفقأت بماءٍ، وكان ذَفِر المَشَمّ – أي طَيِّبه – يُنقّي الثوبَ إذا غُسِلَ به، أو اليد فهو حَمْض"، وقيل[8]: "الحمض: ما فيه ملوحة، وليس شيء من الشجر العظام يَحْمُض ولا خُلَّة[9]". و(رواء): جمع لـ (رَيّان) و(رَيّا) إلّا أنّ واحده في البيت (رَأيى)؛ لأنّ الناب أُنثى، ويروى[10]: (لَحاكِ اللهُ مِن أَستاهِ نِيبِ).

مَعْناه: شبّه هؤلاء المَهجُوِّين في الدناءة[11] / والدَّنس بأَستاه نِيبٍ قد رعت ما يُسهلها –وهو الحمض– .ونَفَرَت : هَرَعَت وقَرُب واندفع سَلحُها. وخَصّها؛ لأنّها أوسع أجوافا، وأقصر إظماء، فإذا أكلَت الحمضَ لم تَكد تُفارق الماء؛ لأنّ الحمض يدعو إلى تعجيل الوِرد، قال الراجز [12]:

١٣٠/ب

(١) في الأصل (الفخذ) تحريف.

(٢) في الأصل (البيب) بإبدال النون باء تحريف.

(٣) في الأصل (المسن) بإسقاط الألف تحريف.

(٤) الصحاح (٣/ ١٠٧٢).

(٥) النبات له (٧).

(٦) ينظر : المحكم (حمض) (٣/ ٩٨).

(٧) ينظر : المحكم (حمض) (٣/ ٩٨). .

(٨) ينظر : المصباح (١٥٧/ أ).

(٩) "الخُلَّة من النبت: ما كان حلوا ". الصحاح (٣/ ١٠٧٢).

(١٠) هي رواية القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٦).

(١١) جاءت جملة (شبّه هؤلاء المهجُوِّين في الدنائة) مكررة في الأصل.

(١٢) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في : العين (١/ ١٧٤)، والصحاح (٣/ ١٠٧٢).

يَرعى الغَضا من جانِبي مُشَفَّقٍ
غِبّا ومَن يَرعَ الحُمُوضَ يَغفِقِ

أي: يكون وِردُه الغَفْق، وهو أن يَرِد كُلّ ساعة.

عَرَبِيّتُه: قولهم:(الأَستاه)[1] في جمع (اِسْت) يدلّ على أنّها في الأصل: (سَتَه) كـ(جَمَل)، ولا يجوز أن يكون كـ(جِذْع)، و(قُفْل) اللذينِ[2] يجمعانِ - أيضا - على (أَفعال)؛لأنّك إذا رددت (الهاء) التي هي لام الفعل،وحذفت العين قلت: (سَه) ففتحت السين[3].

٢٦٦- وأنشد فيه أيضا[4]:

فَأَمّا واحدٌ[5] فَكَفاكَ مِثلي فَمَن لِيدٍ تُطاوِحُها الأَيادي[6]

هذا البيت نسبه أبو زيد في "نوادره" لرجل من عبد شمس جاهليّ، اسمه: نَقيع.

أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره من أنّهم يقولون: (أَيادٍ)، و ما زعم[7] أنّها تُستعمل في الجوارح والنِّعَم مُختلف فيه،والصحيح أنّها تُستعمل فيهما، إلّا أنّ ذلك لا يثبت بهذا البيت.

---

(١) في الأصل (الا) تحريف.

(٢) في الأصل (اللذان) بالرفع.

(٣) ينظر: الصحاح (سته) (٦/ ٢٢٣٣).

(٤) التكملة (٤٣٧).

(٥) هكذا بالرفع في الأصل، ويصح فيه النصب، وسيأتي حديث المؤلف عنه.

(٦) البيت لِنقيع -بفتح النون وبالقاف، وقيل: بضم النون وبالفاء والتصغير- رجل من عبد شمس كما قال أبو زيد في: نوادره (٢٥٥)، وقال الآمدي في: المؤتلف والمختلف (٢٥٧):" هو نَقيع بن جُرمُوز العبشميّ". وهو في: الأغفال (٢/ ١٨٤)، والخصائص (١/ ٢٦٨)، والمصباح (١٥٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٢).

(٧) ينظر: التكملة (٤٣٦).

حكى أبو عليّ في "حلبيّاته"[1] أنّ أبا عُمَر الجرميّ[2] قال: سمعت أبا عبيدة يقول: سمعت أبا عمرو يقول: إذا أرادوا المعروف قالوا له: عندي أَيادٍ، فإذا أرادوا جمع اليد قالوا: (أَيدٍ)، فذكرتُ ذلك لأبي الخطّاب الأخفش[3]، فقال: ألم يَسمع أبو عمرو قول عَدِيّ[4]:

ساءَها ما تَأَمّلَتْ مِن أَياديـ ـنا وإشناقُها إلى الأَعناقِ؟

وروى أبو بكر[5] عن أبي العبّاس نحو هذا، وزاد: "قال أبو الخطّاب: إنّها لفي علم الشيخ، ولكنّها لم تَحضُره".

ومثل ذلك فيما وَقَعت فيه (الأيادي) على الجوارح قول جَندَل بن المُثنّى الطُّهويّ[6]:

/ كأنّها بالصَّحصَحانِ الأَنجَلِ

قُطنٌ سُخامٌ بأيادي غُزَّلِ

١٣١/أ

وقال العجّاج[7]:

إذ مَطَرَت فيه الأَيادي ومَطَرْ

بِصاعِقاتِ الموتِ يَكشِفنَ الحَيَرْ

(١) لم أجد حكايته هذه في المطبوع منها، وهي مثبتة في: الأغفال (٢/ ١٨٣).

(٢) في الأصل (عمرو) بالواو. وهو سهو من الناسخ، وقد تكرر منه هذا في بعض المواضع الآتية.

(٣) هو عبد الحميد بن عبد الحميد الأخفش الكبير، أخذ عنه أبو عبيدة. ينظر: نزهة الألباء (٤٨)، والبلغة (١٧٩).

(٤) يريد عدي بن زيد العبادي، وهو في: ديوانه (١٥٠)، والخصائص (٢/ ٢٦٧).

(٥) رواية أبي بكر بن السراج لم أجدها في كتابه الأصول، وهي محكية عنه في: الأغفال (٢/ ١٨٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٨).

(٦) سبقت ترجمته ص (٢٠٠)، والبيتان له في: إصلاح المنطق (٣٨١)، وبلا نسبة في: الخصائص (١/ ٢٦٩)، والمصباح (١٥٧/ ب).

(٧) ينظر: ديوانه (١/ ٨٥)، وجاء في الأصل (ومطرت) تحريف.

وأنشد أحمد بن يحيى[1]:

ومُستامَةٍ تُستامُ وهي رَخيصَةٌ تُباعُ بساحاتِ الأَيادي وتُمسَحُ

لُغَتُه: (الأيادي) في البيت بمعنى (النِّعَم). و(تُطاوحُها): تُراميها.

مَعْناه: وصف نفسه بأنّه يكفي وحده في جِلادٍ أو جِدال،فمتى جُولد[2] ظفر، أو جُودل ظهر، ثم عاد إلى تلك [3]النِّعَم فَأَعلَن ثباتها، وأَذعَنَ لعجزه عن جزائها. وقال أبو زيد[4]: معناه: " أنا أكفيك عُرفا واحدا، أو فرضا واحدا، وأمّا إذا كَثُرت الأيادي فلا طاقة لي بها ".

عَرَبِيَّتُه: انتصاب (واحد) إن أردت المعنى الأوّل على الحال من فاعل (كفى) وهو (مثلي)، ويجوز رفعه على الابتداء، ويكون (كفى) في موضع خبره، وفاعلها مضمر عائد على (واحد)، و(مثلي) منصوب على الحال، والعامل فيه (كَفى)، وجاز الابتداء بـ(واحد) وهو نكرة؛ لأنّه صفة خلفت موصوفها، وبالرفع ثبت في "الإيضاح".

وانتصابه إن أردت المعنى الثاني على أنّه مفعول ثانٍ لـ(كفى) أي: كفاك مثلي معروفا[5] واحدا. ومنصوبا رواه أبو زيد[6]، ورفعه على الابتداء إن أردت هذا المعنى ضعيف؛ لِما يلزم فيه من حذف الضمير الرابط، وهو مُؤدٍّ إلى تهيئة العامل للعمل،

---

(١) إنشاده هذا لم أجده في مؤلفاته المطبوعة ، و البيت لذي الرمة في : ملحق ديوانه (٣/ ١٨٥٦)، والخصائص (١/ ٢٦٨).

(٢) في الأصل (جودل) تحريف.

(٣) في الأصل (ذلك) تحريف.

(٤) النوادر في اللغة (٢٥٥)، ونصه " أي أكفيك واحدا فإذا كثرت الأيادي فلا طاقة لي بها ".

(٥) جاء (معروفا) مكررا في الأصل.

(٦) ينظر : النوادر في اللغة (٢٥٥).

وقطعه عنه، ألا ترى أنّ التقدير - إذ ذاك - : أمّا معروف واحد فكفاكه مثلي، فيكون مثل قول الآخر[1]:

وخالدٌ يَحمدُ ساداتُنا　　　بالحقِّ لا يُحمدُ بالباطلِ

أي: يَحمده ساداتنا.

٢٦٧- وأنشد فيه أيضا[2]:

وغِظْناهُمُ حتّى أتى الغيظُ مِنهُمُ　　　قُلُوبا وأكبادا لهُمْ وَرِئينا[3]

البيت/ للأسود بن يَعْفُر - بفتح الياء وضمّها -، وهو جاهليّ، أتى به شاهدا على أنّهم لم يُغيِّروا أوّل (رِئة) لمّا جمعوها بالواو والنون، بل قالوا:(رِئون)، كما قالوا: (قُلُون) فلم يُغيِّروا أوّل (قُلَة)[4]. ١٣١/ب

لُغَتُه: الغيظ: الغضب، وقيل: هو أشدّ من الغضب، وقيل: سَورَتُه[5] وأوّله، وقيل:[6]" الغيظ: غضب كامن للعاجز ". والرئة: موضع النفس والريح من الإنسان.

مَعْناه: يقول: غِظناهم حتّى استولى الغيظ على سُحُورهم. والسَّحَر: هو القلب والكبد والرئة.

وزعم الصِّقِلي أنّ الرواية الثابتة في " الإيضاح":(قَطَعناهُمُ) بدل (فَغِظناهُمُ)[7]، ومعناه:كبتناهم وغلبناهم بالحجّة،ويقال - أيضا - في هذا المعنى:(أَنى) بدل (أَتى)،

---

(١) البيت نسب للأسود بن يعفر، ولم أجده في ديوانه المجموع، وهو في : المقرب (١٢٦)، وضرائر الشعر (١٧٦).

(٢) التكملة (٤٣٨).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - للأسود بن يعفر،وهو في : ديوانه (٦٣)،والنوادر في اللغة (١٩٥)،والحلبيات (٦١)، والمصباح (١٥٧/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٣). وقد جاء في الأصل (وقطانهم) بدل (وغظناهم) تحريف.وقد سبقت ترجمة الأسود بن يعفر ص (٢٥) .

(٤) القلة : عود صغير يلعب به الصبيان . ينظر : لسان العرب (قلا) (١١/ ٢٩٥) .

(٥) سورته: أي سطوته. ينظر : الصحاح (سور) (٢/ ٦٩٠).

(٦) الصحاح (غيظ) (٣/ ١١٧٦).

(٧) أثبت الناسخ هنا الفاء (فغظناهم) وقبل أثبت الواو (وغظناهم).

قال: ومعناه: أوقد و سَعَر، فكأنّه قال: غلبناهم بالحجّة حتّى سعر الغيظ قلوبهم وأكبادهم ورئاتهم.

وزعم ابن يسعون[1] أنّ هذه الرواية تصحيف، ولا وجه لقطعه بذلك؛ لأنّ معناها مستقيم، بل هو أليق بصلة البيت من معنى الرواية الأخرى؛ لأنّ الصلة على ما تُبيّن بعدُ أنّه خصّها بدوام مجيئه، وأنّ الفراق من جهتها، لا من جهته فغاظها ذلك؛ لأنّ استظهار المُحبّ بحجّة، وإن كانت بيّنة طريقة في الهوى غير مستحسنة.

عَرَبِيَّتُه: إنّما جاز جمع (رِئة) بالواو والنون وإن لم يكن من قِبَل المُذكّر العاقل؛ لأنّها محذوفة اللام؛ بدلالة قولهم[2]: رُئِيَ الرجل إذا اشتكى رئته في الجنبة، وحكى أبو زيد[3] - أيضا -: رأيتَ الرجل إذا ضربتَ رِئَتَه.

وزعم بعضهم أنّه محذوف العين، واستدلّ على ذلك بما حكاه يعقوب[4] من قولهم: رجل مَرِيّ إذا كان مصاب الرئة.

ولا حجّة له في ذلك ألبتة عندي، بل ينبغي أن يُحمل على القلب؛ لأنّ (مَرئيّا) اسم مفعول في بابه، فينبغي أن يكون على حسبه،و- أيضا - فإنّهم جمعوها بالواو والنون، ولم يُجمع / شيء من المحذوف العين بهما، و- أيضا - فإنّ أكثر ما اشتقّ من الرئة الهمزة فيه مقدّمة على الياء، فدلّ ذلك على أنّ الياء هي اللام.

١٣٢/أ

فلمّا أُنهك هذا الاسم بحذف لامه جمعوه بالواو والنون اللذينِ هما في الأصل للأسماء الأعلام التي هم ببنائها يَعتنون؛ ليكون ذلك عوضا من التوهين الذي لحقه، ولم يجعلوا الجمع بالألف والتاء عوضا من هذا التوهين؛ لأنّهم لو فعلوا ذلك لم يكن

---

(١) ينظر: المصباح (١٥٨/ أ).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٢٣٤).

(٣) قوله هذه لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٥).

(٤) ينظر: تهذيب الألفاظ (١/ ١٢٤) وفيه " رجل مرءِيّ إذا أصيبت رئته " وهذا خلاف مراد المؤلف من الاستدلال بقوله؛ لأنّ يعقوب لم يُثبت حذف العين.

فيه دلالة على ما أرادوه؛ لأنّ كلّ مؤنّث بابه[1] أن يجمع بالهاء فلذلك جمعه بالألف والتاء نحو: تَمرات وطَلحات فلوا اقتصروا على التعويض على أن يقولوا: (رِئات) لما عُلِم ذلك، ولَظُنَّ أنّه كغيره من الجموع بالألف والتاء ممّا لم يُحذف منه شيء، فلمّا أرادوا الإعلام بالتعويض أخرجوه عن بابه، وألحقوه بجمع المُذكّر العاقل؛ ليُعلم أنّ الذي عُوِّض له وتَجدّد من حاله إنّما هو لأمر أرادوه فيه ليس في غيره ممّا لم يُجمع بالواو والنون، وهو ما لم يُحذف منه شيء.

ومما يُبيِّن ما ذكرته من أنّ الجمع بالألف والتاء [ليس][2] عِوَضا من المحذوف بخلاف الجمع بالواو والنون أنّهم إذا جمعوا (سنة) بالألف والتاء قالوا: (سَنوات)، فإذا حذفوا قالوا: (سنون)، فكانت الواو في (سنون) عوضا منها في (سَنوات).

ولّما كانت (رئة) وأمثالها من الأسماء المحذوفة ليست من قبيل ما يجمع جمع سلامة بالواو والنون وإنّما جمعت بذلك على طريق التعويض كان القياس بتغييرهم أوائلها إشعارا بأنّهم لم يقصدوا تسليمها، وإن جاء بعضها غير مُغيَّر الأوّل في اللفظ نحو: (رِئين)، فينبغي أن يُعتقد في حركة أوله أنّها غير الحركة التي كانت فيه قبل الجمع كما أنّ كسرة دال (دِلاص) وكاف كِناز[3] إذا أريد بها الجمع ليست الكسرة التي كانت فيهما قبل الجمع.

وقد قيل السبب في جمع ما كان من المنقوص فيه، ولا ذَكَر لها مثل (لُغَة) و(ثُبَة) بالواو / والنون كراهيتهم أن يجمعوه بالألف والتاء فيتوهّم أنّ الألف تتمّة الحرف،وأنّ التاء هي التي تكون في الوصل (هاء) فاجترءوا على الواو والنون إذ أمنوا أن يُتوهّم أنّه ذَكَرٌ، إذ كان لا ذَكَر له.

١٣٢/ب

(١) في الأصل (فإنّه) تحريف.

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) يقال: ناقة كِناز مكتنزة اللحم. ينظر : الصحاح (٣/ ٨٩٣).

ويُقوّي هذا القول كونهم لا يفعلون ذلك بالمحذوف العين والفاء، إذ لا يلحق في جمعه بالألف والتاء ذلك اللّبس.

ومَن روى (أتى) فإنّه إن جعلها بمعنى (استولى) مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾[1] فإنّ (قُلُوبا) عنده منصوب بعد إسقاط حرف الجرّ، والأصل: أتى الغيظ منهم على قُلُوب، وإن كانت (أتى) بمعنى (قصد) مثلها في قولك: اِئت زيدا، فلا حرف هناك محذوف.

ومَن روى (أنى)[2] فإن ثبت ما زعمه الصِّقِلي من أنّها بمعنى: أوقد وسَعَر كان انتصاب (قُلُوب) بها من غير احتياج إلى تقدير حرف جرّ، وإن لم يُثبت ذلك لم يكن بُدّ من تقدير حذف جرّ محذوف كأنّه قال: حتّى أنى الغيظ منهم بقُلُوب، أي: تَسعُر وتُوقَد؛ لأنّهم يقولون: أنى الشيء: إذا اشتدّت حرارته.

وقبله ممّا أنشده أبو زيد[3]:

أَلا يا اسلمي قَبلَ الفِراقِ ظَعينا ... تَحِيَّةَ مَن أَمسى إليكِ حَزينا

تَحِيَّةَ مَن أَظُنُّهُ مُتَوَجِّها ... لِصُرمِ حبيبٍ قد أَنى أن يَبينا

تَحِيَّةَ مَن لا قاطعِ حَبلَ واصلِ ... ولا صارمِ قبلَ الفِراقِ قَرينا

٢٦٨- وأنشد فيه أيضا[4]:

نَحنُ هَبَطنا بَطنَ والِغينا

والخَيلُ تَعدو عُصَبا ثُبينا[5]

---

(١) الآية (٤٢) من سورة الذاريات.

(٢) هي رواية الصقلي كما ذكر المؤلف قبل.

(٣) ينظر: النوادر في اللغة (١٩٥)، والمصباح (١٥٨/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٣).

(٤) التكملة (٤٣٩).

(٥) البيتان للأغلب العجلي، وهما في: شعره (١٦٦)، والشيرازيات (١/ ١٣٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٦٨)، والمصباح (١٥٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٤).

هما [للأغلب العجليّ][1]، أتى بهما محقّقا لتفسير أبي عبيدة[2] (ثُباتٍ) بأنّها جماعات في تفرقة، ويدلّ -أيضا- على صحّة تفسير أبي عبيدة للثُّبَة قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾[3]، وقول الكميت[4]:

إذا غَصَّ بالرِّيقِ أهلُ الحِفاظِ   وكان النُّهوضُ مَعا أو ثُبينا

/ لُغَتُهما: البطن: ما انخفض من الأرض، وقيل: ما لان منها وسَهُل. ١٣٣/أ

والِغُون[5]: موضع بعينه، مَرويّ: بالفاء وبالغين،وبالفاء رواه الصِّقِلي. والعُصبَة: العشرة فما فوقها، ولا يقال: لما دون العشرة عُصبَة، وقال أبو زيد[6]: "العصبة من الرجال ما بين العشرة إلى الأربعين "، وقيل: العصبة الجماعة من الرجال والخيل.

مَعْناهُما: يقول: إنّهم انتشروا بهذا الموضع للمَغار غير مُستشعرينَ لِحذارٍ.

عَرَبِيَّتُهُما: (بَطنَ والِغينَ) ممّا جمع بالواو والنون من غير أولى العلم بدليل ما حكاه أبو عمر[7] عن بعض أصحابه أنّه قال لأعرابيّ: ما (بَطن والِغين)؟ فقال: هناك والِغُونَ.

ووجه جمعه بالواو والنون أنّهم جعلوا كلّ ناحية من (والِغينَ)كأنّها والغ، والناحية مؤنّثة، فكان ينبغي أن يكون في ذلك الواحد المقدّر (هاء)، فلمّا لم يُظهروا الهاء عوّضوا الجمع بالواو والنون، وأجروه مُجرى (أَرض) في قولهم: (أَرَضون).

---

(١) ما بين القوسين بياض في الأصل، والإثبات من : المصباح (١٥٨/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٤)

(٢) ينظر : مجاز القرآن (١/ ١٣٢).

(٣) الآية (٧١) من سورة النساء.

(٤) شعره (٢/ ١٤٥). وينظر : المصباح (١٥٨/ ب).

(٥) قال الحموي في معجم البلدان (٥/ ٣٥٥):" والغين: اسم وادٍ".

(٦) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٥٨/ أ).

(٧) ينظر : الشيرازيات (١/ ١٣٨)، والمصباح (١٥٨/ب).

وعلى ذلك يُحمل كلّ ما كان من أسماء البلدان مجموعا بالواو والنون نحو (قِنّسرين) و(فِلسطين) و(يَبرين) وأشباه ذلك.

وأمّا (ثُبَة) فجمعُها بالواو والنون عِوَضٌ من التوهين الذي لحقها بحذف لامها، ويدلّ على أنّ المحذوف منها اللام أنّهم يقولون في معناها: (أُثْبِيَّة) وهي (أُفْعُولَة)، حكى ذلك أبو الفتح في "مُنصِفِه"[1]، واستدلّ أبو الفتح[2] - أيضا - على أنّ المحذوف منها اللام بأنّهم يقولون: ثَبَّيت الشيء إذا جمعته، قال لبيد[3]:

يُثَبِّي ثَناءً مِن كريمٍ وقولُهُ :أَلا انعَم على حُسنِ التحيَّةِ واشرَبِ

وقال الآخر[4]:

كَم لِيَ مِن ذي تُدرَأٍ مِذَبِّ
أَشوَسَ أبّاءٍ على المُثَبِّي

أي: الذي يُكثِر لومه، ويجمع له العذل من كلّ جهة، وقال الآخر[5]:

هل يَصلُحُ السيفُ بغيرِ غِمدِ
فَثَبِّ ما سَلَّفتَه من شُكدِ

أي: أجمعه مع سواه، و(الثُّبة) راجعة إلى هذا المعنى؛ لأنّها الجماعة.

وهذا / الذي ذكره من أنّ (ثَبَّيتُ) بمعنى (جَمعتُ) غير مُتّفق عليه؛ لأنّ القاليّ[6] ١٣٣/ب حكى عن الأصمعيّ أنّهم يقولون: ثَبَّيتُ على الشيء بمعنى دُمتُ عليه، واستدلّ على ذلك ببيت لبيد، وحكى -أيضا- عن الشيبانيّ أنّ (ثَبّيت): مَدَحْت الرجل حيّا.

---

(١) ينظر: (٢/ ١٨٦).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٢).

(٣) ينظر: ديوانه (٨)، وأمالي القالي (٢/ ٢٠١)، والتمام (٢٠٢).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٢)، والتمام (٢٠٢).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٢)، والمحكم (١٠/ ٢٠٢- ٢١٧) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٦) ينظر: الأمالي له (٢/ ٢٠١).

وينبغي أن تُجعل اللام المحذوفة واوا إذ لم يكن في (ثَبَّيت) دليل على أنّها ياء[1] أو واو؛ لأنّ أكثر ما حُذِفت لامه إنّما هو من الواو كـ(هَنَوات) و(أخ) و(غَدٍ) وأخواتها، وبذلك وصّى[2] أبو الحسن، وهو - أيضا - مذهب الفرّاء[3] فيما كان منِ هذه المحذوفات مضمومة الأوّل، ويُخالف فيما كان منها مكسور الأوّل فإنّه يَزعُم أنّ المحذوف منه (ياء).

وزعم النحاس في "شرح المعلّقات"[4] له أنّ المحذوفة من (ثبة) ياء[5]، وقيل: واو.

ويُقوّي هذا القول -أعني كون المحذوف منها الياء- قولهم: (أُثبيّة) في معناها، إذ لو كانت اللام واوا لكان القياس فيه (أُثبُوّة)، لكن ليس ذلك بقاطع، إذ يحتمل أن يكونوا قلبوا تخفيفا كما قالوا[6]: (أُدْحيّ) وقياسه: أُدحو؛ لأنّه من (دَحوت).

وأمّا (ثُبَة) الحوض - وهي: وسطه - فذهب أبو إسحاق[7] إلى أنّها محذوفة العين؛ لأنّها تُرجع الماء إليها، فهي من باب (ثَوَب) إذا رَجَع.

وهذا لا حجّة فيه؛ لأنّه يجوز أن يكون من (ثَبَّيتُ)، أي: جَمَعْتُ؛ لأنّ الماء مجتمعه من الحوض وسطه، وإذا أمكن ذلك فينبغي أن يُحمل عليه؛ لأنّ حذف العين قليلٌ ليس في سعة حذف اللام[8].

---

(١) في الأصل (فاء) تحريف.

(٢) في الأصل (رضي) تحريف.والإثبات من : سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٣)، والتمام (٢٠٣)، والممتع في التصريف(٢/ ٦٢٣).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٥٨/ ب).

(٤) ينظر : (٢/ ٨٠٨).

(٥) في الأصل (فاء) تحريف.

(٦) ينظر : إصلاح المنطق (٣٧٦).

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٧٥).

(٨) ينظر : الشيرازيات (١/ ٣٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٢).

صلتهما[1] : قيل[2] : إنّهما من شعر للأغلب العجليّ في يوم ذي قار، أولّه:

قد عَلِموا يومَ خنابِزِينا
إذا مالــتِ الأحيــاءُ مُقبلِينــا
وطارَتِ الجُفُون وانتُضِينا
إنّا بنو عِجلٍ إذا لُقِينا
نَدفعُ عنّا حَدَّ مَن يَلِينا
الغَمَراتُ ثُمّ يَنجَلِينا

وبعده قوله[3]:

والخَيلُ تَردى عُصَبا ثُبِينا
جُردا كأَمثالِ السعالِيَ جُونا
قد بَلَّ مِنها العَرَقُ المُتُونا
في عارضٍ يَلتَمِحُ العُيُونا
/ فيه بَنونا وبَنُو أَبِينا
أَبناءُ حَربٍ وبِها غُذِينا

١٣٤/أ

وقيل[4]: إنّ بعدهما :

بِفاقِراتٍ تحَتَ فاقِرِينا
نُقارعُ السنينَ عن بَنِينا
الغَمَرات ثُمّ يَنْجلينا

---

(١) ينظر : شعر الأغلب العجلي (١٦٦)، والمصباح (١٥٨/ب).

(٢) ينظر : المصباح (١٥٨/ب).

(٣) ينظر : المصباح (١٥٨/ب). وجاء في الأصل (وبعد قوله) بإسقاط الهاء .

(٤) ينظر : شعر الأغلب العجلي (١٦٧)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠١).

والظاهر[1] أنّ الرجز الذي منه الشاهد غير رجز الأغلب؛ لأنّ أبا عليّ[2] أنشد فيه عن أبي عُمر.

نحنُ هَبَطنا بَطنَ والِغِينا
وقد تَدَلّى عِنَبا وتِينا
والخيلُ تَعدو عُصَبا ثُبِينا

ورجز الأغلب لم يثبت[3] فيه:

نحنُ هَبَطنا بَطنَ والِغِينا

ولا البيت الذي وَصَلَه به أبو عُمر.

٢٦٩- وأنشد فيه أيضا[4]:

أَرى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَّني ... على هَنَواتٍ شَأنُها مُتتايعُ[5]

هذا البيت من أبيات "الكتاب"[6]، أتى به شاهدا على أنّهم قالوا في جمع (هَنَت)[7] : (هَنَوات) فردّوا.

لُغَتُه : [قال][8] الزَّمخشريّ[9] : "(هَنٌ) و (هَنَة) كناية عن أسماء

---

(١) ينظر : المصباح (١٥٨/ب).

(٢) ينظر : الشيرازيات (١/ ١٣٧).

(٣) في الأصل (أبي الأغلب لم يلبث) تحريف.

(٤) التكملة (٤٣٩).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الأغفال (١/ ٢٢٧)، والعضديات (٣٠)، والمنصف (٣/ ١٣٩)، والمصباح (١٥٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٥).

(٦) ينظر : (٣/ ٣٦١).

(٧) ذكر المؤلف بعدُ أن (هنت) تكتب في الوصل بالتاء المربوطة، وفي الوقف بالتاء المفتوحة.

(٨) مابين القوسين ساقط من الأصل.

(٩) المفصل (١٥).

الأجناس"، وقال[1] الهرويّ[2]: "(هَنٌ) و(هَنَةٌ) كناية عن الشيء لا تذكره باسمه "، ولم يخصّ جنسا من غيره، وقال أبو الحسن الأخفش في " الأوسط" له:" كما تقول: هذا فلان بن فلان، وهذا هن بن هن، وهذه هنت بنت هنت؛ لأنّه[3]-كأنّه قال: هذا زيد بن زيد- أراد هذا فلم يذكره، فوضع موضعه شيئا يُذكر به ".

وهذا نصّ بأنّها يكنى بها عن الأعلام، وهو صحيح، ويدلّ على ذلك قول ابن هَرْمَة[4] يمدح حسن بن زيد:

اللهُ أَعطاكَ فَضلا مِن عَطيَّتِهِ　　　على هَنٍ وهَنٍ فيما مَضى وهَنِ

يعني[5]: عبدَ الله وحسنا وإبراهيمَ بني حسن بن حسن، وكأنّهم كانوا وعدوه شيئا فوفى به حَسنٌ.

و(الهَنَوات) في البيت : كناية عن الدواهي، والأمور العظام. والتتايع في الشيء وعلى الشيء : التهافت فيه، والمتابعة عليه، قال عنترة[6]:

/ تَتايعَ لا يَبتَغي غيرَه　　　بأبيضَ كالقبسِ الْمُلتَهِب　　١٣٤/ب

قال أبو عبيد[7]: "لم يسمع التتايع إلّا في الشرّ"، وقال كراع[8]: "تتايع وتتابع بمعنى".

---

(١) من هنا إلى قوله بعد (وكأنّهم كانوا وعدوه شيئا فوفى به حسن) نقله البغدادي في الخزانة (٧/ ٢٦٣ – ٢٦٤) تحت مسمى" قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسي".

(٢) الغريبين (٦/ ١٩٤٦).

(٣) في الخزانة : "كأنه قيل: هذا زيد بن عمرو".

(٤) هو إبراهيم بن علي بن سلمة، آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم. تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (٢/ ٧٤١)، واللآلي (١/ ٣٩٨)، والخزانة (١/ ٤٢٤). وقوله هذا في : ديوانه (٢٢٣)، ومجالس ثعلب (١/ ٢١)، والخزانة (٧/ ٢٦٣).

(٥) ينظر : مجالس ثعلب (١/ ٢١).

(٦) ديوانه (٢٩٤) برواية (تدارك لا يتّقي نفسه)، ولا شاهد فيه على الرواية. وينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٢).

(٧) في الأصل (أبو عبيدة) تحريف، وقول أبي عبيد الهروي هذا في : غريب الحديث له (١/ ١٣) وهو أيضا محكي عنه في : المصباح (١٥٩/أ).

(٨) المجرد (٣١١).

عَرَبِيَّتُه: يقال: (هَنْت) في الوصل بتسكين النون، فإذا وقفت قلت (هَنَة)، وأصل (هَنْت) : (هَنَوَة) بزنة (فَعَلَة)، فأبدلت الواو تاء، ونقلت إلى (فَعْل) بتسكين العين، واستدلّ على ذلك سيبويه[1] بالحمل على نظائرها، فإنّه لم يجئ شيء من الأسماء المتمكّنة هكذا إلّا وعينه متحرّكة بالفتح، نحو: (بنت) و(أخت)، فلمّا جمعت بالألف والتاء حذفت منها هذه التاء، كما تُحذف تاء التأنيث؛ لشبهها بها، ألا ترى أنّها تاءٌ ليست من نفس الكلمة، لا تلحق إلّا المؤنّث،فإن أردت المذكّر قلت: (هَن) و(أخ) و(أب) كما أنّ تاء التأنيث كذلك.

فمن يَرُدّ المحذوف قال: (هَنَوات)، ومَن لم يَرُدّ قال: (هنات)، ولا يجوز أن يُجمع بالواو والنون كما فُعِل بغيرها من المحذوفات اللام، نحو: (ثُبة) و(قُلَة) و(سَنة) و(رِئة)؛ لأنّ مذكّرها – وهو (هَن) – قد جمع بالواو والنون، فألزموا لذلك في جمع المؤنّث الألف والتاء تفرقة بينهما، قال الشاعر[2]:

أُريدُ هَناتٍ مِن هَنينَ وتَلتَوي ... عليّ وآبى مِن هَنينِ هَناتِ

و اللام المحذوفة منها تكون واوا، بدليل قولهم في الجمع:(هَنَوات)، وقد تكون نونا؛ بدليل قولهم: (هَنّ) و(هَنّة) بتشديد النون حكى ذلك الهرويّ[3]، قال الشاعر[4]:

أَلا ليتَ شِعري هل أَبيتَنّ ليلةً ... وهَنِّي جاذٍ بين لِهزِمتي هَنِ

فأمّا قول بعض العرب في تصغيرها: (هُنَيَّة) و(هُنَيهَة) فلا ينبغي أن يجعل ذلك دليلا على أنّ المحذوف منها قد يكون هاء، بل الهاء بدل من الياء المبدلة من الواو؛ لأنّك إن لم تجعلها بدلا كان الاسم من باب (سَلِس) و(قَلِق) / وإذا قلّ التضعيف في حروف الحلق في الباب ١٣٥/أ

---

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٤٥٥).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المحكم (حنو) (٤/٣٠٨)، ودرة الغواص (٩٣).

(٣) ينظر : الغريبين (٦/ ١٩٤٦).

(٤) البيت نسبه ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٤٥)، وأبو حيان في التذييل والتكميل (١/ ١٦٤) لسحيم عبد بني الحسحاس، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في : الصحاح (هنو)(٦/ ٢٥٣٦).

الأوسع الذي هو باب (ردّ)، فلم يوجد نحو: الضَّغِيغَة، والمَهَه، والفَهَه إلّا قليلا[1] فالأحرى أن يَقِلّ ذلك في الباب الأقلّ، وهو باب (سَلِس)، فلمّا انضاف هذا إلى قولهم: (هَنَوات) و(هُنَيّة) قُضي على الهاء بأنّها بدل[2].

٢٧٠- وأنشد فيه أيضا[3]:

وقالَت لي النفسُ: اَشعَبِ الصَدعَ واَهتَبِل ... لإحدى الهَناتِ المُعضِلاتِ اِهتِبالَها[4]

البيت للكميت الأسديّ، أتى به شاهدا على أنّهم قد يقولون في جمع (هَنْت) :(هَنات)، فلا يردّوا مُراعاةً للّفظ، ومثل ذلك قول لبيد[5]:

أَكرَمتُ عِرضي أن يُنالَ بِنَجوةٍ ... إنّ البَريءَ من الهَناتِ سعيدُ

وقال البُرج بن مُسهِر الطائيّ[6]:

وَنِعمَ الحيُّ كَلبٌ غير أنّا ... رَأينا في جِوارِهُمُ هَناتِ

وقول المرّار يصف اهتداءه[7] في مفازة أخطأ الدليل بهم فيها[8]:

أُحيدى هَناتي وأمثالَهَا ... إذا لَمَعَ الآلُ لَمَعَ السراب

لُغَتُه: الشَّعب: الجمع والتفريق، والإصلاح والإفساد، وهو في البيت بمعنى الجمع والإصلاح. و(الصدع): الشّق في الشيء الصلب كالزجاجة والحائط وغيرهما.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٦٥).

(٢) ينظر: المنصف (٣/ ١٤٠).

(٣) التكملة (٤٤٠).

(٤) البيت -كما ذكر المؤلف- للكميت، وهو في: شعره (٢/ ٨٧)، والمصباح (١٥٩/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٦).

(٥) ديوانه (٣٧)، وتهذيب اللغة (١١/ ١٣٦).

(٦) شاعر طائي من معمري الجاهلية، جاور كلب فلم يستحسن جوارهم. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (٧٥)، وشرح التبريزي (١/ ٢٥٨)، والأعلام (٢/ ٤٧)، وينظر قوله هنا في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٣٥٩)، والتنبيه على شرح مشكلاتها (١/ ١٨٩).

(٧) في الأصل (هتداءه) بإسقاط همزة الوصل.

(٨) البيت نسبه ابن يسعون في: المصباح (١٥٩/ أ) للمرار الأسدي، وهو في: شعره(٢/ ٤٣٥) برواية (لمع الرداء).

و(اهتَبِل): أي احتَل، يقال: رجل مُهتَبِل، أي: مُحتال، و اهتَبِل[1] - أيضا -بمعنى : اغتنم. والهَبالة: الغنيمة، واهتَبِل - أيضا - : أي اقصد قَصد المُشمِّر المُجدّ المُجتمع، يقال اِهتَبَل البعير : إذا رفع [رأسه][2] في مشيه، وأنشد الأصمعيّ[3]:

ألا إنّ نصَّ العِيسِ يُدني من الهَوى   ويَجمعُ بين الهائمينَ اِهتِبالَها

و(الهَنات): الخلال من الشَّرّ، وأضاف (إحدى) إليها على جهة التعظيم، أي الفِعلة التي تَنفرد بالذِّكر لعظمها، ومثل ذلك قول مطرود بن كعب[4]:

يا ليلةً هَيَّجتِ لَيلاتي   إحدى لَيالِيّ القَسِيّاتِ

أي: أعظم لياليّ التي لا لين عندَهُنّ[5]، ولا رحمة منهُنّ لشدَّتِهِنّ. و(المُعضلات): الشدائد، والأمور المستغلقة،لا يُهتدى لوجهها، ويروى[6]: (المُضلِعات)، وهي الأمور / العظام، وقيل: المثقلات.

١٣٥/ب

مَعْناه: يقول: إنّ نفسه قالت له : اِرْب هذا الصدع ، واحتَل[7] لرفع هذه المعضلة، وإيّاك أن تنام، فـ (قبل الرمي تُراش السِّهام)[8].

عَرَبِيَّتُه: قوله (اهتِبالَها) مصدر أضيف إلى المفعول،والأصل: اهتبالَك إيّاها، أي: اهتبالَ مثلِك إيّاها، فلمّا حذفت الكاف، وأُضيف المصدر إلى ضمير المفعول اتّصل، ومثل

---

(١) في الأصل (اهتبال) تحريف.

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٣) هكذا جاء في الأصل ، ويبدو أنّه تحريف؛ لأنّ الهجري في التعليقات والنوادر (١/ ١٠١) قال:" أنشد الأشجعي " وكذا قال ابن يسعون في المصباح (١٥٩/ ب) ولم يُسمياه، وقال الجاسر في كتابه " أبو علي الهجري " ص (٤٣): " إنّه أطيط بن سعد ". والبيت بلا نسبة في : المحكم (هبل) (٤/ ٢٣١).

(٤) جاهلي من خزاعة ، مدح عبد المطلب بن هشام . تنظر ترجمته في : معجم الشعراء (٢٣٥) ، والأعلام (٨/ ١٥٦). و ينظر قوله هذا في : السيرة النبوية (١/ ١٦٢)، والروض الأنف (١/ ١٦٢).

(٥) في الأصل (عندهم) تحريف.

(٦) هي رواية الأزهري في : تهذيب اللغة (٦/ ١٦٤)، و (١٥/ ٢٢٧).

(٧) في الأصل (اختل) بالخاء الفوقية، تصحيف.

(٨) مثل يضرب في الاستعداد للأمر قبل حلوله.ينظر : جمهرة الأمثال (٢/ ١٠٤)، و مجمع الأمثال (٢/ ٤٩١).

ذلك قول الآخر[1]:

وأنتُم لهذا الناسِ كالقِبلَةِ التي بها أن يَضِلَّ الناسُ يَهدي ضَلالُها

أي : ضَلالهم إيّاها، فحذف ضمير الفاعل، وأضاف إلى ضمير المفعول. هذا إن جعلت (اهْتَبِل) بمعنى (اقصِد)، وإن جعلتها بمعنى (احتَل) كان التقدير: اهتِبال ممارسيها، أي احتيالهم، ثمّ حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه، فيكون الضمير في هذا الوجه مخفوضا لفظا، ومرفوعا موضعا، وفي الوجه الآخر مخفوضا لفظا، ومنصوبا موضعا.

صلته: هذا البيت من قصيدة مدح بها الكميت مَسلَمَة بن عبد الملك، وأغراه فيها بخالد بن عبد الله القَسريّ، وخوّفه من قيام اليمانية على الخلافة كالذي فعل يزيد بن المُهَلّب، وكان خالد قد سجنه فتحيّل، وخرج في زيّ امرأة، وأتى الشام، وتَشَفَّع بمَسلَمَة إلى هشام[2].

وقبله[3]:

فلمّا رأيتُ المُقرَباتِ مُذالةً وأنكرتُ إلّا بالسماديرِ آلَها

وإن صارتِ الأَرحامُ أَكراشَ دِمنَةٍ ولم أرَ ذا بالٍ يُغَيِّرُ بالَها

وبعدها[4]:

كَسَوتُ العِلافيّاتِ هُوجا كأنّها مَجادِلُ شَدَّ الراصِفونَ اجتِدالَها

٢٧١- وأنشد فيه أيضا[5]:

يَرى الرّاؤون بالشَّفراتِ مِنها كَنارِ أبي حُباحِبَ والظُّبينا[6]

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في : ديوانه (٦٢٣)، والكتاب (٣/ ٨٤)، وتحصيل عين الذهب (٤١٨).

(٢) ينظر :الأغاني (١٧/ ١٩-٢٠) ، و المصباح (١٥٩/أ).

(٣) البيت الأول في شعر الكميت المجموع (٢/ ٩١) أما البيت الثاني فقد أخل شعره به ، والبيتان في : المصباح (١٥٩/ ب).

(٤) ينظر : شعر الكميت (٢/ ٩٢)، و المصباح (١٥٩/ ب).

(٥) التكملة (٤٤٠).

(٦) البيت -كما ذكر المؤلف- للكميت، وهو في : شعره (٢/ ٢٨٦)، والشيرازيات (١/ ١٧٧)، والبصريات (٢/ ٨٥٦)، والمصباح (١٥٩/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٧)، وضرائر الشعر (١٠٤).

البيت للكميت ، أتى به مُبيّنا أنّ ما أنكره سيبويه[1] من جمع (ظُبَة) بالواو والنون قد جاء في الشعر، وأقوى من ذلك في الاحتجاج قول كعب[2]:

/ تَعاورُ أيمانُهُم بينَهُم كُؤوسَ المنايا بِحَدِّ الظُّبينا ١٣٦/أ

لأنّ الكميت ليس بالقويّ ، ولا بحجّة عند الأصمعيّ، لكنّه قد يمكن أن يكون ذلك عند سيبويه من قبيل ما اختصّت به الضرائر، فلا يكون فيه كسر لقوله[3].

لُغَتُه: الشَّفرَة من الحديد : ما عُرِّض وحُدِّد، وقال أبو حنيفة[4]: "شفرتا النصل جانباه". وقال أبو حنيفة[5]: "نار حُباحب وأبي حباحب : الشَّرر الذي لا يَطير". قال[6]:" ولا يُعرف حُباحب[7] ولا أبو حباحب ".وقال ابن الأعرابيّ [8]: "نار الحباحب وأبي حباحب [9]: ما يخرج من الحجر عند ضرب الحافر"، وقال الجاحظ[10]: "كلّ نار تراها العين، ولا حقيقة لها [عند][11] التماسها: نار أبي حباحب، ولم أسمع في أبي

---

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٤٠١).

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، وهو في : ديوانه (٢٧٦) ، و التذييل والتكميل (١/ ٣٢٦).

(٣) ينظر : المصباح (١٦٠/أ)، حيث نقل منه المؤلف دون ذكر له.

(٤) جاء في النبات له (٣٨٣) : "وزعم بعض الرواة أنّ شفري النصل يقال لهما : الخلوتان، الواحدة خلوة، وطرّتاه: حدّاه". ونصه الذي حكاه المؤلف سبق أن حكاه عنه ابن سيده في المحكم (٨/ ٤٧) (مطبعة دار الكتب بيروت)، والقيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٥).

(٥) النبات له (١٣٣).

(٦) النبات له (١٣٣).

(٧) في الأصل (حباحبا) بالنصب.

(٨) ينظر : المحكم (حب) (٢/ ٣٨٣)، والمصباح (١٦٠/أ).

(٩) في الأصل (نار الحباحب وإذا الحباحب و أبي حباحب) بإقحام (وإذا الحباحب) تحريف.

(١٠) الحيوان (٤/ ٤٨٧).

(١١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : الحيوان (٤/ ٤٨٧).

حباحب نفسه شيئا"، وقيل[1]: "كان أبو حباحب من مُحارب خَصَفَة، وكان بخيلا، لا يُوقد نارا إلّا بالحطب الشَّخْت - أي الرقيق - لئلا تُرى ". والظُّبَة: طرف السيف والسِّنان والنصل وما أشبه ذلك.

مَعْناه: يريد أنّ سيوفهم مُذكَّرات[2]، فالنار تَقدح عند الضرب بها من الظُّبات والشَّفَرات.

عَرَبِيَّتُه: (أبو حباحب) لّما كان لا يُعرف ما هو امتنع صرفه ؛ لأنّ العرب إذا سمّت بالاسم المجهول منعته الصرف في حال التعريف ، وجعلته بمنزلة الأعجميّ ، قال: "سألت أبا عمرو: لِمَ لم يَجْر (سبأ) ؟ ، فقال: لستُ أدري ما هو "[3].

وكذلك - أيضا - يفعلون في الأسماء التي ليس من عادتهم التسمية بها، قال أبو السفاح السّلوليّ[4]: "هذا أبو صُعرور قد جاء "، فلم يُجر (صُعرور). والصعرور شبيه بالصِّمغ.

فإن قيل: لو كان (حباحب) معرفة لَما دخلت عليه الألف واللام.

فالجواب: أنّه من قبيل ما تعاقب عليه تعريفانِ كـ (فَينَة) و(الفينة)[5].

و(ظُبَة) - واحدة الظُّبين - محذوفة اللام، بدليل جمعهم إيّاها على (ظِبًا)، وأيضا فإنّها لا تكون محذوفة الفاء بضمّ أوّلها، ولم يجئ من المضموم الأوّل شيئا قد

---

(١) ينظر : الجمهرة (١/ ١٢٥) عن ابن الكلبي.

(٢) سيوف مذكرة أي : صارمة . ينظر : لسان العرب (ذكر) (٥/ ٥٠).

(٣) السائل الرؤاسي، والمجيب أبو عمرو بن العلاء.نقل ذلك الفراء في : معاني القرآن له (٢/ ٢٨٩).

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/ ٣٦٠) في تفسير هذين التعريفين: "أحدهما بالألف واللام، والآخر بالوضع والعلمية". وينظر : الحلبيات (٢٨٧)، والخصائص (٢/ ١٩٨).

حذفت / فاؤه إلّا حرف واحد شاذّ حكاه أبو الحسن[1]،وهو قولهم في الصِّلة : صُلة، -ولا نظير له- ولا محذوفة العين لقلّة ذلك. ١٣٦/ ب

وأيضا فإنّهم جمعوها بالواو والنون في هذينِ البيتينِ، ولم [يجمع][2] شيء من المحذوف العين بهما، ولا من المحذوف الفاء إلّا (لِدين)[3]، قال الكميت[4]:

وأَفضَلَ في التقايُسِ للِّدينا

وقالوا – أيضا – :...[5]، فحذفوا الفاء، وجمعوا بالواو والنون، وإذا بَطُل أن تكون محذوفة الفاء أو العين ثبت أنّها محذوفة اللام؛ ولأنّها المحذوفة (واو) حملا على الأكثر.

وقبل البيت[6]:

سُيوفٌ ما تزالُ ظِلالَ قومٍ يُهَتِّكْنَ البُيُوتَ ويَبتَنينا

٢٧٢- وأنشد فيه أيضا[7]:

لا خِمسَ إلّا جَنْدَلُ الإحَرِّينْ

والخِمسُ قد يُجشِمُكَ الأَمَرِّينْ[8]

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٣).

(٢) في الأصل (يحذف) تحريف .

(٣) في الأصل (دية) تحريف، يقول السيرافي في شرح الكتاب (ج٤/ ١٨٣/ أ):" وإنما يكثر جمع هذه النواقص بالواو والنون فيما سقط لامه، لا فيما سقط فاؤه، ولم يجئ هذا الجمع فيما سقط فاؤه إلّا في حرف واحد شاذ، وهو قولهم: لِدون " وفاء الكلمة المحذوف هو الواو؛ لأنه من الولادة. ينظر : الصحاح (ولد) (٢/ ٥٥٤).

(٤) عجز بيت له، صدره * وأطيبَ في المَغارسِ نابِتاتٍ * وهو في : شرح هاشميات الكميت (٢٨٢).

(٥) مكان النقط بياض في الأصل بمقدار كلمة، ولعلها (لِدون).

(٦) ينظر : شرح هاشميات الكميت (٢٨٦)، والمصباح (١٦٠/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٣٧).

(٧) التكملة (٤٤٢).

(٨) البيتان – كما ذكر المؤلف – لزيد بن عتاهية التميمي، قال ابن يسعون في المصباح (١٦٠/ أ): "ونسبهما العيشي لعاصم"، ولم أجدهما في شعر عاصم بن عمرو التميمي المجموع. وهما في : الشيرازيات (١/ ١٣٨)، وإيضاح الشعر (١٥٩)، والعضديات (١٦٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٠).

هما لزيد بن عتاهية التميميّ، ونسبهما العيشيّ [1] لعاصم [2]، أتى بهما مُستشهدا على أنّهم قالوا في جمع (الحَرَّة): (إِحَرّون) فغيّروا بإلحاق الهمزة.

لُغَتُهُا: الخَمس - بفتح الخاء - من العدد معروف، كذلك رواه أبو عمر المطرّز [3]، وابن الأعرابيّ [4]، والسيرافيّ [5] عن ابن دريد [6]، وروي - أيضا - الخِمس بكسر الخاء: الوِرد ذكر ذلك أبو سليمان الخَطابيّ [7]. والجندل: الصخر، وأكثر ما يقال فيما عَظُم منه. و(الإِحَرُّون): جمع (حَرَّة)، وهي الأرض الصلبة الغليظة التي أَلبَسَتها كُلّها حجارة سُودٌ نَخرِة كأنّها احترقت بالنار. وأَجشَمَه الأمر: كَلَّفَه إيّاه على مَشَقّة، ولَقِيت منه الإِمَرِّين - بكسر الهمزة وفتحها -: أي الشرّ والأمر العظيم، وحكى ابن الأعرابيّ [8]: لقيت منه الأَمَرَّينِ على التثنية، والمُرَيِّينِ،كأنّها تثنية الحال المرويّ.

مَعْناه: قيل: إنه لّما كانت ملاحم صفّين أوجب معاوية بن أبي سفيان - رحمه الله - لمن أوجب الغَناء من صحبه، وبلغ الاكتفاء في حَرْبه خمسمائة درهم زائدة على عطائه المُرَتَّب وجباية المُستوجب / فلمّا لقوا عليّا ﷺ في أصحابه من المهاجرين والأنصار، وحُصِّلوا مُجَدَّلين بتلك الحِرار أنشد أصحابُ عليّ البيتينِ، هذا معنى ما حكى الهرويّ [9].

١٣٧/أ

---

(١) سبقت ترجمته ص (١٩).

(٢) هو عاصم بن عمرو التميمي، صحابي شاعر فارس، له بلاء حسن في القادسية. تنظر ترجمته في: الإصابة (٣/ ٥٤٦)، والوافي بالوفيات (٢٤/ ١٩٨)، والأعلام (٣/ ٢٤٨).

(٣) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المصباح (١٦١/ ب). وقد أثبت الناسخ في الأصل (عمرو) بالواو سهوا.

(٤) ينظر: المصباح (١٦١/ ب).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (ج٥/ ٢٥/ ب).

(٦) ينظر: الجمهرة (٢/ ٢٢٠).

(٧) سبقت ترجمته ص (١٤٧)، وذكره هذا في: غريب الحديث له (٢/ ٢٠٣). والصحيح عنده بفتح الخاء.

(٨) ينظر: المحكم (١٠/ ٢٥٠) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٩) ينظر: الغريبين (٢/ ٤٢٢).

وقال أبو محمد الهمدانيّ في الإكليل[1]: "قال ابن الكلبيّ[2]: لمّا عَظُم البلاء بصفّين انهزم زيد بن عتاهية، فَلَحِق بالكوفة، وكان عليّ قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة خمسمائة من بيت مال البصرة".

وزاد العيشيّ فقال[3]: "ووعد أصحابه إن فتح الله عليه الشام، فلمّا قدم زيد على أهله قالت له ابنته: أين خمس المئة؟، فأنشدها البيتين في جملة أبيات"، وقيل: "بل كان له خمسمائة على قتل علي ﷺ".

وهذه الأخبار موافقة لرواية من روى الخَمس - بفتح الخاء - لأنّ المعنى لا خمسَمائة، ومَن روى الخِمس - بكسر الخاء - وهي فيما زعم ابن التّيانيّ[4] الرواية الثابتة في كتاب الحكم[5] المستنصر بالله مُصَلَّحَة عن النسخة في الموضعين، وعليهما بخطّ أبي عليّ البغداديّ (صح).

أراد أنّ الذي يقوم له مقام الخمس وطء جندل الإحَرِّين، وكأنّه خاطب بعيرا عنّ له الورد يمنعه من ذلك رغبة في التخلّص، ويكون (يُجْشِمُك) في هذه الرواية بالياء؛ لأنّ الخمس تُذكّر، وفي الرواية الأولى (يُجشِمنَك)[6]، أو (تُجشِمُك).

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع منه، وهو محكي عنه في: المصباح (١٦١/ب).

(٢) ينظر: المصباح (١٦١/ ب)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٠٥).

(٣) ينظر: المصباح (١٦١/ ب).

(٤) ذكر ابن يسعون في المصباح (١٦١/ب) أنّ زعمه هذا في كتابه "الموعب"، وهو كتاب مفقود.

(٥) في الأصل (المحكم) تحريف.

(٦) ينظر: المصباح (١٦١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٨)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٠٦).

وزعم أبو محمد بن السيد[1] أنّ الصواب (أَجشَمْنَكَ)، قال:" لأنّ هذا رجل سمع بقِنَّسرين أنّ عليا- ﷺ - يعطي أصحابه خمسمائة، فجاء طامعا في ذلك، وشَهِد صفِّين، ثمّ لم يصبر، فرجع إلى موضعه. ويشهد بصحّة ما قاله أبو محمد قوله بعد[2]:

سَيرا إلى الكوفةِ مِن قِنَّسرين

عَرَبِيَّتُه: وجه جمع (حَرّة) بالواو والنون أنّه مُضعّف، والمُضعّف قد يُعَلّ بالتخفيف في القوافي نحو[3]: * من سُرٍّ وضُرْ *، بل قد تُخفف (حَرَّة) وأمثالها في غير القوافي، قال ابن رواحة الأنصاري[4]:

فَسِرنا إِليهِمْ كافَةً في رِحالِهِمْ   جميعا علينا البِيضُ لا نَتَخَشَّعُ

/ فخفّف (كافّة). ١٣٧/ ب

فلمّا كان مُعَرَّضا للحذف جمعوه جمع المحذوف، فقالوا: (حَرَّون)، قال الشاعر[5]:

فما حَوَتْ نَقْدَةُ ذاتُ الحَرِّينْ

إلى كَريبٍ فنَخَيلِ يَبْرِينْ

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ينظر: الاشتقاق (١٣٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٩).

(٣) جزء بيت لطرفة، تمامه:

فَفِداء لبني قيس على   ما أصاب الناس من سُرٍّ وضُرْ

وهو في: ديوانه (٧٩)، وإيضاح الشعر (١٦٠)، والخصائص (٢/ ٢٢٨)، والمحتسب (١/ ٣٤٢، ٣٥٧).

(٤) ينظر: ديوان عبد الله بن رواحة (٩٦)، وضرائر الشعر (١٣٥)، ونسب في السيرة النبوية (٣/ ١٩٩) لكعب بن مالك الأنصاري، وهو في ديوانه (٢٢٥).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: سر صناعة الإعراب (٢/ ٦١٧)، والأول في: شرح المفصل (٥/ ٥)، ورصف المباني (٤٣٣).

ونظيرُ ذلك إدخالهم همزة الوصل في (امرئ) و(امرأة) لمّا كانت الهمزة قد تُحذف، فيقال في: (مَرء): (مُر)، كما ألحقوها في (ابن) و(اسم) وأمثالها من المحذوف اللام.

ومَن قال:(إحَرّون) فإنّه ألحق همزة مكسورة لِيُغيِّر الجميع عمّا عليه الواحد، فصارت بمنزلة التغيير بالكسرة في قولك :(ثُبون) و(سنون) كما أنّ الحركة قد قامت مقام الحرف في مواضع.

وزعم أبو الفتح[1] أنّهم جمعوا (إحَرّة) بالواو والنون؛ لأنّ أصلها (إحْرَرة)، ثمّ أنّهم أدغموا فنقلوا حركة الراء الأولى إلى الساكن قبلها، وأدغموها في الراء التي بعدها، فلمّا دخل الكلمة هذا التوهين[2] عوّضوا منه أن جمعوها بالواو والنون فقالوا: (إحَرّون)، قال[3]:" ولمّا فعلوا ذلك في (إحرّة) أجروا عليه (حَرّة) فقالوا: (حَرُّون)؛ لأنّها أخت (إحِرّة)[4] من لفظها ومعناها "، قال:" وإن شئت قلت: فعلوا ذلك في (حَرّة)؛لأنّهم قد أدغموا عينها ولامها،وذلك ضرب من الإعلال لحقها ".

وهذا الكلام من أبي الفتح يُعطي أنّ العرب تقول في الحرّة: (إحَرّة)، وهو مناقض لما حكاه صاحب "المُوعَب" عن يونس[5] فإنّه حكى عنه أنّ العرب تقول: (حَرّة) و(إحرُّون) يعني الحرار، كأنّه جمع (إحرّة)، ولكن لا يُتكلّم بها.

فهذا نصّ من يونس على أنّ العرب لا تقول : (إحَرّة).

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢/ ٦١٧).

(٢) في الأصل (التهوين) تحريف.

(٣) سر صناعة الإعراب (٢/ ٦١٧).

(٤) في الأصل (حرة) تحريف.

(٥) ينظر : الكتاب (٣/ ٦٠٠)، والأصول (٢/ ٤٤٧).

وزعم ابن سيده [1] أنّ (إِحَرِّين) قد يكون جمع (إِحَرّة) وجمع (حَرّة)، فقال: "(الإحرّين) جمع (إحَرّة)[2]،و(إحَرّين) جمع (حرّة) ".

فهذا نصّ منه على أن يقال :(إحرّة) في جمع (إحرّين) يعني بذلك -والله أعلم- أنّه جمع له في المعنى: أي اسم جمع له.

وما ذكره أوّلا أولى؛ لأنّ الجمع بالواو والنون في غير أُولى العلم أو ما جرى مَجراهم لا يكون عوضا من توهين بإعلال إلّا أن يكون ذلك الإعلال حذفا، ولا يرجع (حَرّة) و(إحرّة) إلى أن يكونا من باب / المحذوف إلّا بالطريق التي ذكرنا أوّلا. ١٣٨/أ

وحكى السيرافيّ [3] عن أبي عمر الجرميّ أنّ بعض العرب تقول: (أَحَرّون) فيفتحون الهمزة اللاحقة في جمع (حَرّة)، وقال ثعلب[4] إنّما جاءوا به على (أَحَرّ) كأنّهم أرادوا هذا الموضع الذي هو (أحرّ) من غيره.

وهذا الذي ذهب إليه لا يَسوغ - عندي - لأنّه - إذ ذاك- مُذكّر، ولم يجئ الواو والنون عوضا إلّا في مؤنّث، أو ما يرجع إليه.

وأمّا (الأمَرّون) فكأنّه جمع (أمَرّ) وكان سبيله أن يكون واحده (أمرّة) بتاء التأنيث، كما قالوا: (داهية) و(فَليقَة) فلمّا لم يظهر الهاء في الواحد جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا منها،ومثله (الإمرُّون) -بكسر الهمزة - ولا ينبغي أن يعتقد في (إمَرّ) أنّه (أفعل) التي للمفاضلة؛ كأنّهم أرادوا أمرٌّ أمرُّ من كذا، وإن كان ذلك قد حُكي عن الفارسيّ [5]؛ لأنّه يكون - إذ ذاك - مذكّرا، ولم يجئ ذلك في شيء من المذكّر.

---

(١) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) جاء في الأصل بعد هذا (و(إحَرّة) جمع (إحرين) وهو مناقض لما قبله.

(٣) ينظر: شرح الكتاب (ج٥/ ٢٥/ب).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المحكم (حرّ)(٢/ ٣٦٣)، والمصباح (١٦١/أ).

(٥) ينظر : الشيرازيات (١/ ٣٥٤).

وعلى ذلك يُحمل - أيضا - جميع ما جاء من أسماء الدواهي، بالواو والنون، نحو: البِرَحين والفِتكَرين والأَقْوَرين، وقد روي[1]: (الأمْرين)، ويمكن أن يريد: الفقر والموت، وهو سناد[2].

صلتها: هذان البيتان من قصيدة يُخاطب بها ابنته، وأوّلها[3]:

إنّ أباكِ فَرَّ يومَ صِفِّينْ
لمّا رأى عَكّا والأشعَرِيِّين
وقَيسَ عَيلانَ الهَوازِنيِّين
وابنَ نُمَيرٍ في سَراةِ الكِنديين
وذا الكَلاعِ سَيِّدَ اليمانِيِّين
وحابسا يَستَنُّ بالطائِيِّين
قال لنفسِ السُّوءِ: هل تَفِرِّين؟

ثمّ البيتان[4]، **بعدهما:**

رَكْضا إلى الكوفةِ مِن قِنِّسرِينْ

٢٧٣- وأنشد فيه أيضا[5]:

تَلُفُّــــهُ الأَرواحُ والســــُّمِيُّ[6]

البيت للعجّاج، أتى به شاهدا مُلزما عن قول سيبويه[7] أنّ السماء المُظلّة للأرض لم يتجاوز فيها الجمع بالألف والتاء أن يكون (السُّميّ) منه عنده جمع سماء التي يُراد بها

---

(١) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٥٤٢).

(٢) السناد هو: اختلاف نظام القافية (اختلاف ما قبل الروي من الحروف والحركات). ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي (١٦٤-١٦٥).

(٣) ينظر: الاشتقاق (١٣٦)، و التنبيه والإيضاح (٢/ ١٠٥-١٠٦).

(٤) في الأصل (البيتين) تحريف.

(٥) التكملة (٤٤٣).

(٦) البيت - كما ذكر المؤلف - للعجاج، وهو في: ديوانه (١/ ٥١٢)، والأغفال (٢/ ٢٧٠)، والمصباح (١٦٢/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٢)، والممتع في التصريف (١/ ٢٣٦).

(٧) ينظر: الكتاب (٣/ ٦٠٠).

المطر، قال أبو عليّ في "تذكرته":" وكأنّ سيبويه جعل قول أُمَيّة[1]:

/ سَماءُ الإلهِ فوقَ سَبعِ سَمائيا ١٣٨/ب

من ضرورة الشعر. قال: حين لم يَكسِّر المُظِلّة ".

لُغَتُه:(تَلُفُّه): أي: تَجمعه وتَقبِضه.و(الأرواح): جمع ريح.و(السُّميّ): جمع (سماء) التي يراد بها المطر.

مَعْناه: يَصفُ ثورا قد دخل كِناسَه، وانقبض فيه خوفا من الريح والمطر.

عَرَبِيَّتُه: قولهم: (سُمِيّ) في جمع السماء التي يراد بها المطر نظيره (عَناق) و(عُنُوق) في قول أبي الحسن[2]؛ لأنّها غير مسمّاة باسم السماء المُظِلّة فهي مُؤنّثة لذلك، وممّا استدلّ به – أيضا – على تأنيثها قول العرب: أَصابتنا سماء، حكى ذلك أبو الحسن[3] وأبو عبيدة[4]، فأمّا قولهم في جمعها: (أَسمِيَة) فشاذٌّ عنده كشذوذ (أَقْلبة) في لغة مَن أنّث (القليب).

وأمّا البغداديّون[5] فـ(أَسمِيَة) – عندهم – على القياس؛ لأنّ السماء الذي يراد به المطر مُذكّر عندهم، ويَستدلّون على ذلك بقول الشاعر[6]:

إذا سقط السماءُ بأرضِ قَومٍ رَعيناهُ وإن كانوا غِضابا

---

(١) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت، صدره * له رأت عينُ البصير وفوقه *وهو في : ديوانه (٥٢٨)، والكتاب (٣/ ٣١٥)، وإيضاح الشعر (٢٥٩)، والممتع في التصريف (٢/ ٥١٣).

(٢) ينظر : التكملة (٣٩٦).

(٣) ينظر : التكملة (٣٩٦).

(٤) ينظر : مجاز القرآن (١/ ١٨٦)، ونص حكايته " يقال : ما زلنا في سماء، أي في مطر ".

(٥) ينظر : التكملة (٣٩٦)، والأغفال (٢/ ٢٦٨). ويقصد بهم الكوفيين.

(٦) البيت لمعاوية بن مالك، وهو في : الأصمعيات (٢١٤)، والاقتضاب (٣/ ٨٣)، والخزانة (٩/ ٢٣٣).

فيكون على رأيهم قول العرب في جمعه الكثير (سُمِيّ) كقولهم (طُغُوم) في جمع (طَغام)، حكى الفرّاء من كلامهم: جاءوا بالطغوم والغلوف[1].

ومن الناس مَن ذهب إلى أنّ السماء التي يراد بها المطر تؤنّث وتذكّر، وهو الصحيح - عندي - لأنّهم أخبروا عنها إخبار المؤنّث وجمعوها وصغّروها جمع المذكّر وتصغيره، فقالوا في التكسير: (أَسمِيَة) كـ (أَقذِلَة).

وحكى أبو عبيدة أنّهم يقولون في التصغير: (سُميّ)، فلا يلحقون الهاء حكى ذلك عنه ابن طاهر[2] في "حواشيه"، وكون اسمها منقولا من اسم المُظِلَّة للأرض لا يمنعها من جواز التذكير فيها؛ لأنّ المُظِلَّة للأرض قد حكى ابن الأعرابيّ فيها التذكير، وأنشد[3]:

فلو رَفَعَ السماءُ إليه قَوما لحِقنا بالسماءِ معَ السحابِ

صلته[4]:

في دِفءِ أَرطاةٍ لها حَنِيُّ

٢٧٤- وأنشد فيه أيضا[5]:

/ **كَنَهوَرٌ كان مِن اعقابِ السُّمِيْ**[6]

١٣٩/أ

---

(١) الطغام أرذل الناس، والغلف: الذي لا يعي شيئا. ينظر: لسان العرب (طغم) (٨/ ١٦٩)، و (غلف) (١٠/ ١٠٢).

(٢) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، من حذاق النحويين المتأخرين، توفي سنة ٥٨٠ هـ، له طرر على الكتاب، وقال السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٢٨):" وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المكرمة". تنظر ترجمته في: المصدر السابق، والبلغة (٢٥٣).

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٨)، و(٣/ ١٩٩)، والمذكر والمؤنث للفراء (١٠٢)، ولابن الأنباري (٣٦٧).

(٤) ينظر: ديوان العجاج (١/ ٥١٢)، والمصباح (١٦٢/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٢).

(٥) التكملة (٤٤٤).

(٦) البيت - كما ذكر المؤلف - لأبي نخيلة الحماني، وليس في شعره المجموع، وهو في: الكتاب (٣/ ٦٠٦)، والأغفال (٢/ ٢٦٧)، والعضديات (٢٠٥)، والمنصف (٢/ ٦٨)، والمصباح (١٦٢/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٣).

البيت لأبي نُخيلة يَعمَر الحِمّانيّ، كُني بنخلة وُلِد إلى جانبها،أتى به مُبيّنا أنّ (السُّمِيْ) فيه (فُعُول) كما هو في البيت الذي تقدّم إلّا أنّه خُفِّف للضرورة.

لُغَتُه: الكَنَهور[1]: السحاب المُرتِكم المُتَراكب، وقال أبو عمرو[2]: "الأبيض منه"، وقيل[3]: "قطع منه متفرِّقة، كلّ واحدة منها كأنّها جبل ". والأعقاب: جمع (عَقِب)، يراد به الآخِر، أو جمع (عَقْب).

مَعْناه: يعني أنّ ذلك الجناب قد تَوالى فيه السحاب.

عَرَبِيّتُه: إنّما لم يجعل أبو عليّ (السُّمِيْ) (فُعُلا) حملا على نظيره من الصحيح نحو: (أَتان) و(أُتُن) وكأنّه في الأصل: (سُمُو) ثمّ قلبت الواو ياء لتطرُّفها، وقلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء، كما فعلوا بـ(أَدلٍ) جمع (دَلو)؛ لأنّ سيبويه[4] ذكر أنّ ذلك مرفوض في المعتلّ، بل إذا رفضوا (فُعْلا) - بتسكين العين - في هذا الباب مع أنّه أخفّ؛ لكون الحركة منويّة، فأن يرفضوا (فُعُلا) أجدر، فإذا تعذّر ذلك لم يَبقَ إلّا أن يكون (فُعُولا) في الأصل، وأصله (سُمِيّ)، إلّا أنّه خُفِّف ضرورة بحذف آخره على حدّ قوله[5]:

لَيلا ولا أَسمَعُ أَجراسَ المَطِيْ

أراد (المَطِيّ)، أو قُصِر من (فُعُول)، وإلى ذلك ذهب أبو بكر[6]، وهو أولى؛ لأنّ حذف الزائد أولى من حذف الأصل.

---

(١) في الأصل (الكنهو) بإسقاط الراء.

(٢) الجيم (٣/ ١٤٢).

(٣) ينظر: المحكم (كنهر) (٤/ ٣٣٦).

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٣٨٥).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الكتاب (٣/ ٩٥)، والعضديات (٢٠٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٩)، والمنصف (٢/ ١٩١).

(٦) ينظر: الأصول (٣/ ٣٣٣).

باب تكسير ما كان على أربعة أحرف
ثالثه حرفُ مدّ ولين[1] لغير الإلحاق

٢٧٥- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

مِـن فوقِـهِ أَنـسُرٌ سُـودٌ وأَغرِبَـةٌ   وتَحتَـهُ أَعنُـزٌ كُلـفٌ وأَتيـاسُ[3]

البيت لأبي ذؤيب الهذليّ، وقيل[4]: لغيره، وقد تقدّم ذكر الخلاف في ذلك[5]، أتى به شاهدا على أنّ (فُعالا) للمذكّر يُجمع في القليل / على (أَفعِلَة) ولذلك قال في (غُراب) : (أَغرِبَة). ١٣٩/ب

لُغَتُه: العنز: الأنثى من المَعز أو الظِّباء أو الوُعُول، والمراد في البيت الأخير. والكُلف: جمع كَلفاء، وهي الشديدة الحُمرة، يخلط حمرتها سواد ليس بخالص. والأتياس: جمع تَيس، والمراد به في البيت الوَعْل.

مَعْناه: يصف رأس جبل تُفَرِّخ في أعلاه الغربان والنسور، وهي لا تحتلّ إلّا القنان الشاهقة، وتلد في أسفله العُصْم[6]، ولا تنسل إلّا في الرِّعان[7] السّامقة، فحسبُك بأسفله ارتفاعا، وأسهله حزونة وامتناعا.

---

(١) قوله (ولين) غير موجود في التكملة (٤٤٦)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١١).

(٢) التكملة (٤٤٦).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - مختلف فيه، نسب لمالك بن خالد الخُناعي، ونسب لأبي ذؤيب الهذلي، وقال السكري في شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٩) " وتُنحل أبا ذؤيب "، ونسب لأمية بن أبي عائذ، ولعبد مناف الهذلي، وللفضل بن عباس الليثي، ولأبي زبيد الطائي،وليس في شعره المجموع. ينظر : الخزانة (٥/ ١٧٨ -١٧٩)، وتخريج الدعجاني للشاهد الأول من إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠ – ٥١). والبيت في المصادر السابقة، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٣١)، والمصباح (١٦٢/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٤٤)، وجاء في الأصل (أعين) بدل (أنسر) تحريف.

(٤) في الأصل (وقال) تحريف.

(٥) يريد كلامه في تخريج البيت الأول من أبيات الإيضاح، وهو من الجزء المفقود.

(٦) العصم من الظباء والوعول الذي في ذراعيه، أو إحدى يديه بياض. ينظر : الصحاح (عصم) (٥/ ١٩٨٦).

(٧) الرِّعان جمع رَعْنٍ ، وهو الأنف العظيم من الجبل . ينظر : لسان العرب (رعن) (٥/ ٢٥٠) .

عَرَبِيَّتُه: إن كانت الهاء في قوله (مِن فوقِهِ) (وتَحته) عائدة على (ذي حيد) وعلى (المُشمَخِرّ) المذكورينِ قبلُ[1] كان المجرور والظرف في موضع رفع إن قدّرتهما صفة له، أو نصب إن قدرتهما حالينِ منه، وإن جعلتها عائدة على (رأس شاهقة) كانا في موضع خفض إن قدرتهما صفة له، أو نصب إن قدرتهما حالينِ منه، وعودته على (رأس شاهقة) أحسن؛ لأنّه أقرب.

وقبله[2]:

تالله لا يُعجِزُ الأيامَ ذو حِيَدٍ ... بِمُشمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ

في رأسِ شاهِقَةٍ أُنبُوبُها خَصِرٌ ... دُونَ السماءِ له في الجوِّ قُرناسُ

٢٧٦- وأنشد فيه أيضا[3]:

تَسْتَنُّ أَعداءَ قُريانٍ تَسنَّمَها ... غُرُّ الغَمامِ ومُرتَجّاتُهُ السُّودُ[4]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على أنّ (قَرِيّا) يجمع في الكثير على (قُريان).

لُغَتُه: (تَستَنُّ): تمشي على وجه واحد. والأعداء: النواحي، واحدها (عِدى) و(عَدى)، الأخيرة عن كراع[5]، وذهب صاحب "العين"[6] [إلى][7] أنّ الواحد: (عِدى) و(عِداء)، فجُمِعَت على المقصور، أو على الممدود بتقدير حذف الزيادة[8]

---

(١) يعني في البيتين اللذين سيأتي ذكره لها.

(٢) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٢٨، ٤٣٩، ٤٤٠)، والمصباح (١٦٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٢).

(٣) التكملة (٤٤٧).

(٤) البيت - كما ذكر المؤلف - لذي الرمة، وهو في : ديوانه (٢/ ١٣٦٥)، والأغفال (٢/ ١٠٤)، والمصباح (١٦٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٥)

(٥) ينظر : المنتخب (١/ ٤١٠).

(٦) مذهب الخليل هذا لم أجده في العين، ويظهر أن المؤلف وهم في النسبة؛ إذ حكى ابن يسعون هذا المذهب عن صاحب الموعب.

(٧) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٨) تقدير حذف الزيادة لا يكون إلا على الممدود، فكان للمؤلف أن يقيد ذلك كما فعل ابن يسعون عندما قال في المصباح (١٦٣/ أ): "جمعها عن (عدى) المقصور لا نظر فيه، وجمع الممدود يكون على حذف الألف المزيدة".

١٤٠/

كـ(غِثاء) و(أَغثاء)، وقال الهجريّ[1]: "سلك أعداء الوادي إذا سلك مَجرى سيله "/ والقُريان: مسيل الماء من التِّلاع إلى الروض. و(تَسنَّمَها): علاها. و(غُرّ الغَمام): بيضُه وبَياضه؛ إمّا لسنا البرق، وإمّا لارتفاعه، يقال: إنّ الغمام إذا ارتفع رَقّ وصفا وابيضّ. و(مُرتجاته): أي السحاب الذي له رجَّة بالرعد.

مَعْناه: يصف أُتُنا وحمارا، ويقول إنّها لأجل الحرّ تلتمس النبات في أعداء القُريان؛ لأنّ الجَدب ليس له على مجاري المياه في ذلك الوقت سلطان.

ومَن روى[2]: (يَستَنّ) – بالياء – فإنّه يعني الحمار وحده، والرواية الأولى أحسن؛ لعمومها[3].

عَرَبِيَّتُه: (أَعداءَ قُريانٍ): من قبيل الظروف المختصّة، فكان الوجه ألّا يصل إليه (تَستَنّ) إلّا بواسطة (في)؛ لأنّه غير مُتعدٍّ لكنّهم حذفوا حرف الجرّ، وأوصلوا الفعل بنفسه تشبيها للمختصّ بالمبهم، نحو قول الآخر[4]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعلَبُ

وقبله[5]:

تَرَبَّعَت جانبي رَهبى فَمَعقُلَةٍ ... حتّى تَرَقَّصَ في الآلِ القَراديدُ

وفي هذا البيت دليل على ما ذكرته من أنّه يريد أنّها التمست النبات في مسيل الماء؛ لاشتداد الحرّ؛ ألا ترى أنّ القراديد[6] لا تَرقص في الآل إلّا عند اشتداد الحرّ.

---

(١) قوله هذا لم أجده في كتابه المطبوع " التعليقات والنوادر "، وهو محكي عنه في المصباح (١٦٣/ أ).

(٢) هي الرواية المثبتة في المصباح (١٦٢/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٥).

(٣) ينظر : المصباح (١٦٣/ أ).

(٤) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٢٠)، والكتاب (١/ ٣٦، ٢١٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٣٠)، والخزانة (٣/ ٨٣، ٨٦).

(٥) ينظر : ديوان ذي الرمة (٣/ ١٣٦٥)، والمصباح (١٦٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٣).

(٦) القراديد: ما ارتفع من الأرض. ينظر : المحكم (قرد) (٦/ ١٨٨).

وبعدهما[1]:

حتّى كأنّ رياضَ القُفِّ أَلبَسَها   مِن وَشي عَبقرَ تَجليلٌ وتَنجيدُ

يعني أنّ رياض القُفّ كانت بعد ذلك السحاب لتلك القُريان تشبه وشي عبقر؛ لكثرة أزهارها، إلّا أنّها الآن كذلك.

٢٧٧- وأنشد فيه أيضا[2]:

فارحَم أُصَيبِيَتي الذين كَأنَّهُمْ   حِجلى تَدَرَّجُ بالشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[3]

البيت لعبد الله بن الحجّاج الثعلبيّ، وقد تقدّم الكلام عليه مُستوفًى في باب (فِعْلى)[4].

أتى به شاهدا على وفْق ما ذَكَرَه من أنّه جاء ت في الشعر (أُصَيبية)، ولا حجّة له في وجود المُصغّر على وجود المُكبّر، بل الصحيح / ما ذهب إليه سيبويه[5] من أنه من قبيل ما صُغّر على غير بناء مُكبّره الذي استعمل في الكلام، وكأنّهم حقّروا (أَصبِيَة)، وذلك أنّ (أَفعِلَة) تكون جمعا لـ(فَعِيل)، فلمّا حقّروا (أَصبِيَة) جاءوا به على بناءٍ قد يكون جمعا لـ(فَعيل).

١٤٠/ب

وزعم بعض النحويّين[6] أنّ (صِبية) محذوف من (أَصبِية)، فلمّا صغّروه ردّوه إلى أصله، وهذا باطل من وجهين:

---

(١) ينظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٣٦٦)، والمصباح (١٦٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٣).

(٢) التكملة (٤٤٨).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - لعبد الله بن الحجاج الثعلبي، وقد سبق تخريجه (١٢٠)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١٦٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٦).

(٤) ينظر: ص (١٢٠).

(٥) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٨٦).

(٦) هو قول بعض الكوفيين. ينظر: إيضاح الشعر (١٥٦)، والمصباح (١٦٣/ ب).

أحدهما: أنّ (صِبية) (فِعْلَة) اسمٌ لجمع (صَبيّ)،وليس محذوفا من (أَفعِلَة)؛ لأنّه لم يَقُم دليل على ذلك، ولا هذا النوع من الحذف ممّا يجري على قياسٍ.

والآخر: أنّه لو كان محذوفا من (أَصبية)، وقام الدليل على ذلك لم يجب ردّ المحذوف في التحقير، في الصحيح[1] من المذهبينِ، من قِبل أنّ ما بقي إذا حُقِّر يكون على بناء المُحَقّر، ولا يخرج عن أمثلة التحقير.

وممّا يبيّن ذلك أنّهم قد صغّروه على لفظه قوله[2]:

صُبَيّةٌ على الدُّخانِ رُمكا

ما إن عَدا أكبرُهُم أنْ زكّا

وزعم ابن سيده في "محكمه"[3] أنّهم قد قالوا في جمع (صَبيّ) : (أَصبِيَة)، وإذا ثبت هذا كان (أُصَيبِيَة) تصغيره، ولو حَفِظ ذلك سيبويه لَمَا جعل (أُصَيبِيَة) من قَبيل ما صُغِّر على غير بناء مُكبّره المستعمل في الكلام.

وحكى ابن سيده في "المحكم"[4] -أيضا- عن سيبويه أنّه يزعُم أنّ (أُصَيبِيَة) تصغير (صِبيَة)، و(صُبَيَّة) تصغير (أَصبِيَة) على غير قياس فيهما.

وهذا الذي ذكره لم يقع في شيء من النسخ التي رأيناها، ووضع المفسّرون تفاسيرهم عليها، بل الموجود في الكتاب[5] ما ذكرته من أنّ (صُبَيّة) تصغير (صِبيَة) على اللفظ، و(أُصَيبِيَة) كأنّه تصغير (أَصْبِيَة) وإن لم يُنطق به.

---

(١) ينظر رأي المؤلف هذا في : شرحه الكبير على الجمل (١/ ٢٩٨). وقد نُقل عن يونس أنه يجيز رد المحذوف في مثل هذا. ينظر : الكتاب (٣/ ٤٥٦)، والأصول (٣/ ٥٦)، والارتشاف (١/ ٣٦٥).

(٢) جاء في الأصل (قال) تحريف.و البيتانِ لرؤبة في : ديوانه (١٢٠) برواية (غليمة)، ولا شاهد فيهما على هذه الرواية، -والكتاب (٣/ ٤٨٦)، والمقتضب (٢/ ٢١٢).

(٣) ينظر : (٨/ ٣٨٤) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) ينظر : (٨/ ٣٨٤) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٥) نص سيبويه في الكتاب (٣/ ٤٨٦) يؤكد ما ذكره المؤلف حيث قال: "ومن ذلك قولهم في (صِبية) (أُصَيبِيَة)، وفي (غِلمَة) (أُغَيلِمَة)، كأنّهم حقّروا أغلِمَة و أَصبِيَة".

باب ما كان من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف مؤنّثا، ولم تلحقه علامة تأنيث

٢٧٨- أنشد أبو عليّ في الباب[١]:

/ يَصُوعُ عُنُوقَها أَحوى زَنيمٌ   لَـهُ ظَـأْبٌ كَـما صَـخِبَ الغَـريمُ[٢]   ١٤١/أ

البيت للمُعَلّى بن جمال بن سلمة العبديّ فيما زعم أبو عبيدة[٣]، وقيل: بل هو لجمال نفسه، ونسبه ابن سيده في "المحكم"[٤] لأوس بن حجر، وله نسبه أبو الفتح الصِّقِلي -أيضا- شارح أبيات هذا الكتاب، قال ابن يسعون[٥]: "ولم أجده في شعره مع كثرة ما وقفت عليه".

أتى به شاهدا على أنّهم يجمعون (فَعالا) المؤنّث على (فُعُول) في الكثير، فيقولون: (عَناق) و(عُنُوق)، وكأنّهم لمّا كسّروه على (أَفعُل) في القلّة للعلّة التي ذكرها أبو عليّ[٦] كسّروه في الكثيرعلى (فُعُول)، إذ كان (أَفْعُل) و(فُعُول) يَتعاقبانِ على باب (فُعُل)، ومثله قول الآخر[٧]:

أَبوكَ الذي يَكوي أُنُوفَ عُنُوقِهِ   بأَظفارِهِ حتّى أَنَسّ وأَمحَقا

---

(١) التكملة (٤٤٩).

(٢) البيت – كما ذكر المؤلف – للمعلى بن جمال– وقيل حمّال – العبدي، وقيل: لجمال والد المُعَلّى، وقيل لأوس بن حجر، وهو في: ملحقات ديوانه (١٤٠)، ومجاز القرآن (١/ ٨١)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٨٩)، والمصباح (١٦٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٧).

(٣) ينظر: مجاز القرآن (١/ ٨١)، وقيل أيضا في كتابه المثالب، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٤).

(٤) ينظر: (صوع) (٢/ ٢١٦).وقد سبق ابن سيده في هذه النسبة الخليل في العين: (٨/ ١٧٢).

(٥) المصباح (١٦٣/ ب)، ونصه " وقد طالعت عدة نسخ من شعر أوس فلم أجده فيه".

(٦) يريد قوله في التكملة (٤٥٠):" ولمّا تنزلت زيادتها منزلة التاء في التحقير فعاقبتها كسروها تكسير ما فيه الهاء، نحو: أنعُم".

(٧) البيت نسبه الصغاني في التكملة والذيل والصلة (حمق) (٥/ ١٥١) لسبرة بن عمرو الأسدي، وهو بلا نسبة في: الجيم (٣/ ٢٣١)، وإصلاح المنطق (٢٧٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٥).

ومن كلامهم[1]: " العُنُوق بعد النُّوق "، يُضرب مثلا للذي يكون على حالة حسنة، ثمّ يركب القبيح من الأمور، ويدع حالته الأُولى[2].

لُغَتُه : صاع : فرّق وجمع، وقال في "البارع"[3] : صاع الشيء : فرّقه، وأنشد هذا البيت، وروى أبو عبيدة[4]: (يَصُور)، ومعناه – عنده – يَقطع ويُفرِّق.

والعَناق: الأنثى من المَعْز. والأحوى: الأسود إلى الخضرة، وقيل: إلى الحمرة. والزنيم: الذي له زَنَمتانِ، وهما زيادتان تكونانِ في حلقه، وفيهما دليل على العتق، وقيل: هو المشقوق طرف الأذن لكرمه.وظَأبُ التيس : صوتُه ولبلبته غير مهموز عن ثعلب[5]، وقال أبو عليّ[6] رويناه في المُصنّف[7] غير مهموز، وقال غيره: هو مهموز، والأعرف أنّ (الظَّأب) بمعنى السِّلْف[8] مهموز، وبمعنى صوت التيس ولبلبته غير مهموز.

والصَخب: شدّة الصوت واختلاطه. والغريم: الذي له الدَّين، والذي عليه الدَّين جميعا، والمراد في البيت رَبّ الدَّين.

مَعْناه: يَصف أعنُزا / وتيسا هائجا، فهو يُفرِّقها مدافعا لسائر الفحول عنها، ويصول على جميعها صيال ذي الحقّ على غرمائه. ١٤١/ب

(١) ينظر جمهرة الأمثال (٢/ ٥٠)، ومجمع الأمثال (٢/ ٣٩٨).

(٢) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٨١٥/٢).وزاد فيه : " وينحطّ من علوٍّ إلى سُفلٍ " .

(٣) لم أجده في المطبوع منه، وقد سبق المؤلف في هذا ابن يسعون في : المصباح (١٦٤/ أ).

(٤) ينظر : مجاز القرآن (١/ ٨١)، وهي رواية أكثر المصادر السابقة في تخريج الشاهد.

(٥) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته وهي محكية عنه في : أمالي القالي (٢/ ٥٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٧)، والمصباح (١٦٤/أ).

(٦) يريد أبا علي القالي. ينظر : الأمالي له (٢/ ٥٢).

(٧) ينظر : الغريب المصنف (١/ ٦٧)، وقد أُثبت فيه الهمز.

(٨) السلف واحد من تزوجا أختين. ينظر : لسان العرب (سلف) (٦/ ٣٣٢).

عَرَبِيَّتُه: قوله ([له][1] ظَأْبٌ) في إنشاد أبي عليّ جملة في موضع صفة لـ(أَحوى)، أو في موضع نصب على الحال منه، وكذلك - أيضا - أنشد هذا البيت أبو عليّ البغداديّ في "أماليه"[2]، وأبو عبيد في "المُصَنَّف"[3] له، وزعم أبو عبيد البكريّ[4] أنّ هذا الإنشاد خطأ،وأنّه رُكِّب فيه صدر بيت على عجز آخر،وصوابه:

وجاءت خُلعَةٌ دُبسٌ صَفايا   يَصورُ عُنُوقَها أَحوى زَنيمُ

يُفرِّقُ بينها صَدَعٌ[5] رَباعٌ   له ظَأْبٌ كما صَخِبَ الغَريمُ

تَعادى مِن قَوائمِهِ ثَلاثٌ   بِتَحجيلٍ ورابعةٌ بَهيمُ

فـ(له ظَأْبٌ) على هذا الإنشاد من صفة (صَدَع).

٢٧٩- وأنشد فيه - أيضا - مكرّرا[6]:

تَلُفُّهُ الأَرواحُ والسُّمِيُّ[7]

وهو للعجّاج، أتى به - هنا - مُبيّنا أنّ (السُّميّ) منه كـ(عُنُوق)، وقد تقدّم الكلام عليه مُستوفًى، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها سياق الكلام الآتي.

(٢) ينظر: (٢/ ٥٢).

(٣) ينظر: (١/ ٦٧).

(٤) ينظر: التنبيه له (٦٣)، واللآلي (٢/ ٦٨٥)، والبيت الأخير من الأبيات الآتية غير مذكور في هذين المصدرين، وهو في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٤).

(٥) في الأصل (صداع) تحريف.

(٦) التكملة (٤٥٠).

(٧) البيت - كما ذكر المؤلف- للعجاج، وقد سبق تخريجه (٤٨٩)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١٦٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٨).

٢٨٠- وأنشد فيه أيضا[١]:

تُراحُ وتُمطَرُ[٢]

كلمتانِ من بيتٍ لذي الرُّمّة، والبيت بكلماته[٣]:

وبالزُّرقِ أَطلالٌ لِمَيّةَ أَقفرَت ثلاثةَ أَعوامٍ تُراحُ وتُمطَرُ

١٤٢/أ

/ أتى بذلك مُبيّنا معنى قول العجّاج:

[تَلُفُّـــه][٤] الأرواحُ والـــسُّميُّ[٥]

ألا ترى أنّ قوله (تَلُفُّه الأَرواحُ) معناه:يُراح، وكذلك قوله (تلُفُّه السُّميّ) مَعْناه: يُمطَر، ولم يُرد أنّ معنى بيت العجّاج كمعنى بيت ذي الرُّمّة بجملته، فلذلك اقتصر منه على كلمتينِ، ولم يأتِ به كاملا، وأعانه على ذلك شهرة البيت، ولمّا خفي على أبي الفتح الصِّقِلي السبب في اقتصاره على هاتينِ الكلمتينِ من بيت ذي الرُّمّة قال[٦]:" هذا ضرب من البيان، لا يَعلمه إلّا الكُهّان "، ولو عَلِم أنّ بيان مُراده لا يَحصل إلّا باقتصاره عليهما لم يَقُل ذلك[٧].

لُغتُه: (الزُّرق)[٨]: أنقاء[٩] أسفل الدهناء لبني تميم. والأطلال: ما شَخُص من آثار الديار. و(أَقفَرَت): خلت من أهلها. و(تُراح) و(تُمطر): أي يُصيبها الريح والمطر.

---

(١) التكملة (٤٥٠).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٢/ ٦١٥)، والمصباح (١٦٤/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٩). وقد أنشده القيسي تاما.

(٣) هكذا في الأصل، وقد سبق أن قال أكثر من مرة (بكماله)، فلعله هنا تحريف.

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٥) في الأصل (الشمسي) تحريف، وكذا في الموضع الآتي.

(٦) ينظر: المصباح (١٦٤/ب).

(٧) ينظر: المصباح (١٦٤/ب).

(٨) ينظر: معجم ما استعجم (٢/ ٦٩٦).

(٩) أنقاء: أي أكثبة من الرمل. ينظر: الصحاح (نقا) (٦/ ٢٥١٤).

مَعْناه : يقول : إنّ هذه الديار لّما خلت وأصابتها الرياح والأمطار درست فلم يَبقَ منها إلّا الآثار.

عَرَبِيَّتُه : فاعل (أَقفَرَت) ضمير عائد على (الديار) التي دلّ عليها ذكر الأطلال، لأنّ إسناد الإقفار إلى الأطلال غير مستعمل، يقال: أقفرتِ الديارُ، ولا يُقال: أقفرت أطلالُها.

وقبل البيت[1]:

لكَ الخيرُ هلّا عُجتَ إذ أنا واقفٌ ... أُغيضُ البُكا في دارِ مَيٍّ وأَزفِرُ
فتَنظُرَ إنْ مالت بِصَبري صَبابَتي ... إلى جَزعي أم كيف إن كان أَصبرُ
إذا شِئتُ أَبكاني بِجرعاءِ مالكٍ ... إلى الدَّحلِ مُستبدًى لِمَيٍّ ومَحضرُ

ثمّ البيت، وبعده[2]:

يَهيجُ البُكا ألّا تَريمَ وأنَّها ... مَمَرٌّ لأصحابي مِرارا ومَنظَرُ

٢٨١- وأنشد فيه أيضا[3]:

وكَأَنّ حَيّا قَبلَكُمْ لم يَشرَبوا ... مِنهـا بِأَقلِبَـةٍ أُجُـنَّ زُعـاقِ[4]

هذا البيت نسبه أبو زيد في "نوادره" لجبّار بن سُلمى بن مالك، جاهليّ[5]، أتى به مُبيِّنا أنّ (بأقلِبَة) منه يجوز أن يكون جمع (قَليب) في لغة مَن أنّث، فيكون نظير قولهم في السماء التي هي المطر : (أَسميَة) على مذهب أبي الحسن[6]، ويجوز أن يكون جمعه في

---

(١) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ٦١٣- ٦١٤).

(٢) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ٦١٥).

(٣) التكملة (٤٥١).

(٤) البيت -كما ذكر المؤلف- نسب لجبّار بن سلمى، وهو في : النوادر في اللغة (٤٥١)، والمصباح (١٦٤/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٩)،وشرح شواهد الإيضاح (٥٤٩)،والخزانة (٤/ ٣٣٦).

(٥) هو الذي قتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة، ثم أسلم بعد ذلك. تنظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف (١٢٤)، والإصابة (٢/ ١٥٥)، والوافي بالوفيات (١١/ ٣٣).

(٦) ينظر : التكملة (٣٩٦).

لغة مَن ذكّر فيكون كـ(أَرغِفَة)، وسَوَّغ إلى جهتينِ؛ لأنّه يحتمل أن يكون هذا / الشاعر[1] عنده فيمن يُؤنّث، وفيمن يُذكّر. ١٤٢/ب

فإنّ قال قائل : هلّا استدلّ بقول[2] العرب كُلّها في جمع قليب:(أَقلبة)، وفيهم المُذكِّر والمُؤنِّث، على أنّ (قَليبا) المؤنّثة جُمعت (أَقلِبَة)؟.

فالجواب : أنّ ذلك لا حجّة فيه قاطعة على أنّ (القليب) فيه جُمعت (أَقلِبَة)؛ لاحتمال أن يكون المُؤنِّث في الجمع قد استعمل لغة مَن ذَكّر، واستغنى بذلك عن جمع (قليب) المؤنّثة؛ لأنّها مُذكّرة ومؤنّثة بمعنى واحد،فلمّا تعذّر القطع بأنّ (أَقلِبَة) جمع (قليب) المؤنّثة – لِما ذكرناه – لم يَبقَ إلّا ما ذكره من تَجويز ذلك.

وزعم بعض أهل اللغة[3] أنّ جمع (قَليب) (قُلُب) في لغة مَن أنّث، و(أَقلِبَة) و(قُلُب) في لغة مَن ذَكّر، فإن ثبت ذلك لم يكن نظير (أَسمِيَة) في مذهب أبي الحسن أصلا.

لُغَتُه: الحيّ: البطن من بطون العرب. والقليب [4]: البئر ما كانت، وقيل: قبل أن تُطوى، فإذا طُوِيَت فهي الطويّ، وقيل: العاديّة القديمة التي لا يُعلم لها رَبّ، ولا حافر، تكون بالبراري تُذكّر وتُؤنّث، والغالب عليها التذكير. وقال ابن الأعرابيّ [5] : "القليب: ما كان فيه عين وإلّا فلا". وأَجُنّ الماء -بفتح العين وكسرها وضمّها-،

---

(١)كتب الناسخ اللوحة(١٤٢/ ب) في الصحفة اليمنى وترك الصفحة اليسرى بياضا.

(٢) جاء (بقول) مكررا في الأصل.

(٣) هو قول الرياشي. ينظر : النوادر في اللغة (٤٥١).

(٤) حديثه هنا عن القليب سبق أن ذكره. ينظر : ص (١١).

(٥) ينظر : المحكم (قلب) (٦/ ٢٦٠).

الأخيرة عن ثعلب[1]: تغيّر طعمه ولونه غير أنّه شَروب، وخصّ ثعلب به تغيّر رائحته. والزُّعاق من الماء: الملح، وقيل[2]:المُرّ الغليظ الذي لا يُطاق شُربه.

مَعْناه: يقول: إنّ رزيّته بالحيّ الذي أشار إليه أنسته كلّ رزيّة، ومثله قول الكنديّ [3]:

كأنّ الموتَ لم يَفجَع بِخَلقٍ ولم يَخطُر بِمَخلوقٍ ببالي

ويجوز - أيضا - أن يكون قال ذلك لِعِزَّة المذكور قبله مُسلِّيا أو هازئا، واستعار القُلُب ذوات الماء الآجن الزعاق للمنيّة؛ لأنّها أمرٌ مشرب على البريّة.وقد قيل: إنّ الأقلبة : القبور، ووصفها بأنّها (أجِنّة) و(زُعاق) على جهة الاستعارة والتشبيه بالآبار التي هي كذلك.

عَرَبِيَّتُه: الأصل في (أَجِنّ): (أُجْنُنَ)، كـ (ضُرِبْنَ)، وفي (أَجِنّ) (أَجِنْنَ) كـ (عَلِمْنَ) فالتقى المثلانِ، والأوّل ساكن، فوجب الإدغام، والجملة في موضع جرّ على النعت لـ(أَقلِبَة)؛ بدليل مجيء (زُعاق) بعدها نعتا لـ(أَقلِبَة) أيضا، والصفة المفردة إذا اجتمعت مع الصفة التي هي جملة تقدّمت عليها، وقد يجوز أن تتأخر عنها، وباب ذلك الشعر[4]، نحو قوله[5]:

/ وفَرعٍ يُغشّي المَتنَ أَسودَ فاحِمٍ أثيثٍ كَقِنو النخلةِ المُتعثكِلِ

١٤٣/أ

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[6]، فينبغي أن يجعل (مُبَارَكٌ) فيه على أنّه خبر ثانٍ للمبتدأ، لا على أنّه صفة لـ(كِتَابٌ)[7].

---

(١) ينظر : الفصيح (٢٦٢) ، و المحكم (أجن) (٧/ ٣٤١).

(٢) ينظر : المحكم (زعق) (١/ ٨٦).

(٣) البيت للمتنبي في ديوانه (٢/ ٥٧٥) بشرح الواحدي ، وهوهو في المصباح (١٦٥/ ب).

(٤) ينظر قوله هذا في : شرحه الكبير على الجمل (١/ ٢١٧ - ٢١٨)، والمقرب (٣٠٤).

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في : ديوانه (٢/ ٧٤١)، و شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢١٧-٢١٨)، والمقرب (٣٠٤).

(٦) الآية (٩٢) من سورة الأنعام.

(٧) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (٣/ ١٠٥٣): "قال ابن عصفور الأحسن جعل (مبارك)خبرا ثانيا".

ووُصِفَت الأَقلبة -وهي جمع- بـ(زُعاق)؛ لأنّه يكون واحدا وجمعا، وأنشد أبوزيد قبله[1]:

يا قُرَّ إنّ أباكَ حيَّ خُويلدٍ قد كُنتُ خائفَه على الأَحماقِ

باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهمزة المنقلبة عنها

٢٨٢- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

تَرَبَّعنَ مِن وَهبِينَ أو بِسُوَيقَةٍ مَشَقَّ السَّوابي عن أُنُوفِ الجآذِرِ[3]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على أنّ ما كانت فيه علامة التأنيث سادسة يُكسّر بعد إلغاء علامتي التأنيث؛ ألا ترى أنّهم قالوا في جمع (سابياء) :(سَوابٍ)، فحذفوا ألفي التأنيث منه، وكسّروا ما بقي من الاسم على مثل ما يُكسِّرون عليه (فاعِلَة).

وهذا الذي ذكره -تكسير ما علامة التأنيث فيه سادسة، وإن كان قد جاء منه أحرف- ليس بالممتنع، وإنّما القياس الأكثر أن يجمع بالألف والتاء.

لُغتُه: تربّع بالموضع: أقام به زمن الربيع، و(وَهبِين)[4]: رملٌ لبني تميم وسط الدهناء. و(سُوَيقَة)[5]: موضع بشقّ اليمامة. و(سُوَيقَة)- أيضا -: هضبة حمراء باردة طويلة رأسها مُحدّد على مقربة من المدينة. والشَّقّ: الصدع البائن، وقيل: غير البائن،

---

(١) ينظر: النوادر في اللغة (٤٥١).

(٢) التكملة (٤٥٧).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٣/ ١٦٩٧)، والشيرازيات (١/ ٢٠٤)، والمقصور والممدود للقالي (٤٠٢)، والمصباح (١٦٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥١).

(٤) ينظر: معجم ما استعجم (٤/ ١٣٨٤).

(٥) ينظر: معجم ما استعجم (٣/ ٨٧٤).

وقيل : الصدع عامّة. و(السَّوابي) : جمع سابياء، وهو[1]: الماء الذي يخرج على رأس الولد، والسّابياء -أيضا- : المشيمة، وهي الغِرس[2]، وحكى أبو عليّ [3] عن أبي الحسن في جمعها : (السّآبي) - أيضا - وقال:" أُبدِل الواو همزة ".و (الجآذر): أولاد البقر.

مَعْناه: (مَشَقّ السَّوابي) يريد به موضع شَقِّها، وهو الموضع الذي تتوالد فيه البقر، فتنشقّ سوابيها عن رؤوس[4] جآذرها، فيقول: إنّ هذه الإبل تربّعن من هذينِ المكانينِ في فلوات اختارتها الوحش لثوائها / وتربية أطلائها. ١٤٣/ب

وقد يريد بـ (مشقّ السوابي) وقت شقِّها، يعني زمن الربيع، وأشار بارتباعها مع الوحش في هذه المفازات إلى أمنها، لعزّة أربابها من الغارات.

ويمكن أن يكون قد كنّى بـ(مَشَقّ السَّوابي) عن الخصب وغضارة[5] المرعى كما كَنّت العرب عن ذلك بالحُوَلاء، فقالوا[6]: "حلّ بنو فلان في مثل حُوَلاء الناقة"، فيكون المعنى تَربّعت هذه الإبل من هذينِ الموضعينِ في مثل مَشَقّ السَّوابي في حين انشقاقها رَيّا ونعمة.

وثبت في شعره [7] (يَحُلُّون) بدل (تَربَّعنَ)، يعني الفتية التي صحبته في سَفَرِه، وروى ثابت بن عبد العزيز[8]:

يَحُلُّونَ من وَهبِين أو من سُوَيقَةٍ   مَحِلّ السَّوابي مِن أُنُوفِ الجآذرِ

---

(١) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية (٥٤).

(٢) جاء في الصحاح (غرس) (٣/ ٩٥٥): " الغرس – بالكسر – : الذي يخرج مع الولد كأنّه مُخاط ".

(٣) ينظر : الشيرازيات (١/ ٢٠٤).

(٤) إثباته لرؤوس هنا بدل أنوف على الرواية الثانية في البيت ، وستأتي الإشارة إليها .

(٥) غضارة المرعى: إخصابه. ينظر : المحكم (غضر) (٥/ ٢٤٠).

(٦) ينظر : جمهرة الأمثال (٢/ ٢٦٥)، ومجمع الأمثال (٢/ ٤٤٤).

(٧) ينظر : ديوان ذي الرمة (٣/ ١٦٩٧).

(٨) سبقت ترجمته ص (١٩٨) ، وينظر قوله هذا في : خلق الإنسان له (١٥) برواية (رؤوس) بدل (أنوف).

فيكون على هذه الرواية قد وصفهم بالحلول في أعالي هذينِ الموضعينِ؛ ليظهروا بذلك لطالب[1] معروفهم، ألا ترى أنّ مَحَلّ السَّوابي من أنوف الجآذر إنّما هو أعاليها.

عَرَبِيَّتُه: النون في (وَهِبِينَ) زائدة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعِلِيل)[2]، وعلامة الخفض فيه الفتحة؛ لأنّه لا ينصرف للتأنيث والتعريف، فيكون مثل: (قِنَّسرين) في لغة من أعربه بالحركات، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه مُعرَب كإعراب الجموع، نحو (قِنّسرين) في اللغة الأخرى؛ لأنّه لم يُسمع (وَهبون) في حال الرفع.

وقوله (عن رؤوس[3] الجآذر) متعلّق بـ(مَشَقّ)، و(مَشَقّ) مصدر، ولا بدّ -إذ ذاك- من حذف مضاف، أي: موضع مَشَقّ السَّوابي، أو وقت مَشَقِّها كما تقدّم في قوله[4]:

كأنّ مَجَرَّ الرامساتِ ذُيُولَهَا

وقبله[5]:

حَراجيحُ أَشباهٍ عليهِنّ فِتيةٌ بأَوطانِ أهليهِم وحُوشُ الأَباعِرِ

و(أو) من قوله (أو مِن سُويقَة)[6] للإبهام، أي: أنّها رعت حيث شاءت من هذينِ الموضعينِ.

---

(١) في الأصل (لطلب) تحريف.

(٢) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٥٥٢).

(٣) الذي أثبته المؤلف في الشاهد قبل إنما هو (أنوف) لا (رؤوس) كما أثبت هنا.، ورواية رؤوس هي الثابتة في التكملة بكلا التحقيقين، تحقيق كاظم المرجان و تحقيق حسن فرهود.

(٤) صدر بيت للنابغة الذبياني، عجزه * عليه حصيرٌ نَمَّقَتهُ الصَّوانعُ * وهو في: ديوانه (٣١)، والمصباح (٤١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٣٧)، وشرح شواهد الإيضاح (١٧٤). وهو البيت الخمسون من أبيات الإيضاح.

(٥) ينظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٦٩٦)، والمصباح (١٦٥/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥١).

(٦) الذي أثبته المؤلف في الشاهد قبل إنما هو (بسويقة) بالباء ، ورواية (من سويقة) هي الثابتة في التكملة بتحقيق حسن فرهود.

باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل

٢٨٣- أنشد أبو عليّ في الباب[١]:

مِنَ آلَ أبي موسى تَرى الناسَ حَولَهُ   كَـأَنّهُمُ الكِـروانُ أَبـصَرنَ بازيـا[٢]

هذا البيت - أيضا - لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على أنّهم قالوا في جمع (كَرَوان): (كِروان)، فجمعوه بعد حذف زيادتيه، كما حذفتا في قولهم في المثل[٣]: (كَرا)، / ولم يجمعوه على واحده[٤] المستعمل في فصيح الكلام.

١٤٤/أ

وكذلك (وَرَشان)[٥] وَ (وِرْشان)، و (شَقَذان)[٦] [و(شِقْذان)][٧]، و(يوم لَهَبان)، و(أيام لِهْبان)، و(يوم صَخَران)، و(أيام صِخْران).

ومثلها في الجمع على حذف الزيادة قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾[٨] في مذهب سيبويه[٩] فإنّه -عنده- تكسير (شِدّة) بعد حذف زيادته،وهي التاء فبقي (شِدّ) فكُسّر على (أَشُدّ)، كـ(ذِئب) و(أَذؤب)، ومثل (شِدَّة) و(أَشُدّ) (نِعمة) و(أَنعُم).

وزعم صاحب "العين"[١٠] أنّ (الكَرا) ذكر (الكَرَوان) فـ (الكِرْوان) على هذا ينبغي أن يُحمل على أنّه جمع (كَرا)، لا جمع (كَرَوان) بعد الحذف.

---

(١) التكملة (٤٦٠).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - لذي الرمة، وهو في : ديوانه (٢/ ١٣١٣)، وقد سبق تخريجه ص (٥٢)، وينظر ما يتعلق به هنا في : المصباح (١٦٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٣).

(٣) جاء في المثل " أطرق كرا إنّ النعامة في القُرى" يضرب للرجل الحقير يتكلم في الموضع الجليل. ينظر : جمهرة الأمثال (١/ ١٥٨)، ومجمع الأمثال (٢/ ٢٨٥).

(٤) في الأصل (واحد) بإسقاط التاء.

(٥) " طائر شبه الحمامة ". لسان العرب (ورش) (١٥/ ٢٧١).

(٦) " الشقذان الذي لا يكاد ينام ". لسان العرب (شقذ) (٧/ ١٦٠).

(٧) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٨) الآية (١٥) من سورة الأحقاف.

(٩) ينظر : الكتاب (٣/ ٥٨٢).

(١٠) ينظر : العين (٥/ ٤٠٠).

لُغَتُه: (الكَرَوان): طائر، يقال[1]: هو الحُبارى، ويقال: " هو الكُركِيّ "، وقال أبو حاتم[2]: "هو القَبْج "، والأنثى كَروانة، وزعم صاحب "العين"[3] أنّ (كَرَوانا) جمع (كَرْوانة)، وأنّ الذكَر يقال له: الكَرا، فـ(كَرَوان) على هذا يكون واحدا وجمعا. والبازي: صقر، وجمعه: (بَوازٍ) و(بُزاة)،وفيه لغة أخرى[4] (باز) [و][5](أَبواز)، وحكى اللحيانيّ[6] (بَأز) – بالهمز – وليست لغة عند ابن جنّي[7]، بل الهمزة بدل من الواو؛ لأنّ الهمزة لا أصل لها في تصريف هذه الكلمة، وكذلك هو مذهب الجوهريّ[8] –والله أعلم– لأنّ مادة (بَأز) مهملة عنده.

مَعْناه : يقول : إنّ الناس إذا كانوا حوله سكتوا هيبة له ، كما تَفعل (الكِرْوان) إذا رأت البازي، والأظهر أن يريد بالكِرْوان الحَجَل؛ لأنّها كثيرة الإطراق والسكون إذا فُزِعَت، يقال : إنّ الصائد إذا رآها يقول لها: "أَطرِق [كرا] يُحْلَب لك"[9]، فتَلبِد بالأرض حتّى يرميها.

عَرَبِيَّتُه : قوله (مِن آل أبي موسى) متعلّق بمحذوف؛ لأنّه في موضع صفة لـ(امرئ) المتقدّم الذكر في البيت قبله[10]، وقوله : (تَرى الناسَ) ، ولم يَقُل : (تَرينَ

---

(١) ينظر : الصحاح (كرا) (٦/ ٢٤٧٤).

(٢) قوله هذا نقله الأزهري في : تهذيب اللغة (١٠/ ١٨٦) عن كتابه الطير، وهو من كتبه المفقودة فيما أعلم.

(٣) ينظر : العين (٥/ ٤٠٠).

(٤) ينظر : الصحاح (بوز) (٣/ ٨٦٦).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) ينظر : المحتسب (١/ ٤٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٩٠).

(٧) ينظر : المحتسب (١/ ٤٧).

(٨) أهمل الجوهري مادة (بأز)، وأثبت (بوز) . ينظر : الصحاح (٣/ ٨٦٦).

(٩) مَثَلٌ " يُضرب للأحمق تُمنّيه الباطل فيُصدِّق " ، وما بين القوسين زيادة مني مثبتة في : مجمع الأمثال (٢/ ٢٨٥).

(١٠) يعني في قوله :

ولكنّني أَقبَلتُ من جانبي قَسا   أَزورُ امرءا مَحضا نَجيبا يَمانيا

الناسَ)، وقد كان في خطاب العجوز المتقدّمة الذكر[1] بدليل قوله[2]:

وما كُنتُ مُذ أَبصرتني في خُصُومَة　　أُراجعُ فيها يابنةَ الخيرِ قاضيا

/ لأنّه حوّل الخطاب عنها إلى مَن قدّر أنّه مُصغٍ له مُستمع له من الرجال، والعرب ١٤٤/ب
كثيرا ما تفعل ذلك، قال جرير[3]:

وتَرى العَواذلَ يَبتَدِرنَ مَلامتي　　وإذا أَردنَ سِوى هَواكِ عُصينا

قال أوّلا (وتَرى العَواذلَ) فخاطب مُذكّرا، ثمّ قال (سوى هَواكِ) فحوّل الخطاب إلى مُؤنّث، ومثله[4] قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا﴾[5]، فخاطب النبي ﷺ، ثمّ حوّل الخطاب إلى الناس فقال: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[6]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[7] فخاطب الأزواج، ثمّ حوّل الخطاب إلى الأولياء فقال: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾[8].

وقبل البيت[9]:

ولكنّني أَقبلتُ مِن جانبي قَسا　　أَزورُ امرءا مَحضا نَجيبا يَمانيا

ثمّ البيت، **وبعدهما**[10]:

مُرِمِّينَ مِن ليثٍ عليه مَهابةٌ　　تَفادى أُسودُ الغُلبُ منه تَفاديا

فلا يَعرفونَ الضِّحكَ إلّا تَبَسُّما　　ولا يَنبسُونَ القَولَ إلّا تَناجيا

---

(١) يريد في قوله:

تقولُ عجوزٌ مدرجي مُتَرَوِّحا　　على بابها مِن عند رحلي وغاديا

ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٣١١).

(٢) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٣١٣)، وجاء في الأصل (أرجع) بإسقاط الألف تحريف.

(٣) ينظر: ديوانه (٣٨٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٣).

(٤) في الأصل (مثل) بإسقاط الهاء.

(٥) الآية (٨) من سورة الفتح.

(٦) الآية (٩) من سورة الفتح.

(٧) الآية (٢٣٢) من سورة البقرة.

(٨) الآية (٢٣٢) من سورة البقرة. وهو ما يعرف في البلاغة بالإلتفات.

(٩) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٣١٣)، والمصباح (١٦٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٣).

(١٠) ينظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ١٣١٤ - ١٣١٥)، والمصباح (١٦٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٣).

وما الفُحشُ منه يَرهبونَ ولا الخَنا   عليهِم ولكن هَيبةٌ هي ما هيا

باب جَمْعِ الجَمْع

٢٨٤- أنشد أبو [عليّ][1] في الباب[2]:

أَعاريبُ طُوريُّونَ مِن كُلِّ بَلدةٍ   يَحيدونَ عنها من حِذارِ المَقادرِ[3]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكر من أنّهم يَجمعون (أَفعالا) على (أَفاعيل)؛ لأنّ (أَعاريب) في البيت جمع (أَعراب)، و(أَعراب) جمع (عَرَب) في حال وقوعه على أهل البادية، لا جمعه على الإطلاق، فلذلك لم يقع (أَعراب) إلّا على أهل البادية دون غيرهم[4].

وذهب أبو عليّ في "حلبيّاته"[5] إلى أنّ (الأَعراب) ليس جمعا لـ (عَرَب)، كما أنّ (الأَنباط) جمع لـ (نَبَط) لّما كان (عَرَب) يَضُمّ أشخاصا أكثر من الأشخاص التي يَضُمُّها (أَعراب)، وإنّما (الأَعراب) عنده جمعٌ لِما لم يُنطق به.

وما ذكرته من أنّه جمع لـ(عَرَب) المنطوق به هو الصحيح -عندي-؛ لأنّ ما لم يُنطق [له][6] بواحدٍ من الجموع قليل، فإذا أمكن في (أَعراب) أن يُجعل جمعا لـ(عَرَب) المنطوق به كان أولى.

---

(١) ما بين القوسين بياض في الأصل.

(٢) التكملة (٤٦١).

(٣) البيت -كما ذكر المؤلف- لذي الرمة، وهو في: ديوانه (٣/ ١٦٩٨)، والشيرازيات (١/ ٣٠٣)، والمصباح (١٦٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٦)، والخزانة (٧/ ٣٥٥) و جاء في الأصل (أعارب) بدل (أعاريب)، و (عليها) بدل (عنها) تحريف.

(٤) في الأصل (و غيرهم)، ولا يستقيم به المراد.

(٥) ينظر: ص (١٦٧).

(٦) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

لُغَتُه: / (طُورِيُّون)، أي: غُرباء، وكأنّ الغريب قيل له: (طُوريّ)؛ لأنّه يَطُور في النواحي المختلفة، وينصرف فيها، قال أبو عليّ في "التذكرة"[1]: "لا يكون قوله (طُورِيُّون) مَنسوبا إلى الشام - عندي - لأنّ (الطُّور) ليس من هذا".

١٤٥/أ

وقال ابن يسعون[2]: "ولا يَبعُد أن يكون مَنسوبا إلى الطُّور الذي هو الجبل، فيكون بمنزلة قولهم: فلان جَبَليّ، أي جافٍ مُستوحش، أي: هم مُستوحشون من مواطن الاجتماع"، وقال غيره من العلماء: (طُورِيُّون): أي من أهل الطُّور، وجعله مثل قول الحطيئة[3]:

جاءت به من بلادِ الرومِ تَحدُرُهُ   حَصّاءُ لم تَترُك دون العَصا شَذَبا

وعموم قوله (مِن كُلِّ بَلدةٍ) يقدح في ذلك، إلّا أن يُحمل على أنّه أراد (مِن كُلّ بلدةٍ بالطُّور). وقوله (يَحيدون عنها)، أي: يَعدلون. و(المَقادر) في البيت جمع (مَقْدَر)، وهو الموت، وقيل[4]: جمع (مَقدَرَة)، وقيل: جمع (مُقْدَر) اسم مفعول من (أَقدر).

مَعْناه: يقول: هم أعراب، وأهل البداوة من العرب يَعتقدون أنّ سُكنى المُدُن تَقتُلُهم، فهم يَحيدون عنها خوفا من الأوباء والأدواء التي تَكثُر فيها لفساد الأهوئة، واختلاف الأغذية، ويدلّ على أنّهم يَعتقدون ذلك في المُدُن قول كعب ابن زهير[5]:

وخَبَّرتُماني أنّما الموتُ بالقُرى   فكيف وهاتا رَوضَةٌ وقليبُ؟

---

(١) ينظر: المصباح (١٦٧/ ب).

(٢) المصباح (١٦٧/ ب) بتصرف.

(٣) ينظر: ديوانه (١٧) برواية (بلاد الطود)، والمحكم (حصّ) (٢/ ٣٤٤)، و(حدر) (٣/ ١٩٠).

(٤) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٥٥٧).

(٥) البيت ليس لكعب بن زهير - كما ذكر المؤلف - وإنّما هو لكعب بن سعد الغنوي، وهو منسوب له: في الأصمعيات (٩٧)، والكتاب (٣/ ٤٨٧)، والمصباح (١٦٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٦).

ومثله قول الآخر[1]:

يَقولون: إنّ الشامَ يَعتلُّ أهلُهُ   ومَن لي إن لـم آتِهِ بخُلُودِ

فيكون (المَقادر) جمع (مُقدار)، وهو الموت والأصل: (مَقادير)، وحذفت الياء ضرورة. وقيل[2]: بل هو جمع (مَقدَرة)، وجَمَعَها وهي مصدر لاختلاف أنواعها. وقيل: بل هي جمع (مُقدّر)، أي من حذار المُقَدَّرينَ من أبناء الدنيا؛ لأنّ مقادير الله لا ينفع منها حَذَر، ولا يُنجي منها وَزَر، وليس في (مقادر) على هذينِ الوجهينِ الأخيرينِ ضرورة.

عَرَبِيَّتُه: / قوله (مِن كُلّ بَلدةٍ) مُتعلّق بمحذوفٍ؛ لأنّه في موضع صفة لـ(أعاريب)، وقد يكون مُتعلّقا بـ(طُوريُّون) لما فيه من معنى الاستيحاش، أي: مستوحَش من كُلّ بلدةٍ. /١٤٥

ومَن روى[3] (عن كُلّ بلدةٍ) فـ(عن) في روايته مُتعلّق بـ(طُوريّين) لِما فيه من معنى التغرّب، كأنّه قال: مُتغرِّبون عن كُلّ بلدةٍ، فيكون نحو قول ذي الرُّمّة[4]:

فرُبَّ امرئٍ طاطٍ عن الحقِّ جامحٍ   بعينيه ممّا عَوَّدَتهُ أَقاربُه

"لمّا كان (الطّاطُ[5]) الطويلَ اعتقد فيه بُعد بعضِ أخوانه عن بعض فحمله لذلك معنى بعيد، حتّى كأنّه قال: فَرُبَّ امرئٍ بعيد عن الحقّ"[6]، ومثل ذلك -أيضا- قول جرير[7]:

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: درة الغواص (١٧٥)، ومعجم ما استعجم (٣/ ٧٧٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٢٦).

(٢) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٥٥٧).

(٣) هي رواية الأزهري في: تهذيب اللغة (١٤/ ٨، ١٠).

(٤) ينظر: ديوانه (٢/ ٨٤٧)، والشيرازيات (١/ ١٩١)، وإيضاح الشعر (٢٥١)، والمصباح (١٦٧/ ب).

(٥) في الأصل (الطال) باللام، تحريف.

(٦) الكلام هنا لابن جني في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ١٦٣).

(٧) ديوانه (٢٦٦)، والشيرازيات (٢/٦١٨)، والمقرب (٢٢٤).

تَرَكتِ بنا لَوحا ولو شِئتِ جادَنا بُعيدَ الكَرى ثَلجٌ بِكَرمانَ ناضِحُ

علّق[1] (بُعيد) بما في (ثَلج) من معنى البَرْد، أي: بارد بُعيد الكَرى، وهو وقت ذُبول الشّفاه، وتنكُّر النُّكاه"[2].

ويجوز أن يكون قوله (عن كُلّ بلدة) مُتعلِّقا بفعل مضمر يُفسّره (يَحيدون) لمّا اشتغل عنه بالعمل في الضمير كقراءة مَن قرأ ﴿ وَللظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[3]

وقبله[4]:

(يَحلُّون مِن وَهبِين) البيت الذي تقدّم إنشاده.

وبعدهما[5]:

فَشَدُّوا عليهنّ الرِحالَ فَصَمَّموا على كُلّ هَولٍ مِن جَنانِ المَخاطِرِ

٢٨٥- وأنشد فيه أيضا[6]:

وقَرَّبْنَ بالزُّرقِ الجَمائِلَ بعدَما تَقَوَّبَ عن غِربانِ أَوراكِها[7] الخَطرُ[8]

البيت لذي الرمّة، أتى به شاهدا لما ذكر من أنّهم يقولون في جمع (جِمال):

(١) الكلام هنا لابن جني في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ١٦٣).

(٢) النُّكاه جمع (ناكٍ)من نكى العدو أصاب منه. ينظر: المحكم (نكى) (٧/ ١٦٤).

(٣) الآية (٣١) من سورة الإنسان، وقد قرأ عبد الله بن مسعود (وللظالمين) بلام الجرّ. ينظر: معاني القرآن (٣/ ٢٢٠)، والبحر (٨/ ٤٠٢)، والدر المصون (١٠/ ٦٢٧).

(٤) ينظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٦٩٧).

(٥) ينظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٦٩٧)، والمصباح (١٦٧/ ب).

(٦) التكملة (٤٦١).

(٧) في الأصل (أوكارها)، تحريف بدليل قول المؤلف بعد في لغة الشاهد (غربان الأوراك..).

(٨) البيت - كما ذكر المؤلف - لذي الرمة، وهو في: ديوانه (١/ ٥٦٦)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٤٤٩) و(٣/ ٣٦٨) و(٦/ ٣٦٥)، والشيرازيات (١/ ٣٠٣)، والمصباح (١٦٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٤).

(جَمائل)، وكأنّهم أرادوا تأكيد الكثرة، فشبّهوا (جِمالا) بـ(شِمال)، فجمعوه على (جَمائل) كما قالوا: (شَمائل).

وما ذهب إليه أبو عليّ من أنّ (جَمائل) جمع (جمال) هو مذهب سيبويه[1]، وذهب غيرهما[2] إلى أنّه جمع (جِمالة)؛ تشبيها بـ(رِسالة) و(رَسائل)، وكأنّ الذي حمله على ذلك أنّه / رأى أنّ جمع (فِعالة) على (فَعائل) أوسع من جمع (فِعال) على (فَعائل). ١٤٦/أ

والذي ذهب إليه سيبويه وأبو عليّ من أنّ (جَمائل) جمع (جِمال) أولى؛ لأنّ قولهم في جمع (جَمَل): (جِمالة)- بالتاء - قليلٌ خارج عن القياس، وقد نصّ على ذلك سيبويه[3]،وجمع الجمع - أيضا - غير مقيس، فكان حمل (جَمائل) على ما لا يَلحق فيه من الشذوذ إلّا من جهة واحدة أولى.

وحكى ابن الأعرابيّ[4] أنّ الطائفة من الجِمالة يُقال لها: جَمالة وجُمالة بفتح الجيم وضمّها.

وإذا ثبت ذلك فينبغي أن تُحمل (جَمائل) على أنّه جمع واحد منهما؛ لأنّ جمع اسم الجمع أسهل من جمع الجمع الصحيح.

لُغَتُه: الزُّرق: أنقاء في بلاد بني تميم، وقد تقدّم تبيينها[5].و(تَقَوَّب): تَقَشَّر. وغِربان الأوراك: رُؤوسها، والواحد منها (غُراب)[6]، سُمّيت بذلك لحدّة حروفها،

---

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ٦١٨).

(٢) ينظر: المصباح (١٦٨/ أ).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/ ٥٧١).

(٤) ينظر: المحكم (جمل) (٧/ ٣١٢).

(٥) ينظر: ص (٥٠٦).

(٦) في الأصل (غريب) تحريف.

قال أبو عبيد[1]: "الغراب من كلّ شيء: حدّه". و (الخَطْر): ما يَعلَق بالوركينِ من البول عن ابن سيده [2]. و(الخَطْر): ما يَعلَق بأوراك الإبل من ثَلَطِها[3]، لضربها عليها بأذنابها، وهو في الأصل مصدر خَطَر البعير بِذَنَبه إذا رفعه مرّة بعد أخرى، سُمّي به على حدّ قولهم: هذا درهمٌ ضربُ الأمير.

مَعْناه: يقول إنّ خَدَم مَيٍّ قَرَّبْنَ الجمائل من مراعيها للرحلة والرجوع إلى المحاضر بعد أن تَقَشَّر الخَطر عن الغربان لمّا اتّقد الحرّ.

عَرَبِيَّتُه: إن كان (تَقَوَّب) بمعنى (قَوَّب)، كان مفعوله محذوفا،كأنّه قال: قَوّب الخطر عن غربانها ما تعلّق بها من ثَلْطِها.

وزعم الجوهريّ [4] أنّ (الخَطْر) في البيت مصدر، وأنّ قوله: (تَقَوَّب) يحتمل أن يكون بمعنى (قوّبت)، كقوله تعالى: ﴿ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ﴾[5]، أي: قطّعوه، وكقولهم: تَقَسّمتُ الشيء، أي: قَسّمتُه[6]، قال،"وقال بعضهم: أراد تَقَوَّبَت غِربانها عن الخَطْر فَقَلَب"، وقال أبو عبيد البكريّ [7]:" أراد أثر الخَطر، أي: ما حدث بالخطر، فحذف، كما قال[8]:

كأنّ خَزّا تحتَه وَقَزّا

وفُرُشا مَحشُوَّةً إوَزّا

(١) في الأصل (أبو عبيدة) تحريف، وقول أبي عبيد الهروي هذا في: الغريبين (٤/ ١٣٦٤)، وهو أيضا محكي عنه في: المصباح (١٥٩/أ).

(٢)ينظر: المحكم (خطر) (٥/ ٦٨).

(٣) الثلط: السلح الرقيق. ينظر: لسان العرب (ثلط) (٢/ ١٢٢).

(٤) ينظر: الصحاح (خطر) (٢/ ٦٤٨).

(٥) الآية (٩٣) من سورة الأنبياء.

(٦) في الأصل (تقسمته) و لا يستقيم مع سياق الكلام، والإثبات من: الصحاح (خطر) (٢/ ٦٤٨).

(٧) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٨) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٦٩)، و(٦/ ٣٥٨)، واللآلي (١/ ٢١٦).

أي : رِيشَ إِوَزّ ".

١٤٦/ب / وقبله[1]:

فلمّا مَضى نَوءُ الثُّريّا وأَخلَفَت هَوادٍ مِن الجَوزاءِ وانغَمَسَ الغَفْرُ
رَمى أُمّهاتِ القُردِ لَذعٌ مِن السَّفا وأَحصَدَ في قُريانِهِ الزهرُ النضرُ
وأَجلى نَعامُ البَينِ وانقَلَبَت بنا نَوًى عَن نَوى مَيٍّ وجاراتِها شَزرُ

ثمّ البيت، وبعده[2]:

تَخَـيَّرن[3]مِنهـا قَيـسَريّا كَأَنّـهُ وقد انهَجَعَت عنه عَقيقَتُهُ قَصرُ
رَفَعنَ عليه الرَّقمَ حتّى كَأنّهُ سَحوقٌ تَدلّى مِن جَوانبِها البُسرُ

٢٨٦- وأنْشد فيه أيضا[4]:

هل مِن حُلُومٍ لِأَقوامٍ فتُنذِرَهُم ما جَرَّبَ الناسُ من عَضِّي وتَضريسي[5]؟

البيت لجرير، أتى به مُبيِّنا أنّ جمعهم (الحِلم)، وهو مصدر ليس بقياس، فلا ينبغي أن يُجمع غيره من المصادر حملا عليه، كما لا يَجوز جمع الجمع قياسا على ما وُجِد من ذلك، إذ الجمع في البابينِ لا فائدة فيه من جهة أنّ المصدر قد يَصحّ وقوعه غير مجموع على ما يقع عليه مجموعا، كما أنّ الجمع كذلك، وقد تقدّم الكلام على هذا البيت مُستوفًى.

---

(١) ينظر : ديوان ذي الرمة (١/ ٥٦٤-٥٦٦) والمصباح (١٦٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٧).
(٢) ينظر : ديوان ذي الرمة (١/ ٥٧٠)، والمصباح (١٦٨/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٧).
(٣) في الأصل (تخير)، والإثبات من الديوان، وهو الذي يقتضيه المعنى.
(٤) التكملة (٤٦٢).
(٥) البيت -كما ذكر المؤلف- لجرير، وقد سبق تخريجه ص (٤٠٧). وينظر ما يتعلق به هنا في : المصباح (١٦٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٥٩).

باب ما جُعِل الاثنانِ منه على لفظ الجميع

٢٨٧- أنشد أبو عليّ في الباب(١):

ظَهراهُما مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَينْ(٢)

البيت لِخطام المُجاشعيّ، أتى به وَفْق ما ذكره من الجمع بين اللغتينِ،ألا ترى أنّه قال: (ظَهراهُما)، فأبقى التثنية، ثمّ قال: (مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَينْ) فصرفهما إلى الجمع، وقد تقدّم الكلام فيه - أيضا - مُستوفًى(٣).

٢٨٨- وأنشد فيه أيضا(٤):

لأصبحَ القَومُ أَوبادا ولم يَجِدوا عِندَ التَّفَرُّقِ في الهَيجا جِمالينِ(٥)

البيت لعمرو بن العَدّاء الكلبيّ(٦)، أتى به شاهدا على أنّ الجمع قد يُثنّى إذ ذهبوا [به](٧) مذهب (قَطيع)، بدليل قوله (جِمالينِ) فثنّى (جِمالا) وهو (جمع). ومثل ذلك قول أبي النجم(٨):

/ تبَقَّلَتْ(٩) في زمنِ التَّبقُّلِ

١٤٧/أ

---

(١) التكملة (٤٦٢).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - لخطام المجاشعي، وقيل: لهميان، وقد سبق تخريجه ص(١٦٢) وينظر ما يتعلق به هنا: المصباح (١٦٨/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٠).

(٣) ينظر: ص (١٦٢).

(٤) التكملة (٤٦٣).

(٥) البيت - كما ذكر المؤلف - لعمرو بن العدّاء الكلبي، وهو في: الأغفال (٢/ ١٨١)،وإيضاح الشعر (١٣٩)، والمصباح (١٦٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٠)، والمقرب (٤٣٨).

(٦) في الأصل (الكلابي)، تحريف، والتصويب من المصادر السابقة، وقد قال عنه البغدادي في الخزانة (٧/ ٥٨٥): "شاعر إسلامي".

(٧) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٨) البيتانِ لأبي النجم العجلي في: ديوانه (١٧٥ - ١٧٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٣٨)، والخزانة (٢/ ٣٩٤).

(٩) في الأصل (تبطلت) بالطاء، تحريف.

بين رِماحَي مالكٍ ونهشَلِ

فثنّى (رِماحا) وهو - أيضا - جمع، وقالوا[1]: لِقاحان سَوداوانِ، و(لقاح) جمع (لِقحَة)، كأنّهم جعلوه بمنزلة (قَطيع)،ولذلك ثنّى، ووصفه بصفة مفرد، فلم يَقُل: (سُودان)، ومثل ذلك قولهم[2]: لِقاح واحدة.

وتثنية الجمع أقلّ من جمعه[3]، وسبب ذلك أنّ جمع الجمع المراد به التكثير والمبالغة، والتثنية - من حيث كان بابها أن تقع على اثنينِ، ولا تَتعدّى ذلك - لم يُسمع استعمالها لهذا المعنى.

والتثنية في جمع القلّة أقلّ منها في جمع الكثرة، بل لا يُحفظ من تثنية جمع القلّة شيء إلّا ما زعم أبو الحسن من أنّهم يقولون: أَبياتانِ، ولعلّه قاس ذلك، فإنّ سيبويه[4] زعم أنّهم لا يُثنّون (أَبياتا)، وسبب ذلك أنّهم كرهوا أن يجمعوا بين صيغة جمع القلّة، وعلامتي التثنية، فيكون كاجتماع شيئينِ بمعنى واحد، وهو مرفوض في كلامهم، ألا ترى أنّهم أخّروا اللام في قولهم: إنّ زيدا لقائم، ولم يجمعوا بينها وبين (إنّ) لمّا كانتا[5] بمعنى واحد، وهو التأكيد.

ولهذه العلّة ذهب سيبويه[6] في قولهم (أُبينُون) إلى أنّ الواحد منه (أَبْنَى) - مفتوح العين- اسم جمع على وزن (أَفعَل)، حُقِّر وجُمِع بالواو والنون، ونظيره من أسماء الجموع الجائية على وزن (أَفعَل) (الأَعَمّ) بمعنى الأَعمام، أنشد أبو زيد[7]:

---

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ٦٢٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٣٨).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٦٢٤)، والأصول (٣/ ٣٣)، والتكملة (٤٦٣).

(٣) ينظر: شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٨٥/ أ).

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٦٢٣).

(٥) في الأصل (كانت) بإسقاط ألف التثنية.

(٦) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٥٦).

(٧) ينظر: النوادر في اللغة (٢٦٧)، وإنشاده هذا عجز بيت لقيس بن جروة، سبق ذكره، وتخريجه ص (٢٦).

وقد كَثُرت بين الأَعَمّ المَضائضُ

ولم يجعل واحده (أفعُلا) [بضَمّ][1] العين،كما ذهب إليه الفرّاء[2] في أحد قوليه، ولا (أفعالا)[3]، كما ذهب إليه - أيضا - في قوله الثاني، ولا (أفعَلا) مقصورا من (أَفعال) كما ذهب إليه الأعلم[4]؛ لأنّ الجمع بالواو والنون موضوع للقلّة فلم يَجُز الجمع بينه وبين مثال القلّة.

ويمتنع -أيضا- أن يكون (أَفعُلا) من جهة أنّ (ابنا) (فَعَل) -بفتح العين- بدليل تكسيرهم إيّاه على (أفعال)، وباب (فَعَل) لا يُكسّر على / (أَفعُل)، وكذلك يمتنع أن يكون واحده (أَفعالا) لِما ذكره الفارسيّ[5] من أنّ (أَفعالا) لم يُقصر في موضع، ولأنّها إنّما تُصغّر على (أُفيعال)، فكان ينبغي أن يقال: (أُبيناء)، ولا يصحّ عند البصريّين ما ذهب إليه الفرّاء من أنّ (أَفعالا) إذا كان جمع (فَعْل) أو (فَعِل) أو (فَعُل) أو (فَعَل) يُصرف في التصغير إلى (أَفْعُل)، فتستوي - إذ ذاك - هذه الأبنية في جمع القلّة، كما استوت في جمع الكثرة؛ لأنّ التصغير تقليل،و(أَفعُل) أَبينُ في التقليل من (أفعال)، فيجوز لذلك أن يقال في (أَجبال): (أَجبُل).

١٤٧/ب

فإن قلت : يلزم من تثنية جمع الكثرة وجمعه بالواو والنون والألف والتاء في نحو قول الشاعر[6]:

فهُنَّ يَعلِكْنَ حَدائِداتِها

---

(١) في الأصل (كما) والصواب ما أثبته .

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٢٤٩).

(٣) على اعتبار أن أفعالا يتصرف فيها في التصغير إلى أفعل، وسيذكر المؤلف ذلك عنه .

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، ولم أجد من حكاه عنه.

(٥) ينظر : إيضاح الشعر (١٥٤).

(٦) البيت نسب في : تهذيب اللغة (٩/ ٢٦١) للأحمر، ولم أجده في ديوانه ،وهو بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢٨)، والخصائص (٣/ ٢٣٦)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٢٥١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٦).

وقول الآخر[1]:

قد جَرَت الطيرُ أَيامِنينا

وقول الفرزدق[2]:

خُضُعَ الرِّقابَ نَواكسي الأبصارِ

في إحدى الروايتينِ[3]، وقوله[4]:

على العِياراتِ هدّاجون قد بَلَغَت نَجرانَ أو بَلَغَت سَوآتِهم هَجَرُ

في إحدى الروايتينِ[5] أيضا، وقول العرب[6]: "صَواحبات يوسف، ومَواليات العرب"[7]- الجمع بين الضدّينِ؛ لأنّ علامتي التثنية والجمع موضوعتانِ للقلّة، والمثال المجموع أو المثنّى موضوع للكثرة.

فالجواب: أنّ تثنية مثال جمع القلّة أو جمعه بالواو والنون أو الألف والتاء لا يُفيد قلّة، بل يُعطي المثال من الكثرة ما كان يعطيه قبلُ، ألا ترى أنّ مثال الكثرة قبل أن يُثنّى أو يجمع أقلّ ما يقع عليه أحد عشر، فإذا جُمع جمع سلامة فأقلّ ما يقع عليه ثلاثة وثلاثون، وإذا ثنّيته فأقلّ ما يقع عليه اثنانِ وعشرون فهو في الحالينِ واقع على كثير؛

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: إيضاح الشعر (١٦٩)، والخصائص (٣/ ٢٣٦)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٢٥١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٦).

(٢) عجز بيت له، سبق ذكره و تخريجه ص (١٥١).

(٣) الرواية الأخرى بالفتح (نواكسَ) بإسقاط الياء، فلا تكون مجموعة جمع مذكر سالما.

(٤) البيت للأخطل، وهو في: شعره (١/ ١٧٨)، وإيضاح الشعر (١٢٥)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٨٢، ٦٠٢)، وضرائر الشعر (٢٦٨).

(٥) الرواية الأخرى (مثل القنافذ) بدل (على العيارات) فلا تكون (قنافذ) مجموعة جمعا سالما.

(٦) كذا قال الأخفش في معاني القرآن له (٢/ ٤١١)، وابن جني في الخصائص (٣/ ٢٣٦)، وهو جزء من حديث ورد في صحيح ابن حبّان (١٥/ ٢٩٣)، وابن خزيمة، كما ورد في سنن النسائي (١/ ٢٩٤).

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤١١)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٢٥١)، والتمام (٢٢١).

لأنّ الكثرة في الجموع هي ما فوق العشرة، ومما يَحسن ذلك فيما كان من هذه الجموع على مثال (مَفاعيل) أو (مَفاعل) وقوع هذا الضرب من الجمع على الآحاد، وإن كان ذلك في جميع الأجزاء، قالوا[1]: ناقة مَفاتيح للكثيرة اللبن، وضَبُع حَضاجِر[2] / ونَوْر تَعاشيب[3]، وأَرْض سَباريت[4]، وبلد سَباسِب[5]، ومَهارِق[6]، فلذلك كان أكثر ما جمع بالألف والتاء والواو والنون من جموع الكثرة ما كان على المثالينِ المذكورينِ. 148/أ

وأمّا جمع القلّة إذا ثنّيته فأقلّ ما يقع عليه تسعة، فلمّا كان في الحالينِ قد يبقى على ما كان عليه من القلّة؛ لأنّ جموع القلّة هي الواقعة على ما دون العشرة إلى الثلاثة لم يَسهُل تثنيته ولا جمعه جمع سلامة لما ذكرناه من أنّ ذلك جمع بين شيئينِ بمعنى واحد، وهو مرفوض في كلامهم.

فإن قلت: فقد قالوا: أَعطيات وأَسقيات، وأَجهزات، قال[7]:

فَهُنّ يَنتقلنَ أَجهِزاتِها

و" أبناوات سعد " لحيّ من كلب، وأَعينات، قال[8]:

بأَعيُناتٍ[9] لَم يُخالِطها قَذى

---

(1) ينظر: إيضاح الشعر (168).

(2) حضاجر: واسعة البطن. ينظر: المحكم (حضجر) (4/ 37).

(3) تعاشيب: أي فيها ألوان العُشب. ينظر: تهذيب اللغة (عشب) (1/ 281).

(4) سباريت: لا نبات بها، وقيل: لا شيء فيها. ينظر: لسان العرب (سبرت) (6/ 152).

(5) سباسب: مستوية بعيدة. ينظر: لسان العرب (سبسب) (6/ 152).

(6) مهارق: واسعة. ينظر: لسان العرب (هرق) (15/ 80).

(7) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا من ذكره.

(8) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: شرح كتاب سيبويه (ج5/ 41/ ب)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (2/ 546)، والمقرب (502)، وشرح شواهد الشافية (155).

(9) في الأصل (أعينات) بإسقاط الباء، والإثبات من المصادر السابقة، لأن قبله:

تَرمي الفِجاجَ والفَيافيَ القُصى

وأَسميات وأَسماوات، قال الشاعر[1]:

يَظَلُّ بدعواها بأسمياتِ

وقالوا[2]: " أعوذ بأسماوات الله "، فجمعوا (أَفعِلَة) و(أَفعُلا) و(أَفعالا) جمع سلامة وهي[3] من صيغ جمع القلّة.

فالجواب : أنّ ذلك قليل جدًا، وسوّغه مع ذلك في (أسماء) و(أبناء) و(أعين) كون العرب قد استغنت بها عن جمع الكثرة، قال عزّ من قائل: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ﴾[4]، وقال تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[5]، وقال سبحانه : ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾[6] ، ألا ترى أنّ (الأبناء) و(الأسماء) و(الأعين) في هذه الآيات المراد بها الكثرة،وكذلك اسم إلّا أنّه لم يستعمل إلّا مجموعا بالألف والتاء.

وسوّغه في (أَعطِية) و(أَسقية) و(أَجهِزة) أنّ واحدها (عَطاء)، و(سَقاء)، و(جَهاز)،و(فَعال) إذا كان معتلّ اللام جمع[7] في القليل والكثير على (أَفعِلَة)، فلمّا كانت هذه الجموع مراد بها الكثرة - لِما ذكرنا - ساغ جمعها بالألف والتاء، كما ساغ ذلك في صيغ جمع الكثرة.

لُغَتُه: الأوباد: [جمع][8] (وَبَد)، وهو الفقر وسوء الحال، يقال: وَبَدَت حاله تَوبَد

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، ولا من ذكره.

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (١٥/ ٤٨٤)، والمحكم (٨/ ٦٢٤) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٣) في الأصل (هما) بالتثنية.

(٤) الآية (١٩) من سورة غافر.

(٥) الآية (٣١) من سورة البقرة.

(٦) الآية (٦١) من سورة عمران.

(٧) في الأصل (جمعا) بالتثنية، ولا وجه له.

(٨) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

١٤٨/ب

وَبَدا: إذا ساءت، أو جمع / [وَبِد][1]، حكى اللحيانيّ[2]: إنّه لَوَبِد، أي: سيء الحال، وروى أبو الفرج[3]:

لأصبح القومُ أَوقاصا ولم يَجِدوا يَومَ التَّرحُّلِ والهَيجا جِمالين

والأَوقاص: جمع (وقْص): ما بين الفريضتينِ من الإبل، وهو ما زادت على الخمس إلى تسع، وقال أبو عمرو[4]: "الوَقْص: ما وَجَبَتِ الغنم فيه من فرائض الصدقة ما بين الخمس إلى العشرين، فإذا بلغت خمسا وعشرين وجبت فيها بنت مخاض، فليس بِوَقْص".

مَعْناه: يقول: إنّ عمرا المتقدّم الذكر[5] لو تولّى أَخْذَ صدقتنا عامينِ لَساءت أحوالنا، وذهبت أموالنا حتّى لا نجد جِمالا نستعينُ بها على الهيجاء، فنعجز عن مكافحة الأعداء.

وعمرو هذا هو عمرو بن عتبة بن أبي سفيان، كان معاوية قد ولّاه على صدقات كَلب فاعتدى عليهم.

عَرَبِيَّتُه[6]: ثنّى الجِمال؛ لأنّه جعلها صنفينِ، صنفا لترحُّلهم يَحملون عليه ثَقَلهم، وصنفٌ[7] لحربهم يركبونه إذا جَنَبوا خيلهم، ويوضّح ذلك - أنّ هذا الذي

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات مما ذكره المؤلف بعد في(عربيته).

(٢) ينظر: المحكم (ويد) (٩/ ٤٤٣) (مطبعة دار الكتب ببروت)، والمصباح (١٦٩/أ).

(٣) ينظر: الأغاني (٢٠/ ١٧٧)، والمصباح (١٦٩/أ).

(٤) هو أبو عمرو الشيباني، نص على ذلك ابن منظور في لسان العرب (وقص) (١٥/ ٣٦٨). وقوله هذا لم أجده في كتابه الجيم.

(٥) يعني في قوله:

سَعى عِقالا فلم يَترُك لنا سَبَدا فكيف لو قد سَعى عمرٌو عِقالينِ؟

وسيأتي ذكره.

(٦) من قوله هنا إلى قوله بعدُ (إن جعلتها تامة) نقله البغدادي في الخزانة (٧/ ٥٨٥) دون أن يشير إلى قائله.

(٧) هكذا جاء في الأصل (صنف) بالضم، وقال قبله (صنفا) بالنصب، فيكون المنصوب على البدل من (صنفين)، والمرفوع على الاستئناف.

قصده، ولذلك ثنّى– رواية أبي الفرج (يومَ التَّرحُّل والهَيجا). و(أَوباد) خبر (أصبح) إن جعلتها ناقصة، أو حال من القوم إن جعلتها تامة. وجمع (وَبَدا) وإن كان مصدرا في الأصل لمّا وصف به، وقد يجوز أن يُفرد في موضع الجمع، قال الجوهريّ[1]: "الوبَد: سوء الحال، وشدّة العيش، وهو مصدر يُوصف به، فلا يثنّى ولا يجمع مرّة كـ(عَدْل)، ويثنّى ويجمع مرّة مثله[2]"، وأنشد البيت.

وأمّا إن جعلته جمع (وَبِد) بكسر الباء فلا يجوز الإفراد في موضع الجمع.

ومن روى[3]: (لأصبحَ القومُ أوقاصا) فتقديره[4] في روايته: لأصبح مالُ القوم أَوقاصا، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه، أي: لا يوجد عندهم في العام الثاني ما تَجب فيه الصدقة؛ لظلم هذا العامل.

وقبله[5]:

سَعى عِقالا فلم يَترُك لنا سَبَدا ... فكيف لو قد سَعى عَمرٌو عِقالينِ؟

٢٨٩- / وأنشد فيه أيضا[6]: ١٤٩/أ

هُما إِبلانِ فيهما ما عَلِمتُمُ ... فَعَن أيّها ما شِئتُمُ فَتَنَكَّبُوا[7]؟

البيت لشُعبَة بن قُمَير[8]، أتى به وَفْق ما ذكر من أنّهم قالوا: (إِبلان)، ومُبيِّنا أنّه في (إِبِل) أسهل منه في (جِمال) و(لِقاح) من حيث لم يُكسّر عليه شيء، ومثل ذلك قول

(١) الصحاح (وبد) (٢/ ٥٤٦).

(٢) أي مثل (وبد).

(٣) هي رواية أبي الفرج الأصبهاني، وقد سبق ذكر ذلك.

(٤) في الأصل (فتقدير) الهاء مطموسة.

(٥) ينظر: المصباح (١٦٩/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٠).

(٦) التكملة (٤٦٤).

(٧) البيت -كما ذكر المؤلف- لشعبة بن قمير، وهو في: النوادر في اللغة (٤١٧)، وإيضاح الشعر (١٣٩)، والمصباح (١٦٩/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦١)، والخزانة (٧/ ٥٦٤).

(٨) من بني طهية، شاعر مخضرم، أسلم في زمن النبي ﷺ. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٨٣)، والإصابة (٣/ ٣٨٦)، والخزانة (٧/ ٥٦٥).

بعض العرب : وأصلح بين القومينِ، وقال الفرزدق[1]:

وكلُّ رفيقي كُلِّ رَحلٍ وإن هما   تعاطى القَنا قوماهما أخوانِ

ومن أمثال العرب[2]: هذا رجل لا تُسالمِ خَيلاه، ألا ترى أنّ قوما وغَنَما[3] وخيلا أسماءُ جموع وقد ثُنِّيت.

لُغَتُه : نكَب عن الشيء يَنْكُب نَكْبا ونُكُوبا، ونَكِبَ يَنْكَب نَكَبا وتَنكَّب : عدل.

مَعْناه : يقول : هما قطيعانِ في قولها ما أعلمتُكم به قبلُ الدفاعُ الذي يأبى عليكم بسببه القتل[4]، ونظيره قول الآخر[5]:

تَـراكِـها مـن إبـلٍ تَـراكِها

أما ترى المَوتَ لَدى أَوراكِها

عَرَبِيَّتُه : الهاء من قوله (فَعَن أَيِّها) راجعة إلى الأصناف الثلاثة التي ذَكَرَها قبلُ، وهي : راكب (كُلّ وآة)، وراكب (كُلّ طِرْف)، و(الجَمعِ الكِرام)، ومراده الإيعاد والتهديد، لا صريح الاستفهام، كأنّه قال: فَعَن أَيِّها ما شئتم فتنكّبوا بهذه الإبل إن استطعتم؟، أي : إنّكم لا تقدرون على ذلك[6].

---

(١) ديوانه (٨٧٠)، وينظر : إيضاح الشعر (١٥٢)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٣٨)، والخزانة (٧/ ٥٧٢). وجاء في الأصل (هماما) بدل (قوما) تحريف.

(٢) ينظر : مجمع الأمثال (٣/ ٢٩٤).

(٣) هكذا جاء في الأصل(غنما)، ولم يورد المؤلف شاهدا على (غنمان) كما فعل بقسيميه، ولعله قد سقط سهوا من الناسخ، و مما يصلح أن يكون شاهدا عليه قول أبي أسيدة الدبيري:

هما سيدانا يزعمان وإنّما   يسودانا أن يسرت غنماهما

ينظر : غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٧٨، ٥٩٩)، والمحكم (٨/ ٥٧٤) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) هذا كلام ابن يسعون في : المصباح (١٦٩/ب).

(٥) البيتان لطفيل بن يزيد الحارثي، وهما في : الكتاب (١/ ٢٤١)، والمصباح (١٦٩/ب)، والخزانة (٥/ ١٦٢).

(٦) كلام المؤلف في عربية هذا البيت نقله البغدادي في الخزانة (٧/ ٥٦٩) تحت مسمى "وقال شارح آخر لأبيات الإيضاح".

وزعم ابن يسعون[1] أنّه أعاد الهاء من قوله (فَعَن أيِّها) مفردة مؤنّثة حملا على معنى الفرقة، واستدلّ برواية مَن روى (فَعَن أَيَّة)[2]، قال: "ولم يُرد إسلام إحداهما[3]، وقد قال (فيهما) ولكنّه على جهة الوعيد والإنذار بأنّ رَبَّ كلّ فرقة ذو بأسٍ شديد".

قال: "ويجوز أن تعود (الهاء) على (الإِبِلين)، و(ما) التي في قوله (ما عَلِمتُم)؛ لأنّه عنى بها المنيّة، والمعنى: إن أعرضتم على[4] الإبل نجوتم، وإن تعرّضتم لها هلكتم، فاختاروا أيّ حال شئتم".

وهذانِ الوجهانِ فاسدانِ، أمّا الأوّل فَمن جهة أنّه أضاف (أيّا) إلى / ضمير الفرقة، وهو معرفة، و(أيّ) إذا أضيفت إلى معرفة إنّما تقع على بعض ما أضيفت إليه[5]، وأنت لم تُرد بـ(أيّ) بعض الفرقة، وإنّما أردت: فَعن أيّ الفرقتينِ ما شئتم فتنكّبوا. ١٤٩/ب

وهذا المعنى لا يُتصوّر إلّا بإضافة (أيّ) إلى فرقة نكرة، ألا ترى أنّك إذا قلت أيّ أخيك أحسن؟ كان المعنى: أيّ أبعاضه أحسن؟ وإذا قلت: أيّ أخٍ من إخوتك أحسن؟ كان المعنى: أيّ إخوتك أحسن[6]؟.

---

(١) ينظر: المصباح (١٦٩/ ب).

(٢) هي رواية أبي زيد في نوادره (٤١٧).

(٣) في الأصل (أحدكما) تحريف، والتصويب من: المصباح (١٦٩/ ب).

(٤) هكذا جاء في الأصل (على) بدل (عن).

(٥) ينظر: شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٤٦٠).

(٦) قال في شرحه الصغير على الجمل (١٥٠/ ب):" وإذا أضيفت [يريد أيّ] إلى معرفة لم يرد بها بعدها العموم، وإنّما هي استفهام عن بعض ما أضيفت إليه، فإذا قلت: أيّ زيد أحسن؟، فإنّما أردت: أيّ عضو من أعضائه أحسن؟، وإذا قلت: أيّ الرجلين أخوك؟، فإنما أردت أن تقول: أي واحد من الرجلين أخوك...".

فإن قلت : إنّ الضمير وإن كان معرفة إذا عاد على النكرة عُومِل معاملتها، بدليل قوله، أنشده أحمد بن يحيي[1]:

فأيّ امرئ في الحرب أنت وأيّهِ ... إذا الحربُ أبدى عن نواجذه العَضلُ

ألا ترى أنّه أعاد الضمير في قوله : (وأيّه) على (امرئ)، والمعنى:و أيّ امرئ أنت؟.

فالجواب : أنّ البيت لا حجّة فيه؛ لأنّ الضمير الذي أضيف إليه (أيّ) عائد على (امرئ) المتقدّم الذكر، وهو في المعنى جمع؛ لأنّ (أيّا) إذا أضيفت إلى نكرة كانت تلك النكرة جمعا في المعنى، فقوله (وأيّه) بمنزلة قولهم: (هو أحسن الفتيانِ وأجمله) في أنّ الضمير واحد والمراد به الجمع، وعلى ذلك حمله الفارسيّ[2]، ولم يجعل الضمير واحدا؛ لأنّه معرفة، و(أيّ) -كما ذكرنا - إذا أضيفت إلى معرفة كانت واقعة على بعضه، وليس المعنى في البيت على ذلك. وأمّا الوجه الثاني فباطل من جهة أنّ النكب عن بعض هذه الثلاثة دون بعض لا يُتصوّر، ألا ترى أنّ (النكب) عن المنيّة هو[3] نفس النكب عن الإبلينِ.

وعدّى (نَكَب) بـ(عن)؛ لأنّها في معنى (اعْدِل).

وقبله[4]:

غَداةَ دَعا الدّاعي فكانَ صَريخُهُ ... نَجيحا إذا كَدَّ الدُّعاءُ المُثوِّبُ
بكُلِّ وآةٍ ذاتِ جِدٍّ وباطلٍ ... وطِرفٍ عليه فارسٌ مُتلَبِّبُ

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، ولم أجده في المطبوع من مؤلفات ثعلب.

(٢) حمله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) في الأصل (وهو) بإقحام الواو.

(٤) ينظر : النوادر في اللغة (٤١٦)، والمصباح (١٦٩/ أ).

وجَمعِ كِرامٍ لم تمَزَّر سَراتُهُمْ حُسا الذُّلِّ لا دُرَدٌ ولا مُتأشِّبُ

باب ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجميع

٢٩٠- أنشد أبو عليّ في الباب[1]:

/ وأينَ رُكيبٌ واضِعونَ رِحالَهُم إلى أهلِ نارٍ في أُناسٍ بأَسوَدا[2]؟ /١٥٠

هذا البيت لعبد قيس بن خُفاف البُرجُميّ [3]، أتى به شاهدا على أنّ (الركب) ليس بتكسير (راكب)، بدليل قوله (رُكَيب)، فصغّره على لفظه، كما يُصغّر (قوم) على لفظه، ولو كان تكسيرا له لَرُدّ في التصغير إلى الواحد، ثمّ جُمِع بالواو والنون فقيل: (رُويكِبُون).

وهذا الذي ذهب إليه من أنّ (رَكبا) ليس بتكسير (راكب) هو مذهب سيبويه[4]، وأمّا أبو الحسن الأخفش[5] فإنّه يزعُم أنّه تكسير له، وأنّه يُردّ في التصغير إلى الواحد، قال في "الكبير" له:" وما أرى (فَعْلا) إلّا قد اطّرد عليه باب (فاعل)، وما أرى تصغيره على الواحد؛ لأنّهم قالوا: (صاحب) و(صَحْب)، و(شاهد)، و(شَهْد)، و(تاجر) و(تَجْر)، و(صائم)، و(صَوم)، و(زائر) و(زَور)، وقالوا : (شارب) و(شَرْب)، و(طائر) و(طَير)، و(راجل) و(رَجْل) "، ثمّ قال:" ولا أرى الذين صغّروا

(١) التكملة (٤٦٤).

(٢) البيت -كما ذكر المؤلف- لعبد قيس بن خفاف البرجمي، وهو في : النوادر في اللغة (٣٦١)، والمصباح (١٦٩/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٣)،وذكر ابن يسعون في المصباح أنه يروى " أخشى ركابا "، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) شاعر جاهلي من بني تميم، يكنى أبا جُبيل، له قصيدتان مختارتان في المفضليات. تنظر ترجمته في : معجم الشعراء (١٨١)، وذيل اللآلي (١٣)، والأعلام (٤/ ٤٩).

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٦٢٤).

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه (ج٥/ ٤٦/أ)، والمنصف (٢/ ١٠١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٣).

(فَعْلا) نحو (صَحْب) على لفظه إلّا أنّهم لا يجمعون (فاعلا) على ذا[1] إلّا حرفا منه أو حرفينِ، فلمّا كان لا يَطّرد عليه باب في لغتهم صغّروه على لفظه ".

والصحيح[2] ما ذهب إليه سيبويه، بدليل تصغيرهم له على لفظه، وما زَعَم من أنّه يجوز ردّه في التكسير إلى الواحد ظنٌّ منه لم يأتِ عليه بدليل، والقَدْر الذي ذكر أنّه جاء من (فاعل) على (فَعْل) لا دليل فيه على الاطّراد، ألا ترى أنّ (فَعْلا) الصحيح العين قد جاء من جمعه على (أَفعال) أكثر ممّا جاء من (فاعل) على (فَعْل).

وقد اتّفق النحويّون مع ذلك على أنّ (أَفعالا) في جمع (فَعْل) الصحيح العين إذا لم يكن فاؤه حرف علّة ولا همزة غيرُ مُطَّرد.

لُغَتُه: (رُكَيب): تصغير (رَكب)، وهم أصحاب الإبل في السَّفر العشرة فما فوقها. والوضع: الحَطّ. والرَّحل: مركب البعير والناقة. وأسود: موضع معروف[3].

مَعْناه: يقول: أين هذا الركب من قومهم[4] الذين يعتزّون إليهم وهم بأسود؟، لقد تباعد ما بينهم.

عَرَبِيَّتُه: (إلى) بمعنى (لدى) عند مَن يقول بالبدل في الحروف الجارّة، وهو مذهب الكوفيّين[5]، والعامل / الذي هو (واضعون) مُضَمَّن معنى ما يَصِل بـ(إلى) عند البصريّين، كأنّه قال: مُسنِدونَ رحالهم إلى أهل نار، ألا ترى أنّ معنى (واضِعين رحالهم) و(مُسنِدين رحالهم) متقارب. ١٥٠/ ب

ومذهب البصريّين أولى؛ لأنّ التصرّف في الأفعال والأسماء أولى من التصرّف في الحروف، و- أيضا - فإنّك إذا حملت الفعل أو الاسم على غيره كان لذلك

---

(١) في الأصل (إذا).

(٢) ينظر تصحيحه هذا في: شرحه الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٣)، والمقرب (٥٠١).

(٣) جبل شامخ نصفه نجدي، ونصفه حجازي. ينظر: معجم البلدان (١/ ١٩٢).

(٤) في الأصل (قولهم) تحريف.

(٥) ينظر: الاقتضاب (٢/ ٢٦٢)، و مغني اللبيب (١/ ١٢٩)، والتصريح (٣/ ٢٠).

مُوجب[1]، وهو تقاربهما في المعنى، و إذا حملت الحرف على الحرف لم يكن لذلك مُوجب؛ لأنّهما لا يجتمعانِ في معنًى، ألا ترى أنّ معنى (إلى) ليس كمعنى (لدى).

وقبله[2]:

إذا ما اتّصلتُ قُلتُ : يالِتَميمنا   وأينَ تَميمٌ من مَقامَةِ أهودا؟

ثمّ البيت، **وبعدهما**[3]:

عليها نجاشيٌّ يَشُبُّ وقُودَها   إذا خَمَدَتْ يومَ النَّعامَةِ أَوقَدا

٢٩١- وأنشد فيه أيضا[4]:

بَنَيتُهُ بِعُصبَةٍ مِن ماليا

أَخشى رُكيبا أو رُجيلا عاديا[5]

البيتانِ لأبي عمرو أُحَيحَة بن الجُلاح[6] بن الحَريش بن جَحجَبى الأوسيّ [7]، أتى بهما مُؤكّدا لِما ذكره من أنّ (رَكبا) ليس جمعا لـ(راكب) بدليل تصغيره على لفظه، ومُستدلّا - أيضا - على أنّ (رَجلا) ليس تكسيرا لـ (راجل) ، بدليل قوله (رُجيلا) فصغّره على لفظه، ولو كان جمعا لردّه إلى واحده، فقال: (رُويجلون).

وممّا يدلّ -أيضا - على أنّ (رُجيلا) وأمثاله اسمُ جمعٍ لا جمعٌ، وصفه بالمفرد،

---

(١) وهو ما نصّ عليه في شرحه الكبير على الجمل (١/ ٤٩٧ - ٤٩٨).

(٢) ينظر : النوادر في اللغة (٣٦١)، والمصباح (١٧٠/ أ).

(٣) ينظر : النوادر في اللغة (٣٦١)، والمصباح (١٧٠/ أ).

(٤) التكملة (٤٦٥).

(٥) البيتان - كما ذكر المؤلف - لأحيحة بن الجلاح وهما في : ديوانه (٨٣)، والمنصف (٢/ ١٠١)، والمصباح (١٧٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٤٣)، والمقرب (٥٠١)، وشرح شواهد الشافية (١٥٠). ويروى (ركابا) مكان (ركيبا)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٦) في الأصل (الحلاج) بالحاء، تصحيف.

(٧) شاعر جاهلي، كان سيّد قومه، وهو من دهاة العرب وشجعانهم. تنظر ترجمته في : الأغاني (١٥/ ٣٦)، والخزانة (٣/ ٣٥٧)، والأعلام (١/ ٢٧٧).

و يقلّ ذلك في الجمع الصحيح، ألا ترى أنّ قولك: هؤلاءِ رُكبان عادٍ قبيح.

لُغَتُه : العُصبة : ما بين العشرة إلى الأربعين من الرجال، فاستعارها في المال، وقد يجوز أن يعني بها الرجال [1]. و(عاديا): ظالما من العُدوان، وهو الظلم، ويروى [2] (غازيا) من الغزو [3].

مَعْناه : يقول : أنفقت فيه جُملةً من مالي خشيةً من نوائب الحدثان، وخوفا من إغارة رَجالٍ أو رُكبان، والهاء من قوله (بَنَيتُه) عائدة على (أُطْم) [4] / له يقال له : ضاحٍ والضَحيان، وهو الذي تَحَصَّن فيه من تُبّع الأخير، أبي كرب عمرو بن حسّان بن تُبّع أسعد الحِميريّ [5] حين قتلَ الأزيادَ بابنه المقتول بالمدينة غيلة [6]، وقيل [7]: بل تحصَّن بـ(أُطم) له آخر، يقال له: مُستَظَلّ.

١٥١/أ

عَرَبِيَّتُه : قوله : (عاديا) صفة لـ(رُجيل)، وحذفت صفة (رُكيب) لفهم المعنى، ألا ترى أنّ المعنى: أخشى رُكيبا غازيا أو رُجيلا عاديا.

---

(١) ذكر الزمخشري في "الأمكنة والمياه والجبال" (١٦٩) أن (عصبة) في هذا البيت موضع بقباء، فهو على هذا بفتحتين، لا بفتح فسكون، أثبت ذلك الحموي في معجم البلدان (٤/ ١٢٨).وكونه اسم مكان – من وجهة نظري – ألصق بمعنى ما قبله وهو قوله:

بَنَيتُ بعدَ مُستَظَلٍّ ضاحيا

(٢) ينظر : المصباح (١٧٠/ ب).

(٣) ويروى أيضا (غاديا) من الغدو.

(٤) الأُطم: حصن. ينظر : الصحاح (٥/ ١٨٦٢).

(٥) سبقت ترجمته ص (٦٦).

(٦) ينظر : الأغاني (١٥/ ٤٦)، والمصباح (١٧٠/أ).

(٧) ينظر : الأغاني (١٥/ ٤٦).

ونظير ذلك ممّا حذفت فيه الصفة من الأُولى لفهم المعنى، قوله[1]:

فَقُلْتُ لها : فِيئي فما يَستفِزُّني ... ذواتُ العيونِ والبَنانِ المُخَضَّبِ

ألا ترى أنّ المعنى : ذوات العيون المكحولة، والبنان المخضّب. ولا يكون قوله (عاديا) صفة لـ(رُكَيب)؛ لأنّ في ذلك فصلا بين الصفة والموصوف بالمعطوف.

و(مِن ماليا) متعلّق بمحذوف؛ لأنّه في موضع صفة لـ(عُصبَة) إن أردت بـ(العُصبَة) الجزء من المال، وإن عنيت بها الرجال كان متعلّقا بـ(بَنيتُ) ويكون قوله (بِعُصبة) متعلّقا بمحذوف، أي: مُستعينا بعُصبَة.

وقبل البيت الأوّل منهما[2]:

بَنَيتُ بعد مُستَظَلٍّ ضاحيا

وبعده[3]:

للسترِ ممّا يَتبَعُ القَواضيا

ثمّ الثاني من البيتينِ اللذينِ أنشدهما أبو عليّ.

٢٩٢- وأنشد فيه أيضا[4]:

وجامِلٌ خَوَّعَ مِن نِيبِهِ ... زَجْرُ المُعَلّى أُصُلا والسَّفِيحْ[5]

هذا البيت نسبه يعقوب لطرفة من المنحول لطرفة، ونسبه أبو عبيدة في

---

(١) البيت لعلقمة الفحل، وقد سبق تخريجه ص (١٧٧) .

(٢) ينظر : ديوان أحيحة (٨٣)، والمصباح (١٧٠/أ).

(٣) ينظر : ديوان أحيحة (٨٣).

(٤) التكملة (٤٦٦).

(٥) البيت لطرفة بن العبد، في : ديوانه (١٤٦) برواية (المنيح) بدل (السفيح)، ونسب لعمرو بن قميئة، ولم أجده في ديوانه، وهو في : المصباح (١٧٠/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٤).

كتاب "المجاز"[1] له إلى عمرو بن قَميئَة .

أتى به شاهدا على أنّ (الجامل) اسمُ جمعٍ لعدم النظير في جموع التكسير؛ ولأجل التذكير، ألا ترى أنّه قال (مِن نِيبِهِ) فأعاد الضمير عليه مُذكّرا، ولو كان جمع تكسير لأنّثه.

فإن قيل: لا حجّة له في البيت؛ لاحتمال أن يريد بـ(الجامل) مَن له قطعة جمال على حدّ قولهم: (لابن) و(تامر)، كما ذهب إليه أبو عليّ الحاتميّ [2].

١٥١/ب

فالجواب: أنّ (الجامل) قد ثبت أنّه اسم جمع للجمال، قال / الشاعر[3]: *في شَويّ وجاملٍ *ولم يثبت من كلامهم:رجل جاملٌ، أي: ذو جمال، ولا يجوز أن يقال ذلك بالقياس على (لابن) و (تامر)؛ لأنّ سيبويه[4] قد نصّ أنّ ذلك لا ينقاس، وأنّه موقوف على السماع.

فإن قلت : فإنّ جمع التكسير قد يعود الضمير عليه مُذكّرا نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [5]، وقول الشاعر[6]:

وطابَ ألبانُ اللِّقاحِ وبَرَدْ

---

(١) ينظر : (١/ ٣٦٠).

(٢) هو محمد بن الحسن بن المظفر اللغوي، أخذ عن غلام ثعلب، له " الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي، وغيرها، توفي سنة ٣٨٨هـ. تنظر ترجمته في : شذرات الذهب (٣/ ١٢٩)، والأعلام (٦/ ٨٢). وقوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) جزء بيت للنابغة الذبياني، تمامه:

ولا أعرفنّي بعدما قد نَهيتكُم   أُجادلُ يوما في....

وهو في : ديوانه (١٤٤)،وسر صناعة الإعراب(٢/ ٧٩١)، وجاء في الأصل(شرو ي) بدل (شوي) تحريف.

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٣٨١).

(٥) الآية (٦٦) من سورة النحل.

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو بلا نسبة في : معاني القرآن الفراء (١/ ١٢٩) و(٢/ ١٠٨)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٢١)، والاقتضاب (٣/ ٢٦٦).

فالجواب : أنّهم لم يعيدوا الضمير على (الجامل) إلّا مُذكّرا، وتذكير الضمير العائد على جمع التكسير قليل، وبابه مع ذلك ألّا يجوز إلّا حيث يمكن الاكتفاء بمفرده منه، ألا ترى أنّ مفردي (الألبان) و(الأنعام)، وهما (لبن) و(نَعْم) يَكفيانِ منهما، وقد يجيء ذلك حيث لا يَكفي المفرد من الجمع، إلّا أنّه أقلّ من الأوّل، نحو قوله[1]:

أَلا إنّ جيراني العشيةَ رائحٌ دَعَتهُم دَواعٍ مِن هَوًى ومَنادحُ

كأنّهم أخرجوه مخرج الواحد لمّا لم يَبن جمعه على واحده.

لُغَتُه : الجامل : اسم لجميع الجمال، وقال الجوهريّ[2]: " اسم لجماعتها مع رُعاتها وأربابها ". وخَوَّعَ مالُه : نَقص،وخوّعه هو، وخوّع منه، ويروى[3]:(خَوَّف) مكان (خَوَّع) والمعنى واحد، قال تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾ [4]، أي : تَنقُّص. والنِّيب : مَسانّ الإبل، ويروى (مِن نَبتِهِ)[5] مكان (مِن نِيبِهِ)، يقال: نبت على آل فلان مال : إذا تناسل. و(زَجرُ القِداح)من قولهم: زَجَرَت الناقة بما في بطنها : إذا ألقته، وقد قيل : (زَجرُ القِداح): نَهيُها، قال القتبيّ[6]: "وإنّما يُزجر من القداح ما له فَوزٌ؛ لأنّ ربَّه يُحِبُّ خروجه، ويَخشى خيبته، فهو يَزجُره عند الإفاضة به، ويُفدّيه، ويَلعنه إذا خاب، ويَقوم ويَقعد من الحَذَر، قال ابن مقبل[7]:

مُفَدًّى مُؤدًّى باليدينِ مُلَعَّنٌ ".

---

(١) البيت لحيّان المحاربي، و سيأتي حديث المؤلف عنه مفصلا ص (٥٤٤).

(٢) الصحاح (جمل) (٤/ ١٦٦١).

(٣) هي رواية أبي عبيدة في مجاز القرآن (١/ ٣٦٠).

(٤) الآية (٤٧) من سورة النحل.

(٥) هي رواية الميسر والقداح (٦٠).

(٦) الميسر والقداح (٦١)، وبعض النص مثبت في : كتاب المعاني (٣/ ١١٥٤).

(٧) صدر بيت له، عجزه * خليعُ لِحامٍ فائزٌ مُتَمنحُ * وهو في : ديوانه (٤٢)، وكتاب المعاني (٣/ ١١٥٤)، والميسر والقدح (٦١،٦٥).

/ و(المُعَلّى) : السابع من قِداح المَيسر، وفيه سبع فُرَض[1]، قال اللحيانيّ[2]:" له غُنْم سبعة أنصباء إن فاز، وعليه غُرْم سبعة أنصِباء إن لم يَفُز". و(الأُصُل) : جمع أصيل، وقد يكون (الأُصُل) : مفردا كالأصيل، قال الفرّاء[3]: " سمعت العرب تقول : قد دنا الأُصُل، فيجعلونه واحدا،وقال السليك[4]: ١٥٢/أ

كأنَّ قوائمَ النَّحامِ لَمّا ... تَرَحَّلَ صُحبتي أُصُلا مَحارُ

أي : أصيلا. و(السَّفيح): قَدَح غُفل لا حَظّ فيه، وإنّما تكثر به القداح.

مَعْناه : يقول : نقصُ ما عندنا من الإبل أحالة القداح عليها بالأُصُل، وإنّما خصّ الشرف والغنى بقوله (مِن نِيبِه) أو (مِن نَبتِهِ)؛ لأنّها تحمل ولا تَنسل، مع أنّ الكبير أوفر لحما، وأكثر شحما، والصغير ألذّ طعما، وأهشّ عظما،وقال أبو عبيدة[5]: "خصّ النيب[6]؛لأنّهم يتركون النيب للركوب، وقد روي (مِن نَبتِهِ)، والمعنى -إذ ذاك- أنّهم كرام يضربون بالقداح على أنفس ما عندهم، وخصّ الأصيل؛لأنّه وقت مجيء الضيف، واشتداد البرد، فيوقدون ويُيسِرون، قال لبيد[7]:

وبِيضٌ على النيرانِ في كلِّ شَتوةٍ ... سَراة العِشى يَزجُرونَ المَسابلا

وقال الطِّرمّاح، وذكر قَدَحا[8]:

نِعْمَ نَجيشُ القِرى نُهيبُ به ... ليلا إذا البَرْكُ حارَدَتْ رُفُدُهْ

---

(١) القَرض: الحَزُّ. ينظر : الصحاح (فرض) (٣/ ١٠٩٧).

(٢) ينظر : المحكم (علو) (٢/ ٢٥٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٢).

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٤) ديوانه (٢٨)، وينظر : الجمهرة (٢/ ٢٨١،١٩٦)، والمحكم (نحم) (٣/ ٢٩٧).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) في الأصل (النبت) تحريف.

(٧) ديوانه (٢٤٩)، والميسر والقداح (٥١، ١٠٧).

(٨) ديوانه (١٤٢)، والميسر والقداح (١٠٨) وجاء في الأصل (البرد) بدل (البرك).

وقال النَّمِر بن تَولَب[1]:

ولقد شَهِدتُ إذا القِداحُ تَوحّدَت ... وشَهِدتُ عند الليلِ مُوقَدَ نارِها

وأمّا قول دريد[2]:

وأَسمَرَ مِن قِداحِ النَّبعِ فَرعٍ ... له عَلَمانِ من عَقَبٍ وضَرسِ

دَفَعتُ إلى المُفيضِ إذا استقلّوا ... على الرُّكُباتِ مَطْلَعَ كُلِّ شَمسِ

فروى أبو بكر بن دريد عن أبي حاتم أنّ الأصمعيّ قال: "هذا غلط، إنّما هو (مَغرِبَ كُلِّ شمس)؛ لأنّ الأيسار إنّما يتياسرون بالعشاء"، واحتجّ ببيت النَّمِر[3].

ولمّا كان المُعَلّى أعظم القداح، والسّفيح أدونها كنّى بهما عن جملة القداح / كما تقول: ضربت القوم كبيرهم وصغيرهم وقويهم وضعيفهم، أي: كُلّهم، وطابق مع ذلك في المعنى بين المُعَلّى والسَّفيح. ١٥٢/ب

وروى القُتبيّ[4] (زَجرُ المُعَلّى أُصُلا والمَنيح)، ولم يجعل (المَنيح) -هنا- أحد القِداح التي لا حظوظ لها، فإنّ تلك لا تزجر؛ لأنّها لا يُرجى لها فوز، ولا يخشى لها خيبة، وإنّما هو القدح الذي عُلِم فوزه فهو يُستعار، ألا ترى إلى قول ابن قَميئَة[5]:

بِأَيديهِمُ مَقرومةٌ ومَغالقٌ ... يَعودُ بأرزاقِ العيالِ مَنيحُها

---

(١) شاعر جواد من بني عكل، يُسمّي الكَيِّس لحسن شعره، أدرك الإسلام، وهو كبير السن. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (١/ ٣٠٠)، والمعمرين (٦٣)، والأعلام (٨/ ٤٨). وينظر قوله هذا في: شعره (٣٥١)، وأدب الكاتب (٤٠٧)، وكتاب المعاني (٣/ ١١٦٠).

(٢) ديوانه (٨٣-٨٤). وينظر: أمالي القالي (٢/ ١٦٢)، والاقتضاب (٣/ ٣٧١).

(٣) ينظر: أمالي القالي (٢/ ١٦٢).

(٤) ينظر: الميسر والقداح (٥٩)، وكتاب المعاني (٣/ ١١٥٤).

(٥) ديوانه (٤٢)، وينظر: الميسر والقداح (٥٩/ ٧٦)، وكتاب المعاني (٣/ ١١٥٥)، ونسب في الميسر والقداح (٧٥) أيضا لابن هرمة، ولم أجده في شعره.

فليس يجوز أن يكون (المَنيح) في هذا البيت إلّا قَدحا ذا حَظٍّ يعود على العيال بحظّه.

وقد يمكن - عندي - أن يكون المراد بـ(المَنيح) أحد القداح التي لا حظوظ لها، ويكون المعنى مثله في رواية مَن روى (السَّفيح).

عَرَبِيَّتُه: يروى (وجاملٌ) بالرفع والجرّ، فمَن رفع عطف على الضمير المرفوع من قوله (يرعَينَ) في البيت الذي قبله(1)، وقد يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، التقدير: و (لي جاملٌ)، أو يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: و(مالي جاملٌ).

ومَن جرّ فعلى أن تكون الواو واو (ربّ)، أي: ورُبَّ جاملٍ خَوَّعَ من نِيبه زَجر المُعَلّى والسفيح يرعى هذا الوسميّ، أوقد ملكناه، وبالجرّ رواه الطّوسيّ والتَّوزيّ(2)، وكذلك وقع في "الصحاح"(3).

وزعم ابن يسعون(4) -أيضا- أنّه رآه مجرورا في نسخة تُعزى إلى أنّها بخطّ ابن دريد.

وقبل البيت(5):

يَرعينَ وسْمِيّا وَصى نَبتُهُ وانطَلَقَ اللَّونُ وَدَقَّ الكُشوحْ

---

(1) يعني في قوله:

يرعينَ وسَميّا وصَى نَبتُه فانطلق اللونُ ودقَّ الكُشُوحْ

ينظر: ديوان طرفة (١٤٦) وسيأتي ذكره.

(2) هو أبو محمد عبد الله بن محمد، مولى لقريش، عالم بالشعر واللغة، له كتاب: الأمثال والأضداد، والخيل، وغيرها، توفي سنة ٢٣٠هـ، وقيل: غير ذلك. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٩٥)، والفهرست (٩٠)، وإنباه الرواة (١٥٤).

(3) ينظر: (خوع) (١٢٠٦/٣).

(4) ينظر: المصباح (١٧١/أ).

(5) ينظر: ديوان طرفة (١٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٥).

وبعده[1]:

يَحسبُ مَن حاولَنا أنّنا حميرُ من صَوتِ الوغى والنُّبوحْ

باب تكسير الصفة للجمع[2]

٢٩٣- أنشد أبو عليّ في الباب[3]:

قالَت سُلَيمى لا أُحِبُّ الجَعدِينْ ولا السِّباطَ إنّهُم مَناتينْ[4]

/ أتى بهما بانيا بقوله (الجَعدِين) لِما ذكر أنّ ما كان من (فَعْل) المذكّر العاقل لم يُمنَع من الجمع بالواو والنون.

١٥٣/أ

لُغَتُهُا: (الجَعد) من الشَّعَر: ما كان بين السَّبِط، والقطط، والسَّبِط فيه لغتانِ - فتح الباء وكسرها- وقد يُكنى بـ(الجَعِدِ) عن الحبشيّ، و(السَّبِط) عن العجميّ، قال عمرو بن مَعدي كَرِب[5]:

فما نَهْنَهتُ عن سَبِط كَمِيٍّ ولا عن مُقْلَعِطّ الرأسِ جَعْدِ

أي: لم أخم عن هذينِ الصِّنفينِ المُعادِيينِ للعرب، ويُوضحّ ذلك قول أحمد بن جندل السعديّ[6]:

هل يُروينَ ذَودَكَ نزعٌ مَعْدُ
وساقيانِ سَبِطٌ وجَعْدُ

---

(١) ينظر: ديوان طرفة (١٤٦)، والمصباح (١٧٠/ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٥).

(٢) تكملة هذا الباب في: التكملة (٤٦٨) " باب ما كان منه على ثلاثة أحرف ".

(٣) التكملة (٤٦٨).

(٤) البيتان نُسبا في: شرح شواهد الإيضاح (٥٦٧) لضَبّ بن نعرة، وهما بلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٦٢٧)، والمصباح (١٧١/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٢٥).

(٥) شعره (٩٥)، والمحكم (قعطل) (٢/ ٢٨٨)، والمصباح (١٧١/أ)، وجاء في الأصل (ملقط) تحريف.

(٦) قيل في بعض المصادر إنه أحمر بن جندل، وهو شاعر وفارس من بني تميم، أخو سلامة بن جندل أحد نُعّات الخيل. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (٤٢)، والشعر والشعراء (١/ ٢٦٤). وينظر قوله هذا في: غريب القرآن لابن قتيبة (٢/ ٥٢٨)، والصحاح (معد) (٢/ ٥٣٩).

وقد يكنى -أيضا- بـ(الجَعْد) عن القصير، وبذلك فسّر في قول أبي النجم[1]:

مُلَفَّفٌ جعدٌ إذا زوّارها

وبـ (السَّبِط) عن الطويل، قال عمرو بن لأيٍ[2] يمدح ابنه:

فجاءَت به سَبِط العظامِ كأنّما عِمامَتُهُ بينَ الرجالِ لِواءُ

مَعْناه[3]: يقول: إنّها إنّما تُحِبّ ذا شَعر يكون بين السبوطة والجعودة، أوعربيّا دون غيره، وقد يحتمل أن يريد أنّها لا تريد رجلا، وكَنّت بالسِّباط والجعدِين عن جميع الرجال. ويروى (ولا القِصار)[4] مكان (السِّباط).

عَرَبِيَّتُه: (مَناتين) جمع: (مُنتن)، وزاد الياء ضرورة عند البصريّين[5]، وغيرَ ضرورة عند الكوفيّين، وسنُبيِّن الصحيح من ذلك في موضعه.

وزعم كراع[6] أنّ من هذا الشِّعْر:

يا رُبَّ جَعدٍ مِنهُمُ لو تَدرينْ

يَضرِبُ ضَربَ السَّبِطِ المَقاديمْ

فإن كان كما قال، فالصواب رواية مَن روى (ولا القِصار).

---

(١) لم أجده في ديوانه، وهو في: المصباح (١٧١/ أ).

(٢) فارس من أشراف بكر بن وائل في الجاهلية. ينظر: معجم الشعراء (٢٧)، وقال البغدادي في الخزانة (٥/ ١١٢) عن أبي رياش في شرح الحماسة أنّه ابن زيّابة، والبيت نسب له في: المصباح (١٧١/أ)، ونسب في البيان والتبيين (١/ ٤٣٨) لزيد بن كثوة العنبري،.وهو بلا نسبة في: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٣٣٧)، و(٢/ ٣٦٥).

(٣) هكذا جاء بالإفراد في الأصل،وكذا (عربيته) فيما بعد- و يكون مراده حينئذ الشاهد لا البيتين المنشدين.

(٤) هي رواية كراع النمل في المنتخب (٢/ ٧٢٩)، وابن السيد في الاقتضاب (٣/ ٣٠١)، وقال ابن السيد " ومَن روى (ولا السباط) فقد غلط؛ لأنّها كانت تحب السباط وتريدهم، والشِّعْر يدل على ذلك ".

(٥) ينظر: ضرائر الشعر (٣٨).

(٦) ينظر: المنتخب (٢/ ٧٢٩)، وفيه (فيهم) بدل (منهم) و (قبل) بدل (ضرب)، وقد أثبت تغير قافية القصيدة، ليبين أحد عيوب الشعر، وهو الإكفاء.

٢٩٤- وأنشد فيه أيضا[١]:

/ تَناهَقُونَ إذا اخضرَّت نِعالُكُمُ   وفي الحَفيظَةِ أَبرامٌ مَضاجِيرُ[٢]   ١٥٣/ ب

البيت للباهليّ - فيما زعم أبو حنيفة[٣] - ونُسب إلى أوس بن حجر، وليس ثابتا في قصيدته، وإليه نُسب في "الصحاح"[٤].

أتى به شاهدا على ما ذكر من أنّ ما كان على (فَعَل) من الصفات قد يُكسِّرونه على (أَفعال)، ويَستغنون بذلك عن (فِعال)، بدليل تكسير هذا الشاعر (بَرَما) على (أَبرام)،وهو يريد عددا كثيرا، و-أيضا- فإنّه لا يُحفظ من كلامهم (بِرام).

لُغَتُه : النَّعل التي يُصان بها القدم:أُنثى، والنَّعل من الأرض : القطعة الصلبة الغليظة شِبه الأَكَمَة يَبرُق حصاها، ولا تُنبت شيئا، وقيل[٥]: "هي قطعة تسيل من الحَرّة مؤنّثة -أيضا-". و (الحَفيظَة) : الغضب والحَميّة. والأبرام : الذين لا يدخلون مع القوم في المَيسر[٦] للؤمهم. والمَضاجير : الذين يَكثر منهم الضَّجَرُ، وهو التَّبرُّم.

مَعْناه : وصفَهم بأنّهم عند الخصب والشبع أهلُ أَشَرٍ، وعندما يَحقّ عليهم حفظُه ذوو لُؤم وخَورٍ.

وكنّى بـ(أخضر) و(النِّعال) عن الخصب ؛ لأنّها إذا وطئت بها الأرض المُكلِئَة

---

(١) التكملة (٤٧٠).

(٢) البيت لأوس بن حجر في : ديوانه (٤٥)، وينسب للباهليّ، ولم أجده في شعر عمرو بن أحمر، ومحمد بن حازم الباهليين، وهو في : كتاب المعاني (٢/ ٨٩٦)، والمصباح (١٧١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٥) وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٨).

(٣) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٧١/ ب).

(٤) ينظر : (ضجر) (٢/ ٧١٩).

(٥) المحكم (نعل) (٢/ ١١٤).

(٦) في الأصل (المسير) تحريف.

اخضَرَّت، وإن كانت النِّعال من الأرض فلأنّها إذا اخضَرّت من الكَلأ فما ظنّك بغيرها، والأوّل حقيقة، والثاني مجاز ومبالغة؛ لأنّ النَّعل لا تُنبت اللهمّ إلّا أن يكون أشار إلى أنّ أرضهم غيرُ كَريمَة، فَجَعَلَها نعالا على جهة التشبيه، ومثل البيت قوله [1]:

قومٌ إذا اخضَرَّت نِعالُهُمُ يَتناهَقونَ تَناهُقَ الحُمُرِ

وقول الآخر [2]:

هل كُنتُ تَأمَنُني والجَدبُ دُونَكُمُ فكيف أنتَ إذا رُقشُ الجَرادِ نزا؟

عَرَبِيَّتُه : قوله (أَبرام) -عندي- على نيّة حذف مضاف، كأنّه قال: مِثلُ أَبرامٍ؛ لأنّ (البَرَم) : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر للؤمه / فشبّه به الذي يَتجَنّب الحرب لجُبنه وخَوره. والمَضاجير : إن كان جمع (ضَجِر) فهو من الجموع التي جاءت على غير واحدها، كـ (ذَكَر) و(مَذاكير) و(شَبَه) و(مَشابيه)، وإن كان جمع (مِضْجار) فهو من قبيل ما بُني من الجموع على واحده، والثاني أولى؛ لأنّ (مِضْجارا) وإن لم يُسمع فالقياس يقتضيه إذا أردت المبالغة.

١٥٤/أ

٢٩٥- وأنشد فيه أيضا [3]:

لَقَد عَلِمَ الأَيقاظُ أَخفيَةَ الكَرى تَزَجُّجها مِن حالكٍ واكتِحالَها [4]

البيت للكميت بن زيد الأسديّ، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكر من أنّهم جمعوا (يَقُظا) على (أفعال)، بدليل قوله: (الأَيقاظُ أَخفيَةَ الكَرى)، وإن كان الباب في (فَعُل) - الصفة - ألّا يُكسَّر.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : كتاب المعاني (٢/ ٨٩٥)، والخصائص (١/ ٣٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٧).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الخصائص (١/ ٣٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٧).

(٣) التكملة (٤٧٢).

(٤) البيت نسب للكميت، ولم أجده في شعره المجموع، وهو في : المحتسب (٢/ ٤٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٨)، والمصباح (١٧١/ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٣٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٦٩).

لُغَتُه : اليَقُظ : نقيض النائم. والخِفاء : الرداء الذي تُلقيه العروس على ثوبها فتخفيه به، والكِساء : الذي تَستر به الوَطْب[1]، وكلّ ما ستر شيئا فهو له خِفاء، والمراد به في البيت العيون؛ لاشتمالها على النوم، كاشتمال الأَخفية على ما فيها. والتَّزَجُّج : رِقَّة مَخَطّ الحاجبينِ ودِقَّتهما وسُبوغهما وطولهما. والحالك : الشديد السواد، ويُريد به الإثمد، وهو حَجر يُتَّخذ منه الكُحْل، وقيل : هو نفس الكُحْل. والاكتحال : جعل الكُحْل في العين للشفاء أو التَّزيُّن.

مَعْناه : يقول : إنّ أهل البصائر الثواقب، ومَن لا تَنام أعيُنُهم عن العواقب يعلمون أنّ الحرب تَتزيَّن، وتَتصبَّغ كي تَغُرَّ وتَخْدَعَ، وهو نحو من قول عمرو بن معدي كرب[2]:

الحَربُ أَوّلُ ما تَكونُ فَتِيَّةً   تَسعى ببزَّتِها لكُلِّ جَهُولِ

عَرَبِيَّتُه : قوله (أَخفيَةَ الكَرى) منصوب على التشبيه بالمفعول،كما أنّ الوجه من قولك : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجَه الجاريةِ كذلك، وأجاز أبو الفتح[3] نصبه على التمييز، كأنّه قال : الأَيقاظُ عُيُونا / وإنّما أجاز ذلك في (أَخفيَة الكَرى) وإن كان معرفة؛ لأنّ تعريف (الكَرى) تعريف جنس لا يخصّ واحدا بعينه، والأوّل أجود. ١٥٤/ ب

وما ذكره جائز في الشعر، ويدلّ على صحّة ما ذهب إليه قول عبد الله بن أوفى الخزاعيّ[4]:

فَبِئسَت قِعادَ الفتى وَحدَه   وبِئسَت مُوَفَّيَةَ الأَربعِ

---

(١) الوطب: " سقاء اللبن ". لسان العرب (وطب) (١٥/ ٣٣٤).

(٢) ديوانه (١٥٤)، وقد سبق تخريجه ص (١٨٨).

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب (١/ ٣٨)، والمحتسب (٢/ ٤٧).

(٤) لم أجد له ترجمة، وينظر قوله هذا في: العين (١/ ١٤٣)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٦٣)، والصحاح (قعد)(٢/ ٥٢٦).

ألا ترى أنّه نصب (قِعادَ الفتى) وهو معرفة على التمييز لمّا كان التعريف تعريف جنس. وقوله (تَزجُّجَها مِن حالك) ينبغي - عندي - أن يكون في نيّة حذف مضاف كأنّه قال: حالَ تَزجُّجِها. وروى السكّريّ[1] (مِن أُنُفٍ) مكان (مِن حالك)، قال:" والتَّزَجُّج إنّما يكون للحاجب إذا نُتِف ما حوله، لكنّه استعاره للأنف لقربه منه". وهذا التفسير يُوجب أن يكون قوله (مِن أُنُفٍ) جمعا للأنف بما حوله.

وقبله[2]:

أَبوكَ أبو العاصي إذا الحَربُ شَمَّرَت ... عن الساقِ وابتَزَّ الغُواةُ جَلالَهَا
تَعَرَّض للأَيدي اللّوامِسِ مِنهُمُ ... رَوادِفَها مَبذولةً وكَلالَهَا
إذا ما بَدَت بعد الخريع التي أرت ... محَاسنَها أغمارَها وجَمالَهَا
مُحَلَّقَةَ الأَصداغِ شَمطاءَ كَشَّفَت ... عن الذُّعرِ المَنفوضِ منهُ فِصالَهَا

باب تكسير ما كان من الصفات على أربعة أحرفٍ ممّا ليس بمُلحق ولا على وزنه

٢٩٦- أنشد أبو عليّ في الباب[3]:

أَلا إنّ جِيراني العَشيَّةَ رائحٌ ... دَعَتهُمْ دَواعٍ مِن هَوًى ومَنادِحُ[4]

البيت لحيّان بن جُلبَة المُحاربيّ[5]،أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره من أنّ (فاعلا) إذا كان لغير الآدميين كُسِّر على (فَواعل)، وإن كان لمذكّرٍ؛ لمضارعته المؤنّث في

---

(١) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المصباح (١٧٢/ أ).

(٢) ينظر: المصباح (١٧٢/ أ)، وقد خلا شعر الكميت المجموع منها.

(٣) التكملة (٤٧٥).

(٤) البيت -كما ذكر المؤلف- لحيّان بن جلبة، وهو في: النوادر في اللغة (٤٤٤)، ومعاني القرآن (١/ ١٣٠)، والمصباح (١٧٢/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٤٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٧٠).

(٥) قال عنه أبو زيد في نوادره " جاهلي". ولم أجد له ترجمة أخرى، وقد جاء اسم أبيه في المصباح، و شرح شواهد الإيضاح (جبله).

الامتناع من الجمع بالواو والنون، ألا ترى أنّ (دَواعٍ) في البيت جمع (داعٍ) بغير تاء، يقال: دَعاه داعي الهَوى، وأَسمعه داعي الصبابة، وقال الصِّمَّة بن عبد الله القشيريّ[1]:

فما حسنٌ أن تأتيَ الأَمرَ طائعا وتَجزَع لِمَن داعي الصبابةِ أَسمَعا

/ وقال عُروة بن أُذينَة[2]: ١٥٥/أ

مُستقبلانِ نَشاصا مِن شَبابِهما إذا [دعا][3] دعوةً داعي الهَوى سَمِعا

ومثل ذلك قول الآخر[4]:

وتَلحينني في اللّهو ألّا أُجيبهُ ولِلَّهوِ داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ

ومثل البيت الذي أنشده أبو عليّ قول الآخر[5]:

بَرِئتُ بحمدِ الله منها وأَصبَحَت دواعي الهوى من مُهجتي لا أُجِيبُها

لُغَتُه: العَشيّ: من صلاة المغرب إلى العَتَمة، وزعم قوم[6] أنّه من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، ابن سيده[7] "يقال: أَتيتُه عَشِيَّةً وعَشِيَّةَ، وأتيتُه العَشِيَّةَ ليومِك، وآتيه عَشيَّ غَدٍ بغير تاء إذا كان لما يُستقبل"، وحكى الجوهريّ[8] أنّه يقال: أَتيتُه عَشِيَّ أمسِ، و عَشِيَّةَ أمسِ. و(رائح): فاعل من الرواح، وهو العَشيّ، وقيل[9]: من لُدن زوال

---

(١) ستأتي ترجمة المؤلف له ص(٥٨٨). وينظر قوله هذا في: ديوانه (٩٣)، وأمالي القالي (١/ ١٩٠)، وشرح ديوان الحماسة (٢/ ١٢١٥).

(٢) أُذينة لقب، واسمه: يحيى بن مالك، وعروة هذا فقيه مُحدّث، وشاعر غزل من شعراء المدينة. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٥٦٤)، واللآلي (١/ ١٣٦)، والأعلام (٤/ ٢٢٧). وينظر قوله هذا في: شعره (٣٤٠)، وشرح ديوان الحماسة (٢/ ١٢٩٤). وجاء في الأصل (إذا دعوة)، بدل (إذا دعا)، تحريف.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من شعره.

(٤) البيت للأحوص، وهو في: شعره (٢٢٤)، والأزهية (١٥٦)، والبحر المحيط (١/ ٢٩).

(٥) البيت لملك النحاة، وهو في: شعره (٣٩)، و بغية الطلب (٥/ ٢٣٩٦)، ووفيات الأعيان (٢/ ٩٣). وهو للتمثيل لا للاستشهاد؛ لأنّ ملك النحاة متأخر لا يحتج بشعره.

(٦) ينظر: الصحاح (عشا) (٦/ ٢٤٢٦).

(٧) ينظر: المحكم (عشو) (٢/ ٢٠٦).

(٨) ينظر: الصحاح (عشا) (٦/ ٢٤٢٦).

(٩) ينظر: العين (٣/ ٢٩١).

الشمس إلى الليل. والمنادح في البيت: الأعراض المتسعة، والأقطار البعيدة، واحدتها (مَندوحة) من الندح، وهو السَّعَة.

مَعْناه : يقول[1] : إنّ الذي دعا جيرانه إلى الارتحال كونُ البلاد التي عزموا على الانتقال إليها أوسع من البلاد التي كانوا فيها، وكَلَفهم بها أو بأهلها ما وُضِع فيه المفرد مَوضع الجمع ، وإن كان أبو عليّ قد سوّغ الوجهينِ ؛ لأنّ ذلك ضرورة .

وحكى ابن كيسان[2] وغيره أنّ هذا سائغ في الكلام، وأنّ العرب تقول: قومُكَ رائحٌ إلّا أنّهم لم يفعلوا ذلك إلّا في المعرفة،لا يقال: قومٌ رائحٌ.

ومثل ذلك (سامر)، حكى اللحيانيّ[3] أنّه سَمِع العامريّة تقول في كلامها: تَركتُهُم سامرا بمكان كذا وكذا، وقال جلّ ثناؤه : ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾[4]، وحكى ابن كيسان[5] أنّهم يقولون في الكلام : جيرانُك ذاهبٌ،وجيرانُك باكرٌ في المعرفة، ولا يقولون ذلك في النكرة، ومن ذلك قول الشاعر[6]:

/ يا عمرُو جِيرانكُمُ الباكرُ والقَلبُ لا لاهٍ ولا صابرُ ١٥٥/ب

ويروى[7] (روائح)، فجمع (رائح) على (رَوائح)، وهو من صفة مَن يعقل ضرورة،كما قال الفرزدق حين اضطرّ فجمع (ناكسا) على (نَواكس) في قوله[8]:

---

(١) في الأصل (هذه يقول) تحريف .

(٢) قال ابن سيده في المحكم (روح) (٣/ ٣٩٣):" قالوا: قومك رائح عن اللحياني حكاه عنه الكسائي، قال: ولا يكون ذلك إلّا في المعرفة، أي أنه لا يقال: قوم رائح ".

(٣) ينظر : المحكم (سمر) (٨/ ٤٩١) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٤) الآية (٦٧) من سورة المؤمنون.

(٥) ينظر : المحكم (٨/ ٤٩١) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٦) البيت لوضاح اليمن في : ديوانه (٩)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٨).

(٧) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٤٠).

(٨) سبق تخريجه ص (١٥١).

وإذا الرجالُ رأوا يَزيدَ رَأيتُهُم   خُضُعَ الرقابِ نَواكسَ الأبصارِ

وكما جمع - أيضا - باعث بن صُرَيم[1] حين اضطرّ (باسلا) على (بواسل) في قوله:

وكَتيبةٍ سُفعِ الوُجُوهِ بواسِلٍ   كالأُسدِ حينَ تَذُبُّ عن أشبالِها

وقد قيل : إنّ الكلام على نيّة مضاف محذوف، التقدير: أجمال جيراني، ولذلك قال: (روائح)، وهذا التقدير -أيضا- لا يُخرجُه من الضرورة؛ لأنّ المضاف إذا حُذِف وأُقيم المضاف إليه مُقامه كان الحكم للثابت في الكلام، ولا يجوز أن يُجعل الحكم للمحذوف إلّا في الضرورة[2]، نحو قوله - هو كُثيّر[3] -:

حُزيتْ لي بِحَزمِ فَيدةَ[تُحدى][4]   كاليَهوديِّ مِن نَطاةِ الرِّقالِ

أراد:كنخل اليهوديّ الرِّقال، فحذف (نخلا)، وأبقى حكمه،ولذلك قال (الرقال)، ونحو قول حسّان[5]:

يَسقُونَ مَن وَرَدَ البَريصِ عليهِمُ   بَردى يُصَفِّقُ بالرحيقِ السَّلسَلِ

يريد : (ماء بَردى) فحذف (ماء) وأبقى حكمه، ولذلك قال : (يُصفِّق) -بالياء- وكان ينبغي أن يقول : (مَناديح)؛ لأنّه جمع (مَندوحة)، إلّا أنّه حذف الياء ضرورة -أيضا-.

وبعده[6]:

فساروا بِغَيثٍ فيه أَغيٌ فَغُرَّبٌ   فَذو بَقَرٍ فَشابَةٌ فالذرائحُ

---

(١) شاعر جاهلي من بني يشكر، اختار له أبو تمام قصيدة في الحماسة.تنظر ترجمته في : شرح التبريزي (١/ ٣٨٣). وينظر قوله هذا: في شرح ديوان الحماسة (١/ ٥٣٦)، والتنبيه على شرح مشكلاتها (١/ ٢٣٩).

(٢) ينظر قوله هذا في : شرحه الكبير على الجمل (١/ ٦١٠).

(٣) ديوانه (٣٩٦)،وتهذيب اللغة (٩/ ٨٤)، وغريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٦١٥)، وشرح المفصل (٣/ ٢٥).

(٤) ما بين القوسين ساقط في الأصل، والإثبات من الديوان.

(٥) ديوانه (١٢٢)، وقد سبق تخريجه ص (٣٢٩).

(٦) ينظر: النوادر في اللغة (٤٤٤)، والمصباح (١٧٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٨٤١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٧٠).

٢٩٧- وأنشد فيه أيضا[١]:

إنّ مِن القَوم مَوجُودا خَليفتُهُ   وما خَليفُ أبي وَهبٍ بِمَوجُودِ[٢]

البيت لأوس بن حجر، أتى به شاهدا على أنّهم يقولون :(خَليفا) و(خَليفَة) بالتاء، وبغير التاء ، وأنّ (خُلفاء) جمع الأوّل، و(خَلائف) جمع الثاني.

لُغَتُه : الخليفة : المَلك الذي يُستخلَف ممّن قبله، وحكى أبو حاتم أنّه يُقال فيه...[٣] / بمنزلة أولادِ العَلّات في الاختلاف والافتراق، فلمّا جمعهم وردّ قواصيهم[٤] إليها جاءوا بمنزلة التوأمينِ في الالتئام والاتفاق. وتشبيه المختلفينِ بأولاد العَلّات، والمُلتَئمَينِ بأولاد الواحدة كثير في كلامهم، ومنه قوله[٥]: ١٥٦/أ

أَفي الولائمِ أَولادا لِواحدةٍ   وفي العِيادَةِ أَولادا لِعَلّاتِ ؟

إلّا أنّ تشبيه الكميت المُلتَئمَينِ بالتوأمينِ أبلغ من تشبيه هذا الشاعر لهم بأولاد الواحدة.

عَرَبيَّتُه: حكى الجوهريّ[٦] عن الخليل أنّه جعل (تَوأما) (فَوعَلا)، وأصله: (وَوأَم)، فأبدل من الواو التاء[٧]، كما قالوا: (تَولَج)، وأصله: (وَولَج)، فهو على هذا من المُوائمَة، وهي الموافقة.

---

(١) التكملة (٤٧٨).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - لأوس بن حجر، وهو في : ديوانه (٢٥)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم (٣٩)، والمصباح (١٧٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٤١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٧٢)، وشرح شواهد الشافية (١٣٩).

(٣) مكان النقط سقط أخلّ ببقية الحديث عن هذا الشاهد، وستة شواهد أخرى، و الحديث هنا عن بقية معنى ما أنشده الفارسي في التكملة (٤٨٥) في باب "ما جاء على أربعة أحرف ملحقا أو على وزن الملحق" للكميت بن زيد الأسدي:

فلا تفخر فإنّ بني نزارٍ   لِعَلاتٍ وليسوا توءمينا

وهو في : شعره (٢/ ١١٨)، والمصباح (١٧٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٠).

(٤) الضمير عائد على قبيلة نزار (معد).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الكتاب (١/ ٣٤٤)، والمقتضب (٣/ ٢٦٥)، والمقرب (٣٣٦).

(٦) ينظر : الصحاح (تأم) (٥/ ١٨٧٦).

(٧) في الأصل (فأبدل من التاء الواو) تحريف.

وذهب جماعة من العلماء إلى أنّ التاء في (تَوأَم) أصل، وهو (فَوعَل) من (تَأَمَ)، وهو الصحيح - عندي-؛ لأنّه لا داعي يدعو إلى ادّعاء القلب، وحمل الكلمة على غير ظاهرها، بل الاشتقاق يدلّ على أنّ التاء أصل لا بدل، ألا ترى أنّهم قالوا: أَتأَمَتِ المرأة إذا أتت بتوأمين فهي مُتئم و متآم، وتاءَم الرجل أخاه إذا وُلِد مَعه،وقالوا- أيضا - : فَرَس مُتائم للذي يأتي بجري بعد جري، قال العجّاج[1]:

عافي الرِّقاقِ مِنهَبٌ مُواتِمُ
وفي الدِّهاسِ مِضْبَرٌ مُتائمُ

وهو راجع إلى معنى التوأم، وقد ذكرتُ صلة هذا البيت فيما تقدّم[2].

٢٩٨- وأنشد فيه أيضا[3]:

أَيُّها الفِتيانُ في مَجلِسِنا جَرِّدوا مِنها وِرادا وشُقُر[4]

البيت لطرفة بن العبد، أتى به شاهدا على أنّ (فُعْلا) جمع (أَفعَل) الذي مؤنّثه (فَعلاء) قد يجوز تثقيل الأوسط منه ضرورة، بدليل ضمّة القاف من (شُقُر) وهو جمع (أَشقَر)، وعلى الضرورة - أيضا - حمل البيت الفرّاء[5] كما فعل أبو عليّ.

وليس الأمر كما ذهب إليه، بل لمّا استعمل في الوقف لغة مَن يَحذف التنوين في النصب[6] كما تُحذف في حال الرفع أوالخفض صار (شُقُر) بمنزلته لو كان منصوبا غير

---

(١) ينظر : ملحق ديوانه (٢/ ٣٢٤)، والمحكم (٩/ ٥١٥)(مطبعة دار الكتب بيروت).

(٢) ذكره المشار إليه من الجزء المفقود، وهو متعلق بما أنشده الفارسي في باب العدد من الإيضاح (٤١٢):

فضمّ قواصيَ الأعداء منهم فقد رجعوا كحيٍّ واحدينا.

(٣) التكملة (٤٨٦).

(٤) البيت -كما ذكر المؤلف- لطرفة، وهو في : ديوانه (٧٦)، والخصائص (٢/ ٣٣٥)، والمحتسب (١/ ١٦٢)، والمصباح (١٧٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨١)، وضرائر الشعر (١٩).

(٥) حمله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) ينظر قوله هذا في : ضرائر الشعر (١٩-٢٠).

منوّن، والمنصوب غير المنوّن يجوز أن تُحرّك عينه بحركة فائه في حال الوقف من غير ضرورة إتباعا، فيقال: جَرِّدوا الشُّقُر، كما يقال: رَأيتُ البُسُر، فحُكم له - وهو منوّن - بحكمه غير منون لمّا وقف عليه كالوقف على غير المنوّن.

وإنّما يكون تحريك عين (فُعْل) الذي هو جمع (أفعَل) أو (فَعْلاء) ضرورة في الوصل، نحو قول أبي سعيد المَخزوميّ [1]:

/ طَوى الجَديدانِ ما قد كُنتُ أنشُرُه   وأنكرتني ذَواتُ الأَعيُنِ النُّجُلِ   ١٥٦/ ب

وذكر أبو الفتح في كتاب "القدّ" [2] له أنّ أبا عليّ سأله هل تَرُدّ (حُمْر) وأمثاله بالتحريك إلى أصلٍ كان له مرفوض استعماله، أو تحريكه كتحريك (قُفْل) وأمثاله، إذا قلت : قُفُل؟.

فأجاب عن ذلك بأنّ جمع سيبويه [3] بين (أَفعَل) و(فُعُول) في أوّل فصل تكسير (أَفعَل) يُؤنس بأن يكون أصل بنائه أن يُضمّ إلّا أنّه رُفِضَ استعماله إلّا في ضرورة، ولم يُجروه مُجرى (رُسْل) و(رُسُل).

قال أبو الفتح : "فقال لي هذا ممكنٌ، وليس يبعُد أن يكون أصله (فُعْل) -ساكن العين- ثمّ ثُقِّل كـ(بُرُد)، ونحوه "، قال أبو الفتح : " ويُؤكِّد هذا -عندي أنا- أنّه لو كان أصله التثقيل كـ(كُتُب)، ونحوه لكان خليقا أن يكثُر في غير الشعر، أو أن يجيء قريبا، ولم يُستعمل تثقيله في الكلام غير الشعر ألبّته".

---

(١) هو أبو سعد -لا أبو سعيد- عيسى بن خالد المخزومي، جيد الشعر من أهل بغداد، كان يهاجي دعبل الخزاعي. تنظر ترجمته في : معجم الشعراء (٨٧)، واللآلي (١/ ٥٧٨)، والأعلام (٥/ ١٠٢). وينظر قوله هذا في : شعره (٥١)، وأمالي القالي (١/ ٢٥٩).

(٢) من كتب ابن جني المفقودة فيما أعلم. وقد نقل منه المؤلف في ضرائر الشعر (١٥٠).

(٣) ينظر : الكتاب (٣/ ٣٠٧-٦٠٨).

واستدلّ في "الخصائص"[1] على أنّ الحركة إتباع بقولهم في المعتلّ اللام: (عُمْي) و(قُنْو)، قال: ولو كان أصله الحركة لَمَا جاء ذلك في المعتلّ، كما لم يقولوا في (رداء): (رُدْي)، ولا في كساء: (كُسْو)؛ لأنّ أصله (فُعُل)، فأمّا قوله[2]:

أَسلَمتُمُوها فباتَت غيرَ طاهرةٍ　　　مُنُيُ الرجالِ على الفَخذينِ كالمُومِ

فشاذّ، وأمّا قراءة مَن قرأ ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلُفٌ﴾[3] بضمّ اللام، فإنّما هو جمع (غِلاف) أي: أنّها في غلاف، كأنّه قد حيل بينها وبين أن تفهم ما تقوله، وما جئتنا به، كما أنّ [ما][4] في الغلاف لا يكاد ينتفع به، ومثله في المعنى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾[5]، وقد يكون المعنى: قلوبنا أوعية للعلم، فما بالها لا تَفهم ما تدعونا إليه، وقد يكون المعنى: قلوبنا أوعية للعلم، فلا تفهم ما تدعونا إليه على وجه القدح فيه، وأنّه ليس ممّا يُفهم.

لُغَتُه: الوَرْد في كلّ شيء: لون أحمر، يُضرب إلى صفرة حسنة. والأشقر من الدوابّ: الأحمر في مُغْرَة، الذي عَمَّت حمرته ذنبه ومفرقته وناصيته، والمُغْرَة: حمرة إلى البياض.

مَعْناه: يقول: جَرِّدوا عنها جِلالَهَا[6]، وأسرجوها للّقاء، أو صيّروها جريدة، أو أخرجوا منها جريدة، وهي التي تُختار فتُجَرِّد لهم الأمور، ولم يُرد في البيت بنداء الفتيانِ الاقتصارَ على الشُّبّان، بل هو في المعنى كقول الآخر[7]:

---

(١) ينظر: (٢/ ٣٣٥).

(٢) البيت لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٧٧) برواية (ماء الرجال)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية -، والخصائص (٢/ ٣٣٦).

(٣) الآية (٨٨) من سورة البقرة، وهذه القراءة نُسبت في مختصر الشواذ (٨) لأبي عمرو، ونسبت في البحر (١/ ٣٠١) لابن عباس والأعرج وابن هرمز، وابن محيصن.

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) الآية (٥) من سورة فصلت.

(٦) الجِلال: الغطاء الذي يوضع على الدابة لتصان به. ينظر: لسان العرب (جلل) (٢/ ٣٣٦).

(٧) البيت ينسب لكثير عزة برواية (يا عزُّ)، ولم أجده في ديوانه، ويروى لعريب. ينظر: يتيمة الدهر (٣/ ٩٧)، والعقد (٣/ ٩٧)، والأغاني (١٠/ ٩٥).

يا هندُ هل لكِ في شيخٍ فَتًى أبدا   وقد يَكونُ شبابٌ غيرُ فتيانِ

عَرَبِيَّتُه: قوله / (في مَجلِسنا) يجوز أن يكون من صلة (الفِتيان) عند الكوفيّين[1]، 157/أ
كأنّه قال: أيُّها الذين في مجلسنا؛ لأنّهم يُجيزون وَصْل الأسماء المعرفة بالألف واللام، وعلى ذلك حملوا قوله تعالى: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[2]، أي: التي بناها، وقول الشاعر[3]:

لَعَمري لَأَنتَ البيتُ أُكرِمُ أَهلَهُ   وأَقعُدُ في أَفيائِهِ بالأَصائلِ

أي: لأنت [الذي][4] أُكرِمُ أهلَه.

والبصريّون لا يجيزون ذلك، بل يجعلون (بناها) استئناف كلام، و(أُكرِمُ أهلَه) خبرا ثانيا لـ(أنت)[5]، ويخرج -أيضا- قوله (في مَجلِسنا) على أن يكون في موضع حال من المنادى، فيتعلّق بمحذوف، ولا يتعلّق بـ(جَرِّدوا) فإنّ[6] المعنى ليس على ذلك.

وبعده[7]:

أَعَوجيّاتٍ طِوالا شُزّبا   دُوخِلَ الصنعةُ منها والضُّمُرْ

في يَعابيبَ ذُكورٍ وُقُحٍ   وهِضَبّاتٍ إذا ابتَلَّ العُذُرْ

٢٩٩- وأنشد فيه أيضا[8]:

ومِعزًى هَدِبا يَعلو   قِرانَ الأَرضِ سُودانا[9]

---

(١) ينظر: الإنصاف (٢/ ٧٢٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٦٩)، والخزانة (٥/ ٤٨٥).

(٢) الآية (٢٧) من سورة النازعات.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين (١/ ١٤٢)، والإنصاف (٢/ ٧٢٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ١٦٩)، والخزانة (٥/ ٤٨٤).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) ينظر: شرحه الكبير على الجمل (١/ ١٧٠).

(٦) جاءت (فإنّ) مكررة في الأصل.

(٧) ينظر: ديوان طرفة (٧٦-٧٧)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٧).

(٨) التكملة (٤٨٧).

(٩) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: الكتاب (٣/ ٢١٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٩٢)، والمنصف (١/ ٣٦)، والمصباح (١٧٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨١).

هذا البيت لا يُعرف قائله ، إلّا أنّ سيبويه[1] حكى عن أبي الخطّاب أنّه سَمِع العرب يُنشدونه.

أتى به شاهدا على أنّ (أَفعَل) الذي مؤنّثه (فَعلاء) قد يُكسّر على (فُعلان)، بدليل قوله (سُودان)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾[2].

وهذا الذي ذهب إليه من أنّ (فُعلانا) هو جمع (أَفعَل) هو مذهب البصريّين، وزعم الفرّاء[3] أنّ ما جاء من ذلك إنّما هو جمع (فُعْل) الذي هو جمع (أَفعَل)، ويلزم على مذهبه ألّا يقع إلّا على أقلّ من تسعة؛ لأنّه جمعُ جَمعٍ، وأقلّ الجمع ثلاثة، فلمّا وجدناه واقعا على ما دون التسعة أدلّ ذلك على فساد مذهبه.

ومن وقوعه على ما دون التسعة ما حكاه الأصبهانيّ[4] من أنّ الحكم بن عبدل الأسديّ[5] الأعرج لقي عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطّاب أمير الكوفة، وكان أعرجَ، وكان صاحب شرطته - أيضا - أعرجَ، وكان قد تعرّض له إيّاه سائل أعرجُ، فقال الحكم[6] مُعَرِّضا :

أَلقِ العَصا وَدَعِ التَّعارُجِ والتَمِس ... عَملا فهذي دَولةُ العُرجانِ

فأَميرُنا وأَميرُ شُرطَتِنا مَعا ... لِكليهما يا قَومَنا رِجْلانِ

---

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٢١٩).

(٢) الآية (٧٣) من سورة الفرقان.

(٣) قوله هذه لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد حكاه عنه ابن يسعون في : المصباح (١٧٥/ ب)، وصاحب التصريح (٥/ ١١٦).

(٤) ينظر : الأغاني (٢/ ٣٨٨). وينظر أيضا: البيان والتبيان (١/ ٤٢٧)، والحيوان (٦/ ٤٨٥).

(٥) شاعر أموي مقدم هجاء من بني أسد، أعرج أحدب. تنظر ترجمته في : الأغاني (٢/ ٣٩٦)، والوافي بالوفيات (١٣/ ٧٢)، والأعلام (٢/ ٢٦٧).

(٦) في الأصل (عبد الحكم) تحريف.

ولا يُلتفت إلى ما ذهب إليه الفرّاء[1] من أنّ جمع الجمع قد يقع على الثلاثة كما يُؤدّي كثير الجمع عن قليله، فأجاز على ذلك: ثلاثة أقاويل، كما قالوا: ثلاثة كلاب؛ لأنّ جمع الجمع إذا أُوقع على ثلاثة / من آحاده -كما أُوقع الكثير على ثلاثة من آحاده- لَزِم أن يكون واقعا على تسعة؛ لأنّ واحده جمع، وأقلّ الجمع ثلاثة، وليس كذلك الجمع الكثير؛ لأنّ واحده الذي بُني عليه ليس بجمع.

١٥٧/ب

وممّا يُوهِن مذهبه -أيضا- أنّ (فُعْلا) ليس بابه أن يُجمع على (فُعلان)، ولم يجئ من ذلك إلّا ما شذّ من قولهم: (جُنّ) و(جُنّان)، وقد جاء مثل (سُودان) و(عُميان) كثيرا.

لُغَتُه: المِعزى من الغنم ذوات الشعر، وألِفُه للإلحاق، ولا يجوز فيه غير ذلك عند سيبويه[2]، وقد نصّ على ذلك في باب " ما لَحِقَته الألف في آخره، فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة": قال في الباب:" وأمّا (مِعزًى) فليس فيها إلّا لغة واحدة كلّهم يُنوِّنها "[3]، واستدلّ ابن سيده[4] على أنّ سيبويه يُجيز في ألف (مِعزًى) أن تكون للتأنيث بقوله[5] في "باب من الإضافة إلى كلّ اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة" : "وسألت يونس عن (مِعزًى) فيمن نوّن "، قال : " فدلّ ذلك على أنّ[6] منهم مَن لم يُنوِّن".

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث له (١٢٢).

(٢) ينظر : الكتاب (٣/ ٢١١).

(٣) في الكتاب (٣/ ٢١١): (تنون في النكرة) بدل (كلهم ينونها).

(٤) ينظر : المحكم (معز) (١/ ٣٣٥)، وكذا فعل القيسي. ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٧).

(٥) ينظر : الكتاب (٣/ ٣٥٢).

(٦) في الأصل (فدل على أن ذلك) تقديم وتأخير.

ونصُّ سيبويه في ذلك الباب في النسخة الشرقية والرباحيّة[1] إنّما هو[2]: "وسألت يونس عن (مِعزًى) و(ذِفرًى) فيمن نَوّن ".ولا حجّة فيه، لأنّ قوله:(فيمن نَوّن) إنّما يرجع إلى (ذِفرى).

وحكى أبو الحسن الطوسيّ فيها عن العرب التنوين وتركه،وكذلك -أيضا- زعم النحاس[3] في "شرحه لأبيات كتاب سيبويه" حيث تكلّم على هذا البيت، ومثل ذلك -أيضا- حكى ابن سيده[4] عن ابن الأعرابيّ أنّه قال: (مِعزًى) تُصرف إذا شُبِّهت بـ(مِفْعَل)، وهي (فِعلى)،ولا تُصرف إذا حملت على (فِعلى)،وهذا الوجه عنده. والهَدِب: الكثير الشعر عن الأخفش.

وزعم ابن يسعون[5] أنّ قوله (هَدِب) على النسب، أي: ذات هَدب، يعني أنّها دائبة في رعي الهَدَب، وهو الورق الذي ليس له عَير [6]ولا عَرض،كورق الأَرطى والأثل والطرفاء، وأجاز[7]- أيضا - أن يكون أصله (هادبا)، أي: يجني الهَدَب، وكلّ مُجتنٍ هادب، فحذف الألف، واكتفى بالفتحة عنها، نحو: (عَرِدا) في قوله[8]:

إلّا عَرادا عَرِدا

في مذهب أبي حنيفة[9]، و(بَرِدا) في قوله[10]:

---

(١) الشرقية نسبة للمشرق، والرباحية نسبة للرباحي أبي عبد الله محمد بن يحيى النحوي المعروف بالرباحي -نسبة لرباح قلعة بالأندلس- المتوفى سنة ٣٠٢هـ وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في : البلغة (١٨٥، ٨٧)، وبغية الوعاة (١/ ٢٦٤)، والحاشية رقم (١) في الصحيفة الثالثة من كتاب سيبويه .

(٢) هو النص المثبت في الكتاب (٣/ ٣٥٢).

(٣) زعمه هذا لم أجده في : شرح أبيات سيبويه المنسوب له.

(٤) ينظر : المحكم (معز) (١/ ٣٣٥).

(٥) ينظر : المصباح (١٧٦/أ).

(٦) ليس له عير: أي ليس له خطّ في وسطه. ينظر : الصحاح (عير) (٢/ ٧٦٣).

(٧) ينظر : المصباح (١٧٦/أ).

(٨) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : إصلاح المنطق (٣٩٤)، والخصائص (٢/ ٣٦٥).

(٩) مذهبه هذه لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في المصباح (١٧٦/ أ)، وهو أيضا مذهب ابن جني. ينظر : الخصائص (٢/ ٣٦٥)..

(١٠) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : إصلاح المنطق (٣٩٤)، والخصائص (٢/ ٣٦٥).

وصَلِّيانا بَرِدا

في مذهب أبي الفتح بن جنّي[1].

وقوله الأوّل يحتاج إلى نقل؛ لأنّ (فَعِلا) الذي يراد به النسب، وليس مبنيّا على (فَعَل)، نحو (نَهْر) و(نَهَر) لا ينقاس، والقول الثاني ضعيف لما فيه من حذف الألف، وليس بقياس / و(القِران) : جمع (قَرْن)، وهو الجبل المنفرد. ١٥٨/أ

مَعْناه: وصف هذه[2] المِعَزى بالقوّة والنشاط، فهي تَسيم الأماكن المشرفة التماسا للمراعي الأُنُف المُزخرَفة، ووصفها بالسواد؛ لأنّه أكرم ألوانها.

عَرَبِيَّتُه: نعت (مِعزى) بـ(هَدِب) - وهو مفرد - رعيا للّفظ، وبـ(سُودان)، وهو جمع اكتفاء بالمعنى، ووقع في بعض نسخ "الإيضاح"[3] (قَرار الأرض)، وهو تصحيف؛ لأنّ قوله (يَعلو) يقتضي الارتفاع، والقَرار: كلّ مطمئنّ من الأرض، قال أبو حنيفة[4] : " سُمّي بذلك؛ لأنّ الماء يَستقرّ فيه ".

٣٠٠- وأنشد فيه أيضا[5]:

بِأَجرَعَ مِقفارٍ بَعيدٍ مِن القُرى ... فَلاةٍ وحُفّتْ بالفَلاةِ جَوانِبُه[6]

البيت لذي الرمّة، أتى به ليبيّن أنّه وفق ما ذكر من أنّهم يُولون (الأَجرَع) وأخواته العاملَ كالأسماء، ولذلك كُسِّرت تكسيرها، ألا ترى أنّ (أَجرَع) في البيت قد وَلِيَ العامل،ولم يَجر على موصوف.

---

(١) ينظر : الخصائص (٢/ ٣٦٥).

(٢) في الأصل (هذا) تحريف .

(٣) ينظر : المصباح (١٧٦/ أ).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٧٦/ أ).

(٥) التكملة (٤٨٧).

(٦) البيت -كما ذكر المؤلف- لذي الرمة، وهو في : ديوانه (٢/ ٨٢٢)، والمصباح (١٧٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٣).

وأجاز الفرّاء في هذه الصفات المستعملة استعمال الأسماء أن تُكسَّر كتكسير غيرها من الصفات التي لم تُستعمل استعمالها، وكذلك – أجاز – في الصفات غير المستعملة استعمال الأسماء أن تُكسَّر تكسير الأسماء، فقال في "الجمع والإفراد" له:" وإذا كان (أَفعَل) اسما موضوعا، وأصله نعت جمعوا الثلاثة منه على (الأَفاعل)، فقالوا للأَدهَم : (أَداهِم)، وهو القيد، وللأرقم – وهو الحيّة- : (أَراقِم)، ولو جمع على أصله، فقيل للأرقَم : (رُقْم)، وللأدهَم : (دُهْم) لكان صوابا، قال الشاعر[1]:

فَبِتُّ كأنّي ساورتني ضَئيلَةٌ مِن الرُّقْشِ في أنيابِها السَّمُّ ناقعُ

فذهب بها إلى صفتها، ولو قُلت في النعت : (أَحامر) و(أساود) لكان صوابا، انتهى.

وليس الأمر عند البصريّين كما ذكر، بل الصفة التي استعملت استعمال الأسماء، ولم تستعمل تابعة أصلا ينبغي أن تُكَسَّر تكسير الأسماء، وإن جاء شيء منها قد كُسّر تكسير الصفات حُفظ، ولم يقس عليه؛ لقلّة ما جاء منه نحو قولهم في (الأَمعَز) – الأرض الغليظة- : (أماعز) و(مُعْز) على الاسم والصفة، وكذلك – أيضا – الصفات التي لم تُستعمل استعمال الأسماء ينبغي ألّا تُكسّر تكسير الأسماء [وإن جاء شيء منها مُكَسّرا تكسير الأسماء][2] حُفظ – أيضا –، ولم يُقس عليه ؛ لقلّة ما جاء منه، وذلك نحو قولهم[3]: رجل ألكَع، أي لئيم، ورجال أَلاكِع، وقالوا[4]: عام أحمس، وسنون أحامس، فذكّروا على معنى (الأعوام)، وأجروا الصفة مُجرى الاسم.

(١) البيت للنابغة الذبياني، وهو في : ديوانه (٣٣)، والكتاب (٢/ ٨٩)، والخزانة (٢/ ٤٥٧).

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٨٢/ أ).

(٤) ينظر : أساس البلاغة (حمس) (١٩٧).

١٥٨/ب

لُغَتُه : الأَجرَع[1] : الأرض ذات الحُزونة / تُشاكِل الرمال ، وقيل[2] : هو الرملة السهلة ، وقيل: الدِّعْص ، لا يُنبت، وقيل: هوكثيب جانب منه رمل ، و جانب حجارة ، وقيل : الدانية السهلة من الرمل. و المِقفار : المبالغ في الإقفار. والفَلاة: القفر من الأرض المنقطع عن الماء والرعي، أو عن عمارة الحيّ، وقيل: الصحراء الواسعة. و (القُرى):جمع قرية، وهي المِصر الجامع. و(حُفّت): أُديرت حَواليه.

مَعْناه: وصف هذا المكان بالبعد من القُرى، ومواضع الاجتماع؛ ليُعلِمَ أنّ قومه إنّما حَلّوه لمكانهم من النجدة والاضطلاع. ويروى[3] (مِحلال) بدل (مِقفار) أي: يَصلُح للاحتلال به؛ لأنّه من مكارم البقاع.

عَرَبِيّتُه: الباء من قوله (بِأَجرَع) في معنى (في)،والعامل فيه (تُكَلّمُني)[4]؛لأنّ قبله[5]:

وَقَفتُ على رَبعٍ لِمَيّةَ ناقتي ... فما زِلتُ أَبكي عندَهُ وأُخاطبُهْ
وأُسقيه حتّى كِدتُ ممّا أَبثُّهُ ... تُكَلِّمُني أَحجارُهُ ومَلاعِبُه

ولا ينبغي أن يُجعل العامل فيه (وَقفتُ)، وإن كان ابن يسعون[6] قد أجاز ذلك من جهة أنّ الفعلينِ – أعني (وَقَفتُ) و(تُكلِّمني) – يَتوجّهانِ عليه من جهة المعنى، وإذا كان كذلك فالمسألة من الإعمال، وإذا أُعمِل الفعل الأوّل أُضمر في الثاني ما يحتاج

---

(١) في الأصل (الأعرج) تحريف.

(٢) ينظر : المحكم (جرع) (١/ ١٩١).

(٣) ينظر : المصباح (١٧٦/ ب)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٥٩).

(٤) هذا كلام ابن يسعون في : المصباح (١٧٦/ ب).

(٥) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ٨٢١)، ومصادر تخريج الشاهد السالفة الذكر.

(٦) ينظر : المصباح (١٧٦/ ب).

إليه، فلمّا لم يُضمر دلّ ذلك على أنّ العامل[1] هو الثاني،وحُذِف معمول الأوّل؛ لأنّه فضلة على قياس الإعمال، ولا ينبغي أن يحمل مثل قول الآخر[2]:

بِعُكاظَ يُعشي الناظِـ ـرينَ إذا هُمُ لَمَحوا شُعاعَه

فأعمل الأوّل، وحذف معمول الثاني؛ لأنّ ذلك ضرورة، ولا داعي إلى ارتكابها.

ولهذا العلّة نفسها يمتنع أن يكون معمولا لـ(أُخاطب)، أو لـ (أُسقي) أو لـ(أَبُثّ). وقد كان ينبغي لابن يسعون أن يُسوّغ كونه معمولا لكلّ واحد منها، كما سوّغ أن يكون معمولا لـ(وَقَفتُ).

ويَضعُف - عندي - تعليقه بـ(ملاعب)، وجعلها جمع (مَلعَب) الذي يُراد به المصدر؛ لأنّ المصدر بابه ألّا يُجمع.

باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة [أحرف][3]

٣٠١- أنشد أبو عليّ في الباب[4]:

مَطاعينُ في الهَيجا مَطاعيمُ للقِرى إذا ابيضَّ آفاقُ السماءِ مِن القَرْسِ[5]

البيت لأوس بن حَجَر الأُسيديّ، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكر من أنّ (مِطعانا)[6] جُمِع على (مَطاعين).

---

(١) في الأصل (أنه العمل) تحريف.

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب، وهو في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٧٤٣)، والمقرب (٣٢٩)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٦١٦).

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من: التكملة (٤٨٨).

(٤) التكملة (٤٨٨).

(٥) البيت -كما ذكر المؤلف- لأوس بن حجر، وهو في: ديوانه (٥٢)، والمصباح (١٧٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٠)، ودرة الغواص (٢٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٥).

(٦) في الأصل (مطاعنا) تحريف.

ومثل ذلك قوله (مَطاعيم) في رواية مَن رواه بالياء؛ لأنّه جمع (مِطعام)، ورواه أبو بكر بن دريد[1] بغير ياء، فهو على روايته جمع (مَطعم).

لُغَتُه: المِطعان: الكثير الطَّعن. والمِطعام: / الكثير الإطعام للناس، والشديد الآكل – أيضا –، والأوّل هو المراد، ولذلك قُيّدَ بالقِرى. والآفاق: جمع أُفْق، وهو ما ظهر من نواحي الفلك وأطراف الأرض، والأُفْق – أيضا –: هبّ كلّ ريح. و(القَرْس): أبرَد الصقيع، وقال ج[2]: " القَرْس: البرد الشديد ".

1/159أ

مَعْناه: وَصَفَهم بأنّهم يُكثرون الطِّعان عند اهتياج الحرب، ويُطعمون الطعام عند اشتداد الجدب، وجعل آفاق السماء مُبيَضّةً من القَرس؛ لأنّ سنة المَحْل تُوصف بالشهوبة، قال زهير[3]:

إذا السَّنَةُ الشَّهباءُ بالناس أجحَفَت وَنالَ كِرامَ المالِ في الحجرَةِ الأكلُ

ويروى[4]: (إذا اصفَرَّ آفاقُ السماءِ)، وهو أبلغ؛ لأنّ الصُّفرة مُخالطة الحُمرة، وإذا كانت آفاق السماء مُحمَرَّةً كان المَحْل أشدّ، قال النابغة[5]:

لا يَبرَمُونَ إذا ما الأُفْقُ جَلَّلَه بَرْدُ الشتاءِ من الأمحالِ كالأَدَمِ

عَرَبِيَّتُه: إنّما لم يَجُز في (مِطعان) وأشباهه إلّا التكسير، ولم يكن بمنزلة (مُطاعن) وأمثاله ممّا بابه أن يَسلم ولا يُكسَّر؛ لأنّه يكون للمذكّر والمؤنّث بغير تاء، ألا ترى أنّك تقول: رجل مِكثار، وامرأة مِكثار، فامتنع لأجل ذلك أن يجمع المؤنّث منها بالتاء؛ لأنّ الصفة إذا جَرَت على المؤنّث ولم تَلحقها تاءُ محكوم لها بحكم المذكّر، ولذلك

---

(1) ينظر: الجمهرة (3/ 106) حيث قال: " وقوم مطاعم ومطاعيم يطعمون الطعام ".

(2) في الأصل (ح) بالمهملة، تصحيف؛ لأنّه يريد بـ(ج) الجوهري، ينظر: الصحاح (قرس) (3/ 961) وقد تكرر هذا التصحيف عند الناسخ.

(3) ديوانه (92)، والتنبيه والإيضاح (2/ 96).

(4) ينظر: المصباح (177/ أ)، وهي: رواية الحريري في درة الغواص (200).

(5) البيت للنابغة الذبياني، وهو في: ديوانه (101)، والمصباح (177/ أ).

إذا صغّروا (نَصَفا) قالوا: امرأة نُصيف، فلم يُلحقوا التاء، وإذا سمّوا رجلا بـ(حائض) صرفوا، فكما لا يجوز أن يُقال في جمع مُكثر: مُكثرات، فكذلك لا يجوز أن يُقال في جمع (مِكثار): (مُكثارات)، ولمّا امتنع جمع المؤنّث بالألف والتاء لم يَجمعوا المذكّر بالواو والنون حملا على المؤنّث.

وأيضا فإنّ صفة[1] المذكّر سَلِمَت وهي نكرة ولم يَسلم الاسم المذكّر في حال التنكير لجريانها على الفعل، فلمّا كان الفعل تلحقه علامة الجمع، ولا يُغيَّر لفظه سَلِمَت الصفة لتكون على حَدِّه، وإذا تبيَّن أن المسوِّغ للتسليم إنّما هو الجريان وجب ألّا تَسلم الصفة التي لا تلحقها التاء لأنّها غير جارية.

وأجاز الفرّاء[2] جمع المذكّر بالواو والنون وذلك ضعيف لما ذكرناه، ولقلّة ما جاء منه، حكى يعقوب[3] [و][4] ـج[5]ـ: "رجلٌ نَصَف، وقومٌ أَنصافٌ ونَصَفون، وامرأةٌ نَصَفٌ، ونساءٌ أَنصافٌ، قال أبو عمر الجرميّ: "وقد جاء جمعه بالواو والنون في الشعر، وليس بالأصل".

فإن قيل: يجوز أن يُقال: رجل معطارون، فيَجمعونه بالواو والنون؛ لأنّهم قد/ قالوا في المؤنّث: مِعطارَة، قال[6]: ١٥٩/ب

أصبحَ يَهوى حُرَّةً مِعطارَة

كما أنّهم قد جمعوا (مِسكينا) بالواو والنون لمّا كانوا يَقولون في المؤنّث: (مِسكينَة).

---

(١) في الأصل (وصفه)، ولا يستقيم به الكلام.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق (٣٧٤).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) الصحاح (نصف) (٤/ ١٤٣٢).

(٦) البيت لسهل بن مالك الفزاري، وهو في: مجمع الأمثال (١/ ٨١)، وفصل المقال (٧٧)، والمحكم (عطر) (١/ ٣٣٨).

فالجواب : أنّ ذلك لا يسوغ؛ لأنّ التاء ليست فارقة بين المؤنّث والمذكّر كما هي في (مِسكينَة)، وإنّما هي للمبالغة، وكذلك يَفعلون بكلّ (مِفعال) إذا ذهبوا به إلى غاية المدح، وممّا يدلّ على أنّها للمبالغة لا لفرق قولهم: رجلٌ مِعطارةٌ، فيدخلونها في صفة الرجل، حكى ذلك ابن كيسان.

وقبله[1]:

أَجاعلَةٌ أُمُّ الحُصينِ خِزايةً ... عليّ فِراري إن عَرَفتُ بني عبسِ؟

ورَهطَ بني عمرٍو وعمرِو بن عامرٍ ... وتَيما فَجاشَت من لقائِهِمُ نفسي

كأنّ جُلُودَ النُّمرِ جيبَت عليهِمُ ... إذا جَعجَعوا بين الإناخَةِ والحَبسِ

٣٠٢- وأنشد فيه أيضا[2]:

مَطافيلُ أبكارٍ حَديثٍ نِتاجُها ... تُشابُ بماءٍ مِثلِ ماءِ المَفاصِلِ[3]

البيت لأبي ذؤيب الهذليّ، أتى به شاهدا على ما زعم من أنّهم يقولون في (مُطْفِل) : (مَطافيل) بالياء، وليس ذلك ممّا لم يجئ إلّا في الشعر فإنّ سيبويه[4] حكاه في الكلام، وكذلك يُعطي كلام أبي عليّ أيضا؛لأنّه أرسل الكلام ولم يُقيِّد،ومثله قول مُضرِّس[5]:

وما هاجَه مِن رَسم دارٍ ودِمنةٍ ... بهنّ مَطافيلُ الظباءِ فُروقُ

وقول أبي النجم[6]- أيضا-:

مِنها المَطافيلُ وغيرُ المُطفِلِ

---

(١) ينظر : ديوان أوس بن حجر (٥١)، والمصباح (١٧٧/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٥).

(٢) التكملة (٤٨٩).

(٣) البيت -كما ذكر المؤلف- لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في : شرح أشعار الهذليين (١/ ١٤١)، والمخصص (١/ ٢٣) و(٦/ ٦١)، والمصباح (١٧٧/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٦)، ويروى (مطافل)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ولذلك قيد المؤلف فقال: يقولون في (مطفل) (مطافيل) بالياء.

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٦٤٢) .

(٥) سبقت ترجمته. و قوله هذا خلا منه شعره المجموع، وهو في : أمالي القالي (٢/ ٢٥٧).

(٦) ديوانه (١٧٧)، والخصائص (٣/ ١٢٣)،وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧٠)، والمقاصد الشافية (٧/ ٢٩٢).

ويُقـوّي ذلـك أنّ الـشاعر لم يـضطرّ إلى زيـادة اليـاء في (مَطافيـل)؛ لأنّ الـوزن مُستَغنٍ عنها، وإنّما جَعلتُ هذا مُحتملا لا قاطعا باستعمال (مَطافيل) في الكلام؛ لأنّه قد يجيء في الشعر ما لا يجوز في الكلام، وإن لم يضطرّ إليه الشاعر؛ لأنّه موضع أُلِفت فيه الضرائر[1]، ومن ذلك قوله[2]:

كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العُلى — وكريـمٍ بُخلُـه قـد وَضَعَـه

في رواية مَن خفض (مُقرِفا)، ألا ترى أنّه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، وقد نصّ سيبويه[3] على أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور أو الظرف من قبيل ما لا يجوز إلّا في الضرورة، مع أنّه لم يضطرّ إلى ذلك، إذ نصب (مُقرِف) سائغ،وقد رُوي، وهو يُعطي من المعنى ما لا يعطي الخفض.

و(مَطافيل) وإن كان مُستعملا في الكلام شاذّ، وخارج عن القياس، ومثله (مَشادِين)[4]، وظاهر كلام أبي عليّ[5] يُعطي أنّه لا يجوز إلحاق الياء في (مَشادِين)، وليس كذلك، فإنّ سيبويه حكاها، قال[6]: "وقد / قالوا على غير قياس: (مَشادِين) و(مَطافِيل)". ١٦٠/أ

وفي إلحاق الياء قبل الآخر ممّا جُمع على مثال (مَفاعل) من الأسماء التي عِدَّتُها أربعة أحرف خلافٌ بين البصريّين والكوفيّين[7]، فذهب البصريّون إلى أنّ ذلك يسوغ في المضعّف، نحو: (قَردَد) و(قَراديد) كراهية التضعيف، ولا يجوز شيء فيما عدا ذلك

(١) كلامه هذا مثبت في: ضرائر الشعر (١٣)، ومُثُل المقرب (٥٥٦).

(٢) البيت لأنس بن زنيم، وقد سبق تخريجه ص (٨٧).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ١٧٦ – ١٧٧).

(٤) مشادين جمع شادن، وهو ولد الظبية. ينظر: الصحاح (شدن) (٥/ ٢١٤٤).

(٥) ينظر: التكملة (٤٨٩).

(٦) الكتاب (٣/ ٦٤٢).

(٧) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٥١)، وضرائر الشعر (٣٧)، والارتشاف (١/ ٤٦٥).

إلّا ضرورة أو شاذّا في الكلام، يُحفظ ولا يُقاس عليه إلّا ما كان على (فاعل)[1] فإنّ أبا عمر الجرميّ [2] زعم أنّه يُجمع على (فَواعيل)، نحو: (دانق) و(دَوانيق)، و(خاتَم) و(خَواتيم)، و(طَابق) [3]و(طَوابيق)، وقالوا: (نابِل) و(نَوابل) على القياس، قال: فإذا صغّرت قلت: (دُوينق)، فأجريته على القياس، وكذلك ما كان مثله. وقال أناس: (طُويبيق)، و(دُوينيق)، شبّهوا ذلك بالجمع، قال[4]:" وهذا مذهب رديء، والقياس: (طُويبق) كما ذكرت لك ".

وذهب الكوفيّون إلى أنّ زيادة الياء قبل الآخر جائزة في الكلام والشعر إلّا أن يكون ما قبل الآخر ساكنا، نحو:(سِبَطْر)، فإنّ ذلك لا يجوز فيه.واستثنى الفرّاء[5] موضعينِ آخرينِ سوى ذلك :

أحدهما : ما كان مضعّف الآخر، نحو: (مَرَدّ)، لم يُجز فيه: (مَراديد)، قال: لأنّ الحرف المضعّف وإن كان اثنينِ فهو عندهم بمنزلة الواحد، فكرهوا أن يصير في الجمع اثنينِ[6] بظهور التضعيف، وهو قد لَزِم في واحده الإدغام.

والآخر: ما كان على وزن (فاعل)، فزعم[7] أنّهم لا يقولون فيه : (فَواعيل)، وجعل السبب في ذلك أنّ نحو (بُرْقُع) قد [قيل] [8] فيه : (بُرْقُوع)، وفي (حِرْبِش) (حِرْبيش)[9]، وفي (مِفْتَح) (مِفتاح)، فحمل الجمع على ما يحتمله من الزيادة

---

(١) في الأصل (مفاعل) تحريف.

(٢) ينظر : المصباح (١٧٧/أ)، والارتشاف (١/ ٤٦٥).

(٣) في الأصل (طوابق) تحريف.

(٤) ينظر : المصباح (١٧٧/أ).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : ضرائر الشعر (٣٧).

(٦) في الأصل (اثنان).

(٧) ينظر : المصباح (٨٤/ ب).

(٨) ما بين القوسين هنا، والموضع الآتي زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في كتابه : "ضرائر الشعر" (٣٧).

(٩) " حربش وحربيش: الأفعى كثيرة السم . ينظر : لسان العرب (حربش) (٣/ ١٠٤) .

ما يحتمله [المفرد][1] من الزيادة، قال:" ولم يأتِ في (فاعل) (فاعيل)، فكفّوا عن الياء في جمعه لذلك، وقد حُكي لنا أنّ العرب قالت[2]:

سَوابيغُ بيضٌ لا يُخرِّقُها النَّبلُ

وهو شاذّ ".

وأجاز زيادة الياء فيما عدا ذلك، وحكى أنّهم يقولون: (مُنكر) و(مَناكير)، و(مَوعظة) و(مَواعيظ)، و(مَعذرة) و(مَعاذير)، و(مَخمَصَة) و(مَخاميص)، و(مُطفِل) و(مَطافيل)، و(مُدخل) و(مداخيل) - قال[3]: سمعت بعض العرب يَقول: وسّع الله مَداخيلك - و (مِرفَق) و (مَرافيق)، وأنشد[4]:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد خَسروا   أيدي السرابيلِ عن حَدِّ المرافيقِ

و(دُمّل) و(دَماميل)، قال[5]:

/ ولستُ لِمَن أُدعى له إن تَفَتَّحَت   عليه دَماميلُ استِهِ وحُبُوبُها   ١٦٠/ب

وجميع ذلك عند البصريّين شاذّ أو[6] ضرورة.

وأمّا ما اعتذر به عن امتناعهم من أن يقولوا : (فَواعيل) فمناقِضٌ لما حكاه من جمع (مُطفِل) و(مَخمَصَة) و(مُدخَل) و(مُنكَر) على (مَطافيل) و(مَخاميص) و(مَداخيل) و(مَناكير)؛ لأنّه لا يقال (مُفعيل) ولا (مُفعال)[7].

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٢) عجز بيت لزهير، صدره * عليها أُسودُ ضارياتٌ لبُوسُهُم *وهو في : ديوانه (٨٨) برواية: سوابغ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية-، والمقاصد الشافية (٧/ ٢٩٠).

(٣) ينظر : ضرائر الشعر (٣٨).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : ضرائر الشعر (٣٨).

(٥) البيت لأدهم بن أبي الزعراء، وهو في : شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٤٧٦)، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٥٥١)، وضرائر الشعر (٣٨).

(٦) في الأصل (و) بإسقاط الألف.

(٧) جاءت (ولا مفعال) مكررة في الأصل، سهو من الناسخ. و ينظر: ضرائر الشعر (٣٨).

لُغَتُه : المُطفِل : ذات الطفل من الإنس والوحش. والبِكر : التي وَلَدت بطنا واحدا، وخصّها؛ لأنّ لبنها أطيبُ الألبان. والحدوث : نقيض القِدَم. والنِّتاج : اسمٌ يَجمعُ وضعَ جميع البهائم، وقد خصّ بعضهم[1] الغنم بالولادة. و(تُشاب) : تُخلط. و(المَفاصل): الحجارة الصلبة المُتراصفة، وقيل[2]: ما بين الجبلين، وقيل : " مُنفَصَل الجبل من الرملة، يكون بينهما رَضراض وحصًى صغار يَصفو ماؤه. ويروى عن الأصمعيّ [3]، وقيل [4]: (ماء المَفاصل) - هنا- شيء يسيل من بين المَفصلين إذا قُطع أحدهما من الآخر، شبيه بالماء الصافي.

مَعْناه [5]: شبه ما ضنّت به من حديثها بعسل مجعول في ألبان هذه المطافيل مَمزوج بماءٍ شبيهٍ في الرِّقّة والصفاء بماء المفاصل، واختار ابن يسعون[6] أن يُراد بـ(المَفاصل) في البيت الحجارة المتراصفة في بطن المسيل لصفائها وبَرده[7]، قال: ويُؤيّده قول ذي الرُّمّة[8]:

ونِلنا سِقاطا من حَديثٍ كأنَّهُ جَنى النَّحلِ مَمزوجا بماءِ الوَقائعِ

لأنّ (الوَقائع) : جمع (وَقيعَة)، وهي مَنقَع ماء في الجبل.

وأن يُراد بـ (ماءِ المَفاصل) في البيت ما يسيل من بين المَفصِلين إذا قُطع أحدهما من الآخر أحقّ وأخلق، ويكون قد شبّه الماء به في صفائه ورقّته، إذ لو أراد المعنى

---

(١) ينظر : المحكم (نتج) (٧/ ٢٥٠).

(٢) ينظر : المحكم (٨/ ٣٣٠) (مطبعة دار الكتب بيروت)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٧).

(٣) ينظر : الصحاح (فصل) (٥/ ١٧٩١).

(٤) ينظر : المحكم (فصل) (٨/ ٣٣٠) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٥) ما ذكره المؤلف في معنى هذا الشاهد نقله البغدادي في شرح شواهد الشافية (١٤٦) تحت مسمى (قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسي).

(٦) ينظر : المصباح (١٧٧/ ب).

(٧) أي برد الماء الذي يسير على تلك الحجارة.

(٨) ديوانه (٢/ ٧٨٦)، والبيان والتبيين (١/ ١٥١)، و المصباح (١٧٧/ ب).

الأوّل لكان الوجه أن يجعله مَشوبا بماءِ المفاصل، لا بمثله؛ لأنّ ما يُشبه من المياه بماء المفاصل دونه في الصفاء والرقّة، فلمّا قال (بماءٍ مِثلِ ماءِ المَفاصل) دلّ على أنّ المراد ما ذكرتُه. وقد قيل في قول الشاعر(1):

عُقارٌ كماءِ النِّيءِ ليستَ بِخَمطَةٍ

إنّه شبّه الخمر بماء النِّيءِ في الصفاء، وقيل في الحُمرة، فيكون على أحد القولينِ مثل قول أبي ذؤيب.

عَرَبيَّتُه : إنّما كان الوجه في (مُطفِل) أن يُكسَّر، ولا يَسلم فيقال: (مُطفِلات)؛ لأنّه -وإن كان لا يستعمل إلّا صفة لمؤنّث- لا تدخله التاء، وصفة المؤنّث إذا لم تدخلها تاء محكوم لها بحكم المذكّر، وقد تقدّم تبيين ذلك في البيت الذي قبله(2)، فكما لا يجوز في (مُكرِم) وأمثاله من صفات المذكّر / أن يُجمع بالألف والتاء لم يَجُز ذلك في (مُطفِل). و(مَطافيل) مخفوض على التأكيد أو البدل من (مَطافل) المذكورة في البيت قبله، وهو قوله(3): ١٦١/أ

وإنّ حَديثا مِنكِ لو تَبذُلينَهُ جَنى النَّحلِ في ألبانِ عُوذٍ مَطافِلِ

وساغ بدله ممّا قبله، وإن كان مشتّقا؛ لأنّه صفة مثله.

٣٠٣- وأنشد فيه أيضا(4):

---

(١) صدر بيت لأبي ذؤيب، عجزه * ولا خَلَّةٍ يَكوي الشُّروبَ شِهابُها * ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٥)، والمصباح (١٧٧/ ب).

(٢) ينظر: ص (٥٦٠).

(٣) ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ١٤١)، والمصباح (١٧٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦١).

(٤) التكملة (٤٩٠).

دارَ الفَتاةِ التي كُنَّا نَقولُ لَها : يا ظَبيةً عُطُلا حُسّانَةَ الجيدِ[1]

البيت للشمّاخ، أتى به شاهدا على أنّ (حُسّانة) مُؤنّث (حُسّان) لِيُقوِّي بذلك أنّهما لا يُكسّرانِ؛ تشبيها بالأفعال من جهة أنّها صفات.

لُغَتُه: الظبية: الغزالة، وليس باسم لها. والعُطُل : التي لا حُليّ عليها، وكذلك العاطِل، وقيل[2]: " العاطل من النساء : التي ليس لها في عنقها حُليّ، ولو كان في يديها ورجليها". والحُسّانة : الكثيرة الحُسن. و(الجِيد): العُنُق، وقيل[3]:" مُقَلَّده "، وقيل: " مُقَدَّمه، وقد غلب على عُنُق المرأة".

مَعْناه : يقول : إنّها كانت تشبه الغزال، فلم تَخْل بحسُن جيدها أنّها مِعطال.

عَرَبِيَّتُه : يجوز في قوله (دارَ الفتاة) الرفع والنصب، فالرفع على خبر ابتداء مضمر، والنصب على إضمار فعل، وذلك أنّه لَمّا تقدّم ذكر الرسم في البيت الذي قبله، وهو قوله[4]:

طالَ الثَّواءُ على رسمٍ بِيَمْئُودِ أَودى وكُلُّ جديدٍ مَرّةً مُودي

دلّ ذاك على أنّ هنالك ذا رسم، فاحتاج إلى تبيينه فقال: (دارُ الفتاة) بالرفع، أي: هو دار الفتاة، [و][5] بالنصب، أي: أعني دار الفتاة، وقد يجوز أن يكون التقدير: (هو دار) على حذف مضاف، أي: هو رسم ديار[6]، ولا يجوز -عندي- الخفض على

---

(١) البيت - كما ذكر المؤلف - للشماخ، وهو في : ديوانه (١١٢)، والمنصف (١/ ٢٤١)، والخصائص (٣/ ٢٦٦)، والمصباح (١٧٧/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٢)، وشرح شوهد الإيضاح (٥٨٧).

(٢) المحكم (عطل) (١/ ٣٣٨).

(٣) المحكم (جيد) (٧/ ٣٤٩).

(٤) البيت للشماخ، وهو في : ديوانه (١١١) والمصباح (١٧٧/ ب)، وشرح شوهد الإيضاح (٥٨٨).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) هكذا جاء في الأصل بالجمع.

البدل من (رَسم) على اعتقاد حذف مضاف، كأنّه قال: رَسمِ دارِ الفتاة، وإن كان ابن يسعون[1] قد أجاز ذلك للعلّة التي تقدّم ذكرها عند الكلام على قول قيس[2]:

دِيارُ التي كانَت ونحنُ على مِنًى البيت

وبعد بيت الشماخ[3]:

تُدني الحَمامةَ مِنها وهي لاهيةٌ مِن يانعِ المَردِ [قِنوانِ][4] العناقيدِ

٣٠٤- وأنشد فيه أيضا[5]:

غيرُ مِيلٍ ولا عَواويرَ في الهَيـ ـجا ولا عُزَّلٍ ولا أكفالِ[6]

البيت لأعشى قيس، أتى به شاهدا على صحّة ما ذكر من أنّهم جمعوا (عُوّارا) على (عَواوير) تشبيها بـ(مِفعال) حيث تركوا وصف المؤنّث به، ووجه الشبه بينهما أنّه لمّا تُرك وصف المؤنّث به، فلم تدخله التاء لذلك / صار بمنزلة (مِفعال) وأمثاله من الصفات التي يُوصف بها المؤنّث، ولا تلحقها التاء. ١٦١/ب

وزعم ابن يسعون[7] أنّ الصواب إسقاط (ترك) من كلام أبي عليّ[8]، وحينئذ يلتئم كلامه مع قول سيبويه[9]:" وذلك أنّهم قد يَصفون به المؤنّث، فصار بمنزلة (مِفعال) و(مِفعيل)، ولم يَصِر بمنزلة (فَعّال) ".

---

(١) ينظر: المصباح (١٧٧/ ب).

(٢) صدر بيت لقيس بن الخطيم، عجزه * تحلُّ بنا لولا نجاءُ الركائبِ *وهو أحد أبيات الإيضاح (١٦٩) من الجزء المفقود. ينظر: ديوانه (٧٧)، والمصباح (١٧٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد الإيضاح (١٤٨).

(٣) ينظر: ديوانه (١١٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٣).

(٤) ما بين القوسين بياض في الأصل، والإثبات من الديوان. وفي: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٣) (غربان).

(٥) التكملة (٤٩١).

(٦) البيت -كما ذكر المؤلف- لأعشى قيس، وهو في: ديوانه (١١)، وأمالي القالي (١/ ٨٢)، والمصباح (١٧٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٨)، وجاء في الأصل (ولا غزال) تحريف.

(٧) ينظر: المصباح (١٧٨/ أ).

(٨) يعني من قوله بعد إنشاد البيت (٤٩١): "جعلوا (عوارا) بمنزلة (مِفعال)، و(مِفعيل) حيث تُرك وصف المؤنث به".

(٩) الكتاب (٣/ ٦٤١).

ومعنى ما حكاه من كلام سيبويه أنّهم وصفوا به المؤنّث، ولم يلحقوه (هاء)، فقالوا: امرأة عُوّار، فكسّروه لذلك، كما كسّروا (مِفعالا) وأمثاله من الصفات التي لا تدخلها التاء، ثمّ تكلّف الجمع بين ما نسبه لسيبويه وبين ما ثبت في نُسخ "الإيضاح"، فقال[1]: " وظنّي أنّ أبا عليّ إنّما أراد "حيث ترك وصف المؤنّث به "، أي بالتاء، أي لم يستعمل: امرأة جبان، و لا (عُوّار) بالتاء، فيقال: (جَبانة) و(عوّارة)؛ لأنّ الذي حكى سيبويه[2] والجمهور : امرأة جبان بلا هاء[3] ".

وهذا تأويل بعيدٌ، وغير متنزِّل على لفظ أبي عليّ، وقياس (عُوّار) على (جَبان) غير سديد؛لأنّ ما كان من صفات المؤنّث على (فَعال) بابه ألّا تلحقه التاء، والذي حمله على هذا التكلّف ما نسبه لسيبويه من أنّهم قد يَصفون به المؤنّث، وإنّما قال سيبويه[4]: "قلّما يَصفون به المؤنّث"، هذا هو الثابت في النسخة الشرقيّة والرباحيّة، وينبغي أن يكون مراده بذلك أنّهم لا يَصفون به المؤنّث؛ لأنّ (قلّما) قد تُستعمل بمعنى النفي، حكى البغداديّون أنّ بعض العرب قال: مررتُ ببلاد قلّما تُنبت الكُراث والبَصل، بمعنى: ما تُنبت الكُراث والبَصل، وإنّما كان الوجه أن يُحمل كلام سيبويه على ما ذكرت؛ لأنّه لا يُحفظ من كلام العرب وصف المؤنّث بـ (عُوّار)، ولا حكى ذلك أحد.

لُغَتُه: المِيل: جمع أَميل، وهو الذي يَميل على السرج في جانب، وقيل[5]: هو الذي لا سيف معه، وقيل: هو الذي لا رُمح معه، وقيل: هو الذي لا تُرس معه، وقيل: الجبان. والعُوّار: الضعيف الجبان. والعُزّل: الذين لا سلاح معهم، فهم يَعتزلون الحرب، ورُبّما خُصّ بذلك مَن لا رمح معه. والأكفال: جمع كِفْل، وهو الذي

---

(١) المصباح (١٧٨/ أ).

(٢) الكتاب (٣/ ٦٤٠).

(٣) في الأصل (بالهاء) تحريف .

(٤) الكتاب (٣/ ٦٤١).

(٥) ينظر هذا القول، وما بعده من الأقاويل في معنى (أميل) في المحكم (١٠/ ٤٢٥) (مطبعة دار الكتب بيروت).

يكون في مُؤخَّر الحرب إنّما هَمّه في الفرار. والكِفل - أيضا -: الذي لا يَثبُت على الخيل كالأَميل، إلّا أنّ الكِفْل يتأخّر عن السَّرج إلى الكِفل، والأَميل يَميل في شقٍّ.

مَعْناه: وصفهم بالشجاعة والنجدة، وكمال الشِّكَّة، والعِدّة.

عَرَبِيَّتُه: العُزْل: جمع (أعزل)، أو(عُزُل) على غير قياس، حكى الأخير الهرويّ[1]، وقياس تكسير (العُزُل) (أَعزال) كـ(جُنُب) و(أَجناب)، وقياس تكسير (الأَعزَل) (عُزل)، كـ(أَحمَر) و(حُمر) / قال[2]:

١٦٢/أ

وقد أَدرَكتني - والحَوادثُ جَمّةٌ - أَسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزلِ

و(غيرُ ميلٍ) خبر ابتداء مُضمر، أو[3] خبر (جُند) المتقدّم الذكر، فيكون البيت مُضمّنا؛ لأنّ قبله[4]:

أنتَ خيرٌ مِن ألفِ ألفٍ من القـ ـومِ إذا ما كَبَت وُجُوهُ الرجالِ

ولِمِثلِ الذي جَمَعتَ من العُدَّ ةِ تَأبى حُكُومةَ الجُهّالِ

جُندُكَ التالدُ العتيقُ مِن الـ ـساداتِ أهلِ القِبابِ والآكالِ

٣٠٥- وأنشد فيه أيضا[5]:

مَشائيمُ لَيسوا مُصلِحينَ عَشيرةً ولا ناعبا إلّا بِبينٍ غُرابُها[6]

---

(١) ينظر: غريب الحديث له (٤/ ٤٥٧).

(٢) البيت لجويرية بن زيد، وهو في: الخصائص (١/ ٣٣١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٤٠)، وشرح أبيات المغني (٦/ ١٨٣).

(٣) في الأصل (و) بإسقاط الهمزة.

(٤) في الأصل (قوله)، و لا يستقيم الكلام به، ولعل ما أثبته هو الصحيح. وتنظر الأبيات في: ديوان أعشى قيس (١١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٥).

(٥) التكملة (٤٩١).

(٦) البيت للأخوص الرياحي، ونسب لأبي خولة الرياحي، كما نسب للأحوص الرياحي، ولم أجده في شعره، ونسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في: الخصائص (٢/ ٣٥٤)، والمصباح (١٧٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٩)، وضرائر الشعر (٢٨٠).

هذا البيت نُسب في باب " الفاء " من كتاب سيبويه[1] إلى الفرزدق، وفي باب "اسم الفاعل" [2] منه إلى الأَخوص، والصحيح أنّه للأَخوص: زيد بن عمرو بن قيس ابن عتّاب الرياحيّ، من بني يربوع [3]، ونسبه أبو عثمان[4] لأبي خولة الرياحيّ، ولعلّها كنية الأخوص[5]، ونسبه الصِّقِلي إلى الأَحوص بن محمد الأنصاريّ، وذلك غلط.

أتى به مُصحِّحا لما ذكره من أنهم قالوا في جمع (مَشؤُوم) : (مَشائيم)، وإنّما كان الوجه في (مَفعول) أن يَسلم ولا يُكسّر؛ لأنّه من قبيل الصفة من حيث كان على أزيد من ثلاثة أحرف، وقد بَعُد عن الأسماء التي باب التكسير أن يكون فيها، ألا ترى أنّ سيبويه[6] قد قال في الأبنية : "إنّ (مَفعولا) لم يجئ اسما". ووجه تكسيره تشبيهه بما كان من الأسماء على خمسة أحرف ورابعه حرف مَدّ ولين، نحو: (بَهلول)، أو بما جُعل منه اسما علما نحو: (حَلكُوم) و (مَقروع) و(مَنظور) و(مَنصور).

لُغَتُه: الشؤم:خلاف اليُمن، يُقال: شُئِمَ عليهم فهو مَشئوم إذا صار شُؤما عليهم. وعشيرة الرجل: بنو أبيه الأَدنون، وقيل[7]: هم القبيلة. ونَعَبَ الغُرابُ: صاح، وقيل: مَدّ عُنُقه، وحرّك رأسه في صياحه، ومنه ناقة نَعُوب ومُنعِب إذا مَدّت عُنُقها في السير، وغُراب البين: قيل: إنّه الأبقع، قال[8]:

وجَرى ببَينِهِمُ الغُرابُ الأَبقعُ

---

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٢٩).

(٢) ينظر : الكتاب (١/ ١٦٥)، وكذا ص (١/ ٣٠٦) في " باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل).

(٣) شاعر إسلامي فارس.تنظر ترجمته في المؤتلف والمختلف (٥٨)،والخزانة (٤/ ١٦٤)،والأعلام (٣/ ٦٠).

(٤) يريد بأبي عثمان الجاحظ. وتنظر نسبته هذه في : الحيوان (٣/ ٤٣١).

(٥) ينظر : المصباح (١٧٩/ أ).

(٦) ينظر : الكتاب (٣/ ٦٤١).

(٧) ينظر : المحكم (عشر)(١/ ٢٥٠).

(٨) عجز بيت لعنترة، صدره *ظَعَن الذين فِراقَهُم أَتوَقَّعُ *وهو في : ديوانه (٢٦٢)، والحيوان (٣/ ٤٤٢).

وقال أبو الغوث[1]:" غراب البين هو الأحمر المُنقار والرِّجلَين، فأمّا الأسود فهو الحاتم ؛ لأنّه يَحتِم بالفراق "، وقال الجاحظ[2]: "كلّ غراب يقال له: غُراب البين ؛ لوقوعه على منازلهم بعد بَينهم "، وغراب البين -أيضا- : غراب صغير معروف.

مَعْناه: يقول[3] : لا يَهتدون لإصلاح عشيرتهم؛ لشؤمهم على قومهم، فغرابُهم لا يَنعَب إلّا بِبَين، وهذا على طريق المَثَل كما / يُقال: فلان مَشئوم الطائر، ولم يُرِد أنّهم مَشائيم على أعدائهم؛ لأنّه لو حُمِل على ذلك لكان مدحا،قال: كعب بن الأجذم[4]:

١٦٢/ب

بنو رافعٍ قومٌ مَشائيمُ للعِدى   مَيامينُ للمولى و للمتحَرِّمِ

عَرَبِيَّتُه: يجوز في (ناعب) النصب والجرّ والرفع، فالنصب على أن يكون معطوفا على لفظ (مُصلِحين)، والجرّ على تَوهُّم (الباء) فيه لمّا كانت كثيرا ما تُزاد في خبر (ليس)، وعلى إجازة الوجهينِ جُلب في الكتاب[5]، ومثله قول الآخر أنشده الفرّاء[6] عن أبي القمقام[7]:

أَجِدّكَ لَستَ الدهرَ رائيَ رامةٍ   ولا عاقلٍ إلّا وأنتَ حَبيبُ
ولا مُصعِدٍ في المُصعِدينَ لِمَنعِجٍ   ولا هابطٍ ما عِشتَ هَضبَ شَطيبِ

---

(١) أعرابي نقل عنه الجوهري في الصحاح بيا في ذلك قوله هذا : ينظر : (بين) (٥/ ٢٠٨٤).

(٢) الحيوان (٣/ ٤٣١) بتصرف.

(٣) في الأصل (يقولون) تحريف.

(٤) في الأصل (الأخرم) ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، وهو من بني كنانة ، قال عنه المرزباني في : معجم الشعراء (٢٠٨) :" جاهلي " ، ولم أجد له ترجمة أخرى .و ينظر قوله هذا: في المصباح (١٧٨/ ب)، و شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (١/ ٢٥).

(٥) ينظر : الكتاب (١/ ١٦٥) ، و(٣/ ٢٩) النصب في الموضع الأوّل ، والجر في الموضع الثاني.

(٦) ينظر : معاني القرآن له (٢/ ٣٤٨).

(٧) أعرابي من بني فقعس، روى عنه الكسائي. ينظر : الفهرست (٧٤)، والبيتان لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في : الإنصاف (١/ ١٩١، ٣٩٥)، وضرائر الشعر (٢٨٠).ويروى (جنيب) بدل (حبيب) .

فخفض (مُصعدا) على توهّم الباء في الخبر، وكذلك (هابط) في إحدى الروايتينِ؛ لأنّ الكسائيّ[1] أنشده بالنصب والخفض. وأمّا الرفع فعلى القطع، وبالرفع رواه الجاحظ[2].

وقبل البيت[3]:

فليس بِيَربُوعٍ إلى العَقلِ فاقةٌ	ولا دَنَسٌ تَسودُّ منهُ ثيابُها
فكيف بنوكى مالكٍ إن كَفَرتُمُ	لهم هذه أم كيف بعدُ خِطابُها؟

٣٠٦- وأنشد فيه أيضا[4]:

قُبِحتُمُ يا ظِربا مُجَحَّرَه	أو الوِبارَ يَبتَدِرنَ الجَحَرَه[5]

أتى بهذا البيت شاهدا على ما ذكر من أنّهم حذفوا الألف والنون من (ظِربان) في الجمع، فقالوا: (ظَرِب)، وكأنّ الذي سوّغ ذلك شِبه الألف والنون بالألف الممدودة، فكما عُومِلَت الألف الممدودة معاملة تاء التأنيث، نحو: (قاصِعاء) و(قَواصع)، كذلك عُوملت الألف والنون مُعاملتها فأُثبتتا في المفرد، وأُسقطتا من الجمع على حدّ قولهم: (تَمرة) و(تَمر)، و(شَعيرة) و(شَعير).

فإن قلت: فلعلّ حذف الألف والنون ترخيم في غير النداء ضرورة.

فالجواب: أنّ قوله (مُحَجَّرَه[6]) يدلّ على أنّ الحذف لِما ذكرناه من التشبيه، لا للترخيم، ألا ترى أنّه أنّث على حدّ قوله تعالى: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[7].

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر (٢٨٠).

(٢) ينظر: الحيوان (٣/ ٤٣١).

(٣) ينظر: البيان والتبيين (١/ ٣٤٢)، والحيوان (٣/ ٤٣١)، والمصباح (١٧٩/ أ).

(٤) التكملة (٤٩٣).

(٥) البيتانِ نسبا في: شرح شواهد الإيضاح (٥٩١) للحصين الربعي، وهما بلا نسبة في: إيضاح الشعر (١٣٨)، والخصائص (٣/ ٢٠٨)، والمصباح (١٧٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٦). ويروى (يا ظرباء) ولا شاهد فيه، كما سيأتي.

(٦) هكذا ثبت في الأصل بتقديم الحاء على الجيم، وثبت أيضا في الموضع الآتي - وإن كان قد أثبت تقديم الجيم على الحاء في الشاهد - وهي رواية أخرى بيّنها المؤلف بعد في (لغته).

(٧) الآية (٧) من سورة الحاقة.

فإن قيل : لعلّه رخّم في غير نداء، وقد حذفت منه ألف التأنيث الممدودة، فإنّ العرب تقول : (ظرباء) في معنى (ظربان)، وأنّث (مُحَجِّره) لتأنيث موصوفها.

فالجواب : كونها كناية عن جمع، واقترانها بـ(الوِبار) يَدلّانِ على أنّ المراد الجمع.

فإن قيل : فلعلّه : (ظرباء) في الأصل، وحذفت الألف الممدودة لمّا أُريد الجمع؛ تشبيها بتاء التأنيث ، / إذ هي أقرب إلى التاء من الألف والنون إليها. ١٦٣/أ

فالجواب : أنّ الجمع بحذف الألف والنون قد ثبت في قولهم: (إنسان) للمفرد و(إنس) للجميع، ولم يَثبت بحذف الألف الممدودة، فكان الحمل على ما ثَبَتَ له نظير أولى.

وأيضا فإنّ (الظِّربان) أشهر و أكثر استعمالا من (الظرباء).

وممّا أُجريت فيه الألف والنون - أيضا - مُجرى تاء التأنيث قولهم في النسب إلى خُراسان: (خُراسيّ) فحذفوهما لياءي الإضافة، كما تُحذف التاء لهما.

و قولهم : -أيضا- في جمع (ضَبعان) : (ضِبعان) على لفظ المفرد، ألا ترى أنّهم شبّهوا الألف والنون بتاء التأنيث فكسّروا الاسم على حذفهما، كما كسّروا:(نِعمَة) على حذف التاء، فقالوا: (أَنعُم).

ووقع في أكثر نسخ "الإيضاح" (ظرباء) بالمدّ، وذلك تصحيف، والثابت في العتاق من نسخ هذا الكتاب ما قدّمناه، وهو الموافق لِمّا تقدّم من كلامه، ولِما نصّ في "تذكرته"[1].

لُغَتُه: قَبَحَه الله -بالتخفيف- : نحّاه عن كلّ خير، فهو من المقبوحين، قال الأصمعيّ [2]: "ولا يُشدّد؛ لأنّه ليس يُراد به القبح ضدّ الحُسن، ولو أراد به ذلك لشدّد، كما قال الحطيئة[3]:

---

(١) قال ابن يسعون في المصباح (١٧٩/ أ) نقلا عن أبي علي في التذكرة "وأمّا (ظربا) في جمع (ظربان) فإنّه أجراه مجرى تاء التأنيث، فحذف الألف والنون كما حذفها".

(٢) ينظر : المصباح (١٨٩/ ب).

(٣) عجز بيت له، صدره *أرى لي وجها شوّه الله خلقه *وهو في : ديوانه (٣٣٣)، والمحكم (قبح) (٣/ ١٦)، والمصباح (١٧٩/ ب).

فقُبِّح من وجهٍ وقُبِّحَ حامِلُه "

وحكى ابن دريد[1]: قبَّحه الله وقَبَحَه، قال أبو موسى[2]: " والذي أذكر في البيت(قُبِّحتُمُ) بالتشديد ".

وقد تَقدَّم تفسير (الظِّربان) في قول الكِلابيّ[3]:

إلّا لِظربى تَفاسَت بينَ أحجارِ

و(المُجَحِّرَه) : التي دخلت في أجحارها، وروي[4] -أيضا- (مُحَجَّرَه) -بتقديم الحاء وفتح الجيم- أي : حُجِر عليها الخروج، ومُنِعت منه، والذي ثبت عند أبي الفتح بن جنّي[5] (مُجَخِّره) -بفتح الجيم، وبالخاء المعجمة مكسورة مشدّدة-، وهي: الشديدة النتن، يقال[6]: امرأة بَخراء دَفْراء جَخْراء، فالبَخر في الفمّ، والدفر في الإبط، والجَخْر في السَّفلة[7]، وزعم ابن القزّاز[8] أنّه روي - أيضا - أنّه يُقال: (يا ظِرباء مُجَحِّرَه) من قولك:أجحرتُ الصيد إذا أوجبته إلى دخول جحره،ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

و(الوَبر): دويبة على قَدر السِّنَّور في دوابّ الصحراء، تُشبه الفأر،وقيل[9]: إنّها مثل ابن عُرس، والأنثى وَبرَة، وقيل[10]: "إنّ الوَبَر جمع وَبرَة، وهي: دويبة أصغر من

---

(١) ينظر : الجمهرة (١/ ٢٢٧).

(٢) يريد أبا موسى الجزولي، له وقوله هذا لم أجده في كتابه مقدمة الجزولية، ولعله من كتابه "شرح أبيات الإيضاح"المفقود فيا أعلم .

(٣) عجز بيت للقتال الكلابي، سبق ذكره، و تخريجه ص (١٢٣).

(٤) هي رواية ابن يسعون في : المصباح (١٧٩/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٦).

(٥) المثبت في الخصائص (٣/ ٢٠٨) (مُجخرّه)، ونص المحقق على أنه قد جاء في بعض النسخ (محجرّه) بتقديم الحاء على الجيم.

(٦) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٧).

(٧) ينظر : المقصور والممدود للقالي (٣٧٧).

(٨) زعمه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٩) ينظر : المصباح (١٧٩/ب).

(١٠) الصحاح (وبر) (٢/ ٨١١).

السِّنَّور، طَحلاء اللون، لا ذَنَب لها، تَدجُن في البيوت ". وابتدرَ الشيء : عاجله، والجُحر:كلّ شيء تحتفره الهوام والسباع لأنفسها.

مَعْناه: شبَّههم في جبن الطباع والضعف / عن الدفاع بالظربى والوِبار التي لا مَلجَأ لها عند الخوف إلّا الفرار والانجحار. ١٦٣/ب

عَرَبِيَّتُه : (الوِبار) لا تكون إلّا نصبا؛ لأنّ المنادى الذي عطف عليه منصوب لفظا وموضعا، قال أبو عليّ [1]: "ويجوز على قياس قول مَن أجاز الجرّ في (صفيف) من[2]: * بينِ مُنضجٍ صَفيفَ شِواءٍ * على توهم أنّ (الصَّفيف) قد كان يجوز أن يُجرّ بأن يُكفّ التنوين من (مُنضِجٍ) ويُضاف[3] إليه بأن يُضمّ (الوِبار)، فيعطف على موضع (ظَرِب)؛ لأنّه قد كان يجوز أن يقع فيه مضموما، فيصير فيه بمنزلة : يا زيدُ والحارثُ، فيجوز النصب في (الوِبار) على هذا من وجهين[4]".

وهذا المذهب الذي ألزم أبو عليّ رفع (الوِبار) عليه مذهب بغداديّ[5] ليس بمرضيّ؛ لأنّ المنصوب باسم الفاعل ليس بمخفوض في اللفظ، ولا في التقدير، فالخفض في المعطوف عليه حمل على مُتوهَّم، ليس له ما يدلّ عليه.

وإذا كان المحقّقون من النحويّين لا يُجيزون في مثل قوله: (هذا ضاربُ زيدٍ غدا [و][6] عمرا) أن يكون (عمرا) مَعطوفا على موضع (زيد) مع أنّ الأصل في

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد نقله عنه ابن يسعون في : المصباح (١٧٩/ ب)، وقد نقل قبل عنه نصا من كتابه التذكرة، فلعل هذا الأخير منها.

(٢) بعض بيت لامرئ القيس، تمامه:

وظلّ طُهاةُ اللحم ما بين مُنضجٍ　　　صفيف شواء أو قديرٍ مُعَجَّلِ

وهو في : ديوانه (١/ ٢٧٣)، وإيضاح الشعر (٣٨٢)، والبصريات (١/ ٧٢٥)، والمصباح (١٧٩/ ب).

(٣) في الأصل (ويضافا) تحريف. ومعنى كلامه المثبت أن يضاف (منضج) إلى (صفيف) بعد ترك التنوين.

(٤) المراد بالوجهين أي النصب على اللفظ والموضع في الأول، والنصب على الموضع في الثاني.

(٥) ينظر : الارتشاف (٥/ ٢٢٧٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٣١). وهو مذهب الفراء. ينظر : معاني القرآن له (١/ ٣٤٦).

(٦) مابين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(زيد) النصب لمّا لم يكن لهذا الموضع مجرور، بل حملوا (عمرا) على النصب بإضمار فعل يدلّ عليه اسم الفاعل، فالأحرى ألّا يجوز قولك: (هذا زيدٌ وعمرٍو) بخفض (عمرو) على توهّم الخفض في (زيد)، وإنّما تَمَسُّكهم في إجازة ذلك ببيت امرئ القيس فقد بيّن أبو عليّ في "تذكرته" أنّه لا يجوز أن يُحمل على ما ذهبوا إليه، فقال[1] " : القول فيه -عندي- أنّه على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه، كأنّه قال: من بين مُنضِجٍ أو طابخٍ قديرٍ، ألا ترى أنّ (بين) تقتضي الإضافة إلى اثنينِ متجانسينِ، و(القدير) لا يجانس المنضج، فإذا كان كذلك علمت أنّه مثل[2] ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾، وعلمت -أيضا- أنّه لا حجّة فيه لِمَن أجاز: هذا ضاربٌ زيدا وعمرٍو[3]،إذ (القدير) ليس بمعطوفٍ على (الصَّفيف)، إنّما هو معطوف على الاسم المشترك في (بينَ)، وهذا بَيِّنٌ، وإنّما حذف اسم الفاعل وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأنّ (بين) تقتضيه، وفي الكلام دلالة على حذفه من حيث ذكرنا " انتهى.

وقوله (يَبتَدِرن) في موضع نصب على الحال من (الوِبار)، ولا يجوز أن يكون حالا من (ظَرِب) و (الوِبار)، لأنّ الظرب لا يُتصوّر أن تَبتدر الجِحرة وهي مُجَحَّرة.

باب تحقير ما كان في آخره ألفٌ / ونون زائدتانِ

١٦٤/أ

٣٠٧- أنشد أبو عليّ في الباب[4]:

ولو كُنتُ في نارِ الجَحيمِ لأصبَحَت ... ظَرابيُّ مِن حِمّانَ عنّي تُثيرُها[5]

---

(١) إيضاح الشعر (٣٨٢ – ٣٨٣).

(٢) الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٣) في الأصل (وعمرا) بالنصب، والجر يقتضيه السياق، وهو الثابت في : إيضاح الشعر (٣٨٣).

(٤) التكملة (٥٠٥).

(٥) البيت -كما ذكر المؤلف- نسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في : النوادر في اللغة (٥٣٨)، والمصباح (١٧٩/أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٩٣).

البيت للفرزدق – فيما زعم الجاحظ [1]– أتى به شاهدا على صحّة ما ذكره من أنّهم قالوا في جمع (ظَرِبان) : (ظَرابيّ)؛ ليلزم عن ذلك أن يُقال في التحقير: (ظُريبان)، ألا ترى أنّهم شبّهوا الألف والنون بألف التأنيث الممدودة، فقالوا: (ظَرابيّ)، كما قالوا في جمع (صَحراء) : (صَحاريّ)، قال[2]:

لقد أغدو على أشقَـ ـرَ يَغتالُ الصَّحاريّا

فكمّا أنّك إذا صغّرت (صَحراء) قلت : (صُحيراء)، فلا تَقلب الألف ياء، كذلك -أيضا- تقول في تصغير (ظَرِبان): (ظُريبان)، ولا تَقلب الألف ياء. وحكى الفرّاء[3] والأخفش في جمع (ظَرِبان) (ظَرابين)،وأنشد الهَجريّ لعمّار البولانيّ[4]:

إن هَبَّتِ الريحُ زادوا نارهُم حَطَبا وخَيَّموا حَولَها مِثلَ الظَّرابينِ

قال الأخفش : "وهؤلاء يقولون في التصغير : (ظُريبين)".

فإن قال قائل : ينبغي ألا يُقال في تصغير (ظَرِبان) إلّا (ظُرَيبين) لجمعهم له على (ظَرابين)، وأمّا قولهم : (ظَرابيّ) فلعلّه جمع (ظِرباء)، وإذا أمكن أن يكون جمعه لم يكن فيه دليل على جواز (ظُريبان).

فالجواب : أنّ (ظَرابيّ) إنّما هو جمع (ظَربان) على حدّ قولهم في (إنسان): (أناسيّ)، وليس جمع (ظِرباء)، إذ لو كان جمعه لكان الأحسن فيه التخفيف، وأن

(١) ينظر : الحيوان (١/ ٢٤٩).

(٢) البيت للوليد بن يزيد، وهو في : شعره (٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٨٦)، والممتع في التصريف(١/ ٣٣٠)، والمقرب (٥٢٦).

(٣) قوله هذا لم أجده في مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٠/ أ).

(٤) لم أجد له ترجمة، و إنشاد الهجري هذا لم أجده في كتابه " التعليقات والنوادر " المطبوع، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٠/ أ).

يُقال: (الظَّرابِيْ)، و (الظَّرابيّ) كـ(الصحاريّ)، فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ على أنّه جمع (ظَربان).

لُغتُه: (حِمّان) : أحد حيّ بني سعد، سُمّوا بجدهم حِمّان بن عبد العُزّى بن كعب ابن سعد بن زيد مَناة بن تميم[1]، واشتقّ (حِمّان) من الحِمَّة وهي السواد؛ لأنّه كان أسود، وقيل[2]:" بل سمّي بذلك؛ لأنّه كان يُحمِّم شَفتيه، أي: يُسوِّدهما". وأثارَ النارَ: حَرَّكَها وهَيَّجَها.

مَعْناه : يقول : إنّهم لسوء رأيهم فيّ لو رأوني في النار لسعّروها عليّ، وجعلهم (ظَرابيّ) إشارة إلى أنّهم ذو إفساد بين أهل الوداد؛ لأنّ (الظَّرابيّ) إذا فست بين النَّعَم فرّقتها وشتّتها.

عَرَبيَّتُه: قوله (تُثيرها) جملة في موضع الخبر، و(أصبح) بمعنى (صار)، مثلها في قول الربيع بن ضَبُع الفَزاريّ[3]:

أَصبَحتُ لا أَملِكُ السلاحَ ولا   أَملكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا

ألا ترى أنّه لا يريد: صباحا دون غيره من الأوقات، فكأنّه قال: صارت تُثيرها، ولا يجوز أن تكون / في (الظرابيّ)، و (أصبح) تامة؛ لأنّها لا تكون تامة إلّا إذا أردت[4] الدخول في الصباح، أو الإقامة فيه، نحو قولهم[5]: إذا سَمِعتَ بِسُرى القَينِ فاعلم بأنّه مُصبح، أي: مُقيم في الصباح، وليس المعنى على ذلك.

١٦٤/ب

(١) ينظر : جمهرة الأنساب (٢١٣).

(٢) الاشتقاق (٢٤٦).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٦٢).

(٤) في الأصل (أرادت) تحريف.

(٥) هذا مثل يضرب للرجل يعرف بالكذب حتى يُردّ صدقه. ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٢٦)، ومجمع الأمثال (١/ ٦٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤١٣).

٣٠٨- وأنشد فيه أيضا[1]:

حَتْـفُ الحُبارَيـاتِ والكَـراوينْ[2]

البيت لِدُليم بن زُغيب العبشميّ [3]، أتى به شاهدا على أنّ (كَروانا) جُمِعَ في الشعر (كَراوين)، فيلزم عن ذلك أن تقول في تحقيره: (كُرَيِّين).

وهذا خلاف ما ذهب إليه في "تذكرته"[4]، وذلك أنّه استدلّ هنالك بقولهم: (أَناسيّ) في جمع (إنسان)، ورفضهم (أناسين) على أنّهم جعلوا الألف والنون فيه كالألف والنون في (سكران)، ثمّ قال:" فإذا كانوا قد قالوا ذلك في (إنسان) مع أنّه على وزن الملحق فغير الملحق[5] أجدر ألا يجوز أن تثبت الياء والنون في تكسيره على حدّ (سراحين). وهذا يدلّ على أنّ ما جاء في قوله (حَتْفُ الحُباريات والكَراوين) ليس بجنس، إنّما جاء لإقامة القافية والضرورة، وكان القياس ألّا يُكسّر هذا التكسير، فإذا كان ضرورة فالوجه ألّا تَحفل به، ولا تقول في التحقير إلا : (كُرَيّان)، ولا تقول: (كُرَيّين) من أجل ما جاء في هذا الشعر في (كَراوين) إلّا أن يثبت ذلك في غير هذا الشعر".

لُغَتُه: الحَتْف: الموت، يقال: مات فلانٌ حَتْفَ أنفه، إذا مات بلا ضربٍ، ولا قتل، وقيل[6]: "إذا مات فُجاءة"، وقيل: إنّ أوّل مَن تكلم بذلك النبي ﷺ.

---

(١) التكملة (٥٠٦).

(٢) البيت -كما نسبه المؤلف لدليم بن زغيب العبشمي- نسبه ابن يسعون في : المصباح (١٨٠/ ب)، ونُسب في : شرح شواهد الإيضاح (٥٩٤) لرجل من عبد شمس، وهو بلا نسبه في : المنصف (٣/ ٧٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٩)، والمقرب (٤٨٣).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) ينظر : المصباح (١٨٠/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٩٥).

(٥) يريد أن الألف والنون في (كَرَوان) لغير إلحاق، وقد علل ذلك في " التذكرة " -على ما نقل ابن يسعون في : المصباح (١٨٠/ ب) بقوله " ألا ترى أنه ليس في الأصول شيء على هذا يؤاتي مثال (فَعَلال) ".

(٦) ينظر : المحكم (حتف) (٣/ ٢٠٤).

مَعْناه: يصف صقرا، وجعله حتفا لهما؛ لكثرة ما يوقع ذلك بهما.

عَرَبِيَّتُه: قوله (حَتْفُ الحُباريات) خبر ابتداء مضمر، أي: هو حَتف الحُباريات، وجاز قطع هذه الصفة وإن كانت لنكرة وهي (داهية) من قوله قبل[1]:

فَـزَلَّ عـن داهيـةٍ دُرَخمينْ

لأنّها قد وصفت بـ (دُرَخمين)، وهو في معنى قوله (حتف)؛ لأنّ (الدُّرَخمين) الداهية، و(الحتف) هو الموت، والموت يُسمّى داهية، قال[2]:

وكلُّ أُناسٍ سوف تَدخُلُ بينَهُمْ ... دُويهِيَةٌ تَصفَرُّ منها الأَناملُ

والنكرة يجوز قطع صفتها عنها إذا كانت قد أُتبعت قبل ذلك بصفة في معنى الصفة المقطوعة، نحو قوله[3]:

ويَأوي إلى نِسوَةٍ عُطَّلٍ ... وشُعثا مَراضيعَ مثلِ السَّعالي

فقطع (شُعثا)؛ لأنّه وصف النسوة بالعُطَّل، والشعث في معناه وكائن عنه.

وثبت في نوادر ابن الأعرابيّ قبلهما[4]:

أَحمَرَ قد مُرِّنَ كُلَّ التَّمرينْ

فَذَلَّ للمَسحِ له والتَّليينْ

/ تاحَ [له] أَعرَفَ ضافي العُثنُونْ

١٦٥/أ

ثمّ البيتانِ، وبعدهما[5]:

فَظَلَّ أفواهُ العُروقِ يَهمِينْ

(١) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٥٩٤)، وروي في المنصف (٣/ ٧٢) *داهيةً صِلَّ صَفا دُرَخمين*

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، وهو في: ديوانه (٢٥٦)، وقد سبق تخريجه (٢٥٩).

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو في: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٠٧) برواية (له نسوةٌ عاطلاتُ الصدور عوجٌ)، والكتاب (٢/ ٦٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢٠٨)، والمقرب (٣٠١).

(٤) ينظر: المصباح (١٨٠/ ب). وما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) ينظر: المصباح (١٨٠/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٩٤).

كأنّ جَزّارا هُذامَ السِّكِّينْ

جَزَّ له بِمِنسَرٍ أَفانينْ

وأنشد أبو الفتح في "المنصف"[1] قبل البيت الشاهد :

داهيةً صِلَّ صَفا دُرَخْمِينْ

وأنشدَ (على) بدل (حَتف).

باب تحقير ما تجتمع فيه زيادتانِ من بنات الثلاثة فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى[2]

٣٠٩- أنشد أبو عليّ في الباب[3]:

والبَكَـراتِ الفُـسَّجَ العَطامِـسا[4]

هذا البيت لغيلان بن حُريث الربعيّ الراجز، ونسبه بعضهم لذي الرُّمّة، وأرى أنّ الذي غلّطه في ذلك أنّه نُسِب في "الكتاب" لغيلان فَوَهِمَ لاشتراك الاسم، أتى به مُبيّنا أنّ حذف الياء من (العطاميس) منه ضرورة، وذلك أنّه جمع (عَيطَموسا) بعد أن حذف الياء منه، فبقي (عَطَمُوس) كـ(قَرَبُوس)[5] فكان حقّه أن يقول: (العَطاميس)، كما أنّه لو حقرّه لقال: (عُطَيميس)؛ لأنّ التحقير والتكسير على زِنة (مَفاعيل) حكمهما واحد.

---

(١) ينظر : ص (٣/ ٧٢).

(٢) في الأصل (الأخر) تحريف.

(٣) التكملة (٥٠٨).

(٤) البيت -كما ذكر المؤلف- لغيلان بن حريث الربعي، وينسب لذي الرمة، ولم أجده في ديوانه، وهو في : الكتاب(٣/ ٤٤٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧١)، والمصباح (١٨٠/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٦٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٩٦)، وضرائر الشعر (١٣٠).

(٥) القربوس: السرج. ينظر : أبنية كتاب سيبويه (٢٦٢).

وفي هذه المسألة - أعني حذف الياء من (مَفاعيل) - خلاف بين البصريّين والكوفيّين، فذهب أهل البصرة إلى أنّ ذلك لا يجيء في غير ضرورة، أو شذوذ من الكلام، لا يقاس عليه إلّا أن يكون جمعا لاسم في آخره ياء مشدّدة، أو يكون قد عُوِّضت في آخره ياء مشدّدة لم تكن في مفرده.

فإن كان جمعا لاسم في آخره ياء مشدّدة، نحو: (أُثفيّة) و(أُمنيّة) و(أُضحيّة) و(أُغنيّة) وأمثالها فإنّه يجوز لك - إذ ذاك - الإثبات والحذف، فإن أثبتّ قلت: (أَمانيّ) و(أَضاحيّ) و(أَغانيّ) و(أَثافيّ) و(كَراسيّ) بالتشديد، وإن حذفت قلت: (أَمانٍ) و(أَغانٍ) و(أَضاحٍ) و(أَثافٍ) و(كَراسيْ) بالتخفيف، قال[1]:

نحنُ الكَراسيْ لا تُعَدُّ هوازنٌ أمثالَنا في النائباتِ ولا أَشَدْ

وزعم أبو الحسن الأخفش[2] أنّه لم يَسمع في (أَثافٍ) إلّا التخفيف؛ لكثرة استعمالهم له في الكلام، قال[3]:

يا دارَ هندٍ عَفَت إلّا أَثافيها بينَ الطَّوِيِّ فَصاراتٍ فَواديها

وقال زهير[4]:

أثافي سَلْفا في مُعَرّس مِرجلٍ ونُؤيا كَجِذم الحَوضِ لم يَتَثَلَّمِ

وقال آخر[5]:

حتّى يَحُون الدهرُ ثالثةَ الأثافي

وأنشد أبو عليّ[6]:

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله.

(٢) ينظر: معاني القرآن له (١/ ١١٧)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٩).

(٣) البيت للحطيئة، وهو في: ديوانه (٢٨٠)، ونسب لبعض السعديين، وهو في: الكتاب (٣/ ٣٠٦)، والمنصف (٢/ ١٨٥) و(٣/ ٨٢).

(٤) ديوانه (١٨)، وينظر: المنصف (٣/ ٨٢)، والمحتسب (١/ ٩٤)، والزاهر (٢٤).

(٥) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: المنصف (٣/ ٨٢).

(٦) البيت لأبي الغول الطهوي، وهو في: النوادر في اللغة (٤٣٢)، والخصائص (١/ ٣٣٧)، والمنصف (٢/ ١٨٥). وإنشاد أبي علي هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

/ كأنّ –وقد أتى حَولٌ جديدٌ– أثافيها حَماماتٌ مُثولُ ١٦٥/ب

قال سيبويه في "الأبنية" من كتابه [١]:" قال بعض العرب (بَخاتى) كما قالوا: (مَهارى)، حذفوا كما حذفوا (أثافيّ)، ثمّ أبدلوا كما أبدلوا (صحارى)".

وإن كان قد عُوِّض في آخره ياء مشدّدة، ولم تكن في مفرده، فإمّا أن يكون جمعا لـ(فَعلاء) أو جمعا لغيرها، فإن كان جمعا لـ (فَعلاء) فإنّ الأحسن فيه حذف الياء تخفيفا نحو: (صَحاري)، ويجوز التثقيل في الكلام حكى ذلك أبو الحسن [٢]، ومن ذلك قوله [٣]:

لقد أَغدو على أَشقَـ ـرَ يَغتالُ الصَّحاريّا

وإن كان جمعا لغير (فَعلاء)، نحو: (عَلابيّ) في جمع (عِلباء) و (أَهاجيّ) في جمع (أُهجُوَّة) – وهي ما يُتهاجى به – ثُقِّلت، قال أبو الحسن في "الكبير": ولا يُستنكر أن يخفّف مثل هذا؛ لاجتماع الياءين مع الكسر إذا قيس ذلك، فإنّ عامة العرب يقولون: (مَعاطٍ) في جمع (مِعطاء) فيخفّفون".

وذهب أهل الكوفة إلى أنّ حذف الياء من (مَفاعيل) سائغ على الإطلاق في الكلام والشعر، واستدلّوا على ذلك بهذا البيت، وبقول الآخر أيضا [٤]:

وأنتُمْ على رأسِ الطَّوِيِّ مَلاطِمٌ وأنتُمْ لدى لَحمِ الجُزورِ لِئامُ

وبقول أبي طالب [٥]:

ترى الوَدْعَ فيها والرُّخامَ وزينةً بِأعناقِها مَعقُودَةً كالعثاكِلِ

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٥٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن له (١/ ١١٨).

(٣) البيت للوليد بن يزيد، وقد سبق تخريجه ص (٥٧٩).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: ضرائر الشعر (١٣٠).

(٥) ديوانه (٥٨)، وينظر: السيرة النبوية (٢/ ١٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧١).

يريد: العثاكيل، وبقول عبيد الله بن الحُرّ [1]:

وبُدِّلتُ بعدَ الزعفرانِ ورَدعِهِ صَدا الدِّرعِ من مُستَحكِماتِ المَسامرِ

يريد: المسامير، وبقول الآخر [2]:

وغيرُ سُفعٍ مُثَّلٍ يَحامم

يريد: (يَحاميم) جمع (يَحموم)، وهو الأسود، ويريد: (مَلاطيم) [3] جمع (مَلطوم)، فحذف الياء، وبقول العرب في جمع (يَنبوع): (ينابع)، حكى ذلك الفرّاء [4].

وجميع ما جاء من ذلك عند البصريّين إمّا ضرورة، وإمّا شاذّ؛ لأنّه لم يكثر في الكلام كثرة توجب القياس عليه، ويدلّ على صحّة مذهب البصريّين قوله [5]:

وكَحَّلَ العَينينِ بالعَواورِ

فلم يهمز، وإن كانت ألف الجمع قد اكتنفتها واوانِ الثانية تلي الطرف؛ لأنّ الياء المحذوفة مقدّرة مرادة، فحُكِمَ للواو الثانية من أجل ذلك بحُكم ما بعُدَ من الطرف نحو: (طواويس)، فلم يهمز، وقول أُمّ البهلول [6]:

رِخوِ العِقاصِ فاحمٍ تَباكُرُه

بعنبرٍ مَصونةٍ قَوارِرُه

---

(١) هو عبد الله –وقيل عبيد الله– بن الحر بن عمرو الجعفي، شاعر شجاع، توفي سنة ٦٨هـ. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين (٢/ ٢٨٦)، والخزانة (٢/ ١٥٥)، والأعلام (٤/ ١٩٢)، و قوله هذا لم أجده في شعره المجموع، وهو في: المحتسب (١/ ٩٥، ٣٠٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧١).

(٢) البيت لغيلان بن عقبة، ونسب في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨٦) لصقر بن حكيم، وهو في: الكتاب (٤/ ٤٣٩)، والمحتسب (١/ ٩٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٨) و(٢/ ٧٧١)، وضرائر الشعر (١٣١).

(٣) أي في البيت الذي قبل بيت أبي طالب، وكان ينبغي أن يذكره هناك كما فعل بعد في كل بيت مماثل.

(٤) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) البيت لجندل بن المثنى الطهوي، ونسب للعجاج، وليس في ديوانه، وهو في: الكتاب (٤/ ٣٧٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧١)، والممتع في التصريف (١/ ٣٣٩)، وضرائر الشعر (١٣١).

(٦) هي قريبة الأسدية، لها كتاب النوادر والمصادر. ينظر: الفهرست (٧٥)، وينظر قولها هذا في: ضرائر الشعر (١٣٠).

١٦٦

فلم يدغم المثلين؛ لفصل الياء / المحذوفة بينهما من حيث كانت مقدّرة مرادة، فأمّا قول الفرّاء[1] في جمع (مِدرار): (مَدارّ) بالإدغام، فلا يُلتفت إليه؛ لأنّه إنّما قال ذلك بالقياس، والذي ورد به السماع إنّما هو الفَكّ.

لُغَتُه: البَكْر: الفتيّ من الإبل، والأنثى بَكْرة، وبَكْر - أيضا - بلا هاء، وقد اختُلِف[2] في تعيين سِنّه، فقيل: هو الثنيّ، وقيل:هو ابن المخاض إلى أن يُثني،وقيل: ابن اللَّبُون والحِقّ والجَذَع،وقيل: هو ما لم يبزُل، وقيل:ولد الناقة ولم يُحَدّ ولا وُقِّت، وقيل: البَكْر بمنزلة الفتى، والبكرة بمنزلة الفتاة. والفاسج من الإبل: الطويلة السريعة، وقيل: الكريمة، وقيل: اللاقح، وقيل: اللاقح مع سمن، وقيل: الحائل السمينة، وقيل: الحائل الذي ضربها الفحل وقت الضراب، قال جُليح بن الشديد[3]:

تَخدي بنا كُلُّ خَنوفٍ فاسجِ
مَلعونةٍ بِعَقْرى وخادجِ

قوله: (مَلعونة) دعاء عليها أن تكون عاقرا[4] أو خادجا، وهي التي تُلقي ولدها لغير تمام. والعيطموس: الناقة الفتيّة الطويلة العظيمة الحسناء.

مَعْناه: يقول: إنهم لمّا عزموا على ارتحالهم قرنوا هذه البكرات في جملة أموالهم.

عَرَبِيَّتُه: قوله (والبَكَرات) معطوف على (الروائس) من قوله قبلُ[5]:

قد قَرَّبَت ساداتها الرَّوائسا

باب تحقير الجمع

---

(١) قوله هذه لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ينظر هذا الاختلاف في: المحكم (بكر) (٧/ ١٩).

(٣) جاء في الغريب المصنف (١/ ٣٥٦): " جليح بن شديد الثعلبي " ،ولم أجد له ترجمة أخرى. وقوله هذا في: تهذيب اللغة (١٠/ ٣١٥)، والتكملة والذيل والصلة (١/ ٤٧٩)، والمصباح(١٨١/ أ).

(٤) في الأصل (خادجا)، والمثبت مستفاد من البيت، ومن المصباح (١٨١/ أ).

(٥) ينظر: المصباح (١٨١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٠)، وشرح شواهد الإيضاح(٥٩٦).

٣١٠- أنشد أبو عليّ في الباب[١]:

دَعاني مِن نَجدٍ فإنّ سِنينَهُ ... لَعِبنَ بنا شَيبا وشَيبّنَنا مُردا[٢]

البيت للصِّمَّة بن عبد الله القُشَيريّ، شاعر إسلاميّ بدويّ مُقِلّ، من شعراء الدولة الأُمويّة[٣]، أتى به مُبيِّنا الفرق بين تحقير (سنين) إذا أُعربت بالحركات وبين تحقيرها إذا أعربت كإعراب جمع السلامة مَن المذكّر،لا يجوز[٤] في تحقيرها إلّا (سُنَيّات) فيردّها إلى الواحد على قياس تصغير الجموع ويجمع بالألف والتاء، ولا يَجمع بالواو والنون لردّ المحذوف.

ومَن جعل المحذوف منها الهاء قال: (سُنيهات). ولم يُرِد أبو عليّ بقوله[٥]: "(سُنيّات) لا غير" إنكار (سُنيهات)، إنّما أراد أنّه يلزم ردّ المحذوف، ولا يكون مُخيّرا بين الردّ والترك بخلاف مَن يجعل إعرابها بالحركات فإنّه يقول: (سُنَيِّن) على قياس قول سيبويه[٦]، فلا يردّ المحذوف، كما يقول في تصغير (يَضع) على مذهبه: (يُضَيْع)، ولا يُنكر في (سنين) اجتماع ثلاث ياءات[٧]على هذا / الحدّ؛ لأنّهم قد قالوا في تحقير (صَغير): (صُغَيّر) فزادوا (ياء) لم تكن في المُكَبَّر، فإذا أُجتُلبت الياء في هذا النحو فردّ الأصل أجدر.

١٦٦/ب

(١) التكملة (٥١٣).

(٢) البيت -كما ذكر المؤلف- للصمة، وهو في: ديوانه (٦٠)، وقد سبق تخريجه ص (٧٩). وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١٨١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧١)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٩٧).

(٣) تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف (١٨٦)، والخزانة (٣/ ٦٢) و(٨/ ٦٥)، والأعلام (٣/ ٢٠٩).

(٤) أي في حال إعرابها كإعراب جمع المذكر السالم.

(٥) التكملة (٥١٣).

(٦) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٩٥).

(٧) اجتماع ثلاث ياءات لا يكون على قياس قول سيبويه، وإنما يكون على قياس قول مَن يرد اللام فيقول (سنيِّين) وهو قول يونس، وسيأتي، وهذا يُظهر سهو الناسخ في إسقاط كلام للمؤلف تقديره - قبل قوله (ولا ينكر في سنين اجتماع ثلاث ياءات) " ويقول (سنيِّين) على قياس قول يونس فيردّ المحذوف "، بدليل قول المؤلف بعد " فإجازة أبي علي على الوجهين بناء على المذهبين المذكورين " يريد بالمذهبين مذهب سيبويه وشيخه يونس.

فإجازة أبي عليّ على الوجهينِ بناء على المذهبينِ المذكورينِ ، وقد نصّ على ذلك في غير هذا الكتاب، فقال[1] :" ومَن قال (سِنين) فإن حقّرته - وهو اسم مذكّر- قلت : (سُنَيِّن) في قول سيبويه ، ووزنه (فُعَيِّن) ، وعلى قياس قول يونس[2] (سُنَيِّين) بردّ اللام ، وإن كان التحقير يستقلّ بغير ردّه ".

فهذا يُبيِّن أنّ مراده فيما ذكرناه أنّه لا فرق بين تحقير (سنين) المعربة بالحركات قبل التسمية بها، أو بعد التسمية.

وما ذهب إليه أبو إسحاق الزجّاج[3] من أنّك قبل التسمية بها تقول في تصغيرها: (سُنَيّات)، فتردّ إلى الواحد على قياس تصغير الجموع باطل عندنا؛ لأنّه - وإن كان جمعا - فقد جرى مَجرى المفردات لمّا أعربت بالحركات، ألا ترى أنّ العرب تقول في النسب إلى (قِنّسرين) و (نَصيبِين): (قِنّسريّ) و (نَصيبيّ)، فنسبوا إليهما، كما يَنسبون إلى المفردات.

وزعم أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسيّ [4] في شرحه أبيات هذا الكتاب أنّ قول أبي عليّ:"فإن حقّرت (السنين) في قول مَن قال: (دعاني من نجدٍ فإنّ سنينَهُ)"، إنّما أراد به إن حقّرتها بعد التسمية بها (سُنَيّات) كما ذهب إليه الزجّاج [5]، وذلك فاسد لما قدّمناه.

---

(1) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، ولعله في التذكرة لأن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٨٧٢)، قال بعد بيان الشاهد في البيت:" وقد بيّن أبو علي قوله هنا في كتابه التذكرة ".

(2) ينظر : المصباح (١٨١/ أ)، و الارتشاف (١/ ٣٨٩).

(3) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : شرح الشافية للرضي (١/ ٢٧١)، والارتشاف (١/ ٣٨٨).

(4) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧١).

(5) في الأصل (الزجاجي) تحريف؛ لأن المؤلف أثبت أبا إسحاق الزجاج قبل.

وأمّا قوله[1]: (فيمَن جعل النون بدلا) فإنّه يعني بذلك مَن جعل (النون) بدلا من الحرف الذي قبلها في جملة الإعراب، بعد أن كان هو الحامل له قبل ذلك، وهذا لا يُتصوّر إلّا إذا قدّر (سنينا) المعربة بالحركات هي المعربة إعراب جمع السلامة من المذكّر لكنّها أعربت بالحركات لكون علامة الجمع قد صارت عوضا من الحرف المحذوف، وتَحَرَّز بذلك ممّا جوّزه أبو الحسن[2] في (سنين) من أن يكون وزنها (فِعلينا)، و الأصل: (سِنيين) فحذفت، أو (فَعيلا) والأصل (سَنيٍّ)، فأبدلت النون من الياء، وكُسِرت (السين) لكسرة ما بعدها، وقد تقدّم الكلام على ذلك مُستوفًى في موضعه من هذا الكتاب[3]، ألا ترى أنّ حمل النون للإعراب في هذينِ الوجهينِ ليس على طريق البدل إذ[4] لم يكن الإعراب فيما قبلها، ثمّ انتقل إليها، وإنّما تَحَرَّز من ذلك لأنّ (سِنينا) إن قدّرتها (فِعلينا) نحو (غِسلين) لم يَجُز في تصغيرها إلّا ردّ المحذوف، فتقول: (سُنَيِّين) فتُصغّرها على لفظها، لأنّ (فِعلينا) لم يطّرد عليه باب في الجموع، فيردّ الأصل؛ لأنّ الزيادتينِ اللاحقتينِ / آخر (سنين) أشبهتا زيادتي الجمع فلم يُحتسبا لذلك من بناء الاسم، فلزم الردّ لها، كذا قال أبو الحسن في تصغير (سنين) على هذا الوجه في "الكبير" له.

١٦٧/أ

وأمّا الزيادتانِ من (سنين) في الوجه المتقدّم فاعتدّ بهما لّما كانتا عوضا من المحذوف، وإن قدرت (سنينا) (فَعيلا) قلت في تصغيرها عند مَن لم يَرَ (فَعيلا) مطردا عليه باب في الجموع: (سُنَيِّن) ليس إلّا؛ لأنّ الكلمة - إذ ذاك - ليس فيها محذوف

---

(١) التكملة (٥١٣).

(٢) ينظر: الأصول (٣/ ٣٢٨)، والخزانة (٧/ ٣٧٦). وقد سبق أن ذكر المؤلف ذلك ص (٧٦).

(٣) ينظر: ص (٧٦).

(٤) في الأصل (إذا) تحريف.

يُردّ،ومَن رأى (فَعيلا) مطّردا في جميع الثلاثيّ غير المزيد، نحو:(كَليب) و (عَبيد) ردّها إلى المفرد، فقال في التصغير : (سُنيّات).

وإن ذهب ذاهب إلى أنّ (سنينا) (فُعُول) كما ذهب إليه ابن يسعون[1] في (مِئِيّ)، والأصل (سُنيّ)، فأبدل من النون (ياء) وكُسِرَتِ السين، كما كُسرت قاف (قِسِيّ) فإنّه يردّها إلى المفرد، فيقول: (سُنيّات) على قياس تكسير الجموع.

فإذن لا يتصوّر الردّ وتركه تفريقا على مذهب سيبويه ويونس إلّا إذا كانت النون بدلا كما ذكر أبو عليّ.

وما ذكره ابن يسعون[2] من أنّ قول أبي عليّ (فيمَن جعل النون بدلا) إنّما أتى به على طريق التأكيد، إذ لا يكون الإعراب في النون إلّا والنون بدل، ليس بشيء لما بيّناه، على أنّ ما ذهب [إليه][3] أبو عليّ من إجازة الردّ وتركه في تحقير (سنين) إذا جعلت النون بدلا تفريقا على مذهب سيبويه ويونس ليس بصحيح - عندي -، بل لا يجوز الردّ؛ لأنّ الياء[4] هي علامة الجمع التي كانت عوضا من المحذوف، فإن رددت المحذوف لَزِم الجمع بين العوض والمعوض منه، وذلك لا يجوز، بل إن جاء شيء منه في كلامهم حُفِظ ولم يُقس عليه.

لُغَتُه: نجد[5]: ما بين جُرَش إلى سواد الكوفة، وقال عمارة[6]: " سمعت الباهليّ[7] يقول[8]: كلّ ما وراء الخندق خندق كسرى الذي خندقه على سواد العراق فهو نجد إلى

---

(١) ينظر : المصباح (٩٤/ أ)، وهو أحد قولين للسيرافي، وقد تقدم ص (٧٧).

(٢) المصباح (١٨٢/أ).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني تقتضيها الصنعة الإعرابية.

(٤) في الأصل (التاء) تحريف.

(٥) ينظر : معجم البلدان (٥/ ٢٦٢).

(٦) يعني عمارة بن عقيل، وقد تقدمت ترجمته ص (٢٣٢).

(٧) تقدمت ترجمته ص (١٤٩).

(٨) ينظر : معجم البلدان (٥/ ٢٦٢).

أن تَميل إلى الحرّة، فإذا ملت إلى المَراة[1] فأنت في الحجاز". والشَّيب: بياض الشَّعَر،ورُبّما سُمِّيَ الشَّعَر نفسه شيبا، يقال: شاب يَشيُب فهو أشيب. والأمرد: الشابّ الذي طرّ شاربه، ولم تَبْد لحيته.

مَعْناه: يقول: دعاني من ذكر نجد فإنّ سنينه تلعّبت بنا، فجلّتنا عن أوطاننا، وشيبننا في أوان شبابنا، ولم يُرد بقوله: (لَعِبنَ بنا / شَيبا) أنهنّ لعبن به في الكِبَر؛ لأنّه قد ذكر أنّ شيبه كان في حال الصغر -وأيضا- فإنّه مُذ فارقها[2] -وهو صغير- لم يَعُد إليها، وسبب ذلك أنّه يهوى بنت عمّ له دُنيا تسمّى رَيّا[3] -وقال الهجريّ[4]: "بل طيّا"- فخطبها فاشتطّ عمُّه في المهر، ولم يسمح أبوه بالبذل، فزُوِّجت من غيره، فأَنِف من ذلك، ولَحِق بطبرستان، وهي مَقَرّ الديلم فأقام بها حتّى مات.

١٦٧/ب

عَرَبِيَّتُه: قوله (فإنّ سنينَه[5]) يعني سنيّ التي أقمتها به، فأضافها إلى نجد للملابسة التي بينهما، ومثله ممّا أضيف للملابسة قول أبي ذؤيب[6]:

وكُنتُ كَعَظمِ العاجِماتِ اكتَنَفنَهُ   بِأَطرافِها حتّى استدَقَّ نُحُولهُا

فأضاف الأطراف إلى (العاجِمات) لأنّهُنّ يَأْكُلنَه.

وقبل البيت[7]:

خَليليَّ إنْ قابَلتُما الهَضْبَ أو بَدا   لَكُم سَنَدُ الوَدكاءِ أَن تَبكيا جَهدا

(١) ذكر ياقوت في معجم البلدان (٥/ ٩١) أن مراة " قرية قرب مأرب" .ولعلها الواقعة حالا بين الرياض والطائف .

(٢) في الأصل (فارقنا) تحريف.

(٣) ينظر : اللآلي (١/ ٤٦١).ودنيا بكسر الدال وضمها . ينظر : الصحاح (دنا) (٦/ ٢٣٤٢) .

(٤) قوله هذا لم أجده في كتابه " التعليقات والنوادر"، المطبوع، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٢/ ب).

(٥) في الأصل (سنينها) بالتأنيث، تحريف.

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ١٧٥).

(٧) ينظر : ديوان الصمة (٥٩-٦٠)، والنوادر والتعليقات (١/ ١٦٤).

سَلا عبدَ الاعلى حيثُ وافى عشيّةً   خَزازي ومَدَّ الطَّرفَ هل آنَسَ النَّجدا
فما عن قِلًى للنَّجدِ أَصبَحتُ ها هُنا   إلى جَبَلِ الأَوشالِ مُستَخبيا بَردا
ولكنّ حاجاتِ الفتى قُذفٌ به   إذا لم يَجِد مِن أن يُطالِبَها بُدّا

ثمّ البيت، **وبعده**(١):

لَحا اللهُ نجدا كيفَ يَترُكُ ذا النَّدى   بَخيلا وحُرَّ القَومِ تَحسِبُهُ عَبدا
على أنّ نجدا قد كسانيَ حُلّةً   إذا ما رآني جاهلٌ ظَنَّني عَبدا
سَوادا وأخلاقا مِن الصوفِ بَعدَما   رآني بنجدٍ ناعما لابسا بُردا
سقى اللهُ نجدا مِن ربيعٍ وصَيِّفٍ   وماذا يُرجيّ مِن ربيعٍ سقى نَجدا؟
بَلى إنّه قد كان للعَينِ قُرَّةً   وللبيضِ والفِتيانِ مَنزلةً حَمدا

باب تحقير الترخيم

٣١١- أنشد أبو عليّ في الباب(٢):

أَبلِغ يَزيدَ بني شَيبانَ مَألُكَةً   أبا ثُبيتٍ أَما تَنفَكُّ تأتَكِلُ(٣)

البيت للأعشى، أتى به على ما ذكر من أنّه يجوز أن تقول في (ثابت):[ثُبيت](٤) إذا صغّرته تصغير الترخيم، [و](٥)هو أن تعمدَ إلى الاسم فتحذف ما فيه من الزوائد التي بنيت الكلمة عليها، وحينئذ تصغّره، فتقول في تصغير (أسود) و(رَقاش)، و(مُقْعنسس)، و(مُحْرَنْجِم): (سُويد) و(قُعيس) و(حُرَيجِم) و (رُقَيشَة).

(١) ينظر: ديوان الصمة (٦٠-٦٢)، والنوادر والتعليقات (١/ ١٦٤)، والمصباح (١٨٢/ أ).

(٢) التكملة (٥١٤).

(٣) البيت - كما ذكر المؤلف - لأعشى قيس، وهو في: ديوانه (٦١)، والشيرازيات (١/ ٨٠)، والخصائص (٢/ ٢٨٨)، والمصباح (١٨٢/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٠).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

وإنّما / ألحقت التاء في تصغير (رَقاش)؛ لأنّك لمّا حَذفت الألف الزائدة منها صار الاسم المؤنّث على ثلاثة أحرف كـ (هند)، فلذلك قلت: (رُقَيشَة) كـ(هُنَيدَة)، ولو صغّرت (حائضا) تصغير ترخيم لقلت: (حُيَيض)، فلم تُلحق التاء لأنّه صفة، وما كان من صفات المؤنّث بغير علامة تأنيث فإنّه يَجري في التصغير مجرى التذكير.

168

وأجاز المازنيّ[1] أن تقول في (حُبلى) إذا صغّرتها تصغير ترخيم: (حُبيل) بحذف الألف؛ لأنّها من الزوائد التي تجعله بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، ولم يُلحق التاء -وإن بقي الاسم بعد الحذف على ثلاثة أحرف-؛ لأنّه لمّا حذفت منه الألف صار من قَبيل صفات المؤنّث التي لا علامة فيها للتأنيث كـ(نَصَف) فلم تَلحق التاء في تصغيرها، كما لم تَلحق في تصغير (نَصَف) وأمثاله[2].

وتقول في تصغير (مُحْرَنجِمة) إذا رُخّمت: (حُرَيجِمة)، فتحذفُ الميم والنون؛ لأنّهما زائدتانِ، ولا تحذفُ التاء وإن كانت زائدة؛ لأنّها ليست من الزوائد التي بنيت الكلمة عليها، ولا مجعولة بمنزلتها، فأمّا قول بشر بن أبي ربيعة الخثعميّ[3]:

أَنَختُ ببابِ القادسيّةِ ناقتي وسعدُ بن أبي وقاصٍ عليّ أميرُ
تَذَكّرَ - هداكَ الله - وقعَ سيوفِنا ببابِ قُديسٍ والمَكَرُّ عسيرُ

-يعني بباب (القادسيّة)، فحذف تاء التأنيث- فضرورة.

فإن بقي الاسم بعد حذف ما فيه من الزوائد على حرفينِ رددت إليه ما نقص منه، فتقول في تصغير (يَضَع) -اسم رجل- إذا صغّرته تصغير الترخيم: (وُضيع)، وفي تصغير (مَسلة): (سُويلة)، فتردّ الهمزة الذاهبة بالتخفيف، وتبدل

(1) ينظر: البصريات (1/ 372).

(2) جاء في الأصل بعد هذا (وتقول في تصغير نصف وأمثاله) تكرار.

(3) صحابي شهد القادسية. تنظر ترجمته وقوله هذا في: الإصابة (1/ 341)، والوافي بالوفيات (10/ 92).

منها واوا لانضمام ما قبلها كـ(جُون)، ولا تُثبت الهمزة بعد الضمّة لأنّك إنّما صغّرت في لغة مَن سهّل.

وإذا لم تستعمل أصول الكلمة عارية من الزوائد لم يحسن تصغيرها إذا صغّرته [تصغير][1] ترخيم نحو: (حوشب) و(تنوفة)، لا يحسن أن تقول في تصغيرها:(حُشَيب) و (تُنَيفة)؛ لأنّ العرب لم تستعمل هاتينِ المادتينِ إلّا وفيهما الواو.

وتصغير الترخيم جائز عندنا في الأسماء كلّها أعلاما كانت أو غير أعلام ، وإن كان مجيء ذلك في الأعلام أكثر خلافا للفرّاء[2] ، فإنّ ذلك لا يجوز عنده إلّا في الأعلام / لأنّه تخفيف، والأعلام قد كثر استعمالها، وكثرة الاستعمال مدعاة إلى التخفيف. ١٦٨/ د

والذي يدلّ على ما ذكرناه من جواز ذلك في غير العلم قولهم للسّراب : ماء[3] غُطيش، حكى ذلك ابن الأعرابيّ[4]، قال أبو عليّ[5]: "هو تصغير (أغطش) تصغير ترخيم، وذلك أنّ شدّة الحرّ تَسمَدِرّ[6] فيها الأبصار،فيكون كالظلمة،وأنشد ابن الأعرابيّ تقوية لذلك[7]:

ظَللنا نَخبطُ الظلماءَ ظُهرا لَديهِ والمَطيُّ لَهُ أَوارُ

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٨٢)، وشرح الشافية للرضي (١/ ٢٨٣)، والمقاصد الشافية (٧/ ٣٩٣).

(٣) في الأصل (هنا)، تحريف، والمثبت من البغداديات (٥٩٢)، وجاء في المحكم (غطش) (٥/ ٢٣٤) (مياه غطيش).

(٤) ينظر : المحكم (غطش) (٥/ ٢٣٤).

(٥) هو فحوى كلامه في البغداديات (٥٩٢) حيث قال بعد أن ذكر أن (عمي) من قولهم: جئته صكّة عُمي يجوز أن يكون ترخيم تصغير، وأن يكون تصغير عمًى... "وممّا يُقارب ذلك تسميتهم للشراب: ماء غطيش، فالغطيش كالظلمة من قوله " وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا " ويكون في (غطيش) التأويلانِ اللذانِ ذكرنا في (عميّ) ". أمّا هذا النص المنقول عنه فلم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد أثبته عنه ابن سيده في المحكم (٥/ ٢٣٤).

(٦) في الأصل (تمد) تحريف، والتصويب من: المحكم (٥/ ٢٣٤).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : البغداديات (٥٩٢)، والمحكم (٥/ ٢٣٤).

وقولهم[1] : عرف حُميقٌ جملَه، وهو تصغير (أحمق)، وليس باسم له، وقولهم : ارجع عُقيل إلى عقلك، أي : ارجع يا عاقل إلى عقلك، رواه البرزيّ[2] عن الأصمعيّ على المعنى الذي ذكرنا، وخالف أبو عبيدة[3] في ذلك فزعم أنّ (عقيل) اسم القبيلة. وكذلك : صَكَّة عُميّ في قول يعقوب[4]، فإنّه زعم أنّ (عُميّا) يراد به في الظهيرة من شدّة الحرّ.

ويدلّ على صحّة ما ذهب إليه من أنّه تصغير (أعمى) ما رواه ثعلب[5] من أنّهم يقولون في معناه : لقيته صَكّة أَعمى، حكى ذلك الفارسيّ في "البصريّات"[6].

ومن ذلك قولهم: (كُميت) للذكّر والأنثى هو تصغير (أَكمَت) و(كمتاء) على حذف الزوائد، ولذلك قيل في جمعه : (كُمْت)،كما يقال: (شُقْر) في جمع (أَشْقَر) و(شَقْراء)، ورُفض المُكَبّر؛ لأنّ (الكُمْتة) لون يقصر عن سواد الأدهم، ويزيد على الأحمر والأشقر فهو قريب منهما، ولم يخلص لأحدهما فأُلزم التصغير لذلك.

فإن قيل : فلعلّ (ثُبيتا) في البيت تصغير (ثَبْت) لا (ثابت) فلا يكون له في ذلك حجّة.

فالجواب : أنّ (يزيد) هذا الذي ذكره هو: يزيد بن مُسهِر الشيبانيّ[7]، ومعلوم أنّه يكنى (أبا ثابت)، ألا ترى أنّ الأعشى[8] يقول له أيضا:

أبا ثابتٍ لا تَعلَقَنكَ رِماحُنا   أبا ثابتٍ فاقعُد وعِرضُكَ سالِمُ

---

(١) مثل يضرب لمن يأنس بالرجل حتى يجترئ عليه.ينظر : جمهرة الأمثال (٢/ ٤٤)، ومجمع الأمثال (٢/ ٣٣٣).

(٢) هكذا في الأصل ، ولعله التوزي تلميذ الأصمعي . وقد سبقت ترجمته : ص (٥٣٨) .

(٣) مخالفة أبي عبيدة هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته .

(٤) ينظر : تهذيب الألفاظ (٢/ ٥٩٥).

(٥) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) لم أجد حكايته هذه في البصريات المطبوعة، ولا في غيرها من مؤلفاته.

(٧) فارس جاهلي، كان من رؤساء يوم ذي قار.تنظر ترجمته في : المحبر (٢٥٣) ورغبة الآمل (٦/ ٢١)، والأعلام (٨/ ١٨٨).

(٨) ديوان أعشى قيس (٧٩)، وينظر : الكتاب (٣/ ٥١٠)، والمصباح (١٨٢/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠١).

لُغَتُه: المَألُكَة: الرسالة. و(تَأتَكِل) أي: تحترق من الغضب وتلتهب عن أبي عبيدة[1]، ويقال: ايتَكَل الشيءُ أكل بعضه بعضا، وقيل: (تَأتَكِل) (تفتَعِل) من أَكَلَ بين الناس إذا مشى بينهم بالفساد، وقال يعقوب[2]: "إنّما هو (تَأتَلِك) فَقَلَبَ"، قال ابن جنّي[3]: "لم يُسمع (تَأتَلِك) من الأَلُوك".

مَعْناه: يقول: إنّما تَترُك هذه الأحقاد التي تحملك على السعي بالفساد. وكأنّه نهاه عن التعرض لعون بني سيّار على بني كهف[4].

١٦٩/أ / عَرَبِيَّتُه: قوله (أبا ثبيت) كنية، والمختار في الكنى عند البصريّين[5] أن يُصغَّر منها الأوّل كما أنّ الوجه المختار عندهم إنّما تثنية الأوّل منها وجمعه، فكان الاختيار على هذا أن يقال في تصغير (أبي ثابت): (أُبيّ ثابت)، ومثل ذلك ممّا صُغِّر منه الثاني على القول غير المختار قوله[6]:

فإن يَقدِر عليكَ أبو قُبيسٍ يُمَطَّ بكَ المَعيشةُ في هوانِ

وزعم الفرّاء[7] أنّ الكُنى إنّما يُصغّر منها الثاني، واستدلّ على ذلك بقول العرب: أبو الحُصين وأُمّ حُبَيِّن، وأُمّ الوُلَيِّد، قال[8]:

أعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّد بعدَما أفنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخلِسِ

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٥).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المحكم (أكل) (٧/ ٦٨).

(٣) المنصف (٢/ ١٠٤) بتصرف.

(٤) جاء في الأصل (بني سيان) بالنون تحريف، والتصويب من: المصباح (١٨٣/أ)، والخزانة (٨/ ٣٩٧).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٧/ ٣٢٢).

(٦) البيت للنابغة الذبياني، وهو في: ديوانه (١٣)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٦٤)، والمُحلى "وجوه النصب" (١٧٢).

(٧) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: شرح الشافية للرضي (١/ ٢٧٣) و المقاصد الشافية (٧/ ٣٢٢)، والارتشاف (١/ ٣٩٩).

(٨) البيت للمرار الفقعسي في: شعره (٢/ ٤٦١)، والكتاب (١/ ١١٦) و(٢/ ١٣٩)، وشرح الشافية للرضي (١/ ٢٧٣)، والمقرب (١٩٤).

وجميع ما استدلّ به لا حجّة له فيه؛ لأنّه لم يكن مضطرا، ثمّ صغَّر، بل الكنية إنّما وقعت بـ(أب)، ولم تَعُد إضافتها إلى الاسم المصغّر.

وبعد البيت[1]:

أَلَستَ مُنتهيا عن نَحتِ أثلَتنا ... ولَستَ ضائرَها ما أطَّتِ الإبلُ ؟

تُغري بنا رَهطَ مَسعودٍ وإخوَتِهِ ... عندَ اللِّقاءِ فتُردي ثمّ تَعتَزِلُ

باب تحقير الأسماء المبهمة

٣١٢- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

قد احتَمَلَت مَيٌّ فهاتِيكَ دارُها ... بها السُّحمُ تَردي والحَمامُ المُطوَّقُ[3]

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على إلحاق كاف المخاطبة في آخر (هاتي)، والأصل (تي)، إلّا أنّه لم يستعمل فيما - ذكر ابن يسعون[4] - إلّا مقترنا بـ (ها) التي للتنبيه أو كاف الخطاب، أو بهما، فلا يقال على هذا: تي فَعَلَت، بل يقال: هاتي فَعَلَت، قال جرير[5]:

هاتي التي جَدَعَت تَيما مَعاطِسُها ... ثمّ اقعُدي بعدها يا تَيمُ أو قُومي

---

(١) ينظر: ديوان أعشى قيس (٦١)، والمصباح (١٨٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٠).

(٢) التكملة (٥١٥).

(٣) البيت -كما ذكر المؤلف- لذي الرمة، وهو في: ديوانه (١/ ٤٥٩)، والمصباح (١٨٣/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٩٦).

(٤) ينظر: المصباح (١٨٣/ أ).

(٥) ديوانه (٣٩٤)، و ينظر: الكامل (٢/ ١٠٢١).

وتيك فعلت، وهاتيك فعلت، فإن أردت البعيد قلت: (تلك فَعَلَت) بحذف الياء، وقد تثبت الياء، فيقال: تِيلك فَعَلَت، أنشد الفرّاء[1]:

بأيّة تِيلِك الدِّمَنِ الخَوالي ... عَجبتِ منازلا لو تَنطُقينا

ولا تدخل (الها) التي للتنبيه مع دخول (اللام)، قال: ج[2]:" لا تدخل (ها) التي للتنبيه على (تِلك)؛ لأنّهم جعلوا (اللام) عوضا منها "، وحكى - أيضا - أنّهم إذا لم يلحقوا حرف التنبيه ولا حرف الخطاب قالوا به،وحكى ذلك المبرّد - أيضا - في "الكامل"[3].

لُغَتُه: (مَيَّة) من أسماء القراد، وبه سُمّيت / المرأة نفيا للعين عنها. والسُّحم: الغربان؛ لسوادها، والواحد (أسحم)، وهو صفة لها لا اسم، قال[4]:

١٦٩/ ب

فيها اثنتانِ وأربعون حَلُوبةً ... سُودا كخافيةِ الغُرابِ الأَسحَمِ

ولذلك جمعه جمع الصفات، فأمّا جمع أبي صخر له جمع الأسماء في قوله[5]:

وإذ لم تَصِح بالصُّرمِ بيني وبينها ... أساحِمُ منها مُستقلٌّ وواقعُ

فضرورة.ورَدى الغُراب : حَجَل. والحمام من الطير: ما كان ذا طوق، وقيل[6]: " البَرِّي الذي لا يألف البيوت "، و(المُطَوّق) : الذي في عنقه طوق.

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٧٣٤)، و شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٥٨٦)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٨٥).

(٢) (ج) رمز للجوهري. ينظر قوله هذا في : الصحاح (تا) (٦/ ٢٥٤٨).

(٣) حكايته هذه لم أجدها في الكامل المطبوع ولا في غيره من مؤلفاته.

(٤) البيت لعنترة بن شداد، وهو في : ديوانه (١٩٣)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٣٠)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٧٩)، والخزانة (٧/ ٣٩٠).

(٥) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٣٤)، والتمام (١٩٠)، والمحكم (سحم)(٣/ ١٥٨).

(٦) المحكم (حمم) (٢/ ٣٨٨).

مَعْناه : يقول : إنّ هذه الدار صارت مألفا للوحش والطير؛ لاحتمال[1] أهلها عنها، والرواية في هذه البيت[2]:(ألا ظَعَنَت مَيٌّ)، وإنّما ثبت قوله (قد احتَمَلَت مَيٌّ) في بيت آخر من حائيّة له ، آخره (والحَمامُ المُوشَّحُ)[3].

عَرَبِيَّتُه : قيل[4]: إنّ ذا الرُّمّة كان يسمّي صاحبته (ميّا) تارة، و(ميّة) أخرى، قال[5]:

دَيارُ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تُساعفُنا ولا يُرى مثلَها عُربٌ ولا عَجَمُ

فـ(ميّ) – على هذا القول – من هذا البيت، ومن قوله (ألا ظَعَنَت مَيٌّ) اسم لها إلّا أنّه صرف كما تُصرف (هند)، ومَن لم يصرف (هندا) لم يصرفه[6]، ومن ذلك قوله[7] :

خَليليّ هل مِن حاجةٍ تَعمَلانِها تُدَنِّيكُما مِن وصلِ مَيَّ احتيالُها ؟

وقيل[8]: بل اسمها (ميّة)، وأمّا (ميّ) في البيتينِ وأشباههما فترخيم في غير نداء ضرورة على لغة مَن نوى، وهذا الوجه هو الصحيح[9]؛ لأنّ الرواة كلهم أنشدوا[10]:

فيا مَيَّ ما يُدريكِ أين مناخُنا ؟ مُعَرَّقةَ الأَلْحي يمانيةً سُجرا

---

(١) " احتمل القوم وتحمّلوا : ذهبوا وارتحلوا " لسان العرب (حمل) ٣/٣٣٥.

(٢) هي رواية الديوان (١/ ٤٥٩).

(٣) ينظر : ديوان ذي الرمة (٢/ ١٢٠٩) بنفس ألفاظ البيت الشاهد عدا (المطوق)، و النص لابن يسعون في : المصباح (١٨٣/ ب).

(٤) هو قول يونس حكاه عنه سيبويه في : الكتاب (٢/ ٢٤٧).

(٥) ديوانه (١/ ٢٣) برواية (عجم ولا عرب). وينظر : الكتاب (١/ ٢٨٠) و(١/ ٢٤٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣١٧)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٢٦).

(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٨).

(٧) ديوان ذي الرمة (١/ ٥٤٩) برواية (تعلمانها).

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٨).

(٩) اختار المؤلف في شرحه الكبير على الجمل (٢/ ١٢٦) الوجه الآخر، وهو عدم الترخيم.

(١٠) ديوانه (٣/ ١٤١٧)، وينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣١٨).

ولو كان اسمها لاستغنى بذلك عن ترخيم (ميّة)، فكان يقول: (فيا ميُّ) بالضمّ، و- أيضا- فإنّ وضع الاسم العلم مُثبتة فيه تاء التأنيث مرّة، ومسقطة منه أخرى بالنظر إلى مُسمًى واحد غير موجود في لغتهم، وإن وُجِد فنادر.

وبعد البيت[1]:

أَرَبَّتْ عليها كلُّ هَوجاءَ رادةٍ ... زَجُولٍ بجولانِ الحَصى حينَ تَسحَقُ

لعمرُكَ إنّي يومَ جَرعاءَ مالكٍ ... لذو عَبرَةٍ كُلٌّ تَفيضُ وتَخنَقُ

وإنسانُ عيني يَحسِرُ الماءَ تارةً ... فيبدو وتاراتٍ يَفيضُ فيَغرَقُ

٣١٣- وأنشد فيه أيضا[2]:

وليسَ لِعيشِنا هذا مَهاهٌ ... وليسَت دارُنا هاتا بِدارِ[3]

البيت لعمران بن حِطّانِ السدوسيّ، أتى به شاهدا على إلحاق (ها) التي للتنبيه / للاسم المؤنّث الذي هو (تا)، وحكى أنّ العرب قد تُلحقه كاف الخطاب، فتقول: (تاك)، وأنّها قد تجمع -أيضا- بين حرف التنبيه وكاف الخطاب، فتقول : هاتاك، وقد يستعمل مُعرّا من حرف التنبيه والخطاب،ومن ذلك قوله[4] - أنشده هشام :

١٧٠/أ

خليليّ لولا ساكنُ الدارِ لم أَقُم ... بتاالدارِ إلّا عابرَ ابنِ سبيلِ

---

(١) ينظر : ديوان ذي الرمة (١/ ٤٥٩-٤٦٠)، والمصباح (١٨٣/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٢).

(٢) التكملة (٥١٥).

(٣) البيت -كما ذكر المؤلف- لعمران بن حطان، وهو في : شعر الخوارج (١٥٣)، والنوادر في اللغة (١٧٢)، والكتاب (٣/ ٤٨٨)، والعضديات (٣١) والمصباح (١٨٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٤)،ويروى (دارنا الدنيا)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : تفسير القرطبي (١/ ٣١١)، والدر المصون (١/ ٢٨٤).

وقال الآخر[1]:

يَتْبَعْنَ بَوّاعا كسرحان الغضى

فهو أبٌ لهذه وابنٌ لتا

فإن أردت البعيد قلت:(تِلكَ) - بفتح الكاف - حكى ذلك أبو بكر بن الأنباريّ[2] عن هشام، فأمّا (تلكِ) - بكسر الكاف - فقد تكون الكاف فيه داخلة على (تا)، وقد تلحق - أيضا - اللام في (تا) إذا أريد البعيد، ولا تُحذف الألف، فيقال: (تالك)، أنشد الفرّاء للقُطاميّ [3]:

تَعَلَّمَ أنّ بعدَ الغَيِّ رُشدا وأنّ لتالِكَ الغُمَرِ انقشاعا

ولا تَدخل (ها) التي للتنبيه إذا دخلت الألف واللام؛ لأنّهم جعلوها عوضا منها.

لُغَتُه: المَهاه: خفض العيش، يقال: مَهِهتُ، أي: لِنْتُ، ومَههَ الإبل: رَفِقَ بها، وسيرٌ مَهَهٌ ومَهاهٌ: [رَفيقٌ][4]، و" المَهاه - أيضا - : الطراوة والحسن عن " ج[5]"، وأنشد البيت.

و(مهاه) –بالهاء– هي رواية ثعلب[6] وأكثر العلماء، قال أبو العبّاس المبرّد[7]: "النحويّون يُثبتون الهاء في الوصل، فيقولون : (مَهاه)، وتقديره : (فَعال)، ومعناه: اللّمع والصفاء"، قال: "و الأصمعيّ يقول : (مَهاة) كـ(حصاة)،وتقديرها في قوله

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائلها.

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث له (٧٣٤).

(٣) ديوانه (٢٦٤) برواية (وأن لهذه)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وينظر : تهذيب اللغة (١٥/ ٢٩)،وشرح الجزولية للأبذي (٢/ ٥٨٦)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٨٥).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : المحكم (مهه)(٤/ ٨١)

(٥) (ج) رمز الجوهري، ينظر قوله هذا في : الصحاح (مهه) (٦/ ٢٢٥٠).

(٦) ينظر : الفصيح (٧٦).

(٧) الكامل (٢/ ١٠٢٢).

(فَعَلَة)". قال أبو عليّ [1]: "والمعنى فيها على هذه الرواية الصفاء والرونق، وأصلها [2] (مَهَوَة)، ولامها (واو)، وهي من مقلوب باب (الماء) في الأصل، قال: " على أنّهم قد استعملوا فعل الماء على نحو هذا القلب، قال الكنديّ [3]:

ثـمّ أمهـاهُ علـى حَجَرِه

أي : حَدَّده وسقاه ماء، أو الأصل (أماهَهُ) فقلب، قال: فوزنه على هذا (أَفلَعَهُ) [4] ومن هذا الأصل، قالوا: مَوَّهتُ عليه، أي: جعلتُ للحديث رونقا، وحكى ج [5] [حَفَرَ] [6] البئرَ حتّى أمهى، لغة في (أماه).

مَعْناه : يقول : إنّ هذه الدار ليس لها نقاء، ولا لنعيمها رونق ولا صفاء، وعلى المعنى الآخر : يقول : إنّها ليست دار قرار، ولا لعيشها خفض لما تشوبه من الأكدار. ويروى [7]: (وليست دارنا الدنيا بدار).

عَرَبِيَّتُه : مَن روى (مَهاة) - بالتاء - احتملت روايته وجهين:

أحدهما: أن يكون / في (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعدها في موضع خبرها. ١٧٠/ ب

والآخر: أن تكون (مَهاة) اسم (ليس)، وجاز التذكير للفصل؛ ولأنّ المؤنّث غير حقيقيّ، و- أيضا - فإن تذكير (ليس) وأخواتها مع أنّ الاسم مؤنّث أسهل من تذكير سواها من الأفعال إذا كان مُسندا إلى مؤنّث، والسبب في ذلك أنّها لم تتصل بأسمائها المؤنّثة اتصال غيرها من الأفعال بما أسندت إليه من المؤنّث، من جهة أنّك لو حذفتها لاستقلّ ما بعدها برأسه، ألا ترى أنّك لو أسقطت

---

(١) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٣/ ب).

(٢) في الأصل (أهلها) تحريف.

(٣) عجز بيت لامرئ القيس، صدره * راشَهُ مِن ريشِ ناهِضةٍ *وهو في : ديوانه (٢/ ٤٤١)، والحلبيات (٣٩)، والعضديات (١٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٤).

(٤) في الأصل (فلعه) بإسقاط الهمزة.

(٥) (ج) رمز للجوهري، ينظر قوله هذا في : الصحاح (مها) (٦/ ٢٤٩٩).

(٦) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : الصحاح (مها) (٦/ ٢٤٩٩).

(٧) هي رواية أبي زيد في نوادره (١٧٢) وثعلب في الفصيح (٧٦)، والأزهري في تهذيب اللغة (٥/ ٢٥١).

(ليس) من قولك: ليست هند قائمة، لبقي كلام مستقلّ، وهو قولك: (هند قائمة)، ولا يسوغ ذلك في مثل : ضَرَبَت هند زيدا، وقد تقدّم تبيين ذلك[1].

فأمّا مَن روى (مَهاه) – بالهاء – فلا ينبغي أن يتكلّف في روايتها تحميل ضمير شأن؛ لأنّ (المَهاه) مذكّر.

وبعد البيت في نوادر أبي زيد[2]:

لنا إلّا لياليَ هَيِّناتٍ وبُلغَتُنا بأيّامٍ قِصارِ
أرانا لا نَمَلُّ العيشَ فيها وأُولِعنا بعيشٍ وانتظارِ

باب أبنية الأفعال الثلاثيّة ومصادرها

٣١٤- أنشد أبو عليّ في الباب[3]:

فَصَدَقتُهُ وكَذَبتُهُ والمَرءُ يَنفَعُهُ كِذابُه[4]

البيت للأعشى ميمون بن قيس، أتى به شاهدا على ما ذَكَرَ من[5] أنّهم قالوا في مصدر (كَذَبَ): الكِذاب، كما قالوا في مصدر ضربَها الفحل: ضِرابا،و(خِياطا) في أحد القولين في بيت المُتَنَخِّل الهذليّ[6]:

كأنّ على صَحاصِحِهِ رِباطا مُنشَّرَةً نُزِعنَ مِنَ الخِياطِ

ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون أراد (خياطة) فحذف، وأن يكون لغة[7].

---

(١) ينظر : ص (٤٦).

(٢) ينظر : ص (١٧٢) وينظر أيضا: المصباح (١٨٣/ ب).

(٣) التكملة (٥١٨).

(٤) البيت – كما ذكر المؤلف – لأعشى قيس، وقد أخل به ديوانه المطبوع،وهو في : الحجة للقراء السبعة (١/ ٣٢٩) و (٤/ ٤٤٢) و(٦/ ٣٦٩)، والمصباح (١٨٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٦).

(٥) في الأصل (لمن).

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٧٥)، والمحكم (خيط) (٥/ ١٥٢) ، أي : أراد خياطة فحذف التاء.

(٧) ينظر : المحكم (خيط) (٥/ ١٥٢).

واعلم أنّ مصادر هذه الأفعال الثلاثيّة لا تَجري على سَنَنٍ واحد، ولا تنضبط بالدخول تحت قانونٍ كلِّيٍّ، وغاية ما تُضبط به ما قاله سيبويه[1] من أنّ الأصل فيها أن تكون على (فَعْل) – بفتح الأوّل وسكون الثاني – نحو (ضَرْب)، و(قَتْل)؛ لأنّ (فَعْلا) أخفّ الأبنية، ولأنّا نقول إذا أردنا المرّة الواحدة: (فَعْلَة)، نحو: ضَرَبَه ضَرْبة، و(فَعْل) هو جمع (فَعْلة)، كما تقول: (تَمْرَة) و(تَمْر)، فيكون الضرب من الضَّربة كالتمر من التمرة، قال[2]: "فإذا قلت: الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادةً ليست من الأصل، ولم تكن في الفعل". يعني أنّ ما ليس فيه زيادة ينبغي أن يكون أصلا.

وقال الفرّاء[3]: "إذا ورد عليك فِعلٌ واقع من (فَعَل يَفعُل) أو (فَعَل يَفعِل)، ولم يُسمع له بمصدر / فإنّ أهل نجد يجعلون مصدره (فُعُولا)، وأهل الحجاز يجعلون مصدره (فَعْلا)". ١٧١/أ

قال الدينوريّ[4]: "قال الفرّاء: فإذا لم تعلم المصدر منها بنيتَ على (الفَعْل) و(الفُعُول)، وسيبويه وسائر أهل البصرة إنّما ذكروا أنّ مصدرهما المقيس (فَعْل)" كما ذكرنا، ولم يعرفوا ما حكاه الفرّاء.

لُغَتُه: الصدق والكذب نقيضانِ، وقد يُطلق كلّ واحد منهما وليس نقيضا للآخر، وقد يُسندانِ إلى غير الإنسان، وهو كثير، ويقال: صَدَقَ يَصدُق صِدْقا، ورجل صِدْقٍ، وامرأة صِدْقٍ وصفا بالمصدر، وكَذَب يَكذِب كِذْبا وكَذِبا وكَذْبا على القياس

---

(١) ينظر: الكتاب (٤/ ٥، ٤٥).

(٢) الكتاب (٤/ ٤٥)

(٣) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: ديوان الأدب (٢/ ١٣٩)، وشرح الشافية للرضي(١/ ١٥٧)،وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٨٦/ أ).

(٤) يريد أبا علي الدينوري.

وكِذابا، ورجل كاذب وكَذّاب و كَذُوب وكَذوبَة وكَذْبان وكَيذُبان ومَكْذَبان وكُذُبْذُبان[1] وكُذُبْذُب -مُخفّف- وكُذُّبْذُب مشدّدة[2]، أنشد أبو زيد الأنصاري[3]:

وإذا أَتاكَ بأنّني قد بِعتُها   بوصالِ غانيةٍ فقُل : كُذُّبْذُبُ

مَعْناه : يصف امرأة أعجبته فتحدّث معها، فكان في حديثه صِدق وكَذِب، فمرّة استمالها بالصدق، ومرّة استمالها بالكذب، وأخبر أنّ الكَذِب قد يُنتفع به في مواضع.

ومَن رواه[4] (فَصَدَقتُه وكَذَبتُه) أعاد الضمير على معنى (غرّاء) الواقع في الأبيات التي قبل بيت الشاهد[5]، ومَن روى[6] (فَصَدَقتُها و كَذَبتُها) فالضمير عائد على معنى الضمير المضاف إليه الخطاب الواقع في الأبيات المذكورة على ما يُتبيّن في عَرَبِيَّتِه. ومَن رواه[7] (فَصَدَقتُهُم وكَذَبتُهُم) فالضمير عائد على السائلين عنها، أو عن امرأة.

عَرَبِيَّتُه : الضمير من قوله (فَصَدَقتُه) عائد على معنى (غرّاء) المتقدّمة الذكر في قوله[8]:

---

(١) في الأصل (كذوب) تكرار لما ذكر قبل، والتصويب من: المحكم (٦/ ٤٩١).

(٢) ينظر : المحتسب (٢/ ٣٤٨).

(٣) البيت لجريبة بن الأشيم ، جاهلي .وهو في : النوادر في اللغة (٢٨٧)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٣٣٠).

(٤) هي رواية الفارسي في الجزء الرابع من الحجة للقراء السبعة ص (٤٤٢)، وابن يسعون في : المصباح (١٨٤/ أ) وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٦).

(٥) يعني في قوله:

غرّاءُ تبهجُ زَولَهُ   والكفُّ زيّنها خِضابُهْ

وهو في : ديوان أعشى قيس (٢٨٧)، وسيأتي ذكره.

(٦) هي رواية الفارسي في : الحجة للقراء السبعة الجزء السادس ص (٣٦٩)، والقيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٨).

(٧) هي رواية النحاس في : إعراب القرآن (٥/ ١٣٣).

(٨) ينظر : ديوان أعشى قيس (٢٨٥-٢٨٧)، والمصباح (١٨٤/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٦).

فـإذا غـزالٌ أَحـورُ الــ ـعَينـينِ يُـعجـبُـني لِعابُه
حَسَـنٌ مُـقـلَّـدُ حَلـيهِ والنَّـحـرُ طَـيِّـبةٌ مَـلابُه
غَـرّاءُ تُـبهِـجُ زولَـهُ والكَـفُّ زَيَّـنَها خِضابُه

ألا ترى أنّ (الغرّاء) هي (الغزال) في المعنى، وكذلك الضمير في (خضابه)، وإنّما جَعَلتُ الضمير عائدا على (الغرّاء)على المعنى في الموضعينِ، ولم أجعله عائدا على (الغزال) المتقدّم الذكر؛ لأنّها أقرب إلى الضمير من (الغزال) ذِكرا، و لأنّه قد انصرف عن لفظ (الغزال) إلى معنى المرأة بدليل قوله (غرّاء) فلو كان الضمير عائدا[1] على (الغزال) كان ذلك / رجوعا إلى اللفظ بعد الانصراف عنه بالحمل على المعنى، وذلك قليلٌ في كلامهم. ١٧١/ب

وروى يعقوب[2] عن أبي عبيدة (وصَدَقتُها وكَذَبتُها)، وينبغي - عندي - أن يكون أعاد الضمير على معنى الضمير المضاف إليه الخطاب؛ لأنّه (الغرّاء) في المعنى، ولا ينبغي أن يُحمل على أنّه راجع إلى (غرّاء)؛ لأنّه قد انصرف عن لفظها إلى معناها بدليل قوله (خضابه)، فذكّر الضمير العائد عليها لمّا كانت (الغزال) في المعنى، فلو كان الضمير من قوله (فصدقتها) عائدا عليها لكان ذلك رجوعا إلى اللّفظ بعد الانصراف عنه، وذلك قليلٌ في كلامهم كما تقدّم.

وفي كتاب "الفرخ"[3] (فَصَدَقتُهُم وكَذَبتُهُم) وكأنّه يعني السائلين عنها أو عن امرأة.

---

(١) في الأصل (عائد) بالرفع.

(٢) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في المصباح : (١٨٤/ أ).

(٣) ينظر : المصباح (١٨٤/ أ).

٣١٥- وأنشد فيه أيضا[١]:

أَخَذوا المَخاضَ مِن الفَصيلِ غُلُبَّةً ظُلما ويُكتَبُ للأميرِ أَفيلا[٢]

البيت للراعي أبي جَندَل عُبيد بن حُصين بن معاوية النُّميريّ[٣]، وسقط من قصيدته في أكثر الروايات، أتى به شاهدا على ما ذكر من أنّهم قالوا في مصدر (غَلَب): (غُلُبَّة)، ومثله قول كُثيِّر[٤]:

فإن تَمطُلينا أمَّ عمرٍ غُلُبَّةً وتَستَنظري دَيني وقد حَلَّ ماليا

لُغَتُه : (المخاض) : الإبل حين يُرسل فيها الفحل في أوّل الزمان، و (المخاض) التي أولادها في بطونها، سُمِّيت بذلك تفاؤلا أنّها تصير لذلك، وواحدتها (خِلْفَة) من غير لفظها، وقد تقع (المخاض) على الواحدة، وقال ثعلب[٥]: " المَخاض: العشار "، يعني التي أتى عليها عشرة أشهر من حملها، ولم يُعبِّر عن (المخاض) بالعشار غيره[٦]، وقيل[٧]: (المخاض) التي مضى لحملها ثمانية أشهر، [و][٨] الأوّل أولى لمكان لفظه في الاشتقاق، وقد تسمّى الحديثات [النِّتاج] النوق العشارا، قال الفرزدق[٩]:

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حَلَبَت عليّ عِشاري

---

(١) التكملة (٥١٩).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - للراعي النميري، وهو في : شعره (١٤٢)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٢٥)، والمصباح (١٨٤/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٧)، وشرح أبيات المغني (٥/ ٣٢٥).

(٣) شاعر إسلامي، لقب الراعي لكثرة وصفه الإبل.تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (١/ ٤٠٤)، واللآلي (١/ ٥٠)، والخزانة (٣/ ١٥٠).

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع، وهو في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٠).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المحكم (مخض) (٥/ ٣٢).

(٦) ينظر : المحكم (مخض) (٥/ ٣٢).

(٧) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٠)

(٨) ما بين القوسين هنا وفي الموضع الآتي زيادة مني يقتضيها السياق.

(٩) ديوانه (٢/ ٤٥١) (دار صادر)، وينظر : الكتاب (٢/ ٧٢- ١٦٢- ١٦٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٣٠)، والمقرب (٣٩٠).

ألا ترى أنّه سمّاها (عشارا) لحدثان نتاجها، وإلّا فالعشار ليس لها لبن، وقد روي[1] (العشار) بدل (الفصيل). و (الفصيل) : ولد الناقة إذا فُصِل عن أمِّه. و(الأفيل) : الفصيل، وقيل : "هو ابن المخاض فما فوقه". والأنثى (أفيلة)، وقد يقع (الأفيل) على المذكّر والمؤنّث، يقال:كرمت هذه الأفيل، والأفيل -أيضا- : صغير النعام عن أبي خيرة[2].

١٧٢/أ

مَعْناه:/ يعني أنّ الساعي ومَن تابعه من أعوانه، وشايعه على عدوانه يأخذون (المخاض) بدل (الفصيل)، ويكتبون أنّ المأخوذ (أفيل)، ومَن روى (أخذ) و (يَكتُب) عنى الساعي وَحده، والرواية الأولى هي الثابتة في "التذكرة" بخطّ أبي تمام القطينيّ[3]، وعلى الرواية الأولى - أيضا - أنشده أبو عبيد البكريّ[4].

عَرَبِيَّتُه: نصب (غُلُبَّة) على المصدر المحمول على المعنى؛ لأنّه إذا أخذ منهم (المخاض) بدل (الفصيل) فقد غلبهم على ذلك، وجعل (ظُلما) بدلا منه على جهة التبيين؛ لأنّ الغَلَبَ يكون على عدل أو[5]جور، فبيّن الراعي أنّ غَلْبَة هؤلاء السُّعاة إنّما كانت عن جَور وظلم، ويجوز أن يكون انتصابه على أنّه مفعول من أجله.

وإن جعلت (غُلُبَّة) مصدرا في موضع الحال من ضمير الآخذين لم يجُز في (ظلم) أن يكون بدلا منه، بل يكون انتصابه على المفعول من أجله، أو على المصدر المحمول على المعنى ؛ لأنّ أخذهم الفصيل بدل المخاض ظلمٌ ، ويجوز في الرواية الثانية أن يكون (غُلُبّة) غير مصدر، بل يكون حالا من ضمير الساعي ؛ لأنّ أبا عبيدة[6] حكى

---

(١) هي رواية القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٩).

(٢) هو " نهشل بن زيد ، أعرابي بدوي من بني عدي ، دخل الحاضرة وألف الحشرات " إنباه الرواة (٤/ ١١٧) . و ينظر قوله هذا في : المصباح (١٨٤/ ب).

(٣) ينظر : المصباح (١٨٤/ ب).

(٤) ينظر : اللآلي (١/ ٢٦٦)، وقد جاء في الأصل (أبو عبيدة) تحريف.

(٥) في الأصل (و) الهمزة مطموسة.

(٦) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٤/ ب).

: رجل غُلُبّة، أي : يَغلِب، وقال ابن دريد[1]: " أي كثير الغلب "، فلا يكون في البيت على هذه الرواية حجّة.

ويقال – أيضا –:غُلُبّ – بغير تاء – قال عمرو بن معدي كرب[2]:

غُلُبٌّ أبو شبلين مِن أُسد زارةٍ غَشومٌ لأُحدان الرجالِ مَجامحُ

وقوله (من الفصيل) أي: بدل الفصيل مثل قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[3]، أي: بدل الآخرة، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[4]، أي: بدلكم.

وينبغي أن تكون (مِن) في جميع ذلك مُتعلّقة بمحذوف؛ لأنّه ليس من معانيها أن تكون بمعنى (بدل)، يكون التقدير: (بدلا من الفصيل)، و (عوضا منكم) و(بدلا مِن الآخرة)، فيكون (من الفصيل) على هذا في موضع نصب على الحال.

ومَن روى (مِن العشار) كانت (مِن) في روايته لتبيين الجنس، أي: أخذوا المخاض التي هي من جنس العشار، أي كائنة من هذا الصنف بدل (الأفيل)، واحتاج إلى هذا التبيين، إذ قد يقال لها: مخاض أوّل ما يرسل فيها الفحل، أو إذا كانت أولادها في بطونها وإن لم تَبلُغ أن تكون عشارا. وقد يقال: إنّما ذلك –وهي عشار– على ما حكيناه عن / ثعلب، فبيّن لذلك أنّ (المخاض) التي أخذوا هي من جنس العشار. ١٧٢/ب

و(أفيل) في رواية مَن روى (ويَكتُب) منصوب بـ(يَكتُب)، كأنّه قال: ويَكتُب للأمير أفولا كأنّه (أفيلا)، وقيل[5]: نصب بإضمار فعل، كما في الرواية الأخرى، تقديره:

---

(١) ينظر : الجمهرة (١/ ٣١٨).

(٢) لم أجده في ديوانه، وهو في : المصباح (١٨٤/ ب).

(٣) الآية (٣٨) من سورة التوبة.

(٤) الآية (٦٠) من سورة الزخرف.

(٥) ينظر : شرح شواهد الإيضاح (٦٠٨).

أخذت أفيلا، والصواب الأوّل؛ لأنّ الإضمار لا ينبغي أن يتكلّف إذا وُجِدَت عنه مندوحة.

وهذا البيت من جملة أبيات يشتكي فيها إلى عبد الملك بن مروان من جَور السُّعاة.

وقبله[1]:

إنّ السُّعاةَ عَصوكَ حينَ أَمرتَهُمْ ... وأتوا دَواهيَ لو عَلِمتَ وُغولا

إنّ الذين أَمرتَهُمْ أن يَعدلوا ... لم يَفعلوا ممّا أَمَرتَ فَتيلا

مِن عاملٍ منِهُم إذا عيَّنتَهُ ... غالَ يُريدُ خيانةَ وغُلولا

وبعده[2]:

أخذوا العَريفَ فقَطَّعوا حَيزُومَهُ ... بالأَصبَحيَّةِ قائماً مَغلُولا

حتّى إذا لم يَترُكوا لعظامِهِ ... لَحماً ولا لفؤادِهِ مَعقُولا

نَسِيَ الأَمانةَ مِن مَخافةِ لُقَّحٍ ... شُمُسٍ تَركنَ بَضيعَهُ مَجزُولا

٣١٦- وأنشد فيه أيضاً[3]:

وكأنّ عافيةَ النُّسُورِ عليهِمُ ... حِجٌّ بِأَسفلِ ذي المَجازِ نُزُولُ[4]

هذا البيت نسبه بعضهم[5] للأخطل، والصحيح أنّه لجرير، أتى به شاهدا على أنّهم قالوا: (حِجّ) - بكسر الحاء - في اسم الحاجّ، ومثله قول الآخر[6]:

---

(١) ينظر: شعر الراعي النميري (١٣٧ - ١٤٢)، والمصباح (١٨٥/ أ).

(٢) ينظر: شعر الراعي النميري (١٣٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨١).

(٣) التكملة (٥٢٠).

(٤) البيت لجرير في: ديوانه (٣٨٢)، ونسب -كما ذكر المؤلف- للأخطل، ولم أجده في شعره، وهو في: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٢٧٩)، والعضديات (١٩٠)، والمصباح (١٨٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨١)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٩).

(٥) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٢).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائلها، وهما في: النوادر في اللغة (٤٥٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٠)، والمصباح (١٨٥/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٢)، الحجة للقراء السبعة (٢/ ٢٧٩)، والعضديات (١٩١).

كأنّما أصواتُها في الوادي

أَصواتُ حِجٍّ من عُمانٍ غادِ

وما ذكر ابن يسعون[1] من أنّ ظاهر كلامه في "الإيضاح" يقتضي أن يكون أراد أنّ اسم الحاجّ (حَجّ) -بفتح الحاء- لأنّه ذكر قبلُ أنّ المصدر (حِجّ)- بكسر الحاء- كـ(ذِكرٍ) ليس كما زعم، بل كلامه -عندي- نصّ على أنّهم قالوا: (حِجّ) -بكسر الحاء- في اسم الحاجّ؛ لأنّه قال[2]: "والحِجّ اسم الحاجّ -أيضا- عن أبي زيد"[3]، فقوله (أيضا) يعطي أنّه عادَ إلى ما تقدّم، ولم يتقدّم إلّا (حِجّ) -المكسور الحاء- الذي ذَكَرَ أنّه مصدر (يَحُجّ). وكذا قال أبو عليّ البغداديّ[4] والهَجريّ[5]، وصاحب "المُوعَب"[6] عن ابن دريد[7]: "(حِجّ) -بالكسر-:اسم الحجّاج، وهي فيما زعم ابن دريد يمانيّة نجديّة.

فأمّا المصدر فحكى الهجريّ[8] والفرّاء[9] أنّه بفتح حائه وبكسره،وروى الجوهريّ[10] في بيت جرير: (حُجّ) -بضمّ الحاء- وقال: "هو جمع (حاجّ) كـ(بازل) و (بُزْل)"، وذَكَرَ/ ابن برّيّ[11] أنّه يروى بالفتح، وكذلك قول الآخر:

١٧٣/أ

أَصواتُ حَجٍّ مِن عُمانٍ غادِ

---

(١) ينظر: المصباح (١٨٥/أ).

(٢) التكملة (٥٢٠).

(٣) ينظر: النوادر في اللغة (٤٥٧).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٨٥/ أ).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٨٥/ أ).

(٦) ينظر: المصباح (١٨٥/ أ).

(٧) ينظر: الجمهرة (١/ ٤٩).

(٨) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المصباح (١٨٥/ أ).

(٩) حكايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته، وهي محكية عنه في: المصباح (١٨٥/ أ).

(١٠) ينظر: الصحاح (حجج) (١/ ٣٠٣).

(١١) ينظر: التنبيه والإيضاح (١/ ١٩٧).

قال : " وهو اسم (الحاجّ) كـ(راكِب) و (رَكْب)، وقال غيره : بل سمّوا بالمصدر، ولا حجّة لأبي عليّ فيه على هاتينِ الروايتينِ.

لُغَتُه : العافية : طُلّاب الرزق من الدوابّ والطير، وأنشد ثعلب[1]:

لَعَزَّ علينا - ونِعمَ الفَتى - مَصيرُكَ يا عمرو للعافيه

و(ذو المَجاز)[2]: سوق من أسواق مكّة في الجاهليّة، كانت تقوم هلال ذي الحجّة. و(نُزول) : أي آتون منًى، يقال : نزل الرجل إذا أتى منًى [ووصفهم][3] بالنزول إشارةً إلى أنّ الدخول إليها في هبوط لاستقبال تهامة.

مَعْناه : الضمير في (عليهم) عائد على قتلى الرَّحوب الذين تقدّم ذكرهم[4]، يقول: إنّ عافية النسور قد كثرت على لحوم هؤلاء القتلى لكثرة الحاجّ بمنًى. والرَّحُوب[5] "موضع قريب من البشر من عمل الجزيرة"، وهو[6] " مَنقَع ماء الأمطار، ثمّ تحمله الأودية فتصبُّه في الفرات". ويوم الرَّحوب -فيما زعم ابن يسعون[7]- قيل: يوم البِشْر، وهو يوم ماكَسِين، وهي[8] قرية لبني تغلب على شاطئ الفرات لقي فيها عمرو بن حباب بني تغلب حين غزاهم، وقتل منهم في ذلك اليوم زهاء خمسمائة، وقال

---

(١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الاشتقاق (٥٩)، والمحكم (عفو) (٢/ ٢٦٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٢)، وإنشاد ثعلب هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٢) ينظر : معجم ما استعجم (١/ ٩٥٩).

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق، وقد ثبتت في : المصباح (١٨٥/ ب).

(٤) يعني قول جرير:

قد كان في جيفٍ بدجلةَ حُرِّقت أو في الذين على الرَّحوب شُغُولُ

وسيأتي ذكره.

(٥) معجم ما استعجم (٢/ ٦٤٥).

(٦) معجم ما استعجم (١/ ٢٥٢).

(٧) ينظر : المصباح (١٨٥/ ب).

(٨) ينظر : معجم ما استعجم (٤/ ١١٧٥).

أبو عبيد البكريّ [١]: " إنّ يوم الرَّحوب هو يوم البشر، والذي أوقع فيه ببني تغلب الحجافُ بن حكيم، وفيه يقول جرير[٢]:

وقد شَعَّبَتْ يومَ الرَّحُوبِ سُيُوفُنا   عَواتقَ لم يَحمِل عليهِنَّ مِحمَلُ

قال[٣]: "ويقال ليوم البِشْر - أيضا -: يوم مُخاشِن، وفيه يقول جرير - أيضا - في هذه القصيدة[٤]:

لو أنّ جَمعَهُمُ غَداةَ مُخاشنٍ   يُرمى به حَضَنٌ لكاد يَزولُ

ومخاشن [٥]: جبل مشرف على البِشْر، والبِشْر [في][٦] قبلة عاجنة الرحوب، وبين عاجنة ورصافة دمشق ثلاثة فراسخ.

عَرَبِيَّتُه: قوله (عليهم) في موضع الحال من (عافية)، أي: كأنّ عافية النسور نازلة عليهم حِجٌّ بأسفل ذي المجاز نزول، والعامل في الحال (كأنّ) بما فيها من معنى التشبيه، كما عملت فيها - أيضا - في قوله[٧]:

كأنّه خارجا مِن جَنبِ صفحَتِهِ   سَفُّودُ شَربٍ نَسُوهُ عند مُفتَأَدِ

وقبل البيت[٨]:

سَفِهَ الأُخيطلُ إذ يقي بِعَجُوزِهِ   كِيرَ القُيونِ كأنّها مِنديلُ

قد كانَ في جِيفٍ بدجلَةَ حُرِّقَت   أو في الذين على الرَّحوبِ شُغُولُ

---

(١) ينظر : معجم ما استعجم (١/ ٢٥٢).

(٢) ديوانه (٣٦٧)، وينظر : معجم ما استعجم (٢/ ٦٤٤).

(٣) معجم ما استعجم (١/ ٢٥٢).

(٤) ديوانه (٣٨١)، ومعجم البلدان (٥/ ٦٧)، ومعجم ما استعجم (٤/ ١١٩٥).

(٥) ينظر : معجم ما استعجم (٤/ ١١٩٥)

(٦) ما بين القوسين تكملة من : معجم ما استعجم (١/ ٢٥٢)يقتضيها السياق .

(٧) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه (١٩)،وإيضاح الشعر (٧٥، ٢٥١، ٢٨)، والخزانة (٣/ ١٨٥).

(٨) ينظر : ديوان جرير (٣٨٢)، والمصباح (١٨٥/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٠٩).

٣١٧- أنشد أبو عليّ في الباب[١]:

وَصَـــالياتٍ كَكَـــما يُـــؤَثفَينْ[٢]

هـذا البيـت نُسب في كتـاب سيبويه لِخِطام المُجاشـعيّ، ونـسبه الـصِّقِلي، وصـاحب "الصحاح" [٣] لِهِميان بن قُحافة ، أتى به منبّها على أنّه يجوز أن يُجعل (يُؤَثفَين) منه (يُؤَفعَلن) من أثفَيتُ الشيء [بمعنى][٤] (أَفعَلتُ) إلّا أنّه جاء على القياس المرفوض في الكلام من حيث أُقِرّت الهمزة مع حرف المضارعة، والباب فيهـا أن تُحذف كراهيـة اجتماع الهمزتينِ في فعـل المتكلّم،ثمّ تحمل حروف سائر المضارعة على الهمزة،ومثله في هذا الوجه قول الآخر[٥]:

فــإنّــه أَهــلٌ لأَن يُـؤَكـرَمـا

والـدليل عـلى أنّ الهمـزة يجـوز أن تُجعـلَ زائـدة قـولهم[٦]: ثفَّيـتُ القِـدرَ، وأنـشد الأصمعيّ[٧]:

وذاك صَنيعٌ لم يُثَفَّ له قِدري

ومـن العـرب مَـن يقـول[٨]: أثّفـتُ القـدرَ، فـ (يُـؤَثفَين) في هـذه اللغـة (يُفَعْلَـين) كـ(يُسَلقَين)، والهمزة في موضع فاء الكلمة، وهذا الوجه أولى؛ لأنّه لا ضرورة فيه[٩].

---

(١) التكملة (٥٢٤).

(٢) البيت لخطام المجاشعي، وينسب لهميان بن قحافة، وهو في الكتاب (١/ ٣٢، ٤٠٨) ، و المصباح (١٨٥/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١١).وجاء في الأصل (كما) بإسقاط إحدى الكافين.

(٣) أورد الجوهري البيت مرتين في الصحاح دون نسبة، الأولى في مادة (رنب) (١/ ١٣٩)، والأخرى في مادة (ثفى) (٦/ ٢٢٩٣).

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٥) البيت نسبه الشيخ خالد الأزهري في : التصريح (٥/ ٤٦٥) لأبي جيان الفقعسي، وذكر البغدادي في الخزانة (١١/ ٤١٨) أن القصيدة التي منها هذا البيت نُسبت لابن جُبابة، ولمساور العبسي، وللعجاج، ولعبد بني عبس، وهو في : المنصف (١/ ٣٧)، و(٢/ ١٨٤)، والخصائص (١/ ١٤٤)، وشرح شواهد الشافية (٥٨).

(٦) ينظر : المنصف (١/ ١٩٣).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله،وهو في : المنصف (١/ ١٩٣)، و(٢/ ١٨٤)، و(٣/ ٨٢)، والمصباح(١٨٥/ ب).

(٨) ينظر : المنصف (١/ ١٩٣).

(٩) ينظر : المنصف (١/ ١٨٤).

لُغَتُه : (صاليات) : أثافٍ مسودّات؛ لأنّها قد صُليت بالنار، و(يُؤَثفَين) يَصلُحن تحت القدر، [قال][1] أبو الفتح[2] " يقال: أثَّفتَ القدرَ وأثْفيتها وثَفَّيتها إذا أصلَحتَ تحتها الأثافيّ "، وقال صاحب "الصحاح"[3]: " ثَفَّيتُ القِدرَ تَثفيَةً وَضَعتُها[4] على الأثافيّ، وأثفيتُها جعلتُ لها أثافيّ " وأنشد البيت.

مَعْناه : يقول: إنّ هذه الأثافي تدلّ على قُرب عهدٍ بالدار ببقائها على الحال التي وَضَعَتها عليه أهلُ الدار، فكانت لذلك أجلب للشوق والتذكار[5].

عَرَبِيَّتُه: أجرى الكاف الثانية مُجرى (مثل) فجعلها اسما، ولذلك أدخل عليها حرف الجرّ، وهو الكاف الأوّل، وكأنّه قال: كَمِثل ما يُؤَثفَين، ولا تُعلّق الكاف الأولى بشيء؛ لأنّها زائدة لتأكيد الشبه، ألا ترى أنّ المعنى كما يُؤَثفَين، وحرف الجرّ إذا كان زائدا لم يتعلّق بشيء[6].

وأمّا الثانية فهي في اللفظ مجرورة بدخول حرف الجرّ عليها، إلّا أنّها منصوبة الموضع على أنّها صفة لمصدر محذوف، تدلّ عليه (الصاليات) بمعناها لا بلفظها؛ لأنّ (صاليات) تعني مثفيّات فكأنّه قال: ومثفيّات إثفاءً مثلَ إثفائها[7]، أي: مصلحات مثل إصلاحها حين جُعِلَت تحت القدر.

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: المنصف (٣/ ٨٢)، بتصرف.

(٣) (ثفى) (٦/ ٢٢٩٣).

(٤) في الأصل (ضعتها) بإسقاط الواو.

(٥) هذا كلام ابن يسعون في: المصباح (١٨٦/ أ).

(٦) ينظر قوله هذا في شرحه الكبير على الجمل (١/ ٤٨٢). وقد اعترض عليه أبو حيان في ذلك في: التذييل والتكميل (ج٤/ ١١٥٦) (رسالة دكتوراه)، والسمين الحلبي في: الدر المصون (١/ ٢٢).

(٧) ينظر: الاقتضاب (٣/ ٣٣٦).

وقد يجوز -عندي[1]- أن تكون الكافانِ حرفي جرّ، وأتى بالثانية لتأكيد معنى الشبه، كما أُتي باللام / الثانية لتأكيد الأولى في قول الشاعر[2]: 174/أ

فلا واللهِ لا يُلفى لما بي ... ولا لِلِما بِهِمْ أبدا دواءُ

والوجه الأوّل أجود؛ لأنّ جعل الكاف اسما أُولى زائدة أوسع من دخول حرف الجرّ على حرف الجرّ على جهة التأكيد اللفظيّ، ألا ترى أنّه لا يُحفظ من ذلك إلّا البيت المذكور، وأمّا الكاف فقد كثُر استعمالها اسما، نحو قول امرئ القيس[3]:

ورُحنا بِكابنِ الماء يُجنُبُ وَسْطَنا ... البيت

وقول ذي الرُّمّة[4]:

أَبَيتُ على مَيٍّ كَئيبا وبَعلُها ... [على][5] كالنقا مِن عالجِ يَتَبَطَّحُ

وقول الآخر[6]:

وَزَعتُ بكالهِراوةِ أعوجيٍّ ... إذا جَرَتِ الرياحُ جَرى وَثابا

وقول الآخر أيضا[7]:

---

(١) ينظر قوله هذا في: ضرائر الشعر (٣٠٤).

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/ ٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٢)، والمحتسب (٢/ ٢٥٦)، والمقرب (٣١٦)، وضرائر الشعر (٦٩، ٣٠٣).

(٣) صدر بيت له، عجزه * تَصَوَّبُ فيه العينُ طورا وترتقي * وهو في: ديوانه (٢/ ٦٣٩)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٣٨) و(٣/ ٣٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤٧٨)، وضرائر الشعر (٣٠٣).

(٤) ديوانه (٢/ ١٢١٠)- برواية (على مثل النقا)، والخصائص (٢/ ٣٦٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٧)، وضرائر الشعر (٣٠٢).

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من الديوان.

(٦) البيت لأهبان بن غادية السلمي، وقيل: لربيعة بن مقروم الضبي، وليس في شعره المجموع، وهو في: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٦)، والاقتضاب (٣/ ٣٣٤)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤٧٨)، وضرائر الشعر (٣٠٣).

(٧) البيت للأخطل، وهو في: شعره (١/ ٢١٢)، والمقتضب (٤/ ١٤٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٧). وجاء في الأصل (تقصلوا) تحريف.

قَليـلُ غِـرارِ النـومِ حتّـى تَقَلّـصوا   على كالقطا الجُونيِّ أفزَعَهُ الزَّجرُ

وأشباه ذلك كثير، وكـذلك كثـرت – أيـضا – زيـادة الكـاف، ومـن ذلـك قولـه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] المعنى : ليس مثله شيء، ألا ترى أنّـك إن لم تَعتقـد زيـادة الكاف أثبتَّ له – عز اسمه – مثلا، وزعمتَ أنّـه لـيس مثلـه شيء، وذلـك فاسـد مـن وجهين[2]:

أحدهما : ما في ذلك من إثبات مَثَل لله – تعالى– ، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا.

والآخر : أنّ الشيء إذا ثبـتَ لـه مِثلٌ فهو مِثلُ مثله؛ لأنّ الشـيء إذا ماثلـه شــيء فهـو -أيضا– مُماثلٌ لِما ماثله، ولو كان كذلك لما جاز أن يقـال: لـيس كمثلـه شيء؛ لأنّه تعالى مثلُ مثله، وهي شيء؛ لأنّه – سبحانه – قـد سَـمّا نفسه شـيئا بقولـه تعالى: ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾[3].

ومن ذلك – أيضا – قول رؤبة[4]:

لَواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ

يريد : فيها مَقَق، أي : طول، ومثل ذلك كثير في الشعر. ومـن زيادتـه -أيـضا- قولهم[5]: له كذا وكذا؛ لأنّه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام، إنّما معناه : لـه علـيهم عـدد ما، إلّا أنّها زيادة لازمة.

---

(١) الآية (١١) من سورة الشورى.

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب (١/ ٢٩١)، والدر المصون (٤/ ٥٦٦).

(٣) الآية (١٩) من سورة الأنعام.

(٤) ديوانه (١٠٦)، والبغداديات (٤٠٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٩٢)، وضرائر الشعر (٦٦).

(٥) ينظر : الكتاب (٢/ ١٧٠)، و(٣/ ٥٦، ١٥١).

ويجوز- أيضا[1]- أن تكون الكاف الثانية اسما بمعنى (مثل)، والكاف الأولى حرف جرٍّ غير زائدة، بل بمعنى: على أثفائها.

ومن كلام العرب[2] إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت ؟ أن يقول: بخير، أي على خير. قال الأخفش[3]: ونحو منه قولهم: كُن كما أنت، أي على ما أنت.

والكاف في هذا الوجه، والذي قبله متعلّقة بمحذوف؛ لأنّها غير زائدة، إلّا أنّها في هذا الوجه الأخير في موضع صفة للصّاليات، أي: وصالياتٍ كائنة على أثفائها الأُوَل، وفي / الوجه الذي قبله صفة لمصدر محذوف تدلّ عليه (الصاليات) بمعناها لا بلفظها، كما في الوجه الأوّل. ١٧٤/ب

وقبله[4]:

أهل عَرَفتَ الدارَ بالغَرِيَّينْ؟
لم يَبقَ مِن آيٍ بها يُحَلَّينْ
غيرُ حُطامٍ و رمادٍ كِنفَينْ
وغيرُ وَدٍّ ثابتٍ أو وَدَّينْ

٣١٨- وأنشد فيه أيضا[5]:

فَما أَفجَرَت حتّى أَهَبَّ بسُدفَةٍ عَلاجيمَ عينِ ابني صُباحٍ نَثيرُها[6]

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر (٣٠٤).

(٢) ينظر: الخصائص (١/ ٢٨٥) و(٢/ ٢٨٠، ٢٨١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٣٢، ٣٢١).

(٣) ينظر: البغداديات (٢٩١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٢٠).

(٤) ينظر: التنبيه والإيضاح (١/ ٨٧)، والخزانة (٢/ ٣١٣)، وشرح شواهد الشافية (٥٩).

(٥) التكملة (٥٢٦).

(٦) البيت -كما ذكر المؤلف- لذي الرمة، وهو في: ديوانه (١/ ٢٤٦)، والشيرازيات (١/ ٣٤٤)، والمصباح (١٨٦/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٣).

البيت لذي الرُّمّة، أتى به شاهدا على ما ذكر من أنّه يقال : (أفجر) أي: صار في الفجر، والفجر: ضوء الصباح، وهو حمرة الشمس في سواد الليل، وقال يعقوب[1]: "إذا طلع الفجر فأنت مُفجر حتّى تطلعَ الشمس".

لُغَتُه: (أهبَّ) : أيقظ. والسُّدفة : اختلاط الضوء والظلمة كوقت طلوع الفجر إلى الإسفار، وهي في لغة نجد الظُّلمة[2]، يقال : ليل أسدف، أي : مُظلم، وفي لغة غيرهم الضوء، ويقال لها : (شدفة) بالشين أيضا. والعلاجيم -هنا- : ذكور الضفادع، وقيل: الضفادع مطلقا، واختلف في (صُباح) فقيل: عين معروفة، وابناها: قانصانِ للوحش ملازمانها، فليسا لها، كما نسبت تأبّطَ شرّا أمُّه إلى الليل حين تندبه فقالت[3]: "وا ابناه، وابن الليل"، وقيل: (صُباح) اسم امرأة، وقال أبو العبّاس الأحول في تفسير شعر ذي الرُّمّة [4]: "(صُباح): اسم رجل من بني ضَبَّة، قال ابن يسعون[5]: "(صُباح) : بطون قبائل كثيرة، والمراد - هنا- بطن من بني ضَبَّة، وهو:صُباح بن طريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضَبَّة"، وإنّما خصّهم بالذِّكْر؛ لأنّ ديار الرباب واحدة، ولأنّهم مع ذلك أهل قَنَصٍ. والنَّثر في الدوابّ : كالعطاس في الإنس، وقيل : هو النخير من الأنف، واستنثر الإنسان[6]: استنشق الماء ثمّ استخرج ذلك بنفس الأنف.

مَعْناه : وصف أُتُنا ورَدْنَ ماء هذه العين بشدفةٍ[7] خيفةَ أن تُقتنص، فلم يَفجُرن إلّا بعد أن أيقظ ضفادع العين نَثيرها، أي: أنفاسها ونخيرها.

---

(١) تهذيب الألفاظ (١/ ٤٢٧).

(٢) ينظر : الصحاح (سدف) (٣/ ١٣٧٢).

(٣) سبق تخريج قولها (٤١٦) .

(٤) شرح ديوان ذي الرمة (١/ ٢٤٦).

(٥) المصباح (١٨٦/ أ، ب).

(٦) في الأصل (الإنس)، والإثبات من المحكم : (١٠/ ١٣٨) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٧) هكذا أثبت الناسخ (شدفة) بالشين المعجمة ، ولم يثبتها بالسين المهملة كما أثبتها قبل في البيت ، وذلك على اعتبار اللغة الثانية التي أثبتها المؤلف .

عَرَبِيَّتُه : مَن جعل (صُباحا) اسم امرأة أو عينا[1] لم يصرفه، ومَن جعله اسم رجل صرفه، ومَن جعله بطنا صرفه حملا على معنى البطن أو الحيّ، ويجوز أن يَترُكَ صرفه على معنى القبيلة أو الفخذ.

ويشهد بصحّة قول مَن قال : "إنّ (صُباح) قبيلة أو بطن" بيت أوس / بن حجر[2]: ‏١٧٥/أ

فَلاقى عليها مِن صُباحَ مُدَمِّرا   لِناموسِهِ مِن الصفيحِ سقائفُ

(المُدَمِّر): الصائد يُدخِن قُتْرَته[3] بأوبار الإبل؛ كي لا تجد الوحش ريحه.

وهذا البيت آخر القصيدة، وقبله[4]:

وَظَلَّت بِمَلقى واحفٍ جَرَعِ المِعى   قياما تَفالى مُصلَخِمّا أَميرُها

والأبيات التي بعده، وقد تقدّم ذكر ذلك[5].

باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة
من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة

٣١٩- أنشد أبو عليّ في الباب[6]:

كَم قد حَسَرنا مِن عَلاةٍ عَنْسِ[7]

البيت للعجّاج، أتى به مُبيّنا أنّ (حَسَر) في البيت مُطاوعُهُ (انحَسَرَ)؛ لأنّها متعدّية ، و (انفَعَل) تكون مطاوعة لـ (فَعَل) إذا كانت متعدّية نحو قولك: صَرَفتُه

(١) في الأصل (عين) بالرفع.

(٢) ديوانه (٧٠) و ينظر : المحكم (سقف) (٦/ ٢٨٠).

(٣) القُترة : ناموس الصائد أو بيته . ينظر : لسان العرب (قتر) (١١/ ٣١) .

(٤) ينظر : ديوان ذي الرمة (١/ ٢٤٣)، والمصباح (١٨٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٦).

(٥) كلام المؤلف المشار إليه هنا من الجزء المفقود.

(٦) التكملة (٥٢٨).

(٧) البيت - كما ذكر المؤلف - للعجاج، وهو في : ديوانه (٢/ ١٩٥)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٨١)، والشيرازيات (٢/ ٤٤١)، والمصباح (١٨٦/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٥).

فانصَرَفَ، وكَسَرتُهُ فانكَسَرَ، وشَقَقتُهُ فانشَقَّ، وإن كانت (فَعَل) غير متعدّية لم تكن (انفعل) مُطاوعة لها، فأمّا قول يزيد بن الحكم[1]:

وكم مَوطنٍ لولاي طِحتُ كما هوى　　　بِأَجرامِهِ مِن قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي

وقوله - أيضا -[2]:

فلم يُغوني ربّي فكيفَ اصطِحابُنا　　　ورأسُكَ في الأغوى مِن الغَيِّ مُنغَوي

وقول الآخر[3]:

ولا يَدي في حَميتِ القومِ تَندَخِلُ

فضرورة، وسهّل ذلك أنّ (انفَعَل) قد تأتي مطاوعة لـ(أفعَل) إلّا أنّ ذلك قليل، قالوا: أَغلَقتُ البابَ فانغَلَق، وأفحَمتُ الرجلَ فانفَحَم، وأدفَقتُهُ فاندَفَق، وأَجَلتُ الخيلَ فانجالَت، فجُعِلت (انهَوى) و (انغَوى) و(اندَخَل) مطاوعة لـ(أهواه) و(أغواه)[4] و(أدخله) تشبيها بذلك.

وأمّا (أَطلَقتُهُ فانطلق) فقد يكون من هذا، وقد يكون مطاوع (طَلَق)، وإن لم يُسمع، ويشهد بذلك قولهم: مُطلِق وطالِق.

وقد تأتي (انفَعَل) مطاوعة لـ (فَعَّل)، وذلك -أيضا- قليل، قالوا: حَذَّفتُ الشيءَ فانحَذَف، وسَوَّغتُهُ فانساغَ، وقَوَّضتُ الخيمةَ فانقاضَت، وقد تأتي لغير مطاوعة وذلك قليل جدّا، نحو: (انكَمَش) و (انجَوَد) إنّما هما بمنزلة (ذهب) و (مضى).

---

(١) شاعر ثقفي شريف من بني أمية، ولاه الحجاج فارس ثم عزله فلحق بسليمان بن عبد الملك. تنظر ترجمته في: الأغاني (١٢/ ٣٣٣)، والخزانة (١/ ١١٣)، والأعلام (٨/ ١٨١)، وقوله هذا في: شعره (٣/ ٢٧٦)، والمنصف (١/ ٧٢)، والممتع في التصريف (١/ ١٩١)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٤٧٣).

(٢) البيت ليزيد بن الحكم، وهو في: شعره (٣/ ٢٧٦)، والحلبيات (٣٨).

(٣) عجز بيت للكميت بن زيد الأسدي، صدره * لا خُطوتي تتعاطى غير موضعها * وهو في: شعره (٢/ ١٣)، وأدب الكاتب (٣١٥) والمنصف (١/ ٧٢)، والاقتضاب (٣/ ٢٨٧).

(٤) في الأصل (أهواي وأغواي).

وزعم ابن كيسان أنّ (فَعَل) قد تكون متعديّة ويَقبُح منها (انفَعَل)، وذلك إذا كانت تقع بالمفعول من غير بينونة ولا إزالة، نحو: (ضَرَبَ) و (شَتَمَ)، قال: ولذلك لم يُقولوا: (انضَرَب) / و (انشَتَم)، وإنّما تُبنى (انفَعَل) إذا كان وقوعها منها على المفعول وقوع بينونَة حتّى يزول المفعول عن مكانه، ويلزمه ذلك الفعل بالتزامه له وتحرّكه به، نحو: الكَسر والشقّ، قال:" وعلى هذا القياس قالوا: (اندَخَل) و (انجال)؛ لأنّ الدخول والجولان تُحرّك لهما الأنفس، ويسعى لهما الفاعل.

١٧٥/ب

وهذه التفرقة بين بعض المتعدّي وبعضٍ لا أعرف أحدا قال بها غيره، وقد جاء مثل (انضَرَب) الذي أنكره، قالوا: (غَمَمتُهُ فانغَمَّ)، و (خَدَعتُهُ فانخَدَع)، قال[١]:

واخلَع خليفَتَنا عنه بمسألةٍ   إنّ الخليفةَ للسؤالِ يَنخَدعُ

ألا ترى أنّ (الخَدع) و(الغَمّ) ليسا من الأفعال التي تزيل المفعول عن مكانه.

لُغَتُه: حَسَرتُ البعيرَ: أعيَيتُهُ ابن كيسان، فانحسر، وقال ج[٢]: "حَسَرتُه فحَسر[٣] يتعدّى ولا يتعدّى"، كذا قال في مطاوعه، وقال صاحب "العين"[٤]: "قد جاء في الشعر مطاوعُه (حَسَر)". وأصل العَلاة: السِّنْدان[٥]، أو الصخرة شُبّهت الناقة بهما صلابة. والعَنس: الناقة الصلبة، ويقال: "التي اعنَونَس ذَنبُها، أي وَفَرَ" قالهما: ج[٦]، وأنشد البيت.

مَعْناه: يقول: كم أتعَبنا لطول السفر من ناقة صلبة كالزُّبْرَة أو الحَجَر.

(١) نسب في معاهد التنصيص (٢/ ٢١٣) لأبي دلامة.

(٢) الصحاح (حسر) (٢/ ٦٢٩).

(٣) في الأصل (فحسر) تحريف.

(٤) ينظر: (حسر) (٣/ ١٣٣).

(٥) السندان: زبرة الحديد، وهي: القطعة منه. ينظر: الصحاح (زبر) (٢/ ٦٦٦).

(٦) الصحاح (عنس) (٣/ ٩٥٣).

عَرَبِيَّتُه: (كم) في موضع نصب على أنّه مفعول بـ(حَسَرَ)، و(مِن عَلاة) تفسير لـ(كم)، دخلت عليه (مِن).

وما ذكره ابن يسعون[1] من أنّ قوله (مِن عَلاة) في موضع نصب على المفعول به لـ(حَسَر) وَهمٌ منه.

وبعد البيت[2]:

كَبداءَ كالقَوسِ وأُخرى جَلْسِ
دِرَفْسَةٍ وبازِلٍ دِرَفْسِ
مُحتَنِكٍ ضَخمٍ شُؤون الرأسِ

٣٢٠- وأنشد فيه أيضا[3]:

فلمّا أَتى عامانِ بعد انفصالِهِ عن الضَّرْعِ واحلَولى دِماثا يَرُودُها[4]

البيت لحميد بن ثور الهلاليّ، أتى به شاهدا على تعدّي (افعَوعَل) لأنّ (احلَولى) (افعَوعَل)، وقد نَصَبَ به (دِماثا).

لُغَتُه: (احلَولى): استطاب. والدِّماث: الأماكن الحسنة الليّنة التربة الكثيرة النبات، والواحدة: دَمَثٌ ودَمِثٌ ودَميثٌ، وقال أبو حنيفة[5]:" قال الأصمعيّ: لا يقال:(دَمِثٌ) إلّا في الليّن السهل، وغيره يُجيز: مَكانٌ دَمِثٌ ". و(يَرودُها): يرعاها، وقيل: يقصدها للرعي فيها لطيبها، يقال للذي يُرسل في التماس النُّجعة: رائد.

---

(١) ينظر : المصباح (١٨٦/ ب).

(٢) ينظر : ديوان العجاج (٢/ ١٩٥-١٩٦)، والمصباح (١٨٦/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٥).

(٣) التكملة (٥٣٠).

(٤) البيت - كما ذكر المؤلف - لحميد بن ثور الهلالي، وهو في : ديوانه (٧٣)، والمنصف (١/ ٨١)، والمحتسب (١/ ٣١٩)، والممتع في التصريف (١/ ١٩٦)، والمصباح (١٨٦/ ب)،وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٦).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه: في المصباح (١٨٧/ أ).

مَعْناه : يقول : إنّ هذا البعير كان موصوفا في حال الصِّغَر، بوفور الخَلْق/ ١٧٦/
والعِظَم، فكلّ مَن نظر إليه بعد عامينِ من وقت الفطام رفعه فوق سِنّه بعامٍ أو عامينِ
أو ثلاثة أعوام، ولذلك قال بعدُ[1]:

رَماهُ المُماري بالتي فوقَ سِنِّهِ   بِسِنٍّ إلى عُليا ثلاثٍ يَزيدُها

أي أنّه لمّا أتى عليه عامانِ بعد انفصاله -وذلك وقت يكون فيه ابن لبون- قال فيه مَن جَهِل سِنَّه مُماريا هو حِقّ، بل هو جَذَع، بل ثَنيّ، فرفعه فوق سِنِّه بسنة أو سنتينِ أو ثلاث.

عَرَبِيَّتُه : هذا البيت ليس بنصٍّ - عندي - في تعدّي (احلَولى) وإن كان سيبويه[2] وأبو عليّ وغيرهما من النحويّين قد استدلّوا به على تعدّيها؛ لاحتمال أن يكون انتصاب (دِماثا) على التمييز، ويكون من قبيل التمييز المنقول، والأصل: احلَولَت له دِماثُه التي يَرودها، أي : تناهَت في الحلاوة، يقال: احلولى الشيء إذا تَناهَت حلاوتُه، ثمّ نُقِل الضمير المضاف إليه (دِماث) إلى الفعل، ونُصِبَ (الدماث) على التمييز، فقال: واحلَولى على تنوفة دماثا يرودها، ومثله قول المُستَوغِر بن ربيعة[3]:

يُلاعِبُهُمْ ووَدُّوا لو سَقَوهُ   مِنَ الذِّيفانِ مُترَعَةً إنايا

(١) ينظر : ديوان حميد بن ثور (٧٤)، والمصباح (١٨٧/أ).

(٢) ينظر : الكتاب (٤/ ٧٧).

(٣) شاعر من بني تميم، قيل: إن اسمه عمرو، وقيل: كعب، والمستوغر لقب، عاش طويلا، أدرك الإسلام. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (١/ ٣٣)، والشعر والشعراء (١/ ٣٧٢)، والأعلام (٥/ ٧٧). وينظر قوله هذا في : الأصول (٣/ ٤٦٩)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٥٩٧)، وضرائر الشعر (٢٣٠)، ولسان العرب (حما) (٣/ ٣٤٩) . ونسب البيت لأعصر بن سعد، ويروى (ملايا) بدل (إنايا). وجاء في الأصل (إنا) بإسقاط الياء، تحريف.

أي : سُموما مُترعا بها إناؤها، فنقل الضمير المضاف إليه (الإناء) إلى الصفة، ونصب (الإناء) على التميز، فصار: سُمُوما مُترعةً إناءً [1]، ثم حذفَ الموصوف وهو (سُمُوم) وأقامَ صفته مُقامه.

وإلى أنّها لا تتعدّى في البيت ذهب ابن كيسان؛ لأنّه أتى به شاهدا على (احلولى) غير المتعديّة، ثمّ قال بعد ذلك : و (افعَوعَل) على كُلِّه غير متعدٍّ إلّا حرفا واحدا فإنّه يتعدّى إلى المفعول -تعدّيا نصّا- وهو (اعرَورى)، تقول : اعرَورَيتُ ظهرَ الفرس، وهذا منه -والله أعلم- إشارة إلى الاحتمال الذي ذكرته في البيت، والاختيار -عندي- نصب (دِماث) على المفعول به حملا على الظاهر، وإن كان الذي ذكرته مُحتملا؛ لأنّه قد ثبت تعدّي (احلَولى) في غير هذا البيت، قال[2]:

لو انّك تُعطي حينَ تُسألُ سامحَت ... لكَ النفسُ واحلَولاكَ كلُّ خَليلِ

رواه ابن مِقسَم[3] عن ثعلب[4].

وقبل البيت [5]، وهو أوّل القصيدة :

وَصهباءُ مِنها كالسفينةِ نَضَّجَت ... به الحَولَ حتّى زاد شهرا عَديدُها

طَوَت مِثلَ دُونَ القُلْبِ منها أُلِفَّةً ... كَأَرديةٍ مِن بِركَةٍ تَستَجيدُها

/ فجاءَت بمثلِ السّابريِّ تَعَجَّبوا ... له والثَّرى ما جَفَّ عنه شُهودُها

١٧٦/ب

(١) ثمّ أبدلت همزة (إناء) ياء لتتفق القوافي. ينظر : ضرائر الشعر (٢٣١).

(٢) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المنصف (١/ ٨٢)، والمحتسب (١/ ٣١٩)، والممتع في التصريف (١/ ١٩٧).

(٣) هو محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ، كان أحفظ الناس لنحو الكوفيين، له من المؤلفات: الاحتجاج في القراءات، والمقصور والممدود وغيرهما. تنظر ترجمته في : معجم الأدباء (٥/ ٣١٠)، والبلغة (٢٦٣)، وبغية الوعاة (١/ ٨٩).

(٤) ينظر : المنصف (١/ ٨٢)، والممتع في التصريف (١/ ١٩٧).

(٥) ينظر : ديوان حميد بن ثور (٧٣-٧٥)، و المصباح (١٨٧/ أ)

باب ما اشتُقّ من بنات الثلاثة للمصادر من الزمان[1] والمكان

٣٢١- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

خُطَّ لـه ذلـك في المَحْبَـلِ

هذا عجز بيت وصدره[3]:

لا تَقِهِ الموتَ وقِيّاتُهُ

أتى به مُبيّنا ما ذكره من أنّهم قالوا في وقت الحبل: (مَحبِل)، وإنّما جَلَبه مع (المَنْتِج) و(المَضْرِب) لِيُري أنّه استُعمِل استعمال نظائره، وإلّا فـ(المَحبِل) شاذٌّ كـ(المَكبِر)[4]؛ لأنّ فعلَه (حَبِل يَحبَل)، قال السكّريّ[5]: "الرواية في البيت (مَحبَل) بالفتح"، ولا حجّة له في البيت؛ لاحتمال أن يُريد (بالمَحبِل) الكتاب، وقال ابن دريد[6]: "(المَحبَل): وقت الحَبل، ومَن كسر الباء أراد الكتاب"، وفي "المختصر"[7]: "(المَحبِل): الكتاب الأوّل". ويحتمل - أيضا- أن يريد بـ(المَحبِل) مكان الولد من الرحم، بل الأظهر أن يُحمل على ذلك حتّى يكون المعنى في هذه الرواية كالمعنى في رواية مَن روى[8]: (خُطَّ له ذلك في المَهبِل) لأنّ (المَهبِل) موضع الولد من الأرض، وقيل[9]: "ما بين الحلقتينِ، الحلقة التي على فمّ الرحم عند طرف الفرج، والحلقة الأخرى التي

---

(١) في الأصل (المكان) تحريف.

(٢) التكملة (٥٣٤).

(٣) البيت لم ينسبه المؤلف، وهو للمتنخل الهذلي، في: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٦١)، والمحكم (حبل) (٣/ ٢٧٣)، والمصباح (١٨٧/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٨).

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٧٩)، والتتمة في التصريف (٢٣٤).

(٥) ينظر: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٢٦).

(٦) ينظر: الجمهرة (١/ ٢٢٩).

(٧) يريد مختصر العين. ينظر: (١/ ٣٠٠).

(٨) هي الرواية المثبتة في: خلق الإنسان لثابت (٢٩٩)، والمحكم (هبل) (٤/ ٢٣٠).

(٩) المخصص (٢/ ٣٨-٣٩). وينظر: المصباح (١٨٧/ ب).

تنضمّ على الماء، وتنفتح للحيض" ، وقال ج[1]:" طريق الولد، وهو[ما] بين الظَّبْيَة والرَّحِم، قال الكميت[2]:

إذا طَرَّق الأَمرُ بالمُعضِلا تِ يَتنا وضاقَ بهِ المَهبِلُ "

و(المَهبِل) أعرف في البيت من (المَحبِل)، وهي رواية ثابت بن عبد العزيز[3] وغيره، و(المَحبِل) رواية السكّريّ.

لُغَتُه: الوَقِيّات جمع : (تَقِيَّة) على الأصل؛ لأنّ التاء بدل من الواو،و (خُطّ): كُتِب.

مَعْناه : يقول : إنّ التَّوقِّيَ والحذر لا يَدفعُ عن أحدٍ القدرَ، إذ جميع الأنام صائرون إلى الحِمام المكتوب عليهم،وهم نُطَفٌ في الأرحام، ونحو منه قوله[4]:

فأَسلَمَتْهُ إلى المَقدورِ حِيلَتُهُ وما التَّوقّي مع المَقدور والحَذَرِ

قال أبو حنيفة[5]: وقد أحسن الهذليّ، وكان قبلُ سَها حين قال[6]:

ولو تَوقّى لوقاه الواقي

عَرَبِيَّتُه: قوله (لا تَقِه) مجزوم على جواب الشرط؛ لأنّ قبله[7]:

إن يُمسِ نَشوانَ بِمَصرُوفَةٍ مِنها بِرِيٍّ وعلى مِرجَلِ

---

(١) (ج) رمز للجوهري، ينظر : الصحاح (هبل) (٥/ ١٨٤٦). وما بين القوسين الآتي ساقط من الأصل .

(٢) لم أجده في شعره، وهو في : الصحاح (هبل) (٥/ ١٨٤٦).

(٣) ينظر : خلق الإنسان له (٢٩٩).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المصباح (١٨٨/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٩).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٨/ أ).

(٦) لم أجده في شرح أشعار الهذليين، وهو في : المصباح (١٨٨/ أ).

(٧) في الأصل (قوله) تحريف، ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٦٢)، والمصباح (١٨٧/ ب) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٦١٨).

وبعدهما[1]:

لـيس لـمَيتٍ بِـوَصـيلٍ وقـد	عُلِّقَ فيـه طَـرَفُ الـمَوصِلِ
أَنـبأ إذا انبَتَّـت قُـواهُ فَـلَم	يَركَب إذا ساروا / ولـم يَنزِلِ

١٧٧/أ

باب أحكام الراء في الإمالة

٣٢٢- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

عسى اللهُ يُغني عن بلادِ ابن قادرٍ	بمُنهَمِرٍ جَونِ الرَّبـابِ سَكُوبِ[3]

هذا البيت نُسب في "كتاب سيبويه" لهُدبَة بن خَشرَم[4]، وإليه نسبه أبو بكر بن السراج [5]، ونسبه أبو عبيدة في كتاب "الضيفان" [6]لرجل من عقيل، ونسبه أبو عمر[7] في "الفرخ" إلى رجل من باهلة، ونسبه بعضهم إلى رجل من قيس عَيلان، ونسبه سعيد ابن المبارك المعروف بابن الدهان في كتابه المسمى بـ"الغُرّة"[8] إلى سَماعَة النَّعاميّ[9].

---

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٦٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٨).

(٢) التكملة (٥٤٦).

(٣) البيت مختلف في نسبته على ما بين المؤلف، وهو في شعر هدبة بن خشرم: (٨١)، والكتاب (٣/ ١٥٩)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٤٠٤)، و(٦/ ٨٥، ٤٣٢)، والأغفال (١/ ١٨، ١٨٦)، والمصباح (١٨٨/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٠).

(٤) شاعر من قضاعة، له ثلاثة إخوة شعراء، وأمّه شاعرة، وهو راوية الحطيئة. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٦٨٠)، والخزانة (٩/ ٣٣٤)، والأعلام (٨/ ٧٨).

(٥) ينظر: الأصول (٣/ ١٦٨).

(٦) في الأصل (الصفات) تحريف، والتصويب من: المصباح (١٨٨/ أ). وهو من كتبه المفقودة فيما أعلم.

(٧) ينظر: المصباح (١٨٨/ أ).

(٨) ينظر: (٣١٣/ أ). وهو كتاب ضخم يعمل على تحقيقه حاليا ثلاثة طلاب في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للحصول على درجة الدكتوراه.

(٩) جاء في الأصل (التغلبي) تحريف. وهو سماعة بن الأشول، أحد بني نعام، شاعر من شعراء بني أمية. ينظر: رغبة الآمل (٢/ ٢٤٤).

أتى به عاضدا لما ذكره من أنّ قوما تُرتضى عربيتهم يُسوّون في الإمالة بين (قادر) و(كافر)،كما سَوّوا فيها بين (قارب) و(جارم)، إذ من الرواة مَن أمالَ (قادرا) في هذا البيت. والسبب - عندي - في جعل هؤلاءِ الراءَ المكسورةَ غالبةً على المُستَعلي - مع أنّها مفصول بينها وبين الألف بحرف مكسور، كما تَغلب عليه إذا لم يفصل بينها وبين الألف بشيء - أنّ الحرف المكسور من مُوجبات الإمالة فلم يُعتدّ فاصلا؛ لأنّه وإن وَهِنَ إيجابُ الراءِ المكسورةِ للإمالة من جهة تَبعيده لها عن الألف غير الممالة فقد قَوّاها من جهة أنّه موجب للإمالة، كما أنّ الراء المكسورة كذلك فتعاضدا من هذه الجهة.

لُغَتُه: (مُنهَمِر): مُنْصَبّ. والجُوْن في البيت: الأبيض، وقيل[1]: الأسود، وقال ابن يسعون[2]: "والأظهر -هنا- أنّه يريد الأبيض؛ لأنّه أَيمَن ". و (الرَّباب): السحاب، وقيل [3]: " ما تَدلّى منه "، ويدلّ على صحّة هذا القول قوله[4]:

كأنّ الرَّبابَ دُوينَ السحا ... بِ نَعامٌ تَعلّقَ بالأَرجُلِ

والسُّكُوب: الكثير السَّكْب.

مَعْناه: يقول: عسى الله يغني عن انتجاع بلاد ابن قادرٍ بميمونٍ من السحاب ماطرٍ، فيُروّي دارنا، ويُحسّن مَزارنا[5].

---

(١) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٩).

(٢) المصباح (١٨٨/ أ) بتصرف .

(٣) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٩).

(٤) البيت لعبد الرحمن بن حسان،وهو في : شعره (٣٤) ، وينسب لعروة بن جلهمة المازني، وهو في : الحيوان (٤/ ٣٥٠)، وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٦٧)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٨٠).

(٥)ينظر : المصباح (١٨٨/ أ) .

عَرَبِيَّتُه: استَعمَل خبر (عسى) دون (أن) لِما قصده من قُرب وقت يُمنه، وانفراج ما هو فيه، فأشبهت لذلك (كاد) التي لا يَستعملها إلّا مَن هو كالداخل في الفعل، لا زمان بينه وبين دخوله فيه، وإسقاطُ (أن) من الفعل الواقع في خبر (عسى) لا يَكاد يوجد إلّا في ضرورة[1]، ومثل ذلك قول هُدبة[2]:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه   يَكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

والفعل الواقع خبرا لـ (عسى) في البيتينِ وأمثالهما بتقدير اسم فاعل، كأنّك قلت: عسى الله مُغنينا عن بلاد ابن قادرٍ، / وعسى الكرب كائنا وراءه فرج. ١٧٧/ ب

وزعم أبو العبّاس المبرّد[3] أنّ (عسى) بمعنى (قارب)، وأنّ الفعل واقع موقع المصدر[4]، وجاز وقوعه عنده موقعه لدلالته عليه.

وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنّ الفعل لا يكون بتأويل المصدر إلّا على إرادة (أنْ) نحو قولهم[5]: تَسمعُ بالمُعيديّ خيرٌ من أن تَراه، ولولا أنّ التقدير كذلك لم يَسُغ الإخبار عن الفعل، فلمّا وجدنا الفعل الواقع خبرا لـ (عسى) قد يجيء على صورة لا يُمكن معها تقدير (أنْ) دلّ ذلك على أنّ الفعل في موضع اسم غيرِ مصدرٍ.

وممّا[6] جاء على الصورة التي لا يمكن معها تقدير (أن) قوله[7]:

---

(١) ينظر: شرحه الكبير على الجمل (٢/ ١٧٦).

(٢) البيت لهدبة بن الخشرم، وهو في: شعره (٥٩)، والكتاب (٣/ ١٥٨)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٧٦)، والمقرب (١٥٢)، وضرائر الشعر (١٥٣).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٦٩).

(٤) في الأصل (المقدر) تحريف.

(٥) مثل يضرب لمن خَبَرُه خيرٌ من مرآه. ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٢١٥)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٢٧).

(٦) في الأصل (ما)، ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٧) البيت لقسام – وقيل: قسامة بن رواحة السنبسي – وهو في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٩٦٠)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٠٣)، والخزانة (٩/ ٣٤١).

عسى طيّئٌ مِن طيّئٍ بعد هذِهِ ... سَتُطفىء غُلّاتِ الكُلى والجَوانحِ

ألا ترى أنّ [أن][1] المصدريّة الناصبة الفعل لا يجوز دخولها على (ستفعل)، ولا يجوز أن يكون المضمر -هنا- (أن) المخفّفة من الثقيلة، قال أبو عليّ[2]: "لأنّا لا نعلم أنّها أُضمرت في موضعٍ".

وممّا يُبيّن أنّ الفعل بتقدير اسم فاعل لا بتقدير مصدر أنّهم لمّا اضطروا إلى استعمال الاسم أتوا باسم الفاعل، ولم يَأتوا بالمصدر، قال[3]:

أكثَرتُ بالعذلِ مُلِحّا دائما

لا تُكثِرَن إنّي عَسيتُ صائما

وبعده[4]:

فإنّا وَجَدنا العَجرَديَّ بنَ قادرٍ ... نَسيبَ العُمَيريِّينَ شَرَّ نَسيبِ

هِجَفٌّ تَخُفُّ الريحُ فوقَ سيالِهِ ... لَهُ مِن لَوِيّاتِ العُكُومِ نَصيبُ

غَضوبٌ إذا لم يَملأ الجارُ بَطنَهُ ... وعند اهتِضامِ الجارِ غيرُ غَضُوبِ

باب علم حروف الزيادة

٣٢٣- قال أبو عليّ في الباب[5]:

جاءَت به عَنْسٌ مِن الشّامِ تَلِقْ [6]

---

(١) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) البيتان لرؤبة في: ملحق ديوانه (١٨٥)، والعضديات (٦٥)، والخصائص (١/ ٩٨)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ١٧٨)، والمقرب (١٥٤)، وضرائر الشعر (٢٦٥).

(٤) ينظر: المصباح (١٨٨/ أ، ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٠).

(٥) التكملة (٥٥٤).

(٦) البيت - كما ذكر المؤلف - للقلاخ بن حزن المنقري، وهو في: الخصائص (١/ ٩) و(٣/ ٢٩١)، والمحتسب (٢/ ١٠٤)، والمصباح (١٨٨/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٢).

البيت للقُلاخ بن حَزْن المِنقَريّ[٧]، أتى به ليُبيّن أنّ (الأولق) الذي هو الجنون يجوز أن يكون (أفعَل) من (وَلَق) الذي معناه (أسرَع) كما في البيت؛ لأنّ السرعة كالجنون، قال القُطاميّ[٨]:

يَتبَعْنَ سامِيةَ العَينينِ تَحسِبُها   مَجنونةً أو تَرى ما لا تَرى الإبلُ

فجعل الناقة لسرعتها كأنّها مجنونة، ونحو منه قول الآخر[٩] -أنشده أبو زيد-:

تُراقِبُ عَيناها القَطيعَ كأنّما   يُخالِطُها مِن مَسِّه مَسُّ أَولَقِ

فإن قيل: إنّ العرب تقول: أُلِقَ الرجلُ ولو كان الأمر كما ذكر لقالوا: وُلِق.

فالجواب: أنّهم أبدلوا الهمزة واوا؛ لانضمامها ضمّة لازمة، كما قالوا في (وُعِد): (أُعِد) لذلك.

١٧٨/أ

فإن قيل: لو كانت الهمزة في (أُلِق) بدلا / من (الواو) لقالوا: (أُلِق) و(وُلِق)، كما قالوا: (أُعِد) و(وُعِد).

فالجواب: أنّ ذلك عنده من قبيل البدل اللازم، كما قالوا في جمع (وَثَن): (أُثُن)، وأصله (وُثُنٌ) إلّا أنّهم لم يَنطِقوا به على الأصل، ذلك لأنّه -فيما زعم أبو الفتح-[١٠]، وكما قالوا للذَّكَر: (أُداف) لقطرانه بالماء، قال الراجز[١١]:

أَولَجَ في كَعثَبِها الأُدافا

---

(٧) سبقت ترجمته ص (٤٤٠).

(٨) ديوانه (١٩٦)، وينظر: الحيوان (٣/١٠٨)، و(٦/ ٢٤٦)، والخصائص (١/ ١٠)، و(٣/ ٢٩٢).

(٩) نسب في الذخيرة (٦/ ٦٠٩) للخفاجي، وهو بلا نسبة في: الخصائص (١/ ٩) (٣/ ٢٩١)، والمنصف (٣/ ١٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٠)، وإنشاد أبي زيد هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته. وجاء في الأصل (عينيها) تحريف.

(١٠) الكلام هنا غير تام، ولعل تمامه كما جاء في المحتسب (١/ ١٩٨) " لما انضمت الواو ضمة لازمة قلبت همزة ".

(١١) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في: غريب الحديث لابن قتيبة (٣/ ٧٥٣)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٤٠).

ولم يقولوا: (وُداف) وإن كان الأصل ذلك؛ لأنّه -فيما زعم ابن الأعرابيّ[1] وغيره من أهل اللغة من وَدَفَتِ الشحمةُ إذا قَطَرت. وإنّما حملوه على أنّ همزته بدل من الواو لوضوح الاشتقاق، وعدم مادة (وُلِق)[2]، ولأجل التزامهم البدل في (أُلِق) قالوا: (مَألوق)، ولم يقولوا: مولوق، فرجعوا إلى الواو لمّا زال[3] موجب قلبها[4] همزة.

ونظير ذلك قولهم: (عيد) و(أعياد)، والعيد: كلّ يوم مَجمَع فهو من (عادَ) أو من (العادة)؛ لأنّهم قد اعتادوه، فأصله - إذن - (عِود) إلّا أنّ[5] الواو قلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان ينبغي إذا جمعوه أن يقولوا: (أعواد)؛ لزوال مُوجب القلب؛ لكنّهم التزموا البدل، بل إذا كانوا - فيما حكى أبو حاتم[6] عن أبي زيد _ قد قالوا: (أُنَيئِر) - بالهمز - مع أنّ الهمزة ليست لازمة في (أَنؤُر)[7]، ولا بقي موجب البدل في حال التصغير فالأحرى أن يقولوا:(مَألوق)؛ لالتزامهم البدل في(أُلِق)، وكأنّ الذي سهّل الهمز في (أُنَيئِر) ما حكاه الفرّاء[8] عن العرب من أنّها لا تكاد تترك الهمزة في (أَنؤُر).

فإن قيل: إنّ هذا النوع من البدل -أعني اللازم- قليلٌ.

فالجواب: أنّ أصالة الهمزة -أيضا- إذا وقعت أوّلا في مثل (أولق) قليلٌ، لم يجئ منه إلّا أُليفاظ يسيرة[9]، فلذلك تكافأ الأمرانِ عنده، فسوّغ الوجهينِ.

---

(١) ينظر: المحكم (أدف) (٩/ ٣٨٠) (مطبعة دار الكتب بيروت).

(٢) (ولق) غير واضحة في الأصل.

(٣) في الأصل (زالت) بالتاء تحريف.

(٤) القاف واللام من (قلبها) مطموس في الأصل.

(٥) في الأصل (إلان).

(٦) يعني أبا حاتم السجستاني، ينظر: المذكر والمؤنث له (١٣٩). وحكاية أبي زيد لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٧) جمع (نار).

(٨) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وقد سبق ذكره ص (٤١٥).

(٩) هي كما ذكر في الممتع في التصريف (١/ ٢٣٣)، وشرحه الصغير على الجمل (١٩٤/ ب): (إمّعة، أيصَر، أرطى، أيطَل).

والصحيح[1] - عندي - أنّ همزة (أَولَق) أصليّة؛ لأنّ البدل وإن لَزِم فقد يُرجع إليه في موضع ما، ألا ترى أنّهم قد قالوا: وَدَفَتِ الشحمة، وقالوا: (العَود) مصدر (عاد)، و(عُويدة) في تصغير (عادة)، وقالوا: (وَثِق) و (أوثاق)، وكذلك (البَريّة) هي عند أكثرهم[2] ممّا أُلتُزم فيه التخفيف، ومع ذلك فقد أظهرت العرب الهمزة التي هي الأصل لمّا قالوا: بَرَأَ اللهُ الخلقَ. وهكذا يوجد كلّ بدل لازم إذا استُقرئ، أعني أنّه لا بدّ من ظهور الأصل في موضع ما، ونحن لم نَسمعهم لفظوا بالواو في شيء من تصاريف (أَولَق) الذي يُراد به الجنون، بل قالوا: (أَولَق) و(الأَلَق)، و(إلقٌ) بمعنًى، وقالوا للسِّعلاة: (إِلقَة) / وقالوا[3]: أَلقَهُ اللهُ يَأْلَقُهُ ألقا، ورجلٌ مَأْلُوق[4] ومُؤَولَق فدلّ على ذلك أنّ الهمزة أصل لا بدل.

١٧٨/ب

وهذا الذي ذهب [إليه][5] أبو عليّ من أنّ (أَولَق) يجوز أن يكون (أَفعَل) قد تابعه عليه أبو الفتح في "خصائصه"[6]، وإن كان قد أنكر ذلك في "مُنصفه"[7] وفي غير ذلك من كتبه.

وقد قال الكسائيّ به قبلهما، حكى أبو عليّ في "تذكرته"[8] أنّ مروان بن سعيد المهلبيّ[9] سأل الكسائيّ في حلقة يونس عن وزن (أَولق) فقال الكسائيّ: (أَفعَل)، فقال له مروان: استحييت لك يا شيخ.

---

(١) ينظر تصحيحه هذا في: الممتع في التصريف (١/ ٢٣٧).

(٢) ينظر: الخصائص (٣/ ٨٦)، والمحكم (ألق)(٦/ ٢٩٢).

(٣) ينظر: المحكم (ألق) (٦/ ٢٩٢).

(٤) جاء في الأصل بعد (مألوق) (مولوق) وهو وهم من الناسخ؛ لأن كلام المؤلف على عدم إثبات الواو في تصاريف (أولق).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) ينظر: (١/ ٩)، و(٣/ ٢٩١).

(٧) ينظر: (١/ ١١٤).

(٨) ينظر: المنصف (١/ ١١٦)، والمصباح (١٨٨/ ب).

(٩) أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرزين فيه. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٥/ ٥٠٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٨٤).

لُغتُه: العَنْس: الناقة الصلبة، وقيل: التي اعنونسَ ذَنَبُها. والوَلْق: السرعة في السير وفي الطعن وفي إدارة الكلام، وقال صاحب "المحكم"(١): " (الوَلْق) : إسراعك بالشيء إثر الشيء، كعدوٍ في أثر عدو، [و](٢)كلامٍ في أثر كلام "، وقال يعقوب(٣): " وَلَق يَلِق وَلقا : إذا عَدا عَدوا حسنا ".

مَعْناه: المَهجوّ بهذه الأبيات إمّا الجُليدي الكِلابيّ أو الزبير أو الحصين على اختلاف الرواية في ذلك(٤).

وَصَفَه(٥) بعدم الخوف من الله – تعالى ربّ الأرباب – وبأنّ خُلُقَه كخُلُق الكلاب، وأنّه كَذَنَب العقرب خُبثا وشرّا وتَطلّعا إلى الإذاية وضرّا.

عَرَبِيَّتُه: قوله (مِن الشّام) متعلّق بـ(تَلِق)، ولا ينبغي أن يجعل متعلّقا بـ(جاءت) ؛ لأنّ (تَلِق) صفة لـ(عَنْس)، فلو جعلت المجرور متعلّقا بـ(جاءت) كُنتَ قد فصلتَ به بين الصفة والموصوف، وهو أجنبيّ منهما، ومثل ذلك لا يجيء إلّا في ضرورة(٦)، نحو قوله(٧):

أمَرَّت مِن الكَتّانِ خَيطا وأَرسَلَت ... رَسولا إلى أُخرى جَرِيّا يُعينُها

ألا ترى أنّه فصل بين (رسول) وصفته – وهو (جريّ) – بالمجرور، وهو أجنبيّ منهما؛ لأنّه معمول (أَرسَلَت).

---

(١) (ولق) (٦/ ٣٥٠).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٣) تهذيب الألفاظ (١/ ٢٦٢).

(٤) سيأتي ذكر المؤلف لها.

(٥) في الأصل (وصف) بإسقاط الهاء.

(٦) ينظر قوله هذا في : المقرب (٣٠٥)، وضرائر الشعر (٢٠٥).

(٧) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الخصائص (٢/ ٣٩٦)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/ ٢٢٢)، و(٢/ ٢٦٥، ٦٠٧)، والمقرب (٣٠٥)، وضرائر الشعر (٢٠٥).

وأنشد ابن الأعرابي **قبله**[1]:

لَيسَ مِن اللهِ الجُلَيدي بِفرَقْ
ولا يَأمَن جَليسُهُ ولا أَنِقْ

ثمّ البيت، **وبعده**[2]:

مُجَوَّعُ البَطنِ كِلابيُّ الخُلُقْ
كَذَنَبِ العَقربِ شَوّالٍ عَلِقْ

ويروى (جُلَيِّد)[3] على تصغير الترخيم، وأنشد أبو عبيدٍ في "المصنّف"[4] أوّل هذه الأَشطار:

إنّ الزُّبيرَ زَلِقٌ وزُمَّلِقْ

وصاحب "الصحاح"[5]:

إنّ الحُصَينَ[6] زَلِقٌ و زُمَّلِق

٣٢٤- وأَنْشد فيه أيضا[7]:

يُلقى عليه النَّيدُلانُ باللَّيلْ[8]

---

(١) ينظر: المصباح (١٨٨/ ب).

(٢) ينظر: المصباح (١٨٨/ ب).

(٣) هي رواية تهذيب الألفاظ (١/ ٢٩٩).

(٤) ينظر: الغريب المصنف (١/ ٥٤٥).

(٥) ينظر: (زلق) (٤/ ١٤٩٢).

(٦) في الأصل (الزبير)، تحريف؛ بدلالة ثبوت ذلك في الصحاح، ولأن المؤلف قبلُ ذكر أن المهجو بهذه الأبيات (الجليدي، أو الزبير أو الحصين) على هذا الترتيب، والجليدي أثبته في إنشاد ابن الأعرابي، والزبير أثبته في إنشاد أبي عبيد، فلم يبق إلا أن يُثبت الحصين في إنشاد الجوهري في الصحاح.

(٧) التكملة (٥٥٥).

(٨) البيت نسب في: المصباح (٢٨٠/ب) النسخة المحمدية، وفي: شرح شواهد الإيضاح (٦٢٣) لحريث بن زيد الخيل، ونسب في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩١) لرؤبة، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبه في: المنصف (١/ ١٠٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١١١)، و(٢/ ٤٤٤)، والممتع في التصريف(١/ ٢٢٧).

ذكر أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسيّ في "شرحه أبيات الإيضاح" أنّه لرؤبة بن العجّاج، والصحيح أنّه لحُريث بن زيد الخيل[1]، أتى به شاهدا / [على][2] أنّهم قالوا في (النّئِدل) -وهو الكابوس-: (نَيدُلان) فوجب أن تُجعل الهمزة زائدة، كما أنّ الياء في (النَّيدُلان) زائدة حتّى تتحدّ الأصول كما اتّحد المعنى، إذ لو جعلت الهمزة أصلا لكان (النّئدل) رباعيّا، و(النَّيدُلان) ثلاثيّا، فيلزم الدخول في باب (سَبِط) و(سِبَطر) وذلك قليلٌ.

1/179أ

فإن قيل: إنّ زيادة الهمزة غيرَ أوّل قليلٌ - أيضا - فإذا لم يكن بُدّ من ارتكاب قليلٍ فالأصالة أولى.

فالجواب : أنّ زيادة الهمزة غيرَ أوّل أوسع عنده من باب (سَبِط) و(سِبَطر)، و-أيضا- فإنّ (النّئدل) مشتقّ من نَدَلتُ الشيء إذا غَطَّيتُه، ومنه المِنديل، أو من نَدَلتُ بمعنى جَمَعتُ وضَمَمتُ، ومنه قوله[3]:

فَنَدلا زُريقُ المالَ نَدلَ الثّعالبِ

فأمّا (النّئدل) الذي [يراد][4] به الداهية فهمزته أصليّة، إذ لم يَقُم دليل على زيادتها، ولو ثبت في "الإيضاح" (النّئدلان) بدل (النَّيدلان)[5] لكان أحقّ وأخلق؛لاتّفاقه مع (النَّيدلان) في الصورة والمعنى؛ ولأنّ (النّئدل) بمعنى الكابوس غير معروف إلّا من كلام أبي عليّ هذا.ولعلّه تَغيُّرٌ وقع في "الكتاب"[6]، فإنّ الذي

---

(١) شاعر مخضرم، صحب النبي ﷺ وشهد قتال أهل الرده، تنظر ترجمته في : الإصابة (٦/ ٢٠٨)، والوافي بالوفيات (١١/ ٢٦٧)، والأعلام (٢/ ١٧٤).

(٢) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) عجز بيت، صدره * على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم *وقد اختلف في نسبته، فنسب لأعشى همدان، وهو في : ديوانه (٩٠)، وللأحوص وهو في : شعره (٢٦٧)، ولأبي الأسود الدؤلي، ولجرير ولم أجده في ديوانها، وهو في : الكتاب (١/ ١١٦)، والخصائص (١/ ١٢٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٢).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل (النيدل) بإسقاط الألف والنون.

(٦) يريد بالكتاب الإيضاح العضدي.

روى أبو الفتح عنه إنّما هو (النّئدلان)، قال في "سر الصناعة" له[1]: "وزادوها -أيضا- في (النِّئدلان)، وهو (النّيدلان) حدّثني بذلك أبو عليّ".

لُغَتُه : (النَّيدُلان) : الكابوس، وقيل : مِثلُه : ابن عُبيديس[2]، رواه أبو عمر المطرّز[3] عن أبي عمرو بفتح النون وضمّ الدال، وعن ابن الأعرابيّ – بكسر النون والدال –وعن أبي العالية[4] بكسر النون وفتح الدال، وزاد القزّاز[5] (نِيدُلان)– بكسر النون وضمّ الدال، وزاد الجوهريّ[6] (نَيدَلان) –بفتح النون والدال– وحكى ابن جنّي[7] وغيره (نِئدِلان) –بكسرٍ و الدال مع الهمزة– وقال أبو عليّ[8]: "ذُكِر أنّ أبا عمرو الشيبانيّ[9]حكى (النِّيدلانِ) –بكسر النون- فجعله تثنية، وذلك رديء؛ لأنّ الكلمة (فَيعَل)، ولم نَعلم هذا الوزن في كلامهم، فأمّا (التُّرجُمانِ) فإنّه جاء مع الألف فلا يستقيم أن تجعل (النَّيدل) مُلحقا به؛ لأنّه لا نظير له، ويمكن أن يقال: جاء في (النَّيدلانِ) ؛ لأنّ التثنية قد تبنى على ما لا يكون في الواحد كـ(ثَنايينِ)[10] و(مِذرَوَينِ)[11]، وكما جاء (التُّرجمانِ) بزيادة تشبه زيادة التثنية، ويُقوِّي ذلك قول الأعشى[12]:

---

(١) ص (١/ ١١١).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبيديس -وقيل :إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عُبيديس - النفزي الغرناطي المتوفى سنة ٦٥٩هـ ، كان نحويا ذاكرا للغات والأدب . تنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات (٦/ ٣٤)، وبغية الوعاة (١/ ٤٢٤) .

(٣) روايته هذه لم أجدها في المطبوع من مؤلفاته.

(٤) هو رفيع بن مهران الرياحي، تابعي مقرئ كان إماما في القرآن والتفسير، توفي سنة ٩٠هـ، وقيل: ٩٣هـ. تنظر ترجمته في : معرفة القراء (١/ ٦٠)، وطبقات الفقهاء (١/ ٩٣).

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) ينظر : الصحاح (ندل)(٥/ ١٨٢٨).

(٧) ينظر : المنصف (١/ ١٠٦).

(٨) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٩/ أ).

(٩) قوله المحكي هذا لم أجده في كتابه الجيم، وهو محكي في: المصباح (١٨٩/ أ)، و شرح شواهد الإيضاح (٦٢٤).

(١٠) " يقال: عقلت البعير بثنايين إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل " الصحاح (ثنى) (٦/ ٢٢٩٤).

(١١) " المذروان: "أطراف الأليتين... ومن القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى ومن أسفل "الصحاح (٦/ ٢٣٤٦).

(١٢) البيت لأعشى قيس، وهو في : ديوانه (٥٣)، والحلبيات (٣٦٨)، والأغفال (١/ ١١٢)، والمنصف (١/ ١٦٣).

وما أَيبُليٌّ على هَيكَلٍ بَناهُ وصَلَّب فيه وصارا

/ إلّا أنّ هذا بياءيّ النسب وأعجميّ، و (الأَيْبُلِيّ) : القَسّ، وكذلك (الهَيبُلِيّ)" ١٧٩/ ب

انتهى.

وهذا الذي تكلّفه أبو عليّ لا يحتاج إليه فإنّ ابن خالويه[1] حكى (النِّيدُل) و(النَّيدُل)- بكسر النون وفتحها وضمّ الدال - ذكر ذلك ابن عبيديس في "الباهر" له.

ويشبه - عندي - أن يكون هذا الاسم أعجميًا وافقت أصوله أصول (الندل)، وهو عربيّ، ألا ترى إلى ما جاء فيه من الخروج من الكسر والياء إلى الضمّ، ومن الأوزان التي لم يثبت لها نظير في كلامهم، ولذلك لم يُثبت سيبويه شيئا من ذلك في أبنيته.

مَعْناه: وصفه بالكسل، وثِقَل النوم.

عَرَبِيَّتُه: الألف واللام في (النَّيدُلان) بمنزلتها في (الثُّريّا)، ولذلك لزمت، ألا ترى أنّه مشتقّ من (ندل) بمعنى (غطّى) أو بمعنى (جَمَعَ و ضَمَّ)، كما أنّ (الثُّريّا) مشتقّة من الثروة، ومَن كسر النون من (النِّيدلان) فالألف واللام عنده بمنزلتها في (الرَّجُلينِ)؛ لأنّه - إذ ذاك - تثنية، وأنشد ابن جنّي[2] قبله:

نِفْرجَةُ القَلْبِ قَليلُ النَّيلْ

وكذلك ثبتَ قبله في رجز حريث بن زيد الخيل، وثبت قبلهما فيه[3]:

أنا حُريثُ [و][4] ابنُ زيدِ الخَيلْ

---

(١) ينظر : ليس في كلام العرب (٨٧).

(٢) ينظر : المنصف (١/ ١٠٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١١١)، و(٢/ ٤٤٤).

(٣) ينظر : المصباح (٢٨٠/ ب) (النسخة الأحمدية)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٣).

(٤) ما بين القوسين زيادة مني قد ثبتت في : المصباح (٢٨٠/ ب) (النسخة الأحمدية)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٣).

يَنشَقُّ عن حَمْتي أَتيُّ السَّيل

وأنتَ مِن حَمْلِ بني حُمَيل

ما مِن صَبُوحِ عنده ولا قَيلْ

وضروب أكثر هذه الأشطار خارجة عن قياس العروض، وأنشد ابن يسعون[1] قبل الشطر المستشهد به في "الإيضاح":

نِفرِجَةُ القَلبِ قَليلٌ بالنَّيلْ

يُلقى عليه النَّيدُلانُ بالليلْ

وأمّا القزّاز فأنشد قبله:

لا شيءَ إلّا طَردُ الخيلْ

الخيلُ هُنّ الصُّبوحُ والغَبُوقُ والقَيلْ

نِفرِجَةُ القَلبِ قَليلةُ النَّيل

وهذانِ البيتانِ اللذانِ أنشدهما القزّاز قبلُ قوله:

نِفرِجَةُ القَلبِ قَليلةُ النَّيل

وقعا في شعر [حريث بن][2] زيد الخيل رواية أبي عليّ البغداديّ مع بيتينِ آخرينِ ونُسِبَت أربعتُها هنالك لحريث المذكور، وهي:

لا عيشَ إلّا طَردُ الخيلْ

الخيلُ هُنّ الصُّبوحُ والغَبُوقُ والقَيلْ

وغارةٌ بينَ النهارِ والليلْ

لأْمَ مَن لأمَتِهِ مَنيُّ الوَيلْ

---

(١) ينظر: المصباح (١٨٩/أ).

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وقد أثبته قبل.

٣٢٥- وأَنْشد فيه أيضا[1]:

يَسُوقُ بهم سِنْدَأْوَةٌ مُتَقاعِسٌ

هو صدر بيت، وعجزه[2]:

عَدُوٌّ صَديقُ الصالِحِينَ/ لَعِينُ ١٨٠/أ

وزعم أبو عليّ حسن بن عبد الله القيسيّ في "شرحه أبيات الإيضاح" أنّ البيت لجرير. أتى به ليبيِّن أنّ همزته زائدة؛ لأنّ أبا زيد حكى في معناه (سِندوة)، إذ كلاهما يُراد به السّيِّء الخلق.

وهذا الذي ذهب إليه من أنّ[3] الهمزة في (سِندأو) زائدة مخالفٌ لما ذهب إليه سيبويه[4] من أنّ الهمزة فيه وفي أخواته، نحو: (حِنظَأو)، و (قِندَأو) و(كِنثَأو)[5] أصليّة، والواو والنون زائدتانِ. وإنّما قضى على الهمزة بالأصالة؛ لقلّة زيادتها غير أوّل، وقضى على الواو بالزيادة؛ لأنّها لا تكون أصلا في بنات الأربعة من غير المضعّف، وقضى على النون بالزيادة؛ لملازمتها المثال[6]، إذ لو كانت أصلا لوقع موقعها حرف من غير حروف الزيادة.

فإن قيل: فإنّ الهمزة -أيضا- قد لازمت المثال.

فالجواب: أنّه قد وقع موقع الهمزة الهاء، وهي من الحروف التي تقلّ زيادتها في كلّ موضع، قالوا: رجلٌ عِزهَوٌ، و-أيضا- فإنّه لا يمكن القضاء بزيادتها مع زيادة النون؛

---

(١) التكملة (٥٥٦).

(٢) البيت -كما ذكر المؤلف- نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٢) لجرير، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في: النوادر في اللغة (٥٨٩)، والمصباح (١٨٩/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٥) والمثبت في التكملة، وإيضاح شواهد الإيضاح (شنذارة)،. وفي النوادر في اللغة (شنذارة)، وفي المصباح وشرح شواهد الإيضاح (سندأوة) وفق ما أثبت المؤلف

(٣) في الأصل (إلى) ولا يستقيم به الكلام.

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٣٢٢).

(٥) الحنظأو: العظيم البطن، والقندأو: الكبير الرأس، الصغير الجسم، والكنثأو: العظيم اللحية. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه (٩٦)، ولسان العرب (حظأ) (٣/ ٢٢٨)، و (قدأ) (١١/ ٤٩)، و(كثأ) (١٢/ ٣٣).

(٦) ينظر: الممتع في التصريف (١/ ٢٦٩).

لئلا يُؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، إذ الواو زائدة، فلمّا تعذرت زيادتها معا قضي بزيادة النون؛ لأنّ زيادتها غير أوّل أكثر من زيادة الهمزة[1].

فإن قيل : هلّا جعل الواو أصليّة والنون والهمزة زائدتينِ.

فالجواب : أنّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة غير أوّل، وممّا يدلّ على زيادة النون والواو في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في (كِنثأو) زيادتها بالاشتقاق لقولهم: كَثَّأَت لِحيتُه.

وينبغي أن يحمل مالم يُعلم له اشتقاق من هذه الأسماء على ما عُلِمَ له ذلك[2].

وقد أدخل سيبويه[3] (قِندَأوا) في باب ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة، وهذا كالتردّد منه بين أن تكون النون زائدة، وأن تكون بمنزلتها في (حِنْزَقر)[4] و(حِنبَتر)[5] إلّا أنّه قطع على زيادتها في زيادة النون.

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه في [سِندأو][6] من أنّهم قالوا في معناه: (سِندوة) وجب أن تُجعل الهمزة فيها[7] زائدة لكن لم يوجد ذلك محكيّا عن أبي زيد سوى في "الإيضاح" بل أنشد صاحب "المُوعَب"[8] البيت:

يَسُوقُ بِهِمْ شِئذارَةٌ متقاعسٌ عَدوٌ صَديقُ الصّالِحِينَ لَعينُ

ثمّ قال : / "وقال أبو زيد : " الشِّئذارة - بالكسر -: الفاحش". فلعلّ الكلمة صُحِّفت في الكتاب[9]؛ لقلّة العناية بهذا الباب[10]، وصوابها : (والشئذارة) لأنّهم قالوا: /١٨٠

(١) ينظر : كلامه هذا في الممتع في التصريف(١/ ٢٦٩).

(٢) ينظر كلامه هذا وما قبله في : الممتع في التصريف (١/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٣) ينظر : الكتاب(٤/ ٢٧٠).

(٤) ينظر : الكتاب (٤/ ٣٠٢).

(٥) ينظر : الكتاب (٤/ ٣٠٢).

(٦) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٧) أي في (سندأوة).

(٨) ينظر : المصباح (١٨٩/ ب).

(٩) أي في الإيضاح.

(١٠) ينظر : المصباح (١٨٩/ ب).

(شِيذارة) و(شِنذارة)، فسقوطها في (شِيذارة) على أنّها زائدة في (شِئذارة)، والاشتقاق -أيضا- دليل على زيادتها؛ لأنّ (الشِّيذارة) من (التَّشذّر) وهو النشاط والتسرّع؛ لأنّ السيء الخلق حريص عليه، أو من (التَّشذّر) الذي هو الوعيد والتهدّد.

لُغَتُه: رجل (سِندأوة) و(سِندَأو): خفيف، وقيل: هو الجَريء المُقدِم، وقيل: هو القصير، وقيل: الدقيق الجسم مع عِرَضٍ[1] كلّ ذلك عن السيرافيّ[2]، وقال أبو حاتم[3]: "هو الكبير الرأس "، وقال أبو زيد[4]: "رجل سِندأو، وامرأة سِندأوة للجسيم القدير، والحسن الخلق "، وقال أبو الفتح[5]:" السِّندأوة: الحديد الشديد"، قال[6]:

وقد كُنتُ ممّا أُسَلِّي الهُمُو ... مَ بِسِندأوَةٍ شَيظمٍ شَودَخِ

وقال الفرّاء[7]: " ناقة سندأوة، أي: جريئة"، وقال أبو عمرو[8]:" السندأوة: الذئب". والشِّيذارة: الفاحش، وحكى بعضهم[9]: الشِّنذارة بالنون، وحكى يعقوب[10]: رجل شهذارة، أي: يعنف في السّوق، ولعلّ الهاء بدل من الهمزة. والمتقاعس: الشديد اللازم للشيء، والثابت عليه، والتقعّس: الثبات، يقال: تَقَعَّستِ الدابّة إذا ثبتت فلم تبرح

(١) في المحكم (٨/ ٥٤٠) (مطبعة دار الكتب بيروت) : " الدقيق الجسم مع عرض رأس " .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه (ج٥/ ٢٢٧/ أ).

(٣) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه (٩٦).

(٤) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٩/ ب).

(٥) المنصف (٣/ ٢٦).

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : المنصف (٣/ ٢٦) برواية (جسرة) بدل (شيظم).

(٧) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٩/ ب).

(٨) الجيم (٢/ ٨٨) .

(٩) ينظر : المصباح (١٨٩/ ب).

(١٠) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (١٨٩/ ب).

مكانها، و(صديق الصالحين): أراد بها المرأة؛ لأنّها محبّبة لهم، قال أنس[1] ﷺ: "لم يكن شيء أحبّ إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل"، فحبّه النساء ليكثر أولياء الله تعالى، وحبّه الخيل لقهر أعدائه.

مَعْناه: وصف هذا السائقَ بشكاسة الخُلُق، وقلّة التأنّي بهنّ والرفق.

عَرَبِيَّتُه: حذف مفعول (يَسوق) للعلم به، أي: يَسوق بهم الإبل، والضمير المجرور بالباء يُراد به الظعن ومَن معها من الأطفال أو الرُّقباء، ولذلك ذَكَّرَه، وموضع الباء على هذا نصبٌ على الحال، ويجوز أن تكون الباء زائدة، والضمير في موضع نصب على المفعول، أي: يَسوقُهم.

والهاء في (سندأوة) و(شيذارة) للمبالغة، مثلها في (راوية)[2]؛ لأنّهما صفتانِ لُمذكَّر، ولم يُلحق (التاء) في (صديق)، وإن كانت من صفة المؤنّث كما لم يُلحقها الآخر في قوله[3]:

تَكَشَّفُ غُمّاها وأنتِ صديقُ

181/أ

/ باب زيادة النون

٣٢٦- أنشد أبو عليّ فيه[4]:

يَعْصِرنَ السَّليطَ أقاربُهْ[5]

---

(١) ينظر: سنن النسائي (٣/ ٣٦)، ومسند الإمام أحمد (٥/ ٢٧).

(٢) في الأصل (رواية) تحريف.

(٣) عجز بيت لجميل بثينة، صدره * كأنْ لم نُحارب يا بُثينَ لو انّه *وهو في: ديوانه (٧٨)، والمصباح (١٨٩/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٦).

(٤) التكملة (٥٦٤).

(٥) جزء من عجز بيت للفرزدق، سبق ذكره و تخريجه ص (٣٨)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١٩٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٦).

هو عجز بيت للفرزدق، كرّر الاستشهاد فيه على أنّ النون التي تكون ضمير جماعة المؤنّث قد تكون مجرّدة من الضمير.

وقد تقدّم الكلام على البيت مُستوفًى في باب المذكّر والمؤنّث[1].

٣٢٧- وذكر (أَمسَجَت وأَمسَجا) في أُخريات إبدال الحروف بعضها من بعض[2]؛ مُستدلّا به على إبدالهم الجيم من الياء في غير الوقف، وهما لفظتانِ من شطرٍ للعجّاج – فيما ذكر بعض الناس – والشطر بكماله[3]:

حتّى إذا ما أَمسَجَت وأَمسَجا

وكثيرا ما ينتزع أبو عليّ في هذا الكتاب بعضَ بيت، ويستشهد به، لكنّي لم أتكلم على البيت الذي اقتطع منه ذلك اللفظ؛ لكونه أورده إيراد الكلام المنثور، وأمّا هذا فلم يكن بدّ من الكلام عليه، والتنبيه على أنّه شعر لإيراده (أَمسَجا) مطلقا، كما هو في الشعر، ولثبوت الشطر كاملا في بعض نُسخ "الإيضاح"[4].

لُغَتُه: (أَمسَجَت وأَمسَجا): يريد أَمْسَيَتْ وأَمسَيا، أي: دَخَلا في وقت المساء.

مَعْناه: قيل: "إنّه أراد أَمْسَت[5] الأُتُن، وأمسى العَير[6]"، وقيل[7]: "بل أراد أَمسَت النعامة، وأمسى الظليم"، ولم أعرف له صلة فأتبيّنُ الصحيح من ذلك[8].

---

(١) ينظر: ص (٣٨).

(٢) ينظر: التكملة (٥٧٤).

(٣) البيت نسبه القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٣) للعجاج، وهو في ملحق ديوانه (٢/ ٢٧٨)، وهو بلا نسبة في: المحتسب (١/ ٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٧٧)، والمصباح (١٩٠/ أ)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٧)، والممتع في التصريف(١/ ٣٥٥)، وضرائر الشعر (٢٣٢)، وشرح شواهد الشافية (٤٨٦).

(٤) كلام المؤلف هذا مستفاد من ابن يسعون في المصباح (١٩٠/ أ).

(٥) في الأصل (مست) بإسقاط الهمزة.

(٦) في الأصل (العين) بالنون.

(٧) ينظر: المصباح (١٩٠/ أ).

(٨) نقل البغدادي في شرح شواهد الشافية (٤٨٦) هذا النص المتعلق بمعنى الشاهد تحت مسمى "قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسي".

عَرَبِيَّتُه : أبدل الجيم من الياء المتحرِّكة بالفتح قبل قلبها ألفا، قال أبو الفتح[1]: "وهذا أحد ما يدلّ على ما ندّعيه من أنّ أصل (رَمَتْ) : (رَمَيَتْ)، و(أَعْطَت): (أَعْطَيَت)، و(أَمْسَت) : (أَمْسَيَت)، ألا ترى أنّه لمّا أبدلَ الياء من (أَمْسَيَت) جيما -والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات، ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء والواو- صحّحها، كما يجب في الجيم".

وكذلك قوله (أمسَجا) يدلّ على أنّ أصل (أَمْسى) (أَمْسَيَ)، وإبدالهم الجيم من الياء الخفيفة في الوصل محفوظ لا يُقاس عليه، وأمّا المشدّدة فزعم يَعقوب[2] أنّ بعض العرب يُبدل منها جيما، وقد تَقدّم تبيين ذلك في الوقف[3].

باب ما كان فيه حرف العلّة ثانيا عينا

٣٢٨- أنشد أبو عليّ في الباب[4]:

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلنَ جُثّتي   وكِيدَ خِراشٌ يوم ذلك يَيتَمُ[5]

البيت لأبي خِراش، خُويلد بن مُرَّة، أحد بني قِرد[6]، أتى به مُبيّنا ما ذكره من أنّ بعضهم استعمل / (كاد) في حال إسنادها إلى الفاعل الغائب منقولة حركة العين إلى الفاء[7] كما يَفعل بها إذا أسندها إلى ضمير الفاعل المتكلّم أو المخاطب.

١٨١/ب

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب (١/ ١٧٧ – ١٧٨).

(٢) ينظر : الإبدال له (٩٥).

(٣) قوله المشار إليه من الجز المفقود.

(٤) التكملة (٥٨٦).

(٥) البيت - كما ذكر المؤلف - لأبي خراش الهذلي، وهو في : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٢٠)، والمنصف (١/ ٢٥٢)، والمصباح (١٩٠/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٨)، والممتع في التصريف(٢/ ٤٣٩).

(٦) تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء (٢/ ٦٥٠)، والخزانة (١٢/ ٤٤٣)، والأعلام (٢/ ٣٢٥).

(٧) في الأصل (العين) تحريف.

فإن قيل: إنّ النقل في حال الإسناد إلى ضمير الفاعل المتكلم أو المخاطب إنّما كان سببه أنّهم اضطروا إلى حذف العين؛ لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة بسبب الضمير، فكان الأسهل عندهم ألّا يحذفوا الحرف بحركته، فنقلوا الحركة التي كانت في العين إلى الفاء لذلك، وأمّا في حال إسناده إلى الفاعل الغائب فلا مُوجب للنقل.

فالجواب: أنّهم لمّا نقلوا الحركة إلى الفاء في حال الإسناد إلى ضمير الفاعل المتكلّم أو المخاطب لم يردّوا الفاء إلى أصلها في حال الإسناد إلى ضمير الفاعل الغائب[1]، بل أفردوا فيها الكسرة التي كانت نُقِلت إليها من العين، وسهّل ذلك شيئانِ:

أحدهما : أَمن[2] اللَّبس، ألا ترى أنّك إذا قلت: كيد زيدٌ يَفعل لم يُتوهّم أنّها مبنيّة للمفعول، إذ لو كانت مبنيّة للزم أن يكون (زيد) قبل ذلك منصوبا، إلّا أنّه رفع لمّا قام مقام الفاعل المحذوف، وذلك فاسد؛ لأنّها لا تتعدّى إلى أكثر من اسمها وخبرها.

والآخر : أنّ (باع) وأمثالها [لها][3] حالانِ :

أحدهما : تُنقل فيها حركة عينها إلى فائها إذا أُسندت إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب، وذلك إذا كانت مبنيّة للمفعول فلمّا كانت (كاد) كـ(باع) وأخواتها في اعتلال عينها، واحتياجها إلى مرفوع ومنصوب أرادوا أن يكون لها حالانِ كتلك، فلمّا تعذّرت إحدى الحالينِ في (كاد) بالنظر إلى بناء الفعل للمفعول إذ لا تُبنى له

---

(١) في الأصل (ضمير الفاعل المتكلم أو المخاطب الغائب) بزيادة (المتكلم أو المخاطب) تحريف.

(٢) في الأصل (من) بإسقاط الهمزة.

(٣) ما بين القوسين زيادة مني تقتضيها الصناعة النحوية .

استعملوها في حال الإسناد إلى الفاعل لتساويها في نقل حركة العين[1] إلى الفاء في حال الغيبة والحضور.

وفي البيت شاهدانِ على رواية الأصمعيّ[2] فإنّه روى: (كِيدَ) في عجز البيت وصدره، وأمّا أبو سعيد[3] فروى في عجزه (كاد)، فالشاهد على روايته إنّما هو في الصدر خاصّة.

لُغَتُه : كادَ يَفعل كذا كَيدا: قاربَ وَهَمَّ. والضِّباع: ضرب[4] من السباع ذَكَرُها (ضِبعان)، والأنثى (ضَبُع) و (ضِبعانة). والقُفّ: ما ارتفع من الأرض. وجُثّة الإنسان: شخصه متّكئا أو مضطّجعا، وقيل[5]: "لا يقال له جُثّة إلّا أن يكون قاعدا أو نائما، فأمّا القائم فلا يقال له: جُثّة إنّما يقال: قامتُه"، وقيل: "لا يقال له جُثّة إلّا أن يكون على رَحْل/ أو سَرْج، أو مُعْتِّما"[6] كذلك حكى ابن دريد[7] عن أبي الخطّاب الأخفش، ولم يُسمع من غيره. و(خِراش)[8]: ابنه، وبه كُنِّيَ. واليُتم : فُقدان الأبّ، وفي البهائم فقدان الأمّ، ويقال لمن فقد الأمّ من الناس: مِقطَع لا يتيم، ويُقال للصبيّ : يتيم ما لم يَبلُغ الحُلم، وفعله : يَتِم يَيتَم و يَتُم يَيتُم حكاها ابن الأنباريّ[9]، وقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾[10] تسمية لهم بالحالة الأولى التي فارقوها ببلوغ الحلم والرُّشد.

/١٨٢

---

(١) في الأصل (الحركة للعين) تحريف.

(٢) ينظر : المنصف (١/ ٢٥٢).

(٣) يريد بأبي سعيد: السكري، تنظر روايته هذه في : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٢٠).

(٤) في الأصل (عضرب)تحريف.

(٥) ينظر : المحكم (جثث) (٧/ ١٤٢).

(٦) في الأصل (متعما) تحريف. ومعتّما أي داخلا في وقت العَتَمَة . ينظر : لسان العرب (عتم) (٩/ ٤١).

(٧) ينظر : الجمهرة (١/ ٤٤).

(٨) في الأصل: شراخ، تحريف.

(٩) ينظر : الزاهر (١/ ٢٢٧) .

(١٠) الآية الثانية من سورة النساء.

مَعْناه: يقول[1]: إنّ أعداءه كادوا يقتلونه فَيَيْتُمون[2] ولدَه، ويَترُكون للضباع جسدَه، وذلك أنّ قوما من بني الدِّيل كانت لهم عنده تِرات[3] فقعدوا له على قُرب ثنيّة ليأسروه أو يقتلوه، وأعدوا له مولى اسمه مُخَلَّد[4] كان من أجود الرجال عدوا، فشعر بهم أبو خِراش، فسبقهم إلى الثنيّة، وعدا ففاتهم، وكان قد قدّم زوجه قبلَ ذلك، وأقام كأنّه يُصلح شيئا، وكانت على بعير سريع ففاتتهُم أيضا.

عَرَبِيَّتُه: (كاد) بمعنى (قارب)، العين منها [واو][5] بدليل قولهم[6]: لا أَفعلُ ذلك ولا كَودا ولا همّا، فجعلها من (الواو)، فمَن قال: (كِدتُ أَكادُ) فهي عنده (فَعِل يَفعَل) بمنزلة (خاف يَخاف) إن كانت العين واوا، أو (هاب يَهاب) إن كانت ياءً.

ومَن قال (كُدتُ أُكادُ) فإن كانت من الواو فينبغي أن يعتقد فيها أنّها (فَعُل) (يَفعَل)،وكان قياس المضارع أن يكون (يَفعُل) -بضمّ العين- فشذّوا فيه.

ولا ينبغي أن يُجعل (كاد) (فَعُل)؛ لأنّ الشذوذ في مضارع (فَعَل) أسهل من الشذوذ في مضارع (فَعُل) المضمومة العين[7]،ألا ترى أنّهم قد شذّوا في مضارع (فَعَل) من المعتلّ اللام، نحو: (أَبى يَأبى) و(حَيي يَحيى)، و(قَلى يَقلى)، ومن المضعّف نحو: (عَضَضتُ تَعَضُّ)، ومن الصحيح نحو: (رَكَن) (يَركَن)، ولم يفعلوا ذلك في مضارع (فَعُل).

وإن كانت من الياء فلا تكون إلّا (فَعُل) -بضمّ العين- إذ لو كانت (فَعَل)

---

(١) ينظر: الأغاني (١٠/ ٢١٢)، والمصباح (١٩١/أ).

(٢) في الأصل (فيموتون) تحريف.

(٣) تِرات جمع تِره، وهي الثأر.

(٤) في الأصل (مجلد) بالجيم، تحريف، والتصويب من: الأغاني (١٠/ ٢١٢)، والمصباح (١٩١/أ).

(٥) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) ينظر: الأصول (٣/ ٣٤٥)، والمحكم (كيد)(٧/ ٧٩).

(٧) جاء بعد هذا الكلام في الأصل (ألا ترى أنّهم قد شذّوا في مضارع فعل المضمومة) تكرار لما بعده.

-بفتحها- لما قالوا إلّا (كِدتُ) -بكسر الكاف- لأنّ الفتحة إنّما تُحوّل في ذوات الياء كسرة، ويكون فيها -إذ ذاك- شذوذانِ:

أحدهما: بناء (فَعُل) ممّا عينه ياء، إذ لم يجئ منه شيء في كلامهم إلّا هذا.

والآخر: مجيء مضارعه على (يَفعَل) إذ لم يجئ منه -أيضا- إلّا هذا، قال أبو الفتح[1]:

"كان الماضي لمّا أتى على (فَعُل)، فخرج عن الأصول أُخرج -أيضا- مضارعه عمّا عليه الجمهور أيضا، فإنّهم كرهوا أن تنقلب / الياء في المضارع واوا". ١٨٢/ب

وذهب ابن يسعون[2] أنّ (كِيدَ زيدٌ يَفعَل) أصله (كَيَدَ)، فنُقِل إلى (كِيدَ) كما نُقل (بَيَعَ) إلى (بِيعَ)، ثمّ قال بعدُ:" و هو فعل شاذّ"؛ لأنّه (فَعَل يَفعَل) فيما ليس لامه ولا عينه حرفا من حروف الحلق، كأنّهم قصدوا ذلك ليفرقوا بين (يَكاد) من المقاربة، و(يَكيد) من الكَيد".

وهذا وهمٌ؛ لأنّه ارتكب الشذوذ من غير داعية لذلك، بل ينبغي أن يُحمل على أنّه (فَعِل يَفعَل) كـ(هاب يَهاب)، وأظنّ أنّ الذي غلّطه كلام الفرّاء[3]، فإنّه زعم أنّ (كاد يَكاد) إذا أرادوا قرب الفعل منقول من كادَ يَكيدُ الكَيد، والمكيدة لمّا أزالوا [بِنيَته][4] -معناه أنّ الواو من بنيته - فتوهّم أنّه أراد بقوله (أزالوا بِنيَته) بنية المضارع، ولم يُرد الفرّاء المضارع فقط، بل أراد أنّهم أزالوا بنية الماضي والمضارع، فجعلوا الماضي على (فَعِل) -بكسر العين- والمضارع على (يَفعَل) -بفتحها- بعد أن كان[5] الماضي على

(١) المنصف (١/ ١٨٩).

(٢) ينظر: المصباح (١٩٠/ب).

(٣) كلامه هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٤) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها كلامه الآتي.

(٥) في الأصل (كاد) تحريف.

(فَعَل) -بفتحها-، والمضارع على (يَفعِل) - بكسرها- على أنّ هذا الذي ذهب إليه الفرّاء مرغوب عنه؛ لأنّه دعوى لا دلالة عليها.

وروى الصِّقِلي (يِيتم) - بكسر الياء الأولى - وقال: "إنّ الشاعر كسرها من أجل الثانية ".

والمعروف من لغة الكسر في أحرف المضارعة أنّهم لا يفعلون ذلك في الياء استثقالا للكسرة فيها[1]، إلّا أن تكون (فاء) الفعل واوا، فإنّهم يكسرون الفاء -إذ ذاك-؛ لأنّ كسرها يوجب قلب الواو ياء، فيخفّ اللفظ، فيقولون : (وَجِل يِيجل)، ولا يفعلون ذلك فيما عداه؛ لأنّ الكسرة في الياء ثقيلة، ولا يُؤدّي احتمال نقلها إلى تخفيف، لكن وجه هذه الرواية أن يكون شبّه الياء بالواو كما شبّهها بعضهم بها حين قال : (يَئِسَ يَئِسُ) [2]بحذفها لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو في (يَعِد)[3] لذلك، وهي مع ذلك شاذّة، ومثلها في الشذوذ قراءة يحيي بن وثّاب[4] ﴿ فَإِنَّهُمْ يِيْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾[5].

وقبل البيت[6]:

تَقولُ ابنتي لمّا رأتني عَشيّةً : سَلِمتَ وما إن كِدتَ بالأمسِ تَسلَمُ
ولولا دِراكُ الشَّدِّ قاظَت حَليلَتي تَخَيَّرُ في خُطّابِها وهي أَيِّمُ

(١) ينظر : الممتع في التصريف (٢/ ٤٣٣)، والدر المصون (١ / ٦٠).

(٢) الأصل (يَيْئِس) فحذفت الياء الساكنة لوقوعها بين ياء وكسرة.ينظر : الكتاب (٤/ ٥٤)، والممتع في التصريف (٢/ ٤٣٧).

(٣) في الأصل (جعد) تحريف، والتصويب من: الممتع في التصريف (٢/ ٤٣٧).

(٤) في الأصل (أثوب) تحريف، والمثبت من مصادر ترجمته الآتية. وهو تابعي من بني أسد بالولاء، إمام أهل الكوفة في القرآن، من أكابر القراء.تنظر ترجمته في : غاية النهاية (٢/ ٣٨٠)،ومعرفة القراء (١/ ٦٢).

(٥) هي الآية (١٠٤) من سورة النساء. وتنظر قراءة يحيي هذه في : المحتسب (١/ ١٩٨)، والبحر (٣/ ٣٤٣)، والدر المصون (٤/ ٨٦). وهي أيضا قراءة منصور بن المعتمر.

(٦) ينظر : شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٢٠)، والمصباح (١٩٠/ ب).

باب ما يَتمُّ فيه الاسم؛ لسكون ما قبل حرف العلّة أو بعده، أو لأنّ السكون اكتنفه

٣٢٩- أنشد أبو عليّ في الباب[1]:

/ وكَحَّلَ العَينينِ بالعَواوِرِ[2] ١٨٣/أ

هو جَندَل بن المُثنّى الطُّهَويّ[3]، أتى به مُلزما عن تصحيح الواو التي بعد الألف من (عواوِر) [لإرادة][4] الياء المُبعِدَة لها عن الطرف صحّةَ (مِقوَل) لإرادة الألف التي يَخرج بها عن شبه الفعل، وإن كان في اللفظ على صورة ما يَلزم اعتلاله، ألا ترى أنّ (مِقوَلا) كـ (مَقال) في أنّ كلّ واحد منهما على وزن الفعل، نحو: (تِعلَم) و(تَعلَم)، وأنّ الميم تفصلها عن أمثلة الفعل من حيث كانت زيادة تختصّ الاسم دونه، فكان ينبغي له أن يعتلّ كما اعتلّ (مَقال)، فلمّا لم يعتلّ هو ولا أمثاله علمنا أنّ (مِفْعلا) مقصور من (مِفعال) أبدا، وأنّهم جعلوا صحّته مُشعرة بذلك.

وممّا يبين أنّ (مِفعلا) من (مِفعال) مجيئهما في معنى واحد من المبالغة، نحو قولك: (مِطعَن) و (مِطعان) للكثير الطَّعن،وكونهما قد يَتعاقبانِ على مسمًّى واحد، نحو: (مِفتَح) و(مِفتاح) و(مِنسَج) و(مِنساج)[5]، و(مِقوَل) و(مِقوال).

---

(١) التكملة (٥٩٥).

(٢) البيت سبق تخريجه ص (٥٨٦)، وينظر ما يقابله هنا في: المصباح (١٩١/ أ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٣١).

(٣) سبقت ترجمته ص (٢٠٠).

(٤) مابين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (منشج ومنشاج) بالشين المعجمة، تصحيف. ينظر: الكتاب (٤/ ٣٥٦).

ومثلُه في مراعاة الأصل قوله[1]:

مالَ إلى أَرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ

ألا ترى أنّ (التاء) إنّما كانت أُبدلت (طاء) من أجل الضاد في (اضطَجَع) وقد ذهبت، فكان ينبغي أن ترجع التاء فيقال: (التَجَع) كـ (التَقَم)، لكن أُبقيت الطاء رعيا للأصل،ولم يُلتفت [إلى][2]إبدال الضاد لما كان ذلك عارضا في بعض اللغات.

ومثل ذلك - أيضا- قول الآخر[3]:

إِرهَن بَنيكَ عنهُمُ أَرهَن بَنيْ

أراد (بَنيّ)، فحذف الياء للتخفيف، وتَرَكَ أن تُرَدّ النون رعيا للأصل ، ولم يُلتفت [إلى][4] الحذف ، لَمَا كان عارضا في الوقف للتخفيف ، وأمثال ذلك كثيرة.

لُغَتُه : العُوّار : الرَّمد في العين قالت الخنساء[5]:

قَذًى بعينكِ أم بالعينِ عُوّارُ [أم][6] ذَرَفَت أن خلت مِن أهلها الدارُ

وقالت - أيضا - [7]:

إنّي أَرِقتُ فَبِتُّ الليلَ ساهرةً كأنّما كُحِلَت عيني بعُوّارِ

(١) البيت لمنظور بن حيّة الأسدي، وهو في : سر صناعة الإعراب (١/ ٣٢١)، والخصائص (١/ ٦٣)، و(٢/ ٣٥٠)، و(٣/ ١٦٣، ٣٢٦)، والممتع في التصريف (١/ ٤٠٣).

(٢) مابين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : الحجة للقراء السبعة (٣/ ٢٢٠)، والخصائص (٣/ ٣٢٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٧).

(٤) مابين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥) ديوانها (٣٧٨)، وينظر : إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٧)، والمصباح (١٩١/ أ).

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل، والإثبات من الديوان.

(٧) ديوان الخنساء (٢٩٠)، وينظر : المنصف (٣/ ٥٠).

وقال قاسم السَّرقُسطيّ[1]: "(العُوّار) كالقذى و الطعن يجده الإنسان في عينيه، وكذلك العائر"، وأنشد بيت الخنساء، ونسبه للأعشى بن نباش بن زرارة[2] الأسديّ، إلّا أنّه روى صدره[3]:

أَأَرْقٌ بِكِ أَم بالعينِ عُوّار؟

مَعْناه : يقول : إنّ الدهر أقام العواوير لعينيه مُقام الكحل، فكأنّه قد كحلهما بهما، وذلك مجاز واتّساع.

عَرَبِيَّتُه : (كَحّل) : معطوف على/ (حنى) المتقدّم الذكر قبله[4]: ١٨٣/ب

غَـرَّكِ أن تَقارَبَـتْ أباعِري

وأنْ رَأَيتِ الدهرَ ذا الدوائرِ

حَنى عِظامي وأُراهُ[5] ثاغِري

وقد كرّر الاستشهاد به[6] في الباب الذي ترجمته "باب التكسير في هذه الأسماء المعتلّة العين للجمع" مبيّنا أنّ صحّة الواو التي بعد الألف في (العواور) إنّما كانت لبعدها عن الطرف في التقدير، إذ الأصل: (العواوير) – بالياء – كما قال رؤبة[7]:

وما بِعَينَيهِ عَواويرُ البَخَقْ

---

(١) سبقت ترجمته ص (٢٤٠)، وينظر قوله المحكي هذا في : المصباح (١٩١/أ).

(٢) حليف بني نوفل التميميّ. تنظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف (٢٣).

(٣) ينظر : المصباح (١٩١/أ).

(٤) ينظر : شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨١)، و المصباح (١٩١/ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٣١)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٤).

(٥) (حنى) مطموس في الأصل، وجاء بعده (عطفا على) ولم أتبين له معنى، والتصويب من المصادر السابقة.

(٦) ينظر : التكملة (٦٠١).

(٧) ديوانه (١٠٧)، وينظر : المنصف (٣/ ٥٠)، و إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٨).

وإنّما حذفت الياء للضرورة، فلذلك لم يَلتفت إلى حذفها.

وقد تقدّم[1] ذكر الخلاف الذي بين البصريّين والكوفيّين في حذف الياء من (عواوير) وأمثاله، أهو جائز في الكلام أم مختصّ به الشعر؟، وأقمتُ الدليلَ على صحّة ما ذهب إليه أهل البصرة من أنّه مختصٌّ بالشعر.

باب التضعيف في بنات الياء والواو

٣٣٠- أنشد أبو عليّ في الباب[2]:

عَيُّوا بأَمرِهُمُ كَما عَيَّت ببيضَتِها الحَمامَهْ[3]

البيت لعَبيد بن الأبرص الأسديّ، ونسبه صاحب "المُوعَب"[4] لابن مُفَرِّغ الحِميريّ[5].

أتى به مُبيّنا صحّة ما ذكر من جواز الإدغام إذا وقع هذا التضعيف في موضع يلزم فيه (ياء) (خَشيتُ) و (رَضيتُ) الحركة استثقالا للمثلين.

فإن قيل: شاهده يدلّ على بطلانِ ما ذكر؛ لأنّ الشاعر قال (عَيّوا) فأدغم في موضع لا يلزم فيه (ياء) (خَشيتُ) و(رَضيتُ) الحركة، ألا ترى أنّك تقول: (رَضُوا) و(خَشُوا)، فتحذف الياء؛ لالتقائها ساكنة مع (واو) الضمير بسبب نقلك الحركة منها إلى العين.

---

(١) ينظر: ص (٥٨٤).

(٢) التكملة (٦١١).

(٣) البيت -كما ذكر المؤلف- لعبيد بن الأبرص، وهو في: ديوانه (١٢٦)- برواية (برمت)- وينسب لابن مُفَرِّغ، وهو في: شعره (١٤٤). وينظر: الكتاب (٤/ ٣٩٦)، والمنصف (٢/ ١٩١)، والمصباح (١٩١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٣٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٧٨)، وشرح شواهد الشافية (٣٥٦).

(٤) ينظر: المصباح (١٩١/ ب).

(٥) هو يزيد بن زياد -وقيل- بن ربيعة، شاعر غزل من شعراء بني أمية. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (١/ ٣٤٨)، والخزانة (٤/ ٣٢٥)، والأعلام (٨/ ١٨٣)

فالجواب : أنّ هذا الشاعر لمّا قال (عَيَّ) كَـ (رَدَّ) عامله في الإسناد إلى الضمير معاملة (رَدَّ)، فقال : (عَيُّوا) كـ(رَدُّوا). فالإدغام في (عَيّوا) لم يحصل في حال الإسناد بل قبله، وإذا كان قبله كان في موضع يلزم فيه ياء (رَضيتُ) و(خَشيتُ) الحركة كما قال أبو عليّ. ألا ترى أنّك تقول: (رَضيَ) و(خَشيَ) فيلزم الفتحة مثل الماضي، وقد نصّ سيبويه[1] على أنّ الإدغام في (عيّوا) وأمثاله شبيه بما ذكرناه، فقال: " وقال بعضهم: (حَيُّوا) و (عَيُّوا) لّما رأوها[2] في الواحد والاثنين و المؤنّث إذا قُلتَ: (حَيَّتِ المرأة) بمنزلة المضعّف من غير الياء أجروا الجميع على ذلك"، ثمّ استشهد بالبيت الذي استشهد به أبو عليّ.

ويروى[3]: (برمُوا بأَمرِهُمْ كما)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

لُغَتُه : عَيّ بالأمر : إذا عَجَزَ عنه، ولم يُطق أحكامه. قال أبو حاتم[4]: "والحمامة -هنا- : القُمريّة والدُّبسيّة،/ تبيض [فوق][5] أعواد مفترقة، فلا يكاد بيضها يسلم لها". 184/أ

مَعْناه : يقول : عيّوا بإصلاح أمرهم حين لم يُفردوا حُلماءَهم بتدبيره، كما عَيَّت الحمامة ببيضتها حين لم تقتصر على حفظها على صُلب من العيدان، ألا ترى قوله بعد[6]:

جَعَلَت لها عُودينِ مِن ... نَشَمٍ وآخرَ مِن ثُمامَه

وكأنّه ضرب (النَّشَم) مثلا لذوي الحزم والتدبير، و(الثُّمام) لذوي العجز والتقصير؛ لأنّ ذوي الحزم إذا شاركهم في الرأي ذوو العجز وَهَّنَوا رأيهم،وأفسدوا

---

(1) ينظر : الكتاب (4/ 396).

(2) في الأصل (رآها)، والمثبت متفق مع ما بعده.

(3) رواية ديوان عبيد بن الأبرص: (برمت) أمّا رواية (برموا) فلم أجدها فيما اطلعت عليه من مصادر.

(4) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في : المصباح (192/ أ).

(5) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(6) ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص (126).

عليهم تدبيرهم، كما يُفسد الغُشّ اشتراك[1](النَّشَم) فيه بـ (الثُّمام) لبعدهما عن الاتّفاق والالتئام من جهة قوّة (النَّشَم) وصلابته، وضعف (الثُّمام) ورخاوته، ونظيره قول الآخر[2]:

ولكنّ قَومي عَزَّهُمْ سُفهاؤهُمْ   على الرأي حتّى ليس للرأي حاملُ
تُظُوهِرَ بالعدوانِ واختيل بالغنى   وشُورِكَ في الرأي الرجالُ الأماثِلُ

ولم يُرد أنّ (الحمامة) جَعَلَت لبيضتها عُودينِ من نَشَمٍ وعُودا باليا من(ثُمام)؛ لأنّ جعل الصنف المكنيّ به عن أُولي العجز مُخِلّ بالمعنى الذي قصده، وإنّما تقديركلامه: (جَعلتَ لها عودينِ، عودا مِن نَشَم، وآخر من ثُمامة)، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه، ونظير ذلك في الحذف قول ابن مقبل[3]:

وما الدَّهرُ إلّا تارتانِ فمِنهُما   أَمُوتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أَكدَحُ

أي: فتارة منهما، إلّا أنّه حذف الموصوف، وهو (تارة)؛ لدلالة ما قبله عليه.

وأراد بـ(العُودينِ) شخصينِ لا صنفينِ – فيما زعم الصِّقِلي – واستدلّ على ذلك بأنّه وصفهم بالضعف عن القيام بأمرهم، بدليل قوله (عَيّوا) و (عُود)[4]أضعف من (أَعواد).

وذهب ابن يسعون[5] إلى أنّه جعل العُودينِ من النَّشَم والثُّمام لَمّا رآهما جنسينِ، وهو الصحيح، إذ معلوم من حال (الحَمام) أنّها لا تقتصر على (عُودينِ).

---

(١) في الأصل (افترك) تحريف.

(٢) لم أتمكن من معرفة قائلهما، وهما في: أمالي القالي (١/ ٨٣)، والاقتضاب (٣/ ٦٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٩).

(٣) ديوانه (٣٨)، والمصباح (١٩٢/ ب)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٣٤)، والخزانة (٥/ ٥٥).

(٤) في الأصل (عودا) بالنصب.

(٥) ينظر: المصباح (١٩٢/ب).

واستدلّ ابن يسعون[1] والصِّقِلي[2] - أيضا- وجماعة[3] من شارحي أبيات هذا الكتاب على أنّه لا بُدّ من حذف الموصوف في بيت عَبيد -كما ذكرنا- بأنّ العرب -فيما زعموا- لا تقول: رأيتُ رَجُلينِ وآخر؛ لأنّ (آخر) إنّما يقابل به ما قبله من جنس وإفراد أو تثنية أو جمع، فلزم لذلك أن يكون التقدير: (عُودا من نَشَم، وآخر من ثُمامة) حتّى يكون قد قابل مفردا بمفرد، وهذا الذي ذكروا من أنّه إنّما يكون على وفْق ما قبله من إفراد أو تثنية أو جمع / ليس بصحيح، بدليل قول ربيعة بن مُكدَّم[4]:

١٨٤/ د

ولقد شَفَعتُهما بآخرَ ثالثٍ وأبى الفِرارَ ليَ الغَداةَ تَكَرُّمي

ألا ترى أنّه قابل بـ(آخر) اثنينِ، وقول حُجر بن خالد[5]:

وَجَدنا أَبانا حَلَّ [في المَجدِ][6] بَيتُهُ [وأعيا رِجالا] آخَرينَ مَطالِعُهْ

فقابل بـ (آخرين) وهو جمع مفردا، وقول أبي حيّة[7]:

وكُنتُ أمشي على رجلينِ مُعتَدِلا فصِرتُ أمشي على أُخرى مِن الشجَرِ

ألا ترى أنّه قابل بـ(أخرى) اثنينِ، ومثل ذلك - أيضا - قول امرئ القيس[8]:

فَوالى ثلاثا واثنَتَينِ وأَربَعا وغادَرَ أُخرى في قَناةٍ رَفيضِ

وقول أبي ذؤيب[9]:

---

(١) ينظر: المصباح (١٩٢/ أ).

(٢) ينظر: شرح شواهد الشافية (٣٦٠).

(٣) ينظر: شرح شواهد الإيضاح (٦٣٣).

(٤) أحد فرسان مضر المعدودين في الجاهلية. تنظر ترجمته في: الأغاني (١٦/ ٨٦)، واللآلي (٢/ ٩١)، والأعلام (٣/ ١٧). وينظر قوله هذا في: أمالي القالي (٢/ ٢٧٢)، وشرح شواهد الشافية (٣٦٠).

(٥) قال عنه التبريزي في شرح ديوان الحماسة (١/ ٣٣١): " هو حجر بن خالد بن محمود بن عمرو بن مرثد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة الضبعي " وقوله هذا في: شرح ديوان الحماسة (١/ ٥١٢).

(٦) ما بين القوسين هنا، وما سيأتي مطموس في الأصل، والإثبات من: شرح ديوان الحماسة (١/ ٥١٢).

(٧) شعره (١٤٠)، وينظر: أمالي القالي (٢/ ١٦٣)، والخصائص (١/ ٢٠٧)، وشرح شواهد الشافية (٣٦٠)، ويروى (برجل أختها الشجر)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٨) ديوانه (٢/ ٤٧٠)، وروي في: شرح شواهد الشافية (٣٦١) (وغادرْتُ).

(٩) ينظر: شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٢١-٢٢٣)، وشرح شواهد الشافية (٣٦١).

أَبلِغ لَديكَ مَعقِلَ بنَ خُويلِدٍ ... مآلِكَ تُهْديها إليكَ هُداتُها

على إثرِ أُخرى قبلَ ذلكَ قد أَتَت ... إليكَ فجاءَت مُقشَعِرّا شَواتُها

ألا ترى أنّ (أُخرى) في البيتينِ مفردة مع أنّ ما قبلها ليس كذلك، وقول أبي العَمَيثَل[1]:

فَكَلّمتُها ثنتينِ كالثلجِ مِنهُما ... على اللّوحِ والأُخرى أَحرُّ مِن الجَمرِ

أي الكلمة الواحدة منها (كالثلج)، والأخرى (أحرّ من الجمر)، وعنى بالكلمتينِ تسليم التلاق، وتسليم الفراق[2].

وأمّا ما ذكروه من أنّ (آخر) إنّما يُقابل به ما قبله من جنسٍ فإنّهم يَعنون بذلك أن يكون الاسم الموصوف[3] بـ (آخر) في اللفظ أو في التقدير يصحّ وقوعه على التقدير الذي قوبل بـ (آخر) على جهة التواطئ، نحو قولك: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ، واقع على (زيد) وعلى الرجل الآخر على جهة التواطئ، وكذلك لو قلت: جاءني زيدٌ وآخر لكان سائغا؛ لأنّ التقدير: ورجلٌ آخر، وكذلك - أيضا - لو قلت: جاءني زيدٌ وأُخرى، تريد:ونسمةٌ أخرى لكان سائغا، ومثل ذلك ما حكاه السكّريّ[4] من قولهم:لا تلق فلانا على حمار حمولة أخرى، أي: محمل غيره، قال أبو الفتح[5]: التقدير في المثل: حمولة نفسٍ ونسمة أخرى، ولولا ذلك لم يَقُل (أُخرى)؛ لأنّه لم يتقدّم ذِكْرُ مؤنّث، وكذلك - أيضا - لو قلت: اشتريتُ فرسا ومَركوبا آخرَ، وأنت تريد بالمَركوب جملا لكان سائغا؛ لأنّ (مَركوبا) يصحّ وقوعه على الفرس والجمل على جهة التواطىء ، ومن ذلك قوله[6]:

---

(١) هو عبد الله بن خليد -وقيل : خالد -والعميثل اسم من أسماء الخيل، شاعر ومُؤدب، من مؤلفاته: الأبيات السائرة، والتشابه، ومعاني الشعر. تنظر ترجمته في : الفهرست (٧٧)، و اللآلي (١/ ٣٠٨)، والأعلام (٤/ ٨٥). وينظر قوله هذا في : البيان والتبيين (١/ ١٥١)، ودرة الغواص (١٥٨)، والخزانة (٥/ ٥٩).

(٢) ينظر : درة الغواص (١٥٩) .

(٣) في الأصل (اسم الموصوف) بإسقاط أل . وما أثبته يقتضيه السياق ، وقد ثبت في : شرح شواهد الشافية (٣٦١) .

(٤) حكايته هذه لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٥) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته.

(٦) لم أتمكن من معرفة قائله.

جواد

تَوقّف من ماء النفوس ومائِهِ   شَريجانِ مبيضٌ وآخرُ أحمرُ

لأنّ التقدير: وشَريج مبيضٌّ وشَريجٌ آخرُ أحمرُ، والشَّريج: الخليط[1]، وهو يقع بتواطئ على المبيضّ الذي يُراد به ماء الفرس، وهو عَرَقُه، وعلى المِحمَرّ الذي يراد به ماء النفوس، وهو الدم؛ لأنّ كلّ واحد منهما خليط للآخر.

/ فإن كان وقوع الاسم عليهما على جهة الاشتراك المحض، فإن كانت حقيقتهما واحدة جازت المسألة، نحو قولك: قامَ أحدُ الزيدَينِ وقعدَ الآخرُ، وإن لم تكن حقيقتهما واحدة لم تَجُز المسألة عندهم؛ لأنّ [(الآخر) في][2] ذلك لم يُقابل به ما هو من جنسه [نحو][3] قولك : رأيتُ المُشتري والمُشتري الآخر، يعني بأحدهما الكوكب وبالآخر قابِلَ عقدِ البيع، وإذ قوبل بـ (آخر) ما هو من جنسه فهل يشترط مع صحّة وقوع الاسم عليهما بتواطئ اتّفاقهما في التذكير؟ ففي ذلك خلاف[4]. فذهب أبو العبّاس المبرّد[5] إلى أنّ ذلك غير مُشترط، فقال:"[إن قلت][6]أتتني جاريتُكَ وامرأةٌ أُخرى [كان جائزا] ، [فإن قلتَ: أتتني جاريتُكَ ورجلٌ آخرُ لم يَجُز، وكذلك لو قلتَ: أتاني أخوكَ وامرأةٌ أُخرى كان غيرَ جائزٍ][7]، فإن قلتَ: أتاني أخوكَ وإنسانٌ آخرُ جاز، وإن عنيتَ بالإنسان المرأة؛ لأنّ الباب الذي ذكرتهما به يجمعهما، وكذلك: جاءتني جاريتُكَ وإنسانٌ آخرُ جيّد جدًّا بالغ ".

١٨٥/أ

فأجاز -كما ترى – أن تعني بـ (الإنسان) من قولك: أتاني أخوكَ وإنسانٌ آخرُ (امرأة) مع أنّ الذي تقدّم مُذكّر.

---

(١) ينظر : لسان العرب (شرج) (٧/ ٧٠) .

(٢) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٣) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) ينظر : شرح شواهد الشافية (٣٦١).

(٥) ينظر : المقتضب (٣/ ٢٤٤).

(٦) ما بين القوسين هنا ، وفي الموضع الآتي سقط من الأصل، والسياق يقتضيه ، وهو في : المقتضب(٣/ ٢٤٤).

(٧) ما بين القوسين مكرر في الأصل سهوا.

وذهب ابن جنّي إلى أنّ ذلك مشترط، وذلك أنّه ذكر في "الخاطريّات" له [1] عن أبي الحسن أنّه قوّى: مررتُ بإنسان ورجلٍ آخرَ، وضعّف: مررتُ برجلٍ وإنسانٍ آخرَ، ثمّ علّل تقوية أبي الحسن للمسألة الأولى، وتضعيفه للثانية بأنّك إذا قلت: مررتُ بإنسانٍ ورجلٍ آخرَ، أو برجلٍ وإنسانٍ آخرَ كنتَ قد أوضحتَ بـ (الرجل) أنّ (إنسانا) إنّما يُراد به رجل لا امرأة ولا صبيّ ولا صبيّة، وحكم الإيضاح أن يكون تابعا، فلذلك كان المختار أن يتأخّر ذلك الرجل.

فهذا نصّ منه على أنّك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ وإنسانٍ آخرَ لا بُدّ من أن يكون المراد بـ (الإنسان) رجلا حتّى يتّفق مع ما قبله في التذكير.

والصحيح - عندي - ما ذهب إليه أبو العبّاس بدليل قول عنترة [2] في إحدى الروايتين:

والخَيلُ تَقتَحِمُ الخَبارَ عَوابسا مِن بينِ شَيظَمَةٍ وآخرَ شَيظَمِ

التقدير: (وفرسٍ آخرَ شيظم)، ألا ترى أنّ (فرسا) المقدّر الموصوف بـ (آخر) المراد به مذكّر مع أنّ ما قبله وهو (شيظمة) ليس كذلك، وبدليل قول أبي دؤاد [3] -أيضا-:

/ فَصادَ لنا أَكحَلَ المُقلَتَـ ـينِ سمونا وأُخرى [مَهاةً نَوارا] [4] ١٨٥/ب

أي: بقرة [أخرى] [5]، ألا ترى أنّ (بقرة) المقدّرة الموصوفة بـ (أُخرى) واقعة على مؤنّث مع أنّ ما قبلها ليس كذلك، وإنّما لزم أن يكون التقدير: (وبقرة أُخرى) ليكون الاسم المحذوف المقدّر الموصوف بـ (أُخرى) ممّا يصحّ وقوعه على ما قبله؛ لأنّ البقرة تقع على الذكر والأنثى.

---

(١) لم أجد ذكره هذا في المطبوع من الخاطريات.

(٢) ديوانه (٢١٨)، والرواية الأخرى (أجرد) بدل (آخر).

(٣) شعره (٣٥٣)، وينظر: الأصمعيات (١٩١).

(٤) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٥) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

وهذا الذي ذكروه من أنّ (آخر) يقابل به ما قبله من جنسه [1] هو المختار وإلّا فقد يستعملونه من غير أن يتقدّمه شيء من جنسه.

وزعم أبو الحسن في "الكبير" له [2] أنّ ذلك لا يجوز إلّا في الشعر، فقال:" لو قلت: جاءني آخرُ من غير أن يُتكلّم قبله بشيء من صنفه لم يَجُز، ولو قلت: أكلتُ رغيفا، وهذا قميصٌ آخرُ لم يَحْسُن "، ثمّ قال:" وعامّة هذا لو كان في الشعر لجاز، ومّما جاء من ذلك قول أُمّ الضحّاك المُحاربيّة [3]:

فقالوا : شِفاءُ الحُبِّ حُبٌّ يُزيلُهُ   مِنَ آخَرَ أو نَأيٌ طويلٌ على هَجرِ

أي: مِن مَحبوبٍ آخر، ولم يتقدّم ذكر المحبوب، وإنّما تَقَدَّمَ ذكر الحُبّ الدالّ عليه، وأحسن من ذلك قوله – أنشده أبو الحسن [4]-:

إذا نادى مُنادٍ باسم أُخرى   على اسمكِ سَرَّ ني ذاكَ النِّداءُ

لأنّ (أُخرى) وإن لم يتقدّم قبلها في اللفظ شيء من جنسها فقد تقدّم في النيّة؛لأنّه أراد: إذا نادى منادٍ على اسمكِ باسم أُخرى ، وليس قول أبي ذؤيب [5]:

أَجَدَّ بِها أمرا وأَيقَنَ أنّهُ   لَهَا أو لِأُخرى كالطَّحينِ تُرابُها

من هذا القبيل؛ لأنّ قوله (لها) يعني به الوَقبَة التي فيها النحل،وقوله (أو لأخرى) يعني به الأرض، وموصوف (أُخرى) محذوف، فينبغي أن يكون التقدير: أو لبقعة أخرى حتّى يصحّ وقوع اسم ذلك الموصوف المحذوف على ما قبله؛ لأنّ الوَقبَة [يَصحّ] [6] أن يقال فيها بُقعة، وكذلك - أيضا - قول الآخر - [7]:

---

(١) في الأصل (جنس) بحذف الهاء.

(٢) ينظر : شرح شواهد الشافية (٣٦١) وقد نقل البغدادي أكثر كلام المؤلف السابق دون ذكر له.

(٣) شاعرة من شواعر العرب، كانت زوجة لرجل من بني الضباب.ينظر : اللآلي (٢/ ٦٤١)، وأعلام النساء (٢/ ٥١٢). و ينظر قولها هذا في : أمالي القالي (٢/ ٨٧)، وشرح شواهد الشافية (٣٦٢).

(٤) لم أتمكن من معرفة قائله، وهو في : شرح شواهد الشافية (٣٦٢).

(٥) ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/ ٥١).

(٦) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) البيت للراعي النميري، وهو في : شعره (١٢٢)،ونسب للقتال الكلابي، وهو في : ديوانه (٥٣)، وهو في : المقتضب (٣/ ٢٤٤)، ودرّة الغواص (١٤٥)، والخزانة (٩/ ١٠٨).

صلّى على عزَّةَ الرحمنُ وابنتِها ليلى وصلّى على جاراتِها الأُخَرِ

(أُخر) لا ينبغي أن تُحمل على أنّه من هذا القبيل، بل على أنّه جعل ابنتها جارّة لها، وقابل بـ (أُخَر) وهو جمع (ابنتها) وهي مفردة،كما قابل[1] امرؤ القيس بـ(أُخرى) من قوله:

وغـادَرَ أُخـرى في قَنـاةِ رَفـيض

وهي مفردة ما قبلها ، وهو جمع.

وزعم السهيليّ[2] أنّ (أُخرى) [في][3]قوله تعالى: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾[4] استعملت من غير أن يتقدّمها شيء من صنفها؛ لأنّه سبحانه عنى/ [بـ(مناة) الطاغية التي كانوا يهلّون إليها][5]بقُدَيد[6]،فجعلها ثالثة لـ (للّات) و (العُزّى) و (أُخرى لمناة) التّي كان [يَعبُدُها عمرو بن][7] الجموح[8]، وغيره من قومه مع أنّها لم يتقدّم لها ذِكرٌ.

186/أ

والصواب - عندي - أن يكون جعلها (أُخرى) بالنظر إلى (اللّات) و(العُزّى) وساغ ذلك؛ لأنّ الموصوف بـ (الأُخرى)، وهو (الثالثة) يصحّ وقوعه على (اللّات) و(العُزّى)، ألا ترى أنّ كل واحدة منهنّ ثالثة بالنظر إلى صاحبتها، وإنّما كان الوجه

---

(1) في الأصل (قال) تحريف.وقد سبق تخريج بيت امرئ القيس ص (٦٥٩) .

(2) ينظر : الروض الأنف (٢/ ٢١٤).

(3) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(4) الآية (٢٠) من سورة النجم.

(5) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من الروض الأنف(٢/ ٢١٤)..

(6) موضع قرب مكة (على طريق المدينة). ينظر : معجم البلدان (٤/ ٣١٣).

(7) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من الروض الأنف(٢/ ٢١٤).

(8) صحابي من بني سليم، استشهد يوم أحد، كان من سادات بني سليم. تنظر ترجمته في : الإصابة (٤/ ٦١٥)، والأعلام (٥/ ٧٥).

-عندي- هذا لما ذكره أبو الحسن[1] من أنّ استعمال (آخر) و(أُخرى) من غير أن يتقدّمها شيء من صنفها لا يجوز إلّا في الشعر.

عَرَبِيَّتُه: قوله (كما عَيَّت) في موضع صفة لمصدر محذوف، و (ما) مصدريّة، أي: عَيَّوا عيّا كعيّ الحمامة ببيضتها، وقوله (مِن نَشَم) متعلّق بمحذوف؛ لأنّه في موضع صفة لمحذوف، وهو (عُود) المقدّر كما تقدّم، وحذفُ الموصوف في مثل هذا حسن، وقد حكى أبو عليّ[2] عن أبي الحسن أنّه لم يَستقبح من حذف الموصوفات مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[4]، وقوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[5]، قال: "لمّا طال الكلام بالظرف حَسُن". وإلى أنّ الحذف في مثل هذا حَسَنٌ ذهب الفرّاء[6]. و(آخر) معطوف على الموصوف المحذوف، أو على موضع المجرور، وإن قدّرته قائما مقام الموصوف.

وقبل البيتين[7]:

حِلّا - أبيتَ اللعنَ- حِلْـ ... ـلا إنّ فيما قُلتَ آمَه
في كُلِّ وادٍ بين يَثْـ ... ـربَ فالقُصُور إلى اليَمامَه
ومَنَعتُهم نَجدا فقد ... حَلّوا على وَجَلٍ تهامَه

وبعدهما[8]:

(١) ينظر: شرح شواهد الشافية (٣٦١).

(٢) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٩٢/ أ).

(٣) الآية (٧١) من سورة مريم.

(٤) الآية (١٦٤) من سورة الصافات.

(٥) الآية (١٥٩) من سورة النساء.

(٦) قوله هذا لم أجده في المطبوع من مؤلفاته، وهو محكي عنه في: المصباح (١٩٢/ أ).

(٧) ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص (١٢٥)، والمصباح (١٩١/ب)، و(١٩٢/أ).

(٨) ينظر: المصباح (١٩٢/أ) و شرح شواهد الشافية (٣٥٨). والبيتان الأخيران في: ديوان عبيد بن الأبرص (١٢٦).

فَنَمَت به على رأسِ شا ... هِقَةٍ على فَرعِ البَشامَه

فما تَرَكتَ تَرَكتَ عَفـ ... ـوا أو قَتَلتَ فلا مَلامَه

أنتَ المَليكُ عليهِمُ ... وَهُمُ العَبيدُ إلى القيامَه

الآمة : العيب. وخاطب[1] عبيد بهذه القصيدة حُجر بن الحارث بن امرئ القيس، وكان على بني أسد يأخذُ من كل راجلٍ منهم في كل سنة جَزّتي صوف، و جَزّتي وَبر، وجَزّتي شعر،ونِحيينِ من سمن ، وأوطاب[2]، فتكون عونا له على مؤنته، فمكث لذلك حينا، ثمّ إنّه بعث إليهم / جابية، فمنعوه...[3] وكنانة، فجعل...[4] أموالهم، وسيّرهم إلى تهامة [وأبى ألّا يساكنهم، وحبس][5] منهم عمرو بن مسعود بن [كندة][6] بن مرّار الأسديّ، وكان سيّدا، وعبيد بن الأبرص فلمّا ساروا ثلاثا قام عبيد،وسأل أيّها [الملك][7] اسمع منّيم قالتي، وأنشده الأبيات فرّق لهم حُجر، وأمر بردهم[8] ثمّ صبّحوا عسكره، وهو غافل، وعمدوا إليه[9] فَطَعَنَه علباء بن الحارث بن حارثة الكاهليّ من بني أسد ، وكان حُجر قتل أباه، ضربه بعكّاز أصاب به نساه[10] فمات ، فلمّا قُتل حُجر قالت بنو أسد: يا بني كنانة قد علمتم سُوء سيرته

١٨٦/ب

---

(١) ينظر : الأغاني (٩/ ١٠٠)، والمصباح (١٩١/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٩٩).

(٢) في الأصل (أوطام) ، ولعل ما أثبته هو الصحيح ، جمع وطب ،و هو اللبن .

(٣) مكان النقط طمس بمقدار عشر كلمات المثبت فيما يقابله في الأغاني (٩/ ١٠٠) " وضربوا رسله وضرجوهم ضرجا شديدا قبيحا فبلغ ذلك حجرا فسار إليهم بجند من ربيعة وجند من جند أخيه من قيس ".

(٤) مكان النقط طمس بنحو الطمس السابق، المثبت فيما يقابله في الأغاني (٩/ ١٠٠): " يقتلهم بالعصا فسموا عبيد العصا، وأباح".

(٥) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، والإثبات من الأغاني (٩/ ١٠٠).

(٦) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٧) ما بين القوسين زيادة مني يقتضيها السياق ، وقد ثبتت : في الأغاني(٩/ ١٠٠).

(٨) في الأصل (أبردهم) ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٩) في الأصل (إلى).

(١٠) النسا : عرق من الورك إلى الكعب. ينظر : لسان العرب (نسا) (١٤/ ١٣١).

فينا، فانتهبوا ماله، فشدّوا على هَجائنه، فمزّقوها، ولَفّوه في ريطة بيضاء، ثمّ طرحوه على الطريق، ووثب عمرو بن مسعود، وضمّ عياله، وقال: أنا جارٌ لهم.

٣٣١- وأنشد فيه أيضا[١]:

وكُنّا حَسبناهُم فَوارسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعدما ماتوا مِن الدهرِ أَعصُرا[٢]

البيت لأبي حُزابة الوليد بن حنيفة، أحد بني ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة التميميّ، من شعراء الدولة الأُمويّة[٣]، ووقع صدره في "الفرخ"[٤]: (وحتّى حَسبناهُم).

أتى به ليُبيِّن أنّ قوله (حَيُوا) حياةً جاء على لغة مَن قال (حَيِيَ) فلم يُدغم، ألا ترى أنّ الأصل: (حَيِيُوا)، فاستُثقلت الضمّة على الياء والكسرة قبلها، كما استُثقلت في (عَمُوا)، فنُقلت الضمّة من اللام إلى العين وحذفت اللام؛ لالتقائها ساكنة مع (واو) الضمير، فقيل: (حَيُوا) كـ(عَمُوا)، واحتملتِ الياء الضمّه لمّا جَرَت مَجرى الحرف الصحيح في (حَيِيَ)، فلم تعتلّ، كما احتملتها الميم من (عَمُوا) ونحوه.

لُغَتُه: (كَهمَس): اسم رجل واقع على حيّ من أحياء العرب، وهو كَهْمَس بن طلق الصَّريميّ[٥]، أحد أصحاب مرداس الخارجيّ[٦] وأبطالهم هَزَمَ هو

---

(١) التكملة (٦١٢).

(٢) البيت - كما ذكر المؤلف - لأبي حزابة، ونسب لمودود العنبري في شرح أبيات الكتاب (٢/ ٢٨٤)، وهو في: الكتاب (٤/ ٣٩٦)، والمصباح (١٩٢/ ب)،وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٩٠١)،وشرح شواهد الإيضاح (٦٣٤)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٧٨)، وشرح شواهد الشافية (٣٦٦).

(٣) تنظر ترجمته في: كنى الشعراء (٢/ ٣٠٥)، والأغاني (٢٢/ ٢٦١).

(٤) ينظر: المصباح (١٩٣/ب).

(٥) من شجعان الخوارج، وكان من أبرّ الناس بأمه. تنظر ترجمته في: الكامل (٣/ ١١٨٠)، ورغبة الآمل (٧/ ١٩٠)، والأعلام (٥/ ٢٣٥).

(٦) هو مرداس بن حدير التميمي، أحد خطباء الخوارج، شهد صفين والنهروان. تنظر ترجمته في: تاريخ ابن خياط (١/ ٢٥٦)، ورغبة الآمل (٧/ ١٨٧)، والأعلام (٧/ ٢٠٢).

وأصحابه- وهم أربعون رجلا - أسلم بن زرعة[1]، وهو في ألفي فارس، وفي ذلك يقول: عيسى بن فاتك التميميّ[2]:

أَأَلفا فارسٍ فيها زعمتُمْ ويَهزِمُهُمْ بآسَكَ أربعونا؟!

ثمّ ندب الناس إليهم، فسار إليهم عبّاد بن علقمة المازنيّ[3] المدعو بابن أخضر زوج أمّه في أربعة آلاف، فقتلهم بعد صبر شديد في الصلاة.

و الفارس: صاحب الفرس على / ...[4] فـ(فارس) على هذا...[5] كنّا حسبناهم لنجدتهم، وشدّة بأسهم فوارس كهمس، نُشروا بعد مهلكهم. ١٨٧/أ

وحكى أبو الفتح[6] عن أبي عليّ أنّه قال: "أراد بقوله (حَيُوا بعدما ماتوا) أنّ حالهم حَسُنت بعد سوء"، فجعل سوء حالهم موتا، وحُسنها حياة، ويقويّ تفسير أبي عليّ هذا خبرٌ ذكره أبو الفرج[7]، وهو أنّ عمارة بن تَميم[8]، ومحمد بن الحجاج كانا قدما سجستان لحرب عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، وكان قد هرب عنها قبل نزولهما عليها، فقال أبو حُزابَة: إنّ الرجل قد هرب منكما، ولم يَبقَ من أصحابه بسجستان إلّا نحو سبعمائة رجل ممّن كان بها من تميم قبل قدومه، فقالا له: مالهم عندنا أمان؛ لأنّهم تبعوه، وخلعوا الطاعة، فحاصراهم مع أهل الشام، فاشتغلوا بحربهم، وكانوا

---

(١) في الأصل (رواحة) ، و التصويب من : الكامل (٣/ ١١٧٩) ، والمصباح (١٩٣/ أ).

(٢) شاعر من بني تيم اللات بن ثعلبة. ينظر : الكامل (٣/ ١١٧٩). وينظر قوله هذا في : الكامل (٣/ ١١٧٩)، و المصباح (١٩٣/ أ) وجاء في الأصل (أربعون).

(٣) قائد أموي، نسب إلى الأخضر، وهو زوج أمه. تنظر ترجمته في : أسماء المغتالين (٢/ ١٨٧) ، و الكامل (٣/ ١١٧٩)، ، والأعلام (٣/ ٢٥٧).

(٤) مكان النقط طمس في الأصل بمقدار سبع كلمات لم أتبينه.

(٥) مكان النقط طمس في الأصل بمقدار ست كلمات لم أتبينه.

(٦) ينظر : المنصف (٢/ ١٩٠).

(٧) ينظر : الأغاني (٢٢/ ٢٦٨). وقد نقل ابن يسعون في المصباح (١٩٣/ أ - ب) هذا الخبر وتبعه المؤلف.

(٨) هو عمارة بن تميم اللخمي، كان من عقلاء العرب المشهورين، وفد على عبد الملك مع الحجاج، وتولى فلسطين. تنظر ترجمته في : تاريخ دمشق (٤٣/ ٣٠١).

يكسبونهم بالليل حتّى ضجرا لذلك وصالحاهم، فخرجوا إليهما، فلمّا رأيا قلّتهم، قالا: أما كنتم إلّا ما نرى، قالوا: نعم، فكأنّ عمارة ندم على مصالحتهم، ثمّ أمضى لهم الصلح، فقال في ذلك أبو حُزابة الأبيات التي منها هذا البيت.

عَرَبِيَّتُه: قال أبو العبّاس[1]: " إنّما قالوا في جمع (فارس): (فوارس)؛ لأمن اللبس، وذلك أنّ امتناع (فاعل) - إذا كان صفة لمذكّر ممّن يعقل - من أن يُجمع على (فواعل)؛ فكرهوا التباس البيان، فلمّا لم تكن الفروسيّة من نعوت النساء أمنوا اللبس، فجاءوا به على الأصل، والدليل على أنّ الأصل في (فاعل) أن يُجمع على (فواعل) -كما زعم أبو العبّاس - جمعهم له على ذلك إذا كان اسما أو صفة لغير عاقل أو لعاقل مؤنّث، نحو: (كَواهل) و(بَوازل) و (حَوائض)، وكذلك - أيضا- قولهم: (هالك في الهَوالك) إنّما ساغ؛ لأنّه مَثَلٌ[2] مستعملٌ، والأمثال تجري على لفظ واحد، ولا تُغيّر، فلم يُغير جمع (هالك) عن أصله، وأمّا قول الشاعر[3]: * نواكسَ الأبصار*، فجاء على أصله للضرورة. وأمّا سيبويه[4] فوجّه ما جاء من ذلك في الضرورة على التشبيه بالمذكّر غير العاقل، وذلك أنّهم يؤنّثون جمع مَن يعقل حملا على مالا يعقل، فيقولون: هي الرجال، كما يقولون: هي الجمال، فكذلك - أيضا - جمعوا (فاعلا) إذا كان صفة لمذكّر عاقل على (فواعل)، كما يَجمعونه على ذلك إذا كان صفة لمذكّر غير عاقل.

وزعم ابن الأعرابيّ[5] أنّ ما جاء من ذلك / في الكلام أو في.......[6]، قال العجّاج[7]: ١٨٧/ب

(١) المقتضب (٢/ ٢١٩) بتصرف، وينظر: الكامل (٢/ ٥٧٤).

(٢) قوله أن هذا مثل لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الأمثال، وهو في: المقتضب (١/ ١٢١)، و(٢/ ٢١٩).

(٣) جزء بيت للفرزدق، سبق ذكره وتخريجه ص (١٥٠).

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٦٣٣).

(٥) ينظر: أمالي الزجاجي (٥٨)، ومجالس العلماء (٢١٠)، والتصريح (٥/ ١٠١).

(٦) مكان النقط طمس بمقدار سطرين، لم أتبينه.

(٧) ينظر: ديوانه (٢/ ٢٨٢)، و أمالي الزجاجي (٥٨)، والخصائص (٢/ ١٧٤)، والأشباه والنظائر (٣/ ٩٣).

مِـن أن تَـبَدَّلْتُ بـآدي [آدا

لـم يَكُ يَنآدُ فأمسى انـآدا

فقد][1] أراني أَصِلُ القُعّادا

وقال آخر[2]:

وقد أُراهُنَّ عنّي غيرَ صُدّادِ ... أَبصارُهُنَّ إلى الشُّبّانِ [مائلَةٌ][3]

وقد يمكن -عندي- أن يكون جميع ما جاء من ذلك...[4] فيكون المراد جماعات فوارس، وفرق نواكس الأبصار، وطوائفهم إلّا أن يُنقل أنّ هذه الجموع قد تقع على ما دون التسعة، أو ينقل أنّهم يقولون في العدد: ثلاثة فوارس، فيتبيّن - إذ ذاك - أنّ الواحد (فاعل) لا (فاعلة). وقوله (أَعصُرا) ظرف مُعمِل فيه (حَيُوا).

وقبله[5]:

للهِ عَينـا مَـن رأى [مِـن][6] فـوارسٍ ... أَكَرَّ على المَكرُوهِ مِنهُم وأَصبَرا

وأَكرَمَ لو لاقوا [سَدادا] مُقاربا ... ولكنْ لَقوا طَمّا مِن البحرِ أَخضَرا

فما بَرِحُوا حتّى أَغضُّوا سُيُوفَهُم ... ذُرا الهامِ منهُم و[الحَديدَ] المُسَمَّرا

وقال يعقوب[7]: "إنّما كُسِرت طاء (الطِّم) اتباعا للِّرّمّ ، فإن أُفرِدَ فُتحت طاؤه، وكنّى به في البيت عن كثرة الجيش الذي مُنُوا به، ونالهم الجهد بسببه[8].

(١) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من : الديوان (٢/ ٢٨٢)، و أمالي الزجاجي (٥٨).

(٢) البيت للقطامي في : ديوانه (٢٠٤)، و أمالي الزجاجي (٥٨)، والتصريح (٥/ ١٠١).

(٣) ما بين القوسين مطموس في الأصل، والإثبات من الديوان (٢٠٤)، و أمالي الزجاجي (٥٨).

(٤) مكان النقط طمس بمقدار خمس كلمات، لم أتبينه.

(٥) ينظر : المصباح (١٩٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٩٠٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٣٥).

(٦) ما بين القوسين هنا وفيما يأتي سقط من الأصل، والإثبات من : المصباح (١٩٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٩٠٢).

(٧) جاء في الألفاظ (١/ ٩) : " جاء بالطمّ والرمّ : إذا جاء بالكثير " . ولم ينص على ما نقله المؤلف عنه .و الطم البحر، والرم الثرى. ينظر : جمهرة الأمثال (١/ ٢٥٥).

(٨) ينظر : المصباح (١٩٣/ ب).

٣٣٢- أنشد أبو عليّ [في الباب][١]:

وما كُلُّ مُؤتٍ نُصحَهُ بِلَبِيبِ[٢]

هو عجز بيت لأبي الأسود، واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان بن جَندَل بن حُليس بن نُفاثة بن عديّ بن الدِّيل بن بكر من كنانة [٣]، على اختلاف في اسمه واسم أبيه، وصدره:

وما كُلّ ذي لُبٍّ بِمُؤتيكَ نُصحَهُ

أتى به مُبيّنا أنّ حرف المدّ واللين الواقع فيه ردفا جعلته العرب يتّصل بـ[الرويّ][٤] الذي فيه عوضا [عن الحرف][٥] المتحرّك المحذوف مَن أتمّ بناءه؛ ليبيّن على ذلك امتناع إدغام الياء الثانية من: جاءني وليّ وأشباهه، والواو الثانية من واوي (عَدوّ) وأشباهه[٦] في حرف العلّة الواقع بعدهما، وذلك أنّ البيت من الطويل من [الضرب][٧] الثالثة فيه فـ(لَبيبِ) فيه وزنه (فَعُولُن)، وأصله (مَفاعيلُن) حذف منه سبب وهو (لُن)، فبقيَ (مَفاعي)[٨].

---

(١) ما بين القوسين بياض في الأصل. وينظر: التكملة (٦١٩).

(٢) البيت -كما ذكر المؤلف- لأبي الأسود الدؤلي، وهو في: ديوانه (٩٩)، ونسب لمودود العنبري، وهو في: الكتاب (٤/ ٤٤١)، والمصباح (١٩٣/ ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٩٠٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٣٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٤٢)، وشرح أبيات المغني (٤/ ٢٢٧).

(٣) تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٢/ ٧١٩)، واللآلي (٢/ ٦٤٢)، وشرح أبيات المغني (٤/ ٢٢٧).

(٤) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٥) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(٦) في الأصل (وأشب) وبقية الأحرف مطموسة.

(٧) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٨) في الأصل (مف) وبقية الأحرف مطموسة، وهو آخر ما ثبت من أصل الكتاب. والله أسأل أن يكرمني بالجزء المفقود منه لإخراجه.

الفهارس الفنية

١

فهرس الآيات القرآنية

١- فهرس الآيات القرآنية

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة مريم

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة التين

سورة الزلزلة

سورة التكاثر

سورة العصر

سورة الإخلاص

سورة الناس

٢

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

٢- فهرس الأحاديث والأثر

٣

فهرس الأمثال

٣- فهرس الأمثال

٤

فهرس أقوال العرب

٤- فهرس أقوال العرب

٥

فهرس الأبيات الشعرية

(وهي مرتبة على حسب الروي)

٥- فهرس الأبيات الشعرية[1]

[1] - الرمز (ش) للدلالة على شواهد أبي علي الفارسي ، والرمز (ف) للدلالة على الأبيات التي انفرد ابن عصفور بالاستشهاد بها .

لُ

نْ

نَ

٦

فهرس الرجز

(وهي مرتبة على حسب القافية)

٦- فهرس الرجز[1]

[1] – الرمز (ش) للدلالة على شواهد أبي علي الفارسي ، والرمز (ف) للدلالة على الأبيات التي انفرد ابن عصفور بالاستشهاد بها .

٧

فهرس الأعلام

٧- فهرس الأعلام

٨

فهرس القبائل والفرق والجماعات ونحوها

٨- فهرس القبائل والفرق والجماعات ونحوها

٩

فهرس البلدان والأماكن

٧- فهرس البلدان والأماكن

١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن

١١

فهرس اللغة

١١- فهرس اللغة

الباء

التاء

الثاء

الخاء

الدال

الذال

الراء

الشين

الصاد

الضاد

الطاء

الظاء

العين

الغين

الفاء

القاء

الكاف

اللام

الهاء

الواو

الياء

١٢

فهرس المسائل الخلافية

(وهي مرتبة حسب ورودها في البحث)

١٠١٢- فهرس المسائل الخلافية

١٣

فهرس المسائل النحوية والصرفية

(وهي مرتبة على حسب ألفية ابن مالك)

١٣- فهرس المسائل النحوية والصرفية

المبتدأ والخبر:

كان وأخواتها:

المفعول معه:

الاستثناء:

الحال:

التمييز:

حروف الجر:

الإضافة:

أبنية المصادر:

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

أسماء الزمان والمكان:

التعجب:

مالا يستعمل من الأسماء إلا مؤنثا

(الإصبع ٥٧، الضحى ٣١٧،أذن الدلو ٢٩٥، اليمين ٢٩٨ ، الحرب ٣١٩ ، الكأس ٣٢٤ ، الغول ٣٣٤، الظئر ٣٣٦ ، الضبع ٣٤٠- ٣٤٤، الناب المسنة من الإبل ٣٥٤ ، الوحش ٣٥٦، القلت ٣٥٩، السقط ٣٦١، الطس ٣٦٣، أرض الدابة ٣٦٦، أرض النعل ٣٦٦ ،وأرض الإنسان ٣٦٦، العقاب التي يراد بها الراية ٣٧٥ ، القلوص ٣٧٨، العروض التي هي الناحية ٣٨٠، المتن ٣٨٣)

المقصور والممدود

الأسماء المقصورة

(الخلا٣، الحشى٦، الحجا ١٢ ، المشى ٣٥، الهيجا١٣٨، السفا١٠)

النسب:

١٤

فهرس المصادر والمراجع

(وهي مرتبة هجائيا)

١٤- فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

١- التعليقة على المقرب ، لبهاء الدين بن النحاس ،موجودة بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية برقم (٣١٠) ،مصورة عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٢- شرح الإيضاح ، لابن عصفور ، (قطعة من الكتاب) موجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم (١١٧٠٣ ف).

٣- شرح ابن عصفور الصغير على الجمل ، نسخة مصورة عن مكتبة دار الكتب المصرية رقم (٧ نحو حليم).

٤- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، الأجزاء (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) (٥) نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).

٥- الطرر على الإيضاح ، لابن الأخضر ، نسخة الزميل الدكتور / عبد العزيز الجهني .

٦- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان ، مكتبة قليج علي باشا تركيا .

٧- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها لكراع النمل ، نسخة الدكتور / محمد أحمد العمري.

٨- المصباح في شرح أبيات الإيضاح ،لابن يسعون ، نسخة الأحمدية تحتفظ المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بنسخة منها رقم (١٠٥٤)، ونسخة الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني .

٩- ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة ، لابن رشيد ، الجزء السادس ، موجود بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١١٧٤) ،وهو مصور عن دار الكتب المصرية.

ثانيًا : الرسائل العلمية :

١- الأُبَّذي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه للجزولية عداد / سعد بن حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢- اعتراضات أبي حيان النحوية على ابن عصفور عرضا ودراسة ، إعداد / رفيع بن غازي السلمي ، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٣- التذييل و التكميل شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان النحوي ، الجزء الرابع تحقيق / الشربيني إبراهيم أبو طالب ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٤- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ، تحقيق / عبد الكريم مجاهد ، الجامعة الهاشمية الأردن .

٥- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، إعداد سليمان الضحيان ، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض .

٦- نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع عرض ودراسة ، إعداد / عبدالله بن سرحان القرني ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

ثالثا : المطبوعات :

-أ-

١- الإبدال لابن السكيت ، ضمن الكنز اللغوي .

٢- الإبل ، للأصمعي ضمن الكنز اللغوي .

٣- أبنية كتاب سيبويه (الاستدراك على سيبويه) ، للزبيدي ، تحقيق / أحمد حموش ١٤٢٣هـ

٤- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

٥- الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق/ محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.

٦- أخبار النَّحويين البصريين و مراتبهم ، لأبي سعيد السِّيرافي، تحقيق / د/ محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ،دار الفكر ، الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ .

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة / د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٩- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق/ عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٣٩١هـ.

١٠- أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار الفكر ، دمشق ١٣٩٩هـ.

١١- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام لابن حبيب ضمن نوادر المخطوطات .

١٢- إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين ، لعبد الباقي اليماني ، تحقيق/ عبد المجيد دياب - مطبوعات مركز الملك فيصل - الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.

١٣- الأشباه و النظائر في النحو ، للسيوطي - دار الكتب العلميّة - بيروت.

١٤- الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الخانجي ١٣٧٨هـ

١٥- الإصابة في تمييز الصحابة ، للعسقلاني ، تحقيق / علي البيجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٦- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق / أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة .

١٧- الأصمعيات ، للأصمعي ، تحقيق / أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، المعارف ، الطبعة السابعة ١٩٩٣م.

١٨- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق / د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٩- الأضداد للأصمعي ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ،نشر أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢م.

٢٠- الأضداد لأبي حاتم السجستاني ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ،نشر أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢م.

٢١- الأضداد لابن السكيت ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ،نشر أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢م.

٢٢- الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق/ د/ محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية بيروت – ١٤٠٧هـ.

٢٣- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق/ د/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٢٤- الأعلام ، لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين بيروت – الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

٢٥- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام ، لعمر كحالة ، مؤسسة الرسالة .

٢٦- الأغاني ، للأصبهاني ، تحقيق / علي مهنا و سمير جابر ، دار الفكر لبنان .

٢٧- الأغفال ، للفارسي ، تحقيق / عبد الله بن عمر الحاج ، مركز جمعة الماجد ، دبي ٢٠٠٣م .

٢٨- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تحقيق / محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط١ ١٤١٨هـ.

٢٩- الاقتضاب ، لابن السيد ، تحقيق / مصطفى السقا ، و حامد عبد الحميد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٦م .

٣٠- الإكليل ، للهمداني ، تحقيق / محمد علي الأكوع .القاهرة ١٩٦٣م

٣١- ألقاب الشعراء ، ومن يعرف منهم بأمه ، لابن حبيب ضمن نوادر المخطوطات .

٣٢- أمالي الزجاجي،لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٣- أمالي ابن الشجري ، تحقيق / د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣٤- الأمالي ، لأبي علي القالي - دار الكتاب العربي بيروت - .

٣٥- الأمكنة والمياه والجبال ، للزمخشري ، تحقيق / إبراهيم السامرائي ، مطبعة السعدون بغداد .

٣٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق/ د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٣٦٩هـ .

٣٧- الإنباه على قبائل الرواة ، للقرطبي ، تحقيق / إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط١ ١٤٠٥هـ .

٣٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين:البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري،تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية بيروت- ١٤١٨هـ.

٣٩- الأوائل ، لأبي هلال العسكري ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤٠٧هـ .

٤٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ د/ هادي حسن حمُّودي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤١- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

٤٢- إيضاح شواهد الإيضاح ،لأبي علي الحسن القيسي ،تحقيق/ د/ محمد بن محمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٣- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ،تحقيق/ د/ حسن شاذلي فرهود - دار العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٤٤- البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي - دار إحياء التراث العربي بيروت - الطبعة ٢ ١٤١١هـ.

٤٥- البداية والنهاية لابن كثير ، تحقيق / أحمد أبو ملحة ، دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ .

٤٦- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ، تحقيق/ د/ عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٧- البصريات = المسائل البصرية

٤٨- البغداديات = المسائل المشكلة.

٤٩- بغية الطلب في تاريخ حلب لأبي جرادة ، تحقيق / سهيل زكار ، دار الفكر .

٥٠- بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس ، للضبي ، دار الكتاب العربي ١٩٦٨م.

٥١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة ، للسيوطي ، تحقيق/ د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية بيروت-.

٥٢- بلاغات النساء ، لابن طيفور ، تحقيق / عبدالحميد هنداوي ، دار الفضيلة .

٥٣- البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق / محمد المصري -دار سعد الدين بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٥٤- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الخانجي ، الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ.

-ت-

٥٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ، تحقيق / عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٧هـ .

٥٦- تاريخ خليفة بن خياط ، حققه / أكرم ضياء العمري ، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

٥٧- تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية ، للزركشي ، تونس ١٣٨٩هـ.

٥٨- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق / فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٥٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،للعكبري ،تحقيق ودراسة/ د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين -مكتبة العبيكان بالرياض،-الطبعة الأولى١٤٢١هـ.

٦٠- التتمة في التصريف لابن القبيصي ، تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري ، مطبوعات النادي الأدبي بمكة ، ١٤١٤هـ ،

٦١- تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشنتمري تحقيق وتعليق / د/ زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٦٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق / د/ عباس مصطفى الصالحي -دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٦٣- التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب) للخوارزمي ، تحقيق / عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٩٠م.

٦٤- التذكرة في القراءات ، لابن غلبون ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام ،ط١ ١٤١٠هـ .

٦٥- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / د/ عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٦٦- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ د/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٦٧- التصريح بمضمون التوضيح ،للشيخ خالد الأزهري ،دراسة وتحقيق / د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٦٨- التعليقات والنوادر ، للهجري ، تحقيق / حمود الحمادي ، العراق ١٩٨٠م .

٦٩- التعليقة (شرح المقرب) لبهاء الدين بن النحاس ، تحقيق / خيري عبد اللطيف ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٧٠- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د/ عوض بن حمد القوزي – دار المعارف – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٧١- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ .

٧٢- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ،لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري ، المكتبة التجارية بمكة ط١ ١٤١٤هـ .

٧٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) دار الشعب القاهرة .

٧٤- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ .

٧٥- التكملة ، للفارسي ، تحقيق / كاظم المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٧٦- التكملة والذيل والصلة للصاغاني ، تحقيق / إبراهيم الأبياري ، مطبعة دار الكتب ١٣٩٧هـ .

٧٧- التلطيف لشرح الترصيف للمرشدي ، تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري ، المكتبة الفيصلية ط١ ١٤٢٦هـ .

٧٨- التمام في تفسير أشعار هذيل ، لابن جني ، تحقيق / أحمد القيسي وآخرين ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ .

٧٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، تحقيق / علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام ط١ ١٤٢٨هـ .

٨٠- تهذيب الألفاظ لابن السكيت ،نشر لويس شيخو، مكتبة الفاروق الحديثة .

٨١- تهذيب الكمال للمزي ، تحقيق / بشار معروف ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط١ ١٩٨٠م .

٨٢- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق / عبد السلام هارون ، وآخرين ، الهيئة المصرية ١٩٦٤هـ .

٨٣- التنبيه على أوهام القالي ، للبكري ، تحقيق / الأب أنطوان اليسوعي ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م .

٨٤- التنبيه والإيضاح ، لابن بري ، تحقيق / عبد الحليم الطحاوي ، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٨٥- التيجان ، المنسوب لابن هشام الحميري ، مركز الدراسات والأبحاث اليمنية .

- ث -

٨٦- ثلاثة كتب في الأضداد ،نشر أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢م

٨٧- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، للثعالبي ، تحقيق / محمد أبو الفضل ، المعارف .

-ج-

٨٨- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٨٩- جذوة المقتبس للحميدي ، الدار المصرية ، القاهرة ١٩٦٦م.

٩٠- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه و كتب هوامشه/ د/ أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

٩١- جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ .

٩٢- جمهرة اللغة ، لابن دريد - دار صادر بيروت-.

٩٣- الجنى الداني في حروف المعاني،للمرادي ، تحقيق / د/ فخر الدين قباوه ، والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٩٤- الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق / إبراهيم الأبياري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٤م .

-ح-

٩٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، ومعه شرح الشواهد للعيني - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

٩٦- حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ.

٩٧- الحجة للقراء السبعة ، للفارسي ، حققه / بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي - دار المأمون للتراث بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٩٨- الحلبيات = المسائل الحلبيات

٩٩- الحلل السندسية في الأخبار التونسية ، تحقيق / محمد الحبيب الهيله ، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٤م .

١٠٠- الحلل في إصلاح الخلل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور / سعيد عبد الكريم سعودي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١ ١٤٢٠هـ .

١٠١- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، دراسة و تحقيق / د/ مصطفى إمام- مكتبة المتنبي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١٠٢- الحماسة البصرية للبصري ، تحقيق / مختار الدين أحمد ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٣هـ .

١٠٣- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ١٤١٦هـ .

-خ-

١٠٤- الخاطريات لابن جني ، تحقيق / علي ذو الفقار ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ١٤٠٨هـ .

١٠٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،للبغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٣٩٩ هـ.

١٠٦- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار.

١٠٧- خلق الإنسان ، للأصمعي ضمن الكنز اللغوي .

١٠٨- خلق الإنسان ، لثابت ، تحقيق / عبد الستار أحمد فرج ، الكويت ١٩٦٥هـ .

-د-

١٠٩- دُرّة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، تحقيق/ د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضة بمصر.

١١٠- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الأصبهاني ، تحقيق / عبدالحميد قطامش ، دار المعارف .

١١١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، شرح وتحقيق / د/ عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب- ١٤٢١هـ.

١١٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق / د/ أحمد الخراط - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١١٣- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / محمود شاكر ، الخانجي ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ.

١١٤- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق / محمد نفاع ، وحسين عطوان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٨٩هـ .

١١٥- ديوان أحيحة بن الجلاح ، تحقيق / حسن باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، ١٣٩٩هـ .

١١٦- ديوان الأدب ، للفارابي ، تحقيق / د/ أحمد مختار عمر -الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة- ١٣٩٤هـ.

١١٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق الشيخ/ محمد حسن آل ياسين - مطبعة المعارف بغداد - الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.

١١٨- ديوان الأسود بن يعفر ، صنعة / نوري القيسي ، بغداد ، ١٩٧٠م .

١١٩- ديوان ذي الإصبع العدواني ، جمع وتحقيق / عبد الوهاب محمد ، ومحمد الدليمي ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٣م .

١٢٠- ديوان أبي طالب ، جمع عبدالحق العاني ، دار كوفان للنشر ط١ ١٩٩١م .

١٢١- ديوان الأعشى (أعشى قيس) ، شرح وتعليق / محمد حسين ، المطبعة النموذجية ١٩٥٠م.

١٢٢- ديوان أعشى همدان وأخباره ، تحقيق / حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم ١٤٠٣هـ .

١٢٣- ديوان امرئ القيس بشرح السكري ، تحقيق/ أنور عليان و محمد الشوابكة ، مركز زايد ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٢٤- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق ودراسة / د/ عبد الحفيظ السطلي ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ .

١٢٥- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق / محمد يوسف نجم ، بيروت ١٣٨٠هـ .

١٢٦- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق/ عزة حسن، دار الشرق العربي ١٤١٦هـ.

١٢٧- ديوان تأبط شرا وأخباره ، جمع وتحقيق / علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب ط١ ١٤٠٤هـ .

١٢٨- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق / محمد عبده عزام ، دار المعارف .

١٢٩- ديوان ثابت قطنة ، دار صادر بيروت .

١٣٠- ديوان جران العود ، صنعة ابن حبيب ، تحقيق / نوري القيسي ، دار الرشيد ١٩٨٢م

١٣١- ديوان جرير ، شرح محمد إسماعيل الصاوي - مكتبة محمد حسين النوري بدمشق- .

١٣٢- ديوان جميل بثينة ،جمع وتحقيق / حسين نصار ، مكتبة مصر ١٩٦٧م.

١٣٣- ديوان حاتم الطائي ، دار بيروت ١٤٠٦هـ .

١٣٤- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق / سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ١٩٨٣م.

١٣٥- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت ، تحقيق / نعمان محمد أمين طه ، الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٣٦- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق / عبد العزيز الميمني ، ١٩٥١م.

١٣٧- ديوان الخنساء بشرح ثعلب ، تحقيق / أنور أبو سويلم ، دار عمار ، وتحقيق د/ إبراهيم عوضين ، المكتبة الأزهرية ١٩٩٤م .

١٣٨- ديوان دريد بن الصمة ،جمع وتحقيق / محمد خير البقاعي ، دار قتيبة ، دمشق ١٩٨١م.

١٣٩- ديوان ابن الدمينة ، صنعة ثعلب ومحمد بن حبيب ، تحقيق / أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة ط١ ١٩٥٩م .

١٤٠- ديوان ديك الجن ، تحقيق / أحمد مطلوب ، و عبد الله الجبوري ، دار الثقافة بيروت .

١٤١- ديوان رؤبة بن العجاج =مجموع أشعار العرب .

١٤٢- ديوان ذي الرمة ، شرح أبي نصر أحمد بن ناصر الباهلي،تحقيق/ عبد القدوس الأنصاري - مؤسسة الإيمان بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٤٣- ديوان زهير = شرح شعر زهير

١٤٤- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق الأستاذ / عبد العزيز الميمني – دار الكتب المصرية – ١٣٦٩هـ.

١٤٥- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق / فخر الدين قباوه، المكتبة العربية، الطبعة ١ ١٣٨٧هـ.

١٤٦- ديوان السليك بن السلكة (ضمن ديوان الشنفرى) إعداد / طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

١٤٧- ديوان السموأل، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، دار صادر بيروت .

١٤٨- ديوان الشماخ، تحقيق / صلاح الدين الهادي، دار المعارف، ١٩٧٦م.

١٤٩- ديوان الصمة القشيري، جمع وتحقيق / عبد العزيز الفيصل، النادي الأدبي الرياض ١٤٠١هـ .

١٥٠- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق/ رحاب خضر عكاوي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

١٥١- ديوان الطرماح، تحقيق / عزة حسن، الطبعة لثانية ١٤١٤ هـ.

١٥٢- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد، دار الكتب الجديد، الطبعة الأولى ١٩٦٨م .

١٥٣- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق / يحيى الجبوري، ١٣٨٨هـ .

١٥٤- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، تحقيق / د/ حسن محمد باجودة – دار التراث بالقاهرة – ١٩٧٢م.

١٥٥- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق / محمد يوسف نجم، بيروت١٣٧٨هـ .

١٥٦- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق و شرح / د/ حسين نصار – مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢٥هـ.

١٥٧- ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، شرحه وحققه/ د/ عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس بدمشق -بدون تاريخ.

١٥٨- ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه و جمعه / محمد جبّار المعيبد – شركة دار الجمهورية بغداد- ١٩٦٥م.

١٥٩- ديوان عروة بن حزام تحقيق / أنطوان محسن القوال ، دار الجيل .

١٦٠- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق/ لطفي الصقال ، ودريّة الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٦١- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦٠م .

١٦٢- ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق / حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية بمصر ١٣٨٥هـ ،

١٦٣- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق / أيمن ميدان ، مطبوعات النادي الأدبي جده ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

١٦٤- ديوان عنترة ، تحقيق و دراسة / محمد سعيد مولوي ، دار عالم الكتب ط٣ ١٤١٧هـ .

١٦٥- ديوان الفرزدق - دار صادر - و طبعة الصاوي ١٣٥٤هـ.

١٦٦- ديوان القتال الكلابي ، تحقيق / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦١م.

١٦٧- ديوان القطامي ، دراسة وتحقيق / محمود الربيعي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م.

١٦٨- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق / ناصر الدين الأسد ، مكتبة دار العروبة ، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ.

١٦٩- ديوان كثير عزة ، تحقيق / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٩١هـ .

١٧٠- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق / سامي العاني ، مكتبة النهضة بغداد ١٩٦٦م.

١٧١- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ.

١٧٢- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق / إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م .

١٧٣- ديوان ليلى الأخيلية ، جمع و تحقيق / خليل العطية ، بغداد ١٣٨٦هـ .

١٧٤- ديوان المتلمس ، تحقيق / حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ١٩٧٠هـ .

١٧٥- ديوان المثقب العبدي العبدي ، تحقيق / حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩١هـ .

١٧٦- ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر ١٩٦٢هـ.

١٧٧- ديوان مزرد بن ضرار الغطفاني ، تحقيق / خليل العطية ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٦٢م.

١٧٨- ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه / خليل إبراهيم العطية ، وعبد الله الجبوري - دار البصري بغداد - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٧٩- ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب .

١٨٠- ديوان ابن مقبل ، تحقيق / د/ عزة حسن - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم بدمشق- ١٣٨١هـ

١٨١- ديوان المهلهل = شرح ديوان المهلهل .

١٨٢- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٣ .

١٨٣- ديوان أبي النجم العجلي ، شرح / علاء الدين أغا ، النادي الأدبي الرياض ١٤٠١هـ.

١٨٤- ديوان أبي الهندي ، صنعة عبد الله الجبوري ، النجف ١٩٦٩م .

-ذ-

١٨٥- ذيل الأمالي لأبي علي القالي، مطبوع مع أمالي القالي المكتب التجاري، بيروت .

١٨٦- الذيل و التكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الخامس، تحقيق الدكتور / إحسان عباس بيروت ١٩٦٥م.

-ر-

١٨٧- رسالتان في اللغة (الفرق والشاء)، للأصمعي، تحقيق / صبيح التميمي، ١٤١٣هـ.

١٨٨- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق / بنت الشاطئ، المعارف ١٩٩٧م.

١٨٩- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق / محمد سليم الجندي، بيروت .

١٩٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق / د/ أحمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - بدون تاريخ.

١٩١- رغبة الآمل من كتاب الكامل، لسيد المرصفي طبع في مصر ١٣٤٦هـ .

١٩٢- الروض الأنف، للسهيلي، تقديم / طه أسعد، مطبوعات الحاج عبد السلام محمد شقران ١٣٩١هـ .

- ز-

١٩٣- الزاهر، لابن الأنباري، تحقيق / حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ٤١٢ هـ.

١٩٤- زهر الآكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، تحقيق / محمد حجي وزميله، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١ ١٤٠١هـ .

- س -

١٩٥- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة و تحقيق / د/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٩٦- سنن النسائي الكبرى ، تحقيق / عبد الغفار البغدادي ، ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١١هـ .

١٩٧- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة بيروت ط٩ ١٤١٣هـ .

١٩٨- السيرة النبوية ، مطبوعة مع الروض الأنف .

- ش -

١٩٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن عماد الحنبلي - دار المسيرة بيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٩م.

٢٠٠- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور/ محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت ط ١ ١٤١٦هـ.

٢٠١- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) لأبي علي الفارسي تحقيق/ د/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٠٢- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ، تحقيق/ عبد العزيز رباح ،وأحمد يوسف دقّاق - دار المأمون للتراث بدمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٠٣- شرح الأشعار الستة الجاهليين ، تحقيق / عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ط١ ١٤١٦هـ.

٢٠٤- شرح الأشعار الستة الجاهلية ، لعاصم البطليوسي ،تحقيق / ناصيف سليمان عواد ، وزارة الثقافة والفنون بالعراق .

٢٠٥- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق/ عبد الستار أحمد فرّاج - مكتبة دار العروبة بالقاهرة- بدون تاريخ.

٢٠٦- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق / د/ عبد الرحمن السيد ، و/ د/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة و النشر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٢٠٧- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق ودراسة / سلوى محمد عمر عرب- منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى- ١٤١٩هـ.

٢٠٨- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق / د/ صاحب جعفر أبو جناح ، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

٢٠٩- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي .

٢١٠- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، نشره أحمد أمين ،و عبد السلام هارون -دار الجيل بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢١١- شرح ديوان كعب بن زهير ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ.

٢١٢- شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ، تحقيق / مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري ، دار النشر بيروت .

٢١٣- شرح ديوان المهلهل ، تحقيق / محمد علي أسعد ،دار الفكر ، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٢١٤- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح و تعليق / يوسف حسن عمر - ليبيا - بدون تاريخ.

٢١٥- شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ .

٢١٦- شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق / فخر الدين قباوة دار الفكر المعاصر ط٢ ١٤١٧هـ .

٢١٧- شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ، تحقيق الدكتور / مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ .

٢١٨- شرح شواهد الشافية ، للبغدادي (مع شرح الشافية) .

٢١٩- شرح الشواهد للعيني = المقاصد النحوية .

٢٢٠- شرح شواهد المغني ، للسيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - بدون تاريخ.

٢٢١- شرح ابن عصفور الكبير على الجمل = شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.

٢٢٢- شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد -المكتبة العصرية بصيدا - ١٤٢١هـ.

٢٢٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري- مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨م.

٢٢٤- شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنباري ، تحقيق / عبد السلام هارون ، المعارف ط٦ ٢٠٠٥م .

٢٢٥- شرح قصيدة كعب بن زهير ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / د/ محمود حسن أبو ناجي -مؤسسة علوم القرآن بدمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٢٦- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه و قدمه / د/ عبد المنعم أحمد هريدي - مكة المكرمة - بدون تاريخ.

٢٢٧- شرح المفصل ، لابن يعيش - عالم الكتب بيروت-.

٢٢٨- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .

٢٢٩- شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة ، تحقيق / محمد إبراهيم ، وزميله المجمع الثقافي أبو ظبي ط٢ ١٩٩٨م .

٢٣٠- شرح هاشميات الكميت ، لأحمد القيسي ، تحقيق / داود سلوم ، ونوري القيسي ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٣١- شروح سقط الزند ،تحقيق / مصطفى السقا ، وآخرين ،دار الكتب ١٩٤٥م.

٢٣٢- شعر الأحوص الأنصاري ، تحقيق / عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي ط٢ ١٤١١هـ.

٢٣٣- شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تحقيق / د/ فخر الدين قباوه –دار الفكر بدمشق – الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ .

٢٣٤- شعر الأشهب بن رميلة (ضمن شعراء أمويون القسم الأول)

٢٣٥- شعر أنس بن زنيم (ضمن شعراء أمويون) .

٢٣٦- شعر حارثة بن بدر الغداني (ضمن شعراء أمويون القسم الثالث) .

٢٣٧- شعر الحارث بن خالد المخزومي ، تحقيق/ د/ يحيى الجبوري – مطبعة النعمان بغداد -الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٢٣٨- شعر أبي حيّة النميري ،مجلة المورد العدد٤، المجلد الأول ، جمع / رحيم صخي التويلي .

٢٣٩- شعر أبي دؤاد الإيادي ، نشره غوستاف غرنباوم ضمن دراسات في الأدب العربي ، بيروت ١٩٥٩م .

٢٤٠- شعر أبي سعيد المخزومي ، جمع / زروق فرج زروق ، مطبعة الإيمان بغداد ١٩٧١م .

٢٤١- شعر الخوارج ، لإحسان عباس ، دار الثقافة بيروت .

٢٤٢- شعر الراعي النميري وأخباره ، جمع / ناصر الحاني ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٣هـ .

٢٤٣- شعر ربيعة بن مقروم الضبي (ضمن شعراء إسلاميون) .

٢٤٤- شعر أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون) .

٢٤٥- شعر عبدة بن الطبيب ، تحقيق / يحيى الجبوري ، دار التربية ، بغداد ١٩٧١م.

٢٤٦- شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري ، جمع و تحقيق / د/ سامي مكي العاني - مطبعة المعارف بغداد- ١٩٧١هـ.
٢٤٧- شعر عبد الله بن همام السلولي = مع الشعراء .
٢٤٨- شعر العديل بن الفرخ (ضمن شعراء أمويون القسم الثالث) .
٢٤٩- شعر عروة بن اذينة ، تحقيق الدكتور / يحيى الجبوري - دار القلم بالكويت -الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٢٥٠- شعر عمر بن لجأ التميمي ، تحقيق / يحيى الجبوري ١٣٩٦هـ .
٢٥١- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمع وتحقيق / حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية بدمشق .
٢٥٢- شعر عمرو بن معدي يكرب ، جمع / مطاع الطرابيش ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية١٤٠٥هـ.
٢٥٣- شعر قبيلة كلب حتى نهاية العصر الأموي ، جمع وتحقيق / أحمد محمد علي عبيد ، المجمع الثقافي ، الإمارات ١٩٩٩م.
٢٥٤- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع / داود سلوم ، مطبعة النعمان بغداد ١٩٦٩م.
٢٥٥- شعر متمم بن نويرة = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
٢٥٦- شعر المرار الفقعسي ، (ضمن شعراء أمويون القسم الثاني) .
٢٥٧- شعر المرقش الأصغر، جمع كارين ، دار صادر بيروت ١٩٩٨م .
٢٥٨- شعر المرقش الأكبر جمع كارين ، دار صادر بيروت ١٩٩٨م .
٢٥٩- شعر المغيرة بن حبناء (ضمن شعراء أمويون القسم الثاني) .
٢٦٠- شعر ابن مفرغ الحميري ، جمع / داود سلوم ، مطبعة الإيمان بغداد ١٩٦٨هـ .
٢٦١- شعر النمر بن تولب (ضمن شعراء إسلاميون) ، عالم الكتب ط٢ ١٤٠٥هـ .
٢٦٢- شعر النابغة الجعدي ، المكتب الإسلامي ،دمشق ١٩٦٤م.

٢٦٣- شعر الوليد بن يزيد ، جمع وتحقيق / حسين عطوان ،مكتبة الأقصى عمان ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٢٦٤- شعر يزيد بن الحكم ، (ضمن شعراء أمويون القسم الثالث)

٢٦٥- شعراء إسلاميون ، لنوري حمودي - عالم الكتب بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

٢٦٦- شعراء أمويون ،لنوري القيسي ، القسم الأول ١٤٠٥هـ ، والقسم الثاني ١٣٩٦هـ ، والقسم الثالث ١٤٠٢هـ .

٢٦٧- الشعر و الشعراء ،لابن قتيبة تحقيق / أحمد محمد شاكر -دار الحديث بالقاهرة - ١٤٢٧هـ .

٢٦٨- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، للحميري ، تحقيق / حسن العمري وآخرين ، كنوز المعرفة ١٤٢٠هـ .

٢٦٩- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات .

- ص -

٢٧٠- الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية) ، للجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٢٧١- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) ، تحقيق / مصطفى البغا ، دار ابن كثير ، ط٣ ١٤٠٧هـ .- دار الفكر-.

٢٧٢- صحيح ابن حبان ، تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط٢ ١٤١٤هـ .

٢٧٣- صحيح ابن خزيمة ، تحقيق / محمد مصطفى الأعظمي ١٣٩٠هـ .

٢٧٤- صحيح مسلم بشرح النووي -المطبعة المصرية بالقاهرة- ١٣٤٩هـ.

٢٧٥- الصفوة الصفية في شرح الدرة النحوية للنيلي ، تحقيق الدكتور / محسن سالم العميري ، معهد البحوث بجامعة أم القرى ١٤٢٠هـ .

٢٧٦- صلة الصلة ،لابن الزبير ،لمحمد عبد الحي الكتاني - المطبعة الاقتصادية ١٩٣٧م.

- ض -

٢٧٧- ضرائر الشعر ،لابن عصفور ،تحقيق/ السيد إبراهيم محمد ،الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٧٨- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ، دار النهضة العربية ، ط١ ١٤١٥هـ .

-ط-

٢٧٩- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق / محمود شاكر ، دار المدني بجدة ١٩٧٤م.

٢٨٠- طبقات الفقهاء للشيرازي ، تحقيق / خليل لميس ، دار القلم بيروت .

٢٨١- طبقات القراء ، للذهبي ، تحقيق / أحمد خان - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٨٢- الطراز للعلوي ، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ .

- ع -

٢٨٣- العسكريات = المسائل العسكرية

٢٨٤- ابن عصفور و التصريف ، تأليف د/ فخر الدين قباوه - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٢٨٥- العضديات = المسائل العضدية

٢٨٦- العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، شرحه وضبطه وصححه/ أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري - مطبعة لجنة التأليف بالقاهرة - ١٣٦٣هـ.

٢٨٧- العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي ، دراسة وتحقيق الدكتور / أيمن رشدي سويد ، دار نوار المكتبات جدة .

٢٨٨- ابن عقيل = شرح ابن عقيل على الألفية.

٢٨٩- أبو علي الفارسيّ ، تأليف / الدكتور / عبد الفتاح شلبي ، دار المطبوعات الحديثة جده ، ط٣ ١٤٠٩هـ

٢٩٠- أبو علي الهجري وأبحاثه في تحديد المواقع لحمد الجاسر ، دار اليمامة الرياض ١٣٨٨هـ.

٢٩١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق / محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل بيروت ط٥ ١٤٠١هـ .

٢٩٢- عنوان الدراية في مَن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية ، للغبريني ، تحقيق/ رابح بورنار - الشركة الوطنية للنشر و التوزيع - الجزائر.

٢٩٣- العين = كتاب العين

٢٩٤- عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، تحقيق/ د/ محمد الإسكندراني - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- غ -

٢٩٥- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره : ج.برجستراسر، ١٣٥١ .

٢٩٦- غريب الحديث لابن الجوزي ، تحقيق / عبد المعطي أمين ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ .

٢٩٧- غريب الحديث للحربي ، تحقيق / سليمان العايد ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

٢٩٨- غريب الحديث ، للخطابي ، تحقيق / عبد الكريم الغزباوي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٢٩٩- غريب الحديث لابن قتيبة ، تحقيق / عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٣٠٠- غريب الحديث ، للهروي ،مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٩٦هـ .

٣٠١- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق / محمد المختار العبيدي ، نشر المجمع التونسي للعلوم ط٢ ١٤١٦هـ .

٣٠٢- الغريبين في القرآن والحديث للهروي ، تحقيق / أحمد فريد المزيدي ، المكتبة العصرية بيروت ط١ ١٤١٩هـ .

- ف -

٣٠٣- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النشر لبنان .

٣٠٤- الفرق للأصمعي = رسالتان في اللغة

٣٠٥- الفسر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي) ، تحقيق / رضا رجب ، دار الينابيع ، دمشق الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٣٠٦- فصل المقال ، للبكري ، تحقيق / إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

٣٠٧- الفصيح لثعلب والشروح التي عليه ، نشر / محمد عبد المنعم خفاجي ، المطبعة النموذجية القاهرة ١٩٤٩م .

٣٠٨- الفهرست ، لابن النديم ، ضبطه وشرحه و علّق عليه / د/ يوسف علي الطويل - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٠٩- فوات الوفيات والذيل عليها ، لمحمد شاكر الكتبي ، تحقيق/ د/ إحسان عباس -دار صادر بيروت- ١٩٧٤م.

- ك -

٣١٠- الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور / فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٢٢هـ .

٣١١- الكامل للمبرد ، تحقيق الدكتور / محمد الدالي ط٢ ١٤١٨هـ .

٣١٢- كتاب الاختيارين ، للأخفش الأصغر ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، دار الفكر دمشق ط١ ١٤٢٠هـ .

٣١٣- كتاب الأفعال ، لابن القوطية ، تحقيق / علي فودة ، الخانجي ، الطبعة الثانية ١٩٩٣م.

٣١٤- كتاب الأمكنة والمياه والجبال للزمخشري ، تحقيق / إبراهيم السامرائي ، مطبعة السعدون بغداد .

٣١٥- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ،تحقيق / إبراهيم السامرائي ، ومهدي المخزومي ، مكتبة الهلال .

٣١٦- كتاب الكافي في العروض والقوافي ، للتبريزي ، مكتبة الخانجي ، ط٤ ١٤٢١هـ .

٣١٧- كتاب المعاني الكبير ، لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ١٤١٥هـ .

٣١٨- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون - دار الجيل بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣١٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ،لحاجي خليفة - دار الفكر- ١٤٠٢هـ.

٣٢٠- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي ، تحقيق / محمود الدمياطي ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١٩هـ .

٣٢١- الكنز اللغوي ، تحقيق / أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٠٣م.

٣٢٢- كنى الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) .

- ل -

٣٢٣- اللآلي في شرح أمالي القالي ، للبكري ، تحقيق / عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف ١٣٥٤هـ.

٣٢٤- اللباب في علل البناء و الإعراب ، للعكبري ، تحقيق/ غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر بلبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٢٥- لسان العرب ، لابن منظور - دار إحياء التراث العربي بيروت ط٣ ١٤١٩هـ .

٣٢٦- لسان الميزان للعسقلاني ، مؤسسة الرسالة بيروت ط٣ ١٤٠٦هـ .

٣٢٧- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

- م -

٣٢٨- المؤتلف و المختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، للآمدي ، صححه و علّق عليه / د/ ف. كرنكو - دار الجيل بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣٢٩- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ، لابتسام مرهون الصفار ، مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٨م

٣٣٠- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢ ١٤١٤هـ .

٣٣١- المبهج في تفسير شعراء الحماسة ، لابن جني ، تحقيق / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٣٢- مُثل المقرب (طبع بهامش المقرب) ،لابن عصفور ، تحقيق و تعليق ودراسة ، عادل أحمد عبد الموجود ،و علي أحمد معوّض -دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٣٣- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق / محمد فؤاد سزكين ، الخانجي ١٩٥٤م.

٣٣٤- مجالس ثعلب ، شرح و تحقيق/ عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – الطبعة الخامسة ١٩٨٧م.

٣٣٥- مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢م.

٣٣٦- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها ،لكراع النمل ، تحقيق الدكتور / محمد بن أحمد العمري ، مكتبة الثقافة الدينية ط١ ١٤٢٨هـ .

٣٣٧- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق/ د/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٣٨- مجمل اللغة ، لابن فارس ، تحقيق / هادي حمودي ، الكويت ، الطبعة ١ ١٤٠٥ هـ.

٣٣٩- مجموع أشعار العرب ديوان رؤبة بن العجاج ، نشر وليم بن الورد ، مطبعة دار الآفاق الجديدة بيروت .

٣٤٠- المحبر ، لابن حبيب ، حيدر آباد ١٩٤٢م .

٣٤١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني، دراسة وتحقيق/ محمد عبد القادر عطا - منشورات دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٤٢- المحكم (المحيط الأعظم في اللغة) ، لابن سيده بتحقيق/ مصطفى السقا وآخرين ط١ ١٣٧٧هـ ، و تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤٢١هـ .

٣٤٣- المحلى " وجوه النصب " لابن شقير ، تحقيق الدكتور / فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٤٠٨هـ .

٣٤٤- مختصر العين ، للزبيدي ، تحقيق / نور الشاذلي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٤٥- مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، تحقيق / برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر .

٣٤٦- المخصص ، لابن سيده - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

٣٤٧- المدارس النحوية ، للدكتور / شوقي ضيف ، دار المعارف ١٩٩٢م .

٣٤٨- المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ، تحقيق / طارق الجنابي ، مطبعة العاني ١٩٧٨م.

٣٤٩- المذكر والمؤنث ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق / حاتم الضامن / دار الفكر ، دمشق الأولى ١٤١٨هـ.

٣٥٠- المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق / رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

٣٥١- المذكر والمؤنث ، للمبرد ، تحقيق / رمضان عبد التواب ، الخانجي ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

٣٥٢- مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور / عبدالله الخثران ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤١٣هـ .

٣٥٣- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / د/ محمد الشاطر أحمد محمد - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٥٤- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تقديم و تحقيق / د/ حسن هنداوي – دار القلم بدمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٥٥- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ، ط١ ١٤٢٤هـ .

٣٥٦- المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد – مطبعة المدني – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٥٧- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ط١ ١٤٠٦هـ .

٣٥٨- المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق/ صلاح الدين السنكاوي – مطبعة العاني – بغداد ١٩٨٣م.

٣٥٩- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق/ محمد كامل بركات- منشورات جامعة أم القرى- ١٤٢٢هـ.

٣٦٠- المستدرك على الصحيحين ،لابن الحاكم ، تحقيق/ مصطفى محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية بيروت-١٤١١هـ .

٣٦١- مسند الإمام أحمد المطبعة الميمنية بمصر-.

٣٦٢- المصباح المنير للفيومي ، دار القلم بيروت .

٣٦٣- مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق / كمال يوسف الحوت ، دار الرشد ١٤٠٩هـ .

٣٦٤- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق/ د/ فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٣٦٥- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ، و محمد علي النجار – دار السرور-.

٣٦٦- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق/ د/ عبد الجليل عبده شلبي – دار الحديث بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٦٧- المعاني الكبير ، لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٦٨- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١١هـ .

٣٦٩- معجم البلدان لياقوت الحموي -دار صادر بيروت – الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٣٧٠- معجم شعراء الحماسة ، لعبد الله عسيلان ، دار المريخ ، الرياض الطبعة ٣ .

٣٧١- معجم الشعراء للمرزباني ، نشر الدكتور / ف . كرنكو ، دار الجيل بيروت ، ط١ ١٤١١هـ .

٣٧٢- المعجم الصغير ، للطبراني ،لمجموعة من الأساتذة.

٣٧٣- معجم المؤلفين ، لعمر رضى كحالة - دار إحياء التراث - بدون تاريخ.

٣٧٤- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع ، للبكري ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ط٣ ١٤٠٣هـ .

٣٧٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة بيروت – الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

٣٧٦- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي ، تحقيق / د/ ف- عبد الرحيم - دار القلم بدمشق – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٧٧- معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق / بشار عواد وزميله ، مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٨٤م .

٣٧٨- مع الشعراء (مختارات ومطالعات) ، لحمد الجاسر ، دار اليمامة الرياض ١٤٠٠هـ .

٣٧٩- المعمرون والوصايا ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق / عبد المنعم عامر ١٩٦١م.

٣٨٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بصيدا – ١٤١٦هـ.

٣٨١- المفصل في علم العربية ، للزمخشري - دار الجيل بيروت بلبنان- الطبعة الثانية ،بدون تاريخ.

٣٨٢- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق / أحمد شاكر ، وعبد السلام هاروت ، المعارف ،الطبعة العاشرة ١٩٩٢م.

٣٨٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق د/ عياد الثبيتي وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٣٨٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، تحقيق / محمد باسل السود ، دار الكتب العلمية ط١ ٢٠٠٥م.

٣٨٥- مقاييس المقصور والممدود ، للفارسي ، تحقيق / حسن هنداوي ، دار إشبيليا الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٣٨٦- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق/ كاظم بحر مرجان - دار الرشيد - بغداد ١٩٨٢ م.

٣٨٧- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمه - عالم الكتب بيروت-.

٣٨٨- المقرب لابن عصفور = مثل المقرب

٣٨٩- المقصور والممدود لابن السكيت ، تحقيق الدكتور / محمد محمد سعيد ، مطبعة الأمانة ط١ ١٤١٥هـ .

٣٩٠- المقصور والممدود للفراء تحقيق / عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، ط٣ ١٩٨٦ .

٣٩١- المقصور والممدود ، للقالي ، تحقيق / أحمد عبد المجيد هريدي ، الخانجي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٩٢- ملك النحاة ، حياة وشعره ، ومسائل العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ، تحقيق / حنا جميل حداد .

٣٩٣- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق/ د/ فخر الدين قباوه - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ.

٣٩٤- المنتخب من غريب كلام العرب ، لكراع النمل ، تحقيق/ د/ محمد بن أحمد العمري - منشورات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٩٥- المنجد في اللغة ، لكراع النمل ، تحقيق / أحمد مختار عمر ١٣٩٦هـ .

٣٩٦- المنزع البديع في تحسين أساليب البديع ،للسجلماسي ، تحقيق / علال الغازي مكتبة المعارف ١٤٠١هـ .

٣٩٧- المنصف ، لابن جني (شرح تصريف المازني) ، تحقيق / إبراهيم مصطفى ،وعبد الله أمين - مطبعة البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ.

٣٩٨- مَن نسب إلى أمه = نوادر المخطوطات .

٣٩٩- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ سدني جليزر - طبع بالولايات الأمريكية سنة ١٣٦٧هـ.

٤٠٠- الميسر والقداح ، لابن قتيبة ، نشر محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، ١٩٦٥م.

- ن -

٤٠١- النبات ، لأبي حنيفة ، تحقيق / برنهارد لفين ، ١٣٩٤هـ .

٤٠٢- النخلة ، لأبي حاتم السجستاني (ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو) .

٤٠٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق/ د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - ١٤١٨هـ.

٤٠٤- نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي ، تحقيق / محمود فردوس العظم ، دار اليقظة العربية ، دمشق .

٤٠٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الكتب العلمية بيروت .

٤٠٦- نصوص محققة في اللغة والنحو، تحقيق / حاتم الضامن ،وزارة التعليم العالي ، بغداد

٤٠٧- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقري ، تحقيق/ د/ إحسان عباس- دار صادر بيروت -١٤٠٨هـ.

٤٠٨- النقائض = شرح نقائض جرير والفرزدق .

٤٠٩- نمط صعب ونمط مخيف لمحمود شاكر ، مطبعة المدني بجدة ط١ ١٤١٦هـ .

٤١٠- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، دار الشروق ط١ ١٩٨١م .

٤١١- نوادر المخطوطات ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط١ ١٤١١هـ .

٤١٢- نهاية الأرب في نهاية الأدب ، للنويري ، مطبعة دار الكتب ط١ ١٩٢٨م .

٤١٣- النهاية في غريب الحديث و الأثر ، لابن الأثير ،تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ،ومحمود محمد الطناحي - الكتب العلمية بيروت-.

- هـ -

٤١٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق/ أحمد شمس الدين ، - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- و -

٤١٥- الوافي بالوفيات ، للصفدي. اعتناء. س. ديدرنغ ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

٤١٦- الوافي بمعرفة القوافي ، للعنابي الأندلسي ، تحقيق / نجاة حسن نولي ، مطبوعات جامعة الإمام ، ١٤١٨هـ .

٤١٧- الوحوش ، للأصمعي ، تحقيق / خليل العطية، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤١٨- الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني ، تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية

٤١٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق/ د/ إحسان عباس - دار صادر بيروت-.

-ي-

٤٢٠- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي ، تحقيق / مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٤٠٣هـ.

٤٢١- ابن يسعون النحوي للدكتور / عبدالله الحسيني هلال ، ط١ ١٤١٠هـ.

رابعا : الكتب والمقالات المنشورة بالمجلّات العلمية :

١- تحقيق التراث النحوي الأندلسي الواقع والمأمول ، مقال للدكتور / عياد بن عيد الثبيتي بندوة " التراث المغربي والأندلسي التوثيق والقراءة " منشورات جامعة عبد الملك السعدي ، إبريل ١٩٩١م.

٢- جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، مقال للدكتور / يحيى مير علي / مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، العدد الثالث ، صفر١٤١٧هـ.

٣- كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ، مجلة المشرق ، السنة الثالثة عشرة ، العدد (٩) أيلول سنة ١٩١٠م.

١٥

فهرس الموضوعات

(وهي مرتبة على حسب ورودها في البحث)

١٦

فهرس الفهارس

١٦- فهرس الفهارس

جواد

Thesis summry

- **Research Address** : This key in explain for clarification lines to EBN – ASFOR as achieving and survery .
- **Researcher Name :** rafe'aa bin ghazi bin rafe'aa al – salmy
- **Degree** : Doctorate (PH.D..)
- **Subject of Research** :This research has two parts **: first part** achieving the effect of andalusians as general and EBN -ASFOR as private , it's the book " The key in Explain for Clarification Lines . " and put indexes which serve it and out it for Arabic language lover in the best look , and by more look it was on as term or meaning .

Second part : detector survery to this book , and to EBN- ASFOR intellect in it

.- **The Doors of Research** : it is necessary that the study would be submitted to the first part .(investigation) , and be pavement and to parts . Pavement in it : identification of EBN -ASFOR , and identifying to illustration and explain it's lines .

First chapter has six studies belong the book : confirm it's average , confirm it's name ,it's curriculum , it's resources , it's scientific value , it's style .

Second chapter has three studies belong EBN-ASFOR intellect in the book : his assts of grammatical and his opinions of discretion and his situation about scientists .

- **Value of Research** : the value of research present in the investigator book , it's avail book for EBN-ASFOR and most comprehensive as lamade miscellaneous (grammatical , linguistic , literature , presenting , tales) and more ideal to application which present in express figuration and mysterious of vocabulary and statements which EL-FARSI present it in his lines of book . it's also of widely lines explaining about clarification which reach for us and the best of arrangement and organization , and distinct about attachment between grammatical and meaning , and more best for discuss to support opinions , so that EL-GHOBRENI about him in his book " Known Address (267) " that no one make same that like it .